

فتوح الغيب

في كشف حقائق الدين

وَهُوَ حَاشِيَةُ الطَّيْبِيِّ عَلَى الْكَشَّافِ
لِلْإِمَامِ شَرْفِ الدِّينِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الطَّيْبِيِّ
الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٧٤٣ هـ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

الجزء الثاني

تَفْسِيرُ سُورَةِ الْبَقَرَةِ إِلَى الْآيَةِ ٩٦ مِنْهَا

حَقَّقَ هَذَا الْجُزْءَ

الدُّكْتُورُ عُمَرُ حَسَنُ الْقِيَّامِ

الْبَاحِثُ بِمَجَامِعِ السُّلُوكِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْعَالِيَةِ بِالْأَزْهَرِ

الْمَشْرِفُ الْعَامِلُ عَلَى الْإِخْرَاجِ الْعِلْمِيِّ لِلْكِتَابِ

الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ عَبْدِ الرَّحِيمِ سُلْطَانُ الْعُلَمَاءِ

جَاهُ الْإِسْلَامِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْعَالِيَةِ بِالْأَزْهَرِ

فتوح الغيب

فتوح القليب

في الكشف عن قناع الرب

تأليف: الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي

الطبعة الأولى: ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

جميع الحقوق محفوظة لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم ©

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية بالأردن: (٢٠١٠/٧/٢٥٣٣)

الرقم المعياري الدولي: ٩٧٨٩٩٥٧٢٣١٨٠٤

ما ورد في حواشي هذا الكتاب يعبر عن رأي محققه ولا يعتبر بالضرورة عن رأي الجائزة

ص. ب.: ٤٢٠٤٢ دبي - الامارات العربية المتحدة

هاتف: +٩٧١٤٢٦١٠٦٦٦

فاكس: +٩٧١٤٢٦١٠٠٨٨

الموقع على الانترنت: www.quran.gov.ae

البريد الإلكتروني: Rs@quran.gov.ae

جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم

وحدة البحوث والدراسات

أنشأ في نشر هذا الكتاب

مصرف أبوظبي
الإسلامية

ADIB



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورةُ البَقَرَة مدنيّةٌ، وهي مِثْنانٍ وسَبْعٌ وثِمانونَ آيَةً

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

[آلَةٌ ١]

اعْلَمْ أَنَّ الْأَلْفَاظَ الَّتِي يُتَهَجَّى بِهَا أَسْمَاءٌ.....

سورةُ البقرة مدنيّةٌ^(١)، وهي مِثْنانٍ وسَبْعٌ وثِمانونَ^(٢) آيَةً غيرَ آيَةِ نَزَلَتْ يَوْمَ عَرَفَةَ بِمَنَى.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^(٣)

قوله: (الألفاظ التي يُتَهَجَّى بها)، الأساس: تعلّم هجاء الحروف وتَهجّيها وتَهجّيها^(٤) وهو يَهجُوها ويَتَهجّاها: يُعَدِّدها. وقيل لرجلٍ من قَيْسٍ: أنقِرْ القرآن؟ فقال: واللّهِ ما أُمَجُّو منه حَرْفًا. ومن المجاز: فلانٌ يَهجو فلانًا هِجَاءً: يُعَدُّ مَعَايِبه.

(١) في (ف): «مكية، وفي رواية: مدنية»، وكون سورة البقرة مكية غريب جداً، ولانفراد (ف) بذلك لم أثبتة.

(٢) حسب عدد الآي البصري. انظر: «البيان في عدّ آي القرآن» للداني ص ١٤٠.

(٣) من قوله: «سورة البقرة» إلى هنا ساقط في (ط)، ولم يرد في (ح) إلا البسملة.

(٤) في (ح): «وتَهجّيها وتَهجّيها».

مسمياتها الحروف المبسوطة التي منها رُكِبَتِ الكَلِم؛ فقولك: «ضاد» اسمٌ تُسمَّى به «ضه» من ضَرَبَ إذا تهجَّيته، وكذلك «را»، «با» اسمان لقولك: «ره»، «به»، وقد رُوِيت في هذه التسمية لطيفة، وهي أَنَّ المسمَّيات لَمَّا كانت ألفاظاً كأسمائها؛ وهي حروفٌ وُحْدَانٌ، والأسماء عددٌ حروفها مُرتَقٍ إلى الثلاثة اتَّجِهَ لهم طريقٌ إلى أَنْ يَدُلُّوا في التسمية على المسمَّى،.....

قوله: (الحروف المبسوطة)، أي: حروف المَبَانِي المنشورة المفردة لا المركبة.

قوله: (ضَه)، بغير إفصاح الهاء وإنما كُتِبَتْ على لَفْظِ الواقع. والضمير في «تهجَّيته» يعودُ إلى «ضَه»، وقيل: إلى «ضَرَبَ»، وهو أَحْسَن. و«تُسَمَّى» مِنْ قَوْلِهِمْ: سَمَّيْتُ زَيْدًا: إذا ذَكَرْتَهُ، لا مِنْ التسمية بمعنى: وَضَعَ الاسمَ للمُسَمَّى. وأمَّا التسمية بمعنى الوضع فهو المراد من قوله: «وقد رُوِيت في هذه التسمية».

قوله: (وُحْدَانٌ)، وهو جَمْعٌ واحدٍ كُرْبَانِ جَمْعُ رَاكِبٍ.

قوله: (اتَّجِهَ لهم)، يقال: اتَّجِهَ لَأَمْرٍ كَذَا، أي: وَجَّهَ وَجْهَهُ إِلَيْهِ، الجوهري: اتَّجِهَ لَهُ رَأْيٌ، أي: سَنَحَ.

قال الإمام قطب الدين الفاي تَعَمَّدَهُ اللهُ بِغُفْرَانِهِ^(١): اعلم أَنَّ تصديرَ الاسمِ بالحَرْفِ المسمَّى يتوقَّفُ على ثلاثة أمور:

أحدها: كَوْنُ المسمَّى لَفْظًا؛ إذ لو كان معنى لا لَفْظًا لم يُمكن تصديرُ الاسم.

والثاني: كَوْنُ المسمَّى حَرْفًا واحدًا لِيَقَعَ في الصَّدر.

والثالث: كَوْنُ الاسمِ ثَلَاثِيًّا؛ إذ لو كان الاسمُ حرفًا واحدًا كالمُسمَّى اتَّحَدَ الاسمُ والمُسمَّى، ولو كانَ اثْنَيْنِ لم يَسْتَقِمَ أيضًا لوجهَيْنِ:

(١) سبق التعريفُ به، وأنه صاحبُ «تقريب التفسير» الذي يستمدُّ منه الإمام الطيبي.

فَلَمْ يُغْفَلُوا، وَجَعَلُوا الْمُسَمَّى صَدْرَ كُلِّ اسْمٍ مِنْهَا؛ كَمَا تَرَى، إِلَّا الْأَلْفَ فَلِإِنَّهُمْ اسْتَعَارُوا
الْهَمْزَةَ مَكَانَ مُسَمَّيْهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا سَاكِنًا.

وَمِمَّا يُضَاهِيهَا فِي إِيْدَاعِ اللَّفْظِ دَلَالَةٌ عَلَى الْمَعْنَى: التَّهْلِيلُ، وَالْحَوْقَلَةُ، وَالْحَيْعَلَةُ،
وَالْبَسْمَلَةُ. وَحُكْمُهَا - مَا لَمْ تَلْهَا الْعَوَامِلُ - أَنْ تَكُونَ سَاكِنَةً الْأَعْجَازِ، مَوْقُوفَةً؛ كَأَسَاءِ
الْأَعْدَادِ، فَيَقَالُ: أَلْفٌ، لَامٌ، مِيمٌ، كَمَا يَقَالُ: وَاحِدٌ اِثْنَانُ ثَلَاثَةٌ، فَإِذَا وَلَّيْتُهَا الْعَوَامِلُ
أَدْرَكَهَا الْإِعْرَابُ.

أَمَّا أَوَّلًا: فَلَأَنَّ الْأَسْمَ الْمُتَمَكِّنَ لَا يَكُونُ عَلَى حَرْفَيْنِ.

وَأَمَّا ثَانِيًا: فَلَأَنَّ الْحَرْفَ الثَّانِي إِمَّا أَنْ يَكُونَ صَبِيحًا، أَوْ مُعْتَلًا، فَإِنْ كَانَ صَبِيحًا لَمْ يَسْتَقِمَّ
لَمَّا مَرَّ، وَإِنْ كَانَ مُعْتَلًا فَلَا يَسْتَقِيمُ أَيْضًا لِذَلِكَ، وَلِأَنَّهُ قَابِلٌ لِلتَّنْوِينِ، وَعِنْدَ التَّنْوِينِ يَسْقُطُ
حَرْفُ الْعِلَّةِ، لِاجْتِمَاعِ السَّاكِنَيْنِ. فَإِذَا سَقَطَ حَرْفُ الْعِلَّةِ عَادَ تَحْدُورًا اتِّحَادُ الْأَسْمِ وَالْمُسَمَّى،
فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ ثَلَاثِيًّا؛ إِذْ لَا احْتِيَاجَ إِلَى الزِّيَادَةِ فِي هَذَا الْمَعْنَى.

قَوْلُهُ: (فَلَمْ يُغْفَلُوا)، الْأَسَاسُ: فَلَاةٌ غُفِّلَ: لَا عَلَمَ فِيهَا، وَتَعَمَّ أَغْفَالًا: لَا سِمَةَ عَلَيْهَا.

الْمَعْنَى: لَمْ يَجْعَلُوا الْأَسْمَاءَ أَغْفَالًا لَا سِمَةَ عَلَيْهَا مِنَ الْمُسَمَّى.

وَقِيلَ: لَمْ يُغْفَلُوا: لَمْ يَتْرَكُوا، مِنْ قَوْلِكَ: أَغْفَلْتُ الشَّيْءَ، إِذَا تَرَكْتَهُ. وَالضَّمِيرُ رَاجِعٌ إِلَى
الطَّرِيقِ أَوْ إِلَى اللَّطِيفَةِ أَيْ: مَا تَرَكُوا تِلْكَ الطَّرِيقَ غَيْرَ مَسْلُوكَةٍ، وَاللَّطِيفَةُ غَيْرُ مَرْعِيَةٍ.

قَوْلُهُ: (اسْتَعَارُوا الْهَمْزَةَ مَكَانَ مُسَمَّيْهَا)، أَيْ: مُسَمَّى الْهَمْزَةِ مَكَانَ مُسَمَّى الْأَلْفِ؛ لِأَنَّ
الْأَلْفَ اسْمٌ مَدَّةٌ سَاكِنَةٌ قَبْلَهَا فَتَحَةٌ.

ذَكَرَ ابْنُ جَنِّي فِي «سِرِّ الصَّنَاعَةِ»: أَنَّ الْأَلْفَ فِي الْأَصْلِ اسْمُ الْهَمْزَةِ، وَاسْتَعْمَلَهُمْ إِيَّاهَا فِي
غَيْرِهَا تَوْشُّعًا. وَذَلِكَ أَنَّ الْهَمْزَةَ تُصِيرُ هَذِهِ الْمَدَّةَ إِذَا أَتَى فِي آخِرِ الْأَسْمِ، ثُمَّ لَمَّا غَلَبَ اسْتِعْمَالُ
الْأَلْفِ فِي هَذِهِ الْمَدَّةِ أَهْمِلَ مَا وُضِعَ عَلَيْهَا^(١).

(١) «سِرِّ صُنَاعَةِ الْإِعْرَابِ» (٢: ٦٦٥).

كقولك: هذه أَلِفٌ، وَكَتَبْتُ أَلِفًا، ونظرتُ إلى أَلِفٍ، وهكذا كُلُّ اسمٍ عَمِدَتْ إلى تأدية ذاته فحسب، قَبْلَ أن يحدث فيه بدخولِ العواملِ شيءٌ من تأثيراتها، فحقُّك أن تَلْفِظَ به موقوفاً، ألا ترى أنك إذا أردتَ أن تُلقِيَ على الحاسبِ أجناساً مختلفة ليرفعُ حُسبانها، كيفَ تَصْنَعُ؟ وكيفَ تلقِيها أغفالاً من سِمة الإعراب؟ فتقول: دار، غلام، جارية، ثوب، بساط، ولو أَعْرَبْتَ رَكِبْتَ شططاً.

فإن قلتَ: لَمْ قَصَّيْتُ هذه الألفاظَ بالاسمية؟ وهَلَّا زَعَمْتَ أنها حروفٌ كما وَقَعَ في عباراتِ المتقدمين؟ قلتُ: قد استوضحْتُ بالبرهانِ النَّيرِ أنها أسماءٌ غيرُ حروف، فعلمتُ أن قَوْلَهُم خَلِيقٌ بأن يُصَرَّفَ إلى التسامح، وقد وجدناهم متسامحين.....

قوله: (إلى تأدية ذاته^(١) فحسب)، الجوهرى: أَحَسَبَنِ الشيءَ: كَفَانِي. وَحَسَبُكَ يَرْهَمُ، أي: كفاك. وذلك أن اللفظَ موضوعٌ للمعنى، وحركاتُ اللفظِ الإعرابيةُ دالَّةٌ على أحوالِ المعنى، فإذا لم يَرِدْ باللفظِ إلَّا مُجَرَّدُ معناه نُجَاءَ به عَرَبِيًّا عَمَّا يدل على الأحوالِ الطارئةِ عليها عند الإعراب.

قوله: (ليرفع)، أي: لِيُضَيِّطَ، الأساس: وَمَنْ المِجَازِ: أَرْفَعُ هذا الشيءَ: خُذْهُ.

قوله: (كما وقع)، صفةٌ مصدرٍ محذوف. وفاعلُ «وقع» صَمِيرٌ يرجعُ إلى أنها حروف، الأساس: زعم فلانُ أن الأمرَ كَيْتٌ وَكَيْتٌ رَعْمًا وَمُرْعَمًا: إذا شَكَّ أنه حقٌّ أو باطل. وفي قَوْلِهِ مَزَاعِمُ: إذا لم يُوثَّقَ به.

توجيه السؤال: لم قَطَعْتَ الحُكْمَ بِاسْمِيَّتِهَا ولم لا تَزْعُمُ كَرَعِهِم؟

قوله: (قد استوضحْتُ)، الأساس: وَضَّحْتُهُ وَأَوْضَحْتُهُ واستوضحته: وَضَعْتُ يَدِي على عيني أطلبُ أن يَضَحَّ لي. واستوضحَ عن هذا الشيءِ: بَحَثَ عنه^(٢).

(١) في (ح): «قوله (تأدية ذاته)».

(٢) هذه الفقرة تأخرت في (ح) و(ف) بعد الفقرة التالية، وقدّمتها إلى هنا لمناسبة ترتيب «الكشاف».

في تسمية كثير من الأسماء التي لا يقدح إشكال في اسميتها؛ كالظروف وغيرها بالحروف، ومستعملين الحرف في معنى الكلمة؛ وذلك أن قولك: «ألف» دلالة على أوسط حروف «قال» و«قام» دلالة «فرس» على الحيوان المخصوص، لا فضل فيما يرجع إلى التسمية بين الدالتين.

ألا ترى أن الحرف ما دلَّ على معنى في غيره، وهذا كما ترى دالَّ على معنى في نفسه، ولأنها متصرف فيها بالإمالة، كقولك «با» و«تا»، وبالتفخيم، كقولك: «يا»، «ها»، وبالتعريف، والتنكير، والجمع، والتصغير، والوصف،.....

قوله: (كالظروف)، يعني نحو قُبْلَ وبعْدَ، ويعدون «إذا» و«متى» من حروف الشرط؛ لأنهم لما رأوا أن بعض الأسماء بمنزلة الحروف في كونها لا تتم في الاستعمال إلا بانضمام شيء معها، استعاروا لها اسم الحرف.

قوله: (ومستعملين الحرف في معنى الكلمة)، رَوَيْنَا عن الترمذي والدارمي عن ابن مسعود: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ قرأ حَرْفًا من كتابِ الله فله منه حَسَنَةٌ، والحَسَنَةُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا. لا أقول: ﴿التر﴾ حرف، ولكن أَلِفٌ حَرْفٌ، ولا م حَرْفٌ، ومِيمٌ حَرْفٌ»^(١).

قال القاضي: المراد به غير المعنى الذي اصطُلِحَ عليه - وهو المعنى اللغوي - فإن تخصيصه به عُرفٌ مُجَدَّدٌ، ولعلَّه سماه باسم مدلوله^(٢).

قوله: (وذلك أن قولك أَلِفٌ)، هذا شروع في البرهان الذي استوضح منه اسمية هذه الألفاظ. أتى بحدِّ الاسم وخواصه من التعريف والتنكير والتصغير.

(١) أخرجه الترمذي (٢٩٦٠) من حديث ابن مسعود وقال: هذا حديث حسن صحيح غريب من هذا الوجه. وأخرجه الدارمي موقوفاً على ابن مسعود (٣٣٠٨) بإسناد صحيح.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٨٥).

والإسناد، والإضافة، وجميع ما للأسماء المتصرفة، ثم إني عثرتُ من جانب الخليل على نصٍّ في ذلك.

قَالَ سِبْيَوِيَّةُ: قَالَ الْخَلِيلُ يَوْمًا، وَسَأَلَ أَصْحَابَهُ: كَيْفَ تَقُولُونَ إِذَا أَرَدْتُمْ أَنْ تَلْفِظُوا بِالْكَافِ الَّتِي فِي «لِكَ» وَالْبَاءِ الَّتِي فِي «ضَرْبٍ»؟ فَقِيلَ: نَقُولُ: بَاءٌ، كَافٌ، فَقَالَ: إِنَّمَا جِئْتُمْ بِالْأَسْمِ، وَلَمْ تَلْفِظُوا بِالْحَرْفِ، وَقَالَ: أَقُولُ: «كَهْ»، «بَهْ». وَذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ فِي كِتَابِ «الْحِجَّةِ»، فِي «يَسٍ»، وَإِمَالَةِ «يَا»: أَنَّهُمْ قَالُوا: يَا زَيْدَ فِي النِّدَاءِ، فَأَمَالُوا، وَإِنْ كَانَ حَرْفًا. قَالَ: فَإِذَا كَانُوا قَدْ أَمَالُوا مَا لَا يُبَالُ مِنَ الْحُرُوفِ مِنْ أَجْلِ الْبَاءِ فَلَا أَنْ يُعْمِلُوا الْأَسْمَ الَّذِي هُوَ «يَسٌ» أَجْدَرُ، أَلَا تَرَى أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ أَسْمَاءً لِمَا يُلْفِظُ بِهَا؟ فَإِنْ قُلْتَ: مِنْ أَيِّ قَبِيلٍ هِيَ مِنَ الْأَسْمَاءِ: أَمْعَرِيَّةٌ أَمْ مَبْنِيَّةٌ؟.....

قَوْلُهُ: (مِنْ جَانِبِ الْخَلِيلِ)، كُنَايَةٌ عَنْ تَعْظِيمِهِ كَقَوْلِكَ: الْمَجْلِسُ الْعَالِي. وَحَقٌّ لَهُ ذَلِكَ لِمَا رَوَى الْأَنْبَارِيُّ: أَنَّ الْخَلِيلَ بْنَ أَحْمَدَ الْبَصْرِيَّ كَانَ سَيِّدَ أَهْلِ الْعَرَبِيَّةِ قَاطِبَةً فِي عِلْمِهِ وَزُهْدِهِ وَاسْتِخْرَاجِهِ مَسَائِلَ النُّحُوِّ وَتَعْلِيلِهِ. أَخَذَ مِنْ أَبِي عَمْرٍو بْنِ الْعَلَاءِ وَأَخَذَ مِنْهُ سِبْيَوِيَّةُ^(١).

قَوْلُهُ: (أَقُولُ: كَهْ، بَهْ)، يَفْصَحُ الْهَاءُ هَهُنَا لِلْفَضْلِ.

قَوْلُهُ: (وَذَكَرَ أَبُو عَلِيٍّ)، قَالَ الْأَنْبَارِيُّ: هُوَ أَبُو عَلِيٍّ الْحَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَبْدِ الْعَقَّارِ الْفَارِسِيِّ، كَانَ مِنْ أَكْبَارِ أَمَّةِ النُّحُوِّ، وَعَلَّتْ مِنْزَلَتُهُ فِي النُّحُوِّ حَتَّى قِيلَ: مَا كَانَ بَيْنَ سِبْيَوِيَّةَ وَأَبِي عَلِيٍّ أَفْضَلُ مِنْهُ. صَنَّفَ كُتُبًا كَثِيرَةً مِنْهَا كِتَابُ «الْحِجَّةِ فِي عِلَلِ الْقَرَاءَاتِ السَّبْعِ»^(٢).

قَوْلُهُ: (مِنْ أَيِّ قَبِيلٍ هِيَ مِنَ الْأَسْمَاءِ: أَمْعَرِيَّةٌ أَمْ مَبْنِيَّةٌ؟)، السُّؤَالُ مَبْنِيٌّ عَلَى الْخِلَافِ فِي أَنَّ الْأَسْمَاءَ قَبْلَ التَّرْكِيبِ هِيَ مُعْرَبَةٌ أَمْ مَبْنِيَّةٌ؟

(١) انظر: «نزهة الألباء» ص ٤٤.

(٢) وهو من أجود كتب القراءات وأكثرها تعليلًا وتفريعًا. وله «الإيضاح» في النُّحُوِّ، و«التكملة» في الصرف. وكلاهما دالٌّ على عُمِّي غَوْرِهِ وَدَقَّةِ مَسَالِكِهِ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَالنُّحُوِّ. وانظر كلام الْأَنْبَارِيِّ فِي «نزهة الألباء» ص ٢٣٢. ولتأمل الفائدة، انظر: «إنباه الرواة» (١: ٣٠٨).

قلت: بل هي أسماء معربة، وإنما سكتت سُكُونَ زيد، وعَمَرُو، وغيرهما من الأسماء؛ حيث لا يمسها إعراب؛ لَفَقْدِ مُقْتَضِيهِ وَمُوجِبِهِ.....

قال الزجّاج: هذه الحروف [ليست] ^(١) تجزئ تجزئ الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة التي يجب لها الإعراب، وإنما هي تقطع الاسم المؤلف الذي لا يجب له الإعراب إلا مع كماله ^(٢).

وقال: أجمع النحويون أن هذه الحروف مبنية على الوقف، بمعنى أنك تقدّر أن تسكت على كل حرف وتجمع بين الساكنين كما بُنِيَ العَدْدُ على السكون ^(٣).

وقال ابن الحاجب: المَعْرَبُ: المركّب الذي لم يُشْبه مَبْنِي الأضل ^(٤).

وفي سؤاله نوع إنكار على جعل الألفاظ ^(٥) إمّا موقوفة أو معربة على ما بنى الكلام السابق عليه، وهو: «وَحُكْمُهَا ما لم تلها العوامل أن تكون موقوفة، فإذا وَلَّتْهَا العوامل أدركها الإعراب» أي: الألفاظ الموقوفة من أي قبيل هي من الأسماء؟ فإنها لا تسخلو من هذين القبيلين. وما هذا التقسيم وتصريحه بذكر الأسماء إلا لمزيد الإنكار؛ فـ«أم» في قوله: «أم مبنية» مُنْقَطِعَةٌ، والهمزة فيها للإنكار، كأنه قال: أمعربة؟ ثم أضرب عن هذا السؤال وأنكر أن تكون معربة فقال: هي مبنية لَفَقْدِ مُقْتَضَى الإعراب، وهو التركيب كما عليه مذهب ابن الحاجب وغيره. ولذلك أجاب بالإضراب عن السؤال في كونها مبنية، وقال: «بل هي أسماء معربة» كزيد وعَمَرُو، وأقحم الأسماء أيضًا لمزيد الإنكار على كونها مبنية، أي: هي أسماء غير

(١) زيادة من «معاني القرآن».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٦٠).

(٣) المصدر السابق (١: ٥٩).

(٤) انظر كلامه في «الكافية» بشرح الرضي (١: ٥١).

(٥) في (ف): «حمل الألفاظ».

والدليل على أَنَّ سَكُونَهَا وَقْفٌ وليس ببناء؛ أنها لو بُنِيَتْ لَحُدِّي بِهَا حَذَوُ:.....

مشابهة للحروفِ كائِنْ وَكَيْفَ، بل هي أسماءٌ مُتَمَكِّنَةٌ كزيد وعمرو. وهذا مُطَابِقٌ لَحَدِّهِ الْمُعْرَبِ في «المُفَصَّل»^(١): «المُعْرَبُ: المركب^(٢) الذي يَخْتَلِفُ آخِرُهُ باختلافِ العوَامِلِ، أي: مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَخْتَلِفَ».

ويجوزُ أَنْ تكون «أم» مُتَّصِلَةٌ و«بل» إضرابٌ عن التردد. أي: سؤالُك هذا يُشْعِرُ بِأَنَّكَ مُتَرَدِّدٌ فِي كَوْنِهَا مُعْرَبَةً، وَلَسْتَ بِقَاطِعٍ فِيهِ، فَاقْطَعْ بِأَنَّهَا مُعْرَبَةٌ، فالمضربُ لازمُ التركيبِ.

وقيل: الأصلُ في الكلماتِ إِذَا كُنَّ قَابِلَاتٍ لِلإِعْرَابِ، الإِعْرَابُ الذي هو مُسَبِّبُ التركيبِ؛ لِأَنَّ وَضْعَ الألفاظِ لمسيسِ الحاجةِ إِلَى التعاونِ والتعارفِ، فَوُضِعَتْ بِإِزَاءِ المعانيِ الذهنيةِ لِتُقَيَّدَ النَّسَبُ دُونَ المعانيِ المُفْرَدَةِ، وَإِلَّا فَتَدَوَّرُ^(٣)، فَقَطَّعُهَا عَنِ التركيبِ عَارِضٌ كَعُرُوضِ الوقفِ، فَاغْتَمَرَ فِيهَا التَّقَاءُ السَّاكِنِينَ عِنْدَ عُرُوضِ عَدَمِ التركيبِ كَمَا عِنْدَ عُرُوضِ الوقفِ، وَلَا يُسَكَّنُ آخِرُ مَا لَا يَقْبَلُ^(٤) الإِعْرَابَ إِذَا عُدَّدَ نَحْوُ: أَيْنَ، وَكَيْفَ، وَحَيْثُ، وَحِينَ؛ لِأَنَّ حَرَكَتَهَا لازِمَةٌ فَلَا تَزُولُ لِعَارِضٍ، وَإِنَّا زَالَتْ فِي الوقفِ لِلضَّرُورَةِ.

وقال المالكِي: لم يَبْعُدْ مِنْ^(٥) الصَّوَابِ رَأْيِي مِنْ جَعَلِهِ مُعْرَبًا حُكْمًا؛ إِذْ لَوْ كَانَ مَبْنِيًّا لَمْ يُسَكَّنْ وَصَلًا، إِذَا عُدَّدَتْ نَحْوُ زَيْدٍ وَعَمْرُو؛ إِذْ لَمْ يَرِدْ مَبْنِيٌّ كَذَلِكَ.

قوله: (إِنَّ سَكُونَهَا وَقْفٌ)، الوقْفُ: قَطْعُ الكَلِمَةِ عَنَّا بَعْدَهَا، وَهَذِهِ الْفَوَاتِحُ وَإِنْ وُصِلَتْ بِهَا بَعْدَهَا لَفْظًا، لَكِنَّهَا مَوْقُوفَةٌ نَيْتَةً. يَعْنِي: أَنَّ سَكُونَهَا لَيْسَ لِلْبِنَاءِ، فَإِنَّ الْأَسْمَاءَ الْمَبْنِيَّةَ: إِنَّمَا مَبْنِيَّةٌ

(١) انظر «المفصل» ص ٣٥.

(٢) قوله: «المركب» من (ط).

(٣) يعني يلحقها الدور. وهو توقُّف الشيء على ما يتوقَّف عليه.

(٤) من قوله: «للإعراب الإعراب» إلى هنا ساقط في (ط).

(٥) في (ط): «عن».

«كيف»، و«أين»، و«هؤلاء»، ولم يقل: «ص»، «ق»، «ن» مجموعاً فيها بين الساكنين، فإن قلت: فلم لفظ التهجي بما آخره ألف منها مقصوراً، فلما أعرب مدّ فقال: هذه باء، وباء، وهاء، وذلك يُخَيِّلُ أَنَّ وَرَاقَهَا وَزَانُ قَوْلِكَ: «لا» مقصورة، فإذا جعلتها اسماً مددته، فقلت: كتبت (لاء)، قلت: هذا التخيل يَضْمَحِلُّ بما حُصِّنَتْهُ من الدليل، والسبب في أَنَّ قُصِرَتْ متهجاةً ومدّت حين مسّها الإعراب أَنَّ حَالَ التَّهْجِيِّ.....

على الحركة نحو كَيْفَ، وَأَيْنَ، وهؤلاء، أو على السكون على وَجْهِ لَا يَلْزَمُ مِنْهُ الْإِقَاءُ السَّاكِنِينَ كـ: مَتَى، وَحَتَّى. وهذه لَيْسَتْ كذلك؛ لَأَنَّهَا لَوْ يُبَيِّنُ لَقِيلَ: صَادَ وَقَافٌ بِالْفَتْحِ كَالْمُبَيِّنَاتِ، وَلَمْ يُقَلَّ: صَادٍ وَقَافٍ كَزَيْدٍ وَعَمْرٍو، جَمْعًا بَيْنَ السَّاكِنِينَ.

قوله: (فَلِمَ لَفْظُ الْمُتَهْجِيِّ^(١))، يعني: كَانَ الْقِيَاسُ عَلَى مَا ذَهَبَتْ فِي نَحْوِ «صَادَ» وَ«قَافٍ»^(٢) أَنْ يُقَالَ: «بَاءٌ» وَ«تَاءٌ» مَهْمُوزَةٌ سَاكِنَةٌ، وَحِينَ لَفْظُ الْمُتَهْجِيِّ، حَالُ التَّهْجِيِّ مَقْصُورَةٌ، وَعَمْدُودَةٌ حَالَةُ التَّرْكِيبِ، خَيَّلَ حَرْفَيْهَا مَقْصُورَةٌ، وَاسْمَيْهَا مَمْدُودَةٌ، كَقَوْلِ حَسَّانٍ يَمْدَحُ النَّبِيَّ ﷺ: مَا قَالَا قَطُّ إِلَّا فِي تَشْهَدِهِ لَوْلَا التَّشْهَدُ لَمْ يُسْمَعْ لَهُ لَاءٌ^(٣)

وَيُؤَيِّدُهُ مَا رَوَيْنَا عَنْ الدَّارِمِيِّ عَنْ جَابِرٍ قَالَ: «وَمَا سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا قَطُّ، فَقَالَ: لَا»^(٤).

وأجاب: أَنَّ كَوْنَهَا مَقْصُورَةٌ لَيْسَ لَكُونِهَا حَرْفًا، بَلْ لِأَمْرِ آخَرَ وَهُوَ طَلَبُ الْخَفَةِ، فَلَمْ يُعْلَمْ مِنْ ذَلِكَ حَرْفِيَّتُهَا، فَوَجِبَ الرُّجُوعُ إِلَى تَلْخِيصِ الدَّلِيلِ وَهُوَ الْبُرْهَانُ النَّصِيرُ.

(١) في (ف): «لفظ التهجي».

(٢) في (ح) و(ف): «في صاد وقاف».

(٣) البيت بهذه الرواية غير معروف من شعر حسان. والصواب في روايته:

مَا قَالَا قَطُّ إِلَّا فِي تَشْهَدِهِ لَوْلَا التَّشْهَدُ كَانَتْ لَاءٌ نَعَمْ

وهو من قصيدة للفرزدق في «ديوانه» (١: ٨٩) يمدح بها زين العابدين علي بن الحسين رضي الله عنه.

(٤) «سنن الدارمي» (١: ٤٧) برقم (٧٠) بإسناد صحيح.

خليقة بالأخف الأوجز، واستعمالها فيه أكثر، فإن قلت: قد تبين أنها أسماء لحروف المعجم، وأنها من قبيل المغرية، وأن سكون أعجازها عند الهجاء لأجل الوقف، فما وجه وقوعها على هذه الصورة فواتح للسور؟ قلت: فيه أوجه؛ أحدها - وعليه إطباق الأكثر - أنها أسماء السور.

قوله: (قد تبين أنها أسماء)، يعني أطنبت في تقرير كونها أسماء، وتركت المقصود الأولى وهو وجه وقوعها على هذه الصورة^(١) المخصوصة في أوائل السور من بيان فائدتها، وكيفية إعرابها فيها، وتخصيص كل من السور التي هي فاتحتها بما اختصت به، وتخصيص أعدادها وغير ذلك، فإن كل ذلك هو المطلوب في التفسير.

ودل على هذا الإنكار الفاء في قوله: «فما وجه وقوعها؟».

وأجاب عن ذلك بوجوه ثلاثة: وهي أنها أسماء للسور، أو هي كقرع العصا، أو أنها مقدمة للدلائل الإعجاز، وضمن هذه الوجوه الثلاثة ما يقتضيها من الفوائد، ومن كونها مغربة أو محكية. ومن اختصاص كل سورة بما اختصت بها، ومن مجيئها كذا غير متناسقة، ومن اختصاص أعدادها وغير ذلك كما سيرد، فعلم من هذا البيان أن الأبحاث السابقة كانت كالمقدمة للأحققة.

قوله: (لحروف المعجم)، الجوهرية: العجم: النقط بالسواد.

ومنه حروف المعجم وهي الحروف المقطعة التي يختص أكثرها بالنقط. ومعناه حروف الخط المعجم، كما تقول: مسجد الجامع، أي: مسجد اليوم الجامع. وناس يجعلون المعجم بمعنى الإعجاز مضدراً مثل المخرج والمدخل، أي: من شأن هذه الحروف أن تُعجم.

قوله: (وعليه إطباق الأكثر)، قال الإمام: هو قول أكثر المتكلمين واختيار الخليل

وسيبويه^(٢).

(١) في (ط): «الصور».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٥٢). وهذه الفقرة ساقطة من (ط).

وقد ترجمَ صاحبُ الكتابِ البابَ الذي كَسَرَهُ على ذكرها في حُدٍّ ما لا ينصرف
ب: بابِ أسماءِ السُّور، وهي في ذلك على ضربين؛ أحدهما: ما لا يَتَأْتِي فيه إعرابٌ نحو:
﴿كَهَيْعَصَ﴾ و﴿المر﴾.

والثاني: ما يَتَأْتِي فيه الإعرابُ، وهو إما أن يكونَ اسمًا فردًا؛ كصاد، وقاف، ونون؛
أو أسماءَ عدَّةٍ مجموعها على زَنَةِ مفرد؛ ك: حم، وطس، ويس؛ فإنها موازنةٌ لقابيل
وهابيل، وكذلك طسم يَتَأْتِي فيها أن تُفَتَحَ نوْثُها، وتُصَيَّرَ «ميم» مضمومةٌ إلى طس،
فيجعلُ اسمًا واحدًا كدارا بحرد؛ فالنوعُ الأوَّلُ مُحَكِّيٌّ ليس إلا؛ وأما النوع الثاني: فسائغٌ
فيه الأمران: الإعرابُ والحكاية، قال قاتلُ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ السَّجَّاد، وهو شريحُ بْنُ أَوْفَى
العَبْسِي:

يُذَكِّرُنِي حَامِيَمَ وَالرُّمُحُ شَاخِرٌ فَهَلَّا تَلَا حَامِيَمَ قَبْلَ التَّقَدُّمِ

فأعربَ حَامِيَمَ ومنعها الصَّرْفَ، وهكذا كُلُّ ما أُعْرِبَ من أخواتها لاجتماعِ سَبَبِي
منع الصَّرْفِ فيها، وهما العَلَمِيَّةُ والثَّانِيثُ.

قوله: (كَسَرَهُ)، أي: جَمَعَهُ، الأساس: ومنَ المَجَاز: كَسَرَ الطَّائِرُ جَنَاحَيْهِ كَسْرًا: صَمَّهَما
لِلوُقُوعِ، وكَسَرَ الكتابَ على عدَّةِ أبوابٍ وفُصول.

قوله: (وهي في ذلك)، أي: الفَوَاتِحُ في كَوْنِها أسماءَ لِلسُّور.

قوله: (قاتلُ مُحَمَّدِ بْنِ طَلْحَةَ)، في «الاستيعاب»^(١): هو مُحَمَّدُ بْنُ طَلْحَةَ بْنِ عُبيدِ اللهِ
الْقُرَشِيُّ، المعروفُ بالسَّجَّادِ. قُتِلَ يَوْمَ الجَمَلِ، وكانَ طَلْحَةُ أَمْرَهُ أن يَتَقَدَّمَ لِلقِتَالِ فَنُتِلَ دِرْعُهُ بِنِ
رَجُلَيْهِ وَقَامَ عَلَيْهَا، وَكَلِمًا حَمَلَ عَلَيْهِ رَجُلٌ قَالَ: نَشَدْتُكَ بِ«حَم» حَتَّى شَدَّ عَلَيْهِ الْعَبْسِيُّ فَقَتَلَهُ،
وَأَنشَأَ يَقُولُ:

(١) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٣: ١٣٧١).

والحكاية: أن نجيء بالقول بعد نقله على استبقاء صورته الأولى كقولك: دعني
من «تمرتان»، وبدأت بـ ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾، وقرأت ﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا﴾، قال:

وَجَدْنَا فِي كِتَابِ بَنِي تَمِيمٍ أَحَقُّ الْخَيْلِ بِالرَّكْضِ الْمُعَارِ

وَأَشَعَتْ قَوَامَ بَايَاتِ رَبِّهِ قَلِيلِ الْأَذَى فِيمَا تَرَى الْعَيْنُ مُسْلِمٍ
خَرَقْتُ لَهُ بِالرَّمْحِ جَيْبَ قَمِيصِهِ فخرَّ صريعاً لليدين وللقم
على غير شيء غير أن ليس تابعاً علياً، ومن لا يتبع الحقَّ يظلم
يُذَكِّرُنِي..... البيت.

فلما رآه علي رضي الله عنه بين القتل، استرجع وقال: إن كان لشاباً صالحاً، ثم قد كثيلاً.
سُمِّيَ السَّجَّادَ لَتَعْبُدُهُ.
شجر الرُمح: اختلف. والتشاجر: التخاصم. وكل شيء دخل في بعض فقد تشاجر.
قيل: المراد بقوله: «حم» قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَتْلُوهُ عَلَيْهِمْ إِلَّا الْوَدَّ فِي الْفَرْقِ﴾، وهو في
«حم» الشورى [الآية: ٢٣].

قوله: (دعني من تمرتان)، جواب عن قول من قال: يكفيك تمرتان، أو هاتان تمرتان.
قوله: (أحق الخيل)، كأنه من قول الشاعر^(١):

أعبروا خيلكم ثم اركضوها أحق الخيل بالرَّكْضِ الْمُعَارِ

يُقال: ركض فلان دابته: إذا ضرب جنيهاً برجله لتعدو. المعار: من عار الفرس، إذا
انفلت، وذهب يميناً وشمالاً من مَرَجِه، وأعاره صاحبه، فهو معار.
وفي «الصحاح»^(٢): البيث للطرماح، وقال الصَّغاني: وهو خطأ، البيث لبشر بن أبي

(١) البيت في ديوان «بشر بن أبي خازم» من ١١٣، وقد اختلف قديماً في نسبه فقيل: للطرماح، وقيل: لبشر،
وسبأني في كلام الصغاني تحفته نسبه إلى الطرماح.

(٢) «الصحاح» (٢: ٧٦٣).

وقال ذو الرُّمَّة:

سَمِعْتُ «النَّاسَ يَنْتَجِعُونَ غَيْثًا» فَقُلْتُ لَصَيْدِحَ انْتَجِعِي بِلَالًا

وقال آخر:

تَنَادَوْا بِ«الرَّحِيلِ غَدًا» وَفِي تَرْحَاهِمُ نَفْسِي

وَرُؤْيَى مَنصُوبًا وَمَجْرُورًا، ويقول أهل الحجاز في استعلام من يقول: رَأَيْتُ زَيْدًا: من زَيْدًا؟ وقال سيبويه: سمعت من العرب:.....

خازم^(١). وقال أبو عبيدة: والناس يعتقدون أنه من الإعارة بمعنى العارية، وهو خطأ، ومعناه على هذا: أن صاحبه لم يُشْفَقْ عليه، فَعَيَّرَهُ أَحَقُّ أَنْ لَا يُشْفَقَ^(٢).

قوله: (لَصَيْدِحَ)، صَيْدَحٌ عَلَمٌ نَاقَةٍ ذِي الرُّمَّة.

قوله: (بِلَالًا)، قال في «الجامع»^(٣): هو بلال بن أبي بُرْدَةَ بن أبي موسى الأشعري، كان على البصرة.

«الناس» مرفوع على الحكاية، كأنه سمع قائلًا يقول: الناس ينتجعون غيثًا.

الشَّجْعَةُ: طلب الكلاً والخير. وفي «انتجعي» مُشَاكَلَةٌ لقوله: ينتجعون غيثًا.

قوله: (وَرُؤْيَى مَنصُوبًا وَمَجْرُورًا)، هذا العطف دلٌّ على كونه مرفوعًا، فالرفع على الابتداء، أي: الرحيل غداً. أي: يُنادون بهذا القول. والنصب على ارحل الرحيل. والجرُّ على اللفظ.

«وفي تَرْحَاهِمُ نَفْسِي» أي: هَلَاكُ نَفْسِي أو استقر في ترحالهم نفسي.

(١) في (ح): «والبيت لبشر بن حارم».

(٢) لكن رواية البيت في «الديوان» بالعَيْنِ المُهْمَلَةِ، وتفسيره غير بعيد عما ذهب إليه أبو عبيدة، فقالوا: المعاز من العارية، والمعنى: لاشقة لك على العارية لأنها ليست لك. وانظر: «جمع الأمثال» (١: ٢٠٣).

(٣) «جامع الأصول» (١: ٢٢١).

لا من أين يا فتى. فإن قلت: فما وجه قراءة من قرأ صاد وقاف ونون مفتوحات؟ قلت: الأوجه أن يقال: ذاك نصبٌ وليس بفتح، وإنما لم يصحبه التنوين لامتناع الصرف على ما ذكرت، ولإتصافها بفعلٍ مُضمر نحو: أذكر. وقد أجازَ سيبويه مثل ذلك في: حم، وطس، ويس، لو قرئ به.

قوله: (لا من أين يا فتى)، يقول الرجل لآخر: من أين يا فتى؟ فيقول: لا من أين يا فتى، أي: لا تسألني عن نسبي ومقامي، وسل عن حسي^(١) ومناقبِي.

قوله: (فما وجه قراءة من قرأ صاد؟)، قال الزجاج: قرأ عيسى^(٢) صاد وقاف ونون بالفتح للقاء الساكنين. وقرأ عبد الله بن أبي إسحاق بالكسر. والفاء في السؤال دلت على الإنكار على الكلام السابق، وهو قوله: «فسألت فيه الأمران: الإعراب، والحكاية» يعني: أين الإعراب أم أين الحكاية على هذه القراءة؟ فإنها تدل على كونها مبنية لما أسلفت أنها لو بُنيت لحذِي بها حذو أين وكيف، أي: قُبِحَ آخرها. فإذا هذه الحركات ليست بإعرابية لفقد المفتحي، ولا هي للوقف؛ لأن المحكية إنما يُوقف عليها بالسكون كما سبق.

وأجاب: لا نسلم فقد المفتحي؛ لأن التقدير «أذكر».

ويجوز أن يُحرَك على التقاء الساكنين في لغة من جدَّ في الحرب عنه، كما في «ولا الصَّالِينَ».

قال الزجاج: فالفتح في صاد ونحوه للقاء الساكنين؛ لأن الفتحة تُنْزَلُ مع الألف في التقاء الساكنين^(٣)، قال سيبويه: إذا رَحِمْتَ «إسحار» اسم رجلٍ مُشدَّد الراء قلت في ترخيمه: يا إسحار أقبل، ففتحت للقاء الساكنين^(٤).

(١) في (ج): «وسل من حسي».

(٢) هو عيسى بن عمر الثقفي (ت ١٤٥ هـ)، من أعلام النحو والقراءة، ومن تصانيفه «الإكمال» و«الجامع في النحو»، لم يصل إلينا. له ترجمة في «طبقات النحويين واللغويين» للزبيدي ص ٤٠.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٦٤).

(٤) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٢: ٢٦٤-٢٦٥).

وحكي أبو سعيد السيرافي: أن بعضهم قرأ: ياسين، ويجوز أن يقال: حُرِّكَتْ لالتقاء الساكنين، كما قرأ من قرأ: ولا الضالين. فإن قلت: هلا زعمت أنها مُقَسَّم بها، وأنها نُصِبَتْ قَوْلهم: نَعِمَ اللَّهُ لِأَفْعَلَيْنِ وَأَيِّ اللَّهِ لِأَفْعَلَنْ، على حذف حرف الجر وإعمال فعل القسم، قال ذو الرمة:

أَلَا رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللَّهُ نَاصِحٌ

قوله: (وحكي أبو سعيد السيرافي)، قال الأنباري^(١): إنه كان من أكابر الفضلاء، زاهداً لا نظير له في علم العربية، ولو لم يكن له سوى «شرح كتاب سيبويه» لكفاه فضلاً^(٢).
قوله: (أَلَا رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ اللَّهُ نَاصِحٌ)، عمومه:

وَمَنْ قَلْبُهُ لِي فِي الطَّبَاءِ السَّوَاحِجِ^(٣)

أي: أَلَا رُبَّ مَنْ قَلْبِي لَهُ نَاصِحٌ، أَحْلَفَ بِاللَّهِ. أَضْمَرَ الْفِعْلَ بعد أن أَعْمَلَهُ فِيهِ عَلَى حَذْفِ الْحَارِثِ يَقُولُ: أَنَا أَجِبُهُ، فَأَنْصَحُهُ بِقَلْبِي، وَقَلْبُهُ نَافِرٌ عَنِّي تُفَوِّرُ الطَّبَّاءَ. وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمَعْنَى: قَلْبُهُ يُسَيِّرُ فِي الطَّبَّاءِ.

وبالسنخ: مَا أَتَاكَ مِنْ يَمِينِكَ مِنْ طَائِرٍ وَطَبِيٍّ، وَالْعَرَبُ تَتَيَّمُنُ بِهِ، وَابَارُحُ: مَا أَتَاكَ عَنِ يَسَارِكَ، وَالْعَرَبُ تَتَشَاءُ بِهِ^(٤).

(١) في «نزهة الألباء» ص ٢٢٧.

(٢) وهذه نَغْبَةٌ شَارِبٌ لَا تَكْفِي فِي الدَّلَالَةِ عَلَى فَضْلِ السِّرَافِيِّ أَبِي سَعِيدٍ الْحَسَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَرْزَبَانِ (ت ٣٦٨ هـ)، الإمام المقطع النظير في جملة علوم الإسلام. وكتابه: «شرح كتاب سيبويه» مما تُشَدُّ عَلَيْهِ يَدُ الصَّنَانَةِ، وَقَدْ أَتْنَبَ التَّوْحِيدِي فِي الثَّنَاءِ عَلَيْهِ، وَرَفَعَ بِهِ رَأْسًا. لَهُ تَرْجُمَةٌ ضَافِيَةٌ فِي «مَعْجَمِ الْأَدْبَاءِ» لِيَاقُوتَ (٢: ٨٧٦)، و«وَفَيَاتُ الْأَعْيَانِ» (٢: ٧٨)، و«سِيَرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» (١٦: ٢٤٧).

(٣) البيت من شواهد الكشف، وعزاه لذي الرمة، ولم أجده في «ديوانه».

(٤) وَقَدْ ثَبَتَ النَّهْيُ عَنِ الطَّيْرِ وَالتَّشَاوُمِ، صَحَّ الْحَدِيثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: «لَا عَدُوِّي وَلَا طَيْرَةٌ، وَأَجِبُ الْفَالَّ الصَّالِحَ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٧٤٦)، وَابْنُ حِبَانَ (٥٨٢٦)، وَغَيْرُهُمَا، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وقال آخر:

فذاك أمانة الله الثريد

فإن قلت: إن القرآن والقلم بعد هذه الفواتح مخلوفٌ بهما، فلو زعمت ذلك لجمعت بين قسَمَيْنِ على مُقسَمٍ عليه واحد، وقد استكرهوا ذلك.

قوله: (فذاك أمانة الله)، صدّره:

إذا ما الحُبْرُ تأدّمه بلْحَمٍ^(١)

أي: فذاك الثريد بأمانة الله^(٢).

قوله: (إن القرآن والقلم)^(٣) بعد هذه الفواتح مخلوفٌ بهما، حاصل الجواب: أنه لا يجوز أن تكون هذه الفواتح مُقسَماً بها، ومنصوباً كما ذكرتم؛ لأن الواو حيتلي؛ إمّا للقسَم، أو للعطف. ولا سبيل إلى الأول؛ لاجتماع قَسَمَيْنِ على مُقسَمٍ عليه واحد وهو مُستَكْرَه، ولا إلى الثاني؛ لمخالفة الثاني الأول في الإعراب، فبقي أن يكون معمولاً لفعل مُضْمَر، فعلى هذا قوله: «قال الخليل» إلى قوله: «هذا» اعتراض على سبيل الاستطراد مُبَيِّنٌ لقوله: «وقد استكرهوا ذلك».

بيانه: أن الخليل جعل «الواو» في قوله: «والليل» للقسَم، و«الواو» في «والنهار» للعطف. فاشتركا في معنى القَسَمية، فيجوز تلقيها بمُقَسَمٍ عليه واحد. ولو قُدِّرَ أن يكون الثاني أيضاً حَرْفَ قَسَمٍ؛ لزم أن يكونا قَسَمَيْنِ مُسْتَقِلَّيْنِ. والأفصح حيتلي أن يُتَلَقَّى كُلُّ منهما بمُقَسَمٍ عليه، كقولك: بالله لأفعلن، تالله لأخرجن. وإن جاز أن يقال: وحَقَّك زيد لأفعلن للتأكيد، لكن لم يحسن ذلك الحُسْن؛ ولذلك استكرهوه.

(١) البيت من شواهد «كتاب سبويه» (١: ١٨٩)، وصدّره بقوله: ويُقال: وضَعَه النحويون.

(٢) قوله: «أي فذاك الثريد بأمانة الله» من (ط).

(٣) في (ح): «إن الله والقلم».

قال الخليل في قوله عز وجل: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ۖ وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَىٰ﴾ [الليل: ١-٣]: الواوَانِ الأخريَانِ ليستا بمنزلة الأولى، ولكتهما الواوَانِ اللَّتَانِ تَضْمَانِ الأسمَاءِ إِلَى الأسمَاءِ فِي قولك: مررتُ بِزيدٍ وعمرو، والأولى بمنزلة البَاءِ والتاء، قال سيبويه: قلتُ للخليل: فلمَ لَا تكونُ الأخريَانِ بمنزلة الأولى، فقال: إِنَّمَا أَقَسَمَ بِهِذِهِ الأَشْيَاءُ عَلَى شَيْءٍ، وَلَوْ كَانَ انْقَضَى قَسَمُهُ بِالأَوَّلِ عَلَى شَيْءٍ لَجَازَ أَنْ يَسْتَعْمَلَ كَلَامًا آخَرَ، فَيَكُونُ كَقولك: بِاللَّهِ لأَفْعَلَنَّ بِاللَّهِ لِأَخْرَجَنَّ اليَوْمَ، وَلَا يَقْوَى أَنْ تقولَ:.....

قال أبو علي: والذي يَمْنَعُ هذا: أَنَّ القَسَمَ يَبْقَى مُتَعَلِّقًا بِغَيْرِ مُقْسَمٍ عَلَيْهِ؛ أَلَا تَرَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ: قَافٍ أَوْ صَادٍ، فَتَصَبَّهَ بِأَنَّهُ مُقْسَمٌ بِهِ، لَمْ يَتَلَقَّهْ مُحْلُوفٌ عَلَيْهِ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ اسْتِثْنَاؤُكَ بِاسْمِ آخَرَ لَا يَجُوزُ عَطْفُهُ عَلَى هَذَا الاسْمِ الأولِ إِذَا قَدَّرْتَهُ مُقْسَمًا بِهِ لِانْجِرَافِهِ بِالِوَاوِ. فَهَذَا التَّأْوِيلُ الَّذِي ذَكَرْنَا امْتِنَاعَهُ فِي هَذِهِ الْفَوَاحِ لَا يَحُلُو الاسْمُ الْمُتَجَرِّفُ فِيهِ مِنْ أَحَدِ أَمْرَيْنِ: إِمَّا أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى مَا قَبْلَهُ، وَإِمَّا أَنْ يَكُونَ مُسْتَأْنَفًا مُنْقَطِعًا مِنْهُ.

وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَعْطُوفًا عَلَى مَا قَبْلَهُ لِانْجِرَافِهِ وَاتِّصَابِ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، فَإِذَا لَمْ يَجْزُ ذَلِكَ؛ ثَبَتَ أَنَّهُ مُنْقَطِعٌ مِمَّا قَبْلَهُ، وَأَنَّ الْوَاوَ لِلْقَسَمِ لَا لِلْعَطْفِ، وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ، لَمْ يَكُنِ الْوَاوُ قَسَمًا؛ أَلَا تَرَى أَنَّ الْخَلِيلَ وَسَيْبُوهُ لَمْ يُجِزَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ الْآيَةَ [الليل: ١] كَوْنِ الْوَاوَيْنِ اللَّتَيْنِ بَعْدَ الْوَاوِ قَسَمًا كَالْأَوَّلِ فَقَالَا فِيهَا: إِنَّمَا لِلْعَطْفِ لِمَا كَانَ يَلْزَمُ مِنْ إِجَارَةِ ذَلِكَ بَقَاءِ الْقَسَمِ الْوَاوِ غَيْرَ مُتَعَلِّقٍ بِمُقْسَمٍ عَلَيْهِ. تَمَّ كَلَامُهُ.

وَاسْتَدَلَّ الْخَلِيلُ أَيْضًا عَلَى أَنَّ الْوَاوَ الثَّانِيَّ لِلْعَطْفِ بِأَنَّهُ لَوْ وُضِعَ مَوْضِعَهَا «ثُمَّ» وَ«الْفَاءُ» كَمَا يُقَالُ: وَحَيَاتِي ثُمَّ حَيَاتِكَ لِأَفْعَلَنَّ؛ لَمْ يَتَغَيَّرِ الْمَعْنَى وَهِيَ حَرْفُ عَطْفٍ.

وَاعْتَرَضَ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ لَوْ جُعِلَ الْوَاوُ فِي: ﴿وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ [الليل: ٢] لِلْعَطْفِ؛ لِلزِّمِّ الْعَطْفُ عَلَى مَعْمُومِي^(١) عَامِلَيْنِ مُتَغَايِرَيْنِ، وَهُوَ غَيْرُ سَائِفٍ^(٢).

(١) قوله: «معمومي» ساقط في (ط).

(٢) انظر: «الدر المصون» للمصنف الحلبي (٦: ٥٢٩).

وَحَقَّقَ وَحَقَّى زَيْدٌ لِأَفْعَلَنْ، والواوُ الأخيرةُ واو قَسَمٍ لا يَجُوزُ إلا مُسْتَكْرَهًا، قال: وتقول: وحياتي ثُمَّ حَيَاتِكَ لِأَفْعَلَنْ. فثُمَّ هاهنا: بمنزلة الواو. هذا ولا سبيلَ فيما نحنُ بصدده إلى أن تجعلَ الواوَ للعطفِ لمخالفةِ الثاني الأوَّلِ في الإعراب. فإن قلت: فَقَدَرُها مجرورةٌ بإضمارِ الباءِ القَسَمِيَّةِ لا بحدِّفِها، فقد جاءَ عنهم: «اللَّهِ لِأَفْعَلَنْ» مجرورًا،.....

وأجاب المُصَنِّفُ بأنَّه لِمَا تَنَزَّلَ الواوُ التي في «الليل»^(١) منزلةُ الباءِ والفعلُ حتَّى لم يَسْمُزْ ذِكْرُ الفعلِ معها، صارت كأنَّها هي العاملةُ نَصْبًا وخفضًا، فصارت كعاملٍ له عَمَلانِ كقولك: إن زيدا قائمٌ وعَمْرًا قاعدٌ^(٢)؛ فعومِلَ معها مُعاملَتَهما^(٣).

الانتصاف: في قوله تعالى: ﴿وَالصَّغَفَاتِ صَفًا * فَأَلْزَجَرَتْ رَحْرًا * فَأَتْلَيْتِ ذِكْرًا﴾ [الصافات: ٣-١] دليلٌ على صِحَّةِ مذهبِ الخليلِ وسيبويه، فوقوعُ الفاءِ هاهنا كوقوعِ الواوِ في قوله تعالى: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى * وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى﴾ ولم يَقَرِّقِ الحالَ إلَّا بها أعطتهُ الفاءُ من تفاوتِ الترتيبِ^(٤).

قوله: (هذا)، مِنْ فَصْلِ الْخِطَابِ^(٥)، أي: مضى هذا. ثُمَّ سَرَعَ في بيانِ ما هو المقصودُ من كلامه، ونَحَوَهُ قوله تعالى: ﴿هَذَا^(٦) وَإِنَّكَ لِلظَّالِمِينَ لَشَرٌّ مَثَابٌ﴾ [ص: ٥٥] فإنه تعالى كَلَّمَا فَرَعَ مِنْ نوعٍ مِنَ الكلامِ وأرادَ الشروعَ في نوعٍ آخَرَ، فَصَلَ بِقَوْلِهِ: «هذا». وقيل: هذا فَصْلٌ أَحْسَنُ مِنْ وَضَلٍ.

قوله: (فَقَدَرُها مجرورة)، مُسَبَّبٌ عَمَّا قَبْلَهُ يعني لِمَ لا يُقَدَّرُ صاد وقاف ونون مجرورةٌ بإضمارِ حَرْفِ الجَرِّ لا بحدِّفِها حتَّى يَتِمَّ لك العطفُ؟ والفرقُ بين أن يكونَ مُضْمَرًا وبين أن

(١) في (ط): «التي للقسم».

(٢) قوله: «كقولك: إن زيدا قائمٌ وعَمْرًا قاعدٌ» ساقط من (ط) و(ح).

(٣) في (ط): «معاملتهما».

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشف» (٣: ٣٣).

(٥) في (ف): «فصل الخطاب».

(٦) قوله: «هذا» ساقط من «ف».

ونظيره قولهم: لا إله أبوك، غير أنها فُتحت في موضع الجر؛ لكونها غير مصروفة، واجعل الواو للعطف حتى يستتب لك المصير إلى نحو ما أشرت إليه.

يكون محذوفاً هو: أن المضمَر أثره باقٍ؛ كقولك: الأسد الأسد، والمحذوف لا أثر له؛ كقوله تعالى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]. ويجوز أن يكون من باب قوله^(١):

بدالي أي لست مُدرك ما مضى ولا سابق^(٢) شيئاً إذا كان جائئاً

قوله: (لا إله أبوك)، أصله: لله أبوك.

قال أبو علي: قال سيبويه: حذفوا اللامين منه: لام الإضافة واللام الأخرى^(٣).
وقيل: المحذوف لام الأصل والمبقي الزائد، خلافاً لسبويه.

قال أبو علي: فلهم أن يقولوا: إن الزائد جاء معنى، وهو أولى بأن يترك؛ لأنه إذا حذف زالت الحذف دلالة التي جاء لها. وقد رأيناهم يحذفون من نفس الكلمة في نحو: لم يك، ولا أدري، ولم أتْلُ^(٤)، إذا كان في الذي أبقى دليل على ما ألقى^(٥). فعلى هذا المحذوف من هذا الاسم ما هو من نفسه والمبقي الزائد.

وقيل: معنى التعجب في: «لا إله أبوك» أنهم يفيدون بذكر اللام المفيدة للاختصاص: أن الله تعالى لكإل كقدرته مختص بإيجاد مثل هذا الشيء العجيب الشأن.

قوله: (يستتب)، الأساس: استتب الطريق؛ ذل وانقاد، كقولهم: طريق معبد. واستتب

(١) هو لزهير بن أبي سلمى في «ديوانه» بشرح ثعلب ص ٢٠٨، وقيل: إن القصيدة كلها منحولة لزهير وأنها لأنس بن صرمة الأنصاري.

(٢) في الديوان: «ولا سابق شيء».

(٣) في (ح): «ولام الأخرى».

(٤) انظر: «الكتاب» لسبويه (٢: ١١٥).

(٥) في (ح): «ولم أبك».

(٦) في (ح): «على ما حذف».

قلت: هذا لا يبعد عن الصواب، ويعضده ما رَوَوْا عن ابن عباس رضي الله عنها أنه قال: أقسم الله بهذه الحروف. فإن قلت: فما وجه قراءة بعضهم: صاد وقاف؛ بالكسر؟ قلت: وجهها ما ذكرت من التحريك لالتقاء الساكنين، والذي يبسط من عذر المحرك أن الوقف لما استمر بهذه الأسماء شاكلت لذلك ما اجتمع في آخره ساكنان من المبنيات، فعولمت تارة معاملة «الآن»، والأخرى معاملة «هؤلاء». فإن قلت هل تُسَوِّغ لي في المحكية مثل ما سَوَّغْتَ لي في المعربة من إرادة معنى القسم؟

له الأمر: استقام. ويجوز أن يُقال للاستقامة والتزام: الاستتباب، أي: طلب التباب الذي هو الهلاك؛ لأن التباب يتبع التام. كما قيل: إذا تم أمرٌ دنا نقصه.

قوله: (عن ابن عباس: أقسم الله بهذه الحروف)، قال الإمام: أقسم الله بها لشرفها؛ لأنها مباني كتبه المنزل وأسمائه الحسنى وصفاته العلى وأصول كلام الأمم^(١).

قوله: (فما وجه قراءة بعضهم: صاد؟)، سؤال آخر على تحريك هذه الحروف كما سبق في قوله: «فما وجه قراءة من قرأ «صاد» بالنصب؟».

وأجاب: أنه على تقدير الحكاية دون الإعراب؛ لكونها غير مضرورة.

والمراد بقوله: «ما ذكرت من التحريك لالتقاء الساكنين» ما سبق في جواب السؤال السابق على فتح صاد.

قوله: (هل تُسَوِّغ لي في المحكية)، والمحكية كما مضى نوعان: نوع لا يتأتى فيه الإعراب البتة نحو: ﴿كَهَيْعَصَ﴾ [مریم: ١] و﴿الَّتِ﴾ [البقرة: ١]، ونوع سائغ فيه الإعراب أيضًا نحو: «حم» و«ق».

(١) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٥٤)، نقلًا عن الأخفش الأوسط سعيد بن مسعدة.

قلت: لا عليك في ذلك وأن تُقدَّر حرف القسَم مُضمراً في نحو قوله عزَّ وعلا: ﴿حَمَّ * وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [الدخان: ٢]، كأنه قيل: أقسم بهذه السورة وبالكتاب المبين إنا جعلناه.

وأما قوله ﷺ: «حَمَّ لَا يُنْصَرُونَ» فيصلح أن يُقضى له بالجرِّ والنصب جميعاً على حذف الجارِّ وإضماره. فإن قلت: فما معنى تسمية السور بهذه الألفاظ خاصة؟.....

قوله: (لا عليك)، أي: لا بأس عليك في ذلك. ثم عطف عليه على سبيل البيان قوله: «وأن تُقدَّر» أي: لا بأس عليك أن تُقدَّر في المحكيَّة حَرَفُ القسَم مُضمراً عاملاً عمَلُ الجرِّ فيما يُشبه ﴿حَمَّ * وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [الدخان: ١-٢] يعني فيما بعده الواو، ولا يُقدَّرُه تحذوفاً لثلاث يجتمع قسَمان على مُقسَمٍ عليه واحد، أو يحصل الاختلاف في المعطوف والمعطوف عليه في الإعراب كما سبق.

وأما قوله ﷺ: «حَمَّ لَا يُنْصَرُونَ»^(١) فعلى تقدير سؤال، يعني: فيما لم يأت بعده الواو في المحكيَّة ما تقول فيه؟ فقال: وفي مثله يجوز الجرُّ والنصب على حذف الجارِّ وإضماره لزوال المانع وهو الواو.

قوله: (حَمَّ لَا يُنْصَرُونَ)، روى الترمذي وأبو داود عن المهلب^(٢) عَمَّن سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يقول: «إِنْ يَبْتَكَمُ الْعَدُوُّ فَقُولُوا: (حَمَّ) لَا يُنْصَرُونَ»^(٣).

(١) انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (١: ٣٤).

(٢) هو المهلب بن أبي صفرة الأزدي (ت ٨٢هـ)، من كبار القادة. أخرج له أبو داود والترمذي. والصحابي الذي سمع منه هو البراء بن عازب رَضِيَ اللهُ عَنْهُ كما صرح به الحاكم في «المستدرک». ولتنام الفائدة انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للمحافظ الزيلعي (١: ٣٤).

(٣) أخرجه الترمذي (١٦٨٢)، وأبو داود (٢٥٩٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٨٨٦١)، وإمام في «المستدرک» (١٠٧: ٢)، وابن الجارود في «المتقى» (١٠٦٣)، وغيرهم، وإسناده ضعيف لضعف شريك ابن عبد الله النخعي، وانظر تمام تخريجه وتنقيده في التعليق على «مسند أحمد» (١٦٦١٥).

قلت: كَانَ المعنى في ذلك الإشعارُ بأنَّ الفرقانَ ليسَ إلا كَلِمًا عَرَبِيَّةً مَعْرُوفَةً التركيبِ من مُسَمِّيَّاتِ هذه الألفاظِ، كما قال عَزَّ من قائل: ﴿قُرْءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢].

فإن قلت: فما لها مكتوبة في المصحف على صُورِ الحروفِ أنفُسِها، لا على صُورِ أساميها؟ قلت: لأنَّ الكَلِمَ لَهَا كانت مركبة من ذواتِ الحروفِ واستمرتِ العادةُ متى تُهَجِّيتُ ومتى قِيلَ للكاتب: اكتبْ كَيْتَ وكَيْتَ أَنْ يُلفَظَ بالأسماءِ ويقع في الكتابة الحروفُ أنفُسُها، عُمِلَ على تلكِ الشاكلةِ المألوفةِ في كتابة هذه الفَوَاتِحِ.

وأيضاً فإن شُهْرَةَ أمرِها وإقامة السِّنِّ الأسودِ والأحمرِ لها.....

قال في «الفائق»^(١): والذي يؤدي إليه النظرُ في معنى هذا الحديث: أنَّ السُّورَ السبعَ التي في أوائلِها «حم» سُورٌ لها شأنٌ، فَنَبَّهَ صَلَواتُ اللَّهِ عليه أَنْ ذَكَرَها لشرفِ منزلِتها وفخامةِ شأنِها بما يَسْتَظْهَرُ به على إنزالِ رَحْمَةِ اللَّهِ في نُصْرَةِ المسلمين، وقَلَّ سُوْكَةُ الكفارِ، وقوله: «لا يُنْصَرُونَ» كلامٌ مُسْتَأَنَفٌ؛ كأنه حين قال: «قولوا: (حم)»، قالَ له قائلٌ: ماذا يكون إذا قُلْتُ هذه الكلمة؟ فقال: «لا يُنْصَرُونَ».

قوله: (كَانَ المعنى في ذلك الإشعارُ) إلى آخره. فإن قلت: أليسَ هذا المعنى يُفِيدُهُ الوجهُ الثاني من الوجوه الثلاثة في الفواتِحِ وهو قوله: «أن يكونَ وروُدُها على نمطِ التعديدِ كالإيقاظِ وقَرعِ العَصَا»؟

قلت: لأنَّ هذا المعنى إِنَّمَا يُفِيدُهُ هذا الوجهُ بِحَسَبِ التناشُبِ بَيْنَ الاسمِ والمُسَمَّى من غيرِ قَصْدٍ في التسميةِ إليه، وهُنَاكَ يُفِيدُهُ قَصْداً أَوَّلِيًّا، ومن ثَمَّ قال: «كَانَ المعنى» على التشبيهِ دونَ الجزمِ. وفيه إشارةٌ إلى مَذْهَبِهِ على سبيلِ الإدماجِ^(٢).

(١) «الفائق في غريب الحديث» (١: ٣١٤-٣١٥).

(٢) وهو أن يتضمَّنَ كلامٌ سبقَ لمعنى - مَدْحًا كان أو غيره - معنىً آخرَ. انظر: «التعريفات» للجرجاني ص ١٤. ومرادُ الطيبي إشارةَ الزمخشريِّ إلى مذهبِ المعتزلة في إعجازِ القرآن.

وَأَنَّ اللَّافْظَ بِهَا غَيْرُ مُتَهَجَّاةٍ لَا يَحْتَلِي بِطَائِلِ مِنْهَا، وَأَنَّ بَعْضَهَا مُفْرَدٌ لَا يَحْطُرُّ بِبَالٍ غَيْرِ مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ مَوْرِدِهِ؛ أُمِنْتُ وَقَوَعَ اللَّبْسُ فِيهَا، وَقَدْ انْفَقَتْ فِي خَطِّ الْمُصْحَفِ أَشْيَاءٌ خَارِجَةٌ عَنِ الْقِيَاسَاتِ الَّتِي بُنِيَ عَلَيْهَا عِلْمُ الْخَطِّ وَالْهِجَاءِ،.....

وقوله: (وَأَنَّ اللَّافْظَ بِهَا) وقوله: (وَأَنَّ بَعْضَهَا مُفْرَدٌ)، معطوفان على شُهْرَةِ أَمْرِهَا، يعني: لَا يَحْطُرُّ بِبَالٍ أَنْ الْمَرَادُ مِنْ «قَ» وَ«نَ» وَ«صَ» الْأَوَامِرُ، أَوْ فَائِدَةُ أُخْرَى يُعْبَأُ بِهَا حَتَّى يُحْتَاجَ أَنْ يُكْتَبَ قَافٌ وَنُونٌ وَصَادٌ لثَلَاثَتَيْسَ.

قوله: (غَيْرُ مُتَهَجَّاةٍ^(١))، أي: أَنْ يَتَلَفَّظَ «قَ» مُفْرَدَةً^(٢) مِنْ غَيْرِ أَنْ يُقَالَ: قَافٌ.

قوله: (لَا يَحْتَلِي بِطَائِلِ)، حَلِيْتُ مِنْهُ بِطَائِلِ، أي: ظَفِرْتُ مِنْهُ بِفَائِدَةٍ، الْأَسَاسُ: وَمِنْ الْمَجَازِ: حَلِيَّ فُلَانٌ فِي صَدْرِي وَفِي عَيْنِي، وَهُوَ حُلُوُّ اللَّقَاءِ وَحُلُوُّ الْكَلَامِ. وفيه^(٣): وَلَهُ عَلَيْهِ طَوْلٌ: فَضْلٌ، وَهُوَ غَيْرُ طَائِلٍ: غَيْرُ فَاضِلٍ.

قوله: (وَأَنَّ بَعْضَهَا)، أي: بَعْضُ أَسَامِي حُرُوفِ التَّهَجِّي، يعني: وَرَوْدُ بَعْضِ هَذِهِ الْفَوَاتِحِ تَحَوُّقَ، صَ، نَ، مُفْرَدًا لَا يَحْطُرُّ بِبَالٍ مَنْ يَرَاهُ مَكْتُوبًا كَذَا - غَيْرِ الْمَعْنَى الْمُرَادِ بِهِ وَهُوَ الْأَسْمُ الْمَلْفُوظُ بِهِ. وَضَمِيرُ «مَوْرِدِهِ» عَائِدٌ إِلَى الْبَعْضِ، أي: أَنَّ ذَلِكَ الْبَعْضَ الْمَكْتُوبَ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ وَارْدٌ عَلَى ذَلِكَ الْمَلْفُوظِ الَّذِي هُوَ الْأَسْمُ.

قوله: (أُمِنْتُ وَقَوَعَ اللَّبْسُ)، خبرٌ «إِنَّ» فِي قَوْلِهِ: «فَإِنْ شُهْرَةُ أَمْرِهَا».

قوله: (عِلْمُ الْخَطِّ)، قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: الْخَطُّ تَصْوِيرُ اللَّفْظِ بِحَرْفِ هِجَائِهِ، أي: اللَّفْظُ الْمَقْصُودُ تَصْوِيرُهُ. فَإِذَا قِيلَ: اكْتُبْ زَيْدًا، تَكْتُبُ مَسْمًى زَايَ وَيَاءَ وَدَالٍ. وَالْأَصْلُ فِي كُلِّ كَلِمَةٍ أَنْ تُكْتَبَ بِصُورَةٍ لَفْظُهَا بِتَقْدِيرِ الْإِبْتِدَاءِ بِهَا وَالْوُقُوفِ عَلَيْهَا^(٤).

(١) فِي (ف): «مَهْجَاةٌ».

(٢) فِي (ط): «أَنْ يَتَلَفَّظَ مُفْرَدَةً»، وَفِي (ف): «أَنْ يَتَلَفَّظَ مُفْرَدَةً».

(٣) يَعْنِي فِي «أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ».

(٤) فِي «الشَّافِيَةِ فِي عِلْمِ التَّصْرِيفِ» ص ١٣٨.

ثُمَّ مَا عَادَ ذَلِكَ بِضَيْرٍ وَلَا تَقْصَانٍ؛ لاسْتِقَامَةِ اللَّفْظِ وَبِقَاءِ الْحِفْظِ، وَكَانَ اتِّبَاعُ حَظِّ الْمُصْحَفِ سُنَّةً لَا تُخَالَفُ.

قَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَرَسْتَوَيْهِ فِي كِتَابِهِ الْمُرْجَمُ بِكِتَابِ الْكِتَابِ الْمُتَمِّمِ فِي الْخَطِّ وَالْهَجَاءِ: حَظَّانٍ لَا يُقَاسَانِ:.....

قَوْلُهُ: (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دَرَسْتَوَيْهِ)، قَالَ الْأَنْبَارِيُّ: كَانَ أَحَدَ النُّحَاةِ الْمَشْهُورِينَ، وَالْأَدْبَاءِ الْمَذْكُورِينَ. أَلَفَ كُتُبًا مِنْهَا كِتَابُهُ فِي «الْهَجَاءِ»، وَهُوَ مِنْ أَحْسَنِهَا^(١).

وَوَجَدْتُ فِي كِتَابٍ صُنِّفَ فِي هَذَا الْقَنْ: أَعْلَمُ أَنَّ كِتَابَةَ الْمُصْحَفِ مُثَبَّتَةٌ بِحَظٍّ وَاحِدٍ عَلَى الْأَحْرَفِ السَّبْعَةِ، وَهِيَ تَنْقَسِمُ إِلَى مَا يُوَافِقُ الْقِيَاسَ، وَإِلَى مَا لَا يُوَافِقُهُ، بَلْ يُتَلَقَّى بِالْقَبُولِ؛ لِأَنَّهَا سُنَّةٌ وَاجِبَةُ الْإِتِّبَاعِ؛ لِأَنَّهُ رَسَمَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَمِينَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَكَاتِبِ وَحْيِهِ، عَلِمَ مِنْ هَذَا الْعِلْمِ مَا لَمْ يَعْلَمْ غَيْرُهُ، وَمَا خَالَفَهُ إِلَّا مَا خَالَفَ لِحُكْمَةٍ بَلِيغَةٍ وَمَعْرِفَةٍ خَفِيَّةٍ؛ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَلِكٍ يُورِثُ الدِّينَ﴾ فَإِنَّهُ كُتِبَ بِلَا أَلِفٍ، وَلَا يَجُوزُ إِثْبَاتُهَا؛ لِأَنَّ إِثْبَاتَهَا يُؤَدِّي إِلَى مُخَالَفَةِ مَنْ قَرَأَ بِغَيْرِ أَلِفٍ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فِي غَيْبَتِ الْبَيْتِ﴾ [يُوسُف: ١٥] كُتِبَتْ بِالْيَاءِ مِنْ غَيْرِ أَلِفٍ؛ إِذْ لَوْ أُثْبِتَتْ لِبَطَلَتْ قِرَاءَةٌ مِنْ قَرَأَ بِالْوَحْدَةِ، وَلَوْ كُتِبَتْ بِالْهَاءِ لِبَطَلَتْ قِرَاءَةٌ مِنْ قَرَأَ بِالْجَمْعِ^(٢).

قَوْلُهُ: (بِكِتَابِ الْكِتَابِ)، أَي: بِكِتَابِ الْكِتَابَةِ. وَفِي بَعْضِ النُّسخِ: «بِكِتَابِ الْكِتَابِ» بالتشديد.

(١) «نزهة الألباء» ص ٢١٣.

(٢) يَوْضَحُهُ مَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ أَبُو عَمْرٍو الدَّانِي فِي «الْمُقَنِّعِ فِي رَسْمِ مَصَاحِفِ الْأَمْصَارِ» ص ٣ عَنْ أَنَشَبَ قَالَ: سُئِلَ مَالِكٌ فَقِيلَ لَهُ: أَرَأَيْتَ مَنْ اسْتَكْتَبَ مَصْحَفًا الْيَوْمَ، أَمَرْتُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَى مَا أَحْدَثَ النَّاسُ مِنَ الْهَجَاءِ الْيَوْمَ؟ فَقَالَ: لَا أَرَى ذَلِكَ، وَلَكِنْ يُكْتَبُ عَلَى الْكِتَابَةِ الْأُولَى. قَالَ أَبُو عَمْرٍو: وَلَا خَالَفَ لَهُ فِي ذَلِكَ مِنْ عِلْمَاءِ الْأُمَّةِ. انْتَهَى. وَانْظُرْ: «المقنع» ص ٤، ٢٥، ٢٦.

خَطُّ المَصْحَفِ؛ لَأَنَّهُ سَنَةٌ، وَخَطُّ العَرُوضِ، لَأَنَّهُ يَثْبُتُ فِيهِ مَا أَثْبَتَهُ اللَّفْظُ، وَيَسْقُطُ عَنْهُ مَا أَسْقَطَهُ.

الوجهُ الثاني أن يكونَ ورودُ هذه الأسماءِ هكذا مسرودةً على نمطِ التعديدِ، كالإيقاظِ، وقرعِ العصا لمن تُحَدِّثُ بالقرآنِ، وبغرابيةِ نَظْمِهِ،.....

قوله: (خَطُّ المَصْحَفِ وَخَطُّ العَرُوضِ)، مبتدأ، و«خَطَّانِ لَا يُقَاسَانِ» خبرُهُ. قُدِّمَ على المبتدأ للتشويق، كقولِ الشاعر:

ثَلَاثَةٌ تُشْرِقُ السَّنِيَا بِهَيْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ وَالْقَمَرُ^(١)

قوله: (هكذا)، صفةٌ مَصْدَرٌ مَحْذُوفٌ، و«كالإيقاظِ» خبرٌ «يكونُ»، و«مسرودةً» حالٌ، وصاحبُها «هذه الأسماءُ»، والعاملُ «الورودُ» أي: الوجهُ الثاني: أن يكونَ ورودُ هذه الأسماءِ متتابعةً على طريقةِ التعدادِ كالتنبيهِ لِمَنْ يَرِدُ عليه أمرٌ له شأنٌ وفيهِ فِخَامَةٌ لِيَتَلَقَّاهُ بِالْقَبُولِ.

قوله: (مسرودةً)، الأساس: سَرَدَ الحديثَ والقراءةَ: جاءَ بهما على ولاءٍ.

قوله: (وَقَرَعَ العَصَا)، أصلُهُ مِنْ قَوْلِهِمْ: إِنَّ العَصَا قَرَعَتْ لِذِي الحِلْمِ^(٢)، يُضْرَبُ لِمَنْ إِذَا نُبِهَ انتَبَهَ.

قال المِيدَانِيُّ^(٣): ذُو الحِلْمِ: عَامِرُ بْنُ الظَّرِبِ، كَانَ مِنْ حُكَمَاءِ العَرَبِ، لَا يُعَدِّلُ بِفَهْمِهِ فَهْمَ، فَلَمَّا طَعَنَ فِي السَّنِّ أَنْكَرَ مِنْ عَقْلِهِ شَيْئًا، فَقَالَ لَبَنِيهِ: إِنَّهُ قَدْ كَبُرَتْ سِنِّي، وَعَرَضَ لِي

(١) ذكره الخطيب القزويني في «الإيضاح في علوم البلاغة» ص ١٠١. وهو لمحمد بن وهيب في مدح الخليفة المعتصم، وأبو إسحاق كنيته، واسمه محمد. انظر: «معاهد التنصيص» ص ٢١٥.

(٢) ذكره المِيدَانِيُّ في «مجمع الأمثال» (١: ٣٧).

(٣) أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري المِيدَانِيُّ (ت ٥١٨هـ)، من أئمة الأدب: أخذ عن الواحدي وغيره. من مصنفاته: «مجمع الأمثال» وهو نفيس، و«السامي في الأسامي». له ترجمة في «وفيات الأعيان» (١: ١٤٨)، و«سير أعلام النبلاء» (١٩: ٤٨٩).

وكالتحريك للنظر في أنّ هذا المتلوّ عليهم وقد عجزوا عنه عن آخرهم كلام منظوم من عَيْنٍ ما ينظّمون منه كلامهم؛ ليؤدّبهم النظر إلى أن يستيقنوا أن لم تتساقط مقدرتهم دونه، ولم تظهر معجزتهم عن أن يأتوا بمثله بعد المراجعات المتطاولة، وهم أمراء الكلام، وزعماء الجوار، وهم الجراض على التساجل في اقتضاب الخطب، والمتهاكون على الافتتان في القصيد والرّجز، ولم يبلغ من الجزالة وحسن النظم.....

سهو، فإذا رأيتُموني خرّجتُ من كلامي وأخذتُ في غيره، فاقرّعوا لي المحجن^(١) بالعصا. قوله: (وقد عجزوا عنه عن آخرهم)، أي: عجزاً صادراً عن آخرهم، فإذا صدر العجز عن آخرهم؛ فيكون قد صدر عن جميعهم متجاوزاً عن آخرهم.

قوله: (دونه)، أي: عند الوصول إليه. والضمير عائد إلى المتلوّ عليهم^(٢).

قوله: (معجزتهم)، يروى بكسر الجيم وفتحها، الجوهري: عجزتُ عن كذا أعجزُ بالكسر عجزاً ومعجزةً ومعجزةً ومعجراً، ومعجزاً أيضاً بالفتح على القياس. قوله: (الحوار)، الأساس: كلّمته فيما أحار جواباً، أي: ما رجع.

قوله: (على التساجل)، الأساس: ومن المجاز: ساجله: فآخره. وله من المعجّد سجلّ سجيل: صخّم. واقتضب الكلام: ارتجله.

قوله: (في القصيد)، القصيد والقصيدة كالسفين والسفينة^(٣).

قوله: (الرّجز)، الرّجز: ضرب من الشعر، الجوهري: الرّجز داءٌ يُصيب الإبل في أعجازها، فإذا تارت الناقة ارتعشت فخذها ساعة ثم تنبسط. ومنه سُمّي الرّجز من الشعر لتقارب أجزائه وقلة حروفه.

(١) في «مجمع الأمثال» (١: ٣٨): المحجن. وهو الترسّ فيمكن قرعه بالعصا. ولعله الأنثى بالصواب، أما المحجن فهو العصا المعقوفة الرأس فلا يمكن قرعه. انظر: «لسان العرب» (حجن) و(مجن).

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ط) و(ف).

(٣) هذه الفقرة سقطت من (ط) و(ف).

السَّامِعِ التي بَرَزَتْ بِلاغَةَ كُلِّ ناطق، وَشَقَّتْ غِبَارَ كُلِّ سابق، ولم يتجاوزِ الحدَّ الخارجَ من قُوَى الفُصحاء، ولم يقع وراءَ مطامِحِ أعينِ البُصراء؛ إلا لأنه ليس بكلامِ البشر، وأنه كلامُ خالقِ القُوَى والقُدَر.....

قوله: (وَشَقَّتْ غِبَارَ كُلِّ سَابِقٍ)، وهو من قَوْلِ قَصِير^(١): «فَارَكَبَ الْعَصَا، فَإِنَّهُ لَا يُشَقُّ غِبَارُهُ». قال الميداني: وكانت العصا فرساً لجذيمة. يُضْرَبُ لِمَنْ لَا يُجَارَى^(٢).

فإن قُلْتُ: هَلْ مِنْ فَرْقٍ بَيْنَ مَا فِي الْكِتَابِ^(٣) وَمَا فِي الْمَثَلِ؟ قُلْتُ: مَا فِي الْمَثَلِ هِيَ لِلْسَبْقِ، وَالْمَقَامُ مَقَامُ مَدْحِ السَّابِقِ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يُكْنَى بِهِ عَنْ عَدَمِ لُحُوقِ الْلاحِقِ. وَمَا فِي الْكِتَابِ إثباتٌ لَهُ، وَالْمَقَامُ مَقَامُ مَدْحِ الْلاحِقِ؛ فَالْوَاجِبُ أَنْ يُعَبَّرَ بِهِ عَنِ السَّبْقِ عَلَى السَّابِقِ.

قوله: (مَطَامِحٍ)، الأساس: طَمَحْتُ بِبَصَرِي إِلَيْهِ، وَطَمَحَ الْمُتَكَبِّرُ بَعَيْنَهُ: شَخَصَ بِهَا.

قوله: (إِلَّا لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ كَلَامِ الْبَشَرِ^(٤))، استثناءٌ مِنْ قَوْلِهِ: «إِنْ لَمْ تَسَاقُطْ»، وَمِنْ الْمُنْفِيَّاتِ الْمَعْطُوفَةِ عَلَيْهِ.

الانتصاف^(٥): هَذَا الْفَصْلُ أُنْثَى فِيهِ بِلَاغَةٌ لَكِنَّهُ أَفْسَدَهَا بِالْفِعْلِ، وَطَوَّلَ فِيهِ حَتَّى انْتَهَى إِلَى الْإِثْبَاتِ، وَهُوَ مُسْتَقَدٌّ عَلَيْهِ كَمَا انْتَقَدَ عَلَى الْمُتَنَبِّي^(٦) قَوْلُهُ فِي الْخِيلِ^(٧):

(١) هُوَ قَصِيرُ بْنُ سَعْدِ اللَّخْمِيِّ، صَاحِبُ الْقِصَّةِ الْمَشْهُورَةِ مَعَ الزَّيَّاءِ مُلْكَةً تَدْمُرُ وَجْذِيمَةَ الْأَبْرَشِ الْوَضَّاحِ، وَفِيهِ قِيلَ: لِأَمْرِ مَا جَدَعَ قَصِيرٌ أَنْفَهُ. انظر: «مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ» (١: ٢٣٣).

(٢) «مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ» (١: ٢٣٣).

(٣) يَعْنِي: «الْكَشَافُ».

(٤) كَذَا فِي الْأَصُولِ الْخَطِيَّةِ، وَيُوافِقُهُ نَصُّ «الْكَشَافِ» مِنْ (ط)، لَكِنْ فِي الْأَصْلِ الْخَطِيِّ مِنْ «الْكَشَافِ» وَالنَّسَخِ الْمَطْبُوعَةِ: «لَيْسَ بِكَلَامِ الْبَشَرِ».

(٥) «الْإِنْتِصَافُ بِحَاشِيَةِ الْكَشَافِ» (١: ٢٧) بِتَصَرُّفٍ مَلْحُوظٍ.

(٦) أَبُو الطَّبَّيِّ، أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ الْجُعْفِيِّ (ت ٣٥٤هـ)، الشَّاعِرُ الْبَارِعُ الْمَشْهُورُ. لَهُ تَرْجُمَةٌ فِي «تَارِيخِ بَغْدَادِ».

(٧) (١٠٢: ٤)، وَ«سِيَرُ النَّبَلَاءِ» (١٦: ١٩٩).

(٧) الْبَيْتُ فِي «دِيْوَانِهِ» بِشَرْحِ الْيَازْجِيِّ (٢: ٣٨) مِنْ قَصِيدَةٍ يَمْدَحُ بِهَا سَيْفَ الدَّوْلَةِ الْحَمْدَانِي سَنَةَ ٣٣٧هـ.

وهذا القول من القوة والخلاقة بالقبول بمنزله. ولناصره على الأول.....

فلا ركب^(١) بها إلا إلى ظفر ولا حصلت بها إلا على أمل

وقلت: ليت شعري كيف يُتقدُّ على مثله في بلاغته، أم كيف يُقاس هذا الكلام ببيت أبي الطيب؟ فإنه أوهم في البداية دعاء السوء وما يدخل منه في وهل السامع ما لا يُنجِرُ بها يُستدرك بعده، وإن المصنّف سلك مسلك التشويق إلى ما يرد في الانتهاء؛ أتى أولاً بقرينتين مُشتملتين على سلب مقدرة الحُصوم وبيان عجزهم وهما قوله: «لم تتساقط مقدرتهم دونه، ولم تظهر معجزتهم عن أن يأتوا بمثله»، ثم عَقَّبَهَا بقرائن ثلاث مُضمّنات صفات بليغة للقرآن لتؤدي بالسامع إلى مبلغ لا يتألّك إلا طلب العثور على المطلوب. وكان هذا الزاعم^(٢) - بعد أن حُرِمَ الوقوف على الأساليب - ما تلي عليه قوله: «ذلك بأنهم لا يصيبهم ظمأ ولا نصب ولا مخمصة في سبيل الله ولا يطؤون موطئا يغيظ الكفار ولا ينالون من عدو نيلاً إلا كتب لهم به عمل صالح» [التوبة: ١٢٠] والعجب أن المنفيات الثلاث الأولى مؤذّنات بما هو عليهم، والقرينتين الأخريتين مُشتملتان على ما هو لهم، ولا يبعد أن المصنّف قد اقتبس كلامه من أسلوب الآية.

قوله: (والخلاقة)، الأساس: وهو خَلَقَ بكذا: كاتها خَلَقَ له وطبع عليه. وقد خَلَقَ خلاقة.

قوله: (بمنزل)، أي: بمنزلة بعيد، ومنه قول صاحب «المفتاح»^(٣): إن التركيب متى وقع موقعه رفع شأن الكلام في باب البلاغة إلى حيث يُنَاطِح السَّمَاء^(٤).

(١) رواية الديوان: «هَجَمَتْ».

(٢) يعني ابن المُشَيَّر صاحب «الانتصاف» وما ركب كلامه من الاعتساف في نقد كلام الزمخشري.

(٣) «مفتاح العلوم» ص ٢٥٢.

(٤) وهو كوكب ثَبَر. وللعرب سهاكان: السهاك الأعزل وهو من منازل القمر، والسهاك الرامح وليس من

النازل. انظر: «الصحيح» (٤: ١٥٩٢).

أن يقول: إِنَّ الْقُرْآنَ إِنَّمَا نَزَّلَ بِلِسَانِ الْعَرَبِ مَصْبُوبًا فِي أَسَالِيهِمْ وَاسْتَعْمَالَتِهِمْ، وَالْعَرَبُ لَمْ تَتَجَاوَزْ مَا سَمَّوْا بِهِ جَمْعَ اسْمَيْنِ، وَلَمْ يُسَمَّ أَحَدٌ مِنْهُمْ بِمَجْمُوعِ ثَلَاثَةِ أَسْمَاءٍ وَأَرْبَعَةٍ وَخَمْسَةٍ. وَالْقَوْلُ بِأَنَّهَا أَسْمَاءُ السُّورِ حَقِيقَةٌ يَخْرُجُ إِلَى مَا لَيْسَ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَيُؤَدِّي أَيْضًا إِلَى صَيْرُورَةِ الْاسْمِ وَالْمُسَمَّى وَاحِدًا، فَإِنْ اعْتَرَضَتْ عَلَيْهِ بِأَنَّهُ قَوْلٌ مَقُولٌ عَلَى وَجْهِ الدَّهْرِ، وَأَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى رَدِّهِ أَجَابَكَ: بَأَنَّ لَهُ مَحْمَلًا سِوَى مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ، وَأَنَّهُ نَظِيرُ قَوْلِ النَّاسِ: فَلَانٌ يَرُوي: قِفَا بَنُوكَ، وَعَقَّتِ الدَّيَارُ. وَيَقُولُ الرَّجُلُ لِصَاحِبِهِ: مَا قَرَأْتَ، فَيَقُولُ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ و﴿بِرَأْيِهِ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ﴾ [التوبة: ١]، ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ﴾ [النساء: ١١]، و﴿اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [النور: ٣٥].

وليسَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ بِأَسَامِي هَذِهِ الْقِصَائِدِ، وَهَذِهِ السُّورَةُ، وَالْآيَةُ، وَإِنَّمَا تَعْنِي رِوَايَةَ الْقِصِيدَةِ الَّتِي ذَاكَ اسْتَهْلَاهَا، وَتِلَاوَةَ السُّورَةِ أَوْ الْآيَةِ الَّتِي تَلَكُ فَاتَحْتُهَا، فَلَمَّا جَرَى الْكَلَامُ عَلَى أَسْلُوبٍ.....

قَالَ الْقَاضِي: هَذَا الْوَجْهُ أَقْرَبُ إِلَى التَّحْقِيقِ، وَأَوْفَقُ لِلطَّائِفِ التَّنْزِيلِ، وَأَسْلَمُ مِنْ لُزُومِ النُّقْلِ وَوُقُوعِ الْاِسْتِرَاكِ فِي الْأَعْلَامِ مِنْ وَاضِعٍ وَاحِدٍ؛ فَإِنَّهُ يَعُودُ بِالنَّقْصِ عَلَى مَا هُوَ مَقْصُودٌ مِنَ الْعِلْمِيَّةِ^(١).

وَقَالَ السَّجَّادُ نَدِي^(٢): وَالْمَرْوِيُّ عَنْ الصَّدْرِ الْأَوَّلِ فِي التَّهْجِيِّ أَنَّهَا أَسْرَارُ بَيْنَ اللَّهِ وَبَيْنَ نَبِيِّهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ. وَقَدْ تُجْرَى بَيْنَ الْمُجْرَمِينَ^(٣) كَلِمَاتٌ مُعَمَّاةٌ تُشِيرُ إِلَى سِرِّ بَيْنَهُمَا، وَتُقْبَدُ تَحْرِيقُ الْحَاضِرِينَ إِلَى اسْتِمَاعِ مَا بَعْدَ ذَلِكَ. وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِ السَّلَفِ: حُرُوفُ التَّهْجِيِّ ابْتِلَاءٌ لَتَصْدِيقِ الْمُؤْمِنِ وَتَكْذِيبِ الْكَافِرِ.

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٩٢).

(٢) الإمام محمد بن طيفور الغزنوي (ت ٧٣٨هـ)، له تفسير حسن هو «عين المعاني في تفسير السبع المثاني»، و«علل القراءات». انظر: «طبقات المفسرين» للسيوطي ص ٨٧، و«طبقات المفسرين» للدوادبي (٢: ١٦٠).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي التعبير بمثله في هذا السياق غرابة!

مَنْ يَقْصُدُ التَّسْمِيَةَ، وَاسْتِفِيدَ مِنْهَا مَا يُسْتَفَادُ مِنَ التَّسْمِيَةِ؛ قَالُوا: ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ دُونَ الْحَقِيقَةِ.

وللمجيب عن الاعتراضين على الوجه الأول أن يقول: التسمية بثلاثة أسماء فصاعداً مُستَنَكِرَةٌ لَعُمَرِي، وخروج عن كلام العرب، ولكن إذا جُعِلَتْ اسماً واحداً على طريقة «حَضَرَمَوْت»؛ فأما غير مُرَكَّبَةٍ مَثْوُورَةٍ نَثَرُ أَسْمَاءِ الْعَدَدِ فَلَا اسْتِنكَارَ فِيهَا؛ لأنها من باب التسمية بما حَقُّهُ أَنْ يُحْكِيَ حِكَايَةً.....

هذا وهي أعلامٌ تُوقَفُ مِنْ رَقْدَةِ الْغَفْلَةِ بِنَصِيحِ التَّعْلِيمِ، وَتُنَشِّطُ فِي إِلْقَاءِ السَّمْعِ عَلَى شُهُودِ الْقَلْبِ لِلتَّعْظِيمِ، كَمَنْ أَرَادَ الْإِخْبَارَ بِمُهَمِّ حَرَكَ الْحَاضِرِ بِيَدَيْهِ، أَوْ صَاحَ بِهِ صَرَةً^(١)، لِيُقِيلَ بِكُلِّهِ عَلَيْهِ. وَمَصْدَاقُ ذَلِكَ أَنَّ مُعْظَمَهَا مُعَقَّبَةٌ بِذِكْرِ الْكِتَابِ. وَقَدْ قَلَّبْتُ الرَّأْيَ ظَهَرَ الْبَطْنُ فِي تَأْوِيلِ مَعَانِي هَذِهِ الْحُرُوفِ سِنِينَ، وَتَيَقَّنْتُ الْأَقَاوِيلَ الْمُخْتَارَةَ عَلَى السَّتِّينَ، وَلَمْ أَتَحْصَلْ عَلَى ثَلَاثِ الْيَقِينِ، وَلَا ظَفَرَ الْجُهْدُ عَلَى الْمَرَادِ قَادِرِ الْيَمِينِ^(٢)، حَتَّى اسْتَرْوَحْتُ إِلَى هَذَا الْوَجْهِ مِنَ التَّحْرِي. ثُمَّ إِنِّي بَعْدَ التَّجَاسُرِ وَالِامْتِنَاعِ إِذَا بَتَلْبَلِ^(٣) سَقَى اللَّهُ عَهْدَهُ، وَهُوَ الْإِمَامُ الْمُوثِقُ بِرَأْيِهِ، يَقُولُ: حُرُوفُ التَّهْجِي تَنْبِيءٌ فِي مَعْرِضِ الْأَ، وَكُفَى بِلُطْفِ اللَّهِ فِي تَجَاذُبِ الْأَرْاءِ مَوْتَلَا.

قوله: (ولكن إذا جُعِلَتْ)، استدراكٌ عن مُقَدَّرٍ، أي: التسمية مُستَنَكِرَةٌ لَا فِي جَمِيعِ الصُّوَرِ، وَلَكِنْ إِذَا جُعِلَتْ اسماً واحداً على طريقة «حَضَرَمَوْت» فِي اعْتِبَارِ الْإِعْرَابِ فِي آخِرِهِ.
قوله: (غير مُرَكَّبَةٍ مَثْوُورَةٍ)، منصوبان بِمُضْمَرٍ، أي: فأما إذا جُعِلَتْ غَيْرُ مُرَكَّبَةٍ، مَثْوُورَةٍ فَلَا اسْتِنكَارَ فِي التَّسْمِيَةِ.

(١) وهي الصَّحِيحَةُ وَارْتِفَاعُ الصَّوْتِ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَأَنْقَلَبْ أَمْرَانِي فِي صَرٍّ فَصَكَّتْ رِجْلَاهَا وَقَالَتْ عَجُوزٌ عَقِيمٌ﴾ (الذاريات: ٢٩).

(٢) يعني متمكناً من الظفر بمعانيها، فهو منصوب على الحال.

(٣) إمام الكوفيين بعد الفراء، أبو العباس أحمد بن يحيى المعروف بتعلب (ت ٢٩١هـ)، من مصنفاته: «مجالس تعلب» وهو بديع، و«الفيصيح». له ترجمة في «إنباء الرواة» (١: ١٧٣).

كما سَمَّوْا بـ «تَأْبَطَ شَرًّا»، و «بَرَقَ نَحْرُهُ»، و «شَابَ قَرْنَاهَا»، وكما لو سَمَّى بـ «زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ»، أو «يَبْتُ شَعْرٌ».

وناهيك بتسوية سبويه بين التسمية بالجملة والبيت من الشعر، وبين التسمية بطائفة من أسماء حروف المعجم، دلالة قاطعة على صحة ذلك.

وأما تسمية السورة كلها بفاحتها فليست بتصيير الاسم والمسمى واحدًا؛ لأنها تسمية مؤلف بمفرد، والمؤلف غير المفرد.

ألا ترى أنهم جعلوا اسم الحرف مؤلفًا منه ومن حرفين مضمومين إليه؛ كقولهم: «صاد»، فلم يكن من جعل الاسم والمسمى واحدًا؛ حيث كان الاسم مؤلفًا والمسمى مفردًا.

والوجه الثالث: أن ترد السور مصدرًا بذلك ليكون أول ما يقرع الأسماء مستقلاً بوجه من الإعراب، وتقدمة من دلائل الإعجاز؛

قوله: (وناهيك)، أي: كافيك وحسبك بتسوية سبويه.

ومنه قوله^(١) في «باب الترخيم»: «ولو رَحِمْتَ «تَأْبَطَ شَرًّا» من الأسماء لَرَحِمْتَ رجلاً يُسَمَّى بقول عنترة:

يَا دَارَ عَبْلَةَ بِالْجَوَاءِ تَكَلِّمِي^(٢)»

قوله: (ألا ترى أنهم جعلوا اسم الحرف)، أي: كما أن تسمية المفرد بالمركب في الحروف لا تُصَيِّرُ الاسمَ والمسمى واحدًا، كذلك عكسه.

قوله: (ليكون أول ما يقرع الأسماء مستقلاً بوجه من الإعراب)، والفرق بين هذا الوجه والسابق ذكره: أن دلالة هذا على الإعجاز والغربة من نفسه؛ لصُدِّروها عَمَّنْ لم يَخِرْ منه

(١) «الكتاب» لسبويه (٢: ٢٦٩).

(٢) «ديوان عنترة»، ص ١٨٧.

وذلك أَنَّ التُّطْقَ بالحروف أنفسها كانت العربُ فيه مُستويةً الأقدام؛ الأُمَيَّونَ منهم وأهلُ الكتاب، بخلافِ التُّطْقِ بِأَسامي الحروف؛ فإنه كَانَ مُحْتَصًّا بِمَنْ حَطَّ وَقَرَأَ وَخَالَطَ أَهْلَ الْكِتَابِ، وتعلَّم منهم، وَكَانَ مُستَغْرَبًا مُستَبْعَدًا مِنَ الْأُمَيِّ التَّكَلُّمِ بِهَا استبعادَ الْخَطِّ والتلاوة، كما قَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمَا كُنْتَ تَسْمَعُ مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لِآتِيَابِ الْمُبِطِّلُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٨].

فَكَانَ حُكْمُ النُّطْقِ بِذَلِكَ مع اشتهاهِ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ مِمَّنِ اقْتَبَسَ شَيْئًا مِنْ أَهْلِهِ حُكْمُ الْأَقَاصِيصِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْقُرْآنِ الَّتِي لَمْ تَكُنْ قُرَيْشٌ وَمَنْ دَانَ بِدِينِهَا فِي شَيْءٍ مِنَ الْإِحَاطَةِ بِهَا.....

التعليم، ودلالةُ ذَلِكَ عَلَيْهِ بِاعْتِبَارِ التَّنْبِيهِ عَلَى غَرَابَةِ نَظْمِ الْقُرْآنِ؛ فَلَوْ تَحَدَّى بِهِ كَاتِبٌ وَقَارِئٌ لَجَازًا، بخلافِ الثَّانِي. فَالْوَجْهَانِ يَدُورَانِ مع تفسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالُوا سُبْحَانَ رَبِّنَا أَلَمْ يَكُنْ مِنَّا رَبًّا فَاعْلَمْ﴾ [البقرة: ٢٣] فِي أَنَّ الضَّمِيرَ فِي «مِثْلِهِ» إِنَّمَا لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَوِّلِلْقُرْآنِ كَمَا سَيَجِيءُ.

قال صاحبُ «التقريب»: وفيهِ ضَعْفٌ؛ لِأَنَّهُ يُمكنُ تَعَلُّمُهُ وَلَوْ بِسَمَاعٍ مِنْ صَبِيٍّ فِي أَقْصَرِ زَمَانٍ.

والجوابُ: أَنَّ صُدُورَ مِثْلِ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ مِنْ مِثْلِهِ، وَهُوَ مِمَّنْ لَمْ يُبَارَسِ الْخَطَّ وَالْقِرَاءَةَ، وَلَمْ يُشْتَهَرْ بِهِ، سِوَاءَ تَعَلُّمٍ أَوْ لَمْ يَتَعَلَّمْ بِدَيْعٍ وَغَرِيبٍ، فَكَانَ حُكْمُهُ حُكْمَ الْعَرَبِ الْعَرَبِ إِذَا تَكَلَّمَ بِالزَّرْنَجِيَّةِ مِثْلًا، فَمُطْلَقُ التَّكَلُّمِ بِهِ مِنْهُ غَرِيبٌ. وَالْمَقْصُودُ مِنْ إِبْتِاطِ الْغَرَابَةِ فِي الْفَوَاتِحِ لَيْسَ إِلَّا التَّنْبِيهُ عَلَى مَا يَرِدُ بَعْدَهَا مِنَ الْإِعْجَازِ.

قَوْلُهُ: (وَمَنْ دَانَ بِدِينِهَا)، النِّهَايَةُ: «كَانَتْ قُرَيْشٌ وَمَنْ دَانَ بِدِينِهِمْ»^(١) أَي: اتَّبَعَهُمْ فِي دِينِهِمْ وَوَافَقَهُمْ عَلَيْهِ، وَاتَّخَذَ دِينَهُمْ لَهُ دِينًا وَعِبَادَةً.

(١) هَذَا جُزْءٌ مِنْ حَدِيثٍ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٥٢٠)، وَمُسْلِمٌ (١٢١٩)، وَغَيْرُهُمَا، مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

في أَنَّ ذلك حاصلٌ له من جهةِ الوحي، وشاهدٌ بَصَحَةُ بُيُوتِهِ، وبمَنْزِلَةِ أَنْ يَتَكَلَّمَ بِالرَّطَانَةِ من غَيْرِ أَنْ يَسْمَعَهَا من أَحَدٍ.

واعْلَمْ أَنَّك إِذَا تَأَمَّلْتَ مَا أوردَهُ اللهُ عَزَّ سلطَانُهُ في الفَوَاتِحِ من هذه الأَسْمَاءِ وَجَدْتَهَا نِصْفَ أَسَامِي حُرُوفِ الْمُعْجَمِ؛ أَرْبَعَةَ عَشَرَ سِوَاءَ؛ وَهِيَ: الأَلِفُ، وَاللَّامُ، وَالْمِيمُ، وَالصَّادُ، وَالزَّاءُ، وَالكَافُ، وَالْهَاءُ، وَالْيَاءُ، وَالْعَيْنُ، وَالطَّاءُ، وَالسِّينُ، وَالْحَاءُ، وَالْقَافُ، وَالنُّونُ، فِي تِسْعٍ وَعِشْرِينَ سُورَةً عَلَى عِدَدِ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ.

ثُمَّ إِذَا نَظَرْتَ فِي هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ عَشَرَ وَجَدْتَهَا مُشْتَمِلَةً عَلَى أَنْصَافِ أَجْنَاسِ الْحُرُوفِ؛ بَيَانُ ذَلِكَ:

قوله: (في أَنَّ ذلك حاصلٌ له من جهةِ الوحي)، متعلِّقٌ بقوله: «وكان حُكْمُ النطقِ» وهو وَجْهُ الشَّيْبَةِ.

قوله: (وبمَنْزِلَةٍ)، عَطَفْتُ عَلَى قوله: «حُكْمُ الْأَفَاصِيصِ»^(١).

قوله: (بِالرَّطَانَةِ)^(٢)، الْأَسَاسُ: كَلِمَةُ الرَّطَانَةِ، وَرَطَنٌ لَهُ يَرُطُنُ: كَلِمَةٌ بِالْعَجْمَةِ.

قوله: (أَرْبَعَةَ عَشَرَ سِوَاءَ)، وَقَالَ بَعْدَهُ: «فِي تِسْعٍ وَعِشْرِينَ سُورَةً عَلَى عِدَدِ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ» لِأَنَّهَا كَانَتْ نِصْفَهُ الْحَقِيقِيَّ عَلَى الْكُسْرِ جَعَلَهُ النِّصْفَ تَقْرِيْبًا كَمَا فَعَلَ فِي أَجْنَاسِ الْحُرُوفِ وَقَالَ: «وَمِنَ الْمُسْتَعْلِيَةِ نِصْفُهَا»، فَأُورِدَ ثَلَاثَةٌ مَعَ أَنَّهَا سَبْعَةٌ، وَكَذَا فِي حُرُوفِ الْقَلْقَلَةِ.

قِيلَ: فِيهِ تَنْظَرٌ لِتَأْكِيدِهِ بِقَوْلِهِ: «سِوَاءَ».

وَأُجِيبَ: أَنَّ «سِوَاءَ» صِفَةُ أَرْبَعَةِ عَشَرَ، وَلَا يَتَعَلَّقُ «بِنِصْفِ أَسَامِي حُرُوفِ الْمُعْجَمِ».

قوله: (وَجَدْتَهَا مُشْتَمِلَةً عَلَى أَنْصَافِ أَجْنَاسِ الْحُرُوفِ)، يُشْكِلُ بِحُرُوفِ الدَّلَاقَةِ^(٣) وَهِيَ:

(١) في (ح): تأخرت هذه الفقرة بعد قوله: «كَلِمَةُ بِالْعَجْمَةِ».

(٢) في (ح): «الرَّطَانَةِ».

(٣) وهي التي يُنْطَقُ بِهَا مِنْ ذَلِكِ اللِّسَانِ وَهُوَ طَرَفُهُ. سَمَّاهُنَّ بِذَلِكَ الْخَلِيلُ بْنُ أَحْمَدَ، وَهِيَ سِتَّةُ أَحْرَفٍ يَجْمَعُهَا قَوْلُكَ: (فَرَمَ لَبَ)، انْظُرْ: «الْتِمَهِيدُ فِي عِلْمِ التَّجْوِيدِ» لِلطَّبِيِّ ص ٩٧.

أنَّ فيها من المهموسة نصفها: الصاد، والكاف، والهاء، والسين، والحاء؛ ومن المجهورة نصفها: الألف واللام، والميم، والراء، والعين، والطاء، والقاف، والياء، والنون؛ ومن الشديدة نصفها: الألف والكاف، والطاء، والقاف؛ ومن الرخوة نصفها: اللام، والميم، والراء، والصاد، والهاء، والعين، والسين، والحاء، والياء، والنون؛ ومن المُطبقة نصفها: الصاد، والطاء؛ ومن المُفتحة نصفها: الألف، واللام، والميم، والراء، والكاف، والهاء، والعين، والسين، والحاء، والقاف، والياء، والنون؛ ومن المُستعلية نصفها:

(مُر بنفل)، وهي ستة، وذكر منها أربعة وهي: (مر بل)، وبحروف المُصمَّنة^(١) وهي ما عداها، وذكر منها عشرة، فكانه أكثر من الدلالة ونقص من المُصمَّنة لسهولة الدلالة وتقل المُصمَّنة. قوله: (من المهموسة)، وهي: «ستشحك خصفه»^(٢).

قوله: (ومن المجهورة)، وهي ما ينحصر جَرِي النَّفْسِ مع تحرّكه. وحروفها: «ظل قو رَبيض إذ غزا جند مطيع»^(٣).

قوله: (ومن الشديدة)، وهي ما ينحصر جَرِي الصوت عند إسكانه في تحرّجه فلا يجري، وحروفها: «أجذك قطبت».

والرَّخوة: وهي ما عدا الشديدة.

والمُطبقة: وهي ما ينطبق على تحرّجه الحنك، وحروفها: «صضطظ».

والمُفتحة: هي ما يخالف المُطبقة.

والمُستعلية: هي ما يرتفع اللسان بها إلى الحنك وحروفها: «حَفَقَ» وحروف المُطِقة^(٤).

(١) وهي الحروف التي مُنِيت أن تختص ببناء كلمة في لغة العرب إذا كثرت حروفها لاعتياصها على اللسان.

«المصدر السابق» ص ٩٧.

(٢) ويجمعها بعضهم بقوله: «سكت فحنه شخص» وهو جمع لطيف حري بالتقدمة.

(٣) ويجمعها بعضهم بقوله: «عظم وزن قارئ ذي غص جد طلب».

(٤) ويجمعها بعضهم بقوله: «قط خص ضغط».

القاف، والصاد، والطاء؛ ومن المنخفضة نصفها: الألف، واللام، والميم، والراء، والكاف، والهاء، والياء، والعين، والسين، والحاء، والنون؛ ومن حروف القلقة نصفها: القاف، والطاء. ثم إذا استقرت الكلم وتراكبها رأيت الحروف التي ألغى الله ذكرها من هذه الأجناس المعدودة مكتورة بالذكورة منها، فسبحان الذي دقت في كل شيء حكمته.

وقد علمت أن معظم الشيء وجله ينزل منزلة كله، وهو المطابق للطائف التنزيل واختصاراته، فكان الله عز اسمه عدد على العرب الألفاظ التي منها تراكيب كلامهم إشارة إلى ما ذكرت من التبيكيت لهم، وإلزام الحجة إياهم.

والمُنْخَفِضَةُ^(١): هي ما عدا المُسْتَعْلِيَّة.

والقلقلة: هي ما ينضم إلى الشدة فيها ضغط في الوقف، وحروفها: «قـطـبـجـ».

قوله: (مكتورة بالذكورة)، أي: مغلوبة بالكثرة، أي: المذكورة غالباً على غير المذكورة، ومنه: كثره، أي: غالبه بالكثرة.

قوله: (فكان الله)، قيل: إنما ذكر بلفظ كان لأنه ذكر بعضه، وأراد الكل^(٢).

قوله: (من التبيكيت)، وهو إلزام الخصم بما يعتقده من الحجة.

والذي ذكره: ما في الوجهين الأخيرين من معنى التحدي.

تقريره على الوجه الأول: أن هذا القرآن الذي عجزتم عنه منظوم من جنس ما تنظمون منه كلامكم، وأنتم تعرفون أنه كذلك، فإذا عجزتم عن الإتيان بمثله؛ فاذعنوا للحق.

وعلى الوجه الثاني: أن محمداً صلوات الله عليه اشتهر عندكم أنه ممن لم يارس الخط والكثابة، ولم يقتبس العلم من أحد؛ فقد أتى بهذا البحر الزاخر، فاتركوا العناد.

(١) ويقال لها: المستفلة.

(٢) في (ط): «وأراد كله».

ومما يدلُّ على أنه تعمَّد بالذِّكر من حروف المعجم أكثرها وقوعاً في تراكيب الكلام؛ أن الألف واللام لما تكاثرت وقوعهما فيها جاءتا في مُعظم هذه الفواتح مكرَّرتين، وهي فواتح سورة البقرة، وآل عمران، والرُّوم، والعنكبوت، ولقمان، والسجدة، والأعراف، والرعد، ويونس، وإبراهيم، وهود، ويوسف، والحجر. فإن قلت: فهلاَّ عُدَّتْ بأجمعها في أوَّل القرآن؟ وما لها جاءت مفرَّقة على السُّور؟ قلت: لأنَّ إعادة التَّنبية على أنَّ المتحدِّى به مؤلَّفٌ منها لا غير، وتحميده في غير موضع واحد أوصل إلى الغرض، وأقرُّ له في الأسماح والقلوب من أن يقرَّد ذِكره مرةً، وكذلك مذهب كلِّ تكرير جاء في القرآن، فمطلوبٌ به تمكين المكرَّر في النفوس، وتقريره. فإن قلت: فهلاَّ جاءت على وتيرة واحدة؟ ولم تختلف أعداد حروفها.....

قوله: (كلُّ تكرير)، اعلم أنَّ التكرير: إما تكرير الألفاظ بنفسها كقوله تعالى: ﴿فَيَأْتِيَهُمْ آيََاتُكَ كَذِبًا﴾ [الرحمن: ١٣]، وإما تكرير المعاني من غير النظر إلى الألفاظ؛ فهو كتكرير هذه الألفاظ في السُّور، فالمكرَّر هو التَّنبية نفسه وإن اختلفت الألفاظ^(١).

قوله: (فهلاَّ جاءت على وتيرة واحدة)، الوتيرة: الطريقة.

فإن قلت: ما معنى الفاءات في الأسئلة وهي: «فهلاَّ عُدَّتْ؟» و«فهلاَّ جاءت؟» و«فما وَجَهَ اختصاص كلِّ سورة؟» قلت: الأولى مُسَبَّبة من جعل الفواتح كقرع العصا، وجعلها تَقْدِمةً لدلائل الإعجاز. أي: هذان السببان يوجبان أن تُذكر مجموعة في صدر الكلام؛ فلم تُقرَّت؟

والثانية: مُسَبَّبة عن قوله: «لأنَّ إعادة التَّنبية على أنَّ المتحدِّى به مؤلَّفٌ» يعني كان يحصل التَّنبية بمجرَّد الإيراد؛ فهلاَّ أُجريت على نسق واحد على أنَّ التكرير يستدعيه^(٢)؟

(١) وقد غلط من أنكر كونه من أساليب الفصاحة ظناً أنه لا فائدة له، وليس كذلك، بل هو من محاسنها ولا سيما إذا تعلَّق بعضه ببعض. لتأم الفائدة انظر: «البرهان في علوم القرآن» للزركشي (٩: ٣).

(٢) في (ح): «مستدعيه».

فوردت صَ، وقَ، ونَ على حرفٍ، وطه، وطس، ويس، وحمَ على حرفين، والمَ، وآلر، وطسمَ على ثلاثة أحرف، والتمصَ، والتمرَ على أربعة أحرف، وكهيعصَ، وحمَ عسقَ على خمسة أحرف؟ قلتُ: هذا على عادة افتنانهم في أساليب الكلام، وتصرفهم فيه على طرق شتى ومذاهب مُتنوعة.

وكما أن أبنية كلماتهم على حرفٍ وحرفين إلى خمسة أحرف لم تتجاوز ذلك؛ سلك هذه الفوائح ذلك المسلك. فإن قلتُ: فما وجه اختصاص كل سورة بالفاتحة التي اختصت بها؟ قلتُ: إذا كان الغرض هو التنبيه، والمبادئ كلها في تأدية هذا الغرض سواء لا مفاضلة؛ كان تطلب وجه الاختصاص ساقطاً، كما إذا سمي الرجل بعض أولاده زيداً والآخر عمراً، لم يقل له: لم خصصت ولدك هذا بزيد وذاك بعمر؟ لأن الغرض هو التمييز، وهو حاصل أية سلك. وكذلك لا يقال: لم سمي هذا الجنس بالرجل، وذاك بالفرس؟ ولم قيل للاعتماد: الضرب، وللانصاب: القيام، ولتقيضه القعود؟ فإن قلتُ: ما بالهم عدوا بعض هذه الفوائح أية دون بعض؟ قلتُ: هذا علم توقيفي لا مجال للقياس فيه، كعرفة السور.

أما (الم) فآية حيث وقعت من السور المفتحة بها، وهي ست، وكذلك (القصص) آية، و(المر) لم تعد آية، و(الر) ليست بآية في سورها الخمس، و(طسم) آية في سورتيها، و(طه) و(يس) آيتان، و(طس) ليست بآية،.....

والثالثة: مُسَبِّة عن الجوابين يعني: هب أن التكرير لإعادة التنبيه، وأن اختلافها على عادة افتنانهم؛ فما وجه اختصاص مواقعها في كل سورة؟

قوله: (آية سلك)، آية: ظُرف «حاصل» وهي موصولة، والمضاف إليه محذوف لكونها لازمة للإضافة، والضمير في «سلك» راجع إلى الرجل، أي: أية طريق سلكها؟

قوله: (للاعتياد)، وهو وقوع الشيء على الشيء، الجوهرية: اعتمدت على الشيء: اتكأت عليه.

و(حم) آيةٌ في سُورِهَا كُلِّهَا، و(حم عسق) آيتان، و(كهيعص) آيةٌ واحدة، و(ص) و(ق) و(ن) ثلاثُهنَّ لم تعدَّ آيةً.

هذا مذهب الكوفيّين، ومن عداهم لم يعدّوا شيئاً منها آيةً. فإن قلت: فكيف عدّ ما هو في حُكْم كلمةٍ واحدةٍ آيةٌ؟ قلتُ: كما عدّ ﴿الرَّحْمَنُ﴾ [الرحمن: ١]، و﴿مُدْهَاتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤] وحدها آيتين على طريق التوقيف. فإن قلت: ما حُكْمُهَا في باب الوقف؟ قلت: يوقّف على جميعها وقّف السّام إذا حُلّت على معنى مستقلّ غير محتاج إلى ما بعده، وذلك إذا لم تُجْعَل أسماءٌ للسّور، ونُعيّق بها كما يُنْعَق بالأصوات، أو جُعِلَتْ وحدها أخباراً ابتداءً محذوف؛ كقوله عزّ قائلًا: ﴿الَّذِي * اللَّهُ * أَيُّ: هذه (الْم)، ثُمَّ ابْتَدَأَ فَقَالَ: ﴿اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١-٢]. فإن قلت: هل هذه الفواتح محلّ من الإعراب؟ قلتُ: نعم لها محلٌّ فيمن جعَلَهَا أسماءً للسّور؛ لأنّها عنده كسائر الأسماء الأعلام. فإن قلت: ما محلّها؟ قلتُ: يُحْتَمَلُ الْأَوْجُهُ الثَّلَاثَةُ،.....

قوله: (هذا مذهب الكوفيّين)، والذي يُعلّم من كتاب «المُرشد»: هو أنّ الفواتح في السّور كلّها آياتٌ عند الكوفيّين من غير تفرقة بينها.

قوله: (أو جُعِلَتْ وحدها أخباراً ابتداءً)، عطف على قوله: «لم تُجْعَل»، وقوله: «ونُعيّق بها» عطفٌ عليه على سبيل البيان؛ كأنّه قيل: إذا نُعيّق بالفواتح أو لم يُنْعَق، وجُعِلَتْ أسماءٌ للسّور على حذفِ المُبتدأ، تكونُ على كلِّتا الحالتين مُستَقِلَّةً، فيوقّف عليها.

قوله: (هل هذه الفواتح محلّ من الإعراب؟)، قيل: هو مُستندرك؛ لأنّه قد علِمَ غير مرّةٍ أنّها مُعرّبةٌ وعلِمَ محلّها.

قلتُ: التكريرُ إنّما يُصاّرُ إليه، لمعانٍ شتى منها: أن يُعادَ لِيُعلّقَ عليه معنى آخر، وهاهنا لما قال: «أو جُعِلَتْ وحدها أخباراً ابتداءً محذوف» ليكونَ الوقفُ عليها تامًّا، سأل هذا السؤالَ لِيُعلّقَ عليه المسألتين في حالتي النصبِ والجَرِّ على تقدير القسم، فعلِمَ عدَمَ جوازِ الوقفِ عليها إن عني كونها مُقسّمةً بها، وإن عني بها منصوبةٌ بـ«اذكر» يَجُوزُ الوقفُ.

أَمَّا الرفعُ فعلى الابتداء، وأما النصبُ والجرُّ فلِمَا مرَّ من صحّةِ القَسَمِ بها، وكونها بمنزلة: الله، واللهِ على اللّغتين، ومن لم يجعلها أسماءً للسُّور لم يتصوّر أن يكون لها محلٌّ في مذهبه، كما لا محلّ للجَمَلِ المبتدأ، وللمفرداتِ المعدّة.

[ذَلِكَ أَنْ كَتَبَ لَرَبِّ فِيهِ هَذَى لِّلثَّقِينَ ﴿٢﴾]

فإن قلت: لم صحّت الإشارةُ بذلك إلى ما ليس ببعيد؟ قلت: وقعت الإشارةُ إلى (الم) بعد ما سبقَ التكلّمُ به وتقصّي، والمنقضي في حكمِ المتباعد، وهذا في كلّ كلام؛ يحدث الرّجلُ بحديث ثم يقول: وذلك ما لا شكّ فيه. ويحسبُ الحاسبُ ثم يقول: فذلك كذا وكذا. وقال الله تعالى: ﴿لَا فَاْرِضْ وَلَا يَكْرَهُ عَوَانُ بَيْتِكَ ذَلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨]، وقال: ﴿ذَلِكَ مَا عَلِمْنَا مِنْ رَبِّكَ﴾ [يوسف: ٣٧]، ولأنه لما وصل من المرسل.....

قوله: (فعلى الابتداء)، أراد بالابتداء أعمّ من أن يكون مبتدأ أو خبراً، فإن الابتدائية هو رافعها^(١) كما هو مذهب المحقّقين^(٢).

قوله: (لِما مرّ)، يعني في جوابِ قوله: «هل تُسوِّغُ في المحكيّة مثل^(٣) ما سوَّغت لي في المعربة؟» وهو قوله: «أن يقضي له بالجرِّ والنصب جميعاً».

قوله: (ولأنه لما وصل)، معطوفٌ من حيث المعنى على قوله: «وقعت الإشارة» فإنه لما قال: «لم صحّت الإشارة بـ«ذلك» إلى ما ليس ببعيد» أجاب: إنّها صحّت الإشارةُ لأنّه أشير بها إلى ﴿آلِهِ﴾ بعد ما سبق، «ولأنه لما وصل من المرسل» إلى آخره.

(١) في (ط): «رافعها».

(٢) في هذه المسألة خلافٌ طويلٌ الذيل بين البصريين والكوفيين: «فذهب البصريون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأما الخبرُ فاختلّفوا فيه: فذهب قومٌ إلى أنّه يرتفع بالابتداء وخدّه، وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً. وذهب الكوفيون إلى أنّ المبتدأ يرفعُ الخبر، والخبرُ يرفعُ المبتدأ، فهما يترافعان» انتهى بحروفه من «الإنصاف في مسائل الخلاف» للكمال الأتباري (١: ٤٤).

(٣) قوله: «مثل»: من (ط).

وقوله: «وقيل: معناه ذلك الكتاب» جواب آخر مُستقل، يعني: ليس المشار إليه ﴿آلَة﴾ ليلزم المحذور؛ بل هو الكتاب، وهو من حيث كونه موعوداً في حكم البعيد، وإنما جازت الإشارة إلى الآتي لتصوره أولاً في الذهن.

قال في قوله تعالى: ﴿قَالَ هَذَا فِرَاقُ بَيْنِي وَبَيْنِكَ﴾ [الكهف: ٧٨]: قد تُصوّر بينها حلولٌ ميعاد، فأشار إليه وجعله مبتدأً وأخبر عنه^(١)، وأما الوعد، فقد قال الواحدي والإمام: كان رسول الله ﷺ وعده بقوله: ﴿إِنَّا سَتُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [الزمر: ٥] فأشير بذلك إلى ذلك^(٢).

وقال الزجاج: القرآن ذلك الكتاب الذي وعدوا به على لسان موسى وعيسى عليهما السلام، ودليله قوله تعالى: ﴿وَكَاذِبًا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٣) الآية [البقرة: ١٨٩]. ويؤيده ما روينا عن الدارمي^(٤) عن كعب: «عليكم بالقرآن فإنه فهم العقل، ونور الحكمة، وينابيع العلم. وأحدث الكتب بالرحمن عهداً. وقال في التوراة: يا محمد، إني مُنزِّل عليك توراةً حديثة، تفتح بها أعيناً عمياً، وأذاناً صماً، وقلوباً غلفاً».

ثم المشار إليه إن كان ما وعده بقوله: «ثقيلاً» كما ذهب إليه الإمام؛ فالمناسب أن يكون ﴿آلَة﴾ اسماً للسورة؛ وهي المشار إليها، وإن كان كل القرآن؛ فالمناسب أن يكون تعداداً ليؤذن أن ذلك الموعود مُركَّب من هذه الحروف.

والأحسن ما ذكره صاحب «المفتاح»^(٥): قال: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ ذهاباً إلى بُعد درجته.

(١) «الكشاف» (٩: ٥٣٢) بتصرفٍ ملحوظ.

(٢) انظر كلام الواحدي في «الوسيط» (١: ٧٧)، وكلام الإمام الرازي في «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٥٩).

(٣) «معاني القرآن وإعراجه» (١: ٦٧).

(٤) «سنن الدارمي» (٢: ٥٢٥) برقم (٣٣٢٧) بإسناد حسن.

(٥) «مفتاح العلوم» ص ١٨٤.

إلى المرسل إليه وَنَعَّ في حدِّ البعد، كما تقول لصاحبك وقد أعطيتَه شيئاً: احتفظْ بذلك.
وقيل: معناه: ذلك الكتاب الذي وُعدوا به. فإن قلت: لم ذُكر اسمُ الإشارة،
والمشارُ إليه مؤنثٌ، وهو السورة؟ قلت: لا أدخلُ من أن أجعلَ الكتابَ خبرَته أو صفته،
فإن جعلته خبره؛ كَانَ ذلك في معناه، ومسمَّاه مسمَّاه؛ فجاءَ إجراء حُكمه عليه في
التذكير، كما أُجري عليه في التانيث في قولهم: مَنْ كانت أمُّك؟ وإن جعلته صفته؛ فإنما
أشيرُ به إلى الكتاب صريحاً؛ لأنَّ اسمَ الإشارة مُشارٌ به إلى الجنسِ الواقعِ صفةً له، تقول:
هَذَا ذلك الإنسان، أو: ذلك الشخصُ فَعَلَ كذا.

وقال الإمام: إنَّ الفواتحَ وإن كانت حاضرةً نظراً إلى صُورتها؛ لكنَّها غائبةٌ نظراً إلى
أسرارها وحقائقها، أو لكونها يعسرُ على البشرِ الاطلاعُ عليها كأنَّها غائبةٌ^(١).
قوله: (احتفظْ بذلك)، الأساس: احتفظْ بالشيء، وتحفظْ به: عني بحفظه. واحتفظْ بها
أعطيتك؛ فإنَّ له شأنًا.

قوله: (كان ذلك في معناه ومسمَّاه مُسمَّاه، فجاءَ إجراء حُكمه عليه)، قال ابن جني: حكى
الأصمعيُّ عن أبي عمرو قال: سمعتُ رجلاً من اليمن يقول: فلانٌ لعوب^(٢)، جاءته كتابي
فاحتقرها. فقلت: أتقول: جاءته كتابي؟ فقال: أليس بصحيفة^(٣)!
وفي «نواشي» المصنَّف: هذا كقوله في الشمس: ﴿هَذَا رَاقِي﴾^(٤) لكونِ الخيرِ مُذكِّراً؛ ذَكَرَ
المُبتدأ، وهو قياسٌ مطَّردٌ في كلِّ ضميرٍ يقعُ بين مُبتدأٍ وخبرٍ مُختلفين في التذكير والتانيث.

(١) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٥٩).

(٢) وهو الضعيفُ الأحمق. وفي (ط): «كعوب».

(٣) «المحتسب» (١: ٢٣٧)، و«سر صناعة الإعراب» (١: ١٢)، وانظر تحليل هذا الكلام في «الخصائص»
لابن جني (١: ٢٤٩).

(٤) يشير إلى قول خليل الله إبراهيم في حاجته قومه: ﴿فَلَمَّا رَأَى أَنَّمَا يُرِثُهُ قَالَ هَذَا رَأْيِي هَذَا أَكْثَرُ﴾
[الأنعام: ٧٨].

وقال الذبياني:

نُبِّئْتُ نَعْمَى عَلَى الْهَجْرَانِ عَاتِبَةً سَقِيًّا وَرَعِيًّا لِذَاكَ الْعَاتِبِ الزَّارِي
فَإِنْ قُلْتُ: أَخْبِرْنِي عَنْ تَأْلِيْفِ ﴿ذَلِكَ الْكِتَابِ﴾ مَعَ ﴿الَّتِ﴾. قُلْتُ: إِنْ جَعَلْتَ
﴿الَّتِ﴾ اسْمًا لِلْسُورَةِ؛ فِي تَأْلِيْفِ وَجْهٍ: أَنْ يَكُونَ ﴿الَّتِ﴾ مَبْتَدَأً، وَ﴿ذَلِكَ﴾ مَبْتَدَأً ثَانِيًا
وَ﴿الْكِتَابِ﴾ خَبَرَهُ، وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ.

وَمَعْنَاهُ: أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْكِتَابُ الْكَامِلُ، كَأَنَّ مَا عَدَاهُ مِنَ الْكُتُبِ فِي مُقَابَلَتِهِ نَاقِصٌ،
وَأَنَّهُ.....

قَوْلُهُ: (نُبِّئْتُ نَعْمَى) الْبَيْتُ (١)، الزَّارِي: مَنْ زَرَيْتُ بِالْفَتْحِ زَرَايَةً: إِذَا عَيْتَ عَلَيْهِ، نَعْمَى:
اسْمُ امْرَأَةٍ، وَحُكْمُهَا حُكْمُ هِنْدٍ فِي الصَّرْفِ وَعَدَمِهِ، «عَاتِبَةً»: ثَلَاثُ مَفَاعِيلٍ نُبِّئْتُ، «عَلَى
الْهَجْرَانِ» مَتَعَلِّقٌ بِعَاتِبَةٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مِنَ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ.

قَوْلُهُ: (وَالْجُمْلَةُ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ الْأَوَّلِ)، وَإِنَّمَا صَحَّ وَلَيْسَ فِيهَا الْعَائِدُ؛ لِأَنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ قَائِمٌ
مَقَامَهُ.

قَوْلُهُ: (وَمَعْنَاهُ: أَنَّ ذَلِكَ هُوَ الْكِتَابُ)، الضَّمِيرُ فَضْلٌ، أَذِنَ بِإِدْخَالِهِ بَيْنَ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ أَنَّ
التركيب مُفِيدٌ لِلْحَضَرِ، وَأَذِنَ بِقَوْلِهِ: «الْكَامِلُ» أَنَّ التَّعْرِيفَ فِي الْخَبَرِ لِلْجِنْسِ، وَأَذِنَ بِإِقْحَامِ
أَدَاةِ التَّشْبِيهِ فِي قَوْلِهِ: «كَأَنَّ مَا عَدَاهُ مِنَ الْكُتُبِ فِي مُقَابَلَتِهِ نَاقِصٌ» أَنَّ الْحَضَرَ عَلَى الْمُبَالِغَةِ دُونَ
الْحَقِيقَةِ.

قال ابنُ جَنِّي: إِنَّ مِنْ عَادَتِهِمْ أَنْ يُوقِعُوا عَلَى الشَّيْءِ الَّذِي يَخْتَصُّونَهُ بِالْمَدْحِ اسْمَ الْجِنْسِ؛
أَلَا تَرَاهُمْ كَيْفَ سَمَّوْا الْكَعْبَةَ بِ«الْبَيْتِ»، وَكِتَابَ سَيِّئِيهِ بِ«الْكِتَابِ» (٢)!

(١) الْبَيْتُ لِلنَّبَاةِ الذَّبْيَانِي فِي «دِيَوَانِهِ» ص ٢٠٢.

(٢) «الْمَحْتَسِبُ» (١: ٢٥٥) بِتَصْرُفٍ مَلْحُوظٍ.

الذي يستأهل أن يسمّى كتاباً، كما تقول: هو الرجل، أي: الكامل في الرجولية، الجامع لما يكون في الرجال من مَرْضِيَّاتِ الْخِصَالِ.

وكما قال:

هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ

وقال القاضي: إنَّ اسْمَ الْجِنْسِ كما يُسْتَعْمَلُ لِمُسَمَّاهُ مطلقاً، يُسْتَعْمَلُ لِمَا يَسْتَجْمَعُ الْمَعَانِي الْمُخْصُوصَةُ بِهِ الْمَقْصُودَةُ مِنْهُ، ولذلك يُسَلَّبُ عَنْ غَيْرِهِ^(١).

قوله: (يَسْتَأْهِلُ)، الأساس: فَلَا نَ أَهْلٌ لَكَذَا، واستأهل لذلك، وهو مُسْتَأْهِلٌ لَهُ. وقد سَوَّعَتْ أَهْلُ الْحِجَازِ يَسْتَعْمِلُونَهُ اسْتِعْمالاً وَاسِعاً.

وَعَدَّ الْحَرِيرِيُّ^(٢) هذه الكلمة من جُمْلَةِ أَوْهَامِ الْخَوَاصِّ^(٣)، وسيجيءُ بَيَانُهُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].

قوله: (هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ)، صَدْرُهُ:

وإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بَفْلَجٍ دِمَاؤُهُمْ^(٤).

حانت: هَلَكَتْ. والموصولُ عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحُضِّمْتُ كَالَّذِي خَاصَصُوا﴾ [التوبة:

٦٩].

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٧٣).

(٢) الإمام البليغ أبو محمد القاسم بن علي الحريري (توفي ٥١٦ هـ)، صاحب «المقامات المشهورة»، و«درة الغواص» في أَوْهَامِ الْخَوَاصِّ. له ترجمة في «إنباه الرواة» (٣: ٢٣)، و«سير النبلاء» (١٩: ٤٦٠).

(٣) «درة الغواص» للحريري ص ١٧. وعبارته ثَمَّةٌ: «ويقولون: فلان يستأهل الإكرام وهو مستأهل للإنعام، ولم تُسَمَّعْ هَاتَانِ اللَّفْظَتَانِ عَنِ الْعَرَبِ، وَلَا صَوَّبَتْهُمَا أَحَدٌ مِنْ أَعْلَامِ الْأَدَبِ». انتهى.

(٤) البيت من شواهد «خزانة الأدب» (٨: ٢١٢)، وعزاه في «لسان العرب» (١٥: ٢٤٥) (لذا) إلى الأشهب ابن رُمَيْلَةَ.

وَأَنْ يَكُونَ الْكِتَابُ صَفَةً، ومعناه: هو ذلك الكتابُ الموعودُ، وَأَنْ يَكُونَ ﴿آلَهُ﴾
خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحذُوفٌ، أي: هذه (الْمَ)، وَيَكُونَ (ذلك) خَبَرًا ثَانِيًا،.....

فَلَج: اسمُ موضعٍ بالبصرة^(١). والمعنى: إِنَّ الَّذِينَ هُدِثُوا بِمَا وَهَمُوا وَأُرِقَّتْ بِهِذَا الْمَوْضِعِ
هَمُّ الْقَوْمِ، أي: هم المشهورون بالرجولية والبراعة، الموصوفون بكمال الشهامة والشجاعة.
قوله: (وَأَنْ يَكُونَ الْكِتَابُ صَفَةً)، قال القاضي: وهو مصدرٌ سُمِّيَ به المفعول للمبالغة،
أَوْ فِعَالٌ بُنِيَ للمفعول كالتلباس، ثم أُطْلِقَ عَلَى الْمَنْظُومِ عبارةً قَبْلَ أَنْ يُكْتَبَ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يُكْتَبُ.
وَأَصْلُ الْكُتُبِ الْجَمْعُ، ومنه الكتيبة^(٢).

الراغب: الْكُتُبُ: صَمٌّ أَدِيمٌ إِلَى أَدِيمٍ بِالْخِيَاطَةِ، وَفِي التَّعَارُفِ: صَمٌّ الْحُرُوفِ بَعْضُهَا إِلَى
بَعْضٍ فِي الْخَطِّ. وَقَدْ يُقَالُ ذَلِكَ لِلْمُضْمُومِ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ^(٣) فِي اللَّفْظِ؛ وَلِهَذَا سُمِّيَ كِتَابُ اللَّهِ
وَإِنْ لَمْ يُكْتَبْ كِتَابًا كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿آلَهُ * ذَلِكَ أَلْكَتَبُ﴾ [البقرة: ١-٢] وقوله: ﴿إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ
عَاسِيَنِي أَلْكَتَبُ﴾ [مریم: ٣٠]^(٤).

وَيُعَبَّرُ عَنِ الْإِثْبَاتِ وَالتَّقْدِيرِ وَالْإِيجَابِ وَالْعَرْضِ بِالْكِتَابَةِ. وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ الشَّيْءَ
يُرَادُّ، ثُمَّ يُقَالُ، ثُمَّ يُكْتَبُ؛ فَالْإِرَادَةُ مُبْدَأٌ، وَالْكِتَابَةُ مُنْتَهَى، ثُمَّ يُعَبَّرُ عَنِ الْمَرَادِّ الَّذِي هُوَ الْمُبْدَأُ
إِذَا أُريدَ بِهِ توكيدهُ بِالْكِتَابَةِ الَّتِي هِيَ الْمُنْتَهَى قَالَ تَعَالَى: ﴿كَتَبَ اللَّهُ لِأَعْلَى أَنَا وَرُسُلِي﴾
[المجادلة: ٢١] وَقَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَنْ يُصِيبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا﴾ [التوبة: ٥١]. وَيُعَبَّرُ
بِالْكِتَابَةِ عَنِ الْقَضَاءِ الْمُضَى أَوْ مَا يَصِيرُ فِي حُكْمِ الْمُضَى، وَقَدْ جُمِلَ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ: ﴿بَلَى
وَرُسُلُنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوَلَيْكَ كُتُبٌ فِي قُلُوبِهِمْ لِإِيمَانِهِمْ﴾
[المجادلة: ٢٢].

(١) انظر: «معجم البلدان» (٤: ٢٧٣).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٩٦).

(٣) من قوله: «في الخط» إلى هنا ساقط من (ط).

(٤) «مفردات القرآن» ص ٦٩٩.

أو بدلاً، على أن الكتاب صفة، وأن يكون (هذه اللمة) جملة، و(ذلك الكتاب) جملة أخرى. وإن جعلت (اللمة) بمنزلة الصوت كان ذلك مبتدأ، خبره (الكتاب)، أي: ذلك الكتاب المنزّل هو الكتاب الكامل؛ أو الكتاب صفة والخبر ما بعده، أو قدّر مبتدأ محذوف، أي: هو - يعني المؤلف من هذه الحروف - ذلك الكتاب.

قوله: (أو بدلاً على أن الكتاب صفة)، هذا القيد ينبئ أن على تقدير كونه خبراً لا يلزم ذلك، فيجوز أن يكون صفة لـ «ذلك». وأن يكون ﴿ذَلِكَ﴾ مبتدأ، والكتاب خبره، والجملة خبر ثان، ولو جعل ذلك بدلاً تعيّن كون الكتاب صفة؛ لأن البدل عن المفرد لا يكون جملة، ونظيره قولك: هذا زيد أخوك الكريم، ولاتك إذا قلت: ﴿ذَلِكَ﴾ وتسكت، ثم تبتدئ ﴿الكتاب لا ريب فيه﴾ [البقرة: ٢] ركبته متعسفاً.

قوله: (وذلك الكتاب جملة أخرى)، وفصلها لكونها مقرّرة لها. قال: نَبّه أولاً على أنه الكلام المتحدّث به ثم أشير إليه بأنّه الكتاب المنعوت بغاية الكمال.

قوله: (بمنزلة الصوت)، شامل للوجهين الأخيرين: قُرْع العَصَا، والتَّقديم للإعجاز؛ ولهذا قيّد الكتاب بالمتزّل، يعني تنبّهوا أنّ هذا الكتاب هو الكتاب الكامل الذي عجزتم عن الإتيان بمثله، وهو مُنزّل بلسانكم. وإنّا قيّد هذا الوجه والوجه السابق بقوله: «الكامل» لأنّ الكتاب إذا وقع خبراً، كان التعريف للجنس، فيفيد الحصر لمعنى الكمال كما سبق، وإذا وقع صفة لذلك كان اللام للعهد، ويعود المعنى إلى أنّه الكتاب الموعود.

قوله: (يعني المؤلف من هذه الحروف)، وكان من حقّ الظاهر أن يقول: هذه الحروف ذلك الكتاب، لكنّ هذه الحروف^(١) لَمّا كانت دالة على التركيب المؤلف فيها بعده قيل: «المؤلف^(٢) من هذه» تسمية للدالّ باسم مدلوله.

(١) قوله: «ذلك الكتاب، لكن هذه الحروف» ساقط من (ط).

(٢) قوله: «فيا بعده قيل: المؤلف» ساقط من (ط).

وقرأ عبدُ الله: (الْم * تنزيل الكتاب لا ريب فيه)، وتألّف هذا ظاهرٌ. والريب: مصدرٌ رابتي؛ إذا حصل فيك الرّيبة. وحقيقة الرّيبة: قلقُ النفس واضطرابها، ومنه: ما روى الحسنُ بنُ عليٍّ، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «دَع ما يَريبُكَ إلى ما لا يَريبُكَ؛ فَإِنَّ الشَّكَّ رِيبَةٌ، وَإِنَّ الصَّدَقَ طُمَأْنِينَةٌ»، أي: فَإِنَّ كَوْنَ الْأَمْرِ مَشْكُوكًا فِيهِ مِمَّا تَقْلُقُ لَهُ النَّفْسُ وَلَا تَسْتَقَرُّ، وَكَوْنَهُ صَحِيحًا صَادِقًا مِمَّا تَطْمَئِنُّ لَهُ.....

قوله: (وتألّف هذا ظاهر)، يعني ﴿الْت﴾ على أنها اسمٌ للسورة مبتدأ، خبره: «تنزيل الكتاب». و«تنزيل» بمعنى المُنزَل، ويجوزُ أن يكون ﴿الْت﴾ خبرَ مبتدأ محذوفٍ و«تنزيل الكتاب لا ريب فيه» مبتدأ وخبر. وعلى أنها تعدُّ الحروف ارتفع «تنزيل الكتاب» على أنه خبرُ مبتدأ محذوف، أو هو مبتدأ خبره «لا ريب فيه».

قوله: (دَع ما يَريبُكَ)، والحديث من رواية الترمذي والنسائي: «دَع ما يَريبُكَ إلى ما لا يَريبُكَ، فَإِنَّ الصَّدَقَ طُمَأْنِينَةٌ، وَالكَذِبَ رِيبَةٌ»^(١). المعنى: دَع ما اعترَضَ لك الشكُّ فيه مُتَغَلِّبًا إلى ما لا شكَّ فيه، يُقال: دَع ذلك إلى ذلك، أي: اسْتَبْدِلْ به، أو دَع ذلك ذاهبًا إلى غيره، وقوله: «إِنَّ الصَّدَقَ طُمَأْنِينَةٌ وَالكَذِبَ رِيبَةٌ»^(٢)، جاء مُمَهَّدًا لما تَقَدَّمَ.

المعنى: إذا وَجَدْتَ نَفْسَكَ تَرْتَابُ في الشَّيْءِ فَاتْرُكْهُ؛ فَإِنَّ نَفْسَ الْمُؤْمِنِ تَطْمَئِنُّ إِلَى الصَّدَقِ، وَتَرْتَابُ مِنَ الْكَذِبِ. فارتِبابُكَ في الشَّيْءِ مَبْنِيٌّ عَلَى كَوْنِهِ باطِلًا؛ فَاحْذَرْهُ، واطْمَئِنَّكَ إِلَى الشَّيْءِ مُشْعِرٌ بِكَوْنِهِ حَقًّا، فَاسْتَمْسِكْ بِهِ. وهذا مَخْصُوصٌ بِذَوِي النَفُوسِ الشَّرِيفَةِ الْقُدُسِيَةِ الطَّاهِرَةِ مِنْ أَوْصَارِ الذُّنُوبِ، وَأَوْسَاخِ الْأَثَامِ. فَظَهَرَ أَنَّ قَوْلَهُ: «إِنَّ الشَّكَّ رِيبَةٌ»^(٣) لَا يَسْتَقِيمُ رِوَايَةً وَلَا دِرَايَةً.

(١) أخرجه الترمذي (٢٥١٨)، والنسائي (٣٢٧: ٨)، والدارمي (٢٤٥: ٢)، والطبراني (١١٧٨)، وصححه

ابن حبان (٧٢٢) من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما.

(٢) من قوله: «المعنى: دَع ما اعترَضَ إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) الذي ثبت عند ابن حبان «وإنَّ الشَّرَّ رِيبَةٌ».

وتسكن، ومنه: رَبُّ الزَّمان؛ وهو ما يُقْلِقُ النفوسَ، ويُشْخِصُ بالقلوبِ من نوائيه.

روينا عن أحمد بن حنبل والدارمي، عن وابصة بن معبد: أن رسول الله ﷺ قال له: «جئت تسأل عن البرِّ والإثم؟» قال: قلت: نعم، فجمع أصابعه، فضرب بها صدره ^(١) وقال: «استغفرت نفسك، استغفرت نفسك يا وابصة ثلاثاً؛ البرُّ ما اطمأنت إليه النفس، واطمأن إليه القلب، والإثم ما حاك ^(٢) في النفس، وتردد في الصدر، وإن أفتاك الناس وأفتوك» ^(٣).

الراغب: الفرق بين الشك والميزية والريب والإرابة والتخمين والحذس والوهم والخيال والحشيان والظن - أن الشك: هو وقوف النفس بين شيئين متقابلين بحيث لا يترجح أحدهما على الآخر بأمارة. والميزية: هي التردد في المتقابلين، وطلب الأمانة؛ مأخوذ من مرى الضرع، أي: مسح للدر، فكانه يحصل مع الشك تردد في طلب ما يقتضي غلبة الظن. والريب: أن يوهّم في الشيء أمر ما، ثم ينكشف عما توهم فيه. والإرابة: أن يتوهمه فينكشف بخلاف ما توهم؛ ولذلك قيل: القرآن فيه إرابة وليس فيه ريب.

والتخمين: توهم لا عن أمارة. والحذس: إسراع الحكم بما يأتي به الهاجس من غير توقّف فيه؛ مأخوذ من حدس في سيره، أي: أسرع. والوهم: صورة تتصوّرُها في نفسك سواء كان لها وجود من خارج كصورة إنسان ما، أو لم يكن لها وجود كعقاة مغرب. والخيال: تصوّر ما أدركته الحاسة في النفس.

(١) يعني صدر وابصة كما صرح به في الحديث في مظانّه.

(٢) في (ط): «ما جاءك»!

(٣) أخرجه الإمام أحمد (١٨١٦٥)، والدارمي (٢: ٢٤٦)، وأبو يعلى في «المسند» (١٨٥٦)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢: ٤٠٣).

ومنه: أنه مرّ بظبي حاقف، فقال: «لا يُرْبِه أحدٌ بشيء». فإن قلت: كيف نفى الرّيب على سبيل الاستفراق؟.....

والحُشبان: اعتقاد^(١) عن أمارّة اعتدلت^(٢) به، سواء كان له وجودٌ في الحقيقة أو لم يكن؛ وهو مُشتقٌّ من حَسِبْتُ الحساب.

والظنُّ أعمُّ معنى من ذلك كُلّه؛ فإنه اعتقادٌ عن أمارّة ممّا قد بُتت، فمتى كانت تلك الأمارّة ضعيفةً جرى مجرى خِلْتُ وحَسِبْتُ، ومتى كانت قويةً جرى مجرى عِلِمْتُ^(٣).

قوله: (أنّه مرّ بظبي حاقف)، عن مالك والنسائي عن البهزي: «أن رسول الله ﷺ خرج يريد مكة وهو مخرمٌ حتّى إذا كان بالأثاية بين الرّوثة والعرج^(٤) إذا ظني حاقفٌ في ظلّ وفيه سهّم، فزعم أن رسول الله ﷺ أمر رجلاً يقف عنده لا يريه أحدٌ من الناس حتّى يجاوزوه»^(٥).

وقال صاحب «الجامع»^(٦): الظبي الحاقف: الذي انحنى وتثنّى في نومه. لا يريه، أي: لا يُزعجه ولا يتعرّض له.

الأثاية بضمّ الهمزة وبالثاء المثلثة وبالياء تحته نقطتان: موضعٌ معروفٌ بطريق الجحفة إلى مكة، وبعضهم يكسر الهمزة، والرّوثة بلفظ التصغير، والثاء المثلثة.

قوله: (كيف نفى الرّيب على سبيل الاستفراق)، يعني: أنه تعالى نفى عنه الرّيب بالكُليّة،

(١) في (ط): «اعتداد».

(٢) في (ط): «اعتدت».

(٣) «تفسير الراغب» (١: ١١٥-١١٦).

(٤) الرّوثة: منهلٌ من مناهل الحج بين مكة والمدينة كما في «معجم البلدان» (٣: ١٠٥). والعرج - بفتح فسكون - عقبة بين مكة والمدينة في طريق الحج. انظر: «معجم البلدان» (٤: ٩٩).

(٥) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (١: ٢٨٤-٢٨٥)، والنسائي في «السنن» (٥: ١٨٣).

(٦) «جامع الأصول» (٣: ٦٦).

وكم من مُرتابٍ فيه! قلتُ: ما نفى أن أحدًا لا يرتاب فيه،

فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يُصَوَّرَ فِيهِ الرَّيْبُ، وَلَا مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنْ وَجُودِ الْمُرَاتِبِ وَقَدْ كَثُرَ الْمُرَاتِبُونَ^(١).
قوله: (ما نفى أن أحدًا لا يرتاب فيه)، قيل: إن «نفى» مُسْنَدٌ إِلَى مَا بَعْدَهُ وَ«لَا» زَائِدَةٌ،
أَي: مَا نَفَى عَدَمَ ارْتِيَابٍ أَحَدٍ، وَفِيهِ ضَعْفٌ.

وقيل: إن «نفى» مُسْنَدٌ إِلَى ضَمِيرِ الرَّيْبِ، وَاللَّامُ مُقَدَّرٌ فِي قَوْلِهِ: «أَنْ أَحَدًا» وَالتَّحْقِيقُ:
أَنَّهُ مُسْنَدٌ إِلَى مَا بَعْدَهُ وَ«لَا» غَيْرُ مَزِيدَةٍ، وَأَنْ «أَحَدًا» مِثْلُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَسْتَ مِنْ أَكْثَرِ الْمُحْسِنِينَ﴾
الْإِسْلَامُ [الأحزاب: ٣٢] عَنِي لَمْ يَقْصِدْ بِالنَّفْيِ الْإِسْتِغْرَاقِيَّ نَفْيَ كُلِّ وَاحِدٍ وَاحِدٍ لَا يَرْتَابُ فِيهِ،
وإِنَّمَا قَصَدَ نَفْيَ كُلِّ فَرْدٍ مِنَ الرَّيْبِ، وَيدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «وَأِنَّمَا: النَّمْيُ كَوْنُهُ مُتَعَلِّقًا لِلرَّيْبِ»
وَتَعْلِيلُهُ بِقَوْلِهِ: «لَأَنَّهُ مِنْ وَضُوحِ الدَّلَالَةِ» إِلَى آخِرِهِ، يَعْنِي: مَا نَفَى الرَّيْبَ بَحِثٌ يَتَنَفَّى بِهِ
الْمُرَاتِبُونَ. وَإِنَّمَا نَفَى بِطَرِيقٍ يُرْشِدُ إِلَى أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِمُرَاتِبٍ أَنْ يَرْتَابَ فِيهِ؛ فَإِذَنْ الْكَلَامُ مَعَ
الْمُرَاتِبِينَ، وَيدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا تَصْدِيرُ الْكَلَامِ بِأَسَامِي حُرُوفِ التَّهَجِّي؛ لِأَنَّهَا كَالْتَنْبِيهِ وَقَرَعَ
الْعَصَا لَهُمْ، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَيُّهَا الْمُرَاتِبُونَ، تَنَبَّهُوا مِنْ رَقْدَةِ الْجَهَالَةِ، وَاعْلَمُوا أَنَّ الْقُرْآنَ مِنْ وَضُوحِ
الدَّلَالَةِ وَسُطُوعِ الْبَرَهَانِ بَحِثٌ لَا يَنْبَغِي لِمُرَاتِبٍ أَنْ يَقَعَ فِيهِ^(٢)، فَيَنْطَبِقُ عَلَى هَذَا اسْتِشْهَادُهُ
بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا﴾ [البقرة: ٢٣] وَتَفْسِيرُهُ: فَيَتَحَقَّقُوا عِنْدَ عَجْزِهِمْ أَنْ
لَيْسَ فِيهِ جَبَالٌ لِلشُّبْهَةِ. وَكَلَامُ صَاحِبِ «الْمِفْتَاحِ»^(٣): وَيَقْلِبُونَ هَذِهِ الْقَضِيَّةَ مَعَ الْمُنْكَرِ إِذَا كَانَ
مَعَهُ مَا إِذَا تَأَمَّلَهُ ارْتَدَعَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى فِي حَقِّ الْقُرْآنِ: ﴿لَا رَيْبَ﴾ [البقرة: ٢].

(١) هذه الفقرة - من قوله: «قوله: كيف نفى» إلى هنا - ساقطة من (ط).

(٢) وهو حاصل عبارة القاضي البيضاوي في «أنوار التنزيل» (١: ٩٦) حيث قال: «معناه أنه لو ضوجه
وسطوع برهانه بحيث لا يرتاب العاقل بعد النظر الصحيح في كونه وحيا بالغا حد الإعجاز، لا أن أحدًا
لا يرتاب فيه، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا﴾ [البقرة: ٢٣]؟ فإنه ما
أبعد عنهم الرِّيب، بل عَرَفَهُمُ الطَّرِيقَ الْمُرِيجَ لَهُ...» إِلَى آخِرِ كَلَامِهِ رَحِمَهُ اللَّهُ.

(٣) «مفتاح العلوم» ص ١٧٤.

وإنما المنفي كونه متعلقاً للرَّبِّ، ومَظَنَّةٌ له؛ لأنه من وضوح الدلالة وسُطوع البُرْهان بحيث لا ينبغي لمرتَابٍ أن يقع فيه. ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣]! فما أبعد وجود الرَّبِّ منهم، وإنما عَرَفَهُم الطريق إلى مُزِيلِ الرَّبِّ؛ وهو أن يُحْرِزُوا أَنْفُسَهُمْ،.....

قوله: (مَظَنَّةٌ له)، قال في «النهاية»: المَظَنَّةُ بالكسْرِ^(١): مَفْعَلَةٌ من الظَّنِّ، أي: الموضع الذي يُظَنُّ به الشيء. ومنه حديث: «طَلَبْتُ الدُّنْيَا مِنْ مَظَانٍّ حَلَالٍ»^(٢) أي: الموضع التي أعلم فيها الحلال. ناسب هذا التفسير معنى الآية من حيث إنه تعالى جعل القرآنَ كَظَرَفٍ أُخْلِيَ عن الرَّبِّ، يعني: ليس القرآنُ ظرفاً للرَّبِّ، ولا الرَّبُّ ممَّا يصلُح أن يكونَ مَظَروفاً له ومُتعلِّقاً به. قوله: (أَنْ يَقَعَ فيه)، أي: يَطْعُن، الأساس: وقع الشيء على الأرض وقوعاً. ومن المجاز: وَقَعَ فيه: اغتابه.

وفاعل «يَقَعُ» ضميرُ المرتاب، والضميرُ في «فيه» للقرآن، أي: لا يَنْبَغِي لمرتَابٍ أن يَطْعُنَ فيه.

قوله: (فما أبعد وجود الرَّبِّ عنهم)^(٣)، أي: خاطبَ المُصَرِّينَ على الرَّبِّ الجازمين فيه بما يدلُّ على خُلُوقِهِمْ عنه، ولم يقصد به أنهم غيرُ مرتابين، وإنما قصد به إرشادَهُمْ وتعريفَهُم الطريقَ إلى مُزِيلِ الرَّبِّ على سبيل الاستدراج، يعني: أن الارتيابَ من العاقلِ في مثلِ هذا المقامِ واجبٌ الانتفاء، فلا يُفْرَضُ إلَّا كما تُفْرَضُ المُحَالَات، وأنتم عُقلاءُ الْيَأَى، تفكروا فيه، وَجَرَّبُوا أَنْفُسَكُمْ، وانظروا هل تجدون فيه مجالاً للرَّبِّ.

قال في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ﴾: «ما أبعد»، وفيما مرَّ «ما نفى»؛ لأن «لا» صريحةٌ في النفي، و«إن» هنا مُتَضَمِّنَةٌ له.

-
- (١) يعني بكسر الظاء كما في «النهاية».
 (٢) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٧: ١٣٦)، ومن طريقه أبو عبيد في «غريب الحديث» (٤: ٣٨٢)، كلاهما يرويه من كلامِ صِلَةَ بن أَشْيَمٍ رحمه الله.
 (٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «منهم».

وَيُرْوَرُوا قُورَاهُمْ فِي الْبَلَاغَةِ: هَلْ تَتَمُّ لِلْمَعَارِضَةِ أَمْ تَتَضَاعَلُ دُونَهَا؟ فَيَتَحَقَّقُوا عِنْدَ عَجْزِهِمْ أَنَّ لَيْسَ فِيهِ مَجَالٌ لِلشُّبْهَةِ، وَلَا مَدْخَلٌ لِلرَّيْبَةِ. فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلَّا قَدَّمَ الظَّرْفَ عَلَى الرَّيْبِ كَمَا قَدَّمَ عَلَى الْعَوْلِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا فِيهَا عِوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧]؟ قُلْتَ: لِأَنَّ الْقَصْدَ فِي إِبْلَاءِ الرَّيْبِ حَرْفَ النِّفْيِ نَفْيُ الرَّيْبِ عَنْهُ، وَإِثْبَاتُ أَنَّهُ حَقٌّ وَصَدَقَ، لَا بَاطِلٌ وَكَذِبٌ، كَمَا كَانَ الْمَشْرُوكُونَ يَدَّعَوْنَهُ، وَلَوْ أَوَّلَى الظَّرْفَ لَقَصَدَ إِلَى مَا يُبْعَدُ عَنِ الْمُرَادِ؛ وَهُوَ أَنَّ كِتَابًا آخَرَ فِيهِ الرَّيْبُ لَا فِيهِ، كَمَا قَصَدَ فِي قَوْلِهِ: ﴿لَا فِيهَا عِوْلٌ﴾ تَفْضِيلَ حَرِّ الْجَنَّةِ عَلَى حُمُورِ الدُّنْيَا بِأَنَّهَا لَا تَغْتَالُ الْعُقُولَ كَمَا تَغْتَالُهَا هِيَ، كَأَنَّهُ قِيلَ: لَيْسَ فِيهَا مَا فِي غَيْرِهَا مِنْ هَذَا الْعَيْبِ وَالنَّقِيسَةِ.....

قوله: (يروزوا)، الجوهرى: رَزَّته أَرَوْه، أَي: جَرَّبْتُهُ وَخَبَّرْتُهُ.

قوله: (تتضاعل)، النهاية: وفي الحديث: «أَنَّ إِسْرَافِيلَ يَتَضَاعَلُ مِنَ خَشْيَةِ اللَّهِ»^(١)، أَي: يَتَصَاعَرُ تَوَاضَعًا لَهُ. وَتَضَاعَلُ الشَّيْءُ: إِذَا انْقَبَضَ وَانْضَمَّ بَعْضُهُ إِلَى بَعْضٍ، وَالضَّمُّ: التَّحْفِيفُ. قوله: (أَنَّ لَيْسَ فِيهِ مَجَالٌ)، مَفْعُولٌ «فَيَتَحَقَّقُوا»، الْجَوْهَرِيُّ: حَقَّقْتُ الْأَمْرَ وَأَحَقَّقْتُهُ أَيْضًا: إِذَا تَحَقَّقْتَهُ وَصِرْتَ مِنْهُ عَلَى يَقِينٍ.

قوله: (فَهَلَّا قَدَّمَ الظَّرْفَ)، معنى الفاء أَنَّهُ حِينَ حَقَّقَ الْجَوَابَ أَنَّ الْمُنْفَى كَوْنُهُ مُتَعَلِّقًا لِلرَّيْبِ وَمُطَنَّةٌ لَهُ، فَهَمَّ أَنَّ الْكَلَامَ فِي كَوْنِ الْقُرْآنِ لَيْسَ مُطَنَّةً لِلرَّيْبِ، لَا فِي الرَّيْبِ، وَكَانَ تَقْدِيمُ الظَّرْفِ أَهَمَّ.

فَأَجَابَ أَنَّ الظَّاهَرَ وَإِنْ اقْتَضَى ذَلِكَ، لَكِنَّهُ مَنَعَهُ مَانِعٌ؛ وَهُوَ تَوْهُمُ إِثْبَاتِ الرَّيْبِ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْكُتُبِ السَّامِيَةِ، فَسَلَّكَ بِهِ مَسْلَكًا لَا يُوْدِي إِلَى ذَلِكَ، وَحَصَلَ الْمَقْصُودُ.

قوله: (كَمَا تَغْتَالُهَا هِيَ)، الْجَوْهَرِيُّ: أَي: لَيْسَ فِيهَا غَائِلَةُ الصَّدَاعِ.

(١) لم أجد إلى تخريجِهِ.

وقرأ أبو الشعثاء: (لا رِبُّ فيه) بالرفع، والفرقُ بينها وبين المشهورة: أنَّ المشهورة توجب الاستغراق، وهذه تجوزُه. والوقفُ على ﴿فيه﴾ هو المشهور.....

قال أبو عبيدة: القول: أن تغتال عقولهم^(١)، أي: تذهب بها، أبرز الضمير للتأكيد، وإلا فليس هنا موضع للإبراز لعدم اللبس.

قوله: (قرأ أبو الشعثاء)، قال في «الجامع»: أبو الشعثاء يفتح الشين وسكون العين: اسمه سليم بن الأسود المحاربي، تابعي مشهور^(٢).

قوله: (وهذه تجوزُه)، أي: الاستغراق.

قال الإمام: والذي يدلُّ على إيجاب المشهورة^(٣) للاستغراق أنَّ نفي الجنس نفي الماهية، وهو يقتضي نفي كل فرد من أفرادها، فلو ثبت فرد من أفرادها ثبتت الماهية، وأما قولنا: «لا رِبُّ فيه» بالرفع؛ فهو، وإن كانت نكرة في سياق النفي؛ لكنه نقيض قولنا: «رِبُّ فيه»، وهو يحتمل أن يكون إثباتاً لفرد واحد منها، ونفيه يُفيد انتفاءه^(٤).

وقال الزجاج: إذا قلت: لا رجل في الدار؛ جاز أن يكون فيها رجلان، وإذا قلت: لا رجل في الدار؛ فهو نفي عام^(٥).

قوله: (والوقفُ على ﴿فيه﴾ هو المشهور)، قال الإمام: الوقفُ على ﴿فيه﴾ أولى^(٦)؛ لأنه

(١) «مجاز القرآن» ٢: ١٦٩.

(٢) «جامع الأصول» (١: ٤٧١)، ولتمام الفائدة انظر ترجمته في «سير النبلاء» (٤: ١٧٩).

(٣) يعني بنصب «رِبُّ» متفياً بـ «لا» النافية للجنس.

(٤) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٦٦).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٦٩).

(٦) وهو وقف تام إن رفع «هـ» بالابتداء خبره محذوف، أو رفع بظرف محذوف غير المذكور. وكافي: إن جعل خبر مبتدأ محذوف، أي: هو، وحسن: إن انتصب مصدرًا بفعل محذوف. انتهى من «منار الهدى في بيان الوقف والابتداء» للأشموني ص ٧٧.

وعن نافع وعاصم: أنهما وَقَفَا على ﴿لَا رَيْبَ﴾. ولا بدَّ للواقف من أن ينوي خبرًا، ونظيره قوله تعالى: ﴿قَالُوا لَا ضَيْرَ﴾ [الشعراء: ٥٠]، وقول العرب: لا بأس، وهي كثيرة في لسان أهل الحجاز، والتقدير: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾.

﴿فِيهِ هُدًى﴾: الهدى: مصدرٌ على فعل، كالسرى والبكى؛

يكون الكتاب نفسه هدى، ولما تكرر في التنزيل أنه هدى وهو نور، وعلى ﴿لَا رَيْبَ﴾ لا يكون الكتاب نفسه هدى؛ بل ^(١) يكون فيه هدى ^(٢).

قوله: (ولا بدَّ للواقف من أن ينوي خبرًا)؛ لأنه إذا لم ينوهِ يلزم الشروع في الكلام الثاني قبل تمام الأول.

قال في «المرشد»: إن جَعَلْتَ «لَا رَيْبَ» بمعنى حقًا كأنك قلت: «الآن ذلك الكتاب حقًا»، فالوقف عليه تام ^(٣)، وإليه ذهب الزجاج، وقال: لأن «لا شك» بمعنى حقًا ^(٤).

قوله: (والهدى مصدرٌ كالسرى)، اضطرب كلامُ سيبويه في الهدى؛ فمرة يقول: هو عَوَضٌ من المصدر؛ لأنَّ فعلًا لا يكون مصدرًا، وأخرى يقول: هو مصدر هدى، وقال أيضًا: قلما يكون ما ضُمَّ أولُه من المصادر إلَّا منقوصًا؛ لأنَّ فعلًا لا يكاد يُرى مصدرًا من غير ثبات الياء والواو، فدلَّ على أنه مصدرٌ كالبكاء والسرى ^(٥).

واعلم أن المصنَّف استدلَّ على مطلوبه ^(٦) وهو: أن الهدى هي الدلالة المؤصلة إلى البُغية بوجوه ثلاثة:

(١) قوله: «لا يكون الكتاب نفسه هدى بل» ساقط من (ط).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٦٦).

(٣) انظر: «تلخيص المرشد» للقاظمي زكريا ص ٧٤.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٧٠).

(٥) انظر: «الكتاب» لسيبويه (٤: ٤٦).

(٦) في (ط): «استدلَّ بمطلوبه».

وهو الدلالة الموصلة إلى البُغية، بدليل وقوع الضلالة في مقابلته، قَالَ اللهُ تَعَالَى:.....

أحدها: وقوعُ الهدى في الآيتين في مقابلة الضلال. والضلالة هي الخيبة، وحيث وقعت مُقابِلَةً لها، كان معناها مُقابِلًا لمعناها.

وثانيها: استعمالُ المَهْدِيّ في موضع المَدْحِ كَمُهْتَدٍ؛ يعني: أَنَّ المَهْدِيَّ اسمُ مفعولٍ من هدى، والمُهْتَدِي اسمُ فاعلٍ من اهتدى، وكما يُوصَفُ المرءُ بالمُهْتَدِي في مقام المَدْحِ لوصولِه إلى البُغية، يُوصَفُ بالمَهْدِيّ أيضًا، ولولا اعتبارُ هذا القيدِ في مُسمّى الهدى؛ لم يكن الوَصْفُ بكونِه مَهْدِيًّا مَدْحًا.

وثالثها: أَنَّ «اهتدى مُطَاوَعُ هدى» إلى آخره. ومعناه: أنا إذا قلنا: انكسر الإناء؛ كانت الفائدةُ الإختبارُ بِحُصولِ معنى الانكسارِ من تَعَلُّقِ فِعْلِ الكَسْرِ بِمَا قَامَ بِهِ الانكسارُ الذي هو أثرُ الكسر، كذا قولنا: اهتدى، لإعلامٍ بالوصولِ إلى البُغيةِ من تَعَلُّقِ هدى بِمَا قَامَ بِهِ الاهتداء الذي هو أثرُ الهدى، فلو لم يكن في مُسمّى الهدى الإيصالُ إلى البُغيةِ مُعْتَبَرًا؛ بلَزَمَ أن يكونَ المُطَاوَعُ في خلافِ معنى المُطَاوَعِ الذي هو أثرُه، فقولُه: «ولأنَّ اهتدى» معطوفٌ على قولِه: «بدليل وقوع الضلالة» وقولُه: «يُقَالُ عَطِفٌ على وقوع» أي: بدليل قولهم: ويجوزُ أن يُعْطَفَ على الدليل. قال صاحبُ «التقريب»: وفي الوجوه الثلاثة^(١) نَظَرٌ؛ لأنَّ:

الأوّل: مُعَارَضُ بقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا كَثُورٌ فَهَدَيْتَهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [نصحت:

.[١٧

والثاني: أَنَّ المَدْحَ حاصِلٌ بالتمكين من الاستدلال وإن لم يُوصَلْ إلى البُغية.

والثالثُ بقولهم: أَمَرْتُهُ فلم يَأْتِمِرْ.

لعلّه^(٢) اقتدى بالإمام؛ حيث قَالَ في «تفسيره»^(٣): الهدى عبارةٌ عن الدلالة.

(١) قوله: «الثلاثة» ساقط من (ط) و(ح).

(٢) يعني صاحبُ «تقريب التفسير».

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٦٦).

﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾ [البقرة: ١٦]، وقال تعالى:

وقال صاحب «الكشاف»: «هي الدلالة الموصلة إلى البغية»^(١). والذي يدل على صحة القول الأول، وفساد الثاني، أنه لو كان كَوْنُ الدلالة الموصلة إلى البغية مُعْتَبَرَةً في مُسَمَّى الْهُدَى لامتنع حصولُ الْهُدَى عند عَدَمِ الْاهْتِدَاءِ، لكن الله تعالى أثبت الْهُدَى مع عدم الْاهْتِدَاءِ في قوله: ﴿وَأَمَّا نُمُودُ فَهَدِيْنَهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت: ١٧]. ثم أجاب عن:

الوجه الأول: أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَ الْهُدَى وَالْاهْتِدَاءِ معلومٌ بالضرورة؛ فمُقَابِلُ الْهُدَى هو الْإِضْلَالُ، ومُقَابِلُ الْاهْتِدَاءِ هو الضَّلَالُ؛ فَجَعَلَ الْهُدَى في مُقَابِلَةِ الضَّلَالِ مُتَمَنِعًا.

وعن الثاني: أَنَّ الْمُتَمَنِعَ بِالْهُدَى يُسَمَّى مَهْدِيًّا، وَغَيْرُ الْمُتَمَنِعِ بِهِ لَا يُسَمَّى مَهْدِيًّا؛ لِأَنَّ الْوَسِيلَةَ إِذَا لَمْ تُقْضِ إِلَى الْمَقْصُودِ كَانَتْ نَازِلَةً مُتْرَكَةً الْمَعْدُومِ.

وعن الثالث: أَنَّ الْإِسْتِمَارَ مَطَاوِغُ الْأَمْرِ، يُقَالُ: أَمَرْتُهُ فَاتَمَر، وَلَمْ يَلَزَمْ مِنْهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ شَرْطِ كَوْنِهِ أَمْرًا حَصُولُ الْإِسْتِمَارِ فَكَذَا هَذَا^(٢).

والجوابُ عن قوله: «أثبت الْهُدَى مع عدم الْاهْتِدَاءِ» يعني في قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا نُمُودُ فَهَدِيْنَهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت: ١٧] أن يقال^(٣): لَا نُسَلِّمُ حَصُولَ الْهُدَى الْحَقِيقِيِّ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِإِثْبَاتِ الْهُدَى تَمَكِّيْنَهُمْ عَلَيْهِ بِسَبَبِ إِزَاحَةِ الْعِلَلِ مِنْ بَعْضِ أَرْسُولٍ، وَبَيَانِ الطَّرِيقِ؛ وَلِذَلِكَ رَتَّبَ عَلَيْهِ: ﴿فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾^(٤) [فصلت: ١٧] أي: بَدَّلُوا الْعَمَى بِالْهُدَى رَغْبَةً عَنْ الْهُدَى، وَاسْتِحَابًّا لِلْعَمَى كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾ [البقرة: ١٦].

وعن قوله: «فَجَعَلَ الْهُدَى في مُقَابِلَةِ الضَّلَالِ مُتَمَنِعًا»: أنه لو كَانَ مُتَمَنِعًا لَمْ يَقَعْ فِي الْآيَتَيْنِ،

(١) «الكشاف» (١: ٧٦).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٦٧).

(٣) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: وَالْجَوَابُ عَنْ.

(٤) مِنْ قَوْلِهِ: «أَنْ يُقَالَ: لَا نَعْلَمُ حَصُولَ الْهُدَى» إِلَى هُنَا سَاقِطٌ مِنْ (ط).

﴿لَعَلِّي هُدَىٰ أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبا: ٢٤]، ويقال: مهديّ، في موضع المدح،.....

ولأن المراد بالمقابلة في الصناعة: الجمع بين اللفظين الدالّين على المعنيين المتضادين حقيقة أو تقديرًا، أي: سواء كانا متعدّين أو لازمين، أو أحدهما متعدّيًا والآخر لازمًا. وفي الآيتين هذا المعنى موجودٌ وسيّما في الثانية؛ فإنّه صريحٌ فيها، لتوسيط كلمة التقابل.

وعن قوله: «أنّ المتّفع بهُدَى يُسمّى مهديّا» بمعنى: أنّ المهديّ إنّما دلّ على المدح بالمجاز، والقرينة مقام المدح. فلا تثبت الحقيقة بقرينة المقام، أن يقال: إنّ المراد بقوله: يُقال: مهديّ في موضع المدح أنّ المهديّ من الأوصاف التي تُستعمل في المدح مطلقًا، لا أنّه يعرضه ذلك، وعن قوله: أمرته فلم يأنر ما قاله البرّدوي^(١) في «أصوله»^(٢): ألا ترى أنّ أمرَ فعلٍ مُتعدٍّ لازمه اتّمر، ولا وجود للمتعدّي إلّا أن يثبت لازمه، كالكسر لا يتحقّق إلّا بالانكسار، ففَضِيّة الأمر لغة أن لا يثبت إلّا بالامتنال إلّا أنّ ذلك لو ثبت بالأمر نفسه، لسقط الاختيار من المأمور أصلاً، وللمأمور عندنا ضَرْبٌ من الاختيار.

معنى هذا الكلام: أنّ أصحاب اللغة ما أثبتوا لكلّ فعلٍ مُتعدٍّ لازماً إلّا إذا اتّفقا في الوجود.

قال ابن الحاجب: معنى المطاوعة حصولُ فعلٍ عن فعلٍ؛ فالثاني مُطاوعٌ لأنّه طَاوَعَ الأوّل، والأوّل مُطاوعٌ لأنّه طَاوَعَهُ الثاني، فإذا وُجِدَ المطاوعُ يجبُ أن لا يَخْتَلَفَ عنه المُطَاوَعُ^(٣). فإذا ن معنى: أمرته فأتّم، جَعَلْتَهُ مُؤْتَمِراً فأتّم، لكنّ معنى الاتّهار معنى سقوط الاختيار ولزوم الجبر، فعرض له عارضٌ فوجب العدول عن الحقيقة.

(١) أبو الحسن، علي بن محمد بن الحسين البردوي (ت ٤٨٢هـ)، شيخ الحنفية، وصاحب «الأصول» المشهورة، والطريقة الدقيقة في المذهب. له ترجمة في «الجواهر المضية» للقرشي (٥: ٥٩٥)، و«سير النبلاء» (١٨: ٦٠٢).

(٢) «أصول البردوي» ص ٢٢.

(٣) لم أهتد إلى كلام ابن الحاجب. وعزاه بعض الباحثين إلى «كشف الكشاف» (ق/ ٥).

كَمْهْتِدْ؛ وَلَئِنْ «اهْتَدَى» مُطَاوَعٌ «هَدَى»، وَلَنْ يَكُونَ الْمَطَاوَعُ فِي خِلَافٍ.....

هذا وإنَّ الواجبَ توخِّيَ الجَمْعِ بين القولين، وَرَفَعَ الحَاجِزَ بين البحرَينِ (١) بتحقيقِ معنى الهدى: أهي حقيقة في الدلالة المطلقة مجاز في الدلالة المخصوصة أو عكسه؟ أم هي مُشتركة بينهما؟ أم موضوعة للقَدَرِ المُشترَك وهو البيان.

رَوَيْنَا في «صحيح الإمام مُحَمَّد بنِ إِسَاعِيلَ الْبُخَارِي» (٢): «فَهَدَيْنَاهُمْ: دَلَّلْنَاهُمْ عَلَى الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠] وَكَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ﴾ [الإنسان: ٣]. وَالْهُدَى الَّذِي لِلإِرْشَادِ بِمَعْنَى أَضْعَدْنَاهُ؛ مِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَوَلَيْكَ الَّذِي هَدَى اللَّهُ فَيُهْدِيهِمْ فَقَدِيدًا﴾ [الأنعام: ٩٠].

وَقَالَ الزَّجَّاجُ وَالوَاحِدِيُّ: مَعْنَاهُ الْبَيَانُ (٣).

وَقَالَ الْجَوْهَرِيُّ: الْهُدَى: الرَّشَادُ وَالِدَّلَالَةُ.

وَقَالَ صَاحِبُ «الْمُطْلِعِ»: مَعْنَى الْهُدَايَةِ فِي اللُّغَةِ: الدَّلَالَةُ، يُقَالُ: هَدَاهُ فِي الدِّينِ يَهْدِيهِ هِدَايَةً، إِذَا دَلَّهُ عَلَى الطَّرِيقِ.

وَالْهُدَى يُذَكِّرُ لِحَقِيقَةِ الْإِرْشَادِ أَيْضًا؛ وَلِهَذَا جَازَ النَّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [الفصل: ٥٦]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]. وَفِي كَلَامِ الْمُصَنِّفِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ الْهُدَى حَقِيقَةٌ فِي الدَّلَالَةِ الْمُوصِلَةِ إِلَى الْبُعْيَةِ، مَجَازٌ فِي مُسَجَّرِدِ الدَّلَالَةِ وَذَلِكَ قَوْلُهُ فِي «حَمِّ السَّجْدَةِ» (٤): «أَلَيْسَ مَعْنَى «هَدَيْتُهُ»: حَصَلْتُ فِيهِ الْهُدَى؟ وَالِدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُكَ: هَدَيْتُهُ فَاهْتَدَى، بِمَعْنَى تَحْصِيلِ الْبُعْيَةِ، فَكَيْفَ سَاعَ اسْتِعْمَالُهُ فِي الدَّلَالَةِ الْمَجْرَدَةِ؟

(١) كَأَنَّهُ يُشِيرُ إِلَى الزَّخْمَشَرِيِّ وَالْفَخْرِ الرَّازِيِّ.

(٢) «صحيح البخاري» قبل الحديث رقم (٤٨١٦) كتاب التفسير، باب حم السجدة.

(٣) انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (١: ٧٠)، و«الوسيط» للواحدى (١: ٧٩).

(٤) «الكشاف» (١٣: ٥٨٨).

معنى أصله، ألا ترى إلى نحو غمّه فاعتمّ، وكسره فانكسر، وأشابه ذلك؟

ولهذا انتصب لإقامة الدليل على حقيقتها في هذا المعنى، وأنها حقيق أن تُحمَل عليه في هذا المقام؛ لاقتضاء مدح الكتاب وكونه كاملاً في بابه.

والإمام لما رأى الدلائل منصوبة في كونها حقيقة في مُطلق الدلالة، انتصب لإبطال مذهبه؛ حرباً من الاشتراك إلى المجاز، وكأنّ الرّجّاج والواحدى ذهباً إلى القول بالقدّر المُشترك بين المفهومين، ولكلّ وجهة هو مؤلّيتها، والله أعلم.

والقول الجامع ما ذكره الرّاعب، قال: «الهداية دلالة بلطف، ومنه الهدية، وهوادي الوحش؛ مُتقدّماتها لكونها هادية لسايرها. وخُصّ ما كان دلالة به «فَعَلْتُ» نَحْو: هَدَيْتُهُ الطَّرِيقَ، وما كان من الإِعْطَاءِ به «أَفْعَلْتُ» نَحْو: أَهْدَيْتُ الهدية. وأمّا نحو قوله تعالى: ﴿فَأَهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَنَّةِ﴾ [الصافات: ٢٣] فعلى التّهكُّم.

والهداية: هي الإرشاد إلى الخيرات قولاً وفِعْلاً، وهي من الله تعالى على منازل، بعضها يُرْتَبُ على بعض، لا يصحّ حُصول الثاني إلا بعد الأول، ولا الثالث إلا بعد الثاني.

فأولها: إعطاؤه العبد القوى التي بها يَهْتَدِي إلى مَصَالِحِهِ؛ إمّا تَسْخِيراً وإما طَوْعاً؛ كالحواس الخمس، والقوة المُفَكِّرَة، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى﴾ [طه: ٥٠]، ﴿وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى﴾ [الأعلى: ٣].

وثانيها: الهداية بالدُّعَاءِ وَبِعِثَةِ الْأَنْبِيَاء، وإياها عنى بقوله: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ آيَةً يَهْتَدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [السجدة: ٢٤].

وثالثها: هداية يُؤَلِّفُهَا صَالِحِي عِبَادِهِ بِمَا اكْتَسَبُوهُ مِنَ الْخَيْرَاتِ، وهي المعنى بقوله: ﴿وَهَدُوا إِلَى الطَّيِّبِ مِنَ الْقَوْلِ وَهَدُوا إِلَى صِرَاطِ الْحَمِيدِ﴾ [الحج: ٢٣]، وقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهِدَّتْهُمْ آفَئِدَةٌ﴾ [الأنعام: ٩٠]، ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩].

قال بعض المحقّقين: الهدى من الله كثير، ولا يُبَيِّنُهُ إِلَّا الْبَصِيرُ، ولا يَعْمَلُ بِهِ إِلَّا الْيَسِيرُ؛ ألا ترى إلى نجوم السّماء ما أكثرها، ولا يَهْتَدِي بها إِلَّا الْعُلَمَاءُ!

فَإِنْ قُلْتَ: فَلَمْ قِيلَ: ﴿هُدًى يَتَّبِعِينَ﴾ والمتقون مُهْتَدُونَ؟ قُلْتُ: هو كقولك للعزیز المَكْرَم: أَعَزَّكَ اللَّهُ وَأَكْرَمَكَ، تريدُ طلبَ الزيادةِ إلى ما هو ثابتٌ فيه واستدامته، كقوله: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة: ٦].

ورابعها: التَّمَكُّينُ من مجاورته في دار الخُلْد، وإياها عنى بقوله: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍ يَمْحَرُّ مِنْ تَحِيهِمْ أَلَّا تَهْتَرُوا الْحَمْدَ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا﴾ [الأعراف: ٤٣] فإذا ثبت ذلك، فمِنْ الهداية ما لا يُنفى عَنْ أَحَدٍ بوجه، ومنها ما يُنفى عن بعض وَيُثَبِّتُ لبعض؛ ومن هذا الوجه قال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [الفصص: ٥٦] فَإِنَّهُ عنى الهداية التي هي التوفيقُ وإدخالُ الجنة، دون التي هي الدعاءُ كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(١) [الشورى: ٥٢].

قوله^(٢): (فَلَمْ قِيلَ)، الفاءُ فيه تدلُّ على إنكارٍ ما تقدَّم؟ يعني لَمَّا دَلَّتْ على أَنَّ الهدى هي الدَّلالةُ الموصلةُ إلى البُغْيَةِ لا مُطلقَ الدَّلالةِ؛ فحيثُ نَدَّ كَيْفَ يَسْتَقِيمُ ﴿هُدًى يَتَّبِعِينَ﴾ والمتقون هم المُهْتَدُونَ؟

وأجاب بجوابين:

أحدهما باعتبار الثَّباتِ والزيادة.

وثانيهما: باعتبار ما يؤول، وكذا الفاءُ في السَّوَالِ الآتي بَعْدَهُ إنكار على جوابه الثاني، أي: إذا كَانَ المرادُ بِالْمُتَّقِينَ مَا ذَكَرْتُ، فَلَمْ ارْتَكَبِ المجازَ وتركَ الحقيقةَ؟

وأجاب أيضًا بوجهين:

أحدهما: إثباتُ الاختصارِ الذي هو حِلْيَةُ القرآن.

وثانيهما: رعايةُ بَرَاةِ الاستهلال.

(١) «تفسير الراغب» (١: ٦٠-٦٢) باختصار.

(٢) من هنا إلى قوله بعد صفحتين: «قوله: بإجرائه على الطريقة التي ذكرنا» ساقط من (ط).

ووجه آخر؛ وهو أنه سباهم عند مشارفتهم لاكتساء لباس التقوى متقين، كقول رسول الله ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ».

قوله: (عند مشارفتهم لاكتساء لباس التقوى)، مُقتبس من قوله تعالى: «وَلِبَاسُ التَّقْوَى ذَٰلِكَ حَيْرٌ» [الأعراف: ٢٦] واحتذاءً على أسلوب «فَإِذَا قَامَ إِلَهُ لِبَاسِ الْجُوعِ» [النحل: ١١٢] فالاستعارة حقيقية؛ لأنَّ المشبَّه المترك: إِمَّا عَقْلِيّ وَهُوَ أَنْ يُسْتَعَارَ اللَّبَاسُ لِمَا يَعْشَى الْإِنْسَانُ وَيَتَلَبَّسُ بِهِ مِنْ انْشِرَاحِ الصَّدْرِ، وَقَذْفِ النُّورِ فِي الْقَلْبِ، وَالتَّخَلُّصِ مِنْ مَضْيِقِ الضَّلَالِ وَظُلُمَاتِ الْكُفْرِ^(١)، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا» [الأنعام: ١٢٥]. وَإِمَّا حِسِّيٌّ بِأَنْ يُسْتَعَارَ اللَّبَاسُ لِمَا يَظْهَرُ فِي الْإِنْسَانِ مِنْ شَعَائِرِ الْإِسْلَامِ وَنُورِهِ وَحُسْنِ الطَّلَعَةِ وَبِهَاءِ الْمُنْظَرِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «سَيِّمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ» [الفتح: ٢٩].

ثم قوله: «اللاكتساء» ترشيح لهذه الاستعارة، وقوله: «عند مشارفتهم» استعارة أخرى واقعة على الاستعارة، الأساس: شارف البلد، وساروا إليهم حتى إذا شارفوها. فعظم التقوى التي هي من لوازم الإسلام، وجعلها دار السلام. المعنى: سباهم متقين عند مشارفتهم مدينة السلام لدخول دار التقوى؛ فراعى في اللفظ الترفي أيضاً، لتطابق المعنى وهو كَوْنُ هَذَا الْمَجَازِ بِاعْتِبَارِ مَا يُؤْوَلُ إِلَيْهِ.

قوله: (مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا)، الحديث من رواية البخاري ومسلم وغيرهما «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَابَةٌ بَيْنَهُ فَلَهُ سَلْبُهُ»^(٢).

(١) يُوضِّحُهُ قَوْلُ الْإِمَامِ الْقَشِيرِيِّ فِي «لَطَائِفِ الْإِشَارَاتِ» (١: ٥٢٨): لِلنَّفْسِ لِبَاسٌ مِنَ التَّقْوَى وَهُوَ بَذْلُ الْجُهْدِ وَالرَّوْحِ، وَلِلْقَلْبِ لِبَاسٌ مِنَ التَّقْوَى وَهُوَ صَدْقُ الْقَصْدِ وَتَقْيُّ الطَّمَعِ، وَلِلرُّوحِ لِبَاسٌ مِنَ التَّقْوَى وَهُوَ تَرْكُ الْعَلَاتِيِّ وَحَذْفُ الْعَوَاتِقِ، وَلِلسَّرِّ لِبَاسٌ مِنَ التَّقْوَى وَهُوَ تَقْيُّ الْمَسَاكِنَاتِ، وَالتَّصَاوُنُ عَنِ الْمُلَاحَظَاتِ. انْتَهَى. وَهُوَ تَقْيُّسٌ غَايَةٌ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٣٢٢) وَمُسْلِمٌ (١٧٥١) وَغَيْرُهُمَا، مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وعن ابن عباس: إذا أراد أحدكم الحج فليعجل؛ فإنه يمرض المريض، وتضل الضالة، وتكف الحاجة. فسمي المشارف للقتل والمرض والضلال: قتيلاً ومريضاً وضالاً.

ومنه: قوله تعالى: ﴿وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فِجَارًا كَفَّارًا﴾ [نوح: ٢٧]، أي: صائراً إلى الفجور والكفر. فإن قلت: فهلا قيل: هدى للضالين؟ قلت: لأن الضالين فريقان: فريق علم بقاؤهم على الضلالة، وهم المطبوع على قلوبهم؛ وفريق علم أن مصيرهم إلى الهدى، فلا يكون هدى للفريق الباقيين على الضلالة، فبقي أن يكون هدى لهؤلاء، فلو جيء بالعبارة المنصحة عن ذلك لقل: هدى للضالين إلى الهدى بعد الضلال، فاختصر الكلام بإجرائه على الطريقة التي ذكرنا، فقل: هدى للمتقين.

قوله: (وعن ابن عباس)، الحديث إن صح فهو موقوف على ابن عباس، وهو من رواية أبي داود عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «ومن أراد الحج فليتعجل»^(١) وليس فيه الزيادات.

قوله: (ومنه قوله تعالى)، وإنما فصله للفريق؛ لأن الأمثلة السابقة إنما صير إليها لأن الفاعل كان ملابساً له مجتهداً فيه، فنزل^(٢) لذلك منزلة الحاصل، ولا كذلك هاهنا لكن نزل اجتهاد الأب منزلة اجتهاد المولود المعلوم مبالغة في عنادهم. قوله^(٣): (بإجرائه على الطريقة التي ذكرنا)، وهي المجاز باعتبار المال.

- (١) أخرجه بهذا اللفظ المختصر أبو داود (١٧٣٤)، وأخرجه بالزيادات المذكورة ابن ماجه (٢٨٨٣). قال البوصيري في «مصباح الزجاجية في زوائد ابن ماجه» (٣: ١٧٩): هذا إسناد فيه مقال، إسماعيل بن خليفة، قال فيه ابن عدي: عامة ما يرويه يخالف الثقات، وقال النسائي: ضعيف.
- (٢) في (ح): «مجتهداً فنزل».
- (٣) هنا ينتهي السقط من (ط)، وقد تقدمت الإشارة إليه في بدايته قبل صفحتين.

وأيضاً فقد جعل ذلك سُلماً إلى تصدير السورة التي هي أُولَى الزَّهْرَاوَيْنِ،

قوله: (وأيضاً فقد جعل ذلك)، قيل: معطوف على قوله: «فاختَصِرَ» ويجوز أن يُعطف على «فقيل»، أي: فاختَصِرَ فقيل؛ فقد جعل ذلك الاختصارَ وذلك القول سُلماً إلى تصدير السورة. والفاءات كلها للتعقيب. وهذا كقوله تعالى: «فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارِكِكُمْ فَأَقْلَرُوا أَنْفُسَكُمْ» [البقرة: ٥٤] وفيه معنى التَّرقِي، وقد روعي معنى التناسب بين السُّلَمِ والتَّرقِي والتصدير والزَّهْرَاوَيْنِ والسنام. والمقصود من العدول رعاية حُسْنِ المَطْلَع، والاحتراز عن لَفْظِ يوحش السامعين. والسنام مُقتبس من قوله صلوات الله عليه: «رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد»^(١).

و«أُولَى الزَّهْرَاوَيْنِ» من قوله ﷺ: «اقرأوا الزَّهْرَاوَيْنِ: البقرة وآل عمران؛ فإتتهما تأتيان يوم القيامة كأنهما غمامتان، أو غيايتان، أو كأنهما فرقان من طير صواف، مُحاجَّان عن صاحبيهما» أخرجه مسلم عن أبي أمامة الباهلي^(٢). وقد روى الدارمي عن بُرَيْدَةَ مِثْلَهُ^(٣). قال التُّورِيشِي^(٤): «الزَّهْرَاوَيْنِ» أي: المنيرَتَيْنِ. والأزهر: المنير^(٥)، ومنه قيل للنيرين: الأزهران. وفيه تبيين على أنَّ مكانَ السورتين ممَّا عداهما مكانَ القمرين من سائر النجوم فيما يتشعبُ منها لذوي الأبصار.

الغاية: كُلُّ شيءٍ أظلل الإنسان فوق رأسه من السحابة وغيرها.

(١) أخرجه الإمام أحمد (٢٢٠٦٩)، وابن ماجه (٣٩٧٣)، وغيرهما، من حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه، وهو صحيح بطريقه وشواهده.

(٢) أخرجه مسلم (٨٠٤).

(٣) «سنن الدارمي» (٥٤٣: ٢) (٣٣٩١) بإسناد حسن، فيه بشر بن المهاجر، صدوق لئن الحديث كما في «تقريب التهذيب» لل حافظ ابن حجر (٧٢٣).

(٤) الإمام الفقيه المحدث فضل الله بن حسين التوريشي (ت ٦٦٠هـ)، له «شرح مصابيح البغوي». له ترجمة في «طبقات السبكي» (٣٤٩: ٨).

(٥) سقط من (ج) قوله: «والأزهر: المنير».

فِرْقَانٍ مِنَ الطَّيْرِ: طائفتان، وقيل: للقطيع من الغنم: فِرْقٌ.

تُحَاجَّانِ، أي: تَدْفَعَانِ عن صاحِبِهما وتُدَبِّانِ عنه. مَثَلُ السُّورَتَيْنِ مَرَّةً بَعْدَ مَتْنٍ، وَكَرَّةً بَعْدَ مَتْنٍ، وتارةً بِفَرْقَيْنِ؛ لِيُنَبِّهَ عَلَى أَنَّهَا يُظَلِّلَانِ صَاحِبَهُمَا عَنْ حَرِّ الْمَوْقِفِ وَكَرْبِ الْقِيَامَةِ. وَإِدْخَالُ «أَوْ» فِي «غَيَاتِنِ أَوْ فِرْقَانِ» إِنَّمَا كَانَ لِلتَّقْسِيمِ، لَا مِنْ تَرْدُّدِ الرُّوَاةِ.

وقلت: أَوْقَعَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةَ أَوَّلًا عَلَى النَّثَرَيْنِ ثُمَّ بَيَّنَّهَا بِقَوْلِهِ: «الْبَقَرَةُ وَأَلْ عَمْرَانِ»، وَلَوْلَاهُمَا كَانَ اسْتِعَارَةً، فَالْتَشْبِيهُ وَقَعَ عَلَى حَدِّ التَّجْرِيدِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى يَبَيِّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضَ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧] هَذَا بِالنَّظَرِ إِلَى الْبَيَانِ.

وَأَمَّا بِالنَّظَرِ إِلَى الْمَعْنَى؛ فَالْتَرَكِيبُ مِنْ بَابِ قَوْلِهِ: هَلْ أَدْلَكَ عَلَى الْأَكْرَمِ الْأَفْضَلَ فَلَانِ؟ كَمَا مَضَى فِي آخِرِ «الْفَاتِحَةِ»، ثُمَّ أَتَى بِنَوْعٍ آخَرَ مِنَ التَّشْبِيهِ هُوَ قَوْلُهُ: كَأَنَّهُمَا فِرْقَانِ مِنَ الطَّيْرِ؛ بَيَانًا لِرَتِّيبِ طَبَقَاتِ أَهْلِ الْإِيمَانِ، وَلِتَمْيِيزِ دَرَجَاتِهِمْ، فَأَذَنَ بِتَشْبِيهِهِ^(١) الْأَوَّلِ بِأَنَّ تَيْنَكَ الْمُظَلَّتَيْنِ عَلَى غَيْرِ مَا عَلَيْهِ الْمُظَلَّةُ الْمُتَعَارِفَةُ فِي الدُّنْيَا؛ فَإِنَّهَا وَإِنْ كَانَتْ لَدَفْعِ كَرْبِ الْحَرِّ عَنْ صَاحِبِهَا وَلِتَكْرِيمَتِهِ، لَكِنْ لَمْ تَسْخُلْ عَنْ نَوْعِ كَدُورَةٍ وَشَانِيَةِ نَصَبٍ، وَتِلْكَ - رَزَقَنَا اللَّهُ تَعَالَى مِنْهَا - مُبَرَّاةٌ عَنْ ذَلِكَ، لَكُونُهُمَا كَالنَّثَرَيْنِ فِي النُّورِ وَالْإِشْرَاقِ، مَسْلُوبَتِي الْحَرَارَةِ وَالْكَرْبِ. وَأَذَنَ بِتَشْبِيهِهِ الثَّانِي بِأَنَّهُمَا مَعَ كَوْنِهِمَا^(٢) مُشْرِقَتَيْنِ مُشْبِهَتَيْنِ بِمُظَلَّةٍ مَنْ خُصَّ بِالْمُلْكِ الَّذِي لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِنْ بَعْدِهِ، ثُمَّ بُولَغَ فِيهِ وَزِيدَ «تُحَاجَّانِ»؛ لِيُنَبِّهَ بِهِ عَلَى أَنَّ تِلْكَ الْفَرْقَتَيْنِ^(٣) مِنَ الطَّيْرِ عَلَى غَيْرِ مَا عَلَيْهِ طَيْرُ نَبِيِّ اللَّهِ سُلَيْمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ مِنْ كَوْنِهِمَا حَامِيَتَيْنِ صَاحِبَهُمَا، ذَابِتَتَيْنِ عَنْهُ، وَعَلَى عَكْسِ ذَلِكَ حَالِ الْكُفَّارِ فِي ظِلِّهِمْ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَصْحَابُ الْيَمَانِ مَا أَصْحَابُ الْيَمَانِ﴾ * فِي سُمُورٍ وَحِمِيرٍ * وَظِلٌّ مِنْ يَحْمُورٍ * لَا بَارِدٌ وَلَا كَرِيمٌ * [الواقعة: ٤١-٤٤] قَوْلُهُ: ﴿لَا بَارِدٌ وَلَا كَرِيمٌ﴾ نَفْيُ لَصِفَتَي الظِّلِّ الْمَطْلُوبَتَيْنِ مِنْهُ، وَهِيَ الْبَرُودَةُ

(١) فِي (ط): «بِتَشْبِيهِهِ».

(٢) قَوْلُهُ: «مَعَ كَوْنِهِمَا» سَاقِطٌ فِي (ط).

(٣) فِي (ط) وَ(ح): «الْفَرْقَيْنِ».

وَسَنَامُ الْقُرْآنِ، وَأَوَّلُ السَّمَانِي يَذْكُرُ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ وَالْمُرْتَضِينَ مِنْ عِبَادِهِ.

وَالْمُتَّقِي فِي اللُّغَةِ: اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ قَوْلِهِمْ: وَقَاهُ فَاتَّقَى. وَالْوَقَايَةُ: فِرْطُ الصِّيَانَةِ، وَمِنْهُ: فَرَسٌ وَاقٍ، وَهَذِهِ الدَّابَّةُ تَقِي مِنْ وَجَاهِهَا إِذَا أَصَابَهُ ظَلْعٌ مِنْ غَلْظِ الْأَرْضِ وَرَقَّةً الْحَافِرِ، فَهُوَ بَقِي حَافِرِهِ أَنْ يَصِيبَهُ أَذْنَى شَيْءٍ يُؤْلِمُهُ، وَهُوَ فِي الشَّرِيعَةِ: الَّذِي يَبْقِي نَفْسَهُ تَعَاطِي مَا يَسْتَحِقُّ بِهِ الْعُقُوبَةُ مِنْ فَعْلٍ أَوْ تَرْكِ. وَاخْتَلَفَ فِي الصَّغَائِرِ،.....

وَالكَرَمُ، يَرِيدُ أَنَّهُ ظَلَّ لَا كَسَائِرِ الظَّلَالِ، وَفِيهِ تَهَكُّمٌ بِأَصْحَابِهِ. وَ«أَوْ» فِي الْحَدِيثِ لِلتَّنَوُّعِ، وَالثَّانِيَةُ غَيْرُ الْأُولَى؛ فَإِنَّهَا لِلتَّنَوُّعِ فِي التَّشْبِيهِ، وَالْأُولَى لِلتَّنَوُّعِ فِي الْمُشَبَّهِ بِهِ فِي تَشْبِيهِ وَاحِدٍ، ثُمَّ إِنَّمَا وَإِنْ تَفَاوُتَا فِي الْإِعْتِبَارِ؛ فَإِنَّ الْعَيَاةَ أَفْضَلُ مِنَ الْغَمَامَةِ، وَلَكِنْ دُونَ الْفَرْقَتَيْنِ بِمَنَازِلَ كَمَا قَرَّرْنَا، وَلِذَلِكَ كَرَّرَ آدَاءَ التَّشْبِيهِ وَالْمُشَبَّهِ. انْظُرْ إِلَى هَذِهِ الْأَسْرَارِ فِي الْكَلَامِ النَّبَوِيِّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (وَسَنَامُ الْقُرْآنِ)، اسْتِعَارَةٌ تَخْيِيلِيَّةٌ؛ شَبَّهَ السُّورَةَ بِالسَّنَامِ لِأَنَّ الْفَاتِحَةَ كَالرَّأْسِ لِلْقُرْآنِ. قَوْلُهُ: (أَوَّلُ الثَّانِي)، قِيلَ: الثَّانِي جَمِيعُ الْقُرْآنِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كِتَابٌ مُتَشَابِهٌ مَثَانِي﴾ [الزمر: ٢٣] وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ: إِنَّمَا السَّنْعُ الطُّوْلُ؛ لِأَنَّ «الْبَقَرَةَ» لَيْسَتْ بِأَوَّلِ الْقُرْآنِ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنْ الْأَمْثَانِي﴾ [الحجر: ٨٧]: سَبْعُ آيَاتٍ وَهِيَ «الْفَاتِحَةُ»، أَوْ سَبْعُ سُورٍ وَهِيَ الطُّوْلُ^(١).

قَوْلُهُ: (مِنْ وَجَاهِهَا)، الْأَسَاسُ: وَجِي الْمَاشِي إِذَا حَفِيَ؛ وَهُوَ أَنْ يَرِيقَ الْقَدَمُ أَوْ حَافِرُ الْفَرَسِ، الْجَوْهَرِيُّ: وَجِي الْفَرَسُ بِالْكَسْرِ، وَهُوَ أَنْ يَجِدَّ وَجَعًا فِي حَافِرِهِ.

قَوْلُهُ: (تَعَاطَى)، أَي: تَنَاوَلَ، الْأَسَاسُ: لَا تَعْطُوهُ الْأَيْدِي^(٢)، وَقُلَانٌ يَتَعَاطَى مَا لَا يَنْبَغِي لَهُ.

(١) «الْكُثَافُ» (٩: ٥٩).

(٢) وَمِنْهُ قَوْلُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَقَدْ سَمِعَتْ أَنَّ أَنَسًا يَنَالُونَ مِنْ أَبِيهَا الصَّدِيقِ رِضْوَانِ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِمْ، فَسَدَلَتْ أَسْتَارَهَا وَعَدَلَتْ وَقَرَعَتْ ثُمَّ قَالَتْ: «أَبِي وَمَا آيَةٌ! لَا تَعْطُوهُ الْأَيْدِي، هِيَئَاتِ وَاللَّهِ، ذَاكَ طَوْدٌ مُنِيفٌ، وَظِلٌّ مُدْبِدٌ...» إِلَى آخِرِ كَلَامِهَا الْآخِذِ بِأَوْفَرِ الْحِظْوِظِ مِنَ الْبَلَاغَةِ الْعَالِيَةِ وَالْبَيَانِ الرَّفِيعِ. أَخْرَجَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (٨: ٣٤٦)، وَعَزَاهُ لِلطَّبْرَانِيِّ.

وقيل: الصحيح أنه لا يتناولها؛ لأنها تقع مكفرة عن مجتنب الكبائر.

وقيل: يُطلق على الرجل اسم المؤمن لظاهر الحال، والمتقي لا يُطلق إلا عن خبرة، كما لا يجوز إطلاق العدل إلا على المختبر. ومحلُّ هَذِيَّتَيْنِ ﴿الرفع﴾؛ لأنه خبر مبتدأ محذوف، أو خبرٌ مع ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ لذلك، أو مبتدأ إذا جعل الطرف المقدم خبراً عنه.

قوله: (أنه لا يتناولها)، قيل: الضمير في «أنه» راجع إلى «ما» في «ما يستحق به العقوبة» أي: ما يستحق به العقوبة لا يتناول الصغائر، بل إلى ما دلَّ عليه التمتي وهو التقوى، أي التقوى لا يتناول اجتناب الصغائر.

يدلُّ عليه قول الإمام: اختلفوا في أنه هل يدخل اجتناب الصغائر في التقوى! ولا نزاع في وجوب التوبة عن الكل؛ وإثنا التراجع في أنه إذا لم يتوق الصغائر هل يستحق هذا الاسم؟^(١)

ويمكن أن يقال: إن الإصرار على الصغائر مما يسلب العدالة، فكيف بالتقوى؟ وأيضاً قوله: «الوقاية قرط الضيامة» يوجب أن يتناولها؛ ويؤيده ما روينا عن عطية السعدي عن رسول الله ﷺ: «لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذراً مما به بأس» أخرجه الترمذي، وابن ماجه^(٢). نعم ذلك من أعلى مناصب الصديقين، بل يكاد يختص بالنبين.

الراغب: التقوى: هو جعل النفس في وقاية مما يخاف، هذا حقيقته. ثم يسمي تارة الخوف تقوى، والتقوى خوفاً. وفي التعارف: حفظ النفس عن كل ما يؤثم، ولها منازل:

الأول: ترك المحظور، وذلك لا يتم إلا بترك المباح كما جاء «من يترع حول الحمى يوشك أن يقع فيه»^(٣)، وقيل: من لم يجعل بينه وبين محارم الله سترًا من حلال؛ فحقيق أن يقع فيها.

(١) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٦٧).

(٢) «سنن ابن ماجه» (٤٣١٥)، و«سنن الترمذي» (٣٤٥١)، وقال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وصححه الحاكم كما في «الترغيب والترهيب» للمندري (٢: ٣٥٢).

(٣) هو جزء من حديث أخرجه البخاري (٥٢) ومسلم (١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

وَيَجُوزُ أَنْ يُنْصَبَ عَلَى الْحَالِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَعْنَى الْإِشَارَةِ.....

والثاني: أَنْ يَتَعَاطَى الْخَبْرَ مَعَ تَجَنُّبِ الشَّرِّ، وَإِيَّاهُ عَنْهُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَسَيَقُ الَّذِينَ اتَّقَوْا رَبَّهُمْ إِلَى الْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزمر: ٧٣].

والثالث: التَّبَرُّيُّ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سِوَى اللَّهِ تَعَالَى، وَهُوَ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِلِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢] وهذه المنازِلُ مُرْتَبَّ بِغُضُّهَا فَوْقَ بَعْضِ (١).

قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ أَنْ يُنْصَبَ عَلَى الْحَالِ، وَالْعَامِلُ فِيهِ مَعْنَى الْإِشَارَةِ)، رَوَى صَاحِبُ «الْإِقْلِيد» (٢): عَنْ الْمُصَنِّفِ قَالَ: سُئِلْتُ بِمَكَّةَ - حَرَسَهَا اللَّهُ تَعَالَى - عَنْ نَاصِبِ الْحَالِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [هود: ٧٢]. فَقُلْتُ: مَا فِي حَرْفِ التَّنْبِيهِ أَوْ فِي اسْمِ الْإِشَارَةِ مِنْ مَعْنَى الْفِعْلِ (٣)، فَقِيلَ: أَمَّا اسْتَقَرَّ مِنْ أَصُولِهِمْ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ وَذِيهَا (٤) يَجِبُ أَنْ يَكُونَ فِي الْعَامِلِ (٥) وَاحِدًا، وَقَدْ اخْتَلَفَ الْعَامِلُ هُنَا حَيْثُ جَعَلْتُهُ فِي الْحَالِ الْمَعْنَى الَّذِي ذَكَرْتَهُ، قَبْلَ ذِيهَا مَعْنَى الْإِبْتِدَاءِ (٦)، فَقُلْتُ: تَحْقِيقُ الْكَلَامِ أَنَّ التَّقْدِيرَ: هَذَا بَعْلِي أَنَّهُ عَلَيْهِ شَيْخًا، أَوْ أُشِيرُ إِلَيْهِ؛ فَالضَّمِيرُ هُوَ ذُو الْحَالِ وَالْعَامِلُ فِيهِ وَفِي الْحَالِ وَاحِدٌ كَمَا تَرَى.

وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: إِنَّ اسْمَ الْإِشَارَةِ إِذَا تَقَيَّدَ بِحَالٍ لَمْ يَكُنْ الْخَبْرُ مُقَيَّدًا؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ: هَذَا زَيْدٌ قَائِمًا، فَإِنَّ الْخَبْرَ بـ«زَيْدٍ» غَيْرُ مُقَيَّدٍ بِالْقِيَامِ (٧). وَقَالَ: لِأَنَّ الْمَعْنَى الْمَشَارَ إِلَيْهِ قَائِمًا زَيْدٌ، فَإِنْ زَعَمَ زَاعِمٌ أَنَّهُ مُقَيَّدٌ بِأَنَّهُ إِذَا كَانَ قَائِمًا فَهُوَ زَيْدٌ أَيْضًا؛ فَأَخْبَارُهُ بـ«زَيْدٍ» إِنَّمَا هُوَ فِي حَالِ الْقِيَامِ لَمْ يَسْتَقِمْ؛ لِأَنَّهُ يُوَدِّي إِلَى أَنْ يَكُونَ غَيْرَ زَيْدٍ فِي غَيْرِ حَالِ الْقِيَامِ.

(١) «تفسير الراغب» (١: ٧٧-٧٨).

(٢) لتاج الدين أحمد بن محمود بن عمر الجندي، شرح فيه «المفصل» للزمخشري، كما في «كشف الظنون» (١٧٧٦: ٢).

(٣) وهو الذي جزم به أبو البقاء العكبري في «التيبان في إعراب القرآن» (٢: ٧٠٦).

(٤) يعني: صاحبها.

(٥) قوله: «في العامل» ساقط من (ط).

(٦) قوله: «معنى الابتداء» ساقط من (ط) و(ح).

(٧) انظر: «الكافية» بشرح الرضي الإسترابادي (٢: ٣٥).

أو الظرف،.....

وقال اليميني: ولقائل أن يقول: إن من الأفعال ما لا يقبل التقييد، فإن قولك: عرفت زيدا قائما، فإن المعرفة الحاصلة حال القيام ليست مقيدة بحال القيام حتى إنها تزول بزواله، بل هي حاصلة بعد ذلك في جميع الأحوال؛ وإنما ذكرت ليُعرف أنه كان كذلك عند المعرفة، والمعرفة مستمرة، وكذلك جميع أفعال العلم.

فإن قيل: إن الخبر هو المبتدأ في المعنى، بمعنى أنه يصدق عليه؛ فيكون تقييد المبتدأ تقييدا للخبر. ثم كلامه.

ويقرب من هذا الكلام ما ذكره الزجاج: أنك إذا قلت: هذا زيد قائما، إن قصدت أن تُخبر به من لم يعرف زيدا لم يجز؛ لأنه يكون زيدا ما دام قائما، فإذا زال عن القيام فليس بزيد، وإنما تقول: هذا زيد قائما لمن يعرف زيدا، فيعمل في الحال التنبيه، أي: انتبه لزيد في حال قيامه، أو أشير إلى زيد في حال قيامه؛ لأن «هذا» إشارة إلى ما حضر، وقال: هذا من لطيف النحو وغامضه^(١).

وأبو عليّ قرّر هذا المعنى حيث لم يتكلم عليه في «الإغفال» بشيء، وصرّح المصنّف وأبو البقاء في أول «لقمان» أن قوله: ﴿هُدًى﴾ في قوله: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِشَيْءٍ﴾ هُدى وَرَحْمَةً لِلْمُحْسِنِينَ ﴿لقمان: ١-٣﴾ حال من ﴿آمَنُوا﴾، والعامل اسم الإشارة^(٢).

قوله: (أو الظرف)، روي بالرفع والجر، والأول هو المشهور، أي: العامل في الحال «فيه» لكونه قائما مقام استقرار، وذو الحال الضمير المجزؤ؛ لأنه مفعول معنوي باعتبار استقرار^(٣) الرئب فيه.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٣: ٦٣-٦٤) دون قوله: «هذا من لطيف النحو وغامضه».

(٢) «البيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٣)، و«الكشاف» (١٢: ٢٧٨-٢٧٩).

(٣) في (ط): «معنوي باستقرار».

والذي هو أَرْسُخٌ عِرْقًا في البلاغة أن يُضْرَبَ عن هذه المحالِّ صَفْحًا، وأن يقال: إنَّ قولَه: ﴿الْعَمَّ﴾ جملةٌ برأسها، أو طائفةٌ من حروفِ المُعْجَمِ مُسْتَقِلَّةٌ بِنَفْسِهَا، و﴿ذَلِكَ أَتَى كَتَبَ﴾ جملةٌ ثانية، و﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ ثالثة، و﴿هُدًى لِلشَّاقِينَ﴾ رابعة.

وقد أُصِيبَ بترتيبها مَفْصِلُ البلاغة.....

وقيل: لا يجوزُ أن يكونَ حالًا من الضميرِ المُسْتَرِ في الظرفِ العائدِ إلى الرِّبِّ لاستلزامِ نسبةِ الهُدًى إلى الرِّبِّ.

قولُه: (والذي هو أَرْسُخٌ عِرْقًا)، فيه لطيفةٌ، فإنَّه رَمَزَ به تعريضًا أنَّ الاعتبارَ اللفظيَّ الذي لا يُساعدهُ المعنى كَشَجَرَةٍ خَبِيْثَةٍ^(١) اجْتَنَّتْ من فوقِ الأرضِ ما لها من قَرَارٍ، والذي شُدَّ عَصْدُهُ بالمعنى كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَقَرْعُهَا فِي السَّيِّئِ.

قولُه: (أَنْ يُضْرَبَ عن هذه السَّحَالِ صَفْحًا)، أي: عن البحثِ عن محلِّ هذه الجُمَلِ بالطريقِ المذكورِ؛ فإنَّها لا طائِلَ تحتها، وأنَّ اللَّاتِقَ ببلاغةِ القرآنِ أن يُسَلِّكَ به طريقَ المعاني والبيان، فإنَّها هي الطَّلِبَةُ وما عداها ذرائعٌ إليها، وهي المرامُ وما سواها أسبابٌ للتسلُّقِ عليها. قولُه: (صَفْحًا)، المرزوقي^(٢): صَفَحْتُ عنه: عَفَوْتُ عن جُرْمِهِ. ويقال: أَعْرَضْتُ عن هذا الأمرِ صَفْحًا: إِذَا تَرَكْتَهُ^(٣).

قولُه: (مُسْتَقِلَّةٌ بِنَفْسِهَا)، أي: غيرُ مُفْتَقِرَةٍ إلى انضمامِ شيءٍ معها، إمَّا لأنها كالإيقاظِ وَقَرَعِ الْعَصَا، أو كَتَقْدِمَةِ الإعجاز.

قولُه: (مَفْصِلُ البلاغة)، الجوهري: يقال لمن أصابَ الحُجَّةَ: إِنَّهُ طَبَّقَ المَفْصِلَ، النِّهَايَةُ: أَصْلُ التَّطْبِيقِ إِصَابَةُ المَفْصِلِ وَهُوَ طَبَّقَ العَظْمَيْنِ، أي: مُلْتَقَاهُمَا فَيُفْصِلُ بينهما.

(١) قولُه: «خبيثة» ساقط من (ط).

(٢) أبو علي، أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت ٤٢١ هـ)، شارح «الحجاسة»، وشرحه من أجل الشروح.

له ترجمة في «إنباه الرواة» (١: ١٤١)، و«سير النبلاء» (١٧: ٤٧٥).

(٣) «شرح ديوان الحجاسة» (١: ٢٢).

وموجبٌ حُسْنِ النَّظْمِ؛ حيث جيءَ بها متناسقةً هكذا من غيرِ حرفِ نَسَقٍ؛ وذلك لمجيئها متآخيةً آخِذاً بعضها بعُنَى بعضٍ، فالثانية متَّحدةٌ بالأولى مُعْتَبَقَةٌ لها، وهلمَّ جَرًّا إلى الثالثة والرابعة.

بيان ذلك: أنه نَبَّهَ أَوَّلًا على أنه الكلامُ المتحدِّى به، ثُمَّ أَشِيرَ إليه بأنه الكتابُ المنعوتُ بغاية الكمال؛ فكانَ تقريرًا لجهةِ التحدِّي، وشدًّا من أعضاده، ثُمَّ نفى عنه.....

قوله: (وموجبٌ حُسْنِ النَّظْمِ)، بفتح الجيم، أي: موضعٌ إيجابٍ حُسْنِ النظمِ ومكانه ومُسْتَقَرُّه.

قوله: (متآخية)، أي: مُتناسِبة. يقال: آخاهُ مؤاخاةً وإخاءً، وتآخَيْتُ أَخًا، أي: اتَّخَذْتُ^(١). وفي قوله: «آخِذاً [بعضُها] بعُنَى بعضٍ» تأكيدٌ للمؤاخاةِ وترشيعٌ للاستعارة.

قوله: (وهلمَّ جَرًّا)، جَرًّا، منصوبٌ على الحالِ عند البَصْرَيْنِ، وعلى المصدرِ عند الكوفيين. قال ابنُ جني: «جَرًّا» مصدرٌ وَقَعَ حالًا، أي: جازًّا، أو مُنْجَرًّا^(٢).

الجوهرى: وتقول: كَانَ ذَاكَ عَامَ كَذَا، وَهَلَمْ جَرًّا إِلَى الْيَوْمِ. قيل: هَلَمْ جَرًّا، مَثَلُ لأمثال^(٣). قال المُفَضَّلُ^(٤): تَعَالَوْا عَلَى هَيْئَتِكُمْ كَمَا يَسْهَلُ عَلَيْكُمْ^(٥).

قوله: (نَبَّهَ أَوَّلًا على أنه الكلامُ المتحدِّى به)، أَمَا على تَأْوِيلِهِ على أَنَّهَا أَسْمَاءٌ لِلشُّوَرِ، فَلَقَوْلِهِ: «الإِشْعَارُ بِأَنَّ الْفَرْقَانَ لَيْسَ إِلَّا كَلِمَاتٍ عَرَبِيَّةٌ مَعْرُوفَةٌ التَّرَكِيبِ مِنْ مُسَمِّيَّاتٍ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ»^(٦)، وَأَمَا على أَنَّهَا طَائِفَةٌ مِنْ حُرُوفِ الْمُعْجَمِ؛ فَلِهَا مَرَّ مَرَّارًا.

(١) في (ط): «وتآخيت فلانًا، أي: اتخذت أخًا».

(٢) «المحتسب» (٢: ١٢٢).

(٣) في (ط): «مثل في الأمثال».

(٤) في الأصول الخطية: قال في «المفصل». وهو خطأ، والمفضل: هو ابن سلمة.

(٥) ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (٢: ٤٠٢).

(٦) انظر: «الكشاف» (٢: ٢٦).

أَن يَشَبَّهَ بِهِ طَرَفٌ مِنَ الرَّبِّ؛ فَكَانَ شَهَادَةً وَتَسْجِيلًا بِكَمَالِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا كِمَالَ أَكْمَلَ مِمَّا لِلْحَقِّ وَالْيَقِينِ، وَلَا نَقْصَ أَنْقَضَ مِمَّا لِلْبَاطِلِ وَالشُّبْهَةِ.

وَقِيلَ لِبَعْضِ الْعُلَمَاءِ: فِيمَ لَذْتُكَ؟ فَقَالَ: فِي حُجَّةٍ تَبْخَتَرُ انْتِصَاحًا، وَفِي شُبْهَةٍ تَنْضَاءُ انْتِصَاحًا. ثُمَّ أَخْبَرَ عَنْهُ بِأَنَّهُ هَدَى لِّلْمُتَّقِينَ، فَقَرَّرَ بِذَلِكَ كَوْنَهُ يَقِينًا لَا يَحُومُ الشُّكُّ حَوْلَهُ، وَحَقًّا لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ. ثُمَّ لَمْ تَحُلْ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْأَرْبَعِ بَعْدَ أَنْ رُتِبَتْ هَذَا التَّرْتِيبَ الْأَتْنِيقَ،.....

وَفِي قَوْلِهِ «شَدًّا مِنْ أَعْضَادِهِ» اقْتِبَاسٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: «سَتَشُدُّ عَصَاكَ بِأَخِيكَ» [القصص: ٣٥]، وَمِرَاعَاةٌ لِعُنَى الْمَوَاحِقَةِ فِي قَوْلِهِ: «مَتَّاعِيَّةٌ»، وَتَرْشِيحٌ لِلِاسْتِعَارَةِ.

قَوْلُهُ: (وَتَسْجِيلًا بِكَمَالِهِ)، الْأَسَاسُ: سَجَّلَ عَلَيْهِمْ، وَكَتَبَ مُسَجَّلًا، وَيَعْنِي قَوْلُهُ: «لَا رَيْبَ فِيهِ» [البقرة: ٢] تَأْكِيدٌ لِعُنَى ذَلِكَ الْكِتَابِ، وَهُوَ كَوْنُهُ كَامِلًا لَا كِمَالَ أَكْمَلَ مِنْهُ، وَلَا يَكُونُ كَامِلًا كَذَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ حَقًّا وَصِدْقًا، لَا بَاطِلًا وَكَذِبًا؛ فَلَا يَحُومُ الشُّكُّ حَوْلَهُ.

قَوْلُهُ: (فَقَرَّرَ بِذَلِكَ كَوْنَهُ يَقِينًا لَا يَحُومُ الشُّكُّ حَوْلَهُ)، أَيُّ: كَوْنُهُ هَادِيًا تَأْكِيدٌ لِقَوْلِهِ: «لَا رَيْبَ فِيهِ»؛ لِأَنَّهُ لَا يَكُونُ هَادِيًا إِذَا كَانَ فِيهِ مَجَالٌ لِلشُّبْهَةِ، فَفِي قَوْلِهِ: «لَا يَحُومُ الشُّكُّ حَوْلَهُ» كِنَايَةٌ كَقَوْلِهِ^(١):

فَمَا جَارَهُ جُودٌ، وَلَا حَلَّ دُونَهُ وَلَكِنْ يَصِيرُ الْجُودُ حَيْثُ يَصِيرُ

وَهَذِهِ الْمُبَالِغَةُ مُسْتَفَادَةٌ مِنْ إِيقَاعِ الْمَصْدَرِ خَيْرًا لِّ«هُوَ» كَمَا أَنَّ الْمُبَالِغَةَ فِي الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ حَصَلَتْ مِنْ تَعْرِيفِ الْخَيْرِ، وَفِي الثَّلَاثَةِ: مِنَ الْاسْتِغْرَاقِ.

قَوْلُهُ: (الْأَتْنِيقَ)، أَيُّ: الْعَجِيبِ، الْأَسَاسُ: هَذَا شَيْءٌ أَتْنِيقٌ، وَأَتْنِيقٌ وَمُوتِنٌ، وَأَتْنِيقِي: أَعْجَبَنِي.

(١) لِأَبِي نَوَاسٍ فِي «دِيَوَانِهِ» ص ٤٨١ مِنْ قَصِيدَةٍ مَدَحَ بِهَا الْخَصِيبَ أَمِيرَ مِصْرَ، وَكَانَ قَدْ ذَهَبَ إِلَيْهِ مُتَعَرِّضًا لِنَوَالِهِ.

وَنُظِمَتْ هَذَا النِّظْمَ السَّرِيُّ، مِنْ نُكْتَةٍ ذَاتِ جِزَالَةٍ، فَنَفِي الْأَوَّلَى الْخَذْفُ وَالرَّمْزُ إِلَى الْغَرَضِ بِالطَّفِ وَجِهَ وَأَرْشَقَهُ، وَفِي الثَّانِيَةِ مَا فِي التَّعْرِيفِ مِنَ الْفَخَامَةِ، وَفِي الثَّالِثَةِ مَا فِي تَقْدِيمِ الرَّيْبِ عَلَى الظَّرْفِ، وَفِي الرَّابِعَةِ الْخَذْفُ وَوَضْعُ الْمَصْدَرِ.....

قوله: (السَّرِيُّ)، أي: الْعَظِيمُ، الْأَسَاسُ: يُقَالُ: فُلَانٌ مِنَ السَّرَاةِ، وَمَنْ أَهْلُ السَّرْوِ؛ وَهُوَ السَّخَاءُ فِي مَرْوَعَةٍ. وَمَنْ الْمَجَازُ: سَرَوَاتُ الطَّرِيقِ: مُعَاطِمُهَا وَظُهُورُهَا.

الرَّاعِبُ: السَّرِيُّ مِنَ السَّرْوِ، أي: الرَّفْعَةُ. يُقَالُ: رَجُلٌ سَرِيٌّ^(١).

قوله: (فَنَفِي الْأَوَّلَى الْخَذْفُ)، أي: خَذَفُ الْمُبْتَدَأِ، أي: هَذِهِ «آلَةُ» إِذَا جُعِلَتْ اسْمًا لِلْسُّورَةِ.

قوله: (وَالرَّمْزُ إِلَى الْغَرَضِ) أي: التَّحْدِي: وَأُرِيدَ بِالطَّفِ وَجِهَ، كَوْنُهَا مُشِيرَةً إِلَى أَنَّ الْمُتَّحِدِي بِهِ مِنْ جَنْسٍ مَا تَنْظِمُونَ مِنْهُ كَلَامَكُمْ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِدْرَاجِ.

و«فِي الثَّانِيَةِ مَا فِي التَّعْرِيفِ مِنَ الْفَخَامَةِ» وَهِيَ: الدَّلَالَةُ عَلَى كَوْنِهِ كَامِلًا فِي بَابِهِ.

و«فِي الثَّالِثَةِ مَا فِي تَقْدِيمِ الرَّيْبِ عَلَى الظَّرْفِ» وَهُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى نَفْيِ الرَّيْبِ عَنْهُ بِالْكُلِّيَّةِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَتَعَرَّضَ لِإِبْطَالِ غَيْرِهِ.

و«فِي الرَّابِعَةِ الْخَذْفُ» أي: هُوَ هُدًى، وَوَضَعَ الْمَصْدَرَ مَوْضِعَ اسْمِ الْفَاعِلِ عَلَى طَرِيقَةِ رَجُلٍ عَدْلٍ، وَإِيرَادُهُ مُتَّكِرًا، أي: هَادِيًا لَا يُكْتَنَتُهُ كُنْهَهُ. وَالْإِيجَازُ حَيْثُ لَمْ يُقَلْ: هُدًى لِلضَّالِّينَ الصَّائِرِينَ إِلَى التَّقْوَى؛ رِعَايَةً لِحُسْنِ الْمَطْلَعِ.

قَالَ الْقَاضِي: وَتَسْتَعِ السَّابِقَةُ مِنْهَا الْآخِذَةُ اسْتِغْنَاءً لِلدَّلِيلِ لِلْمَدْلُولِ؛ فَإِنَّهُ لَمَّا نَبَّهَ أَوَّلًا عَلَى إِعْجَازِ الْمُتَّحِدِي بِهِ - لَزِمَ مِنْهُ أَنَّهُ الْكِتَابُ الْبَالِغُ دَرَجَةِ الْكَمَالِ، وَاسْتَلْزَمَ ذَلِكَ أَنْ لَا يَتَشَبَّهَ الرَّيْبُ بِأَطْرَافِهِ؛ إِذْ لَا أَنْقَاصَ مِمَّا يَعْتَرِيهِ الشُّكُّ، وَمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ كَانَ لَا مَحَالَةَ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ^(٢).

(١) «مفردات القرآن» ص ٤٠٩.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٠٣).

الذي هو ﴿هُدًى﴾ موضع الوصف الذي هو هادٍ، وإيراده منكرًا، والإيجاز في ذكر المتقين.

زادنا الله اطلاعًا على أسرار كلامه، وتبينًا لنكت تنزيله، وتوفيقًا للعمل بما فيه!

[الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ وَيُمِيتُونَ الصَّلَاةَ وَهُمْ يَقْنُونَ ﴿٣﴾]

﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾: إما موصولٌ بـ (المتقين) على أنه صفةٌ مجرورة، أو مدحٌ منصوبٌ، أو مرفوعٌ بتقدير: أعني الذين يؤمنون، أو هم الذين يؤمنون؛ وإما مُقتطعٌ عن المتقين، مرفوعٌ على الابتداء، مخبرٌ عنه بـ ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى﴾.

قوله: (أو مدحٌ منصوبٌ أو مرفوعٌ)، فيه لَفّ.

قال أبو علي: إذا ذُكرت صفاتٌ للمدح أو الذمّ وخولفَ بعضها في الإعراب فقد خولفَ للافتتان.

وقال المرزوقي في قوله:

إِنَّا بَنِي نَهْشَلٍ لَا نَدْعِي لَأَبٍ^(١)

هو أنه لو جعله خبرًا، كان قصده إلى تعريف نفسه عند المخاطب، وكان لا يخلو فعله لذلك من محمولٍ فيهم، وجَهلٍ من المخاطبِ بشأنهم، فإذا جُعِلَ اختصاصًا فقد أُمِنَ الأمرين جميعًا، فقال مفتخرًا: إنا - أذكرُ من لا يخفى شأنه - لا نفعل^(٢).

(١) لبشامة بن جزء النهشلي، من شعراء الحماسة، وتنام البيت:

عنه ولا هو بالأبناء بشرينا

انظر: «شرح الحماسة» للمرزوقي (١: ١٠٠).

(٢) يُراجع كلام المرزوقي، فنقل الإمام الطيبي عنه يكاد يكون مُجَلًّا بكلامه.

فَإِذَا كَانَ مَوْصُولًا كَانَ الْوَقْفُ عَلَى (الْمُتَّقِينَ) حَسَنًا غَيْرَ تَامٍّ، وَإِذَا كَانَ مُقْتَطَعًا كَانَ
وَقْفًا تَامًّا.....

وقال شارح «الهادي»^(١): شَرَطَ هذا الأسلوبُ كَوْنُ الممدوحِ مشهورًا، والصفةُ سالحةً
للتمدُّحِ بها؛ وَمِنْ تَمَّ لَمْ يَجْزُ: زَيْدُ الْكَرِيمِ فِي الدَّارِ، وَعِنْدَ الْمُخَاطَبِ زَيْدٌ. وَلَا زَيْدٌ الْإِسْكَافُ فِيهَا،
وهو مشهور. نعم، لو أريدَ الذمُّ لجاز، فعلى هذا لو جُعِلَ ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٣] صفةً لَأَوْهَمَ
حُكْمُ الْمُتَّقِينَ وَلَمْ يُعْلَمْ أَنَّ الصِّفَاتِ مَادِحَةٌ، فَسَلَكَ بِهِ ذَلِكَ الْمَسْلَكُ، لِيَكُونَ نَصًّا فِي الْمُرَادِ.

قوله: (حَسَنًا غَيْرَ تَامٍّ)، قال السَّجَاوَنْدِيُّ: الْوَقْفُ عَلَى مَرَاتِبَ:

لازم: وهو الذي إِذَا وَصِلَ غَيْرَ الْمَرَامِ؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ * يُخَادِعُونَ ﴿[البقرة: ٨-٩] فلو وَصَلَ «يُخَادِعُونَ» صَارَتْ صِفَةً لِلْمُؤْمِنِينَ^(٢)، فَيَنْتَفِي الْخِدَاعُ عَنْهُمْ،
وَيَتَقَرَّرُ الْإِيمَانُ خَالِصًا عَنِ الْخِدَاعِ، كَمَا تَقُولُ: وَمَا هُوَ بِمُؤْمِنٍ مُخَادِعٍ. وَالْمُرَادُ نَفْيُ الْإِيمَانِ
وإثباتُ الخِدَاعِ^(٣).

ومُطْلَقٌ: وهو ما يَحْسُنُ الْإِبْتِدَاءُ بِهَا بَعْدَهُ^(٤). هذا هو الذي عَنَاهُ الْمُصَنِّفُ بِقَوْلِهِ: «مُقْتَطَعٌ
عَنِ الْمُتَّقِينَ، مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ».

وجائز: وهو ما يَجُوزُ الْوَصْلُ فِيهِ وَالْفَضْلُ؛ لِتَجَاذِبِ الْمُوجِبِينَ مِنَ الطَّرَفَيْنِ^(٥). وَحُجِّلَ قَوْلُهُ:

(١) «الهادي» مختصر في النحو من تصنيف أبي المعالي مسعود بن محمد النيسابوري (توفي ٥٧٨هـ)، وشَرْحُهُ
لأبي القاسم هبة الله بن عبد الله القفطي (توفي ٦٩٧هـ)، كما في «كشف الظنون» (٢: ٢٠٢٦).

(٢) قال السَّجَاوَنْدِيُّ في «علل الوقوف» (١: ١٠٨): فَأُولَ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ صَارَتْ الْحِمْلَةُ
صفة لقوله: ﴿يُؤْمِنُونَ﴾ فَاَنْتَفَى الْخِدَاعُ عَنْهُمْ.

(٣) «علل الوقوف» (١: ١٠٨).

(٤) المصدر السابق (١: ١١٦).

(٥) المصدر السابق (١: ١٢٨).

فإن قلت: ما هذه الصفة؟ أوردت بياناً وكشفاً للمتقين أم مسرودة مع المتقين تنفيذ غير فائدتها، أم جاءت على سبيل المدح والثناء؛ كصفات الله الجارية عليه تمجيذاً؟ قلت: يُحتمل أن ترد على طريق البيان والكشف.....

«حسن غير تام» على هذا القسم حسن؛ لأن اعتبار الصفة يقتضي الوصل، واعتبار الفاصلة وأنها آخر آية يقتضي الفصل^(١).

قوله: (ما هذه الصفة)، كرر الاستفهام وجعل الأول توطئة للثاني تفخيهاً لها، يعني أرى لهذه الصفة في هذا المقام شأنًا وموقعًا رفيعًا، يبين لي موقعًا^(٢).

قوله: (بياناً وكشفاً)، أي: مفهومها مفهوم المتقين كما تحيى الصفة معرفة لموصفها نحو الجسم العريض، العميق، الطويل، يحتاج إلى حيز يشغله.

قوله: (أم مسرودة مع المتقين)، أي: تابعة للموصوف، ومُخصَّصة إياه، نحو: زيد التاجر عندنا؛ لأن مفهوم التاجر غير مفهوم زيد، وهو المراد بقوله: «تنفيذ غير فائدتها» أي: فائدة الصفة الواردة على البيان والكشف، وذلك أن فائدتها متحدة متساوية مع الموصوف في المعنى.

قوله: (مسرودة)، الأساس: ومن المجاز: نجوم سُرْد: متتابعة، وتسرد الدُر: تتابع في النظام.

قوله: (كصفات الله الجارية عليه تمجيذاً)، كقوله: ﴿هُوَ اللَّهُ... الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ﴾ [الحشر: ٢٣] أي: يكون مدحاً للمتقين كما يمدح بصفاته؛ لأنه على جهة الإيضاح، ولا على سبيل التفصيلة والإبانة والترفعة؛ إذ ليس تعالى بالمشارك في اسمه المبارك، وإنما هي تماجيذ لذاته المكوّنة^(٣) لجميع الذوات.

(١) ومن أنواعه أيضاً: الوقوف القبيح، وهو الذي لا يفهم منه المراد نحو: ﴿لَعَسَدٌ﴾ فلا يُوقَف عليه، ولا على الموصوف دون الصفة، ولا على البدل دون البدل منه، ولا على المعطوف دون المعطوف عليه. انظر: «البرهان» (١: ٣٥٢).

(٢) في (ط): «موقعها».

(٣) أي: الخالقة، من التكوين وهو الإيجاد.

لاشتمالها على ما أُسِّسَتْ عليه حال المتقين من فعل الحسنات وترك السيئات.
أما الفعل فقد انطوى تحت ذكر الإيمان الذي هو أساس الحسنات ومنصبيها، وذكر الصلاة والصدقة؛ لأن هاتين أما العبادات البدنية والمالية، وهما العيار على غيرهما.
ألم تر كيف سمى رسول الله ﷺ الصلاة عماد الدين، وجعل الفاصل بين الإسلام والكفر ترك الصلاة،

قوله: (لأن هاتين أما العبادات: البدنية والمالية)، فإن قلت: هل في وصف الإيمان بالأساسي^(١)، والصلاة والصدقة بالأتم من نكته؟ قلت: أجل، فيه نكت وأجلها: أن الأعمال: إما قلبية وأعظمها اعتقاد حقيقته التوحيد والنبوة والمعاد؛ إذ لولاه لكان سائر الأعمال كسراب ببيعة يحسبه الظمان ماء، أو بدنية وأصلها الصلاة؛ لأنها الفارقة بين الكفر والإسلام، وهي عمود الدين، وهي الأتم التي يتشعب منها سائر الخيرات والمبرات، أو مالية وهي الإنفاق لوجه الله، وهي التي إذا وجدت علم الثبات في الإيمان كما قال: ﴿وَتَنبِيئًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

قوله: (العيار)، الأساس: عاير المكايل والموازن: قايستها. أي: هما الشاهدان المعدلان، بمعنى من كانت فيه هاتان العبادتان كان ذلك دليلًا على أنه يقيم سائر العبادات، ولم يقل: العياران؛ ملاحظة لمعنى المصدر.

قوله: (كيف سمى رسول الله ﷺ الصلاة عماد الدين؟)، رَوَيْنَا عن الترمذي وابن ماجه عن معاذ في حديث طويل: «رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد»^(٢).

قوله: (وجعل الفاصل بين الإسلام والكفر ترك الصلاة)، رَوَيْنَا عن الإمام أحمد بن حنبل عن بُرَيْدَةَ عن رسول الله ﷺ يقول: «العهد الذي بيننا وبينهم الصلاة، فمن تركها فقد كفر»^(٣).

(١) في (ط): «بالأساس».

(٢) سبق ترجمته.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٩٨٧)، والترمذي (٢٦٢١)، والنسائي في «السنن» (١: ٢٣١)، وابن ماجه (١٠٧٩) وغيرهم، وصححه ابن حبان (١٤٥٤) وفيه تمام ترجمته.

وَسَمَّى الزَّكَاةَ قَنْطَرَةَ الْإِسْلَامِ، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ * الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [فصلت: ٦-٧]؟ فَلِمَا كَانَتْ هَذِهِ الْمَثَابَةُ كَانَتْ مِنْ شَأْنِهَا اسْتِعْجَالُ سَائِرِ الْعِبَادَاتِ وَاسْتِبَاعُهَا، وَمِنْ ثَمَّ اخْتَصَرَّ الْكَلَامُ اخْتِصَارًا بِأَنْ اسْتَعْنِيَ عَنْ عَدِّ الطَّاعَاتِ بِذِكْرِ مَا هُوَ كَالْعُنَاوَانِ لَهَا، وَالَّذِي إِذَا وُجِدَ لَمْ تَتَوَقَّفْ أَخَوَاتُهُ أَنْ يَقْتَرِنَ بِهِ مَعَ مَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِفْصَاحِ عَنْ فَضْلِ هَاتَيْنِ الْعِبَادَتَيْنِ.

وَأَمَّا التَّرْكَ فَكَذَلِكَ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا تَكُنْ مِنَ الْفَاحِشِينَ وَالْمُنْكَرِ﴾ [النَّبِيُّ: ٤٥]! وَيَحْتَمِلُ أَنْ لَا تَكُونَ بَيِّنَاتًا لِلْمُتَّقِينَ، وَتَكُونَ صِفَةً بِرَأْسِهَا دَالَّةٌ عَلَى فِعْلِ الطَّاعَاتِ، وَيَرَادُ بِالْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يَحْتَنِبُونَ الْمَعَاصِيَ. وَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مَدْحًا لِلْمُوصُوفِينَ بِالتَّقْوَى، وَتَخْصِيصًا لِلْإِيَّانِ بِالْغَيْبِ،.....

قَوْلُهُ: (وَسَمَّى الزَّكَاةَ قَنْطَرَةَ الْإِسْلَامِ)، هَذَا الْحَدِيثُ ضَعْفُهُ الصَّغَانِي (١).

وَقَوْلُهُ: ﴿وَوَيْلٌ لِلْمُشْرِكِينَ * الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ﴾ [فصلت: ٦-٧] جَعَلَ مَنَعَ الزَّكَاةِ هُنَا مِنْ أَوْصَافِ الْمُشْرِكِينَ تَعْرِضًا بِالْمُؤْمِنِينَ وَحُثًّا (٢) عَلَى أَدَائِهَا، وَتَخْوِيفًا شَدِيدًا مِنْ مَنَعِهَا، وَجَعَلَ النِّفَقَةَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ دَلِيلًا عَلَى الثَّبَاتِ عَلَى الْإِيَّانِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ لِبَتْغَاءِ مَرْضَاتِ اللَّهِ وَقَلِيلًا مِمَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٦٥].

قَوْلُهُ: (وَالَّذِي إِذَا وُجِدَ)، عَطَفَ عَلَى «مَا هُوَ» عَلَى سَبِيلِ الْبَيَانِ.

قَوْلُهُ: (أَنْ يَقْتَرِنَ بِهِ)، صَحَّ بِإِدْغَامِ النُّونِ الَّتِي هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ فِي النُّونِ الَّتِي هِيَ ضَمِيرُ أَخَوَاتِهِ.

(١) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٢٠: ٢٧٣)، وَفِي «الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٨٩٣٧)، وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (٣: ٨٩) وَقَالَ: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي الْكَبِيرِ وَالْأَوْسَطِ، وَرَجَّاهُ مُؤْتَقُونَ إِلَّا أَنَّ بَقِيَّةَ - يَعْنِي ابْنَ الْوَلِيدِ - مُدَلَّسٌ، وَهُوَ ثَقَّةٌ. نَعَمْ قَدْ صَغَّفَ الْحَافِظُ ابْنَ حَجَرٍ هَذَا الْحَدِيثَ مِنْ طَرِيقِ الضَّحَّاكِ بْنِ الْحَكَمِيِّ، أَخْرَجَهُ إِسْحَاقُ - يَعْنِي ابْنَ رَاهَوِيَةَ - فِي «مُسْنَدِهِ» كَمَا فِي «تَحْرِيجِ أَحَادِيثِ الْكُشَّافِ» (١: ٣٨).
(٢) قَوْلُهُ: «وَحُثًّا» سَاقِطٌ مِنْ (ط).

وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة بالذكر إظهاراً لإِنْفَاتِهَا على سائر ما يدخل تحت حقيقة هذا الاسم من الحسنات.

قوله: (لِإِنْفَاتِهَا)، أي: لَشَرَفِهَا وِعُلُوِّ مَنْزِلَتِهَا، الجوهرية: التَّوْفُّ: السَّنام، وناف الشيء: طَالَ وارتفع ذِكْرُهُ.

واعلم أنَّ للقاضي صاحب «الأنوار»^(١) تَعَمُّدُهُ الله بِغُفْرَانِهِ كلاماً رفيعاً في هذا المقام، فلا بدَّ من إيراده، قال: التقوى على ثلاث مراتب:

الأولى: التَّقْوَى عن العذابِ الْمُخْلَدِ بِالتَّسْبِيرِ عن الشَّرْكَ، وعليه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَنْ آلِهَتِهِمْ التَّقْوَى﴾ [الأنعام: ٢٠]، وقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ آمَنُوا أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢]، وفي الشعراء: ﴿قَوْمٌ فَتَنَوتُ أَلا يَتَّقُونَ﴾ [الشعراء: ١١].

والثانية: التَّجَنُّبُ عَنِ كُلِّ مَا يُؤْتِمُّ مِنْ فِعْلٍ أَوْ تَرْكِ، حَتَّى الصَّغَائِرِ عِنْدَ قَوْمٍ، وهو التَّعَارُفُ بِالتَّقْوَى فِي الشَّرْعِ، والمعنى بقوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَىٰ آمَنُوا وَاتَّقَوْا﴾ [الأعراف: ٩٦].

والثالثة: أَنْ يَتَنَزَّهَ عَمَّا يَشْغُلُ بِرَّهَ عَنِ الْحَقِّ، وَيَتَبَلَّ بِشَرِائِرِهِ^(٢)، وهو التَّقْوَى الْحَقِيقِي الْمَطْلُوبُ بقوله: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢]، فعلى هذا قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ مُتَرْتَبَةٌ عَلَى الْمَرْتَبَةِ الْأُولَى تَرْتَبُ التَّحْلِيلَةُ عَلَى التَّخْلِيَةِ، وَالتَّصَوُّيرُ عَلَى التَّصْقِيلِ. وَقَدْ فُسِّرَ الْمُتَّقُونَ هَاهُنَا عَلَى الْأَوْجِهِ الثَّلَاثَةِ.

وَقُلْتُ: إِذَا جُعِلَ ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ الْآيَةُ [البقرة: ٣] كَشْفًا وَبَيَانًا لِلْمُتَّقِينَ؛ كَانَ مِنَ الْوَجْهِ الثَّانِي، وَإِذَا جُعِلَ مَدْحًا؛ كَانَ مِنَ الْوَجْهِ الثَّالِثِ، وَإِذَا جُعِلَ صِفَةً مُخَصَّصَةً؛ كَانَ مِنَ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ.

(١) يعني القاضي البيضاوي في «أنوار التنزيل» (١: ٩٩).

(٢) وهي أطراف القلب ونواحيه، كناية عن المحبة والإخلاص.

ثُمَّ فِي جَعْلِ ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ صِفَةً مَخْصُصَةً لِلْمُتَّقِينَ، وَأَنْ يُرَادَ بِالْمُتَّقِينَ الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ عَنِ الْمَعَاصِي، كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ وَتَبِعَهُ صَاحِبُ «الْمِفْتَاحِ»^(١) - نَظَرًا؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ حِينَئِذٍ عَلَى غَيْرِ مَا عَلَيْهِ الْكَاشِفَةُ، فَيَكُونُ مَفْهُومُهَا غَيْرَ مَفْهُومِ الْمَوْصُوفِ كَمَا قَالَ: «تَفِيدُ غَيْرَ فَائِدَتِهَا».

فَإِذَا قِيلَ: الْمُرَادُ بِالْمُتَّقِينَ الْمُجْتَنِبُونَ عَنِ الْمَعَاصِي! فَهَمَّ مِنْهُمْ الَّذِينَ يَأْتَمِرُونَ بِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَيَسْتَهْتُونَ عَمَّا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَتَّبِعُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ﴾ [التَّحْرِيم: ٦] فَكَيْفَ يُقَالُ: الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ غَيْرُ الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ عَنِ الْمَعَاصِي، أَمَّا لَوْ أُرِيدَ بِهِمُ الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ عَنِ الشَّرِّ كَمَا هُوَ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ لِلْقَاضِي - وَذَكَرَ نَحْوَهُ فِي «الْوَسِيطِ»^(٢) - أَفَادَتِ الصِّفَةُ مَا هُوَ الْمَطْلُوبُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَهُوَ التَّخْلِيَةُ بَعْدَ التَّخْلِيلِ وَجَاءَتْ قَارَةً فِي مَكَانِهَا. وَفِي اخْتِيَارِ الْمُصَنِّفِ ذَلِكَ رَمَزٌ إِلَى الْمَذْهَبِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

وَاعْلَمْ أَنَّ الصِّفَةَ الْفَارِقَةَ تَسْتَدْعِي الْإِشْتِرَاكَ فِي الْمَوْصُوفِ فِيمَا يَقَعُ لَهُ الْإِمْتِيَازُ بِالصِّفَةِ، فَإِذَا قُلْتُ: زَيْدُ التَّاجِرِ عِنْدَنَا، وَجَبَ الْإِشْتِرَاكُ فِيمَا يَقَعُ لَهُ الْإِمْتِيَازُ بِصِفَةِ التَّجَارَةِ، كَذَلِكَ «الْمُتَّقِينَ» إِنَّمَا يُتَصَوَّرُ فِيهِ الْإِشْتِرَاكُ بِاعْتِبَارِ ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ إِلَى آخِرِهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُتَصَوَّرَ مَنْ هُوَ مُتَحَلٌّ بِهِ، وَمَنْ هُوَ مُعَزَّوٌّ عَنْهُ؛ لِيَخْتَصَّ بِالْوَصْفِ مَنْ قُصِدَ إِيْرَادُهُ لَهُ، وَكَذَلِكَ لَا يَصَحُّ إِلَّا بِالْقَوْلِ بِأَنَّهُمُ الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ الشَّرَّ. وَأَمَّا إِذَا قُلْتُ: الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ الْمَعَاصِي؛ فَلَا يَسْتَقِيمُ لَهَا ذِكْرُنَا مِنْ وَجوبِ الْإِشْتِرَاكِ فِيمَا يَقَعُ لَهُ الْإِمْتِيَازُ بِالْوَصْفِ.

فَإِنْ قُلْتُ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْقَصْدُ فِي إِيْرَادِ الْمُتَّقِينَ إِرَادَةَ الْمُجْتَنِبِينَ عَنِ الْمَعَاصِي، فَلَمَّا التَّبَسَّعَ السَّامِعُ، أَتَى بِالْوَصْفِ قَرِينَةً دَالَّةً عَلَى الْمَقْصُودِ؟

(١) «مفتاح العلوم» ص ١١٥.

(٢) «الوسيط» للواحدي (١: ٧٩).

قلت: لا يخلو أن يراد بالوصف فعل الطاعات لا غير، كما عليه ظاهر كلام المصنف، أو مع الاجتناب عن المعاصي.

فالأول لا يصح؛ لأن منطوق الوصف غير مانع للمنعصية، على أن أغلب المتصنفين به غير معصومين.

والثاني كذلك؛ لأن مفهوم الوصف مفهوم الموصوف كما في الصفة الكاشفة؛ فيكون القصد في إيراد الوصف تمييزه عن الحقائق، والمقدر أن الوصف مفيد غير فائدة الكشف.

فإن قلت: تحتمل المعاصي على المناهي وحدها؟

قلت: لا يستقيم؛ لأن العاصي خلاف المطيع. قال في «سورة الحجرات»: العيصان: ترك الانقياد والمضي لهما أمر به الشارع^(١). وفي «الذاريات»: الكبيرة والصغيرة يجمعهما اسم العيصان^(٢). على أن مفهوم ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ يوجب أن المجتنب عن المعاصي قد لا يكون موصوفاً به، فيكون كافراً، والكافر هو المارق المارد، فكيف يقال له: إنه المتقي المجتنب عن المعاصي؟!

فإن قلت: ما الفرق بين قوله أولاً: «من الإفصاح عن فضل هاتين العبادتين»، وقوله ثانياً: «إظهاراً لإنافتها على سائر ما يدخل تحت حقيقة الحسنات»؟

قلت: على الأول ذكر الصلاة والزكاة من باب إطلاق البغض على الكل، والشروط في هذا النوع من المجاز إيراد أشرف ما في ذلك الشيء كما قال. وقد علمت أن معظم الشيء وجله ينزل منزلة كله؛ فتضمن هذا المعنى أفضلية هاتين العبادتين؛ ولهذا قال: «مع ما في ذلك

(١) «الكتاف» (١٤: ٤٧٦).

(٢) المصدر السابق (١٥: ٢٨).

والإيمانُ إفعالٌ من الأَمْنِ، يقال: أَمِنْتَهُ وَأَمَنَيْتُهُ غَيْرِي، ثم يقال: آمَنَهُ؛ إذا صَدَّقَهُ، وحقيقته: آمَنَهُ التَّكْذِيبَ والمُخَالَفَةَ.....

من الإفصاح عن فَضْلِ هَاتَيْنِ الْعِبَادَتَيْنِ «أي: لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ هَذَا عَلَى سَبِيلِ الْإِدْمَاجِ، وَأَمَّا عَلَى الثَّانِي، فَلَمْ يَذْكُرِ الْمَذْكُورَاتِ لاسْتِجْلَابِ الْغَيْرِ؛ بَلْ هِيَ الْمَرَادَةُ أَوَّلًا، وَإِنَّمَا يُرْجَعُ ذِكْرُهَا لِفَضْلِهَا عَلَى غَيْرِهَا ابْتِدَاءً.

قوله: (ثم يُقَالُ: آمَنَهُ إِذَا صَدَّقَهُ)، أي: الْإِيْمَانُ إِفْعَالٌ مِنَ الْإِمْنِ لُغَةً، ثُمَّ نُقِلَ إِلَى الْمَفْهُومِ الشَّرْعِيِّ وَهُوَ التَّصْدِيقُ لِعِلَاقَةِ الْإِمْنِ مِنَ التَّكْذِيبِ وَالْمُخَالَفَةِ.

قال الراغب: وَلَمَّا كَانَ مِنْ لَوَازِمِ الْإِيْمَانِ التَّصْدِيقُ قَالُوا: الْإِيْمَانُ هُوَ التَّصْدِيقُ، وَقَالَ: وَلَا يَكُونُ التَّصْدِيقُ إِلَّا عَنْ عِلْمٍ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ تَعَالَى: ﴿لَا مَنَ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [الزخرف: ٨٦] فالإيمان: اسْمٌ لثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: عِلْمٌ بِالشَّيْءِ، وَإِقْرَارٌ بِهِ، وَعَمَلٌ بِمُقْتَضَاهُ إِنْ كَانَ لِذَلِكَ الْمَعْلُومِ عَمَلٌ كَالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ. هَذَا هُوَ الْأَصْلُ، ثُمَّ قَدْ يُسْتَعْمَلُ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ فَيُقَالُ: فَلَا نَ مُؤْمِنٌ، أَيْ: أَنَّهُ مُقَرَّرٌ بِمَا يُحَصِّنُ دَمَهُ وَمَالَهُ؛ وَبِذَلِكَ حَكَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْجَارِيَةِ، فَسَأَلَهَا مَا سَأَلَهَا، ثُمَّ قَالَ: «أَعْتَقَهَا فَإِنَّمَا مُؤْمِنَةٌ»^(١).

وَيُقَالُ: مُؤْمِنٌ، وَيُرَادُ بِهِ أَنَّهُ يَعْرِفُ الْأَدْلَةَ الْإِقْنَاعِيَّةَ الَّتِي يَحْصُلُ مَعَهَا سَكُونُ النَّفْسِ، وَإِيَّاهُ^(٢) عَنْهُ ﷺ: «مَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَخَلَّصَ دَخَلَ الْجَنَّةَ»^(٣).

(١) أخرجه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه.

(٢) في (ط): «وأنه عنى».

(٣) أخرجه بهذا اللفظ الطبراني في «المعجم الكبير» (٥: ١٣٠)، و«المعجم الأوسط» (٢: ٥٦)، من حديث زيد

ابن أرقم رضي الله عنه، وحسن الحافظ العراقي إسناده في «تخريج أحاديث الإحياء» (٢: ٨٢).
وصح الحديث بلفظ: «مَنْ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ تَخَلَّصَ مِنْ قَلْبِهِ، دَخَلَ الْجَنَّةَ» أخرجه الإمام أحمد (٢٢٠٦٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠: ٥٩)، وصححه ابن حبان (٢٠٠) وفيه تمام تخريجه، ولتمام الفائدة انظر: «كلمة الإخلاص وتحقيق معناها» للحافظ ابن رجب الحنبلي ص ٢٥.

وَأَمَّا تَعْدِيتهُ بِالْبَاءِ فَلْتَضَمِّينَهُ مَعْنَى أَقْرُ وَأَعْتَرَفُ. وَأَمَّا مَا حَكَى أَبُو زَيْدٍ عَنِ الْعَرَبِ: مَا آمَنْتُ أَنْ أَجِدَ صَحَابَةً، أَيْ: مَا وَثِقْتُ؛ فَحَقِيقَتُهُ: صَرْتُ ذَا أَمْنٍ بِهِ، أَيْ: ذَا سَكُونٍ وَطَمَآنِينَةٍ، وَكَلَا الْوَجْهَيْنِ حَسَنٌ فِي ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾، أَيْ: يَعْتَرِفُونَ بِهِ، أَوْ يَتَّقُونَ بِأَنَّهُ حَقٌّ. وَيَجُوزُ أَنْ لَا يَكُونَ ﴿بِالْغَيْبِ﴾ صِلَةً لِلْإِيمَانِ، وَأَنْ يَكُونَ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ؛.....

ويقال: مُؤْمِنٌ، وَيُعْنَى بِهِ أَنَّهُ يَسْكُنُ قَلْبُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ غَيْرِ أَنْ يَلْتَفِتَ إِلَى شَيْءٍ مِنَ الْعَوَارِضِ الدُّنْيَوِيَّةِ، وَإِيَّاهُ عَنِ بَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ (١) الْآيَةُ [الأنفال: ٢].

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا تَعْدِيتهُ بِالْبَاءِ)، هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ؛ يَعْنِي إِذَا كَانَ حَقِيقَةُ الْإِيمَانِ مَنْقُولَةً مِنْ «أَمِنَ» فَمَا بَالُهُ عُدِّي بِالْبَاءِ وَلَمْ يَعُدَّ بِنَفْسِهِ كَمَا سَبَقَ؟ فَأَجَابَ: إِنَّ تَعْدِيتهُ بِالْبَاءِ مِنْ بَابِ التَّضْمِينِ.

قَالَ ابْنُ جُنَيٍّ: لَوْ جُمِعَتْ تَضْمِينَاتُ الْعَرَبِ لاجْتَمَعَتْ مُجَلَّدَاتُ. قَالَ الْمُصَنِّفُ: مِنْ شَأْنِهِمْ أَنَّهُمْ يُضَمِّنُونَ الْفِعْلَ مَعْنَى فِعْلٍ آخَرَ، فَيُجَرِّوْنَهُ مُجَرَّاهُ، وَيُسْتَعْمِلُونَهُ اسْتِعْمَالَهُ.

وَقُلْتُ: وَلَوْ زِيدَ مَعَ إِرَادَةِ مَعْنَى الْمُضْمَنِ كَانَ أَحْسَنَ، كَمَا تَقُولُ: أَحْمَدُ إِلَيْكَ فَلَانًا، أَيْ: أَنْتَهِيَ إِلَيْكَ حَمْدُ فَلَانٍ. قَالَ فِي «سُورَةِ الْكَهْفِ»: الْعَرَضُ فِي التَّضْمِينِ إعْطَاءُ مَجْمُوعٍ مَعْنِيَيْنِ، وَذَلِكَ أَقْوَى مِنْ إعْطَاءِ مَعْنَى (٢).

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا مَا حَكَى أَبُو زَيْدٍ)، قَالَ الْأَنْبَارِيُّ: هُوَ سَعِيدُ بْنُ أَوْسٍ الْأَنْصَارِيُّ الْبَصْرِيُّ، وَكَانَ سَبِيحِيَّةً إِذَا قَالَ: سَمِعْتُ الثَّقَةَ، أَرَادَ بِهِ أَبَا زَيْدٍ (٣).

(١) «تفسير الراغب» (١: ٧٩).

(٢) «الكشاف» (٩: ٤٦٠).

(٣) «نزهة الألباء» ص ١٠١. وقد سبق التعريف بأبي زيد الأنصاري.

أي: يؤمنون غائبين عن المؤمن به، وحقيقته: ملتبسين بالغيب؛ كقوله: ﴿الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِالْغَيْبِ﴾ [فاطر: ١٨]، ﴿لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ [يوسف: ٥٢]، ويعضده ما روي: أَنَّ أصحابَ عبد الله ذكروا أصحابَ رسول الله ﷺ وإيمانهم، فقال ابنُ مسعود: إِنَّ أَمْرَ محمدٍ كانَ يَتَنَبَّأُ لِمَن رَأَاهُ، والذي لا إلهَ غيرُهُ ما آمَنَ مؤمنٌ أَفْضَلُ من إيمانِ بغيِبٍ. ثُمَّ قرَأَ هذه الآية.....

هذا أيضًا جوابٌ عن سؤالٍ آخرٍ مُقدَّر، يعني ليس في هذه الرواية مما ذُكرتَ شيءٌ فأجاب: أَنَّ الهَمزةَ لِلصَّيرورة، أي: صِرَتْ ذا سكونٍ به وطُمأنينة. فَإِنَّ الذي أُوْمِنَ وَجَدَ من نفسه سكونًا وطُمأنينة، كما أَنَّ الخائفَ يَجِدُ قَلَقًا واضطرابًا.

الأساس: ما أُوْمِنُ بَشَيْءٍ، أي: ما أَصْدَقُ وما أَتَق، وما أُوْمِنُ أَنَّ أَجَدَ صحابةً - يقولُه ناوي السفر - أي: ما أَتَقُّ أَنَّ أَظْفَرَ بَمَنْ أَرافقه. فعلى هذا رَجَعَ هذا الوجهُ إلى المجاز، لقوله: «وحقيقته»، وهذا يُشيرُ إلى أَنَّ لا بُدَّ من ذلك القيد في تعريف التضمين لئلا يدخل فيه هذا الوجهُ وَجميعُ الاستعارات الواقعة في التبعية.

قوله: (وحقيقته: مُلتبسِينَ بالغيب)، أي: يرجعُ معنى الغيبِ إليهم، أي: يُصَدِّقُونَ وهم غائبون عن نظرِ المؤمن به، وهو الرسول ﷺ؛ بذلك على هذا قوله: «ويعضده» حديث ابن مسعود وفيه: «ما آمَنَ مؤمنٌ إيمانًا أَفْضَلَ من إيمانِ بغيِبٍ» أي: هو غائبٌ عن حَضْرَةِ الرسول ﷺ. ومعنى الحديث مُخرَجٌ في «سُنَنِ الدارِمِيِّ» عن أَبِي عُبَيْدَةَ بْنِ الْجَرَّاح، أَنَّهُ قال: يا رسولَ الله، أَحَدٌ خَيْرٌ مِنَّا، أَسْلَمْنَا وَجَاهَدْنَا مَعَكَ؟ قال: «نعم، قومٌ يكونون مِن بَعْدِكُم، يؤمنون بي ولم يروني»^(١).

(١) أخرجه الدارمي في «السنن» (٢: ٣٩٨)، والإمام أحمد في «المسند» (١٦٩٧٦)، وأبو يعلى (١٥٥٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٥٣٧)، وصححه الحاكم في «المستدرک» (٤: ٨٥)، وذكره الهيثمي في «جمع الزوائد» (١٠: ٤) وقال: رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني، وأحد أسانيد أحمد رجاله ثقات.

فإن قلت: فما المراد بالغيب إن جعلته صلة وإن جعلته حالاً؟

قلت: إن جعلته صلة كان بمعنى الغائب إما تسمية بالمصدر من قولك: غاب الشيء غيباً، كما سمي الشاهد بالشهادة؛ قال الله تعالى: ﴿عَلِمَ الْغَيْبُ وَالشَّهَادَةُ﴾ [الزمر: ٤٦]، والعرب تسمي المظنون من الأرض غيباً، وعن النضر بن شميل: شربت الإبل حتى وارت غيوبٌ كُلاها، يريد بالغيب الخمصة التي تكون في موضع الكلية إذا بطئت الدابة انتفخت، وإما أن يكون فيعلاً فحُفَفَ، كما قيل: قِيلَ، وأصله قِيلَ. والمراد به الخفي الذي لا ينفذ فيه ابتداءً إلا علم اللطيف الخبير، وإنما نعلم منه نحن ما أعلمناه، أو نصّب لنا دليلاً عليه؛ ولهذا لا يجوز أن يُطلق يقال: فلان يعلم الغيب، وذلك نحو: الصانع، وصفاته، والنبوات، وما يتعلّق بها، والبعث، والنشور،.....

قوله: (فما المراد بالغيب؟)، يعني: رجّحت وجه الحال بالحديث، كأن معنى الغيب يختلف باختلاف الوجهين فيبين ذلك.

قوله: (المُظُنُّ)، يُروى بكسر الهمزة ويفتحها. فبالكسر: الصفة، وبالفتح: الاسم^(١).

قوله: (الْخُمْصَةُ)، النقرة والحفرة، ويقال للجوع أيضاً، كقولهم: ليس للبطن خبز من خصة تبعها. والبطن: الامتلاء من الطعام.

قوله: (وإنما نعلم منه نحن ما أعلمناه، أو نصّب لنا دليلاً عليه)، فيه تقسيم لما جُمع في حكم الغيب..

وقوله: (وذلك نحو الصانع)، إلى آخره: تفریق، فإن قوله: «نحو الصانع وصفاته والنبوات وما يتعلّق بها» يتعلّق بقوله: «أو نصّب لنا دليلاً».

وقوله: (والبعث والنشور)، إلى آخره يتعلّق بقوله: «ما أعلمناه» أي: بالنص، وهذا مثنى على ما قال الإمام وهو: أن كلّ مقدّمة لا يمكن إثبات النقل إلّا بعد ثبوتها؛ فإنه لا يمكن إثباتها بالنقل، وكلّ ما كان إخباراً عن وقوع ما جاز وقوعه، وجاز عدّمه، لا يمكن معرفته إلّا

(١) في (ط): «وبالفتح: الموضع».

والحساب، والوعيد، والوعيد، وغير ذلك.

وإن جعلته حالاً كان بمعنى الغيبة والخفاء. فإن قلت: ما الإيذان الصحيح؟ قلت: أن يعتد الحق، ويُعرب عنه بلسانه، ويصدق به عمله، فمن أخل بالاعتقاد - وإن شهد وعمل - فهو منافق، ومن أخل بالشهادة فهو كافر، ومن أخل بالعمل فهو فاسق.....

بالحسن أو بالنقل، ولا شبهة أن إثبات الصانع والنبات من قبيل الأول، وإثبات الحشر والنشر وما يتعلق بهما من قبيل الثاني^(١).

الراغب: الغيب: ما لا يقع تحت الحواس، ولا تقتضيه بدائه العقول؛ وإنما يعلم إما بواسطة علم ما، واستشهاد به عليه، وإما بخبر الصادق^(٢).

قوله: (كان بمعنى الغيبة والخفاء)، والفرق بين هذا الوجه والأول هو أن على الأول «بالغيب» مفعول به، والإيذان مضمّن معنى الإقرار، أو مجاز من الوثوق؛ فلا يصدق الغيب على الرسول ﷺ بالنسبة إلى الصحابة رضوان الله عليهم، وعلى الثاني يكون الإيذان بمعنى التصديق، ويكون مفعوله محذوفاً على طريقة العموم أو المبالغة؛ ليقع على جميع ما يجب أن يؤمن به، سواء كان غائباً أو حاضراً، وهذا الوجه يختص بخبر الصحابة كما مضى.

قوله: (أن يعتد الحق)، التعريف فيه للعهد، أي: الحق الذي تحقق عند المسلمين أنه ما هو، وهو: التصديق بما علم بالضرورة أنه من دين محمد صلوات الله عليه، كالتوحيد والنبوة والبعث والجزاء وما يتصل بها.

قوله: (ويُعرب عنه)، أي: عن المذكورات بأن يُقر بالشهادتين؛ فإنها جامعة لتلك المعاني، ومُفَصِّحة عنها، ويصدق به عمله؛ لأن مقتضى ذلك كله العمل، وهو أمانة على ما في ضميره.

قوله: (ومن أخل بالشهادة فهو كافر)، فيه نظر.

(١) «مفاتيح الغيب» (١: ٣٩٠).

(٢) «تفسير الراغب» (١: ٧٩).

ومعنى إقامة الصلاة: تعديل أركانها، وحفظها من أن يقع زيغٌ في فرائضها وسُنَنِها وأدائها، من: أقامَ العودَ؛ إذا قَوَّمَهُ. أو الدوامُ عليها، والمحافظة؛.....

قال الإمام: مَنْ عَرَفَ اللهَ بالدليل، ولم يجدْ من الوقتِ ما يتلفَّظُ بكلمةِ الشهادة: هل يُحْكَمُ بإيانه؟ وكذا لو وجدَ من الوقتِ ما أمكَنَهُ التلفُّظُ به؟ رُوِيَ عن الغزالي: نَعَمْ^(١). والامتناعُ من النطقِ يجري مجرى المعاصي التي تُؤْتَى مع الإيمان^(٢). ويعضدُهُ ما رَوَيْنَا عن البخاري عن حميدٍ، عن أنسٍ قال: سمعتُ النبي ﷺ يقول: «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ، شُفِّعْتُ، فَقُلْتُ: يَا رَبِّ، ادْخِلِ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ خَرَدَلَةٌ، فَيَدْخُلُونَ، ثُمَّ أَقُولُ: ادْخِلِ الْجَنَّةَ مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ أَدْنَى شَيْءٍ»^(٣). والذي يُعْتَدَلُ أَنْ الْمَرَادَ بِالْإِخْلَالِ هُوَ أَنْ يَقْصِدَ بِهِ عَلَى سَبِيلِ الْجُحُودِ وَالْعِنَادِ كَمَا فَعَلَ أَبُو طَالِبٍ وَصَرَّحَ بِهِ فِي قَوْلِهِ^(٤):

وَعَرَضْتُ دِينًا لَا مَحَالَةَ أَنَّهُ
لَوْلَا الْمَلَأَةُ أَوْ حِذَارِي سُبَّةٍ
مِنْ خَيْرِ أَدْيَانِ الْبَرِيَّةِ دِينَا
لَوْجَدْتَنِي سَمَحًا بِذَلِكَ مُبِينَا

قوله: (ومعنى إقامة الصلاة: تعديل أركانها)، أي: هو استعادةُ تَبَعِيَّةٍ؛ شَبَّهَ تَعْدِيلَ الْمُصَلِّي أَرْكَانَ الصَّلَاةِ وَحِفْظَهَا مِنْ أَنْ يَقَعَ فِيهَا زَيْغٌ بِتَقْوِيمِ الرَّجْلِ الْعَوْدَ الْمُعْوَجَّ، فَقِيلَ: يُقِيمُونَ، وَأُرِيدَ: يُعَدِّلُونَ.

قوله: (أو الدوامُ عليها)، فعلى هذا هو كنايةٌ تَلْوِيحِيَّةٌ^(٥)؛ عَبَّرَ عَنِ الدَّوَامِ بِالْإِقَامَةِ، فَإِنَّ

(١) للإمام الغزالي بحثٌ عميقٌ في هذه المسائل ختمَ به كتابه «فصل التفرقة» (ص: ٢٠٥-٢٠٩) وكان ممَّا قاله هناك: «بل ذو الإيِّان بالله واليوم الآخر من أهلِ كُلِّ مِلَّةٍ - لا يُمكنُهُ أَنْ يَمْتَنِعَ عَنِ الطَّلَبِ بَعْدَ ظُهُورِ الْمَخَابِلِ بِالْأَسْبَابِ الْخَارِقَةِ لِلْعَادَةِ؛ فَإِنْ اشْتَغَلَ بِالنَّظَرِ وَالطَّلَبِ، وَلَمْ يَقْصُرْ، فَأَدْرَكَهُ الْمَوْتُ قَبْلَ تِمَامِ التَّحْقِيقِ، فَهُوَ أَيْضًا مَغْفُورٌ لَهُ، ثُمَّ لَهُ الرَّحْمَةُ الْوَاسِعَةُ».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ١٢).

(٣) أخرجه البخاري (٧٥٠٩)، ومسلم (١٩٣).

(٤) ذكره البيهقي في «دلائل النبوة» (٢: ١٨٨)، وابن كثير في «السيرة النبوية» (١: ٤٦٤).

(٥) سبق انتعريفُها، وأنها الكناية التي كثُرَتْ وسانطها نحو قولهم: جبان القلب، وكثير الرماد.

كما قال عزّ و علا: ﴿الَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ دَائِمُونَ﴾ [الماعز: ٢٣]، ﴿وَالَّذِينَ هُمْ عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾ [المؤمنون: ٩]، من: قامت السوق؛ إذا تَفَقَّتْ، وأقامتها، قال:

أقامت غزاله سوق الضراب لأهل العراقين حولا قميطا

لأنها إذا حُوْظَ عليها كانت كالشيء النافق الذي تتوجّه إليه الرغبات، ويتنافس فيه...

إقامة الصلاة بمعنى تعديل أركانها وحفظها من أن يقع زَيْغٌ في فرائضها شُعيرة بكونها مرغوباً فيها، وإضاعتها وتعطيلها يدلُّ على ابتذالها؛ كالسوق إذا شوهدت قائمة دلت على نفاقِ سِلْعَتِها، ونفاقها يدلُّ على توجّه الرغبات إليها، وتوجّه الرغبات يستدعي الاستدامة، بخلافها إذا لم تكن قائمة، فعلى هذا المراد من قوله: «مِن قَامَتِ السوق» أي: من باب: قامت السوق، لا أنه تقول من قامت السوق.

قوله: ﴿عَلَى صَلَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ﴾، الأساس: هو تحافظ على سُبحَةِ الضحى: مواظب عليها. ومن المجاز: قام على الأمر: دام وثبت، وأقامه: أدامه. ومنه ما روى مسلم عن جابر: «لو تركتها مازال قائماً» قاله لأم مالك حين عصرت العُكَّة^(١) التي كانت تُهدي فيها للنبي ﷺ. ذكره الصَّغَانِي في «مشارك الأنوار»^(٢).

قوله: (أقامت غزاله) البيت، غزاله هي التي^(٣) خرجت على الحجاج^(٤)، والضراب: المضاربة بالسيف، والعراقيين: البصرة والكوفة.

قميطاً: تاماً.

قوله: (ويتنافس فيه)، الجوهري: شيء نفيس: يُنافس فيه ويُرغب. وهذا أنفُسُ ماله: أحبه وأكْرَمُه عنده.

(١) وهو الوعاء الذي يوضع فيه السمن.

(٢) «مشارك الأنوار» ص ٣١٩. والحديث أخرجه مسلم (٢٢٨٠).

(٣) في (ح): «أقامت غزالة هي التي...».

(٤) وهي امرأة شبيب الخارجي، وكانت من الشجاعة بمكان. انظر خبرها في «الكامل» للمبرّد (٢٩: ٣) فقد

قصّ طرقاً صالحاً من أخبار الخوارج.

المحصلون، وإذا عَطَلْتُ وأُضِيعْتُ كانت كالشيء الكاسد الذي لا يُرْعَبُ فيه؛ أو التجلُّد والتشمرُّ لأدائها، وأن لا يكونَ في مؤدِّيها فتورٌ عنها ولا توانٍ، من قولهم: قامَ بالأمر، وقامت الحربُ على ساقِها، وفي ضده: قَعَدَ عن الأمر، وتقاعدَ عنه؛ إذا تقاعَسَ وتثَبَّطَ؛ أو أداؤها، فعَبَّرَ عن الأداءِ بالإقامة؛ لأنَّ القيامَ بعضُ أركانها.....

قوله: (أو التجلُّد والتشمرُّ)، فعلى الوجه^(١) «يُقيمُونَ» مُسْنَدٌ إِلَى الْمُصَلِّي، وعلى هذا الوجهِ مُسْنَدٌ إِلَى الصَّلَاةِ باعتبارِ أَنَّ الْمُصَلِّي إِذَا أَقَامَ الصَّلَاةَ كانت هي قائمةً على نَحْوِ: نهَارُهُ صَائِمٌ وَلَيْلُهُ قَائِمٌ؛ ألا ترى إلى قوله: «وَأَنْ لَا يَكُونَ فِي مُؤَدِّيهِا فَتُورٌ» فَإِنَّهُ لَا يُقَالُ: نَهَارُهُ صَائِمٌ إِلَّا لَمَنْ صَامَ الدَّهْرَ كُلَّهُ، وَلَا لَيْلُهُ قَائِمٌ، إِلَّا لَمَنْ لَا يَنَامُ فِيهِ، وكذا قوله: «قَامَتِ الْحَرْبُ عَلَى سَاقِهَا» مِنَ الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ؛ لِأَنَّهُ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّى نَمُوتَ أَوْ نَكُونَا﴾ [عمد: ٤].

قوله: (وَتَثَبَّطَ)، الجَوْهَرِيُّ: ثَبَّطَهُ عَنِ الْأَمْرِ تَثَبُّطًا: شَغَلَهُ عَنْهُ.

قوله: (أو أداؤها)، أي: معنى إقامة الصلاة: أداؤها. فعَبَّرَ عَنِ الْأَدَاءِ بِالْإِقَامَةِ؛ لِأَنَّ الْقِيَامَ بَعْضُ أَرْكَانِهَا، فَإِذَا نِ الْمُرَادُ بِالْإِقَامَةِ إِجْبَادُ فِعْلِ الْقِيَامِ لِيَصِحَّ تَعْلِيلُهُ بِقَوْلِهِ: «لِأَنَّ الْقِيَامَ بَعْضُ أَرْكَانِهَا».

وتحريرُ هذا المقام، أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿يُقيمُونَ الصَّلَاةَ﴾ ليس على ظاهرِهِ؛ فهو إمَّا استعارةٌ تَبَعِيَّةٌ^(٢)، أو كِنَايَةٌ عَنِ الدَّوَامِ مِنْ: قَامَتِ السُّوقُ، إِذَا رَاجَتْ وَتَفَقَّتْ؛ لِأَنَّ تَفَاقُهَا مُشْعِرٌ بِتَوَجُّهِ الرِّغَابِ إِلَيْهَا، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى الْمَحَافَظَةِ وَهِيَ الدَّوَامُ، أَوْ تَجَاوُزِ الْإِسْنَادِ، بِمَعْنَى يَجْعَلُونَ الصَّلَاةَ قَائِمَةً؛ فَيُقِيدُ التَّجَلُّدَ وَالتَّشْمِرَ، وَأَنْتَاهَا مُؤَدَّاةٌ عَلَى وَفُورِ رَغْبَةٍ وَمَزِيدِ نَشَاطٍ كَقَوْلِهِمْ: قَامَتِ الْحَرْبُ عَلَى سَاقِهَا، أَوْ بِمَعْنَى: يَوْجِدُونَ قِيَامَهَا، أَيْ: يَقُومُونَ فِيهَا، فَاسْتَدَ الْقِيَامَ إِلَيْهَا عَلَى الْمَجَازِ^(٣)، فَيُقِيدُ أَنْتَهُمْ يَوْدُونََهَا مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ مُعْظَمِ الشَّيْءِ عَلَى كُلِّهِ.

(١) يعني الوجه المذكورة في معنى إقامة الصلاة.

(٢) وهي ما كان اللفظ فيها غير اسم جنسي كالفعل والمشتقات. انظر «الإقنان» للسيوطي (٣: ١٥٣).

(٣) قوله: «فأسند القيام إليها على المجاز» ساقط من (ط).

كما عبّر عنه بالقنوت - والقنوت: القيام - وبالركوع، وبالسجود،

واختار القاضي الوجه الأول وقال: تأويل «يقيمون الصلاة: يُعدّلون أركانها، ويحفظونها من الزيغ أظهر؛ لأنه أشهر، وإلى الحقيقة أقرب وأفيد، لتضمنه التنبيه على أن التحقيق بالمدح من راعى حدودها الظاهرة من الفرائض والسُنن، وحقوقها الباطنة كالخشوع والإقبال بقلبه على الله تعالى، لا المصلّون الذين هم عن صلاتهم ساهون، ولذلك دُكر في سياق المدح: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ [النساء: ١٦٢] وفي معرض الذم: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ [الماعون: ٤]»^(١).

والإمام اختار الوجه الثاني وقال: الأولى حمل الكلام على ما يحصل معه الشاء العظيم؛ وذلك لا يحصل إلا إذا حملنا الإمامة على إدامة فعلها من غير خلل في أركانها وشرائطها^(٢).

قلت: هذا أولى من قول القاضي لبنا مرّ لنا في تقرير الكناية؛ فإنها جامعة لجميع المعاني المطلوبة فيها.

الراغب: إقامة الصلاة: توفية حدودها وإدامتها، وتخصيص الإمامة فيه تنبيه على أنه لم يُردّ إيقاعها فقط؛ ولهذا لم يؤمّر بالصلاة، ولم يُمدح بها إلا بلفظ الإقامة نحو: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ﴾ ولم يقل: المصلّين إلا في المنافقين؛ حيث قال: ﴿فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ﴾ * الَّذِينَ هُمْ عَنْ صَلَاتِهِمْ سَاهُونَ ﴿ [الماعون: ٤-٥] ومن ثم قيل: إن المصلين كثير، والمقيمين لها قليل، كما قال عمر رضي الله عنه: الحاج قليل والراكب كثير^(٣). وكثير من الأفعال التي حثّ الله تعالى على توفية حقّه ذكره بلفظ الإقامة: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ﴾ [المائدة: ٦٦] ونحو: ﴿وَأَقِيمُوا التَّوْرَةَ بِالْقِسْطِ﴾^(٤) [الرحمن: ٩].

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١١٥).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٧٤).

(٣) ذكره عبد الرزاق في «المصنّف» (١٩: ٥) برقم (٨٨٣٧)، وعزاه لشرّيع القاضي.

(٤) «تفسير الراغب» (١: ٨١).

وقالوا: سَبَّحْ، إِذَا صَلَّى؛ لَوْجُودِ التَّسْبِيحِ فِيهَا؛ ﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُسَبِّحِينَ﴾ [الصفات: ١٤٣].

وَالصَّلَاةُ فَعْلَةٌ مِنْ: صَلَّى، كَالزَّكَاةِ مِنْ: زَكَّى، وَكَتَابَتُهَا بِالْوَاوِ عَلَى لَفْظِ الْمُفْعَمِ. وَحَقِيقَةُ صَلَّى: حَرَّكَ الصَّلَوْتَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَصْلِيَّ يَفْعَلُ ذَلِكَ فِي رُكُوعِهِ وَسُجُودِهِ،.....

قَوْلُهُ (١): (سَبَّحْ إِذَا صَلَّى)، إِنَّمَا اسْتَشْهَدَ لِهَذَا الْمَثَالِ بِقَوْلِ الْبُلْغَاءِ أَوَّلًا وَبِالْقُرْآنِ ثَانِيًا؛ لِأَنَّهُ أَخْفَى مِنْ أَخَوَاتِهِ، وَأَقْلَّ اسْتِعْمَالًا مِنْهَا.

فَإِنْ قُلْتَ: أَلَيْسَ مِنْ شَرْطِ هَذَا الْمَجَازِ أَنْ يَكُونَ هَذَا الْبَعْضُ أَشْرَفَ وَأَعْظَمَ مِمَّا فِي ذَلِكَ الشَّيْءِ، وَهَذِهِ الْاِخْتِلَافَاتُ تُشْعِرُ بِتَعْظِيمِ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ؟

قُلْتُ: خَوْلَفَ لِيُوْذِنَ بِأَنْ أَركَانَ الصَّلَاةِ كُلَّهَا بِحَيْثُ إِذَا سُمِّيَ أَيُّ وَاحِدٍ مِنْهَا وَأُرِيدَ بِهِ الْكُلُّ كُنِيَ بِهِ شَرْفًا، عَلَى حَدِّ قَوْلِهَا: هُمْ كَالْحَلَقَةِ الْمُفْرَغَةِ، لَا يُدْرَى أَيْنَ طَرَفَاها (٢).

قَوْلُهُ: (وَكَتَابَتُهَا بِالْوَاوِ عَلَى لَفْظِ الْمُفْعَمِ)، قِيلَ: التَّفْخِيمُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ: تَرْكُ الْإِمَالَةِ، وَإِخْرَاجُ اللَّامِ مِنْ أَسْفَلِ اللَّسَانِ كَمَا فِي اسْمِ اللَّهِ، وَالْإِمَالَةُ إِلَى الْوَاوِ كَمَا فِي اسْمِ الصَّلَاةِ.

قَوْلُهُ: (حَرَّكَ الصَّلَوْتَيْنِ)، بَيَانٌ لِلْعَلَاقَةِ، الْأَسَاسُ: ضَرْبُ الْفَرَسِ صَلَوْتُهُ بِذَنْبِهِ: مَا عَنِ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ، وَمِنْهُ مُصَلِّي السَّابِقِ.

الْجَوْهَرِيُّ: الْكَادَةُ: مَا تَنَاءً مِنَ اللَّحْمِ فِي أَعْلَى الْفَخِذِ.

(١) هذه الفقرة - إلى قوله «أَيْنَ طَرَفَاها» - وردت في (ط) هنا، ووردت في الأصول الأخرى فور نهاية فقرة «قوله: أو أداؤها».

(٢) قالته فاطمة بنت الخرشب الأنبارية حين سئلت عن أبنائها أُنْهِمَ أَفْضَلُ؟ ذكره الزُّعْمَرِيُّ في «ربيع الأبرار» (٣٥٣). ومعنى كلامها: أُنْهِمَ لِنَتَاسِبِ أَوْصُلَهُمْ وَفِرْعَهُمْ فِي الشَّرَفِ يَمْتَنِعُ تَعْيِينَ بَعْضُهُمْ فَاضِلًا كَمَا أَنَّ الْحَلَقَةَ الْمُفْرَغَةَ لِنَتَاسِبِ أَجْزَائِهَا يَمْتَنِعُ تَعْيِينَ بَعْضُهَا طَرَفًا وَبَعْضُهَا وَسْطًا. انْتَهَى مِنْ «الإيضاح» لِلخَطِيبِ الْقَزْوِينِيِّ (١: ٢٣٥). وهذا وقد اختلف في نسبة هذا القول، ولتأنيد الفائدة انظر: «أسرار البلاغة» لعبد القاهر الجرجاني ص ٧٤.

ونظيره: كَفَّرَ الْيَهُودِيَّ؛ إِذَا طَاطَأَ رَأْسَهُ وَانْحَنَى عِنْدَ تَعْظِيمِ صَاحِبِهِ؛ لِأَنَّهُ يُثْنِي عَلَى الْكَافَرَيْنِ، وَهُمَا الْكَافِرَتَانِ. وَقِيلَ لِلدَّاعِي مُصَلٍّ؛ تَشْبِيهًا فِي تَحْشُوعِهِ بِالرَّاكِعِ وَالسَّاجِدِ. وَإِسْنَادُ الرَّزْقِ إِلَى نَفْسِهِ؛ لِلإِعْلَامِ بِأَنَّهُمْ يُنْفِقُونَ الْحَلَالَ الطَّلُقَ الَّذِي يَسْتَأْهِلُ أَنْ يُضَافَ إِلَى اللَّهِ، وَيُسَمَّى رِزْقًا مِنْهُ.....

ذَكَرَ ابْنُ جُنَيٍّ فِي «الْمُحْتَسَبِ»: قَالَ أَبُو عَلِيٍّ رَحِمَهُ اللَّهُ: الصَّلَاةُ مِنَ الصَّلَوَتَيْنِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ أَوَّلَ مَا يُشَاهَدُ مِنْ أَحْوَالِ الصَّلَاةِ إِنَّمَا هُوَ تَحْرِيكُ الصَّلَوَتَيْنِ لِلرُّكُوعِ، فَأَمَّا الْقِيَامُ فَلَا يَخْتَصُّ بِالصَّلَاةِ دُونَ غَيْرِهَا. قَالَ ابْنُ جُنَيٍّ: هُوَ حَسَنٌ ^(١).

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ لِلدَّاعِي)، كَأَنَّهُ جَوَابٌ عَنْ سَوَالٍ سَأَلَ أَنْ الدَّاعِي يُسَمَّى مُصَلِّيًا وَهُوَ لَا يُحَرِّكُ الصَّلَوَتَيْنِ.

قَالَ الْإِمَامُ: هَذَا الِاشْتِقَاقُ يُفْضِي إِلَى الطَّعْنِ فِي كَوْنِ الْقِرَآنِ حُجَّةً؛ لِأَنَّ الصَّلَاةَ مِنْ أَشْهُرِ الْأَلْفَاظِ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ تَحْرِيكِ الصَّلَوَتَيْنِ ^(٢) مِنْ أَبْعَدِ الْأَشْيَاءِ مَعْرِفَةً، وَلَوْ جَوَزْنَا ذَلِكَ - ثُمَّ إِنَّهُ خَفِيَ وَانْدَرَسَ بَحِثٌ لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْآحَادُ - لَجَازَ مِثْلُهُ فِي سَائِرِ الْأَلْفَاظِ، وَلَوْ جَازَ لَمَّا قَطَعْنَا بِأَنْ مُرَادَ اللَّهِ مِنْ هَذِهِ الْأَلْفَاظِ مَا تَبَادُرَ أَفْهَامُنَا إِلَيْهِ، بَلْ لَعَلَّ الْمُرَادَ تِلْكَ الْمَعَانِي الْمُنْدَرِسَةَ ^(٣).

وَأَجَابَ الْقَاضِي: أَنَّ اشْتِهَارَ اللَّفْظِ فِي الْمَعْنَى الثَّانِي مَعَ عَدَمِ اشْتِهَارِهِ فِي الْأَوَّلِ لَا يَقْدَحُ فِي نَقْلِهِ ^(٤).

قَوْلُهُ: (الطَّلُقُ)، النِّهَايَةُ: الطَّلُقُ بِالْكَسْرِ: الْحَلَالُ، يَقَالُ: أُعْطِيَته مِنْ طُلُقٍ مَالِي، أَيْ: مِنْ صَفْوَتِهِ وَطَيِّبِهِ.

قَوْلُهُ: (أَنْ يُضَافَ إِلَى اللَّهِ وَيُسَمَّى رِزْقًا)، قَالَ الْقَاضِي: الرَّزْقُ فِي اللُّغَةِ: الْحِطُّ، قَالَ تَعَالَى:

(١) «المحتسب» (١: ١٨٦) وذكر أن ذلك كان سنة ٣٤٧هـ.

(٢) من قوله: «وذلك لأن أول ما يشاهد» إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٧٥).

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ١١٨).

وأدخل (من) التبعية؛ صيانة لهم وكفاً عن الإسراف والتبذير المنهي عنه. وقدّم مفعول الفعل؛ دلالة على كونه أهم، كأنه قال: ويخْصُّون بعض المال الحلال بالتصدق به.....

﴿وَيَحْمِلُونَ رِزْقَكُمْ أَنْكُمْ تَكْذِبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢] والعُرْفُ خَصَصَهُ بِتَخْصِصِ الشَّيْءِ بِالْحَيَوَانِ وعكبه من الانتفاع به.

والمعتزلة لما استحالوا من الله أن يُمكن من الحرام؛ لأنه منَع من الانتفاع به، وأمر بالزجر عنه - قالوا: الرُّقُّ لا يتناول الحرام^(١). ألا ترى أنه أسند الرزق هاهنا إلى نفسه إذناً بأنهم يُنفقون الحلال الطلق، فإن إنفاق الحرام لا يُوجب المدح، وأصحابنا جعلوا الإسناد للتعظيم والتخريض على الإنفاق، واختصاص «مما رزقناهم» بالحلال للقربة، وتَسَكُّوا بِشُمُولِ الرزق للحرام، وأنه لو لم يكن رزقاً لم يكن المُغتذي به طول عُمره مرزوقاً. وليس كذلك لقوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللَّهِ رِزْقُهَا﴾^(٢) [هود: ٦].

قلت: قوله: «جعلوا الإسناد للتعظيم» معناه: أن الرزق وإن كان كله من الله، لكن من شرط ما يُضاف إليه من الأفعال أن يكون الأفضل فالأفضل، كما قال إبراهيم عليه السلام: ﴿وَإِذَا مَرِضْتُ فَهُوَ يَشْفِينِ﴾ [الشعراء: ٨٠] وقوله تعالى: ﴿أَنْمَتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاحة: ٧].

الانتصاف: المعتزلة أثبتوا خالقاً غير الله ورازقاً غيره، وقد قال الله تعالى: ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ فَآفَ تُؤَفُّونَ﴾^(٣) [فاطر: ٣].

(١) يوضحه قول الشريف الجرجاني في «التعريفات» ص ١١٥: «الرزق: اسم لما يسوقه الله إلى الحيوان فيأكله، فيكون متناولاً للحلال والحرام. وعند المعتزلة: عبارة عن مملوك يأكله المالك، فعلى هذا لا يكون الحرام رزقاً».

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١١٩).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشف» (١: ٤٠).

وجائز أن يُرادَ به الزكاة المفروضة؛ لا قترانه بأُخِيَتِ الزكاة وشقيقتها، وهي الصلاة، وأن تُرادَ هيَ وغيرُها من النفقات في سبيلِ الخير؛ لمجيئه مطلقاً يصلح أن يتناول كلَّ مُنفَقٍ. وأنفق الشيء وأنفده: أخوان، وعن يعقوب: نفق الشيء ونفد؛ واحد،

الراغب: الرزق: لفظٌ مُشترَكٌ للحظِّ الجاري تارة، وللنصيب تارة، ولما يصلُ إلى الخوفِ ويُتعدَّى به^(١).

﴿وَمَا رَزَقْنَهُمْ يُعْقُونَ﴾ [البقرة: ٣] تحمُولٌ على المباح؛ لأنه حَثٌّ على الإنفاقِ ومُدْخٌ لفاعله، ولأنه مُضافٌ إلى الله عزَّ وجلَّ والإنفاق كما يكونُ من المالِ والتَّعَمُّ الظاهرة يكونُ من التَّعَمِّ الباطنة كالعلمِ والقُوَّةِ والجاه. والجودُ التام: بذلُ العلم، ومتاعُ الدنيا عَرَضٌ زائل. وقال بعضُ المُحقِّقين في الآية: ومَّا خَصَّصْنَاهُمْ من أنوارِ المعرفة يُفَيضون^(٢).

قوله: (بأُخِيَتِ الزكاة)، أي: بالصلاة، فوضَّعها موضِعها للإشعارِ بالعِلِّيَّة.

قوله: (وعن يعقوب)، هو ابنُ إسحاق السَّكِّيت^(٣). قال الأنباري: كانَ من أكابرِ أهلِ اللغة. قال المُبرِّد: ما رأيتُ للبَّغداديين كتاباً خَيْرًا من كتابِ ابنِ السَّكِّيتِ في اللغة وهو: «إصلاح المنطق»^(٤). وأما حكاية قولِ ابنِ السَّكِّيتِ في «الإصلاح»^(٥) فهو: نفقُ الزادِ يَنفُقُ نَفَقًا: إذا نَفَدَ.

(١) «تفسير الراغب» (١: ٨١)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٣٥١.

(٢) ومن مشكاة النور هذه قال القشيري: «المريدون أنفقوا في سبيله ما يشغلهم عن ذكر مولاهم، فلم يلتفتوا إلى شيء من دنياهم وعقباهم. والعارفون أنفقوا في سبيل الله ما هو سوى مولاهم، ففرَّبهم الحق سبحانه وأجزأهم» انتهى من «لطائف الإشارات» (١: ٥٧).

(٣) في (ط): «قوله: وعن يعقوب: ابن السكيت».

(٤) «نزهة الألباء» ص ١٤٠. وقد سبق التعريف بابن السَّكِّيت، وكتابه: «إصلاح المنطق» وقد اعتنى بشره الأستاذان الجليلان: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، وهو كتاب جدُّ نافع، ومَن هَدَّبه من القدماء الخطيبُ التبريزي، وكتابه نافع أيضًا، وهو مطبوع متداول.

(٥) «إصلاح المنطق» ص ١٩٥.

وكلُّ ما جاءَ مما فاؤهُ نونٌ، وعَيْنُهُ فاءٌ؛ فدلَّ على معنى الخروجِ والذهابِ، ونحو ذلك إذا تأمَّلتُ.

[﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ وَيَا آخِرَ هُرُوفٍ﴾ ٤]

فإن قلت: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ أهمُّ غيرِ الأولين أم هم الأولون؟ وإنما وُسطُ العاطف كما يُوسِّطُ بين الصفاتِ في قولك: هو الشجاعُ والجوادُ، وفي قوله:

إلى المَلِكِ القَرَمِ وابنِ الهُمامِ وليثِ الكَتِيبَةِ في المُرْدَحَمِ

وقوله:

يَا لَهْفَ زَيَابَةَ لِلْحَارِثِ الصِّ صَابِحِ فَالْغَانِمِ فَالْأَيْبِ

قلتُ: يحتملُ أن يُرادَ

قوله: (إلى المَلِكِ القَرَمِ)، البيت (١). القَرَمُ: الفحلُ المَكْرَمُ الذي لا يُجْمَلُ عليه، ثم سمي به السيد.

والهَمَامُ: من أساء المُلوكُ؛ لِعَظَمِ هَمَّتِهِمْ، أو لأنهم إذا هَمُّوا بأمرٍ فعلوه. والكتيبةُ: الجيش. وازدَحَمَ القومُ: إذا وَقَعَ بعضهم على بعضٍ، ومنه قيل للمعركة: مُرْدَحَمٌ؛ لأنها موضعُ المِرَاحَةِ.

قوله: (يَا لَهْفَ زَيَابَةَ)، البيت (٢). اللَّهْفُ: كَلِمَةٌ استغاثَةٌ يُتَحَسَّرُ بها على ما فات. والزَيَابَةُ: اسمُ أبي القاتل (٣). والحارثُ: مَنْ غَزَاهُمْ وَصَبَّحَهُمْ وَعَرَمَ مِنْهُمْ، وَأَبَ إِلَى قَوْمِهِ سَالِمًا. والصابِحُ من: صَبَحْتُ القَوْمَ: إذا أَتَيْتُهُمْ صَبَاحًا.

(١) ذكره القراء في «معاني القرآن» (١: ١٠٥)، والبغدادى في «خزانة الأدب» (١: ٤٢٩) من غير نسبة لأحد.

(٢) البيت لابن زِيَابَةَ كما في «معني اللبيب» ص ٢١٦، قاله جوابًا للحارث بن هشام في حادثة وقعت بينهما.

لتمام الفائدة انظر: «خزانة الأدب» (٥: ١٠٧).

(٣) كذا في (ج)، وفي (ط): «أبي القاتل»، والصواب أنها أمه، فهو سلمة بن ذهل، وزَيَابَةُ: اسم أمه، قال الزبيدي

في «تاج العروس» (زيب): «قال الجلال، ووقع في حاشية الطيبي أن زِيَابَةَ اسم أبي الشاعر، وهو وهم».

يهؤلاء مؤمنو أهل الكتاب؛ كعبد الله بن سلام وأضرابه، من الذين آمنوا فاشتمل إيمانهم على كلِّ وحى أنزل من عند الله، وأيقنوا بالآخرة إيقاناً زال معه ما كانوا عليه من أنه لا يدخل الجنة إلا من كان هوداً أو نصارى، وأن النار لن تمسهم إلا أباناً معدودات؛.....

قوله: (كعبد الله بن سلام)، قال في «الجامع»^(١): هو عبد الله بن سلام بن الحارث، من بني قينقاع الإسرائيلي. وكان اسمه الحَصِين فسماه النبي ﷺ عبد الله، وسلام: بتخفيف اللام. قينقاع: بفتح القاف وضمّ النون وبالعَيْن المهملة.

قوله: (وأضرابه)، قال المصنّف^(٢): أكثر الناس على أنّ الأضراب جمع ضرب بفتح الضاد، وعندى بكسر ها فَعْلٌ بمعنى مَفْعُول - كالعَجَز - وهو الذي يُضْرَبُ به المثل. ولا بدّ في المضروب به مثلاً والمضروب فيه من المائلة. وقال غيره: الضرباء والأضراب: الأمثال، سمعتُ غير واحد من العرب يقولون: هذا ضربُه، أي: مثله بكسر الضاد. ويعضده مثل ومثيل، وشبه وشبيه، وأنهم جمعوهُ على أضراب.

قوله: (فاشتمل إيمانهم)، الفاء سببية، تقديره: آمنوا بالقرآن بعد أن كانوا مؤمنين بكتابهم؛ فلزم من إيمانهم بهذا اشتغال الإيمان على كلِّ وحى. ثمَّ قوله: «وأيقنوا بالآخرة» مُشعرٌ بأنَّ في الكلام تغييراً، وأنَّ أصلَ الكلام: الذين آمنوا بما أنزل إليك، وما أنزل من قبلك، وأيقنوا بالآخرة؛ فأتى بالمضارع، وقدّم الجارَّ والمجرور، وأبرز الضمير، وبنى عليه لإعطاء معنى التخصيص مع التأكيد، على منوالِ قوله: ﴿لَوْ أَنَّمْ تَمْلِكُونَ﴾ [الإسراء: ١٠٠] ليكون تعريضاً بمن لم يؤمن منهم، وبأنَّ إيمانهم بالآخرة على خلاف ما هي عليه مع التردّد فيها، وأنَّ إيمان المؤمنين مُستمرُّ الوقوع.

(١) «جامع الأصول» (٢: ٥٧٤).

(٢) لم أجد إلى هذا النقل من الزخشي فيما بين يديّ من مصنفاته. ولعله من إحدى حواشيه على «تفسيره»، فالولف ينقل عنه منها في مواضع.

واجتماعهم على الإقرار بالنشأة الأخرى، وإعادة الأرواح في الأجساد، ثم افتراقهم فرقتين: منهم من قال: تجري حالهم في التلذذ بالمطاعم والمشارب والمناسج على حسب مجراها في الدنيا. ودفعه آخرون؛ فزعموا أن ذلك إنما احتيج إليه في هذه الدار من أجل ناء الأجسام، ومكان التوالد والتناسل، وأهل الجنة مستغنون عنه؛ فلا يتلذذون إلا بالنسيم، والأرواح العبيقة، والسماع اللذيذ، والفرح، والسرور؛ واختلافهم في الدوام.....

قوله: (واجتماعهم)، روي مرفوعاً ومجروحاً؛ فالرُّفْعُ عطفٌ على قوله: «ما كانوا عليه»، والجرُّ على قوله: «أنه لا يدخل الجنة». المعنى: زال مع هذا الإيقان زعمائهم أنه لا يدخل الجنة^(١) إلا من كان هوذا أو نصارى، وزال أيضاً ما كانوا عليه من خلط الحق مع الباطل، وهو الإقرار بالنشأة الأخرى، ثم افتراقهم فرقتين: فرقة منها موافقة للمسلمين، وفرقة مخالفة لهم في قولهم بالتلذذ الجسائي، وفي الدوام والانقطاع.

قوله: (الأرواح العبيقة)، الجوهرية: الريح واحدة الرياح والأزياح، وقد تجتمع على أرواح؛ لأن أصلها الواو، وإنما جاءت بالياء لانكسار ما قبلها، فإذا رجعوا إلى الفتح عادت إلى الواو، كقولك: أرواح الماء، وتروحت بالمروحة، الأساس: عبق به الطيب: لزمته، وامرأة عبيقة: تطيبت بأدنى طيب، فلم تذهب عنها ريحها أياماً. وقال أبو الطيب:

مِسْكِيَّةُ النَّفَحَاتِ إِلَّا أَنَّهَا وَخْشِيَّةٌ بِسِوَاهُمْ لَا تَعْبِقُ^(٢)

قوله: (واختلافهم)، عطفٌ على «افتراقهم» لا على «اجتماعهم»؛ ليكون في حكم «ثم» في التراخي. المعنى: أنهم اجتمعوا على الإقرار بإعادة الأرواح إلى الأجساد، ثم حصلت لهم التفرقة في كيفية الأحوال، والاختلاف في كمية الزمان^(٣).

(١) من قوله: «المعنى: زال» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) ديوان المتنبي (١: ٧٢).

(٣) في (ط): «الأزمان».

والانقطاع - فيكون المعطوف غير المعطوف عليه. ويحتمل أن يُراد وصف الأولين،
ووسط العاطف على معنى أنهم الجامعون بين تلك الصفات وهذه. فإن قلت: فإن أريد
بهؤلاء غير أولئك، فهل يدخلون في جملة المتقين أم لا؟ قلت: إن عطفهم على ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ
بِالْغَيْبِ﴾ دخلوا، وكانت صفة التقوى مشتملة على الزميرتين من مؤمني أهل الكتاب
وغيرهم، وإن عطفهم على ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ لم يدخلوا، وكأنه قيل: هدى للمتقين وهدى
للذين يؤمنون بما أنزل إليك. فإن قلت: قوله: ﴿مَا أَنزَلَ إِلَيْكَ﴾ إن عني به القرآن بأسره
والشريعة عن آخرها فلم يكن ذلك منزلاً وقت إيمانهم، فكيف قيل: ﴿أَنزَلَ﴾ بلفظ
المضي؟ وإن أريد المقدار الذي سبق إنزاله وقت إيمانهم؛ فهو إيمان بعض المنزل، واشتغال
الإيمان على الجميع سالفه ومترقبه واجب. قلت: المراد: المنزل كله، وإنما عبر عنه بلفظ
المضي - وإن كان بعضه مترقباً - تغليبا للموجود على ما لم يوجد، كما يغلب المتكلم على
المخاطب، والمخاطب على الغائب، فيقال: أنا وأنت فعلنا، و: أنت وزيد تفعلان؛ ولأنه إذا
كان بعضه نازلاً وبعضه مُتَظَرُّ النزول جعل كأنَّ كله قد تَرَكَ وانتهى نزوله، ويدل عليه
قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا كِتَابًا أَنزَلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى﴾ [الأحقاف: ٣٠]، ولم يسمعوا جميع
الكتاب، ولا كان كله منزلاً، ولكن سبيله سبيل ما ذكرنا، ونظيره قولك: كل ما خطب به
فلان فهو فصيح، وما تكلم بشيء إلا وهو نادر، ولا تريد بهذا الماضي منه فحسب دون
الآتي؛ لكونه معقوداً ببعضه ببعض، ومربوطاً آتیه بإضيه، وقرأ يزيد بن قُطَيْب: (بما أنزل
إليك وما أنزل من قبلك) على لفظ ما سمي فاعله. وفي تقديم «بالآخرة» وبناء «يُوقُونَ»
على «هُرْ» تعريض بأهل الكتاب وبما كانوا عليه من إثبات.....

قوله: (وفي تقديم «بالآخرة» وبناء «يُوقُونَ» على «هُرْ» تعريض إلى آخره، أي: قصد
بهذين الاعتبارين تبيينك الخاصيتين - أعني: التخصيص وتقوي الحكم^(١) - تعريضاً بهن،

(١) قوله: «أعني التخصيص وتقوي الحكم» ساقط من (ط).

أمر الآخرة على خلاف حقيقته، وأن قولهم ليس بصادق عن إيقان، وأن اليقين ما عليه من آمن بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك. والإيقان: إتقان العلم بانتفاء الشك والشبهة عنه. والآخرة: تأنيث الآخر الذي هو نقيض الأول، وهي صفة الدار، بدليل قوله: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ﴾ [القصص: ٨٣]، وهي من الصفات الغالية، وكذلك «الدنيا». وعن نافع: أنه خففها بأن حذف الهمزة وألقى حركتها على اللام؛ كقوله: (دَابَّةُ الْأَرْضِ) [سبا: ١٤].

فقوله: «تعريض بأهل الكتاب» توطئة، وقوله: «بما كانوا عليه» وقوله: «وأن قولهم» إلى آخره، عطف عليه على طريقة: أعجبتني زيد وكرمه. وهذان المعطوفان تفسيران لقوله: «وفي تقديم بالآخرة» وقوله: «وبناء «يوقنون»» على سبيل النشر، فدل التقديم على التخصيص، وأن إيمانهم مقصور على الآخرة الحقيقية لا يتجاوز إلى ما أثبتته اليهود، وهو أنه لا يدخل الجنة إلا من كان هوداً، وأنه لا تمشهم النار إلا أياماً معدودات، وأن أهل الجنة يتلذذون بالنسيم والأرواح العقيقة، وهو المراد بقوله: «من إثبات أمر الآخرة على خلاف حقيقته» ودل بناء «يوقنون» على «هم» على تحقيق إيقانهم وثباته، وهو المراد بقوله: «وأن قولهم ليس بصادق عن إيقان، وأن اليقين ما عليه من آمن بما أنزل إليك»، ثم بمجموعها دل على أن اليهود على خلاف ذلك تعريضاً، فعلى هذا قوله: «وأن اليقين ما عليه» ليس معطوفاً على «تعريض» كما ظن، وإنما لم يُحْمَلْ قوله: «وبناء «يوقنون»» على «هم» على التخصيص؛ لأن القول بتقوي الحكم يفيد التحقيق ويستلزم التخصيص بالتعريض، والقول بالتقديم لا يفيد إلا التخصيص، فكان أولى.

قوله: (والإيقان: إتقان العلم بانتفاء الشك والشبهة عنه). قال القاضي: اليقين: إتقان العلم بتقني الشبهة عنه نظراً واستدلالاً، ولذلك لا يوصف به العلم القديم والعلوم الضرورية^(١). وقال الإمام: لا يقال: تيقنت أن السماء فوقي، ويقال: تيقنت ما أردته بكلامك^(٢).

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٢٧).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٧٨).

وقرأ أبو حَيَّةَ النَّمِيرِيُّ (يُوقِنُونَ) بالهمز، جعل الضمة في جارِ الواو كأنها فيه فقلَّبها قلبَ واوٍ «وجوهُ» و«وَقَّتَتْ»، ونحوه:

لَحَبُّ الْمُؤَقْدَانِ إِلَى مُوسَى
وَجَعْدَةُ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ
[أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴿٥﴾]

﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى﴾: الجملة في محلِّ الرفع إنْ كَانَ ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ مبتدأ، وإلا فلا محلَّ لها. ونظم الكلام على الوجهين - أنك إذا نويت.....

وقال الزَّاعِبُ: اليَقِينُ من صفةِ العِلْمِ فوقَ المعرفةِ والدَّرايةِ وأخواتها، يقال: علِمَ يَقِينٌ، ولا يُقال: مَعْرِفَةٌ يَقِينٌ، وهو سكونُ النفسِ مع ثباتِ الحُكْمِ، يقال: اسْتَيْقَنَ وَأَيَقَنَ^(١).

قوله: (لَحَبُّ الْمُؤَقْدَانِ) البيتُ لجرير^(٢). وموسى وجَعْدَةُ ابْناءُ، وهما عطفًا بيانٍ لقوله: «المُؤَقْدَانِ» كانا يُوقِدَانِ نَارَ الْقَرْيِ، وقوله: «إِذْ أَضَاءَهُمَا» بدل اشتغالِ منهما، يحمَدُ فعَّالها ويشكرُ صَنِيعَها، المعنى: حَبَّبَ اللَّهُ إِلَيَّ وَقْتَ إِضَاءَةِ وَقُودِهِمَا إِيَّاهُما، ونحوه في البدل قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُ فِي الْكِتَابِ مَرْيَمَ إِذِ اتَّيَدَّتْ﴾ [مريم: ١٦]، أي: اذكر وقتَ اتِّبَاذِها^(٣)، واللامُ في «لَحَبُّ الْمُؤَقْدَانِ»^(٤) للقسَمِ، هكذا روى سيبويه بقلبِ الواوِ في «المُؤَقْدَانِ»، وموسى هَمَزَه. «لَحَبُّ» يروى بضمِّ الحاءِ وفتحِها.

الجوهري: يُقال: أَحَبُّهُ فهو مُحَبَّبٌ، وَحَبَّ يَحِبُّهُ بالكسر فهو مُحَبَّبٌ، ولقد حَبَبْتُ بالكسر، أي: صِرْتُ حَبِيبًا.

قوله: (وَلَا فَلَا مَحَلَّ لَهَا) من الإعراب، قيل: فيه نظرُ لأنه لو كان الموصولُ الثاني مبتدأ، فكذلك محلُّها الرفعُ، فالخُلقُ أن يُقال: إنْ كَانَ أَحَدُ الموصولَيْنِ مبتدأ، فهو في محلِّ الرفعِ.

(١) «مفردات القرآن» ص ٨٩٢، وفيه: سكونُ الفهم بدل سكونِ النفس.

(٢) «ديوان جرير» ص ١٣٦.

(٣) من قوله: «وقوله: إِذْ أَضَاءَهُمَا» إلى هنا من (ط) و(ح).

(٤) في (ح): «واللام في «لَحَبُّ» للقسَمِ».

الابتداء بـ ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾؛ فقد ذهبَ به مذهب الاستئناف؛ وذلك أنه لما قيل: ﴿هَدَىٰ لِلْيَقِينِ﴾، واختصَّ المتَّقونَ بأنَّ الكتابَ لهم هُدًى؛ اتَّجهَ لسائل أن يسأل فيقول: ما بال المتقينَ مخصوصينَ بذلك؟ فوقع قوله: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ إلى ساقته، كأنه جوابٌ لهذا السؤالِ المقدَّر، وحيءَ بصفة المتقينَ المنطوية تحتها خصائصهم التي استوجبوا بها مِنَ اللَّهِ أن يُلطَّفَ بهم ويفعلَ بهم ما لا يفعلُ بمن ليسوا على صفتهم؛ أي: الذين هُوَ لاءِ عقائدهم وأعمالهم أحقاء بأن يهديهم الله ويعطيهم الفلاح.

ونظيره: قولك: أحبُّ رسولَ اللَّهِ ﷺ الأنصارَ الذين قارعوا دونه، وكشفوا الكُربَ عن وجهه، أولئك أهلٌ للمحبَّة. وإن جعلته تابعاً للمتقين؛ وقع الاستئنافُ على «أولئك»؛ كأنه قيل: ما للمستقلينَ بهذه الصفاتِ قد اختصُّوا بالهدى؟ فأجيب بأن.....

وأجيب: أنَّ المصنَّفَ في صددِ أن يذكُرَ في الآيةِ وجوهاً ثلاثة، ويُشيرَ في التقريرِ إلى بيانِ الفرقِ؛ فبنى الكلامَ أولاً على الوجهَيْن اللَّذَيْنِ هما أقوى الوجوهِ وعليهما تعويلُ أهلِ المعاني دونَ الثالث، ثم سألَ نفسه: هل يجوزُ ذلك التقدير؟ أي: أن يجرِيَ الموصولُ الثاني على الابتداءِ و«أولئك» خبره، لأنَّ الوجهَ الأخيرَ لا يحسُنُ حُسْنُهُما حلُّوه عن الاستئنافِ ولزومِ فكِّ الموصولَيْن. ولهذا اللطيفةِ قُدِّمَ الاستئنافُ المنطوي على بيانِ الموجِبِ على الآخرة، وكما روعيَتِ هذه اللطيفةُ رُوعيَتِ المناسبةُ بينَ الوجهَيْنِ أيضًا حيثُ قالَ أولاً: «تَوَيْتَ» مقرونةً بإذا، وثانياً: «وإنَّ جعلته تابعاً» وإنما كان الوجهُ الأوَّلُ أحسنَ الوجوهِ لما ذكَّرنا من بيانِ الموجِبِ، ولا يقيعُ «أولئك» خبراً له، وهو أيضًا مُوجِبٌ كما سيُجيء.

قوله: (ما للمستقلينَ بهذه الصفاتِ)، الأساس: ومن المجاز: هو مستقلٌّ بنفسه: إذا كان ضابطاً لأمره.

النهاية: يقال: أقلَّ الشيءَ يُقَلُّه، واستقلَّه يَسْتَقِلُّه، إذا رفعه وحمله، وفي الحديث: «حتَّى تَقَالَتِ الشمسُ»^(١) أي: استقلتْ في السماء، وارتفعتْ وتعلَّاتْ.

(١) «تَقَالَتِ» بالقاف. والرواي في ذلك «تعلَّاتِ» بالعين المهملة، أخرجه أبو داود (٤٣٨) من حديث أبي قتادة الأنصاري. ففعلٌ في الأمر تصحيفاً.

أولئك الموصوفين: - غير مستبعد أن يفوزوا دون الناس بالهدى عاجلاً، وبالفلاح آجلاً. واعلم أن هذا النوع من الاستئناف يحییء تارة بإعادة اسم من استؤنف عنه الحديث، كقولك: قد أحسنت إلى زيد، زيد حقیق بالإحسان.....

أي: ما للمتقين الذين هذه المذكورات حدهم، أو ما للكاملين بهذه الصفات؟ وقد راعى فيه معنى لا يلزم منه الموجب، بخلافه في الأول فليتدبر.

ولإفادة اللام الاختصاص: أعني في «المتقين»، قال في هذا الوجه: «أن يفوزوا دون الناس»، وفي الأول: «بمن ليسوا على صفتهم» وقال أولاً: «استوجبوا» بناءً على مذهبه، وثانياً: «غير مستبعد أن يفوزوا» لأن الأول مبني على العلية، ثم الأنسب أن يجري «المتقين» في الوجه الأول على الحقيقة، وهم الثابتون على التقوى، ليستقيم قوله: «استوجبوا بها من الله أن يُلطف بهم»، وفي الثاني على المجاز، كما قال: ﴿هُدًى﴾ للصائرين إلى الهدى بعد الضلال، فيستقيم قوله: «غير مستبعد أن يفوزوا دون الناس بالهدى عاجلاً».

قوله: (هذا النوع) الإشارة بـ«هذا» إلى المذكور قبل، فإنه لا يخرج عن هذين القسمين، ويُفهم منه أن من الاستئناف أنواعاً تأتي على غير هذا النوع، ومن قوله تعالى: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] بعد قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ [البقرة: ١٤]، وغير ذلك^(١).

قوله: (زيد حقیق بالإحسان) جواب عن قول من قال: - إذا قلت: أحسنت إلى زيد: - ما له أحسن إليه؟ أي: هو حقیق بالإحسان لما فيه من الخصال المرضية والخلال الحميدة كما في الوجه الثاني في تفسير الآية؛ لأن الوصف حينئذ حده، أو مدحه لقوله: «ما للمستقلين بهذه الصفات»، وقولك: صديقك القديم، جواب عن قوله: - حين قلت له: أحسنت إلى زيد: - ما له أحسن إليه ولم يستوجب مني الإحسان؟ أي: استوجب منك الإحسان^(٢) لكونه

(١) من قوله: «ثم الأنسب أن يجري» إلى هنا من (ط).

(٢) في الأصول الخطية: مالم. وما أثبتناه هو الأشبه بالصواب.

(٣) قوله: «أي: استوجب منك الإحسان» ساقط من (ط).

وتارة بإعادة صفته، كقولك: أحسنتُ إلى زيد، صديقك القديمُ أهلٌ لذلك منك. فيكون الاستئنافُ بإعادة الصفة أحسنَ وأبلغَ؛ لانطوائها على بيانِ الموجبِ وتلخيصه. فإن قلت: هل يجوزُ أن يجري الموصولُ الأولُ على المتقين، وأن يرتفع الثاني على الابتداء، و﴿أُولَئِكَ﴾ خبره؟.....

صديقاً لك، كما في الوجه الأول، لأنَّ الصِّفَةَ حيثُ لا غيرِ الكَشْفِ والمَدْحِ، لقوله: «ما لا يفعلُ بمنٌ ليسوا على صِفَتِهِمْ»؛ فعلى الأولِ استحقَّ الإحسانَ لما هو فيه، وعلى الثاني لما^(١) له عَلَيْكَ، وهذا أَثْبَتُ في تَلْخِيصِ^(٢) الموجِبِ، لتخصيصه، أي: بما يستحقُّ عليك الإحسانَ، ولكنَّ ذاكَ أَدْخَلَ في التمدُّحِ كأنَّ ذاته لكونها مُسْتَجْمَعَةٌ لِلْخِلَالِ الْمُرْصِيَّةِ مُسْتَحَقَّةٌ لِلْإِحْسَانِ.

على أَنَّ ﴿أُولَئِكَ﴾ في الآيةِ ليسَ كالمثال، فإنَّ إيرادَ اسمِ الإشارةِ هنا، كإعادة الموصوفِ مع صفاته المذكورة، وذلك أنَّ «الْمُتَّقِينَ» لما حَكَمَ عليهم بكَوْنِ الْكِتَابِ هُدًى لهم، ثُمَّ أَجْرَى عليهم تلكَ الصِّفَاتِ شَيْئاً فشيئاً، كما ذَكَرَ في «الْفَاتِحَةِ» مَيَّزُوا غَايَةَ التَّمْيِيزِ، فَاسْتَحَقُّوا لذلكَ التَّمْيِيزَ التَّامَّ أَن يَفُوزُوا بِالْهُدَى عَاجِلاً، وبالفلاحِ آجِلاً.

ويؤيِّدُ هذا التَّأْوِيلَ قولُ القاضي: إذا كانَ ﴿أُولَئِكَ﴾ استئنافاً، كانَ نَتِيجَةَ الأحكامِ وَالصِّفَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ. ثمَّ كلامه^(٣). فَوَزَّانُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] إلى قَوْلِهِ: ﴿يُعْطُونَ﴾ وَزَّانُ قَوْلِهِ: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢] إلى ﴿مَلِكٌ يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة: ٤]، وَوَزَّانُ قَوْلِهِ: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] وَزَّانُ قَوْلِهِ: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥]، وَهَاهُنَا سِرٌّ دَقِيقٌ وَهُوَ: أَنَّهُ تَعَالَى حَكَمٌ فِي مُفْتَسِحِ كِتَابِهِ الْكَرِيمِ مَدَحَ الْعَبْدَ لِبَارئِهِ بِسَبَبِ إِحْسَانِهِ إِلَيْهِ، وَتَرْقَى فِيهِ ثُمَّ مَدَحَ الْبَارِي هَاهُنَا عَبْدَهُ بِسَبَبِ هِدَايَتِهِ لَهُ، وَتَرْقَى فِيهِ عَلَى أُسْلُوبٍ وَاحِدٍ.

(١) في (ط): «بها».

(٢) في (ط): «أبين للتلخيص».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ١٢٩).

قلتُ: نعم، على أن يُجْعَلَ اختصاصُهم بالهدى والفلاح تعريضاً بأهل الكتاب.....

قوله: (نعم على أن يُجْعَلَ اختصاصُهم بالهدى والفلاح تعريضاً) يعني: إننا يجوزُ ذلك إذا جُعِلَ الغرضُ في بناءِ ﴿أُولَئِكَ﴾ على «الذين»، ودلالةُ الاختصاصِ الذي يُعطيه معنى التركيب، التعريضُ بأهلِ الكتاب؛ ليكونَ قَطْعُ الكلامِ مِنَ الأول، وجَعْلُهُ جملةً بحالها، والعدولُ من تلكِ المواقعِ المُستَحْسَنَةِ لغرضٍ صحيح.

فإن قلتُ: هل يجوزُ أن يكونَ ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى﴾ على الوجهين السابقين تعريضاً؟

قلتُ: ليسَ بواضح، لأنَّ الغرضَ في الاستئنافِ الأولِ بيانُ موجبِ أن الكتابَ هُدًى لهم، أي: إنَّما كانَ الكتابُ هُدًى لهم، لأنَّهم على هُدًى لا يُكَنَّهُ كُنْهَهُ. وفي الاستئنافِ الثاني بيانُ جزاءِ أولئك الموصوفين بتلك الصفاتِ الفائقة، فوجبَ أن يُقال: لهم الهدى عاجلاً، والفلاحُ عاجلاً. نعم لو أريدَ التعريضُ على سبيلِ الإدماجِ لجازَ، بخلافه في تلكِ الصورة؛ لأنَّ الغرضَ الأولَ هو التعريضُ. قال^(١): «إذا كانَ الكلامُ مُنْصَباً إلى غرضٍ من الأغراضِ، جُعِلَ سياقه له وتوجُّهه إليه كأنَّ ما سواه مرفوضٌ مُطْرَحٌ».

وذهبَ صاحبُ «المفتاح»: إلى أنَّ الجملةَ على هذا من مُسْتَبْعَاتِ ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾، وقدَّره: «هو هُدًى»، وقال: ﴿هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ تقريرٌ وتوكيدٌ لقوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾^(٢). فَعَلِمَ منه أنه على الوجوه السابقة كان مُسْتَبْعاً لِلْمُتَّقِينَ، وهو يَحْتَوِلُ وجهين:

أحدهما: أن يرادَ بالمتقين: الضالُّون الصائرون إلى الهدى كما في الوجه الثاني من الكتاب، فعطفت هذه الجملة على السابقة على سبيلِ الحصولِ والوجودِ وتفويضِ الترتيبِ إلى الذهن. يعني: إذا كانَ الكتابُ هُدًى للضالِّين الصائرين إلى الهدى، فلأنَّ يكونَ هُدًى للذين شرعوا وصدقوا ما يجبُ تصديقُه أخرى وأولى.

(١) يعني الزمخشري في «الكشاف» (٢١: ١٣).

(٢) «مفتاح العلوم» ص ١١٨.

الَّذِينَ لَمْ يُؤْمِنُوا بِنَبْوَةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُمْ ظَانُونَ أَنَّهُمْ عَلَى الْهُدَى، وَطَامِعُونَ أَنَّهُمْ يَنَالُونَ الْفَلَاحَ عِنْدَ اللَّهِ. وَفِي اسْمِ الْإِشَارَةِ الَّذِي هُوَ ﴿أَوَّلَيْكَ﴾ إِذْنًا بِأَنَّهُ مَا يَرِدُ عَقِيبَهُ، فَالْمَذْكُورُونَ قَبْلَهُ أَهْلٌ لَّا كِتَابِهِ مِنْ أَجْلِ الْخِصَالِ الَّتِي عُدَّتْ لَهُمْ،.....

وثانيهما: أَن يُرَادَ بِهِمُ الثَّابِتُونَ عَلَى التَّقْوَى كَمَا فِي الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، فَالْعَطْفُ حِينَئِذٍ مِنْ حَيْثُ الْجُمْلَةُ لَا بِالنَّظَرِ إِلَى أَنَّهَا مُؤَكَّدَةٌ لِلْسَّابِقِ إِذْ لَا تَحْسُنُ هَذِهِ أَنْ تَكُونَ مُؤَكَّدَةً وَمِثْلَهَا، بَلْ تَكُونَ مُسْتَطَرَّةً وَلَا يَمْنَعُ الْعَاطِفُ مِنَ الْاسْتِطْرَادِ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَيْكَ الْقَوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦] وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّهُ لَمَّا قِيلَ: إِنَّ الْكِتَابَ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ الْمُوصِفِينَ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ النَّاهِيَةِ، اسْتَتَعَ هَذَا الْحَدِيثُ أَهْلَ الْكِتَابِ الَّذِينَ جَمَعُوا بَيْنَ الْإِيْمَانِ بِهَذَا الْكِتَابِ الْكَرِيمِ وَبِجَمِيعِ مَا نَزَلَ مِنَ الْكُتُبِ السَّاهِيَةِ، فَأُورِدَ فِي الذِّكْرِ عَلَى طَرِيقِ التَّخْصِيسِ تَعْرِيفًا بِمَنْ لَمْ يُؤْمِنْ مِنْهُمْ.

قَوْلُهُ: (فَالْمَذْكُورُونَ قَبْلَهُ أَهْلٌ لَّا كِتَابِهِ) مَعْنَى كَوْنِهِمْ عَلَى هُدًى وَحُصُولِ الْفَلَاحِ لَهُمْ أَمَارَةٌ لِّاسْتِثْنَائِهِمُ لِلْهُدَى وَالْفَلَاحِ، لِأَجْلِ اتِّصَافِهِمْ بِتِلْكَ الصِّفَاتِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَقَعُ مَوْقِعُهُ إِذَا اعْتَبِرَ الِاسْتِثْنَاءُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿أَوَّلَيْكَ عَلَى هُدًى﴾ [البقرة: ٥] كَمَا سَبَقَ تَقْرِيرُهُ أَيْضًا لَا مِنْ قَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْقُرْآنِ﴾ [البقرة: ٣] لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ إِجْرَاءِ الْأَوْصَافِ عَلَى الْمُتَّقِينَ اسْتِثْنَاءَهُمُ الْهُدَى وَالْفَلَاحَ، وَيَلْزَمُ مِنَ الِاسْتِثْنَاءِ كَوْنُ الْكِتَابِ هُدًى، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُجْعَلَ الْمَوْجِبُ مَرَكَبًا.

وَلَعَلَّ الْمَقْصُودَ مِنْ رُكُوبِ الِاسْتِثْنَاءِ الْأَوَّلِ تَقْرِيرُ الْمَذْهَبِ؛ يَعْنِي: إِنَّمَا كَانَ الْكِتَابُ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ، لِكَوْنِهِمْ عَلَى هُدًى وَأَيُّ هُدًى! فَاسْتَوْجَبُوا لِذَلِكَ أَنْ يَهْتَدُوا بِالْكِتَابِ، لِأَنَّهُمْ أَوْجَبُوا عَلَى اللَّهِ الْهِدَايَةَ بِعَمَلِهِمْ كَمَا قَالَ: «بِخَصَائِصِهِمُ الَّتِي اسْتَوْجَبُوا مِنْ اللَّهِ أَنْ يُلَطِّفَ بِهِمْ».

وَقَوْلُهُ: (فَالْمَذْكُورُونَ قَبْلَهُ) وَارِدٌ عَلَى مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ، وَهُوَ: أَنَّ «إِنَّ» وَ«أَنَّ» لَا يَمْنَعَانِ دُخُولَ الْفَاءِ فِي خَيْرِ الْمُبْتَدَأِ، فَهَرِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَتَنُوا الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَتُوبُوا فَلَهُمْ عَذَابُ جَهَنَّمَ﴾ [البروج: ١٠] وَلَكِنْ مَعْنَاهُ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا يَكُم مِّنْ رَّعَوٍ فَإِنَّ اللَّهَ﴾ [النحل: ٥٣] أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ جَعَلْتَ مَضمُونُ قَوْلِهِ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ﴾ هُوَ الْمَشْرُوطُ، لَكَانَ الْمَعْنَى:

كما قَالَ حاتم: «ولله صعلوك...»، ثُمَّ عَدَّ لَهُ خَصَالًا فَاضِلَةً، ثُمَّ عَقَّبَ تَعْدِيدَهَا بِقَوْلِهِ:
فَذَلِكَ إِنْ يَهْلِكَ فَحَسْبِي نِشَاؤُهُ وَإِنْ عَاشَ لَمْ يَقْعُدْ ضَعِيفًا مُدَّتَمًا

أَنْ اسْتَقْرَارَهَا بِهِمْ سَبَبٌ لِحُصُولِهَا مِنْ اللَّهِ، وَهُوَ مِنَ التَّعْكِيسِ، وَإِذَا جَعَلْتَ الْإِخْبَارَ بِنَفْسِ
الْجَزَاءِ هُوَ الْمَشْرُوطُ كَمَا تَقُولُ: وَالَّذِي اسْتَقَرَّ بِكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَإِنِّي أَخْبِرُكُمْ أَنَّهُ مِنَ اللَّهِ، اسْتِقَامَ.
كَذَا هَاهُنَا وَرُودُ مَا وَرَدَ عَقِيبَ أَوْلَئِكَ سَبَبٌ الْإِخْبَارِ أَنَّ الْمَذْكُورِينَ أَهْلٌ لَا كِتْسَابِهِ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ عَدَّ لَهُ خَصَالًا فَاضِلَةً) إشارة إلى سائر الآيات، وهي (١):

وَلِلَّهِ صُغْلُوكٌ يُسَاوِرُ هَمَّهُ	وَيَمُضِي عَلَى الْأَحْدَاثِ وَالذَّهْرِ مُقْدِمًا
فَتَنِي طَلِبَاتٌ لَا يَرَى الْحَمْصُ تَرْحَةً	وَلَا شِبْعَةٌ إِنْ نَالَهَا عَدَّ مَغْنَمًا
إِذَا مَا رَأَى يَوْمًا مَكَارِمَ أَعْرَضَتْ	تَيَمَّمَ كُبْرَاهُنْ ثُمَّ تَصَمَّمَ
تَرَى رُغْمَهُ أَوْ تَبْلَهُ أَوْ مِجَنَّهُ	وَذَا شُطْبٍ عَضْبُ الضَّرِيَّةِ مِخْدَمًا
وَأَحْنَاءَ سَرَجٍ قَاتِرٍ (٢)، وَلِجَامِهِ	عَتَادَ فَنَى هَيْجَا وَطِرْفًا مُسَوِّمًا
فَذَلِكَ إِنْ يَهْلِكَ فَحَسْبِي نِشَاؤُهُ	وَإِنْ عَاشَ لَمْ يَقْعُدْ ضَعِيفًا مُدَّتَمًا

«وَلِلَّهِ صُغْلُوكٌ» كَقَوْلِكَ: وَلِلَّهِ الْقَاتِلُ، وَلِلَّهِ أَنْتَ، أَي: لِلَّهِ الْقُدْرَةُ عَلَى خَلْقِ قَاتِلٍ (٣) هَذَا
الْكَلَامِ، وَهَذَا يُقَالُ عِنْدَ صُدُورِ كَلَامٍ غَرِيبٍ وَفَعْلٍ عَجِيبٍ. وَالتَّقْدِيرُ: أَنْتَ صَنِيعُهُ وَخُتَارُهُ،
فَلَهُ الْقُدْرَةُ عَلَى خَلْقِ مِثْلِكَ.

الصُّغْلُوكُ: الْفَقِيرُ، وَصَعَالِيكُ الْعَرَبِ: دُؤْبَانُهَا (٤) أَي: الَّذِينَ يَتَلَصَّصُونَ.
الْمُسَاوَرَةُ: الْمُوَاتَبَةُ، وَالْحَمْصُ: الْجُوعُ، وَالتَّرْمُحُ: الشَّدَّةُ. شَطْبَةُ السَّيْفِ: طَرِيقَتُهُ الَّتِي فِي مَتْنِهِ،
حَدَمَتُهُ: قِطْعَتُهُ بِسُرْعَةٍ، وَسَيْفٌ مِخْدَمٌ وَخَدِمٌ: قِطَاعٌ.

(١) ديوان حاتم الطائي، ص ٨٢.

(٢) في (ط): «فاتر».

(٣) قوله: «قاتل» ساقط من (ط).

(٤) وهم طائفة من فُتَاكِ الْعَرَبِ وَفَرَسَانِهَا، مِنْهُمْ السَّيْلِكُ بْنُ السُّلَيْكَةِ، وَالشُّغْرِيُّ وَعُرْوَةُ بْنُ الْوَرْدِ وَغَيْرُهُمْ.

ومعنى الاستعلاء في قوله: ﴿عَلَىٰ هٰذِهِ﴾ مَثَلٌ لِّتَمَكُّنِهِمْ مِنَ الْهَدْيِ، واستقرارهم عليه، وتمسُّكهم به، شُبِّهَتْ حَالُهُمْ بِحَالِ مَنْ اعْتَلَى الشَّيْءَ وَرَكِبَهُ، ونَحْوُهُ: هو على الحق، وعلى الباطل. وقد صرَّحوا بذلك في قولهم: جعل الغواية مركبًا،

أَعْرَضْتُ، أي: ظَهَرَتْ واستبانَتْ. قَاتِرٌ^(١): وَاِى لَا يَعْقِرُ طَهَرَ الْفَرْسَ، وَحُسْنَى: مَصْدَرٌ بِمَعْنَى حَسَنٍ، مِثْلُ بُشْرَى بِمَعْنَى بَشَارَةٍ، وَقِيلَ: هُوَ اسْمٌ مِنَ الْإِحْسَانِ.

يقول: لله ذَرٌّ فَقِيرٌ يُؤَابُثُ هِمَّتَهُ وَيَمْضِي مُقَدِّمًا عَلَى الدَّهْرِ، وَالْحَالُ أَنَّهُ قَتَى طَلِبَاتٍ يَتَجَدَّدُ طَلِبُهُ كُلَّ سَاعَةٍ، وَالدهرُ يُسْعِفُ بِمَطْلُوهِ بَجْدَهُ وَرُشْدَهُ، وَلَا يَرَى الْجَوْعَ شَدَّةً، وَلَا الشَّبَعَ غَنِيمَةً، لَعُلَّوْهُ هِمَّتَهُ، فَمِثْلُهُ إِنْ يَهْلِكُ فَحَسَنٌ ثَنَاؤُهُ، وَإِنْ يَعِشُ يَعْشُ مَدَّوْحًا مَعَزَرًا.

قَوْلُهُ: (مِثْلُ لِّتَمَكُّنِهِمْ) أَي: هُوَ اسْتِعَارَةٌ تَمَثِيلِيَّةٌ وَاقِعَةٌ عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِيَّةِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «شُبِّهَتْ حَالُهُمْ» وَتَقْرِيرُهُ أَنْ يُقَالَ: شُبِّهَتْ حَالُهُمْ وَهِيَ تَمَكُّنُهُمْ مِنَ الْهَدْيِ وَاسْتِقْرَارَهُمْ عَلَيْهِ، وَتَمَسُّكُهُمْ بِهِ، بِحَالِ مَنْ اعْتَلَى الشَّيْءَ وَرَكِبَهُ، ثُمَّ اسْتَعِيرَ لِلْحَالَةِ الَّتِي هِيَ الْمُشَبَّهَ الْمَتْرُوكُ كَلِمَةُ الْاسْتِعْلَاءِ الْمُسْتَعْمَلَةُ فِي الْمُشَبَّهِ بِهِ.

وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْاسْتِعَارَةَ التَّبَعِيَّةَ تَمَثِيلِيَّةٌ الْاسْتِقْرَاءُ، وَبِهِ يُشْعَرُ قَوْلُ صَاحِبِ «الْمِفْتَاحِ» فِي اسْتِعَارَةِ لَعَلَّ: فَتُشَبَّهَ حَالُ الْمُكَلَّفِ وَكَيْتَ وَكَيْتَ بِحَالِ الْمُتَحَمِّيِ الْمُخَيَّرِ إِلَى آخِرِهِ^(٢). وَلِيَكُنْ هَذَا الْمَعْنَى عَلَى ذِكْرِ مَنْكَ لِتُبَيِّنَهُكَ عَلَى أَنَّ أَحَدَ وَجْهَيْ الْمَجَازِ فِي «حَتَمَ اللَّهُ» [البقرة: ٧] مِنَ الْاسْتِعَارَةِ وَالتَّمَثِيلِ عَلَى هَذَا.

قَوْلُهُ: (وَقَدْ صَرَّحُوا بِذَلِكَ) أَي: بِإِرَادَتِهِمْ مَعْنَى الْاسْتِعْلَاءِ وَالرُّكُوبِ فِيمَا يُشَبَّهِ الْآيَةَ، وَقَوْلُهُمْ: «هُوَ عَلَى الْحَقِّ وَعَلَى الْبَاطِلِ» مِنْ قَوْلِهِمْ: «جَعَلَ الْغَوَايَةَ مَرْكَبًا» أَي: كَالْمَرْكَبِ، فَهُوَ مِنَ التَّشْبِيهِ. وَقَالُوا: «امْطَى الْجَهْلُ» أَي: اتَّخَذَ الْجَهْلُ مَطِيَّةً، وَهُوَ أَيْضًا تَشْبِيهِ، وَأَمَّا قَوْلُهُ: «وَأَقْتَعَدَ

(١) فِي (ط): «فَاتِرٌ».

(٢) «مِفْتَاحُ الْعُلُومِ» ص ١٦٢.

وامتطى الجهل، واقتعد غارب الهوى. ومعنى ﴿هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ أي: مُنْجُوهُ مِنْ عِنْدِهِ، وَأَوْتُوهُ مِنْ قِبَلِهِ، وهو اللطف والتوفيق الذي اعتصموا به على أعمال الخير، والترقي إلى الأفضل فالأفضل. ونكر ﴿هُدًى﴾؛

غارب الهوى فهو استعارة: إما حقيقية أو تخيلية. و«اقتعد» ترشيع لها نحو قوله:

وَعُرِّيْ أفراس الصَّبَا وَرَوَّاجِلُهُ (١)

قوله: (ومعنى ﴿هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾) مُبْتَدَأ، و«مُنْجُوهُ مِنْ عِنْدِهِ» خبره، فأقحم «أي» التفسيرية، لمزيد البيان، أو معنى هدى من ربهم هذا القول، فحذف القول (٢) وجيء بتفسيره كما سيجيء في قوله: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ١١].

قوله: (أي: مُنْجُوهُ مِنْ عِنْدِهِ وَأَوْتُوهُ مِنْ قِبَلِهِ) يعني: أَنَّ «مِنْ» هاهنا لا ابتداء الغاية فلا يصح إلا بتقدير «عند» نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ عِنْدَ رَبِّكَ﴾ [الأعراف: ٢٠٦]، وهو أيضا لا يصح إلا بالكناية، فيرجع حاصله: أوتوه من قبله، أي: بتوفيقه ولطفه، واللطف ما يختار عنده المكلف الطاعة على مذهبه، وسيجيء تحقيقه بعد هذا.

قوله: (والترقي إلى الأفضل فالأفضل) والفاء مثلها في قوله صلوات الله عليه: «الأمثل فالأمثل» (٣)، فهي للتعقيب على سبيل الاستمرار إلى ما لا نهاية له.

المعنى: إذا ساعدتهم لطاف الله، وتداركهم توفيقه، اقتدروا على عمل من الأعمال الحسنة، وهذا العمل يستنزله لهم لطفًا جديدًا أفضل منه، فيستجدوا به عملاً أعلى من ذلك،

(١) هذا عجز بيت لزهير بن أبي سلمى في «ديوانه» ص ٢٦ وصدّره:

صحا القلب عن سلمى وأقصر باطله

(٢) قوله: «فحذف القول» ساقط من (ط).

(٣) هو جزء من حديث أخرجه الترمذي (٢٣٩٨)، وابن ماجه (٤٠٢٣)، وصححه ابن حبان (٢٩٠٠) من حديث مصعب بن سعد عن أبيه سعد بن أبي وقاص، قال: يا رسول الله، من أشد الناس بلاء؟ قال: «الأنبياء، ثم الأمثل فالأمثل».

لِيُقِيدَ ضَرْبًا مَبْهَمًا لَا يُبْلَغُ كُنْهَهُ، وَلَا يُقَادَرُ قَدْرُهُ، كَأَنَّهُ قِيلَ: عَلَى أَيِّ هَدًى، كَمَا تَقُولُ: لَوْ أَبْصَرْتَ فَلَانًا لَأَبْصَرْتَ رَجُلًا. وَقَالَ الْهَدَلِيُّ:

فَعَلَى هَذَا، فَاللُّطْفُ يَدْعُو إِلَى الْعَمَلِ، وَالْعَمَلُ إِلَى اسْتِجْلَابِ اللَّطْفِ، فَلَا يَزَالُ اللَّطْفُ وَالْعَمَلُ يَتَنَاقَبَانِ حَتَّى يَتِمَّ كُنْهًا عَلَى الْأَعْمَالِ، فَتَصِيرَ فِيهِمْ صِفَةً رَاسِخَةً. وَإِلَيْهِ يُنْظَرُ مَا رُوِيَ: «مَنْ عَمِلَ بِمَا عَلِمَ، وَرَزَقَهُ اللَّهُ عِلْمًا مَا لَمْ يَعْلَمْ»^(١).

وَرُوِيَ عَنِ الْجُنَيْدِ^(٢): «الْحَسَنَةُ بَعْدَ الْحَسَنَةِ ثَوَابُ الْحَسَنَةِ، وَالذَّنْبُ بَعْدَ الذَّنْبِ عِقَابُهُ الذَّنْبِ»^(٣).

قَوْلُهُ: (لَا يُبْلَغُ كُنْهَهُ)، الْأَسَاسُ: سَلُّهُ عَنْ كُنْهِ الْأَمْرِ: عَنْ حَقِيقَتِهِ وَكَيْفِيَّتِهِ، وَاسْتَنَّهُ الْأَمْرَ: بَلَغَ كُنْهَهُ وَغَايَتَهُ.

قَوْلُهُ: (لَا يُقَادَرُ قَدْرُهُ)، الْأَسَاسُ: قَدَّرْتُ الشَّيْءَ أَقْدَرُهُ، وَهَذَا شَيْءٌ لَا يُقَادَرُ قَدْرُهُ، وَقَدَّرْتُ أَنْ فَلَانًا يَفْعَلُ كَذَا، وَفُلَانٌ يُقَادَرُنِي: يَطْلُبُ مَسَاوَاتِي، وَتَقَادَرُ الرَّجُلَانِ: طَلَبَ كُلُّ وَاحِدٍ مُسَاوَاةَ الْآخَرِ.

(١) هُوَ جُزْءٌ مِنْ حَدِيثٍ ذَكَرَهُ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «حَلِيَةِ الْأَوْلِيَاءِ» (١٠: ١٥) مِنْ حَدِيثِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ عَنْ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، عَنْ مُحَمَّدِ الطَّوِيلِ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، يَرْفَعُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَضَعْفَهُ، وَانْظُرْ: «تَخْرِيجَ أَحَادِيثِ الْإِحْيَاءِ» لِلْعِرَاقِيِّ (١: ٤٥).

(٢) أَبُو الْقَاسِمِ الْجُنَيْدُ بْنُ مُحَمَّدٍ النَّهْأَوْدِيُّ (ت ٢٩٧هـ)، الْأَسَازُ الْعَارِفُ الْقُدْوَةُ. تَفَقَّهَ بِأَبِي تَوْرٍ، وَصَحَبَ الْحَارِثَ الْمُحَاسِبِيَّ وَأَبَا حَمْزَةَ الصُّوفِيَّ، ثُمَّ أَصْبَحَ سَيِّدَ الطَّائِفَةِ الصُّوفِيَّةِ. لَهُ تَرْجُمَةٌ فِي «سِيرِ النَّبَلَاءِ» (١٤: ٦٦)، وَ«طَبَقَاتِ الصُّوفِيَّةِ»، ص ١٢٩.

(٣) كَذَا نَسَبَهُ الْمُؤَلِّفُ إِلَى الْإِمَامِ الْجُنَيْدِ، وَنَسَبَهُ السُّلَمِيُّ إِلَى أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ الْمَزِينِ، مِنْ أَغْيَانِ الْعَارِفِينَ (ت ٣٢٨هـ)، وَمِنْ بَدِيعِ كَلَامِهِ: «مَنْ اسْتَغْنَى بِاللَّهِ أَحْوَجَ إِلَهُ الْخَلْقِ إِلَيْهِ». انْتَهَى مِنْ «طَبَقَاتِ الصُّوفِيَّةِ» ص ٢٨٩ وَ ٢٩٠.

فلا وأبي الطير المُرِّيَّة بالضُّحَى على خالدٍ لقد وَقَعَتِ على لحمٍ

والنون في ﴿مِنْ يَتِيمٍ﴾ أَدْعَمْتُ بَغْنَةً وبغير غَنَّة؛ فالكسائي وحمزةٌ ويزيدٌ وورشٌ - في رواية - والهاشميُّ عن ابن كثيرٍ لم يَغْنُوها، وقد أَغْنَهَا الباقرُ إِلَّا أبا عمرو؛ فقد روي عنه فيها روايتان. وفي تكرير ﴿أُولَئِكَ﴾ تنبيهٌ على.....

قوله: (فلا وأبي الطير المُرِّيَّة) ^(١) البيت: نُقِلَ عن المُصَنِّفِ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ: مَا أَفْصَحَكَ يَا بَيْتَ المُرِّيَّة! أَي: المُلَازِمَةُ ^(٢)، مِنْ أَرْبَ بِالْمَكَانِ: إِذَا أَقَامَ بِهِ، وَقَدْ كَانَ خَالِدٌ هَذَا رَفِيعَ الشَّانِ، عَلَيَّ القَدْرُ، فَاسْتَعْظَمَ لَحْمَهُ حَيْثُ نَكَرَهُ، وَيَسَبِّ تَعْظِيمِهِ اللَّحْمَ اسْتَعْظَمَ الطَّيْرَ الْوَاقِعَةَ عَلَيْهِ، حَيْثُ أَقْسَمَ بِأَيِّهَا؛ وَالْإِقْسَامُ بِالشَّيْءِ دَلِيلٌ عَلَى تَعْظِيمِهِ، وَكَذَلِكَ الْكُنَى تَدُلُّ عَلَى التَّعْظِيمِ. ثُمَّ إِنَّ جُعِلَتْ «لَا» زَائِدَةٌ، كَانَ جَوَابُ الْقَسَمِ: «لَقَدْ وَقَعَتْ»، وَفِيهِ إِشْعَارٌ مِنْ حَيْثُ الِاتِّفَاتُ بِالتَّعْظِيمِ، وَمِنْ حَيْثُ إِنَّ سَبَبَ الْإِقْسَامِ بِهَا كَوْنُهَا وَاقِعَةً عَلَى ذَلِكَ اللَّحْمِ فِيهِ تَعْظِيمُ الشَّيْءِ بِنَفْسِهِ، فَيَعُودُ إِلَى مَعْنَى قَوْلِ الطَّائِي ^(٣):

وثنياك إنها إغريض

وقوله تعالى: ﴿حَمَّ * وَالْكِتَابِ الثَّيْنِ * إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [الزخرف: ١-٣]، وَإِنْ لَمْ تُجْعَلْ «لَا» زَائِدَةٌ بَلْ رَدًّا لِكَلَامٍ سَابِقٍ، أَي: لَيْسَ الْأَمْرُ كَمَا زَعَمْتَ وَحَقُّ أَبِي الطَّيْرِ، يَكُونُ جَوَابُ الْقَسَمِ مَا ذَكَرْتُ عَلَيْهِ «لَا»، ثُمَّ ابْتَدَأَ بِإِنْشَاءِ قَسَمٍ آخَرَ، أَي: وَاللَّهِ لَقَدْ وَقَعَتْ عَلَى لَحْمٍ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا أَقِيمُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [القيامة: ١] فَيَكُونُ صِفَةً لِلطَّيْرِ عَلَى تَأْوِيلِ: الطَّيْرِ الْمَقُولِ فِي حَقِّهِ ذَلِكَ.

(١) البيت لأبي كبير الهذلي يرثي خالد بن زهير كما في «شرح ديوان المهذلين» (٣: ١٠٦٩).

(٢) في (ط): «اللازمة».

(٣) يعني أبا تمام، سبقت ترجمته. وانظر الشطر المذكور في «ديوانه» (١: ٢٨٧)، وعجزه:

ولآلِ توئم وبرقٍ وميضٍ

والإغريض: ما ينشق عنه الطلوع من الحُيَّيَّات البيض. انظر: «أساس البلاغة» (غرض).

أنهم كما ثبتت لهم الأثرَةُ بالهدى فهي ثابتة لهم بالفلاح، فجعلت كل واحدة من الأثرتين في غميرِهم بالمثابة التي لو انفردت كفت مميّزة على حيالها. فإن قلت: لم جاء مع العاطف؟ وما الفرق بينه وبين قوله: ﴿أُولَئِكَ كَالْأَنْعَامِ بَلْ هُمْ أَضَلُّ أُولَئِكَ هُمُ الْغَافِلُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٩]؟ قلت: قد اختلف الخبران هاهنا؛ فلذلك دخل العاطف،

قوله: (كما ثبتت لهم) لا يجوز أن تحمل «الكاف» على التشبيه؛ لأن «الفاء» التي في قوله: «فهي» مانعة من جعل ما بعدها مُسَبَّهاً به، بل «الكاف» للخبران^(١) في الوقوع كما في قولك: كما حضر زيد قام عمرو، والمعنى: كما حصلت الأثرَةُ بالهدى ما توقف حصول الفلاح عقيبها؛ جعل الفلاح^(٢) المتوقع في الأجل حاصلًا مع حصول الهدى في العاجل، مبالغة، وما اكتفى بذلك، بل غير العبارة، وأبرز الجملة الثانية وهي قوله: «فهي ثابتة» في معرض الاسمية وبنائها على تقوي الحكم ليشير به إلى مبالغة أخرى في الآية سوى التكرار، وهي تعريف ما يُعطيه الخبر، وتوسط الضمير في الجملة الثانية بخلاف الأولى.

قوله: (الأثرَةُ بالهدى) الأثرَةُ: التقدم والاختصاص؛ من الإيثار، الأساس: ولهم مأثر، أي: مساع يأترونها عن آبائهم، وهو أثري، أي: الذي أوتيه وأقدمه، وله عندي أثرَة، وهو ذو أثرَة عند الأمير.

قوله: (على حيالها)، الجوهري: قَعَدَ حِيَالَهُ وبحياله، أي: بإزائه. وأصله الواو. المغرب: وأعطى كل واحد على حياله، أي: بانفراذه^(٣).

قوله: (قد اختلف الخبران) أي: الجملةان الواقعتان خبرين عن ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ﴾ فإن معنى ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى﴾: أنهم متمكنون الآن على الهداية، ومعنى ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ أنهم في الآخرة يفوزون بمباغهم ومآربهم، فبينها اختلاف من وجه، واتفاق من وجه، فتوسطت

(١) أي: الاقتران.

(٢) في (ط): «جعل الفراغ».

(٣) «المغرب في ترتيب المغرب» (١: ٢٣٧).

بخلاف الخبرين ثَمَّة؛ فإنها متفقان؛ لأنَّ التسجيلَ عليهم بالغفلة، وتشبيههم بالبهائم شيء واحد، فكانت الجملةُ الثانيةُ مقررَّةً لما في الأولى، فهي من العطف بمَعْرِيل. و﴿هُمْ﴾: فَضْلٌ، وفائدته: الدلالةُ على أنَّ الواردَ بعده خبرٌ لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أنَّ فائدة المسندِ ثابتةٌ للمسندِ إليه دون غيره؛ أو هو مبتدأٌ و﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ خبره، والجملة خبرٌ «أولئك». ومعنى التعريف في ﴿الْمُفْلِحُونَ﴾: الدلالةُ على أنَّ المتقين هم الناس الذين بَلَغَتْ أنهم يُفلحون في الآخرة، كما إذا بلغك أنَّ إنساناً قد تاب من أهل بلديك، فاستخبرت: مَنْ هو؟ فقل: زيدُ التائب، أي: هو الذي أُخبرت بتوبته؛ أو على أنهم الذين إنَّ حصلتْ صفةُ المفلحين،.....

يَبَيِّنُ كَيْمَالِ الاتِّصَالِ وَكَيْمَالِ الانْقِطَاعِ، فَدَخَلَ الْعَاطِفُ، بِخِلَافِهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أُولَئِكَ كَانُوا فِي الْأَعْرَافِ﴾ [الأعراف: ١٧٩] آيَةً، هَذَا إِذَا قُدِّرَ (١) الِاسْتِثْنَاءُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾، وَأَمَّا إِذَا قُدِّرَ مِنْ «أُولَئِكَ» الْمُرَادُ بِالْخَبَرَيْنِ الْإِخْبَارِ. وَالْأَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْخَبَرَيْنِ (٢) قَوْلُهُ: ﴿عَنْ هَؤُلَاءِ﴾ وَقَوْلُهُ: ﴿هُمْ الْمُفْلِحُونَ﴾؛ فَاخْتِلَافُهُمَا يُوَدِّي إِلَى اخْتِلَافِ الْجُمْلَتَيْنِ، وَإِنْ اتَّخَذَ الْمُبْتَدَأُ فِيهَا، وَكَذَلِكَ اتَّفَاقُهَا فِي تِلْكَ آيَةِ يَوْجِبُ اتَّفَاقَ الْجُمْلَتَيْنِ.

قَوْلُهُ: (أَوْ هُوَ مُبْتَدَأٌ و﴿الْمُفْلِحُونَ﴾ خبره) فعلى هذا تكون الجملة من بابِ تَقْوِي الْحُكْمِ، أَوْ مِنَ التَّخْصِيصِ عَلَى نَحْوِ: هُوَ عَارِفٌ.

قَوْلُهُ: (وَمَعْنَى التَّعْرِيفِ) مُبْتَدَأٌ و«الدَّالَّةُ» الْخَبَرُ. وَفِي قَوْلِهِ: «هَمِ النَّاسُ الَّذِينَ بَلَغَتْ» إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ التَّعْرِيفَ لِلْعَهْدِ.

وَفِي قَوْلِهِ: (أَوْ عَلَى أَنَّهُمُ الَّذِينَ إِنْ حَصَلَتْ صِفَةُ الْمَفْلِحِينَ) دِلَالَةٌ عَلَى أَنَّ التَّعْرِيفَ فِي هَذَا الْوَجْهِ لِلْجَنْسِ، فَإِذَا جُعِلَ لِلْعَهْدِ كَانَ قَضَرًا لِلْمُسْتَدِّ عَلَى الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ، فَالْفَلَاحُ لَا يَتَعَدَّى إِلَى

(١) فِي (ط): «قُدِّرَ».

(٢) فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةُ: «بِالْخَبَرَانِ» أَوْ بِالْخَيْرِ أَنْ. وَلَعَلَّ الصُّوَابَ مَا أَتَيْتَاهُ.

وَتَحَقَّقُوا مَا هُمْ، وَتَصَوَّرُوا بِصُورَتِهِمُ الْحَقِيقِيَّةَ؛ فَهَمْ هُمْ لَا يَعْدُونَ تِلْكَ الْحَقِيقَةَ، كَمَا تَقُولُ
لصَاحِبِكَ: هَلْ عَرَفْتَ الْأَسَدَ وَمَا جَبِلَ عَلَيْهِ مِنْ قَرْطِ الْإِقْدَامِ؟ إِنَّ زَيْدًا هُوَ هُوَ. فَانْظُرْ
كَيْفَ كَرَّرَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ التَّنْبِيَةَ عَلَى اخْتِصَاصِ الْمُتَقِينَ بِئِيلَ مَا لَا يَنَالُهُ أَحَدٌ عَلَى طَرِيقِ
شَيْءٍ؛ وَهِيَ: ذِكْرُ اسْمِ الْإِشَارَةِ وَتَكَرُّرُهُ، وَتَعْرِيفُ الْمُفْلِحِينَ، وَتَوْسِيطُ الْفَصْلِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ
«أُولَئِكَ»؛ لِيَصْرَكَ مَرَاتِبَهُمْ، وَيَرْغَبَكَ فِي طَلَبِ مَا طَلَبُوا، وَيَنْشُطَكَ لِتَقْدِيمِ مَا قَدَّمُوا،
وَيُبْطِّطَكَ عَنِ الطَّمَعِ الْفَارِغِ، وَالرَّجَاءِ الْكَاذِبِ،.....

غَيْرِهِمْ، وَإِذَا جَبِلَ لِلْجِنْسِ، أَفَادَ أَنَّ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ مَقْصُورٌ عَلَى الْمُسْنَدِ، فَلَا يُعْدُونَ مِنَ الْفَلَاحِ إِلَى
صِفَةٍ أُخْرَى، فَيَلْزَمُ عَلَى الْأَوَّلِ اخْتِصَاصُهُمْ بِالْفَلَاحِ دُونَ^(١) غَيْرِهِمْ. وَلَمَّا كَانَ الْكَلَامُ وَارِدًا
عَلَى التَّعْرِيزِ^(٢) بِأَهْلِ الْكِتَابِ يَعُودُ عَدَمُ الْفَلَاحِ إِلَيْهِمْ.

قَوْلُهُ: (وَتَحَقَّقُوا مَا هُمْ) أَي: أَيُّ شَيْءٍ هُمْ؟ وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ مَفْعُولٌ ثَانٍ لَتَحَقَّقُوا وَهُوَ
مُتَضَمِّنٌ لِمَعْنَى الْعِلْمِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَعَلِمُوا أَيُّ شَيْءٍ هُمْ، وَهَذَا لَا يُسَمَّى تَعْلِيْقًا، وَإِنَّمَا التَّعْلِيْقُ أَنْ
يَقَعَ بَعْدَهُ مَا يَسُدُّ مَسَدَ الْمَفْعُولَيْنِ جَمِيعًا كَقَوْلِكَ: عَلِمْتُ أَيُّهَا عَمْرُو، وَعَلِمْتُ أَزِيدُ مُنْطَلَقُ أَمْ
عَمْرُو، وَإِذَا قُلْتَ: عَلِمْتُ أَزِيدُ مُنْطَلَقُ أَمْ هُوَ كَاتِبٌ، كَانَتْ هَذِهِ الْجُمْلَةُ وَاقِعَةً مَوْقِعَ ثَانِي
مَفْعُولِي عَلِمْتُ.

قَوْلُهُ: (وَتَصَوَّرُوا بِصُورَتِهِمْ) أَي: لَوْ قُدِّرَ أَنَّ مَعْنَى الْمُفْلِحِينَ تَصَوَّرَ بِصُورَتِهِ الْحَقِيقِيَّةِ،
فَالْمُتَّقُونَ لَا يَعْدُونَ تِلْكَ الْحَقِيقَةَ، وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِنَا: إِنَّ الْمُسْنَدَ إِلَيْهِ مَقْصُورٌ عَلَى الْمُسْنَدِ، وَيَقْرُبُ
مِنْهُ قَوْلُ الطَّائِي:

وَلَوْ صَوَّرْتَ نَفْسَكَ لَمْ تَزِدْهَا عَلَى مَا فِيكَ مِنْ كَرَمِ الطَّبَاعِ^(٣)

قَوْلُهُ: (وَيُبْطِّطَكَ عَنِ الطَّمَعِ الْفَارِغِ، وَالرَّجَاءِ الْكَاذِبِ) وَهَذَا تَلْوِيْحٌ إِلَى الْوَعِيدِ.

(١) فِي (ط): «اِخْتِصَاصُ الْفَلَاحِ بِهِمْ دُونَ».

(٢) فِي الْأَصُولِ الْخَطِيَّةِ: التَّحْرِيزُ بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ.

(٣) دِيوَانُ أَبِي نَافِعٍ (٢: ٣٤٠)، وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ قَالَهَا فِي مَدْحِ مَهْدِيِّ بْنِ أَصْرَمٍ.

والتمني على الله ما لا تقتضيه حكمته، ولم تسبق به كلمته.

اللهم زيننا بلباس التقوى، واحشرننا في زمرة من صَدَرَتْ بِذِكْرِهِمْ سورة البقرة.

وقوله: (والتَّامِّيُّ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَقْتَضِيهِ حِكْمَتُهُ) معناه: تَوَقَّعُ الثَّوَابِ مِنْ غَيْرِ عَمَلٍ بَاطِلٍ، لَا مَتَنَاعِ الثَّوَابِ بِدُونِ الْعَمَلِ عَلَى مَذْهَبِهِ، وَتَلْخِصُ كَلَامِهِ: أَنَّ الْمُتَّقِيَ مَنْ صَدَرَ مِنْهُ تِلْكَ الْخِصَالُ الْمَذْكُورَةُ، فَمَنْ أَخْلَى بِشَيْءٍ مِنْهَا لَمْ يَكُنْ مُتَّقِيًا، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مُتَّقِيًا^(١) لَمْ يَكُنْ مُفْلِحًا، بِدَلِيلِ تَكْرِيرِ مَا كُرِّرَ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مُفْلِحًا، لَا خَلَاصَ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ السَّارِمِ.

وَأَجَابَ الْقَاضِي: الْمَرَادُ بِالْمُفْلِحِينَ: الْكَامِلُونَ فِي الْفَلَاحِ، وَيَلْزَمُ عَدَمُ كِمَالِ الْفَلَاحِ لِمَنْ لَيْسَ عَلَى صِفَتِهِمْ، لَا عَدَمُ الْفَلَاحِ رَأْسًا^(٢).

وَقُلْتُ: يُمَكِّنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] صِفَةٌ مَادِحَةٌ، أَوْ مُحْصَصَةٌ عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ، لَا كَاشِفَةٌ وَلَا مُحْصَصَةٌ عَلَى مَا ذَكَرَهُ مِنَ التَّفسيرِ لِلْمُتَّقِي لِمَا أَبْطَلْنَاهُ، وَأَنَّ الْمَرَادَ بِالْمُتَّقِينَ الْمُجْتَنِبُونَ عَنِ الشَّرِّ، فَيَدْخُلُ الْعَاصِي فِي هَذَا الْحُكْمِ، وَهَذَا التَّأْوِيلُ أَوْفَقُ لِتَأْلِيفِ النَّظْمِ مِمَّا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ لِدُخُولِ أَكْثَرِ الْمُسْلِمِينَ فِي الْحُكْمِ، فَتَطَابَقَ هَذِهِ الْآيَةُ وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٦] وَقَوْلُهُ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ﴾ [البقرة: ٨] وَيَحْسُنُ تَقْسِيمُهُ.

افْتَتَحَ سَبْحَانَهُ بِذِكْرِ الَّذِينَ أَخْلَصُوا دِينَهُمْ، وَوِاطَأَتْ قُلُوبُهُمُ السُّتْهُمْ، ثُمَّ ثَنَّى بِالَّذِينَ عَصَوْا الْكُفْرَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، ثُمَّ ثَلَّثَ بِالَّذِينَ آمَنُوا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تَوْمِنْ قُلُوبُهُمْ، إِذْ لَوْ هُجِّلَ عَلَى مَا قَالَ، لَمْ يَدْخُلْ فِيهِ سِوَى الْأَفْرَادِ مِنْهُمْ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ [سبا: ١٣].

فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ جَازَ أَنْ يَكُونَ الْعَاصِي مُفْلِحًا؟

(١) قوله: «ومن لم يكن متقيًا» من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٣٤) وهو في سياق الردِّ على «الوعيدية = المعتزلة» القائلين بخلود الفساق من أهل

القبلة في العذاب.

والمفلج: الفائزُ بالبُغية، كأنه الذي انفتححت له وجوهُ الظفر، ولم تستغلّق عليه.
والمفلج - بالجيم - مثله، ومنه قَوْلُهُم للمطلّقة: اسْتَفْلِحِي بِأَمْرِكَ، بالخاء والجيم، والتركيبُ
دالٌّ على معنى الشقّ والفتح، وكذلك أخواته في الفاء والعين؛ نحو: فلق، وفلذ، وفلى.

قلت: كما جاز أن يكون مصطفى في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ [فاطر: ٣٢]، وروينا عن رسول الله ﷺ: «لو جُعِلَ القرآنُ في إهابٍ ثم ألقي في النار ما احترق»، أخرجه الدارمي^(١) عن عقبة بن عامر. هذا مثلٌ لبركة مجاورته، فكيف بالمؤمن الذي تولى حفظه وتفسيره وإن كان عاصياً.

وروينا عن البخاري ومسلم والترمذي، عن أبي ذرٍّ أن النبي ﷺ قال: «أتاني جبريل، فبشّرني أنه من مات من أمّتك لا يُشرك بالله شيئاً، دخل الجنة، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق!»^(٢).

وفي رواية: أنه ﷺ قال: «ما من عبدٍ قال: لا إله إلا الله، ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة، قلت: وإن زنى وإن سرق؟ قال: وإن زنى وإن سرق! ثم قال في الرابعة: على رُغم أنف أبي ذرٍّ»^(٣).

قوله: (استفْلِحِي) أي: فوزي بِأَمْرِكَ واستبدي، وهو من كِنَايَاتِ الطلاق^(٤).

(١) في «السنن» (٢: ٥٢٢)، وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٣٦٥)، وأبو عبيد في «فضائل القرآن» ص ٢٢، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧: ٨٥٠)، والبغوي في «شرح السنة» (١١٨٠)، وإسناده ضعيف لأجل إشرح بن عاهان، ليس بالقوي، وابن طيبة مختلف فيه.

قلت: الإهاب: الجلد ما لم يُدبغ.

(٢) أخرجه البخاري (٦٤٤٣)، ومسلم (٩٥).

(٣) «صحيح مسلم» (٢٨٣).

(٤) ذكره السرخسي في «المبسوط» (٦: ٢٥٦) وفسره بقوله: هو بمنزلة قوله: اذهبي، لأن العرب تقول: أفلح بخير، أي: اذهب بخير، وكذلك لو قال: استفلحي، لأن معناه: اطلبي فخلاً.

[إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴿٦﴾]

لَمَّا قَدَّمَ ذِكْرَ أُولِيائِهِ وَخَالِصَةِ عِبَادِهِ بِصِفَاتِهِمُ الَّتِي أَهْلَتْهُمْ لِإِصَابَةِ الزَّلْفَى عَنْدَهُ، وَبَيَّنَّ أَنَّ الْكِتَابَ هَدًى وَلَطْفٌ لَهُمْ خَاصَّةً؛ فَقَيَّ عَلَى أَثَرِهِ بِذِكْرِ أَضْدَادِهِمْ؛ وَهُمْ الْعُتَاةُ الْمَرْدَةُ مِنَ الْكُفَّارِ الَّذِينَ لَا يَنْفَعُ فِيهِمُ الْهَدًى، وَلَا يُجِدِي عَلَيْهِمُ اللَّطْفُ،.....

روى في «الفاثق»^(١) عن ابن مسعود: إِذَا قَالَ الرَّجُلُ لَامْرَأَتِهِ: اسْتَفْلِحِي بِأَمْرِي وَالْحَقِّي بِأَهْلِكَ، فَقِيلَتْ، فَوَاحِدَةٌ بَاطِنَةٌ. أَي: اسْتَبْدَيْ بِهِ، وَاقْتَطَعِي إِلَيْكَ مِنْ غَيْرِ أَنْ تُتَازَعِيهِ.

وَقَالَ أَيْضًا: كُلُّ مَا فِيهِ فَاءٌ وَلَا تَمُّ فِيهِ مَعْنَى الشَّقِّ، فَلَقِيَ الصُّبْحَ، أَي: شَقٌّ، وَفَلَذَ، أَي: قَطَعَ، وَفَلَى، هُوَ مَنْ فَلَوتَهُ عَنْ أُمِّهِ، إِذَا فَطَمْتَهُ، وَفَلَوتُهُ بِالسِّيفِ وَقَلْبُهُ إِذَا ضَرَبْتَهُ بِهِ.

قَالَ الرَّاعِبُ^(٢): الْفَلَحُ: الشَّقُّ، وَقِيلَ: الْحَدِيدُ بِالْحَدِيدِ يُفْلَحُ، أَي: يُشَقُّ، وَالْفَلَاحُ: الْأَكَارُ، وَكَذَلِكَ الْفَلَاحُ: الظَّفَرُ وَإِدْرَاكُ الْبُغْيَةِ، وَذَلِكَ ضَرَبَانِ: دُنْيَوِيٌّ وَأُخْرَوِيٌّ، فَالدُّنْيَوِيُّ: الظَّفَرُ بِالسَّعَادَاتِ الَّتِي تَطِيبُ بِهَا حَيَاةَ الدُّنْيَا، وَهُوَ الْبَقَاءُ وَالْغِنَى وَالْعِزُّ، وَفَلَاحُ أُخْرَوِيٌّ وَذَلِكَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: بَقَاءٌ بِلَا فَنَاءٍ، وَغِنًى بِلَا فَقْرٍ، وَعِزٌّ بِلَا ذُلٍّ، وَعِلْمٌ بِلَا جَهْلٍ، وَلِذَلِكَ وَرَدَ: «لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ»^(٣)، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَدَارُ الْآخِرَةَ لِهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]، وَقَالَ: ﴿أَلَا إِنَّ جَزَبَ اللَّهِ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [المجادلة: ٢٢].

(١) «الفاثق في غريب الحديث» (١٣٨: ٣).

(٢) انظر: «تفسير الراغب» (٨٦: ١)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٦٤٤.

(٣) هذا من كلام نبيِّنا الْمُصْطَفَى صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، طَيِّبَ بِهِ خَاطِرُ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ حِينَ كَانُوا يُجْفَرُونَ الْحَتَقَ وَيَنْشُدُونَ:

نَحْنُ الَّذِينَ بَايَعُوا مُحَمَّدًا عَلَى الْجِهَادِ مَا حَيَّنَا أَبَدًا

فَأَجَابَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ:

اللَّهُمَّ لَا عَيْشَ إِلَّا عَيْشُ الْآخِرَةِ فَأَكْرِمِ الْأَنْصَارَ وَالْمُهَاجِرَةَ

أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٩٦١) وَمُسْلِمٌ (١٨٠٥) وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ.

وسواءٌ عليهم وجودُ الكتابِ وعدمه، وإنذارُ الرسول وسكوته. فإن قلت: لم قُطعت قصةُ الكفارِ عن قصةِ المؤمنين ولم تُعطف، كنحو قوله: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴿[الانظار: ١٤-١٥] وغيره من الآي الكثيرة؟ قلت: ليس وزانُ هاتين القصتين وزانَ ما ذكرت؛ لأنَّ الأولى فيها نحنُ فيه مَسْوَقةٌ لِذِكْرِ الكتابِ، وأنه هَدَى للمُتقين، وَسَيَقَتِ الثانيةُ لأنَّ الكفارَ مِنْ صَفَتِهِمْ كَيْتَ وَكِت، فَبَيْنَ الجُمْلَتَيْنِ تَبَايُنٌ فِي الغَرَضِ والأسلوبِ، وهما على حَدٍّ لَا مَجَالَ فِيهِ للعاطفِ.....

قوله: (تَبَايُنٌ فِي الغَرَضِ والأسلوبِ)، أمَّا الغرضُ فلأنَّ الأولى مَسْوَقةٌ لوصفِ الكتابِ بكونه هادياً كاملاً في بابه، بالغاً في إيصالِ المَهْدِيِّينَ إلى مُتَهَمِي مَبَاغِيهِمْ، والثانية واردةٌ لَدَمِ الكفارِ، وأنَّ إنذارَهُم بالكتابِ لا يَنْفَعُ فِيهِ^(١)، وأمَّا الأسلوبُ، فلأنَّ الثانيةَ مُصَدَّرَةٌ بِحَرْفِ التوكيدِ التي يُتَلَقَّى بها الطالبُ أو المنكِرُ عَرِيَّةً عن الفنونِ البَيَانِيَّةِ والصَّنْعَةِ البَدِيعِيَّةِ المُسْتَدْعِيَّةِ، لذلك تَوَخَّى العَطْفُ كقوله: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ ﴿[الانظار: ١٣-١٤]، وإنَّ فِيهَا صَنْعَةً التَّقَابُلِ والترصيعِ، فإنَّ العَطْفَ بَيْنَ الجُمْلَتَيْنِ جَائِزٌ بِشَرْطِ رعايَةِ التَّنَاسُبِ، وَبَيْنَ المُفْرَدَيْنِ بِشَرْطِ اتِّحَادِ التَّصَوُّرَاتِ.

قوله: (لَا مَجَالَ للعاطفِ فِيهِ) قيل: فِيهِ نَظَرٌ، لأنَّ قَوْلَهُ: «سواءٌ وجودُ الكتابِ وعدمه» مُشْعِرٌ بِأَنَّهَا مَسْوَقةٌ لوصفِ الكتابِ.

قلت: المطلوبُ مِنَ الوصفِ هنا تعظيمُ الكتابِ وتَفْخِيمُ شأنِهِ، فإنَّ الموصوفَ إِنَّمَا يَكْتَسِبُ المَذْحَ إِذَا كَانَتِ الصِّفَةُ صَالِحَةً لِلتَّمْدِيحِ بها. وَلَا شَكَّ أَنَّ كَوْنَ الكتابِ غَيْرِ مُتَمَّعٍ بِهِ لِلْمُصْرِفِينَ عَلَى الكَفْرِ لَا يَصْلُحُ لِلْمَذْحِ، لأنَّ القَصْدَ مِنْ سَوِّقِ الآيَاتِ مَذْحُ الكتابِ.

وَأَمَّا^(٢) قَوْلُهُ: «سواءٌ وجودُ الكتابِ وعدمه» بَيَانٌ لِنَظْمِ الآيِ، وَأَنَّ ذِكْرَ الكَفْرِ عَلَى سَبِيلِ

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «وَالثَّانِيَةِ وَارِدَةٌ إِلَى هُنَا مِنْ (ط).

(٢) هَذِهِ الْفَقْرَةُ إِلَى قَوْلِهِ: «فَتُورَدُهُ مَفْصُولاً» وَرَدَ فِي (ط) هُنَا، وَقُدِّمَ فِي (ح) قَبْلَ الْفَقْرَةِ السَّابِقَةِ، وَهِيَ: «قَوْلُهُ:

تَبَايُنٌ فِي الغَرَضِ».

فإن قلت: هذا إذا زعمت أن «الذين يؤمنون» جارٍ على «المتقين»، فأما إذا ابتدأته وبنيت الكلام لصفة المؤمنين، ثم عقبته بكلام آخر في صفة أصدادهم؛ كان مثل تلك الآي المتلوّة. قلت: قد مرّ لي أن الكلام المبتدأ عقيب «المتقين» سبيله الاستئناف، وأنه مبني على تقدير سؤال.....

الاستطراد لذكر المؤمنين، وكوّن الكتاب هادياً لهم كما قال صاحب المفتاح: هذا كما يكون في حديث ويقع في خاطرك نكتة حديث آخر بينهما جامع، لكن غير ملتفت إليه لبعده مقامك عنه، وتدعوك إلى ذكره داع، فتورده مفصلاً^(١).

قوله: (كان مثل تلك الآي) يعني قوله: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ * وَإِنَّ الْفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣-١٤] ونحوها لانقطاعها عما قبلها، وابتداء جملة أخرى^(٢) متأخية لما بعدها بالتقابل، فإذا لا يمتنع إدخال العاطف بينهما.

وخلاصة الجواب: أن ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الآية [البقرة: ٦] ليست على منوال ﴿الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِالْغَيْبِ﴾ [البقرة: ٣] لا صفة ولا استئنافاً كما سبق. نعم، هي واردة على الاستئناف استطراداً لا مدحاً، لأن «إن» مستدعية للطلب أو الإنكار، لكونها لتأكيد النسبة كأنه لما قيل: إن الكتاب هادٍ للمتقين، وموصل لهم إلى مباغيهم، تردّد السامع في هذا الاختصاص قائلاً: لِمَ اختصّ المتقون بتلك الهداية؟ وما بال الكفرة محرومين عنه؟ فقيل: لأن الذين كفروا مضرونّ على كفرهم، وأن الله ختم على قلوبهم وسمّعهم وأبصارهم. والحاصل: أن هذه الآية تابعة للتابع وهو «الذين يؤمنون» لا صفة للكتاب، لأنها لا يصلح للتمدح بها مثلها، فتدبر^(٣).

(١) «مفتاح العلوم»، ص ١١٧.

(٢) قوله: «وابتداء جملة أخرى» ساقط في (ط).

(٣) من قوله: «لأنها لا يصلح» إلى هنا ساقط في (ط).

فذلك إدراج له في حُكم المتقين، وتابع له في المعنى، وإن كان مبتدأ في اللفظ، فهو في الحقيقة كالجاري عليه. والتعريف في ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾: يجوز أن يكون للعهد،.....

قوله: (إدراج) يعني: هو تعليل للحكم، كأنه قيل: الكتاب هدى للمتقين؛ لاختيارهم تلك الفضائل النابهة، وكذا حكمه إذا جعل وصفاً له، لِمَا عرفت أن ترتب الحكم على الوصف المناسب يُشعر بالعلية، فتدبر^(١).

قوله: (والتعريف في ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا﴾) يعني المراد بالذين كفروا قومٌ بأعيانهم فيطابقه قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ﴾ [البقرة: ٦] فإذا لا إشكال فيه، ويجوز أن يكون التعريف للجنس، فيكون اللفظ بظاهره متناولاً لكل من صمم ولمن لم يصمم، كالمشترك، ويكون قوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ﴾ قرينةً مُبينّةً لأحد مفهوميه.

قال القاضي: وتعريف الموصول للجنس متناول لمن صمم على الكفر وغيرهم، فخصّ منهم غير المصرين بما أسند إليهم^(٢).

وقلت: خلّ قول المصنّف على^(٣) المطلق والمقيّد أظهرٌ عنده من الحمل على الخاصّ والعام، يدلّ عليه قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرَیْنَ مَا بَیْنَ يَدَیْهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨]: أراد ذوات الأقراء^(٤).

فإن قلبت: كيف جاز إرادتهنّ خاصّة واللفظ يقتضي العموم؟

قلت: بل هو مطلق في تناول الجنس صالح لكلّه وبعضه، فجاء في أحد ما يصلح له كالاسم المشترك، وذلك أن دليل الخصوص عند الحنفية^(٥) جملةٌ مستقلةٌ بنفسها، نصّ عليه

(١) من قوله: «قوله: إدراج» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٣٧).

(٣) في (ط): «قلت: الحمل على».

(٤) «الكشاف» (٣: ٣٨٥).

(٥) في (ط): «عند أبي حنيفة».

وَأَنْ يُرَادَ بِهِمْ نَاسٌ بِأَعْيَانِهِمْ؛ كَأَبِي هُبَيْبٍ، وَأَبِي جَهْلٍ، وَالْوَلِيدِ بْنِ الْمُنْعِرَةِ، وَأَصْرَاهِمَ؛ وَأَنْ يَكُونَ لِلْجِنْسِ مُتَنَاوِلًا كُلُّ مَنْ صَمَّمَ عَلَى كُفْرِهِ تَصَمِيمًا لَا يَزْعُوِي بَعْدَهُ، وَغَيْرَهُمْ. وَدَلَّ عَلَى تَنَاوُلِهِ لِلْمُصَرِّينَ الْحَدِيثُ عَنْهُمْ بِاسْتَوَاءِ الْإِنذَارِ وَتَرْكِهِ عَلَيْهِمْ. وَ﴿سَوَاءٌ﴾: اسْمٌ بِمَعْنَى الْإِسْتَوَاءِ، وَصَفَ بِهِ كَمَا يُوصَفُ بِالْمَصَادِرِ.....

الْبَزْدَوِيُّ بِقَوْلِهِ: «دَلِيلُ الْخُصُوصِ يُشَبُّهُ النَّاسِخُ بِصِغَتِهِ؛ لِأَنَّهُ نَصٌّ قَائِمٌ بِنَفْسِهِ»^(١)، فَعَلَى هَذَا: «إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا» لَفْظٌ مُطْلَقٌ يَتَنَاوَلُ كُلَّ مَنْ صَمَّمَ عَلَى الْكُفْرِ وَمَنْ لَمْ يُصَمِّمْ، فَدَلَّ عَلَى تَنَاوُلِهِ - أَيْ: إِرَادَتِهِ - الْمُصَرِّينَ هَاهُنَا حَدِيثُ اسْتَوَاءِ الْإِنذَارِ وَتَرْكِهِ، وَدَلَّ عَلَى تَنَاوُلِهِ الْمُنَافِقِينَ انْتِصَامُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَ الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] مَعَهَا.

قَوْلُهُ: (وَأَنْ يُرَادَ [بِهِمْ] نَاسٌ بِأَعْيَانِهِمْ) عَطْفٌ تَفْسِيرِيٌّ.

قَوْلُهُ: (مَنْ صَمَّمَ)، الْجَوْهَرِيُّ: صَمَّمَ فِي السَّيْرِ، أَيْ: مَضَى، وَصَمَّمَ، أَيْ: عَضَّ وَنَبَّ^(٢) فَلَمْ يُرْسِلْ مَا عَضَّ.

قَوْلُهُ: (لَا يَزْعُوِي)، النِّهَائِيُّ: فِي الْحَدِيثِ «شَرُّ النَّاسِ رَجُلٌ يَقْرَأُ كِتَابَ اللَّهِ وَلَا يَزْعُوِي إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ»^(٣) أَيْ: لَا يَكْفُفُ وَلَا يَنْزَجِرُ عَنْ مُنْهَيَّاتِهِ^(٤)، وَقَدْ أَرَعُوِي عَنْ الْقَبِيحِ يَزْعُوِي أَرَعَوَاءً، وَقِيلَ: الْأَرَعَوَاءُ: النَّدَمُ عَلَى الشَّيْءِ وَالْإِنْصَافُ عَنْهُ وَتَرْكُهُ.

قَوْلُهُ: (كَمَا يُوصَفُ بِالْمَصَادِرِ) رُوِيَ عَنِ الْمُصَنِّفِ: الْوَصْفُ بِالْمَصْدَرِ نَحْوُ رَجُلٍ صَوْمٌ وَعَدْلٌ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَنْ يُقَدَّرَ مُضَافًا مَحْذُوفًا، أَيْ: ذُو صَوْمٍ، وَذُو عَدْلٍ، وَأَنْ يُجْعَلَ أَنَّهُ تَجَسُّيمٌ مِنَ الصَّوْمِ وَالْعَدْلِ مِبَالِغَةً^(٥). وَالْمِبَالِغَةُ هَاهُنَا أَنَّ الْإِنذَارَ وَعَدَمَ الْإِنذَارِ نَفْسُ السَّوَاءِ.

(١) انظر: «أصول البزدوي بشرح العلاء البخاري» (١: ٣١٠).

(٢) يعني أدخل نابه.

(٣) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه النسائي (٦: ١١)، والحاكم في «المستدرک» (٢: ٧٧)، من حديث أبي سعيد الخدري، وصححه على شرط الشيخين، ووافقه الذهبي.

(٤) قوله: «عن منهيته» ساقط من (ط).

(٥) انظر: «المفصل» للزخشري، ص ١٥٠، باب الوصف بالمصدر.

ومنه قوله تعالى: ﴿تَعَالَوْا إِلَىٰ كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَوُ﴾ [آل عمران: ٦٤]، ﴿فِي أَرْبَعَةِ آيَاتٍ سَوَاءٍ لِّلثَّلَاثِينَ﴾ [فصلت: ١٠] بمعنى 'مستوية، وارتفاعه على أنه خبر لـ «إِنَّ»، و«أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ» في موضع المرتفع به على الفاعلية؛ كأنه قيل: إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مُسْتَوٍ عَلَيْهِمْ إِنْذَارُكَ وَعَدْمُهُ، كما تقول: إِنَّ زَيْدًا مَخْتَصِمٌ أَخُوهُ وَابْنُ عَمَّةٍ، أَوْ يَكُونُ ﴿أَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ في موضع الابتداء، ﴿وَسَوَاءٌ﴾ خبراً مقدماً بمعنى: سواءٌ عليهم إِنْذَارُكَ وَعَدْمُهُ، والجملة خبر لـ «إِنَّ». فَإِنْ قُلْتَ: الفعل أَبَدًا خبرٌ لَا مَخْبَرٌ عنه، فكيف صَحَّ الإخبار عنه في هذا الكلام؟ قلتُ: هو مِنْ جنس الكلام المهجور فيه جانبُ اللفظِ إِلَى جانبِ المعنى، وقد وجدنا العربَ يَمِيلُونَ في مواضعٍ مِنْ كلامِهِمْ مَعَ المعاني مِيلًا بَيِّنًا،.....

قوله: ﴿فِي أَرْبَعَةِ آيَاتٍ سَوَاءٍ﴾ [فصلت: ١٠] بالجرِّ شاذٌّ، وبالنصب مشهور^(١).

قوله: (من جنس الكلام المهجور) قال القاضي: والفعل إِنَّمَا يَمْتَنِعُ الإخبارُ عنه إذا أُريدَ به تمامٌ ما وُضِعَ له، أما إذا أُطْلِقَ، وأُريدَ به اللفظُ، أو مُطْلَقُ الحديثِ المدلول عليه ضمناً على الاتساع، فهو كالاسم في الإضافة والإسناد إليه كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاتُوا﴾ [البقرة: ١٣] وقوله: ﴿يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّالِقِينَ﴾ [المائدة: ١١٩] وقولهم: «تَسْمَعُ بِالْمُعِدِّي خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»^(٢). وإِنَّمَا عَدَلَ هُنَا عن المصدرِ إِلَى الفعلِ لِما فيه من إيهامِ التجدد^(٣).

قوله: (يميلون... مع المعاني)، الأساس: مَالٌ معه وما يَلْهَ وما لَ إليه: أَحَبُّه. والمعنى يميلون مُصَاحِبِينَ المعاني، أو يَدُورُونَ معها ولا يُيَالُونَ بِالْألفاظِ كما في قولهم: لَا تَأْكُلِ السَّمَكِ وَتَشْرَبِ اللَّبَنَ، عَطَفُوا الاسمَ عَلَى الفعلِ عَلَى تَأويلٍ: لَا يَكُنْ مِنْكَ أَكْلُ السَّمَكِ وَشُرْبُ اللَّبَنِ.

(١) القراءة بالجرِّ في «سواء» قرأ بها يعقوب الحضرمي، ونُسبَ أيضًا إلى الحسن البصري، انظر: «النشر في

القراءات العشر» لابن الجزري (٣: ٣٦٦)، وهي قراءة متواترة، ولا يجوز وصفها بالشذوذ.

(٢) هذا مثلُ يُضْرَبُ لِمَنْ خَيْرُهُ خَيْرٌ مِنْ مَرَّاهُ، وَأَوَّلُ مَنْ قَالَهُ الْمُنْذَرُ بَيْنَ مَاءِ السَّاءِ. لَتِإِمَّ الْفَائِدَةِ انْظُرْ: «مجمع الأمثال» للميداني (١: ١٢٩).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ١٤٠).

من ذلك قولهم: لا تأكل السمك وتشرب اللبن، معناه: لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن، وإن كان ظاهر اللفظ على ما لا يصح من عطف الاسم على الفعل، والهمزة و«أم» مجردتان لمعنى الاستواء، وقد انسلخ عنهما معنى الاستفهام رأساً.....

هذا التقدير على غير المتعارف، فإنه قال في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾ [البقرة: ٤٢]: إن «الواو» بمعنى الجمع، أي: لا تجمعوا لبس الحق بالباطل وكتمان الحق كمسألة السمكة، لكن المعنى يعود إليه، لأن المنهي في الظاهر في قوله: «لا يكن منك أكل السمك وشرب اللبن» هو الأكل والشرب على متوالٍ ﴿فَلَا يَكُنْ فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ﴾ [الأعراف: ٢]، ولا أرينك هاهنا، وإنها المنهي المخاطب بأن يجانب الأكل والشرب على أبلغ وجه، وقد علم جواز الانفراد، فتوجه النهي إلى الجمع لما يورث الداء المحذر منه.

وأما بيان الجمع، فهو ما قال صاحب «الضوء»: هذه «الواو» تسمى واو الجمع، وهي بمعنى «مع»، لأن المراد^(١): لا تأكل السمك مع شربك اللبن، وله أن يأكل كل واحد منهما على حدة، وليس له أن يجمع بينهما في وقت واحد، وإن أردت أن تكفه عن كل واحد منهما، قلت: لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالجرم، والفعل بعدها مع «أن» المضمر منصوب المحل على أنه مفعول معه كما في قولهم: ما صنعت وإياك. ونحوه في «الإقليد».

قوله: «والهمزة» و«أم» مجردتان شروع في التفسير على طريق يؤكد معنى الجواب، لأن معنى «الهمزة» و«أم» أيضاً من جنس الكلام المهجور؛ يعني أن همزة الاستفهام تُقيد شيئين: السؤال والاستواء، فإنك إذا قلت: أريد عندك أم عمرو؟ كان المعنى: أخبرني أيها عندك؟ و«أخبرني» سؤال، و«أيها عندك» يؤذن بالاستواء، ألا ترى أن المجيب بأيها أجاب كان مضيئاً في الجواب.

قال صاحب «التقريب»: وفيه نظر، لأنهما لو كانا للاستواء لما أخبر عنه ب«سواء»، فلعل

(١) قوله: «لأن المراد» ساقط من (ط).

قال سيبويه: جرى هذا على حرف الاستفهام كما جرى على حرف النداء قولك: اللهم اغفر لنا أيّتها العصابة، يعني أنّ هذا جرى على صورة الاستفهام، ولا استفهام، كما أنّ ذلك جرى على صورة النداء، ولا نداء.

ومعنى الاستواء: استواءهما في علم المستفهم عنهما؛ لأنه قد علم أنّ أحد الأمرين كائن: إمّا الإنذار وإمّا عدمه، ولكن لا بعينه، فكلاهما معلوم بعلم غير معيّن. وقُرئ: ﴿أَنذَرْتَهُمْ﴾ بتحقيق الهمزتين، والتخفيف أعرب وأكثر،.....

المراد: أنّهما كانا للاستفهام عن مُستويّين فجردّا عن الاستفهام، بقي أنّهما للمُستويّين، ولا تكرار لإدخال «سواء» عليه، لأنّ المعنى: أنّ المستويّين في العلم مُستويان في عدم النفع، وإمّا جردّا عن الاستفهام ليقع فاعلاً لسواء، لأنّ الاستفهام يمنع ذلك لصدارته^(١)، ولكونه لأحد الأمرين، والاستواء يُقتضي مُتعدّداً، فبالترديد ارتفع المانعان.

قوله: (قال سيبويه: جرى هذا) قال ابن الحاجب: اعلم أنّ في كلامهم حملاً لمعاني في الأصل، ثمّ نقلوها إلى معانٍ آخر مع تحريدها عن أصل معناها، وهذا في أبواب منها قولهم: سواء عليّ أفنت أم قعدت، سؤال عن تعيين مع التسوية بينهما، ثمّ نُقل إلى الخبر بمعنى التسوية من غير سؤال، ومنها: قولهم: يا أيّها الرجل، أصله تخصيص المنادي بطلب إقباله عليك، ثمّ نُقل إلى معنى الاختصاص مجرداً عن معنى طلب الإقبال في قولك: أمّا أنا فأفعل كذا يا أيّها الرجل^(٢).

قوله: (بعلم غير مُعيّن) صحّ «معيّن» بكسر الياء في نسخة المُصنّف. لعلّ المراد أنّ المُستفهم كما إذا استفهم بقوله: أزيّت عندك أم عمرو؟ يعلم أنّ أحدهما عنده، لكن لا يُعيّنه ويطلب منه التعيّن، كذلك المُستفهم بقوله: أنذرتهم أم لم تُنذرهم يعلم أنّ أحد الأمرين كائن، ولكن لا يُعيّنه، فيجب التأويل، والقول بأنّ حرف الاستفهام مُسليخ عن معنى الطلب إلى الاستواء.

(١) يعني وقوعه في صدر الكلام.

(٢) لم أهدت إلى كلام ابن الحاجب فيما بين يدي من مصنفاته.

وبتخفيف الثانية بَيْنَ، وتوسط ألف بينهما محققين، وتوسطها الثانية بَيْنَ بِن، وبحذف حرف الاستفهام، وبحذفه وإلقاء حركته على الساكن قبله، كما قرئ: (قد أفلح). فإن قلت: ما تقول فيمن يقلب الثانية ألفاً؟ قلت: هو لاحق خارج عن.....

قوله: (وبتخفيف الثانية) عطف على قوله: «بتحقيق الهمزتين» وقوله: «والتخفيف أعرب وأكثر» اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه، إنما قدم للاهتمام، والقراءة بتحقيق الهمزتين لابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي^(١) «وبتخفيف الثانية بَيْنَ بِن» لابن كثير ونافع وأبي عمرو، وهشام وورش يدها ألفاً، والقياس أن تكون بين بين، وابن كثير لا يدخل بينهما ألفاً، وقالون^(٢) وهشام وأبو عمرو يدخلونها، ويحذف حرف الاستفهام، ويحذفه وإلقاء حركته على الساكن قبله، وهو «عليهم آذرتهم»، القراءتان شاذتان.

قال ابن جني: حذف الهمزة قراءة ابن محيص وهو للتخفيف، كراهة اجتماع الهمزتين والقرينة مجيء «أم»، وقد حذف في غير موضع، منه بيت الكتاب^(٣):

لعمري ما أذري وإن كنت دارياً بسنع رمين الجمر أم بئان^(٤)

أي: أسنع؟ قيل: فلعل في الآية حذف همزة الفعل؟ وأجيب: أنه قد ثبت جواز حذف همزة الاستفهام، وأما حذف همزة الفعل في الماضي، فبعيد.

قوله: (ما تقول فيمن يقلب الثانية ألفاً) وهي رواية ثانية لورش.

قوله: (هو لاحق خارج). فإن قلت: هذا طعن فيها هو من القراءات السبع الثابتة بالتواتر، وهو كفر.

(١) انظر: «النشر في القراءات العشر» (١: ٣٦٣).

(٢) قالون: هو عيسى بن مينا الرزقي، قارئ المدينة ونحوها، له اختصاص بنافع وهو الذي سناه «قالون»

لجودة قراءته، فإن «قالون» باللغة الرومية: جيد، توفي سنة ٢٢٠.

(٣) «المحتسب» (١: ٥٠)، والمراد بالكتاب: «كتاب سيبويه» (٣: ١٧٥).

(٤) البيت لعمر بن أبي ربيعة في «ديوانه»، ص ٣٨٠.

كلام العرب خروَجَيْنِ؛ أحدهما: الإقدام على جمع الساكنين على غير حذِّه، وحذِّه أن يكون الأول حرف لين، والثاني حرفاً مدغمًا، نحو قوله: ﴿الْمَسَاكِينُ﴾.....

قلتُ: ليس بكُفْرٍ، لأن التواتر ما يُقَلَّ بين دَفْتِي مُصْحَفِ «الإمام»^(١)، وهذا من قبيل الأداء، ونحوه المد والإمالة وتخفيف الهَمْزة.

قال الكواشي: وفي رَعْمِه نظر، مَنْ قلبَ الهَمْزةَ أَلِفًا يُشْبِعُ الأَلِفَ إشباعًا زائدًا على مقدار الأَلِفِ الخارجة عادةً، ليكونَ الإشباعُ فاصلًا بين الساكنين، وهما: الأَلِفُ المقلوبةُ والنون. وذكر ابنُ الحاجبِ في وَجْهِ مَنْ قرأ «تَحْيَاي» بِاسْكَانِ الْيَاءِ وَضَلًا، هذا المعنى^(٢). وقيل: طريقُ التخفيفِ ليس بخطأ، وأنشدَ للفرزدق^(٣):

فارعي فزارة لا هنالك المَرْتَعُ

أي: هَنَّاكَ^(٤).

وقال حسان^(٥):

سَأَلْتُ هُذَيْلَ رَسُولَ اللَّهِ فَاحْشَةَ صَلَّاتُ هُذَيْلٍ بِمَا قَالَتْ وَلَمْ تُصِبْ

وإذا ثبتَ مثله في كلامِ الفصحاءِ وتُقَلَّ عَمَّنْ ثَبَّتْ عَصْمَتُهُ مِنَ الْغَلَطِ، يجبُ القبولُ، وأما القُرَّاءُ فهمُ أعدُلُ من النحاة، فوجبَ المصيرُ إلى قولهم.

(١) يعني مصحفَ عثمان رضي الله عنه الذي اجتمع على صحته ما فيه الحِلَّةُ من صحابة رسول الله ﷺ.
(٢) انظر: «الكافية» لابن الحاجب بشرح الاسترأبادي (٢: ٢٦٥) وعبارته ثَمَّة: «وقد جاء الياء ساكنًا مع الألف في قراءة نافع ﴿وَتَحْيَايَ وَمَسَاكِي﴾ [الأنعام: ١٦٢]، وذلك: إما لأن الألف أكثر مدًا من أخوته، فهو يُقام مقام الحركة في صحته الاعتدال عليه، وإما لإجراء الوصل مجرى الوقف، ومع هذا، فهو عند النحاة ضعيف» انتهى.

(٣) «ديوان الفرزدق» (١: ٤٠٨)، وموطن الشاهد تخفيف الهَمْزة في «هَنَّاكَ».

(٤) قوله: «أي: هَنَّاكَ» ساقط من (ط).

(٥) «ديوان حسان»، ص ١٢٠. وموطن الشاهد تخفيف الهَمْزة في «سَأَلْتُ».

وُخُوِصَّةٌ. والثاني: إخطاء طريق التخفيف؛ لأنَّ طريق تخفيف الهمزة المتحركة المفتوح ما قبلها أن تخرجَ بَيْنَ يَيْنَ، فأثما القلب ألفاً فهو تخفيف الهمزة الساكنة المفتوح ما قبلها؛ كهمزة رأس. والإنذار: التخويفُ من عقاب الله بالزجر عن المعاصي. فإن قلت: ما موقع ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾؟ قلت: إما أن تكون جملة مؤكدة للجملة قبلها، أو خبراً لـ «إِنَّ»، والجملة قبلها اعتراضٌ.

[﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشًوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ ٧]

الحَتْمُ والكُتْمُ أخوان؛ لأنَّ في الاستيثاق من الشيء بضرب الخاتم عليه.....

قوله: (وُخُوِصَّةٌ)، النهاية: في الحديث: «بادروا بالأعمال ستاً». وُخُوِصَّةٌ أحدكم يُريدُ حادثة الموت التي تخصُّ كلَّ إنسانٍ، وهي تصغيرُ خاصة، وصُغِرَتْ لاحتقارها في جنبٍ ما بعدها من البعث والعرض والحساب وغير ذلك. والحديث من رواية الإمام أحمد ومسلم عن أبي هريرة: أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «بادروا بالأعمال ستاً: الدخان، والدجال، ودابة الأرض، وطلوع الشمس من مغربها، وأمر العاقبة، وُخُوِصَّةٌ أحدكم»^(١).

قوله: (والإنذار: التخويف) قال القاضي: إنَّما اقتصرَ عليه، لأنه أَوْقَعُ في القلبِ وأشدُّ تأثيراً في النفس من حيث إنَّ دفعَ الضرِّ أهمُّ من جلبِ النفع، فإذا لم ينفع فيهم، كانت البشارة بعدمِ النفع أولى^(٢).

قوله: (والجملة قبلها اعتراض) والفرق بين المَعْتَرِضَةِ والمؤكِّدة - على أنَّ المَعْتَرِضَةَ أيضاً منجَّدة - هو أنَّ المَعْتَرِضَةَ أحسنُ موقعاً، والطفٌ مسلِّكاً، وفيه مع التوكيد الاهتامُ بشأنها لتأثيرها بين الكلام، وقال القاضي: إذا كانت مُعْتَرِضَةً كانت علةً للمُحْكَمِ^(٣).

قوله: (الحَتْمُ والكُتْمُ أخوان)، الراغب: الحَتْمُ والطَّيْعُ: الأثرُ الحاصلُ عن نقش، ويَسْجُورُ

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٨٣٠٣)، ومسلم (٢٩٤٧). من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ١٤١).

(٣) المصدر السابق (١: ١٤٢).

كَتَمًا لَهُ وَتَغْطِيَةً؛ لئَلَّا يُتَوَصَّلَ إِلَيْهِ، وَلَا يُطْلَعَ عَلَيْهِ. وَالْغِشَاوَةُ: الْغِطَاءُ، فِعَالَةٌ مِنْ غَشَاهُ؛ إِذَا غَطَّاهُ. وَهَذَا الْبَنَاءُ لِمَا يَشْتَمِلُ عَلَى الشَّيْءِ، كَالْعِصَابَةِ وَالْعِمَامَةِ. فَإِنْ قُلْتَ: مَا مَعْنَى الْخَتْمِ عَلَى الْقُلُوبِ وَالْأَسْمَاعِ وَتَغْشِيَةِ الْأَبْصَارِ؟ قُلْتَ: لَا خَتَمَ وَلَا تَغْشِيَةَ ثُمَّ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ الْمَجَازِ.....

به، يُقَالُ: خَتَمْتُ كَذَا فِي الْاِسْتِثْقَاءِ مِنَ الشَّيْءِ وَالْمَنْعِ مِنْهُ، نَظَرًا إِلَى مَا يَحْصُلُ مِنَ الْمَنْعِ بِالْخَتْمِ عَلَى الْكُتُبِ وَالْأَبْوَابِ، وَيُقَالُ ذَلِكَ، وَنَعْنِي بِهِ بَلَوْغَ آخِرِ الشَّيْءِ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ آخِرُ فِعْلٍ يُفَعَّلُ بِهِ^(١) فِي إِحْرَازِ الشَّيْءِ، وَمِنْهُ قِيلَ: خَتَمْتُ الْقُرْآنَ. وَقَدْ قِيلَ: لِلْإِنْسَانِ ثَلَاثَةُ أَنْوَاعٍ مِنَ الذُّنُوبِ يُقَابِلُهَا فِي الدُّنْيَا ثَلَاثُ عَقْرَبَاتٍ، الْأَوَّلُ: الْغَفْلَةُ عَنِ الْعِبَادَاتِ، وَذَلِكَ يُورِثُ جَسَارَةً عَلَى ارْتِكَابِ الذُّنُوبِ، وَهِيَ الْمَشَارُ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ: «إِنَّ الْمُؤْمِنَ إِذَا أَذْنَبَ أُوْرَتْ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءٌ، وَإِنْ تَابَ وَنَزَعَ وَاسْتَغْفَرَ، صَقَلَ قَلْبُهُ، وَإِنْ زَادَ زَادَتْ حَتَّى تُغْلِقَ قَلْبُهُ»^(٢).

وَالثَّانِي: الْجَسَارَةُ عَلَى ارْتِكَابِ الْمَحَارِمِ، إِمَّا لَشَهْوَةِ تَدْعُوهُ إِلَيْهِ، أَوْ شَرَارَةٍ تُحَسِّنُهُ فِي عَيْنِهِ، فَتُورِثُهُ وَقَاحَةً، وَهِيَ الْمُعْبَرُّ عَنْهَا بِالرَّيْنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَلَّا بَلْ رَأَى عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤].

وَالثَّلَاثُ: الضَّلَالُ، وَهُوَ أَنْ يَسْبِقَ إِلَى اعْتِقَادِ مَذْهَبٍ بَاطِلٍ، وَأَعْظَمُهُ الْكُفْرُ، فَلَا يَكُونُ تَلَفُّتٌ مِنْهُ بِوَجْهِ إِلَى الْحَقِّ، وَذَلِكَ يُورِثُهُ هَيْئَةٌ تُمَرُّهُ عَلَى اسْتِحْسَانِهِ الْمَعَاصِي، وَاسْتِقْبَاحِهِ لِلطَّاعَاتِ، وَهُوَ الْمُعْبَرُّ عَنْهُ بِالْخَتْمِ وَالطَّبْعِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَتَمَ عَلَى سَمْعِهِ وَقَلْبِهِ﴾ [الجنانية: ٢٣] و﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَكَ الْبَرَكَةُ طَبَعٌ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [النحل: ١٠٨]، وَبِالْأَقْفَالِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَثَرُ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [محمد: ٢٤] إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ^(٣).

(١) قَوْلُهُ: «يُفَعَّلُ بِهِ» سَاقِطٌ مِنْ (ط).

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ (٤٢٤٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٣٣٤)، وَابْنُ حِبَانَ (٢٧٨٧)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) «تَفْسِيرُ الرَّاعِبِ» (١: ٨٩ - ٩٠)، وَانْظُرْ: «مُفْرَدَاتُ الْقُرْآنِ» ص ٢٧٤.

ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَا نَوْعَيْهِ؛ وهما الاستعارةُ والتمثيلُ. أمَّا الاستعارةُ: فَأَنْ تَجْعَلَ قُلُوبَهُمْ - لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَنْفُذُ فِيهَا،.....

قوله: (ويَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنْ كَلَا نَوْعَيْهِ) لَا يَخْلُو لَفْظُهُ عَنْ اتِّسَاعِ مَا، لِأَنَّهُ جَعَلَ التَّمثِيلَ نَوْعًا مِنَ الْمَجَازِ، وَقَسَمًا لِلِاسْتِعَارَةِ. بَيَانُهُ: أَنَّهُ إِنْ عُنِيَ بِالتَّمثِيلِ مَا هُوَ وَاقِعٌ عَلَى سَبِيلِ التَّشْبِيهِ، بِأَنْ يَكُونَ وَجْهَهُ مُتَرَعًّا مِنْ عِدَّةِ أُمُورٍ غَيْرِ حَقِيقَةٍ، فَهُوَ لَيْسَ بِمَجَازٍ، وَإِنْ أَرَادَ بِهِ الْاسْتِعَارَةَ التَّمثِيلِيَّةَ، فَهُوَ لَيْسَ قَسَمًا لِلِاسْتِعَارَةِ، بَلْ هُوَ قِسْمٌ مِنْهَا. وَالْأَظْهَرُ أَنْ يُقَالَ: الْمَجَازُ نَوْعَانِ: مُرْسَلٌ، وَاسْتِعَارَةٌ. وَالْاسْتِعَارَةُ نَوْعَانِ: تَمثِيلِيَّةٌ، وَغَيْرُ تَمثِيلِيَّةٍ، كَكُونِهَا تَخْيِيلِيَّةٌ، أَوْ حَقِيقِيَّةٌ، أَوْ مَكْنِيَّةٌ، وَالْعُدْرُ أَنَّ الْاسْتِعَارَةَ التَّمثِيلِيَّةَ غَلَبَ عَلَيْهَا اسْمُ التَّمثِيلِ، وَلَا يَكَادُ يُطْلَقُ عَلَيْهَا اسْمُ الْاسْتِعَارَةِ كَمَا اسْتَفْرَيْنَا مِنْ كَلَامِهِ، مِنْهُ مَا قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَمثِيلًا لِاسْتِظْهَارِهِ بِهِ، وَوُثُوقِهِ بِحِمَايَتِهِ بِامْتِسَاكِ الْمُتَلَبِّسِ مِنْ مَكَانٍ مُرْتَفِعٍ بِحَبْلِ وَثِيقٍ، وَأَنْ يَكُونَ اسْتِعَارَةً^(١)، وَبَقِيَّةُ الْاسْتِعَارَاتِ يُطْلَقُ عَلَيْهَا اسْمُ الْاسْتِعَارَةِ مُطْلَقًا، وَنَحْوُهُ قَوْلُ أَبِي الطَّيِّبِ:

فَإِنْ تَفَقَّى الْأَنَامُ، وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمُسْكَ بَعْضُ دَمِ الْعَرَالِ^(٢)

وَذَلِكَ أَنَّهُمْ إِذَا رَأَوْا أَنْ بَعْضَ أَنْوَاعِ الْجَنْسِ لَهُ مَزِيَّةٌ عَلَى سَائِرِ أَنْوَاعِهِ يُخْرِجُونَهُ مِنْ ذَلِكَ الْجَنْسِ وَيَجْعَلُونَهُ جِنْسًا آخَرَ، كَذَا هَاهُنَا.

قوله: (فَأَنْ تَجْعَلَ قُلُوبَهُمْ) إِلَى آخِرِهِ، شُرُوعٌ فِي بَيَانِ كَيْفِيَّةِ التَّشْبِيهِ الَّتِي هُوَ وَاقِعٌ فِي طَرِيقِ هَذِهِ الْاسْتِعَارَةِ، لِيُعْلَمَ مِنْهُ كَيْفِيَّةُ اسْتِخْرَاجِ الْاسْتِعَارَةِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: «أَنْ تَجْعَلَ قُلُوبَهُمْ» بِسَبَبِ عَدَمِ نَفُوذِ الْحَقِّ فِيهَا «كَأَنَّهَا مُسْتَوَثَّقَةٌ مِنْهَا بِالْحَقِّ» كَقَوْلِكَ فِي الْاسْتِعَارَةِ الْمَكْنِيَّةِ فِي قَوْلِ الْهَذَلِيِّ^(٣):

(١) «الكشاف» (١: ٣٩٤).

(٢) «ديوان المتنبي» (٣: ١٥١).

(٣) يعني أبا ذؤيب، والبيت من قصيدته المشهورة في رثاء آبائه. انظر: «شرح أشعار الهذليين» (١: ٨).

ولا يَخْلُصُ إِلَى ضَمَائِرِهَا مِنْ قَبْلِ إِعْرَاضِهِمْ عَنْهُ وَاسْتِكْبَارِهِمْ عَنْ قَبُولِهِ وَاعْتِقَادِهِ؛ وَأَسْمَاعِهِمْ؛ لِأَنَّهَا تَمُجُّ وَتَنْبُو عَنْ الإِصْغَاءِ إِلَيْهِ، وَتَعَاْفُ اسْتِمَاعَهُ، كَأَنَّهَا مُسْتَوْتِقٌ مِنْهَا بِالْخُتْمِ؛ وَأَبْصَارَهُمْ - لِأَنَّهَا لَا تَحْتَلِي آيَاتِ اللَّهِ الْمَعْرُوضَةِ، وَدَلَالَتِهِ الْمَنْصُوبَةِ، كَمَا تَحْتَلِيهَا أَعْيُنُ الْمُعْتَبِرِينَ الْمُسْتَبْصِرِينَ، كَأَنَّهَا غُطِّيَ عَلَيْهَا وَحُجِبَتْ، وَحِيلَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْإِدْرَاكِ. وَأَمَّا التَّمْثِيلُ: فَأَنْ تَمَثَّلَ - حَيْثُ لَمْ يَسْتَنْفِعُوا بِهَا فِي الْأَغْرَاضِ الدِّينِيَّةِ الَّتِي كُلِّفُوا.....

وَإِذَا الْمَنِيَّةُ أَنْشَبَتْ أَظْفَارَهَا

جَعَلَتْ الْمَنِيَّةُ بِسَبَبِ اغْتِيَالِهَا الْأَرْوَاحَ كَأَنَّهَا سَبَّحَتْ ذُو أَظْفَارٍ وَأَنْتَابٍ، ثُمَّ ذُكِرَتْ الْمَنِيَّةُ، وَأُرِيدَتْ الْمَنِيَّةُ الْمُشْكَلَةُ^(١) عَلَى صُورَةِ السَّعْيِ فِي التَّخِيلِ، وَجُعِلَتْ الْقَرِينَةُ مَا يَلَازِمُ السَّعْيَ الْمُشَبَّهَ بِهِ، وَنُسِبَتْ إِلَيْهَا عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِعَارَةِ التَّخِيلِيَّةِ، لِأَنَّ الْمَكْنِيَّةَ لَا تَنْفَكُ عَنِ التَّخِيلِيَّةِ، كَذَا هَاهُنَا تُجْعَلُ الْقُلُوبُ اسْتِعَارَةً مَكْنِيَّةً عَنِ قُلُوبٍ مُتَخَيِّلَةٍ عَلَى صُورَةِ شَيْءٍ مُسْتَوْتِقٍ مِنْهُ، ثُمَّ يُنْسَبُ إِلَيْهَا لِأَرْزَمِ ذَلِكَ الشَّيْءِ، وَهُوَ الْخُتْمُ بَعْدَ التَّخِيلِ، قَائِلًا: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾، وَالَّذِي يُؤَيِّدُ^(٢) أَنَّ هَذِهِ الْإِسْتِعَارَةَ مَكْنِيَّةٌ تَصْرِيحُ التَّشْبِيهِ فِي الْقُلُوبِ بِقَوْلِهِ: «كَأَنَّهَا مُسْتَوْتِقٌ مِنْهَا»؛ لِأَنَّ الْإِسْتِعَارَةَ بِالْكِنَايَةِ هِيَ الَّتِي يُذَكَّرُ^(٣) فِيهَا الْمُشَبَّهُ، وَبُرَادُ بِهِ الْمُشَبَّهَ بِهِ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَخْلُصُ)، الْجَوْهَرِيُّ: خَلَصَ إِلَيْهِ الشَّيْءُ: وَصَلَ.

قَوْلُهُ: (فَأَنْ تَمَثَّلَ) أَي: تُشَبَّهَ حَالَةُ قُلُوبِهِمْ وَسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ، وَهِيَ عَدَمُ انْتِفَاعِهَا فِي الْأَغْرَاضِ الدِّينِيَّةِ بِسَبَبِ مَنَعِ قَبُولِ الْحَقِّ، بِحَالَةِ أَشْيَاءٍ ضُرِبَ حِجَابٌ - أَي: حَدٌّ فَاصِلٌ - بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْإِسْتِفَاعِ بِهَا بِالْخُتْمِ وَالتَّغْشِيَةِ، ثُمَّ اسْتَعِيرَ لْجَانِبِ الْمَشَبِّهِ لَفْظُ «الْخُتْمِ» جَاعِلًا الْقَرِينَةَ نُسْبَةً إِلَى الْقُلُوبِ، فَيَكُونُ مِنَ الْإِسْتِعَارَةِ التَّمْثِيلِيَّةِ الْوَاقِعَةِ عَلَى طَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ كَمَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ: ﴿أُولَئِكَ

(١) فِي (ط): «الْمُشْكَلَةُ».

(٢) فِي (ط): «يُؤَيِّدُهُ».

(٣) فِي (ط): «هِيَ أَنْ يَذَكَرَ».

وَحُلِقُوا مِنْ أَجْلِهَا - بِأَشْيَاءٍ ضُرِبَ حِجَابٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْاسْتِنْفَاعِ بِهَا بِالْخَتْمِ وَالتَّغْطِيَةِ.
وَقَدْ جَعَلَ بَعْضُ الْمَازِنِيِّينَ الْحُبْسَةَ فِي اللِّسَانِ وَالْعِيَّ خَتْمًا عَلَيْهِ، فَقَالَ:

خَتَمَ الْإِلَهَ عَلَى لِسَانِ عُدَاوِيٍّ خَتَمًا فَلَيْسَ عَلَى الْكَلَامِ بِقَادِرٍ
وَإِذَا أَرَادَ النُّطْقَ خَلَّتْ لِسَانَهُ لَسَحًا يَحْرُكُهُ لِصَبْرِ نَاقِرٍ

فَإِنْ قُلْتُ: فَلَمْ أُسِنْدِ الْخَتْمَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَإِسْنَادُهُ إِلَيْهِ يَدُلُّ عَلَى الْمَنَعِ.....

عَلَى هَذَيْنِ رَدِّهِمْ» [البقرة: ٥] وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ بُعِيدَ هَذَا: «وَيَجُوزُ أَنْ تُضَرَّبَ الْجُمْلَةُ كَمَا هِيَ مَثَلًا». وَدَلٌّ عَلَى أَنَّ التَّشْبِيهَ مُرَكَّبٌ قَوْلُهُ: «بِأَشْيَاءٍ ضُرِبَ حِجَابٌ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْاسْتِنْفَاعِ بِهَا» لِأَنَّهُ مُشَبَّهٌ بِهِ، وَلَا بَدَّ مِنْ تَقْدِيرِ مِثْلِهِ فِي جَانِبِ الْمُشَبَّهِ فَقَالَ: «فَأَنْ تُمَثَّلَ» أَيْ: تُشَبَّهَ قُلُوبُهُمْ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَا يَنْفُذُ فِيهَا لِيَسْتَفْعُوا بِهَا فِي الْأَغْرَاضِ الدِّينِيَّةِ، فَظَهَرَ أَنَّ الْاسْتِعَارَةَ فِي «خَتَمَ» عَلَى الْأَوَّلِ تَخْيِيلِيَّةٌ، وَفِي الْقُلُوبِ مَكْنِيَّةٌ، وَعَلَى الثَّانِي تَبَعِيَّةٌ وَاقِعَةٌ عَلَى طَرِيقِ الْاسْتِعَارَةِ التَّمثِيلِيَّةِ، فَصَحَّ قَوْلُهُ: «لَا خَتَمَ وَلَا تَغْشِيَّةَ تَمَّ عَلَى الْحَقِيقَةِ» وَإِنَّمَا قُلْنَا: تَبَعِيَّةٌ، لِأَنَّ «خَتَمَ» فِعْلٌ، وَالْاسْتِعَارَةُ وَاقِعَةٌ فِي مَصْدَرِهِ، وَالْمَرَادُ مَا فِي الْقُلُوبِ مِنَ الْمَنَعِ مِنْ قَبُولِ الْحَقِّ.

قَوْلُهُ: (خَتَمَ الْإِلَهَ) الْبَيْتَ ^(١)، عُدَاوِيٌّ بِالْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَضَمُّهَا وَالدَّالِ الْمُعْجَمَةِ: اسْمُ رَجُلٍ، وَيُقَالُ: بَجَلَّ عُدَاوِيٌّ، أَيْ: قَوِيٌّ شَدِيدٌ.

قَوْلُهُ: (فَلَمْ أُسِنْدِ الْخَتْمَ إِلَى اللَّهِ) إِلَى آخِرِهِ، هَذَا السُّوَالُ وَالْجَوَابُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَذْهَبِهِ. وَالسُّوَالُ الْأَوَّلُ وَالْجَوَابُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ أَهْلِ السُّنَّةِ.

قَالَ الْقَاضِي: الْمَرَادُ بِالْخَتْمِ وَالتَّغْشِيَّةِ أَنْ يُخَدَّتْ فِي نَفْسِهِمْ هَيْئَةٌ تُمَرِّئُهُمْ عَلَى اسْتِحْبَابِ الْكُفْرِ وَالْمَعَاصِي وَاسْتِقْبَاحِ الْإِيمَانِ وَالطَّاعَاتِ ^(٢).

(١) ذَكَرَهُ أَبُو حَيَّانَ التَّوْحِيدِيُّ فِي «الْبَصَائِرِ وَالذِّخَائِرِ» (٤: ١٩٠)، وَعَزَاهُ لِبَعْضِ الْمَازِنِيِّينَ، وَكَذَا الرَّغْشَرِيُّ فِي «رَبِيعِ الْأَبْرَارِ» (١: ٤٥٤).

(٢) «أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ» (١: ١٤٤)، وَعَلَّلَهُ بِقَوْلِهِ: «بَسَبَّ غَيْبُهُمْ وَأَنَّهُمَا كُهُم فِي التَّقْلِيدِ وَإِعْرَاضِهِمْ عَنِ النَّظَرِ الصَّحِيحِ، فَتَجَعَلَ قُلُوبَهُمْ بِحَيْثُ لَا يَنْفُذُ فِيهَا الْحَقُّ».

من قَبُولِ الْحَقِّ والتَّوَصُّلِ إِلَيْهِ بِطَرَفِهِ وَهُوَ قَبِيحٌ، وَاللَّهُ تَعَالَى عَنْ فِعْلِ الْقَبِيحِ عَلَوًا كَبِيرًا لِعِلْمِهِ بِقُبْحِهِ، وَعِلْمِهِ بِغِنَا عَنْهُ، وَقَدْ نَصَّ عَلَى تَنْزِيهِ ذَاتِهِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا أَنَا بِظَالِمٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [ق: ٢٩]، ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾ [الزخرف: ٧٦]، ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ﴾ [الأعراف: ٢٨]، ونظائر ذلك مما نطَقَ بِهِ التَّنْزِيلُ؟ قُلْتُ: الْقَصْدُ إِلَى صِفَةِ الْقُلُوبِ بِأَنَّهَا كَالْمَخْتُومِ عَلَيْهَا، وَأَمَّا إِسْنَادُ الْخَتْمِ إِلَى اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ فَلَيْبِنُهُ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ فِي فَرْطِ تَعَمُّقِهَا، وَثَبَاتِ قَدَمِهَا كَالشَّيْءِ الْخَلْقِيِّ غَيْرِ الْعَرَضِيِّ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ: فَلَانٌ مَجْبُولٌ عَلَى كَذَا، وَمَفْطُورٌ عَلَيْهِ، يَرِيدُونَ أَنَّهُ بَلِغٌ فِي الثَّبَاتِ عَلَيْهِ.....

وقلتُ: فالإحداثُ فِعْلُ اللَّهِ حَقِيقَةً، وَالْخَتْمُ وَالتَّغْشِيَةُ تَجَاوُزُ كَمَا مَرَّ.

قَوْلُهُ: (لِعِلْمِهِ بِقُبْحِهِ) يَعْنِي مَنْ ارْتَكَبَ قَبِيحًا إِنَّمَا يَرْتَكِبُهُ لِأَمْرَيْنِ: إِمَّا لِلْجَهْلِ بِكُونِهِ قَبِيحًا، أَوْ لِلْاِحْتِيَاجِ إِلَى فِعْلِهِ. وَاللَّهُ تَعَالَى مُنْزَعٌ عَنْهَا.

و«الفاء» فِي «فَلِمَ» دَلَّتْ عَلَى انْكَارٍ، يَعْنِي: أَنَّ الْخَتْمَ لَمَّا كَانَ عِبَارَةً عَنِ الْمَنْعِ مِنْ قَبُولِ الْحَقِّ فَلِمَ أُسْنِدَ إِلَى ذَاتِهِ.

قَوْلُهُ: (الْقَصْدُ إِلَى صِفَةِ الْقُلُوبِ بِأَنَّهَا كَالْمَخْتُومِ عَلَيْهَا) أَي: الْمَقْصُودُ مِنَ الْإِسْنَادِ الْمُبَالِغَةُ فِي الْإِبْهَاءِ عَنْ قَبُولِ الْحَقِّ، فَعَبَّرَ عَنِ الْمُبَالِغَةِ بِقَوْلِهِ: «كَالْمَخْتُومِ عَلَيْهَا»، هَذَا خُلَاصَةُ الْجَوَابِ، وَالْوَجْهُ الْآتِيُّ بَيَانٌ لِهَذَا الْمَعْنَى عَلَى طَرِيقِ سِتَى.

قَوْلُهُ: (فَلَيْبِنُهُ) هَذَا هُوَ الْوَجْهُ الْأَوَّلُ مِنَ الْوُجُوهِ وَخُلَاصَتُهُ: أَنَّ ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ الْآيَةُ بِكَامِلِهَا مُعْبَرَةٌ عَنْ فَرْطِ تَعَمُّقِ الْكُفْرِ فِيهِمْ عَلَى الْكِنَايَةِ الْإِبْرَائِيَّةِ: وَهِيَ أَنَّ تَوَخُّدَ الزُّبْدَةِ وَالْخُلَاصَةِ مِنَ الْجُمْلَةِ مِنْ غَيْرِ اعْتِبَارِ مُفْرَدَاتِهَا بِالْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ.

قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]: هَذَا كِنَايَةٌ عَنِ الْمُلْكِ^(١)، قَالُوا: فَلَانٌ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ، يُرِيدُونَ مَلَكًا وَإِنْ لَمْ يَقْعُدْ عَلَى السَّرِيرِ الْبَتَّةَ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ

(١) «الكشاف» (١٠: ١٢٨) بتصرفٍ ملحوظ.

وكَيْفَ يُتَخَيَّلُ مَا خُيِّلَ إِلَيْكَ. وقد وردت الآية ناعية على الكفارِ شناعةً صفتهم، وسِجاجةً حالهم، ونيطَ بذلك الوعيدُ بعذابٍ عظيمٍ!

بقوله: «فَلَانٌ مُجْبُوٌّ عَلَى كَذَا، ومفطورٌ عليه، يريدون أنه بليغٌ في الثباتِ عليه» قَالَ صاحبُ المفتاح في قولِ الطائي^(١):

أَبَيَّنَ فَمَا يَزُرُّنَ يَسْوَى كَرِيمٍ وَحَسْبُكَ أَنْ يَزُرُّنَ أَبَا سَعِيدٍ

إنه في إفادة أن أبا سعيد كريم، غيرُ خاف^(٢).

قوله: (وكَيْفَ يُتَخَيَّلُ مَا خُيِّلَ) تَغْرِضُ بأهلِ السُّنَّةِ وتَوْهِنُ لدلائلهم، يعني أنها مَتَحَيَّلَاتٌ لا حقيقة لها، وهي ما حكى الإمام في «تفسيره»^(٣): القائلون بأن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى لهم قولان: أحدهما: أن الخلق هو خلق الكُفْرِ في قلوب الكفار. وثانيهما: أنه خلق الداعية التي إذا انضمت إلى القدرة صار مجموع القدرة معها سبباً موجِباً لوقوع الكفر، وللمنع عن قبول الإيمان.

وقال محيي السنة: معناه: حكَمَ الله على قلوبهم بالكُفْرِ لما سَبَقَ من علمه الأزلي فيهم^(٤). قوله: (وقد وردت الآية ناعية على الكفار) أي: مُظْهِرةً لهفواتهم؛ من قولهم: فلانٌ نَعَى على فلانٍ ذُنُوبَهُ: إذا أظهرها وشهرها.

وقال القاضي: الخُتْمُ والتَغْشِيَةُ من حيث إن المُمَكِّنَاتِ مُسْتَنْدَةٌ إلى الله تعالى، واقعةٌ بقدرة أُسْنَدَتْ إليه، ومن حيث إنهما مُسَبِّبانِ مما اقترَفوه وردت ناعيةٌ عليهم شناعةٌ صفتهم ووخامةٌ عاقبتهم، ثم الآية تعليلٌ للحكم السابق وبيانٌ ما يقتضيه^(٥).

(١) لم أجده في «ديوان أبي تمام»، وهو من شواهد الجرجاني في «دلائل الإعجاز»، ص ٣١٣.

(٢) «مفتاح العلوم»، ص ١٧٤.

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢: ٢٩١).

(٤) «معالم التنزيل» للبغوي (١: ٤٩).

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ١٤٦).

وقلتُ: تقريرُهُ أَنَّ الآيةَ جاريةٌ تجريُ السببِ الموجِبِ لكونِ الهدى لا ينفعُ فيهم، فإنَّ الله تعالى لما أظهرَ تَصْمِيحَهُم على الكُفْرِ بقوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦] اتَّجِهَ لسائلٍ أن يقولَ: ما بالهم كذلك؟ فأوقعَ قوله: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ إلى نهايته جوابًا منطويًا على بيانِ الموجِبِ، وقد بولغَ في المعنى حيث جعلَ الختمَ على القلوبِ ليمنعَ من الفِكْرِ في الدلائلِ المعقولةِ الصرفة، وعلى السمعِ لئلا تنفذَ في القلوبِ بسببه الدلائلُ المسموعة، وجعلَ على البَصَرِ الغشاوةَ لئلا تصلَ إليها الدلائلُ المُبْصَرةُ ليستدلُّوا بها على وجودِ منشئها، فسدَّ الطُرُقَ عليهم مِنْ كُلِّ وَجْهٍ.

أما صاحب «الاتصاف» فقد أطنبَ في هذا المقام، وقال: قد اشتملَ كلامُ الزمخشريِّ على مفاسدَ:

أحدها: الخروجُ عن دليلِ العقلِ الدالِّ على أَنَّهُ لا مُوجِدَ إلا الله.
الثانية: مخالفةُ دليلِ النقلِ المؤيِّدِ له كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الرعد: ١٦]، ﴿هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ﴾ [فاطر: ٣].

الثالثة: غلطٌ في أن ما يقبُحُ شاهدًا يقبُحُ غائبًا، وهي قاعدةٌ باطلة.
الرابعة: قالوا: لو كانتْ أفعالُ العبادِ مخلوقةً لله، لما عابها، ولما عاقبَ عليها بناءً على قاعدةِ الحُسْنِ والقبُحِ، ولم يعلموا أن هذه المُلَازِمَةَ تلزمُهم أيضًا، لأنَّه يقبُحُ شاهدًا أن يُمَكِّنَ الإنسانُ من القَبائحِ والفواحشِ وهو بمَرَأَى منه وبمَسْمُوعٍ مع قُدْرته على رَدِّه، وهو كإعطاءِ سيفٍ بآثرٍ لفاجرٍ يقطعُ الطريقَ ويسبي الحريمَ، وهو قَبِيحٌ في الشاهد. فإن قالوا: نعم، لكن ذلك لحكمةٍ استأثرَ الله تعالى بعلومها، ففرَّقوا بينَ الغائبِ والشاهدِ، فيقال: ما ذكركمُوه إن صلحَ جوابًا كان جوابًا عما اعترضتم، فلم لا سلَّمْتُم الأمرَ إلى الله تعالى في أوَّلِ الأمرِ؟ والواجبُ على العبدِ أن يلاحظَ الفرقَ بين الحركةِ الاختياريةِ والاضطراريةِ فيُخرِجَ عن الجبرِ، ثم يلاحظَ الأدلَّةَ الدالَّةَ على أَنَّهُ لا خالِقَ إلا الله، فيُخرِجَ عن الاعتزال^(١).

(١) «الاتصاف بحاشية الكشف» (٤٩: ١).

ويجوزُ أن تُضربَ الجملةُ كما هي - وهي ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ - مثلاً، كقولهم: سأل به الوادي؛ إذا هلك، وطارَتْ به العنقاء؛ إذا أطالَ الغيبةَ، وليسَ للوادي عملٌ في هلاكه ولا في طولِ غيبته، وإنما هو تمثيلٌ مُثلَّتْ حاله في هلاكه بحال.....

قوله: (ويجوزُ أن تُضربَ الجملةُ كما هي) هذا هو الوجهُ الثاني من الوجوه، وهو مبنيٌّ على التمثيل^(١)، وهو الذي عناهُ صاحبُ «الفتاح» بقوله: التشبيهُ التمثيليُّ متى فشا استعماله على سبيلِ الاستعارة سُميَ مثلاً^(٢). والفرقُ بين هذا التمثيلِ والذي سبقَ في قوله: «حَتَمَ»، هو أن في ذلك الاستعارة واقعةٌ في الحَتْمِ فقط على سبيلِ التبعية، وهنا الاستعارةُ في الجملةِ برأسها، وإليه الإشارةُ بقوله: «أن تضربَ الجملةُ كما هي مثلاً». ثم هذا الوجهُ يُقدَّرُ على ثلاثةِ أضربٍ:

أحدها: أن تكونَ قلوبٌ موجودةٌ حَتَمَ الله تعالى عليها نَحَوَ قلوبِ الأغنام. الأساس: الغَتَمَةُ: عَجْمَةٌ في النطق، ورجلٌ أَغْتَمَ وقومٌ غُتِمَ وأغنامٌ من الغَتَمِ، وهو الأخذُ بالنفسِ.

وثانيها: كذلك نَحَوَ قلوبِ البهائم.

وثالثها: قلوبٌ مُقدَّرةٌ حَتَمَهَا لا وجودَ لها.

قوله: (ولا للعنقاءِ عملٌ في هلاكه) عن الميداني، قال الخليل: سُمِّيتَ عنقاء؛ لأنه كانَ في عُنُقِها بياضٌ كالطوقِ، ويُقال: لِطولِ في عُنُقِها. قال الكلبي^(٣): كان لأهلِ الرسِّ نبيٌّ يقال له حَنْظَلَةُ بْنُ صَفْوَانَ، وكانَ بأرضهم جَبَلٌ مَصْعَدُهُ مِيلٌ، وكانت تَتَابَهُ طائِرَةٌ كَأَعْظَمَ ما يكونُ لها عُنُقٌ طويلٌ فجاءَتْ ذاتَ يومٍ، وأَعْوَزَتِ الطيرَ، فانْقَضَّتْ على صبيٍّ، فذهبتَ به فسميتَ «عنقاءَ مُغْرِبٍ»، لأنَّها تُعْرَبُ كُلَّ ما أخذتُه، ثم انْقَضَّتْ على جارية فشكوا ذلك إلى نبيِّهم،

(١) قوله: «وهو مبني على التمثيل» ساقط من (ط).

(٢) «مفتاح العلوم»، ص ١٥٤.

(٣) هو أبو النضر محمد بن السائب بن بشر الكلبي الكوفي متروك الحديث، توفي سنة ١٤٦هـ وإيَّهم بالكذب،

«سير النبلاء» (٦: ٢٤٨-٢٤٩).

مَنْ سَأَلَ بِهِ الْوَادِي، وَفِي طَوْلٍ غَيْبَتِهِ بِحَالٍ مَنْ طَارَتْ بِهِ الْعَنْقَاءُ، فَكَذَلِكَ مُثِّلْتُ حَالَ قُلُوبِهِمْ فِيهَا كَانَتْ عَلَيْهِ مِنَ التَّجَافِي عَنِ الْحَقِّ بِحَالٍ قُلُوبٍ خَتَمَ اللَّهُ عَلَيْهَا، نَحْوُ قُلُوبِ الْأَغْنَامِ الَّتِي هِيَ فِي حُلُوهَا عَنِ الْفِطَنِ كَقُلُوبِ الْبَهَائِمِ، أَوْ بِحَالٍ قُلُوبِ الْبَهَائِمِ أَنْفُسِهَا، أَوْ بِحَالٍ قُلُوبٍ مُقَدَّرٍ خَتَمَ اللَّهُ عَلَيْهَا حَتَّى لَا تَعْيَ شَيْئًا، وَلَا تَفْقَهُ، وَلَيْسَ لَهُ عَزَّ وَجَلَّ فِعْلٌ فِي تَجَافِيهَا عَنِ الْحَقِّ وَتُبُّوْهَا عَنْ قَبُولِهِ وَهُوَ مُتَعَالٍ عَنْ ذَلِكَ. وَبِمَجُورٍ أَنْ يُسْتَعَارَ الْإِسْنَادُ فِي نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ اللَّهِ لِلَّهِ، فَيَكُونُ الْخَتَمُ مُسْنَدًا إِلَى اسْمِ اللَّهِ عَلَى سَبِيلِ الْمَجَازِ، وَهُوَ لَغَيْرِهِ حَقِيقَةٌ. تَفْسِيرُ هَذَا: أَنَّ لِلْفِعْلِ مَلَاسِبَاتٍ شَتَّى؛ يَلَابِسُ الْفَاعِلُ، وَالْمَفْعُولُ بِهِ، وَالْمَصْدَرُ، وَالزَّمَانُ، وَالْمَكَانُ، وَالْمُسَبَّبُ لَهُ، فإِسْنَادُهُ إِلَى الْفَاعِلِ حَقِيقَةٌ، وَقَدْ يُسْنَدُ إِلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ عَلَى طَرِيقِ الْمَجَازِ الْمُسَمَّى اسْتِعَارَةً؛ وَذَلِكَ لِمُضَاهَاةِهَا لِلْفَاعِلِ.....

فَقَالَ: اللَّهُمَّ خُذْهَا، واقطع نسلها، فأصابتهَا^(١) صاعقة فاحترقت، فضرَبَ بها العَرَبُ مَثَلًا^(٢) وَأَنْشَدَ الْبَحْرِيُّ^(٣):

أَتَيْتُ دُونَ ذَلِكَ السَّهْرِ أَيَّامَ جُرْهُمِ وَطَارَتْ بِذَلِكَ الْعَيْسِ عَنْقَاءٌ مُغْرِبِ

قوله: (وَبِمَجُورٍ أَنْ يُسْتَعَارَ) هَذَا هُوَ الْوَجْهُ الثَّالِثُ وَهُوَ: أَنْ يُسْتَعَارَ إِسْنَادُ الْفِعْلِ مِنَ الْفَاعِلِ الْحَقِيقِيِّ لِفَاعِلٍ غَيْرِ حَقِيقِيٍّ.

قوله: (فِي نَفْسِهِ) أَي: نَفْسُ الْإِسْنَادِ مِنْ غَيْرِ النَّظَرِ إِلَى الْمُسْنَدِ وَالْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، فَإِنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا حَقِيقَةٌ لَا مَجَازَ إِلَّا فِي مُجَرَّدِ الْحُكْمِ، كَمَا يُقَالُ: أَتَيْتُ الرَّبِيعَ الْبَقْلَ.

قوله: (وَقَدْ يُسْنَدُ إِلَى هَذِهِ الْأَشْيَاءِ عَلَى طَرِيقِ الْمَجَازِ الْمُسَمَّى اسْتِعَارَةً) وَقَدْ يُخْتَلَجُ فِي بَعْضِ الْخَوَاطِرِ أَنَّ مَعْنَى الاسْتِعَارَةِ هَاهُنَا لَيْسَ عَلَى حَدِّهِ، وَذَلِكَ بَأَن يُذَكَّرَ أَحَدُ طَرَفَيْ التَّشْبِيهِ، وَيُرَادُّ بِهِ الطَّرَفُ الْآخَرُ، بَلْ هُوَ عَلَى حَدِّهِ وَمَوْقِعِهِ.

(١) فِي (ط): «فَأَصَابَتْهُ».

(٢) «مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ» (١: ٤٢٩) فِي بَيَانِ قَوْلِ الْعَرَبِ: «طَارَتْ بِهِمُ الْعَنْقَاءُ».

(٣) دِيوَانُ الْبَحْرِيِّ (١: ١٩٠).

في مُلابسة الفعل، كما يُضاهي الرجل الأسد في جرأته، فيستعار له اسمه؛ فيقال في المفعول به: عيشة راضية.....

نعم، الفرق بين هذه الاستعارة وبين الاستعارة في المفرد، هو أن الاستعارة هناك واقعة في الموضوع اللغوي واللفظ المفرد بسبب علاقة التشبيه، كما تُرى بين الأسد والإنسان بسبب علاقة الجرأة الموجودة فيهما، وها هنا الاستعارة واقعة في النسبة^(١) للدليل عقلي بسبب التشبيه بين الفاعل الحقيقي والفاعل المجازي، فكما أن المستعار هناك لفظ الأسد للشجاع، كذلك في قولنا: أثبت الربيعُ البقل، المستعار إسنادُ الإنبيات من الفاعل الحقيقي وهو الله عزَّ وجلَّ للفاعل المجازي وهو الربيعُ بسبب دورانِ الإنبيات معه. قال صاحبُ المفتاح^(٢): «ومثل ما يُرى الربيعُ في: «أثبت الربيعُ البقل»^(٣) من نوعِ شَيءٍ بالفاعل المختار من دورانِ الإنبيات معه وجودًا وعدَمًا، ثم قال: وإن لم يكن هذا الشَّبه بين المذكور والمتروك كما لو قلت: أثبت الربيعُ^(٤) البقل، تُسببت إلى ما تكرر»^(٥).

وإنما قلنا: إن نسبةَ الإنبيات إلى الله على الحقيقة لما يتبادر إلى فهمِ المؤخِّد من ذلك كما يتبادر إلى الفهم من لفظِ الأسد الحيوانَ المفترس، فالطرفُ المتروك هنا إسنادُ الإنبيات إلى الله والمذكورُ تعلُّقُ الربيع به، وهو حصوله في أوانه، ولذلك كان المقدَّر: أثبت الله البقل وقتَ الربيع، فقلوه: «وذلك لمُضاهاتها الفاعل» تعليلٌ لجعلِ الإسنادِ استعارةً، أي: إنَّما جعلناه استعارةً لذلك، لأنه تقررَ أن الاستعارة هي المجازُ الذي العلاقة^(٦) بينه وبين الحقيقة التشبيه.

(١) في (ط): «في التشبيه».

(٢) «مفتاح العلوم»، ص ١٧٥.

(٣) في (ح): «ما يرى الربيع البقل لربيع البعل».

(٤) في (ط) و(ح): «الربيع».

(٥) يعني لما ارتكبت من خطأ النسبة بين المسند والمسند إليه في المجاز.

(٦) قوله: «العلاقة» ساقط في (ط).

و: ماءً دافقاً، وفي عكسه: سَيْلٌ مُفْعَمٌ، وفي المصدر: شِعْرٌ شاعِرٌ، و: ذَيْلٌ ذائلٌ، وفي الزمان: نهاره صائِئٌ، وليله قائِئٌ، وفي المكان: طريقٌ سائرٌ، ونهرٌ جارٍ، وأهل مكة يقولون: صِلَىَّ المقامُ، وفي المسبب: بنى الأميرُ المدينة، وناقَةٌ ضَبُوتٌ، وحَلُوبٌ، وقال:

إِذَا رَدَّ عَافِي الْقِدْرِ مَنْ يَسْتَعِيرُهَا

فالشیطان هو الخاتم في الحقيقة، أو الكافر، إلا أن الله سبحانه لما كان هو الذي أقدَرَه ومكَّنَه أسندَ إليه الختمَ كما يُسندُ الفعل إلى المسبب.

قوله: (وفي عكسه سَيْلٌ مُفْعَمٌ) مُفْعَمٌ، بفتح العين، من: أَفْعَمَ السَّيْلُ الوادي: إذا مَلَأَهُ، وإِنَّمَا قال: «عَكْسُهُ» لأنه جعل في الأولِ المفعولَ فاعلاً، وفي هذا جعلَ الفاعلَ مفعولاً، فَإِنَّ السَّيْلَ يُفْعَمُ وَلَا يُفْعَمُ.

قوله: (ذَيْلٌ ذائلٌ)، الأساس: وذالت: الجارية وتذيلت: تَبَخَّرَتْ سَاحِبَةً ذَيْلَهَا، وأذالَه: أَهَانَهُ، وذالٌ بِنَفْسِهِ ذَيْلًا. وهو في ذَيْلٍ ذائل: في هَوَانٍ شَدِيدٍ.

قوله: (ناقَةٌ ضَبُوتٌ)، الأساس: ضَبَّتَ الشَّيْءُ، وَضَبَتْ عَلَيْهِ: إِذَا قَبِضَ عَلَيْهِ وَجَسَهُ، ومنَ المجاز: ناقَةٌ ضَبُوتٌ: يُشَكُّ فِي سَمَنِهَا فَضِبَّتْ، وإِنَّمَا جُعِلَتْ ضَابِئَةً لِمَا بها من الداعي إلى الضَّيْبِ، ومثله الحَلُوبُ والرَّكُوبُ.

قوله: (إِذَا رَدَّ عَافِي الْقِدْرِ مَنْ يَسْتَعِيرُهَا) أوله:

فَلَا تَسْأَلْنِي وَاسْأَلِي عَن خَلِيقَتِي^(١)

الْخَلِيقَةُ: الْخَلْقُ والطبيعة. عَافِي الْقِدْرِ: من الْعَفْوَةِ وَالْعَفَاةِ وهي: ما يَبْقَى في أَسْفَلِ الْقِدْرِ من السَّمَرَةِ، وموضع «عَافِي» رُفِعَ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، لأنه هو الذي يَرُدُّ الْمُسْتَعِيرَ وَيَمْنَعُ الْمُعِيرَ من إِعَارَةِ الْقَدْرِ، والفاعل على الحقيقة صاحبُ الْقَدْرِ، هكذا كانوا يفعلونه في تنَهِي الْقَحْطِ وَشَدَّةِ الزَّمانِ.

(١) ذكره الجوهري في «الصحاح» (٦: ٢٤٣٢)، وعزاه لعوف بن الأحوص الباهلي.

ووجهٌ رابع؛ وهو: أنهم لما كانوا على القطع والبتِّ من لا يؤمن، ولا تُغني عنهم الآيات والنذر، ولا تُجدي عليهم الألفاظ المحصلة ولا المقرّبة إن أعطوها؛ لم يبقَ - بعد استحكام العلم بأنه لا طريق إلى أن يؤمنوا طَوْعًا واختيارًا - طريق إلى إيمانهم.....

قوله: (ووجهٌ رابع) تلخيصه: أنهم لما كانوا مُصرِّين على الكفر مُتمكِّنين عليه، وما كان الطريق إلى الإيذان سوى القسْرِ والإجاء، فكُنِيَ عن تركِ القسْرِ والإجاء بالحثِّ، وهي من التلوحيمة، وتحريره: أن قوله تعالى: ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧] على رَعْمِه مُشعِّرٌ بأن الله تعالى لم يفسِّرْهم، ولم يُلجِّنْهم إلى الإيذان، وتركِ القسْرِ والإجاء مُشعِّرٌ بأن القسْرَ والإجاء مُقتضى حالهم؛ لأنَّ التركَ إِنْما كان لئلا يتقبَّضَ غرضُ التكليف، وهو حصولُ الاختيارِ للابتلاء، وإلا كان الحقُّ أن يفسِّرَ؛ لأنه الطريق إلى إيمانهم. وكَوْنُ القسْرِ والإجاء مُقتضى حالهم، مُشعِّرٌ بأن الآيات والنذر لا تُغني عنهم، والألفاظ لا تُجدي عليهم، وكونُ الآيات والألفاظ لا تنفعهم مُشعِّرٌ بأن ترامي أمرهم في التصميم أقصى غاياته ومدى نهاياته، فانظر بين الكِناية وبين المطلوبِ بها كم ترى من لوازمٍ ومُلَوِّحات!

قوله: (ولا تُجدي عليهم الألفاظ المحصلة ولا المقرّبة)، قال نجم الدين الزاهدي الحُوَازمي^(١) في كتاب «الصفوة»^(٢): اللُّطْفُ في عُرْفِ الْمُتَكَلِّمِينَ: هو ما يختارُ عنده المكلفُ الطاعةَ تركًا وإتيانًا. ثم إنَّ اللُّطْفَ إذا كانَ عَصْلًا للواجبِ يُسَمَّى تَوْفِيقًا، وإذا كانَ مُحْصَلًا لتركِ القَبِيحِ يُسَمَّى عِصْمَةً، وإذا كانَ مُقَرَّبًا من الواجبِ أو تركِ القَبِيحِ يُسَمَّى لُطْفًا مُقَرَّبًا. قوله: (إنَّ أعطوها) شَرْطُ، والجزاء ما دلَّ عليه ما قَبْلَهُ. وقوله: «لم يبقَ» جوابُ «لما» وقوله: «بأنه لا طريقَ مُتَّصِلٌ بالعلم، وقوله: «عَبَّرَ» جوابُ «إذا».

(١) الإمام العلامة أبو الرجا مختار بن محمود الزاهدي الحنفي (ت ٦٥٨هـ) صاحب «الصفوة في أصول الفقه». له شرح «مختصر القدوري»، وكتاب «الفنية» وغير ذلك. انظر: «تاج التراجم» لابن قطلوبغا، ص ٢٩٥، و«كشف الظنون» (٢: ١٠٨٠).
(٢) لم أجده مطبوعاً.

إِلَّا الْقَسْرُ وَالْإِجْءَاءُ، وَإِذَا لَمْ يَبَقْ طَرِيقٌ إِلَّا أَنْ يَقْسَرَهُمُ اللَّهُ وَيُلْجِئَهُمْ ثُمَّ لَمْ يَقْسِرْهُمْ وَلَمْ يُلْجِئْهُمْ؛ لِثَلَا يَنْتَقِصَ الْغَرَضُ فِي التَّكْلِيفِ - عَبَّرَ عَنْ تَرْكِ الْقَسْرِ وَالْإِجْءَاءِ بِالْخْتِمِ؛ إِشْعَارًا بِأَنَّهُمْ الَّذِينَ تَرَامَى أَمْرُهُمْ فِي التَّصْمِيمِ عَلَى الْكُفْرِ وَالْإِصْرَارِ عَلَيْهِ إِلَى حَدٍّ لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْهُ إِلَّا بِالْقَسْرِ وَالْإِجْءَاءِ.....

وفي «شرح مقامات المصنف»^(١): الألفاظ عند المتكلمين: هي المصالح، وهي الأفعال التي عندها يطيع المكلف أو يكون أقرب إلى الطاعة على سبيل الاختيار، ولولاها لم يطيع أو لم يكن أقرب مع تمكنه في الحالين، والواحد لطف بضم اللام وسكون الطاء، وقد لطف الله بعبده يلفظ، وأما الألفاظ الهدايا، فالواحد لطف بفتح اللام والطاء، قال: كَمَنْ لَنَا عِنْدَهُ التَّكْرِيمُ وَاللَّطْفُ

وَالْفِعْلُ مِنْهُ: اللَّطْفُ.

وقال أهل السنة والجماعة في مسألة خَلَقَ الأفعال: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَطَفًا لَوْ فُعِلَ بِالْكَفَّارِ لَأَمَنُوا اخْتِيَارًا، غَيْرَ أَنَّهُ تَعَالَى لَمْ يَفْعَلْ وَهُوَ فِي فِعْلِهِ مُتَفَضِّلٌ، وَفِي تَرْكِهِ عَادِلٌ، وَلَا يَجِبُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى الْأَصْلَحُ وَلَا الصَّلَاحُ.

وقال الشيخ أبو القاسم القشيري^(٢) في كتاب «مفاتيح الحُجُجِ وَمَصَابِيحِ النُّهْجِ»^(٣): اللَّطْفُ قُدْرَةُ الطَّاعَةِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَيُسَمَّى مَا يُقَرِّبُ الْعَبْدَ إِلَى الطَّاعَةِ وَيُوصِلُ دَوَائِعِهِ إِلَى الْخَيْرِ أَيْضًا لُطْفًا، وَالتَّوْفِيقُ مَا تَتَّفَقُ بِهِ الطَّاعَةُ، وَهُوَ الْقُدْرَةُ الَّتِي تَصْلُحُ لِلطَّاعَةِ، وَاخْتَصَّ هَذَا

(١) يعني «شرح مقامات الزمخشري»، ص ٦.

(٢) الإمام الزاهد القدوة الأستاذ أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري الشافعي (ت ٤٦٥ هـ)، كان من أئمة التصوف وأعيان المفسرين، وكتابه «لطائف الإشارات» و«الرسالة» فيها جماع الدلالة على سعة دائرته في العلم ولطف مأخذه في النظر. له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١١: ٨٣)، و«طبقات السبكي» (٥: ١٥٣)، و«سير النبلاء» (١٨: ٢٢٧).

(٣) لم أهتم إلى هذا الكتاب، ولتنام الفائدة انظر: «لطائف الإشارات» (٣: ٣٤٨).

وهي الغاية القصوى في وصف لجأهم في الغي، واستشرائهم في الضلال والبغي. ووجه خامس؛ وهو: أن يكون حكاية لما كان الكفرة يقولونه تهكمًا بهم من قولهم: ﴿قُلُوبُنَا فِي أَكْثَرَةٍ مِمَّا نَدْعُونَ إِلَيْهِ وَفِي ءَادَانِنَا وَقَرْ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥].....

الاسم بما يتفق به الخير دون ما يتفق به الشر عرفًا شرعيًا، والخذلان: قدرة المعصية، والحرمان قدرة الكفر، والله سبحانه وتعالى قادر على ما لو فعل المؤمنون لكفر، وعلى ما لو فعل الكافر لآمن، وليس لأحد عليه سبحانه وتعالى حق مُستحق، وكل ما يفعلُه فمِنْهُ جميل.

قوله: (وهي الغاية)، الضمير عائد إلى العبارة الدال عليها قوله: «عبر» أو إلى التعبير، والتأنيب باعتبار الخبر.

قوله: (واستشرائهم) أي: لجأهم، الأساس: استشرى في الأمر وفي العدو: لجأ فيه. وشري البرق: كثر لمعانه.

قوله: (ووجه خامس) وحاصله: أنه تعالى حكى كلام الكفار على سبيل التهكم، فإن الكفرة لما قالوا: ﴿قُلُوبُنَا فِي أَكْثَرَةٍ مِمَّا نَدْعُونَ إِلَيْهِ وَفِي ءَادَانِنَا وَقَرْ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ [فصلت: ٥] فجاء بقوله: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةٌ﴾ [البقرة: ٧] معبرًا عن كلامهم على سبيل التهكم والوعيد والتهديد، فقوله: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ كقولهم: ﴿قُلُوبُنَا فِي أَكْثَرَةٍ مِمَّا نَدْعُونَ إِلَيْهِ﴾ و﴿وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ كقولهم: ﴿وَفِي ءَادَانِنَا وَقَرْ﴾ لأن الوقر في الأذن يمنع من نفوذ الصوت فيها، وقوله: ﴿وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةٌ﴾ كقولهم: ﴿وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ﴾ فإن الغشاوة هي الحجاب. قيل: هذا الوجه أحسن الوجوه، ويقال: لأنه أسهل في استخراج المقصود، ولم يتجئ إلى است فراغ القوى وبذل المجهود، وإلا فإين الثريا من الثرى، على ما يلزم منه فك الرابطة الاستثنائية في بيان الموجب بينها وبين الجملة السابقة.

ولله در القائل: ومُستودعاتُ هذا الفن لا تتضح إلا باستبراء خاطر وقاد، ولا تنكشف جواهرها إلا لبصرة ذي طبع نقاد، ثم نقول: من رُفِعَ الحُثْمُ عن تفسيره لحُثِمَ الله، فقد حلَّ له

ونظيره في الحكاية والتهكم قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفِكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْآيَةُ﴾ [البينة: ١]. فإن قلت: اللفظ يحتمل أن تكون الأسباع داخلة في حكم الختم، وفي حكم التغشية، فعلى أيها يعول؟ قلت: على دخولها في حكم الختم؛ لقوله تعالى: ﴿وَحَتَمَ عَلَى سَمْعِهِمْ وَقَلْبِهِ وَجَعَلَ عَلَى بَصَرِهِمْ عَشْرَ غَشَاةٍ﴾ [البقرة: ٢٣].....

الشروع في هذا الكتاب، وقد علم أنه^(١) من رجال تصدوا لكشف الحجاب، وإلا فليرك القوس لباريها^(٢)، وعند الله العلم بالصواب.

قوله: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البينة: ١]، قيل: كان الكفار من الفريقين: أهل الكتاب وعبد الأوثان يقولون قبل مبعث النبي ﷺ: لا ننكح مما نحن عليه من ديننا ولا نتركه حتى يُبعث النبي الموعود الذي هو مكتوب في التوراة والإنجيل، فلما جاءهم ما عرفوا كفروا به، فحكى الله تعالى كلامهم كما كانوا يقولون على سبيل الوعيد والتهديد، ولو كان هذا ابتداء إخبار من الله تعالى لكان الانفكاك مُحَقَّقًا موجودًا عند مجيء الرسول ﷺ.

قوله: (على دخولها في حكم الختم) قال القاضي: لأنها لما اشتركا في الإدراك من جميع الجهات جعل ما يمنعها من خاص فعلها الختم الذي يمنع من جميع الجهات، وإدراك الأبصار لما اختص بجهة المقابلة، جعل المانع لها عن فعلها الغشاة الْمُخْتَصَّة بتلك الجهة^(٣).

(١) في (ح): «وعلم أنه».

(٢) فيه تعريض لا يخفى بالإمام الزمخشري، وأنه على قرط ذكائه قد بدرت منه هفوات في «تفسيره»، حاققه

عليها أهل السنة، وكانت ذريعة إلى التنفير مما اشتمل عليه كتابه من مقولات أهل الاعتزال.

وقوله: «فليرك القوس لباريها» مستفاد من قول العرب: «أعطى القوس باريها» أي: استعین على عملك

بأهل المعرفة والحدیث فيه. ومنه قول الشاعر:

يا باري القوس برّياً لست تُحسنها لا تُقيدنها وأعطى القوس باريها

انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ١٩).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٣).

ولوقفهم على سميعهم دون قلوبهم. فإن قلت: أي فائدة في تكرير الجار في قوله: ﴿عَلَى سَمْعِهِمْ؟﴾ قلت: لو لم يكرّر لكان انتظاماً للقلوب والأسماع في تعدية واحدة، وحين استجّد للأسماع تعدية على حدة كان أدل على شدة الختم في الموضعين، ووَحَّدَ السَّمْعَ كما وُحِّدَ البَطْنُ في قوله:

كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا

يفعلون ذلك إذا أَمِنَ اللَّبْسُ، فإذا لم يُؤْمَنَ - كقولك: فرسهم وثوبهم، وأنت تريد الجمع - رفضوه، ولك أن تقول: السَّمْعُ مصدرٌ في أصله، والمصادر لا تُجمع،

قوله: (وَوَحَّدَ السَّمْعَ)، المُعَرَّبُ: السَّمْعُ: الأذن، وأصله المصدر ^(١). قيل: وقد يُطلق مجازاً على القوة الحالية في الغشاء المُفَرِّشِ عند الصُّباح بها تُدرك الأصوات، فعلى هذا الوجه المراد بالسَّمْعِ الآلة، ولم يُلمَح فيه الأصل.

قوله: (كُلُوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا) تمامه:

فإن زمانكم زمنٌ مَحْصٍ ^(٢)

الحَمِيص: الجائع، أي: ذو حَصٍّ كقوله: ﴿عَيْشَكُمْ رَاضِيَةً﴾ [الحاقة: ٢١] يقال: عَفَّ يَعِفُّ عَفًّا ومنه العِفَّةُ، وهي الكفُّ عما لا يحلُّ. أي: افتنعوا بالقليل من الطعام، تَعَفُّوا عن طلبِ الحرام، فإن زمانكم زمنٌ الضيقِ والجَدْبِ، واستعملَ البَطْنُ في موضع البطونِ إرادة بطنٍ كلٍّ واحدٍ منهم، ويُفَعَّلُ ذلك إذا أَمِنَ اللَّبْسُ مثل قولهم: سَمِعَهُمْ وَقَلْبَهُمْ وَبَطْنَهُمْ، فإن من المعلوم أن لكل واحدٍ منهم سَمْعًا واحدًا، وَقَلْبًا وبطنًا، وإذا خيف اللَّبْسُ في مثل الثوب والفرسِ، فلا بد في حالِ الجَمْعِ أن يُجْمَعَ، لأنه لا يبعد أن يكون للجميعِ فرسٌ واحدٌ، أو ثوبٌ واحدٌ.

(١) «المُعَرَّبُ في ترتيب العرب» (١: ٤١٥).

(٢) هو من شواهد سيويه (١: ٢١٠) التي لم يُعرف قائلها، وذكره البغدادي في «خزانة الأدب» (٧: ٥٢٥).

فُلِمِّحَ الْأَصْلُ. يدلُّ عليه جُمعُ الْأُذُنِ في قوله: ﴿وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ﴾ [فصلت: ٥]؛ وأن تُقَدَّرَ مضافًا محذوفًا، أي: وعلى حواسِّ سمعهم. وقرأ ابنُ أبي عَبْلَةَ: (وعلى أسماعهم). فإن قلت: هَلَّا منعَ أبا عمرو والكسائيَّ من إِمَالَةِ (أبصارهم) ما فيه من حَرَفِ الاستعلاء، وهو الصادُ! قلتُ: لأنَّ الرَاءَ المكسورةَ تغلبُ المستعلية؛ لما فيه من التكريرِ كأنَّ فيها كسرتين، وذلك أعونُ شيءٍ على الإِمَالَةِ، وأن يُيَالَ له ما لا يُيَال. والبصرُ نورُ العين، وهو ما يُبَصِّرُ به الرايُّ ويدركُ المراتب، كما أنَّ البصيرةَ نورُ القلب، وهو ما به يُسْتَبَصَّرُ ويُتَأَمَّلُ، وكأنَّها جواهرانِ لطيفانِ خَلَقَهما اللهُ فيهما آلتينِ للإبصارِ والاستبصارِ. وقرئ: (غشاوة)..

قوله: (يدلُّ عليه)، أي: على لَمَحٍ معنَى المَصْدَرَةِ في اسمِ العُضْوِ قوله تعالى: ﴿وَفِي آذَانِنَا وَقْرٌ﴾ [فصلت: ٥] حيثُ جُمعَ الْأُذُنُ لَأَنَّهَا لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِ مُصْدَرًا.

قوله: (وأن تُقَدَّرَ مضافًا محذوفًا)، فعلى هذا الوجه: السَّمْعُ مُصَدَّرٌ وليس بمعنَى الْأُذُنِ كما في الوجهين الأولين، أي: على حواسِّ هذه الحقيقة.

قوله: (وكانَّها جواهرانِ لطيفانِ) الضميرُ راجعٌ إلى البَصَرِ والبصيرة، وفي «فيها» إلى العينِ والقلب. وقوله: «آلتين»، إمَّا حالٌ من مفعولِ «خَلَقَها»، أو مفعولٌ ثانٍ له. فخلَقَ بمعنَى جعلَ. المعنى كأنَّه تعالى خَلَقَ في العينِ والقلبِ آلتينِ للإبصارِ والاستبصارِ، وهما النورانِ، شَبَّهَ العرضَ بالجواهرِ في قوله: «كانَّها جواهرانِ» مبالغةً في كونِهما مَقْصُودَيْنِ من العينِ والقلبِ.

قوله: (وقرئ: «غشاوة»)، إلى آخره، القراءاتُ كُلُّها شَوَادُّ، والمشهورةُ «غَشَاوَةٌ» بكَسْرِ الْعَيْنِ الْمُعْجَمَةِ مع الألفِ بعد الشينِ والرفعِ، ولم يذكُرْها، وهو على وَزْنٍ فِعَالَةٍ.

قال الزجاج: كُلُّ ما اشتمَلَ على الشيءِ مَبْنِيٍّ على فِعَالَةٍ نَحْوُ العِمَامَةِ والقِلَادَةِ، وكذلك أَسْمَاءُ الصَّنَاعَاتِ، فإنَّ الصَّنَاعَةَ مُشْتَمِلَةٌ على كُلِّ ما فيها نَحْوُ الخِيَاطَةِ والقِصَّارَةِ، وكذلك ما استولى على اسمٍ، فاسمٌ ما استولى عليه: الفِعَالَةُ؛ نَحْوُ الخِلَافَةِ والإِمَارَةِ^(١).

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٨٣).

بالكسر والنصب، و(عُشاوة) بالضم والرفع، و(عُشاوة) بالفتح والنصب، و(عُشاوة) بالكسر والرفع، و(عُشاوة) بالفتح والرفع والنصب، و(عُشاوة) بالعين غير المعجمة والرفع من العشا. والعذاب: مثل النكال بناءً ومعنى؛ لأنك تقول: أعذب عن الشيء؛ إذا أمسك عنه، كما تقول: نكل عنه. ومنه: العذب؛ لأنه يقمع العطش ويردعه، بخلاف الملح، فإنه يزيده، ويدل عليه تسميتهم إياه نقاخاً؛ لأنه ينقح العطش، أي: يكسره؛ وفراً؛ لأنه يرفته على القلب، ثم اتسع فيه فسمي كل ألم فادح عذاباً وإن لم يكن نكالاً، أي: عقاباً يردع به الجاني عن المعاودة.

والفرق بين العظيم والكبير: أن العظيم نقيض الحقيق، والكبير نقيض الصغير،...

و(عُشاوة) بالرفع على الابتداء عند سيئويه، وعلى إعمال الظرف عند الأخفش، ويؤيد الثاني العطف على الجملة الفعلية، أي: واستقر على أبصارهم عُشاوة. ومن قرأ بالنصب^(١) فعل تقدير: وجعل على أبصارهم عُشاوة^(٢)، وأما العشاوة بالعين المهملة، فمن قولهم: عشى يغشى، إذا صار أعشى، وعشا يغشوا: إذا جعل نفسه كأنه أعشى^(٣)، قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ﴾ [الزخرف: ٣٦].

قوله: (لأنك تقول) تعليل للمعنى، لأن البناء ظاهر، وإنما كان مثله في المعنى؛ لأن النكول ارتداع عما يراد الإقبال إليه، كما أن العذاب يردع الجاني عن المعاودة إلى الجناية. قوله: (يرثته)، الأساس: رث الشيء: فته بيده كما يرث الميراث^(٤) والعظم البالي. قوله: (كل ألم فادح عذاباً)، الأساس: فدحني: أثقلني، ونزل بهم خطب فادح.

(١) وهي رواية المفضل عن عاصم كما في «معاني القرآن» للقرآء (١: ١٣، ٤٠٦).

(٢) وهو الذي علل به الزجاج في «المعاني» (١: ٨٤)، وابن عطية في «المحرر الوجيز» (١: ٢٣).

(٣) وقيل: هو الذي فسد.

(٤) وهو الطين اليابس.

فَكَانَ الْعَظِيمُ فَوْقَ الْكَبِيرِ، كما أَنَّ الْحَقِيرَ دُونَ الصَّغِيرِ. وَتُسْتَعْمَلَانِ فِي الْجُمُثِ وَالْأَحْدَاثِ جَمِيعًا، تَقُولُ: رَجُلٌ عَظِيمٌ وَكَبِيرٌ، تَرِيدُ جَسَدَهُ أَوْ حَظَرَهُ.

وَمَعْنَى التَّنْكِيرِ: أَنَّ عَلَى أَبْصَارِهِمْ نَوْعًا مِنَ الْأَعْطِيَةِ غَيْرَ مَا يَتَعَارَفُهُ النَّاسُ، وَهُوَ غَطَاءُ التَّعَامِي عَنْ آيَاتِ اللَّهِ، وَلَهُمْ مِنْ بَيْنِ الْأَلَامِ الْعِظَامِ نَوْعٌ عَظِيمٌ لَا يَعْلَمُ كُنْهَهُ إِلَّا اللَّهُ.

اللَّهُمَّ أَجِرْنَا مِنْ عَذَابِكَ، وَلَا تَبْلُنَا بِسَخَطِكَ يَا وَاسِعَ الْمَغْفِرَةِ.

[﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُوا الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ * يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَمَا يُخَدِّعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ * فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ بِمَا كَانُوا يَكْذِبُونَ﴾ * ٨-١٠]

افْتَحَ سَبْحَانَهُ بِذِكْرِ الَّذِينَ أَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ، وَوَاطَأَتْ فِيهِ قُلُوبُهُمْ أَلْسِنَتُهُمْ، وَوَافَقَ سِرَّهُمْ عِلَّتَهُمْ، وَفَعَلَهُمْ قَوْلَهُمْ، ثُمَّ ثَنَّى بِالَّذِينَ مُحْضُوا الْكُفْرَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، قُلُوبًا وَأَلْسِنَةً، ثُمَّ ثَلَّثَ.....

وَقَالَ السَّجَاوُنْدِيُّ: الْعَذَابُ: إِصَالُ الْأَلَمِ إِلَى الْحَيِّ مَعَ الْهَوَانِ، فَيَلَامُ الْأَطْفَالَ وَالْبَهَائِمَ لَيْسَ بِعَذَابٍ.

[قوله]: (فَكَانَ الْعَظِيمُ فَوْقَ الْكَبِيرِ) الْفَاءُ جَوَابٌ لَشَرْطٍ مُحْذُوفٍ، يَعْنِي: إِذَا كَانَ الْحَقِيرُ مُقَابِلًا لِلْعَظِيمِ، وَالصَّغِيرُ لِلْكَبِيرِ؛ يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ الْعَظِيمُ فَوْقَ الْكَبِيرِ؛ لِأَنَّ الْعَظِيمَ لَا يَكُونُ حَقِيرًا؛ لِأَنَّ الضَّدِّيْنَ لَا يَجْتَمِعَانِ، وَالْكَبِيرُ قَدْ يَكُونُ حَقِيرًا كَمَا أَنَّ الصَّغِيرَ قَدْ يَكُونُ عَظِيمًا؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهَا لَيْسَ بِضِدٍّ لِلْآخَرِ. قَالَ:

وَبُضْذُهَا تَبَيَّنَ الْأَشْيَاءُ^(١)

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «فَكَانَ الْعَظِيمُ» إِلَى هُنَا مِنْ (ط).

بالذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم، وأبطأوا خلاف ما أظهروا، وهم الذين قال فيهم: ﴿مُذَبِّدِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَى هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَى هَؤُلَاءِ﴾ [النساء: ١٤٣]، وسماهم المنافقين، وكانوا أخبث الكفرة وأبغضهم إليه، وأمقتهم عنده؛ لأنهم خلطوا بالكفر بموحيها وتدليسها، وبالشرك استهزاء وخداعاً؛ ولذلك أنزل فيهم: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ﴾ [النساء: ١٤٥]، ووصف حال الذين كفروا في آيتين، وحال الذين نافقوا في ثلاث عشرة آية نعى عليهم فيها خُبثهم ونكْرهم،.....

قوله: (آمنوا بأفواههم) أي: أظهروا كلمة الإيمان وهو المراد من قوله: ﴿ءَامَنَّا﴾ وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ تُؤْمِنُ قُلُوبُهُمْ﴾ [المائدة: ٤١] أي: لم يكن ذلك القول عن تصديق القلب، لأن مكان التصديق القلب لقوله تعالى: ﴿كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ [المجادلة: ٢٢] وهو المراد من قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨].

اعلم أن الإيمان إن كان مجرد التصديق بالجان، فنسبته إلى القلب حقيقة، وإلى غيره مجاز، ومن ثم فسرنا قوله «آمنوا بأفواههم» بقولنا: أظهروا كلمة الإيمان، وإن كان مجموع التصديق والأعمال، فنسبته إلى الشخص حقيقة وإلى بعض الجوارح مجاز.

قوله: (نمويها) هو من: مؤهت الشيء: طليته بذهب أو فضة، والتدليس في البيع كتمان عيب السلعة عن المشتري.

قوله: (نعى عليهم فيها خُبثهم) أي: شنع عليهم قولهم: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ والحال أنهم غير مؤمنين «ونكْرهم» أي: دهأهم، وذلك أنهم ادّعوا مع الإيمان بالله الإيمان باليوم الآخر لقوله بعد هذا: «إفراطهم في الحُبِّ وتماديهم في الدّعة»^(١).

قوله: (ونكْرهم) بالضم والفتح، الجوهري: يقال للرجل إذا كان فطناً منكراً: ما أشدُّ نكْرهُ، بالفتح والضم.

وَقَضَّحَهُمْ، وَسَفَّهَهُمْ، وَاسْتَجْهَلَهمْ، واستهزأ بهم، وَتَكَبَّرَ بِفَعْلِهِمْ، وَسَجَّلَ بِطُغْيَانِهِمْ وَعَمَّيْهِمْ، وَدَعَاهُمْ صَمًّا بِكَمَا عَمِيَّا، وَضَرَبَ لَهُمُ الْأَمْثَالَ الشَّيْعَةَ. وَقَصَّةُ الْمُنَافِقِينَ عَنْ آخِرِهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى قِصَّةِ الَّذِينَ كَفَرُوا، كَمَا تُعْطَفُ الْجُمْلَةُ عَلَى الْجُمْلَةِ. وَأَصْلُ «نَاسٍ» أَنْاسٌ، حُذِفَتْ هَمْزُهُ تَخْفِيفًا، كَمَا قِيلَ: لُوقَةٌ فِي أَلُوقَةٍ، وَحُذِفَ هَا مَعَ لَامِ التَّعْرِيفِ كَاللَّازِمِ، لَا يَكَادُ يُقَالُ: الْأُنَاسُ، وَيَشْهَدُ لِأَصْلِهِ: إِنْسَانٌ، وَأُنَاسٌ، وَأَنَاسِيٌّ، وَإِنْسٌ. وَسُمُّوا؛ لظُهُورِهِمْ وَأَتَمُّهُمْ يُؤْتَسُونَ، أَيُّ: يُبْصِرُونَ، كَمَا سُمِّيَ الْجَنُّ لِاجْتِنَانِهِمْ؛ وَلِذَلِكَ سُمُّوا بَشَرًا. وَوَزَنُ «نَاسٍ» فَعَالٌ، لِأَنَّ الزَّيْنَةَ عَلَى الْأُصُولِ، أَلَا تَرَكَ تَقُولُ فِي وَزَنِ «قَهْ»:.....

قوله: (وَقَضَّحَهُمْ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: «نَعَى عَلَيْهِمْ فِيهَا خُبْنَهُمْ وَتَكَبَّرَهُمْ» عَلَى سَبِيلِ الْبَيَانِ، لِأَنَّهُ إِظْهَارٌ خُبْنَهُمْ وَتَكَبَّرَهُمْ هِيَ الْفَضِيحَةُ نَفْسُهَا.

قوله: (وَسَفَّهَهُمْ) أَيُّ: سَمَّاهُمْ سَفْهَاءً فِي قَوْلِهِ: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السَّفَهَاءُ﴾ [البقرة: ١٣] «وَاسْتَجْهَلَهمْ»، أَيُّ: نَسَبَهُمْ إِلَى السَّجْهَلِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ﴿وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾، «وَاسْتَهْزَأَ بِهِمْ» فِي قَوْلِهِ: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾، «وَسَجَّلَ بِطُغْيَانِهِمْ» حَيْثُ أَضَافَ الطُّغْيَانَ إِلَيْهِمْ. قوله: (كَمَا تُعْطَفُ الْجُمْلَةُ عَلَى الْجُمْلَةِ) يَحْتَمِلُ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ تُعْطَفَ مِنْ حَيْثُ حَصُولُ مَضْمُونِ الْجُمْلَتَيْنِ فِي الْوُجُودِ.

وِثَانِيهَا: أَنَّ الْجُمْلَةَ الْجَامِعَةَ بَيْنَ مَنْ مَحَضَّ الْكُفْرَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَيَبَيِّنُ مَنْ أَظْهَرَ الْإِيمَانَ وَأَبْطَنَ الْكُفْرَ: التَّوَافُقُ فِي الْكُفْرِ.

قوله: (لُوقَةٍ، فِي أَلُوقَةٍ) الْأَلُوقَةُ: طَعَامٌ مِنْ زُبْدٍ، قَالَ ابْنُ الْكَلْبِيِّ: هُوَ الزَّبْدُ وَالرُّطَبُ، وَأَنْشُدْ^(١):

وَإِنِّي لِمَنْ سَالَمْتُمْ لِأَلُوقَةٍ وَإِنِّي لِمَنْ عَادَيْتُمْ سَمُّ أَسْوَدٍ

(١) ذَكَرَهُ فِي «لِسَانِ الْعَرَبِ» (لُوقٌ)، وَعَزَاهُ لِرَجُلٍ مِنْ عُذْرَةٍ.

أفعل؟ وليس معك إلا العين وحدها. وهو من أساء الجمع، كرخال. وأما نونس فمن المصغر الآتي على خلاف مكبره، كأثيسيان وروجيل، ولأن التعريف فيه للجنس، ويجوز أن تكون للعهد. والإشارة إلى الذين كفروا المار ذكرهم، كأنه قيل: ومن هؤلاء من يقول، وهم: عبد الله بن أبي، وأصحابه، ومن كان في حالهم من أهل التصميم على النفاق، ونظير موقعه موقع «القوم» في قولك: نزلت بيني فلان.....

قوله: (من أساء الجمع) الفرق بين الجمع الحقيقي وبين اسم الجمع: أن اسم الجمع في حكم الأفراد، بدليل جواز التصغير فيه، ولا يجوز تصغير الجمع الحقيقي إذا كان جمع الكثرة. مثال اسم الجمع: ركب، وسفر، وصحب، يجوز أن يقال: ركب، سفر، صحب، ولا يجوزون في جمع الكثرة، بل يجب أن يرد إلى واحد أو إلى جمع قلته إن وجد.

قوله: (كرخال)، الجوهري: الرّخيل بكسر الخاء: الأنثى من أولاد الضأن، والذكر حمل والجمع رخال، يريد أن وزن أناس كوزن رخال لا أنه جمع مثله لأنه قال في «الأعراف»^(١) في قوله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرِبَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٠] الأناس: اسم جمع غير تكسير نحو رخال^(٢).

قوله: (ونظير موقعه) يعني: أن اللام في الناس للجنس وهو المختار، ويجوز أن يكون للعهد الخارجي التقديري، فإن قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٦] في معنى الناس؛ لأن الواجب في العهد الخارجي أن يكون هناك ما يشار إليه، وهو إما تحقيقي كقوله تعالى: ﴿مَا أَرْسَلْنَا إِلَى قَرْيَةٍ رَسُولًا * قَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ﴾ [الزمل: ١٥-١٦] أو تقديري: وهو إما أن يكون في الكلام ما يدل عليه كما في الآية والمثال، لأن بني فلان في معنى القوم، أو يكون

(١) الكشاف: (٦: ٦٢٤).

(٢) من قوله: «يريد أن وزن أناس» إلى هنا بدله في (ط): «وكذا عن المصنف في آيات ذكرناها في الأعراف عند قوله تعالى: ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ﴾، وهو مخالف لما ذكره ها هنا وفي الأعراف من كونه اسم جمع».

فلم يَقْرُونِي والقَوْمُ لِنَام. و«مَنْ» في ﴿مَنْ يَقُولُ﴾ موصوفة، كأنه قيل: ومن الناس ناسٌ يقولونَ كذا، كقوله: ﴿مَنْ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ﴾ [الفتح: ٢٥]؛ إن جعلت اللامَ للجنس، وإن جعلتها للعهد فموصولة، كقوله: ﴿وَمِنْهُمْ الَّذِينَ يُؤْذُونَ النَّبِيَّ﴾ [التوبة: ٦١]. فإن قلت: كيف يُجْعَلُونَ بعضُ أولئك والمنافقونَ غيرُ المختومِ على قلوبهم؟ قلتُ: الكفرُ جَمَعَ الفريقَيْنِ معاً، وصيّرَهم جنساً واحداً، وكونُ المنافقينَ نوعاً من نوعي هذا الجنسِ مغايراً للنوع الآخر - بزيادة زادوها على الكفرِ الجامعِ بينهما مِنَ الخديعة والاستهزاء - لا يُخْرِجُهُم مِنْ أن يكونوا بعضاً مِنَ الجنس؛ فإنَّ الأجْنَاسَ إنما تَنَوَّعتْ لمغايراتٍ وقعتْ بينَ بعضها وبعض، وتلك المغايراتُ إنما تأتي بالنوعية، ولا تأبى الدخولَ تحتَ الجنسية. فإن قلت: لِمَ اِخْتَصَّ بِالذِّكْرِ الْإِيْمَانُ بِاللَّهِ وَالْإِيْمَانُ بِالْيَوْمِ الْآخِرِ؟

يَبَيِّنُ الْمُتَكَلِّمُ وَالْمَخَاطَبُ حِصَّةً مَعَهُودَةً مِنْ جَنْسٍ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ إذا أُريدَ به أبو جهل والمُغَيَّرَةُ.

قال صاحبُ «الفرائد»: الوجهُ أن يكونَ اللامُ للعهد ولا وَجْهٌ أن يكونَ للجنس؛ لأنَّ ﴿مِنَ النَّاسِ﴾ خبرٌ ﴿مَنْ يَقُولُ﴾، فلو كانَ للجنسِ لكانَ المعنى: مَنْ يَقُولُ مِنَ النَّاسِ، والظاهرُ أنه لا فائدةَ فيه. وأما إن كانت للعهد، فمعناه: وَمِنَ النَّاسِ الْمَذْكُورِينَ جَمَاعَةً يَقُولُونَ كَذَا، ولم يلزَمَ أن تكونَ موصولةً في العهدِ بل يجوزُ كلاهما.

وكذا قال صاحبُ «التقريب»: يَحْتَمِلُ «مَنْ» أن تكونَ موصولةً إن جُعِلَ التعريفُ للجنس، وموصوفةً إن جُعِلَ للعهد. ومنعُ بعضهم أن يكونَ للعهدِ و«مَنْ» موصولة، وقال: بل اللامُ للجنسِ و«مَنْ» موصوفة، فإنَّ المرادَ به «الَّذِينَ كَفَرُوا» الذين مَحْضُوا الكُفْرَ ظاهراً وباطناً، وبيّنهم وبينَ المنافقينَ تنافٍ، فلم يكونوا نوعاً تحتَ ذلك الجنس، وكيف وقد حُكِمَ على أولئك بِالْحَقِّمِ عَلَى الْقُلُوبِ وغيره، فَعُلِمَ كُفْرُهُم الْأَصْلِيُّ، وعلى هؤلاءِ بقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا بِاللَّهِ الْأَلْهَادِي﴾ [البقرة: ١٦] وأشارَ إلى تَمَكُّنِهِمْ مِنَ الْهَدْيِ وَتَوَرُّؤِهِمْ فَطَرْتَهُمْ.

وقلت: إن التفصي عن هذا المَقَامِ لَا يَسْتَتَبُّ إِلَّا بَيَانُ كَيْفِيَّةِ نَظْمِ الْآيَاتِ، فَإِنَّهُ مَحْكُتٌ

البلاغة، ومُتَقَدِّ البَصِيرَةِ، ومُضَاهِ النُّظَارِ وَمُتَفَاعِلُ الْأَنْظَارِ، ولا يَتَنَدَّى إِلَيْهِ مَنْ ذُبْدُنُهُ الْمَجَادِلَةُ وَذَابُهُ الْمَاهِرَةُ، ولم يَتَكَلَّمْ عَنْ مُتَقَضَى الْحَالِ، ولم يُعَيِّنْ لِكُلِّ مَقَامٍ مَقَالًا، وليس كُلُّ مَا يَصِحُّ تَقْدِيرُهُ بِحَسَبِ اللَّغَةِ أَوْ النُّحْوِ يُعْتَبَرُ عِنْدَ عُلَمَاءِ هَذَا الْقَرْنِ، فَإِنَّ ذَلِكَ قَدْ يُعَدُّ مِنَ النِّعَاقِ فِي بَعْضِ الْمَقَامَاتِ؛ أَلَا تَرَى إِلَى الْمُصَنِّفِ فِي سُورَةِ «طه» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنِ اقْذِرِيهِ فِي الثَّابُوتِ﴾ [طه: ٣٩] كَيْفَ بَالِغٍ فِيهِ حَيْثُ قَالَ: «حَتَّى لَا تُفَرِّقَ الضَّمَائِرَ، فَيَتَنَاقَرُ عَلَيْكَ النَّظْمُ الَّذِي هُوَ أُمُّ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ، وَالْقَانُونُ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ التَّحْدِي، وَمُرَاعَاتُهُ أَهَمُّ مَا يَجِبُ عَلَى الْمُفَسِّرِ»^(١) وَفِي سُورَةِ «الْحَاقَّةِ» فِي قَوْلِهِ: ﴿فَأَمَّا نُمُودًا أَفْهَلُكُمْ إِنَّا يَلْطَاغِيَةً * وَأَمَّا عَادًا فَأَهْلُكُمْ إِنَّا يَمْرِغُ صَرَصَرٍ عَلَيْهِمْ﴾ [الْحَاقَّة: ٥-٦] كَيْفَ ذَهَبَ إِلَى أَنَّ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ: «بِالطَّاعِيَةِ» بِالْوَاقِعَةِ الْمَجَاوِزَةِ لِلْحَدِّ فِي الشَّدَةِ^(٢) لِيُطَابِقَ قَوْلَهُ: ﴿بِمْرِغٍ صَرَصَرٍ عَلَيْهِمْ﴾، وَعَدَلَ عَنْ حَمْلِهِ عَلَى الْمَصْدَرِ، وَأَنَّهُ الظَّاهِرُ؛ لِأَنَّ الطَّاعِيَةَ كَالْعَافِيَةِ، أَيْ: بِطَغْيَانِهِمْ، لِأَنَّ الْوَاجِبَ رِعَايَةَ حُسْنِ النَّظْمِ بَيْنَ آيِ التَّنْزِيلِ. وَكَمْ لَهُ أَمْثَالُ ذَلِكَ! فَالْوَاجِبُ عَلَى مَنْ يَخُوضُ فِي هَذَا الْكِتَابِ، لَا سِيَّمَا فِي كِتَابِ اللَّهِ الْمَجِيدِ، أَنْ يَسْتَوْعِبَ مَعْرِفَةَ جَمِيعِ الْمَقَامَاتِ، وَجَمِيعِ خَوَاصِّ التَّرَاكِيِبِ لِيَنْزِلَ كَلًّا فِي مَقَامِهِ.

إِذَا عُلِمَ هَذَا فَنَقُولُ: إِذَا كَانَ النَّظْمُ هُوَ مَا ذُكِرَ افْتَتَحَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى بِذِكْرِ الَّذِينَ أَخْلَصُوا دِينَهُمْ لِلَّهِ تَعَالَى، ثُمَّ تَنَى بِذِكْرِ الَّذِينَ مَحَضُوا الْكُفْرَ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا، وَتَلَّتْ بِالَّذِينَ آمَنُوا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تَوْمِنْ قُلُوبُهُمْ، فَالْوَاجِبُ حُلُّ التَّعْرِيفِ فِي الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ: إِمَّا عَلَى الْجِنْسِ بِأَسْرِهَا، وَإِمَّا عَلَى الْعَهْدِ بِرُمَّتِهَا، وَإِذَا حُلَّ عَلَى الْجِنْسِ فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: «مَنْ» فِي «مَنْ يَقُولُ» مُوصُولَةً كَمَا قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: هَذِهِ الْآيَاتُ اسْتَوْعَبَتْ أَقْسَامَ النَّاسِ، فَالْآيَاتُ الْأُولَى تَضَمَّنَتْ ذِكْرَ الْمُخْلِصِينَ فِي الْإِيمَانِ، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ تَضَمَّنَ مَنْ أَبْطَنَ الْكُفْرَ وَأَظْهَرَهُ، وَهَذِهِ الْآيَةُ تَضَمَّنَتْ ذِكْرَ

(١) «الكشاف» (١٠: ١٦٨).

(٢) المصدر السابق (١٥: ٦٠٨).

مَنْ أَظْهَرَ الْإِيْمَانَ وَأُطْبِنَ الْكُفْرَ، و«مَنْ» للتبعض، و«مَنْ» نكرة موصوفة، ويضعف أن تكون بمعنى «الذي» لأن الذي يتناول قوماً بأعيانهم، والمعنى هاهنا على الإبهام. تَمَّ كلامه (١).

فإن قلت: آثرت الموصوفة على الموصولة، وهي أيضاً محتملة للجنس كما في ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [البقرة: ٦]، فيلزم الإبهام أيضاً.

قلت: الموصوفة نص في الشياخ، بخلاف الموصولة لاحتمال الأمرين فيها، وبيان الظاهر إيقاعه الموصولة في مقابلة الموصوفة، وكذا قوله قيل هذا: «ومَنْ هؤلاء مَنْ يقول: وهو عبد الله ابن أبي وأصحابه». بقي أن يقال: فما معنى قوله: «ومن الناس مَنْ يقول» وأي فائدة فيه؟ فيقال: إنه تعالى نظم الآيات الثلاث في سلك واحد، لكن خص كل صنف بقر من القنون، لاسيما خص هذا الصنف بمبالغات وتشديدات لم يخص الصنفين بها كما قرره المصنف، وأبرز أيضاً نفس التركيب إيراداً غريباً حيث قدم الخبر على المبتدأ، وأهمه غاية الإبهام، ونكر المبتدأ ووصفه بصفات عجيبة ليشوق السامع إلى ذكر ما بعده من قبائحهم ونكرهم نعيًا عليهم، وتعجباً من شأنهم. يعني: انظروا إلى هؤلاء الخبيثة، وقبيح ما ارتكبوه كيف احتصوا من بين سائر الناس بها لم يرص العاقل أن يتسبب إليه! نعم، لم يفد شيئاً أن لو أريد مجرد الإخبار، ونظيره قوله تعالى: ﴿مَنْ الْمُؤْمِنِينَ يَجَالُ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣] أي: امتاز من بين سائر المؤمنين بهذه المناقب الشريفة رجال كرماء، فدل التنكير في «رجال» على تعظيم جانبهم كما دل الإبهام في «مَنْ يقول» على خلاف ذلك هاهنا.

وأما إذا حُيِّل التعريف في الناس على العهد فيقال: المراد بالمتقين مَنْ شاهد حضرة الرسالة من الصحابة المتتبعين، وينصره تقدير إرادة أهل الكتاب، أعني عبد الله بن سلام وأصحابه من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنْزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ [البقرة: ٤] معطوفاً على

قوله: ﴿الَّذِينَ يَبُوءُونَ بِالْغَيْبِ وَيَمُوتُونَ الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٣] فعلى هذا يحمل قوله تعالى: ﴿لَنْ أَلْزِمَ كَفَرُوكَ﴾ على قوم بأعيانهم كأبي جهل وأبي لهب والوليد وأصراهم، وأن يراد بقوله: ﴿وَمِنْ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ آمَنَّا﴾ [البقرة: ٨] عبد الله بن أبي ومُعْتَبٌ بن قُشَيْرٍ وَجُدُّ بن قَيْسٍ وَأَشْبَاهُهُمْ، فلا وجه إذن لقول مَنْ قال: ويحتمل أن تكون موصوفة إن جعلت التعريف للعهد، لأن المراد بقوله: ﴿مَنْ يَقُولُ﴾ حيث يذوق قوم بأعيانهم وأشخاصهم كعبد الله بن أبي وأصحابه، فكيف تجعل موصوفة، لأن «من» نكرة والقوم مَعْهُودُونَ!

ثم إنى بعد برهنة من الزمان وقفت على ما أشار إليه المصنّف في قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا عَبْدًا مَمْلُوكًا لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ وَمَنْ رَزَقْنَاهُ مِنَّا رِزْقًا حَسَنًا﴾ الآية [النحل: ٧٥] بقوله: «الظاهر أن «من» موصوفة، كأنه قيل: وحرًا رزقناه؛ لِيُطَابِقَ ﴿عَبْدًا﴾، ولا يمتنع أن تكون موصولة»، يريد أن الآية من باب التضاد، فالظاهر أن تُراعى المطابقة من كلمات القريتين، فإذا قلت: عبدًا مملوكًا والحر الذي رزقناه؛ ذهب المطابقة وفاتت الطلاوة، فلا يذهب إليه إلا الكثر الجافي الغليظ الجاسي^(١).

وأما الجواب عن قول مَنْ قال: بينهم وبين المنافقين تناف، فهو عَنِ ما ذكره المصنّف في الجواب عن سؤاله «كيف يُجْعَلُونَ بعض أولئك والمنافقون غير المختوم على قلوبهم؟» لأن هذا السؤال وارد على قوله: «ويجوز أن تكون للعهد والإشارة إلى الذين كفروا المار ذكرهم كأنه قيل: «ومن هؤلاء مَنْ يَقُولُ»، والمار ذكرهم على ما سبق في الكتاب: أبو لهب وأبو جهل والوليد بن المغيرة وأصراهم، فإذا جعل التعريف في الناس للمعهودين و﴿مَنْ يَقُولُ﴾ يكون بعضاً منهم، لزم أن يكونوا في حكمهم في كونهم مختوماً على قلوبهم، وليس كذلك لما ذكر من قوله: «افتتح سبحانه بذكر المخلصين، ثم شئ يذكر الذين محضوا الكفر ظاهراً وباطناً، وثلاث بالذين آمنوا بأفواههم ولم تؤمن قلوبهم» وإليه الإشارة بقوله: «والمنافقون غير المختوم على قلوبهم».

(١) من قوله: «ثم إنى بعد برهنة إلى هنا من (ط).

قلت: اختصاصها بالذكر كَشَفَ عَنْ إِفْرَاطِهِمْ فِي الْخُبْتِ،

وأجاب: أَنَّ «الكفرَ جَمَعَ الْفَرِيقَيْنِ مَعًا» إِلَى آخِرِهِ، يَعْنِي: كَوْنُ هَؤُلَاءِ مُخْصَوِّصِينَ بِحُكْمِ النِّفَاقِ لَا يُخْرِجُهُمْ مِنْ جَنْسِ الْمُصْصَمِينَ، بَلْ يَفِيدُ تَمْيِزَهُمْ عَنْهُمْ بِمَا لَمْ يَتَّصِفُوا بِهِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «بِزِيَادَةِ زَادُوهَا عَلَى الْكُفْرِ الْجَامِعِ بَيْنَهُمَا»، فَالتَّعْرِيفُ فِي قَوْلِهِ: «الْكُفْرُ جَمَعَ الْفَرِيقَيْنِ مَعًا» وَقَوْلِهِ: «الْكُفْرُ الْجَامِعُ بَيْنَهُمَا» لِلْعَهْدِ وَهُوَ الْكُفْرُ الْخَاصُّ، لِأَنَّهُ جَنْسٌ أَيْضًا بِاعْتِبَارِ النُّوعَيْنِ، وَهَذَا مِنْ فَصِيحِ الْكَلَامِ وَوَجِيزُهُ؛ لِأَنَّ الْجَنْسَ إِذَا أُطْلِقَ شَاعَ فِي جَمِيعِ مُتَنَادِيَاتِهِ إِنْ لَمْ تَنْتَهِضْ قَرِينَةً عَلَى إِرَادَةِ الْبَعْضِ، فَإِذَا حَصَلَتِ الْقَرِينَةُ قَيَّدَتْ، فَإِذَا كُرِّرَتْ كُرِّرَ، فَإِنَّهُ تَعَالَى لَمَّا قَالَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ تَنَاوَلَ جَمِيعَ الْفَرِيقِ مِنَ الْكُفْرَةِ، فَقَيَّدَ بِقَوْلِهِ: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ بِالْمُصْصَمِينَ، ثُمَّ قَيَّدَهُ مَرَّةً أُخْرَى مَعَ ذَلِكَ الْقَيِّدِ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ﴾. وَنَحْوُهُ قَوْلُ الْأَصُولِيِّينَ: يَجُوزُ تَخْصِصُ مَا بَقِيَ غَيْرَ مُخْصُورٍ، وَكَيْفَ لَا^(١) يَكُونُ الْمَنَافِقُونَ مَخْتُومًا عَلَى قُلُوبِهِمْ، وَقَدْ صَرَّحَ الْمُصَنِّفُ بَعْدَ هَذَا فِي قَوْلِهِ: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧]! وَالْأَوْجَهُ أَنْ يُرَادَ الطَّبَعُ بِقَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ يَكْفُرُ عَنْهُمْ لَا يُكْفَرُونَ﴾ [البقرة: ١٨].

ثُمَّ إِنِّي عَثَرْتُ بَعْدَ هَذَا التَّقْرِيرِ عَلَى كَلَامٍ مِنْ جَانِبِ الْإِمَامِ أَفْضَلَ الْمُنَآخِرِينَ الْقَاضِي نَاصِرِ الدِّينِ^(٢) - تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرِضَايِهِ - مَا شَدَّ بَعْضُهُ، قَالَ: وَاللَّامُ فِيهِ لِلْجَنْسِ وَ«مَنْ» مُوصُوفَةٌ إِذْ لَا عَهْدَ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: وَمَنْ النَّاسِ نَاسٌ يَقُولُونَ، وَقِيلَ: لِلْعَهْدِ، وَالْمَعْهُودُونَ: هُمُ الَّذِينَ كَفَرُوا، وَ«مَنْ» مُوصُولَةٌ مُرَادُّهَا ابْنُ أَبِي وَأَصْحَابُهُ وَنَظَرَاؤُهُ، فَإِنَّهُمْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُمْ صَمَّمُوا عَلَى النِّفَاقِ دَخَلُوا فِي عِدَادِ الْكُفَّارِ الْمَخْتُومِ عَلَى قُلُوبِهِمْ، وَاسْتِخْصَاصُهُمْ بِزِيَادَةِ زَادُوهَا عَلَى الْكُفْرِ لَا يَأْبَى دُخُولَهُمْ فِي هَذَا الْجَنْسِ، فَإِنَّ الْأَجْنَاسَ إِنَّمَا تَتَنَوَّعُ بِزِيَادَاتٍ تَخْتَلِفُ فِيهَا أَعْضَاؤُهَا.

قَوْلُهُ: (اسْتِخْصَاصُهَا)، فَاعْلَهُ: اللَّهُ، يَعْنِي: إِنَّمَا خَصَّصَهَا^(٣) بِالذِّكْرِ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ قَبَائِلِهِمْ لِلْكَشْفِ عَنْ إِفْرَاطِهِمْ فِي الْخُبْتِ.

(١) قَوْلُهُ: «لَا» سَاقِطٌ مِنْ (ط).

(٢) يَعْنِي الْإِمَامَ الْبِضَاوِيَّ فِي «أَنْوَارِ التَّنْزِيلِ» (١: ٢٤).

(٣) فِي (ح) وَ(ف): «خَصَّصَ».

وتماذجهم في الدَّعارة؛ لأنَّ القوم كانوا يهودًا، وإيمان اليهود بالله ليس بإيمان؛ لقولهم: ﴿عَزِيزُ ابْنِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، وكذلك إيمانهم باليوم الآخر؛ لأنهم يعتقدونه على خلاف صفته؛ فكان قولهم: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتِينَا الْآخِرُ﴾ خُبْنًا مضاعفًا، وكفرًا مُوجَّهًا؛ لأنَّ قولهم هذا لو صدَّر عنهم لا على وجه النفاق وعقيدتهم عقيدتهم؛ فهو كفرًا لا إيمانًا، فإذا قالوه على وجه النفاق خديعة للمسلمين واستهزاء بهم، وأروهم أنهم مثلهم في الإيمان الحقيقي؛ كان خُبْنًا إلى خُبث، وكفرًا إلى كُفر، وأيضًا فقد أوهموها في هذا المقال أنهم اختاروا الإيمان من جانبيه، واكتنفوه من قُطره، وأحاطوا بأوله وآخره.....

قوله: (في الدَّعارة) أي: الفسق والخُبث. الجوهري: يقال: هو خبيثٌ داعٍ بيِّن الدَّعِر والدَّعارة.

قوله: (موجَّها) أي: ذا وجهين. الأساس: ومن المجاز: كِسَاءٌ مُوجَّهٌ: له وجهان. وأحدبٌ مُوجَّهٌ له حدبتان من خلفٍ وقُدَامٍ؛ لأنهم أظهرُوا في هاتين المسألتين ما يُخالفُ اعتقادهم؛ لأنهم قالوا: عزيز ابن الله، والآخره لا يكون فيها إلَّا تلذُّذُ الأرواح بالروائح العِيقَةِ وما شاكل ذلك، فلمَّا علموا أنَّ عُمدة ما يُنكره المسلمون عليهم هو هذان الأمران، تعرَّضوا لهما وصرَّحوا بالاعتراف بهما مع أنهم باقون على اعتقادهم الأصلي، وعَرَّضهم لإجراء أحكام المسلمين عليهم وكان ذلك غاية دهاءهم ومكرهم.

قوله: (وأيضًا). ابن السكيت: هو مصدر قولك: آصَّ يَيْصُصُ أيضًا، أي: عاد، وإذا قال: فعَلْتُ ذاك أيضًا، قلت: قد أكثرْتَ من أيضٍ^(١).

قوله: (وأيضًا فقد أوهموها) عطفٌ على جواب «إذا» وهو «كَانَ خُبْنًا إلى خُبثٍ» أي: إذا قالوه على وجه النفاق كان خُبْنًا مضاعفًا مع إيهام أنهم أحاطوا بالإيمان من جانبيه.

(١) «إصلاح المنطق»، ص ٣٤٢.

وفي تكرير الباء أنهم ادَّعَوْا كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْإِبْرَائِينَ عَلَى صِفَةِ الصِّحَّةِ والاستحكام.
فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ طَابَقَ قَوْلُهُ: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ قَوْلَهُمْ: ﴿ءَاْمَنَّا بِاللَّهِ وَبِأَنْبِيَآئِهِ الْآخِرِينَ﴾
وَالْأَوَّلُ فِي ذِكْرِ شَأْنِ الْفَاعِلِ لَا الْفَاعِلِ، والثاني في ذِكْرِ شَأْنِ الْفَاعِلِ لَا الْفَعْلِ؟.....

قوله: (وفي تكرير الباء) وذلك أَنَّ فِي الْعَطْفِ عَلَى الْمَظْهَرِ الْمَجْرُورِ لَا يَجِبُ إِعَادَةُ الْجَارِ كَمَا
فِي الْمُضْمَرِ نَحْوُ: مَرَزْتُ بِهِ وَبِعَمْرٍو^(١)، فَكَرَّرَ هَاهُنَا لِيُؤْذَنَ بِالِاسْتِقْلَالِ وَالْأَصَالَةِ.

قوله: (كيفَ طَابَقَ) تقريرُ السؤالِ: أَنَّ قَوْلَهُمْ: «آمَنَّا» مَسْوُوقٌ لِذِكْرِ شَأْنِ الْفَعْلِ، أَيِ:
أَحَدُنَا الْإِبْرَائِينَ، وَلَيْسَ فِي شَأْنِ الْفَاعِلِ، فَلَمَّا كَانَ الدَّعْوَى فِي إِحْدَاثِ الْإِبْرَائِينَ أَتَوْا بِجُمْلَةٍ فَعْلِيَّةٍ،
وَلَوْ كَانَ فِي شَأْنِ الْفَاعِلِ لَقِيلَ: نَحْنُ آمَنَّا، وَحَدَّثَنَا دُونَ غَيْرِنَا، فَكَيْفَ طَابَقَهُ قَوْلُهُ: ﴿وَمَا هُمْ
بِمُؤْمِنِينَ﴾ وَأَنَّهُ فِي ذِكْرِ شَأْنِ الْفَاعِلِ لِإِبْلَاءِ ضَمِيرِ الْفَاعِلِ حَرْفِ النَّفْيِ، وَقَدْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّهُ
يَفِيدُ التَّخْصِصَ. قَالَ الْمُصَنِّفُ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِعَزِيزٍ﴾ [هود: ٩١]: دَلَّ
إِبْلَاءُ الضَّمِيرِ حَرْفَ النَّفْيِ عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ وَاقِعٌ فِي الْفَاعِلِ لَا فِي الْفَعْلِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَمَا أَنْتَ
عَلَيْنَا بِعَزِيزٍ بَلْ رَهْطُكَ هُمْ الْأَعَزَّةُ عِنْدَنَا^(٢).

وَذَكَرَ صَاحِبُ «الْمِفْتَاحِ»^(٣): وَيُحْتَرَزُ أَنْ يُقَالَ: مَا أَنَا ضَرِبْتُ إِلَّا زَيْدًا، لِأَنَّ نَقْضَ النَّفْيِ
بِـ«إِلَّا» يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ قَدْ ضَرَبْتَهُ، وَتَقْدِيمُكَ ضَمِيرَكَ وَإِبْلَاؤُكَ حَرْفَ النَّفْيِ يَقْتَضِي أَنْ تَكُونَ
قَدْ ضَرَبْتَهُ. وَيُقَالُ أَنَّ ظَاهَرَ كَلَامِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَاهِرِ^(٤) عَلَى أَنَّ فِي مَا يَلِيهِ حَرْفُ النَّفْيِ الْقَطْعُ بِأَنَّهُ
يَفِيدُ التَّخْصِصَ مُضْمَرًا كَانَ أَوْ مُظْهَرًا، مُعَرِّفًا أَوْ مُنْكَرًا.

(١) فِي (ح): «وَبِعَمْرٍ».

(٢) «الْكَشَافُ» (٨: ١٧٧-١٧٨).

(٣) «مِفْتَاحُ الْعُلُومِ»، ص ١٠١.

(٤) إِمَامُ الْبَلَاغِينَ وَالنَّقَادِ أَبُو بَكْرٍ عَبْدِ الْقَاهِرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُرْجَانِيُّ، (ت ٤٧١ هـ) كَانَ مِنْ حَسَنَاتِ
زَمَانِهِ، وَتَصَانِيفُهُ قَاضِيَةٌ بِإِمَامَتِهِ وَغَوْرُهُ فِي الْعِلْمِ. وَأَجَلٌ مَصْتَفَاتِهِ: «دَلَالَةُ الْإِعْجَازِ» وَ«أَسْرَارُ الْبَلَاغَةِ».
لَهُ تَرْجُمَةٌ فِي «إِنْبَاءِ الرِّوَاةِ» (٢: ١٨٨).

قلت: القصد إلى إنكار ما ادَّعَوْه ونفيه، فسلك في ذلك طريق أدَّى إلى الغرض المطلوب، وفيه من التوكيد والمبالغة ما ليس في غيره؛ وهو إخراج ذواتهم وأنفسهم من أن تكون طائفة من طوائف المؤمنين؛ لِمَا عَلِمَ مِنْ حَالِهِمُ الْمُنَافِيَةِ لِحَالِ الدَّاحِلِينَ.....

قوله: (القصد إلى إنكار ما ادَّعَوْه) وحاصله: أن التركيب وإن دلَّ على الاختصاص لكن هاهنا ما يابى أن يُحْمَلَ عليه، لأنه وارد في إنكار ما ادَّعَوْه؛ وذلك أن المنافقين ادَّعَوْا أنهم اختاروا الإيمان بجانبيته، وأحاطوا بأوله وآخره حيث خَصَّصُوا ذِكْرَ الْإِيمَانِ بِاللَّهِ وباليوم الآخر من بين خصاله، وادَّعَوْا الاستحكام والتأكيد مع ذلك، حيث كَرَّرُوا ذِكْرَ الْبَاءِ، وما ادَّعَوْا أنهم اختَصَّصُوا بها دون سائر الناس، لِيُنْكَرَ عَلَيْهِمُ الدَّعْوَى الاختصاص، فوجب المصير إلى التأويل والحمل على الكناية الإيائية لثبوت التأكيد ويحصل التطابق.

يبأنه: أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا أَوَّلَى الضمير حُرْفَ النفي وحكم عليهم بأنهم ليسوا بمؤمنين، وكان ذلك جواباً عن دعوتهم أنهم اختاروا الإيمان بجانبيته على صفة الإحكام، دلَّ على إخراج ذواتهم وأنفسهم من أن يكونوا طائفة من طوائف المؤمنين، وإذا شهد عليهم بذلك لزم نفي ما ادَّعَوْه على سبيل البتِّ والقطع.

وقلت: هذا إنما يصح لو قيل: وما هم من المؤمنين؛ إذ ليس قوله: وما هو بمؤمنٍ مثل ما هو من المؤمنين، لكن الأول أبلغ؛ لأنه نفي لأصل الإيمان، والثاني نفي للكمال.

ويمكن أن يجري الكلام على التخصيص، وأن يكون الكلام في الفاعل، ويكون موقع السؤال قول المصنف: «وأزوهم أنهم مثلهم في الإيمان الحقيقي» وذلك لما ادَّعَوْا أنهم يوافقون المسلمين في المسائلتين، وأن إيمانهم كلياً عنهم قيل: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ على قصر الأفراد؛ لأنهم ادَّعَوْا الشركة في الإيمائتين الحقيقيتين فردوا باختصاص المؤمنين بهما ودعاهم، بقوله تعالى: ﴿وَيُخْلِفُونَ بِأَلْفِهِمْ لَوْنُكُمْ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [التوبة: ٥٩]. والمقام يساعد هذا التقرير دون الأول، وذلك أن سياق الكلام ليان خُبْرَ الْمُنَافِقِينَ ودعائهم كما ذكر، فإذا ادَّعَوْا رُفْعَ الْمَخَالَفَةِ من البين، ارتفع المنازعة، وإنما المنازعة بينهما في هاتين المسألتين أقوى من سائر المسائل، وادعاء

في الإيَّان، وإذا شَهِدَ عَلَيْهِمْ بأنهم في أنفُسِهِمْ على هذه الصِّفَةِ فَقَدْ انطوى تحت الشهادة عليهم بذلك نفْيُ ما انتَحَلُوا إِبَّاتَهُ لأنفسِهِمْ على سبيلِ القَطْعِ والْبَتِّ، ونحوه قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُخْرِجُوكَ مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٣٧]، هو أبلغُ مِنْ قولك: وما يَخْرُجُونَ منها. فإن قلت: فلم جاء الإيَّان مطلقاً في الثاني، وهو مقيَّد في الأول؟ قلت: يحتملُ أن يراد التقييدُ، ويتركُّ لدلالة المذکورِ عليه، وأن يراد بالإطلاق أنهم ليسوا من الإيَّان في شيء قطُّ، لا من الإيَّان بالله وباليوم الآخر،

حصولها أدعى لرفع المخالفة، فكان اختصاصها أهمَّ من غيرها. ألا ترى إلى قول الفقهاء: الفَلَسْفِيُّ إذا قال: أشهد أن الباري علَّةُ الموجودات أو مَبْدُؤُها أو سببُها، لم يكن ذلك إيماناً حتى يُقَرَّ بأنه مُخْتَرَعٌ ما سِوَاهُ ومُحْدَثُهُ بعد أن لم يَكُنْ. ذكره شارح «اللباب».

وأما تشبيه هذا التركيب بقوله: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُخْرِجُوكَ مِنَ النَّارِ وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا﴾ [المائدة: ٣٧] فصحيح، ولكن لا يتمُّ به غرضه، وذلك أن قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ مِنْهَا﴾ نحو: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُخْرِجُوكَ﴾ وأن قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ نحو قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ﴾ ولكن قوله: ﴿وَمَا هُمْ بِخَارِجِينَ﴾ نصٌّ في الاختصاص^(١) كما سيأتي بيانه في موضعه.

قوله: (ما انتحلوا)، الأساس: قَالَ شَعْرًا فَتَحَلَّهْ غَيْرُهُ، وانتحل شَعْرَ غَيْرِهِ: إذا ادعاه لنفسه.

قوله: (يحتمل أن يراد التقييد) حاصلُ الجواب: إنها حُذِفَ المفعولُ لدلالة المذکورِ عليه، أو حُذِفَ لتعمُّ الفائدة، ولئلا يقصره السامعُ على ما يُذَكِّرُ معه، ويحتملُ أن يُترَكَ منزلة اللزومِ نحو: فلان يُعطي ويمنع.

قوله: (قط)، الجوهرِي: إذا كانت بمعنى «حَسَبُ» وهو الاكتفاء فهي مفتوحة ساكنة الطاء، تقول: رأيته مرةً واحدةً فقط، وقَطُّ بضم الطاء معناها الزمان، يقال: ما رأيته قطُّ.

(١) من قوله: «وذلك أن قوله» إلى هنا ساقط من (ط).

ولا من الإيذان بغيرهما. فإن قلت: ما المراد باليوم الآخر؟ قلت: يجوز أن يراد به الوقت الذي لا حد له؛ وهو الأبد الدائم الذي لا ينقطع؛ لتأخره عن الأوقات المنقضية. وأن يراد الوقت المحدود من النشور إلى أن يدخل أهل الجنة الجنة وأهل النار النار؛ لأنه آخر الأوقات المحدودة الذي لا حد للوقت بعده. والحدع: أن يوهم صاحبه خلاف ما يريد به من المكروه، من قولهم: صبّ خادع وخدع؛ إذا أمر الحارث يده على باب جحره أوهمه إقباله عليه ثم خرج من باب آخر. فإن قلت: كيف ذلك ومحادعة الله والمؤمنين لا تصح؛ لأن العالم الذي لا تخفى عليه خافية لا يخدع، والحكيم الذي لا يفعل البسيع لا يخدع، والمؤمنون وإن جاز أن يخدعوا لم يجز أن يخدعوا، ألا ترى إلى قوله:

واستمطروا من قريش كل منخدع

قوله: (أن يراد به الوقت الذي لا حد له) يريد أن اليوم هنا: الوقت. وهو إما أن يعبر به عن الوقت الذي لا انقضاء له ويزاؤه الوقت الذي له انقضاء، وهو الأيام الدنيوية، وأوان البرزخ، وأوان النشور لفصل القضاء ولتعاقبه إياها سمي باليوم الآخر، وأن يعبر به عن الوقت المحدد، أي: الذي عينه الله تعالى بقوله: ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ [المارج: ٤]، وسمي باليوم الآخر لكونه آخر الأيام المنقضية ومن مجلتها، وتلك محدودة في علمه الخاص.

قوله: (والخدع أن يوهم صاحبه خلاف ما يريد به من المكروه) وزاد القاضي: لينزله عما هو بصده^(١). وقال الإمام: إظهار ما يوهم السلامة، وإبطان ما يقتضي الإضرار بالغير أو التخلص منه^(٢). يشير إلى أن تعريفه ليس بجامع، ولعل قوله: «من المكروه» يشمل تخلصه منه؛ لأن العدو يكره خلاص عدوه، وفي قوله: «ثم خرج من باب آخر» رمز إليه.

قوله: (واستمطروا من قريش كل منخدع) تمامه:

إن الكريم إذا خادعته انخدعا

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٥).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٠٣).

وقول ذي الرمة:

إِنَّ الْحَلِيمَ وَذَا الْإِسْلَامَ يُحْتَلَبُ

قائله الفرزدق^(١)، والاستمطار: الاستسقاء، أي: اطلبوا العطاء، فإنه يُعطيه كالمطر، و«من قريش» بيان كل مُنْخَدِعٍ، وهو حال منه. قيل: كان عبد الله بن عمر رضي الله عنهما كلما صلى عبد له اعتقه، فقيل له^(٢): فقال: مَنْ خَادَعَنَا بِاللَّهِ نَخْدَعُ [له]^(٣).

وقيل في حق أبيه: كَانَ أَعْقَلَ مِنْ أَنْ يُخْدَعَ، وَأَوْرَعَ مِنْ أَنْ يُخْدَعَ، وَلَا يَبْعُدُ أَنْ يُكْمَلَ الْبَيْتُ عَلَى التَّلْمِيحِ^(٤)؛ وذلك أَنَّ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَعِدَ الْمِنْبَرَ وَقَالَ: اللَّهُمَّ إِنَّا كُنَّا إِذَا أَفْحَطْنَا اسْتَسْقَيْنَا بِنَبِيِّكَ، فَتَسْقِينَا، وَإِنَّا نَسْتَسْقِيكَ الْيَوْمَ بِعَمِّ نَبِيِّكَ - يعني: عباساً - فاسْقِنَا، فَسُقُوا فِي الْحَالِ، فَقَالَ عَقِيلُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ^(٥):

بَعَمِّي سَقَى اللَّهُ الْبِلَادَ وَأَهْلَهَا عَشِيَّةً يَسْتَسْقِي بِسَيِّئَتِهِ عَمْرُ
تَوَجَّهَ بِالْعَبَّاسِ فِي الْجَدْبِ دَاعِيَا فَمَا حَارَ^(٦) حَتَّى جَادَ بِالذِّمَةِ الْمَطْرُ

قوله: (إِنَّ الْحَلِيمَ وَذَا الْإِسْلَامَ يُحْتَلَبُ) القائل ذو الرمة، وأوله^(٧):

تِلْكَ الْفِتَاءُ الَّتِي عَلَّقَتْهَا عَرَصًا

(١) ديوان الفرزدق (١: ٥٢٨).

(٢) يعني حذره بعض الناس من صنيعهم، وأنهم إنما يفعلون ذلك على جهة الخديعة.

(٣) أخرجه ابن سعد في «الطبقات» (٤: ١٦٧)، وذكره ابن الأثير في «أسد الغابة» (٣: ٢٣٦).

(٤) وهو تنزيل التضاد أو التناقض منزلة تناسب بوساطة تهكم أو تلميح كقوله تعالى: «فَبَيَّرَ لَهُمْ بِمَكَادِبِ

أَلِيمٍ» انظر: «الإيضاح في علوم البلاغة»، ص ٢٧٢.

(٥) وعزاها ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٢: ٨١٥) للفضل بن عباس بن عتبة بن أبي هب، وعزاها الذهبي في

«سير النبلاء» (٢: ٩٤) لعباس بن عتبة بن أبي هب.

(٦) في (ط): «جاز».

(٧) «ديوان ذي الرمة»، ص ١٠.

فقد جاء النعتُ بالانخداع ولم يأتِ بالخذع؟ قلتُ: فيه وجوه؛ أحدها: أن يقال: كانت صورةٌ صنيعهم مع الله حيث يتظاهرون بالإيمان وهم كافرون صورةٌ صنيع الخادعين، وصورةٌ صنيع الله معهم - حيث أمرَ بإجراء أحكام المسلمين عليهم وهم عنده في عدادٍ شرارِ الكفرة وأهلِ الدركِ الأسفلِ مِنَ النار - صورةٌ صنيع الخادع، وكذلك صورةٌ صنيع المؤمنين معهم؛ حيث امثلوا أمرَ الله فيهم فأجروا أحكامهم عليهم. والثاني: أن يكون ذلك ترجمةً عن معتقدهم وظنهم أن الله.....

العلقُ: الحبُّ، يُقال: نَظَرْتُ مِنْ ذِي عَلَقٍ، عَرَضاً، أي: اعتراضاً من غيرِ قَصْدٍ ونِيَّةٍ بل بِمُخَادَعَةٍ، ثم قال: إِنَّ الْحَلِيمَ.. البيت. الجَلَابَةُ: الحَدِيدَةُ باللسانِ، يُقال منه: خَلَبٌ يَخْلُبُهُ بِالضَّمِّ واختَلَبَ مِثْلُهُ.

قوله: (بإجراء أحكام المسلمين عليهم) يعني به جريان التوارث وإعطاء السهم من المَغْنَمِ وغيرهما. هذا الوجهُ من الاستعارةِ التَّبَعِيَّةِ الواقعةِ على طريقِ التمثيليةِ كما سبق في قوله: ﴿عَلَى هَذَى مِنْ يَدِهِمْ﴾ [البقرة: ٥]، ألا ترى إلى قوله: «كانت صورةٌ صنيعهم»^(١) مع الله حيث يتظاهرون بالإيمان وهم كافرون «إلى آخره كيف دلَّ على بيانِ الحالةِ الْمُتَوَهِّمَةِ الْمُتَنَزِّعَةِ مِنْ عَدَّةِ أُمُورٍ.

قوله: (وأهلِ الدركِ) صَحَّ^(٢) بالرفعِ عَطْفًا على مَحَلٍّ «في عِداد». قال: الدركُ الأسفلُ: الطبقةُ الذي في قَعْرِ جَهَنَّمَ. الراغب: الدركُ الدَّرَجُ لكن الدَرَجُ يُقالُ اعتبارًا بالصعودِ، والدركُ اعتبارًا بالحدورِ، ولهذا قيل: دَرَجَاتُ الْجَنَّةِ، وَدَرَكَاتُ النَّارِ، ولتصوُّرِ الحدورِ في النارِ سُمِّيَتْ هَاوِيَةً^(٣).

قوله: (ترجمةً عن مُعْتَقِدِهِمْ وظَنِّهِمْ) هذا كما مرَّ في آخرِ الوجوهِ المذكورةِ في قوله: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧].

(١) في (ج) و(ف): «صنيعهم».

(٢) قوله: «صَحَّ» ساقط من (ف).

(٣) «مفردات القرآن»، ص ٣١١.

مَنْ يَصْحُ خِدَاعُهُ؛ لِأَنَّ مَنْ كَانَ ادْعَاؤُهُ الْإِيَّانَ بِاللَّهِ نَفَاقًا لَمْ يَكُنْ عَارِفًا بِاللَّهِ وَلَا بِصِفَاتِهِ، وَلَا أَنَّ لِدَائِهِ تَعَلُّقًا بِكُلِّ مَعْلُومٍ، وَلَا أَنَّهُ غَنِيٌّ عَنْ فِعْلِ الْقَبَائِحِ؛ فَلَمْ يَتَّعِدْ مِنْ مِثْلِهِ تَجْوِيزُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ - فِي زَعْمِهِ - مَخْدُوعًا وَمُصَابًا بِالْمَكْرُوهِ مِنْ وَجْهِ خَفِيِّ؛ وَتَجْوِيزُ أَنْ يَدْلَسَ عَلَى عِبَادِهِ وَيَخْدَعَهُمْ. وَالثَّالِثُ: أَنْ يُذَكِّرَ اللَّهُ تَعَالَى وَيرَادَ الرَّسُولُ ﷺ؛ لِأَنَّهُ خَلِيقَتُهُ فِي أَرْضِهِ، وَالنَّاطِقُ عَنْهُ بِأَمْرِهِ وَنَوَاهِيهِ مَعَ عِبَادِهِ، كَمَا يَقَالُ:.....

قَوْلُهُ: (لَمْ يَكُنْ عَارِفًا بِاللَّهِ وَلَا بِصِفَاتِهِ) إِلَى آخِرِهِ، مَبْنِيٌّ عَلَى صِغَةِ الْجَمْعِ مَعَ التَّفْرِيقِ وَالتَّقْسِيمِ، فَجَمَعَ ذَاتَ اللَّهِ الْعُلْيَا وَصِفَاتِهِ الْحُسْنَى فِي: «لَمْ يَكُنْ عَارِفًا بِاللَّهِ وَلَا بِصِفَاتِهِ»، وَأَمَّا التَّفْرِيقُ فَهُوَ قَوْلُهُ: «وَلَا أَنَّ لِدَائِهِ» أَي: أَنَّهُمْ لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ ذَاتُهُ لَهُ تَعَلُّقٌ بِكُلِّ مَعْلُومٍ جُزْئِيٍّ وَكُلِّيٍّ، وَقَوْلُهُ: «وَلَا أَنَّهُ غَنِيٌّ» أَي: لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ صِفَاتُهُ غَنِيٌّ عَنِ الْقَبَائِحِ. وَأَمَّا التَّقْسِيمُ، فَهُوَ قَوْلُهُ: «فَلَمْ يَتَّعِدْ مِنْ مِثْلِهِ تَجْوِيزُ أَنْ يَكُونَ اللَّهُ فِي زَعْمِهِ مَخْدُوعًا بِالْمَكْرُوهِ مِنْ وَجْهِ خَفِيِّ» أَي: أَنَّهُمْ حِينَ لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ لِدَائِهِ تَعَلُّقًا بِكُلِّ مَعْلُومٍ، زَعَمُوا أَنَّهُ مِمَّنْ يُخْدَعُ. وَقَوْلُهُ: (وَتَجْوِيزُ أَنْ يَدْلَسَ عَلَى عِبَادِهِ وَيَخْدَعَهُمْ) أَي: حِينَ لَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ صِفَاتُهُ غَنِيٌّ عَنِ الْقَبَائِحِ^(١)، جَوَّزُوا أَنَّهُ مِمَّنْ يُخْدَعُ.

الْإِنْتِصَافُ: قَوْلُهُ: «عَالِمٌ لِدَائِهِ» وَالصَّوَابُ أَنَّهُ عَالِمٌ بِعِلْمٍ عَامٍّ التَّعَلُّقِ بِجَمِيعِ الْمَعْلُومَاتِ، ثُمَّ إِنَّهُ تَعَالَى لَمَّا كَانَ عَالِمًا بِعِلْمٍ عَامٍّ التَّعَلُّقِ اسْتَحَالَ كَوْنُهُ مَخْدُوعًا، وَلَمَّا أَنَّهُ لَا يَقَعُ فِي الْوُجُودِ شَيْءٌ إِلَّا بِقُدْرَتِهِ، يَمْتَنِعُ أَنْ يَكُونَ خَادِعًا لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِشْعَارِ بِالْعَجْزِ عَنِ الْمُكَافَحَةِ، لَكِنْ لَمَّا جَاءَ فِي مُقَابَلَةِ خِدَاعِ الْمُنَافِقِينَ صَارَ كَقَوْلِهِ: ﴿وَمَكْرُوءٌ وَمُكْرَرٌ﴾ [آل عمران: ٥٤]^(٢).

قَوْلُهُ: (أَنْ يَدْلَسَ) الْمُدْلَسُ: هُوَ الَّذِي يُظْهِرُ خِلَافَ مُرَادِهِ، وَمِنْهُ أُخِذَ التَّدْلِيسُ فِي الْحَدِيثِ، لِأَنَّ الرَّوَايَ يُؤْهِمُ السَّمَاعَ مِمَّنْ لَمْ يَسْمَعْ مِنْهُ.

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «وَأَمَّا التَّقْسِيمُ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ (ط).

(٢) «الْإِنْتِصَافُ بِحَاشِيَةِ الْكَشَافِ» (١: ٣٠).

قَالَ الْمَلِكُ كَذَا، وَرَسَمَ كَذَا، وَإِنَّا الْقَاتِلُ وَالرَّاسِمُ وَزِيرُهُ، أَوْ بَعْضُ خَاصَّتِهِ الَّذِينَ قَوْلُهُمْ قَوْلُهُ، وَرَسَمُهُمْ رَسْمُهُ، مَصْدَقُهُ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَكَ اللَّهُ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ﴾ [الفتح: ١٠]، وَ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]. والرابع: أَنْ يَكُونَ مِنْ قَوْلِهِمْ: أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَكَرَّمَهُ؛ فَيَكُونَ الْمَعْنَى: يُجَادِعُونَ الَّذِينَ آمَنُوا بِاللَّهِ. وَفَائِدَةُ هَذِهِ الطَّرِيقَةُ قُوَّةُ الْإِخْتِصَاصِ، وَلَمَّا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ اللَّهِ بِمَكَانٍ سُلِّكَ بِهِمْ ذَلِكَ الْمَسْلُكُ، وَمِثْلُهُ: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٢]، وَكَذَلِكَ: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُؤْذُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [الأحزاب: ٥٧].

ونظيره في كلامهم: علمتُ زيداً فاضلاً. والغرض فيه ذكْرُ إحاطَةِ الْعِلْمِ بِفَضْلِ زَيْدٍ لَا بِهِ نَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَعْلُومًا لَهُ قَدِيمًا، كَأَنَّهُ قِيلَ: عَلِمْتُ فَضْلَ زَيْدٍ، وَلَكِنْ ذَكَرَ زَيْدَ تَوَاطُؤُهُ وَتَمَهِّدُ لَذِكْرِ فَضْلِهِ. فَإِنْ قُلْتُ: هَلْ لِلْإِقْتِصَارِ بِ«خَادَعْتُ» عَلَى وَاحِدٍ وَجْهٌ صَحِيحٌ؟ قُلْتُ: وَجْهُهُ أَنْ يُقَالَ: عُنِيَ بِهِ «فَعَلْتُ»، إِلَّا أَنَّهُ أُخْرِجَ فِي زِنَةِ «فَاعَلْتُ»؛.....

وَعَلِمَ أَنَّ الْخِدَاعَ قَدْ يَكُونُ حَسَنًا إِذَا كَانَ الْغَرَضُ اسْتِزَالَ الْغَيْرِ مِنْ ضَلَالٍ إِلَى رُشْدٍ، كَمَا يَفْعَلُ الْأَبُ الْبَارُّ بَابْنِهِ مِنْ حِيلَةٍ تَدْعُوهُ إِلَى تَرْكِ شَرٍّ أَوْ تَعَاطِي خَيْرٍ. وَمَنْ تَأَمَّلَ جَمِيعَ اسْتِدْرَاجَاتِ التَّنْزِيلِ عَلَى لِسَانِ الرَّسُولِ فِي دَعْوَةِ الْأُمَمِ، عَالِمٌ مَعْنَى الْخِدَاعِ وَشَاهِدُهُ.

قَوْلُهُ: (أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَكَرَّمَهُ) أَيُّ: أَعْجَبَنِي كَرَمُ زَيْدٍ. وَالتَّرَكِيبُ يُشَبِّهُ الْبَدَلَ وَالْمُبْدَلَ مِنْهُ مِنْ حَيْثُ التَّوَاطُؤُ وَالْتِمَهِيدُ وَالتَّفْسِيرُ وَالتَّأَكِيدُ، وَيَفْتَرِقُ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْمُبْدَلَ فِي حُكْمِ الْمُتَحَيٍّ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ هُنَا مَقْصُودٌ بِالذِّكْرِ، وَمُرَادٌ فِي الْحُكْمِ، فَكَانَ لِذَاتِ زَيْدٍ أَيْضًا مَذْخَلًا فِي الْإِعْجَابِ، وَمِنْ ثَمَّ قَالَ: «لَمَّا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ اللَّهِ بِمَكَانٍ، سُلِّكَ بِهِمْ ذَلِكَ الْمَسْلُكُ» أَيُّ: لَمَّا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ مِنَ اللَّهِ بِمَثَلَةِ عَظِيمَةٍ وَإِخْتِصَاصٍ قَوِيٍّ كَأَنَّهُ سَرَى إِخْدَاعُهُمْ إِلَى خِدَاعِهِ تَعَالَى. وَيَدُلُّ عَلَى الْفَرَقِ قَوْلُهُ فِي الْمَثَالِ «إِحَاطَةُ الْعِلْمِ بِفَضْلِ زَيْدٍ لَا بِهِ نَفْسِهِ» إِذْ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ الْعَاطِفِ، فَلَا يَكُونُ فِيهِ مَعْنَى الْإِخْتِصَاصِ بَلْ مُجَرَّدُ التَّوَاطُؤِ كَمَا فِي الْمُبْدَلِ. وَالْمُصَنَّفُ كَثِيرًا يَسْلُكُ فِي تَرَاكِيْبِهِ هَذَا الْفَنَّ مِنَ الْعَطْفِ وَيُشَبِّهُ أَنْ يُسَمَّى بِالْعَطْفِ التَّفْسِيرِيِّ.

لأن الزَّنةَ في أصلها للمغالبة والمباراة، والفعلُ متى غُولِبَ فيه فاعله جاءَ أبلغَ وأحكمَ منه إذا زاوَلَه وحده من غير مُغالِبٍ ولا مُبارٍ؛ لزيادةِ قوَّةِ الداعي إليه. وتعضُّدُه قراءةً من قرأ: (يُخَادِعُونَ اللهَ والذين ءامنوا)، وهو أبو حَيوة. و﴿يُخَادِعُونَ﴾ بيانٌ لـ﴿يَقُولُ﴾، ويجوز أن يكون مستأنفاً، كأنه قيل: ولم يَدْعُونَ الإِيَّانَ كاذِبِينَ؟ وما رَفَقَهُمْ في ذلك؟ فقيل: ﴿يُخَادِعُونَ﴾. فإن قلت: عَمَّ كانوا يُخَادِعُونَ؟ قلت: كانوا يُخَادِعُونَهُمْ عن أغراضٍ لهم ومقاصد، منها: متاركُتُهُمْ وإعفاءُهم عن المحاربةِ وعمَّا يَطْرُقُون به من سِوَاهُم من الكفار. ومنها: اصطِناعُهُم بما يصطنعون به المؤمنِينَ؛ من إكراهِهِمْ،.....

اعلم أن الوجه الثالث والرابع لا تستقيم جواباً للسؤال إلا أن يُحْمَلَ خَادَعَتْ على خَدَعَتْ لما في تنزيلِ الله سبحانه وتعالى اسمه المقدس منزلة اسمِ رسوله، وجُعِلَ تَمْهِيداً لِلذِّكْرِ المؤمنين في هذا المقام للدلالة على العَصَبِ الشَّدِيدِ على اعتدائهم، وإرادة الانتصارِ مِمَّنْ يُجَاوِلُون خَدَعَهُمْ، وإنزالِ الهَوَانِ بِهِمْ، فلا يَدْخُلُ في المعنى إثباتُ الخِدَاعِ في جانبِ المؤمنين والله أعلم. ومن تَمَّ عَقِبَهُمَا بقوله: «هل للاقتصارِ بخَادَعَتْ على واحدٍ وجهٌ صحيح».

قوله: (والمباراة)، الجوهرية: فَلَانُ يُبَارِي فَلَانًا، أي: يُعَارِضُهُ ويفعلُ مِثْلَ فِعْلِهِ، قال المُصَنَّفُ: هذا كما جاءَ يُجَاشِي اللهَ، أي: يُخْشَاهُ خَشْيَةً عظيمة.

قوله: (رَفَقَهُمْ) أي: نَفَعَهُمْ، الأساس: ومن المجاز: هذا الأمرُ رَافِقٌ بكَ وعليك، ورفيق: نافعٌ بكَ، وأرفقني هذا الأمرُ ورفقَ بي: نفعني.

قوله: (عَمَّ كانوا يُخَادِعُونَ؟) أي: عَن أيِّ شيءٍ من الأعراضِ كان يصُدُّرُ خِدَاعُهُمْ؟ ففيه تَضْمِينٌ معنى الصدور.

قوله: (متاركُتُهُمْ... واصطناعُهُمْ... واطلاَعُهُمْ) هذه المصادرُ ثلاثُها مضافَةٌ إلى المفعول، والفاعلُ المُسْلِمُونَ، والمفعولُ المنافقون. أي: مُتَارِكَةُ المنافِقِينَ المسلمون، أي: لا يُكَلِّفُونَهُمْ على المحاربةِ ويَحْمِلُونَهُمْ عن الغير، ويُحْسِنُونَ إليهم كما يُحْسِنُونَ إلى المُسْلِمِينَ وَيُطْلِعُونَهُمْ على أسرارِهِمْ. قوله: (يَطْرُقُون به)، الأساس: ومنَ المَجَازِ: طَرَفَةُ الزَّمانِ، أي: نَوَائِبه، وأَصْلُهُ ضَرَفَةٌ من الطوارِقِ، ويقال: اصْطَنَعْتُ عِنْدَهُ صَنِيعَةً، قال تعالى: ﴿وَأَصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِي﴾ [ض: ٤١].

والإحسان إليهم، وإعطائهم الحظوظ من المغانم، ونحو ذلك من الفوائد. ومنها: إطلاعهم - لا اختلاطهم بهم - على الأسرار التي كانوا حراساً على إذاعتها إلى مُنابذهم.

فإن قلت: فلو أظهر عليهم حتى لا يصلوا إلى هذه الأغراض بخداعهم عنها! قلت: لم يظهر عليهم؛ لِمَا أحاط به علماً من المصالح التي لو أظهر عليهم لانقلبَت مفاصد، واستبقَاء إبليس وذريته، وماركتهم وما هم عليه من إغواء المنافقين وتلقينهم النفاق أشد من ذلك، ولكن السبب فيه ما علّمه تعالى من المصلحة.

قوله: (مُنابذهم)، الأساس: من المجاز: كَبَدَ إلى العدو: رمى إليه بالعهد ونقضه، ونابذة مُنابذة.

قوله: (فلو أظهر عليهم) جواب «لو» محذوف، أي: لو جعل الله تعالى نفاقهم ظاهراً على المسلمين إظهاراً جلياً حتى لا يصلوا إلى أغراضهم، ماذا كان؟ ولا يجوز أن يكون «أظهر عليهم» بمعنى أطلع عليهم إلا على تقدير حذف، أي: أطلع الله المؤمنين على أسرار المنافقين. قوله: (لانقلبَت مفاصد) منها: أنهم إذا سَرَوْا على المنافقين أحوالهم، خفي على المخالفين أمرهم، وحسبوا أنهم من جُلَّة المسلمين وأن كلمتهم واحدة، فكان ذلك سبباً لاجتماعهم عن محاربة المسلمين لكثرة عدوهم، بل يؤدي ذلك إلى استشعار الخوف منهم، وإذا أظهر الله عليهم، انقلبَت إلى العكس.

ومنها: أنهم إذا سمعوا غاشنة المسلمين مع من يصحبهم^(١)، ومن اشتهر أنه منهم، كان ذلك سبباً لتفرتهم وعدم تألفهم؛ رَوَيْنَا عن البخاري ومسلم والترمذي عن جابر، قال عمر رضي الله عنه: ألا نقتل يا نبي الله هذا الخبيث، يعني عبد الله بن أبي بن سلول؟ فقال النبي ﷺ: «لا يتحدَّث الناس أنه كان يقتل أصحابه»^(٢) هذا مبنًى على رعاية الأصلح، وإلا فالله يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد.

(١) في (ط): «غاشنة المسلمين مع صحبهم».

(٢) أخرجه البخاري (٤٩٠٥)، ومسلم (٢٥٨٤) وغيرهما.

فإن قلت: ما المراد بقوله: ﴿وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾؟ قلت: يجوز أن يراد:

قوله: (فإن قلت: ما المراد بقوله: ﴿وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾) ^(١) [البقرة: ٩] يعني أنك فسرت «يُخَادِعُونَ الله» بما فسرت. فما معنى «وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ» والمخادعة إنما تكون بين اثنين، فكيف يُخَادِعُ أحد نفسه؟ وأجاب عنه بوجوه ثلاثة أحدها: أن قوله: ﴿وَمَا يُخَادِعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ﴾، ذكر لمُشَاكَلَتِهِ «يُخَادِعُونَ الله» المراد به الاستعارة كما سبق، أي: لما كان ذلك مُبْتَنًى عَلَى الْمَفَاعَلَةِ، جُعِلَ الذي من طرف واحد ومثله، رَوْماً ^(٢) للمُشَاكَلَةِ. قال الواحدي: فلما وَقَعَ الانْتِفَاءُ عَلَى الْإِلْفِ في قوله: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ أجرى الثاني على الأول، طلباً للتشاكل ^(٣).

وقال المرزوقي في قول الطائي ^(٤):

لا تَسْقِيْنِي مَاءَ الْمَلَامِ فَإِنِّي صَبَّ قَدْ اسْتَعَذَّبْتُ مَاءَ بُكَائِي

لَمَّا قَالَ فِي آخِرِ الْبَيْتِ: «مَاءَ بُكَائِي» قَالَ فِي الْأَوَّلِ: «مَاءَ الْمَلَامِ» فَأَقْحَمَ اللَّفْظَ عَلَى اللَّفْظِ إِذْ كَانَ مِنْ سَبِّهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَحَرَّزُوا سَيِّئَتَهُ مِثْلَهَا﴾ [الشورى: ٤٠] فَالثَّانِيَةُ جَزَاءٌ وَلَيْسَتْ سَبِّئَةً، فَجَاءَ بِاللَّفْظِ عَلَى اللَّفْظِ إِذْ كَانَ مِنْ سَبِّهِ، فَكَذَا هَاهُنَا، لَمَّا كَانَ خِدَاعُ أَنْفُسِهِمْ - أَيْ: إِيصَالُ الضَّرَرِ إِلَيْهَا - مُسَبَّبًا عَنْ تِلْكَ الْمُخَادَعَةِ الْمُشَبَّهَةِ بِمُغَاغِلَةِ الْمُخَادِعِينَ وَمُصَاحِبَا لَهُ، قِيلَ: يُخَادِعُونَ، فَجَاءَ بِاللَّفْظِ عَلَى اللَّفْظِ.

وثانيتها: أن يراد حقيقة المخادعة الواقعة بين اثنين، لكن على أسلوب التجريد. قال ابن الأثير: إنهم يُخَادِعُونَ من أنفسهم شخصاً آخر، ثم يُخَاطَبُونَهُ كخُطَابِ الْغَيْرِ ^(٥). قال الأعشى:

(١) هذه قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو بن العلاء بضم الياء وفتح الحاء مثلوثة بآلف. انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٠٧).

(٢) يعني: طلباً.

(٣) «الوسيط» للواحدي (١: ٨٧).

(٤) يعني أبا تمام، والبيت في «ديوانه» (١: ٩).

(٥) «المثل السائر» (١: ٤٠٩)، بصرف ملحوظ.

وما يُعاملون تلك المعاملة المشبهة بمعاملة المخادعين إلا أنفسهم؛ لأن ضررها يلحقهم، ومكرها يَحِقُّ بهم، كما تقول: فلانٌ يضارُّ فلانًا وما يضارُّ إلا نفسه، أي: دائرة الضرر راجعة إليه وغير متخطية إياه؛ وأن يُراد حقيقة المخادعة، أي: وهم في ذلك يُخدعون أنفسهم حيث يُمنونها الأباطيل ويكذبونها فيما يحدثونها به، وأنفسهم كذلك تُمنِّيهم وتُخدِّثهم بالأمان، وأن يُراد: وما يُخدعون، فجاء به على لفظ «يفاعلون»؛ للمبالغة، وقُرئ: ﴿وَمَا يُخَدَّعُونَ﴾، و﴿يُخَدَّعُونَ﴾ من خدع، و﴿يُخَدَّعُونَ﴾ بفتح الياء.....

وَلَنْ تُطِيقَ وداعًا أَيُّهَا الرَّجُلُ (١)

والإشارة بقوله: «وهم في ذلك يُخدعون أنفسهم، وأنفسهم كذلك تُمنِّيهم وتُخدِّثهم». قوله: (وأن يُراد: وما يُخدعون) هذا الجواب وما قبله صريح في أن السؤال عن استعمال «يُخدعون» في جانب واحد. والوجه الثالث أيضًا تجريد لكن من جانب واحد، كأن كل واحد منهم جرّد من نفسه شخصًا يُخدَّعه.

قوله: ﴿وَمَا يُخَدَّعُونَ﴾ قرأها عاصمٌ وحزرة والكسائي وابن عامر، والباقر: «وما يُخَدَّعُونَ» بالألف، والباقي شواذ^(٢)(٣). قال ابن جني: «ما يُخَدَّعُونَ» قراءة عبد السلام بن شداد والجارود^(٤).

(١) «ديوان الأعشى»، ص ١٣٠.

(٢) في (ط): «شاذ».

(٣) أي: والباقي من القراءات في «يُخَدَّعُونَ» التي أوردتها الزغشري في «الكشاف»، وهي: وما يُخَدَّعُونَ، ويُخَدَّعُونَ، ويُخَدَّعُونَ، ويُخَدَّعُونَ، ويُخَدَّعُونَ. انظر: «معجم القراءات» للخطيب (١: ٤١-٤٢).

(٤) الجارود: هو ابن سيرة - كما صرح باسمه ابن جني نفسه في «المحتسب» -، وهو أبو نوفل الجارود بن سالم الهذلي البصري، أحد التابعين، توفي سنة ١٢٠ هـ رحمه الله تعالى. انظر: «تهذيب التهذيب» لابن حجر (٢: ٥٢-٥٣).

بمعنى: 'يُخْتَدَعُونَ، وَيُخَادَعُونَ، وَيُخَادَعُونَ، عَلَى لَفْظٍ مَا لَمْ يَسْمَ فاعله. والنفس: ذات الشيء وحقيقته، يقال: عندي كذا نفساً، ثُمَّ قِيلَ لِلْقَلْبِ: نَفْسٌ؛ لِأَنَّ النَّفْسَ بِهِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِمْ: «الْمَرْءُ بِأَصْغَرَيْهِ»؟.....

هذا على قولك: خَدَعْتُ زَيْدًا نَفْسَهُ، أي: عن نفسه على إرادة الإيصال، أو يُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى، فَيُضْمَرُ لَهُ مَا يَنْصِبُهُ، وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَكَ: خَدَعْتُ زَيْدًا عَنْ نَفْسِهِ، يُدْخِلُهُ مَعْنَى انْتَقَصَتْهُ نَفْسُهُ، وَمَلَكَتْ عَلَيْهِ نَفْسُهُ، وَهَذَا مِنْ أَسَدِ مَذَاهِبِ الْعَرَبِيَّةِ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ مَوْضِعٌ يَمْلِكُ فِيهِ الْمَعْنَى عَيْنَ الْكَلَامِ، فَيَأْخُذُ إِلَيْهِ وَيُصَرِّفُهُ بِحَسَبِ مَا يُؤَيِّرُهُ، وَجُمْلَتُهُ: أَنَّهُ مَتَى كَانَ فِعْلٌ ^(١) مِنَ الْأَفْعَالِ فِي مَعْنَى فِعْلٍ آخَرَ، فَكَيْفَ مَا يُجْرَى أَحَدُهُمَا مُجْرَى صَاحِبِهِ، فَيُعْذَلُ فِي الْاسْتِعْمَالِ بِهِ إِلَيْهِ، وَيُجْتَذَى بِهِ فِي تَصْرِفِهِ خَدَوُ صَاحِبِهِ، وَإِنْ كَانَ طَرِيقُ الْاسْتِعْمَالِ وَالْعَرَفِ ضَدًّا مَأْخِذَهُ؛ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ لَكَ إِلَهٌ إِلَّا أَن تَرْكَبَ﴾ [النازعات: ١٨] أي: فِي أَنْ تَرْكَبَ، فَتَظَرَّ مَعَهُ مَعْنَى قَوْلِكَ: أَجْذِبْكَ إِلَى كَذَا، وَأَدْعُوكَ إِلَيْهِ ^(٢).

قوله: (ثُمَّ قِيلَ لِلْقَلْبِ: نَفْسٌ) إطلاقاً لاسمِ الْمُسَبِّبِ عَلَى السَّبَبِ، وَلِذَلِكَ قَالَ: «لِأَنَّ النَّفْسَ بِهِ» أي: النفس تقوم بالقلب.

قوله: (الْمَرْءُ بِأَصْغَرَيْهِ) قَالَ الْمِيدَانِيُّ: يَعْنِي بِهَا الْقَلْبَ وَاللِّسَانَ ^(٣)، وَقِيلَ لَهَا: الْأَصْغَرَانِ لِصِغَرِ حُجُومِهَا. وَيَجُوزُ أَنْ يُسَمِّيَا الْأَصْغَرَيْنِ ذَهَابًا إِلَى أَنَّهُمَا أَكْثَرُ مَا فِي الْإِنْسَانِ مَعْنَى وَفَضْلًا، كَمَا قِيلَ: أَنَا جُذَيْلُهَا الْمُحَكِّكُ وَعُذَيْفُهَا الْمُرْجَبُ ^(٤)، وَالْجَالِبُ لِلْبَاءِ مَعْنَى الْقِيَامِ كَأَنَّهُ قَالَ: الْمَرْءُ تَقَوْمٌ مَعَانِيهِ بَهَا، وَيَكْمُلُ الْمَرْءُ بَهَا، وَأَنْشَدَ لَزْهَرِي:

وَكَاثِنٌ تَرَى مِنْ صَامِتٍ لَكَ مُعْجِبٌ زِيَادُتُهُ أَوْ تَقْصُصُهُ فِي التَّكَلُّمِ

(١) فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةُ: «فَعْلًا»!

(٢) «الْمَحْتَسَبُ» (١: ٥١-٥٢).

(٣) «مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ»، (٢: ٢٩٤).

(٤) مِنْ قَوْلِ الْحَبَابِ بْنِ الْمُنْذِرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. قَالَهُ يَوْمَ سَقِيفَةِ بَنِي سَاعِدَةَ.

وكذلك بمعنى الروح، وللدنم نفس؛ لأنَّ قِوَامَهَا بالدم، وللماء نفس؛ لفرط حاجتها إليه، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء: ٣٠].

وحقيقة نفس الرجل - بمعنى عين - أضيفت نفسه، كقولهم: صُدِرَ الرَّجُلُ، وقولهم: فلان يؤامر نفسه؛ إذا تردّد في الأمر واتّجه له رأيان وداعيان لا يدري على أيّهما يُعرج. كأنهم أرادوا.....

لسانُ الفتى نصفٌ، ونصفُ فؤاده فلم يبقَ إلّا صورةُ اللحمِ والدمِ^(١)

فالنفس على هذا بمعنى الجملة لقوله: المرءُ بأصغريه.

قوله: (وكذلك بمعنى الروح) عطف على قوله: «والنفس ذات الشيء» أي: وكذلك جاء النفس بمعنى الروح. وقوله: «ثم قيل للقلب نفس» مجاز متفرّع على الأول.

وقوله: (للدنم نفس)^(٢) متفرّع على الثاني يدلّ عليه قوله: «لأنَّ قِوَامَهَا» أي: قِوَامُ الروح بالدم، لأنّه مقابل لقوله: «لأنَّ النفس به».

قال في الأساس: ومن المجاز: دَفَقَ نَفْسَهُ، أي: دَمَهُ. وعن النخعي^(٣): كُلُّ شَيْءٍ لَيْسَتْ لَهُ نَفْسٌ سَائِلَةٌ فَإِنَّهُ لَا يُنْجِسُ الْمَاءَ. ومنه: النَّفَاسُ.

وقوله: (وحقيقة نفس الرجل) متفرّع على الأول.

قوله: (وقولهم) مبتدأ، والخبر «كأنّهم»، والعائد محذوف، و«إذا» ظرف قولهم.

(١) ليسا في ديوانه، وهما من زيادات الزوزني في «شرح المعلقات السبع»، ص ٨٩، والقرشي في «جمهرة أشعار العرب»، ص ١٤٧.

(٢) من قوله: «متفرّع على الأول» إلى هنا ساقط من (ف).

(٣) الإمام الحافظ إبراهيم بن يزيد النخعي (ت ٩٦هـ)، فقيه العراق ومن آلت إليه علوم أصحاب ابن مسعود في الكوفة. وكان يُلقب صير في الحديث لشدة تحرّيه، وكان ثياب هيئة الأمراء. له ترجمة في «طبقات ابن سعد» (٦: ٢٧٠)، و«سير النبلاء» (٤: ٥٢٠).

دَاعِيِي النَّفْسِ وَهَاجِسِي النَّفْسِ، فَسَمَّوْهُمَا نَفْسَيْنِ إِمَّا لَصُدُورِهِمَا عَنِ النَّفْسِ، وَإِمَّا لِأَنَّ الدَّاعِيَيْنِ لَمَّا كَانَا كَالْمُشِيرَيْنِ عَلَيْهِ وَالْأَمْرَيْنِ لَهُ؛ شَبَّهَوْهُمَا بِذَاتَيْنِ؛ فَسَمَّوْهُمَا نَفْسَيْنِ. وَالْمَرَادُ بِالنَّفْسِ هَاهُنَا ذَوَاتُهُمْ، وَالْمَعْنَى بِمَخَادَعَتِهِمْ ذَوَاتُهُمْ: أَنَّ الْخِدَاعَ لَاصَقٌ بِهِمْ لَا يَعْدُوهُمْ إِلَى غَيْرِهِمْ، وَلَا يَتَخَطَّاهُمْ إِلَى مَنْ سِوَاهُمْ. وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ قُلُوبُهُمْ وَدَوَائِعُهُمْ وَأَرْأُوهُمْ. وَالشُّعُورُ: عِلْمُ الشَّيْءِ عِلْمٌ حَسٌّ، مِنْ الشُّعَارِ. وَمَشَاعُرُ الْإِنْسَانِ: حَوَاشِيهِ. وَالْمَعْنَى: أَنَّ لِحَقِّ ضَرَرِ ذَلِكَ بِهِمْ كَالْمَحْسُوسِ، وَهُمْ لِيَتِمَادِي غَفْلَتِهِمْ كَالَّذِي لَا حَسَّ لَهُ. وَاسْتِعْمَالُ الْمَرَضِ فِي الْقَلْبِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً وَمَجَازًا؛ فَالْحَقِيقَةُ:.....

قوله: (هَاجِسِي النَّفْسِ)، النهاية: الهاجسة: هي ما يهيجُ في الضائِرِ، أي: ما يخطرُ بها ويدورُ فيها من الأحاديثِ والأفكارِ.

قوله: (إِمَّا لَصُدُورِهِمَا عَنِ النَّفْسِ) أي: هو من إطلاقِ المحلِّ وإرادةِ الحالِ.

قوله: (ذَوَاتُهُمْ: أَنَّ الْخِدَاعَ لَاصَقٌ بِهِمْ) مبنيٌّ على الوجهِ الأولِ في الجوابِ عن معنى المُخَادَعَةِ على طريقِ المُشَاكَلَةِ، وقوله: «وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ قُلُوبُهُمْ» على الوجهِ الثاني على سبيلِ التجريدِ.

قوله: (وَاسْتِعْمَالُ الْمَرَضِ فِي الْقَلْبِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَقِيقَةً) تحقيقُهُ ما أَشَارَ إِلَيْهِ الْإِمَامُ: أَنَّ الْإِنْسَانَ إِذَا صَارَ مُبْتَلًى بِالْحَسَدِ وَالتَّفَاقُكِ وَمُشَاهِدَةً الْمَكْرُوهِ، وَدَامَ بِهِ، قُرْبًا صَارَ سَبَبًا لِتَغْيِيرِ مِزَاجِ الْقَلْبِ وَتَأَلُّهِ^(١).

قَالَ أَبُو الطَّيِّبِ:

وَالهَمْ يُخْتَرَمُ النَّفْسَ خَافَةً وَيُشِيبُ نَاصِيَةَ الصَّبِيِّ وَيُهْرَمُ^(٢)

(١) «مفاتيح الغيب» (٢: ٤٤١).

(٢) «شرح ديوان المتنبي» للواحدي (١: ١٧٢)، وكأنه ينظر إلى أبي نواسٍ في قوله:

وَمَا إِنَّ شَيْئًا مِنْ كَيْفٍ وَلَكِنْ لَقِيتُ مِنَ الْخَوَادِثِ مَا أَشْبَاهَا

أن يُراد الألم، كما تقول: في جوفه مرضٌ. والمجاز: أن يُستعار لبعضِ أعراضِ القلب؛ كسوء الاعتقاد، والغُل، والحسد، والميل إلى المعاصي، والعزم عليها، واستشعار الهوى والجبن والضعف، وغير ذلك مما هو فسادٌ وآفةٌ شبيهةٌ بالمرض،.....

ثم قال: في قوله: «فالحقيقة أن يُراد الألم» نظر؛ لأنَّ الألم مُسبَّبٌ عن المرض لا نفس المرض^(١).

قال القاضي: المرض: حقيقةٌ فيما يعرض للبدن، فيُخرجه عن الاعتدالِ الخاص به، ويوجبُ الخللَ في أفعاله، ومجازٌ في الأعراض النفسانية التي تُخلُّ بكمالها كالجَهْلِ وسوء العقيدة والحسد والضغينة وحب المعاصي^(٢)، لأنها مانعةٌ عن تيل الفضائل أو مؤديةٌ إلى زوال الحياة الحقيقية الأبدية^(٣).

قوله: (كسوء الاعتقاد) إلى آخره، جعل أمراض القلب على نوعين: أحدهما: ما يتعلق بالدين وهو المراد بقوله: «كسوء الاعتقاد» وهو الكُفْر والبدعة. وثانيهما: ما يتعلق بالأخلاق، وهو إما ما يصدرُ به عن فاعله الرذائل، وهو المراد بقوله: «الغل والحسد والميل إلى المعاصي» وجعل طلب^(٤) الشهوات شعاراً له. أو يمتنع من تيل الفضائل وهو المراد بقوله: «والجبن والضعف» فإن الجبن يمتنع من الشجاعة وكف الأذى عن نفسه وطلب معالي الأمور، والضعف يمتنع عن بذل المعروف، ويحمله على أن يقنع بسفاسف الأمور، ولهذا لما نثر هذا الكلام جاء بلفظة «أو» في الوجهين الآخرين. ومعنى الاستئناف في قوله: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠] كمعنى الاستئناف في قوله: ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ﴾ [البقرة: ٧].

(١) «مفاتيح الغيب» (٢: ٤٤١).

(٢) قوله: «وحب المعاصي» ساقط من (ط).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٦).

(٤) في (ط): «وطلب جعل».

كما استعيرت الصِّحَّةُ والسلامةُ في نقاضِ ذلك. والمرادُ به هنا ما في قلوبهم من سوء الاعتقاد والكفر، أو من الغلِّ والحسدِ والبغضاء؛ لأنَّ صدورهم كانت تغلي على رسولِ الله ﷺ والمؤمنين غلاً وحَقّاً، ويُغضونهم البغضاء التي وَصَّفَهَا اللهُ في قوله: ﴿قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ﴾ [آل عمران: ١١٨]، ويتحرَّقون عليهم حسداً، ﴿إِنْ تَمَسَّكْتُمْ حَسَنَةً سَنُوْهُمُ﴾ [آل عمران: ١٢٠]، وناهيك بما كان من ابنِ أبي، وقولِ سعدِ بنِ عبادةٍ لرسولِ الله ﷺ:

قوله: (ويتحرَّقون) من حرَّقَ نابه، أي: سخَّفه حتى يُسمَعَ له صَريفٌ، فهو كناية عن الغَيْظِ الذي جلبهُ الحسد.

قوله: (ناهيك)، الجوهرِيّ: يقال: هذا رجلٌ ناهيكٌ من رجلٍ، أي: أنه بجِدِّهِ وَعَنَائِهِ ينهالك عن تطلُّبِ غيره. والباءُ في قوله: «بما كان من ابنِ أبي» كالباءِ في حَسْبِكَ بزيد. المعنى: يكفيكَ ما كان من ابنِ أبيّ بنِ سلولٍ من الحسدِ والبغضاء أي: شِدَّةِ البُغْض.

رَوَيْنَا عن الشيخَيْنِ: البخاريِّ ومُسلم، عن أسامة: أنَّ رسولَ الله ﷺ ركبَ على حمارٍ، وأرْدَفَ أسامةَ بنَ زيدٍ يعودُ سعدَ بنَ عبادة، قبلَ وقعةِ بدرٍ، فسارا حتى مرَّا بمجلسٍ فيه عبدُ الله بنُ أبيّ بنِ سلولٍ قبلَ إسلامِهِ، وفي المجلسِ أخلاطٌ من المسلمين والمُشرِكين واليهود، وفي المسلمين عبدُ الله بنُ رواحة، فلَمَّا غَشِيَتِ المجلسَ عَجَاجَةُ الدابة، خَمَرَ عبدُ الله بنُ أبيّ أنْفَهُ بردائه، ثم قال: لا تُعَبِّرُوا علينا، فسَلَّمَ رسولُ الله ﷺ فنزَلَ فدَعَاهُم إلى الله وقرأ عليهم القرآن، فقال عبدُ الله بنُ أبيّ: أيُّها المرءُ، إِنَّهُ لا أَحْسَنَ مما تقول، إنَّكَ حَقًّا فلا تُؤْذِنَا بِهِ في مجالسِنَا، وارْجِعْ إلى رَحْلِكَ، فَمَنْ جَاءَكَ فاقْصُصْ عليه، فقال عبدُ الله بنُ رواحة: بلى يا رسولَ الله، فَاغْشَيْنَا بِهِ في مجالسِنَا، فَإِنَّا نُحِبُّ ذَلِكَ، واسْتَبَّ المسلمونَ والمُشرِكُونَ واليهودُ حتى كادوا يَتَأَوَّرُونَ، فلم يَزَلِ النبيُّ ﷺ يُخَفِّضُهُمْ حَتَّى سَكَنُوا ثُمَّ رَكِبَ ﷺ فَسَارَ حَتَّى دَخَلَ عَلَى سَعْدِ بْنِ عَبَادَةَ، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «يا سعدُ، أَلَمْ تَسْمَعْ إِلَى مَا قَالَ أَبُو حُبَابٍ؟» يريدُ ﷺ

اعفُ عنه يا رسول الله واصفح، فوالله لقد أعطاك الله الذي أعطاك ولقد اصطَلَحَ أهل هذه البُحيرة أن يُعصّبوه بالعصاية، فلمّا رَدَّ الله ذلك بالحقّ الذي أعطاكهُ شَرِقَ بذلك. أو يُراد ما تداخل قلوبهم من الضعف والجبن والخور؛ لأن قلوبهم كانت قويّة؛ إمّا لقوة طمعهم فيما كانوا يتحدثون به أن رِيح الإسلام تهب حيناً.....

عبد الله بن أبي، «قال، كذا وكذا»، فقال: يا رسول الله اعفُ عنه^(١)، ثم ساقا الحديث كما أورده المصنّف مع تغيير يسير. فالحديث دلّ على أنّ ابن أبي كان كافراً مخضاً، ولم يكن مُنافقاً حينئذ، والذي يُعلم من ظاهر كلام المصنّف أنه كان مُنافقاً، ولعلّ مراده من إيراد قصّته مجرّد إظهار الحسد والبغضاء دون النفاق.

قوله: (هذه البُحيرة) البُحيرة: كل قرية واسعة، قال في «الفائق»: البُحيرة: المدينة، يقولون: هذه بُحيرتنا، أي: أرضنا وبلدُتنا^(٢).

قوله: (أن يُعصّبوه) من العصاية؛ العِمامة يُعصّب بها الرأس، وهو كناية عن التسويد، لأنّ العائم تيجان العرب^(٣).

قوله: (شَرِقَ بذلك) الشَّرِقُ: الشَّجى والغُصّة. وقد شَرِقَ بريقه، أي: غَصَّ ولم يقدِر على إساغته لتعاظمه إيّاه، كأنه اعترض في حلقه فغَصَّ به كما يغصّ الشارب بالماء.

قوله: (أنّ رِيح الإسلام) قال: الرِيح: الدّولة شُبّهت في نفوذ أمرها وتمشيتها بالريح وهبوبها، وأنشد^(٤):

(١) «صحيح البخاري» (٤٥٦٦)، و«صحيح مسلم» (١٧٩٨).

(٢) «الفائق في غريب الحديث» (١: ٨٠).

(٣) فيه إشارة إلى ما روي من قوله ﷺ: «العائم تيجان العرب»، ذكره العجلوني في «كشف الخفاء» (٢: ٧٢)، وعزاه لغير واحد من المصنّفين، وقال: كلّ ضعيف.

(٤) الشطر الأول ذكره الزغشري في «الأساس» (روح). وأورد البيت تامّاً الثعالبي في «التمثيل والمحاضرة» ص ٢٤١ دون عزو لأحد، وعزاه أبو بكر الخوارزمي لأبي الفرج ابن هندو. انظر: «الأمثال المولدة» ص ٥٩٨.

ثُمَّ تَسْكُنْ، وَلِوَاءِهِ يَخْفُقُ أَيَّامًا ثُمَّ يَقْرَأُ، فَضَعُفَتْ حِينَ مَلَكَهَا الْيَأْسُ عِنْدَ إِنْزَالِ اللَّهِ عَلَى رَسُولِهِ النَّصْرَ، وَإِظْهَارِ دَيْنِ الْحَقِّ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ؛ وَإِمَّا لَجْرَأَتِهِمْ وَجَسَارَتِهِمْ فِي الْحُرُوبِ، فَضَعُفَتْ جُبْنًا وَخَوْرًا حِينَ قَذَفَ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ وَشَاهَدُوا شُكَّةَ الْمُسْلِمِينَ وَإِمْدَادَ اللَّهِ لَهُمُ بِالْمَلَائِكَةِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ». وَمَعْنَى زِيَادَةِ اللَّهِ إِيَّاهُمْ مَرَضًا: أَنَّهُ كَلَّمَ أَنْزَلَ عَلَى رَسُولِهِ الْوَحْيَ فَسَمِعُوهُ كَفَرُوا بِهِ؛ فَازْدَادُوا كَفْرًا إِلَى كُفْرِهِمْ، فَكَانَ اللَّهُ هُوَ الَّذِي زَادَهُمْ مَا أَزْدَادُوهُ إِسْنَادًا لِلْفِعْلِ إِلَى الْمُسَبِّبِ لَهُ، كَمَا أَسْنَدَهُ إِلَى السُّورَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا﴾ [التوبة: ١٢٥]؛ لَكُونُوا سَبَبًا؛ أَوْ كَلَّمَ زَادَ رَسُولُهُ نَصْرَةً وَتَبَسَّطًا فِي الْبِلَادِ وَنَقْصًا.....

إِذَا هَبَّتْ رِيَا حُكْ فَاعْتَمِمْهَا فَعَقِبِي كُلَّ خَافِقَةٍ سُكُونِ

قَوْلُهُ: (نُصِرْتُ بِالرُّعْبِ مَسِيرَةَ شَهْرٍ) فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ^(١).

الرُّعْبُ: الْفَزَعُ وَالْخَوْفُ. قَالَ صَاحِبُ «الْجَامِعِ»: وَذَلِكَ أَنَّ أَعْدَاءَ النَّبِيِّ ﷺ كَانُوا قَدْ أَوْقَعَ اللَّهُ فِي قُلُوبِهِمُ الرُّعْبَ، فَإِذَا كَانَ بَيْنَهُ صَلَواتُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَبَيْنَهُمْ مَسِيرَةُ شَهْرٍ، هَابُوا وَفَزَعُوا مِنْهُ فَلَا يَقْدِرُونَ^(٢) عَلَى لِقَائِهِ^(٣).

قَوْلُهُ: (فَزَادُوا كَفْرًا إِلَى كُفْرِهِمْ) هَذَا عَلَى تَقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِالْمَرْضَى سُوءَ الْإِعْتِقَادِ.

قَوْلُهُ: (إِسْنَادًا لِلْفِعْلِ) مُصَدِّرٌ لِلْفِعْلِ مَحْذُوفٍ. وَفِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَذْهَبِهِ، يَعْنِي: أَنَّهُ تَعَالَى لَمَّا كَانَ سَبَبًا لِلْفِعْلِ وَهُوَ إِنْزَالُهُ الْوَحْيَ أَسْنَدَ أَزْدِيادَ الْمَرْضَى إِلَى نَفْسِهِ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٣٥)، وَمُسْلِمٌ (٥٢١)، وَالنَّسَائِيُّ (٣: ٦)، وَغَيْرُهُمْ مِنْ حَدِيثِ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) كَذَا فِي (ح) وَ(ف)، وَفِي «جَامِعِ الْأَصُولِ»: «فَلَا يَقْدِرُونَ»، وَهُوَ الْجَادَةُ.

(٣) «جَامِعِ الْأَصُولِ» (٨: ٥٣١).

من أطراف الأرض ازدادوا حسداً وغلاً وبغضاً، وازدادت قلوبهم ضعفاً وقلة طمع فيما عَدُّوا به رجاءهم، وجبنًا وخورًا. ويحتمل أن يُراد بزيادة المرض الطبع. وقرأ أبو عمرو في رواية الأصمعي: (مَرَضٌ) و(مَرَضًا) بسكون الراء، يقال: أَلِمَ فهو أَلِيمٌ، كَوَجِعَ فهو وَجِيعٌ. ووُصِفَ العذابُ به نحو قوله:

تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ

قوله: (ازدادوا حسداً وغلاً) هذا على التفسير الثاني.

قوله: (أن يُراد بزيادة المرض الطبع) يؤيد هذا الوجه إعادة ذكر المرض المنكر، وعدم الاكتفاء بالضمير في قوله: ﴿فَرَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا﴾؛ لأن النكرة إذا أُعيدت دلّت على غير ما تدلّ عليه أولاً، ففيه لمحة من معنى قوله تعالى: ﴿كَلَّا بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [المطففين: ١٤] وقوله ﷺ: «إن العبد إذا أخطأ خطيئة نكثت في قلبه نكته، فإذا هو نزع واستغفر وتاب ضلّ قلبه، وإن عاد زيد فيها حتى تعلو قلبه وهو الزان» أخرجه أحمد بن حنبل والترمذي وابن ماجه عن أبي هريرة^(١).

قوله: (وقرأ أبو عمرو) وهي شاذة. قال ابن جني: لا يجوز «مَرَضٌ» مُحَقَّقًا من مَرَضٍ، لأن المفتوح لا يُحَقِّقُ إلّا شاذًا، وإثنا ذلك في المكسورة والمضمومة، فينبغي أن يكون أصله من مَرَضٍ لَعَنَةً في مَرَضٍ كالحَلَبِ والحَلَبِ^(٢).

قوله: (تَحِيَّةُ بَيْنِهِمْ ضَرْبٌ وَجِيعٌ) أنشد أوله الزجاج^(٣):

وَحَيْلٌ قَدْ دَلَفَتْ لَهُمْ بَحِيلٌ^(٤)

(١) سبق تخريجه.

(٢) «المحاسب» (١: ٥٣).

(٣) في (ط) و(ح): «أنشد الزجاج أوله».

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ١٢٠)، وهو لعمر بن معدى كرب.

وهذا على طريقة قولهم: جَدَّ جَدُّه.

والألم في الحقيقة للمؤلم، كما أَنَّ الجَدَّ للجادِّ، والمراد بكذبهم قولهم: ﴿ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَ الْآخِرَ﴾، وفيه رمزٌ إلى قبح الكذب وسماجته، وتخيُّلُ أَنَّ العذاب الأليم لاحقٌ بهم من أجل كذبهم، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَمِمَّا حَقَّيْنَاهُمْ أَغْرَقُوا﴾ [نوح: ٢٥]،

أي: أصحاب خيل، دَلَفْتُ: دَنَوْتُ، يقال: دَلَفَتِ الكتيبةُ في الحربِ، أي: تَقَدَّمتْ، والتحيةُ مُصدِرُ حيَّتهُ تحيةً، أي: رَبَّ جَيْشٍ قد تَقَدَّمتْ إليها بجيشٍ، والتحيةُ بينهم: الضربُ بالسيفِ لا القولُ باللسانِ كما هو العادةُ، والوجيعُ في الحقيقةِ المَضْرُوبُ لا الضَّرْبُ.

قوله: (طريقة قولهم: جَدَّ جَدُّه) أي: طريقة الإسنادِ المجازيِّ. قيل: يجوزُ أن يكونَ «الليم» بمعنى مؤلم، كالسميعِ بمعنى المُسمعِ، والنذيرِ بمعنى المُنذِرِ، وأنشدَ الزَّجَّاجُ لعُمرو بن مَعْدِي كَرِبَ:

أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ يُورِّقُنِي وَأُضْحَايِي هُجُوعِ

وقال: معنى السَّمِيعِ: المُسمعُ^(١).

قوله: (وفيه رمزٌ إلى قبح الكذب) وهو من باب التعريضِ، عَرَّضَ بالمؤمنين، فإنَّ المؤمنَ متى سَمِعَ أَنَّ العذابَ تَرَتَّبَ على الكذبِ دونَ النِّفاقِ - على أَنَّ النِّفاقَ من أعظمِ أنواعِ الكفرِ، وَأَنَّ صاحِبَه في الدَّرَكِ الأسفلِ مِنَ النارِ - تَخَيَّلَ في نفسه تغليظَ معنى الكذبِ، وتَصَوَّرَ سماجتهُ فانزَجَرَ منه أعظمُ الانزجارِ، وإليه الإشارةُ بقوله: «وإِنَّمَا خُصِّصَتِ الحَقِيقَاتُ استعظاماً لها، وتنفيراً عن ارتكابها» وهذا المعنى يُشَبَّه ما في قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَحْمِلُونَ الْعَرْشَ وَمَنْ حَوْلَهُ يُسَبِّحُونَ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَيُؤْمِنُونَ بِهِ﴾ [غافر: ٧] وحَمَلَةُ العَرْشِ ليسوا بمن لا يُؤمنون، وذكر الإيهانَ لَشَرَفِهِ والترغيبِ فيه، وإِنَّمَا خَصَّ هذا النوعَ، وهو التعريضُ بالرمزِ إذ الرمزُ إشارةٌ إلى المقصودِ من قَرِيبٍ مع نوعِ خفاءٍ، والتعريضُ كذلك.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٨٧).

والقوم كفره، وإنما خَصَّصَ الخطيئات استعظاماً لها، وتنفيراً عن ارتكابها. والكذب: الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو به، وهو قبيح كله، وأما ما يروى عن إبراهيم صلوات الله عليه: أنه كذب ثلاث كذبات؛

قوله: (وأما ما يروى عن إبراهيم عليه السلام أنه كذب ثلاث كذبات) جواب عن سؤال مُقَدِّر يَرُدُّ على قوله: «هو قبيح كله» وهو يَحْتَمِلُ أن يكون مُخَصَّصاً لذلك العام، وأن يُراد أن هذا لا يَعْدُ كَذِباً، لأنه تعريض، ومن ثم قيل: إن في المعارض لمندوحة عن الكذب^(١).

ويدل على أن مراد المصنف هو الاحتمال الأول: قوله في «الصفات»^(٢): «والصحيح أن الكذب حرام إلا إذا عَرَضَ وورى» والذي قاله إبراهيم عليه السلام تعريض، لأنه جاء بأداة الاستثناء، لكن الاحتمال الثاني أولى أن يُصار إليه، لأن حَدَّ الكذب على ما قال «هو الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو به»^(٣) لا يصدّق عليه، فإن المعارض والمجازات والنصوص الواردة على العموم أخبارٌ مُقَيَّدَاتٌ بالقرائن المانعة عن الحمل على الكذب؛ إما لفظاً، أو تقديرًا بحسب اقتضاء المقام، ومن ثم قال صاحب «المفتاح»: إن الكذاب لا ينصب دليلاً على كذبه^(٤).

وأما تخصيص هذا العام، فهو إذا أُريدَ بالكذب المكيدة في الحرب، والتقية، وإرضاء الزوج، والصلح بين المتخاصمين على ما رَوَيْنَا عن البخاري ومسلم وأبي داود والترمذي عن أم كلثوم بنت عقبة: أنها سمعت النبي ﷺ يقول: «ليس الكذاب الذي يصلح بين اثنين، فيقول: خيراً وينجي خيراً»^(٥). وزاد مسلم: ولم أسمعهُ يُرَخَّصُ في شيء مما يقول الناس

(١) هو من قول عليّ رضوان الله عليه، ذكره العجلوني في «كشف الخفاء» (١: ٢٣٣)، وعزاه للطبراني في «الكبير»، والبيهقي في «الشعب»، وللطبري في «تهذيب الآثار»، وقال: بسند رجاله ثقات.

(٢) الكشاف (١٣: ١٦٦).

(٣) وهو حاصل عبارة الشرف الجرجاني في «التعريفات» ص ١٩٣.

(٤) «مفتاح العلوم»، ص ١٦٤.

(٥) أخرجه البخاري (٢٦٩٢)، ومسلم (٢٦٠٥)، وأبو داود (٤٩٢١)، والترمذي (١٩٣٨).

وقوله: «ينجي» يعني: يرفع ويُبَلِّغ. وكل شيء تَمَيَّنَهُ فقد رَفَعْتَهُ.

فالمرادُ التعريضُ، ولكن لما كانت صورته صورة الكذب سُمِّيَ به،.....

كذب^(١) إلّا في ثلاث، يعني الحرب والإصلاح بين الناس وحديث الرجل زوجته، وحديث المرأة زوجها.

وفي أفراد «الترمذي»: يا أيها الناس، ما يَحْمِلُكُمْ عَلَى أَنْ تَتَابَعُوا عَلَى الْكُذِبِ كِتَابِيعَ الْفَرَّاشِ فِي النَّارِ؟ الْكُذِبُ كُلُّهُ عَلَى ابْنِ آدَمَ حَرَامٌ^(٢) إلّا في ثلاث خصال: رجلٌ كَذَبَ امْرَأَتَهُ لِيُرْضِيَهَا، وَرَجُلٌ كَذَبَ فِي الْحَرْبِ، فَإِنَّ الْحَرْبَ خُدْعَةٌ، وَرَجُلٌ كَذَبَ بَيْنَ مُسْلِمَيْنِ لِيُصْلِحَ بَيْنَهُمَا. رواه عن أسماء بنت يزيد^(٣).

قوله: (فالمرادُ التعريضُ) وهو اللفظُ المُشارُ به إلى جانب، والعَرَضُ جانبٌ آخر، ويسمى تَعْرِيضًا لما فيه من التعوُّج عن المطلوب، يقال: نظَرَ إليه بَعْرَضٍ وَجْهه، أي: بجانبه، ومنه المَعَارِضُ في الكلام، وهو التَّوَرُّعُ بالشيء.

وتفسيره الكذباتُ بالتعريضِ يوافقُ ما رَوَيْنَا عَنْ «الترمذي» عَنْ أَبِي سَعِيدٍ فِي حَدِيثٍ الشَّفَاعَةِ «يَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ يَقُولُونَ: إِنِّي كَذَبْتُ ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ» ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْهَا كِذْبَةٌ إِلَّا مَا حَلَّ بِهَا عَنْ دِينِ اللَّهِ»^(٤) أي: خَاصَمَ وَجَادَلَ وَذَبَّ عَنْ دِينِ اللَّهِ، وَتِلْكَ الْكُذِبَاتُ عَلَى مَا رَوَيْنَا فِي حَدِيثٍ آخَرَ فِي الشَّفَاعَةِ عَنِ الشَّيْخَيْنِ وَالتِّرْمِذِيِّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنِّي كَذَبْتُ ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ»^(٥) وَفِي رِوَايَةٍ فَقَالَ: وَذَكَرَ قَوْلَهُ فِي الْكُوكَبِ: ﴿هَذَا رَأَيْ﴾ وَقَوْلَهُ فِي

(١) قوله: «كذب» ساقط من (ط).

(٢) قوله: «حرام» ساقط من (ط).

(٣) هذا جزء من حديث طويل أخرجه أبو يعلى في «المسند» (٥٢٨٨)، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦: ٢١٨) وعزاه للطبراني في «المعجم الكبير» (١٩٨٩٦)، وقال: فيه شهر بن حوشب مختلف فيه.

وروى الترمذي طرقاً من آخره.

(٤) «سنن الترمذي» (٣١٤٨) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وقال: هذا حديث حسن.

(٥) أخرجه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤).

ألهتهم: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾، وقوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾^(١). وَجْهُ التوفيق: أَنَّ قَوْلَهُ ﷻ: «مَاحِلٌ» أي: جادل، هو معنى التعريض، لأنه نوعٌ من الكناية، ونوعٌ من التعريض يُسمى بالاستدراج، وهو: إرخاء العنان مع الحَصْمِ في المجارة ليعتر حيث يُرادُ تَبَكُّيُّه، فسلك إبراهيم عليه السلام مع القوم هذا المنهج.

أما قوله في الكوكب: ﴿هَذَا رَأْيِي﴾ فقال المصنّف: «فكان أبوه وقومه يعبدون الأصنام والكواكب، فأراد أن يُنبِّههم على الخطأ في دينهم، ويرشدهم إلى أن شيئاً منها لا يصلح للإلهية لقيام دليل الحدوث فيها، وأن وراءها مُخْذِئاً أخذتها»^(٢).

وأما قوله: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾ فتنبية على أَنَّ الإله الذي لم يَقْدِرْ على دَفْعِ الْمَضَرَّةِ عن نفسه كيف يُرجى منه دَفْعُ الضَّرَرِ عن الغير.

وأما قوله: ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾ فإنه عليه السلام أَوْهَمَهُمْ أَنَّهُ استدلَّ بأمارَةِ عِلْمِ النجوم على أَنَّهُ سَقِيمٌ لِيَتَرَكُوهُ، فيفعل بالأصنام ما أراد أن يفعل، أو سَقِيمٌ لِمَا أَجْدُ مِنَ الْغِيْظِ وَالْحَنَقِ بِاتِّخَاذِهِمِ النجومَ آلهةً، وفيه توقيفٌ على إبطالِ عِلْمِ النجوم^(٣).

فإن قلت: فإذا شهد له الصادقُ المصدوقُ بالبراءة، فما له يشهدُ على نَفْسِهِ بها على أَنَّ تسميتها وأنها معارِضٌ بالكذباتِ إخبارٌ بالشيء على خلافٍ ما هو به؟

قلت: نحن وإن أخرجناها عن مفهوم الكذبات باعتبار التورية وسميتها معارِضٌ، فلا تُنَكِّرُ أَنَّ صورتها صورةُ التعوُّج عن المُسْتَقِيمِ، فالحيبُ قصدٌ إلى براءة ساحة الخليل عما لا يَنبَغُ بها، فسماها معارِضٌ، والخليلُ لمح إلى مرتبة الشفاعة هنالك، وأنها مُخْتَصَّةٌ بالحيبِ، فتَجَوَّزَ في

(١) أخرجه ابن حبان في «صحيحه» (٦٤٦٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) «الكشاف» (٦: ١٤٣).

(٣) في هذا خلافٌ مشهورٌ بين السلف. انظر: «فضل علم السلف على الخلف» لابن رجب الحنبلي. ص ٢.

الكذبات. ألا ترى إلى ما رواه أنس وأخرجه الشيخان: «فَيَأْتُونَ آدَمَ فَيَقُولُونَ: اشْفَعْ لَدُنِّيكَ: فيقول: لستُ لها» وفي رواية: «لستُ هناك» فيذكرُ خطيئته، وعلى هذا نوح وإبراهيم وموسى عليهمُ السلامُ إلى قوله: «فَيَأْتُونِي فَأَسْتَأْذِنُ عَلَى رَبِّي»^(١) الحديث. وإلا فما وجهُ ذكرِ الخطيئات وقد غُفِرَتْ لهم بالنصوصِ القاطعة.

ويمكنُ أن يُقال: إنهم من هَوَّلِ ذلك اليوم، وما بهم من شأنِ أنفسهم، يدفعونهم^(٢) بذلك. ويعضده ما أخرجه الشيخان والترمذي عن أبي هريرة في حديث طويل: «فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ فَيَقُولُونَ: أَنْتَ نَبِيُّ اللَّهِ وَخَلِيلُهُ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ، فيقولُ لهم: إِنَّ رَبِّي غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ، وَإِنِّي كُنْتُ كَذَبْتُ ثَلَاثَ كَذِبَاتٍ، فَذَكَّرَهَا... نَفْسِي نَفْسِي نَفْسِي! اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي»^(٣) الحديث.

ونظيره قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا﴾ [المائدة: ١٠٩]. قال المصنّف: «قِيلَ هُوَ مِنْ هَوَّلِ ذَلِكَ الْيَوْمِ يَفْزَعُونَ وَيَذْهَبُونَ عَنِ الْجَوَابِ»^(٤). هكذا يَنْبَغِي أَنْ يُتَصَوَّرَ هَذَا الْمَقَامُ، فَإِنَّهُ مِنْ مَرَّالِ الْأَقْدَامِ، أَلَا تَرَى إِلَى الْإِمَامِ كَيْفَ ذَهَلَ عَنْ ذَلِكَ، وَطَعَنَ فِي الْأَثْمَةِ، وَقَالَ فِي سُورَةِ يُوسُفَ: «الْأَوَّلَى أَنْ لَا تُقْبَلَ مِثْلُ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ لِثَلَاثِ يَلْزَمُنَا تَكْذِيبُ الْأَنْبِيَاءِ»^(٥)، وَلَا شَكَّ أَنَّ صَوْنَهُمْ مِنْ نَسْبَةِ الْكَذْبِ إِلَيْهِمْ أَوَّلَى مِنْ صَوْنِ الرِّوَاةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(١) أخرجه البخاري (٦٥٦٥)، ومسلم (١٩٣).

(٢) في (ط): «دفعوهم».

(٣) أخرجه البخاري (٤٧١٢)، ومسلم (١٩٤).

(٤) «الكشاف» (٥: ٥٢٦).

(٥) «مفاتيح الغيب» (١٣: ١٤٨).

وعن أبي بكر رضي الله عنه، وروى مرفوعاً: «إياكم والكذب؛ فإنه مجانب للإيمان». وقرئ: «يكذبون» من «كذبه» الذي هو نقيض «صدقه»؛ أو من «كذب» الذي هو مبالغة في «كذب»، كما بولغ في صدق فقيلاً: صدق، ونظيرهما: بأن الشيء وبيّن، وقَلَص الثوب وقَلَصَ؛

قوله: (وروي مرفوعاً) المرفوع: هو الحديث الذي أُسندَ إلى النبي ﷺ^(١)، وإنما كان مجانباً للإيمان لما مضى أن الإيمان هو التصديق، والتصديق أمان للمصدق عما يتوهم من المصدق من خوف التكذيب، ويُطابقه من حيث المعنى ما أورده الإمامان مالك وأحمد بن حنبل في «مسنديهما»^(٢) عن مالك بن صفوان، قلنا: يا رسول الله، أياكون المؤمن جباناً؟ قال: «نعم»، قيل: أياكون المؤمن بخيلاً؟ قال: «نعم»، قيل: أياكون المؤمن كذاباً؟ قال: «لا»^(٣).

قوله: (وُقرئ: يُكذَّبون) وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر^(٤)، وقرأ الكوفيون بالتخفيف وفتح الياء^(٥).

قوله: (قَلَصَ الثوب وقَلَصَ) أي: انزوى بعد الغسل.

(١) عبارة ابن الصلاح في تعريف المرفوع: «وهو ما أُضيف إلى رسول الله ﷺ خاصة، ولا يقع مُطلقه على غير ذلك نحو الموقوف على الصحابة وغيرهم. ويدخل في المرفوع المتصل والمتقطع والمرسل ونحوها». انتهى من «علوم الحديث»، ص ٤٥.

(٢) هذا محوّر في التسمية من باب التغليب.

(٣) هو في «الموطأ» رواية يحيى الليثي (٢: ٩٩٠)، ومن طريقه أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٤٨١٢)، والذي رواه الإمام أحمد هو حديث أبي أمامة عن رسول الله ﷺ قال: «يُطعِم المؤمن على الحلال كلّها إلّا الخيانة والكذب». أخرجه في «المسند» (٢٢١٧٠)، وهو في «المصنف» لابن أبي شيبة (٨: ٥٩٣) بإسناد ضعيف.

(٤) قوله: «وابن عامر» من (ط).

(٥) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢٠٧-٢٠٨)، و«معجم القراءات» للخطيب (١: ٤٤). وقوله: «وفتح الياء» سقط من (ط)، وفي (ف): «وضم الياء»، وهو خطأ.

أو بمعنى الكثرة، كقولهم: مَوْتِ البهائم، وَبَرَكْتَ الإبلُ؛ وَمِنْ قَوْلِهِمْ: كَذَّبَ الْوَحْشِيُّ؛ إِذَا جَرَى شَوْطًا ثُمَّ وَقَفَ لِيَنْظُرَ مَا وَرَاءَهُ؛ لِأَنَّ الْمُنَافِقَ مُتَوَقِّفٌ مُتَرَدِّدٌ فِي أَمْرِهِ؛ وَلِذَلِكَ قِيلَ لَهُ: مُدْبَذِبٌ. وَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «مَثَلُ الْمُنَافِقِ كَمَثَلِ الشَّاةِ الْعَائِرَةِ بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ تَعِيرُ إِلَى هَذِهِ مَرَّةً وَإِلَى هَذِهِ مَرَّةً».

قوله: (أو بمعنى الكثرة) عطف على قوله: «هو مُبَالِغَةٌ»، والفرق بين الكثرة والمبالغة: أَنَّ الكثرة تنفيذ صدور هذا المعنى من الشخص مرارًا كثيرة، والمبالغة لا تستدعي المراتب، بل المراد أَنَّ الشخص في نفسه بليغٌ في كذبه، كأنه بمنزلةٍ مرارٍ كثيرة. قال في سورة «مريم»: «الْصَّادِقُ مِنْ أُنْبِيَةِ الْمُبَالِغَةِ كَالْصَّحِيحِ»، والمراد كثرة ما صدَّق به من غيوبِ الله وآياته وَكُتِبَ وَرُسِلَ، أو كَانَ بليغًا فِي الصَّادِقِ لِأَنَّ يَلَاكُ أَمْرَ النِّيَّةِ الصَّادِقِ»^(١).

قوله: (وَمِنْ قَوْلِهِمْ: كَذَّبَ الْوَحْشِيُّ) عطف على قوله: «وَمِنْ كَذْبِهِ الَّذِي هُوَ نَقِيضُ صَدَقِهِ»؛ فَعِلُ هَذَا هُوَ اسْتِعَارَةُ تَبْعِيَّةٌ وَقَعَةُ عَلَى التَّمَثِيلِ لِقَوْلِهِ: «لِأَنَّ الْمُنَافِقَ مُتَوَقِّفٌ مُتَرَدِّدٌ فِي أَمْرِهِ»، وَلِقَوْلِهِ ﷺ: «مَثَلُ الْمُنَافِقِ إِلَى آخِرِهِ. وَالْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالتِّرْمِذِيُّ^(٢)؛ وَالرَّوَايَةُ: «كَالشَّاةِ» قَالَ التَّوْرِبُشْتِيُّ^(٣): الْعَائِرَةُ أَكْثَرُ مَا تُسْتَعْمَلُ فِي النَاقَةِ وَهِيَ الَّتِي تَخْرُجُ مِنَ الْإِبِلِ إِلَى أُخْرَى لِيَضْرِبَهَا الْفَحْلُ، ثُمَّ اتَّسَعَ فِي الْمَوَاشِيِّ.

قوله: (بَيْنَ الْغَنَمَيْنِ) أَي: ثَلَتَيْنِ، فَإِنَّ الْغَنَمَ اسْمُ جِنْسٍ. أَي: الْمُنَافِقُ يَتَرَدَّدُ بَيْنَ الثَّلَاثَيْنِ فَلَا يَسْتَقَرُّ عَلَى حَالٍ، وَلَا يَثْبُتُ مَعَ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ كَالشَّاةِ الْعَائِرَةِ الَّتِي تَطْلُبُ الْفَحْلَ.

قُلْتُ: وَفِيهِ أَيْضًا مَعْنَى سَلَبِ الرَّجُولِيَّةِ عَنْهُمْ، وَتَصَوِيرُ شَنَاعَةِ فِعْلِهِمْ.

(١) «الكشاف» (١٠: ٢٤).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٢٧٨٤)، وَلَمْ أَهْتِدِ إِلَيْهِ فِي «سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ».

(٣) هُوَ الْعَلَامَةُ شَهَابُ الدِّينِ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فَضْلُ اللَّهِ بْنِ حَسَنِ التَّوْرِبُشْتِيِّ، التَّوَفَّى سَنَةَ ٦٦١ هـ. «طَبَقَاتُ الشَّافِعِيَّةِ» لِلشُّبْكِيِّ (٨: ٣٤٩).

[وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ * أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَامِنُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ قَالُوا أَنُؤْمِنُ كَمَا ءَامَنَ السُّفَهَاءُ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ السُّفَهَاءُ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ * وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنُوا وَإِذَا خَلَوْا إِلَى شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَؤُونَ * اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ * أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَىٰ قَمَا رَجَعَتْ يُخَذِّرُكُمُوهَا كَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ ﴿١١-١٦﴾]

﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ﴾ معطوفٌ على ﴿يَكْذِبُونَ﴾، ويجوز أن يُعطفَ على ﴿يَقُولُ ءَامَنَّا﴾؛ لأنك لو قلت: ومن الناس من إذا قيل لهم لا تفسدوا؛ كان صحيحاً، والأول أوجه...

قوله: (والأول أوجه) قال صاحب «التقريب»: إِنَّمَا كَانَ أَوْجَهُ، لِأَنَّهُ أَقْرَبُ، وَلِئَقْدَ تَسْبِيهِ للعذاب أيضاً.

وقلت: وليؤذن أَنَّ صِفَةَ الْفُسَادِ يُحْتَرَزُ مِنْهَا لِقُبْحِهَا كَمَا يُحْتَرَزُ عَنِ الْكُذْبِ تَعْرِيفًا كَمَا سَبَقَ، وَمُمْكِنٌ أَنْ يُنْصَرَ الْقَوْلُ الثَّانِي بِأَن يُقَالَ: إِنَّ فِي الْعُطْفِ عَلَى ﴿يَقُولُ ءَامَنَّا﴾ [البقرة: ٨] تَصِيرًا لِلآيَاتِ عَلَى سَنَنِ تَعْدِيدِ قِبَاحَتِهِمْ كَمَا ذَكَرَهُ، نَعَى عَلَيْهِمْ فِيهَا خُبْنَهُمْ وَنُكْرَهُمْ، وَلَا شَكَّ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ﴾ [الآية: ١٠] مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ﴾ على سبيل التعليل، فإذا عُطِفَ عَلَى ﴿يَكْذِبُونَ﴾ يَكُونُ تَابِعًا لِلتَّابِعِ وَإِذَا عُطِفَ عَلَى ﴿يَقُولُ﴾ كَانَ مُسْتَقِلًّا وَمِثْلَهُ مُذَيَّلًا بِقَوْلِهِ: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِنْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ [البقرة: ١٢] كَمَا ذُكِرَتْ الْآيَاتُ السَّابِقَةُ وَاللَّاحِقَةُ، وَمِنْ ثَمَّ فَضَّلَ قَوْلَ الْمُتَسَبِّي:

إِذَا كَانَ مَذْحٌ فَالْنَّسِيبُ الْمُقَدَّمُ أَكُلُ فَصِيحٍ قَالَ شِعْرًا مُتَمِّمٌ^(١)!

على قوله:

مَغَانِي الشُّعْبِ طَبِيبًا فِي الْمَغَانِي
بِمَنْزِلَةِ الرَّبِيعِ مِنَ الزَّمَانِ^(٢)

(١) «ديوان المتنبي» بشرح الواحدي (١: ٢٢٠).

(٢) المصدر السابق (١: ٣٨١).

والفساد: خروج الشيء عن حال استقامته، وكونه متفَعًّا به، ونقيضه الصلاح؛ وهو: الحصول على الحال المستقيمة النافعة. والفساد في الأرض: هَيْجُ الحروبِ والفتن؛ لأنَّ في ذلك فساداً ما في الأرض، وانتفاء الاستقامة عن أحوال الناس، والزروع، والمنافع الدنيئة والدينيَّة. قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ﴾ [البقرة: ٢٠٥]، ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ [البقرة: ٣٠]، ومنه قيل لحرب كانت بين طيِّ: حربُ الفساد. وكان فسادُ المنافقين في الأرضِ أَنَّهُمْ كانوا يُبَايِلُونَ الكُفَّارَ وَيُيَاثِقُونَهُمْ عَلَى الْمُسْلِمِينَ بِإِفْشَاءِ أَسْرَارِهِمْ إِلَيْهِمْ، وإِغْرَائِهِمْ عَلَيْهِمْ،

لأنَّ المصراعَ الأوَّلَ في البيتِ الأوَّلِ مُسْتَقِيلٌ بِنَفْسِهِ بخلافه في الثاني، وأيضاً إذا تَرَبَّتْ إيجابُ العذابِ على الكذبِ وخُذُّهُ، ليكونَ سبباً مُسْتَقِيلاً، واستوجبَ هذا القولُ عذاباً آخَرَ أقطعَ منه؛ لإطلاقه، كان أبسطَ للكلامِ وأُشْرَحَ له لا سبباً المقامُ يَقْتَضِي الإطنابَ.

قوله: (لأنَّ في ذلك فساداً ما في الأرض) تعليلٌ لتسمية هَيْجِ الفتنِ بالفساد؛ لأنَّ هَيْجَ الفتنِ سَبَبٌ لانتفاء استقامة أحوال الناسِ مِنْ سَفْكِ الدِّمَاءِ وهلاكِ الزروع، ومُحَالَّةِ المنافقين الكُفَّارَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ سَبَبٌ لِهَيْجِ الحروبِ كما قال، فتكونُ المبالغةُ سبباً بعيداً، وأما قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٠٥] فهو إشارةٌ إِلَى هَيْجِ الحروبِ والفتنِ، وقوله: ﴿وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ﴾ [البقرة: ٢٠٥] إشارةٌ إِلَى فسادِ أحوالِ الناسِ والزروع.

وقوله: (حربُ الفساد) قيل: سَمِيَ هذا الحَرْبُ به؛ لأنَّهُمْ مَثَّلُوا فِيهَا بِأَنْوَاعِ الْمُثُلِ، جَدَعُوا الْأَنْوَفَ وَصَلَمُوا الْأَذَانَ.

قوله: (يُيَاثِقُونَهُمْ)، النهاية: في حديثِ عمرَ رضيَ اللهُ عنه: «لو تَمَلَّأَ عَلَيْهِ أَهْلُ صَنْعَاءَ لَا قُدْرَتُهُمْ بِهِ»^(١)، أي: تَسَاعَدُوا وَاجْتَمَعُوا وَتَعَاوَنُوا، وَمِنْهُ حَدِيثُ عَلِيٍّ رضيَ اللهُ عنه: والله ما قَتَلْتُ عِثْمَانَ، وَلَا مَالَأْتُ عَلَى قَتْلِهِ، أَي: مَا سَاعَدْتُ وَلَا عَاوَنْتُ.

(١) قولُ عمرَ رضوانُ الله عليه أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنَّف» (٩: ٣٤٧)، وعبد الرزاق في «المصنَّف» (١٨٠٧٥) بلفظ: «لَقَاتَلْتُهُمْ بِهِ»، ورواية الطبري من القَوَدِ وهو القِصاص.

وذلك مما يؤدي إلى هتيج الفتن بينهم، فلما كان ذلك من صنعهم مؤدياً إلى الفساد قيل لهم: ﴿لَا تُفْسِدُوا﴾، كما تقول للرجل: لا تقتل نفسك بيدك، ولا تلق نفسك في النار؛ إذا أقدم على ما هذه عاقبته. و«إنما» لقصر الحكم على شيء، كقولك: إنما ينطق زيد؛ أو لقصر الشيء على حكم، كقولك: إنما زيد كاتب. ومعنى ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾: أن صفة المصلحين خلصت لهم وتمحضت من غير شائبة قادح فيها من وجه من وجوه الفساد. و«ألا» مركبة من همزة الاستفهام وحرف النفي؛ لإعطاء معنى التنبيه على تحقق ما بعدها، والاستفهام إذا دخل على النفي أفاد تحقيقاً، كقوله: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَدِيرٍ﴾ [القيامة: ٤٠].

الراغب: ماله: عاونه وصرت من ملئه، أي: جمعه، نحو: شاعته، أي: صرت من شيعته^(١).

قوله: (وإنما لقصر الحكم على شيء) أي: لقصر المسند على المسند إليه كقولك: إنما ينطق زيد. فهو لقصر الانطلاق على زيد؛ لأنه فرع قولك: ما ينطق إلا زيد، فيلزم أن لا يكون أحد من منطلقاً، ولا يلزم أن لا يكون له صفة غير الانطلاق.

قوله: (أو لقصر الشيء على حكم) أي: لقصر المسند إليه على المسند، كقولك: إنما زيد كاتب، فهو لقصر زيد على الكتابة؛ لأنه فرع قولك: ما زيد إلا كاتب، فيلزم أن لا يكون له صفة غيرها، ولا يلزم أن لا يكون غيره كاتباً، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١] من قبيل الثاني، وتقريره: أن المسلمين لما قالوا لهم: لا تفسدوا في الأرض، توهموا أن المسلمين أرادوا بذلك أنكم تخلطون الإفساد بالإصلاح، فأجابوا: بآنا مقصرون على الإصلاح لا نتجاوز إلى الإفساد ولا نتخطى إليه بوجه من الوجوه، فيلزم منه عدم الخلط. وإليه أو ما بقوله: «إن صفة المصلحين خلصت لهم» إلى آخره فهو لقصر الأفراد، فأجيبوا بالقصر القلبي وهو ﴿أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ﴾ [البقرة: ١٢]، لإفادة ضمير الفصل وتعريف الجنس في الخبر أنهم

(١) تفسير الراغب (١: ٥٠٤)، وانظر: «مفردات القرآن»، ص ٧٧٦.

ولكونها في هذا المنصب من التحقيق لا تكاد تقع الجملة بعدها إلا مصدرية بنحو ما يُتلقى به القسم، وأختها التي هي «أما» من مقدمات اليمين وطلائعها:

أما والذي لا يعلم الغيب غيره

أما والذي أبكى وأضحك....

ردَّ الله ما ادَّعوه من الانتظام في جملة المصلحين أبلغ ردَّ وأدلَّ على سخط عظيم،....

إن نُصوّرت صفةُ المفسدين، ونَحَقَّقوا ما هم، فهم هم لا يعدون تلك الحقيقة، كما سبق في: ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ٥].

قال القاضي: تصوّروا الفساد تصوّر الصلاح لما في قلوبهم من المرض ﴿أَفَمَنْ زُيِّنَ لَهُ سُوءُ عَمَلِهِ فَرَآهُ حَسَنًا﴾ [فاطر: ٨] (١).

قوله: (من مقدمات اليمين وطلائعها) طليعة الجيش: ما يتقدّم الجيش، فاستعير هاهنا للمقدمة.

قوله: (أما والذي لا يعلم الغيب غيره) تمامه:

ويجي العظام البيض وهي رميم (٢)

قوله: (أما والذي أبكى وأضحك) تمامه:

أما وأحيا والذي أمره الأمر..... والذي

وجواب القسم بعده:

لقد تركتني أحسدُ الوحش أن أرى ألبقن منها لا يرونها الذُعُر (٣)

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٧).

(٢) لحاتم الطائي في «ديوانه» ص ٦٠.

(٣) لأبي صخر الهذلي كما في «شرح أشعار الهذليين» (٢: ٩٥٧).

والمبالغة فيه مِنْ جهة الاستئناف، وما في كلتا الكلمتين «ألا» و«إن» من التأكيدين، وتعريف الخبر، وتوسيط الفصل، وقوله: ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾.

أَتَوْهُمْ فِي النَّصِيحَةِ مِنْ وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: تَقْيِيحُ مَا كَانُوا عَلَيْهِ لُبْعِهِ مِنَ الصَّوَابِ، وَجَرَّهُ إِلَى الْفَسَادِ وَالْفِتْنَةِ. وَالثَّانِي: تَبْصِيرُهُم الطَّرِيقَ الْأَسَدَّ مِنْ اتِّبَاعِ ذَوِي الْأَحْلَامِ، وَدُخُولِهِمْ فِي عِدَادِهِمْ، فَكَانَ مِنْ جَوَابِهِمْ أَنْ سَفَّهَوْهُمْ؛ لَفَرَطِ سَفْهِهِمْ، وَجَهْلِهِمْ؛ لِتِمَادِي جَهْلِهِمْ، وَفِي ذَلِكَ تَسْلِيَةٌ لِلْعَالَمِ مِمَّا يَلْقَى مِنَ الْجَهْلَةِ. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ صَحَّ أَنْ يُسْنَدَ ﴿قِيلَ﴾ إِلَى ﴿لَا تُفْسِدُوا﴾ و﴿ءَايُوا﴾، وَإِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى الْفِعْلِ مِمَّا لَا يَصْحُقُ؟ قُلْتُ: الَّذِي لَا يَصْحُقُ هُوَ إِسْنَادُ الْفِعْلِ إِلَى مَعْنَى الْفِعْلِ، وَهَذَا إِسْنَادٌ لَهُ إِلَى لَفْظِهِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ هَذَا الْقَوْلُ وَهَذَا الْكَلَامُ،

قوله: (والمبالغة فيه مِنْ جهة الاستئناف) أي: ترك العاطفَ لِيُقَيِّدَ ضَرْبًا مِنَ الْمُبَالَغَةِ، وَذَلِكَ أَنْ ادَّعَاهُمْ الْإِصْلَاحَ لِأَنْفُسِهِمْ عَلَى مَا ادَّعَوْهُ مَعَ تَوَغُّلِهِمْ فِي الْإِفْسَادِ مِمَّا يَشَوِّقُ السَّمَاعَ أَنْ يَعْرِفَ مَا حَكَّمَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِمْ، وَكَانَ وَرُودُهُ هَكَذَا أَيُّ: عَلَى التَّشْوِيقِ، يُقَيِّدُ الْمُبَالَغَةَ، فَإِنَّ الشَّيْءَ إِذَا وُجِدَ بَعْدَ الطَّلَبِ كَانَ أَعَزَّ مِمَّا فُوجِيَ بِهِ مِنْ غَيْرِ التَّعَبِ.

وفي قوله: ﴿لَا يَشْعُرُونَ﴾ أيضًا تأكيد؛ لِأَنَّ الشُّعُورَ عِلْمُ الشَّيْءِ عِلْمَ حِسٍّ، فَإِذَا نَقِيَ شُعُورَهُمْ كَانَ أَدْعَى لظُهُورِ الْفَسَادِ، وَلِأَنَّ مَنْ رَكِبَ مَتْنَ الْفَسَادِ وَلَهُ شُعُورٌ بِقُبْحِهِ رُبَّمَا تَزَلَّ مِنْهُ، وَلَكِنْ إِذَا فَقَدَ الشُّعُورَ بِهِ بَلَغَ غَايَتَهُ.

قوله: (أَتَوْهُمْ) هذا شُرُوعٌ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ ءَايُوا كَمَا ءَامَنَ النَّاسُ﴾ (١) [البقرة: ١٣] بَعْدَ مَا فُرِغَ مِنْ تَفْسِيرِ قَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا﴾ [البقرة: ١١] عَلَى سَبِيلِ تَرْتِيبِ النِّظَمِ، أَيُّ: الْمُسْلِمُونَ نَصَحُوا الْمُنَافِقِينَ أَوَّلًا: بِإِزَالَةِ مَا لَا يَنْبَغِي وَهُوَ الْإِفْسَادُ فِي الْأَرْضِ، وَثَانِيًا: بِتَحْصِيلِ مَا يَنْبَغِي وَهُوَ الْإِصْلَاحُ بِاتِّبَاعِ دِينِ الْحَقِّ وَالْإِنْخِرَاطِ فِي زُمرَةِ الْمُؤْمِنِينَ.

(١) زَادَ فِي (ف) عَلَى الْآيَةِ: «قَالُوا أَتُؤْمِنُ».

فهو نحو قولك: أَلِفٌ ضَرَبٌ من ثلاثة أحرف، ومنه:

مَثَلُ استيعابه النصيحة مِنْ قُطْرَيْهَا واختيارها من جانبَيْهَا بِمَنْ أَتَى الشَّيْءَ مِنْ جَمِيعِ أَكْثَافِهِ، وهو مُقْتَبَسٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَنْتَهُمُ مِنْ أَيْدِيهِمْ وَمِنْ خَلْفِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧] أَيْ: لَا يَنْتَهُمُ فِي الْوَسْوسَةِ مِنْ جَمِيعِ جِهَاتِهَا. قَالَ الْمُصَنَّفُ: «هَذَا مَثَلٌ لَوْ سَوَّيْتَهُ وَتَسَوَّلْتَهُ مَا أَتَمَّكَتَهُ»^(١).

قَوْلُهُ: (فهو نحو قولك: «أَلِفٌ ضَرَبٌ») قَالَ صَاحِبُ «الْفَرَاغِ»: وَفِيهِ نَظَرٌ، لِأَنَّ «ضَرَبٌ» هُنَا لَيْسَ بِفِعْلٍ، وَ«لَا تُفْسِدُوا» فِعْلٌ بِاعْتِبَارِ، وَالْجُمْلَةُ تُذَكِّرُ بَعْدَ الْقَوْلِ مَفْعُولًا بِهَا كَقَوْلِكَ: قُلْتُ لَا تَفْعَلْ، فَأَقِيَمْتَ مَقَامَ الْفَاعِلِ بَعْدَ تَرْكِ الْفَاعِلِ، وَأُسَيِّدُ الْفِعْلَ إِلَيْهَا بِالنَّظَرِ إِلَى أَنَّهَا كَلَامٌ، وَقَوْلُهُ: «ضَرَبٌ» لَيْسَ بِفِعْلٍ، يَعْنِي أَنَّهُ فِي تَأْوِيلِ لَفْظِ «ضَرَبٌ» وَلَمْ يُرَدَّ بِهِ «ضَرَبٌ» الْإِخْبَارُ عَنِ الضَّرْبِ الْحَاصِلِ فِي الزَّمَانِ الْمَاضِي، بِخِلَافِهِ فِي: لَا تُفْسِدُوا، فَإِنَّهُ أُريدَ بِهِ مَعْنَاهُ، أَيْ: طَلِبُوا إِنِشَاءً عَدَمِ الْإِفْسَادِ، غَيْرَ أَنَّ الْجُمْلَةَ فِي مَقُولِ الْقَوْلِ بِمَنْزِلَةِ الْمَفْعُولِ بِهِ فِي فِعْلِ آخَرٍ، وَمَنْظُورٌ إِلَى كَوْنِهَا كَلَامًا مُفْرَدًا.

وَأَجِيبَ عَنْهُ: أَنَّ قَوْلَهُ: «أَلِفٌ ضَرَبٌ» مِثْلُ: «لَا تُفْسِدُوا» مِنْ حَيْثُ الْإِسْنَادُ إِلَى اللَّفْظِ وَهَذَا يَكْفِي فِي التَّشْبِيهِ، وَذَلِكَ أَنَّ الْفِعْلَ إِذَا أُسَيِّدَ إِلَيْهِ اعْتِبَارُ اللَّفْظِ لَا يَخْلُو إِمَّا أَنْ لَا يَكُونَ لِلْمَعْنَى فِيهِ مَدْخَلٌ رَأْسًا كَقَوْلِكَ: أَلِفٌ ضَرَبٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، أَوْ يَكُونَ لَهُ مَدْخَلٌ مَا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا﴾ [البقرة: ١١]. وَأَمَّا تَخْصِيصُهُ بِالْمَفْعُولِ بِهِ، فَفِيهِ كَلَامٌ.

قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي «الْأَمَالِي»^(٢): الْجُمْلَةُ الْوَاقِعَةُ بَعْدَ الْقَوْلِ إِذَا بُنِيَ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، تَقَوْمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا﴾ وَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَهُ، لِأَنَّ الْقَوْلَ تُحْكِي بَعْدَهُ الْجُمْلُ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ بِالِاتِّفَاقِ، إِلَّا أَنَّهَا هَلْ هِيَ مُصَدِّرٌ أَوْ مَفْعُولٌ بِهِ؟ يُبْتَنَى عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ هَلْ يَتَعَدَّى أَمْ لَا؟ فَإِنْ قُلْنَا: يَتَعَدَّى، تَعَيَّنَ لِلْمَفْعُولِ بِهِ، وَإِنْ قُلْنَا: لَا يَتَعَدَّى، كَانَتْ الْجُمْلَةُ فِي

(١) «الكشاف» (٦: ٣٤٤).

(٢) «الأمالي النحوية» لابن الحاجب (١: ٢٣٦).

«رَعَمُوا: مَطِيئَةُ الكَذِبِ». و«ما» في ﴿كَمَا﴾ يجوزُ أَنْ تَكُونَ كَافَّةً مِثْلُهَا فِي «رَبَّمَا»، ومصدريةٌ مِثْلُهَا فِي ﴿بِمَا رَحَّبْتُ﴾ [التوبة: ٢٥]. واللامُ فِي ﴿النَّاسُ﴾ للعهد، أي: كما آمَنَ رسولُ الله ﷺ وَمَن مَعَهُ وَهُم نَاسٌ مَعَهُودُونَ، أو عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَلَامٍ وَأَشْيَاعُهُ؛ لَأَنَّهُمْ مِنْ جِلْدَتِهِمْ وَمِنْ أَبْنَاءِ جَنَسِهِمْ، أي: كما آمَنَ أَصْحَابُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ؛.....

موضع نصبٍ بالمصدر^(١)، وكانَ تَمَّ غَيْرُ الْمَصْدَرِ مِنَ الْمَفَاعِلِ أَقِيمَ كُلِّ وَاحِدٍ مَقَامَ الْفَاعِلِ وَلِأَنَّهُ لَمْ يَكُنْ تَعَيَّنَ الْمَصْدَرُ.

وقال في «شَرْحِ الْمَقْصَلِ»: وَمُتَعَلِّقُ الْقَوْلِ فِي الْمَعْنَى هُوَ الْقَوْلُ، وَإِنَّمَا يَكُونُ فِيهِ خُصُوصِيَّةٌ تُذَكِّرُ خَاصِيَّتَهُ فَيُتَوَهَّمُ أَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ.

وتَحْقِيقُ الْقَوْلِ مَا ذَكَرَهُ أَبُو الْبَقَاءِ، قَالَ: الْقَائِمُ مَقَامَ الْفَاعِلِ مَصْدَرٌ وَهُوَ الْقَوْلُ، وَأَضْمِرَ لِأَنَّ الْجُمْلَةَ بَعْدَهُ تُفَسِّرُهُ، وَالتَّقْدِيرُ: وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ قَوْلٌ هُوَ لَا تُفْسِدُوا^(٢).

قوله: «رَعَمُوا مَطِيئَةُ الكَذِبِ» مبتدأ وخبر. قال صاحب «النهاية»: إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا أَرَادَ الْمَسِيرَ إِلَى بَلَدٍ وَالظَّعْنَ فِي حَاجَةٍ، رَكَبَ مَطِيئَتَهُ وَسَارَ حَتَّى يَقْضِيَ أَرْبَتَهُ، فَشَبَّهَ مَا يُقَدِّمُهُ الْمُتَكَلِّمُ أَمَامَ كَلَامِهِ وَيَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى غَرَضِهِ مِنْ قَوْلِهِ: رَعَمُوا كَذَا وَكَذَا، بِالسَّمِطَةِ الَّتِي يُتَوَصَّلُ بِهَا إِلَى الْحَاجَةِ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: «رَعَمُوا» فِي حَدِيثٍ لَا سَنَدَ لَهُ وَلَا ثَبَتَ فِيهِ، وَإِنَّمَا يُحْكِي عَنِ الْأَلْسَنِ عَلَى سَبِيلِ الْبَلَاغِ.

قوله: (مَنْ جِلْدَتِهِمْ) جُمْلَتِهِمْ، الجوهري: أَجْلَادُ الرَّجُلِ: جَسْمُهُ وَبَدَنُهُ، كَقَوْلِهِمْ: فَلَانْ بَضْعَةً مِنِّي، وَفِي الْحَدِيثِ «لَحْمُهُ لَحْمِي، وَدَمُهُ دَمِي»^(٣) أي: هُوَ مِنِّي وَمِنْ جُمْلَتِي.

(١) من قوله: «يتعدى كانت الجملة» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) «التيان» في إعراب القرآن (١: ٢٨).

(٣) هو جزء من حديث أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٢١٧٢) وأوله: «هذا عليّ لحمه لحمي ودمه ودمي، هو مني بمنزلة هارون من موسى؛ إلا أنه لا نبي بعدي»، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤: ٩) برقم (١٤٦٥٤) وعزاه للطبراني وأعله بالحسن بن الحسين العُرَفيّ، وهو ضعيف.

أو للجنس، أي: كما آمنَ الكاملونَ في الإنسانية؛ أو جُعِلَ المؤمنونَ كأئهِم الناسُ على الحقيقةِ ومَن عداهم كالبهائمِ في فَقْدِ التمييزِ بينَ الحقِّ والباطلِ.....

قوله: (أو جُعِلَ المؤمنونَ كأئهِم الناسُ على الحقيقةِ). اعلم أن التعريفَ الجنسيَّ يحملُ ادعاءً، تارةً على الكمالِ كما في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ * ذَلِكَ أَنْكَرُ﴾ [البقرة: ١-٢] وقد سبقَ تقريرُهُ، وأخرى على الحُضُر كما في هذا الوجه، وإليه الإشارةُ بقوله: «ومَن عداهم كالبهائم»، وكان يمكنُ أن يُجْمَلَ الأوَّلُ على الحُضُر أيضًا، فإنَّ الجنسَ لا يتعدَّدُ، وحينَ وُجِدَ كُتِبَ غيرُهُ مثلُ التوراةِ والإنجيلِ والزبورِ، حُمِلَ الحُضُرُ على الكمالِ.

قال القاضي: إنَّ اسمَ الجنسِ يُستعملُ لما يَستجمعُ المعانيَ المخصوصةَ بهِ والمقصودةُ منه، ولذلك يُسلَّبُ عن غيرِهِ فيقال: إنَّه ليسَ بإنسان^(١).

وقال الإمامُ في قوله تعالى: ﴿مَنْعَرَجًا لِّذِي الْأُزْوَاجِ الْفَرَىٰ أَنْ هَدَىٰ لِلْكَافِرِ﴾ [البقرة: ١٨٥]: وهذا يدلُّ على أنَّ المتقينَ في قوله تعالى: ﴿هَدَىٰ لِلتَّقِيَيْنِ﴾ هم كلُّ الناسِ، فَمَن لا يكونُ مُتَّقِيًا كأنَّه ليسَ بناس^(٢).

الراغب: كل اسمٍ نوعٍ فإنَّه يُستعملُ على وجهين: أحدهما دلالةٌ على المُسمَّى وفضلاً بينه وبينَ غيرِهِ، والثاني: لوجودِ المعنى المُختصِّ بهِ، وذلك هو الذي يُمدَّحُ بهِ في نحو:

إذ الناسُ ناسٌ والزمانُ زمانٌ^(٣)

وذلك أنَّ كلَّ ما أوجدهُ اللهُ تعالى في هذا العالمِ جعله صالحاً لفعلٍ خاصٍّ ولا يصلحُ لذلك العملُ بسواه، كالفرسِ للعدوِّ الشديد، والبعيرِ لقطعِ الفلاةِ البعيدة، وعلى ذلك الجوارحُ كاليدِ والرَّجُلِ والعَيْنِ، والإنسانُ أُوْجِدَ لأنَّ يَعْلَمَ ويعملَ بحسبه، فكلُّ شيءٍ لم يوجَدْ كاملاً لما خُلِقَ له، لم يستحقَّ اسمه مُطلقاً، بل قد يُنفى عنه كقولهم: فلانٌ ليسَ بإنسانٍ، أي: لا يوجَدْ فيه المعنى

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٧).

(٢) «مفاتيح الغيب» (١: ٣٨٢).

(٣) ذكره البغدادى في «خزانة الأدب» (٥: ٤٢٩) وقال: أنشده القراء ولم يعزَّه لأحد. وتماه:

وإذا أمَّ عمارٌ صديقٌ مُساعِفٌ

والاستفهام في ﴿أَتُؤْمِنُ﴾ في معنى الإنكار. واللام في ﴿السَّفَهَاءُ﴾ مُشارٌ بها إلى الناس، كما تقول لصاحبك: إنَّ زيدا قد سعى بك، فيقول: أو قد فعل السفهاء! ويجوز أن تكون للجنس، وينطوي تحته الجاري ذكرهم على زعيمهم واعتقادهم؛

الذي قد خُلِقَ لأجله، فقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠] هو اسمُ جنسٍ لا غير، وقوله: ﴿كَمَا آمَنَ النَّاسُ﴾ [البقرة: ١٣] معناه كما يفعل مَنْ وجد فيه تمامُ فعلِ الإنسانية الذي يقتضيه العقل والتَّمييزُ وهم الصحابةُ رضوانُ الله عليهم أجمعين^(١).

قوله: (مُشارٌ بها إلى الناس) وهم المارُّ ذكرهم آنفاً، وهم رسولُ الله ﷺ وأصحابه، أو عبدُ الله بنُ سلام وأشياعه؛ لأنَّ السفهاءَ عبارةٌ عن الناس، ويتغيَّرُ معنى السفهاء بتغيُّرِ إرادةٍ معنى الناس، مِنْ كَوْنِهِ جِنْسًا أو عَهْدًا على كلا التقديرين فيه^(٢).

قوله: (أَوْقَدْ فَعَلَ السَّفِيهَ!) قال شارحُ «الهادي»: اللام في «السفهاء» للعهد، وذلك أنَّ لامَ العهدِ منها ما يجيءُ من غيرِ ذكرِ نكرة، وذلك بأنَّ يُذكرَ اسمٌ يستدعي صفةً، فتُذكرُ الصفةُ مُعرِّفةً باللام، كما إذا قيل: شتمك زيد، فتقول: أَوْقَدْ فَعَلَ السَّفِيهَ! فإنَّ قوله: شتمك زيد، تنبيهٌ على سفاهةِ زيد، كأنه قال: اعترض لك سَفِيهٌ. وقد يجيءُ على غيرِ هذا الحدِّ، وهو أن يكونَ زيدٌ مشهورًا بصفية، فمتى دُكرَ زيدٌ عِلِمَ صفته. والآيةُ تُنزَلُ على الوجهين: أما أولًا، فلأنَّ صفةَ الإيمانِ عندهم تستدعي صفةَ السفاهة، فلما ذكرَ الإيمانَ ذكرَ الصفةَ مُعرِّفةً، وأمَّا ثانيًا: فلأنَّ المؤمنينَ عندهم مشهورون أو مجبولون على السفاهة، فكلُّما ذُكروا بادرَ معنى السفاهة إلى أذهانهم الحقيقة.

قوله: (وينطوي تحته الجاري ذكرهم) فعلُ هذا اسمُ الجنس شاملٌ لهؤلاء وغيرهم، ولما كان سوقُ الكلامِ هؤلاء دخلوا فيه دخولًا أوليًا، وهذا أبلغُ لما فيه من الكناية كقوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ، فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٨٩] واللامُ في «الكافرين» للجنس.

(١) «تفسير الراغب» (١: ١٠١-١٠٢).

(٢) هذه الفقرة - من قوله: «قوله: مشار بها» إلى هنا - مكانها في (ط) بعد فقرة: «قوله: وينطوي تحته الجاري».

لأنهم عندهم أعرق الناس في السَّفَه. فإن قلت: لم سَفَّهوه واسترَكُوا عقولهم وهم العقلاء المراجيح؟ قلت: لأنهم لجهلهم وإخلاهم بالنظر وإنصاف أنفسهم اعتقدوا أن ما هم فيه هو الحق، وأن ما عداه باطل، ومن ركب متن الباطل كان سفيهاً، ولأنهم كانوا في رياسة وسيطة في قومهم ويسار، وكان أكثر المؤمنين فقراء، ومنهم موال؛ كضهيبي، وبلال، وخبَّاب، فدعَّوهم سفهاء تحقيراً لشأنهم؛ أو أرادوا عبد الله بن سلام وأشياعه، ومفارقتهم دينهم، وما غاظهم من إسلامهم،.....

قوله: (أعرق الناس في السَّفَه)، الأساس: فلان مُعْرِق في الكرم واللؤم، وهو عريق فيه، وفلان يُعَارِق صاحبه: يُفَاخِرُهُ بعِرْقِهِ، واعتَرَقَت الشجرة: ضربت بعروقها.

قوله: (استرَكُوا عقولهم) أي: عَدَّوا عقولهم ركيكة.

قوله: (المراجيح) جمع مزجاج، وهو الذي له رَزَانَةُ العقل ورصانته. قال في «الأساس»: ومن المجاز: رجل راجح العقل، وقومٌ مراجيح الحلم.

قوله: (لأنهم لجهلهم) هذا الجواب مبني على أن اللام في «السفهاء» للجنس، وقوله: «ولأنهم كانوا في رئاسة» على أن اللام للعهد. والمراد به رسول الله ﷺ وأصحابه. وقوله: «أو أرادوا عبد الله بن سلام» عطف على قوله: «ولأنهم كانوا في رئاسة» فاللام للعهد أيضاً.

المعنى: أرادوا رسول الله ﷺ وأصحابه لأنهم كانوا في رئاسة، أو أرادوا عبد الله بن سلام. فرجع معنى نِسَبَتِهِم السفهاء على أن اللام للجنس إلى أن ما هم فيه هو الحق، وأن ما عداه هو الباطل، لعموم «من» في قوله: «ومن ركب متن الباطل كان سفيهاً» فدخل فيه النبي ﷺ وأصحابه، وعبد الله وأشياعه، ورجع على تقدير العهد: إما إلى أن اليسار والرئاسة هو الرشد. والفقر والعُدْم هو السَّفَه. هذا بالنسبة إلى النبي ﷺ وأصحابه، وإما إلى أن من ثبت على دينهم هو الرشيد، ومن فارقَه هو السفیه هذا بالنسبة إلى عبد الله وأشياعه.

(١) قوله: «كانوا في رئاسة» - الأولى - إلى هنا ساقط من (ط).

وَقَتَّ فِي أَعْضَادِهِمْ، قَالُوا ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّجَلُّدِ تَوْقِيًّا مِنَ الشَّاتَةِ بِهِمْ مَعَ عَلَيْهِمْ أَنَّهُمْ مِنَ السَّفْهِ بِمَعْرِزِلٍ. وَالسَّفْهُ: سَخَافَةُ الْعَقْلِ، وَخَفَّةُ الْحِلْمِ. فَإِنْ قُلْتُ: لَمْ تُفْصِلْ هَذِهِ الْآيَةَ بِ«لَا يَعْلَمُونَ»، وَالتِّي قَبْلَهَا بِ«لَا يَشْعُرُونَ»؟ قُلْتُ: لِأَنَّ أَمْرَ الدِّيَانَةِ وَالْوُقُوفِ عَلَى أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْحَقِّ وَهُمْ عَلَى الْبَاطِلِ يَحْتَاجُ إِلَى نَظَرٍ وَاسْتِدْلَالٍ حَتَّى يَكْتَسِبَ النَّاطِرُ الْمَعْرِفَةَ، وَأَمَّا النِّفَاقُ وَمَا فِيهِ مِنَ الْبَغْيِ الْمُؤَدِّي إِلَى الْفِتْنَةِ وَالْفَسَادِ فِي الْأَرْضِ فَأَمْرٌ دُنْيَوِيٌّ مَبْنِيٌّ عَلَى الْعَادَاتِ مَعْلُومٌ عِنْدَ النَّاسِ خُصُوصًا عِنْدَ الْعَرَبِ فِي جَاهِلِيَّتِهِمْ، وَمَا كَانَ قَائِمًا بَيْنَهُمْ مِنَ التَّغَاوُرِ وَالتَّنَاحُرِ وَالتَّحَارِبِ وَالتَّحَازِبِ فَهِيَ كَالْمَحْسُوسِ الْمَشَاهِدِ؛.....

قَوْلُهُ: (وَقَتَّ فِي أَعْضَادِهِمْ)، الْأَسَاسُ: وَفَتَّ فِي عَضْدِهِ: إِذَا كَسَرَ قُوَّتَهُ، وَفَرَّقَ عَنْهُ أَعْوَانَهُ.
قَوْلُهُ: (لَمْ تُفْصِلْتَ) التَّفْصِيلُ مِنَ الْفَاصِلِ كَالْتَقْفِيَةِ مِنَ الْقَافِيَةِ. وَفُصِّلَتِ الْآيَةُ إِذَا جُعِلَ لَهَا فَاصِلَةٌ. وَهَذَا تَمَّا يُقَرِّى مَذْهَبَنَا فِي الْخُطْبَةِ فِي قَوْلِهِ: «فُصِّلَ سُورًا وَسُورَةُ آيَاتٍ»^(١).

قَوْلُهُ: (مِنَ التَّغَاوُرِ وَالتَّنَاحُرِ)، الْأَسَاسُ: صَبَحَتْهُمْ الْغَارَةُ، وَبَيْنَهُمُ التَّغَاوُرُ وَالتَّنَاحُرُ، وَانْتَحَرُوا عَلَى الْأَمْرِ، وَتَنَاحَرُوا عَلَيْهِ: تَشَاجَرُوا، وَحَزَبَ قَوْمُهُ فَتَحَزَّبُوا، أَيُّ: صَارُوا طَوَائِفَ، وَفُلَانٌ يَحَازِبُ فُلَانًا: يَنْصُرُهُ وَيُعَاوَنُهُ، وَإِنَّا قَالُ: كَالْمَحْسُوسِ، لِأَنَّ الْمَذْكُورَاتِ مَعَانٍ لَكِنْ أَمَارَاتُهَا ظَهَرَتْ ظُهُورَ الْمَحْسُوسِ^(٢).

قَوْلُهُ: (فَهُوَ كَالْمَحْسُوسِ) قِيلَ: دَخُولُ الْفَاءِ فِيهِ: إِمَّا لِتَضَمُّنِ الْمُبْتَدَأِ وَهُوَ قَوْلُهُ: «وَمَا كَانَ قَائِمًا» مَعْنَى الشَّرْطِ، وَإِمَّا لِلْعَطْفِ عَلَى قَوْلِهِ: «وَأَمَّا النِّفَاقُ» إِلَى آخِرِهِ. ثُمَّ إِنَّ قَوْلَهُ: «وَأَمَّا النِّفَاقُ» إِلَى قَوْلِهِ: «فِي جَاهِلِيَّتِهِمْ» تَفْسِيرٌ لِلآيَةِ الْأُولَى مِنَ الْآيَتَيْنِ الْمُفْصَلَتَيْنِ بِ«لَا يَشْعُرُونَ»، وَقَوْلُهُ: «وَمَا كَانَ قَائِمًا» إِلَى قَوْلِهِ: «كَالْمَحْسُوسِ الْمَشَاهِدِ» لِلآيَةِ الثَّانِيَةِ فَتَدَبَّرْ.
وَقُلْتُ: وَالتَّحْقِيقُ فِيهِ أَنَّ قَوْلَهُ: «وَمَا فِيهِ مِنَ الْبَغْيِ»^(٣) عَطَفَ تَفْسِيرِيَّ عَلَى «النِّفَاقِ»

(١) «الكشاف» (١: ٦٢٢) أول مقدمة الزمخشري.

(٢) مكان هذه الفقرة في (ط) و(ف) بعد الفقرة الطويلة التالية، أي: بعد قوله: «لا علم له».

(٣) في (ط): «النفي».

و«ما كان قائماً بينهم»^(١) عطف على «جاهليتهم» على نحو: أعجبني زيد وكرمه؛ لاستدعاء الضمير في «بينهم» أن يكون المرجع إليه العرب. وقوله: «فأمر دُنيوي» جواب «أما». وقوله: «فهو كالمحسوس» عطف على «فأمر دُنيوي» مترتب عليه. وأما مع ما بعده عطف على قوله: «لأن أمر الديانة» من حيث المعنى، لأن «أما» تفصيلية تستدعي التثنية والتكرير.

وتلخيص المعنى: أما أمر الديانة، فأمر أخروي يحتاج إلى دقة نظر، فلذلك فصلت الآية التي اشتملت على الإيذان بقوله: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾، وأما أمر البغي والفساد فأمر دُنيوي فهو كالمحسوس الشاهد لا يحتاج إلى دقة نظر، فلذلك فصلت الآية بـ«لا يشعرون».

الراغب: أصل الشعور من الشعر، ومنه الشعار: الثوب الذي يلي الجسد. وشعرت كذا يستعمل على وجهين: تارة يؤخذ من مس الشعر، ويعبر به عن اللبس، وعنه استعيل المشاعر للحواس، فإذا قيل: فلان لا يشعر، فذلك أبلغ في الذم من قوله: إنه لا يسمع ولا يبصر؛ لأن حسّ اللبس أعم من حسّ السمع والبصر، وتارة يقال: شعرت كذا، أي: أدركت شيئاً. وقالوا: فلان يشق الشعر في كذا، إذا دقق النظر فيه، ومنه أخذ الشاعر لإدراكه دقائق المعاني^(٢).

فظهر أن «شعرت» يستعمل بمعنى: أحسست، وبمعنى أدركت وفطنت، فقوله: ﴿وَمَا يَتَعَوَّن﴾ في الآية الأولى نفى للإحساس عنهم، وفي هذه الآية نفى الفطنة، لأن معرفة الصلاح والفساد تدرك بالفطنة، وفي الآية التي بعدها نفى العلم، وفي نفياها على هذه الوجوه تنبيه لطيف ومعنى دقيق، وذلك أنه بين في الأول أن في استعماهم الخديعة نهاية للجهل الدال على عدم الحس، وفي الثاني: أنهم لا يفتنون، تنبيهاً على أن ذلك لازم لهم؛ لأن من لا حس له لا فطنة له، وفي الثالث: أنهم لا يعلمون، تنبيهاً أن ذلك أيضاً لازم لهم لأن من لا فطنة له، لا علم له.

(١) من قوله: «عطف تفسيري» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) «تفسير الراغب» (١: ٩٨).

ولأنه قد ذُكر السَّفَهُ، وهو جهلٌ؛ فكان ذِكْرُ الْعِلْمِ معه أحسنَ طباقاً له مساقُ هذه الآية، بخلاف ما سيقَتْ له أوَّلُ قِصَّةِ المنافقين، فليس بتكرير؛ لأنَّ تلكَ في بيانِ مذهبيهم والترجمة عن نفاقهم، وهذه في بيان ما كانوا يعملون عليه مع المؤمنين من التكذيبِ لهم، والاستهزاءِ بهم، ولقائهم بوجوه المصادقين، وإيهاهم أنهم معهم، فإذا فارَقوهم إلى شُطَارِ دينهم صدَّقوهم ما في قلوبهم.

قوله: (ولأنه قد ذكر السَّفَهَ) جوابٌ آخرُ عن السؤالِ وهو من بابِ المطابقةِ المعنوية، إذ لو كانت لفظيةً لقليل: لا يَرُشِدُونَ، فإنَّ الرُّشْدَ مُقَابِلُ للسَّفَهِ، أو قيل: ألا إنهم هم الجهلاء ليقابل «لا يعلمون».

قوله: (مساقُ هذه الآية) أي قوله: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾ [البقرة: ١٤] بخلاف ما سيقَتْ له أوَّلُ قِصَّةِ المنافقين، أي: قوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا﴾ [المعنى: دلت الآية الأولى على بيان ما يعتقده المنافقون، فيندرج في ذلك القول من هو مَوْسُومٌ بِسِمَةِ النِّفَاقِ، لأنه لا معنى للنفاق شَرَعاً سوى ذلك، وهي بمنزلة حَدِّهم ليمتازوا به عن قِسْمَتِهِمْ. والثانية: على بيان الحالة المخصوصة بأولئك مع المؤمنين ومع أصحابهم، وتحريره أن قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَ الْآخِرَ﴾ إِبْدَاءٌ لِّحُثِّهِمْ وَتَكْرِهٍ^(١)، وكَشَفٌ عن إفراطهم في الدَّعَاةِ وادِّعَاءِ أَنَّهُمْ مِثْلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي الْإِيْمَانِ الْحَقِيقِيِّ، وَأَنَّهُمْ أَحَاطُوهُ مِنْ جَانِبَيْهِ، وَمِنْ تَمَّ نَفَى عَنْهُمْ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ وفسَّرَ بقوله تعالى: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة: ٩] وعلَّلَ بقوله: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ مَّرَضٌ﴾ [البقرة: ١٠] وَأَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا﴾ [البقرة: ١٤] بيانٌ لِدَاهِمِهِمْ وَعَادَتِهِمْ، وَأَنَّهُمْ حِينَ اسْتَقْبَلُوا الْمُؤْمِنِينَ دَفَعُوهُمْ عَنْ أَنْفُسِهِمْ بِقَوْلِهِمْ: ﴿آمَنَّا﴾ استهزاءً وسُخْرِيَةً، وَلِذَلِكَ أَتَى بِالْجُمْلَةِ الشَّرْطِيَّةِ، وَعَقَّبَ بِقَوْلِهِ: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥].

قوله: (من التكذب لهم) التكذب تكريرُ الكذب في مهلةٍ نحوَ تَجَرَّعَهُ.

قوله: (إلى شُطَارِ دينهم)، الجوهرِي: الشُّطَار: جَمْعُ شَاطِرٍ، وهو الذي أغيا أهله خُبْنًا.

(١) في (ط): «ومكرهم».

وَرُوي أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي وَأَصْحَابَهُ خَرَجُوا ذَاتَ يَوْمٍ فَاسْتَقْبَلَهُمْ نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: انظروا كيف أَرَدُ هَؤُلَاءِ السَّفَهَاءَ عَنْكُمْ. فَأَخَذَ بِيَدِ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِالصَّدِيقِ سَيِّدِ بَنِي تَيْمٍ، وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ، وَثَانِي رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الْغَارِ، الْبَاذِلِ نَفْسَهُ وَمَالَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ. ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِسَيِّدِ بَنِي عَدِيٍّ، الْفَارُوقِ الْقَوِيَّ فِي دِينِ اللَّهِ، الْبَاذِلِ نَفْسَهُ وَمَالَهُ لِرَسُولِ اللَّهِ. ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: مَرْحَبًا بِابْنِ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ وَخَتَنِهِ، سَيِّدِ بَنِي هَاشِمٍ مَا خَلَا رَسُولَ اللَّهِ. ثُمَّ أَفْتَرَقُوا، فَقَالَ لِأَصْحَابِهِ: كَيْفَ رَأَيْتُمُونِي فَعَلْتُ؟ فَأَتَنُوا عَلَيْهِ خَيْرًا؛ فَتَزَلْتُ. وَيَقَالُ: لَقِيْتُهُ وَلَاقِيْتُهُ؛ إِذَا اسْتَقْبَلْتَهُ قَرِيبًا مِنْهُ،.....

قوله: (سَيِّدِ بَنِي تَيْمٍ) وفي بعض النسخ: بَنِي تَيْمٍ، وهو خطأ لما في «الجامع»^(١): هو أبو بكر عبد الله بن عثمان أبي قُحَافَةَ بن عامر بن عمرو بن كعب بن سعد بن تَيْمٍ بن مُرَّة بن كَعْب بن لُؤي، وكذا: عبد الله بن عثمان أبي قُحَافَةَ بن عامر بن عمرو^(٢) في «الاستيعاب»^(٣).

قوله: (لَقِيْتُهُ وَلَاقِيْتُهُ؛ إِذَا اسْتَقْبَلْتَهُ) قال شارحُ «الهادي»: وقد يُفسَّرُ الكلامُ بـ«إِذَا» تقولُ: عَسَّسَ اللَّيْلُ: إِذَا أَظْلَمَ، فَتَجْعَلُ أَظْلَمَ تَفْسِيرًا لِعَسَّسَ، لَكِنَّكَ إِذَا فَسَّرْتَ جُمْلَةً فِعْلِيَّةً مُسْتَنَدَةً إِلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ بـ«أَيٍّ» ضَمَمْتَ تَاءَ الضَّمِيرِ، فَتَقُولُ: اسْتَكْتَمْتُ يَزْي، أَي: سَأَلْتُهُ كِتْمَانَهُ، بَضَمَّ تَاءَ «سَأَلْتُهُ»، لِأَنَّكَ تَحْكِي كَلَامَهُ الْمُعَبَّرَ عَنْ نَفْسِهِ، وَإِذَا فَسَّرْتَهَا بـ«إِذَا» فَتَحَتْ فَقُلْتَ: إِذَا سَأَلْتُهُ كِتْمَانَهُ، لِأَنَّكَ تُخَاطِبُهُ، أَي: أَنَّكَ تَقُولُ ذَلِكَ إِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ الْفِعْلَ، وَأَنْشُدُوا فِي ذَلِكَ الْمَعْنَى:

إِذَا كَتَبْتَ بـ«أَيٍّ» فَعَلًا تُفَسِّرُهُ فَضَمَّ تَاءَكَ فِيهِ ضَمَّ مُعْتَرِفٍ
وإن تكن بـ«إِذَا» يَوْمًا تُفَسِّرُهُ فَفَتْحَةُ التَّاءِ أَمْرٌ غَيْرٌ مُخْتَلَفٍ

(١) «جامع الأصول» (١: ١٢١).

(٢) قوله: «عبد الله بن عثمان أبي قُحَافَةَ بن عامر بن عمرو» - الثاني - ساقط من (ط).

(٣) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٣: ٩٤٧).

وهو جاري مُلاقِيٍّ ومُراوِقي. وقرأ أبو حنيفة رحمه الله: (وَإِذَا لَاقُوا). وَخَلَوْتُ بفلانٍ وإليه؛ إذا انفردت معه، ويجوز أن يكونَ مِنْ «خَلَا» بمعنى مضى. و«خَلَاكَ ذَمٌّ» أي: عَدَاكَ ومضَى عَنْكَ، ومنه: القرون الخالية؛ ومن خلوتُ به؛ إذا سَخِرَتْ منه، وهو مِنْ قولك: خَلَا فلانٌ بعرضِ فلانٍ يعبُثُ به، ومعناه: إذا أَنهَوْا السُّخْرِيَةَ بِالْمُؤْمِنِينَ إِلَى شَيْطَانِهِمْ وَحَدَّثُوهُمْ بِهَا، كما تقول: أَحَدُ إِلَيْكَ فَلَانًا وَأَذَمُّهُ إِلَيْكَ. و«شَيْطَانِيهِمْ»: الَّذِينَ مَاتُوا الشَّيَاطِينَ فِي تَمَرُّدِهِمْ. وَقَدْ جَعَلَ سَبِيحُ نَوْنِ «الشَّيْطَانِ» فِي مَوْضِعٍ مِنْ «كِتَابِهِ» أَصْلِيَّةً وَفِي آخَرٍ زَائِدَةً. وَالِدَلِيلِ عَلَى أَصَالَتِهَا: قَوْلُهُمْ: تَشَيْطَنَ. وَاشْتِقَاقُهُ مِنْ شَطَنَ؛ إِذَا بَعُدَ؛ لِبُعْدِهِ مِنَ الصَّلَاحِ وَالْخَيْرِ؛ وَمِنْ شَاطَ؛ إِذَا بَطَلَ إِذَا جُعِلَتْ نَوْتُهُ زَائِدَةً. وَمِنْ أَسَائِهِ: «الْبَاطِلُ».

قال بعضُ الشارحين لـ «المفصل»: وسرُّهُ أَنَّ «أَيَّ» تَفْسِيرٌ فَيُنْبَغِي أَنْ يُطَابَقَ مَا بَعْدَهَا لِمَا قَبْلُهَا، وَالْأَوَّلُ مَضْمُومٌ، فَالثَّانِي مِثْلُهُ، وَ«إِذَا» شَرْطٌ تَعَلَّقَ بِقَوْلِ الْمُخَاطَبِ عَلَى فِعْلِهِ الَّذِي الْحَقُّهُ بِالضَّمِيرِ فَمُحَالٌ فِيهِ الضَّمُّ.

قوله: (وَمُراوِقي) مخففاً معناه: رُوِّاقِي يَبْنِي إِلَى رُوِّاقِ بَيْتِهِ.

النهاية: الرُّوِّاقُ: هُوَ مَا يَبْنِي يَدِي الْبَيْتِ، وَقِيلَ: رُوِّاقُ الْبَيْتِ: سَمَاوَتُهُ.

قوله: (خَلَوْتُ بفلانٍ وإليه)، الأساس: خَلَا بِنَفْسِهِ: انْفَرَدَ، وَاسْتَخْلَيْتُ الْمَلِكَ فَأَخْلَانِي، أَي: خَلَا مَعِي. وَمِنْ الْمَجَازِ: خَلَى فَلَانٌ مَكَانَهُ: مَاتَ، وَلَا أَخْلَى اللهُ مَكَانَكَ: دَعَاءٌ بِالْبَقَاءِ، وَخَلَا بِهِ: سَجَرَ بِهِ وَخَدَعَهُ؛ لِأَنَّ السَّاحِرَ وَالْمُخَادِعَ يَخْلَوَانِ بِهِ، يُرَبِّانِ النَّصْحَ وَالْخُصُوصِيَّةَ، وَتَضَمَّنَ خَلَا مَعْنَى الْإِنْهَاءِ. قَالَ السَّجَاوُنْدِيُّ: «وَإِذَا خَلَوْا إِلَيْكَ شَيْطَانِيهِمْ» فِي مَعْرِضِ أَفْضْوَا، أَي: خَلَوْا مِنَ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى الشَّيَاطِينِ، وَهُوَ أبلغُ مِنْ قولك شَيْطَانِيهِمْ.

قوله: (كما تقول: أَحَدُ إِلَيْكَ) أَي: ضَمَّنَ «أَحَدُ» مَعْنَى الْإِنْهَاءِ، أَي: أَتَيْتُ إِلَيْكَ حَمْدَ فَلَانٍ. الْنَهَايَةُ: فِي حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ: «أَحَدُ إِلَيْكُمْ غَسَلَ الْإِحْلِيلَ» أَي: أَرْضَاهُ لَكُمْ وَأَتَقَدَّمَ فِيهِ إِلَيْكُمْ.

﴿إِنَّا نَمُكِّمُكُمْ﴾: إِنَّا مصاحبوكم وموافقوكم على دينكم. فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ كَانَتْ مَخَاطِبُهُمُ الْمُؤْمِنِينَ بِالْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ وَشِبَاطِينِهِم بِالْأَسْمِيَّةِ مُحَقَّقَةً بِ«إِنَّ»؟ قُلْتَ: لَيْسَ مَا خَاطَبُوا بِهِ الْمُؤْمِنِينَ جَدِيرًا بِأَقْوَى الْكَلَامَيْنِ وَأَوْكِدَهُمَا؛ لِأَنَّهُمْ فِي ادِّعَاءِ حَدُوثِ الْإِيْبَانِ مِنْهُمْ وَتَشْيِئِهِ مِنْ قِبَلِهِمْ لَا فِي ادِّعَاءِ أَنَّهُمْ أَوْحَدِيُّونَ فِي الْإِيْبَانِ غَيْرُ مُشَقَّوقٍ فِيهِ غِبَارُهُمْ؛ وَذَلِكَ إِمَّا لِأَنَّ أَنْفُسَهُمْ لَا تَسَاعُدُهُمْ عَلَيْهِ؛ إِذْ لَيْسَ لَهُمْ مِنْ عَقَائِدِهِمْ بَاعْثٌ وَمَحْرَكٌ، وَهَكَذَا كُلُّ قَوْلٍ لَمْ يَصْدُرْ عَنْ أَرِيْحِيَّةٍ وَصَدِيقٍ وَرَغْبَةٍ وَاعْتِقَادٍ؛ وَإِمَّا لِأَنَّهُ لَا يَرُوجُ عَنْهُمْ لَوْ قَالُوهُ عَلَى لَفْظِ التَّوَكِيدِ وَالْمُبَالَغَةِ، وَكَيْفَ يَقُولُونَهُ وَيَطْمَعُونَ فِي رَوَاجِهِ وَهُمْ بَيْنَ ظَهْرَانِي الْمَهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ؟.....

قوله: (أَرْيْحِيَّةُ)، الْجَوْهَرِيُّ: الْأَرْيْحِيُّ: الرَّاسِخُ الْخَلْقُ. قَالَ فِي «الْنَهَايَةِ»: رَجُلٌ أَرْيْحِيٌّ إِذَا كَانَ سَخِيًّا يَرْتَاحُ لِلتَّنَدِي وَجُحِيَّةٍ.

قوله: (لَا يَرُوجُ عَنْهُمْ لَوْ قَالُوهُ عَلَى لَفْظِ التَّوَكِيدِ) يَشْهَدُ بِذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمَّا قَالُوا: ﴿نَشْهَدُ إِنَّكَ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الْمُنَافِقُونَ: ١] عَلَى سَبِيلِ التَّوَكِيدِ أُجِيبُوا بِقَوْلِهِ: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُتَّقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [الْمُنَافِقُونَ: ١] أَي: فِيمَا ادَّعَوْا أَنَّ تِلْكَ الشَّهَادَةَ مِنْ صَمِيمِ قُلُوبِهِمْ.

قوله: (ظَهْرَانِي الْمَهَاجِرِينَ)، النِّهَايَةُ: فِي قَوْلِهِ: فَأَقَامُوا بَيْنَ ظَهْرَانِيهِمْ، أَي: أَقَامُوا بَيْنَهُمْ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِظْهَارِ وَالْإِسْتِنَادِ إِلَيْهِمْ، وَزِيدَتْ فِيهِ أَلْفٌ وَنُونٌ مُفْتَوَحَةٌ تَأْكِيدًا، وَمَعْنَاهُ: أَنَّ ظَهْرَانِي مِنْهُمْ قُدَّامَهُ، وَظَهْرَانِي وَرَاءَهُ، فَهُوَ مَكْنُوفٌ مِنْ جَانِبَيْهِ، ثُمَّ كَثُرَ حَتَّى اسْتَعْمِلَ فِي الْإِقَامَةِ بَيْنَ الْقَوْمِ مُطْلَقًا.

قوله: (الَّذِينَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ) يَعْنِي أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَدَحَهُمْ فِي هَذَيْنِ الْكِتَابَيْنِ عَلَى لِسَانِ دَيْنِكَ الرَّسُولَيْنِ بِهَذِهِ الْأَوْصَافِ الَّتِي دَلَّتْ عَلَى رَجَاحَةِ عُقُولِهِمْ وَشِدَّةِ ذِكَايَنِهِمْ وَصَلَاتِيهِمْ فِي دِينِ اللَّهِ، وَمِنْ ثَمَّ عُلِّلَ التَّمَثِيلُ بِقَوْلِهِ: ﴿لِيُظَيَّرَ بِهِمُ الْكُفَّارُ﴾ [الْفَتْحُ: ٢٩] فَكَيْفَ تَرُوجُ عَنْهُمْ تَصَلُّفَاتِهِمْ.

ألا ترى إلى حكاية الله قول المؤمنين: ﴿رَبَّنَا آتِنَا آمَنًا﴾ [آل عمران: ١٦]؟
وأما مخاطبة إخوانهم فهم فيما أخبروا به عن أنفسهم من الثبات على اليهودية،.....

قوله: (ألا ترى إلى حكاية الله) استئناف على تقدير سؤال، كأن قائلًا يقول: لزم من قولك: إنهم لو ساعدتهم أنفسهم عليه أو روج عنهم ما قالوه، لا أكدوا كلامهم، وما أماره ذلك؟ فقيل: ألا ترى أن المسلمين كيف أوردوا في مثل هذا التركيب ما قدروا عليه من التأكيد لما أنهم كانوا أوحدتين فيه، فساعدتهم أنفسهم عليه، وكان ذلك مقبولا منهم. وحاصل التأويل: أن معنى التوكيد الذي تُعطيه «إن»^(١) هاهنا ليس راجعا إلى المخاطب في إزالة تردده أو نفى شكه، بل إلى المتكلم في إظهار نشاطه وفور ارتياحه إيدانًا بأن المقام خليق بالإنطاب وإبداء ارتياحه ونشاطه، وإعلامًا بأن السامع يتلقاه بالقبول، ويضعي إليه بشرائره^(٢).

فإن قلت: فكيف سمحت أزيجتهم حتى قالوا: آمنا بالله وباليوم الآخر بتكرير الباء المؤكدة، أم كيف ادعوا أنهم اختاروا الإيمان من جانبيه، واكتفوه من قطريه، وهم بين ظهرائي أولئك المتوسمين؟

قلت: ولذلك قال: «مساق هذه الآية بخلاف ما سبق له أول قصة المنافقين»^(٣) لأن مساق تلك للتيقن ولجداهم ودعوى أنهم مثل المؤمنين في الإيمانين لجروا عليهم أحكامهم، ويُعفوه من المحاربة والمقاتلة. يؤيده بيانه بقوله: ﴿يُخَذِّعُونَ اللَّهَ وَلَئِنَّ أَمْسُوا﴾ [البقرة: ٩] فهو جدٍر بالتوكيد، ومساق هذه الاستهزاء والاستخفاف بعد استقرار تلك الدعوى، فهو بالخلو عن التوكيد أخرى.

قوله: (وأما مخاطبة إخوانهم) عطف على قوله: «ليس ما خاطبوا به المؤمنين».

(١) يعني التي في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُلُّوا إِلَىٰ سَبِيلِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ١٤].

(٢) سبق تفسيره، وأنه كناية عن الإقبال على الشيء بالكلفة والجُرْص عليه.

(٣) «الكشاف» (٢: ١٩٦).

والقرار على اعتقاد الكفر، والبعد من أن يزلوا عنه على صديق رغبة، ووفور نشاط وارتياح للتكلم به، وما قالوا من ذلك؛ فهو رائج عنهم، متقبل منهم؛ فكان مظنة للتحقيق، ومثنة للتوكيد. فإن قلت: أتى تعلق قوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَءُونَ﴾ بقوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾؟ قلت: هو توكيد له؛ لأن قوله: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ معناه الثبات على اليهودية،.....

قوله: (على صديق رغبة) خبر عن قوله: «فهم فيما أخبروا به».

قوله: (مظنة للتحقيق)، النهاية: المظنة بكسر الظاء: موضع الشيء ومعدنه. والقياس فتح الظاء وإثنا كسرت لأجل الهاء.

قوله: (ومثنة للتوكيد)، الفائق: في الحديث «إن طول الصلاة وقصر الخطبة مثنة من فيه الرجل المسلم»^(١) قال أبو زيد^(٢): إنه لينة من ذاك، وإثنت لينة، أي: مخلقة، وكل شيء ذلك على شيء فهو مثنة له، وحقيقتها: أنها مفعلة من معنى «إن» التأكيدية غير مشتقة من لفظها؛ لأن الحروف لا يشتق منها، وإثنا صممت حروف تركيبها لإيضاح الدلالة على أن معناها فيها^(٣).

قوله: (قلت: هو توكيد) يرجع حاصل الجواب إلى وجوه ثلاثة لاحتimal ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ على طريق الكناية أموراً ثلاثة.

أحدها: إنا على دينكم ومذهبكم فيصح توكيده إذن بقوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزَءُونَ﴾ بمعنى ندفع دين مخالفكم بالاستهزاء.

(١) انظر: «الفائق في غريب الحديث» (١: ٦٣). والحديث أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٨٣٤٣)، ومسلم

(٨٦٩)، وأبو يعلى (١٦٤٢)، وغيرهم من حديث عمار بن ياسر رضي الله عنهما.

(٢) يعني الأنصاري، سعيد بن أوس. سبقت ترجمته.

(٣) «الفائق» للزغشري (١: ٦٣).

وقوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ ردٌ للإسلام ودفعٌ له منهم؛ لأنَّ المستهزئَ بالشيء المستخفَّ به مُنْكَرٌ له ودافعٌ لكونه معتدًّا به، ودفعٌ تقيضِ الشيء تأكيداً لثباته؛ أو بَدَلٌ منه؛ لأنَّ مَنْ حَقَّرَ الإسلامَ فقد عَظَّمَ الكُفْرَ؛ أو استثنافٌ، كأنهم اعترضوا عليهم حينَ قالوا لهم: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾، فقالوا: فما بالكم إن صحَّ أنكم معنا تُوافِقونَ أهلَ الإسلام؟ فقالوا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾. والاستهزاء: السخرية والاستخفاف،.....

وثانيها: إِنَّا مُصَاحِبُكُمْ فِي دِينِكُمْ، لَا نُفَارِقُكُمْ لِاحْتِرَامِكُمْ؛ لأنَّ مَنْ تَوَخَّى تعظيمَ الشيء لَا يُفَارِقُهُ، فحينئذٍ يَسْتَقِيمُ بيانهُ وتفسيره بقوله: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾؛ لأنَّ مَنْ وَضَعَ مِنْ مِقْدَارِ الْعَدُوِّ وَحَقَّرَ شَأْنَهُ، فَقَدْ عَظَّمَ قَدْرَ وَلِيِّهِ، فَكَانَ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ كَالْتَوَطُّةِ؛ لأنَّ مَنْ حَقَّ الظَّاهِرُ أَنْ يَقُولُوا لِأَصْحَابِهِمْ: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ بَعْدَ قَوْلِهِمُ لِلْمُؤْمِنِينَ: ﴿مَأْمَنًا﴾ والفرقُ: أَنَّهُ جَعَلَ الْجُمْلَةَ الثَّانِيَةَ فِي تَأْوِيلِ الْأُولَى فِي الْأَوَّلِ لِيَصِحَّ التَّوَكُّدُ، وبالعكسِ في الثاني لِيَسْتَقِيمَ التفسير، هذا على تقديرِ أَنْ يَكُونَ بَدَلُ الْكَلِّ تَفْسِيرًا لِلْمُبْدَلِ كَمَا سَبَقَ فِي «الفاحة». ويجوزُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ: ﴿إِنَّا مَعَكُمْ﴾ دَلٌّ عَلَى تَعْظِيمِ الْكُفْرِ، وَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ دَلٌّ عَلَى تَحْقِيرِ الْإِسْلَامِ، وَلِزِمَ مِنْ مَفْهُومِهِ تَعْظِيمُ الْكُفْرِ كَمَا قَالَ الْمُصَنِّفُ «لأنَّ مَنْ حَقَّرَ الْإِسْلَامَ فَقَدْ عَظَّمَ الْكُفْرَ» فقد اشتملَ الثاني على معنى الأولِ مع الزيادة. والفرقُ بَيْنَ هَذَا الْوَجْهِ وَبَيْنَ الْأَوَّلِ، وَهُوَ كَوْنُهُ تَأْكِيدًا أَوْ تَفْسِيرًا: أَنَّهُ اعْتَبَرَ فِي الْأَوَّلِ مَفْهُومَ الثَّانِي، لِتَقْرِيرِ الْمَعْنَى الْأَوَّلِ، وَاعْتَبَرَ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ وَالْمَفْهُومَ مَعًا، وَلَا بُعْدَ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْكِنَايَةَ لَا تَنَافِي إِرَادَةَ الْحَقِيقَةَ.

وثالثها: إِنَّا مُوَافِقُكُمْ وَمُؤَالِكُمْ، فَإِنَّ هَذَا الْقَوْلَ يَحْمِلُ أَصْحَابَهُمْ لِأَنَّهُ يُنْكَرُوا عَلَيْهِمْ وَيَقُولُوا: إِنَّ صَحَّ أَنَّكُمْ مَعَنَا فَمَا بِالْأَكْمَرِ تُوَافِقُونَ أَهْلَ الْإِسْلَامِ فِي الْإِيمَانِ؟ فقالوا: ﴿إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ﴾ يعني نُظَاهِرُهُمُ الْمَوَافَقَةَ عَلَى دِينِهِمْ لِنَقْفٍ عَلَى أَسْرَارِهِمْ وَنَأْخُذُ مِنْ أُمُورِهِمْ وَغَنَائِهِمْ.

قوله: (والاستهزاء: السخرية)، الراغب: الاستهزاء: ارتياؤُ الهُزءِ، وإن كان قد يُعَبَّرُ به

وأصل الباب الحِفَّةُ من الهُزءِ؛ وهو القتل السريع. وهَزَأَ يَهْزَأُ: ماتَ على المكان، عن بعض العرب: مشيتُ فلغَبْتُ فظننتُ لأهزَأَنَّ على مكاني. وناقته تهزأُ به؛ أي: تُسرِعُ وتَحِفُّ. فَإِنْ قُلْتُ: لَا يَجُوزُ الاستهزاءُ على الله تعالى؛ لأنه متعالٍ عَنِ القبيح، والسُّخْرِيَّةُ من بابِ العبثِ والجهل، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: ﴿قَالُوا أَتَتَّخِذُنَا هُزُوًا﴾ قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ ﴿[البقرة: ٦٧]؟ فَمَا مَعْنَى استهزائه بهم؟ قُلْتُ: مَعْنَاهُ: إِنزَالُ الْهُوَانِ وَالْحَقَارَةِ بِهِمْ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَهْزَأَ غَرَضُهُ الَّذِي يَرْمِيهِ هُوَ طَلَبُ الْحِفَّةِ وَالزَّرَايَةِ بِمَنْ يَهْزَأُ بِهِ، وَإِدْخَالُ الْهُوَانِ وَالْحَقَارَةِ عَلَيْهِ، وَالْإِشْتِقَاقُ - كَمَا ذَكَرْنَا - شَاهِدٌ لَذَلِكَ.....

عَنْ تَعَاطِي الْهُزءِ كَالِاسْتِجَابَةِ فِي كَوْنِهَا ارْتِيَادًا لِلْإِجَابَةِ وَإِنْ كَانَ قَدْ يَجْرِي مَجْرَى الْإِجَابَةِ^(١).

قَوْلُهُ: (فَلَغَبْتُ)، الْجَوْهَرِيُّ: اللَّغُوبُ: الْإِعْيَاءُ، تَقُولُ مِنْهُ: لَغَبَ يَلْغُبُ بِالضَّمِّ لُغُوبًا وَلَغَبْتُ بِالْكَسْرِ لُغَةً ضَعِيفَةً.

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْمُسْتَهْزَأَ غَرَضُهُ الَّذِي يَرْمِيهِ هُوَ طَلَبُ الْحِفَّةِ) فِيهِ إِشَارَةٌ إِلَى مَا سَبَقَ مِنَ الْقَانُونِ فِي ﴿عَبَّرَ الْمَغْضُوبُ عَلَيْهِ﴾ [الفاتحة: ٧] فَالاستهزاءُ مِنَ الْمَخْلُوقِ: الْفِعْلُ الَّذِي يَصْدُرُ مِنَ الْجَاهِلِ عَبَثًا، وَغَرَضُهُ فِيهِ طَلَبُ هَوَانِ الْمُسْتَهْزَأِ بِهِ، فَيُحْمَلُ هَاهُنَا عَلَى الْمَعْنَى الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ السَّبَبِ عَلَى الْمُسَبَّبِ، ثُمَّ فِي قَوْلِهِ: «غَرَضُهُ» مَعَ قَوْلِهِ «يَرْمِيهِ» رِعَايَةُ التَّنَاسُبِ، فَإِنَّ الرَّامِيَ يَرْمِي الْغَرَضَ، أَيْ: الْمَهْدَفَ^(٢).

قَوْلُهُ: (وَالزَّرَايَةُ بِمَنْ يَهْزَأُ بِهِ) قِيلَ: الزَّرَايَةُ تُعَدَّى بِ«عَلَى»، وَإِنَّمَا عُدِّي هُنَا بِالْبَاءِ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى اسْتَحْفَافٍ. الْأَسَاسُ: أَزَرَيْتُ بِهِ: قَصَّرْتُ بِهِ وَحَقَّرْتُهُ، وَزَرَيْتُ عَلَيْهِ فِعْلُهُ: عِثَّتُهُ وَعَتَّقَتْهُ.

قَوْلُهُ: (وَالْإِشْتِقَاقُ كَمَا ذَكَرْنَا) وَهُوَ قَوْلُهُ: «أَصْلُ الْبَابِ الْحِفَّةُ مِنَ الْهُزءِ».

(١) «مفردات القرآن»، ص ٨٤١.

(٢) اضطربت عبارة (ف)، والمثبت من (ط).

وقد كثر التهكُّم في كلام الله بالكفرة، والمرادُ به تحقيرُ شأنهم، وازدراءُ أمرهم، والدلالةُ على أنَّ مذاهبهم حقيقةٌ بأنَّ يَسَخَّرَ منها السَّخَرُونَ، ويضحكُ الضَّاحِكُونَ. ويجوزُ أن يرادَ به ما مرَّ في ﴿يُخَذِّعُونَ﴾؛ مِنْ أَنَّهُ يُجْرِي عَلَيْهِمْ أَحْكَامَ الْمُسْلِمِينَ فِي الظَّاهِرِ وَهُوَ مُبْطِنٌ بَادِئًا بِمَا يُرَادُّ بِهِمْ. وقيلَ: سَمِّيَ جَزَاءُ الْاِسْتِهْزَاءِ بِاسْمِهِ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا﴾ [الشورى: ٤٠]، ﴿فَمَنْ أَعَدَّى عَلَيْكُمْ فَأَعِدَّوْا عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٩٤].

قوله: (وقد كثر التهكُّم)، النهاية: في حديث أسامة: «فخرجتُ في أثر رجلٍ منهم جعل يتهكَّم بي»^(١)، أي: يَسْتَهْزِئُ وَيَسْتَخِفُّ.

قوله: (والدلالة على أنَّ مذاهبهم) إلى آخره، يعني: أنَّ الاستهزاءَ مما يَدُمُّ من الأخلاق، وكادَ أن يكونَ حرامًا، فلا يجوزُ إسنادهُ إلى أَذْوَنِ الْخَلْقِ، فإسنادهُ إلى الله تعالى إيدانٌ بالمبالغةِ في دَمِّ مَذْهَبِهِم. المعنى: أنَّ مَذْهَبَهُمْ مكانُ الاستهزاءِ وموقعه، وَحَقِيقٌ على كُلِّ عالِمٍ كاملٍ أن يوقع الاستهزاءَ فيه، فإنه قد أذنَ اللهُ فيه، وندبَ إليه.

قوله: (ما مرَّ في ﴿يُخَذِّعُونَ﴾) أي: في الوجه الأول من الوجوه المذكورة فيه، وذلك بأنَّ شَبَهَ صُورَةَ صُنْعِ اللَّهِ مَعَهُمْ حَيْثُ أَمَرَ بِإِجْرَاءِ أَحْكَامِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ بِصُورَةِ صُنْعِ الْخَادِعِ، كَذَلِكَ شَبَهَ صُورَةَ صُنْعِ اللَّهِ مِنْ إِجْرَاءِ أَحْكَامِ الْمُسْلِمِينَ عَلَيْهِمْ فِي الظَّاهِرِ - وَهُوَ مُبْطِنٌ بِادِّخَارِ الْعَذَابِ - صُورَةَ صُنْعِ الْهَازِيٍّ مَعَ الْمَهْزُوءِ بِهِ، وَهُوَ مِنَ الْاِسْتِعَارَةِ التَّبَعِيَّةِ.

قوله: (وهو مُبْطِنٌ) الضميرُ فيه لقوله: «إِجْرَاءٌ لِلْأَحْكَامِ»، المدلولُ عليه بقوله: «يُجْرَى» قيل: ثَوْبٌ مُبْطِنٌ بِالْقَطَنِ إِذَا كَانَ حَشْوُهُ قُطْنًا. المعنى: أُجْرِيَ عَلَيْهِمْ أَحْكَامُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ الْمَوَارِثَةِ وَالْمُنَاكِحَةِ وَغَيْرِهَا، وَفِي ضَمْنِ هَذَا مَا يُرَادُّ بِهِمْ مِنَ الْعَذَابِ وَالْهَوَانِ، كَمَا أَنَّكَ إِذَا أَحْسَنْتَ إِلَى صَاحِبِكَ وَفِي ضَمْنِهِ مَا يُورِثُ هَوَانَهُ، فَإِنَّهُ إِذَا وَقَفَ عَلَى فِعْلِكَ قَالَ لَكَ: أَنْتَ سَخَرٌ مِنِّي وَتَسْتَهْزِئُ بِي.

(١) رواه الواقدي في «المغازي» (٢: ٧٢٤).

فإن قلت: كيف ابتدأ قوله: ﴿اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ ولم يعطف على الكلام قبله؟ قلت: هو استئناف في غاية الجزالة والفخامة، وفيه أن الله عز وجل هو الذي يستهزئ بهم الاستهزاء الأبلغ الذي ليس استهزاؤهم إليه باستهزاء،.....

قوله: (هو استئناف في غاية الجزالة) قيل: بيان الجزالة^(١) هو: أن حكاية حال المنافقين في الذي قبله لما كانت تُحرك السامعين أن يسألوا: ما مصير أمرهم، وعقبى حالهم، وكيف مُعاملة الله إياهم؟ لم يكن من البلاغة أن يعرئ الكلام عن الجواب، فلزم المصير إلى الاستئناف. وقلت: ما ذكر بيان لكيفية ورود الاستئناف في هذا المقام، لا بيان جزاليته، إذ حقيقة الاستئناف هو أن تجعل الجملة السابقة كالمورد للسؤال^(٢)، فيجانب بالجملة الثانية، وقول المُصَنِّف: «في غاية الجزالة» يقتضي أمراً آخر، وتقريره أن يقال: كان من مقتضى الظاهر أن تُصدَّر الجملة باسم المؤمنين، لأن المستهزأ بهم هم كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أَجْرَمُوا كَانُوا مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا يَضْحَكُونَ﴾ وإذا أمروا بهم يَغَامِرُونَ ﴿الطائفين: ٢٩-٣٠﴾ إلى قوله تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ الَّذِينَ آمَنُوا مِنَ الْكُفَّارِ يَضْحَكُونَ﴾ ﴿الطائفين: ٣٤﴾، فلما صُدِّرَتْ بذكر اسم الله الجامع لجميع الصفات وبني الخبر عليه ليتقوى الحكم، وأبرز الفعل على صيغة المضارع المؤذن بالاستمرار لاستدعاء الجواب، ليكون أبلغ من كلامهم، دل ذلك كله على جزالة الاستئناف وفخامته، ولزم منه تعظيم جانب المؤمنين، وأنه تعالى هو الذي يتولى الاستهزاء بالبلغ بنفسه تعالى. وكفى الله المؤمنين القتال.

وقد أشار إلى هذه المعاني بقوله: «وفيه أن الله هو الذي يستهزئ بهم» وقوله: «وفيه أن الله

(١) قوله: (قيل: بيان الجزالة) ساقط من (ح) و(ف).

(٢) في هامش (ح) ما نصّه: «المورد: بضم الميم هكذا سمعته من المحققين، لكن الأصوب هو المورد بفتح الميم، لأن الجملة التامة لا تُورد سؤالاً بالضرورة لكنها موضع ورود السؤال. وإن قلت: فأني حاجة لها كاف التشبيه والجملة السابقة مورد للسؤال حقيقة؟ قلت: المراد بالمورد المورد بالفعل، ولا ننكر أن الجملة السابقة ليست مورداً للسؤال بالفعل بل كالمورد. من بعض حواشي شرح مولانا قطب صريح الكشف». كذا!

ولا يؤثّر له في مُقابِلته؛ لِما يُنزِلُ بهم من النّكالِ، ويُحِلُّ بهم من الهوانِ والذلِّ. وفيه أنّ الله هو الذي يتولّى الاستهزاء بهم انتقامًا للمؤمنين، ولا يُخوِّجُ المؤمنين أن يعارضوهم باستهزاءٍ مثله.

فإن قلت: فهلّا قيل: الله مُستهزئٌ بهم؛ ليكونَ طَبَقًا لقوله: ﴿لَمَّا عَنِ مُسْتَهْزِئُونَ﴾؟ قلتُ: لأنَّ ﴿يُسْتَهْزِئُ﴾ يفيدُ حدوثَ الاستهزاء وتجدُّده وقتًا بعدَ وقتٍ.....

هو الذي يتولّى الاستهزاء بهم. وقد أتى في التفسير بـ«أنَّ» ووسطَ الجملة ضميرَ الفصلِ المؤدّن بالاختصاصِ ليشيرَ إلى أنّ بناءَ «يُسْتَهْزِئُ» على «الله» مُفيدٌ للاختصاصِ، ولهذا نفى احتياج المؤمنين إلى الاستهزاء بقوله: «ولا يُخَوِّجُ الْمُؤْمِنِينَ إِلَى أَنْ يَعَارِضُوهُمْ».

وقد نصّ في «المزمل» في قوله: ﴿وَاللَّهُ يَقْدِرُ لَيْلًا وَالنَّهَارَ﴾ [المزمل: ٢٠] أنّه مُفيدٌ للاختصاصِ^(١).

قوله: (لا يؤثّر له)، النهاية: في الحديث «لا يؤثّر له»^(٢) أي: لا يُحُلِّلُ به لحقارته.

قوله: (وقتًا بعدَ وقتٍ) أي: حالًا فحالًا على الاستمرار، وإفادةُ الفعلِ المضارعِ ذلك من اقتضاءِ المقام، فإنّك إذا قلتُ في مقامِ المدح: فلانٌ يقري الضيفَ ويحتمي الحرِيمَ، عَيَّنْتَ أنّه اعتاده واستمرّ عليه، لا أنك تُخبرُ عنه بأنّه سيفعله، فكذا أنّه تعالى يُخبرُ أنّ مُعاملته مع هؤلاء القومِ إمّا تَنَقَّعُ على هذه الحالةِ، وإليه الإشارةُ بقوله: «وهكذا كانت نكاياتُ الله فيهم».

ويمكنُ أن يُقالَ: إنّ هذا الاستمرارَ أبلغُ من الدوامِ الذي يعطيه معنى الجملةِ الاسميّةِ؛ لأنّ النفسَ إذا اعتادتُ الشّيءَ ألفتَهُ ولا تُحِبُّ مفارقتَهُ، قال:

(١) «الكشاف» (١٦: ١٠٣) وعبارته ثمة: «وتقديم اسمه عزّ وجلّ مبتدأ مبنياً عليه «يَقْدِرُ» هو الدالّ على معنى الاختصاصِ بالتقدير». انتهى.

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه البزارُ في «المسند» (٢٠٣٥)، وأبو يعلى (٦١٢٧)، والطبرانيُّ في «المعجم الكبير» (١٦٥٨٦)، و«الأوسط» (٢٦٣)، وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١١: ١٦٥)، وقال: رواه البزار، ورجاله رجال الصحيح غير جارية بن هرم، وقد وثقه ابن جبان على ضعفه.

وهكذا كانت نكايات الله فيهم وبلاياه النازلة بهم، ﴿أَوَلَا يَرَوْنَ أَنَّهُمْ يُفْتَنُونَ فِي كُلِّ عَامٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ﴾ [التوبة: ١٢٦]، وما كانوا يخلون في أكثر أوقاتهم من تهتك أستاذ، وتكشيف أسرار، ونزول في شأنهم، واستشعار حذر من أن ينزل فيهم، ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ نَنْزِلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَزِنُوا إِنَّ اللَّهَ خُبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ [التوبة: ٦٤].

﴿وَيُنذِرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ﴾: من مد الجيش وأمدّه؛ إذا زاده، وألحق به ما يقويه ويكثره، وكذلك مد الدواء وأمدّها؛ زادها ما يصلحها. ومددت السراج والأرض؛

ألف الف الضني لما تطاول مكثه فلو زال عن جسمي بكنة الجوارح^(١)
الاتصاف: على الاستمرار جاء قوله تعالى: ﴿إِنَّا سَخَرْنَا لِهَاجِلٍ مَعَهُ بِسَبْعِينَ نَجْمًا وَالْإِثْرَاقِ * وَالطَّيْرَ حَشَوْرَةً﴾ [ص: ١٨-١٩] لما كان التسبيح من الوظائف المتكررة أتى فيه بالفعل، وحشر الطير أمر دأبتم فذكر فيه اسم المفعول^(٢).

قوله: (نكايات الله فيهم)، النهاية: يقال: نكيت في العدو أنكى نكايه؛ إذا أكثرت فيه الجراح والقتل، فوهنوا لذلك، وقد يهمر تقول: نكأت القرحة أنكوها؛ إذا قشرتها.

قوله: (واستشعار حذر)، الجوهري: استشعر فلان خوفاً، أي: أضمره.

قوله: (من أن ينزل فيهم) أي: في شأنهم وحققهم ما يفتضحون به، ويكشف عن دغلهم وسوء دخلتهم، ومع ذلك لم يكن ينفعهم ذلك الاستشعار حيث كان ينزل الله تعالى ما كانوا يحذرون منه، واستشهد لذلك بقوله: ﴿يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ﴾ الآية [التوبة: ٦٤].

قوله: (من: مد الجيش وأمدّه) فمعنى ﴿وَيُنذِرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ﴾ [البقرة: ١٥] نولهم ونعطهم مدداً في الطغيان، من مد الجيش، أي: أعطاهم مدداً.

(١) أورد المحبي البيت في «خلاصة الأثر» (١: ٢١٤) وعزاه للشريف البيضاوي؛ وهو مسعود بن عبد العزيز، المتوفى سنة ٤٦٨ هـ.

(٢) «الاتصاف بحاشية الكشف» (١: ٦٧).

إذا استصلحتهما بالزيت والسَّمَد، ومدَّ الشيطانُ في الغيِّ وأمدَّه؛ إذا واصلَه بالسَّوسِ حتى يتلاحقَ غيُّه ويزدادَ انهماكًا فيه. فإن قلت: لم زعمتَ أنه من المددِ دونَ المدِّ في العمرِ والإملاءِ والإمهالِ؟ قلت: كفَّاكَ دليلًا على أنه من المددِ دونَ المدِّ قراءةُ ابنِ كثيرٍ وابنِ مَيْصُن: (ويُمدُّهم)، وقراءة نافع: (وإخوانهم يُمدُّونهم) [الأعراف: ٢٠٢]، على أن الذي بمعنى: «أمهله» إنما هو مدُّ له مع اللام، كما ملئُ له. فإن قلت: كيف جازَ أن يولِّهم الله مددًا في الطغيانِ وهو فعلُ الشياطينِ؟ ألا ترى إلى قوله: ﴿وإخوانهم يمدُّونهم في الفتنِ﴾ [الأعراف: ٢٠٢]؟ قلت: إمَّا أن يُحملَ على أنهم لما متَّعهم الله أطافه التي يمنحها المؤمنين، وخدَّهم بسببِ كفرهم وإصرارهم عليه؛ بقيتْ قلوبهم يتزايدُ الرِّينُ والظلمةُ فيها تزايدُ الانسراحِ والنورِ في قلوبِ المؤمنين، فسميَ ذلك التزايدُ مددًا، وأسندَ إلى الله سبحانه؛ لأنه مسبَّبٌ عن فعله بهم بسببِ كفرهم؛

قوله: (انهماكًا فيه)، الجوهري: انهمك الرجلُ في الأمرِ، أي: جدَّ ولجَّ، وكذلك تَهَمَّكَ في الأمرِ.

قوله: (كما ملئُ له)، الجوهري: أَمَلَيْتُ له في غيِّه. إذا أَطْلُت. وأملَى الله له^(١)، أي: أمهله وطوَّلَ له.

وأما قراءة نافع^(٢): ﴿يُمدُّونهم﴾ [الأعراف: ٢٠٢] فمن الإمدادِ مِنَ المدِّ، لا من المدِّ في العمر، ولأنه لا يُعدَّى إلَّا باللام.

وأجاب القاضي: أن أَضْلَهُ يُمَدُّ لهم بمعنى يُملَى لهم، ويمدُّ في أعمارهم كي يتَّهوا ويُطيعوا، فما زادوا إلَّا طغيانًا وعمَّها، فحُدِفَت اللامُ وعُدِّيَ الفعلُ بنفسه، أي: نمدَّهم استصلاحًا وهم مع ذلك يعمهون^(٣)، ويؤيِّده قولُ الجوهري: مدَّه في غيِّه، أي: أمهله.

(١) في (ط): «به».

(٢) يعني بضمِّ الباء وكسر الميم، من: أَمَدَّ يُمَدُّ، ولتعليق القراءة انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة، ص ٣٠٦.

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ١٨١).

وَأَمَّا عَلَىٰ مَنَعَ الْقَسْرِ وَالْإِجَاءِ؛ وَأَمَّا عَلَىٰ أَنْ يُسَدَّ فَعَلَ الشَّيْطَانُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُ بِتَمَكُّنِهِ، وَإِقْدَارِهِ، وَالتَّخْلِيَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ إِغْوَاءِ عِبَادِهِ. فَإِنْ قُلْتُ: فَمَا حَمَلَهُمْ عَلَى تَفْسِيرِ الْمَدِّ فِي الطُّغْيَانِ بِالْإِمْهَالِ، وَمَوْضُوعِ اللَّغَةِ - كَمَا ذَكَرْتُ - لَا يَطَاوُعُ عَلَيْهِ؟ قُلْتُ: اسْتَجَرَّهُمْ إِلَى ذَلِكَ خَوْفُ الْإِقْدَامِ عَلَى أَنْ يُسَيِّدُوا إِلَى اللَّهِ مَا أُسَيِّدُ إِلَى الشَّيَاطِينِ، وَلَكِنَّ الْمَعْنَى الصَّحِيحَ مَا طَابَقَهُ اللَّفْظُ وَشَهِدَ لَصَحَّتِهِ، وَإِلَّا كَانَ مِنْهُ بِمَنْزِلَةِ الْأَرَوَى مِنَ النَّعَامِ،.....

قوله: (فَمَا حَمَلَهُمْ عَلَى تَفْسِيرِ الْمَدِّ فِي الطُّغْيَانِ بِالْإِمْهَالِ) وَالضَّمِيرُ لِلْمُفَسِّرِينَ؟

قال الزجاج: يَمْدُهُمْ: يُمْهَلُهُمْ^(١). وكذا في الواحدي^(٢). وقال محبي السَّنة: يَمْدُهُمْ: يَتْرَكُهُمْ وَيُهْمَلُهُمْ، وَالْمَدُّ وَالْإِمْدَادُ وَاحِدٌ وَأَصْلُهُ الزِّيَادَةُ إِلَّا أَنَّ الْمَدَّ أَكْثَرُ فِي الشَّرِّ، وَالْإِمْدَادُ فِي الْخَيْرِ^(٣).

وقال الإمام: وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ مِنَ الْمَدِّ بِمَعْنَى الْإِمْلَاءِ وَالْإِمْهَالِ؛ لِأَنَّهُ تَعَالَى لَا يُمْدُهُمْ بِالشَّرِّ، عَلَى أَنْ أَكْثَرَ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْإِمْدَادِ فَبِالْخَيْرِ نَحْوُ: ﴿وَأَمْدَدْنَاهُمْ بِفِكَهْمَةٍ﴾ [الطور: ٢٢] ﴿وَمُتَدَدُكُمْ بِأَنْوَالٍ وَتَيْنَ﴾ [نوح: ١٢] وَمِنَ الْمَدِّ فَبِالشَّرِّ نَحْوُ: ﴿وَتَمْدُدْ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا﴾ [مريم: ٧٩] ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّونَهُمْ فِي الْغَيِّ﴾ [الأعراف: ٢٠٢].

قوله: (الْأَرَوَى)، الْجَوْهَرِيُّ: الْأَرَوَى^(٤): الْأَنْثَى مِنَ الْوَعُولِ وَثَلَاثُ أَرَاوِيٍّ عَلَى وَزْنِ أَفَاعِيلَ، فَإِذَا كَثُرَتْ فَهِيَ الْأَرَوَى عَلَى أَفْعَلَ بِغَيْرِ قِيَاسٍ. وَهِيَ تَسْكُنُ الْجِبَالَ وَالْوَعُورَ، وَالنَّعَامُ تَسْكُنُ الْبُؤَادِي وَالسَّهْلَ، فَبَيْنَهُمَا بَعْدٌ، يُضَرَّبُ هَذَا الْمَثَلُ لِمَنْ يُحَاوِلُ أَنْ يَجْمَعَ بَيْنَ الْمُتَنَافِيَيْنِ^(٥).

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٩١).

(٢) «الوسيط» للواحدي (١: ٩٢) وعبارته ثَمَّة: «أَي: يُنْهَلُهُمْ وَيُطَوِّلُ أَعْيَارَهُمْ وَمُدَّتَّهُمْ».

(٣) «معالم التنزيل» (١: ٦٨).

(٤) في «الصحاح»: الْأَرَوَى: بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ.

(٥) ومنه قولُ العرب: «تَكَلَّمَ فَجَمَعَ بَيْنَ الْأَرَوَى وَالنَّعَامِ» فَسَّرَهُ الْمِيدَانِيُّ بِقَوْلِهِ: «إِذَا تَكَلَّمَ بِكَلِمَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ، لِأَنَّ الْأَرَوَى تَسْكُنُ شَعَفَ الْجِبَالِ وَهِيَ شَاءُ الْوَحْشِ، وَالنَّعَامُ تَسْكُنُ الْفِيَاظِ، فَلَا يَجْتَمِعَانِ». انْتَهَى مِنْ «جَمْعِ الْأَمْثَالِ» (١: ١٤٠).

وَمِنْ حَقِّ مُفسِّرِ كِتَابِ اللَّهِ الْبَاهِرِ وَكَلَامِهِ الْمُعْجِزِ أَنْ يَتَعَاهَدَ فِي مَذَاهِبِهِ بَقَاءَ النَّظْمِ عَلَى حُسْنِهِ، وَالبَلَاغَةِ عَلَى كَمَالِهَا، وَمَا وَقَعَ بِهِ التَّحَدِّي سَلِيماً مِنَ الْقَادِحِ، فَإِذَا لَمْ يَتَعَاهَدْ أَوْضَاعَ اللُّغَةِ؛ فَهُوَ مِنْ تَعَاهُدِ النَّظْمِ وَالبَلَاغَةِ عَلَى مَرَاحِلَ. وَيَعْضُدُ مَا قُلْنَاهُ قَوْلُ الْحَسَنِ فِي تَفْسِيرِهِ: فِي ضَلَالَتِهِمْ يَتِمَادُونَ، وَأَنَّ هَؤُلَاءِ مِنْ أَهْلِ الطَّبَعِ. وَالطُّغْيَانُ: الْغُلُوفُ فِي الْكُفْرِ، وَمُجَاوِزَةُ الْحَدِّ فِي الْعُتُوِّ. وَقَرَأَ زَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فِي طُغْيَانِهِمْ) بِالْكَسْرِ،

قوله: (ويعضد ما قلناه قول الحسن) فإنه فسّر «نمدهم» بقوله: فِي ضَلَالَتِهِمْ يَتِمَادُونَ^(١). وَقَالَ^(٢): «إِنَّ هَؤُلَاءِ مِنْ أَهْلِ الطَّبَعِ» لِأَنَّ الطَّبَعَ يَحْصُلُ مِنْ تَزَايُدِ الرَّيْنِ وَتَرَادُفِ مَا يَزِيدُ فِي الْكُفْرِ، فَيَكُونُ مِنَ الْمَدِّ لَا مِنَ الْإِمْهَالِ. وَيُرْوَى: «وَأَنَّ هَؤُلَاءِ» بفتح «أَنَّ» فَيَكُونُ عَطْفًا عَلَى قَوْلِ الْحَسَنِ وَدَلِيلًا آخَرَ، وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ مَعْنَى «يَتِمَادُونَ» يَبْلُغُونَ الْمَدَى وَالْغَايَةَ فِي الضَّلَالِ، وَهِيَ بِالْإِمْهَالِ أَلْيَقُ، وَيَكُونُ الطَّبَعُ مُسَبِّبًا عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْإِمْهَالَ فِي الْكُفْرِ يَتِمَادِي إِلَى الطَّبَعِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَطَالَ عَلَيْهِمُ الْأَمَدُ فَقَسَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [الحديد: ١٦].

قوله: (الطُّغْيَانُ: الْغُلُوفُ فِي الْكُفْرِ وَمُجَاوِزَةُ الْحَدِّ فِي الْعُتُوِّ).

الرَّاعِبُ: يَقَالُ: طَغَا يَطْغُو وَيَطْغَى. وَحُكِيَ: طَغَيْتُ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ عَدَا وَطَغَى وَبَغَى: أَنَّ الْعُدَاةَ تَجَاوَزُ الْمِقْدَارَ الْمَأْمُورَ بِالْإِنْتِهَاءِ إِلَيْهِ وَالْوُقُوفَ عِنْدَهُ، وَعَلَى ذَلِكَ قَالَ: ﴿فَمَنْ أَعَدَّتْ عَلَيْكُمْ فَأَعِدُّوا عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٩٤] أَيْ: تَجَاوَزَ مَعَكُمْ الْمِقْدَارَ الْمَأْمُورَ بِالْإِنْتِهَاءِ إِلَيْهِ فَتَجَاوَزُوا مَعَهُ بِقَدْرِهِ، لَتَكُونَ الْعِدَالَةُ مَحْفُوظَةً فِي الْمُجَازَاةِ، وَأَمَّا الطُّغْيَانُ فَتَجَاوُزُ الْمَكَانِ الَّذِي وَقَفَتْ فِيهِ، وَمَنْ أَخْلَلَ بِمَا عُنِيَ لَهُ مِنَ الْمَوَاقِفِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْمَعَارِفِ الْعَقْلِيَّةِ فَلَمْ يَرَعْهَا فِيمَا يَتَحَرَّاهُ وَيَتَعَاهَدُ، فَقَدْ طَغَى، وَعَلَى ذَلِكَ: ﴿لَنَّا طَغَا أَلْمَاءُ حَمَلَتُنَّ فِي الْمُبَارِيَةِ﴾ [الحاقة: ١١] أَيْ: تَجَاوَزَ الْحَدَّ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ مِنْ قَبْلِ، وَالبَغْيُ: طَلَبُ تَجَاوُزِ قَدْرِ الْإِسْتِحْقَاقِ، تَجَاوَزَهُ أَمْ

(١) لم أجد إلى هذا النقل عن الحسن البصري رحمه الله.

(٢) يعني الحسن البصري، وسبأني منزع آخر في تفسيره من كلام الطبري رحمه الله.

وهما لغتان؛ كلُفَيَان ولُفَيَان، وَغُنَيَان وَغُنَيَان. فَإِنْ قُلْتَ: أَيُّ نُكْتَةٍ فِي إِضَافَتِهِ إِلَيْهِمْ؟ قُلْتُ: فِيهَا: أَنَّ الطُّغْيَانَ وَالتَّمَادِي فِي الضَّلَالَةِ مِمَّا اقْتَرَفَتْهُ أَنْفُسُهُمْ، وَاجْتَرَحَتْهُ أَيْدِيهِمْ، وَأَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنْهُمْ؛ رَدًّا لِعَتَقَادِ الْكُفْرَةِ الْقَائِلِينَ: ﴿لَوْ سَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام: ١٤٨]، وَنَفْيًا لَوْهَمٍ مَنْ عَسَى يَتَوَهَّمُ عِنْدَ إِسْنَادِ الْمَدِّ إِلَى ذَاتِهِ لَوْ لَمْ يُضْفِ الطُّغْيَانُ أَنَّ الطُّغْيَانَ فَعْلُهُ، فَلَمَّا أُسْنِدَ الْمَدُّ إِلَيْهِ عَلَى الطَّرِيقِ الَّذِي ذُكِرَ أَضَافَ الطُّغْيَانُ إِلَيْهِمْ؛ لِيُمِيطَ الشُّبُهَةَ وَيَقْلَعَهَا، وَيُدْفِعَ فِي صَدْرِ مَنْ يُلْجِدُ فِي صِفَاتِهِ، وَمُصَادِقُ ذَلِكَ: أَنَّهُ حِينَ أُسْنِدَ الْمَدُّ إِلَى الشَّيَاطِينِ أَطْلَقَ الْعَنَى وَلَمْ يَقِيْدَهُ بِالْإِضَافَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِخْوَانُهُمْ يَمُدُّوهُمْ فِي الْغَيِّ﴾ [الأعراف: ٢٠٢].

لَمْ يَتَجَاوَزْهُ، وَأَصْلُهُ الطَّلَبُ، وَيُسْتَعْمَلُ فِي التَّكْرِيرِ، لِأَنَّ الْمُتَكَبِّرَ طَالِبٌ مَنْزِلَةً لَيْسَ لَهَا بِأَهْلٌ^(١).
قَوْلُهُ: (كُلْفَيَان) مِنَ اللَّقَاءِ. وَ«غُنَيَان» مِنْ: غَنِيَ بِهِ غُنْيَةً، وَغَنِيَتْ الْمَرْأَةُ بَرَوْجَهَا غُنْيَانًا، أَيُّ: اسْتَغْنَتْ.

قَوْلُهُ: (وَيُدْفَعُ فِي صَدْرٍ مَنْ يُلْجِدُ)، الْأَسَاسُ: دَفَعْتُهُ عَنِي وَدَفَعْتُ فِي صَدْرِهِ.
قَوْلُهُ: (يُلْجِدُ) أَيُّ: يَمِيلُ عَنِ الْحَقِّ. هَذَا تَعْصِبٌ قَوِيٌّ وَلَفْظٌ فَاحِشٌ. حَيْثُ جَمَعَ أَهْلَ الْحَقِّ مَعَ الْكُفْرَةِ بِالْعَطْفِ، وَخَصَّ الإِلْحَادَ بِهِمْ. وَالْمَعْنَى: أَنَّهُ أَزَالَ مَعْنَى «يَمُدُّهُمْ» عَنْ مَوْضِعِهِ حَيْثُ جَعَلَ الْإِسْنَادَ مَجَازِيًّا، وَجَعَلَ تَرَايُدَ الرَّيْنِ بِمَعْنَى مَنَعَ الْأُلْطَافِ، وَأَمَالَ «طُغْيَانَهُمْ» إِلَى مَذْهَبِهِ وَلَيْسَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَوَّلَى مِنَ الْعَكْسِ عَلَى اعْتِبَارِ الْإِسْنَادِ أَوَّلَى مِنْ اعْتِبَارِ الْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ يُصَارُ بِأَذْنَى مُلَابَسَةٍ كَمَا فِي قَوْلِهِ:

إِذَا قَالَ قَدْنِي قَالَ بِاللهِ حَلْفَةً
لِتُغْنِيَ عَنِي ذَا إِنَانِكَ^(٢) أَجْمَعًا^(٣)

(١) «تفسير الراغب» (١: ١٠٤-١٠٥).

(٢) وفي هامش (ح): أَيُّ: حَيْثُ أَضَافَ الْإِنَاءَ لِلشَّارِبِ مَعَ أَنَّهُ مَلِكُ السَّاقِي.

(٣) الْبَيْتُ لِحَرْثِ بْنِ عَتَّابِ الطَّائِي كَمَا فِي «شَوَاهِدِ الْكُشَافِ» (٣: ٦١٦)، وَانْفَرَّ: «مَجَالِسُ ثَعْلَبِ»

(٢: ٥٣٦-٥٣٩)، وَ«خَزَانَةُ الْأَدَبِ» (١١: ٢٤٢-٢٤٣، ٤٤٩).

والعمّة: مثل العمى، إلا أنّ العمى عامٌّ في البصر والرأي، والعمّة في الرأي خاصّة؛ وهو التحيز والتردد، لا يدري أين يتوجّه، ومنه قوله:

أعمى الهدى بالجاهلین العمّة

وأن الإسناد إذا جعل مجازياً يُشترط فيه أن يكون بين الفاعل الحقيقي وغير الحقيقي تعلّق شبه، والآن لم يصح، لكن له شغف بنصرة مذهبه، وأيضاً إسناد الطغيان إليهم لا ينافي مذهب أهل الحق؛ لأنّ فعل العبد يستند إلى الله تعالى خلقاً وتقديراً، ويُضاف إلى العبد اقترافاً وكتباً. فمعنى الإضافة إرادة الطغيان الذي عرّف صدورُه عنهم ونظيره: «وسعى لها سعيها» [الإسراء: ١٩]، وأنّ الغي في قوله: «يَمُدُّوهُمْ فِي الْغَيِّ» [الأعراف: ٢٠٢] مُقَيَّدٌ بالتعريف فهو مثل الإضافة؛ لأنّه إنما يصحُّ المدد في أمر ثابت.

الانتصاف: فعل العبد الاختياريّ له اعتباران: أحدهما: وجوده وحدوثه، وما هو عليه من وجوه التخصيص، وذلك منسوب إلى القدرة والإرادة. والثاني: تميزه عن القسريّ الضّروري، وهو منسوب من هذه الجهة إلى العبد، وهو الكسب المراد في مثل قوله تعالى: «فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ» [الشورى: ٣٠] فمدّهم في الطغيان مخلوق لله تعالى، فأضافه إليه، ومن حيث كونه واقعاً على وجه الاختيار، وهو الكسب أضافه إليهم^(١).

قوله: (لا يدري أين يتوجّه) وهو استئناف على سبيل البيان لقوله: «وهو التحيز والتردد» والتردد يستعمل مجازاً في التحيز. الأساس: ومن المجاز: رجل متردد حائر باثر.

قوله: (بالجاهلین العمّة) تمامه:

ومهمّة^(٢) أطرافه في مهمّة أعمى الهدى بالجاهلین العمّة^(٣)

(١) «الانتصاف بحاشية الكشف» (١: ٦٨).

(٢) في (ف): «ومهمّة».

(٣) الرجز لرؤبة بن العجاج كما في «الصحيح» (٢٢٤٢).

أي: الذين لا رأي لهم، ولا دراية بالطرق. وسلك أرضاً عَمَها: لا مَنَارَ بها. ومعنى
اشترَاء الضَّلَالَةِ بالهدى: اختيارها عليه، واستبدالها به على سبيل الاستعارة؛ لأنَّ الاشتراء
فيه إعطاء بَدَلٍ وأخذ آخر، ومنه:

أَخَذْتُ بِالْجُمَّةِ رَأْسًا أَزْعَرَا

وبالثنائيا الواضحات الدُّرُورَا

وبالطَّوِيلِ العُمَرِ عُمَرًا جَيِّدَرَا

العُمَّةُ: جَمْعُ عَمَةٍ وعامٍ، أي: المهمة طريقة مُشْتَبِهَةٌ عَلَى الْعُمَى^(١) إذ ليس فيه جادة أو
مَنَارٌ يُهْتَدَى بِهِ.

قوله: (لأنَّ الاشتراء) تعليل الاستعارة، يعني: إتيان جاز استعارته الاشتراء للاستبدال لما
يجمعها معنى الإعطاء والأخذ. وأصل المَبَايَعَةِ بَدَلُ الثَمَنِ لتحصيل ما يُطْلَبُ مِنَ الْأَعْيَانِ أو
المنافع، وهي تنقسم إلى: مَبَايَعَةٍ بَنَاصٍ^(٢)، وإلى مَبَايَعَةٍ بِلَعَةٍ بِلَعَةٍ، ويُقال في الأولِ لَاخِذِ
السَّلْعَةَ: المُشْتَرِي، ولَاخِذِ النَّاصِ: بائع. وفي الثاني يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا اسْمُ الْبَائِعِ
والمُشْتَرِي، ولهذا عُدَّ الْبَيْعُ والشَّرَاءُ مِنَ الْأَضْدَادِ^(٣)، وما تَدَخَّلَهُ الْبَاءُ الثَّمَنُ، وَالْآخِرُ الْمُثْمَنُ^(٤)،
ثُمَّ اسْتُعِيرَ لِلْإِعْرَاضِ عَمَّا فِي يَدِهِ مُحْصَلًا بِهِ غَيْرُهُ، سِوَاكَ كَانَ مِنَ الْمَعَانِي أَوِ الْأَعْيَانِ.

قوله: (أَخَذْتُ بِالْجُمَّةِ) الأبيات، قيل: هي لأبي النَّجْمِ^(٥). وَالْجُمَّةُ بِالضَّمِّ: مُجْتَمِعُ شَعَرِ
الرَّأْسِ. وهي أَكْثَرُ مِنَ الْوَفْرَةِ، وَالْأَزْعَرُ: الْأَصْلَعُ الَّذِي قَلَّ شَعْرُهُ، وَالدُّرُورُ: مَغْرَرُ الْأَسْنَانِ

(١) في (ح): «على الغبي».

(٢) وهي الدراهم والدنانير بِلَعَةٍ أَهْلِ الْحِجَازِ.

(٣) وهو الذي جزم به ابن الأنباري في «الأضداد» ص ٧٣.

(٤) ويُقال «المُثْمَنُ» بالتخفيف أيضاً. انظر: «أساس البلاغة» (ثمن).

(٥) يعني العجلى القُضْلُ بن قُدَّامَةَ، من مشاهير الرُّجَّازِ، وأرجوزته: «الحمد لله الوهوب المَجْزَلُ» هي أجود
أراجيز العرب. انظر: «الشعر والشعراء» لابن قتيبة (٢: ٦٠٣-٦٠٤).

كما اشترى المسلم إذ تنصرا

وعن وهب: قال الله عز وجل فيما يعيب به بني إسرائيل: تَفَقَّهُونَ لغير الدين، وتَعْلَمُونَ لغير العمل، وتبتاعون الدنيا بعمل الآخرة. فإن قلت: كيف اشترؤا الصلابة بالهدى وما كانوا على هدى؟ قلت: جُعِلُوا لتمكنهم منه وإعراضه لهم كأنه في أيديهم، فإذا تركوه إلى الصلابة؛ فقد عطلوه واستبدلوا بها؛.....

الساقطة الباقية الأصول، والجندُر بالجيم والذال المعجمة: القصير^(١). والمراد بقوله: «كما اشترى المسلم إذ تنصرا» جبلة بن الأيهم الغساني على ما روى الواقدي: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كتب كتابا إلى أجناد الشام أن جبلة ورد إلي في سراة قومه، وأسلم فأكرمه، ثم سار إلى مكة، فطاف فوطى إزاره رجل من بني فزارة، فلطمه جبلة، فهشم بها أنفه، وكسر ثيابه، فاستعدى الفراري على جبلة إلي، فحكمت: إنا العفو، وإنا القصاص، فقال: أتقتص مني وأنا ملك وهو سوقة، فقلت: شملت وإنا الإسلام، فما تفضل إلا بالعاقبة، فسأل جبلة التأخير إلى الغد، فلما كان من الليل ركب في بني عمه، ولحق بالشام مرتدا، وفي رواية: أنه ندم على ما فعل، وأنشد^(٢):

تنصرت بعد الحق عارا للطمية ولم يك فيها لو صبرت لها صرر
فأذكرني فيها لجأج حية فبعث لها العين الصحيحة بالعوور
فياليت أمي لم تلدني وليتني صبرت على القول الذي قال لي عمر

قوله: (جُعِلُوا لتمكنهم منه وإعراضه لهم كأنه في أيديهم) أعلم أن موقع «أولئك» هنا بعد ذكر المنافقين وإجراء أوصافهم وقبائحهم عليهم موقع «أولئك» في قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٥] على أحد وجهيه، فإن السامع بعد سماع ذكرهم، وإجراء تلك

(١) وهو الذي جزم به الجوهري في «الصحاح» (جذر)، ووجهه المجد في «القاموس» (جذر) وقال: هو بالهمزة، يعني حيدرة.

(٢) انظر خبر جبلة في «فتوح الشام» للواقدي ص ١٠٠، و«البداية والنهاية» لابن كثير (٨: ٦٩)، وانظر الآيات المذكورة في مختصر تاريخ دمشق (٢: ٢٥٤).

ولأنَّ الدِّينَ القِيَمَ هُوَ فِطْرَةُ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا، فَكُلُّ مَنْ ضَلَّ فَهُوَ مُسْتَبَدِّلٌ خِلَافَ الْفِطْرَةِ. و«الضَّلَالَةُ»: الجَوْرُ عَنِ الْقَصْدِ، وَقَدْ اِلْهَتَاءٌ، يُقَالُ: ضَلَّ مَنْزِلَهُ، وَ«ضَلَّ دُرَيْصٌ نَفَقَهُ»،.....

الأوصافِ الْمُتَمَيِّزَةِ عَلَيْهِمْ، لَا بُدَّ أَنْ يُسَأَلَ: مِنْ أَيْنَ دَخَلَ عَلَى أَوْلَئِكَ هَذِهِ الْهَاتَاتُ؟ فَيُجَابُ: بِأَنَّ أَوْلَئِكَ الْمُسْتَبْعِدِينَ إِنَّمَا جَسَرُوا عَلَيْهَا، وَارْتَكَبُوا تِلْكَ الرِّذَالِ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا قَدْ أَبْطَلُوا اسْتِعْدَادَاتِهِمُ الْفِطْرِيَّةَ السَّالِمَةَ عَنِ النِّقَاصِ، وَاسْتَبَدَّلُوا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى، فَخَسِرَتْ صَفَقَتُهُمْ، وَقَدَّوْا الْإِلْهَاءَ إِلَى الطَّرِيقِ الْمُسْتَقِيمِ، فَلِذَلِكَ وَقَعُوا فِي تِيهِ الضَّلَالَاتِ.

قوله: «وإغراضه» يُقَالُ: أَعْرَضَ لَهُ، إِذَا أَبْدَى عُرْضَهُ، أَي: جَانِبَهُ. الْجَوْهَرِيُّ: أَعْرَضَ لَكَ الْخَيْرُ، إِذَا أَمَكَّنَكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (هُوَ فِطْرَةُ اللَّهِ) رَوَيْنَا عَنْ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُؤَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، ثُمَّ يَقُولُ أَقْرَبُوا: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ الَّذِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْنَا﴾ [الروم: ٣٠] فَأَبَوَاهُ يُؤَدِّينَهُ» الْحَدِيثُ (١). قَالَ صَاحِبُ «الْجَامِعِ»: كُلُّ مَوْلُودٍ إِنَّمَا يُؤَلَّدُ فِي مَبْدَأِ الْخَلْقَةِ، وَأَصْلُ الْحَبْلَةِ عَلَى الْفِطْرَةِ السَّالِمَةِ، وَالطَّبْعِ الْمُتَهَيِّئِ لِقَبُولِ الدِّينِ، فَلَوْ تَرَكَ عَلَيْهَا لَاسْتَمَرَّ عَلَى لَزُومِهَا وَلَمْ يُفَارِقْهَا إِلَى غَيْرِهَا؛ لِأَنَّ هَذَا الدِّينَ حُسْنُهُ مَوْجُودٌ فِي النُّفُوسِ، وَإِنَّمَا يُعْدَلُ عَنْهُ لَاقِيَةٌ مِنَ الْآفَاتِ الْبَشَرِيَّةِ وَالتَّقْلِيدِ (٢). وَقُلْتُ: فَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ إِبْتِاثُ الْهُدَى لَهُمْ تَجَاوُزًا بِاعْتِبَارِ مَا كَانَ، وَعَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ تَجَاوُزًا بِاعْتِبَارِ مَا يُؤُولُ، حَيْثُ جَعَلَ التَّمَكُّنُ مِنَ الْهُدَى بِمَنْزِلَةِ حُصُولِ الْهُدَى.

قوله: (وَضَلَّ دُرَيْصٌ نَفَقَهُ). قَالَ الْمِيدَانِيُّ: هُوَ وَلَدُ الْفَارِ وَالْبَرْبُوعِ وَأَشْبَاهِ ذَلِكَ. وَنَفَقَهُ: جَحْرُهُ، وَيُقَالُ: ضَلَّ عَنْ سَوَاءِ السَّبِيلِ، إِذَا مَالَ عَنْهُ، وَضَلَّ الْمَسْجِدَ وَالْدَارَ، إِذَا لَمْ يَتَّخِذْ إِلَيْهَا، وَلَمْ يَعْرِفْهَا؛ يُضْرَبُ لَمَنْ يَعْنَى بِأَمْرِهِ وَيُعِدُّ حُجَّةً لِحُضُومِهِ، فَيَنْسِي عِنْدَ الْحَاجَةِ (٣).

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٣٥٨)، وَمُسْلِمٌ (٢٦٥٨).

(٢) «جَامِعُ الْأَصُولِ» (١: ٢٧٠).

(٣) «مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ» (١: ٤١٩).

فاستُعِيرَ للذهابِ عَنِ الصَّوَابِ فِي الدِّينِ. وَالرَّيْحُ: الْفَضْلُ عَلَى رَأْسِ الْمَالِ؛ وَلِذَلِكَ سَمِيَ الشَّفُّ، مِنْ قَوْلِكَ: أَشَفَّ بَعْضٌ وَلَدِهِ عَلَى بَعْضٍ؛ إِذَا فَضَّلَهُ؛ وَ: هَذَا عَلَى هَذَا شَفٌّ. وَالتَّجَارَةُ: صِنَاعَةُ التَّاجِرِ، وَهُوَ الَّذِي يَبِيعُ وَيَشْتَرِي لِلرَّيْحِ، وَنَاقَةُ تَاجِرَةٍ؛ كَأَنَّهَا مِنْ حُسْنِهَا وَسِمْنِهَا تَبِيعَ نَفْسَهَا. وَقَرَأَ ابْنُ أَبِي عَبْلَةَ: (تَجَارَتُهُمْ). فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ أَسْنَدَ الْحُسْرَانُ إِلَى التَّجَارَةِ وَهُوَ لِأَصْحَابِهَا؟ قُلْتَ: هُوَ مِنَ الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ؛ وَهُوَ أَنْ يُسْنَدَ الْفِعْلُ إِلَى شَيْءٍ يَتَلَبَّسُ بِالَّذِي هُوَ لَهُ فِي الْحَقِيقَةِ، كَمَا تَلَبَّسَتِ التَّجَارَةُ بِالْمُشْتَرِينَ. فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ يَصَحُّ: رَيْحَ عَبْدُكَ وَخَيْرَتُ جَارِيَتِكَ عَلَى الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ؟ قُلْتَ: نَعَمْ إِذَا دَلَّتِ الْحَالُ، وَكَذَلِكَ الشَّرْطُ فِي صَحَّةِ: رَأَيْتُ أَسَدًا، وَأَنْتَ تَرِيدُ الْمَقْدَامَ إِنْ لَمْ تَقُمْ حَالٌ دَالَّةٌ لَمْ يَصَحَّ. فَإِنْ قُلْتَ: هَبْ أَنْ شَرَاءَ الضَّالَّةِ بِالْهَدْيِ وَقَعَ مَجَازًا فِي مَعْنَى الْإِسْتِدَالِ، فَمَا مَعْنَى ذِكْرِ الرَّيْحِ وَالتَّجَارَةِ كَأَنْ تَمَّ مَبَايَعَةً عَلَى الْحَقِيقَةِ؟.....

قوله: (فاستُعِيرَ للذهابِ) هذا بيانٌ للعلاقة بين الحقيقة اللغوية والحقيقة الشرعية.

قوله: (إِذَا دَلَّتِ الْحَالُ) وَهِيَ كَمَا إِذَا اشْتَرَى عَبْدًا أَوْ جَارِيَةً لِيَتَجَرَ فِيهِمَا، قَرِيبٌ أَوْ خَيْرٌ فِيهِمَا، وَإِنَّمَا شَرِطَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْجَائِزِ أَنْ يَكُونَ مَأْذُونَيْنِ فِي التَّجَارَةِ فَيَكُونُ الْإِسْنَادُ حَقِيقِيًّا.

قوله: (وَكَذَلِكَ الشَّرْطُ فِي صَحَّةِ: رَأَيْتُ أَسَدًا) نَبَّهَ بِهِ عَلَى قُرْبِ مَعْنَى الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ مِنَ الْإِسْتِعَارَةِ الْمُصَرَّحَةِ، يَعْنِي: أَنَّ الْإِسْنَادَ يُسْتَعَارُ مِنَ الْفَاعِلِ الْحَقِيقِيِّ لِغَيْرِ الْحَقِيقِيِّ بِسَبَبِ تَعَلُّقِ أَحَدِهِمَا بِالْآخَرِ؛ لِقِيَامِ الْقَرِينَةِ، كَمَا أَنَّ لَفْظَ الْأَسَدِ يُسْتَعَارُ مِنَ الْأَسَدِ الْحَقِيقِيِّ لِلشَّجَاعِ بِسَبَبِ التَّشْبِيهِ لِقِيَامِ الْقَرِينَةِ.

قوله: (كَأَنَّ تَمَّ مَبَايَعَةً عَلَى الْحَقِيقَةِ) يَعْنِي: سَلَّمْنَا أَنَّ الشَّرَاءَ عَلَى الْمَجَازِ لِقَرِينَةِ اسْتِعَارِ الْهَدْيِ وَالضَّالِّالِ مَعَهُ فَمَا تَصْنَعُ بِقَوْلِهِ: ﴿رَيْحَتُ يَحْتَرُثُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦] فَإِنَّهُ لَا يُفْتَرَنُ إِلَّا بِالشَّرَاءِ الْحَقِيقِيِّ، كَأَنْ يَبَيَّنَ إِرَادَةَ الْمَجَازِ وَبَيْنَ هَذَا التَّفْرِيعِ مُنَافَاةٌ؟

وَخِلَاصَةُ الْجَوَابِ: أَنَّهُمْ إِذَا أَرَادُوا الْمُبَالَغَةَ فِي الْإِسْتِعَارَةِ بَنَوْا كَلَامَهُمْ عَلَى حَدِيثِ الْمُسْتَعَارِ مِنْهُ كَأَنَّهُمْ تَسَوَّأُوا حَدِيثَ التَّشْبِيهِ وَالْإِسْتِعَارَةِ وَلَمْ يَخْطُرْ مِنْهُمْ عَلَى بَالٍ.

قلتُ: هذا مِنَ الصَّنْعَةِ البديعة التي تبلغُ بالمجازِ الذِّرْوَةَ العُلْيَا؛ وهو أن تُساقَ كلمةٌ مَسَاقَ المجازِ، ثُمَّ تُقْفَى بأشكالِها وأخواتِها إذا تَلَاخَقْنَ لم تَرَ كلامًا أَحْسَنَ منه دِيابَجَةً وأكثرَ ماءً ورَوْنَقًا، وهو المجازُ المرشَّح، وذلكَ نحو قولِ العربِ في البليدِ: «كَأَنَّ أَذْنِي قَلْبِهِ حَطَلَاوَانٌ»،

قوله: (مِنَ الصَّنْعَةِ البديعة) أي: الغَرِيبَةِ المُسْتَحْسِنَةِ التي يُتَوَخَّى بِهَا تَزْيِينُ الكلامِ، وَيُتَحَرَّى بِهَا حُسْنُ النِّظَامِ، وتُسَمَّى بالتَّصْمِيمِ، وهو تابعٌ يَفِيدُ الكلامَ مُبَالِغَةً وإليه أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «وَاتَّبَعَهُ مَا يُشَاكِلُهُ» إلى قوله: «وَيَتَمُّ بِانضمامِهِ إليه تَمَثُّلًا» والترشيحُ وإنْ كَانَ يُبْحَثُ عنه في البيانِ لَكِنَّهُ مِنَ المُسْتَحْسِنَاتِ البديعية لا مِنَ الدَّلالاتِ الاتِّراميةِ، ولهذا قال: «لَمْ تَرَ كلامًا أَحْسَنَ دِيابَجَةً، وأكثرَ ماءً ورَوْنَقًا منه» على أَنَّ الصَّنْعَةَ البديعيةَ قد تَطَلَّقَتْ على مجموعِ المعاني والبيانِ والبدیع؛ تسميةً الشَّيْءِ بِاسْمِ أَشْهَرِ^(١) أَقْسَامِهِ.

قوله: (أَحْسَنَ [منه] دِيابَجَةً) الدِّيَابِجُ: فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ^(٢). الأساس: وَمِنَ الْمَجَازِ: دَبِجَ المطرُ الأَرْضَ يَدْبِجُهَا بِالضَّمِّ دَبْجًا، وَدَبَّجَهَا رَيَّتَهَا بِالرَّيَاضِ، ولهذا القصيدةَ دِيابَجَةً حَسَنَةً، إِذَا كَانَتْ مُحَبَّرَةً.

قوله: (حَطَلَاوَان)، الجَوْهَرِي: أَذُنٌ حَطَلَاءٌ بَيِّنَةُ الحَطَلِ، أي: مُسْتَرَخِيَّةٌ. ومنه سُمِّيَ الأَخْطَلُ الشاعرُ^(٣).

(١) في (ط): «تسمية الشيء بأشهر».

(٢) ذكره الجواليقي في «المُعَرَّب» ص ١٤٠ وقال: والدِّيَابِجُ: أعجميٌّ مُعَرَّبٌ، وقد تكلَّمتُ به العربُ، قال مالكُ بن نويرة:

ولا يُثَاب من الدِّيَابِجِ تَلَبُّسُهَا هي الجيادُ، وما في النَّفْسِ مِنْ دَبِّ

الدَّبِيبِ: الغَيْبُ. وَتَجْمَعُ الدِّيَابِجُ على دِيَابِيجٍ ودَبَابِيجٍ، وأصلُهُ بالفارسية «ديوباف» أي: نَسَاجَةُ الجُرْنِ. انتهى.

(٣) غِيَاثُ بنِ غوثِ التغلبي. ثالث شعراءِ العصرِ الأمويِّ بعد جريرِ والفرزدقِ، وشعرُهُ في الطبقةِ العُلْيَا، وكان مِنَ الأمويِّين بِمَكَانَةٍ، له ترجمة في «الشعر والشعراء» (١: ٤٨٣).

جَعَلُوهُ كَالْحِجَارِ، ثُمَّ رَشَّحُوا ذَلِكَ رَوْمًا لِتَحْقِيقِ الْبَلَادَةِ؛ فَادَّعَوْا لِقَلْبِهِ أُذُنَيْنِ، وَادَّعَوْا لَهَا الْخَطْلَ؛ لِيَمَثِّلُوا الْبَلَادَةَ تَمَثُّلًا يُلَجِّقُهَا بِلَادَةَ الْحِجَارِ مُشَاهِدَةً مُعَايَنَةً، وَنَحْوَهُ:

وَلَمَّا رَأَيْتُ النَّسْرَ عَزَّابْنَ دَائِيَةَ وَعَشَّشَ فِي وَكْرِيهِ جَاشَ لِي صَدْرِي

قَوْلُهُ: (جَعَلُوهُ) أَي: الْبَلِيدَ كَالْحِجَارِ، ظَاهِرُهُ يُؤْذِنُ أَنَّ الْمَثَبَةَ الشَّخْصَ، وَإِنَّمَا الْمَثَبَةُ قَلْبُهُ، لَكِنْ فِي الْحَقِيقَةِ يَعُودُ الْمَعْنَى إِلَيْهِ، فَلِذَلِكَ قَالَ: «جَعَلُوهُ كَالْحِجَارِ». وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْقَلْبَ وَأَرِيدَ الشَّخْصَ؛ لِأَنَّ الْقَلْبَ مَحَلُّ الْفَهْمِ وَالذِّكَاءِ، وَالِاسْتِعَارَةُ الَّتِي فِي الْأُذُنِ تَخْيِيلِيَّةٌ، وَفِي الْحِجَارِ بَعِيثُهُ وَاخْتِرَاعُ مَا يُلَازِمُ صَوْرَتَهُ مِنَ الْأُذُنَيْنِ، ثُمَّ أَطْلَقَ عَلَى ذَلِكَ الْمُخْتَرَعِ التَّوَهُّمَ اسْمُ الْمُحَقِّقِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «فَادَّعَوْا لِقَلْبِهِ أُذُنَيْنِ»، وَجُعِلَتِ الْقَرِينَةُ إِضَافَتَهُمَا إِلَى الْقَلْبِ، وَقَوْلُهُ: «خَطَلَاوَانِ» تَرْشِيحُ هَذِهِ الْاسْتِعَارَةِ؛ لِأَنَّ ذِكْرَ الْخَطْلِ مُتَمَرِّعٌ عَلَى إِثْبَاتِ الْأُذُنَيْنِ الْمُسْتَعَارَتَيْنِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «وَادَّعَوْا لَهَا الْخَطْلَ»، تَقْدِيرُ الْكَلَامِ: أَذُنَا قَلْبِهِ كَأَتَمَّا خَطَلَاوَانِ. وَالْفَاءُ فِي «فَادَّعَوْا» مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: «فَتَوَبُّوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَأَقْلُبُوا أُنْفُسَكُمْ» [البقرة: ٥٤] لِأَنَّ قَوْلَهُ: «فَادَّعَوْا» إِلَىٰ آخِرِهِ عَيْنُ قَوْلِهِ: «جَعَلُوهُ كَالْحِجَارِ» كَمَا أَنَّ الْقَتْلَ عَيْنُ التَّوْبَةِ، أَي: عَزَمُوا عَلَىٰ جَعْلِهِ كَالْحِجَارِ فَادَّعَوْا.

قَوْلُهُ: (مُشَاهِدَةً مُعَايَنَةً) حَالَانِ مُتَرَادِفَتَانِ، أَوْ مُتَدَاخِلَتَانِ، كَقَوْلِكَ لِلْمَسَافِرِ: رَاشِدًا مَهْدِيًّا.

قَوْلُهُ: (وَلَمَّا رَأَيْتُ النَّسْرَ) الْبَيْتُ (١)، النَّسْرُ: طَائِرٌ يُوصَفُ بِطُولِ الْعُمُرِ. عَزَّ: غَلَبَ. وَابْنُ دَائِيَةَ: الْغُرَابُ، الْجَوْهَرِيُّ: دَائِيَةُ الْبَعِيرِ؛ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ ظِلْفَةُ الرَّحْلِ فَتَعْقِرُهُ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْغُرَابِ: ابْنُ دَائِيَةَ.

(١) ذَكَرَهُ الزَّيْبِيدِي فِي «تَاجِ الْعُرُوسِ» (لُغَز) (١٥: ٣١٧) وَأَنَّهُ مِمَّا أَتَشَدَّهُ الْفَرَاءُ، وَلَمْ أَهْتِدِ إِلَيْهِ فِيمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنْ مَصْنُوعَاتِهِ.

لَمَّا شَبَّ الشَّيْبَ النَّسْرَ، وَالشَّعْرَ الْفَاحِمَ بِالْغُرَابِ أَتْبَعَهُ ذَكَرَ التَّعْشِيشِ وَالْوَكْرِ.
وَنَحْوُهُ قَوْلُ بَعْضِ فُتَّاكِهِمْ فِي أُمِّهِ:

فَمَا أُمُّ الرُّدَيْنِ وَإِنْ أَدَلَّتْ بِعَالِمَةِ بِأَخْلَاقِ الْكِرَامِ
إِذَا الشَّيْطَانُ قَصَّعَ فِي قَفَاهَا تَتَفَقَّنَاهُ بِالْحَبْلِ التَّوَامِ

أَي: إِذَا دَخَلَ الشَّيْطَانُ فِي قَفَاهَا اسْتَخْرَجْنَاهُ مِنْ نَافِقَائِهِ بِالْحَبْلِ الْمُتْنِي الْمُحَكَّمِ،
يُرِيدُ إِذَا حَرَدَتْ وَأَسَاءَتْ الْخُلُقُ اجْتَهَدْنَا فِي إِزَالَةِ غَضَبِهَا وَإِمَاطَةِ مَا يَسُوءُ مِنْ خُلُقِهَا.
اسْتَعَارَ التَّقْصِيعَ أَوَّلًا، ثُمَّ صَمَّ إِلَيْهِ التَّنْفُوقَ، ثُمَّ الْحَبْلَ التَّوَامَ، فَكَذَلِكَ لَمَّا ذَكَرَ سَبْحَانَهُ
الشَّرَاءَ أَتْبَعَهُ مَا يُشَاكِلُهُ وَيُؤَاحِيهِ، وَمَا يَكْمُلُ وَيَتِمُّ بِانضِمَامِهِ إِلَيْهِ؛.....

اسْتَعَارَ لِلشَّيْبِ النَّسْرَ وَلِلشَّابِّ الْغُرَابَ ^(١)، ثُمَّ رَشَّحَهَا ^(٢) بِالْوَكْرِينِ، وَهَمَّا: الرَّأْسُ
وَاللَّحْيَةُ.

قَوْلُهُ: (فُتَّاكِهِمْ)، الْجَوْهَرِيُّ: الْفَاتِكُ الْجَرِيءُ، وَالْجَمْعُ: الْفَتَاكُ، وَالْفَتَاكُ: أَنْ يَأْتِيَ الرَّجُلُ
صَاحِبَهُ وَهُوَ غَافِلٌ حَتَّى يَشْدَ عَلَيْهِ فَيَقْتُلَهُ.

قَوْلُهُ: (فَمَا أُمُّ الرُّدَيْنِ) الْبَيْتَ ^(٣): أَدَلَّتْ مِنَ الْإِدْلَالِ. أَي ^(٤): لَا تَحْفَظُ حَدَّ الْإِدْلَالِ. الْقَاصِعَاءُ:

(١) وَمِنْ هُنَا قَالَتِ الْعَرَبُ لِمَنْ نَجَّمَ الشَّيْبَ فِي رَأْسِهِ: طَارَ غُرَابُهُ، يُكْتَوْنَ بِهِ عَنْ ذَهَابِ سَوَادِ شَعْرِهِ، وَمِنْهُ قَوْلُ
الشَّاعِرِ:

ذَهَبَ الشَّابُّ وَغَاضَ مَاءَ فَرْيَدِهِ فَالْيَوْمَ مِنْهُ كُلُّ صَافٍ آجِنُ
دَرَسَتْ مُحَابِسُهُ، وَطَارَ غُرَابُهُ وَلَقَدْ تَكُونُ لَهُ عَلَيْكَ مُحَاسِنُ

انظر: «البصائر والذخائر» للتوحيدي (٩: ١٣٨)، ولتمام الفائدة، انظر: «طبقات الشعراء» لابن المعتز

ص ١٤٥.

(٢) فِي (ط): «رَشَّحَهَا».

(٣) هُمَا لَأَوْسُ بْنُ حَجَرٍ، انظر: «ديوانه» ص ١٢٦.

(٤) قَوْلُهُ: «أَي» سَاقَطٌ مِنْ (ف).

تمثيلاً لحسارهم، وتصويراً لحقيقته. فإن قلت: فما معنى قوله: ﴿فَمَا رِيَحَتِ يَحْتَرِثُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾؟ قلت: معناه: أن الذي يطلبه التجار في متصرفاتهم شيئان:.....

الطريق المستوي، وهي إحدى مجري التبروع، والنافقاء: موضع يُرَقِّقُهُ ولا ينفذه مخافة أن يقف عليه الصائد، فإذا طُلب من القاصعاء خرج من النافقاء برأيه، ومنه سُمِّيَ النافق؛ لأنه يدخل في الإسلام ثم يخرج منه من غير الوجه الذي دخل فيه، وإنما جاء بالتقصيص مصدراً ليشير إلى أن الاستعارة في قصع تبعية، ورشح الاستعارة بأن صَمَّ التَّنَقُّقَ والحبل التواء إليها. وأما وجه تسمية القفا فهو أن سوء الخلق يُنسب إلى القفا كما يقال: فلان عريض القفا، ويروى: إنك لعريض الوساد^(٢)، وفيه أنها مبالغة في سوء الخلق بعيدة النزوع عنه، وأنه مثل الحارس الماهر حيث يعلم استخراج الصيد من مكانه بلطائف الحيل والأسباب المتناسبة.

قوله: (ما^(٣)) معنى [قوله]: ﴿فَمَا رِيَحَتِ يَحْتَرِثُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾؟، وفي بعض النسخ: (فما معنى) بالفاء^(٤)، يعني: هب أنك حملت ﴿فَمَا رِيَحَتِ يَحْتَرِثُهُمْ﴾ على الترشيع لكونه ملائماً للمستعار منه، فما معنى قوله: ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾؟ فإنه معطوف عليه ولا يصلح أن يكون ترشيحاً؛ لأنه غير ملائم للمستعار منه، وأجاب: أنه وإن لم يصلح أن يكون ترشيحاً للاستعارة لكن يصلح أن يكون تحريداً لها؛ لأنه يحسن أن يوصف التاجر بأنه ليس مهتدياً لطرق التجارة، فكما أن مطلوب التجار في متصرفاتهم الربح، كذلك مطلوبهم سلامة رأس المال، ولا يسلم رأس المال إلا بمعرفة طرق التجارة. وهاهنا رأس ما لهم التمكن على

(١) في (ط): «أن يقع».

(٢) وهو كناية عن كثرة النوم، وقيل: عن الغباوة. ومنه قوله ﷺ لعدي بن حاتم الطائي في حديث الخطيبين: الأبيض والأسود: «إن وسادك إذن لعريض»، أخرجه البخاري في «صحيحه» (٤٥٠٩)، ومسلم بنحوه في «صحيحه» (١٠٩٠). وانظر ما سيأتي (٣: ٢٥١).

(٣) في (ط): «فما»، وستكلم عليه الطيبي.

(٤) قوله: «وفي بعض النسخ: فما معنى بالفاء» ساقط من (ط).

سلامة رأس المال، والربح، وهؤلاء قد أضاعوا الطلبتين معاً؛ لأنَّ رأس مالهم كان هو الهدى، فلم يبقَ لهم مع الضلالة، وحين لم يبقَ في أيديهم إلا الضلالة؛ لم يوصفوا بإصابة الربح. وإن ظفروا بها ظفروا به من الأغراض الدنيوية؛ لأنَّ الضالَّ خاسرٌ دائماً؛

الهدى، والربح حصول الفلاح في الآجل، وحين لم يبقَ في أيديهم إلا الضلال، فقد أضاعوا الطلبتين. والحاصل: أنَّ هذه الصفة استتبعَت شيئَيْن: أحدهما: الوصفُ بعدمِ الربح، والثاني: ظهورُ عدمِ الخسارة بصفة التجارة. والذي يؤكِّد^(١) أنَّ السؤال عن معنى انضمام ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ مع قوله ﴿فَمَا رِجَتْ يَحْتَرِثُهُمْ﴾ سؤاله عن معنى ﴿فَمَا رِجَتْ يَحْتَرِثُهُمْ﴾ بقوله «فما معنى ذكر الربح والتجارة، وإتيان هذا السؤال بعد الفراغ من ذلك السؤال وجوابه». ولأجل أنَّ السؤال عن معنى اقتران القريبتين يجب أن يقال: إنَّ قوله ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ لطريق التجارة عطفٌ على قوله «لم يوصفوا» ليطابق الجواب السؤال.

فإن قلت: لو كان ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ تجزئاً للاستعارة لم قدَّر «مُهْتَدِينَ» لطريق التجارة^(٢)؟ قلت: ليرشدك إلى اكتساب المعطوف من المعطوف عليه معناه بحسب المقام. وما يدلُّ على أنَّ قوله: ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ وُصفٌ مُلائمٌ للمستعار له أنك لو قلت: أولئك الذين استبدلوا الضلالة بالهدى، فما كانوا مهتدين، كان على ظاهره.

قال القاضي: رأس مالهم كان الفطرة السليمة، والعقل الصَّرف، فلما اعتقدوا هذه الضلالات بطل استعدادهم، واختلَّ عقلهم، ولم يبقَ لهم رأس مال يتوسَّلون به إلى ذلك الحق وتبيل الكمال، فبقوا خاسرين آيسين عن الربح فاقدِين للأصل^(٣).

قوله: (لأنَّ الضالَّ خاسرٌ دائماً) تعليل لقوله: «لم يوصفوا بإصابة الربح». وقوله: «ولأنه

(١) في (ط): «يؤيد».

(٢) من قوله: «عطف على قوله» إلى هنا ساقط من (ط).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ١٨٦).

ولأنه لا يقال لمن لم يسلم له رأس ماله: قد ربح. ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾: لطرق التجارة كما يكون التجار المتصرفون العالمون بما يربح فيهم ويخسر.

[﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْفَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يَبْصُرُونَ * ضُمُّ بَيْكُمُ عَمَى فَهُمْ لَا يَرَجِعُونَ﴾ ١٧-١٨]

لما جاء بحقيقة صفيتهم عقبها بضرب المثل؛ زيادة في الكشف، وتتميمًا للبيان...

لا يقال «عطف على التعليل، والتقدير: لم يوصفوا بإصابة الريح، ولأنه لا يقال، يعني أن قوله: ﴿فَمَا رَاحَتْ يَحْدَرُهُمْ﴾: إما أن يحمل على الحسران، أو على عدم الريح، وإلى الأول الإشارة بقوله: «لأن الضال خاسر دامر»، وإلى الثاني بقوله: «لمن لم يسلم» إلى آخره لأنه يصح عرفاً أن يقال لمن ضيع رأس ماله: إنه ما ربح، كما يصح أن يقال: إنه خسر. ثم في تخصيص ذكر نفي الريح في التنزيل، مع تضيق رأس المال لطيفة، وهي تصوير خبيثتهم، وتخييل قوت مطلوبهم، وفي انضمام ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾ إليه تجهيل أمرهم وتسفيه رأيهم وسلب رشدهم.

قوله: «لما جاء بحقيقة صفيتهم» يعني أن قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة: ٨] إلى هنا^(١) جار مجزئ الصفات الكاشفة عن حقيقة المنافقين. فلما فرغ منها عقبها ببيان تصوير تلك الحقيقة، وأبرزها^(٢) في معرض المشاهد المحسوسين تممًا للبيان، ونعم ما قال القاضي: التمثيل إنما يصار إليه لرفع الحجاب عن المعنى^(٣) الممثل له، ليبرزه في صورة المشاهد ليساعد فيه الوهم العقل ويصلحه عليه، فإن المعنى الصرّف إنما يدركه العقل مع منازعة من الوهم؛ لأن من طبعه ميل الحس وحُب المحاكاة، ولذلك شاعت الأمثال^(٤).

(١) في (ف): «هاهنا».

(٢) في (ف): «إبرازها».

(٣) قوله: «عن المعنى» من (ط).

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٢٥٤).

ولصَّرِبِ العربِ الأمثالَ، واستحضارِ العلماءِ المُثَلِّ والنظائرَ شأنٌ ليسَ بالخفيِّ في إبرازِ خبائثِ المعاني، ورفعِ الأسرارِ عَنِ الحقائقِ حتَّى تُرَبِّكَ المتخيَّلُ في صورةِ المحقِّقِ، والمتوهِّمِ في مَعْرِضِ المتيقِّنِ، والغائبِ كأنَّه مشاهدٌ؛ وفيه تَبَكُّيتٌ لِلْحَصْمِ الْأَلَدِّ، وقمُّعٌ لِسُورَةِ الجامِحِ الْأَبِيِّ. ولأَمْرٍ ما أَكْثَرَ اللّهُ في كتابِهِ المبينِ وفي سائرِ كُتُبِهِ أمثالَهُ، وفشَّتْ في كلامِ رسولِ اللّهِ ﷺ، وكلامِ الأنبياءِ عليهم السلام، والحكماءِ، قَالَ اللّهُ تَعَالَى: ﴿وَقُلْ لِّكَ الْأَمْثَلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣]، وَمِنْ سُورِ الْإِنْجِيلِ: سورةُ الأمثالِ. والسَّمَلُ في أَصْلِ كَلَامِهِمْ بِمعْنَى المِثْلِ؛ وَهُوَ النُّظِيرُ، يُقَالُ: مِثْلٌ وَمِثْلٌ وَمِثْلٌ، كِشْبُهُ وَشَيْءٌ وَشَيْءٌ، ثُمَّ قِيلَ لِلْقَوْلِ السَّائِرِ.....

قوله: (وفيهِ تَبَكُّيتٌ)، الأساس: بَكَتْهَ بِالْحِجَّةِ وَبَكَتْهَ: غَلَبَهُ، تَقُولُ: بَكَتْهُ حَتَّى أَسَكَّتْهُ، وَبَكَتْهُ: قَرَعَهُ (١) عَلَى الْأَمْرِ، وَالزَّمَهُ مَا عَيَّ بِالْجَوَابِ عَنْهُ، وَبَكَتْهُ بِالْحَصَا: ضَرَبَهُ.

قوله: (لِلْحَصْمِ الْأَلَدِّ)، الجوهري: رَجُلٌ الدُّبُّ بْنُ الدُّدِّ، وَهُوَ شَدِيدُ الْحَصُومَةِ. قوله: (الْأَبِيِّ)، الجوهري: أَبْنَى فَلَانٌ: امْتَنَعَ، فَهُوَ أَبٌ وَأَبِيٌّ وَأَبْيَانٌ بِالتَّحْرِيكِ. وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِبرَازُ حَالِهِ فِي صُورَةِ الْمَثَلِ أَرَدَّ لَهُ مِنْ مُجَرَّدِ تَقْرِيرِ الْحِجَّةِ عَلَيْهِ كَمَا فِي قِصَّةِ الْخَصْمَاءِ مَعَ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ (٢).

قوله: (ثُمَّ قِيلَ لِلْقَوْلِ السَّائِرِ)، أي: ثُمَّ نُقِلَ هَذَا الْمَعْنَى إِلَى الْقَوْلِ السَّائِرِ، أي: المشهورِ الدائرِ بَيْنَ النَّاسِ، الَّذِي هُوَ كَالْعَلَمِ لِلتَّشْبِيهِ، وَلِأَجْلِ كَوْنِهِ عَلَمًا لِلتَّشْبِيهِ حُوفِظَ عَلَيْهِ وَهِيَ عَنْ التَّغْيِيرِ.

قال الميِّداني: حَقِيقَةُ الْمَثَلِ: مَا جُعِلَ كَالْعَلَمِ لِلتَّشْبِيهِ بِالْحَالِ الْأَوَّلِيِّ، قَالَ كَعْبُ بْنُ زُهَيْرٍ: كَانَتْ مَوَاعِيدُ عُرُقِهِمْ هَا مَثَلًا وَمَا مَوَاعِيدُهُ إِلَّا الْبَاطِلُ (٣)

(١) في (ط): «أَلَزَمَهُ».

(٢) وسياقي بيئتها في موضعه من هذا الكتاب.

(٣) «ديوان كعب بن زهير» ص ٦٢.

المَثَلُ مَضْرِبُهُ بِمَوْرِدِهِ: مَثَلٌ، وَلَمْ يَضْرِبُوا مَثَلًا وَلَا رَأَوْهُ أَهْلًا لِلتَّسْيِيرِ، وَلَا جَدِيرًا بِالتَّوَادُلِ وَالْقَبُولِ إِلَّا قَوْلًا فِيهِ غَرَابَةٌ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ، وَمِنْ ثَمَّ حُوفِظَ عَلَيْهِ، وَحُمِيَ مِنَ التَّغْيِيرِ....

قوله: «مواعيد عُرُقوب» عِلْمٌ لِكُلِّ مَا لَا يَصْلُحُ^(١) مِنَ الْمَوَاعِيدِ وَالْأَعْلَامِ لَا تَتَغَيَّرُ^(٢).

قوله: (السَّمَثَلُ مَضْرِبُهُ بِمَوْرِدِهِ)، مَوْرِدُ الْمَثَلِ^(٣): هُوَ الْحَالُ الَّتِي صَدَرَ فِيهَا الْمَثَلُ عَنْ مُرْسِلِهِ، وَمَضْرِبُهُ: الْحَالُ الَّتِي شُبِّهَتْ بِهَا. أَي: تُشَبَّهُ حَالُهُ مَضْرِبُهُ بِحَالَةِ مَوْرِدِهِ. مِثَالُهُ قَوْلُهُمْ: «فِي الصَّيْفِ ضَيَّعَتِ اللَّبَنُ». مَوْرِدُ الْمَثَلِ هُوَ: أَنَّ دَخَتُنُوسَ^(٤) بَنَتْ لَقِيظَ بْنَ زُرَّارَةَ، كَانَتْ تَحْتَ عَمْرِو بْنِ عَمْرِو، وَكَانَ^(٥) شَيْخًا فَفَرَّكَتَهُ^(٦)، فَطَلَّقَهَا، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا فَتًى وَأَجْدَبَتْ، فَبَعَثَتْ إِلَى عَمْرِو تَطْلُبُ مِنْهُ حَلْوَةً، فَقَالَ عَمْرُو: «فِي الصَّيْفِ ضَيَّعَتِ اللَّبَنُ»، فَذَهَبَ مِثْلًا^(٧). وَمَضْرِبُ الْمَثَلِ حَصُولُ حَالَةٍ مَنْ يَطْلُبُ شَيْئًا قَدْ قَوَّتَهُ عَلَى نَفْسِهِ فِي أَوَانِهِ؛ لِأَنَّ فُحْوَاهُ مُشَابِهٌ لَذَلِكَ، فَيُسْتَعَارُ الْمَثَلُ بِعَيْنِهِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ، وَهُوَ تَذَكِيرُ صِغَةِ «ضَيَّعَتِ» لاسْتِعْمَالِهِ فِي الْمَذْكَرِ^(٨)، بَلْ يُورَدُ هَكَذَا عَلَى صِغَةِ الْمُؤَنَّثِ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ عَارِيَةً لَذَلِكَ.

قوله: (قَوْلًا فِيهِ غَرَابَةٌ) أَي: قَوْلًا حَاصِلًا أَوْ مُسْتَقَرًّا فِيهِ الْغَرَابَةُ. قَالَ فِي «الْأَسَاسِ»: يُقَالُ: رَمَى فَأَغْرَبَ، أَي: أَبْعَدَ الْمَرْمَى، وَتَكَلَّمَ فَأَغْرَبَ، إِذَا جَاءَ بِغَرَائِبِ الْكَلَامِ وَنَوَادِرِهِ، وَقَدْ غَرِبَتْ

(١) فِي (ط) وَ(ح): «مَا لَا يَصْلَحُ».

(٢) انْظُرْ: «مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ» (٥: ١).

(٣) فِي (ط): «مَوْرِدُ الْحَالِ».

(٤) فِي (ط): «دَخَتُنُوسَ».

(٥) فِي (ط): «تَحْتَ عَمْرِو وَعَمْرُو كَانَ».

(٦) يَعْنِي: أَبْعَضَتْهُ. وَمِنْهُ قَوْلُهُ ﷺ: «لَا يَفْرُكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ» أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ

(٦٩: ١٤٦)، وَأَبُو يَعْلَى (٦٤١٨) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٧) ذَكَرَهُ الْمِيدَانِيُّ فِي «مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ» (٢: ٦٨).

(٨) فِي (ط): «فِي الذَّكَرِ».

هذه الكلمة، أي: عَمَّصَتْ فِيهِ غَرِيبَةً، ومنه: مُصَنَّفَ الْغَرِيب. وقال فيه ^(١): وهذا كلامٌ نادرٌ: غَرِيبٌ خارجٌ عن المعتاد.

واعلم أنَّ غُمُوضَةَ الْكَلَامِ وَكَوْنَهُ نَادِرًا، إمَّا أَنْ يَكُونَ بِحَسَبِ الْمَعْنَى، أَوِ الْفَلِظِ، أَمَّا الْأَوَّلُ فَإِنَّ تَرَى فِيهِ أَثَرَ التَّنَاقُضِ، أَوِ التَّنَافِي ظَاهِرًا، مِثَالُ الْأَوَّلِ فِي غَيْرِ الْمِثَالِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ [الأنفال: ١٧]، فَأَثَبْتَ الرَّمِيَّةَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ لِأَنَّ صَوْرَتَهَا وَجَدْتَ مِنْهُ، وَتَفَاهَا عَنْهُ، لِأَنَّ أَثَرَهَا فَعُلَ اللَّهُ تَعَالَى، فَكَانَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هُوَ فَاعِلُ الرَّمِيَّةِ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] قَالَ: كَلَامٌ فَصِيحٌ لِمَا فِيهِ مِنَ الْغَرَايَةِ، وَهُوَ أَنَّ الْقِصَاصَ قَتْلٌ وَتَقْوِيَةٌ لِلْحَيَاةِ، وَقَدْ جُعِلَ ظَرْفًا وَمَكَانًا لِلْحَيَاةِ. وَفِي الْمِثَالِ: قَوْلُ الْحَكَمِ بْنِ عَبْدِ يَعْنُوثَ: رَبِّ رَمِيَّةٍ مِنْ غَيْرِ رَامٍ ^(٢)، أَثَبْتَ الرَّمِيَّةَ وَتَنَى الرَّامِي. وَمِثَالُ الثَّانِي مَا رَوَيْ فِي الْحَدِيثِ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لِسِحْرًا» ^(٣) حَكَمَ بِأَنَّ بَعْضَ الْبَيَانِ سِحْرٌ، وَالْمُسَبَّحُ مُبَاحٌ مَنُذُوبٌ وَالْمُسَبَّحُ بِهِ حَرَامٌ مَحْظُورٌ. وَأَمَّا الثَّانِي: فَإِمَّا أَنْ يَحْصُلَ فِيهِ أَلْفَاظٌ نَادِرَةٌ لَا يَسْتَعْمِلُهَا الْعَامَّةُ نَحْوُ قَوْلِ الْحَبَابِ بْنِ الْمُنْذَرِ: أَنَا جُذَيْلُهَا الْمُحَكَّكُ، وَعُدَيْقُهَا الْمُرْجَبُ ^(٤). يُضْرَبُ فِي الْمُجَرَّبِ الَّذِي يُسْتَشْفَى بِرَأْيِهِ وَعَقْلِهِ، جُذَيْلٌ: تَصْغِيرُ الْجَذَلِ، أَصْلُ الشَّجَرِ، الْمُحَكَّكُ: الَّذِي تَتَحَكَّكُ بِهِ الْإِبِلُ الْجَرَبِيُّ، وَهُوَ عَوْدٌ يُنْصَبُ فِي مَبَارِكِ الْإِبِلِ، وَالْعُدَيْقُ: تَصْغِيرُ الْعَدَقِ بَفَتْحِ الْعَيْنِ: التَّخْلَةُ، الْمُرْجَبُ: الَّذِي جُعِلَ لَهُ الدَّعَاةُ بِأَنْ يُبْنَى حَوْلَهَا مِنَ الْحِجَارَةِ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَتْ كَرِيمَةً. أَوْ أَنْ يَكُونَ فِيهِ حَذْفٌ أَوْ إِضْمَارٌ كَمَا فِي قَوْلِهِ: «رَبِّ رَمِيَّةٍ مِنْ غَيْرِ رَامٍ»، أَيِ: رَبِّ رَمِيَّةٍ مُصَيَّبَةٍ مِنْ رَامٍ مُخْطِئٍ، أَوْ مَرَاعَاةً لِلْمُشَاكَلَةِ نَحْوُ: كَمَا تَدِينُ

(١) يعني في «أساس البلاغة» (ندر) ص ٤٦٧.

(٢) ذكره الميداني في قصيدة طويلة في «مجمع الأمثال» (١: ٢٩٩).

(٣) أخرجه البخاري (٥٧٦٧) ومسلم (٨٦٩) وغيرهما من حديث عمار بن ياسر.

(٤) قاله يوم سقيفة بني ساعدة قتل مبايعه الصديق رضوان الله عليه خليفة للمسلمين. انظر: «غريب الحديث» لأبي عبيد (٤: ١٥٣).

تُدان، أي: كما تُجَازِي مُجَازِي، أي: كما تَعْمَلُ مُجَازِي، فَسُمِّيَ الْإِبْتِدَاءُ جَزَاءً، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَهُوَ الْمُرَادُ مِنْ قَوْلِهِ: «فِيهِ غَرَابَةٌ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ» أَيِ: الْغَرَابَةُ فِي الْمَثَلِ مَطْلُوبَةٌ لِأَنَّ كُلَّ الْوُجُوهِ بَلْ إِنْ حَصَلَتْ مِنْ بَعْضِ الْوُجُوهِ الْمَذْكُورَةِ صَحَّ وَاسْتَقَامَ. وَرَوَى الْمَيْدَانِيُّ عَنْ إِبْرَاهِيمَ النَّظَّامِ: يَجْتَمِعُ فِي الْمَثَلِ أَرْبَعٌ لَا تَجْتَمِعُ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْكَلَامِ: إِيْجَازُ اللَّفْظِ، وَإِصَابَةُ الْمَعْنَى، وَحُسْنُ التَّشْبِيهِ، وَجُودَةُ الْكِتَابَةِ، فَهُوَ نِهَآيَةُ الْبَلَآغَةِ^(١). وَزَادَ ابْنُ الْمُقَفَّعِ^(٢): وَالْوُسْعَةُ فِي شُعُوبِ الْحَدِيثِ^(٣).

وقلت: أَمَّا الْإِيْجَازُ فَكَمَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ: رَبُّ رَمِيَةٍ مِنْ غَيْرِ رَامٍ، وَأَمَّا إِصَابَةُ الْمَعْنَى فَكَمَا فِي قَوْلِهِ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَيَسْحَرُ» إِذِ الْمَعْنَى أَنَّ بَعْضَ الْبَيَانِ يَعْمَلُ عَمَلَ السَّحْرِ لِحُدُودِهِ عَلَيْهِ فِي سَامِعِهِ، وَسُرْعَةِ قَبُولِ الْقَلْبِ لَهُ، وَأَمَّا حُسْنُ التَّشْبِيهِ فَأَنْ يَكُونَ مَوْزِدُ الْمَثَلِ مِمَّا لَهُ صِلَاةٌ مُمَثِّلَةٌ بِهِ لِحُسْنِ مَوْقِعِهِ وَتَنْدَرْتِهِ كَمَا فِي الْحَدِيثِ. رَوَى الْمَيْدَانِيُّ^(٤): أَنَّ عَمْرُو بْنَ أَهْتَمَ، وَالزُّبَيْرَانَ^(٥) وَقَدَا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَسَأَلَ عَمْرُوًا عَنْ صَاحِبِهِ فَقَالَ: مُطَاعٌ فِي أَدْنَيْهِ، شَدِيدٌ الْعَارِضَةِ، مَانِعٌ لِمَا وَرَاءَ ظَهْرِهِ. قَالَ الزُّبَيْرَانُ: إِنَّهُ لَيَعْلَمُ مِنِّي أَكْثَرَ مِنْ هَذَا، وَلَكِنَّهُ حَسَدَنِي، فَقَالَ: أَمَّا وَاللَّهِ إِنَّهُ لَزَمَرُ الْمُرُوءَةِ، صَيِّقُ الْعَطَنِ، أَحَقُّ الْوَلَدِ، لَيْمٌ الْخَالِ، وَاللَّهِ مَا كَذَبْتُ فِي الْأَوَّلَى. وَلَقَدْ صَدَقْتُ فِي الْآخِرَةِ، وَلَكِنِّي رَجُلٌ رَضِيْتُ فَقَلْتُ أَحْسَنَ مَا عَلِمْتُ، وَسَخَطْتُ فَقَلْتُ أَقْبَحَ مَا وَجَدْتُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ مِنَ الْبَيَانِ لَيَسْحَرُ». يُضْرَبُ فِي اسْتِحْسَانِ الْمُنْطَقِ وَإِيرَادِ الْحِجَّةِ الْبَالِغَةِ، وَفِيهِ أَيْضًا مَعْنَى قَوْلِ ابْنِ الْمُقَفَّعِ: وَالْوُسْعَةُ فِي شُعُوبِ الْحَدِيثِ.

(١) «مجمع الأمثال» (٦: ١).

(٢) هو عبد الله بن المقفع، أحد البلغاء والفُصحاء، كان من أئمة الكتاب وأول من عُني في الإسلام بترجمة كتب المنطق، توفي سنة ١٤٢ هـ. ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (٢٠٩: ٦).

(٣) عبارة ابن المقفع في «مجمع الأمثال» (٦: ١): «إِذَا جُعِلَ الْكَلَامُ مَثَلًا، كَانَ أَوْضَحَ لِلْمُنْطَقِ، وَأَتَقَّ لِلْسَمْعِ، وَأَوْسَعَ لِشُعُوبِ الْحَدِيثِ».

(٤) في «مجمع الأمثال» (٧: ١).

(٥) ابن بَكْرٍ، وكلاهما من سادات بني تميم. والزُّبَيْرَانُ بكسر الزاي هو القَعْمَرُ، والرجل خفيف اللحية.

فَإِنْ قُلْتَ: مَا مَعْنَى ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾؟ وما مَثَلُ المنافقين ومَثَلُ الذي استَوْقَدَ نَارًا حَتَّى شَبَّهَ أَحَدُ الْمَثَلَيْنِ بِصَاحِبِهِ؟ قُلْتُ: قَدْ اسْتَعِيرَ الْمَثْلَ - استعارَةَ الْأَسَدِ لِلْمَقْدَامِ - لِلْحَالِ، أَوِ الصِّفَةِ، أَوِ الْقِصَّةِ إِذَا كَانَ لَهَا شَأْنٌ وَفِيهَا غَرَابَةٌ، كَأَنَّهُ قِيلَ: حَالُهُمُ الْعَجِيبَةُ الشَّأْنِ كَحَالِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ:

وَأَمَّا جَوْدَةُ الْكِتَابَةِ، وَهِيَ اخْتُذُ الزُّبْدَةُ وَالْخُلَاصَةُ مِنْهُ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ صَحِيحًا مُشْرُوطًا فِيهِ مَا شَرَطَ فِي وَجْهِ التَّشْبِيهِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: «رُبَّ رَمِيَّةٍ مِنْ غَيْرِ رَامٍ». فَإِنَّهُ كَالْعَلَمِ لِكُلِّ مَنْ أَصَابَ فِي شَيْءٍ وَلَمْ يَكُنْ أَهْلًا لَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (مَا مَعْنَى ﴿مَثَلُهُمْ﴾) أَي: كَيْفَ قَالَ: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] وَالْمَثْلُ كَمَا عَلِمَ إِمَّا بِمَعْنَى النَّظِيرِ لَعَنَةٍ، أَوْ بِمَعْنَى الْقَوْلِ السَّائِرِ اصْطِلَاحًا، فَأَيْنَ ذَلِكَ النَّظِيرُ أَمْ أَيْنَ الْقَوْلُ السَّائِرُ حَتَّى يُشَبَّهَ أَحَدُهُمَا بِالْآخَرِ؟

قَوْلُهُ: (وَمَا مَثَلُ الْمُنَافِقِينَ؟) عَطَفْتُ تَفْسِيرِي عَلَى قَوْلِهِ «مَا مَعْنَى»، وَخُلَاصَةُ الْجَوَابِ: أَنَّ الْمَثْلَ بَعْدَ النَّقْلِ اسْتَعِيرَ لِمَعْنَى الْحَالِ أَوِ الْقِصَّةِ^(١). فَهُوَ تَجَاوَزَ بَعْدَ النَّقْلِ.

قَوْلُهُ: (إِذَا كَانَ لَهَا شَأْنٌ) «إِذَا» فِي أَكْثَرِ النُّسخِ مُعَيَّرٌ بِإِسْقَاطِ الْأَلْفِ، وَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ «إِذَا» يَرُدُّ أَيْضًا لِلْمُبْجَرَدِ الظَّرْفِيَّةِ، فَلَا بَأْسَ أَنْ يَعْمَلَ «قَدْ اسْتَعِيرَ» فِيهِ وَإِنْ كَانَ لِلْمَعْنَى^(٢). قَالَ صَاحِبُ التَّحْمِيرِ: قَالَ الْإِمَامُ عُمَرُ الْجَنْزِي: فَأَوْضَحْتُ جَارَ اللَّهِ^(٣) فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالنَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ﴾ [النجم: ١] مَا الْعَامِلُ فِي الظَّرْفِ؟ أَعْنِي «إِذَا»؟ فَقَالَ: الْعَامِلُ فِيهِ مَا تَعَلَّقَ بِهِ «الْوَاوُ»، فَقُلْتُ: كَيْفَ يَعْمَلُ فِعْلُ الْحَالِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ؟ وَهَذَا لِأَنَّ مَعْنَاهُ: أُقْسِمُ الْآنَ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ: أُقْسِمُ بَعْدَ هَذَا، فَرَجَعَ وَقَالَ: الْعَامِلُ فِيهِ مَصْدَرٌ تَحْذُوفٌ وَتَقْدِيرُهُ: وَهُوَ النَّجْمُ إِذَا هَوَىٰ. فَعَرَضْتُهُ

(١) فِي (ج) وَ(ف): «الْحَالُ وَالْقِصَّة».

(٢) فِي (ط): «لِلْمَضِيِّ».

(٣) يَعْنِي الْإِمَامَ الزُّخْرِيَّ.

﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ﴾ [الرعد: ٣٥]، أي: وفيما قَصَصْنَا عَلَيْكَ مِنَ الْعَجَائِبِ قِصَّةَ الْجَنَّةِ الْعَجِيبَةِ، ثُمَّ أَخَذَ فِي بَيَانِ عَجَائِبِهَا؛ ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل: ٦٠] أي: الوصفُ الذي له شأنٌ مِنَ الْعَظَمَةِ وَالْجَلَالَةِ، ﴿مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ﴾ [الفتح: ٢٩] أي: صِفَتُهُمْ وشَأْنُهُمِ الْمُتَعَجِّبُ مِنْهُ.

ولما في المَثَلِ مِنْ معنى الغرابة قالوا: فلانٌ مُثَلَّةٌ في الخير والشرِّ، فاشتقوا منه صفةً للعجيبِ الشأنِ. فإن قلت: كيف مُثِّلْتَ الجماعةُ بالواحد؟ قلتُ: وَضَعَ «الذي» موضعَ «الذين»، كقوله: ﴿وَحُضِّمْتُ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩]، والذي سَوَّغَ وَضْعَ.....

على زين المشايخ^(١) فلم يستحسنِ قوله الثاني، والوجهُ: أنَّ «إذا» قد انسلخَ عنه معنى الاستقبالِ وصارَ للوقتِ المجرَّدِ، ونحوه: آتيك إذا احمرَّ البُسْرُ؛ لأنَّ معناه: آتيك وقتَ احمراره، فقد عرِيَ عن معنى الاستقبالِ، لأنه قد وَقَعَتِ الْغَنِيَةُ بقولك: آتيك.

قوله: ﴿فُلَانٌ﴾^(٢) مُثَلَّةٌ في الخير والشرِّ، «في الخير والشرِّ»^(٣) يتعلَّقُ «بقالوا» لا بمُثَلَّةٌ، أي: يستعملون هذه اللفظةَ في الخير والشرِّ، لكنَّ استعماله في معنى الخير قليل، ومنه قولُ الحريري: أنا في العالم مُثَلَّةٌ ولأهل العلم قِبَلَةٌ^(٤)

قوله: ﴿فَاشْتَقُوا﴾ عَطَفَ عَلَى «قالوا» على التعقيبِ؛ عَطَفَ ﴿فَافْتَلَوْا﴾ عَلَى ﴿فَتَوَبُوا﴾.

قوله: ﴿وَحُضِّمْتُ كَالَّذِي خَاضُوا﴾ [التوبة: ٦٩] هذا إذا جُعِلَ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ لِلَّذِي.

(١) أبو الفضل، محمد بن أبي القاسم البقالي الخوارزمي الحنفي (ت ٥٧٦ هـ) أخذ عن الزمخشري وخلفه في حلقته، كان حجةً في العربية، ومن تصانيفه «الإعجاب في علم الإعراب»، و«تقويم اللسان في النحو»، و«التنبيه على إعجاز القرآن»، وغير ذلك. له ترجمة في «الجواهر المضية» (٤: ٣٩٢)، و«بغية الوعاة» (١: ٢١٥).

(٢) قوله: «فلان» ساقط من (ح).

(٣) قوله: «في الخير والشر» ساقط من (ف).

(٤) «مقامات الحريري» ص ٢٥٢.

«الذي» موضع «الذين» - ولم يَجْزُ وضع «القائم» موضع «القائمين» ولا نحوه من الصفات - أمران: أحدهما: أن «الذي» لكونه وُصِّلَ إلى وصف كل معرفة بجملة، وتكاثر وقوعه في كلامهم؛ ولكونه مُستطالاً بصلته حقيق بالتخفيف؛ ولذلك نهكوه بالحدف؛ فحدفوا ياءه، ثم كسرتة، ثم اقتصرُوا به على اللام وحدها في أسماء الفاعلين والمفعولين. والثاني: أن جمعه ليس بمنزلة جمع غيره بالواو والتون، وإنما ذاك علامة لزيادة الدلالة،

المعنى: خُضِّمْتُمْ مُشَبَّهِينَ بالذين خاضوا، أو خَوْضًا مِثْلَ خَوْضِ الذين خاضوا، وإذا جُعِلَ الضميرُ العائدُ محذوفًا وجب أن يكون «الذي» على بابه، أي: وخُضِّمْتُمْ خَوْضًا مِثْلَ الذي خاضوه. فإن قلت: ليس قوله: ﴿الَّذِي أَسْتَوْدَعُ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] مِثْلَ ﴿كَالَّذِي خَاضُوا﴾ لاختلافِ صِلَتَيْهَا مُفْرَدًا وجمعا، وقرينة التخفيف في المستشهد جمع الصلة.

قلت: سيجيء أن الآية بحسب عود الضمير من ﴿يُنَوِّرُهُمْ﴾ إلى الموصولة يحتمل أمرين، فيجوز أن يحتمل على الوجه الضعيف للتخفيف، على أن الآية التي نحن بصددِها إذا حُمِلَ على التشبيه المُفَرَّقِ يُوجب تقدير الجمع. قال أبو البقاء: ﴿الَّذِي أَسْتَوْدَعُ نَارًا﴾ أراد «الذين»، فحدف النون لطول الكلام بالصلة، ومثله: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصَّدَقِ وَصَدَّقَ بِهِ﴾ ثم قال: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر: ١١].

قوله: (نهكوه) بالكسر، صحَّ عن نسخة الأصل. الجوهري: نهك، أي: دَنَفَ وَضَنَى. قال في «المفصل»: ولا استطالَهم إياه بصلته مع كثرة الاستعمال خَفَّفُوهُ من غير وجه، فقالوا: «اللَّذْ» بحدف الياء، ثم «اللَّذْ» بحدف الحركة، ثم حدفوه رأسا واجتزأوا عنه بالحرف المُلتبَسِ به، وهو لام التعريف^(٢)، وأورد بأن الذي يكما لها للتعريف، واللام بانفادها للتعريف. قوله: (وإنما ذاك علامة) قيل: يريد أن لفظة «الذي» كما تصلح للمفرد تصلح أيضا للجمع

(١) «التيان في إعراب القرآن» (١: ٣٣).

(٢) «المفصل» للزمخشري ص ١٧٤.

أَلَا تَرَى أَنَّ سَائِرَ الموصولات لفظُ الجمعِ والواحدِ فيهنَّ واحدًا! أَوْ قُصِدَ جِنْسُ المُستوقِدين، أَوْ أُريدَ الجمعُ أو الفوجُ الذي استَوَقَدَ نارًا، على أَنَّ المنافقين وذواتهم لم يُشَبَّهوا بذاتِ المستوقِدِ حتَّى يلزَمَ منه تشبيهُ الجماعةِ بالواحدِ، إِنما شُبَّهَتْ قِصَّتُهُمْ بقِصَّةِ المُستوقِدِ، ونحوه قوله: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْبَةَ ثُمَّ لَمْ يُحْمِلُوهَا كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥]، وقوله: ﴿يَنْظُرُونَ إِلَيْكَ نَظَرُ الْمَغْشِيِّ عَلَيْهِ مِنَ الْمَوْتِ﴾ [حمد: ٢٠] ووقودُ النار: سطوعُها وارتفاعُ هَبِّها، ومن أخواته: وَقَلَ في الجَبَلِ؛ إِذَا صَعَدَ وَعَلَا. والنارُ: جوهرٌ لطيفٌ مُضيءٌ حارٌّ مُحْرِقٌ. والنورُ: ضوؤها وضوءُ كُلِّ نَبْرٍ، وهو نقيضُ الظلمةِ. واشتقاقُها من: نَارَ يَنْوَرُ؛ إِذَا نَفَرَ؛ لِأَنَّ فيها حركةً واضطرابًا.....

كسائرِ الموصولاتِ مِثْلَ «مَنْ» و«مَا» وغيرِهما، فلَمَّا أُحِقَّ به «الباءُ» و«النون» اختَصَّ بالجمعِ، ولا كذلك سائرُ الأسماءِ التي جُمِعَتْ بالواو والنون، لِأَنها بدونها لا تكونُ للجمعِ.

قال القاضي: إِنما جازَ ذلك في «الذي» ولم يُجْزَ في نحو: القائم، لِأَنه غيرُ مقصود، والمقصودُ الوصفُ بالجملةِ التي هي صلته، وهو وَصْلَةٌ إلى وصفِ المعرفةِ بها لِأَنه ليس باسمٍ تامٍّ بل هو كالجُزءِ منه، فَحَقُّهُ أَنْ لَا يُجْمَعَ كما لم يُجْمَعْ أخواتُها^(١).

قوله: (على أَنَّ المنافقين وذواتهم لم يُشَبَّهوا) يعني: أَنَّ التشبيهَ واقعٌ في المضافِ والمُضافِ إليه معًا، لا في المضافِ إليه^(٢) وحده، والتطابقُ من هذا الوجه حاصلٌ كما في الآيةِ المُستشهدِ بها أولًا، وفي الثانيةِ التشبيهَ واقعٌ في النَّظَرَيْنِ وما يَتَّصِلُ بهما، لا فيما يَتَّصِلُ بهما وحده.

قوله: (وذواتهم)، وفي أَكْثَرِ النُّسخِ بكسرِ التاءِ، وفي بَعْضِها بالفتح. وَجْهُهُ: أَنه قال في «الغُربِ»: ذُو بَعْنَى الصَّاحِبِ يَقْتَضِي شَيْئَيْنِ: موصوفًا ومُضافًا إليه، تقول للمؤنث: امرأةٌ ذاتُ مالٍ، وللتثني ذواتا مالٍ، وللجاءِ ذواتُ مالٍ، هَذَا أَصْلُ الكلمةِ ثُمَّ اقْتَضَعُوا عنها مُقْتَضِيها،

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٨٧-١٨٨).

(٢) قوله: «معًا لا في المضافِ إليه» ساقط من (ط).

وَالنُّورُ مُشْتَقٌّ مِنْهَا. وَالْإِضَاءَةُ: قَرُطُ الْإِنَارَةِ، وَمِصْدَاقُ ذَلِكَ: قَوْلُهُ: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ
الْشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ [يونس: ٥]، وَهِيَ فِي الْآيَةِ مُتَعَدِّيةٌ،.....

وَأَجْرُوهَا تُجْرَى الْأَسْمَاءُ التَّامَّةُ الْمُسْتَقِلَّةُ بِأَنْفُسِهَا غَيْرِ الْمُفْتَضِيَةِ لِمَا سِوَاهَا، فَقَالُوا: ذَاتٌ قَدِيمَةٌ أَوْ
مُحْدَثَةٌ، وَنَسَبُوا إِلَيْهَا كَمَا هِيَ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرِ عِلَاقَةِ التَّأْنِيثِ، فَقَالُوا: الصِّفَاتُ الذَّائِنَةُ، وَاسْتَعْمَلُوهَا
اسْتِعْمَالَ النَّفْسِ وَالشَّيْءِ، وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ^(١): كُلُّ شَيْءٍ ذَاتٌ^(٢)، وَكُلُّ ذَاتٍ شَيْءٌ^(٣). وَقَالَ فِي
الْكَوَاشِي فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ وَبَنَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣]: بَنَاتُكُمْ:
جَمْعُ بَنَتْ، فَلَا مِ الْكَلِمَةِ مُحَذُوفٌ وَالتَّاءُ عَوَاضٌ مِنْهُ وَلَيْسَتْ بِتَاءِ تَأْنِيثٍ، لِأَنَّ تَاءَ التَّأْنِيثِ لَا
يُسَكَّنُ مَا قَبْلَهَا وَمَعَ ذَلِكَ فَتُكْسَرُ تَاءُ بَنَاتٍ فِي حَالَةِ النَّصْبِ تَشْبِيهًا بِهَا بِمَا فِي آخِرِهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ
كَمَسْنَاتٍ. إِلَّا يُونُسُ^(٤) فَإِنَّهُ يَقُولُ: رَأَيْتُ بَنَاتَكَ فَتَجَحَّ بِجَعْلِهَا كَالْتَّاءِ الْأَصْلِيَّةِ.

قَوْلُهُ: (وَالنُّورُ مُشْتَقٌّ مِنْهَا) أَي: مِنَ النَّارِ. الرَّاعِبُ: النُّورُ وَالنَّارُ: أَحَدُهُمَا مُشْتَقٌّ مِنَ الْآخَرِ
مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ قَلَمًا يَنْفَلُكُ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ، وَلِهَذَا قَالَ: ﴿تَقْنِيسٌ مِنْ نُورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣] فَاسْتَعْمِلَ
فِيهِ الْاِقْتِبَاسَ الَّذِي هُوَ لِلنَّارِ^(٥).

قَوْلُهُ: (وَهِيَ فِي الْآيَةِ مُتَعَدِّيةٌ) فَمَعْنَى هَذَا: أَنَّ مَوْجُودَهُ مَفْعُولٌ بِهِ، أَي: أَضَاءَتْ النَّارُ مَا
حَوْلَ الْمُسْتَوْفِدِ. وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مُتَعَدِّيةٍ فَيُسَبِّحُ لِنُفْسِهِ: بِمَا فِي «مَا» عَلَى تَأْوِيلِ: أَضَاءَتْ
الْأَمَاكِنَ الَّتِي حَوْلَ الْمُسْتَوْفِدِ، أَوْ يَسْنِدُ إِلَى ضَمِيرِ النَّارِ، فَعِنِ هَذَا يَنْتَصِبُ ﴿مَا حَوْلَهُ﴾ عَلَى
الظَّرْفِيَّةِ أَي: أَضَاءَتْ النَّارُ فِي الْأَمَكْنَةِ الَّتِي حَوْلَ الْمُسْتَوْفِدِ، وَإِنَّمَا أَضَاءَ إِشْرَافُ النَّارِ فِيهَا حَوْلَهُ

(١) نَقَلَ حَقِّقُ الْمَغْرِبِ عَنْ إِحْدَى النُّسخِ الْخَطِيئَةِ لِلْكِتَابِ: «هَكَذَا فِي النُّسخِ»، وَالظَّاهِرُ: أَبِي عُبَيْدٍ، انْتَهَى.

(٢) «الْمَغْرِبُ فِي تَرْتِيبِ الْمَغْرِبِ» (٣١١: ١).

(٣) قَوْلُهُ: «وَكُلُّ ذَاتٍ شَيْءٌ» مِنْ (ط).

(٤) عَنْ يُونُسَ بْنِ حَبِيبٍ، مِنْ أَشْبَاحِ سَيِّبُوهِ وَأَعْيَانِ الْبَصَرِيِّينَ. لَهُ تَرْجَمَةٌ فِي «طَبَقَاتِ النُّحَوِينِ» لِلزَّيْدِيِّ

وَيُحْتَمَلُ أَنْ تَكُونَ غَيْرَ مُتَعَدِّيَةٍ مُسَنَدَةً إِلَى ﴿مَا حَوْلَهُ﴾، والتَّانِيثُ لِلْحَمَلِ عَلَى الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ مَا حَوْلَ الْمُسْتَوْقِدِ أَمَاكُنْ وَأَشْيَاءُ، وَيَعْضُدُهُ قِرَاءَةُ ابْنِ أَبِي عُبَيْلَةَ: (ضَاءَتْ). وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ؛ وَهُوَ: أَنْ يَسْتَتِرَ فِي الْفِعْلِ ضَمِيرُ النَّارِ، وَيُجْعَلُ إِشْرَاقُ ضَوْءِ النَّارِ حَوْلَهُ بِمَنْزِلَةِ إِشْرَاقِ النَّارِ نَفْسِهَا، عَلَى أَنَّ «مَا» مَزِيدَةٌ أَوْ مَوْصُولَةٌ فِي مَعْنَى الْأَمْكَنَةِ. و﴿حَوْلَهُ﴾ نُصِبَ عَلَى الظَّرْفِ، وَتَأْلِيفُهُ لِلدَّوْرَانِ وَالْإِطَافَةِ، وَقِيلَ لِلْعَامِ: حَوْلٌ؛ لِأَنَّهُ يَدُورُ. فَإِنْ قُلْتَ: أَيْنَ جَوَابُ «لِمَا»؟ قُلْتَ: فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنَّ جَوَابَهُ ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾، وَالثَّانِي: أَنَّهُ مَحْذُوفٌ، كَمَا حُذِفَ فِي قَوْلِهِ: ﴿قَلَمًا ذَهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٥]، وَإِنَّمَا جَارَ حَذْفُهُ؛ لِاسْتِطَالَةِ الْكَلَامِ مَعَ أَمْنِ الْإِلْبَاسِ لِلدَّالِّ عَلَيْهِ، وَكَانَ الْحَذْفُ أَوْلَى مِنَ الْإِبْثَاتِ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْوَجَازَةِ مَعَ الْإِعْرَابِ عَنِ الصِّفَةِ الَّتِي حَصَلَ عَلَيْهَا الْمُسْتَوْقِدُ بِمَا هُوَ أْبْلَغُ مِنَ اللَّفْظِ فِي أَدَاءِ الْمَعْنَى؛ كَأَنَّهُ قِيلَ: فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ تَحَدَّثَ.....

لَا هِيَ نَفْسُهَا لَكِنْ يُجْعَلُ إِشْرَاقُ ضَوْءِ النَّارِ بِمَنْزِلَةِ إِشْرَاقِ النَّارِ فِي نَفْسِهَا؛ لِأَنَّ ضَوْءَ النَّارِ لِمَا كَانَ مُحِيطًا بِالْمُسْتَوْقِدِ مُشْرِقًا فِيهَا حَوْلَهُ غَايَةَ الْإِشْرَاقِ، أَشْنَدُ الْفِعْلِ إِلَى النَّارِ نَفْسِهَا إِسْنَادًا لِلْفِعْلِ إِلَى الْأَصْلِ كَقَوْلِهِمْ: بَنَى الْأَمِيرُ الْمَدِينَةَ.

قَوْلُهُ: ﴿قَلَمًا ذَهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٥] وَجَوَابُهُ الْمَحْذُوفُ: فَعَلُوا بِهِ مَا فَعَلُوا مِنَ الْأَذَى.

قَوْلُهُ: (بِمَا هُوَ أْبْلَغُ مِنَ اللَّفْظِ فِي أَدَاءِ الْمَعْنَى) يَعْنِي لَوْ صَرَّحَ بِالْجَوَابِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ حَالُ مُسْتَوْقِدِ نَارِ أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ، أَوْ هَمَّ أَنْ ذَلِكَ مُحْصُورٌ، وَلَمَّا حُذِفَ أَشْعَرَ بِأَنَّ الْأَمْرَ بَلَّغَ مِنَ الْقَطَاعَةِ وَالشَّدَّةِ إِلَى مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْوَصْفِ، وَهَذَا مِنَ السَّحْرِ الْبَيَّانِيِّ، لِأَنَّهُ آذَنَ بِأَنَّ الْإِيجَازَ اسْتَقْلَلَ بِمَعَانٍ لَا يَسْتَقْلِلُهَا الْإِطْنَابُ، لَكِنْ فِي كَلَامِهِ تَسَامُحٌ، لِأَنَّهُ قَدَّرَ الْمَحْذُوفَ مَا لَوْ صَرَّحَ بِهِ لَمَّا اجْتَرَأَ بِهِ، فَيَجِبُ أَنْ يَقْدَرَ بَعْدَ قَوْلِهِ: «بَعْدَ الْكَذْحِ فِي إِحْيَاءِ النَّارِ» وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْوَصْفِ كَمَا قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهَا وَقُتِحَتْ أَتُونَهَا﴾ [الزمر: ٧٣]: حَذَفَ جَوَابَ «إِذَا»، لِأَنَّهُ فِي صِفَةِ ثَوَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَدَلَّ بِحَذْفِهِ عَلَى أَنَّهُ شَيْءٌ لَا يُحِيطُ بِهِ الْوَصْفُ.

فَبَقُوا خَابِطِينَ فِي ظِلَامٍ مَتَحَرِّينَ مَتَحَرِّينَ عَلَى قَوْتِ الصَّوْرِ خَائِبِينَ بَعْدَ الْكَذْحِ فِي
إِحْيَاءِ النَّارِ. فَإِنْ قُلْتَ: فَإِذَا قُدِّرَ الْجَوَابُ مَحذُوفًا فِيمَ يَتَعَلَّقُ ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾؟ قُلْتُ:
يَكُونُ كَلَامًا مُسْتَأْنَفًا؛ كَأَنَّهُمْ لَمَّا شُبِّهَتْ حَالُهُمْ بِحَالِ الْمُسْتَوْقِدِ الَّذِي طَفِقَتْ نَارُهُ.....

وللواحدِي في هذا المقام كلام حسن، فلا بد من التعرُّض له، قال: مثَّل هؤلاء المنافقين لما
أظهروا كلمة الإيِّان، واستناروا بنورها، واعتزوا بعزِّها، وآمنوا، فناكحوا المسلمين ووارثوهم،
وآمنوا على أموالهم وأولادهم، فلما ماتوا عادوا إلى الظلمة والخوف وبقاوا في العذاب، كمثَّل
رجُل أوقد نارا في ليلة مظلمة في مفازة فاستضاء بها واستدفأ ورأى ما حوله فاتقَى ما يحذرُ
ويخافُ وأمن، فبينما هو كذلك إذ طَفِقَتْ نَارُهُ، فبقي مُظْلِمًا خائِفًا مَحَرِّيًا. فمعنى إذهابِ الله
نورَ المنافقين هو أن يسلبهم ما أعطوا من النور مع المؤمنين في الآخرة، وكان من حقِّ ظاهر
النظم أن يكون اللفظ: «فلما أضاعت ما حوله أطفأ الله ناره»، ليشاكل جواب «لما» معنى هذه
القِصة. ولما كان إطفاء النار مثلاً لإذهاب نورهم أقيم إذهابُ النور مقامَ الإطفاء، وجعل
جواب «لما» اختصاراً وإيجازاً^(١).

وقُلْتُ: على هذا التقدير في هذا التمثيل إيجازان: أحدهما: إيجاز في الشطر الأول من المُمَثَّل
له، وهو مثَّل هؤلاء المنافقين لما أظهروا كلمة الإيِّان، واستناروا بنورها واعتزوا بعزِّها، وآمنوا
فناكحوا المسلمين ووارثوا وأمنوا على أموالهم وأولادهم حيث اقتصر على قوله: ﴿مَثَلُهُمْ﴾
لدلالة الشطر الأول من المُمَثَّل به عليه وهو قوله: ﴿كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا
حَوْلَهُ﴾ [البقرة: ١٧]. وثانيهما: إيجاز في الشطر الثاني من المُمَثَّل به وهو قوله: فَبَيْنَا هُوَ كَذَلِكَ إِذْ
طَفِقَتْ نَارُهُ فَبَقِيَ مُظْلِمًا خَائِفًا مَحَرِّيًا، حيث لم يذكر منه شيئاً، واكتفى بذكر الشطر الثاني من
المُمَثَّل له وهو قوله: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَزَكَّاهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصَرُونَ﴾ [البقرة: ١٧].

قوله: (بعد الكذح) مُستفاد من السين في قوله: ﴿اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾.

(١) «التفسير الوسيط» للواحدِي (١: ٩٣-٩٤).

اعترض سائل فقال: ما بالهم قد أشبهت حالهم حال هذا المستوقد؟ فقيل له: ذهب الله بنورهم؛ أو يكون بدلاً من جملة التمثيل على سبيل البيان. فإن قلت: قد رجع الضمير في هذا الوجه إلى المنافقين، فما مرجعه في الوجه الثاني؟ قلت: مرجعه: ﴿الَّذِي أَسْتَوَقَدَ﴾؛ لأنه في معنى الجمع، وأما جمع هذا الضمير وتوحيده في: ﴿حَوْلَهُ﴾ فللحمل على اللفظ تارة وعلى المعنى أخرى. فإن قلت: فما معنى إسناد الفعل إلى الله تعالى في قوله: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾؟ قلت: إذا طُفِئَ النار بسبب ساوِي رِيح أو مطر؛ فقد أطفأها الله، وذهب بنور المستوقد. ووجه آخر؛ وهو: أن يكون المستوقد في هذا الوجه مستوقد نار لا يرضاها الله.

قوله: (أو يكون بدلاً من جملة التمثيل) أي: يكون تفسير المجموع قوله: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي أَسْتَوَقَدَ نَارًا فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهُ﴾. حَدَّثَ فَبَقُوا مُتَحِيرِينَ مُتَحَسِّرِينَ؛ لأن حاصله وتلخيصه: ذهب الله بنور المنافقين، وتركهم في ظلمات لا يُبْصِرُونَ، والبذل كما عُلِمَ في «الفاتحة» كالبيان والتفسير للمبذل.

قوله: (قد رجع الضمير في هذا الوجه) يعني: إذا كان الجواب محذوفاً، وكان ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ استئنافاً، أو بدلاً، يرجع الضمير في ﴿بِنُورِهِمْ﴾^(١) إلى المنافقين، وأما إذا كان الجواب ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ لا يجوز أن يرجع إليهم، ولا بأس في تسميته بالوجه الثاني وإن كان مذكوراً أولاً؛ لأن كلاً من الوجهين ثانٍ للآخر، كقوله تعالى: ﴿ثَاقِبَ أَتْنَيْنِ إِذْ هُما فِي أَفْكارٍ﴾ [التوبة: ٤٠] أي: مصيرهما، ونظيره قوله في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسِكُوا بُرُءُكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]: «فَعُطِفَتْ - أي: الأرجل - على الرابع»^(٢) المسوح.

قوله: (فما معنى إسناد الفعل إلى الله تعالى) دلَّت «الفاء» على إنكار أن يكون ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ جواباً، يعني إتما جاز إسناد إذهاب نور المنافقين إلى الله تعالى؛ لأنه جزاء لفعْلِهِمْ، وأما إسناد إذهاب نور المستوقدين فلا يجوز لكونه عبثاً والعبث قبيح، بناء على مذهبه.

(١) من قوله: «أو بدلاً» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) وفي بعض نسخ «الكشاف»: «الثالث»، وانظر كلام الطيبي عليه في (٥: ٢٩٢).

ثُمَّ إِنَّمَا أَنْ تَكُونَ نَارًا مَجَازِيَّةً؛ كِنَارِ الْفِتْنَةِ وَالْعِدَاوَةِ لِلْإِسْلَامِ، وَتِلْكَ النَّارُ مُتْقَاصِرَةٌ
 مَدَّةُ اشْتِعَالِهَا قَلِيلَةُ الْبَقَاءِ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: ﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾ [المائدة: ٦٤]؟ وَإِنَّمَا نَارًا حَقِيقَةً أَوْقَدَهَا الْغَوَاةُ؛ لِيَتَوَصَّلُوا بِالْإِسْتِزَاءِ بِهَا إِلَى بَعْضِ الْمَعَاصِي،
 وَيَتَهَدَّؤُا بِهَا فِي طُرُقِ الْعَيْثِ، فَأُطْفِئَهَا اللَّهُ وَخَيَّبَ أَمَانِيَهُمْ. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ صَحَّ فِي
 النَّارِ الْمَجَازِيَّةِ أَنْ تُوصَفَ بِإِضَاءَةٍ مَا حَوْلَ الْمُسْتَوَقَّدِ؟ قُلْتُ:.....

وتلخيصُ الجواب: أَنَّ الْإِسْنَادَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ إِذَا جُعِلَ مَجَازِيًّا يَجُوزُ
 أَنْ يُحْمَلَ قَوْلُهُ: ﴿الَّذِي أَسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ عَلَى نَارٍ أَوْقَدَهَا بَعْضُ النَّاسِ لِلانْتِفَاعِ بِهَا مِنْ نَحْوِ
 الْإِسْتِزَاءِ وَإِضَاءَةٍ مَا حَوْلَهُ وَغَيْرِ ذَلِكَ، فَأُطْفِئَهَا رِيحٌ أَوْ مَطَرٌ، وَإِنَّمَا جَارَ إِسْنَادُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى
 لِأَنَّهُ سَبَبٌ بَعِيدٌ، وَإِذَا جُعِلَ الْإِسْنَادُ حَقِيقَةً احْتَمَلَ أَنْ يُرَادَ بِالنَّارِ نَارُ الْفِتْنَةِ، وَأَنْ يُرَادَ نَارٌ
 حَقِيقَةٌ أَوْقَدَهَا الْغَوَاةُ، بِنَاءً عَلَى أَنَّ إِطْفَاءَ تِلْكَ النَّارِ مُسْتَحْسَنٌ فِي الْعُقُولِ.

وقال القاضي: معنى الإسنادِ إلى الله تعالى أَنَّ الْكَلَّ يَفْعَلُهُ، إِذَا طَفِئَتِ النَّارُ بِسَبَبِ
 سِوَايِ (١). يريدُ أَنَّ الْإِسْنَادَ مَجَازِيًّا عَلَى طَرِيقَةِ: هَزَمَ الْأَمِيرُ الْجُنْدَ.

قَوْلُهُ: (نَارًا مَجَازِيَّةً) وَعَلَى هَذَا حَصَلَ التَّدَاخُلُ بَيْنَ التَّشْبِيهِ وَالْمَجَازِ، فَادْخَلَ الْإِسْتِعَارَةَ فِي
 الْمُسْتَبْهَةِ، بِمَا أَدْخَلَ التَّشْبِيهَ فِي قَوْلِهِ: «كَأَنَّ أَذُنِي قَلْبِي خَطَلَاوَان» (٢)، فِي الْإِسْتِعَارَةِ هُنَاكَ،
 وَجَعَلَهُ تَرْشِيحًا لَهَا كَمَا مَرَّ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: (وَتِلْكَ النَّارُ مُتْقَاصِرَةٌ) فَمَوْضُوعٌ مُوضِعٌ يُطْفِئُهَا اللَّهُ سَرِيعًا، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ:
 ﴿أَطْفَأَهَا اللَّهُ﴾ فِي قَوْلِهِ: ﴿كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ﴾ [المائدة: ٦٤].

(١) «أنوار التنزيل» (١: ١٩٠) وعبارته ثَمَّةُ: «وإِسْنَادُ الذَّهَابِ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى، إِنَّمَا لِأَنَّ الْكَلَّ يَفْعَلُهُ، أَوْ لِأَنَّ
 الْإِطْفَاءَ حَصَلَ بِسَبَبِ خَفِيِّ أَوْ أَمْرِ سِوَايِ كَرِيحٍ أَوْ مَطَرٍ، أَوْ لِلْمَبَالِغَةِ وَلِذَلِكَ عُدِّي الْفِعْلُ بِالْبَاءِ دُونَ
 الْهَمْزَةِ لِمَا فِيهَا مِنْ مَعْنَى الْإِسْتِصْحَابِ وَالِاسْتِمْسَاكِ». انتهى.

(٢) «الكشاف» (٢: ٢١٧).

هو خارج على طريقة المَجَاز المُرْشَح، فَأَحْسِنْ تَدَبُّرَهُ. فَإِنْ قُلْتَ: هَلَّا قِيلَ: ذَهَبَ اللَّهُ بِضَوْنِهِمْ؛ لقوله: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ﴾؟ قلتُ: ذُكِرَ النُّورُ أبلغُ؛ لأنَّ الضَّوْءَ فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى الزِّيَادَةِ، فَلَوْ قِيلَ: ذَهَبَ اللَّهُ بِضَوْنِهِمْ؛ لَأَوْهَمَ الذَّهَابَ بِالزِّيَادَةِ وَبِقَاءِ مَا يُسَمَّى نُورًا، وَالْعَرَضُ إِزَالَةُ النُّورِ عَنْهُمْ رَأْسًا وَطَمَسُهُ أَصْلًا،.....

قوله: (المَجَاز المُرْشَح) يريدُ أَنَّهُ لَمَّا اسْتَعَارَ لِإِثَارَةِ الْفِتْنَةِ لَفْظَ النَّارِ فَقَاها بِالْإِضَاءَةِ، فَإِنَّمَا صِفَةٌ مُلَاتِمَةٌ لَهَا.

قوله: (والْعَرَضُ إِزَالَةُ النُّورِ) والحَاصِلُ: أَنَّ تَقْيِي الْقَلِيلِ يَوْجِبُ تَقْيِي الْكَثِيرِ، دُونَ الْعَكْسِ، وَفِي مَعْنَاهُ: ﴿فَلَا تَقُلْ لِمَا أَتَى وَلَا تَنْهَرُهُمَا﴾ [الإِسْرَاءُ: ٢٣]. قَالَ صَاحِبُ «الْفَلَكَ الدَّائِرِ»^(١): هَذَا غَيْرُ صَحِيحٍ، فَإِنَّا تَصَفَّحْنَا كُتُبَ اللُّغَةِ فَلَمْ نَجِدْهَا شَاهِدَةً لِمَا ذُكِرَ وَلَا الْإِصْطِلَاحَ الْعَرَفِيُّ مُسَاعِدًا لَهُ.

وَقَالَ ابْنُ السَّكَيْتِ - وَهُوَ ثِقَّةٌ بِالْإِجْمَاعِ - فِي كِتَابِ «إِصْلَاحِ الْمُنْطِقِ»^(٢)، فِي بَابِ فِعْلٍ وَفُعْلٍ بِكَسْرِ الْفَاءِ وَضَمِّهَا مَعَ سَكُونِ الْعَيْنِ بِاخْتِلَافِ الْمَعْنَى: الثَّيْرُ: عَلَمُ الثَّوْبِ، وَالنُّورُ: الضِّيَاءُ، فَيَجْعَلُهَا شَيْئًا وَاحِدًا، وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورًا﴾ [يُونُسُ: ٥] مَا يَدُلُّ عَلَى الْإِخْتِلَافِ. وَالْجَوَابُ عَنْ قَوْلِهِ: إِنَّ ابْنَ السَّكَيْتِ جَعَلَهَا شَيْئًا وَاحِدًا؛ هُوَ أَنَّ ابْنَ السَّكَيْتِ بَيَّنَّ مَعْنَاهُ الْحَقِيقِيَّ بِحَسَبِ الْوَضْعِ لَا الِاسْتِعْمَالِ، وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي أَوَّلِ هَذِهِ الْآيَةِ، أَنَّ هَذَا الِاعْتِبَارَ بِحَسَبِ الِاسْتِعْمَالِ، وَحَيْثُ قَالَ: وَوَضَدْتُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسُ ضِيَاءً﴾ [يُونُسُ: ٥]، وَأَنَّ الْأَصْلَ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ السَّكَيْتِ.

(١) يَعْنِي الْعَلَامَةَ عَزَّ الدِّينَ عَبْدَ الْحَمِيدِ بْنِ هَبَةَ اللَّهِ الدَّائِنِي الْمَعْرُوفَ بِابْنِ أَبِي الْحَدِيدِ، (ت ٦٥٥ هـ) صَاحِبُ «شَرْحِ نَهْجِ الْبَلَاغَةِ». وَكِتَابُهُ «الْفَلَكَ الدَّائِرِ عَلَى الْمَثَلِ السَّائِرِ» تَعَقَّبَ فِيهِ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «الْمَثَلِ السَّائِرِ». انْظُرْ: «كَشَفُ الظُّنُونِ» (٢: ١٢٩).

(٢) «إِصْلَاحِ الْمُنْطِقِ» ص ٣٤-٣٥ دُونَ قَوْلِهِ: «وَالنُّورُ: الضِّيَاءُ».

أَلَا تَرَى كَيْفَ ذَكَرَ عَقِيْبِهِ: ﴿وَرَزَكْنَهُمْ فِي ظُلُمَاتٍ﴾! والظُّلْمَةُ عبارةٌ عن عَدَمِ النُّورِ وانطِماسِهِ؛ وكيفَ جَمَعَهَا! وكيفَ نَكَّرَهَا! وكيفَ أَتَتْهَا ما يَدُلُّ على أنها ظُلْمَةٌ مَبْهَمَةٌ لا يَتَرَأَى فِيهَا شَبَحَان؛ وهوَ قولُهُ: ﴿لَا يَبْصُرُونَ﴾! فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ وُصِفَتْ بِالْإِضَاءَةِ؟

وقال في «الأساس»: أَشْرَقَ ضَوْؤُ الشَّمْسِ وَضِيَاؤُهَا وَأَضْوَاؤُهَا، وَقَوْلُهُمْ: فَلَا نَّ أَضْوَأَ مِنَ الشَّمْسِ وَأَنْوَرُ مِنَ الْبَدْرِ.

وأما قولُهُ^(١): لَيْسَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً﴾^(٢) وَالْقَمَرَ نُورًا ﴿يُونُس: ٥﴾ ما يَدُلُّ على الاختلاف، فيقالُ له: أَفَلَا تُقَابِلُ الْآيَةَ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَمَحَوْنَا آيَةَ اللَّيْلِ وَجَعَلْنَا آيَةَ النَّهَارِ مُبْصِرَةً﴾ [الإسراء: ١٢] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ الْقَمَرَ فِيهِنَّ نُورًا وَجَعَلَ الشَّمْسَ سِرَاجًا﴾ [نوح: ١٦] حَتَّى يُعْلَمَ الْاِخْتِلَافُ لِلْاِسْتِعْمَالِ!

قوله: (أَلَا تَرَى كَيْفَ ذَكَرَ عَقِيْبِهِ... وكيفَ جَمَعَهَا، وكيفَ نَكَّرَهَا) كَرَّرَ «كَيْفَ» لِيُؤْذِنَ بِاسْتِقْلَالِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْمَذْكُورَاتِ فِيمَا قَصَدَ إِلَيْهِ، أَي: أَنَّهَا ظُلُمَاتٌ مُتَكَاثِفَةٌ بِتَابِعِ الْقَطْرِ وَظُلْمَةٌ غَمَامَةٍ مَعَ ظُلْمَةِ اللَّيْلِ، وَأَنَّهَا ظُلُمَاتٌ لَا يُكْتَنَتُهُ كُنْهَهَا. ثُمَّ قَوْلُهُ: ﴿لَا يَبْصُرُونَ﴾ كَالْتِمِيمِ وَالْإِيغَالِ كَقَوْلِهَا:

كَأَنَّهُ عَلَّمَ فِي رَأْسِهِ نَارًا^(٣)

وجعله بمنزلةِ اللازمِ مِنْ قَبِيلِ: فَلَا يُعْطَى وَيَمْنَعُ.

قوله: (فَلِمَ وُصِفَتْ بِالْإِضَاءَةِ) الْفَاءُ تَدُلُّ عَلَى إِنْكَارِ الْكَلَامِ السَّابِقِ. وَمَبْنَى سؤَالِهِ السَّابِقِ «هَلَّا قِيلَ: ذَهَبَ اللَّهُ بَصَرَهُمْ»، هُوَ أَنَّ الْمُجَابَوَةَ بَيْنَ صَدْرِ الْكَلَامِ وَعَجْزِهِ مَطْلُوبَةٌ، فَلَمَّا قِيلَ:

(١) يعني ابن أبي الحديد صاحب «الْمَلَكُ الدَّائِرُ».

(٢) من قوله: «الآية وأن الأصل» إلى هنا سقط من (ط) و(ف).

(٣) للخنساء في «ديوانها» ص ٤٠ قالت في رثاء أخيها صخر، وصَلَّدَتْهُ:

وإنَّ صَخْرًا تَأْتُمُّ أَهْدَاةً بِهِ

قلت: هذا على مذهب قولهم: للباطل صَوْلَةٌ ثم تَضْمَحِلُّ، ولريح الصَّلَاةِ عَصْفَةٌ ثُمَّ تَحْتَفُتُ، و«نَارُ الْعَرْفِجِ»: مَثَلٌ لِنَزْوَةِ كُلِّ طَمَاحٍ. والفرق بين «أذهبه» و«ذهب به»:

﴿أَضَاءَتْ﴾ فالنَّاسِبُ أَنْ يُقَالَ: بِضَوْنِهِمْ، لِيَكُونَ مِنْ بَابِ رَدِّ الْعَجْزِ عَلَى الصَّدْرِ، وَأَجَابَ عَنْهُ بِأَنْ مُرَاعَاةَ تِلْكَ النُّكْتَةِ - وَهِيَ إِزَالَةُ النُّورِ بِالْكُلِّيَّةِ - اقْتَضَتْ الْمُخَالَفَةَ، ثُمَّ سَأَلَ ثَانِيًا عَلَى الْإِنْكَارِ: «فَلِمَ وَصِفَتْ بِالْإِضَاءَةِ؟» يَعْنِي إِذَا كَانَ الْغَرَضُ إِزَالَةُ النُّورِ بِالْكُلِّيَّةِ، وَأَنَّهُ لَوْ قِيلَ: ذَهَبَ اللَّهُ بِضَوْنِهِمْ، لَمْ يَحْصُلِ الْغَرَضُ، فَمَا الَّذِي اسْتَدْعَى وَصْفَ النَّارِ بِالْإِضَاءَةِ دُونَ الْإِنَارَةِ، إِذْ لَوْ قِيلَ: فَلِمَ أُنَازَتْ مَا حَوْلَهُ لِحَصْلِ الْمَقْصُودِ أَيْضًا وَتَجَاوَبَ النَّظْمُ؟ وَأَجَابَ بِمَا مَعْنَاهُ: أَنَّهُ أَدْخَلَ فِي الْكَلَامِ مَعْنَى الْبَاطِلِ، وَتَحْرِيرُهُ: أَنَّ سِيَاقَ الْكَلَامِ كَانَ فِي إِثْبَاتِ ضَوْءٍ أَوْ نُورٍ كَيْفَ مَا كَانَ، ثُمَّ إِزَالَتِهِ لِيَحْصَلَ غَرَضُ التَّمْثِيلِ، فَفِي إِيرَادِهِ عَلَى هَذِهِ الطَّرِيقَةِ إِشْعَارٌ بِمَعْنَى الْبُطْلَانِ أَيْضًا، فَإِنَّهُ تَبَيَّنَ عِنْدَ ذَوِي الْبَصَائِرِ وَأَرْبَابِ النُّهَى قُوَّةُ ظُهُورِ الْبَاطِلِ فِي بَدْءِ الْحَالِ ثُمَّ اضْمِحْلَالِهِ سَرِيعًا فِي الْمَالِ، فَقِيلَ: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ﴾ لِيُثَبِّتَ أَوْلَا الْإِفْرَاطِ فِي إِشْرَاقِ النَّارِ ثُمَّ «ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ» لِيُثَبِّتَ التَّغْرِيطَ فِيهِ ثَانِيًا، لِيَكُونَ عَلَى وَزَانِ قَوْلِهِمْ: لِلْبَاطِلِ صَوْلَةٌ ثُمَّ يَضْمَحِلُّ. وَفِي هَذَا التَّحْرِيرِ إِيْذَانٌ بِأَنَّ الْوَاجِبَ أَنْ يُحْمَلَ التَّنْكِيرُ فِي قَوْلِهِ: «اسْتَوْفَدَ نَارًا» عَلَى التَّعْظِيمِ وَالتَّهْوِيلِ، وَأَنْ يُجْعَلَ الْإِسْنَادُ فِي «أَضَاءَتْ» لِلنَّارِ عَلَى الْمَجَازِ، كَمَا سَبَقَ.

قوله: (وَنَارُ الْعَرْفِجِ مَثَلٌ لِنَزْوَةِ كُلِّ طَمَاحٍ)^(١) أي: هَذَا اللَّفْظُ وَهُوَ نَارُ الْعَرْفِجِ، عَلَّمَ لِهَذَا الْمَعْنَى وَقَدْ أَسْلَفْنَا أَنَّ حَقِيقَةَ الْمَثَلِ: مَا جُعِلَ عَلَمًا لِلتَّشْبِيهِ لِحَالِ الْأَوَّلِ، فَإِنَّ نَارَ الْعَرْفِجِ عَلَّمَ لِحَالِ مَنْ تَرَاهُ يَخْوُضُ فِي أَمْرٍ مَعَ سَرٍّ قَوِيٍّ، ثُمَّ تَرَاهُ يَنْخَفِضُ عَنْهُ سَرِيعًا. وَالْعَرْفِجُ: شَجَرٌ يَنْبُتُ فِي السَّهْلِ، الْوَاحِدَةُ عَرْفَجَةٌ. وَالنَّزْوَةُ: الطَّفَرَةُ، وَمَنْه: تَرَا الذِّكْرُ عَلَى الْأُنْثَى، وَالطَّمَاحُ: الشَّرُّ.

قوله: (وَالْفَرْقُ بَيْنَ أَذْهَبَهُ وَذَهَبَ بِهِ) وَقَدْ ذَهَبَ إِلَى هَذَا الْفَرْقِ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ، ذَكَرَهُ الْحَرِيرِيُّ فِي «دُرَّةِ الْغَوَاصِّ»^(٢). قَالَ صَاحِبُ «الْمَثَلِ السَّائِرِ»: كُلُّ مَنْ ذَهَبَ بِشَيْءٍ فَقَدْ أَذْهَبَهُ،

(١) وَمَنْه قَوْلُ الْعَرَبِ: «أَشْرَعُ مِنَ النَّارِ فِي بَيْسِ الْعَرْفِجِ». انظر: «مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ» (١: ٣٥٥).

(٢) «دُرَّةُ الْغَوَاصِّ» ص ٢٠.

أَنَّ معنى «أذهب»: أزاله وجعله ذاهباً، ويقال: ذهب به؛ إذا استصحبه ومضى به معه، وذهب السلطانُ بِإِلَهِ: أَخَذَهُ، ﴿فَلَمَّا ذَهَبُوا بِهِ﴾ [يوسف: ١٥]، ﴿إِذَا لَدَهَبَ كُلُّ إِلَهٍ بِمَا خَلَقَ﴾ [المؤمنون: ٩١]، ومنه: ذهبْتُ به الخِيَلَاءُ. والمعنى: أَخَذَ اللَّهُ نُورَهُمْ وَأَمْسَكَهُ، ﴿وَمَا يَمْسِكُ فَلَا مُرْسِلَ لَهُ﴾ [فاطر: ٢]، وهو أبلغُ مِنَ الإِذهَابِ. وقرأَ البَيهَاقِيُّ: (أذهبَ اللهُ نُورَهُمْ).....

وليسَ كُلُّ مَنْ أَذْهَبَ شَيْئًا فَقَدْ ذَهَبَ بِهِ، لِأَن قَوْلَنَا: ذَهَبَ بِهِ يُفْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ اسْتَصْحَبَهُ مَعَهُ، وَأَمْسَكَهُ عَنِ الرَّجُوعِ إِلَى الْحَالَةِ الْأُولَى، وليسَ كذلك «أذهب»^(١).

وقال صاحبُ «الفلك الدائر»: وفيه نظَر؛ لِأَنَّ كِلَا اللَّفْظَيْنِ يَدُلُّانِ عَلَى مَعْنَى وَاحِدٍ؛ لِأَنَّ الْأَفْعَالَ اللَّازِمَةَ تُعَدُّ تَارَةً بِحَرْفِ الْجَرِّ، وَأُخْرَى بِالْهَمْزَةِ، كَمَا يَقُولُ: أَخْرَجْتُ زَيْدًا مِنَ الْبَلَدِ، وَخَرَجْتُ بِزَيْدٍ مِنْهُ، وليسَ معنى الثاني أَنَّكَ أَخْرَجْتَ زَيْدًا وَاسْتَصْحَبْتَهُ مَعَكَ، وَكَذَا عَنِ صَاحِبِ «الضوء» أَنَّهُ قَالَ: وَيَكُونُ لِلتَّعْدِيَةِ نَحْوُ: ذَهَبْتُ بِهِ، إِذِ الْمَعْنَى: أَذْهَبْتُهُ، وَهِيَ فِي سَائِرِ الْمَوَاضِعِ تُفِيدُ مَعْنَى التَّعْدِيَةِ إِلَى مَعْنَى آخَرَ، وَهَاهُنَا لَمْ يُفَدَ شَيْئًا سِوَاهَا.

والجوابُ: أَنَّهَا وَإِنْ اشْتَرَكَا فِي مَعْنَى التَّعْدِيَةِ، لَكِنْ لَمْ قُلْتُ: إِنَّهُمَا مُشْتَرَكَا فِي تَأْدِي مَعْنَى وَاحِدٍ؟ وَهَلِ النَّزَاعُ إِلَّا فِي هَذَا؟ فَإِنَّ الْهَمْزَةَ هَاهُنَا لِلْإِزَالَةِ وَالْبَاءُ لِلْمُصَاحَبَةِ، وَصَاحِبُ الْمَعَانِي لَا يَنْظُرُ إِلَّا إِلَى الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، وَاسْتِعْمَالِ كُلِّ مَعْنَى فِي مَقَامِهِ، لَا إِلَى التَّعْدِيَةِ نَفْسِهَا فَإِنَّ الْبَحْثَ عَنْهَا وَظِيفَةُ النَّحْوِيِّ. وَيُؤَيِّدُهُ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ فِي «الْأَعْرَافِ»^(٢): «إِنْ قُلْتُ: كَيْفَ قِيلَ: ﴿مَنْ بَيَّنَّ أَيْدِيَهُمْ وَمَنْ خَلْفَهُمْ﴾ [الأعراف: ١٧] بِحَرْفِ الْإِبْتِدَاءِ ﴿وَعَنْ أَيْمَنِهِمْ وَعَنْ شَمَائِلِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧] بِحَرْفِ الْمَجَاوِزَةِ؟ قُلْتُ: الْمَفْعُولُ فِيهِ عُدِّيَ إِلَيْهِ الْفِعْلُ نَحْوُ تَعْدِيَتِهِ إِلَى الْمَفْعُولِ بِهِ، فَكَمَا اخْتَلَفَتْ حُرُوفُ التَّعْدِيَةِ فِي ذَلِكَ، اخْتَلَفَتْ فِي هَذَا، وَكَانَتْ لَعَةً تُؤْخَذُ وَلَا تُقَاسُ، وَإِنَّمَا يُفْتَشُّ عَنْ صِحَّةِ مَوْقِعِهَا فَقَطْ، فَلَمَّا سَمِعْنَاهُمْ يَقُولُونَ: جَلَسَ عَنْ يَمِينِهِ، وَعَلَى يَمِينِهِ، وَعَنْ شِمَالِهِ، وَعَلَى شِمَالِهِ،

(١) «المثل السائر» (٢: ٣٠).

(٢) «الكشاف» (٦: ٣٤٤-٣٤٥).

و«ترك»: بمعنى طَرَحَ وخلَّى إذا علَّق بواحد؛ كقوله: «تَرَكَ تَرَكَ ظَنِي ظِلَّهُ»؛ فإذا علَّق بشيئين كَانَ مَضْمَنًا معنى «صَيَّر»؛ فيُجْرَى مجرى أفعالِ القلوب؛ كقولِ عنترَةَ:

فَتَرَكَتُهُ جَزَرَ السَّبَاعِ يَنْشُنُهُ

قلنا: معنى «على يمينه» أنه تَمَكَّنَ من جَهَةِ اليمينِ تَمَكَّنَ المُستعلي مِنَ المُستعلي عليه، ومعنى «عن يمينه»، أي: جلس مُتجافيًا عن صاحب^(١) اليمين، مُنَحَرِّفًا عنه غَيْرَ مُلَاصِقٍ له.

وقال في «طه»: «ومعنى الاستعلاء في ﴿عَلَى النَّارِ﴾ [طه: ١٠]: أَنَّ أَهْلَ النَّارِ يَسْتَعْلُونَ الْمَكَانَ الْقَرِيبَ مِنْهَا، كَمَا قَالَ سَيُوبُيْهِ - فِي مَرْزُوتٍ بَزِيدٍ -: إِنَّهُ لَصَوَّقٌ بِمَكَانٍ يَقْرُبُ مِنْ زَيْدٍ»^(٢).

قوله: «ترك ظني ظله» أي: كِنَاسَهُ الَّذِي يَسْتَظِلُّ بِهِ فِي شِدَّةِ الْحَرِّ، فَيَأْتِيهِ الصَّائِدُ فَيُثِيرُهُ فَلَا يَعُودُ إِلَيْهِ أَبَدًا، يُضْرَبُ فَيَمَنُ تَرَكَ الْأَمْرَ تَرَكَ لَا يَعُودُ إِلَيْهِ أَبَدًا. قاله الميداني^(٣).

قوله: «فَتَرَكَتُهُ جَزَرَ السَّبَاعِ يَنْشُنُهُ» تَمَامُهُ:

مَا يَتَيْنُ قَلَّةَ رَأْسِهِ وَالْمِغْصَمِ

قبله:

فَشَكَّكَتْ بِالرَّمَحِ الطَّوِيلِ ثِيَابَهُ لَيْسَ الْكَرِيمُ عَلَى الْقَنَا بِمُحَرَّمٍ^(٤)

وُروِي: فَتَرَكَتُهُ بِالنُّونِ، وَالضَّمِيرُ «لِلْقَنَا» فِي رِوَايَةٍ: يَقْضِمُنْ حُسْنَ بَنَانِهِ وَالْمِغْصَمِ. الْحَجَرُ: جَمْعُ الْجَزِيرَةِ، وَهِيَ الشَّاةُ الَّتِي أُعِدَّتْ لِلذَّبْحِ، وَالتَّوْشُ: التَّنَاوُلُ، وَالْقَضْمُ: الْأَكْلُ بِمُقَدِّمِ الْأَسْنَانِ. يَقُولُ: صَيَّرْتُهُ طُعْمَةً لِلْسَّبَاعِ، أَي: قَتَلْتُهُ فَجَعَلْتُهُ عُرْضَةً لِلْسَّبَاعِ حَتَّى تَنَاوَلْتَهُ وَأَكَلْتَهُ بِمُقَدِّمِ أَسْنَانِهَا.

(١) في (ط): «عن جانب».

(٢) «الكشاف» (١٠: ١٣٦).

(٣) في «جمع الأمثال» (١: ١٢١).

(٤) البيتان لعنترَةَ في «ديوانه» ص ١٢٤.

ومنه قوله: ﴿وَرَكَّهْمَ فِي ظُلُمَاتٍ﴾ أصله: هُمُ فِي ظُلُمَاتٍ، ثُمَّ دَخَلَ «تَرَكَ»؛ فَتَصَبَّ الْجُرَّائِينَ.

والظلمة: عَدَمُ النُّورِ، وَقِيلَ: عَرَضُ يُنَافِي النُّورِ. وَاسْتَفَافُهَا مِنْ قَوْلِهِمْ: مَا ظَلَمَكَ أَنْ تَفْعَلَ كَذَا؟ أَيْ: مَا مَنَعَكَ وَسَخَلَكَ؛ لِأَنَّهَا تَسُدُّ الْبَصَرَ وَتَمْنَعُ الرُّؤْيَا. وَقَرَأَ الْحَسَنُ (ظُلُمَاتٍ) بِسُكُونِ اللَّامِ، وَقَرَأَ الْيَمَانِيُّ: (فِي ظُلْمَةٍ) عَلَى التَّوْحِيدِ. وَالْمَفْعُولُ السَّاقِطُ.....

قوله: (ومنه قوله: ﴿وَرَكَّهْمَ فِي ظُلُمَاتٍ﴾) يُرْهِمُ أَنْ تَقْدِيرَ الْآيَةِ مَقْصُورٌ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ دُونَ الْأَوَّلِ، وَلَكِنْ جَاءَ فِي «الْأَمَالِي» عَنْ ابْنِ الْحَاجِبِ: أَنَّ عَلَى الْأَوَّلِ مَفْعُولُ «تَرَكَ»: «هُمْ»، وَ﴿فِي ظُلُمَاتٍ﴾ وَ﴿لَا يُبْصِرُونَ﴾ حَالَانِ مُتَرَادِفَانِ مِنَ الْمَفْعُولِ (١)، فَيُقَالُ: إِنَّ الْمُصَنَّفَ إِنَّمَا تَرَكَ ذِكْرَهُ لظهوره، وَالْوَجْهُ الثَّانِي: لِمَا كَانَ مُتَضَمِّنًا لِفَائِدَةِ التَّضْمِينِ وَعَلَى قَاعِدَةٍ وَأَصْلٍ فِي الْإِعْرَابِ وَهِيَ: أَنَّ بَعْضَ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَقْتَضِي مَفْعُولَيْنِ مُبْنِيَّةٌ عَلَى أَصْلِ الْأَخْبَارِ.

وَقَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: ﴿وَرَكَّهْمَ فِي ظُلُمَاتٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ كَقَوْلِكَ: صَبَّرْتُ زَيْدًا عَالِمًا فَاضِلًّا، لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى الْأَخْبَارِ، فَكَمَا جَارَ تَعَدُّ الْأَخْبَارِ جَارَ تَعَدُّدِهَا، وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ هُوَ الْمَفْعُولُ، وَالثَّانِي حَالًا مِنَ الضَّمِيرِ فِي قَوْلِهِ «تَرَكَهُمْ» أَيْ: تَرَكَهُمْ مُسْتَفْرِّينَ فِي ظُلُمَاتٍ فِي حَالِ كَوْنِهِمْ لَا يُبْصِرُونَ، وَيجوزُ أَنْ يَكُونَ الْأَوَّلُ حَالًا، وَالثَّانِي هُوَ الْمَفْعُولُ، أَيْ: صَبَّرَهُمْ غَيْرَ مُبْصِرِينَ فِي حَالِ كَوْنِهِمْ فِي ظُلُمَاتٍ.

قوله: (وَالظُّلْمَةُ عَدَمُ النُّورِ) وَزَادَ الْإِمَامُ (٢): عَمَّا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَسْتَتِيرَ (٣).
قوله: (وَقِيلَ: عَرَضُ يُنَافِي النُّورِ) فَعَلَى هَذَا الظُّلْمَةُ أَمْرٌ وَجُودِيٌّ، وَبَدَّلَ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلَ الظُّلُمَاتِ وَالنُّورَ﴾ [الأنعام: ١].

(١) «أَمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ» (١: ١٤٣).

(٢) فِي «مِفْتَاحِ الْغَيْبِ» (٢: ٣١٤).

(٣) فِي (ج): «أَنْ يَسْتَرِ».

مِنْ ﴿لَا يَبْصُرُونَ﴾ مِنْ قَبِيلِ الْمَتْرُوكِ الْمَطْرَحِ الَّذِي لَا يُلْتَفَتُ إِلَى إِخْطَارِهِ بِالْبَالِ، لَا مِنْ قَبِيلِ الْمَقْدَرِ الْمُنَوَّى، كَأَنَّ الْفِعْلَ غَيْرُ مُتَعَدٍّ أَصْلًا، نَحْوُ ﴿يَعْمَهُونَ﴾ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام: ١١٠]. فَإِنْ قُلْتُ: فِيمَ شُبِّهَتْ حَالُهُمْ بِحَالِ الْمُسْتَوْقِدِ؟ قُلْتُ: فِي أَنَّهُمْ غَبَّ الْإِضَاءَةَ حَبَطُوا فِي ظُلْمَةٍ، وَتَوَرَّطُوا فِي حَيْرَةٍ. فَإِنْ قُلْتُ: وَأَيْنَ الْإِضَاءَةُ فِي حَالِ الْمُنَافِقِ؟ وَهَلْ هُوَ أَبَدًا إِلَّا حَائِثٌ خَابِطٌ فِي ظُلْمَاءِ الْكُفْرِ؟ قُلْتُ: الْمُرَادُ مَا اسْتَضَاءُوا بِهِ قَلِيلًا مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِالْكَلِمَةِ الْمُجْرَاءَةِ عَلَى أَلْسِنَتِهِمْ،.....

قَوْلُهُ: (فِيمَ شُبِّهَتْ حَالُهُمْ بِحَالِ الْمُسْتَوْقِدِ) وَالَّذِي عَلَيْهِ الْمَعْنِيُونَ بِشَأْنِ هَذَا الْكِتَابِ^(١): أَنَّ السُّؤَالَ عَنْ وَجْهِ التَّشْبِيهِ؛ قَالُوا: الْمَعْنَى مَا وَجَّهَ التَّشْبِيهِ؟ ثُمَّ يَبَيِّنُ الْوَجْهَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ، وَلَمَّا ذَكَرَ الْوَجْهَ الْأَوَّلَ مِنْ تِلْكَ الْوُجُوهِ، أَوْرَدَ سُؤَالَ وَأَجَابَ عَنْهُ، ثُمَّ شَرَعَ فِي الْوُجُوهِ الْآخَرَيْنِ فَتَدَبَّرْ، وَقَالُوا: إِنَّ الضَّمِيرَ فِي «أَتَهُمْ غَبَّ الْإِضَاءَةُ» لِلْمُسْتَوْقِدِينَ، وَالَّذِي نَذَهَبُ إِلَيْهِ: أَنَّ السُّؤَالَ عَنِ الْمُشَبَّهِ، وَمَوْرَدُهُ قَوْلُهُ السَّابِقُ: إِنَّمَا شُبِّهَتْ قِصَّتُهُمْ بِقِصَّةِ الْمُسْتَوْقِدِ، وَأَنَّ الضَّمِيرَ لِلْمُنَافِقِينَ، وَإِنْ كَانَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ يُشْعِرُ بِأَنَّ السُّؤَالَ عَنِ الْوَجْهِ فَافْهَمْ، فَإِنَّ هَذَا الْمَقَامَ مِنْ مَرَاتِلِ الْأَقْدَامِ. فَاذْنِ الْمَعْنَى: فِي أَيِّ حَالٍ مِنْ أَحْوَالِ الْمُنَافِقِينَ وَقَعَ التَّشْبِيهُ بِحَالِ الْمُسْتَوْقِدِ؟ فَإِنَّ حَالَاتِ الْمُنَافِقِينَ فِيهَا كَثِيرَةٌ كَمَا سَبَقَتْ مِنْ ابْتِدَاءِ ذِكْرِهِمْ إِلَى أَنْ انْتَهَتْ إِلَى مَا نَحْنُ بِصَدِيدِهِ، فَلَا بَدَّ مِنْ تَخْصِصِ بَعْضِهَا بِهَذَا التَّشْبِيهِ، وَهَذَا وَقَعَ الْإِخْتِلَافُ فِي الْجَوَابِ وَتَعَدَّدَ الْوُجُوهُ، وَلَا كَذَلِكَ إِذَا كَانَ السُّؤَالَ عَنِ الْوَجْهِ. ثُمَّ نَقُولُ: إِنَّا لَوْ قَرَضْنَا أَنْ يَكُونَ هَذَا السُّؤَالَ عَنِ الْوَجْهِ، فَلَا يَحْتَلُو: إِنَّمَا أَنْ يَكُونَ هَذَا التَّشْبِيهُ مُفَرَّقًا أَوْ مُرَكَّبًا، وَلَوْ كَانَ مُرَكَّبًا كَانَ الْوَجْهُ مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ «الْمِفْتَاحِ»، حَيْثُ قَالَ: وَجَّهَ تَشْبِيهِ الْمُنَافِقِينَ بِالَّذِينَ شُبِّهُوا بِهِمْ فِي الْآيَةِ هُوَ رَفْعُ الطَّمَعِ إِلَى تَيْسِيرِ^(٢) مَطْلُوبِهِمْ بِسَبَبِ مَبَاشَرَةِ أَسْبَابِهِ الْقَرِيبَةِ مَعَ تَعْقِيبِ الْجِرْمَانِ وَالْحَيِّثِيَّةِ لَانْقِلَابِ الْأَسْبَابِ^(٣).

(١) يعني «الكشاف».

(٢) في «مفتاح العلوم»: تَسَيَّى. وهما بمعنى.

(٣) «مفتاح العلوم» ص ١٥٤.

ووراء استضاءتهم بنور هذه الكلمة ظلمة النفاق التي ترمي بهم إلى ظلمة سخط الله وظلمة العقاب السرمقد. ويجوز أن يشبه بذهاب الله بنور المستوقد أطلاغ الله.....

وليس في الأجوبة التي أوردها المصنف ما يدل على ذلك، ولا على ما يقاربه، وأما إذا كان مقررًا، فالوجه في غاية الظهور، فلا يحتاج إلى السؤال والجواب كما في بيت امرئ القيس:

كأن قلوب الطير رطبًا وبابًا لدى وكرها العتاب والحشف البالي^(١)

لأن الوجه فيه متعدّد بحسب تعدّد المشبه والمُشَبَّ به، واستخراجه سهل، على أن السؤال من الوجه إنما يحسن إذا تعيّن الطرفان، وهاهنا المُشَبَّ غير معلوم؛ لأن في قوله: «مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا» [البقرة: ١٧] المُشَبَّ مَثَلُهُمْ وليس فيه ظاهرًا ما يصح أن يُقَابَلَ بها في المُشَبَّ به، فوجب السؤال عنه، ومثل هذا المعنى أورد في التمثيل الثاني: «قد شبه المنافق في التمثيل الأول بالمستوقد نارا، وإظهاره الإيمان بالإضاءة، وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار، فهاذا شبه في التمثيل الثاني بالصبي وبالظلمات؟»، ثم أعرض عن هذا السؤال بقوله: «والصحيح أن التمثيلين من التمثيلات المركبة».

وأما بيان كون الاختلاف في الجواب دالًّا^(٢) على المدعى، فهو أن قوله: «في أنهم غيب الإضاءة حبطوا في ظلمة، وتورطوا في حيرة» لا يصلح أن يكون وجهًا في التشبيه المركب والمفروق؛ لما تقرر أن الوجه أمرٌ مشتركٌ يعم الطرفين، وهاهنا ليس كذلك، لأنه لا يخلو من أن تكون الإضاءة فيه حقيقة أو مجازًا، فإن كان حقيقة فتخصّص بالمستوقد، وإن كان مجازًا فبالمنافق، وعلى التقديرين لا يكون مشتركًا، فلا يكون وجهًا فيجب حملُه على أحدهما، فخصّصناه بالمنافقين على المجاز، ليكون مُشَبَّها، فترد عليه سؤاؤه: «وأين الإضاءة في حال المنافق؟» وينطبق

(١) «ديوان امرئ القيس» ص ٣٨ يصف عقابًا تحطفت الطير وتنزع قلوبها.

(٢) في (ط) و(ف): «دالٌّ» لكن دون لفظة «كون»، وبها تستقيم العبارة من جهة النحو، لكن تُشكل من حيث المعنى، والله أعلم.

عليه الجواب المراد: «ما استضاءوا به قليلاً من الانتفاع بالكلمة المجرة على ألسنتهم» إلى آخره فإنه في بيان مجاز المشبه.

وأما الجواب الثاني، وهو قوله: «ويجوز أن يُشَبَّه بذهاب الله بنور المستوفد» إلى آخره، والثالث وهو قوله: «والأوجه أن يُراد الطبع» فمن الدلائل القاطعة على ما قصدناه.

بيان الوجه الثاني: أن المشبه بالاستضاءة هو انتفاعهم من المؤمنين بالمشاركة والإعفاء عن المحاربة، والإحسان إليهم، وإعطائهم الحظوظ من المعانم، وبذهاب الله بنور المستوفد إذهاب الله ذلك الانتفاع بكشف أسرارهم وافتضاحهم بين المؤمنين بإطلاعهم على أفعالهم، فيكون الإطلاع على النفاق مترتباً على الانتفاع، كما أن الذهاب مترتب على الإضاءة في حال المستوفد. ويفترق هذا الوجه من الوجه الأول في إرادة معنى «ذهب الله بنورهم» دون الإضاءة والانتفاع، فإن المراد بالإضاءة في الوجهين الانتفاع بالكلمة المجرة على ألسنتهم، وبالإذهاب في الأول ظلمة العقاب، وفي الثاني إطلاع الله المؤمنين على أسرارهم.

وبيان الوجه الثالث: هو أن المشبه بالاستضاءة هو الانتفاع المذكور، وبالإذهاب الطبع المرتب على عدم منح الألطاف، وتركهم على ما هم عليه، فإنه سبب لتركهم الرين والطبع على قلوبهم، فصح إيقاع الطبع مشبهاً، وأنه بمنزلة إذهاب النور في طرف المشبه به، لأن نورهم أي انتفاعهم لما كان سبباً عن إظهارهم الإيمان وموافقتهم المسلمين في الظاهر، وكان تركهم على هذه الحالة سبباً لتركهم الرين فكلما ازداد الرين، قل الانتفاع والإضاءة، إلى أن ينتهي الرين إلى الطبع، فحينئذ لم يتماكوا أن يجروا على ألسنتهم كلمة الإيمان، قال الله تعالى: «قد بدت أبعضاء من أفورهم وما تخفي صدورهم أكبر» [آل عمران: ١١٦] فانقطع لذلك الانتفاع بالكلية، فصح التشبيه، هذا على تقدير أن يكون «ذهب الله بنورهم» جزاء الشرط والضمير للمستوفدين، وأما إذا قدر الجراء محذوقاً، تكون دلالة «ذهب الله» على هذا المعنى دلالة النائب على المنوب.

على أسرارهم وما افترضوا به بين المؤمنين وأتسموا به من سمة النفاق. والأوجه أن يراد الطبع؛ لقوله: ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمَى﴾. وفي الآية تفسير آخر؛ وهو: أنهم لسا وُصفوا بأنهم اشتروا الضلالة بالهدى، عُقِبَ ذلك بهذا التمثيل؛ ليمثل هداهم الذي باعوه بالنار المضينة ما حوّل المستوقد؛ والضلالة التي اشتروها وطبع بها على قلوبهم بذهاب الله بنورهم وتركه إياهم في الظلمات. وتنكير النار للتعظيم. كانت حواشهم سليمة،.....

قوله: (وما افترضوا) قيل: هو عطف على «اطلاع الله».

وأما الجواب الرابع وهو قوله: «وفي الآية تفسير آخر» فكذا يُقوي قولنا: إن تقدير السؤال: في أي حالة من حالات المنافقين وقع التشبيه؟ فإن حالات المنافقين فيها كثيرة.

تقريره: أن تلك الأجوبة كانت مبنية على أن المراد من الحال المسؤول عنها ما يعلم من تفسيره قوله: ﴿يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ حيث قال: «كانت صورة صنعهم مع الله - حيث يتظاهرون بالإيمان وهم كافرون - صورة صنع المخادعين، وصورة صنع الله معهم - حيث أمر بإجراء أحكام المسلمين عليهم، وهم عنده في عداد شرار الكفرة وأهل الدرك الأسفل من النار - صورة صنع الخادع» إلى آخره. وهذا الجواب مبني على أن الحالة التي وقع التشبيه فيها هي ما في الآية السابقة وهي قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَاطَةَ بِالْهُدَى﴾ [البقرة: ١٦]. ألا ترى كيف صرح بالنسبة والنسبة به بقوله: «ليمثل هداهم الذي باعوه بالنار المضينة»! فالحق أن هذا جواب ثانٍ، والجواب الأول متفرع عليه الوجهان.

قوله: (والأوجه أن يراد الطبع) لما أن قوله: ﴿صُمُّ بُكْمٌ عُمَى﴾ [البقرة: ١٨] واقع استئنافاً على بيان الموجب.

قوله: (كانت حواشهم سليمة)، الراغب: الصَّمُّ: صلابة من اكتناز الأجزاء، ومنه قيل: حَجَرَ أَصَمَّ وَصَخْرَةً صَمَاءً، وقيل لرأس القارورة: الصَّمَام، والبَكْمُ: اعتقال اللسان، وأصله فيمن يؤلّد أخرس، والعمى قد يقال في عدم البصيرة والبصر جميعاً، فمن ترك الإصغاء إلى

ولكن لِمَا سَدُّوا عن الإصاخة إلى الحقِّ مسامعهم، وأبُوا أَنْ يُنْطِقُوا به أَلْسِنَتَهُمْ، وَأَنْ يَنْظُرُوا وَيَتَبَصَّرُوا بَعْيُونَهُمْ؛ جَعَلُوا كَأَنَّمَا إِيْقَتْ مَسَاعِرُهُمْ، وَانْتَقَصَتْ بُنَاهَا الَّتِي بُنِيَتْ عَلَيْهَا لِلْإِحْسَاسِ وَالْإِدْرَاكِ؛ كَقَوْلِهِ:

صُمُّ إِذَا سَمِعُوا خَيْرًا ذَكَّرْتُ بِهِ وَإِنْ ذُكِّرْتُ بِسُوءٍ عِنْدَهُمْ أَذْنُوا

أَصَمُّ عَمَّا سَاءَ سَمِيعٌ

أَصَمُّ عَنِ الشَّيْءِ الَّذِي لَا أُرِيدُهُ وَأَسْمَعُ خَلْقِ اللَّهِ حِينَ أُرِيدُ

الحِكْمَةُ الرَّبَّانِيَّةُ، وَأَعْرَضَ عَنِ الطَّرِيقِ الْأُخْرَوِيَّةِ وَاشْتَغَلَ عَنْ تَعَرُّفِ حَالِهَا، وَلَمْ يُنْعِمْ تَدْبِيرَهَا، صَحَّ أَنْ تُسْتَعْمَلَ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ فِيهِ، وَالآيَةُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الْآيَةِ الْأُولَى وَمُفَسَّرَةٌ بِحَسَبِ تَفْسِيرِهَا^(١).

قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَنْظُرُوا وَيَتَبَصَّرُوا) ^(٢) بَعْيُونَهُمْ زَادَ فِي الْعِبَارَةِ فِي هَذَا الْقِسْمِ، وَأَكَّدَ فِيهِ، حَيْثُ يَبَيِّنُ النَّظَرَ بِالتَّبَصُّرِ وَصَرَّحَ بِذِكْرِ الْعَيْنِ، وَبَنَاهُ مِنَ التَّفَعُّلِ؛ لِأَنَّ بَدِيَّةَ النَّظَرِ لَا تُجْدِي الْبَيِّنَةَ، وَالنَّظَرُ الْأُولَى خَمَفَاءُ، فَلَا بُدَّ مِنْ بِنَاءٍ ثَانٍ عَلَى الْأُولِ، وَإِعْمَالِ التَّفَكُّرِ فِيهِ لِيَتَفَعَّلَ بِهِ.

قَوْلُهُ: (إِيْقَتْ) أَيُ: صَارَتْ ذَا^(٣) آفَةٍ. الْجَوْهَرِيُّ: الْآفَةُ: الْعَاهَةُ. وَقَدْ إِيْقَ الزَّرْعُ، أَيُ: أَصَابَتْهُ آفَةٌ فَهُوَ مُؤَوَّفٌ مِثَالُ مَعُوفٍ، وَالتَّبْيُ: بِالضَّمِّ مَقْصُورَةٌ مِثْلُ الْبَيْتِ يُقَالُ: بَيْتُهُ وَبَيْتِي، وَبَيْتُهُ وَبَيْتِي.

قَوْلُهُ: (أَذْنُوا) هُوَ مِنْ: أَذْنُتُ الشَّيْءَ أَذْنًا، إِذَا أَصْغَيْتَ إِلَيْهِ، وَأَنْشَدَ الْجَوْهَرِيُّ قَبْلَهُ لِقَعْنَبٍ:

إِنْ يَسْمَعُوا رِيَّةً طَارُوا بِهَا قَرَحًا مَنِي، وَمَا أَذْنُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا^(٤)

(١) «تفسير الراغب» (١: ١٠٧).

(٢) فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةُ: «وَيَتَبَصَّرُوا»، وَكَلَامُ الشَّارِحِ دَائِرٌ عَلَى التَّبَصُّرِ.

(٣) كَذَا فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةُ، وَلَعَلَّ الصُّوَابَ: «ذَاتُ».

(٤) «الصَّحَاحُ» (٥: ٢٦٨) (أَذْنُ). وَمَنْهُ قَوْلُهُ ﷺ: «مَا أَذْنُ اللَّهِ لَشَيْءٍ مَا أَذْنُ لِلنَّبِيِّ أَنْ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ» يَعْنِي

اسْتَمَعَ. أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٠٢٤)، وَمُسْلِمٌ (٧٩٢) وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

فَأَصْمَمْتُ عَمْرًا وَأَعَمَيْتُهُ عَنِ الْجُودِ وَالْفَخْرِ يَوْمَ الْفَخَارِ
فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ طَرِيقَتُهُ عِنْدَ عُلَمَاءِ الْبَيَانِ؟ قُلْتُ: طَرِيقَةُ قَوْلِهِمْ:.....

قَوْلُهُ: (فَأَصْمَمْتُ عَمْرًا) الْبَيْتُ (١). أَي: وَجَدْتُهُ أَصَمًّا، «وَأَعَمَيْتُهُ»، أَي: وَجَدْتُهُ أَعْمَى.

قَوْلُهُ: (كَيْفَ طَرِيقَتُهُ) قِيلَ: أَي: هُوَ حَقِيقَةٌ أَمْ مَجَازٌ؟ نَمَّ إِنْ كَانَ مَجَازًا، أَهْوَى مِنْ بَابِ التَّمَثِيلِ أَوْ الِاسْتِعَارَةِ؟ وَلَيْسَ بِذَاكَ، بَلْ تَوَجُّهُ السُّؤَالِ أَنْ يُقَالَ: ذَكَرْتَ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿صُمُّ بَيْتِكُمْ عُمَى﴾ [البقرة: ١٨] لَيْسَتْ عَلَى ظَوَاهِرِهَا؛ لِأَنَّ حَوَاسِيَهُمْ كَانَتْ سَلِيمَةً، وَأَنَّهَا مَحْمُولَةٌ عَلَى تِلْكَ الْمَعَانِي، فَمِنْ أَيِّ أَسْلُوبٍ هُوَ فِي الْبَيَانِ؟ فَأَجَابَ: إِنَّهُ مِنْ بَابِ التَّشْبِيهِ، ثُمَّ أَوْرَدَ عَلَيْهِ أَنَّ مَثْنَى التَّشْبِيهِ أَنْ يُذَكَّرَ طَرَفَاهُ، وَهُوَ الْمُشَبَّهُ وَالْمُشَبَّهُ بِهِ، وَأَنَّ الِاسْتِعَارَةَ هِيَ أَنْ يُطْلَقَ أَحَدُ طَرَفَيْ التَّشْبِيهِ، وَيُرَادَ الطَّرْفُ الْآخَرُ، وَهَاهُنَا لَمْ يُذَكَّرِ الْمُشَبَّهُ، فَهَلْ يُسَمَّى اسْتِعَارَةً أَمْ لَا؟ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى اسْتِعَارَةً؛ لِأَنَّ الْمُسْتَعَارَ لَهُ مَذْكُورٌ وَهُمْ الْمَنَافِقُونَ، ثُمَّ مَنَعَ هَذَا التَّعْلِيلَ بِقَوْلِهِ: «طَوَى ذِكْرَهُمْ عَنِ الْجُمْلَةِ بِحَذْفِ الْمُبْدَأِ» وَتَقْرِيرُهُ: أَنَّهُ ثَبِتَ فِي الْبَيَانِ أَنَّ شَرْطَ الِاسْتِعَارَةِ أَنْ يَكُونَ الْمُشَبَّهُ الْمَتْرُوكُ مَطْوًيًا فِي جُمْلَةٍ وَقَعَتِ الِاسْتِعَارَةُ فِيهَا، فَلَوْ ذُكِّرَ فِي غَيْرِهَا مِنَ الْجُمْلِ لَا يَضُرُّهَا، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ:

قَامَتْ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ نَفْسٌ أَعَزُّ عَلَيَّ مِنْ نَفْسِي
قَامَتْ تُظَلِّلُنِي وَمِنْ عَجَبٍ شَمْسٌ تُظَلِّلُنِي مِنَ الشَّمْسِ (٢)

فَإِنْ قَوْلُهُ: «شَمْسٌ تُظَلِّلُنِي» عُدَّ اسْتِعَارَةً، وَإِنْ عَلِمَ مِنَ السَّابِقِ أَنَّهُ تَشْبِيهِ، كَذَا هَاهُنَا هَذِهِ الْجُمْلَةُ مُعْرَاةٌ عَنْ ذِكْرِ الْمُشَبَّهِ، وَإِنْ عَلِمَ مِمَّا سَبَقَ ذِكْرَهُمْ، فَاِنْسَلَقَ إِلَى أَنَّهُ اسْتِعَارَةٌ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «طَوَى ذِكْرَهُمْ عَنِ الْجُمْلَةِ». وَأَجَابَ أَنَّ الْمَطْوِيَّ فِي حُكْمِ الْمَنْطُوقِ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ، بِخِلَافِهِ فِي الْبَيْتِ، فَإِنَّ تِلْكَ الْجُمْلَةَ مُسْتَقِلَّةٌ.

(١) ذَكَرَهُ ابْنُ قَتِيْبَةَ فِي «الْمَعَانِي الْكَبِيرِ» (١: ٥٦٠)، وَابْنُ بَرِّي فِي «زَهْرِ الْأَكْمَرِ فِي الْأَمْثَالِ وَالْحِكْمِ» (٢: ٩٦) غَيْرَ مَنْسُوبٍ إِلَى أَحَدٍ.

(٢) الْبَيْتَانِ لِابْنِ الْعَمِيدِ كَمَا فِي «بَيْتَةِ الدَّهْرِ» لِلثَّعَالِبِيِّ (١: ٣٧٤).

هُم لِيُوثٌ؛ لِلشُّجْعَانِ، وَ: بُحُورٌ؛ لِلأَسْخِيَاءِ، إِلَّا أَنَّ هَذَا فِي الصِّفَاتِ وَذَلِكَ فِي الْأَسْمَاءِ. وَقَدْ جَاءَتْ الِاسْتِعَارَةُ فِي الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ جَمِيعًا تَقُولُ: رَأَيْتُ لِيُوثًا، وَلَقِيتُ صُتًا عَنِ الْحَقِيرِ، وَدَجَا الْإِسْلَامَ، وَأَضَاءَ الْحَقِّ. فَإِنْ قُلْتَ: هَلْ تُسَمَّى مَا فِي الْآيَةِ اسْتِعَارَةً؟ قُلْتَ: مُخْتَلَفٌ فِيهِ، وَالْمُحَقِّقُونَ عَلَى تَسْمِيَةِ تَشْبِيهًا بَلِيغًا، لَا اسْتِعَارَةً؛

قوله: (هم ليوثٌ للشُّجْعَانِ، وَبُحُورٌ لِلأَسْخِيَاءِ) أي: تَشْبِيهُ بِحَذْفِ الْأَدَاةِ، وَالْوَجْهَ كَأَنَّهُ قِيلَ: هُم كَاللُّيُوثِ وَكَالْبُحُورِ إِلَّا أَنَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا مِنْ حَيْثُ الْأِسْمُ وَالصِّفَةُ، وَكَمَا جَاءَتْ الِاسْتِعَارَةُ عَلَى الْأَصَالَةِ فِي الْأَسْمَاءِ وَعَلَى التَّبَعِيَّةِ فِي الصِّفَاتِ وَالْأَفْعَالِ كَذَا تَجِيءُ فِي التَّشْبِيهِ؛ لِأَنَّ مَبْنَى الِاسْتِعَارَةِ عَلَى التَّشْبِيهِ فَقَوْلُهُ: «رَأَيْتُ لِيُوثًا وَلَقِيتُ صُتًا، وَدَجَا الْإِسْلَامَ، وَأَضَاءَ الْحَقِّ» اسْتِعَارَاتٌ لَا تَشْبِيهَاتٍ، فَإِذَا جُوزَ ذَلِكَ فِي الْفَرْعِ، فَفِي الْأَصْلِ بِطَرِيقِ الْأَوَّلَى. قوله: (وَدَجَا الْإِسْلَامَ)، الْأَسَاسُ: وَمَنْ الْمَجَازِ ثَوْبٌ دَاجٍ: سَابِغٌ غَطَّى^(١) جَسَدَهُ كُلَّهُ، وَثَوْبُ الْإِسْلَامِ دَاجٍ.

قوله: (تَشْبِيهًا بَلِيغًا) وَذَلِكَ أَنَّ حَقَّ التَّشْبِيهِ ذَكَرَ أَرْكَانَهُ الْأَرْبَعَةَ: الْمُشَبَّهَ وَالْمُشَبِّهَ بِهِ، وَأَدَاتِهِ وَوَجْهَهُ، وَحِينَ لَمْ يَذْكُرْ هَاهُنَا الْأَدَاةَ دَلَّ عَلَى الْحَمْلِ، وَلَمَّا لَمْ يَذْكُرِ الْوَجْهَ دَلَّ عَلَى الْعُمُومِ. وَأَمَّا حَذْفُ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ، فِيهِ بَلَاغَةٌ أَمْ لَا؟ فَمَذْهَبُ صَاحِبِ الْمِفْتَاحِ: لَا، لَكَوْنِ الْمُقَدَّرِ كَالْمَلْفُوظِ، لَكِنْ لَا يَخْلُو مِنْ نَوْعِ مُبَالِغَةٍ، فَإِنَّ دِلَالَةَ الْمُسْتَدِّ عَلَى الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ الْمُقَدَّرِ فِي نَحْوِ: أَسَدٌ عَلِيٌّ وَفِي الْحُرُوبِ نِعَامَةٌ^(٢)

قَرِيبٌ مِنْ نَحْوِ دِلَالَةِ الْأَسَدِ عَلَى الشُّجَاعِ فِي قَوْلِكَ: رَأَيْتُ أَسَدًا يَزِمِي، وَهَذَا اخْتِلَافٌ فِيهِ.

(١) لَفْظُ «غَطَّى» مِنْ (ط)، وَمِنْ «أَسَاسِ الْبَلَاغَةِ» (دَجَى)، وَسَقَطَ مِنْ سَائِرِ الْأَصُولِ.

(٢) لَعِمْرَانُ بْنُ حِطَّانٍ، مِنْ فَرَسَانَ الْخَوَارِجِ وَشُجْعَانِهِمْ، يُخَاطِبُ الْحَجَّاجَ بْنِ يَوْسُفَ حِينَ قَرَأَ مِنْ غَزَالَةِ الْحُرُورِيَّةِ. «التَّذَكُّرَةُ الْحَمْدُونِيَّةُ» (١: ٢٦٩)، وَلِتِهَامِ الْفَائِدَةِ انْظُرْ: «الْكَامِلُ فِي اللُّغَةِ وَالْأَدَبِ» لِلْمَبْرَدِ (٩٢٩: ٢).

لأنَّ المُستعارَ له مذكورٌ، وهمُ المُنافِقون، والاستعارةُ إنما تُطلَقُ حيثُ يطوَى ذِكْرُ المُستعارِ له، ويُجَعَلُ الكلامُ خُلُوًّا عنه صالحًا لأنَّ يُرادَ به المنقولُ عنه والمنقولُ إليه لولا دلالةُ الحالِ أو فحوى الكلام، كقولِ زهير:

لدى أسدٍ شاكِي السِّلَاحِ مُقَدِّفٌ له لِيَدُ أَظْفَارُهُ لَمْ تُقَلِّمِ

قوله: (يطوَى ذِكْرُ المُستعارِ له) ليس بكلي؛ لأنَّ ذلكَ مشروطٌ في الاستعارةِ المُصرَّحة، أما المُكنيةُ فيخالفه.

قوله: (ويُجَعَلُ الكلامُ خُلُوًّا عنه، صالحًا لأنَّ يُرادَ به المنقولُ عنه والمنقولُ إليه) مبنيٌّ على القولِ بالادِّعاء الذي هو أصلُ الاستعارة، وإلاَّ فمعنى الحقيقةِ هو المُبادرُ إلى الفهم عند خُلُوِّ الكلامِ عن القرينة، وإلى الاستعارة عند وجودها؛ وذلك أنَّ المُتكلِّمَ عند إرادةِ الاستعارة يَدَّعي أَوَّلًا أنَّ المُشَبَّهَ داخلٌ في جنسِ المُشَبَّهِ به، وفَرَدَ من أفرادِ حقيقته، فالمُستعارُ كاللفظِ المُشترَكِ الدائرِ بينَ مفهومَيه، ولولا القرينةُ المَبينةُ لم يُعَلَمَ المراد.

قوله: (لدى أسدٍ شاكِي السِّلَاحِ) الشوكةُ شِدَّةُ البأسِ، والحِدَّةُ في السِّلَاحِ^(١)، وقد شاكَ الرجلُ، أي: ظَهَرَتْ شوكتُه وحِدَّتُه، فهو شاكِكُ السِّلَاحِ، وشاكِي السِّلَاحِ مَقْلُوبٌ منه^(٢)، مُقَدِّفٌ: كثيرُ اللحم، ناقةٌ مُقَدِّفَةٌ مُكْتَنِزَةٌ اللَّحْمَ، كأنَّها قُدِّفَتْ به قَدْفًا. لِيَدُ: جَمْعُ لِيَدَةٍ، وهي الشَّعْرُ الذي عَلَي رَقَبَتِهِ^(٣) يتلبَّد.

قوله: (أظْفَارُهُ لَمْ تُقَلِّمِ) أي: بَرَأْنُهُ لا يَعتَرِيها ضَعْفٌ، يقالُ للضعيف: مَقْلُومُ الظُّفْرِ، واجتمع في البيتِ تجريدُ الاستعارة مع ترشيحها، والبيتُ مُسْتَشْهَدٌ به لقيامِ دلالةِ الحالِ على الاستعارة.

(١) في (ج) و(ف): «والحد في السلاح».

(٢) يعني قَلَبَ البَاءِ من عينِ الفعلِ إلى لامٍ، ويجوز حذفُ الباءِ فيقال: شاكٌ. أفاده الشنتمري في «شرح ديوان زهير» ص ٢٢.

(٣) يعني الأسد، وتُسَمَّى زُبُرَةُ الأسد.

وَمِنْ ثَمَّ تَرَى الْمُفْلِقِينَ السَّحَرَةَ مِنْهُمْ كَأَنَّهُمْ يَتَنَاسَوْنَ التَّشْبِيهَ وَيُضْرِبُونَ عَنْ تَوْهَمِهِ
صَفْحًا، قَالَ أَبُو تَمَّامٍ:

وَيَضَعُدُّ حَتَّى يَظَنَّ الْجَهْلُوعُ بِأَنَّ لَهُ حَاجَةً فِي السَّمَاءِ

قوله: (وَمِنْ ثَمَّ) تَعْلِيلٌ لقوله: «وَيُجْعَلُ الْكَلَامُ خَلُوعًا عَنْهُ صَالِحًا لِأَنَّهُ يُرَادُ بِهِ الْمَقْذُوعُ عَنْهُ» أي: حَقِيقَةُ «وَالْمَقْذُوعُ إِلَيْهِ» أي: ادْعَاءٌ، وَلِأَنَّ الْمُسَبَّهَ دَاخِلٌ فِي جِنْسِ الْمُسَبَّهِ بِهِ فَزُدَّ مِنْ أَفْرَادِ حَقِيقَةِ «يَتَنَاسَوْنَ التَّشْبِيهَ» فِي التَّرْشِيحِ ^(١) كَأَنَّهُ لَمْ يَخْطُرْ مِنْهُمْ عَلَى بَالٍ، وَلَا رَأَوْهُ وَلَا طَيفَ خَيَالٍ.

فَإِنْ قُلْتُ: الْكَلَامُ فِي تَنَاسِيِ التَّشْبِيهِ مَسْوُوقٌ لِلِاسْتِعَارَةِ كَمَا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِهِ، وَهَذَا تَشْبِيهٌُ كَمَا تَقَرَّرَ مِنْ مَفْهُومِ كَلَامِ صَاحِبِ الْمَفْتَاحِ؟ قُلْتُ: ذِكْرُهُ لِلْمُبَالَغَةِ وَالْإِيذَانِ بِأَنَّهُمْ إِذَا كَانُوا مَعَ التَّشْبِيهِ وَالْاعْتِرَافِ بِالْأَصْلِ يُسَوِّغُونَ أَنْ لَا يَتَيْنُوا إِلَّا عَلَى الْفَرْعِ الَّذِي هُوَ الْمُسَبَّهُ بِهِ، فَهَمَّ إِلَى تَسْوِيعِ ذَلِكَ مَعَ جَعْدِ الْأَصْلِ فِي الْاسْتِعَارَةِ أَقْرَبَ ^(٢).

قوله: (الْمُفْلِقِينَ)، الْجَوْهَرِيُّ: الْفُلُقُ بِالْكَسْرِ: الدَّاهِيَةُ وَالْأَمْرُ الْعَجِيبُ يَقُولُ مِنْهُ: أَفْلَقَ الرَّجُلُ، وَشَاعِرٌ مُفْلِقٌ.

الْأَسَاسُ: شَاعِرٌ مُفْلِقٌ يَأْتِي بِالْفُلُقِ وَهُوَ الْأَمْرُ الْعَجِيبُ.

قوله: (وَيَضَعُدُّ) الْبَيْتُ ^(٣)، وَالضَّمِيرُ فِي «يَضَعُدُّ» لِلْمَدْحِ ^(٤)، سَاقٍ سُمُو مَزِيدَةٍ وَارْتِقَاءً ^(٥).

(١) قوله: «في الترشيح» من (ط).

(٢) هذه الفقرة - من قوله: «فإن قلت: الكلام» إلى هنا - هنا مكانها في (ط)، وفي (ح) و(ف) مكانها بعد فقرة:

قوله: لا تحسروا الآتية.

(٣) لأبي تمام في «ديوانه» (١: ٤١٧).

(٤) في (ف): «للممدوح».

(٥) في (ط): «وارتقاعه».

ولبعضهم:

لَا تَحْسَبُوا أَنَّ فِي سِرِّيَالِهِ رَجُلًا ففیه عَیْتُ وَلِیْتُ مُسِیلٌ مُسْیِلٌ
وَلَيْسَ لِقَاتِلٍ أَنْ يَقُولَ: طُوبَى ذَكَرْتُهُمْ عَنِ الْجَمْلَةِ بِحَذْفِ الْمَبْتَدَأِ؛ فَاتَّسَلَقَ بِذَلِكَ إِلَى
تَسْمِيَةِ اسْتِعَارَةٍ؛ لِأَنَّهُ فِي حُكْمِ الْمَنْطُوقِ بِهِ، نَظِيرُهُ قَوْلُ مَنْ يَخَاطِبُ الْحَجَّاجَ:
أَسَدٌ عَلِيٌّ وَفِي الْحُرُوبِ نِعَامَةٌ فَتَخَاءُ تَنْفِرُ مِنْ صَفِيرِ الصَّافِرِ

مدارج الكمال مساق علوه المكاني، واللام في «الظن» جواب القسم، والبيت ومثال الاستعارة.
قوله: (لَا تَحْسَبُوا) البيت^(١)، والبيت مُسْتَشْهَدٌ بِهِ مِنْ حَيْثُ اللَّفْظُ كَمَا نَقُولُ فِي شُجَاعٍ:
هَذَا لَيْسَ بِإِنْسَانٍ بَلْ هُوَ أَسَدٌ؛ أَلَا تَرَى كَيْفَ يَفْتَرِسُ وَيَصُولُ.

قوله: (مُسِیلٌ)، الأساس: أَسْبَلَ الْمَطَرِ: أَرْسَلَ دَفْعَةً وَتَكَاثَفَ كَأَنَّمَا أَسْبَلَ سِرْتًا.
قوله: (فَاتَّسَلَقَ)، الجوهری: تَسَلَّقَ الْجِدَارَ: تَسَوَّه. أَي تَرَكَ التَّشْبِيهَ وَارْتَقَى إِلَى
الاستعارة، لِأَنَّهُا تَدْرُجُ مِنَ التَّشْبِيهِ لِحَذْفِ أَحَدِ طَرَفَيْهِ وَذِكْرِ الْآخَرِ، وَفِي حَذْفِ الْمَبْتَدَأِ إِيهَامٌ
لِتَطْهِيرِهِ اللَّسَانَ عَنْهُ.

قوله: (أَسَدٌ عَلِيٌّ) البيت^(٢)، وَيَعْدُهُ:

هَلَا حَمَلَتْ عَلَى غَزَالَةٍ فِي الْوَعَى بَلْ كَانَ قَلْبُكَ فِي جَنَاحِي طَائِرٍ
فَتَخَاءُ: مُسْتَرْخِيَةُ الْجَنَاحِ. وَالصَّفِيرُ: صَوْتُ الْمَكَاءِ، وَالتَّعَامُ يُضْرَبُ بِهِ الْمَثَلُ فِي الْجُبْنِ.
قِيلَ: قَتَلَ الْحَجَّاجُ شَيْبَا الْخَارِجِيَّ، فَحَارَبَتْهُ أَمْرَأَتُهُ سَنَةً، وَهَزَمَتِ الْحَجَّاجَ وَهِيَ تَتَبَعُهُ، فَقِيلَ لَهُ
ذَلِكَ تَعْيِيرًا، أَي: هَلَا حَمَلَتْ عَلَى هَذِهِ الْمَرْأَةِ فِي الْوَعَى بَلْ كَانَ قَلْبُكَ فِي الْوَجِيبِ^(٣) وَالْحَقِيقَانِ
كَأَنَّهُ فِي جَنَاحِي الطَّيْرِ^(٤).

(١) للزخشي كما في «شواهد الكشاف» (١: ٧٧).

(٢) سبق تحريكه قبل قليل.

(٣) في (ط): «الوجب».

(٤) في (ط): «الطائر».

ومعنى ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾: أنهم لا يعودون إلى الهدى بعد أن باعوه، أو عن الضلالة بعد أن اشتروها؛ تسجيلاً عليهم بالطبع؛ أو أراد أنهم بمنزلة المتحيرين.....

قوله: (ومعنى ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾) أي: ﴿لَا يَرْجِعُونَ﴾^(١) متعلقه محذوف. الأساس: رجع إلى رجوعاً ورجعاً ورجعياً، ورجعته أنا رجعاً. فيما أن يُقدَّر المتعلق «إلى»^(٢)، فالرجوع إذن بمعنى الإعادة إلى ما كان، فالمعنى: «لا يعودون إلى الهدى»؛ لأن المراد تمكُّنهم من الهدى، وإما أن يُقدَّر «عن» فالمعنى: «لا يرجعون عن الضلالة»، فإن التمسك بالشيء لا يرجع عنه، وإما أن لا يُقدَّر شيء، ويترك على الإطلاق، والوجهان المتقدمان مبنيان على أن وجه التشبيه في التمثيل مستنبط من قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَى﴾ [البقرة: ١٦] والوجه الأخير من قوله: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمٍ لَا يَبْصُرُونَ﴾، المعنى به قوله^(٣): «إِنَّهُمْ غِبَّ الإِضَاءَةَ، حَبَطُوا فِي ظُلْمَةٍ، وَتَوَرَّطُوا فِي حَيْرَةٍ».

قوله: (تسجيلاً عليهم بالطبع) اعلم أن في تفريعه هذا اللفظ على قوله: «بعد أن باعوه» أو «بعد أن اشتروها» وإيقاعه مفعولاً له للقول المُقدَّر، أي: قيل: فهم لا يرجعون، تسجيلاً عليهم^(٤)، دقيقة جليلة ولطيفة سنيّة، لأنه أذن به أن هذا القول أيضاً مُقرَّع على قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَى﴾ [البقرة: ١٦] وتسميم لذلك المعنى، نحو قوله: ﴿فَمَا رِيحَتْ يُحْدِثُهُمْ﴾ وقوله: ﴿وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ﴾؛ لأن المشتري والبائع إذا بتا المبيعة بحيث لا يكون لأحدهما الخيار والرجوع إلى السلعة كتباً صكاً على ذلك، ثم أثبت الحاكم سجله تأكيداً على تأكيد، فهذا هو معنى الطبع، لأن الطبع: تراكم الرّين وتزايد في الكفر، فعلى هذا جملة التمثيل كالمعرضة بين التسميم أعني: ﴿صُمُّكُمْ عَمَىٰ فَهُمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ [البقرة: ١٨] والتسميم وهو قوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ﴾ الآية [البقرة: ١٦] وعلى الوجه الثاني وهو قوله: «أو أراد

(١) في (ج): «أي يرجعون».

(٢) في (ط): «المتعلق أي».

(٣) من قوله: ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ إلى هنا من (ط).

(٤) متعلق بقوله: «اعلم أن في تفريعه».

الَّذِينَ بَقُوا جَامِدِينَ فِي مَكَانِهِمْ لَا يَبْرَحُونَ، وَلَا يَدْرُونَ أَيَتَقَدَّمُونَ أَمْ يَتَأَخَّرُونَ، فَكَيْفَ يَرْجِعُونَ إِلَى حَيْثُ ابْتَدَأُوا مِنْهُ.

[أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِي هَآذِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ وَاللَّهُ مُحِيطٌ بِالْكَافِرِينَ * يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَّسْوًا فِيهِ إِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ] ﴿١٩-٢٠﴾

ثم ثنى الله سبحانه في شأنهم بتمثيل آخر؛ ليكون كشفًا لحالهم بعد كشف، وإيضاحًا غيبٍ إيضاح.....

أنهم بمنزلة المُتَحَرِّينَ، قوله: ﴿صُمُّ بَكْمٌ عُمَى فَعَمْ لَا يَرْجِعُونَ﴾ كالتمسيم لجملة التمثيل، ويمكن أن يُنظر في الترشيح والتجريد والتمسيم معنى الترقى ليشمل جميع شرائط التجارة؛ لأنَّ المقصود من التجارة حصول الرِّبح، وحفظُ رأس المال، وهؤلاء في هذه الصَّفقة أضاعوا هَاتَيْنِ الطَّائِفَتَيْنِ، فعُلم من ذلك فَقَدْ اهْتَدَاهُم لطريق التجارة. وَمَنْ وَقَفَ عَلَى كونه ذَخِيرًا فِي صُنْعَةِ التَّجَارَةِ رَبًّا اشْتَغَلَ بِالتَّلَافِي، ويرجعُ إِلَى الْبَائِعِ ويعتذرُ إِلَيْهِ لِرَدِّ رَأْسِ مَالِهِ، ويرجعُ عَنِ الْغُبْنِ الْفَاجِشِ، وهؤلاء خَرِمُوا^(١) كُلَّ ذَلِكَ فَذَمُّوا.

قوله: (وكيف^(٢) يَرْجِعُونَ) عَطَفُ عَلَى «أَيَتَقَدَّمُونَ أَمْ يَتَأَخَّرُونَ» صَمَّنَ «لَا يَدْرُونَ» معنى العِلْمِ، وَعَلَّقَ عَمَلَهُ حَيْثُ أَتَى بِالْجُمْلَتَيْنِ مُصَدِّرَتَيْنِ بِحَرْفِ الاستفهام، و«كيف» مفعولٌ «يَرْجِعُونَ» عَلَى تَأْوِيلِ جَوَابِ الاستفهام.

قوله: (ثم ثنى الله تعالى) هو عَطَفُ عَلَى قوله: «عَقَّبَهَا بِضَرْبِ الْمَثَلِ» فِي قوله: «وَلَمَّا جَاءَ بِحَقِيقَةِ صِفَتِهِمْ عَقَّبَهَا».

قوله: (غيبٌ إيضاح)، الجوهري: الْغَيْبُ: أَنْ تَرَدَّ الْإِبْلُ الْمَاءَ يَوْمًا وَتَدَعَهُ يَوْمًا^(٣).

(١) في (ط): «وحرّموا هؤلاء».

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «كيف».

(٣) من قوله: «قوله: غيب إيضاح» إلى هنا ساقط من (ط).

وكما يجبُ على البليغ في مَظَانِّ الإجمالِ والإيجازِ أن يُجَمِّلَ ويُوَجِّزَ، فكذلك الواجبُ عليه في مَوَارِدِ التفصيلِ والإشباعِ أن يُفَصِّلَ ويُشَبِّعَ. أُنشِدَ الجاحظُ:

يَرْمُونَ بِالْحُطْبِ الطَّوَالَ وتَارَةً وَخَيِّ الْمَلَا حِظَّ خَيْفَةَ الرُّقْبَاءِ

ومما تُثْنِي مِنَ التَّمثِيلِ في التَّنْزِيلِ قَوْلُهُ: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ * وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ * وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ * وَمَا يَسْتَوِي الْأَخْيَاءُ وَلَا الْأُمَمُوتُ﴾ [فاطر: ١٩-٢١]، وَلَا تَرَى إِلَى ذِي الرُّمَّةِ كَيْفَ صَنَعَ فِي قَصِيدَتِهِ:

أَذَاكَ أَمْ تَمْشُ بِالْوَشِيِّ أَكْرَعُهُ؟

قَوْلُهُ: (وكما يجبُ على البليغ) الواوُ للاستئناف، والكلامُ إِلَى تَمَامِ بَيْتِ الجاحظِ مُعْتَرِضٌ، والكافُ فِي «كما» مَرْفُوعٌ الْمَحَلِّ وَ«ما» مَوْصُولَةٌ، وَلِذَلِكَ جِيءَ بِالْفَاءِ فِي الْخَبَرِ، وَهُوَ «فَكَذَلِكَ».

قَوْلُهُ: (يَرْمُونَ بِالْحُطْبِ)، الْأَسَاسُ: وَمَنْ الْمَجَازُ: رَأَيْتُ النَّاسَ يَرْمُونَ الطَّائِفَ، أَيِ: يَقْصِدُونَهُ. وَهَذَا الْكَلَامُ بَعِيدُ الْمَرَامِي.

قَوْلُهُ: (وَخَيِّ الْمَلَا حِظَّ) مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ، أَيِ: يُشِيرُونَ رَمْزًا.

قَوْلُهُ: (وَالَا تَرَى) وَيُرْوَى بِغَيْرِ «الواوِ»، وَإِذَا كَانَ بِغَيْرِ «الواوِ» فَهُوَ كَالْبَيَانِ لِمَا مَرَّ، وَإِذَا كَانَ بِالْوَائِ فَهُوَ عَطْفٌ عَلَى «مِمَّا تُثْنِي».

قَوْلُهُ: (أَذَاكَ أَمْ تَمْشُ بِالْوَشِيِّ أَكْرَعُهُ) تَمَامُهُ:

مُسْنَعُ الْحَدِّ عَادِي نَاشِطٌ شَبَبٌ^(١)

النَّمَشُ بِالْفَتْحِ: نَقَطٌ بَيَضٌ وَسُودٌ، وَمِنْهُ: تَوَرَّ تَمْشٌ بِكَسْرِ الْمِيمِ، وَهُوَ الْوَشِيُّ^(٢) الَّذِي فِيهِ نَقَطٌ. بِالْوَشِيِّ: صِفَةُ النَّمَشِ، وَأَكْرَعُهُ فَاعِلُهُ. مُسْنَعُ الْحَدِّ: أَسْوَدُ الْجَوْهَرِي: السُّفْعَةُ فِي الْوَجْهِ: سَوَادٌ فِي حَدِّي الْمَرَأَةِ الشَّاحِبَةِ. نَاشِطٌ: يَخْرُجُ مِنْ أَرْضٍ إِلَى أَرْضٍ. وَشَبَبٌ: تَوَرَّ مِثْنٌ قَدْ

(١) لَذِي الرُّمَّةِ فِي «دِيوانِهِ» ص ٢٤.

(٢) فِي (ط) وَ(ج): «الْوَحْشِي».

أَذَاكَ أَمْ خَاضِبٌ بِالسَّيِّ مَرَّتَعُهُ؟

فإن قلت: قد شُبِّهَ المنافقُ في التمثيلِ الأوَّلِ بالمستوقِدِ نَارًا، وإظهاره الإيمانَ بالإضَاءة، وانقطاع انتفاعه بانطفاء النار،

استحكم أسنانه. والأكثرُ: جَمْعُ الكُرَاعِ، وهو الوَظِيفُ وهو ما بين الرُّكْبَةِ إلى الرُّسْغِ. يقولُ: أذاك الجِهَارُ الوحشي الذي مرَّ ذكره يُشْبِهُ نَاقَتِي، أم تَوَرَّ مُلَمَّعٌ مُسْفَعٌ الحَدُّ. قوله: (أذاك أم خاضبٌ بالسَّيِّ مَرَّتَعُهُ) ثَمَامُهُ:

أبو ثلاثين أمسى وهو مُتَقَلِّبٌ^(١)

الخاضِبُ: الظَّلِيمُ^(٢). والظَّلِيمُ إذا أَكَلَ الرِّيحَ احْمَرَّتْ سَاقَاهُ، وأطرافُ ريشه. و«السَّيِّ»: ما اسْتَوَى مِنَ الأرض. و«أبو ثلاثين» أي: ثلاثين فَرَحًا، فهو مُتَقَلِّبٌ، أي: مُتَصَرِّفٌ إلى وَكَرِه. كَرَّرَ التَّشْبِيهَ، وَشَبَّهَ نَاقَتَهُ تَارَةً بِالحِمَارِ، وأخرى بالثور، ثم بالتَّعَامِ في السَّرعَةِ والخِفَّةِ.

قوله: (وإظهاره الإيمانَ بالإضَاءة) قيل: فيه نَظَرٌ، والأوَّلَى أَنْ يُقالَ: إظهاره الإيمانَ بالاستِيقاد، وانتفاعه بالإضَاءة؛ لأنَّ المنافقَ إذا شُبِّهَ بالمُستوقِدِ، ففِعْلُهُ وهو إظهارُ الإيمانِ يكونُ كالاستِيقادِ لا مَحَالَةً، وما يَحْصُلُ لَهُ مِنْ إظهارِ الإيمانِ يكونُ كالإضَاءةِ الحاصِلَةِ مِنَ الاستِيقادِ. هذا هو التحقيق.

وقلتُ: تحقيقُ هذا المقامِ أَنَّ التَّشْبِيهَ واقعٌ في صِفَةِ المُنافِقِينَ وَصِفَةِ المُستوقِدِينَ كقولهِ تعالى: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] وَصِفَةِ المُنافِقِينَ إظهارُ الإيمانِ بالكَلِمَةِ المُجرَّاةِ على ألسِنَتِهِمْ، وَصِفَةِ المُستوقِدِينَ مُرَاوَلَةُ الوقودِ ومُحاوَلَةُ الاستِيقادِ، وكما أَنَّ هذه المُرَاوَلَةَ عَقيب هذه الإضَاءةِ على ما قالَ تعالى: ﴿فَلَمَّا أَضَاءَتْ﴾، كذلك ذلك الإظهارُ أَوْرَثَ أَنْ تَجْرِيَ عليهم أحكامُ المُسلمينَ مِنَ التَّارِكَةِ والاصْطِناعِ والإِحسانِ إليهِمْ، فإنَّها منافعٌ بِمَترَلَةٍ

(١) «ديوان ذي الرِّمَّة» ص ٣٧.

(٢) وهو ذَكَرُ النَّعَامِ.

فماذا شُبِّهَ في التمثيل الثاني بالصَّيْبِ، وبالظُّلُمَاتِ، وبالرَّعْدِ، وبالْبَرْقِ، وبالصَّوَاعِقِ؟ قلتُ: لقائل أن يقولَ: شُبِّهَ دِينُ الْإِسْلَامِ بالصَّيْبِ؛ لأنَّ القلوبَ تَحْيَا به حياةُ الأرضِ بالمَطَرِ، وما يَتعلَّقُ به مِنْ شُبِّهِ الْكُفَّارِ بِالظُّلُمَاتِ،.....

الإضاءة، يَدُلُّ عليه قوله فيها سبق: «وَأَيْنَ الإضاءةُ في حالِ المنافِقِ» وجوابه: أنَّ «المُرَادَ ما استضاءوا بِهِ قَلِيلًا مِنَ الانتفاعِ بالكَلِمَةِ المُجَرَّاةِ عَلَى السُّتْهِمِ» ثُمَّ كَمَا تَرْتَبُ عَلَى تِلْكَ الإضاءةِ إِذْهَابُ النُّورِ بِالْكَلِمَةِ كَذَلِكَ تَرْتَبُ عَلَى هَذِهِ الإضاءةِ انْقِطَاعُ الانتفاعِ وهو المُرَادُ بقوله: «وانقطاعُ انتفاعه بانطفاءِ النَّارِ» وَلَا شَكَّ أَنَّ انْقِطَاعَ الانتفاعِ مُتَوَقَّفٌ عَلَى ثُبُوتِهِ، فَالتَّقْدِيرُ: شُبِّهَ الإظهارُ بالاستيقادُ والانتفاعُ بالإضاءةِ لِدَلَالَةِ كَلَامِهِ السَّابِقِ وَهُوَ ^(١) قوله: «ما استضاءوا بِهِ قَلِيلًا مِنَ الانتفاعِ» عَلَى أَنَّ الانتفاعَ مُشَبَّهٌ بِالإضاءةِ. هَذَا التَّقْرِيرُ وَهُوَ قوله: «قَدْ شُبِّهَ الْمُنَافِقُ» إِلَى آخِرِهِ؛ هَذَا التَّقْرِيرُ يُؤَيِّدُ أَيْضًا مَا ذَهَبْنَا إِلَيْهِ مِنْ أَنَّ السُّؤَالَ فِيهَا سَبَقَ فِي قَوْلِهِ: «فِيمَ شُبِّهَتْ» عَنِ الْمُشَبَّهِ لَا عَنِ الْوَجْهِ.

قوله: (شُبِّهَ دِينُ الْإِسْلَامِ بالصَّيْبِ) لَمَّا كَانَ الْكَلَامُ فِيهِ تَشْبِيهُ حَالِ الْمُنَافِقِينَ بِدَوَى الصَّيْبِ، فَكَانُوا مُتَشَبِّهِينَ بِالْمُسْلِمِينَ تَجَرِي عَلَيْهِمْ أَحْكَامُهُمْ، دَخَلَ دِينُ الْإِسْلَامِ بِالتَّشْبِيهِ.

قال القاضي: شَبَّهَ أَنْفُسَ الْمُنَافِقِينَ بِأَصْحَابِ الصَّيْبِ، وَإِيمَانَهُمُ الْمُخَالِطَ بِالْكُفْرِ وَالْخِدَاعِ بِصَيْبٍ فِيهِ ظُلُمَاتٌ وَرَعْدٌ وَبَرْقٌ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ وَإِنْ كَانَ نَافِعًا فِي نَفْسِهِ لَكِنَّهُ لَسَا وَجَدَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ، عَادَ نَفْعُهُ ضُرًّا، وَشَبَّهَ نِفَاقَهُمْ حَذَرًا عَنْ زَكَايَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، وَمَا يَطْرُقُونَ بِهِ مَنْ سِوَاهُمْ مِنَ الْكُفْرِ بِجَعْلِ الْأَصَابِعِ فِي الْأَذَانِ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرِ الْمَوْتِ ^(٢).

قوله: (وما يَتعلَّقُ بِهِ) رُويَ بِجَهْلٍ. قِيلَ: الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ إِذَا رَجَعَ إِلَى «الدِّينِ»، لَا يَبْقَى لِلْمَوْصُولِ عَائِدٌ، وَلَوْ رُويَ مَرْفُوعًا لَرَجَعَ الضَّمِيرُ الْمُسْتَرْتَفِ فِيهِ إِلَى الْمَوْصُولِ، وَفِي «بِهِ» إِلَى «الدِّينِ»، لَكَانَ وَجْهًا، لَكِنْ الرَّوَايَةُ بِالضَّمِّ.

(١) من قوله: «وهو المراد بقوله: وانقطاع» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢١٤).

وما فيه مِنَ الْوَعْدِ وَالْوَعْدِ بِالرَّعْدِ وَالْبَرْقِ، وما يُصِيبُ الْكَفْرَةَ مِنَ الْأَفْزَاعِ وَالْبَلَايَا وَالْفِتَنِ مِنْ جِهَةِ أَهْلِ الْإِسْلَامِ بِالصَّوَاعِقِ، والمعنى: أَوْ كَمَثَلِ ذَوِي صَيْبٍ، والمرادُ: كَمَثَلِ قَوْمٍ أَخَذْتَهُمُ السَّمَاءُ عَلَى هَذِهِ الصَّفَةِ فَلَقُوا مِنْهَا مَا لَقُوا. فَإِنْ قُلْتَ: هَذَا تَشْبِيهُ أَشْيَاءٍ بِأَشْيَاءٍ، فَأَيْنَ ذَكَرَ الْمَشَبَّهَاتِ؟ وَهَلَا صُرِّحَ بِهِ، كما في قوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَالَا مُسِيءُ﴾ [غافر: ٥٨]! وفي قولِ امرئِ الْقَيْسِ:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيابَسًا لَدَيْ وَكْرِهَا الْعُتَابُ وَالْحَشْفُ الْبَالِي
قُلْتُ: كما جاء ذلك صريحًا فقد جاء مطوياً ذكره على سَنَنِ الاستعارة؛

قوله: (وما فيه) الضميرُ المجرورُ «الَّذِينَ»، والمستترُ المتحوّلُ إلى الظرفِ للموصول.

قوله: (وما فيه مِنَ الْوَعْدِ وَالْوَعْدِ بِالرَّعْدِ وَالْبَرْقِ) فيه لَفٌّ ونَشْرٌ.

قوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ﴾ [غافر: ٥٨] شَبَّهَ الْأَعْمَى بِالْأَعْمَى، وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا بِالْبَصِيرِ، وَأَتَى بِالْمُشَبَّهِ وَالْمُشَبَّهِ بِهِ فِيهِمَا عَلَى طَرِيقَةِ اللَّفِّ وَالنَّشْرِ مِنْ غَيْرِ تَرْتِيبٍ كَمَا أَتَى امرؤُ الْقَيْسِ بَهِمَا عَلَى التَّرْتِيبِ. وَالْأَوَّلُ أَحْسَنُ لِأَنَّهُ أَذَلُّ عَلَى جَوْدَةِ ذَهَنِ السَّامِعِ بَأَن يَرُدَّ كُلًّا مِنْهُ إِلَى مَا هُوَ لَهُ.

قوله: (كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ) البيت^(١)، الْحَشْفُ: أَرْدَأُ التَّمْرِ. وَالْبَالِي مِنْ بَلَمَى الشَّيْءِ بَلَاءٌ يَفْتَحُ الْبَاءَ وَيَبْلَى بِكَسْرِهَا، يَصِفُ بَازِيًا^(٢) يَصِيدُ الطَّيْرَ، وَرَطْبًا وَيابَسًا حَالَان. وَالْعَامِلُ «كَأَنَّ»، كَقَوْلِكَ: كَأَنَّكَ مَقَاتِلًا الْأَسَدُ أَي: أَشَبَّهْتُكَ بِهِ فِي حَالِ الْقِتَالِ.

قوله: (على سَنَنِ الاستعارة) أي: الاستعارة الْمُصَرَّحَةُ، فَإِنَّ الْمُشَبَّهَ فِيهَا مَطْوِيٌّ أَبَدًا، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْمَتْرُوكَ فِي التَّشْبِيهِ مَنَوِيٌّ مُرَادٌ، وَفِي الْإِسْتِعَارَةِ مَنَسِيٌّ غَيْرُ مُرَادٍ، فَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَثَلُهُمْ﴾

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبقت الإشارة إلى أَنَّهُ قَالَهُ فِي وَصْفِ عُقَابٍ كَانَتْ تَخْطِفُ الطَّيْرَ وَتَكْشِفُ عَنْ قُلُوبِهَا.

كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَائِغٌ شَرَابُهُ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾ [فاطر: ١٢]، ﴿صَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ﴾ [الزمر: ٢٩]. والصحيح الذي عليه علماء البيان لا يتخطونه: أن التمثيلين جميعاً.....

مُسَبَّهٌ مُبْهِمٌ، والمُسَبَّهُ به قوله: ﴿كَمَثَلِ الْآلِيَةِ الَّتِي اسْتَوْفَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] إلى آخره، وهو مُشْتَمِلٌ على أشياء معدودة مستدعية لِمَا يُقَابِلُهَا مِنَ الْمُسَبَّهِ فِي الطَّرْفِ الْآخَرِ لِيَتِمَّ أَمْرُ التَّشْبِيهِ، وكذلك كَانَ فِي حُكْمِ الْمَذْكُورِ كَمَا اسْتَدْعَى الْإِخْبَارُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُم بِكُمْ عُتَى﴾ [البقرة: ١٨] المبتدأ، ولذلك لم يَكُنْ استعارَةً بخلافه في قوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِي الْبَحْرَانِ﴾ [فاطر: ١٢] وقوله: ﴿رَجُلًا فِيهِ شُرَكَاءُ مُتَشَاكِسُونَ وَرَجُلًا سَلَمًا لِرَجُلٍ﴾^(١) [الزمر: ٢٩] فَإِنَّ الْمَرَادَ بِالْأَوَّلِ الْكَافِرَ وَالْمُؤْمِنَ، وبالثاني الْكَافِرَ وَاشْرَاكَهُ الْأَصْنَامَ بِاللَّهِ، وَالْمُؤْمِنَ وَتَفَرَّدَهُ بِإِلَهِ وَاحِدٍ. فَتَشْبَهُ الْكَافِرُ مَعَ آلِهَتِهِ تَعَبُدٌ قَدْ اشْتَرَكَ فِيهِ شُرَكَاءُ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافٌ، كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ يَدَّعِي عُبودِيَّتَهُ، وَيُرِيدُ أَنْ يَتَفَرَّدَ لَهُ بِالْخِدْمَةِ، فَذَلِكَ يَأْمُرُهُ، وَهَذَا يَنْهَاهُ، فَهُوَ مُتَحَيِّرٌ لَا يَدْرِي رِضَاءَ أَيُّهُمْ يَتَحَرَّى، وَتَشْبَهُ الْمُؤْمِنَ مَعَ تَوْحِيدِهِ بَعِيدٌ قَدْ سَلِمَ لِلْمَالِكِ وَاحِدٍ، فَهُوَ مُتَعَيِّنٌ لِإِلَازِمَتِهِ مِنَ الْخِدْمَةِ، مُتَعَمِّدٌ عَلَى مَوْلَاهُ فِيمَا يَصْلِحُهُ وَيُهِمُّهُ، فَهُوَ مُجْتَمِعٌ الْقَلْبَ. وَلَا يَسْتَدْعِي الْإِتْيَانُ سِوَى الْقَرِينَةِ الصَّارِفَةِ عَنْ إِرَادَةِ الْحَقِيقَةِ، وَالصَّارِفُ فِيهِمَا سِيَاقُ الْكَلَامِ فَكَانَتَا اسْتِعَارَتَيْنِ.

قوله: (والصحيح) جواب آخر عن قوله: «فَأَيْنَ ذُكِرَ الْمُسَبَّهَاتُ» أو يُقَالُ: إنه جواب آخر عن السؤال الأول، فإنه سأل أولاً بقوله: «قد سَبَّهَ الْمُتَأَنِّقُ فِي التَّمْثِيلِ الْأَوَّلِ» إلى آخره. وقدَّر في الجوابِ الْمُسَبَّهَاتِ كُلَّهَا، ثُمَّ سَأَلَ: فَأَيْنَ هَذِهِ الْمَقْدَرَاتُ؟ وَأَجَابَ عَنْهُ: أَنَّهُ مَطْوِيٌّ مُرَادٌ، ثُمَّ أُنِيَ بِالْوَجْهِ الصَّحِيحِ بِلِ الظَّاهِرِ هَذَا؛ لِأَنَّ الْمُسَبَّهَ فِي هَذَا الْوَجْهِ أَيْضًا مَطْوِيٌّ مَنَوِيٌّ لَكِنْ بَوَجْهِ آخَرَ، فَإِذَا هُوَ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «وَلَقَائِلِ أَنْ يَقُولَ» وَدَلَّ قَوْلُهُ فِي الْجَوَابِ: «وَلَقَائِلِ أَنْ يَقُولَ» عَلَى ضَعْفِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ.

(١) كذا في (ط)، وفي (ح) و(ف) «سالمًا لرجل»، وهي قراءة ابن كثير وأبي عمرو ويعقوب، بألف بعد السين وكسر اللام، والأولى: (سَلَمًا) بغير ألف وفتح اللام، قراءة الباقيين «النشر في القراءات العشر» (٢: ٣٦٢).

مِنْ جُمْلَةِ التَّمثِيلَاتِ الْمُرَكَّبَةِ دُونَ الْمَفْرَقَةِ، لَا يُتَكَلَّفُ لَوَاحِدٍ وَاحِدٌ شَيْءٌ يَقْدَرُ شَبْهُهُ بِهِ، وَهُوَ الْقَوْلُ الْفَحْلُ، وَالْمَذْهَبُ الْجَزَلُ. بَيَانُهُ: أَنَّ الْعَرَبَ تَأْخُذُ أَشْيَاءَ فِرَادَى مَعَزُولًا بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ، لَمْ يَأْخُذْ هَذَا بِحُجْرَةِ ذَاكَ، فَتَشَبَّهَتْ بِنَظَائِرِهَا، كَمَا فَعَلَ امْرُؤُ الْقَيْسِ وَجَاءَ فِي الْقُرْآنِ، وَتَشَبَّهَ كَيْفِيَّةً حَاصِلَةً مِنْ مَجْمُوعِ أَشْيَاءٍ قَدْ تَضَاعَتْ وَتَلَاصَقَتْ حَتَّى عَادَتْ شَيْئًا وَاحِدًا بِأُخْرَى مِثْلِهَا؛ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ﴾ [الجمعة: ٥]، الْغَرَضُ تَشْبِيهُ حَالِ الْيَهُودِ فِي جَهْلِهَا بِمَا مَعَهَا مِنَ التَّوْرَةِ وَأَيَاتِهَا الْبَاهِرَةِ بِحَالِ الْخَمَارِ فِي جَهْلِهِ بِمَا تَحْمِلُ مِنْ أَسْفَارِ الْحِكْمَةِ، وَتَسَاوِي الْحَالَتَيْنِ عِنْدَهُ مِنْ حَمْلِ أَسْفَارِ الْحِكْمَةِ وَحَمْلِ مَا سِوَاهَا مِنَ الْأَوْقَارِ، لَا يَشْعُرُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا بِمَا يَمُرُّ بِدَفْنِهِ.....

قَوْلُهُ: (لَا يُتَكَلَّفُ) اسْتِثْنَاءٌ عَلَى سَبِيلِ الْبَيَانِ، أَوْ حَالٍ، الْمَعْنَى: أَنَّ التَّمثِيلَيْنِ مِنْ جُمْلَةِ التَّمثِيلَاتِ الْمُرَكَّبَةِ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى أَنْ يَقْدَرَ فِي طَرَفِ الشَّيْءِ مَا يُقَابِلُ وَاحِدًا وَاحِدًا مَعَزُولًا بِبَعْضِهَا عَنْ بَعْضٍ.

قَوْلُهُ: (بَيَانُهُ) أَي: بَيَانُ وَقُوعِ التَّمثِيلَيْنِ فِي كَلَامِهِمْ، لَا بَيَانُ الْقَوْلِ الْفَحْلِ، وَأَمَّا جَزَالُهُ هَذَا الْوَجْهَ فَإِنَّكَ تَتَصَوَّرُ فِي الْمُرَكَّبِ الْهَيْئَةَ الْحَاصِلَةَ مِنْ تَقَارُنِ تِلْكَ الصُّوَرِ وَكَيْفِيَّاتِهَا الْمُتَضَامَّةِ، فَيَحْصُلُ فِي النَّفْسِ مِنْهُ مَا لَا يَحْصُلُ مِنَ الْمَفْرَدَاتِ، كَمَا إِذَا تَصَوَّرْتَ مِنْ مَجْمُوعِ الْآيَةِ مَكَابِدَهُ مَنْ أَدْرَكَهُ الْوَبْلُ الْهَاطِلُ مَعَ تَكَاثُفِ ظُلْمَةِ اللَّيْلِ وَهَيْئَةِ انْتِسَاجِ السَّحَابِ بِتَتَابُعِ الْقَطْرِ، وَصَوْتِ الرَّعْدِ الْهَائِلِ، وَالْبَرْقِ الْخَاطِيفِ، وَالصَّاعِقَةِ الْمُحْرِقَةِ، وَلَهُمْ مِنْ خَوْفِ هَذِهِ الشَّدَائِدِ حَرَكَاتٌ مَنْ يَحْذَرُ الْمَوْتَ، حَصَلَ لَكَ مِنْهُ أَمْرٌ عَجِيبٌ وَخَطْبٌ هَائِلٌ بِخِلَافِ مَا إِذَا تَكَلَّفْتَ لَوَاحِدٍ وَاحِدٍ مُسَبَّهًا بِهِ.

قَوْلُهُ: (كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ حُمِّلُوا التَّوْرَةَ﴾ [الجمعة: ٥])، فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ اسْتَشْهَدَ بِهَا هُنَا لِلتَّمثِيلِ الْمُرَكَّبِ، وَقَدْ اسْتَشْهَدَ بِهَا لِلْمُفْرَدِ فِي قَوْلِهِ: «لَمْ يُشَبَّهُوا بِذَاتِ الْمُسْتَوْقِدِ وَإِنَّمَا شُبِّهَتْ قِصَّتُهُمْ بِقِصَّتِهِمْ»؟ قُلْتُ: لِزَيْتِكَ أَنَّ الْآيَةَ أَيْضًا يَسُوعُ فِيهَا الْأَمْرَانِ، وَأَنَّ الْقَوْلَ الْقَوِيُّ الَّذِي عَلَيْهِ عِلْمَاءُ الْبَيَانِ هُوَ الْآخِرُ.

من الكَدِّ والتَّعَبِ؛ وبقوله: ﴿وَأَضْرِبْ لَهُمْ مَثَلًا لِّلْحَيٰوةِ الدُّنْيَا كَمَاۤ اَنزَلْنٰهُ مِنَ السَّمَآءِ﴾ [الكهف: ٤٥]، المراد: قَلَّةُ بَقَاءِ زَهْرَةِ الدُّنْيَا، كَقَلَّةِ بَقَاءِ الْحَيٰضِ؛ فَأَمَّا أَنْ يُرَادَ تَشْبِيهُ الْاَفْرَادِ بِالْاَفْرَادِ غَيْرِ مُنَوِّطٍ بِبَعْضِهَا بِبَعْضٍ وَمُصَيِّرَةً شَيْئًا وَاحِدًا؛ فَلَا، فَكَذَلِكَ لَمَّا وُصِفَ وَقُوعُ الْمُنَافِقِينَ فِي ضَلَالَتِهِمْ وَمَا خَبَطُوا فِيهِ مِنَ الْحَيْرَةِ وَالذَّهْشَةِ؛ شُبِّهَتْ حَيْرَتُهُمْ وَشِدَّةُ الْأَمْرِ عَلَيْهِمْ بِمَا يُكَابِدُ مَنْ طُفِئَتْ نَارُهُ بَعْدَ إِيقَادِهَا فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ، وَكَذَلِكَ مَنْ أَخَذَتْهُ السَّمَاءُ فِي اللَّيْلَةِ الْمَظْلَمَةِ مَعَ رَعْدٍ وَبَرْقٍ وَخَوْفٍ مِنَ الصَّوَاقِقِ. فَإِنْ قُلْتَ: الَّذِي كُنْتَ تُقَدِّرُهُ فِي الْمَفْرَقِ مِنَ التَّشْبِيهِ مِنَ حَذْفِ الْمُضَافِ، وَهُوَ قَوْلُكَ: أَوْ كَمَثَلِ ذَوِي صَيِّبٍ.....

قوله: (فَأَمَّا أَنْ يُرَادَ تَشْبِيهُ الْاَفْرَادِ بِالْاَفْرَادِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «الْغَرَضُ تَشْبِيهُ حَالِ الْيَهُودِ فِي جَهْلِهِا» إِلَى آخِرِهِ، إِيجَازٌ بِحَذْفِ «إِمَّا» فِي أَحَدِ الْفَضْلَيْنِ، أَيْ: إِمَّا أَنْ يُرَادَ تَشْبِيهُ الْمُرَكَّبِ بِالْمُرَكَّبِ فَهُوَ الْمَرَامُ، وَإِمَّا أَنْ يُرَادَ تَشْبِيهُ الْمَفْرَدِ بِالْمَفْرَدِ، فَلَا.

قوله: (فَكَذَلِكَ لَمَّا وُصِفَ وَقُوعُ الْمُنَافِقِينَ فِي ضَلَالَتِهِمْ) هَذَا شُرُوعٌ فِي بَيَانِ التَّشْبِيهِ عَلَى أَنَّ الْوَجْهَ فِيهَا غَيْرُ حَقِيقِيٍّ، مُتَنَزِعٌ مِنْ عَدَّةِ أُمُورٍ، فَعِنْدَ هَذَا يُحْسَنُ السُّؤَالُ عَنْ بَيَانِ الْوَجْهِ فِي التَّشْبِيهِ، فَإِنَّ ذَلِكَ مُشْكِلٌ، فَيُقَالُ: فِيمَ شُبِّهَتْ حَالُ الْمُنَافِقِينَ بِحَالِ الْمُسْتَوْقِدِينَ وَبِحَالِ ذَوِي الصَّيِّبِ؟ وَالْجَوَابُ عَنْهَا^(١) مَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ «الْمِفْتَاحِ»: فَإِنَّ وَجْهَ تَشْبِيهِ الْمُنَافِقِينَ بِالَّذِينَ شُبِّهُوا بِهِمْ إِلَى آخِرِهِ كَمَا سَبَقَ^(٢). وَأَنْ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿كَصَيِّبٍ مِّنَ السَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩] إِلَى آخِرِهِ تَمَثِّلُ لِمَا أَنَّ وَجْهَ الشَّيْءِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْمُنَافِقِينَ هُوَ أَنََّّهُمْ فِي الْمَقَامِ الْمَطْمَعِ فِي حُصُولِ الْمَطْلَبِ وَتُخْجِجِ الْمَارَبَ، لَا يَحْتَظُونَ إِلَّا بِضِدِّ الْمَطْمُوعِ^(٣) فِيهِ مِنْ مُّجَرَّدِ مُقَاسَاةِ الْأَهْوَالِ.

قوله: (الَّذِي كُنْتَ تُقَدِّرُهُ فِي الْمَفْرَقِ مِنَ التَّشْبِيهِ مِنَ حَذْفِ الْمُضَافِ، وَهُوَ قَوْلُكَ: أَوْ كَمَثَلِ ذَوِي صَيِّبٍ) يَعْنِي: لَا بَدَّ فِي التَّشْبِيهِ الْمَفْرَقِ مِنَ تَقْدِيرِ «ذَوِي»؛ لِأَنَّ التَّشْبِيهَ حَيْثُذَ لَيْسَ بَيْنَ

(١) فِي (ط): «وَالْجَوَابُ عَنْ الْأَوَّلِ».

(٢) «مِفْتَاحُ الْعُلُومِ» ص ١٥٤.

(٣) فِي (ط): «الْمَطْمُوعِ».

هل تقدّر مثله في المركّب منه؟ قلت: لولا طلبُ الراجع في قوله تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ فِي مَآذِرِهِمْ﴾ ما يرجعُ إليه، لكنّهُ مُستغنياً عن تقديره؛ لأنّي أراعي الكيفيّة المتزعة من مجموع الكلام، فلا عليّ أوّلي حرف التشبيه مفرد يتأتّى التشبيه به أم لم يتلّه، ألا ترى إلى قوله: ﴿وَأَمَّا مَثَلُ الْحَيَوَةِ الدُّنْيَا﴾ الآية (يونس: ٢٤) كيف وليّ الماء الكاف وليس الغرض تشبيه الدنيا بالماء ولا بمفرد آخر يتمحلّ لتقديره! ومما هو بيّن في هذا: قولٌ ليبيد:

وما الناس إلا كالديار وأهلها بها يوم حلّوها وغدواً بلاقع

ذواتِ المناقير والصيّب نفسه، بل بين ذواتهم وذواتِ ذوي الصيّب، ومن تقدير «مثل» أيضاً؛ لأن التشبيه أيضاً ليس بين صفة المناقير وبين ذواتِ ذوي الصيّب، بل بين صفتهم وصفتهم، لأنّ هذا التشبيه يقتضي التساوي بين الطرفين من جملة الوجوه، فإذا جعل التشبيه مركّباً هل يجب التطابق في مثل ذلك؟ وأجاب: أنّ مثل ذلك التطابق ليس بشرط في المركّب، لكن اقتضى ذلك التقدير أمران آخران: أحدهما ضميرُ الجمع في قوله: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْنَعَهُمْ﴾ فإنّه يستدعي مرجوعاً إليه يُناسِبُه، فلا بُدّ من تقدير «ذوي»، وثانيهما: عطْفُ هذا التمثيل على التمثيل الأول، فالواجب تقدير لفظ «مثل» أيضاً.

قوله: (ومما هو بيّن في هذا) أي: في أنّ المراعى هي الكيفيّة المُنتزعة لا النظر فيها يلي حروف التشبيه أي شيء كان، فإنّ الشاعر جاء في التشبيه بأداة الحصر، وهو يقتضي أن لا يكون الناس إلا مُشبّهين بالديار، وليس كذلك إذا لم تُراعَ^(١) فيه الكيفيّة.

قوله: (وما الناس إلا كالديار) البيت^(٢)، قوله: «بلاقع» خبرٌ مُبتدأٌ محذوف، و«غدواً» مُتعلّق به والجملة حالٌ عطفاً على قوله: «وأهلها بها» و«يوم» ظرفٌ للمقدّر^(٣) في «بها» الذي هو الخبر. أي: الناس كالديار مأهولة يوم حلّوا فيها، وبلاقع^(٤) يوم رحلوا عنها. بعده:

(١) في (ط): «لم يراع».

(٢) «ديوان ليبيد بن ربيعة» ص ٤٥.

(٣) في (ط): «للعامل المقدّر».

(٤) بلاقع، أي: خالية مقفرة. «القاموس المحيط» (بلاقع).

لَمْ يُشَبِّهِ النَّاسَ بِالْأَيَّامِ، وَإِنَّمَا شَبَّهَ وَجُودَهُمْ فِي الدُّنْيَا وَسُرْعَةَ زَوَالِهِمْ وَفَنَائِهِمْ بِخُلُودِ أَهْلِ الدِّيَارِ فِيهَا، وَوَشَّكَ نَهْوضَهُمْ عَنْهَا وَتَرْكِهَا خِلَاءَ خَاوِيَةٍ.

فَإِنْ قُلْتُ: أَيُّ التَّمثِيلَيْنِ أَبْلَغُ؟ قُلْتُ: الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ أَدْلُّ عَلَى قَرْطِ الْحَيَاةِ وَشِدَّةِ الْأَمْرِ وَفُظَاعَتِهِ؛ وَلِذَلِكَ أُخِّرَ، وَهُمْ يَتَدَرَّجُونَ فِي نَحْوِ هَذَا مِنَ الْأَهْوَنِ إِلَى الْأَعْلَى. فَإِنْ قُلْتُ: لَمْ تُعْطِفْ أَحَدَ التَّمثِيلَيْنِ عَلَى الْآخَرِ بِحَرْفِ الشُّكِّ؟ قُلْتُ: «أَوْ» فِي أَصْلِهَا لِتَسَاوِي شَيْئَيْنِ فَصَاعِدًا فِي الشُّكِّ، ثُمَّ اتَّسَعَ فِيهَا فَاسْتُعِيرَتْ لِلتَّسَاوِي فِي غَيْرِ الشُّكِّ؛

وَمَا الْمَرْءُ إِلَّا كَالشَّهَابِ وَضَوْئِهِ
يَجُورُ رَمَادًا بَعْدَ إِذْ هُوَ سَاطِعٌ
وَمَا الْمَالُ وَالْأَهْلُونَ إِلَّا وَدِيعَةٌ
وَلَا بُدَّ يَوْمًا أَنْ تُرَدَّ الْوَدَائِعُ

قَوْلُهُ: (وَوَشَّكَ نَهْوضَهُمْ) أَيُّ: قُرْبِ رَجُلَيْهِمْ. الْأَسَاسُ: وَشَكَ وَأَوْشَكَ أَنْ يَفْعَلَ، وَيُوشِكُ أَنْ يَخْرُجَ، وَأَخَافُ وَشَكَ الْبَيْتِ.

قَوْلُهُ: «(أَوْ) فِي أَصْلِهَا لِتَسَاوِي^(١) شَيْئَيْنِ [فَصَاعِدًا] فِي الشُّكِّ» إِلَى قَوْلِهِ: «فَاسْتُعِيرَتْ لِلتَّسَاوِي». وَتَبِعَهُ صَاحِبُ «التَّخْمِيرِ» بِلا تَغْيِيرٍ فِي الْعِبَارَةِ.

قَالَ صَاحِبُ «الْفَرَائِدِ»: الْوَجْهُ أَنْ يُقَالَ: «أَوْ» لِتَعْلِيلِ الْحُكْمِ بِأَحَدِ الْمَذْكُورَيْنِ فَصَاعِدًا، وَالتَّفَاوُتُ فِي الْمُؤَدَّى إِنَّمَا يَقَعُ بِحَسَبِ التَّرَكِيبِ الَّذِي وَقَعَتْ فِيهِ، فَإِنْ وَقَعَتْ فِي السَّخَرِ، فَالْحَاصِلُ تَعْلِيلُ الْحُكْمِ بِأَحَدِهِمَا، وَهُوَ غَيْرُ مُعَيَّنٍ، فَأَمَّا أَنْ يَقَعَ الشُّكُّ فِيهِ، وَإِنْ وَقَعَتْ فِي الطَّلَبِ وَلَمْ يُمَكَّنْ وَقُوعُ الشُّكِّ فِيهِ، أَفَادَ التَّخْيِيرَ وَالْإِبَاحَةَ، وَالْحَاصِلُ أَيْضًا تَعْلِيلُ الْحُكْمِ بِأَحَدِهِمَا وَذَلِكَ غَيْرُ مَانِعٍ لِتَعْلِيلِ الْحُكْمِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَعَلَى هَذَا لَمْ تَلْزَمِ الاسْتِعَارَةُ وَهِيَ^(٢) فِي الْمَوَاضِعِ كُلِّهَا عَلَى مَعْنَاهَا.

قُلْتُ: حَاصِلُ تَقْرِيرِهِ: أَنَّ «أَوْ» حَقِيقَةٌ فِي الْقَدْرِ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ الشُّكِّ وَالتَّخْيِيرِ وَالْإِبَاحَةِ وَهُوَ تَعْلِيلُ الْحُكْمِ بِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ.

(١) فِي (ف): «لِلتَّسَاوِي».

(٢) فِي (ط): «فَهِيَ».

وذلك قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين، تريد أنها سبآن في استصواب أن يجالسا، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَهْلَ الْأَرْسَالِ وَلَا تُطِيعُوا أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الإنسان: ٢٤]، أي: الأئمة والكفور متساويان في وجوب عصيانها، وكذلك قوله: ﴿أَوْ كَصَيْبٍ﴾، معناه: أن كيفية قصة المنافقين مُشبهة لكيفيتي هاتين القصصين، وأن القصصين سواء في استقلال كل واحدة منهما بوجه التمثيل، فبأيتهما مثلتها فأنت مُصيب، وإن مثلتها بهما جميعاً فكذلك.....

وقال الحديشي: دلالة الثلاثة، أعني: «أو» و«أما» و«أم» على أحد الشيئين لا غير، وأما الشك والتخير والإباحة وغيرهما، فإنها من صفات الكلام الذي هي فيه، وإضافتها إليها مجازاً. وقال ابن الحاجب في «شرح المفصل»: إنما قال - أي المصنف -: «ويقال في «أو» و«أما» إنها للشك» باللفظة «يقال» تنبيهاً على أن ذلك ليس بلازم إذ قد يكون المتكلم غير شاك، بل يكون مُبَيِّهاً، أما في الأمر، فيقال للتخير، والإباحة على وضعها لإثبات الحكم لأحد الأمرين، إلا أنه إن حصلت قرينة يفهم معها أن الأمر غير حاجر^(١) عن الآخر، مثل قولك: جالس الحسن أو ابن سيرين سمي الإباحة، وإلا سمي تخييراً، وهو لأحد الأمرين في الموضعين. وإنما علم نفي حجر^(٢) الأمر عن الآخر في الإباحة من أمر خارج كما في النهي نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَهْلَ الْأَرْسَالِ وَلَا تُطِيعُوا أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الإنسان: ٢٤] جاء التعميم من جهة النهي الداخل على معنى النفي؛ لأن المعنى قبل وجود النهي على بابه، ومصير المعنى: ولا تطيع واحداً منهما، فلا يحصل الانتهاء عن أحدهما حتى ينتهي عنها مطلقاً. روي أن المصنف كتب في بعض الحواشي: تقول: كل خبزاً أو لحماً، كأنك قلت: كل أحدهما، فإذا نقيت هذا، وقلت: لا تأكل خبزاً أو لحماً، فكأنك قلت: لا تأكل شيئاً منهما.

وقلت: وجه التوفيق بين كلامي المصنف في «الكشاف» و«المفصل» هو أن «أو» في أصل اللغة موضوعة لتساوي شيئين في الشك، ثم فيه طريقان:

(١) في (ط): «حاجر».

(٢) في (ط): «حجز».

وَالصَّبَبُ: المطر الذي يَصُوب، أي: يَنْزِلُ وَيَقْعُ، وَيَقَالُ لِلسَّحَابِ: صَبَبٌ أَيْضًا، قَالَ الشَّيْخُ يَصِفُ سَحَابَةً:

وَأَسْحَمُ دَانٍ صَادِقُ الرَّعْدِ صَبَبٌ

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُسْتَعَارَ لِمَعْنَى التَّخْيِيرِ «أَوْ» الْإِبَاحَةِ لِعَلَّاقَةِ تَعْلِيلِ الْحُكْمِ بِأَحَدِ الْمَذْكُورَيْنِ كَمَا يُسْتَعَارُ الْأَسَدُ لِلشَّجَاعِ لِعَلَّاقَةِ الْجُرْأَةِ.

وِثَانِيهَا: أَنْ يَحْمَلَ عَلَى عَمُومِ الْمَجَازِ لَتَعْلِيلِ الْحُكْمِ بِأَحَدِ الْمَذْكُورَيْنِ، فَيَقَالُ: «أَوْ» أَمَّا فِي الْخَبَرِ، فَلَمَّا لَهَا الشُّكُّ، وَفِي الْأَمْرِ لِلتَّخْيِيرِ وَالْإِبَاحَةِ، وَعَلَى الْأَوَّلِ وَرَدٌ فِي «الْكَشَافِ»، وَعَلَى الثَّانِي فِي «الْمُقْصَلِ»، وَفِي كَلَامِ الرَّجَاجِ إِشْعَارٌ بِمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ وَقَالَ: «أَوْ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَوْ كَصَيِّبٍ﴾ دَخَلَتْ لَغَيْرِ شَيْءٍ، وَهَذِهِ يُسَمِّيَهَا الْحُدَاقُ بِاللُّغَةِ «أَوْ» الْإِبَاحَةِ، وَالْمَعْنَى: أَنَّ التَّمثِيلَ مُبَاحٌ لَكُمْ فِي الْمُنَاقِقِينَ، إِنْ مَثَلْتُمُوهُمْ بِالْمُسْتَوْفِينَ فَذَلِكَ مَثَلُهُمْ، أَوْ مَثَلْتُمُوهُمْ بِأَصْحَابِ الصَّبَبِ فَهُوَ مَثَلُهُمْ، أَوْ مَثَلْتُمُوهُمْ بِهَا جَمِيعًا فَهِيَ مَثَلُهُمْ^(١).

وَقُلْتُ: إِنْ اخْتَصَّصَ الْحُدَاقُ، أَيْ: الْمَهَرَّةُ بِهَذَا الْمَعْنَى دُونَ مَنْ سِوَاهُمْ، دَلِيلٌ عَلَى دِقَّةِ هَذَا الْمَعْنَى. وَلَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ إِذَا كَانَ حَقِيقَةً لَاسْتَوَاءِ الْحُدَاقِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ فِيهِ. وَهَذَا خِلَافُ تِلْكَ الْقَاعِدَةِ، وَهِيَ أَنَّ «أَوْ» فِي الْأَمْرِ لِلْإِبَاحَةِ لِكُونِهَا دَاخِلَةً هَاهُنَا عَلَى الْخَبَرِ، وَهِيَ لِلْإِبَاحَةِ، وَلِأَنَّ «أَوْ» عِنْدَ الْإِطْلَاقِ يَتَبَادَرُ مِنْهَا الشُّكُّ دُونَ مَا سِوَاهُ مِنَ الْمَعَانِي، وَذَلِكَ أَمَارَةُ الْحَقِيقَةِ.

قَوْلُهُ: (وَأَسْحَمُ دَانٍ صَادِقُ الرَّعْدِ صَبَبٌ) صدره^(٢):

عَفَا آيَةُ نُسُجِ الْجَنُوبِ مَعَ الصَّبَا

الْأَسْحَمُ: السَّحَابُ الْأَسْوَدُ، دَانٍ: قَرِيبٌ مِنَ الْأَرْضِ، صَادِقُ الرَّعْدِ، أَيْ: غَيْرُ خَلْبٍ^(٣)، الْمَعْنَى: نَحَا أَثَارَ رُيْعِ الْمَحْبُوبِ وَغَيَّرَ رَسْمَهُ، اخْتِلَافُ هَاتَيْنِ الرَّيْحَتَيْنِ، وَتَتَابُعُ هُوبِهِمَا؛ مَثَلٌ

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٩٦-٩٧).

(٢) للشَّيْخِ بْنِ ضَرَّارِ الدِّيَّانِي. انظر: «ملحق الديوان» ص ٤٣٢.

(٣) وهو الذي لَا غَيْثَ مَعَهُ.

وتتكبر «صَيِّب»؛ لأنه أريد نوعٌ مِنَ المطرِ شديدٌ هائل، كما تُكثِرُ النارُ في التمثيلِ الأول. وقرئ: (كَصَائِب)، والصَّيْبُ أبلغُ. والسَّاءُ: هذه المَظِلَّة. وعن الحسن: أنها موجٌ مكفوف. فإن قلت: قوله: ﴿وَمِنَ السَّمَاءِ﴾ ما الفائدةُ في ذكره والصَّيْبُ لا يكونُ إلا مِنَ السَّمَاءِ؟ قلتُ: الفائدةُ فيه: أنه جاءَ بالسَّاءِ مُعرِّفةً؟.....

اختلاف الريحين بنسج الصانع الثوب، فإن إحدى الريحين بمنزلة السدى، والأخرى كاللحمة^(٢) فإنَّ ريح الصَّبَا^(٣) تهبُّ من جانبِ المشرق، والجنوب من يمين من يكون متوجِّه المشرق^(٤).

قوله: (أَنَّهُا مَوْجٌ مَّكَفُوفٌ) رَوَيْنَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ: «هَلْ تَذَرُونَ مَا قَوْفَكُمْ؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «فَإِنَّهَا الرِّقِيعُ، سَقَفٌ مَحْفُوظٌ، وَمَوْجٌ مَكْفُوفٌ» أخرجه الترمذي^(٥)، مكفوف: مدفوع، أي: كُفَّ أَنْ يَسِيلَ. النهاية: كُلُّ سَاءٍ يُقَالُ لَهَا رَقِيعٌ، وقيل: هو اسمُ سَاءِ الدنيا.

قوله: (الفائدة فيه)^(٦) أنه جاءَ بالسَّاءِ مُعرِّفةً يوهِّمُ أنه غيرُ مطابقٍ للسؤال؛ لأنه لم يسأل

(١) في (ط): «الآخر».

(٢) وهما ما يتكوَّن منها الثوب في نسجه.

(٣) في (ط): «فإن الصبا».

(٤) في (ط): «المشرق».

(٥) «سنن الترمذي» (٣٢٩٨)، وهو في «مسند الإمام أحمد» (٨٨٢٨)، وقال الترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه.

(٦) ورد على حاشية (ط) هنا فائدة، ونصها: «قوله: «قلت: الفائدة فيه» يعني: أنَّ الفائدة في ذكرِ ﴿وَمِنَ السَّمَاءِ﴾ الدلالة على أنه غمامٌ مُطَبَّقٌ أَخَذَ بِجَمِيعِ الآفاق، على ما يفيدُه تعريفُ الجنس من غير قرينة البعضية، ولو لم يذكر لم تحصل هذه الفائدة؛ لجواز أن يكون «الصَّيْبُ» من بعضِ الآفاق، إذ كُلُّ أَقْفٍ وناحية من السَّاءِ سَاءٌ، بدليل قوله:

فَأَوَّهَ لِذِكْرِهَا إِذَا مَا ذَكَرْتُهَا وَمِنْ بُعْدِ أَرْضٍ بَيْنَنَا وَسَاءِهَا

فَنَقَى أَنْ يَتَصَوَّبَ مِنْ سَءَاءٍ، أَي: مِنْ أَفْقٍ وَاحِدٍ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْآفَاقِ؛ لِأَنَّ كُلَّ أَفْقٍ مِنْ آفَاقِهَا سَمَاءٌ، كَمَا أَنَّ كُلَّ طَبَقَةٍ مِنَ الطَّبَاقِ سَمَاءٌ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَأَوْحَى فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا﴾ [فصلت: ١٢]، والدليل عليه قوله:

وَمِنْ بَعْدِ أَرْضِ بَيْنَنَا وَسَمَاءِ

عَمَّا عَرَضَ لِلْفِظِ السَّاءِ مِنَ التَّعْرِيفِ، بَلْ سَأَلَ أَنْ قَوْلَهُ: ﴿مِنْ السَّمَاءِ﴾ مَا الْفَائِدَةُ فِي ذِكْرِهِ؟ بَلِ الْجَوَابُ الْمُنَاطِقُ قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ: «وَفِيهِ أَنَّ السَّحَابَ مِنَ السَّمَاءِ يَنْحَدِرُ، وَمِنْهَا يَأْخُذُ مَاءٌ» لِيَرُدَّ رَعْمَ الْمُخَالَفِ، وَكَانَ مِنَ الظَّاهِرِ تَقْدِيمُ هَذَا عَلَى ذَلِكَ.

قُلْتُ: قَدْ يُذَكَّرُ الشَّيْءُ إِمَّا لَكُونِهِ مَقْصُودًا بِالذَّاتِ، أَوْ لِيُعْلَقَ عَلَيْهِ أَمْرٌ آخَرُ، وَذَلِكَ الْأَمْرُ مَوْقُوفٌ عَلَى ذِكْرِ ذَلِكَ الشَّيْءِ. وَهَاهُنَا الْمَقْصُودُ الْاسْتِغْرَاقُ وَالْمُبَالَغَةُ، وَلَمْ يَكُنْ يَحْصُلُ ذَلِكَ إِلَّا بِذِكْرِ السَّاءِ مُعَرَّفَةً، فَجِئَ بِهَا كَمَا تَرَى، وَاسْتَجَلَبَ ذِكْرُهُ الْمَعْنَى الثَّانِي، وَهُوَ رَدُّ رَعْمِ الْمُخَالَفِ عَلَى سَبِيلِ الْإِدْمَاجِ، أَي: إِشَارَةً إِلَى النَّصِّ، فَذَكَرَهُ، وَلَوْ عَكْسَ لَمْ تَكُنِ الْمُبَالَغَةُ مَقْصُودًا أَوَّلِيًّا، وَإِنَّمَا قُلْنَا: الْمَقْصُودُ الْمُبَالَغَةُ لِيُطَابَقَ ذِكْرُ السَّمَاءِ ذِكْرَ الصَّبِّ؛ لِأَنَّ فِيهِ مُبَالَغَاتٍ شَتَّى كَمَا ذَكَرَ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «كَمَا جَاءَ بِصَبِّ» إِلَى آخِرِهِ.

قَوْلُهُ: (وَمِنْ بَعْدِ أَرْضِ بَيْنَنَا وَسَمَاءِ) صَدْرُهُ^(١):

= حَيْثُ نَكَرَ «أَرْض» و«سَاء» لِلْبَعْضِيَّةِ؛ إِذْ لَيْسَ بَيْنَهُمَا بَعْدُ جَمِيعِ الْأَرْضِ وَجَمِيعِ السَّمَاءِ، يَعْنِي: أَنْتَوَجَّعُ مِنْ ذِكْرَاهَا وَمِنْ حِيلُولَةِ قِطْعَةٍ مِنَ الْأَرْضِ وَنَاحِيَةٍ مِنَ السَّمَاءِ بَيْنَنَا. فِيهِ الْجُمْلَةُ: لَمَّا كَانَ فِي «صَبِّ» مُبَالَغَاتٍ؛ مِنْ جِهَةِ الْمَادَّةِ الْأُولَى؛ لِأَنَّ الصَّادَ مِنَ الْمُسْتَعْلِيَّةِ، وَالْيَاءَ مُشَدَّدًا، وَالْبَاءَ مِنَ الشَّدِيدَةِ، وَمِنْ جِهَةِ الْمَادَّةِ الثَّانِيَةِ: لِأَنَّ «فِيْعَلًا» صِفَةً مُشَبَّهَةً دَالَّةً عَلَى الثَّبُوتِ، وَمِنْ جِهَةِ الْعَارِضِ: لِأَنَّ التَّنْكِيرَ لِلتَّعْظِيمِ وَالتَّهْوِيلِ؛ بِوَلُغٍ فِيهِ مِنْ جِهَةِ الْمَجَاوِرِ أَيْضًا، فَفَرَّقَ بِقَوْلِهِ: ﴿مِنْ السَّمَاءِ﴾ دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُ مُطَبَّقٌ لَا يَخْتَصُّ بِسَاءٍ دُونَ سَاءٍ. سَعَدَ الدِّينُ.

(١) ذَكَرَهُ الْمَرْزُوقِيُّ فِي «الْأَزْمَنَةِ وَالْأَمْكَنَةِ» ص ٥٠٣، وَصَلَّاحُ الدِّينِ الصَّفْدِيِّ فِي «تَصْحِيحِ التَّصْحِيفِ» ص ١٧١ غَيْرَ مَنْسُوبٍ لِأَحَدٍ.

والمعنى: أنه غَيَّامٌ مُطْبِقٌ أَخَذَ بِأَفَاقِ السَّمَاءِ، وكما جاء بـ«صَيَّب» - وفيه مبالغات من جهة التركيب والبناء والتكثير - أمدَّ ذلك بأن جَعَلَهُ مُطْبِقًا، وفيه أنَّ السحابَ مِنَ السَّيِّءِ يَنْحَدِرُ، ومنها يأخذ ماءه، لا كَزَعَمٍ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ يَأْخُذُهُ مِنَ الْبَحْرِ،.....

فَأَوْه لَذَكْرَاهَا إِذَا مَا ذَكَرْتُهَا^(١)

سمى بعض الأرضِ أرضًا، وبعض السماء سماءً، وأريدُ بِنَعْدِ السماء والأرضِ ما يُقَابِلُ من السماء والأرضِ^(٢) التي بينهما، ولا يجوز^(٣) أن يُرادَ بالسماء المطلق؛ لأنها ليستَ بينه وبينها.

قوله: (من جهة التركيب) لأنها رُكِبَتْ من صَادٍ، وهي مُطْبَقَةٌ مُسْتَعْلِيَّةٌ، وباءٌ مُشَدَّدَةٌ، وباءٌ وهي من الشديدة.

قوله: (والبناء) لأنها بُنِيَتْ عَلَى وَزْنِ فَيْعَلٍ، وهي صِفَةٌ مُشَبَّهَةٌ تَدُلُّ عَلَى شَيْءٍ ثَابِتٍ. قال السجّاوندي: وهو بناءٌ يَخْتَصُّ بِالْمَعْتَلِّ وفيه مُبالغة.

وقوله: (والتكثير) لأنه تكثيرٌ تَهْوِيلٍ.

قوله: (بأن جَعَلَهُ مُطْبِقًا) حيث عَرَّفَ السماء باللام الاستغرافية.

قوله: (لا كَزَعَمٍ مَنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ يَأْخُذُهُ مِنَ الْبَحْرِ) قال الإمام: مِنَ النَّاسِ مَنْ قَالَ: الْمَطَرُ إِنَّمَا يَحْصُلُ مِنْ ارْتِفَاعِ أَبْخَرَةٍ رَطْبَةٍ مِنَ الْأَرْضِ إِلَى الْهَوَاءِ، فَتَنْعَقِدُ هُنَاكَ مِنْ شِدَّةِ بَرْدِ الْهَوَاءِ، ثُمَّ تَنْزِلُ مَرَّةً أُخْرَى، وَاللَّهُ تَعَالَى أَبْطَلْ ذَلِكَ الْمَذْهَبَ هُنَا بِأَنْ يَبَيِّنَ أَنَّ ذَلِكَ الصَّيْبَ نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ. وكذلك بقوله: ﴿وَأَنزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا﴾ [الفرقان: ٤٨] وبقوله: ﴿وَيُنَزِّلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَرٍ﴾ [النور: ٤٣]^(٤).

(١) في (ط): «فَأَوْه بِذَكْرَاهَا إِذَا مَا ذَكَرْتُهَا».

(٢) في (ط): «من السماء الأرض».

(٣) في (ط): «ويجوز».

(٤) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣١٧) وهذا الذي قاله الرازي إنما هو ما أدَّته إليه علومُ عصره، وإلا فلا تنافي بين =

وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَنَزَّلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مِزَابًا فِيهَا مِنْ بَرَرٍ﴾ [النور: ٤٣]. فَإِنْ قُلْتَ: بِمَ ارْتَفَعَ ﴿طَلَمْتُ﴾؟ قُلْتُ: بِالظَّرْفِ عَلَى الْإِتِّفَاقِ، لِعِتِمَادِهِ عَلَى مَوْصُوفٍ. وَالرَّعْدُ: الصَّوْتُ الَّذِي يُسْمَعُ مِنَ السَّحَابِ، كَأَنَّ أَجْرَامَ السَّحَابِ تَضْطَرِبُ وَتَتَفَضُّضُ.....

قَوْلُهُ: (بِالظَّرْفِ عَلَى الْإِتِّفَاقِ) يَرِيدُ: أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ ابْتِدَاءً: «فِيهِ ظِلْمَاتٌ» فَعِنْدَ الْأَخْفَشِ ارْتِفَاعُهُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْتَرِطِ الْعِتِمَادَ، وَعِنْدَ سَيِّبَوَيْهِ ارْتِفَاعُهُ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ لِاسْتِرَاطِهِ الْعِتِمَادَ، وَإِذَا اعْتَمَدَ الظَّرْفُ عَلَى شَيْءٍ جَازَ إِعْمَالُهُ كَمَا فِي الْآيَةِ، لِأَنَّهُ وَصِفَ «صَيِّبٌ» بِهِ، فَارْتِفَاعُهُ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ بِالْإِتِّفَاقِ^(١).

قَوْلُهُ: (وَالرَّعْدُ: الصَّوْتُ الَّذِي يُسْمَعُ مِنَ السَّحَابِ) إِلَى آخِرِهِ، وَالصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ التَّعْوِيلُ هُوَ مَا رَوَيْنَا عَنْ التِّرْمِذِيِّ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: أَقْبَلْتُ يَهُودٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالُوا: أَخْبِرْنَا عَنْ الرَّعْدِ مَا هُوَ؟ قَالَ: «مَلَكٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُوَكَّلٌ بِالسَّحَابِ، مَعَهُ مَخَارِقُ مِنْ نَارٍ يَسُوقُهَا بِهَا حَيْثُ شَاءَ اللَّهُ»، فَقَالُوا: فَمَا هَذَا الصَّوْتُ الَّذِي يَسْمَعُ؟ قَالَ: «رَجْرُجُهُ حَتَّى تَنْتَهِيَ حَيْثُ أُمِرْتُ، فَقَالُوا: صَدَقْتَ»^(٢).

النِّهَايَةُ: الْمَخَارِقُ: جَمْعُ مَخْرَاقٍ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ ثَوْبٌ يُلْفُ وَيَضْرِبُ بِهِ الصَّيَّانُ بَعْضَهُمْ بَعْضًا، أَرَادَ أَنَّهَا أَلَّةٌ تَرْجُرُ بِهَا الْمَلَائِكَةُ السَّحَابَ وَتَسُوقُهُ، وَيُقَسِّرُهُ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ: «الْبَرْقُ سَوْطٌ مِنْ نَوْرِ تَرْجُرُ بِهِ الْمَلَائِكَةُ السَّحَابَ».

قَوْلُهُ: (تَتَفَضُّضُ)، الْجَوْهَرِيُّ: تَفَضُّضُ الثَّوْبِ وَالشَّجَرِ أَنْفُضَهُ نَفْضًا، إِذَا حَرَّكَتَهُ لِيَتَفَضَّضَ.

= كَوْنِ الْمَطَرِ نَازِلًا مِنَ السَّمَاءِ، وَيَبَيِّنُ كَوْنَهُ أَبْخَرَةً مُتَصَاعِدَةً مِنَ الْأَرْضِ، انْعَقَدَتْ فِي السَّمَاءِ، ثُمَّ تَكَاثَفَتْ ثُمَّ نَزَلَتْ عَلَى هَيْئَةِ الْمَطَرِ.

(١) لِتِلْكَ الْفَائِدَةِ، انْظُرْ: «الْبَيَانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ» لِلْعَكْبَرِيِّ (١: ٣٥).

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٣١١٧) وَالنَّسَائِيُّ فِي «السَّنَنِ الْكُبْرَى» (٧٨٣٢) وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. وَلِتِلْكَ الْفَائِدَةِ، انْظُرْ: «تَحْرِيجُ أَحَادِيثِ الْكُشَافِ» لِلْحَافِظِ الزَّيْلَعِيِّ (٢: ١٨٤).

إِذَا حَدَّثَهَا الرِّيحُ فَتَصَوَّتْ عِنْدَ ذَلِكَ مِنَ الْارْتِعَادِ.

وَالْبَرْقُ: الذي يلمع من السحاب، من بَرَقَ الشيءُ بَرِيقًا؛ إِذَا لَمَعَ. فَإِنْ قُلْتَ: قد جُعِلَ الصَّيْبُ مكانًا للظلمات فلا يَحُلُو مِنْ أَنْ يُرَادَ بِهِ السحابُ أَوِ الْمَطَرُ، فَأَيُّهَا أُرِيدَ فَمَا ظُلُمَاتُهُ؟ قُلْتَ: أَمَّا ظُلُمَاتُ السَّحَابِ: فَإِذَا كَانَ أَسْحَمَ مُطْبِقًا: فَظُلْمَتَا سُحْمَتِهِ وَتَطْبِيقِهِ مَضْمُومَةٌ إِلَيْهَا ظِلْمَةُ اللَّيْلِ. وَأَمَّا ظُلُمَاتُ الْمَطَرِ: فَظِلْمَةُ تَكَاثُفِهِ وَانْسِجَاجِهِ بِتَتَابُعِ الْقَطْرِ؛ وَظِلْمَةُ إِظْلَالِ غَمَامِهِ مَعَ ظِلْمَةِ اللَّيْلِ. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ يَكُونُ الْمَطَرُ مكانًا لِلْبَرْقِ وَالرَّعْدِ وَإِنَّمَا مَكَائُهُمَا السَّحَابُ؟ قُلْتَ: إِذَا كَانَ فِي أَعْلَاهُ وَمَصَبِّهِ وَمُلْتَسِمِينَ فِي الْجُمْلَةِ بِهِ فَهِيَ فِيهِ، أَلَا تَرَكَ تَقُولُ: فَلَانٌ فِي الْبَلَدِ، وَمَا هُوَ مِنْهُ إِلَّا فِي حَيِّزٍ يَشْغُلُهُ جِزْمُهُ؟ فَإِنْ قُلْتَ: هَلَّا جُمِعَ الرَّعْدُ وَالْبَرْقُ أَخَذًا بِالْأَبْلَغِ؟ كَقَوْلِ الْبُحْتَرِيِّ:

يَا عَارِضًا مَتَلَفَعًا بِرُودِهِ يَحْتَالُ بَيْنَ بُرُوقِهِ وَرُعودِهِ

قوله: (من الارتعاد) لم يُرَدَّ أَنَّ أَضْلَعَهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ أَضْلَعَهُ مِنَ الرَّعْدَةِ، بَلْ أَرَادَ أَنْ فِيهِ مَعْنَى الاضطرابِ والحركة.

قوله: (مضمومة إليها ظلمة الليل) قيل: ظلمة الليل من أين تُستفاد من الآية وليس فيها ما يدل عليه؟ والعجب أنه كررها، فيقال: تستفاد من الجمع، ومقام المبالغة، فإن أقل الجمع ثلاثة، فلذلك اعتبر الأعداد على التقديرين.

قوله: (في أعلاه ومصبه) هو من إطلاق أحد المتجاوزين على الآخر، والمقصود في الاستشهاد بالبلد المجاورة، لا أنه من إطلاق الكل على البعض. قال السجاءندي: «فيه ظلمات» أي: في وقتها.

قوله: (يا عارضا) البيت ^(١). العارض: السحاب. يقال: تَلَفَعْتُ، أي: تَلَحَّفْتُ كما تَلَحَّفَتِ المرأةُ بِمِرْطَها، والاختيال: التبخثر.

(١) «ديوان البحري» (٢: ٢٨٩) وهو مطلع قصيدة يمدح بها عبيد الله بن يحيى.

وكما قيل: ﴿ظَلُمْتُ؟﴾ قلتُ: فيه وجْهان: أحدهما: أن يُرادَ العَيْنان، ولكنها لما كانا مصدرين في الأصل، يقال: رَعَدَتِ السماءُ رَعْدًا، وبَرَقَتِ بَرْقًا؛ رُوعي حُكْمُ أصلهما بأن تُركَ جمعُهما وإن أُريدَ معنى الجمع. والثاني أن يرادَ الحَدَثان؛ كأنه قيل: وإِزَعادُ وإِبراق، وإنما جاءت هذه الأشياءُ مُتَكَرراتٍ؛ لأنَّ المرادَ أنواعَ منها؛ كأنه قيل: فيه ظلماتٌ داجيةٌ، ورعدٌ قاصفٌ، وبرقٌ خاطفٌ. وجازَ رجوعُ الضميرِ في ﴿يَجْعَلُونَ﴾ إلى أصحابِ الصَّيْبِ مع كونه محذوفًا قائمًا مقامه الصَّيْبُ، كما قال: ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤]؛ لأنَّ المحذوفَ باقٍ معناه وإن سقطَ لفظه؛ ألا ترى إلى حَسَنَ كيفَ عَوَّلَ على بقاءِ معناه في قوله:

يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرَدِي يُصَفِّقُ بِالرَّجِيحِ السَّلْسَلِ

قوله: (العَيْنان) أي: اسمان لا مَصْدَران.

قوله: (وإن أُريدَ معنى الجمع) «الواو» بمعنى مع، أي: تُركَ الجمعُ لفظًا مع إرادته معنى. ولو رُوي «إن» بالكسْرِ على الشرطية كان أظهر.

قوله: (الحَدَثان) يجوزُ فيه الرفعُ، ويُرادُ به المَصْدَر، وكسُرُ النونِ ويُرادُ به تَثْنِيَةُ الحَدَثِ، وهو مَصْدَرٌ أيضًا، وصَحَّ بالكسْرِ.

قوله: ﴿أَوْ هُمْ قَائِلُونَ﴾ [الأعراف: ٤] فإنَّ «هم» والضميرَ في «قائلون» يرجعُ إلى المُضَافِ المحذوفِ عندَ قوله: ﴿وَكَمْ مِنْ قَرِيْبَةٍ أَهْلَكْنَاهَا﴾ أي: أَهْلَكْنَا أَهْلَهَا، وإنما ذَكَرَ تقديرَ «ذوي» فيما سَبَقَ على سبيلِ الاستطراد، وذكره هاهنا على سبيلِ الأَصَالَةِ وحلِّ التركيب.

قوله: (يسقون) البيت، قَبْلَه:

لله دَرٌّ عَصَابِيَةٌ نَادَمْتُهَا	يَوْمًا بَجَلَّقَ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ
أَوْلَادُ جَنَّةٍ حَوْلَ قَبْرِ أَبِيهِمْ	قَبْرِ ابْنِ مَارِيَّةَ، الْكَرِيمِ الْمُفْضِلِ
يُبِضُّ الْوُجُوهُ كَرِيْمَةً أَحْسَابِهِمْ	شُمُّ الْأَنْوْفِ مِنَ الطَّرَازِ الْأَوَّلِ

حيث ذَكَرَ «يُصَفَّقُ»؛ لأنَّ المعنى: ماءٌ بردى، ولا محلَّ لقوله: ﴿يَجْعَلُونَ﴾؛ لكونه مستأنفاً؛ لأنه لما ذَكَرَ الرِّعْدَ والبرقَ على ما يؤذِنُ بالشَّدةِ والهولِ؛ فكانَ قائلاً قال: فكيفَ حالُّهم معَ مثلِ ذلكَ الرِّعْدِ؟ فقيل: ﴿يَجْعَلُونَ أَصْغَعِمَ فِي ءَاذَانِهِمْ﴾، ثم قال: فكيفَ حالُّهم معَ مثلِ ذلكَ البرقِ؟ فقيل: ﴿يَكَاذُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ﴾؛ فإن قلت: رؤسُ الأصبعِ هو الذي يُجْعَلُ في الأذن، فهلَّا قيل: أناملهم؟ قلت: هذا من الاتساعاتِ في اللِّغةِ التي لا يكادُ الحاضرُ يَحْضُرُها، كقوله: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾ [المائدة: ٦]، ﴿فَأَقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٦]، أرادَ البعضُ الذي هو إلى المرفقِ والذي إلى الرُّسْغِ، وأيضاً ففي ذِكْرِ الأصابعِ مِنَ المبالغةِ ما ليس في ذِكْرِ الأناملِ.....

يُغَشَّوْنَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كَلَامُهُمْ	لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ
اللاحقينَ فقيرَهم بَغْنِيَّهم	والمُتَّفِقِينَ عَلَى التَّيْمِ الأَزْمِلِ
يَسْقُونَ مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ	بَرْدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ (١)

جَلَّقَ؛ بَكَسَرِ الجِيمِ وتشديد اللام: موضعٌ بدمشق (٢)، بَرْدَى: وادي دِمَشْقَ، والبريصة: نَهْرٌ مُتَشَعِّبٌ منه، تَصَفَّقُ الشراب: أن يتحوَّلَ من إناءٍ إلى إناء. والرحيق: صَفْوَةُ الخَمْرِ. وماءُ سَلْسَلٍ وسَلْسَالٍ، أي: سهْلُ الدخولِ في الخلق. والشاعرُ عَوَّلَ على بقاءِ المعْنَى حيثُ ذَكَرَ «يُصَفَّقُ» لأنَّ المعْنَى «ماءُ بَرْدَى»، وكان القياسُ «تُصَفَّقُ» بالناءِ الْمُعْجَمَةِ بِنَقْطَتَيْنِ من قَوْفٍ؛ لأنَّ في «بَرْدَى» أَلْفَ التَّائِيثِ. «الطَّرَازُ الْأَوَّلُ»: هو الذي يُبْدَأُ بِذِكْرِهِ في الخِصَالِ الحميدة.

الأساس: ومن المجازِ: ما أَحْسَنَ طِرَازَ فلانٍ وطِرَزَهُ، وهو طريقته في عَمَلِهِ، وهذا الكلامُ الْحَسَنُ من طِرَازِ فلانٍ، وهو من الطَّرَازِ الْأَوَّلِ.

(١) «ديوان حسان بن ثابت» (١: ٧٤).

(٢) وقيل: بل هي دِمَشْقُ نَفْسُهَا. انظر: «معجم البلدان» (٢: ١٥٤).

فإن قلت: فالأصبع التي تُسدُّ بها الأذن أصبعٌ خاصّة، فلم ذُكر الاسمُ العامُّ دون الخاصِّ؟ قلت: لأنَّ السبَّابةَ فعالةٌ من السبِّ؛ فكان اجتنابُها أولى بأدبِ القرآن، ألا ترى أنهم قد استبشعوها فكثروا عنها بالمسبِّحة والسبَّاحة والمهلَّة والدَّعَاء؟ فإن قلت: فهلَّا ذُكِرَ بعضُ هذه الكِنَايات! قلت: هي ألفاظٌ مستحدثةٌ لم يتعارفها الناسُ في ذلك العهد، وإنَّا أحدثُوها بعدُ. وقوله: ﴿مِنَ الصَّوْعِ﴾ متعلِّقٌ بـ ﴿يَجْعَلُونَ﴾، أي: من أجل الصواعق يجعلون أصابعهم في آذانهم، كقولك: سقاه من العَيْمة. والصاعقة: قَصْفَةٌ رعدٍ تنقُصُ معها شَقَّةٌ من نار، قالوا: تنقُصُ من السَّحاب إذا اصطكَّت أجرامه، وهي نارٌ لطيفةٌ حديديةٌ لا تمرُّ بشيءٍ إلَّا آتت عليه، إلَّا أنها مع حِدَّتِها سريعةٌ الحُمود. يُحكى أنها سَقَطَتْ على نخلةٍ فأحرقت نحو النصفِ ثُمَّ طَفِنَتْ. ويقال: صعقته الصاعقة؛ إذا أهلكته فصعق؛ أي: مات إمَّا بشدةِ الصَّوت، أو بالإحراق. ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَرَّ مُوسَى صَعِقًا﴾ [الأعراف: ١٤٣]. وقرأ الحسن: (من الصواعق)، وليس بقلبٍ للصواعق؛.....

قوله: (من العَيْمة). العَيْمة: اشتهاؤُ اللبن، يقال: عامٌ إلى اللبن، أي: اشتهاه. قال صاحب «الضوء»: يُروى: «عن العَيْمة»، أي: بَعْدَها عنها وجاورَ به حُكْمُها إلى الرِّيِّ، وإن شئتَ قلته بـ «من» على معنى سقاه من جهةِ العَيْمة، وهذا من عَمَلٍ من تَمَّ كلامه. و«من» هذه كما في قوله تعالى: ﴿وَوَهَبْنَا لَهُ مِنْ رَحْمَتِنَا﴾ [مريم: ٥٣] أي: من أجل رحمتنا.

قوله: (قَصْفَةٌ رعد)، الجوهرية: رعدٌ قاصِفٌ شديدُ الصَّوت، والقَصْفُ: الكسر. تنقُصُ، أي: تسقط.

قوله: (إلَّا آتت عليه) أي: أهلكته ووطئته وطأ مُفْنِيتاً. الأساس: أتى عليهم الدهر؛ أفناهم. وقال أبو زيد: الصاعقة: نارٌ تسقط من السماء في رعدٍ شديد.

قوله: (ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَرَّ مُوسَى صَعِقًا﴾ [الأعراف: ١٤٣]) أي: ومنه مجازٌ قوله تعالى: ﴿وَحَرَّ مُوسَى صَعِقًا﴾ كقوله في قوله تعالى: ﴿فَأَخَذْنَاكُمْ الصَّوْعَةَ وَأَنْشَرْنَا نَظِيرُونَ﴾ [البقرة: ٥٥]:

لأنَّ كِلَا البنائين سواءٌ في التصرف، وإذا استويا كانَ كُلُّ واحدٍ بناءً على حِيَالِهِ، ألا تَرَكَ تقولُ: صَقَّعَهُ على رَأْسِهِ، وَصَقَّعَ الدِيكَ، وَخَطِيبٌ مَضَقَّعٌ: مُجَهَّرٌ بِخُطْبَتِهِ، وَنَظِيرُهُ «جَبَدَ» في «جذب»، ليس بقلْبِهِ؛ لاسْتَوَائِهَا في التصرف، وبنائُها إِمَّا أَنْ يَكُونَ.....

«وموسى عليه السلام لم تكن صَعَقَتُهُ مَوْتًا، ولكن غَشِيَةً بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: ﴿فَلَمَّا أَفَاقَ﴾ [الأعراف: ١٤٣] (١) إِذْ لَوْ جُمِلَ عَلَى الْإِشْتِقَاقِ لِنَاقِصٍ بَيْنَ كَلَامَيْنِ.

قَوْلُهُ: (سواءٌ في التصرف) (٢) أَي: فَيَا يَلْزَمُ الْفِعْلُ مِنَ التَّشْعِبِ وَالِإِشْتِقَاقِ، فَيُقَالُ: صَقَّعَ الدِيكَ، وَخَطِيبٌ مَضَقَّعٌ، وَصَقَّعَهُ عَلَى رَأْسِهِ، وَلَوْ كَانَ مَقْلُوبًا لَمْ يُتَجَاوَزْ عَنْ صُورَةٍ وَاحِدَةٍ.

الرَّاهِبُ: الصَّاعِقَةُ وَالصَّاقِعَةُ يَتَقَارَبَانِ، وَهِيَ الْهَدَّةُ الْكَبِيرَةُ إِلَّا أَنَّ الصَّقْعَ يُقَالُ فِي الْأَجْسَامِ الْأَرْضِيَّةِ، وَالصَّعْقُ فِي الْأَجْسَامِ الْعُلَوِيَّةِ. وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ اللَّغَةِ: الصَّاعِقَةُ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: الْمَوْتُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَصَعَقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٦٨] وَالْعَذَابُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَنْذَرْتُكُمْ صَاعِقَةً مِثْلَ صَاعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١٣] وَالنَّارُ كَقَوْلِهِ: ﴿وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ﴾ [الرعد: ١٣] (٣). وَمَا ذَكَرَهُ فِيهِ أَشْيَاءٌ مُتَوَلِّدَةٌ مِنَ الصَّاعِقَةِ، فَإِنَّ الصَّاعِقَةَ هِيَ الصَّوْتُ الشَّدِيدُ مِنَ الْجَوِّ، ثُمَّ تَكُونُ مِنْهُ نَارٌ فَقَطْ، أَوْ عَذَابٌ أَوْ مَوْتُ، وَهِيَ فِي ذَاتِهَا شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ تَأْثِيرَاتٌ مِنْهَا.

قَوْلُهُ: (وبنائُها) أَي: بِنَاءُ الصَّاعِقَةِ «إِمَّا أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِقَصْفَةٍ» (٤) الرَّعْدُ «لأنَّ فَاعِلَةَ صِفَةٍ لِلْمَوْثُوثِ، يَجِيءُ جَمْعُهَا عَلَى فَوَاعِلٍ نَحْوِ: ضَارِبَةٍ وَضَوَّارِبٍ، أَوْ هُوَ فَاعِلٌ صِفَةً لِلْمَذْكُورِ وَهُوَ الرَّعْدُ، وَالتَّاءُ لِلْمَبَالِغَةِ، فَيُجْمَعُ عَلَى فَوَاعِلٍ شَاذًا نَحْوِ فَارِسٍ وَفَوَارِسٍ، أَوْ هِيَ فَاعِلَةٌ اسْمُ الْمَوْثُوثِ نَحْوِ كَاتِبَةٍ وَكَوَاتِبٍ.

(١) انظر: «الكشاف» (٦: ٥٦١-٥٦٢).

(٢) كَذَا فِي (ح) وَ(ف)، وَفِي «الكشاف»: «لِاسْتَوَائِهَا فِي التَّصْرِيفِ».

(٣) انظر: «تفسير الراغب» (١: ١٩٧)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٤٨٤-٤٨٥.

(٤) فِي (ط): «لِقَصْفَةٍ».

صفة لَقْصْفَةِ الرَّعْد، أو للرَّعْد، والتاء مبالغة؛ كما في الرَّأْيَةِ؛ أو مصدرًا؛ كالكَاذِبَةِ والعَافِيَةِ. وقرأ ابنُ أبي ليلى: (حذار الموت)، وانتصب على أنه مفعولٌ له، كقوله:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارُهُ

والموت: فَسَادُ بَنِيهِ الْحَيَوَان، وقيل: عَرَضٌ لَا يَصْحُحُ مَعَهُ إِحْسَاسٌ، مُعَاقِبٌ لِلْحَيَاةِ.

وإِحَاطَةُ اللَّهِ بِالْكَافِرِينَ تَجَازٌ، والمعنى: أنهم لا يفوتونه.....

قوله: (وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ ادِّخَارُهُ) تمامه:

وَأُغْرِضُ عَنْ شَتْمِ اللَّئِيمِ تَكْرُمًا

قائله حاتم^(١). العوراء: الكلمة القبيحة، أي: أسرتها لتبقى الصدقة، وأدخره ليوم احتاج إليه، لأن الكريم إذا قرط منه قُبْحٌ نِدَمٌ عَلَى فِعْلِهِ، وَمَنَعَهُ كَرَمُهُ أَنْ يَعُودَ إِلَى مِثْلِهِ، واستشهد به لكونه مضافًا إلى المعرفة وهو نادرٌ كقوله تعالى: ﴿حَذَرَ الْمَوْتِ﴾ [البقرة: ١٩] أي: ادخاره وتكرّمًا، كلاهما مفعول له.

قوله: (وقيل: عَرَضٌ لَا يَصْحُحُ مَعَهُ إِحْسَاسٌ، مُعَاقِبٌ لِلْحَيَاةِ) هذا يدلُّ على أَنَّ الموتَ في الوجه الأول ليس بعَرَضٍ بل هو أمرٌ عَدَمِي.

وقال القاضي: وقيل: عَرَضٌ يُضَادُّ الْحَيَاةَ لقوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ﴾ [الملك: ٢] ورُدَّ بأنَّ الخلقَ بمعنى التقدير، والإعدامُ مُقَدَّرٌ^(٢).

قوله: (وإِحَاطَةُ اللَّهِ بِالْكَافِرِينَ تَجَازٌ) أي: الاستعارة تَمَثِيلِيَّةٌ شَبِّهَتْ حَالَةَ إِنْزَالِ اللَّهِ عَذَابَهُ عَلَى الْكَافِرِينَ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ بِحَيْثُ لَا تَحِيدُ لَهُمْ عَنْهُ، بِحَالَةِ الْجَيْشِ الَّذِي صَبَحَ الْقَوْمُ وَقَدْ أَحَاطَ بِهِمْ عَنْ آخِرِهِمْ، فَلَا يَفُوتُ مِنْهُمْ أَحَدٌ، يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: «وَالْإِحَاطَةُ بِهِمْ مِنْ وَرَائِهِمْ مِثْلٌ لَا تَهْمُ لَا يَفُوتُونَهُ كَمَا لَا يَفُوتُ فَائِثُ الشَّيْءِ الْمُحِيطُ بِهِ»^(٣).

(١) «ديوان حاتم الطائي» ص ٥٦.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٠٤).

(٣) انظر: «الكشاف» (١٦: ٣٧٨).

كما لا يفوت المحاط به المحيط به حقيقة. وهذه الجملة اعتراض لا محل لها. والحطف: الأخذ بسرعة.

قوله: (المحاط به: المحيط به) لا ضمير في «المحاط» لأنه يُعدى بالجار إلى المفعول به، والضمير المجزوء عائد إلى اللام، والضمير في «المحيط» عائد إلى اللام^(١) فيه وفي «به» الثاني إلى المحاط. المعنى: كما لا يفوت الذي أحيط به من كل جانب من قصده وأحاط به.

قوله: (وهذه الجملة اعتراض لا محل لها) فإن قلت: كيف يصح أن تقع معرضة وهي لتأكيد معنى المتعرض فيها، والكلامان اللذان اعترضت هذه فيها في شأن ذوي الصيب، وهو الممثل به وهذه بعض أحوال المنافقين الممثل له؟

قلت: هذا من وجيز الكلام وبلغه؛ وذلك أن مقتضى الظاهر أن يذكر هذا قبيل «كصيب» ليكون بعضاً من أحوال المشبه، فنزل هنا ليدل على ذلك، ويُعطي معنى التأكيد في هاتين الجملتين. وفيه من الغرابة: أنه يؤكد بحال المشبه به، وهو من حال المشبه، وفائدته شدة المناسبة بين المشبه والمشبه به، وأن المشبه مما يهتم بشأنه ويعتنى بحاله، وهذا المعنى قريب مما مر في ﴿ذَهَبَ اللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة: ١٧] وأنه في حال المنافقين على جزاء الشرط، وأنه من حال المستوقدين.

والأوجه أن يقال: إن قوله: ﴿يَا كَافِرِينَ﴾ من وضع المظهر موضع المضمّر إشعاراً باستهلال أصحاب ذوي الصيب ذلك لكفرانهم نعم الله تعالى. ومثل هذا التميم في المشبه به مما يقوّي المقصود في التمثيل من المبالغة، ونحوه قوله تعالى: ﴿مَثَلُ مَا يُنْفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ أَصَابَتْ حَرْثَ قَوْمٍ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ [آل عمران: ١١٧]. قال (٢): «شبه بحرث قوم ظلموا أنفسهم، فأهلك عقوبة لهم على معاصيهم؛ لأن الإهلاك عن سخط أشد»

(١) قوله: «والضمير في المحيط عائد إلى اللام» ساقط من (ط).

(٢) يعني الزغشري في «الكشاف» (٤: ٢٢٩-٢٣٠).

وقرأ مجاهد: (يُخَطِّفُ) بكسر الطاء، والفتح أَفْصَحُ وأَعْلَى. وعن ابن مسعود: (يُخْتَطِّفُ)،

وأَبْلَغَ. وينصره قوله في التشبيه الأول: أن يكون المستوقد في هذا الوجه مستوقد نار لا يَرْضَاهَا الله تعالى، أو قدَّها الغواة ليتوصلوا بالاستضاءة بها إلى بعض المعاصي، وَيَتَهَدَّؤا بها في طرق العَيْثِ^(١) فأطفأها الله تعالى وَخَيَّبَ أَمَانِيَهُمْ^(٢).

قال القاضي: «كاد» وَضِعَتْ لمقاربة الخبر من الوجود لغرض سببه، لكنه لم يوجد، إما لفَقْدِ شَرْطٍ، أو لغرض مانع، و«عسى» موضوعة لرجائه، فهي خَيْرٌ تَحْضُرُ، ولذلك جاءت مُصَرِّفَةً بخلاف «عسى»، وخبرها مشروط فيه أن يكون مضارعاً تنبيهاً على أنه المقصود بالقرب من غير «أن» لتوكيد القُرْبِ بالدلالة على الحال، وقد تدخل «أن» حلالها على «عسى» كما تُحْمَلُ عليها بال حذف عن خبرها لمشاركتها في أصل معنى المقاربة^{(٣)(٤)}.

قوله: (قرأ مجاهد^(٥)): يُخَطِّفُ). القراءات كلها سَوَاءٌ. قال ابن جني: «حكى القراء عن بعض القراء: «يُخَطِّفُ» بنصب الياء والخاء والتشديد، ثم قال ابن جني: أصله: يُخْتَطِّفُ فادغم التاء في الطاء؛ لأنهما من مَخْرَجٍ واحد، ولأن التاء مهموسة، والطاء مجهورة، والمجهور أقوى صوتاً من المهموس. ومتى كان الإدغام يُقَوِّي الحرف المدغم حسن ذلك، وعلته: أن الحرف إذا أُدْغِمَ خَفِيَ فَضَعُفَ، فإذا أُدْغِمَ في حرف أقوى منه، استحال لفظ المدغم إلى لفظ المدغم، فيه، فقوي لقوته، وكان^(٦) في ذلك تدارك وتلافٍ لها جني على الحرف المدغم^(٧)، فأشكَّن

(١) كذا في (ط)، وفي (ف): «العَيْب».

(٢) في (ط): «وُخَيَّبَ أَمَانِيَهُمْ».

(٣) أنوار التنزيل (١: ٢٠٧).

(٤) من قوله: «قال القاضي: كاد» إلى هنا ساقط من (ط).

(٥) يعني ابن جبر المكي (ت ١٠٣هـ) من مشاهير القراء. أخذ القراءة والفقه والتفسير عن ابن عباس، له ترجمة في «طبقات ابن سعد» (٥: ٤٦٦)، و«سير النبلاء» (٤: ٤٤٩).

(٦) في (ج): «فكان».

(٧) من قوله: «فقوي لقوته» إلى هنا من (ط).

وعن الحسن: (يَخْطَفُ) بفتح الباء والحاء، وأصله يَخْتطف، وعنه: (يَخْطَفُ) بكسرهما على إتياع الباء والحاء، وعن زيد بن علي: (يُخْطَفُ) من «خَطَفَ»، وعن أبي: (يَتَخَطَفُ) من قوله: ﴿وَيَخْطَفُ النَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ﴾ [العنكبوت: ٦٧].

﴿كَلَّمَ أَصَاةَ لَهُمْ﴾: استئناف ثالث كأنه جواب لمن يقول: كيف يصنعون في تارقي خُفوق البرق وخِفَتِهِ؟ وهذا تمثيل لشدة الأمر على المنافقين بشدته على أصحاب الصيب وما هم فيه من غاية التحير والجهل بما يأتون وما يذرون إذا صادفوا من البرق خَفَقَةً مع خوف أن يخطف أبصارهم انتهزوا تلك الخفقة فرصة فخطوا خطوات يسيرة، فإذا خفي وفتر لمعانه بقوا واقفين متقيدين عن الحركة. ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ﴾ لزاد في قصيف الرعد فأصمهم، أو في ضوء البرق فأعماهم.....

«التاء» لإدغامها، و«الحاء» قبلها ساكنة، ففُتِلَت الفتحه إليها، وقُبِلَت التاء طاءً، وأدغمت في الطاء فصارت «يَخْطَفُ». ومنهم من إذا أسكن «التاء» لِيُدْغِمَهَا، كَسَرَ الحاء لالتقاء الساكنين، فاستغنى بكسرتها عن نقل الفتحه إليها، فيقول: يَخْطَفُ. ومنهم من يَكْسِرُ حرف المضارعة اتباعاً لكسرة فاء الفعل بعده فيقول: يَخْطَفُ^(١).

قوله: (استئناف ثالث الأول): ﴿يَجْعَلُونَ﴾ والثاني: ﴿يَكَاذِبُونَ﴾.

قوله: (وهذا - أي: قوله: ﴿يَكَاذِبُونَ﴾ - تمثيل)، أي: تَمَثِيلٌ للتمثيل لا أنه تمثيل آخر، فقوله: «وما هم فيه» إلى آخره بيان معنى ﴿كَلَّمَ أَصَاةَ لَهُمْ﴾ وعطف تفسيره على شدة الأمر على المنافقين كما أن ﴿كَلَّمَ أَصَاةَ لَهُمْ﴾ بيان لقوله: ﴿يَكَاذِبُونَ﴾ والباءان - في «بشدة» و«بما يأتون ويذرون» أي: يزاولونه ويتركونه^(٢) - يتعلقان بقوله: «تمثيل».

(١) انظر: «المحتسب» (١: ٥٩) وانظر كلام الفراء في «معاني القرآن» (١: ١٧) ونقل ابن جني عن مجاهد أنه قال: ولم يُزَوَّلنا عن أحد.

(٢) قوله: «وبما يأتون ويذرون، أي: يزاولونه ويتركونه» ساقط من (ط).

﴿أَضَاءَ﴾ إمّا متعدّد، بمعنى: كلّما نَوَّرَ لهم ممشيً ومسلِكًا أَخْذُوهُ، والمفعول محذوف؛ وإمّا غير متعدّد، بمعنى: كلّما لَمَعَ لهم مشواً في مَطَرِحِ نُورِهِ ومُلْقَى ضَوْئِهِ، وتعضّده قراءة ابن أبي عبلة: (كلّما ضاء لهم). والمشي: جنس الحركة المخصوصة، فإذا اشتدّ فهو سعيٌّ، فإذا ازدادَ فهو عَدُوٌّ. فإن قلت: كيف قيلَ مع الإضاءة: ﴿كَلَمًا﴾، ومع الإظلام: ﴿إِذَا﴾؟ قلتُ: لأنهم جِراضٌ على وجود ما همُّهم به معقودٌ من إمكان المشي وتأتيه، فكلمًا صادفوا منه فرصة انتهزوها، وليس كذلك التوقُّف والتحبُّس. و﴿أَظْلَمَ﴾ يحتمل أن يكونَ غيرَ متعدّد، وهو الظاهر؛ وأن يكونَ متعدّدًا منقولًا من ظَلِمَ الليلُ،

فإن قلت: هذا يؤيِّمُ أنَّ التشبيه الثاني مُفَرَّقٌ، مع أنَّ المصنّف رجَّعَ عنه بقوله: «والصحيح الذي عليه علماء البيان»^(١). قلتُ: هذا لا يابى التمثيل؛ لأنَّ شرطَه أن يكونَ متّزِعًا؛ من عدّة أمور، وكلُّ ما ذُكِرَ في طَرَفِ المُشْيِ به أمرٌ يُتَوَهَّمُ ويُعْتَبَرُ مثله في طَرَفِ المُشْيِ، إذ لو اختلَّ أمرٌ منه اختلَّ التمثيلُ كما صرَّحَ به صاحبُ «المفتاح» بقوله: والذي نحن بصدِّده من الوصف غيرَ الحقيقيِّ أحوَجُ منظرٍ فيه إلى التأملِ، لا سببًا المعاني التي يُتَنَزَّعُ منها، فربما يُتَنَزَّعُ من ثلاثة فأورثَ الخطأَ لوجوبِ انتزاعه من أكثر^(٢).

قوله: (فإذا ازدادَ فهو عَدُوٌّ) فإن قيل: فالقَامَ يَقْتَضِي عَدُوًّا لا مَشْيًا لانتهازِهِمُ الفُرْصَةَ، قلنا: بل يَقْتَضِي المَشْيَ لِمَا سَبَقَ من قوله: ﴿حَذَرَ أَلَمَاتٍ﴾ [البقرة: ١٩] و﴿يَخْتَفِ أَبْصَارُهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، فإتِّم لغاية تحيُّرِهِم ودَهْشَتِهِم لا يمكنُ لهم المَشْيُ أيضًا عند الفرصة فكيف بالعَدُوِّ، وإليه الإشارةُ بقوله: «من إمكانِ المَشْيِ».

قوله: (انتَهَزوها)، الجوهرية: انتهزْتُ الفرصةَ إذا اغْتَنَمْتَهَا.

(١) «الكشاف» (٢: ٢٥٨).

(٢) «مفتاح العلوم» ص ١٥٤.

وتشهد له قراءة يزيد بن قُطَيْب: (أُظْلِم) على ما لم يسم فاعله، وجاء في شعر حبيب بن أوس:

هما أظلما حالِّي تُمَتَّ أجليا ظلاميهما عن وجه أمرد أشيب

قوله: (وتشهد له قراءة يزيد بن قُطَيْب) ^(١) قيل: فيه نظر؛ لِم لا يجوز أن يكون الفعل مُسْتَدًّا إلى الجار والمجرور كقوله تعالى: ﴿غَيْرَ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاحة: ٧]؟
والجواب: أنَّ الجار والمجرور ليس صلة للإظلام، بل هو ظرفٌ مُسْتَقَرٌّ كما في الاستعمال، و«على» مثلها في قوله ^(٢):

زارت عليها للظلام رواق
قوله: (هما أظلما حالِّي البيت، وقَبَله:

أحاولت إرشادي فعقلي مُرْشِدي أم استمتت تأديبي فذهري مُؤدِّي ^(٤)

استمتت، أي: تجشمت وطلبت، «هما أظلما»، أي: العقل والذهن، «حالِّي»، أي: الشيب والشباب، «تُمَتَّ أجليا» يقال: للقوم إذا كانوا مُقْبِلِينَ على شيء، مُخَدِّقِينَ به ثم انكشفوا عنه: قد أفرجوا عنه وأجلّوا عنه. «أمرد»، أي: في السن، و«أشيب» أي: في الرأي، ويجوز أن يُريد أنه شاب في حال المُردِّ لِعَظَمِ ما ناله من الشدائد، وإثنا أضاف الإظلام إلى العقل لأنَّ العاقل لا يطيب له عيش.

قوله: (عن وجه أمرد أشيب) يريد به نفسه، جرّد شخصاً أمرد يخاطب عاذلته، أي: لا تخاطبيني لإرشادي في الكرم، فعقلي يُرشدني، ولا تجشمي تأديبي، فإنَّ الذهن مُؤدِّي.

(١) السكوني: ثقة له اختيار في القراءة. له ترجمة في «غاية النهاية» (٣٨٨١).

(٢) أي: المعري في ديوانه «سقط الزند» ص ٢١٠، وذكره السكاكي في «مفتاح العلوم» ص ١٠٠.

(٣) من قوله: «وعلى مثلها» إلى هنا ساقط من (ط).

(٤) «ديوانه» (١: ٨٩).

وهو وإن كانَ محدثًا لا يُستشهدُ بشِعْرِهِ في اللُّغة فهوَ منَ علَماءِ العربيَّةِ؛ فاجعلْ ما يقولهَ بمنزلةِ ما يرويه، ألا تَرى إلى قولِ العلَماءِ: الدليلُ عليه بيتُ «الحَماسة»؟ فيقتنعونَ بذلكَ؛ لو ثبوتهم بروايته وإتقانه. ومعنى «قاموا»: وَقَفُوا وَتَبَتُوا في مكانهم، ومنه: قامتِ السُّوقُ؛ إذا رَكَدَتْ، وقامَ الماءُ: جَمدَ. ومفعولُ «شَاءَ» محذوفٌ؛ لأنَّ الجوابَ يدلُّ عليه، والمعنى: ولو شاءَ اللهُ أن يذهبَ بِسمِيعهم وأبصارهم لذهبَ بها. ولقد تكاثَرَ هذا الحذفُ في «شاء» و«أراد»، لا يكادونَ يُبرزونَ المفعولَ إلَّا في الشيءِ المُستغْرَب، كنعجِ قوله:

فَلَوْ شِئْتُ أَنْ أَبْكِي دَمَا لَبَكَيْتُهُ

قوله: (وإن كان محدثًا) الشعراء طبقات: الجاهليون مثل امرئ القيس، وزهير بن أبي سلمى، وطرفة، والذين أدركوها الجاهلية ثم أسلموا مثل لبيد، وحسان، والمتقدمون من الإسلاميين كفرزدق وجبرير، والمحدثون كأبي تمام والبخري.

قوله: (فاجعل ما يقوله) أي: إنه موثوق به في الرواية، فلو لم يسمع من العرب لم يقل. قال ابن الأنباري: هو حبيب بن أوس بن الحارث بن قيس الطائي شامي الأصل، قديم بغداد وجالس فيها الأدباء، وعاشر العلماء، وقد روى عنه أحمد بن أبي طاهر وغيره أخبارًا مُسنَدَةً، ورثاه الحسن بن وهب:

فُجِعَ الْقَرِيضُ بِخَاتَمِ الشُعْرَاءِ وَغَدِيرَ رَوْضَتِهَا حَبِيبِ الطَّائِي
مَاتَا مَعًا فَتَجَاوَرَا فِي حُفْرَةٍ وَكَذَاكَ كَانَا قَبْلُ فِي الْأَحْيَاءِ^(١)

قوله: (فلو شئت أن أبكي دما لبكيتُهُ) تمامه:

عليه ولكن ساحة الصبر أوسع^(٢)

(١) انظر: «نزهة الألباء» للأنباري ص ١٢٣، والبيان المذكوران ذكرهما الصولي في «أخبار أبي تمام» ص ٤٣.

(٢) البيتُ لإسحاق بن حسان الحُرَيْمِيُّ. ذكره ابن حمدون في «التذكرة» (٢: ٤)، وبغده:

وَأَيْقَنْتُ أَنْ الْحَيَّ لَا بُدَّ هَالِكٌ وَأَنَّ الْفَتَى فِي أَهْلِهِ لَا يَمْتَنِعُ

وقوله تعالى: ﴿لَوْ أَرَدْنَا أَنْ نَتَّخِذَ لَهْوًَا لَّأَتَّخِذْتَهُ مِنْ لَدُنَّا﴾ [الأنبياء: ١٧]، ﴿لَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا﴾ [الزمر: ٤]، وأراد: ولو شاء الله لذهب بسمعهم بقصيف الرعد، وأبصارهم بوميض البرق. وقرأ ابنُ أبي عبلة: (لأذهب بأسماعهم) بزيادة الباء، كقوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥]. والشيء: ما صَحَّ أَنْ يُعْلَمَ وَيُخْبَرَ عنه. قَالَ سيبويه في ساقية الباب المترجم بباب تجاري أو آخر الكلام من العربية: وإنما يخرج التانيث من التذكير، ألا ترى أَنَّ الشيء يقع على كُلِّ ما أُخْبِرَ عنه من قبل أن يُعْلَمَ أَذْكَرُ هو أم أنثى؟ والشيء: مُذَكَّرٌ، وهو أعمُّ العام،.....

أنى بالمفعول لأن بكاء الدم مُستغرب، ونصب دماً باعتبار تضمين البكاء معنى الصب.

قوله: (وأراد: ولو شاء الله عطف على قوله: «والمعنى» ولو شاء الله» يعني كما أن مفعول شاء محذوف كذا متعلق «لذهب» محذوف وهو «بقصيف» و«بوميض».

قال القاضي: فائدة قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠] إبداء المانع لذهاب سمعهم وأبصارهم مع قيام ما يقتضيه، والتنبيه على أَنَّ تأثير الأسباب في مسبباتها مشروط بمشيئة الله، وأن وجودها مُرتبط بأسبابها^(١).

وقلت: وفائدته الراجعة إلى الممثل له هي أنه تعالى يُمهِّلُ المنافقين فيما هم فيه ليتدأوا في الغي والفساد ليكون عذابهم أشد.

قوله: «(بأسماعهم) بزيادة الباء» يعني دلت الهمزة على التعدية، والباء كعضادة للتعدية وتأكيدها كما يُعضد الباب بعضادته.

قوله: (وهو أعمُّ العام) كلام المصنف لا كلام سيبويه، وهو لفظ يقع على كُلِّ مُذَكَّرٍ ومؤنث، ثم إنه لا يُستعمل إلا مذكراً، فلولا أَنَّ المذكر أصل لوقع التغليب للمفع.

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٠٩).

كما أَنَّ اللَّهَ أَخْصَّ الْخَاصَّ، يُجْرَى عَلَى الْجَسَمِ وَالْعَرَضِ وَالْقَدِيمِ، تَقُولُ: شَيْءٌ لَا كَالْأَشْيَاءِ، أَي: مَعْلُومٌ لَا كَسَائِرِ الْمَعْلُومَاتِ؛ وَعَلَى الْمَعْدُومِ وَالْمُحَالِ. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ قِيلَ: ﴿عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾؟ فِي الْأَشْيَاءِ مَا لَا تَعْلُقُ بِهِ الْقَادِرُ، كَالْمُسْتَحِيلِ، وَفَعَلَ قَادِرٌ آخَرَ؟ قُلْتَ: مُشْرُوطٌ فِي حَدِّ الْقَادِرِ أَنْ لَا يَكُونَ الْفَعْلُ مُسْتَحِيلًا، فَالْمُسْتَحِيلُ مُسْتَسْنَى فِي نَفْسِهِ عِنْدَ ذِكْرِ الْقَادِرِ عَلَى الْأَشْيَاءِ كُلِّهَا، فَكَأَنَّهُ قِيلَ: عَلَى كُلِّ شَيْءٍ مُسْتَقِيمٌ قَدِيرٌ، وَنَظِيرُهُ: فَلَا أَمِيرٌ عَلَى النَّاسِ، أَي: عَلَى مَنْ وَرَاءَهُ مِنْهُمْ، وَلَمْ تَدْخُلْ فِيهِمْ نَفْسُهُ وَإِنْ كَانَ مِنْ جُمْلَةِ النَّاسِ.....

قَوْلُهُ: (كَمَا أَنَّ اللَّهَ أَخْصَّ الْخَاصَّ) يَرِيدُ بِهِ قَوْلُهُ: «وَأَمَّا اللَّهُ فَمُخْتَصَّصٌ بِالْمَعْبُودِ بِالْحَقِّ وَلَا يُطْلَقُ عَلَى غَيْرِهِ»^(١).

قَوْلُهُ: (وَعَلَى الْمَعْدُومِ وَالْمُحَالِ)، الْإِتِّصَافُ: الشَّيْءُ عِنْدَنَا مُخْتَصَّصٌ بِالْمَوْجُودِ فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ الْمُسْتَحِيلُ، وَعِنْدَ الْمُعْتَزِّلَةِ يَدْخُلُ فِيهِ الْمَعْدُومُ، وَأَمَّا الْمُسْتَحِيلُ فَلَا يَدْخُلُ فِيهِ فَلَا يَرِدُ السُّؤَالُ. فَإِنْ قِيلَ: إِذَا كَانَ الْمَعْدُومُ لَا يُسَمَّى شَيْئًا، وَإِذَا وَجَدَ صَارَ شَيْئًا لَا تَعْلُقُ الْقُدْرَةُ بِهِ، إِذِ الْقُدْرَةُ إِنَّمَا تَعْلُقُ بِالشَّيْءِ أَوَّلَ وَجُودِهِ، فَكَيْفَ يَكُونُ قَادِرًا عَلَى شَيْءٍ؟ فَجَوَابُهُ: أَنَّهُ مِنْ بَابِ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا»^(٢) أَي: تَسْمِيَةُ الشَّيْءِ بِاسْمِ مَا يُوَوَّلُ إِلَيْهِ، كَأَنَّهُ قَالَ: قَادِرٌ عَلَى كُلِّ مَا يَصِيرُ شَيْئًا^(٣).

الْإِتِّصَافُ: وَفِيهِ نَظَرٌ، فَإِنَّ الْقُدْرَةَ تَعْلُقُ بِهِ فِي أَوَّلِ زَمَنِ وَجُودِهِ، وَهُوَ فِي أَوَّلِ زَمَنِ وَجُودِهِ شَيْءٌ بِلَا خِلَافٍ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، إِذْ لَوْ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا فِي أَوَّلِ وَجُودِهِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا فِي ثَانِي الْأَحْوَالِ.

قَالَ الْقَاضِي: الشَّيْءُ يُخْتَصَّصُ بِالْوُجُودِ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ شَاءَ، أُطْلِقَ بِمَعْنَى شَاءَ تَارَةً، أَي: مُرِيدَ، وَالْمُرِيدُ يَكُونُ مَوْجُودًا، وَحِينَئِذٍ يَتَنَاوَلُ الْبَارِئُ تَعَالَى كَمَا قَالَ: ﴿قُلْ أَتَى شَيْءٌ أَكْبَرُ شَهَادَةً قُلِّ اللَّهُ﴾ [الأنعام: ١٩] وَبِمَعْنَى مُشْيِءٍ أُخْرَى، أَي: مُشْيِءٍ وَجُودَهُ، وَمَا شَاءَ اللَّهُ وَجُودَهُ

(١) «الكشاف» (١: ٧٠٣).

(٢) فِيهِ إِيَّاءٌ إِلَى قَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا فَلَهُ سَلْبُهُ» سَبَقَ تَخْرِيجُهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي قَتَادَةَ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) «الانصاف بحاشية الكشاف» (١: ٨٨).

وأما الفعلُ بينَ قَادِرَيْنِ فمُخْتَلَفٌ فيه. فإن قلتَ: ممَّ اشتقاقُ القَدِيرِ؟ قلتُ: مِنْ التقديرِ؛ لأنه يُوقِعُ فِعْلَهُ على مقدارِ قُوَّتِهِ واستطاعتهِ وما يُمَيِّزُ به عَنِ العَاجِزِ.

فهو مَوْجُود، أي: موجودٌ حَالًا أو مَالًا، أو أَعَمَّ منه على حَسَبِ مَشِيئَتِهِ، وعليه قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] والمُعْتَزِلَةُ لما قالوا: الشَّيْءُ ما يَصِحُّ أَنْ يُوجَدَ، وهو يَعْمُ الواجبُ والمُمْكِنُ، أو ما يَصِحُّ أَنْ يُعْلَمَ وَيُخْبَرَ عنه، فيَعْمُ الْمُتَنَبِّعُ أيضًا، لِزِمَّتِهِمُ التَّخْصِيصُ بِالْمُمْكِنِ بدلِيلِ العقلِ^(١)، أي: تَخْصِيصُ قوله تعالى: ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] وهو المرادُ بقولِ الْمُصَنِّفِ: «مَشْرُوطٌ فِي حَدِّ الْقَادِرِ بِأَنْ لَا يَكُونَ الْفِعْلُ مُسْتَحِيلًا».

قوله: (فمُخْتَلَفٌ فيه) يعني بين المُعْتَزِلَةِ؛ فَمَنْ جَوَّزَهُ قال: إِنَّ الْقَادِرَ مِنَّا غَيْرُ مُسْتَقَلٍّ، أي: لَيْسَ سَبَبًا تَامًّا، وَمَنْ مَنَعَهُ قال: إِنَّ اجْتِمَاعَ قُدْرَتَيْ قَادِرَيْنِ مُسْتَقَلَّتَيْنِ على فِعْلٍ واحدٍ مُمْتَنِعٌ. وقيلَ: مُخْتَلَفٌ بين المُعْتَزِلَةِ وأهلِ السَّنَةِ، فَإِنَّهُمْ قالوا: فِعْلُ الْعَبْدِ مَقْدُورٌ لَهُ مِنْ جِهَةِ الْكَسْبِ، ومَقْدُورٌ لَهُ مِنْ جِهَةِ الْإِيجَادِ.

الانتصاف: المُعْتَزِلَةُ^(٢) رَعَمُوا أَنَّ ما تَعَلَّقَتْ بِهِ قُدْرَةُ الْعَبْدِ لَا تَعَلَّقُ بِهِ^(٣) قُدْرَةُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وتعالى؛ إِذْ قُدْرَةُ الْعَبْدِ مُسْتَغْنِيَةٌ بِنَفْسِهَا، وَأَمَّا أَهْلُ السَّنَةِ، الْخَالِقُ عِنْدَهُمْ هُوَ اللَّهُ الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ فَتَعَلَّقَ قُدْرَتُهُ بِالْفِعْلِ، وَتَعَلَّقَ بِهِ قُدْرَةُ الْعَبْدِ لَا لِلتَّأْثِيرِ، وَلِذَلِكَ لَمْ يُجِيلُوا مَقْدُورًا بَيْنَ قَادِرَيْنِ^(٤).

قوله: (لأنه يُوقِعُ فِعْلَهُ على مقدارِ قُوَّتِهِ). قال القاضي: القُدْرَةُ: هُوَ التَّمَكُّنُ مِنْ إِبْجَادِ الشَّيْءِ. وقيلَ: صِفَةُ تَقْتَضِيِ التَّمَكُّنِ، وقيلَ: قُدْرَةُ الْعَبْدِ: هَيْئَةُ بِهَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الْفِعْلِ، وَقُدْرَةُ اللَّهِ: عِبَارَةٌ عَنْ نَفْيِ الْعَجْزِ عَنْهُ، وَالْقَادِرُ هُوَ الَّذِي إِنْ شَاءَ فَعَلَ، وَإِنْ لَمْ يَشَأْ لَمْ يَفْعَلْ، وَالْقَدِيرُ هُوَ الْفَاعِلُ لِمَا يَشَاءُ عَلَى مَا يَشَاءُ، وَلِذَلِكَ قَلِمًا يُوصَفُ بِهِ غَيْرُ الْبَارِي. واشتقاقُ القُدْرَةِ مِنَ الْقَدَرِ؛ لِأَنَّ الْقَادِرَ

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢١٠).

(٢) قوله: «المُعْتَزِلَةُ» ساقط من (ف).

(٣) قوله: «قُدْرَةُ الْعَبْدِ لَا تَعَلَّقُ بِهِ» ساقط من (ط).

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشف» (١: ٨٨).

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [٢١]

لَمَّا عَدَّدَ اللَّهُ تَعَالَى فِرْقَ الْمُكَلَّفِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْكَافِرِينَ وَالْمُتَنَافِقِينَ، وَذَكَرَ صِفَاتِهِمْ، وَأَحْوَالَهُمْ، وَمَصَارِفَ أُمُورِهِمْ، وَمَا اخْتَصَّصَتْ بِهِ كُلُّ فِرْقَةٍ مِمَّا يُسَعِّدُهَا وَيُسْقِيهَا، وَيُخْطِئُهَا عِنْدَ اللَّهِ وَيُرْذِيهَا؛ أَقْبَلَ عَلَيْهِم بِالْخُطَابِ، وَهُوَ مِنَ الْإِلْتِفَاتِ الْمَذْكُورِ عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الفاتحة: ٥]،

يُوقِعُ الْفِعْلَ عَلَى مِقْدَارِ قُوَّتِهِ، أَوْ عَلَى مِقْدَارِ مَا تَقْتَضِيهِ مَشِيئَتُهُ، وَفِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْحَادِثَ حَالٌ حَدُوثِهِ، وَالْمُمْكِنَ حَالٌ إِمْكَانِهِ مَقْدُورَانِ، وَأَنَّ مَقْدُورَ الْعَبْدِ مَقْدُورُ اللَّهِ، لِأَنَّهُ شَيْءٌ^(١).

فَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ: «اشتقاقُ القَدِيرِ من التقدير» يُؤَوَّلُ بِقَوْلِنَا: اشتقاقُهُ من الْقَدْرِ بِمَعْنَى التقدير، إِذْ لَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يُشْتَقَّ الثَّلَاثِيُّ مِنَ الْمَزِيدِ.

الرَّاعِبُ: الْقُدْرَةُ إِذَا وُصِفَ بِهَا الْإِنْسَانُ، فَاسْمٌ لِهَيْئَةٍ لَهُ يَتِمَكَّنُ بِهَا مِنْ فِعْلِ شَيْءٍ مَا، وَإِذَا وُصِفَ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا فَتَقَيُّ لِلْعَجْزِ عَنْهُ، وَنَحْوُ أَنْ يُوصَفَ غَيْرُ اللَّهِ بِالْقُدْرَةِ الْمَطْلُوقَةِ مَعْنَى، وَإِنْ أُطْلِقَ عَلَيْهِ [لَفْظًا]^(٢)، بَلْ حَقُّهُ أَنْ يُقَالَ: قَادِرٌ عَلَى كَذَا، وَمَتَى قِيلَ: هُوَ قَادِرٌ، فَعِلٌّ سَبِيلِ مَعْنَى التَّقْيِيدِ، وَلِهَذَا لَا أَحَدٌ غَيْرُ اللَّهِ يُوصَفُ بِالْقُدْرَةِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ^(٣)، وَالْقَدِيرُ هُوَ الْفَاعِلُ لِمَا يَشَاءُ عَلَى قَدْرِ^(٤) مَا تَقْتَضِيهِ الْحِكْمَةُ لَا زَانِدًا عَلَيْهِ وَلَا نَاقِصًا عَنْهُ، وَلِهَذَا لَا يُوصَفُ بِهِ إِلَّا اللَّهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٠] وَالْمُقْتَدِرُ يُقَارِبُهُ نَحْوُ: ﴿عِنْدَ مَلِكٍ مُقْتَدِرٍ﴾ [القمر: ٥٥] لَكِنْ قَدْ يُوصَفُ بِهِ الْبَشَرُ، فَإِذَا اسْتَعْمِلَ فِي اللَّهِ فَمَعْنَاهُ مَعْنَى الْقَدِيرِ، وَفِي الْبَشَرِ بِمَعْنَى الْمُتَكَلِّفِ وَالْمُكْتَسِبِ لِلْقُدْرَةِ^(٥).

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢١٢) وزاد بعده: وَكُلُّ شَيْءٍ مَقْدُورٌ لِلَّهِ تَعَالَى.

(٢) زيادة من «مفردات القرآن» ص ٦٥٧.

(٣) عبارة الراغب في «المفردات»: «ولهذا لا أَحَدٌ غَيْرُ اللَّهِ يُوصَفُ بِالْقُدْرَةِ مِنْ وَجْهِ إِلَّا وَيَصُحُّ أَنْ يُوصَفَ بِالْعَجْزِ مِنْ وَجْهِ». انتهى.

(٤) قوله: «قدر» ساقط من (ط).

(٥) «مفردات القرآن» ص ٦٥٧-٦٥٨.

وهو فنٌ مِنَ الكلامِ جَزُلٌ فيه هُزٌّ وتحريكٌ مِنَ السامعِ، كما أُنْكَ إِذَا قَلْتَ لصاحِبِكَ حاكِبًا عَنْ ثَالِثٍ لَكِما: إِنْ فَلَانًا مِنْ قَصَّتِهِ كَيْتَ وَكَيْتَ، فَقَصَصْتَ عَلَيْهِ ما فَرَطَ مِنْهُ، ثُمَّ عَدَلْتَ بِخَطَابِكَ إِلَى الثَّالِثِ فَقُلْتَ: يا فَلَانُ مِنْ حَقِّكَ أَنْ تَلْزِمَ الطَّرِيقَةَ الحَمِيدَةَ فِي تِجَارِي أُمُورِكَ، وَتَسْتَوِيَ عَلَى جَادَةِ السَّدَادِ فِي مَصَادِرِكَ وَمَوَارِدِكَ - نَبَّهْتَهُ بِالتَّفَاتِكِ نَحْوَهُ فَضَّلَ تَنْبِيهِ، وَاسْتَدْعَيْتَ إِصْغَاءَهُ إِلَى إِرْشَادِكَ زِيَادَةَ اسْتِدْعَاءٍ، وَأَوْجَدْتَهُ بِالانتِقَالِ مِنَ الْغَيْبَةِ إِلَى الْمُوَاجَهَةِ، هَازًا مِنْ طَبْعِهِ ما لَا يَجِدُهُ إِذَا اسْتَمَرَزْتَ عَلَى لَفْظِ الْغَيْبَةِ، وَهَكَذَا الْاِفْتِنَانُ فِي الْحَدِيثِ وَالْخُرُوجُ فِيهِ مِنْ صِنْفٍ إِلَى صِنْفٍ: يَسْتَفْتِحُ الْأَذَانَ لِلْاِسْتِمَاعِ،

قوله: (وَأَوْجَدْتَهُ) أي: صَيَّرْتَهُ واجداً، مِنْ: أَوْجَدْتُهُ الشَّيْءَ فَوَجَدَهُ، وَأَوْجَدَهُ اللَّهُ مَطْلُوبَهُ، أي: أَظْفَرَهُ بِهِ. المعنى: صَيَّرْتَهُ واجداً شَيْئاً هَازاً مِنْ طَبْعِهِ، وَلَوْلَا هَذَا الْاِلْتِقَاءُ لَمَّا وَجَدَ السَّامِعُ ذَلِكَ الشَّيْءَ الْهَازَ.

قوله: (وَالْخُرُوجُ مِنْ صِنْفٍ إِلَى صِنْفٍ يَسْتَفْتِحُ الْأَذَانَ لِلْاِسْتِمَاعِ). وَعَلِمَ أَنَّ كُلَّ عُدُولٍ عَنِ الظَّاهِرِ مِنَ الْبَلِيغِ، سِوَاءِ كَانَ التَّفَاتَا أَوْ غَيْرَهُ، تَنْبِيْهُ عَلَى مَكَانٍ لَطِيفَةٍ مِثَارِهَا مُقْتَضَى الْمَقَامِ، فَمَتَى وَقَعَ عِنْدَ بَلِيغٍ مِثْلُهُ، وَتَنَبَّهَ لَهَا، اسْتَهْشَشَ نَفْسَهُ لِقَبُولِهَا.

قَالَ صَاحِبُ «الْمِفْتَاحِ»: وَلَا مَرَّ ما تَحِدُّ أَرْبَابَ الْبَلَاغَةِ وَفِرْسَانَ الطَّرَادِ يَسْتَكْثِرُونَ مِنْ هَذَا الْفَنِّ فِي مُحَاوِرَاتِهِمْ^(١).

وَاللَّطِيفَةُ الَّتِي يَتَضَمَّنُهَا هَذَا الْمَقَامُ هِيَ أَنَّهُ تَعَالَى لِمَا عَدَدَ الْفِرَقَ الثَّلَاثَ بِمَسْمَعٍ مِنْهُمْ، مُحَاطَبًا غَيْرِهِمْ، وَوَصَفَ كُلَّ فِرْقَةٍ بِمَا اخْتَصَّتْ بِهِ بِمَا يُسَعِّدُهَا وَيُسْقِيهَا، وَيُحْظِيهَا وَيُزِدُهَا؛ أَقْبَلَ عَلَيْهِمْ بِقَوْلِهِ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ يَعْنِي: أَيُّهَا الْمُؤْمِنُونَ كَمَا شَرَّفْتَكُمْ وَرَفَعْتُ مَنَزِلَتَكُمْ وَمَتَحَنَّنْتُ الْكِتَابَ الْكَامِلَ، فَفَزَّئْتُمْ بِالْهَدْيِ عَاجِلًا، وَبِالْفَلَاحِ آجِلًا، دُومُوا عَلَى مَا أَنْتُمْ فِيهِ، وَلَا تَتَوَانَوْا، وَزِيدُوا فِي الشُّكْرِ وَالتَّقْوَى، لِأَزِيدَنَّكُمْ فِي النِّعْمَةِ وَالْإِفْضَالِ، وَيَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ أَقْلِعُوا عَمَّا أَنْتُمْ

(١) «مفتاح العلوم» ص ٧٦.

وَيَسْتَهْشِ الْأَنْفُسَ لِلْقَبُولِ. وَبَلَّغْنَا بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ: أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ نَزَلَ فِيهِ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ فَهُوَ مَكِّيٌّ، وَ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ فَهُوَ مَدَنِيٌّ، فَقَوْلُهُ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ خُطَابٌ لِمُشْرِكِي مَكَّةَ.....

فيه، وارجعوا عن عبادة غير الله الذي لا نفع فيه، ولا ضرر، وتوجهوا إلى عبادة مَنْ خَلَقَكُمْ وآبَاءَكُمْ، وجعل لكم الأرض فراشا والسماء بناءً، ورزقكم وكثرت وكثت، ويا أيها المنافقون، اعلّموا أنّي عالمٌ بما في ضائركم وأسراركم، وأعلم ما تأتون وما تكدرون، فأخلصوا العبادة لخالقكم الذي أنعم عليكم وعلى أسلافكم لعلكم تتقون، فتحذرون عن النفاق.

قوله: (وبلّغنا) إلى آخره معطوف على قوله: «لَمَّا عَدَّدَ اللهُ تعالى» لأنّ معناه أنّ الخطاب شاملٌ للمؤمن والكافر والمنافق، ومعنى «بلّغنا» إلى آخره: أنّ الخطاب مُخْتَصٌّ بِمُشْرِكِي مَكَّةَ. وأما قوله: «يا أيُّها الناس مكّي، ويا أيُّها الذين آمنوا مدنيّ» فمذكورٌ في «معالم التنزيل» و«الوسيط» و«الكواشي» نحوه، ولم أجدهُ في كُتُبِ الحديث^(١).

قوله: (فقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ خطابٌ لمُشْرِكِي مَكَّةَ) تفريعٌ على هذه الرواية.

روى الإمامُ عن القاضي: أنّ هذا الذي ذكرناه - يعني إبراهيمَ وعلقمة^(٢) - إن كان الرجوعُ فيه إلى النقلِ فمُسَلَّمٌ، وإن كان السببُ فيه حصولُ المؤمنين بالمدينةِ على الكثرةِ دون

(١) بل هو في «مسند البزار» (١٥٣١)، و«أسباب النزول» للواحدي ص ١٣، وأخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (٣٠٧٧٣) موقوفاً على عروة بن الزبير، وقد استقصى طرقَه الحافظ الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١: ٤٩-٥٠).

(٢) هو علقمة بن قيس النخعي، من كبار فقهاء أهل الكوفة، قرأ على عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، ومن قرأ عليه: ابن أخته إبراهيم النخعي الفقيه المعروف، وكان من أشبه الناس بابن مسعود سَمْتًا وهديًا وعلما، وكان من أحسن الناس صوتًا بالقرآن، توفي سنة ٦٢ هـ رحمه الله تعالى. «غاية النهاية» لابن الجزري (١: ٤٥٧-٤٥٨).

و«يا»: حرفٌ وُضِعَ في أصلِهِ لنداءِ البعيد، صوتٌ يَهْتَفُ بِهِ الرَّجُلُ بِمَنْ يُنَادِيهِ، وَأَمَّا نداءُ القريبِ فَلَهُ: «أَيُّ»، والهمزةُ.....

مَكَّةَ، فَضَعِيفٌ، لِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُخَاطَبَ الْمُؤْمِنِينَ ^(١) مَرَّةً بِصَفَتِهِمْ وَمَرَّةً بِاسْمِ جَنْسِهِمْ، وَقَدْ يُؤْمَرُ مَنْ لَيْسَ بِمُؤْمِنٍ بِالْعِبَادَةِ كَمَا يُؤْمَرُ الْمُؤْمِنُ بِالِاسْتِمْرَارِ عَلَى الْعِبَادَةِ وَالْإِزْدِيَادِ مِنْهَا، فَالْخَطَابُ فِي الْجَمِيعِ مُمَكِّنٌ ^(٢).

وقال القاضي: الجموعُ وأسماؤها المَحَلَّةُ بِاللَامِ لِلْعُمومِ حَيْثُ لَا عَهْدَ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ صَحَّةُ الْإِسْتِثْنَاءِ، وَالتَّوَكُّيدُ بِمَا يُفِيدُ الْعُمومَ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ [الحجر: ٣٠]، وَاسْتِدْلَالُ الصَّحَابَةِ بِعُمومِهَا شَائِعًا ذَائِعًا، فَالنَّاسُ يَعْمُ الْمُؤْجِدِينَ وَقَتَ النُّزُولِ لَفْظًا وَمَنْ سَيُوجَدُ، لِمَا تَوَاتَرَ مِنْ دِينِ مُحَمَّدٍ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ أَنَّ مُقْتَضَى خُطَابِهِ وَأَحْكَامِهِ شَامِلٌ لِلْقَبِيلَيْنِ، ثَابِتٌ إِلَى قِيَامِ السَّاعَةِ إِلَّا مَا خَصَّهِ الدَّلِيلُ ^(٣).

الراغب: «قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ النَّاسَ يُسْتَعْمَلُ عَلَى وَجْهَيْنِ: أَحَدُهُمَا: الْمُشَارُ بِهِ إِلَى الصُّورَةِ الْمَخْصُوصَةِ، وَذَلِكَ عَامٌّ فِي الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، وَالْعَاقِلِ وَغَيْرِ الْعَاقِلِ. وَالثَّانِي: الْمُشَارُ بِهِ إِلَى الْمَخْتَصِّ بِقُوَى الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ الْمُحْكَمِ، وَهُوَ الْمُسْتَعْمَلُ عَلَى طَرِيقِ الْمَدْحِ، وَلِذَلِكَ يُقَالُ: فَلَانٌ أَكْثَرُ إِنْسَانِيَّةٍ مِنْ فُلَانٍ؛ لِإِخْتِصَاصِي هَذَا الْمَعْنَى بِقَبُولِ الزِّيَادَةِ وَالتَّقْصَانِ. وَهَذَا الْمَعْنَى هُوَ الْمُرَادُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ. وَالْعِبَادَةُ: نَهْيَةُ التَّذَلُّلِ فِي الْخِدْمَةِ، وَبَذَلُ الطَّاقَةِ وَذَلِكَ فِي مُقَابَلَةِ أَعْظَمِ النِّعَمِ، وَلَا يَسْتَحَقُّهَا غَيْرُ اللَّهِ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي لَهُ أَعْظَمُ النِّعَمِ، وَالْعِبَادَةُ تُقَالُ فِي ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ: اعْتِقَادِ الْحَقِّ، وَتَحَرِّيِ الْحَقِّ، وَعَمَلِ الْخَيْرِ ^(٤)، وَعِبَادَةُ اللَّهِ كَمَا تَكُونُ فِي فِعْلِ الْوَاجِبَاتِ قَدْ تَكُونُ فِي فِعْلِ

(١) قوله «المؤمنين» ساقط من (ح) و(ف).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٢٠).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢١٧).

(٤) في (ط): «الغير».

ثُمَّ اسْتَعْمَلَ فِي مَنَادَاةٍ مِنْ سَهَا وَغَفَلَ وَإِنْ قُرْبَ؛ تَنْزِيلًا لَهُ مَنْزِلَةً مَنْ بَعْدَ، فَإِذَا نُودِيَ بِهِ الْقَرِيبُ الْمُفَاطِرُنْ فَذَلِكَ لِلتَّأْكِيدِ الْمُؤْذِنِ أَنَّ الْخِطَابَ الَّذِي يَتْلُوهُ مُعْنِيٌّ بِهِ جَدًّا.....

المباحات، وذلك إِذَا قُصِدَ بِالْفِعْلِ وَجْهُ اللَّهِ وَتَحَرَّى مَرْضَاتِهِ. قَالَ بَعْضُهُمْ: مُبَاحَاتٌ أَوْلِيَاءُ اللَّهِ كُلُّهَا وَاجِبَاتٌ، وَوَجِبَاتُهُمْ نَوَافِلٌ، فَقِيلَ: كَيْفَ ذَلِكَ؟ قَالَ: لِأَنَّهُمْ لَا يَقُومُونَ عَلَى تَنَاوُلِ مُبَاحٍ لَهُمْ كَالْأَكْلِ وَالشَّرْبِ حَتَّى يَضْطَرُّوا إِلَيْهِ، فَيَصِيرُ تَنَاوُلُهَا مُتَحَتِّمًا، وَيَلْتَزِمُونَ مِنَ الْفَرَائِضِ فَوْقَ مَا يَلْزِمُهُمْ حَتَّى يَصِيرَ فَرَضُهُمْ مُتَنَفِّلًا. وَهَذَا النَّظَرُ قِيلَ: عِنْدَ أَكْمَلِ الصَّالِحِينَ تَنْزِيلُ الرَّحْمَةِ^(١). وَفَرَّقَ بَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ وَبَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ لِأَنَّ فِي الثَّانِي إِيْجَابَ الْعِبَادَةِ بِوَاسِطَةِ رُؤْيَا النِّعْمَةِ الَّتِي بِهَا تَرْبِيَّتُهُمْ وَقَوَائِمُهُمْ، وَفِي «اعْبُدُوا اللَّهَ» إِيْجَابُ عِبَادَتِهِ بِمُرَاعَاتِهِ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ غَيْرِ وَاسِطَةٍ، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿يَتَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ﴾ [الحج: ١] وَقَوْلُهُ: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ﴾ [البقرة: ٢٧٨] فَحَيْثُ ذُكِرَ النَّاسُ ذُكِرَ الرَّبُّ، وَحَيْثُ ذُكِرَ الْإِيمَانُ ذُكِرَ اللَّهُ^(٢).

قَوْلُهُ: (ثُمَّ اسْتَعْمَلَ) أَي: «يَا» مَوْضُوعَةٌ لِنَدَاءِ الْبَعِيدِ حَقِيقَةً، وَإِذَا اسْتَعْمِلَتْ فِي الْقَرِيبِ عَلَى الْمَجَازِ، فَلَا يَخْلُو أَنْ يُرَادَ بِالْبُعْدِ الْبُعْدُ بِحَسَبِ الْمَنْزِلَةِ وَالْمَرْتَبَةِ، إِمَّا مِنْ جِهَةِ الْمُتَكَلِّمِ، كَقَوْلِهِ نَعَالِي: «يَتَارَضُ أَهْلِي مَاءَ لِي وَيَتَسَمَّاءُ أَهْلِي» [هود: ٤٤] إِظْهَارًا لِعَظَمَتِهِ وَكِبَرِيَّاتِهِ، وَإِبْدَاءً لَشَأْنِ عِزَّتِهِ وَتَهَاقُوتِهَا بِالْمُنَادَى وَتَبْعِيدِهَا لَهُ، وَإِمَّا مِنْ جِهَةِ الْمُخَاطَبِ، كَمَا يَقُولُ: يَا رَبِّ، يَا اللَّهَ، هَضْمًا لِلنَّفْسِ وَاسْتِعْبَادًا لَهَا عَنْ مِطَاطِ الزُّلْفَى، أَوِ الْبُعْدِ بِحَسَبِ الْغَفْلَةِ وَالْبَلَادَةِ كَمَا يُقَالُ: يَا هَذَا، إِنْ الْبُعْثَاتُ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ^(٣). وَكَقَوْلِهِ:

فَانْعِقْ بِضَائِكَ يَا جَرِير.....^(٤)

(١) المعروف هو: «عِنْدَ ذِكْرِ الصَّالِحِينَ تَنْزِيلُ الرَّحْمَةِ».

(٢) «تَفْسِيرُ الرَّائِغِ» (١: ١٠٩-١١٠).

(٣) هَذَا مِثْلُ تَضَرُّعِ الْعَرَبِ لِلضَّعِيفِ يَصِيرُ قَوِيًّا، وَلِلذَّلِيلِ يَعِزُّ بَعْدَ الذُّلِّ. انْظُرْ: «مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ» (١: ١٠).

(٤) هُوَ لِلْأَخْطَلِ فِي «دِيَوَانِهِ» ص ٢٠٥، وَسَيَأْتِي عِنْدَ الزَّخْمَشَرِيِّ (٣: ١٩٦).

فَإِنْ قُلْتَ: فَمَا بِالِّ الدَّاعِي. يَقُولُ فِي جُؤَارِهِ: يَا رَبِّ، وَ: يَا اللَّهَ، وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ، وَأَسْمِعْ بِهِ وَأَبْصِرْ؟! قُلْتَ: هُوَ اسْتِقْصَارٌ مِنْهُ لِنَفْسِهِ، وَاسْتِعْجَالٌ لَهَا مِنْ مِظَانِّ الرَّزْزَقِ وَمَا يَقْرَبُهُ إِلَى رِضْوَانِ اللَّهِ وَمَنَازِلِ الْمُقَرَّبِينَ؛ هُضْمًا لِنَفْسِهِ،.....

أَوْ بِحَسَبِ التَّفْطُنِّ، وَأَنَّ الْخَطَابَ بِمَكَانٍ بَعِيدٍ عَنِ التَّفَكُّرِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْمَعَانِي الدَّقِيقَةِ، أَوْ أَنَّهُ مَعْنَى بِهِ جَدًّا كَمَا نَحْنُ بِصَدْدِهِ، فَيُنَزَّلُ لَذَلِكَ الْمَخَاطَبُ مِثْلَ الْغَافِلِ تَهَيُّجًا وَإِهَابًا لِيَتَلَقَّاهُ بِشَرِائِرِهِ وَمَجَامِعِ قَلْبِهِ.

قال المصنّف في قوله تعالى: ﴿حَرَضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ﴾ [الأنفال: ٦٥] أَي: سَمَّيَهُمْ حَرَضًا كَمَا يُقَالُ: مَا أَرَاكَ إِلَّا مُحَرِّضًا فِي هَذَا الْأَمْرِ، لِيَهَيِّجَهُ وَيُحَرِّكَ مِنْهُ^(١).

قوله: (في جؤاره)، النهاية: الجؤار: رَفْعُ الصَّوْتِ وَالِاسْتِغَاثَةُ، وَمِنْهُ الْحَدِيثُ: «لَحَرَجْتُمُ إِلَى الصُّعْدَاتِ تَجَارُونَ إِلَى اللَّهِ»^(٢).

قوله: (وَأَسْمِعْ بِهِ وَأَبْصِرْ) عطفٌ على مُجْمَلِ قَوْلِهِ: «وَهُوَ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ». قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَهُ غِيبُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَبْصَرَ بِهِ، وَأَسْمِعَ﴾ [الكهف: ٢٦]: الْهَاءُ فِي «أَبْصَرَ بِهِ» تَعَوُّدٌ عَلَى اللَّهِ وَمَوْضِعُهَا رَفْعٌ، وَالْبَاءُ زَائِدَةٌ أَي: أَبْصَرَ اللَّهُ. وَهَكَذَا فِي فِعْلٍ^(٣) التَّعَجُّبِ الَّذِي هُوَ عَلَى لَفْظِ الْأَمْرِ^(٤).

قوله: (وَاسْتِعْجَالٌ لَهَا مِنْ مِظَانِّ الرَّزْزَقِ) تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ: «اسْتِقْصَارٌ مِنْهُ لِنَفْسِهِ» وَكَذَا «مَا يَقْرَبُهُ» تَفْسِيرٌ لِقَوْلِهِ «مِنْ مِظَانِّ الرَّزْزَقِ» وَكَذَا «إِقْرَارًا عَلَيْهَا بِالتَّفْرِيطِ فِي جَنْبِ اللَّهِ» تَفْسِيرٌ

(١) «الكَشَاف» (٧: ١٤٧).

(٢) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٣١٢)، وَابْنُ مَاجَةَ (٤١٩٠) مِنْ حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ.

(٣) فِي (ط): «فِي كُلِّ فِعْلٍ».

(٤) «النِّبْيَانِ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ» (٢: ٨٤٤).

وإقرارًا عليها بالتفريط في جنب الله مع فَرَطِ التَّهَالُكِ على استجابة دعوته، والأذن لِنِدَائِهِ وابتِهَالِهِ. و«أَيُّ»: وَصْلَةٌ إِلَى نِدَاءٍ مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، كَمَا أَنَّ «ذُو» و«الَّذِي» وَصَلَتَانِ إِلَى الْوَصْفِ بِأَسَاءِ الْأَجْناسِ وَوَصْفِ الْمَعَارِفِ بِالْجُمْلِ، وَهُوَ اسْمٌ مُبْهَمٌ يَفْتَقِرُ إِلَى مَا يَوْضُحُهُ وَيُزِيلُ إِبْهَامَهُ؛ فَلَا بُدَّ أَنْ يُرَدِّقَهُ اسْمُ جِنْسٍ أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ يَتَّصِفُ بِهِ حَتَّى يَصِحَّ الْمَقْصُودُ بِالنِّدَاءِ، فَالَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ حَرْفُ النِّدَاءِ هُوَ «أَيُّ»،

لِقَوْلِهِ: «هَضَمًا لِنَفْسِهِ» وَقَوْلِهِ: «مَعَ قَرَضِ التَّهَالُكِ» حَالٌّ مِنْ فَاعِلٍ «إِقْرَار» أَيْ يَسْتَبْعِدُ نَفْسَهُ مِنَ الْقُرْبِ مِنْ رِضْوَانِ اللَّهِ لِأَجْلِ إِقْرَارِهِ بِالتَّفْرِيطِ مُصَاحِبًا الْحِرْصَ عَلَى اسْتِجَابَةِ الدَّعْوَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ دَعْوَةَ الضَّعِيفِ الْخَاضِعِ الذَّلِيلِ الَّذِي يَسْتَغِثُ وَيُظْهِرُ اقْتِقَارَهُ وَمُسْكِنَتَهُ.

قَوْلُهُ: (التَّهَالُكُ)، الْهِيَاةُ فِي الْحَدِيثِ «فَتَهَالَكْتُ عَلَيْهِ» أَيْ: سَقَطْتُ عَلَيْهِ، وَرَمَيْتُ بِنَفْسِي فَوْقَهُ، فَهُوَ كِنَايَةٌ عَنِ الْحِرْصِ.

قَوْلُهُ: (وَالأَذْنَ لِنِدَائِهِ)، الْهِيَاةُ: أَذَنٌ يَأْذَنُ أَذْنَا بِالْتَّحْرِيكِ: اسْتَمَعَ، وَفِي الْحَدِيثِ: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لَشَيْءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيِّ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ^(١)، أَيْ: مَا اسْتَمَعَ اللَّهُ لَشَيْءٍ كَاسْتِمَاعِهِ لِنَبِيِّ يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ، أَيْ: يَتْلُوهُ جَهْرًا.

قَوْلُهُ: (فَلَا بُدَّ أَنْ يُرَدِّقَهُ اسْمُ جِنْسٍ) قَالَ ابْنُ الْحَاجِبِ: لِأَنَّهُ مُبْهَمٌ الذَّاتِ، فَكَانَ وَضْفُهُ بِهَا يَدُلُّ عَلَى ذَاتِيَّاتِهِ أَوَّلًا هُوَ الرَّجُلُ؛ لِأَنَّ الْوَضْفَ بِالْمَعْنَى الْخَارِجَةِ فَرَعَ عَلَى مَعْرِفَةِ الذَّاتِ، وَلِذَلِكَ كَانَ الْمُبْهَمُ مُسْتَبَدًّا^(٢) بِصَحَّةِ الْوَصْفِ بِأَسَاءِ الْأَجْناسِ دُونَ غَيْرِهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِبْهَامِ^(٣).

قَوْلُهُ: (أَوْ مَا يَجْرِي مَجْرَاهُ) مِنْ اسْمِ الْإِشَارَةِ نَحْوُ: يَا أَتَيْدَا الرَّجُلِ.

(١) سَبَقَ تَحْرِيجُهُ.

(٢) فِي (ط): «مُسْتَبَدًّا».

(٣) لَمْ أَهْتِدِ إِلَى مَوْضِعِ هَذَا النِّقْلِ عَنِ ابْنِ الْحَاجِبِ.

والاسمُ التابعُ له صفتهُ، كقولك: يا زيدُ الظريفُ، إلا أن «أَيًّا» لا يستقلُّ بنفسه استقلالَ زيدٍ؛ فلم ينفكْ مِنَ الصِّفةِ.

وفي هذا التدرُّجِ مِنَ الإيهامِ إِلَى التوضيحِ ضربٌ مِنَ التأكيدِ والتشديدِ. وكلمةُ التنبيهِ المُقَحَّمَةُ بَيْنَ الصِّفَةِ وموصوفِها لفائدَتَيْنِ: مُعاضدةُ حرفِ النداءِ ومكانفَتُهُ بتأكيدِ معناه، ووقوعُها عَوَضًا مَّا يَسْتَحِقُّهُ، أَي: مِنَ الإضافة. فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ كَثُرَ فِي كِتَابِ اللَّهِ النداءُ عَلَى هذه الطَّرِيقَةِ ما لَمْ يَكْثُرْ فِي غَيْرِهِ؟ قُلْتُ: لاسْتِقْلَالِهِ بِأُجُوهٍ مِنَ التأكيدِ وأسبابٍ مِنَ المُبالغةِ؛ لِأَن كُلَّ ما نادَى اللَّهُ لَهُ عِبَادَهُ - مِنْ أُوَامِرِهِ، وَنَوَاهِيهِ، وَزَوَاجِرِهِ، وَعِظَاتِهِ، وَوَعْدِهِ، وَوَعِيدِهِ، واقتصاصِ أخبارِ الأُمَمِ الدَّارِجَةِ عَلَيْهِمْ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مَّا أَنْطَقَ بِهِ كِتَابُهُ - أُمُورَ عِظَامٍ، وَخُطُوبَ جِسَامٍ، وَمَعَانٍ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَّقَوْا لَهَا، وَيَمِيلُوا بِقُلُوبِهِمْ وَبَصَائِرِهِمْ إِلَيْهَا، وَهُمْ عَنْهَا غَافِلُونَ، فَاقْتَضَتْ الْحَالُ أَنْ يَنَادُوا بِالْإِكْدِ الْأَبْلَغِ. فَإِنْ قُلْتَ: لَا يَخْلُو الْأَمْرُ بِالْعِبَادَةِ مِنْ أَنْ يَكُونَ مُتَوَجِّهًا إِلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْكَافِرِينَ جَمِيعًا، أَوْ إِلَى كَفَّارِ مَكَّةَ خَاصَّةً عَلَى مَا رُوِيَ عَنْ عَلْقَمَةَ وَالْحَسَنِ، فَالْمُؤْمِنُونَ عَابِدُونَ رَبِّهِمْ فَكَيْفَ أُمِرُوا بِمَا هُمْ مُلْتَبِسُونَ بِهِ؟ وَهَلْ هُوَ إِلَّا كَقَوْلِ الْقَائِلِ:

قوله: (لِفَائِدَتَيْنِ) إحداهما: تأكيدُ معنى النداءِ؛ لِأَنَّ النداءَ تنبيهٌ. وثانيتهما: أَنَّ «أَيًّا» مُسْتَدْعِيَةٌ لِلإضافةِ، فحَيْثُ فُكِّتْ عَنْهَا عَوَضٌ بِهَا لِيُسْتَغْلَلَ بِهَا عَنْهَا.

قوله: (وَمُكَانَفَتُهُ)، الجوهرِي: المَكَانَفَةُ: المُعاوَنَةُ.

قوله: (ما لَمْ يَكْثُرْ فِي غَيْرِهِ) «ما» يُمكنُ أَنْ تَكُونَ موصولةً، أَي: الكثرةُ الَّتِي لَمْ تَكْثُرْ فِي غَيْرِهِ، أَوْ مَصْدَرِيَّةٌ أَي: كَثُرَ كَثْرَةً لَمْ تَكْثُرْ فِي غَيْرِهِ مِنَ الْكَلَامِ.

قوله: (كَقَوْلِ الْقَائِلِ) وهو أَبُو تَسَامٍ. وقبله:

نِعْمَةُ اللَّهِ فِيكَ، لَا أَسْأَلُ اللَّهَ - لَهَا إِلَيْهَا نُعْمِي سِوَى أَنْ تَدُومَا^(١)

(١) «ديوان أبي تَسَامٍ» (٢: ١١٥).

فَلَوْ أَنِّي فَعَلْتُ كُنْتُ كَمَنْ تَسُدُّ أَلَّهُ وَهُوَ قَائِمٌ أَنْ يَقُومَا
وَأَمَّا الْكَفَّارُ فَلَا يَعْرِفُونَ اللَّهَ، وَلَا يَقْرُؤُونَ بِهِ، فَكَيْفَ يَعْبُدُونَهُ؟ قُلْتُ: الْمُرَادُ بِعِبَادَةِ
الْمُؤْمِنِينَ ازْدِيَادُهُمْ مِنْهَا، وَإِقْبَالُهُمْ وَثَبَاتُهُمْ عَلَيْهَا.

وَأَمَّا عِبَادَةُ الْكَفَّارِ فَمَشْرُوطٌ فِيهَا مَا لَا بَدَّ لَهَا مِنْهُ؛ وَهُوَ الْإِقْرَارُ، كَمَا يُشْتَرَطُ عَلَى
الْمَأْمُورِ بِالصَّلَاةِ شَرَائِطُهَا؛ مِنَ الْوُضُوءِ وَالنِّيَّةِ وَغَيْرِهِمَا، وَمَا لَا بَدَّ لِلْفِعْلِ مِنْهُ فَهُوَ مُنْدَرِجٌ
تَحْتَ الْأَمْرِ بِهِ وَإِنْ لَمْ يَذْكَرْ حَيْثُ لَمْ يَنْفَعِلْ إِلَّا بِهِ وَكَانَ مِنْ لَوَازِمِهِ، عَلَى أَنْ مُشْرِكِي مَكَّةَ
كَانُوا يَعْرِفُونَ اللَّهَ وَيَعْتَرِفُونَ بِهِ؛ ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ يَقُولُونَ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧]. فَإِنْ
قُلْتُ: فَقَدْ جَعَلْتَ قَوْلَهُ: ﴿اعْبُدُوا﴾ مُتَنَاوِلًا شَيْئَيْنِ مَعًا: الْأَمْرُ بِالْعِبَادَةِ، وَالْأَمْرُ بِازْدِيَادِهَا.
قُلْتُ: الْازْدِيَادُ مِنَ الْعِبَادَةِ عِبَادَةٌ، وَلَيْسَ شَيْئًا آخَرَ. فَإِنْ قُلْتُ: ﴿رَبِّكُمْ﴾ مَا الْمُرَادُ بِهِ؟

أَي: نِعْمَةُ اللَّهِ حَاصِلَةٌ فِيكَ، شَامِلَةٌ عَلَيْكَ لَا أَسْأَلُ اللَّهَ النِّعْمَةَ الْحَاصِلَةَ لَكَ وَلَكِنْ أَسْأَلُهُ
دَوَامَ تِلْكَ النِّعْمَةِ، فَلَوْ أَنِّي سَأَلْتُ النِّعْمَةَ الْحَاصِلَةَ لَكَ، لَكُنْتُ كَمَنْ يَسْأَلُ قَائِمًا أَنْ يَقُومَ فَإِنَّهُ مِنْ
تَحْصِيلِ الْحَاصِلِ.

قَوْلُهُ: (فَمَشْرُوطٌ فِيهَا مَا لَا بَدَّ لَهَا مِنْهُ) وَهَذِهِ مَسْأَلَةٌ أَصُولِيَّةٌ وَهِيَ أَنَّ وَجُوبَ الشَّيْءِ مُطْلَقًا
يُوجِبُ وَجُوبَ مَا لَا يَتِمُّ إِلَّا بِهِ وَكَانَ مَقْدُورًا^(١). قِيلَ: فِيهِ خِلَافٌ، فَعِنْدَ مَنْ قَالَ: الْمَعَارِفُ
ضَرُورِيَّةٌ فَلَا أَمْرَ بِالْعِبَادَةِ لِلْكَافِرِينَ جَائِزٌ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهَا غَيْرُ ضَرُورِيَّةٍ قَالَ: الْأَمْرُ لِلْكَافِرِ
بِالْعِبَادَةِ، الْأَمْرُ بِهَا هُوَ مِنْ مَتَمِّاتِهَا، فَيَسْتَلْزِمُ الْأَمْرَ بِالْمَعْرِفَةِ^(٢).

قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ شَيْئًا آخَرَ) وَهَاجَا نَبَحْتُ وَهُوَ أَنَّ اللَّفْظَ إِذَا أُطْلِقَ وَهُوَ مُحْتَمِلٌ لِمَعْنَيْنِ، فَلَا
يُحْتَلُو إِمَّا: أَنْ يُطْلَقَ عَلَى حَقِيقَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ كَاللَّفْظِ الْمُشْتَرَكِ، أَوْ عَلَى أَفْرَادٍ حَقِيقَةٍ وَاحِدَةٍ كَالْجُنْسِ،
أَوْ عَلَى حَقِيقَةٍ وَبِجَازٍ، وَأَمَّا الْقِسْمُ الْأَوَّلُ وَالثَّالِثُ فَلَا يَجُوزُ إِزَادَتُهُمَا مَعًا، فَبَقِيَ الثَّانِي: وَهُوَ الْمُرَادُ
بِقَوْلِهِ: «وَالْأَمْرُ بِازْدِيَادِ الْعِبَادَةِ عِبَادَةٌ وَلَيْسَ شَيْئًا آخَرَ»؛ لِأَنَّ تِلْكَ الزِّيَادَةَ أَيْضًا عِبَادَةٌ.

(١) لِنَهْجِ الْفَائِدَةِ، انْظُرْ: «الْمَحْصُولُ» لِلْفَخْرِ الرَّازِيِّ (١: ٢٢٧)، وَ«الْمُسْتَصْفَى» لِلْغَزَالِيِّ (١: ٧١).

(٢) سَبَقَ بَحْثُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ فِي الْحَدِيثِ عَنْ خُطَابِ الْكَفَّارِ بِالْفُرُوعِ وَاخْتِلَافِ عُلَمَاءِ الْأَصُولِ فِيهِ.

قُلْتُ: كَانَ الْمَشْرُكُونَ مُعْتَقِدِينَ رَبوبِيَّتَيْنِ: رَبوبِيَّةَ اللَّهِ وَرَبوبِيَّةَ آلهَتِهِمْ، فَإِنْ خُصُّوا بِالْخِطَابِ: فَالْمُرَادُ بِهِ اسْمٌ يَشْتَرِكُ فِيهِ رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْآلِهَةِ الَّتِي كَانُوا يَسْمُونَهَا أَرْبَابًا، وَكَانَ قَوْلُهُ: ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ صِفَةً مُوضَّحَةً مُمَيِّزَةً، وَإِنْ كَانَ الْخِطَابُ لِلْفِرْقِ جَمِيعًا: فَالْمُرَادُ بِهِ رَبُّكُمْ عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ صِفَةً جَرَتْ عَلَيْهِ عَلَى طَرِيقِ الْمَدْحِ وَالتَّعْظِيمِ، وَلَا يَمْتَنِعُ هَذَا الْوَجْهُ فِي خِطَابِ الْكُفَرَةِ خَاصَّةً إِلَّا أَنَّ الْأَوَّلَ أَوْضَحُ وَأَصَحُّ. وَالْحَلَقُ: إِيجَادُ الشَّيْءِ عَلَى تَقْدِيرٍ وَاسْتَوَاءٍ، يُقَالُ: خَلَقَ النَّعْلُ، إِذَا قَدَّرَهَا وَسَوَّاهَا بِالْمِقْيَاسِ. وَقَرَأَ أَبُو عَمْرٍو: (خَلَقَكُمْ) بِالْإِدْغَامِ.

وَقَرَأَ ابْنُ السَّمَيْعِ: (وَخَلَقَ مَنْ قَبْلَكُمْ)، وَفِي قِرَاءَةِ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ: (وَالَّذِينَ مَن قَبْلَكُمْ) وَهِيَ قِرَاءَةٌ مُشْكِلَةٌ وَوَجْهُهَا عَلَى إِشْكَالِهَا: أَنْ يُقَالَ: أَقْحَمَ الْمَوْصُولُ الثَّانِي بَيْنَ الْأَوَّلِ وَصِلَتِهِ تَأْكِيدًا، كَمَا أَقْحَمَ جَرِيرٌ فِي قَوْلِهِ:

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَا لَكُمْ

قَوْلُهُ: (فَالْمُرَادُ بِهِ رَبُّكُمْ عَلَى الْحَقِيقَةِ). أَي: الرَّبُّ الَّذِي إِذَا خُوِطِبَ بِهِ مُطْلَقًا سَاطَرَ النَّاسِ لَا يَتَبَادَرُ إِلَى ذَهْنٍ أَحَدٍ غَيْرِ اللَّهِ تَعَالَى. وَالْفَرْقُ أَنَّ الرَّبَّ فِي الْأَوَّلِ مُتَعَدَّدٌ، وَالْمَرْبُوبُ وَاحِدٌ. أَي: طَائِفَةٌ وَاحِدَةٌ فَلِذَلِكَ يُجِيءُ اللَّبْسُ، وَفِي الثَّانِي: بِالْعَكْسِ فَلَا لَبْسَ.

قَوْلُهُ: (وَلَا يَمْتَنِعُ هَذَا الْوَجْهُ) أَي: أَنْ تَكُونَ الصِّفَةُ جَارِيَةً عَلَى الْمَدْحِ فِي خِطَابِ الْكُفَرَةِ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ: هَؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا، وَالرَّبُّ الْحَقِيقِيُّ هُوَ هُوَ. وَأَيْضًا إِذَا سَمِعُوهُ مِنْ جَانِبِ الْحَقِّ لَمْ يُشَبَّهْ عَلَيْهِمْ، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ لِمَا تُعْرَفُ بَيْنَهُمْ، وَلَئِنْ قَوْلَ السَّحَرَةِ ﴿قَالُوا أَمْثَلُ رَبِّ أَلَمَّا يَرِيتَ أَلَمَّا يَمِينُ﴾ * رَبِّ مُؤْمِنٍ وَهَرُونَ ﴿[الأعراف: ١٢١-١٢٢] لَيْسَ إِلَّا لِلدَّفْعِ الْإِحْتِمَالِ.

قَوْلُهُ: (وَهِيَ قِرَاءَةٌ مُشْكِلَةٌ) لِأَنَّ فِيهِ مَوْصُولَيْنِ وَصِلَةٌ وَاحِدَةٌ. وَالْإِفْحَامُ: الْإِدْخَالُ بِالسَّدَّةِ.

قَوْلُهُ: (يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيَّ لَا أَبَا لَكُمْ) عَجْزُهُ:

«تَبَيَّنَا» الثاني بين الأول وما أُضيف إليه؛ وكإفحامهم لآم الإضافة بين المُضَافِ والمُضَافِ إليه في: «لَا أَبَا لَكَ». و«لَعَلَّ» للترجي أو الإشفاق، تقول: لعل زيدا يكرمني، ولعله يُبَيِّنُنِي، وقال الله تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَذَّكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤]، ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧]، ألا ترى إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا مُشْفِقُونَ مِنْهَا﴾ [الشورى: ١٨]! وقد جاءت على سبيل الإطماع في مواضع من القرآن، ولكن لأنه إطماع من كريم رحيم إذا أطمع فَعَلَ ما يُطِيع فيه لا محالة؛ لجرى إطماعه مجرى وعده المحتوم وفاؤه به؛ قال من قال: إن «لعل» بمعنى «كي». و«لعل» لا يكون بمعنى «كي»، ولكن الحقيقة ما أَلْقَيْتُ إليك، وأيضاً فمن دَيْنِ المُلُوكِ وما عليه أوضاع أمرهم ورؤسومهم أن يقتصرُوا في مواعيدهم التي يوطئون أنفسهم على إنجازها على أن يقولوا: عسى، ولعل، ونحوها من الكلمات.....

لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاءٍ عُمَرُ^(١)

وذلك أن عُمَرَ بن لَجَأَ التيميَّ أراد أن يهجو جريراً، فخطب جريراً قيلةً تيم وقال: لا تتركوا عُمَرَ أن يهجوَنِي فيصيبكم شرِّي. قال المصنّف: فإن قيل: يا تيم كلامٌ مُفيدٌ بنفسه، فجاز وقوع تيم الثاني تأكيداً له بخلاف «والذين» في الآية، فإنه غير مُفيد فكيف يجوز تأكيدُه بمن؟ والجواب: أن «الذين» مُفيدٌ أيضاً فائدة الإشارة وإن كان المشار إليه مُبْهَماً، ولهذا رجّع الضمير إليه، والضمير إنما يرجع إلى المفيد فإنك تقول: الذي فعلته.

قوله: ﴿لَعَلَّهُ يَذَّكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤] مثال الترجي. وقوله: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧] مثال الإشفاق، وكذا المثالان السابقان.

قوله: (قال من قال) مُعَلَّلٌ قوله: «لأنه إطماع».

قوله: (وأيضاً فمن دَيْنِ الملوك) عطف على قوله «إطماع من كريم» من حيث المعنى.

(١) «ديوان جرير» ص ٢٧٨.

أَوْ يُخِيلُوا إِخَالَةً، أَوْ يُظَفَّرَ مِنْهُمْ بِالرَّمْزَةِ، أَوْ الْإِبْتِسَامَةِ، أَوْ النَّظَرَةِ الْحُلُوءَةِ، فَإِذَا عُثِرَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مِنْهُمْ لَمْ يَبْقَ لِلطَّالِبِ مَا عِنْدَهُمْ شَكٌّ فِي النَّجَاحِ وَالْفَوْزِ بِالْمَطْلُوبِ، فَعَلَىٰ مِثْلِهِ وَرَدَ كَلَامُ مَالِكِ الْمَلُوكِ ذِي الْعِزَّةِ وَالْكِبْرِيَاءِ؛ أَوْ يَجِيءُ عَلَى طَرِيقِ الْإِطْلَاعِ دُونَ التَّحْقِيقِ؛ لِثَلَا يَتَكَلَّلَ الْعِبَادُ؛ كَقَوْلِهِ: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَنْ يُكَفِّرَ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [التحریم: ٨]. فَإِنْ قُلْتُ: ف«لَعَلَّ» الَّتِي فِي الْآيَةِ مَا مَعْنَاهَا؟ وَمَا مَوْقِعُهَا؟ قُلْتُ: لَيْسَتْ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ فِي شَيْءٍ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿خَلَقَكُمْ... لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ لَا يَجُوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى رَجَاءِ اللَّهِ تَقْوَاهُمْ؛ لِأَنَّ الرِّجَاءَ لَا يَجُوزُ عَلَى عَالَمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ، وَحَمْلُهُ عَلَى أَنْ يَخْلُقَهُمْ رَاجِعٌ لِلتَّقْوَى لَيْسَ بِسَدِيدٍ أَيْضًا،

قَوْلُهُ: (أَوْ يُخِيلُوا إِخَالَةً)، الْجَوْهَرِيُّ: وَقَدْ أَخَالَتِ السَّحَابُ وَأَخْيَلَتْ وَخَايَلَتْ، إِذَا كَانَتْ تُرْجَى الْمَطَرُ^(١). وَأَخْلَتْ فِيهِ خَالًا مِنَ الْخَيْرِ، أَي: رَأَيْتُ فِيهِ مَحْيَلَتَهُ. وَعَنْ يَعْقُوبَ^(٢): وَخَلَتْ الشَّيْءَ خَيْلًا وَخَيْلَةً وَخَيْلَةً، أَي: ظَنَنْتُهُ.

قَوْلُهُ: (أَوْ يَجِيءُ عَلَى طَرِيقِ الْإِطْلَاعِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: «وَقَدْ جَاءَتْ عَلَى سَبِيلِ الْإِطْلَاعِ» كَأَنَّهُ قِيلَ: «لَعَلَّ» إِمَّا تَجِيءُ عَلَى سَبِيلِ الْإِطْلَاعِ مَعَ التَّحْقِيقِ نَجَازًا أَوْ عَلَى طَرِيقِ الْإِطْلَاعِ دُونَ التَّحْقِيقِ حَقِيقَةً.

قَوْلُهُ: (رَاجِعٌ لِلتَّقْوَى لَيْسَ بِسَدِيدٍ) أَي: لَا يَصُحُّ إِسْنَادُ الرِّجَاءِ إِلَيْهِمْ حِينَ خَلَقَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى؛ لِأَنَّهُمْ حِينَئِذٍ لَمْ يَكُونُوا عَالِمِينَ بِالرَّجَاءِ وَلَا بِالتَّقْوَى، وَلَا بِشَيْءٍ مِنَ الْمَعَانِي حَتَّى تَتَوَجَّهَ أَذْهَانُهُمْ إِلَيْهَا. وَيُمْكِنُ أَنْ يَقَالَ: لِمَ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [البقرة: ٢١] عَلَى هَذَا حَالًا مُقَدَّرَةً؟ قِيلَ فِي جَوَابِهِ: لِأَنَّهُمْ حَالَةَ الْخَلْقِ لَيْسُوا بِرَاجِعِينَ وَلَا مُقَدَّرِينَ الرِّجَاءَ، وَأُجِيبَ: إِنَّ لَمْ يَجُزْ مُقَدَّرِينَ الرِّجَاءَ بِكُسْرِ الدَّالِّ لَمْ لَا يَجُوزْ مُقَدَّرِينَ بِفَتْحِهَا. قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَيَنْتَرِنتُهُ

(١) فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةُ: تَرْجِي بِالزَّايِ، بِمَعْنَى تَسَوَّقَ. وَمَا أَثْبَتَاهُ هُوَ الْأَشْبَهُ بِالصَّوَابِ.

(٢) يَعْنِي ابْنَ السَّكَيْتِ، وَلِنَامِ الْفَائِدَةِ، انْظُرْ: «الصَّحَاحُ» (٤: ١٦٩٢).

ولكنَّ «لعلَّ» واقعة في الآية موقعَ السَّجَازِ لا الحقيقة؛ لأنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ خَلَقَ عِبَادَهُ لِيَتَعَبَّدَهُم بِالتَّكْلِيفِ، وَرَكَّبَ فِيهِمُ الْعُقُولَ وَالشَّهَوَاتِ، وَأَزَاحَ الْعِلَّةَ فِي أَقْدَارِهِمْ وَتَمَكَّنِيهِمْ، وَهَدَاهُمْ النَّجْدَيْنِ، وَوَضَعَ فِي أَيْدِيهِمْ زِمَامَ الْإِخْتِيَارِ، وَأَرَادَ مِنْهُمْ الْخَيْرَ وَالتَّقْوَى، فَهَمُّ فِي صُورَةِ الْمَرْجُوِّ مِنْهُمْ أَنْ يَتَّقُوا؛ لَتَرْجُحَ أَمْرُهُمْ وَهُمْ مُخْتَارُونَ بَيْنَ الطَّاعَةِ وَالْعِصْيَانِ، كَمَا تَرَجَّحَتْ حَالُ الْمُرْتَجِي بَيْنَ أَنْ يَفْعَلَ وَأَنْ لَا يَفْعَلَ، وَمَصْدَاقُهُ:

يَا سَحَقَ يَبْنَآ ﴿[الصفات: ١١٢]: حَال مُقَدَّرَةٌ، وَقَدَّرَ: ﴿وَيَسَّرْتَهُ﴾ بِوُجُودِ إِسْحَاقَ ﴿يَبْنَآ﴾، أَي: بِأَنْ تَوْجِدَ مُقَدَّرَةً نَبُوته.

قوله: (وَهَدَاهُمُ النَّجْدَيْنِ) أَي: طَرِيقَي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ.

قوله: (لَتَرْجُحَ أَمْرُهُمْ)، الْأَسَاسُ: رَجَحْتُ الشَّيْءَ وَزَنْتُهُ بِيَدِي وَنَظَرْتُ مَا يُقَالُ. وَمِنَ الْمَجَازِ: رَجَحَ أَحَدُ قَوْلَيْهِ عَلَى الْآخَرِ، وَتَرَجَّحَ فِي الْقَوْلِ: تَمَيَّلَ فِيهِ.

قوله: (حَالُ الْمُرْتَجِي) أَي: الَّذِي يُتَوَقَّعُ مِنْهُ الْفِعْلُ حَقِيقَةً كَمَا قَالَ صَاحِبُ «الْمِفْتَاحِ»: فَتُسَبِّهُ حَالُ الْمُكَلَّفِ الْمُمْكِنِ مِنْ فِعْلِ الطَّاعَةِ وَالْمَعْصِيَةِ - أَي: مَعَ تَكْلِيفِ اللَّهِ إِيَّاهُ لِلإِبْتِلَاءِ - بِحَالِ الْمُرْتَجِي الْمُخَيَّرِ بَيْنَ أَنْ يَفْعَلَ وَأَنْ لَا يَفْعَلَ - أَي: مَعَ مُرْتَحِيهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُ الْعَاقِبَةَ - ثُمَّ اسْتَعِيرَ لْجَانِبِ الْمُشَبِّهِ «لَعَلَّ» جَاعِلًا قَرِينَةً لِّلِاسْتِعَارَةِ عِلْمِ الَّذِي لَا تَخْفَى عَلَيْهِ خَافِيَةٌ فِيهِ ^(١). فَهُوَ مِنَ الْاسْتِعَارَةِ النَّبْعِيَّةِ. قَالُوا: قَوْلُهُ: «لَأَنَّ الرَّجَاءَ لَا يَجُوزُ عَلَى اللَّهِ» إِلَى قَوْلِهِ: «لَيْسَ بِسَدِيدٍ» هَذَا إِنَّمَا يَلْزَمُ إِذَا عُلِّقَ «لَعَلَّ» بِ«خَلَقْتُمْ» وَأَمَّا إِذَا عُلِّقَ بِقَوْلِهِ: «اعْبُدُوا رَبَّكُمْ» انْقِطَاعًا وَاحْتِرَازًا مِنْ عِقَابِهِ، أَوْ اعْبُدُوا رَاجِعِينَ ^(٢) أَنْ تَحْصُلَ لَكُمْ التَّقْوَى الَّتِي هِيَ غَايَةُ الْعِبَادَةِ بِحَسَبِ تَفْسِيرِ «لَعَلَّ» بِمَعْنَى التَّرَجُّيِ أَوْ الْإِسْفَاقِ، فَلَا يَكُونُ مُجَازًا. وَعَلَيْهِ قَوْلُ الْقَاضِي فِي «تَفْسِيرِهِ» ^(٣): «لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ»

(١) «مفتاح العلوم» ص ١٦٨.

(٢) في (ح): «أَوْ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ رَاجِعِينَ».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٢٠).

قوله تعالى: ﴿لِيَسْبُلُوْكُمْ أَيُّكُمْ أَخْسَرُ عَمَلًا﴾ [هود: ٧، الملك: ٢]، وإنا يَبْلُو وَيُخْتَبِرُ مَنْ تَحَقَّقَ عليه العواقبُ، ولكن شبه بالاختبار بناء أمرهم على الاختيار. فإن قلت: كما خَلَقَ المخاطِبِينَ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ، فكذلك خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ لذلك،.....

حال من الضمير في ﴿اعْبُدُوا﴾ كأنه قال: اعبدوا ربكم راجين أن تَنْخَرِطُوا فِي سَبِيلِ الْمُتَّقِينَ الْفَائِزِينَ بِالْهُدَى وَالْفَلَاحِ الْمُسْتَوْجِبِينَ جَوَارِ اللَّهِ تَعَالَى؛ نَبَّهَ بِهِ عَلَى أَنَّ التَّقْوَى مُتَهَيِّ دَرَجَاتٍ السَّالِكِينَ، وَهُوَ التَّبَرِّي مِنْ كُلِّ شَيْءٍ سِوَى اللَّهِ تَعَالَى إِلَى اللَّهِ، وَأَنَّ الْعَابِدَ يَنْبَغِي أَنْ لَا يَغْتَرَّ بِعِبَادَتِهِ، وَيَكُونُ ذَا خَوْفٍ وَرَجَاءٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦] ﴿وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ﴾ [الإسراء: ٥٧] أو من مفعول ﴿خَلَقَكُمْ﴾ والمعطوف عليه على معنى: أنه خلقكم وَمِنْ قَبْلِكُمْ فِي صُورَةٍ مِمَّنْ يُرْجَى مِنْهُ التَّقْوَى لِيَتَرَجَّحَ أَمْرُهُ بِاجْتِمَاعِ أَسْبَابِهِ وَكَثْرَةِ الدَّوَاعِي إِلَيْهِ.

قلت: لعل اختيار المصنف القول الثاني لكونه أقرب إلى مذهبه. واعلم أن الذي يفهم من ظاهر كلام المصنف أن «لعل» مُشْتَرَكٌ فِي التَّرَجُّي وَالْإِشْفَاقِ، وَفِي الْإِطَاعِ مُلْحَقٌ بِ«عسى». قال ابن الحاجب: «لعل» معناها التوقع، وقد يكون التوقع للمرجو والمخوف، ولكنه كثر في المرجو حتى صار غالباً عليها^(١).

قلت: وأما كونها للإطاع فلَتَضَمَّنَتْهَا مَعْنَى «عسى»، وَمِنْ ثَمَّ عَوِّلَ مَعَهَا مُعَامَلَتُهَا فِي قَوْلِهِ:

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تُبَلِّغَ مُلِيمَةً^(٢)

(١) انظر: «الكافية بشرح الاسترأباذي» (٤: ٣٣٣).

(٢) هو لمتهم بن نويرة، من قصيدته الشهيرة في رثاء أخيه مالك، وتمايم البيت عليك من اللامي يدْعُكَ أَجْدَعَا

فَلَمْ قَصْرَهُ عَلَيْهِمْ دُونَ مَنْ قَبْلَهُمْ؟ قُلْتُ: لَمْ يَقْصُرْهُ عَلَيْهِمْ، وَلَكِنْ غَلَبَ الْمَخَاطِبِينَ عَلَى الْغَائِبِينَ فِي اللَّفْظِ، وَالْمَعْنَى عَلَى إِرَادَتِهِمْ جَمِيعًا.....

قال الزجاج: «عسى» معناها الطمع والإشفاق والإطعام من الله واجب. ثم كلامه (١).

ثُمَّ الْإِطْعَامُ إِنَّمَا رَاجِعٌ إِلَى الْمُتَكَلِّمِ فَيَكُونُ لَتَحْقِيقِ مَا يُطْمَعُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ كَرِيمٌ، أَوْ عَظِيمُ الشَّانِ، أَوْ إِلَى السَّامِعِ فَلَا يَكُونُ لَتَحْقِيقِ. وقال ابن الحاجب: وَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّهَا فِي حَقِّ اللَّهِ لَتَحْقِيقِ مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ، وَيَقِفُ عَلَيْهِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَعَلَّهُ يَذْكُرُ أَوْ يَنْحَسِبُ﴾ [طه: ٤٤]. ولم يتذكر ولم يَحْسَبْ، وَمِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنَّ مَعْنَاهَا فِي مِثْلِ ذَلِكَ لِلتَّعْلِيلِ، وَيَقِفُ عَلَيْهِ فِي مِثْلِ ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧] (٢)، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «لَعَلَّ لَا تَكُونُ بِمَعْنَى كَيْ» أَي: لَا نَظَنُّنَّ أَنَّ «لَعَلَّ» بِمَعْنَى «كَيْ» عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَمَنْ قَالَ: إِنَّهُ بِمَعْنَى «كَيْ» إِنَّمَا قَالَ لِأَنَّهُ حِينَ رَأَى قَائِلَهَا يَسْتَعْمِلُهَا فِي تَحْقِيقِ الْمَطْلُوبِ وَإِنْجَازِ الْمَوْعُودِ، زَعَمَ أَنَّهَا بِمَعْنَى «كَيْ»، وَذَلِكَ إِنَّمَا تَشَأْ مِنْ الْقَامِ، فَإِنَّ الْقَائِلَ: إِنَّمَا كَرِيمٌ لَا يَجُوزُ إِخْلَافُ إِطْعَامِهِ لِكَرَمِهِ وَشُمُولِ رَحْمَتِهِ، وَإِنَّمَا عَظِيمٌ نَظَقَ بِهَا إِيدَاءَ لِعَظَمَتِهِ، وَإِظْهَارًا لِأُبْهَتِهِ، فَالرَّمْزُ مِنْ مِثْلِهِ تَقَوْمٌ مَبَالِغَاتٍ سَتَى مِنْ غَيْرِهِ. وَمَا هَذَا شَأْنُهُ لَا يَكُونُ حَقِيقَةً.

فَإِنْ قُلْتُ: قَوْلُهُ «لَيْسَتْ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ فِي شَيْءٍ» يَقْتَضِي أَنْ لَا تَكُونَ «لَعَلَّ» بِمَعْنَى «كَيْ»، وَمَرْجِعُ تَقْرِيرِهِ الَّذِي سَيَذْكُرُهُ إِلَى ذَلِكَ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «خَلَقَكُمْ لِلتَّوْبَةِ»، وَقَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ «خَلَقَكُمْ لِكَيْ تَتَّقُوا».

قُلْتُ: إِنَّ الْمُصَنِّفَ كَانَ فِي بَيَانِ عِجْءِ «لَعَلَّ» عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَقَالَ: هِيَ لِلتَّرَجِّي وَالْإِشْفَاقِ،

(١) قاله في تفسير قوله تعالى: ﴿فَأُولَئِكَ عَسَى اللَّهُ أَنْ يَعْزُوهُمْ عَنْهُمْ﴾ [النساء: ٩٩] وعبارته شعة: «وعسى ترجع، وما أمر الله به أن يرجع من رحمة فيمترلة الواقع، كذلك الظن بأرحم الراحمين». انتهى من «معاني القرآن وإعرابه» (٢: ٩٥).

(٢) انظر: «الكافية» بشرح الاسترأبادي (٤: ٣٣٣) بتصرف ملحوظ.

فَإِنْ قُلْتَ: فَهَلْ قِيلَ: تَعْبُدُونَ؛ لِأَجْلِ ﴿اعْبُدُوا﴾، أَوْ اتَّقُوا؛ لِمَكَانِ ﴿تَتَّقُونَ﴾؛ لِيَتَجَوَّبَ طَرَفَا النَّظْمِ! قُلْتُ: لَيْسَتْ التَّقْوَى غَيْرَ الْعِبَادَةِ حَتَّى يُوَدِّيَ ذَلِكَ إِلَى تَنَافُرِ النَّظْمِ،.....

وَصَمَّ إِلَيْهِمَا مَعْنَى الإِطَاعِ، وَبَنَى عَلَيْهِ مَسْأَلَةَ الْمَجَازِ فِيهَا، وَهِيَ بِمَعْنَى كَي. وَأَمَّا قَوْلُهُ: «لَيْسَتْ مِمَّا ذَكَرْنَاهُ فِي شَيْءٍ» فَمَعْنَاهُ: أَنَّ الْمَذْكُورَ فِي مَعْنَى «لَعَلَّ» لَا يَجُوزُ حَمْلُ الْآيَةِ عَلَى شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ، أَمَّا بِمَعْنَى «كَي» لَتَكُونَ مِنْ حَمْلِ النَقِيضِ عَلَى النَقِيضِ ^(١) بِوَاسِطَةِ التَّمْلِيحِ ^(٢) مِنَ الْكَرِيمِ الَّذِي إِذَا أَطْمَعَ فَعَلَ، وَمِنْ الْعَظِيمِ الَّذِي إِذَا رَضِيَ ^(٣) قَطَعَ، فَالْمَقَامُ بِأَبَاهُ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ الْإِيرَادِ الْاِخْتِبَارُ وَالِابْتِلَاءُ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿يَتْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الْمَلِك: ٢٢]، فَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ إِلَّا عَلَى طَرِيقِ الِاسْتِعَارَةِ التَّبْعِيَّةِ كَمَا سَبَقَ، فَطَرِيقُ الْمَجَازِينَ مُخْتَلَفٌ، وَإِنْ كَانَ مَأْتِيًا إِلَى مَعْنَى «كَي»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

الِاتْتِصَافُ: كَلَامُ الزَّخَشَرِيِّ حَسَنٌ إِلَّا قَوْلُهُ: «وَأَرَادَ مِنْهُمْ التَّقْوَى» فَإِنَّهُ عَلَى مَذْهَبِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى مُرِيدٌ عِنْدَ أَهْلِ السَّنَةِ مِنْ كُلِّ أَحَدٍ مَا وَقَعَ مِنْهُ. وَقَالَ أَيْضًا: كَلَامُهُ: «وَأَقْدَرَهُمْ وَالْقَى بِأَيْدِيهِمْ زَمَامَ الْاِخْتِيَارِ» خَطَأً ^(٤).

قَوْلُهُ: (فَهَلْ قِيلَ: تَعْبُدُونَ) يَعْنِي مِنَ الصَّنْعَةِ الْبَدِيعِيَّةِ رَدُّ الْعَجْزِ عَلَى الصَّدْرِ، وَهُوَ أَنْ يُجْعَلَ أَحَدُ اللَّفْظَيْنِ الْمُكَرَّرَيْنِ فِي أَوَّلِ الْفَقْرَةِ وَالْآخَرُ فِي آخِرِهَا ^(٥)، كَقَوْلِهِ: ﴿وَتَخْشَى النَّاسَ وَاللَّهَ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَاهُ﴾ [الْأَحْزَاب: ٣٧] وَأَوَّلُ الْآيَةِ الْأُمْرُ بِالْعِبَادَةِ وَآخِرُهَا فِي ذِكْرِ التَّقْوَى، فَلَوْ جَعَلَ مُقَدِّمَتَهَا مُطَابَقَةً لِسِيَاقِهَا بَأَنَّ يُقَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا، أَوْ بِالْعَكْسِ بَأَنَّ يُقَالَ: لَعَلَّكُمْ تَعْبُدُونَ، لَحْصَلُ الْمَطْلُوبِ.

(١) فِي (ح) وَ(ف): «لَتَكُونَ حَمْلُ النَقِيضِ».

(٢) فِي (ح): «بِوَاسِطَةِ التَّمْلِيحِ».

(٣) فِي (ط): «إِذَا رَمَزَ».

(٤) «الِاتْتِصَافُ بِحَاشِيَةِ الْكَشَافِ» (١: ٩٢).

(٥) وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: «الْحِيلَةُ تَرَكُّ الْحِيلَةِ». انْظُرْ: «الِإِبْصَاحُ» لِلْقَزَوِينِيِّ ص ٣٦٠.

ولإنما التقوى قُصارى أمر العابد ومُنتهى جُهدِهِ. فإذا قَالَ: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ للاستِئلاءِ على أَقصى غاياتِ العبادة؛ كَانَ أَبْعَثَ على العبادة، وَأشدَّ إلزامًا لها، وأثبت لها في النفوس، ونحوه أن تقولَ لَعَبْدِكَ: احملْ خريطةَ الكُتُبِ فما ملكتك يَمِينِي إِلَّا لَجَرَّ الأثقال، ولو قلت: لَحْمَلِ خرائطِ الكُتُبِ؛ لَمْ يَقَعْ مِنْ نَفْسِهِ ذَلِكَ المَوْقعُ.

[الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنْ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ] ﴿٢٢﴾

قَدَّمَ سبحانه من مُوجِبَاتِ عبادته ومُلزِمَاتِ حَقِّ الشُّكْرِ له خَلْقَهُمْ أَحْيَاءَ قَادِرِينَ أَوَّلًا؛ لِأَنَّهُ سَابِقُهُ أَصُولِ النِّعَمِ، ومَقْدَمُهَا، والسَّبَبُ في التَّمَكُّنِ مِنَ العبادة والشُّكْرِ وَغَيْرِهِمَا؛ ثُمَّ خَلَقَ الْأَرْضَ الَّتِي هِيَ مَكَائِمُهُمْ وَمَسْتَقَرُّهُمْ الَّذِي لَا بَدَّ لَهُمْ مِنْهُ،

وحاصلُ الجواب: أَنَّ المُطَابَقَةَ حَاصِلَةٌ مِنْ حَيْثُ الْمَعْنَى مع إعطاءِ معنى المبالغة، وهي: أَنَّ التقوى عُرْفًا عبارةً عن الإِثْبَانِ بِجَمِيعِ المَأمُورَاتِ والِاتِّهَاءِ عَنِ جَمِيعِ النِّهَياتِ، وإِلَيْهِ الإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «وَالْتَقَوَى قُصَارَى أَمْرِ الْعَابِدِ وَمُنْتَهَى جُهِدِهِ» وَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْأَسْلُوبُ مِنْ بَابِ التَّرْقِي، والمرادُ في «لَعَلَّكُمْ» معنى التَّرَجِّي، لَكِنَّ مَعْنَاهُ رَاجِعٌ إِلَى الْمُكَلَّفِ، أَي: اْعْمَلُوا فِي عِبَادَةِ رَبِّكُمْ عَمَلٌ مَنْ يَرْجُو التَّرْقِي فِيهَا مِنَ الْأَهْوَنِ إِلَى الْأَعْلَى.

الانتصاف: قَوْلُهُ: «خَلَقَكُمْ لِلْإِسْتِئْلَاءِ عَلَى أَقصى غَايَةِ العبادة» مَفْرَعٌ عَلَى مَذْهَبِهِ، وَالْأَلْيَقُ أَنْ يُقَالَ: خَلَقَكُمْ عَلَى حَالَةٍ مِنْ حَقِّكُمْ مَعَهَا أَنْ لَا تَدْعُوا مِنْ جُهِدِكُمْ فِي التَّقْوَى شَيْئًا^(١).

الإنصاف: لَا يَرِيدُ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَهُ؛ لِأَنَّ خَلْقَهُمْ لِلْإِسْتِئْلَاءِ أَعْمٌ مِنْ كَوْنِ الْإِسْتِئْلَاءِ مِنْهُمْ أَوْ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى، وَحِينَئِذٍ يُخَصُّ عَمُّومُهُ بِأَنَّ الْمَرَادَ مَنْ خَلَقَ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (خَلَقَهُمْ أَحْيَاءَ قَادِرِينَ) نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا فَرَهِينَ﴾ [الشعراء: ١٤٩] عَلَى أَنَّهَا حَالَانِ مُتَرَادِفَتَانِ مُقَدَّرَتَانِ.

(١) «الانتصاف بحاشية الكشف» (١: ٩٢).

وهي بمنزلة عَرْصَةِ الْمَسْكَنِ وَمُفْتَرَشِهِ؛ ثُمَّ خَلَقَ السَّمَاءَ الَّتِي هِيَ كَالْقَبَةِ الْمَضْرُوبَةِ وَالْخِيَمَةِ الْمُطَبَّنَةِ عَلَى هَذَا الْقَرَارِ؛ ثُمَّ مَا سِوَاهُ عَزَّ وَجَلَّ مِنْ شَبَهِ عَقْدِ النِّكَاحِ بَيْنَ الْمُقَلَّةِ وَالْمُظَلَّةِ بِإِزَالِ الْمَاءِ مِنْهَا عَلَيْهَا، وَالْإِخْرَاجَ بِهِ مِنْ بَطْنِهَا أَشْبَاهَ النَّسْلِ الْمُنتَجِ مِنَ الْحَيَوَانِ مِنَ أَلْوَانِ الثَّيَارِ رِزْقًا لِبَنِي آدَمَ؛ لِيَكُونَ لَهُمْ ذَلِكَ مُعْتَبَرًا وَمَتَسَلِّقًا إِلَى النَّظَرِ الْمُوَصِّلِ إِلَى التَّوْحِيدِ وَالْاعْتِرَافِ؛.....

قوله: (الْمُقَلَّةِ وَالْمُظَلَّةِ) أي: الأرض والسَّماء، ومنه الحديث: «مَا أَقَلَّتِ الْغَبَاءُ وَأَظَلَّتِ الْحُمْرَاءُ عَلَى أَصْدَقِ هَجَةٍ مِنْ أَبِي ذَرٍّ»^(١).

قوله: (الْمُنْتَجِ)، الجوهري: نَبَجَتِ النَّاقَةُ عَلَى مَا لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ تُنْتَجُ نَتَاجًا^(٢) و«من الحيوان» مُتَعَلَّقٌ بِالْمُنْتَجِ، و«من ألوان» بَيَانُ «أَشْبَاه».

قوله: (لِيَكُونَ لَهُمْ ذَلِكَ مُعْتَبَرًا وَمَتَسَلِّقًا) أي: مَذَرَجًا وَمَضْعَدًا يَرْقُونَ مِنْهُ إِلَى مَعْرِفَةِ التَّوْحِيدِ، وَهُوَ تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ: «قَدَّمَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى مِنْ مَوْجِبَاتِ عِبَادَتِهِ» وَقَوْلُهُ: «فَتَيَقَّنُوا عِنْدَ ذَلِكَ» نَتِيجَتُهُ. أَمَّا بَيَانُ التَّرَقِّي فَهُوَ: أَنَّهُ تَعَالَى مُنْعِمٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَلَا بَدَّ مِنْ ظُهُورِ هَذِهِ الصَّنَفَةِ، وَمُظْهَرُهَا وَجُودُ الْمُنْعَمِ عَلَيْهِ وَهُوَ الْمُكَلَّفُ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «خَلَقَهُمْ»، لَا بُدَّ مِنْ تَمَكُّنِهِ مِمَّا خَلَقَ لَهُ أَيْضًا، وَهُوَ أَنْ يَكُونَ حَيًّا قَادِرًا، وَلَمَّا كَانَ الْخَلْقُ وَالْقُدْرَةُ كَالْمُقَدِّمَةِ لِلْمَطْلُوبِ قَالَ: «وَمُقَدِّمَتُهَا وَالسَّبَبُ فِي التَّمَكُّنِ مِنَ الْعِبَادَةِ وَالشُّكْرِ»، وَلَمَّا أَنَّ الْقِيَامَ بِالشُّكْرِ وَالْعِبَادَةِ مَسْبُوقٌ بِمَعْرِفَةِ الْمُنْعَمِ وَالْمَعْبُودِ احْتِيجَ إِلَى التَّفَكُّرِ وَالنَّظَرِ الْمُوَدِّيِّ إِلَى تِلْكَ الْمَعْرِفَةِ. وَأَوَّلُ شَيْءٍ يَنْبَغُ نَظْرَ الْمُكَلَّفِ إِلَيْهِ مَقَرُّهُ وَمَكَانُهُ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «ثُمَّ خَلَقَ الْأَرْضَ الَّتِي هِيَ مَكَائِمُهُمْ وَمُسْتَقَرُّهُمْ»، ثُمَّ بَعْدَ هَذَا النَّظَرِ إِذَا سَاعَدَهُمُ التَّوْفِيقُ بِأَنْ يَأْخُذُوا فِي الْعُرُوجِ مِنَ السُّفُلِيَّاتِ إِلَى الْعُلُوبَاتِ

(١) أَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٦٥١٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٨٠١)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ (٢٤٨٨)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ (٧١٣٢)، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ.

(٢) فِي (ف): «نَتَجَ نَتَاجًا».

ونعمة يتعرفونها فيقابلونها بلازم الشكر، ويتفكرون في خلق أنفسهم وخلق ما فوقهم وتحته، وأن شيئاً من هذه المخلوقات كلها لا يقدر على إيجاد شيء منها؛ فيتقنوا عند ذلك أن لا بد لها من خالق ليس كمثليها؛ حتى لا يجعلوا المخلوقات له أنداداً وهم يعلمون أنها لا تقدر على نحو ما هو عليه قادر. والموصول مع صلته إما أن يكون رفعاً محل النصب وصفاً كـ ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾، أو على المذبح والتعظيم؛ وإما أن يكون رفعاً على الابتداء، وفيه ما في النصب من المذبح. وقرأ يزيد الشامي: (بساطاً)، وقرأ طلحة: (مهاداً). ومعنى جعلها فراشاً وبساطاً ومهاداً للناس: أنهم ينعُدون عليها ويتأمنون ويتقبلون كما يتقبل أحدهم على فراشه وبساطه ومهاده. فإن قلت:

وآثارها، فينظروا إلى هذه السماء التي هي كالسقف لمقتريشهم، وإليه الإشارة بقوله: «ثم خلق السماء التي هي كالقبة المضروبة على هذا القرار» أي: المقر والمقترش، ثم ينظروا بعد النظر إليها إلى ما يحصل من ازدواجها مع مقتريشها التي هي فراشهم من أنواع الثمار والنبات، وإليه الإشارة بقوله: «ثم ما سواه» أي: ما سواه الله - عز وجل من شبه عقد النكاح. ثم إن المصنف صمّن في دلائل الآفاق دلائل الأنفس على سبيل الإدماج، بأن جعل دليل الأنفس مُشَبَّهاً به، ودليل الآفاق مُشَبَّهاً، وذلك قوله: «أشياء النسل المتنج من الحيوان» لينصم إلى دليل الآفاق دليل الأنفس، لله دَرَّةٌ وبيانه وتقريره.

قوله: (يتعرفونها)، الجوهرية: تعرفت ما عند فلان، أي: تطلبت حتى عرفت. أي: يطلبون ما به يعرفون وجود النعمة ليقابلوها بلازم الشكر، أي: العبادة؛ لأن الشكر لغة: الشناء على المحسن بما أولاه من المعروف، ولازمه آداب الجوارح في العمل، وتحقيق مراضيه بالقلب، وشاؤهُ باللسان. وقيل: المراد «بلازم الشكر»: الشكر اللازم.

قوله: (وإما أن يكون رفعاً على الابتداء) أي: على أنه خبر مبتدأ محذوف^(١).

(١) هذه الفقرة والتي قبلها سقطتا من (ط).

هل فيه دليل على أن الأرض مسطحة وليست بكُرَّة؟ قلت: ليس فيه إلا أن الناس يفتَرشونها كما يفعلون بالفارش سواء كانت على شكل السطح أو شكل الكرة، فالافتراض غير مستنكر ولا مدفوع؛ لعظم حجمها، واتساع جزمها، وتباعد أطرافها، وإذا كان متسهلاً في الجبل - وهو وند من أوتاد الأرض - فهو في الأرض ذات الطول والعرض أسهل. والبناء: مصدرٌ سُمِّيَ به المبنى بيتاً كان أو قُبَّةً أو خِباءً أو طِرافاً، وأبنية العرب: أحييتهم، ومنه: بنى على امرأته؛ لأنهم كانوا إذا تزوجوا صَربوا عليها خِباءً جديداً، فإن قلت: ما معنى إخراج الثمرات بالماء؟ وإنما خرجت بقدرته ومشيته. قلت: المعنى: أنه جعل الماء سبباً في خروجها، ومادة لها، كما الفخل في خلقي الولد وهو قادر على أن ينشئ الأجnas كلها بلا أسباب ولا مواد، كما أنشأ نفوس الأسباب والمواد، ولكن له في إنشاء الأشياء - مُدرجاً لها من حال إلى حال، وناقلاً من مرتبة إلى مرتبة - حكماً ودواعي يحدّد فيها الملائكة والنظار بعيون الاستبصار من عباده عِبَرًا وأفكاراً صالحةً، وزيادة طُمأنينة وسكونٍ إلى عظيم قُدرته وغرائبِ حُكمته،

قوله: (بَيْنَا كَانَ أَوْ قُبَّةً أَوْ خِباءً)، الجوهرى: الخِباء: واحدُ الأخبية من وبر أو صوف، لا من شعر، وهو على عمودين أو ثلاثة، وما فوق ذلك، فهو بيت، والطراف: بَيْتٌ من آدم^(١).
قوله: (ومنه: بنى على امرأته)، النهاية: البناء: الدخول بالزوجة، والأصل فيه أن الرجل كان إذا تزوج امرأة بنى عليها قُبَّةً ليدخل بها فيها.

قوله: (وسكونٍ إلى عظيم قُدرته)، الأساس: سكنتُ إلى فلان: استأنستُ به، ومالي سكن، أي: مَنْ أَسْكَنُ إليه من امرأةٍ وحميم. والتدرُّج إلى الشيء العظيم سَبَبٌ لموانسةِ المرء به، كما أن المبادهة^(٢) به سببٌ للاستيحاء، ألا ترى إلى إرشاد إبراهيم قومه إلى التوحيد، كيف

(١) وهو الجلد.

(٢) وهي المفاجأة.

ليس ذلك في إنشائها بَعْتَهُ مِنْ غير تَدْرِيجٍ وترتيب. و«مِنْ» في ﴿مِنْ الشَّمَرَاتِ﴾ للتبعض بشهادة قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف: ٥٧]، وقوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ﴾ [فاطر: ٢٧]؛ ولأن المنكرين - أعني ماء ورزقا - يَكْتَنِفَانِهِ، وقد قصد بتنكيرهما معنى البُعْضِيَّةِ، فكأنه قيل: وأنزلنا مِنَ السَّمَاءِ بعضَ الماءِ فأخرجنا به بعضَ الثمرات؛ ليكون بعضُ رزقكم. وهذا هو المطابق لصحة المعنى؛ لأنه لم يُنْزَلْ مِنَ السَّمَاءِ الماءُ كُلُّهُ،

أخذ في إبطالِ مُعْتَقِدِهِمْ شيئا فشيئا، والأخذ مِنَ الْأَذْوَانِ إِلَى الْأَعْلَى فالأعلى مِنَ الْكَوْكَبِ أَوَّلًا، ثم القمر ثانيا، ثم الشمس ثالثا، ثم قوله: ﴿يَقُولُونَ إِنِّي نَرَى كُفْرًا تَكُونُ مِنَّا وَنَحْنُ نَجِيهِ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ حَقِيقًا﴾ [الأنعام: ٧٨-٧٩] إذ لو خاطبهم أولا بالتوحيد لم يقع هذا الموقع.

قوله: (بشهادة قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾) يعني قوله تعالى: ﴿حَقًّا إِذَا قُلْتُمْ سَحَابًا يَقَالُ لَا سُقْتُهُ لِيَكْفُرَ مِمَّنْ قَالُوا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف: ٥٧] لأنه تعالى لم يرد بقوله: ﴿سَحَابًا يَقَالُ﴾ كلَّ السحاب، ولا بالبلد الميِّتِ جميع الأراضي، ولا أنزل من السحابِ الثَّقالِ كلَّ الماء، ولا أخرج جميع الثمرات، بل أراد بالكلِّ الأكثر، وأكثر ما يُستعمل الكلُّ في التنزيل بمعنى أكثر، منه قوله تعالى: ﴿تُدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ بِأَمْرِ رَبِّهَا﴾ [الاحقاف: ٢٥] وقوله: ﴿وَأَوْثَيْنَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ١٦]، ﴿وَأَوْثَيْنَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾^(١) [النمل: ٢٣]، وأما قوله: ﴿فَأَخْرَجْنَا بِهِ ثَمَرَاتٍ﴾ [فاطر: ٢٧] فدلالته على البُعْضِيَّةِ مِنْ حَيْثُ الْجُمُعَةُ والتنكير لأنها جُمِعَ قَوْلُهُ.

قوله: (لأنه لم يُنْزَلْ مِنَ السَّمَاءِ الماءُ كُلُّهُ) أي: لم يُنْزَلْ مِنَ السَّمَاءِ كلُّ الماءِ الذي أخرج به كلُّ الثمرات؛ لأنَّ بَعْضًا مِنَ الثمراتِ مُخْرَجٌ مِنْ غير ماءِ السَّمَاءِ بدليل قوله: «وأنزلنا مِنَ السَّمَاءِ بعضَ الماءِ، فأخرجنا به بعضُ الثمرات» وقوله: «ولا أخرج بالمطرِ جميعَ الثمرات».

(١) قوله: ﴿وَأَوْثَيْنَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ لم يرد في (ط).

ولا أخرج بالمطر جميع الثمرات، ولا جعل الرزق كله في الثمرات؛ ويجوز أن تكون للبيان، كقولك: أنفقت من الدراهم ألفاً. فإن قلت: بم انتصب «رزقاً»؟ قلت: إن كانت «من» للتبعيض: كان انتصابه بأنه مفعول له، وإن كانت مبنية؛ كان مفعولاً له «أخرج». فإن قلت: فالثمر المخرج بقاء السماء كثير جم،.....

فإن قلت: يخالفه ما قال في «الزمر»: «كل ماء في الأرض فهو من السماء ينزل منها إلى الصخرة ثم يقسمه»^(١).

قلت: على تقدير صحة هذه الرواية، «الفاء» في قوله: «فأخرج به» مستدعية للإخراج بعد الإنزال بلا تراخ عادة، ومفهومه: أن بعضاً من الثمرات تخرج على غير هذه الصورة، وهي ما يسقى بقاء الآبار والعيون والأنهار فإنها مترامية عادة عن الإنزال، لأنه تعالى استودعها الجبال، ثم أجراها في الأرض وأخرج بها بعض الثمرات.

قوله: (إن كانت «من» للتبعيض كان انتصابه بأنه مفعول له) قيل: إذا كانت «من» للتبعيض يكون محلها منصوباً على المفعول به، ورزقاً على المفعول له، ومحل «لكم» منصوب على أنه مفعول به لـ «رزقاً» لأنه مصدر، وإن كانت للتبيين كانت حالاً ورزقاً مفعول به، و«لكم» صفة لـ «رزقاً».

وقيل: إذا قلت: أكلت من هذا الخبز، تكون «من» للتبعيض لا غير، وإذا قلت: أكلت من هذا الخبز الجيد بنصب الجيد، كان للبيان، وعلى أن تكون «من» مفعولاً به كانت اسماً كـ «عن» في قول الشاعر:

فلقد أراني للمرماح درية
من عن يميني مرة وأمامي^(٣)

(١) «الكشاف» (١٣: ٣٦٦).

(٢) في (ط): «ولقد».

(٣) لقطري بن الفجاءة، من فرسان الخوارج وشجعانهم، ذكره البغدادي في «خزانة الأدب» (١٠: ١٧٤).

فلم يقل: ﴿التَّمَرَاتِ﴾ دون التَّمَرِ والثَّارِ؟ قلتُ: فيه وجهان: أحدهما: أن يُقصدَ بالثمرات جماعة الثمرة التي في قولك: فلانٌ أدركتُ ثمرةً يستأنه، تريدُ ثمارَه.

ونظيره قولهم: كلمة الحويدرة؛ لقصيدته، وقولهم للقرية: المدرة،.....

الدَّريَّةُ: هي الحلقة التي يُتعلَّم عليها الطعنُ، والمعنى من جانب يميني فـ«من» في الآية و«عن» في البيت مجازان عن مُتعلِّقٍ معنهما كما قال صاحبُ المفتاح: ونازلان منزلتهما في الاعتبار^(١)، قال المصنَّف في ﴿حَشَّ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]: حاش: حرفٌ من حروف الجرِّ وُضِعَتْ موضعُ التنزيه والبراءة. والدليلُ عليه قراءةٌ مَنْ قرأ «حاشا لله» بالتونين^(٢)، فإن قلتُ: فلم جاز أن لا يُتَوَّن - أي في المشهورة - بعد إجرائه مجرئ براءة؟ قلتُ: مراعاةً لأصله الذي هو الحرفية؛ ألا ترى إلى قولهم: جَلَسْتُ مِنْ عَن يمينه، كيف تركوا «عن» غَيْرَ مُغَرَّبٍ عَلَى أَصْلِهِ.

قوله: (أن يُقصدَ بالثمرات جماعة الثمرة) يريد أن مفرد الثمرات الثمرة التي يُرادُ بها الثَّارُ. والثمرات مشتكلة على أفرادٍ، كلُّ فردٍ منها ثارٌ، فإذا نُقِدت الثمرات من الكثرة ما لا تُفيدُه الثَّارُ، وإن كانت جَمْعَ قَلَّة.

قوله: (ونظيره) أي: نظيرُ إرادةِ الثَّارِ بالثمرَة.

قوله: (كلمة الحويدرة) الحوَيْدرة: اسمُ شاعرٍ، تصغيرُ حادرة، واسمُه قُطبة بن مَحْضَن^(٣). رُوِيَ أَنَّ حسانًا كان إذا قيل له: أنشدنا، قال: هل أنشدكم كلمة الحوَيْدرة^(٤)؟ أي: قصيدته العينية التي مُستهلَّها:

(١) «مفتاح العلوم» ص ٤٣.

(٢) «الكشاف» (٨: ٣١٨).

(٣) انظر: «طبقات فحول الشعراء» لابن سلام (١: ١٨٦).

(٤) انظر: «ديوان الحادرة» ص ٤٣.

وإنما هي مَدَرٌ متلاحقٌ. والثاني: أَنَّ السُّمُوعَ يَتَعَاوَرُ بَعْضُهَا مَوْقِعَ بَعْضٍ؛ لالتقائهما في الجمعية؛ كقوله: ﴿كَمْ تَرَكُوا مِنْ جَنَّاتٍ﴾ [الدخان: ٢٥]، و﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

وبعضُ الوجه الأولُ قراءةُ محمد بن السَّمِيعِ: (مِنَ الثَّمَرَةِ) عَلَى التَّوْحِيدِ. و﴿لَكُمْ﴾ صِفَةٌ جَارِيَةٌ عَلَى الرِّزْقِ إِنْ أُريدَ بِهِ الْعَيْنُ، وَإِنْ جُعِلَ اسْمًا لِلْمَعْنَى فَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: رِزْقًا يَاكُمْ. فَإِنْ قُلْتُ: بِمَ تَعَلَّقَ ﴿فَلَا تَجْعَلُوا﴾؟ قُلْتُ: فِيهِ ثَلَاثَةُ أَوْجُهٍ: أَنْ يَتَعَلَّقَ بِالْأَمْرِ، أَيْ: اعْبُدُوا وَارْبِكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لَهُ أُنْدَادًا؛ لِأَنَّ أَصْلَ الْعِبَادَةِ وَأَسَاسَهَا التَّوْحِيدُ، وَأَنْ لَا يُجْعَلَ لِلَّهِ نِدٌّ وَلَا شَرِيكٌ؛ أَوْ بِ«لَعَلَّ» عَلَى أَنْ يَنْتَصِبَ ﴿تَجْعَلُوا﴾.....

بَكَرَتْ سُمَيَّةُ بُكَرَةً فَتَمَتَّعَ وَعَدَّتْ عُذُوٌّ مُفَارِقٌ لَمْ يَرِيعَ

ابْنُ السَّكَيْتِ: رَيعَ الرَّجُلُ: إِذَا وَقَفَ وَتَحَيَّسَ ^(١).

قوله: (وإن جُعِلَ اسْمًا لِلْمَعْنَى) ^(٢) أَيْ: مَصْدَرًا، فَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ، كَأَنَّهُ قِيلَ: أَعْطَاكُمْ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «رِزْقًا يَاكُمْ» كَمَا تَقُولُ: رَزَقَهُ الْعِلْمَ وَالْمَالُ أَيْ: أَوْلَاهُ وَأَعْطَاهُ.

قوله: (فيه ثلاثة أوجه) والوجهُ ذَكَرَهَا الْقَاضِي مُلَخَّصًا قَالَ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا﴾ مُتَعَلَّقٌ «بَاعْبُدُوا» عَلَى أَنَّهُ تَهْنِئٌ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، أَوْ تَهْنِئٌ مَنْصُوبٌ بِإِضْمَارِ «أَنْ» جَوَابٌ لَهُ، أَوْ بِ«لَعَلَّ» عَلَى أَنَّ نَصْبَ ﴿تَجْعَلُوا﴾ نَصْبٌ «فَأَطْلِعَ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَعَلَّيْ أَتِلُغُ الْأَسْبَابَ * أَسْبَبَ السَّمَوَاتِ فَأَطْلِعَ﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] إِلْحَاقًا لَهَا بِالْأَشْيَاءِ السَّتَةِ؛ لِاشْتِرَاكِهَا فِي أَنَّهَا غَيْرُ مُوجِبَةٍ، الْمَعْنَى: إِنْ تَتَّقُوا لَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا، أَوْ «بِالَّذِي» جَعَلَ إِنْ اسْتَأْنَفَتْ بِهِ عَلَى أَنَّهُ تَهْنِئٌ وَقَعَ خَبَرًا عَلَى تَأْوِيلٍ مَقُولٍ فِيهِ: لَا تَجْعَلُوا، فَالْفَاءُ لِلْسَّبَبِيَّةِ أَذْخَلَتْ عَلَيْهِ لَتَضْمُنُ الْمُبْتَدَأَ مَعْنَى الشَّرْطِ، وَالْمَعْنَى: مَنْ حَصَرَكَ بِهَذِهِ النُّعْمِ الْجِسَامِ وَالْآيَاتِ الْعِظَامِ يَنْبَغِي أَنْ لَا يُشْرَكَ بِهِ ^(٣).

(١) حكاها الجوهري عن ابن السكيت في «الصحاح» (٣: ١٢١٢)، ولم أجده في مظانّه من كتبه: «إصلاح المنطق» و«تهذيب الألفاظ».

(٢) في (ج) و(ف): «وإن جُعِلَ اسْمًا لِلْمَعْنَى».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٢٦).

انتصاب ﴿فَاطْلِعْ﴾ في قوله عز وجل: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ * أَتَسْبَبُ السَّمَكُوتِ فَاطْلِعْ إِلَى إِلَهِ مُوسَى﴾ [غافر: ٣٦-٣٧] في رواية حفص عن عاصم، أي: خلقكم لكي تتقوا وتخافوا عقابه فلا تشبهوه بخلقهم؛ أو بـ ﴿الَّذِي جَعَلَ لَكُم﴾ إذا رفعته على الابتداء، أي: هو الذي خلقكم بهذه الآيات العظيمة، والدلائل النيرة الشاهدة بالوحدانية، فلا تتخذوا له شركاء. والند: المثل، ولا يقال إلا للمثل المخالف المناوي، قال جرير:

وقلت: والوجه الأول للمصنف مبني على أنه منصوب جواباً للأمر، ولذلك علّله بقوله: «لأن أصل العبادة التوحيد، وأن لا يجعل له ند ولا شريك»، وأما على عطف النهي على الأمر، فالآية مثل قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦].

والوجه الثاني في الكتاب على غير ما ذهب إليه القاضي لأنه لم يجعل ^(١) «لعل» على تأويل الشرط، بل جعلها بمعنى «كي» على تشبيه الحالة بالحالة في قوله تعالى: ﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ [غافر: ٣٦]، ثم الاستعارة على سبيل التبعية كما مضى.

والوجه الثالث غير مخالف لقوله: «وإن زاد فيه لفظة «هو» حيث قال: «هو الذي خلقكم» لأنه في بيان المعنى لا تقدير الكلام، وفيه إشارة إلى معنى الاختصاص؛ لأنه استئناف بإعادة صفة من استؤنف عنه الحديث، فكان سائلاً حين سمي قوله: ﴿اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ سأل: ما بالنا نخضع بالعبادة وأن لا نشارك به شيئاً؟ فقيل: لأنه هو الذي خصكم بهذه الآيات العظيمة والدلائل النيرة. وفي الوجوه إشارة إلى الإشعار بالعلية؛ لأن الحكم مرتب على الأوصاف.

قوله: (حقكم)، الأساس: حشوا به واحتقوا: أطافوا، وهم حاقون به، وحققته بالناس: جعلتهم حاقين به.

قوله: (المناوي)، الأساس: نؤت بالجنل: نهضت به، وناوت الرجل: عاديته، ومعناه: ناهضته للعداوة.

(١) من قوله: «له ند ولا شريك» إلى هنا ساقط من (ط).

اتَّبِعْمَا تَجْعَلُونِ إِلَىٰ نَدَاً وَمَا تَتَّبِعْ لَٰذِي حَسِبْ نَدِيدُ

ونَادَتْ الرَّجُلَ: خَالَفْتَهُ وَنَافَرْتَهُ، مِنْ نَدَّ نُدُودًا؛ إِذَا نَفَرَ. ومعنى قوله: لَيْسَ لِلَّهِ نِدٌّ وَلَا ضِدٌّ: نَفْيُ مَا يَسُدُّ مَسَدَّهُ، وَنَفْيُ مَا يُنَافِيهِ.....

قوله: (اتَّبِعْمَا تَجْعَلُونِ) البيت (١). صَمَّنَ «تَجْعَلُونِ» معنى «يَضْمُونِ»، أي: يَضْمُونِ إِلَىٰ تَتَّبِعْمَا وَيَجْعَلُونَهُ نِدًّا. ويجوز أن يكون «تَتَّبِعْمَا» مفعولًا لفعل محذوف، أي: يَضْمُونِ وَيَنْسُبُونِ إِلَىٰ تَتَّبِعْمَا يَجْعَلُونَهُ نِدًّا لِي، وَأَنْ يَكُونَ إِلَيَّ مَعِ مُتَعَلِّقِهِ الْمَحْذُوفِ حَالًا مِنْ نِدًّا.

قوله: (ونافرت)، الأساس: نَافَرْتَهُ إِلَى الْحَكْمِ فَتَفَرَّنِي عَلَيْهِ، أي: حَاكَمْتَهُ فَعَلَبَنِي عَلَيْهِ، وَأَصْلُ الْمَنَافَرَةِ قَوْلُهُمْ: أَتَيْنَا أَعَزَّ نَفَرًا.

قوله: (ليس لله نِدٌّ وَلَا ضِدٌّ) لَفٌّ. وقوله: «نَفْيُ مَا يَسُدُّ مَسَدَّهُ، وَنَفْيُ مَا يُنَافِيهِ» نشر.

الراغب: نِدُّ الشَّيْءِ: مُشَارِكُهُ فِي الْجَوْهَرِ. وَذَلِكَ صَرَبٌ مِنَ الْمَائِلَةِ فَإِنَّ الْمِثْلَ يُقَالُ فِي أَيْ مُشَارِكَةٍ كَانَتْ، فَكُلُّ نِدٍّ مِثْلٌ وَلَا يَنْعَكُسُ، يُقَالُ: نِدُّهُ وَنَدِيدُهُ وَنَدِيدَتُهُ (٢). وَالضَّدَانُ: الشَّيْثَانِ اللَّذَانِ تَحْتَ جَنَسٍ وَاحِدٍ وَيُنَافِي كُلُّ مَعْنَاهَا الْآخَرُ فِي أَوْصَافِهِ الْخَاصَّةِ، وَيَبْتَنِيهَا (٣) أَبْعَدُ الْبُعْدِ، كَالْخَيْرِ وَالشَّرِّ وَالسَّوَادِ وَالْبَيَاضِ، وَمَا لَمْ يَكُنَا تَحْتَ جَنَسٍ وَاحِدٍ كَالْحَلَاوَةِ وَالْحَرَكَةِ لَا يُقَالُ لَهَا ضِدَانٌ، قَالُوا: الضَّدُّ هُوَ أَحَدُ الْمُتَقَابِلَيْنِ، فَإِنَّ الْمُتَقَابِلَيْنِ هُمَا الشَّيْثَانِ الْمُخْتَلَفَانِ بِالذَّاتِ وَكُلُّ وَاحِدٍ قِبَالَةُ الْآخَرِ، وَلَا يَجْتَمِعَانِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ فِي وَقْتٍ وَاحِدٍ، وَذَلِكَ أَرْبَعَةُ أَشْيَاءَ: الضَّدَانُ، وَالتَّنَاقُضَانِ كَالضُّعْفِ وَالتَّضْفِ وَالْوُجُودِ وَالْعَدَمِ، وَالتَّنْفِي وَالْإِثْبَاتِ فِي الْأَخْبَارِ، وَكَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ اللُّغَةِ وَالتَّكَلِّمِينَ يَجْعَلُونَ كُلَّ ذَلِكَ مِنَ الْمُتَضَادَّاتِ وَيَقُولُ (٤): الضَّدَانِ مَا لَا يَصِحُّ اجْتِمَاعُهُمَا

(١) لجرير في «ديوانه» ص ١٦٤ من قصيدة يهجو بها بني تميم.

(٢) انظر: «تفسير الراغب» (١: ١١٣)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٧٩٦.

(٣) في (ط): «وبينهما».

(٤) كذا في (ف) و(ح)، وفي «المفردات»: «ويقولون».

فَإِنْ قُلْتَ: كَانُوا يُسَمُّونَ أَصْنَامَهُمْ بِاسْمِهِ، وَيُعَظِّمُونَهَا بِمَا يُعَظِّمُ بِهِ مِنَ الْقُرْب؛ وَمَا كَانُوا يَزْعُمُونَ أَنَّهَا تُخَالِفُ اللَّهَ وَتُنَاقِضُهُ. قُلْتَ: لَمَّا تَقَرَّبُوا إِلَيْهَا وَعَظَّمُوهَا وَسَمَّوْهَا آلهَةً؛ أَشَبَّهَتْ حَالَهُمْ حَالَ مَنْ يَعْتَقِدُ أَنَّهَا آلهَةٌ مِثْلُهُ قَادِرَةٌ عَلَى مُخَالَفَتِهِ وَمُضَادَّتِهِ؛ فَقِيلَ لَهُمْ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّهْكُمِ، كَمَا تُهَكِّمُ بِهِمْ بِلَفْظِ النَّدِّ؛ شُنِّعَ عَلَيْهِمْ.....

فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ. وَقِيلَ: اللَّهُ تَعَالَى لَا ضِدَّ لَهُ وَلَا نِدٌّ؛ لِأَنَّ النَّدَّ هُوَ الْإِسْتِرَاكُ فِي الْجَوْهَرِ، وَالضِدُّ هُوَ أَنْ يَتَعَيَّبَ الشَّيْءَانِ الْمُتَنَافِيَانِ عَلَى جِنْسٍ وَاحِدٍ، وَاللَّهُ تَعَالَى مُنَزَّهٌ عَنْ أَنْ يَكُونَ لَهُ جَوْهَرٌ، فَإِذَا لَا ضِدَّ لَهُ وَلَا نِدٌّ، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مريم: ٨٢] أَي: مُنَافِينَ لَهُمْ ^(١).

قَوْلُهُ: (كَانُوا يُسَمُّونَ) تَوْجِيهِ السُّؤَالِ: أَنَّ الْكُفْرَةَ كَانُوا يَجْعَلُونَ أَصْنَامَهُمْ مُسَاوِيَةً لِلَّهِ تَعَالَى فِي التَّسْمِيَةِ وَالتَّقَرُّبِ إِلَيْهِمْ، وَمَا كَانُوا يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ يُخَالِفُونَ اللَّهَ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ حَتَّى يَكُونُوا أُنْدَادًا فَكَيْفَ قِيلَ: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أُنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢]، وَخُلَاصَةُ الْجَوَابِ: أَنَّ هَذِهِ التَّسْمِيَةَ، أَي: تَسْمِيَةَ اللَّهِ إِيَّاهَا أُنْدَادًا عَلَى التَّهْكُمِ لِأَنَّهُمْ يُنْزِلُونَ الضَّدَّ مَقَامَ الضَّدِّ لِقَسْرِ مِنْ التَّهْكُمِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَبَيَّنَّاهُمْ يُعَذِّبُ آلِيهِمْ﴾ [آل عمران: ٢١] اسْتِحْقَاقًا لَهُمْ وَازْدِرَاءً لِفِعْلِهِمْ، أَي: أَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ أَنَّ مِثْلَ هَذَا التَّعْظِيمِ وَالتَّسْمِيَةِ تُؤَدِّي إِلَى جَعْلِهَا قَادِرَةً عَلَى مُخَالَفَتِهِ وَمُنَاقِضَتِهِ، فَهِيَ اسْتِعَارَةٌ مُصَرَّحَةٌ بِتَحْقِيقِ أَصْلِيَّةٍ وَقَعَتْ عَلَى سَبِيلِ التَّهْكُمِ.

قَوْلُهُ: (شُنِّعَ عَلَيْهِمْ) يَعْنِي: كَمَا تَهَكِّمُ بِهِمْ بِإِثْبَاتِ النَّدِّ بَوْلَغٍ فِيهِ بِأَنَّ أَوْثَرَ، لَفْظُ الْجَمْعِ، يَعْنِي لَمْ يَكْتَفُوا بِذَلِكَ الْفِعْلِ الشَّنِيعِ حَتَّى ضَمُّوا إِلَيْهِ مَا زَادَتْ بِهِ الشَّنَاعَةُ، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ الْإِغْيَالِ كَقَوْلِهَا ^(٢):

(١) «مفردات القرآن» ص ٥٠٣.

(٢) أَي: الْحَنَاءُ، وَقَدْ سَبَقَ تَحْرِيجُهُ مِنْ «دِيَانِهَا».

وَالْإِغْيَالُ: هُوَ أَنْ يُوَغَّلَ الشَّاعِرُ أَوْ الْمُتَكَلِّمُ فِي الْفِكْرِ حَتَّى يَسْتَخْرِجَ قَافِيَةً أَوْ سَجْعَةً تَقِيدُ مَعْنَى زَائِلًا عَلَى مَعْنَى الْكَلَامِ. انْظُرْ: «تَحْرِيرُ التَّحْيِيرِ» ص ٢٣٢. وَقَدْ أَطْنَبَ ابْنُ أَبِي الْإِصْبَغِ فِي مَدْحِ بَيْتِ الْحَنَاءِ هَذَا، وَاسْتِدْبَادَهُ بِالْإِغْيَالِ عَلَى مَعْنَى الْإِغْيَالِ مِنْ كُلِّ وَجْهٍ.

وَاسْتَفْطَحْ شَأْنَهُمْ؛ بَأْنَ جَعَلُوا أُنْدَادًا كَثِيرَةً لِمَنْ لَا يَصْصَحُّ أَنْ يَكُونَ لَهُ نِدٌّ قَطُّ، وَفِي ذَلِكَ قَالَ زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ نَفِيلٍ حِينَ فَارَقَ دِينَ قَوْمِهِ:

أَرْبَا وَاحِدًا أَمْ أَلْفَ رَبِّ أَدِينُ إِذَا تَقَسَّمَتِ الْأُمُورُ

وَقَرَأَ مُحَمَّدُ بْنُ السَّمِيعِ: (فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ نِدًّا). فَإِنْ قُلْتَ: مَا مَعْنَى ﴿وَأَنْتُمْ تَقْلُمُونَ﴾؟ قُلْتُ: مَعْنَاهُ: وَحَالُكُمْ وَصَفْتُكُمْ أَنْكُمْ - مِنْ صِحَّةٍ تَمَيِّزُكُمْ بَيْنَ الصَّحِيحِ وَالْفَاسِدِ،

كَأَنَّهُ عَلَّمَ فِي رَأْسِهِ نَارَ

قَوْلُهُ: (أَرْبَا وَاحِدًا) الْبَيْتُ (١)، أَدِينُ، أَيُ: أَلْتَجِدُهُ دِينًا. تَقَسَّمَتِ الْأُمُورُ، أَيُ: تَفَرَّقَتِ الْأَحْوَالُ، مِنْ قَوْلِهِمْ: تَقَسَّمَهُمُ الدَّهْرُ فَتَقَسَّمُوا: فَفَرَّقَهُمْ فَتَفَرَّقُوا، مِنْ «الصَّحاحِ». أَيُ: إِذَا تَفَرَّقَتِ الْأُمُورُ وَقُوَّضَ اخْتِيَارُ هَذَا الْأَمْرِ إِلَى اخْتِيَارِ رَبِّ وَاحِدًا أَمْ أَلْفَ رَبِّ؟ أَيُ: كَيْفَ أَتْرَكَ رَبِّي وَاحِدًا وَاخْتَارَ أَرْبَابًا مُتَعَدَّةً كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَرْبَابٌ مُتَفَرِّقُونَ خِيراً أَرَأَيْتَ إِنْ أُلْقِيتَ إِلَى الْغَيَّاسِ﴾ [يوسف: ٣٩] وَبَعْدَهُ:

تَرَكْتُ اللَّاتَ وَالْعُزَّى جَمِيعًا كَذَلِكَ يَفْعَلُ الرَّجُلُ الْبَصِيرُ

رَوَيْنَا عَنْ الْبُخَارِيِّ عَنْ ابْنِ عُمَرَ كَانَ يُحَدِّثُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «أَنَّهُ لَقِيَ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو ابْنَ نُفَيْلٍ بِأَسْفَلِ بَلَدَخَ (٢) وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الْوَحْيُ، فَقَدَّمَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُفْرَةً فِيهَا لَحْمٌ، فَأَبَى أَنْ يَأْكُلَ مِنْهَا، ثُمَّ قَالَ زَيْدٌ: إِنِّي لَا أَكُلُ عَمَّا تَذْبَحُونَ عَلَى أَنْصَابِكُمْ، وَلَا أَكُلُ إِلَّا مَا ذَكَرَ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ» (٣).

قَوْلُهُ: (مَعْنَاهُ: وَحَالُكُمْ وَصَفْتُكُمْ) يَرِيدُ أَنْ مَوْقِعَ ﴿وَأَنْتُمْ تَقْلُمُونَ﴾ مَوْقِعُ الْحَالِ الْمَقْرَرَةِ لَجَهَةِ الْإِشْكَالِ الْمُتَضَمِّنَةِ لِمَعْنَى التَّعَجُّبِ وَالتَّعَجُّبِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ﴾

(١) ذَكَرَهُ ابْنُ هِشَامٍ فِي «السِّيرَةِ» (٢: ٥٥) فِي جِلَّةِ آيَاتٍ.

(٢) فِي (ط) وَ(ح): «بَلَدَخَ».

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٨٢٦).

والمعرفة بدقائق الأمور، وغوامض الأحوال، والإصابة في التدابير، والدّهاء، والفطنة - بمنزلة لا تُدفعون عنه، وهكذا كانت العرب - خصوصاً ساكنو الحرم من قُرَيش وكنانة - لا يُصطلي بنارهم في استحكام المعرفة بالأمور، وحسن الإحاطة بها. ومفعول ﴿تَعْلَمُونَ﴾ متروك، كأنه قيل: وأنتم من أهل العلم والمعرفة، والتوبيخ فيه أكد، أي: أنتم العرّافون المميّزون.

ثم إن ما أنتم عليه في أمر دياتيكم من جعل الأصنام لله أنداداً؛ هو غاية الجهل، ونهاية سخافة العقل.

ويجوز أن يُقدّر: وأنتم تعلمون أنه لا يُبائل؛ أو: أنتم تعلمون.....

وَكُنْتُمْ أَتَوَكَّاءَ ﴿البقرة: ٢٨﴾ أي: لا تجعلوا لله أنداداً والحال أنكم من صحّة التمييز والمعرفة بمنزلة، يعني جعلكم الله أنداداً مع هذا الصارف القويّ مطمئنّة تعجب وتعجيب.

ف﴿تُمْ﴾ في قوله: «ثم إن ما أنتم عليه» للاستبعاد كما في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذَكَرَ يُنَاتِ بِهِ، فَأَعْرَضَ عَنْهَا﴾ ^(١) [السجدة: ٢٢].

قوله: (لا يُصطلي بنارهم)، النهاية: وفي حديث السقيفة: «أنا الذي لا يُصطلي بناره» الاصطلاء: افتعال من صلي النار إذا تسخن بها. أي: أنا الذي لا يُتعرّض لحربي يقال: فلان لا يُصطلي بناره. إذا كان شجاعاً لا يطاق. ومعناه: لا تُنال ناره لرفعة شأنه حتّى يُصطلي بها، ونظيره: لا يُشقّ غبارهم، فهما كنايةتان عن علو المرتبة والسبق.

قوله: (وأنتم من أهل العلم والمعرفة) هذا على تنزيل المُعَدّي منزلة اللازم، أي: أنكم تُوجدون على هذه الحقيقة إيماناً للمبالغة، وإليه الإشارة بقوله «أنتم العرّافون المميّزون».

قوله: (وأنتم تعلمون أنه لا يُبائل) إلى آخره، إشارة إلى قصد التعميم وعدم القصر على المذكور؛ إذ لو ذُكر واحدٌ مما ذكّره المصنّف لاقتصر عليه.

(١) هذه الفقرة - من قوله: «فتم» إلى هنا - وردت في (ط) و(ف) و(ح).

ما بينه وبينها من التفاوت؛ أو: وأنتم تعلمون أنها لا تفعل مثل أفعالها، كقوله: ﴿هَذَا مِنْ شُرَكَائِكُمْ مَن يَفْعَلُ مِنْ ذَلِكُمْ مَن شَاءَ﴾ [الروم: ٤٠].

[﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّثْلِهِ وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِمَّنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ ٢٣]

لَمَّا احْتَجَّ عَلَيْهِمْ بِمَا يُثْبِتُ الْوَحْدَانِيَّةَ وَيُحَقِّقُهَا، وَيُبْطِلُ الْإِشْرَاكَ وَيَهْدِمُهُ، وَعَلَّمَ الطَّرِيقَ إِلَىٰ إِبْثَاتِ ذَلِكَ وَتَصْحِيحِهِ، وَعَرَّفَهُمْ أَنَّ مِنْ أَشْرَكٍ فَقَدْ كَابَرَ عَقْلَهُ، وَغَطَّىٰ عَلَىٰ مَا أَنْعَمَ عَلَيْهِ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَتَمَيِّزِهِ - عَطَفَ عَلَىٰ ذَلِكَ مَا هُوَ الْحُجَّةُ عَلَىٰ إِبْثَاتِ نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَعَلَىٰ آلِهِ، وَمَا يَدْحُضُ الشُّبْهَةَ فِي كَوْنِ الْقُرْآنِ مُعْجَزَةً، وَأَرَاهُمْ كَيْفَ يَتَعَرَّفُونَ؛

قوله: (وَعَلَّمَ الطَّرِيقَ إِلَىٰ إِبْثَاتِ ذَلِكَ) أي: إِبْثَاتِ التَّوْحِيدِ وَإِبْطَالِ الشَّرِكِ كَأَنَّهُ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ، أَعْلَمُوا أَنَّ لَكُمْ مَعْبُودًا يَجِبُ عَلَيْكُمْ عِبَادَتُهُ؛ لِأَنَّهُ خَلَقَكُمْ وَخَلَقَ آبَاءَكُمْ، وَجَعَلَ لَكُمْ مُطِئَةً وَمُقِيلَةً، وَأَنْعَمَ عَلَيْكُمْ بِإِنزَالِ الْمَطَرِ وَإِخْرَاجِ الثَّمَرِ؛ فَإِذَا لَا تَجْعَلُوا لَهُ شَرِيكًَا. فَالتَّعْلِيمُ هُوَ تَرْبُّبُ الْحُكْمِ عَلَى الْأَوْصَافِ.

قوله: (وَوَغَطَّىٰ عَلَىٰ مَا أَنْعَمَ عَلَيْهِ) يَشِيرُ إِلَىٰ قَوْلِهِ: ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] أي: لَا يَخْفَىٰ عَلَيْكُمْ بَطْلَانُ أَمْرِ الْأَصْنَافِ وَحَقِيقَةُ الْوَهْيَةِ الْمَلِكِ الْعَلَامِ، فَلَا تُكَابِرُوا عَقُولَكُمْ وَلَا تُغَطُّوا عَلَىٰ مَا رَزَقَكُمْ مِنَ الْمَعْرِفَةِ.

قوله: (وَأَرَاهُمْ) عَطَفُ عَلَىٰ قَوْلِهِ «عَطَفَ عَلَىٰ ذَلِكَ» عَلَىٰ سَبِيلِ التَّفْسِيرِ وَ«بِإِرْشَادِهِمْ» مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «أَرَاهُمْ»، وَالْمَرَادُ بِالْإِرْشَادِ مَا سَبَقَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] وَطَرِيقَةُ الْإِتْيَانِ بِ«إِنَّ» الشَّرْطِيَّةَ الْمُسْتَدْعِيَّةَ لِلشَّكِّ وَخُلُوعَ الْحُزْمِ فِي مَقَامِ الْقَطْعِ لِيَحْزُرُوا أَنْفُسَهُمْ وَيُجَرِّبُوا طِبَاعَهُمْ، فَقَوْلُهُ: «عَلَىٰ إِبْثَاتِ نُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ» فِي مَقَابَلَةِ مَا يُثْبِتُ الْوَحْدَانِيَّةَ، «وَمَا يَدْحُضُ الشُّبْهَةَ» فِي مَقَابَلَةِ «وَيُبْطِلُ الْإِشْرَاكَ وَيَهْدِمُهُ»، «وَأَرَاهُمْ كَيْفَ يَتَعَرَّفُونَ» فِي مَقَابَلَةِ «عَلَّمَ الطَّرِيقَ إِلَىٰ إِبْثَاتِ ذَلِكَ»، فَطَرِيقُ إِبْثَاتِ التَّوْحِيدِ هُوَ التَّفَكُّرُ فِي خَلْقِ أَنْفُسِهِمْ وَمَا يَرْتَفِقُونَ بِهِ عَلَى التَّرْتِيبِ كَمَا سَبَقَ، وَالتَّنْبِيهُ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾.

أَهُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ كَمَا يَدَّعِي، أَمْ هُوَ مِنْ عِنْدِ نَفْسِهِ كَمَا يَدَّعُونَ؟ يَارشادهم إلى أن يَحْزَرُوا أَنْفُسَهُمْ، وَيَذُوقُوا طَبَاعَهُمْ، وَهُمْ أَبْنَاءُ جَنَسِهِ، وَأَهْلُ جَلَدِيَّتِهِ. فَإِنْ قُلْتُ: لَمْ يَقِيل: ﴿وَمِمَّا نَزَّلْنَا﴾ عَلَى لَفْظِ التَّنْزِيلِ دُونَ الْإِنْزَالِ؟ قُلْتُ: لِأَنَّ الْمَرَادَ النَّزُولَ عَلَى سَبِيلِ التَّدْرِيجِ وَالتَّنْجِيمِ، وَهُوَ مِنْ مَحَازِهِ لِمَكَانِ التَّحْدِي؛ وَذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ:.....

قوله: (وَيَذُوقُوا طَبَاعَهُمْ)، الجوهري: دُقْتُ الْقُوسَ: إِذَا جَذَبْتَ وَتَرَهَا تَنْتَظِرُ مَا يَشِدُّهَا.

قوله: (وهو من محازة) قيل: المعنى: النزول على سبيل التدرج من محازة استعمال لفظ

التنزيل.

وقلت: يَأْبَاهُ الْجَمْعُ وَالتَّعْلِيلُ عَلَى أَنَّهُ مِنْ تَوْضِيحِ الْوَاضِحِ، وَالْوَجْهَ أَنْ يَقَالَ: هُوَ رَاجِعٌ إِلَى مَعْنَى قَوْلِهِ: لَمْ يَقِيل: نَزَّلْنَا دُونَ أَنْزَلْنَا؟ لِأَنَّهُ مِنْ مَحَازِهِ وَمَوَاقِعِهِ، وَ«مِنْ»: إِمَّا ابْتِدَائِيٍّ أَوْ تَبْعِيضِيٍّ، أَيْ: نَاسٍ^(١) مِنْهُ أَوْ بَعْضُ مَوَاقِعِهِ، لِأَنَّ فَوَائِدَهُ كَثِيرَةٌ؛ أَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَلِضَبْطِ الْأَفَاطِهِ وَتَسْهِيلِ حِفْظِهِ ثُمَّ التَّدْرِجِ إِلَى مَعْرِفَةِ مَعَانِيهِ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُؤْمِنِينَ فَلِلتَوْقِيفِ عَلَى مَا يَفْتَقِرُونَ إِلَيْهِ مِنَ الْمَصَالِحِ السَّانِحَةِ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْمُخَالِفِينَ فَلِإِزَاحَةِ خَلْلِهِمْ وَتَبْكِيتِهِمْ كَمَا نَحْنُ بِصَدِيدِهِ، وَلِذَلِكَ عَلَّلَهُ بِقَوْلِهِ «لِمَكَانِ التَّحْدِي» وَبَيَّنَّ مَقَامَ التَّحْدِي بِقَوْلِهِ: «ذَلِكَ أَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ» إِلَى آخِرِهِ. أَلَا تَرَى حِينَ لَمْ يَقْصِدْ هَذِهِ الْمَعَانِي كَيْفَ جِيءَ بِلَفْظِ الْإِنْزَالِ فِي نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٥] وَقَوْلِهِ ﴿لَتَحْمَدُنَّ اللَّهَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ﴾ [الكهف: ١] إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ! فَلْيُتَأَمَّلْ مَوَاقِعُهَا.

قال القاضي: إِنَّمَا قَالَ ﴿وَمِمَّا نَزَّلْنَا﴾ لِأَنَّ نَزُولَهُ نَجْمًا فَتَجَمَّأَ عَلَى مَا عَلَيْهِ أَهْلُ الشَّعْرِ وَالْخَطَابَةِ^(٢) مِمَّا يُرِيهِمْ كَمَا حَكَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]، فَكَانَ الْوَاجِبُ تَحْدِيهِمْ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ إِزَالَةَ لِلشَّبهَةِ، وَالزَّمَامَ لِلْحُجَّةِ^(٣).

(١) في (ط): «أو تبعض بأي ناسي».

(٢) في (ط): «على ما عليه الشعر والخطابة».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٣٠).

لو كَانَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُتَحَالِّفًا لِمَا يَكُونُ مِنْ عِنْدِ النَّاسِ لَمْ يَنْزِلْ هَكَذَا نُجُومًا؛ سُوْرَةٌ بَعْدَ سُوْرَةٍ، وَآيَاتٍ غَيْبٌ آيَاتٍ، عَلَى حَسَبِ النَّوَازِلِ، وَكِفَاءِ الْحَوَادِثِ، وَعَلَى سَنَنِ مَا نَرَى عَلَيْهِ أَهْلَ الْخَطَايَةِ وَالشَّعْرِ مِنْ وَجُودٍ مَا يُوجَدُ مِنْهُمْ مُفَرَّقًا حِينًا فَحِينًا، وَشَيْئًا فَشَيْئًا؛ حَسَبَ مَا يَعْنُ لَهُمْ مِنَ الْأَحْوَالِ الْمُتَجَدِّدَةِ، وَالْحَاجَاتِ السَّانِحَةِ؛ لَا يُلْقِي النَّازِلُ دِيْوَانَ شِعْرِهِ دَفْعَةً، وَلَا يَرْمِي النَّائِرُ بِمَجْمُوعِ خُطْبِهِ أَوْ رِسَالَتِهِ ضَرْبَةً، فَلَوْ أَنْزَلَ اللَّهُ لِأَنْزَلَهُ خِلَافَ هَذِهِ الْعَادَةِ جَمْلَةً وَاحِدَةً. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْلَا نُزِّلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ جُمْلَةً وَاحِدَةً﴾ [الفرقان: ٣٢]. فَقِيلَ: إِنْ ارْتَبْتُمْ فِي هَذَا الَّذِي وَقَعَ إِنْزَالُهُ هَكَذَا عَلَى مَهَلٍ وَتَدْرِيجٍ؛ فَهَاتُوا أَنْتُمْ تَوْبَةً وَاحِدَةً مِنْ تَوْبِهِ، وَهَلُمُّوا نَجْمًا قَرْدًا مِنْ نَجُومِهِ؛.....

قَوْلُهُ: «مَنْ تَحَاذَرَهُ»، الْأَسَاسُ: قَطَعَ فَأَصَابَ الْمِحْزَرَ، وَمِنْ الْمَجَازِ: تَكَلَّمَ أَوْ أَشَارَ فَأَصَابَ الْمِحْزَرَ^(١).

قَوْلُهُ: (وَكَفَاءِ الْحَوَادِثِ)، الْأَسَاسُ: قَوْلُهُمْ: لَا كِفَاءَ لَهُ، مَصْدَرٌ بِمَعْنَى الْمُكَافَأَةِ، وَضِعَ مَوْضِعَ الْمُكَافِي، قَالَ حَسَنُ^(٢):

وَرُوحُ الْقُدْسِ لَيْسَ لَهُ كِفَاءٌ

أَيُّ: مُكَافِئٌ مُقَاوِي^(٣)، وَهُوَ كُفُوٌّ بَيْنَ الْكَفَاءَةِ. الْجَوْهَرِيُّ: كُلُّ شَيْءٍ يُسَاوِي شَيْئًا حَتَّى يَكُونَ مِثْلَهُ فَهُوَ مُكَافِئٌ لَهُ.

قَوْلُهُ: (فَقِيلَ: إِنْ ارْتَبْتُمْ) عَطَفْتُ عَلَى قَوْلِهِ «كَانُوا يَقُولُونَ».

(١) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في (ف) قبل فقرة «وقلت: يَا أَبَاهُ الْجَمْعُ».

(٢) «ديوان حسان» (١: ١٨) من قصيدته الشهيرة:

عَفَتِ ذَاتُ الْأَصَابِعِ فَالْجَوَاءُ إِلَى عَذْرَاءَ مَنْزِلَهَا خَلَاءُ

قَالَهَا فِي يَوْمٍ فَتَحَ مَكَّةَ.

(٣) في (ط): «مقاوم».

سورة من أصغر السور، أو آيات شتى مفتريات، وهذه غاية التبكيت، ومنتهى إزاحة العِلل. وقرئ: (على عبادنا) يريد رسول الله ﷺ وأُمَّته. والسورة: الطائفة من القرآن المترجمة التي أقلها ثلاث آيات. وواوها إن كانت أصلاً؛ فإما أن تُسمى بسورة المدينة، وهي: حائطها؛ لأنها طائفة من القرآن محدودة محوذة على حياها؛ كالبلد المسور؛ أو لأنها محتوية على فنون من العلم، وأجناس من الفوائد، كاحتواء سورة المدينة على ما فيها؛ وإما أن تُسمى بالسورة التي هي الرتبة، قال النابغة:

وَلَرَهْطِ حَرَابٍ وَقَدْ سَوْرَةٌ فِي الْمَجْدِ لَيْسَ غُرَابُهَا بِمُطَارٍ

قوله: (وهذه غاية التبكيت) أي: هذه الحجة غاية التبكيت؛ لأنها إفحامٌ للخصم يعني ما يريد به بطلان الشيء؛ وذلك أنهم كانوا يقولون: لم يَنْزِلِ القرآنُ جملةً واحدةً ليكونَ على خلافٍ ما نشأه من الشعراء والخطباء؛ إذ لو كان كلام الله لم يكن على سنن ما يرى عليه الخطابة والشعر؛ فأجيبوا بأن النزول هكذا كما هو ذابكم وعادتكم أسهل لكم أن تأتوا بمثله إذا تحدثتم به فلا يشق عليكم معارضته، فلو نزل جملة واحدة وتحدثتم بها لصعب عليكم معارضته، فإذا لم تأتوا بأقصر سورة منه فقد دل على حقيقته وبطلان قولكم، فألزموا بعين ما أرادوا بطلانه وهذا قريب من القول بالموجب^(١).

قوله: (ولرهط حَرَابٍ) البيت^(٢). حَرَابٍ بالراء المهملة، وقد بالذال غير المعجمة^(٣).

قوله: (ليس غُرَابُهَا بِمُطَارٍ) كناية عن كثرة الرهطين ودوام المجدل لهما؛ فإن النبات والشجر إذا كثُر في موضع قيل: لا يطير غرابه؛ لأن الغراب إذا وقع في المكان الحصى أصاب فيه

(١) وهو أن يخاطب المتكلم مخاطباً بكلام، فيعتمد المخاطب إلى كل كلمة مفردة من كلام المتكلم فيبني عليها من لفظه ما يوجب عكس معنى المتكلم. أفاده ابن أبي الإصبع في «تحرير النجيب» ص ٥٩٩.

(٢) ديوان النابغة ص ٥٥.

(٣) في (ج): «(والرهط حزاب) البيت، حزاب بالزاي المهملة وقد بالذال المعجمة».

لأَحَدٍ مَعْنَيْنِ: لِأَنَّ السُّورَ بِمَنْزِلَةِ الْمَنَازِلِ وَالْمَرَاتِبِ، يَتَرَقَّى فِيهَا الْقَارِئُ وَهِيَ أَيْضًا فِي أَنْفُسِهَا مَرْتَبَةٌ؛ طَوَالً، وَأَوْسَاطً، وَقَصَارً، أَوْ لِرَفْعَةِ شَأْنِهَا، وَجَلَالَةِ مَحَلِّهَا فِي الدِّينِ. وَإِنْ جُعِلَتْ وَأَوْهَا مُنْقَلِبَةً عَنِ الْهَمْزَةِ؛ فَلَأَنَّهَا قِطْعَةٌ وَطَائِفَةٌ مِنَ الْقُرْآنِ؛ كَالسُّورَةِ الَّتِي هِيَ الْمَبْقِيَّةُ مِنَ الشَّيْءِ، وَالْفَضْلَةُ مِنْهُ. فَإِنْ قُلْتَ: مَا فَائِدَةُ تَفْصِيلِ الْقُرْآنِ وَتَقْطِيعِهِ سُورًا؟ قُلْتَ: لَيْسَتْ الْفَائِدَةُ فِي ذَلِكَ وَاحِدَةً، وَلَأَمْرٌ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ التَّوْرَةَ، وَالْإِنْجِيلَ، وَالزَّبُورَ، وَسَائِرَ مَا أَوْحَاهُ إِلَى أَنْبِيَائِهِ عَلَى هَذَا الْمَتَاجِ مُسَوِّرةً مَرْجَمَةَ السُّورِ، وَيَوِّبُ الْمُصَنِّفُونَ فِي كُلِّ فَرْقٍ كَتَبَهُمْ أَبَوَابًا مَوْشَحَةً الصُّدُورِ بِالتَّرَاجِمِ. وَمِنْ فَوَائِدِهِ: أَنَّ الْجِنْسَ إِذَا انْطَوَتْ تَحْتَهُ أَنْوَاعٌ، وَاشْتَمَلَ عَلَى أَصْنَافٍ؛ كَانَ أَحْسَنَ وَأَنْبَلَ وَأَفْخَمَ مِنْ أَنْ يَكُونَ بَيِّنًا وَاحِدًا.....

مَا لَا يَحْتَاجُ مَعَهُ إِلَى أَنْ يَتَقَلَّ مِنْهُ إِلَى مَكَانٍ آخَرَ^(١). وَالْوَجْهُ: أَنْ يُرَادَ أَنَّهُ لَا يَرَامُ هَذِهِ الْمَرْتَبَةُ لِكُونِهَا مَنِيعَةً رَفِيعَةً.

قَوْلُهُ: «بَيِّنًا وَاحِدًا»^(٢) رَوَى الْبَخَارِيُّ أَنَّهُ سَمِعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: «لَوْلَا أَنْ أتركَ آخِرَ النَّاسِ بَيِّنًا وَاحِدًا لَيْسَ لَهُمْ مِنْ شَيْءٍ مَا فُتِحَتْ عَلَيَّ قَرْيَةٌ إِلَّا قَسَمْتُهَا كَمَا قَسَمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَيْرًا، وَلَكِنِّي أَتْرَكُهَا خِزَانَةً لَهُمْ يَقْسِمُونَهَا»^(٣). النِّهَايَةُ: عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ^(٤): لَا أَحْسِبُهُ عَرَبِيًّا. قَالَ

(١) وَقَدْ تُكْنَى الْعَرَبُ بِقَوْلِهَا: «طَارَ الْغَرَابُ» عَنْ ذَهَابِ سَوَادِ الشَّعْرِ وَتَعَلُّغِ الشَّيْبِ فِي الرَّأْسِ، وَمِنْهُ قَوْلُ ابْنِ الْمُعْتَزِّ:

زَمَانَ الصَّبَا لَيْتَ أَبَا مَنَا رَجَعْنَا لَنَا الْخَالِيَاتِ الْقِصَارَا

لِيَالِي رَأْسِي غُرَابٌ غِدَا فَطَيَّرَهُ الشَّيْبُ عَنِي فَطَارَا

انظر: «طبقات الشعراء» لابن المعتز ص ١٤٥، ولتأمل الفائدة، انظر: «البصائر والذخائر» لأبي حيان التوحيدي (٩: ١٣٨).

(٢) بِالْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ مِنْ تَحْتِ فِي الْمَوْضِعِينَ، وَاشْتَبَهَ عَلَى بَعْضِهِمْ، فَقَالَ: بَيِّنًا بِالْبَاءِ، وَهُوَ خَطَأٌ.

(٣) «صحيح البخاري» (٤٢٣٥).

(٤) «غريب الحديث» لأبي عبيد (٣: ٢٦٨) وزاد: وَلَمْ أَسْمَعْهَا فِي غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ. الْإِمَامُ الْحَافِظُ الْمُجْتَهِدُ الْمُتَّقِنُ أَبُو عُبَيْدٍ الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ الْهَرَوِيُّ (ت ٢٢٤هـ) صَاحِبُ التَّصَانِيفِ الْبَدِيعَةِ وَمَنْ كَانَ فِي طَبَقَةِ =

ومنها: أَنَّ الْقَارِئَ إِذَا خَتَمَ سُورَةً أَوْ بَابًا مِنَ الْكِتَابِ ثُمَّ أَخَذَ فِي آخَرٍ؛ كَانَ أَنْشَطَ لَهُ وَأَهْزَ لِعَطْفِهِ، وَأَبْعَثَ عَلَى الدَّرْسِ وَالتَّحْصِيلِ مِنْهُ لَوْ اسْتَمَرَّ عَلَى الْكِتَابِ بِطَوْلِهِ. ومثله المسافر إذا عَلِمَ أَنَّهُ قَطَعَ مِيلًا أَوْ طَوَى قَرْسَخًا، أَوْ انْتَهَى إِلَى رَأْسٍ بَرِيدٍ؛

أبو سعيد الضرير^(١): ليس في كلامهم بَيَانٌ، والصحيحُ عندنا: «بَيَانًا»^(٢) واحدًا، أي: لَأَسْوَيْنَ بينهم في العطاء حتى يكونوا شيئًا واحدًا لَا فَضْلَ لِأَحَدٍ عَلَى غَيْرِهِ^(٣). وقال الأزهري^(٤): ليس كما ظَنُّ، وهذا حديثٌ مشهورٌ رواه أهلُ الإِتْقَانِ، وكأنَّهَا لُغَةٌ بَيَانِيَّةٌ^(٥).

قوله: (رأس بريد) قال في «الفاثق»: «سَمِيَ الْمَسَافَةُ الَّتِي بَيْنَ السَّكَّتَيْنِ بَرِيدًا، وَالسَّكَّةَ الْمَوْضِعَ الَّذِي كَانَ يَسْكُنُهُ الْفُيُوجُ»^(٦) المرتبون من رباط أو قُبَّةٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ وَبُعْدَ مَا بَيَّنَّ السَّكَّتَيْنِ الْقَرْسَخَانِ، فَكَانَ يُرْتَّبُ فِي كُلِّ سِكَّةٍ بَغَالٌ^(٧). والبريدُ في الأصلِ الْبَغْلُ وهي كلمة فارسيةٌ أي: «بُرَيْدُهُ دَمٌ»، لِأَنَّ بَغَالَ الْبَرِيدِ كَانَتْ مَحْدُوفَةٌ الْأَذْنَابِ، فَغُرِبَتْ وَخُفِّقَتْ، ثُمَّ سُمِّيَ

= الأئمة الأربعة قَتْهَا واجتهادًا ومعرفةً بالآثار. ومصنَّفَاتُهُ دَالَّةٌ عَلَى سَعَةِ دَائِرَتِهِ فِي الْعِلْمِ، وَأَجْلَاهُ: «غَرِيبُ الْحَدِيثِ»، و«فَضَائِلُ الْقُرْآنِ»، و«الْأَمْوَالُ»، وَغَيْرَ ذَلِكَ، وَكُلُّهَا مِمَّا يُتَنَاقَسُ فِيهِ. له ترجمة في: «طبقات ابن سعد» (٧: ٣٥٥)، و«وفيات الأعيان» (٤: ٦٠)، و«سير النبلاء» (١٠: ٤٩٠).

(١) أحمد بن أبي خالد للضرير البغدادي، لقيَ أَبَا عَمْرٍو الشَّيْبَانِيَّ وَابْنَ الْأَعْرَابِيِّ، وَكَانَ يَلْقَى الْأَعْرَابَ الْفَصَحَاءَ فَيَأْخُذُ عَنْهُمْ. ترجمته في «الوفايات» (٦: ٢٢٨).

(٢) في (ط): «بَيَانًا».

(٣) واحتجَّ له بقول العرب إذا ذَكَرْتَ مَنْ لَا تَعْرِفُ: هُوَ هَيَّانُ بَنِيَّانٍ.

(٤) في «تهذيب اللغة» (١٥: ٤٢٥).

(٥) قال الجواليقي في «المُعَرَّب» ص ٧٢: «وَبَيَّانٌ لَيْسَتْ بِعَرَبِيَّةٍ خُصَّةٍ»، وَنَقَلَ عَنِ اللَّيْثِ قَالَ: «بَيَّانٌ» عَلَى تَقْدِيرِ «فَعْلَانٌ» وَيُقَالُ: عَلَى تَقْدِيرِ «فَعَالٌ» وَالنُّونُ أَصْلِيَّةٌ، وَلَا يُضَرَّفُ مِنْهُ فِعْلٌ.

(٦) مفْرُودُهُ «فَيْيَجٌ» فَارِسِيٌّ مُعَرَّبٌ، وَهُوَ رَسُولُ السُّلْطَانِ عَلَى رَجُلَيْهِ، وَلَيْسَ بِعَرَبِيٍّ صَحِيحٍ. أَفَادَهُ الْجَوَالِيقِيُّ فِي «المُعَرَّب» ص ٣٤٣.

(٧) «الفاثق في غريب الحديث» (١: ٩٢).

نَفَسَ ذلك منه وَتَشَطَّه للسرِّ، ومن ثَمَّ جَزَأَ الْقِرَاءَةَ الْقُرْآنَ أَسْبَاعًا، وَأَجْزَاءً، وَعُشُورًا، وَأَخْمَاسًا. ومنها: أن الحافظَ إِذَا حَدَّثَ السُّورَةَ اعتَقَدَ أَنَّهُ أَخَذَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ طَائِفَةً مُسْتَقِلَّةً بِنَفْسِهَا، لَهَا فَاتِحَةٌ وَخَاتِمَةٌ؛ فَيَعْظُمُ عِنْدَهُ مَا حَفِظَهُ، وَيَجُلُّ فِي نَفْسِهِ وَيَغْتَبِطُ بِهِ، ومنه حديثُ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: كَانَ الرَّجُلُ إِذَا قَرَأَ الْبَقْرَةَ وَآلَ عِمْرَانَ جَدَّ فِينَا. ومن ثَمَّ كَانَتِ الْقِرَاءَةُ فِي الصَّلَاةِ بِسُورَةٍ تَامَّةٍ أَفْضَلَ. ومنها: أَنِ التَّفْصِيلُ سَبَبٌ تَلَاحِقُ الْأَشْكَالِ وَالنَّظَائِرِ، وَمُتْلَأَمَةٌ لِبَعْضِهَا لِبَعْضٍ، وبذلك تَتَلَحَّظُ الْمَعَانِي، وَتَتَجَاوَبُ النَّظْمُ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْفَوَائِدِ وَالْمَنَافِعِ.....

الرسولُ الذي يركُبُ البريدَ باسمه. قال الصَّغَانِي: الفَيْجُ الذي تسميه أَهْلُ الْعِرَاقِ الرُّكَايَ والسَّاعِي، وَهُوَ مُعَرَّبٌ.

قوله: (حَدَّثَ السُّورَةَ)، الجوهري: حَدَّثَ الصَّبِيَّ الْقُرْآنَ، إِذَا عَهَّرَ فِيهِ.

قوله: (جَدَّ فِينَا) رَوَيْنَا عَنْ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ عَنْ أَنَسٍ «أَنَّ رَجُلًا كَانَ يَكْتُبُ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَكَانَ قَدْ قَرَأَ «الْبَقْرَةَ» وَ«آلَ عِمْرَانَ» وَكَانَ الرَّجُلُ إِذَا قَرَأَ «الْبَقْرَةَ» وَ«آلَ عِمْرَانَ» جَدَّ فِينَا» الْحَدِيثُ (١)، النِّهَايَةُ: «جَدَّ فِينَا»، أَي: عَظُمَ قَدْرُهُ وَصَارَ ذَا جَدٍّ.

قوله: (كَانَتِ الْقِرَاءَةُ فِي الصَّلَاةِ بِسُورَةٍ تَامَّةٍ أَفْضَلَ). قال الرَّافِعِيُّ (٢) رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَصْلُ الْإِسْتِحْبَابِ يَتَأَدَّى بِقِرَاءَةِ شَيْءٍ مِنَ الْقُرْآنِ، لَكِنَّ السُّورَةَ أَحَبُّ حَتَّى إِنَّ السُّورَةَ الْقَصِيرَةَ أَوْلَى مِنْ بَعْضِ سُورَةٍ طَوِيلَةٍ» (٣).

(١) هُوَ جُزْءٌ مِنْ حَدِيثٍ طَوِيلٍ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٣٦١٧)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٨١) وَغَيْرُهُمَا.

(٢) شَيْخُ الشَّافِعِيَةِ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الْكَرِيمِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْكَرِيمِ الرَّافِعِيِّ الْقَزْوِينِي (ت ٦٢٣ هـ)، كَلَنَ إِلَى الْمُنْتَهَى فِي مَعْرِفَةِ الْمَذْهَبِ وَتَقْرِيرِهِ، وَعَلَى كَلَامِهِ تُعَوَّلُ الشَّافِعِيَةُ، وَكُتِبَتْهُ «فَتْحُ الْعَزِيزِ فِي شَرْحِ الْوَجِيزِ» غَايَةً فِي بَابِهِ. لَهُ تَرْجُمَةٌ فِي «طَبَقَاتِ السَّبْكِ» (٨: ٢٨١)، وَ«سِيرِ النَّبَلَاءِ» (٢٢: ٢٥٢)..

(٣) «فَتْحُ الْعَزِيزِ فِي شَرْحِ الْوَجِيزِ» (٣: ٣٥٤).

﴿مِنْ مِثْلِهِ﴾: مُتَعَلِّقٌ ﴿سُورَةٍ﴾، صفةٌ لها، أي: بسورةٍ كائنةٍ من مثله. والضميرُ لـ «ما نزلنا» أو لـ «عَبْدِنَا»، ويجوزُ أن يتعلَّقَ بقوله: ﴿قَاتُوا﴾، والضميرُ للعبد.....

قوله: ﴿مِنْ مِثْلِهِ﴾ مُتَعَلِّقٌ ﴿سُورَةٍ﴾^(١). قال الزجاج: وللعلماء فيه قولان: قال بعضهم: من مثل القرآن؛ كقوله تعالى: ﴿قَاتُوا بِعَشْرِ سُوَرٍ مِثْلِهِ﴾ [هود: ١٣] وقال بعضهم: مِنْ مِثْلِهِ، أي: مِنْ بَشَرٍ مِثْلِهِ^(٢). وقال القاضي: ﴿مِنْ مِثْلِهِ﴾ صفةٌ «سورة»، أي: بسورةٍ كائنةٍ من مثله، والضميرُ لـ «ما نزلنا»، و«مِنْ» للتبعيةِ أو التبيين، وزائدةٌ عند الأخفش، أي: بسورةٍ ماثلةٍ للقرآن في البلاغةِ وحُسنِ النظم، أو لعَبْدِنَا، ومنْ للابتداء، أي: بسورةٍ كائنةٍ عنْ هو على حاله من كونه بَشَرًا أُمِّيًّا لم يقرأ الكُتُبَ، ولم يتعلَّم العلوم، أو صِلَةٌ ﴿قَاتُوا﴾ والضميرُ للعبد. تَمَّ كلامه^(٣).

لا يقال: إنه إن جَعَلَ ﴿مِنْ مِثْلِهِ﴾ صفةً لـ «سورة»، فإن كَانَ الضميرُ للمُنَزَّلِ فيمنَ للبيان، وإن كان للعبدِ فيمنَ للابتداء، وهو ظاهر. فعلى هذا إن تَلَقَّى قوله: ﴿مِنْ مِثْلِهِ﴾ بقوله: ﴿قَاتُوا﴾ فلا يكونُ الضميرُ للمُنَزَّلِ؛ لأنه يستدعي كونه للبيان، والبيانُ يستدعي تقديمَ مُثْلِهِمْ، ولا تقديمَ، فَتَعَيَّنَ أن يكونَ للابتداءِ لَفْظًا أو تقديرًا، أي: اصدروا وأنشؤا واستخرجوا من مثل^(٤) العبدِ بسورةٍ؛ لأنَّ مدارَ الاستخراجِ هو العبد لا غير، فلذلك تَعَيَّنَ في الوجه الثاني عَوْدُ الضميرِ إلى العبدِ؛ لأنَّ هذا وأمثاله ليس بوافٍ، ولذلك تصدَّى للسؤالِ بعضُ فضلاءِ الدهر، وقال: قد استبَّهَم قول صاحب «الكشاف» حيث جَوَّزَ في الوجهِ الأوَّلِ كَوْنُ الضميرِ لـ «ما نزلنا» تصريحًا، وحَظَرَه^(٥) في الوجه الثاني تلويحًا، فليت شعري ما الفرقُ بين «قَاتُوا بسورةٍ كائنةٍ مِنْ مثل ما نزلنا» و«قَاتُوا مِنْ مثل ما نزلنا بسورة»!!

(١) في (ف): «من مثله أي: من بشر مثله من متعلق بسورة».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٠٠).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٣٨) وهو قول ابن عطية، وأجاز هو وأبو البقاء أن تكون زائدة. قال السمين الحلبي: ولا تحجب زائدة إلا على قول الأخفش. انظر: «الدر المصون» (١: ٩٢).

(٤) في (ح) و(ف): «من مثله».

(٥) في الأصول الخطية: «وخطره»، والظاهر أنها تحريف عن المثبت.

وأجيب: إِنَّكَ إذا اطلَّعت على الفرق بين قولك لصاحبك: أتيتُ برجلٍ من البصرة، أي: كائِنْ منها، وبين قولك: أتيتُ من البصرة برجلٍ، عثرتُ على الفرق بين المثلين، وزالَ عنك التردُّدُ والارتباب^(١). ثم نقول: إنَّ «من» إذا تعلَّقَ بالفعل يكون إمَّا ظرفًا لغوًا، و«من» للابتداء، أو مفعولًا به و«من» للتبعية، إذ لا يستقيم أن يكون بيانًا لاقضاءه أن يكون مُستقرًّا، والمقدَّرُ خلافه، وعلى تقدير أن يكون تبعيةً فمعناه: فاتوا بعضٌ ومثلُ المنزَّلِ بسورة، وهو ظاهرُ البطْلانِ. وعلى أن يكون ابتداءً لا يكون المطلوبُ بالتحديّ الإتيانَ بالسورة فقط؛ بل بشرط أن يكون بعضًا من كلامٍ ومثلُ القرآن، وهذا على تقدير استقامته بمعزلٍ عن المقصود واقتضاء المقام؛ لأنَّ المقام يقتضي التحديّ على سبيلِ المبالغة، وأنَّ القرآن بلغ في الإعجاز بحيث لا يوجد لأقلِّه نظيرٌ، فكيف للكلِّ! فالتحديّ إذا بالسورة الموصوفة بكونها من مثله في الإعجاز، وهذا إنما يتأتَّى إذا جُعِلَ الضميرُ «لما نزلنا»، و«من مثله» صفةٌ لسورة، و«من» بيانية فلا يكون المأتي به مشروطًا بذلك الشرط؛ لأنَّ البيانَ والميَّنةَ كشيءٍ واحدٍ؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَجْتَكِبُوا الْوَيْحَ مِنَ الْآوْتَيْنِ﴾ [الحج: ٣٠]. ويعضده قول المصنِّف في سورة «الفرقان»: إن تنزيله مُقرِّفًا وتحدِّيهم بأن يأتوا ببعض تلك التفاريق كلِّها نزلَ شيءٌ منها أَدْخَلَ في الإعجاز، وأنورُ للحجَّةِ من أن ينزلَ كلُّه جملةً واحدةً ويقال لهم: جيئوا بمثل هذا الكتاب في فصاحته مع بُعد ما يبيِّن طرفيه^(٢)، أي: طوله.

فإن قلت: إذا كان المألَّ إلى أنَّ المطلوب المبالغة والإتيانُ بمثلٍ أقصرِ سورة يكون القولُ بأنَّ الضميرَ للعبدِ مزدودًا، وقد قيل به، ونقله الزجاج وغيره^(٣)؟

(١) في (ط): «التردد والشك».

(٢) «الكشاف» (١١: ٢٣٠).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٠٠).

فإن قلت: وما «مثله»، حتى يأتوا بسورة من ذلك المثل؟ قلت: معناه: فأتوا بسورة مما هو على صفته في البيان الغريب، وعلو الطبقة في حسن النظم،.....

قلت: ولهذا جعله المصنف مرجوحاً بقوله: لأنهم إذا خوطبوا، وهم الجُم الغفير بأن يأتوا بطائفة يسيرة من جنس ما أتى به واحد منهم كان أبلغ في التحدي من أن يقال: ليأت أحد بنحو ما أتى به هذا الواحد.

قوله: (فإن قلت: وما مثله حتى يأتوا بسورة من ذلك المثل) تلخيصه: أنه تعالى تحدى بإتيان مثل المنزل ومثل الرسول، ولا بد أن يكون المطلوب شيئاً يتوجه إليه الطلب، فما ذلك الشيء الذي هو نظير هذا المنزل وهذا الرسول حتى يؤتى به؟

واعلم أن الجواب مبني على قاعدة: وهي أن التشبيه أكثر ما يقع في إلحاق النظر بالنظر والمثيل بالمثل، وربما لا يراذ فيه النظر والمقابل، بل مجرد وصف يشرّكها في أمر، وإن شئت فجزّب في قوله تعالى: ﴿إِن مِّثْلَ عِيسَى عِنْدَ اللَّهِ كَمِثْلِ مَا دُمَّ خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩] قال المصنف^(١): فإن قلت: كيف شبه به وقد ولد بغير أب، وآدم وجد بغير أب وأم؟

قلت: هو مثله في أحد الطرفين فلا يمنع اختصاصه دونه بالطرف الآخر؛ لأن المماثلة مشاركة في بعض الأوصاف، ولأنه شبه به في أنه وجد وجوداً خارجاً عن العادة المستمرة، وهما في ذلك نظيران. وما نحن بصديده من قبيل الأول دون الثاني؛ ألا ترى إلى قوله: «بسورة مما هو على صفته في البيان الغريب» وقوله: «ولا قصد إلى مثل ونظير»! فإذا لو قدر أن يكون المائي به شعراً أو خطبة ويكون المتصف بوصف البلاغة الفائقة والنظم الأنيق استقام وصح. ولو أريد به النظر لأوهم؛ لأن المراد نظيره في كونه مشتملاً على علوم الأولين والآخرين، أو نظيره في كونه منزلاً من عند الله بليغاً فصيحاً، أو نظيره ﷺ في كونه نبياً أمياً فصيحاً، ومن المثال الذي

(١) «الكشاف» (٤: ١٢٤).

ورد ولم يُرَد من المثلِ النظيرِ والمثلُ: قولُ القَبْعَثِيِّ: مِثْلُ الْأَمِيرِ حَمَلٌ عَلَى الْأَذْهِمِ وَالْأَشْهَبِ^(١).
فإن قلت: المِثَالُ لا يَصْلُحُ للاستشهاد؛ لأنَّ المقصودَ منه أنَّ الْأَمِيرَ يَحْمِلُ عَلَى الْأَذْهِمِ
وَالْأَشْهَبِ، ولا معنى لقولنا: فأتوا بسورة من الْمُنَزَّلِ أو من محمد صلواتُ الله عليه وسلم.
قلتُ: والعَجَبُ أنَّ المِثَالُ أيضاً مُسْتَشْهَدٌ به مُجَرَّدِ الوصفيةِ دونَ الكنايةِ، فإنَّ المقصودَ من
إثباتِ الوصفِ فيه^(٢) الكنايةُ، وتشبيهُ الآيةِ به وَقَعَ في مُجَرَّدِ الوصفيةِ دونَ ملزومِها، وقد
سَبَقَ أَنَّ هذا الْقَدْرَ لا يَمْنَعُ من إيرادِ التشبيهِ.

فإن قلتُ: أوضح لي الفرقَ بين المِثْلِ إذا كان بمعنى الصفة، وبينه إذا كان بمعنى النظيرِ،
فإنَّ المذكورَ لا يَشْفِي الغليلَ.

قلت: على الأولِ الصفةُ مقصودةٌ أوليةٌ وتَبَعُها الموصوفُ ضِعْفاً، وعلى الثاني كِلَاهُمَا
مطلوبانِ معاً؛ لأنَّ نظيرَ الشيءِ هو الذي يُقَابَلُهُ ويُبَارِيهِ. قال في الأساس: وهو ناظرُهُ بمعنى
مُناظرِهِ، أي: مُقَابِلُهُ ومُثَالِهِ، وهي نظيرَتُها. وعن الزهري: لا تناظر بكتابِ الله ولا بكلامِ
رسولِ الله^(٣)، أي: لا تُقَابَلُهُ ولا تُجَعَلُ مِثْلاً له.

قال الراغب: النَّظِيرُ: المِثْلُ، وأصلُهُ المناظرةُ كأنَّه ينظرُ كُلَّ واحدٍ منهما إلى صاحبه فيُبَارِيهِ^(٤).
فالنَّظِيرُ أَخْصَصُ، ولذلك قَدَرْنَا في المِثَالِ كونهَ مُنْزَلاً من عندِ الله بليغاً فصيحاً. ولَمَّا كَانَ الْأَوَّلُ

(١) هو الغضبانُ بن القَبْعَثِيِّ الشيباني. عاش في زمن الحجاج فأخذه وحَبَسَهُ، ثُمَّ هَدَّه وتوعَّده بقوله:
«لَا حِمْلَكَ عَلَى الْأَذْهِمِ - يعني الحديد - فقال له القبعثي: مِثْلُ الْأَمِيرِ مَنْ حَمَلَ عَلَى الْأَذْهِمِ وَالْكَثْمِثِ
وَالْأَشْقَرِ - يعني أنواعاً شريفة من الخيل!!» انظر تمام القصة في «جمهرة الأمثال» للعسكري (٢: ٣٥).

(٢) في (ط): «من أبيات فيه».

(٣) ذكره الذهبي في «سير أعلام النبلاء» (٥: ٣٤٣).

(٤) انظر: «تفسير الراغب» (١: ١٨٧)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ٨١٤.

أو فأتوا ممن هو على حاله؛ من كونه بشراً عربياً أو أمياً لم يقرأ الكتُب، ولم يأخذ من العلماء، ولا قصد إلى مثل ونظير هنالك؛ ولكنه نحو قول القُبَعْرِيّ للحجاج وقد قال له: لأحلبك على الأدهم: مثل الأمير حمل على الأدهم والأشهب؛ أراد: من كان على صفة الأمير من السلطان والقدرة؛ وبسطة اليد، ولم يقصد أحداً يجعله مثلاً للحجاج. وردَّ الضمير إلى المنزل أوجه؛ لقوله تعالى: ﴿قَاتُوا سِوَرَ مِثْلِهِ﴾ [يونس: ٣٨]، ﴿قَاتُوا بِعَشْرِ سِوَرٍ مِثْلِهِ﴾ [هود: ١٣]، ﴿عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء: ٨٨]؛ ولأن القرآن جديرٌ بسلامة الترتيب، والوقوع على أصح الأساليب؛ والكلام مع ردَّ الضمير إلى المنزل أحسنُ ترتيباً؛ وذلك أن الحديث في المنزل لا في المنزل عليه، وهو مسوق إليه ومربوط به، فحقه أن لا يُفكَّ عنه بردَّ الضمير إلى غيره ألا ترى أن المعنى: وإن ارتبتم في أن القرآن منزلٌ من عند الله تعالى فهاتوا أنتم بُدأ بما يائله ويحائسه. وقضية الترتيب لو كان الضمير مردوداً إلى رسول الله ﷺ: أن يقال: وإن ارتبتم في أن محمداً منزلٌ عليه فهاتوا قرآناً من مثله؛ ولأنهم إذا خوطبوا جميعاً وهم الجَمُّ الغفيرُ بأن.....

أعمَّ قدرنا أن يكون المأتي به شعراً أو خطبةً أو غير ذلك، وهو المختار لاقتضاء المقام وإرخاء العنان، والله أعلم.

قوله: (أو أمياً) عطفٌ على «عربياً» ممن لا كتاب له أصلاً كالعرب، أو ممن له كتاب لكنه لم يقرأ ولم يتعلم. قال في قوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِلَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ وَالْأُمِّيِّينَ﴾ [آل عمران: ٢٠] أي: الذين لا كتاب لهم من مشركي العرب^(١).

قوله: (وهم الجَمُّ الغفير)، النهاية: رُويَ جمًّا غفيرا، يُقال: جاء القومُ جمًّا غفيرا، والجمَّة الغفير، أي: مُتجمعين كثيرين. ويقال: جاؤوا الجَمَّ الغفير، وأصل الكلمة من الجُموم والجمَّة، وهو الاجتماع والكثرة.

(١) انظر: «الكشاف» (٤: ٥٩).

يأتوا بطائفة يسيرة من جنس ما يأتي به واحد منهم كان أبلغ في التحدي من أن يُقال لهم: ليأت واحد آخر بنحو ما أتى به هذا الواحد؛ ولأن هذا التفسير هو الملائم لقوله: ﴿وَأَدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ﴾، والشهداء: جمع شهيد بمعنى الحاضر أو القائم بالشهادة.....

والغفير من الغفر وهو التغطية والستر. فجعلت الكلمتان في موضع الشمول والإحاطة. ولم يقولوا: الجئاء إلا موصوفة، وهو اسمٌ وُضع موضع المصدر^(١).

قوله: (هو الملائم لقوله: ﴿وَأَدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ﴾ الآية [البقرة: ٢٣])، إن كان المراد بالشهداء الأصنام كما سيجيء فدعاهم حينئذٍ لأجل الاستظهار والتعاون، ولا معنى لاستظهارهم بها أن يأتوا بسورة واحدة من مثل محمد ﷺ، وكذا إن أريد بالشهداء القائمون بالشهادة ليشهدوا لهم أنهم أتوا برجلٍ من مثله^(٢).

قوله: (والشهداء جمع شهيد)، قال القاضي: الشهيد بمعنى الحاضر أو القائم بالشهادة، أو الناصر، أو الإمام، وكأنه سُمي به لأنه يحضر النوادي وتُبرم بمحضره الأمور؛ إذ التركيب للحضور، إما بالذات أو التصور، ومنه قيل للمقتول في سبيل الله: شهيدٌ، لأنه حضر ما كان يرجوه، أو الملائكة حضره^(٣).

الراغب^(٤): الشهادة تَبَيَّن الشيء الحاضر. ولما كان تَبَيَّن الشيء على ضربين: تَبَيَّن بالبصر وتَبَيَّن بالبصيرة، والحضور على ضربين: حضور بالذات وحضور بالتصور، صارت الشهادة تُستعمل على أوجه، فيقال لحصول قربة ومَنزلة، ومنه قيل: استشهد فلان وهو شهيدٌ، كأنه حَصَرَ وتَبَيَّن ما كان يرجوه. وقالوا: أنا شاهدٌ لهذا الأمر، أي: عارفٌ به مُتصوِّرٌ له، إشارةً إلى

(١) لتمام الفائدة انظر: «غريب الحديث» للخطابي (٢: ١٥٩)، و«النهاية» (١: ٢٨٩).

(٢) في (ط): «برجل مثله».

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٣٢).

(٤) «تفسير الراغب» (١: ١١٧).

ومعنى «دون»: أدنى مكان من الشيء، ومنه: الشيء الدون؛ وهو الدنيء الحقيق، ودون الكتب: إذا جمعها؛ لأن جمع الأشياء: إدناء بعضها من بعض، وتقليل المسافة بينها، يقال: هذا دون ذاك؛ إذا كان أخط منه قليلاً، و«دونك هذا»: أصله خذّه من دونك، أي: من أدنى مكان منك، فاختصر واستعير للتفاوت في الأحوال والرُتب، فقيل: زيدٌ دون عمرو في الشرف والعلم، ومنه قولٌ من قال لعدوّه.....

قولهم: لئن غيبت عن عيني فما غيبت عن قلبي. وأما الشهادة المتعارفة فأصلها الحضور بالقلب والتبيين، ثم يقال ذلك إذا عبّر باللسان، ثم يقال لكل ما يدل على شيء: شهادة، وإن لم يكن قولاً. فقوله: «وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ» قد فُسِّر على كل ما يقتضيه لفظ الشهادة.

قوله: (ومنه الشيء الدون) أي: مأخوذ من هذا الأصل. وكذا جميع الأمثلة.

قوله: (فاختصر) معطوف على قوله: «أصله خذّه من دونك»، وقوله: «واستعير» على قوله: «أي: من أدنى^(١) مكان» يعني لما كثر استعماله في هذه المعاني استعير في معنى المرتبة مطلقاً بأن شُبّهت المراتب المعنوية بالمكانية واستعير لها ما كان مستعملاً هناك، ثم اتسع فيها، فجعل مثلاً لكل تجاوز حد من غير نظر إلى الاستعارة.

وقال الزجاج: ومعنى «من دون المؤمنين» في قوله تعالى: «لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ» [آل عمران: ٢٨] أنه لا يتناول الولاية من مكان دون مكان المؤمنين، والكلام جارٍ على المثل في المكان كما تقول: زيدٌ دونك، وليس معناه أنه في مُسَقَّلٍ، وأنت في مُرتفع، ولكنك جعلت الشرف بمنزلة الارتفاع في المكان، والخصّة كالاستفال فيه، والمعنى: أن المكان المرتفع في باب الولاية مكان المؤمنين دون الكافرين^(٢).

(١) في (ط): «على قوله: ومعنى دون أدنى».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ٣٩٦).

وقد رآه بالثناء عليه: أنا دونَ هذا وفوقَ ما في نفسِكَ. واتَّسعَ فيه فاستعملَ في كلِّ تجاوز حدٍّ إلى حدٍّ، ونَحَطِّي حُكْمٍ إلى حُكْمٍ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿لَا يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الْكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [آل عمران: ٢٨] أي: لا يتجاوزوا ولايةَ المؤمنين إلى ولايةِ الكافرين.

وقال أُميَّة:

يا نفسُ مالِكِ دونَ اللهِ من واقِي

أي: إذا تجاوزتِ وقايةَ اللهِ ولم تنالِها لم يَنقُكْ غيره. و﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ متعلِّقٌ ب﴿أَدْعُوا﴾ أو ب﴿شَهِدَاءَكُمْ﴾، فإن علقته ب﴿شَهِدَاءَكُمْ﴾ فمعناه:.....

قوله: (وقد^(١) رآه)، الجوهرى: رأى فلانُ الناسَ يرائيهم مرآةً ورأيأهم مرآةً على القلبِ بمعنى. وفي «مقدمة الأدب»^(٢): رأى الناسَ بَعَمَلِهِ أراهم عمله. فالباءُ صلةٌ. قال الميداني^(٣): هذا قولٌ عليٌّ رضي الله عنه لرجلٍ مدَّحه نفاقاً.

قوله: ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ متعلِّقٌ ب﴿أَدْعُوا﴾، أو ب﴿شَهِدَاءَكُمْ﴾ (اعلم أن «مِنْ دُونِ اللَّهِ» إمَّا مُتَعَلِّقٌ بِشَهِدَائِكُمْ أو بادعوا، والشهداءُ إمَّا بمعنى الحاضرِ أو القائمِ بالشهادة، و«دُونُ» إمَّا بمعنى غير، أو قُدَّام، فإذا علِّقَ بِشَهِدَائِكُمْ اختَصَّ أن يكونَ بمعنى القائمِ بالشهادة. والشاهدُ إمَّا الأصنامُ أو مدارِ^(٤) القوم، فعلى أن يُرادَ به الأصنام: ﴿مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ إمَّا في محلِّ النصبِ على الحال، قال أبو البقاء: «من دون الله» في موضعِ الحالِ والعاملُ محذوفٌ، أي: «شَهِدَائِكُمْ»^(٥))

(١) في (ف): «فقد».

(٢) للزنجشري.

(٣) «جميع الأمثال» (١: ٨٨).

(٤) جَمْعٌ وَمِزْرَةٌ بَكَسْرٍ فَسُكُونٍ آخَرُهَا هَاءٌ، وهو زعيمُ القومِ المُتَكَلِّمِ عنهم، وسيأتي تفسيره من «الصحيح»

(دره).

(٥) في (ط): «شهداء».

ادْعُوا الَّذِينَ اتَّخَذْتُمُوهُمْ آلِهَةً مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ يَشْهَدُونَ لَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ أَنْكُمْ عَلَى الْحَقِّ؛ أَوْ: ادْعُوا الَّذِينَ يَشْهَدُونَ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ، مِنْ قَوْلِ الْأَعْمَى:

مفردين عن الله. وهو المراد بقوله: «ادْعُوا الَّذِينَ اتَّخَذْتُمُوهُمْ آلِهَةً مِنْ دُونِ اللَّهِ وَزَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ يَشْهَدُونَ لَكُمْ»، أو على الظرف والعامل ما في الشهداء من معنى الفعل^(١). وهو المراد من قوله: «أو ادْعُوا الَّذِينَ يَشْهَدُونَ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ»، وعلى التقديرين المراد بالشهداء الأصنام، يدل عليه قوله بعد ذكرهما: «وفي أمرهم أَنْ يَسْتَظْهَرُوا بِالْجَمَادِ» إلى قوله: «غَايَةُ النِّهْكَم».

وعلى أن يكونَ القائمُ بالشهادة المدارة، المضاف محذوف. المعنى: ادْعُوا شهداءكم مُتَجَاوِزِينَ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ وَمِنَ الْمُؤْمِنِينَ، وادْعُوا غَيْرَهُمْ فَانظُرُوا هَلْ يَشْهَدُونَ لَكُمْ، وعلى هذا الأمرُ واردة على سبيل إرخاء العنان والكلام المُنْصَف؛ لأنَّهم إذا سَمِعُوا هَذَا الْكَلَامَ تَفَكَّرُوا فِيهِ، وَأَبْقَوْا أَنَّهُمْ لَا يَشْهَدُونَ لَهُمْ بِذَلِكَ، لأنَّهم زعماءُ الحوَارِ وأربابُ الفصاحة، يُمَيِّزُونَ بَيْنَ كَلَامٍ فَصِيحٍ وَأَفْصَحَ، وَبَلِيغٍ وَأَبْلَغَ، وَيَأْنِفُونَ عَنِ الْكُذْبِ.

وإذا علّق بـ«ادْعُوا» يعمُ الشهداء في القائم بالشهادة وفي الحاضر، فعلى أن يراد القائمُ بالشهادة الشهيدُ مطلقٌ غيرُ مُقَيَّدٍ بقوله: «مِنْ دُونِ اللَّهِ» كما في الأول؛ لأنه حينئذٍ قيدٌ للفعل «وَمِنْ» لا ابتداءً الغاية كما سبق في قوله تعالى: «فَأَنذَرْتُكُمْ نَارًا مِنْ تَحْتِهِ»، فيكون الدعاء قد ابتدئ من دون الله، والمراد بالشاهد حينئذٍ الشاهد العدل؛ لأنَّ الشاهد إذا أُطْلِقَ عرفاً بادر إلى الذهن هذا، ومن ثمَّ قال في الأول: «من دون أوليائه ومن غير المؤمنين»، وهاتنا: «وادْعُوا شهداء من الذين شهادتهم بيَّنة تُصَحِّحُهَا الدَّعَاوَى»، وعلى هذا الأمرُ للتبكي؛ لأنَّهم مُيَوَّنُونَ بأنَّ ليس لهم شهداء عادلون تُصَحِّحُ بِهِمُ الدَّعَاوَى يَشْهَدُونَ لَهُمْ بِذَلِكَ.

ولقرب هذا الوجه من السابق وهو أن يراد بشهادتكم^(٢) المدارة قال: «وتعليقُهُ بالدعاء

(١) في «التيبان في إعراب القرآن» (١: ٤٠).

(٢) في (ط): «يراد يشهد أنكم».

ثُرِيكَ الْقَذَى مِنْ دُونِهَا وَهِيَ دُونَهُ

في هذا الوجه جازئ. وعلى أن يراد بالشهيد الحاضر، ففي الكلام تخصيص بحسب المفهوم؛ لأن الدعاء إذا قُيِّدَ بمن دون الله يكون غير متناول لله تعالى، ولهذا قال: «فادعوا كل من يشهد لكم واستظهروا به من الجن والإنس إلا الله»، والأمر على هذا للتعجيز والتحدي مطلقاً^(١)، ولهذا قال: «وادعوا شهداءكم من دون الله» إلى قوله: «والجن والإنس شاهدوكم». ويؤيده قوله: ﴿قُلْ لِّئِنْ أَجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَيَّ أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذِهِ الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَتْ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾ [الاسراء: ٨٨] وفي التقسيم وجوه أخرى، وللبحث فيه مجال فليتأمل.

واعلم أن التفرقة بين الوجوه تُوجب التفرقة بين المعاني، فإذا أريد بالشهداء الأصنام كان الأمر بقوله: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُمْ﴾ للتهكم، وإن أريد به الرؤساء، كان الأمر للاستدراج وإرخاء العنان، وإن أريد به الناس العدول، كان لإظهار التبكيت، وإن أريد به الناصر والمستظهر به من دون الله، كان الأمر للتحدي والتعجيز كما سبق تفصيله.

قوله: (ثُرِيكَ الْقَذَى مِنْ دُونِهَا وَهِيَ دُونَهُ) قيل تمامه:

إِذَا ذَاقَهَا مَنْ ذَاقَهَا يَتَمَطَّقُ

أي: ثُرِيكَ الزجاجة القَذَى مِنْ قُدَّامِهَا وَهِيَ قُدَّامُ الْقَذَى.

الأساس: ودونه خَرَطُ القتاد، أي: أمامه. يتمطق، أي: يمض شفتيه من لذاتها.

وروى ابن حمدون^(٢) في «التذكرة»^(٣): أَنَّ الْوَلِيدَ بْنَ عَبْدِ الْمَلِكِ قَالَ لِابْنِ الْأَقْرَعِ^(٤):

أَتَشِدُّنِي قَوْلَكَ فِي الْخَمْرِ، فَأَنْشِدَهُ:

(١) من قوله: «ولهذا قال: فادعوا» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) أبو المعالي محمد بن الحسن بن حمدون الكاتب (ت ٥٦٢هـ)، كان فاضلاً من أهلي المعرفة التامة بالأدب،

وكتابه «التذكرة» من مجاميع الأدب الحسنة، وقد حققه المرحوم العلامة إحسان عباس، وهو مطبوع له

ترجمة في «وفيات الأعيان» (٤: ٣٨٠)، و«المنتظم» (١٠: ٢٢١).

(٣) «التذكرة الحمدونية» (٢: ٣٦٦).

(٤) في «التذكرة»: أبو الأقرع.

أي: تريك القذى قدامها وهي قدام القذى؛ لرفتها وصفائها، وفي أمرهم أن يستظهروا بالجهاد الذي لا ينطق في معارضة القرآن بفصاحته غاية التهكم بهم؛ أو ﴿وَأَدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ أي: من دون أوليائه ومن غير المؤمنين ليشهدوا لكم أنكم أتيتم بمثله، وهذا من المساهلة وإرخاء العنان، والإشعار بأن شهداءهم وهم مدارة القوم الذين هم وجوه المشاهيد، وفرسان المفاولة والمناقلة؛ تأبى عليهم الطباغ، وتجمع بهم الإنسانية والألفة أن يرضوا لأنفسهم الشهادة بصحة الفاسد البين عندهم فسادهم، واستقامة المحال الجلي في عقولهم إحالته. وتعليقه بالدعاء في هذا الوجه جائز، وإن علّقته بالدعاء فمعناه: ادعوا من دون الله شهداءكم، يعني: لا تستشهدوا بالله،.....

كُمَيْتٌ إِذَا شَجَّتْ فِي الْكَاسِ وَرَدُّهَا^(١) لها في عظام الشارين ديب

تريك القذى من دونها وهي دونها لوجه أخيه في الإناء قطوب

فقال الوليد: شربتها ورب الكعبة، قال: لئن كان وضي لها رابك فقد رابني معرفتك بها. فعلى هذا ابن الأثير إما ضمن^(٢) المصراع، أو كان من التوارد^(٣).

قوله: (مدارة القوم)، الجوهري: دَرَهْتُ عن القوم: دَفَعْتُ عنهم، مِثْلُ دَرَأْتُ، وهو مُبْدَلٌ منه نحو هَرَأَ^(٤)، والمذرة: رَعِيمُ القوم والمتكلم عنهم، واجتمع المذارة.

قوله: (والألفة)، الأساس: ومن المشتق من الألف: فيه ألفة وألف، وقد ألف من كذا، ألا تراهم قالوا: الألف من الألف! الجوهري: ألف من الشيء تألف ألفاً: استتكَف.

(١) في «التذكرة»: «كُمَيْتًا... وَرَدَّةً»، وهو الأشبه بالصواب. والمراد به لو أنها على حد قوله تعالى: ﴿فَإِذَا أَنْشَقَّتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ﴾ [الرحمن: ٣٧] أي: حمرة كالوردية، وهو التوارد المعروف.

(٢) في (ط): «ضمير».

(٣) في (ط): «من التوارد».

(٤) يعني من «أراق».

ولا تقولوا: اللّٰهُ يشهد أنّ ما ندّعيه حقّ، كما يقولُه العاجزُ عن إقامة البيّنة على صحّة دَعَوَاهُ، وادّعوا الشّهداء من النّاس الذين شهداتهم بيّنة تُصَحِّحُ بها الدّعاوى عند الحكّام، وهذا تعجيزٌ لهم وبيانٌ لانقطاعهم وانخدا لهم، وأنّ الحجّة قد بهرتهم ولم تبق لهم مُشَبَّهَاتٌ غير قولهم: اللّٰهُ يشهد أنّا صادقون. وقولهم هذا تسجيلٌ منهم على أنفسهم بتناهي العجز وسقوط القدرة. وعن بعض العرب: أنه سُئِلَ عن نسبه، فقال: قُرَشِيٌّ والحمد لله. فقيل له: قولك: الحمد لله في هذا المقام ريبة. أو: ادّعوا من دون اللّٰهِ شهداءكم؛ يعني: أنّ اللّٰه شاهدكم؛ لأنه أقرب إليكم من جبل الوريد، وهو بينكم وبين أعناق رَواحِلِكُمْ، والجنّ والإنس شاهدوكم؛ فادّعوا كلّ من يشهدكم، واستظهروا به من الجنّ والإنس إلّا اللّٰه تعالى؛ لأنه القادر وحده على أن يأتي بمثله دون كلّ شاهد من شهدائكم، فهو في معنى قوله: ﴿قُلْ لِّينِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ﴾ الآية [الإسراء: ٨٨].

﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ [٢٤]

لَمَّا أَرشَدَهُمُ اللّٰهُ إِلَى الْجَهَةِ الَّتِي مِنْهَا يَتَعَرَّفُونَ أَمَرَ النَّبِيَّ ﷺ وَعَلَى آلِهِ،

قوله: (يعني أنّ الله شاهدكم) أي: حاضرُكم، وقوله: «لأنّه أقرب إليكم» تعليلٌ للتفسير، أي: الشّهادَةُ بمعنى الحاضِر؛ لقوله تعالى: ﴿وَنَحْنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ﴾ [ق: ١٦] ولقوله صلوات الله عليه: «وهو بينكم وبين أعناق رَواحِلِكُمْ» والحديث من رواية البخاريّ ومسلم وغيرهما عن أبي موسى في حديث طويل: «ارْبِعُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ إِنْكُمْ لَا تَدْعُونَ أَصَمًّا وَلَا غَائِبًا، إِنْكُمْ تَدْعُونَ سَمِيعًا بَصِيرًا، وَهُوَ مَعَكُمْ، وَالَّذِي تَدْعُونَهُ أَقْرَبُ إِلَى أَحَدِكُمْ مِنْ عُنُقِ رَاحِلَتِهِ»^(١) وهو مثَلُ لقرب القريب، الجوهري: اَرْبَعَ عَلَى نَفْسِكَ: أي: اَرْفُقْ بِنَفْسِكَ وَكُفَّ.

قوله: (لَمَّا أَرشَدَهُمُ [الله] إِلَى الْجَهَةِ) يعني بقوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِّمَّا نَزَّلْنَا﴾ [البقرة: ٢٣] حيثُ أتى بـ «إِنْ» في موضع الجزم لكونِ الكلام مع المُرَتَّابِينَ، والغَرَضُ استدراجهم إلى

(١) أخرجه البخاري (٦٣٨٤) ومسلم (٢٧٠٤) وغيرهما.

وما جاء به حتى يُعْثَرُوا عَلَى حَقِيقَتِهِ وَسِرِّهِ، وامتياز حَقِّهِ من باطلِهِ قَالَ لَهُمْ: فإذا لم تُعَارِضُوهُ ولم يَتَسَهَّلْ لَكُمْ ما تَبْتَغُونَ، وبَانَ لَكُمْ أَنَّهُ مَعْجُوزٌ عَنْهُ؛ فَقَدْ صَرَخَ الْحَقُّ عَنْ مَحْضِهِ، وَوَجَبَ التَّصَدِيقُ، فَأَمِنُوا وَخَافُوا الْعَذَابَ الْمُعَدَّ لِمَن كَذَّبَ. وفيهِ دليْلانِ عَلَى إِبْثَابِ النَّبِيِّ: صَحَّةُ كَوْنِ الْمُتَحَدِّثِ بِهِ مُعْجِزًا، وَالْإِخْبَارُ بِأَنَّهُمْ لَنْ يَفْعَلُوا.....

أَنْ يَخْزِرُوا نَفْسَهُمْ وَيُجْزِبُوا قَوَاهِمَ، فَيَعْثَرُوا عَلَى سِرِّهِ وَامْتِيازِ حَقِّهِ، قَالَ لَهُمْ: فإذا لم تُعَارِضُوهُ، أَي: رَتَّبَ عَلَى ذَلِكَ الْإِرْشَادِ جَمْلَتَيْنِ شَرْطِيَّتَيْنِ: أُولَاهُمَا: مَحْذُوفَةٌ الْجُزْأِ، وَثَانِيَتُهُمَا: مَحْذُوفَةٌ الشَّرْطِ لِتَكْمِيلِ ذَلِكَ الْإِرْشَادِ وَتَمِيمِ التَّحْقِيقِ فِيهِ.

بيانه: أَنْ قَوْلَهُ: «فإذا لم تُعَارِضُوهُ، ولم يَتَسَهَّلْ لَكُمْ ما تَبْتَغُونَ، وبَانَ لَكُمْ أَنَّهُ مَعْجُوزٌ عَنْهُ» هُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا﴾ وَهُوَ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ، «فَقَدْ صَرَخَ الْحَقُّ عَنْ مَحْضِهِ وَوَجَبَ التَّصَدِيقُ» جِزَاءٌ لِهَذَا الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ. وَقَوْلُهُ: «فَأَمِنُوا وَخَافُوا الْعَذَابَ» هُوَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ وَهُوَ جِزَاءٌ شَرْطٍ مُقَدَّرٍ، أَي: إِذَا «صَرَخَ الْحَقُّ عَنْ مَحْضِهِ وَوَجَبَ التَّصَدِيقُ فَأَمِنُوا وَخَافُوا الْعَذَابَ». يَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمُقَدَّرِ تَصْرِيحُهُ بَعْدَ هَذَا بِقَوْلِهِ: «إِنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَأْتُوا بِهَا، وَتَبَيَّنَ عَجْزُهُمْ عَنِ الْمَعَارِضَةِ فَقَدْ صَحَّ عَنْدهُمْ صِدْقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِذَا صَحَّ عَنْدهُمْ صِدْقُهُ ثُمَّ لَزِمُوا الْعِنَادَ اسْتَوْجَبُوا الْعَذَابَ».

قَوْلُهُ: (صَرَخَ الْحَقُّ عَنْ مَحْضِهِ)، الْجَوْهَرِيُّ: الصَّرِيحُ: اللَّبْنُ الْخَالِصُ، وَالْمَحْضُ كَذَلِكَ. الْأَسَاسُ: لِبْنِ صَرِيحٍ: ذَهَبَتْ رَغْوَتُهُ وَخَلَّصَ.

الميداني: صَرَخَ الْحَقُّ عَنْ مَحْضِهِ، أَي: انْكَشَفَ الْأَمْرُ وَظَهَرَ، وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو: أَي: انْكَشَفَ الْبَاطِلُ وَاسْتَبَانَ الْحَقُّ فَعُرِفَ^(١).

قَوْلُهُ: (وفيهِ دليْلانِ) أَي: فِي^(٢) قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ سَعِدُوا﴾ الْآيَةُ.

(١) «جمع الأمثال» (١: ٣٩٨).

(٢) فِي (ف): «وفيهِ دليل أن التي فِي».

وهو غَيْبٌ لا يعلمُهُ إلا الله. فإن قلت: انتفاء إتيانهم بالسورة واجب، فهل آجِيءُ بـ «إذا» الذي للوجوب دون «إن» الذي للشك! قلت: فيه وجهان: أحدهما: أن يُساق القولُ معهم على حَسَبِ حِسَابَانِهِمْ وَطَمَعِهِمْ، وأن العجزَ عن المعارضة كانَ قَبْلَ التأمُّلِ؛ كالمشكوك فيه لديهم لا تكالهِم على فصاحتهم واقتدارهم على الكلام.

والثاني: أن يتهكَّم بهم كما يقول الموصوف بالقوة، الواصل من نفسه بالغلبة على من يُقاويه: إن غلبتْكَ لم أبقِ عليك، وهو يعلم أنه غالبه ويتيقنه؛ تهكُّمًا به. فإن قلت: لم عَبَّرَ عن الإتيان بالفعل؟ وأيُّ فائدة في تَرْكِهِ إليه؟ قلت: لأنه فِعْلٌ من الأفعال، تقول: أتيتُ فلانًا، فيُقَالُ لك: نَعَمْ ما فَعَلْتَ. والفائدة فيه:

قوله: (على حَسَبِ حِسَابَانِهِمْ) فإنهم كانوا يقولون: لو نشاء لقلنا مثل هذا.

قوله: (على مَنْ يقاويه) أي: يُعارضه. قاوَيْتُهُ فَقَوَيْتُهُ، أي: غلبته.

الأساس:

وهم يتقاوون الفطيمة في الدم^(١)

وتقاوينا الدلو تقاويًا: إذا جمعوا شفاهم على شَفَيْتُهَا^(٢) فشرب كل واحد ما أمكنه.

قوله: (لم أبقِ عليك)، الجوهرِي: أَبْقَيْتُ على فلان: إذا أَرَعَيْتُ عليه وَرَحَّمْتَهُ، يقال: لا أَبْقِ الله عليك إن أَبْقَيْتَ عليّ.

قوله: (لأنه فِعْلٌ من الأفعال)، الراغب: لفظُ الفعلِ أعمُّ معنى من سائرِ أخواتِهِ نحو الصُّنْعِ والإبداعِ والإحداثِ والحَلْقِ والكَسْبِ والعمل؛ لأنَّ الإبداعَ أَكْثَرُ ما يُقَالُ في إيجادِ عَدَمٍ، وليس حقيقةً ذلك إلا الله تعالى، والإحداثُ في إيجادِ الأعيانِ والأعراضِ معًا، والعملُ

(١) في (ف) و(ح): العظيمة في الدم، وهو تحريف، وما أثبت من «أساس البلاغة» (فطم) و(قوي).

(٢) في (ط): «شفاها».

أنه جار مجرئ الكناية التي تُعطيكَ اختصارًا ووجازة تُغنيكَ عن طول المكني عنه، ألا ترى أن الرجل يقول: ضربت زيدًا في موضع كذا على صفة كذا، وشتمته، ونكَلْتُ به، ويَعُدُّ كَيْفِيَّاتٍ وَأَفْعَالًا، فنقول: ينسما فعلت! ولو ذَكَرْتَ ما أَتَبَتْه عنه لَطَالَ عليك، وكذلك لو لم يعدل عن لَفْظِ الْإِتْيَانِ إِلَى لَفْظِ الْفِعْلِ لاسْتَطِيلَ أن يقال: فإن لم تأتوا بسورة من مثله، ولن تأتوا بسورة من مثله. فإن قلت: ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ ما محلها؟ قلت: لا محل لها؛ لأنها جملة اعتراضية. فإن قلت: ما حقيقة «لن» في باب النفي؟.....

لا يُقال إلا فيما كان عن فكر ورؤية، ولهذا قرَنَ بالعلم حتى قال بعض الأدباء: قُلِبَ لَفْظُ الْعَمَلِ عن لَفْظِ الْعِلْمِ تنبيهًا أنه من مقتضاه. والصُّنْعُ يُقالُ في إيجاد الصورة في المواد كالصياغة والبناء^(١)، والخلق تقدير الأعراض الجسمية وإيجادها، وقد يقال للتقدير من غير إيجاد، ولأن الخلق لا يُستعمل إلا في إيجاد الأجسام وأعراضها امتنع من إطلاق الخلق على القرآن^(٢).

قوله: (جار مجرئ الكناية) يريد بها الكناية اللغوية، وهي عدم التصريح بالشيء وتسمية الضائري بها من هذا القبيل، ويمكن أن يُحمَل على الاصطلاحية: وهي أن يُفَى العام لِيَتَفَيَّ الخاص. وهذا أبلغ لكن قوله: «جار مجرئ الكناية» لا يساعد عليه؛ لأن ظاهره أن قوله: ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ أَجْرِي مَجْرُئِ الضمير في أنه إذا تقدَّم أشياء يُجاءُ به أو باسم الإشارة فيُعَبَّرُ بها عنها، كقوله تعالى^(٣): ﴿إِنَّ أَلْسِنَةً وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦].

قوله: (ونكَلْتُ به)، الجوهرية: يقال: نكَلَّ به تنكيلاً: إذا جعله نكالا وعبرة لغيره.

قوله: (جملة اعتراضية)، الكواشي: واوها استئنافية، ولا محل لها من الإعراب؛ لأنها لم تقع موقع المفرد، ولا هي مستحقة للإعراب في نفسها.

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١١٩).

(٢) المصدر السابق (١: ١١٠).

(٣) في (ح): «لقله تعالى».

قُلْتُ: «لا» و«لن» أختان في نفي المستقبل، إلا أنّ في «لن» توكيداً وتشديداً، تقول لصاحبك: لا أُقيم غداً، فإن أنكر عليك قلت: لن أُقيم غداً، كما تفعل في: أنا مُقيم، وإني مُقيم، وهي عند الحليل - في إحدى الروايتين عنه - أصلها: «لا أن»، وعند القراء: «لا» أبدلت ألفها نوناً، وعند سيبويه وإحدى الروايتين عن الحليل: حرفٌ مقتضب لتأكيد نفي المستقبل. فإن قلت: من أين لك أنه إخبارٌ بالغيب على ما هو به حتى يكون معجزة؟ قلت: لأنهم لو عارضوه بشيء لم يمتنع أن يتواصفه الناس ويتناقلوه.....

قوله: (تقول لصاحبك: لا أُقيم غداً، فإن أنكر عليك قلت: لن أُقيم غداً) مثاله في الإثبات قولك لحالي الدهن: أنا مُقيم غداً، فإذا تردّد قلت: إني مُقيم غداً، ثم إذا أنكر قلت: إني مُقيم غداً.

قوله: (أصله^(١): لا أن) قيل: حُذِفَتْ همزة «أن» لكثرتها في الكلام، وذهبت الألف من «لا» في الدرج لاجتماع الساكنين فبقي اللام من «لا» والنون من «أن» فجمعاً وقيل: لن، وقد جاء في الشعر على أصله^(٢):

يُرْجِي المرء ما لا أن يلاقي وتعرض دون أقربه خطوب

المعنى: يُرْجِي المرء ما لن يلاقيه ولن يجده^(٣).

قوله: (مُقْتَضَب) أي: مُرْتَجَل، الأساس: ومن المجاز: اقتضب الكلام: ارتجله، واقتضب حديثه: انتزعه واقتطعه.

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أصلها».

(٢) هو من شواهد «معني اللبيب» ص ٣٨، و«خزانة الأدب» (٨: ٤٤)، وعزاه السيوطي في «شرح شواهد المعني» (١: ٨٥) لجابر بن دالان الطائي.

قلت: الخلاف منصوب بين النحاة في أصل «لن»، لتيام الفائدة انظر: «معني اللبيب» لابن هشام الأنصاري ص ٣٨.

(٣) من قوله: «المعنى: يرجي» إلى هنا من (ط).

إِذْ خَفَاءٌ مِثْلُهُ فِيمَا عَلَيْهِ مَبْنِيُ الْعَادَةِ مُحَالٌ لَا سَبِيًّا وَالطَّاعُونَ فِيهِ أَكْثَفُ عَدَدًا مِنَ الذَّائِبِينَ عَنْهُ، فَحِينَ لَمْ يُنْقَلْ عَلِمَ أَنَّهُ إِبْخَارٌ بِالْغَيْبِ عَلَى مَا هُوَ بِهِ؛ فَكَانَ مُعْجَزَةً. فَإِنْ قُلْتَ: مَا مَعْنَى اشْتِرَاطِهِ فِي اتِّقَاءِ النَّارِ انْتِفَاءً إِيَّاهُمْ بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ؟ قُلْتَ: إِنَّهُمْ إِذَا لَمْ يَأْتُوا بِهَا وَتَبَيَّنَ عِجْزُهُمْ عَنِ الْمَعَارِضَةِ؛ صَحَّ عَنْدهُمْ صِدْقُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَإِذَا صَحَّ عَنْدهُمْ صِدْقُهُ ثُمَّ لَزِمُوا الْعِنَادَ وَلَمْ يُنْقَادُوا وَلَمْ يُشَايِعُوا؛ اسْتَوْجَبُوا الْعِقَابَ بِالنَّارِ؛

قوله: (إِذْ خَفَاءٌ مِثْلُهُ) الضميرُ راجعٌ إلى «شيء»، و«فِيمَا عَلَيْهِ» ظرفٌ «محال» أي: خَفَاءٌ مَا هُوَ عَلَى صِفَةِ ذَلِكَ الشَّيْءِ الْمَعَارِضِي بِهِ مِنَ الْخَطَرِ وَالْفَخَامَةِ مُحَالٌ فِيمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ. هَذَا الْجَوَابُ مَبْنِيٌّ عَلَى قَاعِدَةٍ أُصُولِيَّةٍ. أَي: عَلِمَ أَنَّهُمْ مَا آتَوْا بِمِثْلِهِ لِأَنَّهُمْ لَوْ آتَوْا بِهِ لَتَوَاتَرَ بَيْنَ الْعَالَمِينَ لَتَوْفَرِ الدَّوَاعِي عَلَى نَقْلِهِ، وَحِينَ لَمْ يُنْقَلْ عَلِمَ عَدَمُ الْإِتْيَانِ، فَكَانَ الْإِبْخَارُ عَنْهُ إِبْخَارًا بِالْغَيْبِ، فَيَكُونُ ^(١) مُعْجَزَةً.

قوله: (أَكْثَفُ عَدَدًا)، الْأَسَاسُ: كَثَفَ الشَّيْءُ: كَثُرَ مَعَ الْإِلْتِفَافِ، وَتَكَاثَفَ عَدَدُهُمْ.

قوله: (مَا مَعْنَى اشْتِرَاطِهِ فِي اتِّقَاءِ النَّارِ انْتِفَاءً إِيَّاهُمْ بِسُورَةٍ) أَي: كَيْفَ يَتَرْتَّبُ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ أَي: إِنْ لَمْ تَأْتُوا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ. قَوْلُهُ: ﴿فَاتَّقُوا النَّارَ﴾ لِأَنَّ عَدَمَ إِيَّاهُمْ بِمِثْلِهِ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ سَبَبًا لَانْتِفَاءِ النَّارِ؛ لِأَنَّهُ تَقَرَّرَ أَنَّ الشَّرْطَ سَبَبٌ لِلْجَزَاءِ، عَلَى أَنَّ الْكَلَامَ مَعَ الْمُرَاتِبِينَ وَهُمْ يَنْكُرُونَ النَّارَ فَكَيْفَ يَتَّقُونَهَا؟

وَأَجَابَ بِأَنَّ «فَاتَّقُوا» لَيْسَ جَوَابًا لِلشَّرْطِ الْمَذْكُورِ، بَلْ هُوَ مُبْنِيٌّ عَنْ شَرْطٍ مَحْذُوفٍ، كَمَا أَنَّ اتِّقَاءَ النَّارِ كُنَايَةٌ عَنْ تَرْكِ الْعِنَادِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «وَإِذَا صَحَّ عَنْدهُمْ صِدْقُهُ، ثُمَّ لَزِمُوا الْعِنَادَ، اسْتَوْجَبُوا الْعِقَابَ» هَذَا السُّؤَالُ وَالْجَوَابُ يَرُدُّ قَوْلَ الزَّاعِمِ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿فَاتَّقُوا﴾ - صَرِيحًا كَانَ أَوْ كُنَايَةً - جَوَابٌ لِقَوْلِهِ: ﴿إِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾، بَلْ هُوَ جَزَاءٌ لَشَرْطٍ مَحْذُوفٍ يَسْتَدْعِيهِ قَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ﴾ [البقرة: ٢٣].

(١) فِي (ط): «فَكَانَ».

فَقِيلَ لَهُمْ: إِنْ اسْتَبْتُمْ الْعَجَرَ فَاتْرَكُوا الْعِنَادَ، فَوُضِعَ: ﴿فَأَتَقُوا النَّارَ﴾ مَوْضِعَهُ؛ لِأَنَّ اتِّقَاءَ النَّارِ لَصِيقُهُ وَضَمِيمُهُ تَرْكُ الْعِنَادِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مِنْ نَتَائِجِهِ؛ لِأَنَّ مَنْ اتَّقَى النَّارَ تَرَكَ الْمُعَانَدَةَ. وَنَظِيرُهُ: أَنْ يَقُولَ الْحَلِكَ لِحَشْمِهِ: إِنْ أُرِدْتُمْ الْكِرَامَةَ عِنْدِي فَاحْذَرُوا سَخَطِي، يَرِيدُ فَأَطِيعُونِي وَاتَّبِعُوا أَمْرِي، وَافْعَلُوا مَا هُوَ نَتِيجَةُ حَذَرِ السَّخَطِ، وَهُوَ مِنْ بَابِ الْكِنَايَةِ الَّتِي هِيَ شُعْبَةٌ مِنْ شُعَبِ الْبَلَاغَةِ، وَفَائِدَتُهُ الْإِيجَازُ الَّذِي هُوَ مِنْ حِلْيَةِ الْقُرْآنِ. وَتَهْوِيلُ شَأْنِ الْعِنَادِ بِإِنَايَةِ اتِّقَاءِ النَّارِ مَنَابِهِ، وَإِبْرَازِهِ فِي صُورَتِهِ مُشَبَّهًا ذَلِكَ بِتَهْوِيلِ.....

قَوْلُهُ: (فَقِيلَ لَهُمْ: إِنْ اسْتَبْتُمْ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: «تَيَّنَ عَجْرُهُمْ» إِلَى آخِرِهِ، وَالْفَاءُ مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِ: ﴿فَتَوَبُّوا إِلَى بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا﴾ [البقرة: ٥٤].

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ اتِّقَاءَ النَّارِ لَصِيقُهُ وَضَمِيمُهُ تَرْكُ الْعِنَادِ) ظَاهِرُهُ يُوهِمُ أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْمَجَازِ؛ لِأَنَّهُ مُشْعَرٌ بِأَنَّ اتِّقَاءَ النَّارِ مَلْزُومٌ تَرْكُ الْعِنَادِ لِقَوْلِهِ: «اتِّقَاءُ النَّارِ لَصِيقُهُ» أَي: لَا زَمَّ تَرْكُ الْعِنَادِ، ثُمَّ قَوْلُهُ بَعْدَ ذَلِكَ: «وَهُوَ مِنْ بَابِ الْكِنَايَةِ» بِخِلَافِهِ لَكِنَّ الشَّرْطَ فِي الْكِنَايَةِ التَّسَاوِي بَيْنَ الْمَلْزُومِ وَاللَّازِمِ فَكَأَنَّ كُلَّ وَاحِدٍ مَلْزُومٍ الْآخَرِ، وَلِهَذَا قَسَرَ «لَصِيقُهُ» بِقَوْلِهِ: «ضَمِيمُهُ»، وَنَحْوَهُ قَوْلُهُمْ: رَعَيْنَا الْغَيْثَ. وَأَمَّا الْإِمَامُ فَقَدْ جَعَلَهُ مِنْ إِقَامَةِ الْمُؤَثِّرِ مَقَامَ الْأَثَرِ؛ لِأَنَّ اتِّقَاءَ النَّارِ سَبَبٌ لَتَرْكِ الْعِنَادِ^(١).

قَوْلُهُ: (فَائِدَتُهُ^(٢) الْإِيجَازُ) لِأَنَّ أَصْلَ الْمَعْنَى إِذَا اسْتَبْتُمْ الْعَجَرَ فَاتْرَكُوا الْعِنَادَ الَّذِي يَسْتَلْزِمُ تَرْكُهُ اتِّقَاءَ النَّارِ؛ فَأُنِيبَ ﴿فَأَتَقُوا النَّارَ﴾ مَنَابَ الْمَذْكُورِ جَمِيعًا، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «يَرِيدُ فَأَطِيعُونِي وَاتَّبِعُوا أَمْرِي، وَافْعَلُوا مَا هُوَ نَتِيجَةُ حَذَرِ السَّخَطِ» أَي: الْمَذْكُورُ جَمِيعًا مَرَادٌ مِنْ قَوْلِهِ: «فَاحْذَرُوا سَخَطِي»، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ كِنَايَةً بِأَنَّ كَانَ مَجَازًا لَمْ يَصِحَّ إِرَادَةُ الْمَجْمُوعِ.

قَوْلُهُ: (وَإِبْرَازُهُ فِي صُورَتِهِ مُشَبَّهًا) الضَّمِيرُ فِي «إِبْرَازِهِ» لِلْعِنَادِ، وَفِي «صُورَتِهِ» لَاتِّقَاءِ النَّارِ «مُشَبَّهًا» حَالٌ مِنْ اتِّقَاءِ النَّارِ، وَالْعَامِلُ قَوْلُهُ: «إِنَابَةٌ»؛ يَرِيدُ أَنَّ فِي إِثَارِ الْكِنَايَةِ عَلَى التَّصْرِيحِ فَائِدَتَيْنِ أُخْرَيْنِ:

(١) «مفاتيح الغيب» للرازي (٢: ٣٥٢).

(٢) فِي (ف): «فائدة».

صفة النارِ وتَفْطِيعُ أمرِها. والوَقُودُ: ما تُرْفَعُ به النَّارُ، وأَمَّا المَصْدَرُ فَمَضْمُومٌ، وقد جاءَ فيه الفتح، قال سيبويه: وسَمِعْنَا من العَرَبِ من يَقُولُ: وَقَدْتُ النَّارَ وَقُودًا عَالِيًا. ثم قال: والوَقُودُ أَكْثَرُ. والوَقُود: الحَطَبُ. وقرأ عيسى بْنُ عُمَرَ الهَمْدَانِي بِالضَّمِّ؛ تسميةً بالمَصْدَرِ، كما يُقَالُ: فَلَانٌ فَخَرُ قَوْمِهِ، وَزَيْنٌ بَلَدِهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مِثْلُ قَوْلِكَ: حَيَاةُ الْمُصْبِحِ السَّلَيطُ، أَي: لَيْسَتْ حَيَاتُهُ إِلَّا بِهِ، فَكَأَنَّ نَفْسَ السَّلَيطِ حَيَاتُهُ.....

إحداهما: تصوُّرُ معنى المَكْنِيِّ عنه وأنَّ العنَادَ هو النَّارُ، والسامِعُ عند ذِكْرِ النارِ يستحضِرُ صورتَها فَيَمْتَلِئُ قَلْبُهُ رُعبًا وخوفًا، فإنك إذا أَرَدْتَ أَنْ تقولَ: فَلَانٌ جَوَادٌ، قلتَ: فَلَانٌ جِبَانٌ الكلبِ، مهزولُ الفصيل^(١)، فَصَوَّرْتَ صفةَ الجودِ تصوُّرًا بليغًا، فإنَّ جِبْنَ الكلبِ يدلُّ على مشاهدته وجوهاً إثرَ وجوه، وهي مُشْعِرَةٌ بكثرةِ تَرَدُّدِ الضَّيْفَانِ، وهي بكونه مضيفًا، وهو بكونه جوادًا.

وثانيتها: التَّمَكُّنُ من انضمامِ قوله: ﴿وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْجِبَارَةُ﴾ الآيةِ إليه تَتِمِّيًا لذلك التَّهْوِيلِ والرَّعْبِ وَتَرْثِيَةً للتَّصْوِيرِ.

قوله: (الْهَمْدَانِي) قال صاحبُ «الجامع»^(٢): هَمْدَانٌ بَفَتْحِ الهاءِ وَشُكُونِ الميمِ وبالدالِ المهملةِ: أَبُو قَبِيلَةٍ واسمُهُ أَوْشَلَةُ بْنُ مَالِكِ بْنِ زَيْدِ بْنِ رِبْعَةَ.

قوله: (فَلَانٌ فَخَرُ قَوْمِهِ) أَي: الَّذِي يَفْتَخِرُ بِهِ قَوْمُهُ؛ كقولك: صَرَبُ الْأَمِيرِ، أَي: مَضْرُوبِهِ.

قوله: (حَيَاةُ الْمُصْبِحِ السَّلَيطِ)^(٣) ولا يَبْعُدُ عَلَى هَذَا أَنْ يَكُونَ مِنْ بَابِ «رَجُلٌ عَذْلٌ»

(١) هذا منقول من قول الشاعر:

وما يَكُ في من عَيْبٍ فِلَانِي جِبَانُ الكلبِ مهزولُ الفصيل

ذكره الجاحظ في «الحيوان» (١: ٣٨٤)، وعبد القاهر الجرجاني في «دلائل الإعجاز» ص ٣٠٧، والتبريزي

في «شرح الحاشية» (٤: ٩٣) غير منسوب لأحد.

(٢) «تتمة جامع الأصول» (١٢: ٩٩٦).

(٣) وهو الزَيْتُ الْجَيِّدُ. انظر: «أساس البلاغة» (مسلط).

فإن قلت: صِلَةُ «الذي» و«التي» يجب أن تكون قصّة معلومة للمخاطب، فكيف علِم أولئك أن نارَ الآخرة تُوقَدُ بالناسِ والحجارة؟ قلت: لا يمتنع أن يتقدّم لهم بذلك سماعٌ من أهل الكتاب، أو سَمِعُوهُ من رسول الله ﷺ، أو سَمِعُوا قَبْلَ هذه الآية قوله تعالى في سورة التحريم: ﴿نَارًا وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾ [التحريم: ٦]. فإن قلت: فلم جاءت النارُ الموصوفة بهذه الجملة مُنْكَرَةً في سورة التحريم وهاهنا معرفة؟ قلت: تلك الآية نزلت بمكة فعرفوا منها نارًا موصوفة بهذه الصفة، ثم نزلت هذه بالمدينة مشارًا بها إلى ما عرفوه أولاً. فإن قلت: ما معنى قوله: ﴿وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ﴾؟ قلت: معناه أنها نارٌ ممتازة عن غيرها من النيران؛ بأنها لا تَنَقِدُ إلا بالناسِ والحجارة.....

والمعنى ليس وقودُ النارِ إلا الناس؛ لأنَّ الناسَ بمنزلة الحطب، وعلى الأول يجوز أن يكون هناك وقودٌ آخرٌ.

قوله: (تلك الآية نزلت بمكة ثم نزلت هذه بالمدينة)، الانتصاف: يعني بآية سورة التحريم ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ لكنني لم أقف على خلاف أن سورة التحريم مدنية، والقصة أوّلها شاهدةٌ بصحة ذلك، والظاهر أن الزمخشريّ وهم في قوله: إنها مكية^(١).

وقلت: يؤيِّده ما رواه البخاريّ ومسلم وأبو داود والنسائي عن عائشة رضي الله عنها قالت: «كان رسول الله ﷺ يُحِبُّ الْعَسَلَ وَالْحُلُوءَ، وكان إذا انصرف من العصر دخل على نسائه، فيدنون من إحداهنّ، فدخل على حفصة بنت عمر رضي الله عنها» وساقوا الحديث^(٢) إلى قوله: فنزل ﴿لَا تُحَرِّمُ مَا أَحَلَّ اللَّهُ لَكَ﴾ [التحريم: ١]، وكذلك قوله تعالى بعدها: ﴿جَاهِدِ الْكُفَّارَ وَالْمُنَافِقِينَ وَاغْلُظْ عَلَيْهِمْ﴾ [التحريم: ٩] وإنما نجم النفاق في المدينة.

(١) «الانتصاف بحاشية الكشف» (١: ١٠٢).

(٢) أخرجه البخاري (٥٢٦٧) و(٥٢٦٨)، ومسلم (١٤٧٤)، وأبو داود (٣٧١٤)، والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٦٠٩) وغيرهم.

وبأنَّ غَيْرَهَا إِنْ أُريدَ إِحْرَاقُ النَّاسِ بِهَا أَوْ إِحْمَاءُ الْحِجَارَةِ أَوْ قُدَّتْ أَوَّلًا بِوَقُودٍ، ثُمَّ طُرِحَ فِيهَا مَا يُرَادُّ إِحْرَاقُهُ أَوْ إِحْمَاؤُهُ، وَتِلْكَ - أَعَاذَنَا اللَّهُ مِنْهَا بِرَحْمَتِهِ الْوَاسِعَةِ - تُوقَدُ بِنَفْسٍ مَا يُحْرِقُ وَيُحْمَى بِالنَّارِ؛ وَبَأنْهَا لِإِفْرَاطِ حَرِّهَا وَشِدَّةِ ذِكَايِهَا إِذَا اتَّصَلَتْ بِهَا لَا تَسْتَعْلُ بِهِ نَارٌ اشْتَعَلَتْ وَارْتَفَعَ لَهْبُهَا. فَإِنْ قُلْتُ: أَنَاؤُ الْجَحِيمِ كُلُّهَا مُوقَدَةٌ بِالنَّاسِ وَالْحِجَارَةِ أَمْ هِيَ نِيرَانٌ شَتَّى؛ مِنْهَا نَارٌ بِهَذِهِ الصِّفَةِ؟ قُلْتُ: بَلْ هِيَ نِيرَانٌ شَتَّى؛ مِنْهَا نَارٌ تُوقَدُ بِالنَّاسِ وَالْحِجَارَةِ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ تَنْكِيرُهَا فِي قَوْلِهِ: ﴿فَوَأنْفُسُكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التَّحْرِيم: ٦]، ﴿فَأنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلْتَظِلُونَ﴾ [الْبَلَدُ: ١٤]، وَلَعَلَّ لِكِفَارِ الْجَنِّ.....

وَفِي «جَامِعِ الْأَصُولِ»^(١): تَزَوَّجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَائِشَةَ بِمَكَّةَ فِي شَوَالٍ سَنَةِ عَشْرِ^(٢) مِنَ النَّبُوَّةِ، وَأَعْرَسَ بِهَا بِالْمَدِينَةِ فِي شَوَالٍ سَنَةِ اثْنَتَيْنِ مِنَ الْهِجْرَةِ، وَتَزَوَّجَ حَفْصَةَ فِي سَنَةِ ثَلَاثٍ مِنَ الْهِجْرَةِ. قِيلَ: لَعَلَّ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ السُّورَةُ مَدِينَةً، وَهَذِهِ الْآيَةُ وَخَظَهَا مَكِيَّةٌ.

قُلْتُ: لَا يَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِهِ؛ لِأَنَّهُ قَالَ فِيهَا سَبَقَ: بَلَّغْنَا بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَنَّ كُلَّ شَيْءٍ نَزَلَ فِيهِ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾ فَهُوَ مَكِّيٌّ، وَ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ فَهُوَ مَدَنِيٌّ، وَهَذِهِ الْآيَةُ مُصَدَّرَةٌ بِـ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ فَهُوَ مَنَافٍ لِمَا قِيلَ، وَمُنَاقِضٌ لِقَوْلِهِ، فَحَيْثُ تَعْرِيفُ النَّارِ إِمَّا أَنْ يَكُونَ لِسَمَاعِهِمْ إِيَّاهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَوْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ.

قَوْلُهُ: (وَشِدَّةُ ذِكَايِهَا)، الْمُغْرَبُ: أَصْلُ التَّرْكِيبِ يَدُلُّ عَلَى التَّامِّ وَمِنْهُ: ذِكَاؤُ السَّنِّ بِالْمَدِّ لِنَهَايَةِ الشَّبَابِ، وَذَكَ النَّارِ بِالْقَصْرِ لِتَمَامِ اشْتِعَالِهَا^(٣).

الْجَوْهَرِيُّ: ذَكَتِ النَّارُ تَذْكُو ذَكَاً مَقْصُورًا، أَيُّ: اشْتَعَلَتْ.

وَفِي «الْأَسَاسِ»: ذَكَتِ النَّارُ تَذْكُو ذَكَاً، وَأَصَابَهُ ذِكَاؤُ النَّارِ وَذَكَ النَّارُ؛ بِالْمَدِّ وَالْقَصْرِ.

قَوْلُهُ: (يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ تَنْكِيرُهَا) أَيُّ: عَلَى أَنَّ نِيرَانَ الْآخِرَةِ نِيرَانٌ شَتَّى. قِيلَ: فِيهِ نَظَرٌ،

(١) «جَامِعِ الْأَصُولِ» (١: ٩٧-٩٨).

(٢) قَوْلُهُ: «سَنَةِ عَشْرِ» إِلَى هُنَا، لَمْ يَبَيَّنْ فِي (ط) مِنْهُ إِلَّا قَوْلَهُ: «سَنَةِ اثْنَتَيْنِ مِنَ الْهِجْرَةِ»!

(٣) «الْمُغْرَبُ فِي تَرْتِيبِ الْمُعْرَبِ» (١: ٣٠٦).

وَشَاطِئِهِمْ نَارًا وَقَوْدُهَا الشَّيَاطِينُ كَمَا أَنَّ لَكُفْرَةَ الْإِنْسِ نَارًا وَقَوْدُهَا هُمْ، جزاء لكل جنس بما يشاكله من العذاب. فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ قَرَّنَ النَّاسُ بِالْحِجَارَةِ، وَجُعِلَتِ الْحِجَارَةُ مَعَهُمْ وَقُودًا؟ قُلْتُ: لِأَنَّهُمْ قَرَنُوا بِهَا أَنْفُسَهُمْ فِي الدُّنْيَا حَيْثُ نَحْتُوها أَصْنَامًا، وَجَعَلُوهَا لِلَّهِ أُنْدَادًا، أَوْ عِبَادُوهَا مِنْ دُونِهِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، وهذه الآية مُفسَّرةٌ لِمَا نَحْنُ فِيهِ؛ فَقَوْلُهُ: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ﴾ فِي مَعْنَى النَّاسِ وَالْحِجَارَةِ، وَ﴿حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ فِي مَعْنَى وَقُودِهَا. وَلَمَّا اعْتَقَدَ الْكَافِرُ فِي حِجَارَتِهِمُ الْمَعْبُودَةَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَنَّهَا الشِّفْعَاءُ وَالشَّهَدَاءُ الَّذِينَ يَسْتَشْفِعُونَ بِهِمْ وَيَسْتَدْفِعُونَ الْمَضَارَّ عَنْ أَنْفُسِهِمْ بِمَكَانِهِمْ؛ جَعَلَهَا اللَّهُ عَذَابَهُمْ؛ فَفَرَّقَهُمْ بِهَا عُجْمَةً فِي نَارِ جَهَنَّمَ؛ إِبْلَاغًا فِي إِيْلَامِهِمْ،

لَأَنَّ التَّنْكِيرَ فِي قَوْلِهِ: ﴿قُودًا أَنْفُسُكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التَّحْرِيمُ: ٦] لَا يَدُلُّ عَلَى تَنْوَعِ نَارِ الْآخِرَةِ، وَغَايَتُهُ أَنَّهُ دَلٌّ عَلَى تَنْوَعِ النَّارِ مُطْلَقًا، وَالْجَوَابُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ النَّارَ نَارَانِ: نَارٌ لَعْنَوِيَّةٌ وَهِيَ الْمُتَعَارِفُ [عَلَيْهَا]، وَنَارٌ شَرْعِيَّةٌ وَهِيَ نَارُ الْآخِرَةِ، فَإِذَا تَوَعَّدَ الْمُكَلَّفُ بِالنَّارِ بَادَرَتِ الشَّرْعِيَّةُ، وَالتَّنْكِيرُ يَدُلُّ عَلَى نَوْعِيَّةِ تِلْكَ النَّارِ.

وِثَانِيهَا: أَنَّ التَّنْوِيحَ بِحَسَبِ مَنْ وُعِدَ بِهَا، فَإِنَّ مَنْ تَوَعَّدَ بِهَا فِي الْآيَةِ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُودًا أَنْفُسُكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ وَفِي الثَّانِيَةِ الْكَافِرُونَ لِقَوْلِهِ: ﴿لَا يَصْلَاهَا إِلَّا الْأَشْقَى الَّذِي كَذَّبَ وَتَوَلَّى﴾ [الليل: ١٥-١٦]. وَأَيْضًا دَلٌّ هَذَا الْحَصْرُ عَلَى الْإِخْتِصَاصِ.

قَوْلُهُ: (بِمَكَانِهِمْ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «يَسْتَدْفِعُونَ» وَهُوَ مُقَابِلٌ لِقَوْلِهِ: «يَسْتَشْفِعُونَ بِهِمْ»، وَالْمَكَانُ كُنَايَةٌ عَنْ مَرَاتِبِهِمْ وَمَنْزِلَتِهِمْ. وَإِنَّمَا قَيَّدَ دَفْعَ الْمَضَرَّةِ بِهِ؛ لِأَنَّ الشَّافِعَ إِنَّمَا يَدْفَعُ عَنِ الْمَشْفُوعِ بِمَكَانَتِهِ وَمَنْزِلَتِهِ عِنْدَ مَنْ يَشْفَعُ لَهُ، أَوْ كُنَايَةٌ عَنْ قُوَّتِهِمْ وَشَوْكَتِهِمْ فَيَدْفَعُونَ بِهَا عَنْهُمْ مَضَرَّةَ عَدُوِّهِمْ.

قَوْلُهُ: (جَعَلَهَا اللَّهُ عَذَابَهُمْ فَفَرَّقَهُمْ بِهَا مُعْجَمَةً) الْفَاءُ فِيهِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَتَوَلَّوْا إِلَى بَارِيكُمْ فَاقُولُوا نَسُوهُنَّ﴾ لِلتَّعْقِيبِ وَالتَّفْسِيرِ.

وإغراقاً في تحسیرهم، ونحوه ما يفعله بالكانزين الذين جعلوا ذهابهم وفصمتهم عُدَّةً وذخيرةً، فشقوا بها ومنعوها من الحقوق؛ حيث يُحمى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم. وقيل: هي حجارة الكبريت. وهو تخصيصٌ بغير دليل، وذهاب عما هو المعنى الصحيح الواقِع المشهود له بمعاني التنزيل. ﴿أَعَدَّتْ﴾: هيئت لهم وجعلت عُدَّةً لعذابهم. وقرأ عبد الله (أعدت) من العتاد بمعنى العُدَّة.....

قوله: (في تحسیرهم) في نسخة الصنصام والمعزي: بالخاء المهملة، وفي بعض النسخ بالخاء المعجمة، والتخسير: الإهلاك، والتحسير: التلief على الشيء الفات.

قوله: (وقيل: هي حجارة الكبريت) روى محيي السنة عن ابن عباس وأكثر المفسرين ذلك^(١). وقالوا: لأنها أكثر الثعالب، وهو دليل عظم النار. قال القاضي: إن صحت الرواية فلعَلَّ المراد أنَّ الأحجار كلها لتلك كحجارة الكبريت لسائر النيران^(٢). وقيل: هذا أبلغ لأنَّ الغرض تعظيم صفة هذه النار، والإيقاد بحجارة الكبريت لا يدلُّ على قوة النار نفسها، أما لو حُمِلَ على سائر الأحجار على أنها تُوقَدُ إيقاد حجارة الكبريت ببلغ النهاية، وفيه أن تلك النار تعلقت في أول أمرها بالحجارة التي طبعها إطفاء النار تعلق النار بالكبريت.

قوله: (المشهود له) أي: الذي استشهد له من التنزيل، وهو قوله: ﴿إِنَّكُمْ وَمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ حَصَبُ جَهَنَّمَ﴾ [الأنبياء: ٩٨]، ولا دليل لهم من التنزيل ولا من غيرها^(٣) على إرادة حجارة الكبريت، وهو المراد بقوله: «تخصيصٌ بغير دليل».

قوله: (من العتاد بمعنى العُدَّة)، الجوهرى: العتاد: العُدَّة، يقال: أخذَ للأمر عُدَّتَه وعتاده، أي: أهبطه وآلته. وقال: أَعَدَّه لأمر كذا، أي: هيَّاه له. والاستعداد للأمر: التهيؤ له. والأول من: عتد، والثاني من: عدد.

(١) «معالم التنزيل» (١: ٥٦).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٣٩).

(٣) كذا في الأصول الخطية، ولعله راعى في لفظ «التنزيل» معنى «آيات التنزيل»، فأنَّ الضمير لذلك.

﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ كُلَّمَا رُزِقُوا مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ رِزْقًا قَالُوا هَذَا الَّذِي رُزِقْنَا مِنْ قَبْلُ وَأَنُوتُوا بِهِ مُتَشَابِهًا وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٢٥﴾﴾

من عادته عزّ وعلا في كتابه أن يذكر الترغيب مع الترهيب، ويشفع البشارة بالإنذار؛ إرادة التشبيط لاكتساب ما يُزلف؛ والتشبيط عن اقتراف ما يُتلف، فلما ذكر الكفار وأعمالهم وأوعدهم بالعقاب ففأه بشارة عباده الذين جمعوا بين التصديق والأعمال الصالحة؛ من فعل الطاعات وترك المعاصي، وحموها من الإحباط بالكفر والكبائر بالثواب.

فإن قلت: من المأمور بقوله: ﴿وَبَشِّرِ﴾؟ قلت: يجوز أن يكون رسول الله ﷺ، وأن يكون كل أحد،.....

قوله: (والتشبيط) يقال: تشبّطه عن الأمر تشبيطاً: شغله عنه.

قوله: (وحموها من الإحباط بالكفر والكبائر) قال الإمام: القول بالإحباط باطل؛ لأن من أتى بالإيمان والأعمال الصالحة استحق الثواب الدائم، فإذا أتى بعده بالكفر استحق العقاب الدائم، ثم لا يخلو من أن يوجد معاً، وهو محال، أو أن يندفعاً، وليس زوال الباقي لطريان الطارئ أولى من اندفاع الطارئ^(١) لقيام الباقي، فيبطل القول بالإحباط، وعند هذا تبين أن يقال: إن العبد لا يستحق على الطاعة ثواباً ولا على المعصية عقاباً استحقاقاً عقلياً واجباً، وهو قول أهل السنة واختيارنا، وبه يحصل الخلاص من ظلمات هذه الورطة^(٢).

قوله: (بالثواب) هو متعلق بقوله: «ببشارة عباده».

(١) قوله: «أولى من اندفاع الطارئ» ساقط من (ط).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٥٨).

كما قال ﷺ: «بَشِّرُ الْمُسَائِينَ إِلَى الْمَسَاجِدِ فِي الظُّلَمِ بِالنُّورِ التَّامِّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، لم يأمر بذلك واحدا بعينه وإنما كلَّ أحدٍ مأمورٌ به، وهذا الوجه أحسن وأجزَل؛ لأنه يؤدِّن بأنَّ الأمرَ لِعَظَمِهِ وَفَخَامَةِ شَأْنِهِ مُحَقَّقٌ بِأَنْ يُبَشِّرَ بِهِ كُلُّ مَنْ قَدَرَ عَلَى الْبَشَارَةِ بِهِ. فَإِنْ قُلْتَ: علامَ عَظِفَ هَذَا الْأَمْرُ وَلَمْ يَسْبِقْ أَمْرٌ وَلَا نَهْيٌ يَصِحُّ عَظْفُهُ عَلَيْهِ؟ قُلْتُ: ليس الذي اعْتَمَدَ بِالْعَظْفِ هُوَ الْأَمْرُ حَتَّى يُطَلَّبَ لَهُ مُشَاكِلٌ مِنْ أَمْرٍ أَوْ نَهْيٍ يُعْطَفُ عَلَيْهِ، إِنَّمَا الْمُعْتَمَدُ بِالْعَظْفِ هُوَ جَمْلَةٌ وَصِفٌ ثَوَابِ الْمُؤْمِنِينَ، فَهِيَ مَعْطُوفَةٌ عَلَى جَمْلَةٍ وَصِفٍ عِقَابِ الْكَافِرِينَ، كَمَا تَقُولُ: زَيْدٌ يُعَاقَبُ بِالْقَيْدِ وَالْإِزْهَاقِ، وَيُبَشِّرُ عَمْرًا بِالْعَفْوِ وَالْإِطْلَاقِ.

وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ: هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿فَاتَّقُوا﴾، كَمَا تَقُولُ:

قَوْلُهُ: (بَشِّرُ الْمُسَائِينَ إِلَى الْمَسَاجِدِ) الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ (١).

قَوْلُهُ: (لَيْسَ الَّذِي اعْتَمَدَ بِالْعَظْفِ هُوَ الْأَمْرُ) يَعْنِي إِذَا حَصَلَتِ الْجَهَةُ الْجَامِعَةُ وَقَوِيَ شَأْنُهَا بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ كَمَا وَجِدَتْ فِي هَاتَيْنِ الْآيَتَيْنِ وَهِيَ شَبْهُ التَّضَادِّ لَا يُبَالَى بِالْإِخْتِلَافِ مِنْ حِثِّهِ الْخَبَرِيُّ وَالطَّلَبِيُّ فِي أَجْزَائِهِمَا فَإِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَعْتَبَرُ عِنْدَ عَظْفِ الْمَفْرُودِ عَلَى الْمَفْرُودِ، وَأَمَّا فِي الْعَظْفِ الْجَمْلِيِّ، فَيَجُوزُ ذَلِكَ بِالتَّأْوِيلِ. هَذَا تَلْخِيصُ كَلَامِهِ، مَعَ أَنَّ ظَاهِرَ قَوْلِهِ: «هُوَ جَمْلَةٌ وَصِفٌ ثَوَابِ الْمُؤْمِنِينَ» يُوْهَمُ بِتَأْوِيلِ الطَّلَبِيِّ بِالْخَبَرِيِّ وَلَيْسَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْوَاجِبَ فِي الْمَرْصُوعَيْنِ الْعَكْسَ، فَإِنْ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يُحَرِّزُونَ مَالَهُمْ لِيَتَعَمَّلُوا﴾ [الْجَانِيَةُ: ٢٨] وَقَوْلُهُ: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا﴾ (٢) مُجْتَمَلَانِ وَارْدَانِ عَلَى الْخُطَابِ فَوْجِبَ تَأْوِيلُ التَّفْصِيلِ بِهَا يَنْاسِبُهُمَا مِنَ الْأَمْرِ وَجَعَلَ الْخَبَرِيُّ فِي تَأْوِيلِ الطَّلَبِيِّ.

قَوْلُهُ: (وَلَكَّ أَنْ تَقُولَ: هُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿فَاتَّقُوا﴾) قَالَ الْخَطِيبُ (٣) فِي

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٦١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٢٣)، وَابْنُ مَاجَةَ (٧٨١)، وَالْبَزَارُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٧٧: ٨)، وَأَبُو يَعْلَى (١١١٣)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ» (٤٥٣٠) مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنِ الصَّحَابَةِ، وَذَكَرَهُ الْهَيْثَمِيُّ فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (٤٠: ٢) وَقَالَ: رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْكَبِيرِ» وَ«الْأَوْسَطِ»، وَفِيهِ ابْنُ هَيْعَةَ وَهُوَ مُخْتَلَفٌ فِي الْإِحْتِجَاجِ بِهِ.

(٢) زَادَ فِي (ف): «رَبِّكُمْ».

(٣) أَبُو الْمَعَالِي جَلَالُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرِو الْقَزْوِينِيِّ (ت ٧٣٩هـ)، مِنْ أَعْيَانِ الشَّافِعِيَّةِ وَأَرْبَابِ =

يَا بَنِي تَمِيمٍ احذروا عقوبة ما جنيتهم، وبشّر يا فلانُ بني أسدٍ بإحساني إليهم

«الإيضاح»^(١) بعد أن نقل كلام المصنّف: هذا كلامه، وفيه نظرٌ لا يخفى على المتأمل. ثم كتب في الحواشي: لأن قوله: ﴿فَاتَّقُوا﴾ جزءٌ وما بعده في حكمه، فهذا امتنع.

قلت: هذا سؤالٌ اتفق الناس على وروده، وقدّر صاحبُ «الفتح»: «قُلْ» قَبْلَ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ﴾^(٢) ليكون معطوفاً عليه هرباً من هذا^(٣). والجوابُ عنه: أن كل هذا تَوْهُمٌ؛ لأنَّ المصنّف لم يجعل قوله: ﴿فَاتَّقُوا﴾ جواباً لقوله: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا﴾ حتى يلزم المحذور، وإنما جعله جزءاً لشرطٍ محذوفٍ كما قرّرناه وحقّقنا القول فيه في قوله: «ولمّا أرشدهم إلى الجهة التي منها يتعرّفون أمر النبي ﷺ»، ولا بد من ذلك التقدير لشم الملازمة؛ لأن قوله: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا﴾ [البقرة: ٢٣] يستدعي ذلك؛ لأنَّ المقصود منه إزالة الريب وإثبات صحّة ما ادّعه كأنه قيل: وإن كنتم في شك من صحّة نبوته وصدّق قوله: إنّ القرآن مُنَزَّلٌ عليه من عند الله، فأتوا بسورة من مثله، فإن لم تقدروا على ذلك، وأنتم فرسان البلاغة، فقد صحّ صدقه، وإذا صحّ صدقه فليتّقي المعاند النار، وبشّر يا محمّد المصدّق بالجنة.

ثم إنني بعد برهنة من الزمان عثرتُ على تحقيق هذا المقام من جانب الإمام القاضي ناصر الدين تغمده الله برضوانه قال: ﴿وَيَبِّرْ﴾ عَطْفٌ عَلَى ﴿فَاتَّقُوا﴾ لأنهم إذا لم يأتوا بها يُعَارِضُهَا بعد التحديّ ظهر إعجازُها، وإذا ظهر ذلك فمن كفر به استوجب العقاب، ومن آمن به استحق الثواب، وذلك يستدعي أن يُخَوِّفَ هؤلاء وَيُبَشِّرَ هؤلاء^(٤).

ثم على هذا التقدير يشتمل العطف على جهاتٍ من الحسن والمزايا منها: قُربُ المعطوف

= البلاغة والأدب. وكتابه «الإيضاح في تلخيص الفتح» دالٌّ على منزلته في علم البلاغة، له ترجمة في «الدرر الكامنة» (٤: ٣)، و«طبقات السبكي» (٩: ١٥٨).

(١) «الإيضاح في علوم البلاغة» ص ٢٦١.

(٢) «مفتاح العلوم» ص ٢٦٠.

(٣) زاد في (ط) هنا: «وعذ وعذ»، وفي (ح) و(ف): «أوعذ وعذ»!

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٢٤١).

من المعطوف عليه، ومنها رعاية الجهة الجامعة الوهمية بين ﴿بَشِّرْ﴾ و﴿أَتَقُوا﴾ لأنه في معنى أنذروا العقلية لاتفاقهما في المسببية، ومنها: اجتماع ثلاث مقابلات، ومنها حذف العجز من الشطر الأول والصدور من الثاني المؤذن بالإيجاز الذي هو جلية القرآن.

وأما عدم اتحاد المسند إليه في ﴿فَأَتَقُوا﴾ و﴿بَشِّرْ﴾ فمضمحل نظراً إلى هذه الوجوه، على أن الاتحاد حاصل كما قررناه.

هذا وإن الوجه الأول أقضى لحق البلاغة وأدعى لتلاؤم النظم، لأن قوله: ﴿يَتَأَيَّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ خطاب عام يشمل الفريقين: الموافق والمعااند كما سبق، وأن قوله: ﴿وَلَنْ كُنْتُمْ فِي رَبِّ﴾ إلى قوله: ﴿أَعَدَّتْ لِلْكَافِرِينَ﴾ تختص بالفريق المخالف ومضمونه الإنذار، وإن قوله: ﴿وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ تختص بالفريق الموافق، ومضمونه البشارة، كأنه تعالى أوحى إلى حبيبهِ صلوات الله عليه أن يدعوا الناس قاطبة إلى عبادة الله ويرشداهم إلى معرفته، ثم أمره أن يئذّر من أبى وعاند، وبشّر من آب وعبد، وهذا هو المعتمد، ولهذا قال في الوجه الأول: «إنها المعتمد في العطف هو جملة وصف ثواب المؤمنين» وقال في الوجه الثاني: «ولك أن تقول: هو معطوف على قوله: فاتقوا»، ويعضده قول الشيخ صاحب «الفرائد»: هو معطوف على الخير الذي قبله؛ لأنه مشتمل على معنى الأمر، كأنه قيل: وأنذر وبشّر. ويوافقه ما ذهب إليه صاحب «المفتاح» في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُجْرَزُونَ إِلَّا مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [يس: ٥٤]؛ قال: إنه خطاب عام لأهل المحشر^(١)، وإن قوله: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغُلٍ فَاكِهُونَ﴾ [يس: ٥٥] إلى قوله: ﴿وَأَمَّنُوا الْيَوْمَ أَنَّمَا أَلْمِزْتُمُونَ﴾ [يس: ٥٩] تفصيل لما أجمله، وأن التقدير: إن أصحاب الجنة منكم يا أهل المحشر، ومآله إلى معنى: فليمتازوا عنكم يا أهل المحشر إلى الجنة حتى يصح عطف ﴿وَأَمَّنُوا الْيَوْمَ﴾ على قوله: ﴿إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ﴾.

وفي قراءة زيد بن علي رضي الله عنهما: (وُبَشِّرَ) عَلَى لَفْظِ الْمُبْنِيِّ لِلْمَفْعُولِ عَطْفًا عَلَى ﴿أَعَدَّتْ﴾. والبشارة: الإخبار بما يُظْهَرُ سرورُ المُخْبَرِ به، ومن ثَمَّ قَالَ العلماء: إذا قال لعبيده: أَيْكُمْ بَشَّرَنِي بِقُدُومِ فَلَانٍ فَهُوَ حُرٌّ، فَبَشَّرُوهُ فُرَادًى؛ عَتَقُوا أَوْلَهُمْ؛ لَأَنَّهُ هُوَ الَّذِي أَظْهَرَ سُرُورَهُ بِخَبَرِهِ دُونَ الْبَاقِينَ، وَلَوْ قَالَ مَكَانَ «بَشَّرَنِي»: أَخْبَرَنِي؛ عَتَقُوا جَمِيعًا؛ لِأَنَّهُمْ جَمِيعًا أَخْبَرُوهُ. وَمِنَ الْبَشَرَةِ؛ لظَاهِرُ الْجِلْدِ، وَتَبَاشِيرُ الصُّبْحِ: مَا ظَهَرَ مِنْ أَوَائِلِ ضَوْئِهِ. وَأَمَّا ﴿فَبَشَّرَهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١]: فَمِنْ الْعَكْسِ فِي الْكَلَامِ الَّذِي يُقْصَدُ بِهِ الْاسْتَهْزَاءُ الزَّائِدُ.....

قوله: (عطفًا على ﴿أَعَدَّتْ﴾) فعلى هذا يدخل في حيزِ الصلوة، ويكونُ بشارةً للمؤمنين عن الخلاصِ عنها من جملةِ تنكيلِ الكافرين، فيجتمعُ لهم التعذيبُ مع التنويرِ^(١) كما قال في آخرِ «النساء»^(٢): «إِنَّ الْإِحْسَانَ إِلَى الْعَدُوِّ^(٣) مِمَّا يَغْنَمُ الْعَدُوُّ».

قوله: (والبشارة: الإخبار بما يُظْهَرُ سرورُ المُخْبَرِ به)، الراغب: بَشَّرْتُ الرَّجُلَ وَأَبَشَّرْتُهُ: أَخْبَرْتُهُ بِسَاءٍ يَنْسُبُ بَشَرَةً وَجْهَهُ، وَذَلِكَ أَنَّ النَّفْسَ إِذَا سَرَتْ انْتَشَرَ الدَّمُ انْتِشَارَ الْمَاءِ فِي الشَّجَرَةِ. وَيَبْنَى هَذِهِ الْأَلْفَاظُ فُرُوقٌ، فَإِنَّ بَشَّرْتُهُ بِالتَّخْفِيفِ عَامًّا، وَأَبَشَّرْتُهُ نَحْوَ أَحَدَتِهِ، وَبَشَّرْتُهُ عَلَى التَّكْثِيرِ، وَاسْتَبَشَّرَ إِذَا وَجَدَ مَا يُبَشِّرُهُ مِنَ الْفَرَحِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَيَسْتَبَشِّرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ يَلْحَقُوا بِهِمْ﴾ [آل عمران: ١٧٠]^(٤).

قوله: (وَأَمَّا ﴿فَبَشَّرَهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ فمن العكس) أي: من الاستعارة التهكمية؛ استعارَ البشارةَ للندارةِ بواسطةِ اشتراكِ الضدَّينِ من حيثِ اتصافِ كُلٍّ بِمُضَادَّةِ صَاحِبِهَا، فَتَرَكِبْتَ الْبِشَارَةَ مِثْلَ النَّدَارَةِ، ثُمَّ قِيلَ عَلَى التَّبَعِيَّةِ: فَبَشَّرَهُمْ بِدَلٍّ فَأَنْذَرَهُمْ.

(١) في (ط): «مع التشوي».

(٢) «الكشاف» (٢٤٦: ٥) باختلاف.

(٣) قوله: «إلى العدو» سقط من (ط)، وفي «الكشاف»: «إلى غيرهم».

(٤) انظر: «تفسير الراغب» (١: ١٢٢)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ١٢٥.

في عَيْظِ المستَهْزَأ به وتَأَلَّجِه واغْتَامِه، كما يقول الرجل لعدوّه: أبشُرْ بقتل ذُرِّيَّتِكَ، ونَهَبِ مالِكَ، ومنه قوله:

..... فَأَعْتَبُوا بِالصَّيْلَمِ

والصالحَةُ: نحوُ الحسنَةِ في جَرِّها جَرَى الاسم، قال الخطيئة:

كَيْفَ الْهَجَاءُ وَمَا تَنْفَكُ صَالِحَةٌ مِنْ آلِ لَأْمٍ بظَهْرِ الْغَيْبِ تَأْتِينِي

قوله: (فَأَعْتَبُوا بِالصَّيْلَمِ) أَوَّلُهُ:

عَصَبَتْ تَمِيمٌ أَنْ تُقَتَّلَ عَامِرٌ يَوْمَ النَّسَارِ فَأَعْتَبُوا بِالصَّيْلَمِ

اسمُ الشاعر: يَشْرُبُ بْنُ أَبِي خَازِمٍ^(١).

يَوْمَ النَّسَارِ: وقعةٌ كانت لبني أسيد وذُبيان على بني جُشَم بن معاوية^(٢)، والنَّسَارُ ماءٌ لبني

عامر.

فَأَعْتَبُوا، أي: أزيلَ الْعَتَبُ، كأشكى في إزالة الشكوى. والصَّيْلَمُ: الداهيةُ والسيفُ أيضًا.

قوله: (كَيْفَ الْهَجَاءُ) البيت، الخطيئة بالهمز: الرجلُ القصيرُ، وسُمِّيَ الخطيئةَ لدمايته وقصره^(٣). واللَّأْمُ أيضًا مهموزة^(٤). الباءُ في «بظهر الغيب» للحال، أي: مُلْتَبِسًا بظَهْرِ الْغَيْبِ، أي: غائبين، والظَهْرُ مُقْحَمٌ لتأكيد معنى الغيب كما ورد في الحديث: «أفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى»^(٥).

«تَأْتِينِي»: خَبَرُ «مَا تَنْفَكُ»، أي: ما يزال.

(١) سبقت ترجمته، والبيت في «ديوانه» ص ١٩١.

(٢) انظر خبر هذا اليوم في «العقد الفريد» لابن عبد ربه (٨٦: ٦).

(٣) واسمُه جَرُولُ بْنُ أَوْسِ الْعَبْسِيِّ. كان هَجَاءَ خبيث اللسان. له ترجمة في «الأغاني» (٢: ٤١)، و«الشعر

والشعراء» (١: ٣٢٢). وانظر البيت في «ديوانه» ص ١٤٧.

(٤) في (ط) و(ف): «مهموز».

(٥) أخرجه البخاري (١٤٢٦)، ومسلم (١٠٣٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

والصالحات: كلُّ ما استقامَ من الأعمالِ بدليلِ العقلِ والكتابِ والسنةِ. واللامُ للجنس. فإن قلت: أيُّ فَرَقٍ بَيْنَ لَامِ الجنسِ داخلةً على المفرد؛ وبينها داخلةً على المجموع؟ قلت: إذا دخلت.....

قال صاحبُ «كامل التاريخ»^(١): وكان من سبب قولِ الحُطَيْبَةِ: أَنَّ النعمانَ^(٢) دعا بحُلَّةٍ من حُلَلِ الملوك وقال للوفودِ وفيهم أوس بن حارثة بن لَأَمِ الطائي: احضروا في غدي، فإني مُلَبِّسٌ هذه الحُلَّةَ أَكْرَمَكُم، فلما كان الغدُ حضروا إلا أوسًا فقيل له، فقال: إن كان المرادُ غيري فأجملُ الأشياءِ بي أن لا أحضر، وإن كنتُ المرادُ فسأطْلُبُ، فلما جلسَ النعمانُ ولم يَرَ أوسًا، فطُلبَ وقيل: احضِرْ أَمِنًا مِمَّا خِفْتَ، فَحَضَرَ وألْبَسَ الحُلَّةَ، فَحَسَدَهُ قَوْمٌ من أهله وقالوا للحطِيبَةِ: اهْجُجْهُ ولك ثلاث مئة ناقة^(٣) فقال: كيف الهجاء... البيت.

قوله: (والصالحات: كلُّ ما استقامَ من الأعمالِ بدليلِ العقلِ والكتابِ والسنةِ)، قال القاضي: الصالحاتُ من الأعمالِ ما سَوَّغَهُ الشرعُ وَحَسَنَهُ، والتأنيثُ على تأويلِ الحِصْلَةِ أو الحُلَّةِ، واللامُ فيها للجنس، وَعُطِفَ العملُ على الإيمانِ مُرتَبًا للحكمِ عليهما إشعارًا بأنَّ السببَ في استحقاقِ هذه البشارةِ مجموعُ الأمرين، فإنَّ الإيمانَ المُعَبَّرَ بالتصديقِ أَمْسٌ^(٤)، والعملُ الصالحُ كالبناءِ عليه، ولا غَنَاءَ بِأَسٍّ لا بناءً عليه، ولذلك قَلَّمَا ذُكِرَا مُفْرَدَيْنِ، وفيه دليلٌ على أنها خارجةٌ عن مُسَمًّى الإيمانِ، إذ الأصلُ أَنَّ الشيءَ لا يُعْطَفُ على نفسه وما هو داخلٌ فيه^(٥).

(١) الإمام المؤرخ أبو الحسن علي بن محمد بن محمد الجزري الشيباني المعروف بابن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، صاحب «الكامل في التاريخ»، و«أسد الغابة في معرفة الصحابة». له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٣: ٣٤٨)، و«سير النبلاء» (٢٢: ٣٥٣). وانظر الخبر في «الكامل في التاريخ» (١: ٢١٩).

(٢) يعني ابن المنذر.

(٣) قوله: «ناقة» ساقط من (ط) و(ف).

(٤) عبارة البيضاوي: «فإن الإيمان الذي هو عبارة عن التحقيق والتصديق أَمْسٌ».

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ٢٤٣).

على المفرد كان صالحاً لأن يُراد به الجنس إلى أن يُحاطَ به، وأن يُرادَ به بعضه إلى الواحد منه، وإذا دخلت على المجموع صلح أن يُراد به جميع الجنس، وأن يُرادَ بعضه لا إلى الواحد؛ لأن وزنه في تناول الجمع في الجنس وزان المفرد في تناول الجنسية.....

الراغب^(١): قِيلَ ما ذَكَرَ الله تعالى الإيمانَ إلا قَرَنَ به الأعمالُ الصالحةُ؛ تنبيهاً على أن الاعتقادَ لا يُعني من دون العمل، فالعلمُ أَسُّ والعملُ بناءٌ، ولا غناء للأُسِّ ما لم يكن بناءً، كما لا بناء ما لم يكن له أَسٌّ، ولذلك قيل: لولا العملُ لم يُطلب العلمُ، ولولا العلمُ لم يكن عملٌ، فإذا نَحَقَّها أن يتلازما.

قلت: مذهبُ السلفِ الصالح والصحابة بخلافه كما نصَّ في «شرح السنة»^(٢). وأما قوله^(٣): لا يُعْطَفُ على الشيء ما هو داخلٌ فيه، فمَنْقُوضٌ بقوله: «وملائكته وجبريل»، وفائدته: الإيدانُ بأن الأعمالَ الصالحةَ أَنْفَعُ الأجزاءِ وبها كمالُها: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ﴾ [فاطر: ١٠]، أو أَنَّ أَصْلَ الكلامِ: وَبَشَّرَ الْمُؤْمِنِينَ، كما في قوله: ﴿نَصَرَهُ مِنَ اللَّهِ وَقَعَ قَرِيبٌ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الصف: ١٣]، فجاءَ بِأَبْسَطَ تعريضاً بالكافرين الذين عاندوا بعد ظهور الحقِّ وهو عَجَزُهم عن المعارضة، ونَحْوُهُ تعبيرٌ عن المُتَّقِي العارف بقولك: الذي يؤمُّنُ ويصلي ويُرَكِّي، أي: يفعل الواجباتِ وَيَحْتَنِبُ عن الفواحش.

قوله: (صالحاً لأن يُرادَ به الجنس) اعلم: أَنَّ تعريفَ الجنسِ عنده بمنزلة المطلق، أي: اللفظُ الشائعُ على جنسه، فكما أَنَّ المطلقَ يصحُّ حمله على الحقيقة من حيث هي هي، وعلى بعض

(١) «تفسير الراغب الأصبهاني» (١: ١٢٢).

(٢) يعني الإمام البغوي في «شرح السنة» (١: ٣٨) وعبارته ثمة: اتفقت الصحابة والتابعون فمن بعدهم من علماء السنة على أَنَّ الأعمالَ من الإيمان لقوله سبحانه وتعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ [الأنفال: ٢-٤] فجعل الأعمالَ كلها إيماناً. وقالوا: إن الإيمان قولٌ وعملٌ وعقيدة، يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية.

(٣) يعني ما سبق من كلام البيضاوي.

والجمعية في مجل الجنس لا في وحدانه.

الحقيقة، وعلى كُلٍّ^(١) بحسب التقييد وعدمه^(٢)، كذلك هذا التعريف يدل عليه قوله: «صالحاً لأن يراد به الجنس، وأن يراد به بعضه»، وتصريحه في قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨]: اللفظ مُطلق في تناول الجنس صالح لكلّه وبعضه، فجاء في أحد ما يصلح له كالاسم المشترك. فقوله: «صالحاً لأن يراد به الجنس إلى أن يحاط به» تقرير لبيان الاستغراق؛ لأن «إلى» لاتهاء الغاية فلا بُدَّ من الابتداء. يعني: إذا دخلت على المفرد وقصد الاستغراق تناول فرداً فرداً من الحقيقة إلى أن يستغرقها إذا لم تنتهض قرينة لإرادة البعض^(٣)، وأما إذا انتهضت القرينة حمل على بعض تلك الحقيقة بحسب الاقتضاء إلى أن يُحمّل على الواحد منها، وكذا إذا دخلت على المجموع، لكن يفترق الحكم بحسب الاعتبار؛ لأن المجموع إذا أُريد به الشمول والاستغراق كالمفرد لا يكون حقيقة فيه بل مجازاً؛ إطلاقاً للجمع على الجنس^(٤)، قال البرزدي^(٥): قولك: والله لا أتزوج النساء، ولا أكلم العبيد وبني آدم، إن ذلك يقع على الأقل ويحمل الكل؛ لأن هذا جمع صار مجازاً عن اسم الجنس، لأننا إذا بقيناه^(٦) جمعاً لغا حُرْف العهد، وإذا جعلناه جنساً بقي اللام لتعريف الجنس، وبقي معنى الجمع من وجه في الجنس، فكان الجنس أولى. ثم كلامه.

وإذا أُريدَ بالمجموع البعض ينتهي المراد إلى أقل ما يُطلق عليه اسم الجمع، فعلى هذا اللفظ المجموع المستغرق للجنس بحسب الجموع وُحدانه^(٧)، فلا يدخل تحته إلا ما فيه

(١) في (ط): «كلها».

(٢) لتام الفائدة انظر: «شرح مختصر الروضة» للشمس الطوفي (٢: ٦٣٠).

(٣) في (ط): «النقص».

(٤) قوله: «وإطلاقاً للجمع على الجنس» من (ط).

(٥) «أصول البرزدي» (١: ٢٤)، وفيه: «والله لا أتزوج النساء، ولا أشتري العبيد ولا أكلم بني آدم...».

(٦) في (ط): «بقيناه».

(٧) في (ط): «ووحدانه».

فإن قلت: فما المراد بهذا المجموع مع اللام؟

الجنسية من المجموع، فلا يبعدُ على هذا أن يكونَ حقيقةً كالمفرد، فقوله: «وزائِه في تناولِ الجمعية في الجنس» معناه ما يُعتَبَرُ فيه معنى المجموع في الجنس، وذلك أنَّ الجنس من حيث هو هو لا مُتَعَدِّد ولا لا مُتَعَدِّد لكن يَتَحَقَّقُ مع كُلِّ منهما، فتَحَقَّقُهُ مع المتعَدِّد يكونُ تارةً باعتبارِ الأفرادِ وأخرى باعتبارِ المجموع. والحاصل: أنَّ وزانَ اللفظِ المجموعِ المُحَلَّى باللام في تناوُلِه الجمعية في الجنس وزانُ المفرد في تناوُلِه الجنسية، فكما يصحُّ أن يُطلَقَ المفردُ ويرادُ به جميعُ ما فيه الجنسية بحسبِ أفرادِه، وأن يُرادَ بعضُ ما فيه الجنسية، كذا يصحُّ أن يُطلَقَ الجمعُ ويرادَ به جميعُ ما فيه الجمعية في الجنس وأن يُرادَ بعضُ ذلك. فإذاً لا يدخلُ في هذا الاعتبار الواحدُ، إذ الجمعية في جُمْلِ الجنس لا في وُحْدانِه، فعلى هذا ينبغي أن يُقدَّرَ بعد قوله: «صلح أن يُرادَ به جميعُ الجنس لا إلى الواحد» بقرينة المذكور حتى يصحَّ التعليلُ بقوله: «لأن وزائِه إلى آخرِه»، وينطبق عليه قولُ صاحبِ «المفتاح»: الاستغراقُ في المفردِ أشملُ منه في الجمع^(١)، ويؤيِّدُه قولُ ابن عباس في قوله تعالى: ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَاَمَنَ بِاللّهِ وَمَلِكِهِ وَكُتُبِهِ﴾ [البقرة: ٢٨٥]: إنَّ كتابَه أكثرُ من كُتُبِه.

قوله: (فما المرادُ بهذا المجموع) الفاءُ مُسَبَّبٌ عن المُقَدِّمِ ذِكرُه، أي: إذا كانتِ اللّامُ داخلةً على المجموع ويصلحُ أن يُرادَ جميعُ الجنس وأن يُرادَ بعضُه فما المرادُ بقوله: «وعملوا الصالحات»؟ إن كان جميعُ الجنس، فليسَ ذلك من وُسعِ المُكَلَّف، وإن كان البعض فما المُخَصَّصُ، أي: المُقَيَّدُ؟

وأجاب: إنَّ المُخَصَّصَ على حَسَبِ حالِ المؤمنِ في مواجِبِ التكليف، فمن ليسَ له مالٌ فلا تُجِبُ عليه الزكاة، ومن لم يكنْ له استطاعةٌ لم يجب عليه الحجُّ، وكذا المسافرُ والمريضُ والصبيُّ والمجنونُ على هذا.

(١) «مفتاح العلوم» ص ٩٤.

قُلْتُ: الجملة من الأعمال الصَّحيحة المستقيمة في الدين على حَسَبِ حالِ المؤمن في مَوَاجِبِ التكليف. والسَّجَّة: البستانُ من النَّخْلِ والشَّجَرِ المتكاثفِ الْمُظْلَلِ بالتفافِ أغصانه، قال زهير:

..... تَسْقِي جَنَّةً سَحْقًا

قوله: (الجملة من الأعمال الصَّحيحة المستقيمة في الدين) فالأعمال كالجنس تشملُ الصَّحيحةَ وغيرها^(١)، والصَّحيحةُ إلى آخره كالْفَصْلِ، وبالصَّحيحة^(٢) خَرَجَتْ الفاسدةُ سواءً كانت في الدين أم لا، وبالمستقيمة خَرَجَتْ من الأعمال الصَّحيحة ما لا تَعْلُقُ لها بالدين.

قوله: (في مَوَاجِبِ التكليف) أي: مَسَاقِطُهُ، المغرب: الوجوب: اللزوم، يقال: وجب البيع، ويقال: أَوْجِبَ الرجل: إذا عَمِلَ ما تَجِبُ به الجنة أو النار. ويقال للحسنة وللسيئة: مُوجِبَةٌ، وَالْوَجْبَةُ: السُّقُوط، يقال: وجب الحائط^(٣).

عن مسلم عن جابر قال: سَأَلَ أعرابيُّ النَّبِيَّ ﷺ: ما الموجبتان؟ قال: «مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ به شيئاً دخل الجنة، وَمَنْ مَاتَ يُشْرِكُ به دخل النار»^(٤).

قوله: (تسقي) تَمَامُهُ^(٥):

كَأَنَّ عَيْنِي فِي غَرْبِي مُقْتَلَةٌ من النواضِحِ تَسْقِي جَنَّةً سَحْقًا

«في غربي» خَبَرَ كَانَ، رَجُلٌ مُقْتَلٌ: مُجَرَّبٌ، وَالْمُقْتَلَةُ: الناقَةُ المُرْتاضَةُ المَذْلَلَةُ. والغَرْبان:

(١) في (ح) و(ف): «وغيرهما».

(٢) في (ط): «فبالصَّحيحة».

(٣) «المغرب في ترتيب المغرب» (٢: ٣٤٢).

(٤) «صحيح مسلم» (٩٣)، وأخرجه أبو يعلى في «المسند» (٢٢٧٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى»

(٧: ٤٤)، وأبو عوانة في «المسند» (٢٤).

(٥) «ديوان زهير» بشرح ثعلب ص ٤١.

أَي: نَخْلًا طَوَالًا. والتركيب دائِرٌ عَلَى معنى السِّرِّ؛ وَكَأَنَهَا لَتَكَائِفُهَا وَتَظْلِيلُهَا سُمِّيَتْ بِالْجَنَّةِ الَّتِي هِيَ الْمَرَّةُ مِنْ مَصْدَرِ جَنَنَ؛ إِذَا سَتَرَهُ، كَأَنهَا سِتْرَةٌ وَاحِدَةٌ لِقَرِطِ التَّفَافِئِهَا، وَسُمِّيَتْ دَارُ الثَّوَابِ جَنَّةً؛ لِإِمَّا فِيهَا مِنَ الْجَنَانِ. فَإِنْ قُلْتَ: الْجَنَّةُ مَخْلُوقَةٌ أَمْ لَا؟ قُلْتَ: قَدْ اخْتَلَفَ فِي ذَلِكَ، وَالَّذِي يَقُولُ: إِنَّهَا مَخْلُوقَةٌ يَسْتَدِلُّ بِسُكْنَى آدَمَ وَحَوَاءِ الْجَنَّةِ، وَبِمَجِيئِهَا فِي الْقُرْآنِ عَلَى نَهْجِ الْأَسْمَاءِ الْغَالِبَةِ الْلاحِقَةِ بِالْأَعْلَامِ؛

الدَّلْوَانِ الضَّخْبَانِ. وَالنَّاضِعُ: الْبَعِيرُ يُسْتَقَى عَلَيْهِ. وَتَخْصِيصُ النَّوَاضِحِ وَالْمُقْتَلَةِ لِأَنَّهَا تُخْرَجُ الدَّلْوُ مَلَاكِنَ بِخِلَافِ الصَّغْبَةِ فَإِنَّهَا تَنْفِرُ فَيَسِيلُ الْمَاءُ مِنْ نَوَاحِي الْغَرْبِ فَلَا يَبْقَى مِنْهُ إِلَّا صُبَابَةٌ. وَالسَّحَوْقُ مِنَ النَّخِيلِ الطَّوِيلَةِ وَالْجَمْعُ سُحُقٌ، وَأَرَادَ بِالْجَنَّةِ النَّخْلَ؛ لِأَنَّهَا أَحْوَجُ إِلَى الْمَاءِ، وَالطَّوَالُ مِنْهَا أَكْثَرُ احتِياجًا مِنَ الْقِصَارِ، وَفِي قَوْلِهِ: «فِي غَرْبِي» تَجْرِيدِيَّةٌ.

قَوْلُهُ: (سُمِّيَتْ بِالْجَنَّةِ) أَي: سُمِّيَتْ الْجَنَّةُ وَهِيَ الْبُسْتَانُ «بِالْجَنَّةِ الَّتِي هِيَ الْمَرَّةُ مِنْ مَصْدَرِ (١) جَنَنَ» لِأَنَّ بَيْنَهُمَا مِنْ مُنَاسِبَةِ السِّرَّةِ الْوَاحِدَةِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ الْبُسْتَانَ إِذَا كَثُرَتْ (٢) أَشْجَارُهَا وَتَقَارَبَتْ أَغْصَانُهَا وَالتَّفَتْ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ صَارَتْ كَأَنَّهَا سِتْرَةٌ وَاحِدَةٌ.

قَوْلُهُ: (لِإِمَّا فِيهَا مِنَ الْجَنَانِ) تَعْلِيلٌ لِلتَّسْمِيَةِ، يَعْنِي سُمِّيَتْ دَارُ الثَّوَابِ بِالْجَنَّةِ وَإِنْ كَانَتْ مُشْتَمَلَةً عَلَى أَنْوَاعٍ مِنَ النَّعَمِ سِوَى الْأَشْجَارِ الْمُتَكَافِئَةِ لِكثَرَةِ جَنَّاتِهَا، كَمَا أَنَّ دَارَ الْعِقَابِ سُمِّيَتْ بِالنَّارِ لِكُونِهَا أَعْظَمَ أَنْوَاعِ الْعِقَابِ، أَوْ رُوِعِيَ فِي هَذِهِ التَّسْمِيَةِ تِلْكَ السِّرَّةُ الْوَاحِدَةُ أَيْضًا، فَإِنَّ دَارَ الثَّوَابِ سُمِّيَتْ بِالْجَنَّةِ الَّتِي هِيَ الْمَرَّةُ مِنْ مَصْدَرِ «جَنَنَ» لِجَنَانِهَا الْمُتَلَاصِقَةِ الْمُتَبَايِنَةِ (٣) مِنْ غَيْرِ فَرْجٍ، فَصِيرَتْ كَأَنَّهَا سِتْرَةٌ وَاحِدَةٌ.

قَوْلُهُ: (عَلَى نَهْجِ الْأَسْمَاءِ الْغَالِبَةِ) وَذَلِكَ: أَنَّ الْجَنَّةَ كَانَتْ تُطْلَقُ عَلَى كُلِّ بُسْتَانٍ مُتَكَافِئٍ

(١) فِي (ح): «مِنَ الْمَصْدَرِ».

(٢) فِي (ط): «كَثُرَتْ».

(٣) فِي (ط): «الْمُتَدَانِيَّةُ».

كَالْتَّبِيِّ، وَالرَّسُولِ، وَالْكِتَابِ وَنَحْوِهَا. فَإِنْ قُلْتَ: مَا مَعْنَى جَمْعِ الْجَنَّةِ وَتَكْثِيرِهَا؟ قُلْتَ: الْجَنَّةُ اسْمٌ لِدَارِ الثَّوَابِ كُلِّهَا، وَهِيَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى جَنَّاتٍ كَثِيرَةٍ مُرتَبَةٍ مُرتَّبَةً عَلَى حَسَبِ اسْتِحْقَاقَاتِ الْعَامِلِينَ؛ لِكُلِّ طَبَقَةٍ مِنْهُمْ جَنَّتٌ مِنْ تِلْكَ الْجَنَّاتِ.....

أَغْصَانُ أَشْجَارِهَا، ثُمَّ غَلَبَتْ عَلَى دَارِ الثَّوَابِ. وَإِنَّمَا قَالَ: «اللاحقة بالأعلام» لَكُونِهَا غَيْرَ لَازِمَةِ اللَّامِ. وَتَحْقِيقُ الْقَوْلِ: أَنَّهَا مَنْقُولَةٌ شَرْعِيَّةٌ عَلَى سَبِيلِ التَّغْلِيظِ، وَإِنَّمَا تُغْلَبُ إِذَا كَانَتْ مَوْجُودَةً مَعَهُودَةً كَالْأَسْمَاءِ الْغَالِبَةِ، كَذَلِكَ اسْمُ النَّارِ مَنْقُولٌ لِدَارِ الْعِقَابِ عَلَى سَبِيلِ الْغَلَبَةِ، وَإِنْ اشْتَمَلَتْ عَلَى الزَّمْهَرِيرِ وَالْمُهْلِ وَالصَّرِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَلَوْ لَا ذَلِكَ لَمَا كَانَ يُعْنِي عَنْ الْمَذْكُورَاتِ طَلَبُ الْوَقَايَةِ عَنْ مُطْلَقِ النَّارِ.

قَوْلُهُ: (كَالْتَّبِيِّ وَالرَّسُولِ وَالْكِتَابِ) أَي: الْقُرْآنُ، يَعْنِي فِي عُرْفِ الشَّرْعِ لَا الْعُرْفِ الْعَامِّ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «وَبِمَجِيئِهَا فِي الْقُرْآنِ عَلَى نَهْجِ الْأَسْمَاءِ الْغَالِبَةِ».

قَوْلُهُ: (الْجَنَّةُ) أَي: الْجَنَّةُ اسْمٌ لِدَارِ الثَّوَابِ كُلِّهَا كَمَا سَبَقَ أَنَّهَا سِتْرَةٌ وَاحِدَةٌ فَجِيءَ بِهَا بِمَجْمُوعَةٍ لِيَدُلَّ عَلَى تَعَدُّدِهَا، وَمُنْكَرَةٌ لِيَدُلَّ عَلَى تَنَوُّعِهَا وَخْتِلَافِهَا، لِأَنَّ كُلَّ عَدَدٍ مِنْ تِلْكَ الْأَعْدَادِ لِمَجَاعَةٍ، فَتَخْتَلَفُ الْجَنَّاتُ بِحَسَبِ اخْتِلَافِ اسْتِحْقَاقِ سَاكِنِهَا.

قَوْلُهُ: (مَرَاتِبُ) مَنْصُوبَةٌ عَلَى الْمَصْدَرِيَّةِ مِنْ مَرْتَبَةٍ. قَالَ الْقَاضِي^(١): الْجَنَّاتُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَبَّاسٍ سَبْعٌ: الْفِرْدَوْسُ، وَالْعَدْنُ، وَالنَّعِيمُ، وَدَارُ الْخُلْدِ، وَجَنَّةُ الْمَأْوَى، وَدَارُ السَّلَامِ، وَعِلْيُونُ، فِي كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهَا مَرَاتِبٌ وَدَرَجَاتٌ مُتَفَاوِتَةٌ عَلَى حَسَبِ تَفَاوُتِ الْأَعْمَالِ وَالْعَمَالِ^(٢)، وَاللَّامُ فِي «لَهُمْ» تَدُلُّ عَلَى اسْتِحْقَاقِهِمْ إِيَّاهَا لِأَجْلِ مَا رُتِّبَ عَلَيْهِ^(٣) مِنَ الْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، لَا لِذَاتِهِ، فَإِنَّهُ لَا يَكْفِيهِ النِّعَمُ السَّابِقَةُ، فَضلاً مِنْ أَنْ يَقْتَضِيَ ثَوَاباً وَجْزاً فَيُتَقَبَّلُ، بَلْ يَجْعَلُ

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٤٤).

(٢) في (ح) و(ف): «والعمل».

(٣) في (ط): «عليهم».

فإن قلت: أما يُشترط في استحقاق الثواب بالإيمان والعمل الصالح أن لا يُحيطها المُكَلَّفُ بالكفر والإقدام على الكبائر، وأن لا يندم على ما أوجده من فعل الطاعة وترك المعصية؟ فهلا شُرِّطَ ذلك! قلت: لِمَا جَعَلَ الثَّوَابَ مُسْتَحَقًّا بِالْإِيمَانِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ، وَالْبَشَارَةَ مُحْتَصَةً بِمَنْ يَتَوَلَّاهُمَا، وَرَكَزَ فِي الْعُقُولِ أَنَّ الْإِحْسَانَ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّ فَاعِلُهُ عَلَيْهِ الثَّوْبَةُ وَالثَّنَاءُ إِذَا لَمْ يَتَعَقَّبْهُ بِمَا يُفْسِدُهُ وَيَذْهَبُ بِحُسْنِهِ، وَأَنَّهُ لَا يَبْقَى مَعَ وَجُودِ مُفْسِدِهِ إِحْسَانًا؛ وَأَعْلَمَ بِقَوْلِهِ لِنَبِيِّهِ ﷺ وَهُوَ أَكْرَمُ النَّاسِ عَلَيْهِ وَأَعَزُّهُمْ: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥]، وَقَالَ لِلْمُؤْمِنِينَ: ﴿وَلَا تَبْهَرُوا لَهُ بِالْقَوْلِ كَـجَـهَرِ بَعْضِكُمْ لِبَعْضٍ أَن تَحْبَطَ أَعْمَالُكُمْ﴾ [الحجرات: ٢]، كَانَ اشْتِرَاطُ حِفْظِهَا مِنَ الْإِحْبَاطِ وَالنَّدَمِ كَالدَّخْلِ تَحْتَ الذِّكْرِ. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ صُورَةُ جَزْيِ الْأَنْهَارِ مِنْ تَحْتِهَا؟ قُلْتَ: كَمَا تَرَى الْأَشْجَارَ النَّابِتَةَ عَلَى شَوَاطِي الْأَنْهَارِ الْجَارِيَةِ.

الشارع ومقتضى وعده، ولا على الإطلاق، بل بشرط أن يستمر عليه حتى يموت وهو مؤمن لقوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْكَدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُولَئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَالُهُمْ﴾ [البقرة: ٢١٧] وقوله تعالى لنبيه صلوات الله عليه: ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر: ٦٥] ونحوهما، ولعله تعالى لم يقيدها هنا باستغناء بها^(١).

قوله: (كما ترى الأشجار النابتة) هذا تشبيه صورة ما لم يُعرف ولم يُشاهد بصورة ما تُعرف وشوهد، ولأفان المشبه به أن يكون من المشبه! قال صاحب «المفتاح»: كما إذا قيل لك: ما لون عمامتك؟ قلت: كلون هذه، وأشرت إلى عمامة لديك^(٢).

والشرط في المشبه به أن يكون أعرف من المشبه وإن لم يكن أقوى منه في الوجه، وعليه قوله: ﴿وَأَتُوا بِهِ مُتَشَبِّهًا﴾.

(١) من قوله: «ولعله تعالى» إلى ساقط من (ط).

(٢) «مفتاح العلوم» ص ١٤٥.

فإن قلت: جوابه غير مطابق للسؤال؛ سأل عن كيفية جزي الأنهار تحت الأشجار وأجاب عن الأشجار النابتة على شواطئ الأنهار.

قلت: في السؤال والجواب اختصار، وتحريره أن يقال: إن قوله تعالى: ﴿جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ٢٥] «من» فيه لا ابتداء الغاية، وذلك يقتضي أن يكون ابتداء الجزي من تحت أشجار الجنّات وأصولها، وهذا على غير ما هو عليه المشاهد^(١).

وأجاب بجوابين:

أحدهما: أن «تحتها» صفة موصوف محذوف، والمعنى: جنّات تجري الأنهار من مكانٍ كائن تحت الأشجار كما ترى الأشجار النابتة على شواطئ الأنهار.

وثانيهما: أنه لا يبعد ذلك، لأن أوصاف الجنة على خلاف المشاهد كما روي عن مسروق^(٢): أن أنهار الجنة تجري في غير أبعاد^(٣). وقد ذكر الوجهين في تفسير قوله تعالى: ﴿تَحْتِكَ سَرِيًّا﴾ [مریم: ٢٤] وقال: في أحد الوجهين قيل: تحتها أسفل من مكانها كقوله: ﴿تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ٢٥]^(٤).

(١) في (ط): «وأصولها بهذا على غيرها عليه المشاهد».

(٢) مسروق بن الأجدع الهمداني. تابعي كبير من أصحاب ابن مسعود رضي الله عنه. (ت ٦٣ هـ) وعلى كلامه نور العلماء، وهو القائل: «ما بقي شيء نرغب فيه إلا أن نعفر وجوهنا في التراب، وما آسى على شيء إلا السجود لله تعالى»، له ترجمة في «طبقات ابن سعد» (٦: ٧٦)، و«حلية الأولياء» (٢: ٩٥)، و«سير النبلاء» (٦: ٦٣).

(٣) ذكره السيوطي في «الدر المنثور» (١: ٢٠٥)، وعزا إخراجَه لابن المبارك وابن أبي شيبة وابن جرير الطبري وغيرهم. ثم ذكره السيوطي مرفوعاً من حديث أنس رضي الله عنه، وعزا لابن مردويه وأبي نعيم - يعني في «الحلية» - والضياء المقدسي في «المختارة».

(٤) «الكشاف» (١٠: ٥).

وعن مسروق: أَنَّ أنهارَ الجنة تجري في غير أُحدود. وأنزله البساتين وأكرمها منظرًا ما كانت أشجاره مُظلَّلةً، والأنهارُ في خلالها مُطرَّدةً، ولولا أَنَّ الماءَ الجاري من النعمة العظمى واللذة الكبرى، وأنَّ الجنانَ والرياضَ وإن كانت آتتْ شيء وأحسنه لا تروى النواظر، ولا تُبهج الأنفُسَ ولا تجلب الأريحية والنشاط، حتى يجري فيها الماء، وإلا كان الأُنسُ الأعظمُ فائتًا، والسرورُ الأوفرُ مفقودًا، وكانت كتائبُ لا أرواح فيها، وصورة لا حياة لها، لَمَّا جاء الله تعالى بذكر الجناتِ إلا مشفوعًا بذكر الأنهارِ الجارية من تحتها مسوقين على قرانٍ واحد كالشيتين لا بدَّ لأحدهما من صاحبه؛ ولَمَّا قَدَّمه على سائر نعوتها. والنهرُ: المجرى الواسع، فوق الجدولِ ودون البحر، يقال لبردى: نهرٌ دمشق، وللنيل: نهرٌ مصر. واللغةُ العالية: النَّهرُ، بفتح الهاء. ومدارُ التركيبِ على السَّعة. وإسنادُ الجري إلى الأنهارِ من الإسنادِ المجازي، كقولهم: بنو فلانٍ يطوهم الطريق،.....

قوله: (من^(١) غير أُحدود)، الجوهري: هو شقٌّ في الأرض مستطيل.

قوله: (لَمَّا جاء الله) جوابُ «لولا».

قوله: (مشفوعًا) صَحَّ بغيرِ إلَّا عن المعزي^(٢).

قوله: (واللغةُ العالية)، المغرب: العاليةُ ما قَوْقَ نجدٍ وتهامة. وقيل: العاليةُ: الفَصِيحَةُ التي كَثُرَ استعمالُها في كلامِ الفُصحاء^(٣).

الأساس: هذا شِعْرٌ عُلُوِّي، أي: عالي الطبقة.

قوله: (يطوهم الطريق) أي: يقصِّدهم العفاة، وهو كناية عن جودهم، والإسنادُ مجازيٌّ على نحو: طريقٌ سائرٌ؛ لأنَّه لما كَثُرَ في الطريق وطءُ العفاةِ كأنَّها هي التي تطوهم.

(١) كذا في (ح) و(ف)، وفي «الكشاف»: «في».

(٢) صاحب نسخة من «الكشاف»، ينقل عنها الطيبي في مواضع.

(٣) «المغرب في ترتيب العرب» (٢: ٨١).

و: صَيْدَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ. فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ تُكْرِتِ الْجَنَاحَاتُ، وَعُرِفَتِ الْأَنْهَارُ؟ قُلْتُ: أَمَّا تَنْكِيرُ الْجَنَاحَاتِ فَقَدْ ذُكِرَ، وَأَمَّا تَعْرِيفُ الْأَنْهَارِ: فَأَنْ يُرَادَ الْجَنَسُ، كَمَا تَقُولُ: لِفُلَانٍ بَسْتَانٌ فِيهِ الْمَاءُ الْجَارِي، وَالتِّينَ، وَالْعَنْبَ، وَالْوَأْنُ الْفَوَاكِهَ، تَشِيرُ إِلَى الْأَجْنَاسِ الَّتِي فِي عِلْمِ الْمُخَاطَبِ؛ أَوْ يُرَادُ أَنْهَارُهَا فَعَوَّضَ التَّعْرِيفُ بِاللَّامِ مِنْ تَعْرِيفِ الْإِضَافَةِ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم: ٤٤]؛ أَوْ يَشَارُ بِاللَّامِ إِلَى الْأَنْهَارِ الْمَذْكُورَةِ فِي قَوْلِهِ: ﴿فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَّاءٍ غَيْرِ مَاسِينٍ وَأَنْهَارٌ مِنْ لَبَنٍ لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ﴾، آيَةُ [محمد: ١٥]. وَقَوْلُهُ: ﴿كُلَّمَا رُزِقُوا﴾ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ صِفَةً ثَانِيَةً لـ ﴿جَنَّاتٍ﴾، أَوْ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مُحذُوفٌ؛ أَوْ جُمْلَةٌ مُسْتَأَنَفَةٌ؛

قَوْلُهُ: (وَصَيْدَ عَلَيْهِ يَوْمَانِ) أَصْلُهُ صَيْدَ الْوَحُوشِ عَلَى الْفَرَسِ مُدَّةَ يَوْمَيْنِ، أَسْنَدَ الْفِعْلَ إِلَى الظَّرْفِ عَلَى الْمَجَازِ.

قَوْلُهُ: (وَأَمَّا تَنْكِيرُ الْجَنَاحَاتِ فَقَدْ ذُكِرَ) أَنَّهَا إِنَّمَا تُكْرِتُ لِيُدَلَّ عَلَى تَنَوُّعِهَا وَاجْتِلَافِهَا بِحَسَبِ اسْتِحْقَاقِ سَاكِنِيهَا، وَأَمَّا تَعْرِيفُ الْأَنْهَارِ فَقَدْ ذُكِرَ فِي فَائِدَتِهَا وَجُوهًا ثَلَاثَةً:

أَحَدُهَا: أَنَّ الْمُرَادَ بِالتَّعْرِيفِ الْجَنَسَ؛ لِيُشِيرَ بِهَا إِلَى مَا هُوَ حَاضِرٌ فِي ذَهْنِ الْمُخَاطَبِ. وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الشَّيْءَ لَا يَكُونُ حَاضِرًا فِي الذَّهْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَظِيمَ الْخَطَرِ مَعْقُودًا بِهِ الْهِمَمُ، أَيْ: تِلْكَ الْأَنْهَارُ الَّتِي عُرِفَتْ أَنَّهَا النِّعْمَةُ الْعَظِيمُ وَاللَّذَّةُ الْكُبْرَى، فَإِنَّ الرِّيَاضَ وَإِنْ كَانَتْ أَتَقَى شَيْءٌ لَا تُبْهِجُ الْأَنْفُسَ حَتَّى تَكُونَ بِهَا^(١) الْأَنْهَارُ كَمَا سَبَقَ.

وِثَانِيهَا: أَنَّ يُنَبِّهَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَنْهَارَ الْمُتَعَدِّدَةَ لِتِلْكَ الْجَنَانِ الْمُتَوَعِّجَةِ بِحَسَبِ التَّوْزِيعِ كَقَوْلِهِمْ: رَكِبُوا خَيْولَهُمْ.

وِثَالثُهَا: لِيُعْلَمَ أَنَّ هُنَاكَ أَنْهَارًا مَعْهُودَةً بَيْنَ الْمُخَاطَبِ وَالْمُخَاطَبِ. وَالْمُرَادُ إِحْضَارَهَا فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَيْهَا.

(١) فِي (ط): «فِيهَا».

لأنه لما قيل: ﴿أَنْ لَّهُمْ جَنَّتٌ﴾؛ لم يَحُلْ خَلَدُ السامع أن يَقَعَ فيه: أثارُ تلك الجَنَّتِ أشباه ثمارِ جناتِ الدنيا أم أجناسُ آخرُ لا تُشابهُ هذه الأجناس؟ فقيل: إن ثمارها أشباهُ ثمارِ جناتِ الدنيا، أي: أجناسُها أجناسُها، وإن تفاوتت إلى غايةٍ لا يعلمها إلا الله. فإن قلت: ما موقعُ ﴿مِنْ ثَمَرَةٍ﴾؟ قلتُ: هو كقولك: كلما أكلتُ من بستانك من الرمان شيئاً حدثتُك، فموقعُ ﴿مِنْ ثَمَرَةٍ﴾ موقعُ قولك: من الرمان، كأنه قيل: كلما رزقوا من الجناتِ من أيِّ ثمرة كانت؛ من ثَمَرِها، أو رَمَانِها، أو عِنَبِها، أو غير ذلك؛ رزقاً قالوا ذلك، فـ«مِنْ» الأولى والثانية كلتاها لا ابتداءً الغاية؛ لأنَّ الرِّزْقَ قد ابتدئَ من الجناتِ، والرِّزْقُ من الجناتِ قد ابتدئَ من ثَمَرِهِ، وتنزيلُهُ تنزيلُ أن تقولَ: رَزَقَنِي فلانٌ، فيقالُ لك: من أين؟ فتقول: من بستانِهِ، فيقال: من أيِّ ثمرةٍ رَزَقَكَ من بستانِهِ؟ فتقول: من الرمانِ.....

قوله: (قيل: ﴿أَنْ لَّهُمْ جَنَّتٌ﴾) قوله: «أن» يُروى بالفتحِ على الحكاية وهو الوجه.

قوله: (فـ«مِنْ» الأولى والثانية كلتاها لا ابتداءً الغاية) وعلى ما قدره مُتَعَلِّقَتَانِ بـ«رزقوا». وقال القاضي: وكلتاها واقعتان موقع الحال، وكلُّها نُصِبَ على الظرف، «ورزقاً» مفعولٌ به، وصاحبُ الحالِ الأولى «رزقاً»، والثانية ضميرُ الرزقِ المُسْتَكِينُ في الحال^(١). والمعنى كل حين رزقوا مرزوقاً مُبتدأً من الجناتِ مُبتدأً من ثمرة، قَيَّدَ الرزقَ بكونه مُبتدأً من الجناتِ، وابتدأوه منها بابتدائه من ثمرة فيها.

قوله: (وتنزيلُهُ) التنزيلُ: حَطُّ الكلامِ درجةً درجةً، فكانَ أَصْلُهُ كَانَ شَيْئاً آخَرَ فَتَرَلَّتْ إلى هذه المرتبة. قال في «النهاية»: تَرَلَّتْ عن الأمر: إِذَا تَرَكْتَهُ، كَأَنَّكَ كُنْتَ مُسْتَعِلياً عليه، وفي الحديث: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه «أَنزَلَهُ أَبَا»^(٢) أي: جعلَ الجَدَّ في منزلةِ الأب وأعطاه نَصيبَهُ من الميراث.

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٤٨).

(٢) وهو ثابتٌ في الصحيح أخرجه البخاري (٣٦٥٨) من حديث عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما، وترجم عليه في «الفرائض» قبل الحديث (٦٧٣٧) بقوله: «باب ميراثِ الجدِّ مع الأب والإخوة» وقال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير: الجدُّ أبٌ... ولم يُذَكَّرْ أَنَّ أَحَدًا خَالَفَ أَبَا بَكْرٍ في زمانِهِ، وأصحابُ النبي ﷺ متوافرون. انتهى.

وتحريره: أَنْ ﴿رَزَقُوا﴾ جُعِلَ مُطْلَقًا مُبْتَدَأً مِنْ ضَمِيرِ الْجَنَاتِ، ثُمَّ جُعِلَ مُقَيَّدًا بِالْإِبْتِدَاءِ مِنْ ضَمِيرِ الْجَنَاتِ مُبْتَدَأً مِنْ ﴿تَكْرَرُ﴾، وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالشَّمْرِ التَّفَاحَةُ الْوَاحِدَةُ أَوْ الرَّمَانَةُ الْفَدَّةُ عَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ النَّوْعُ مِنْ أَنْوَاعِ الثَّمَارِ. وَوَجْهٌ آخَرُ؛ وَهُوَ: أَنْ يَكُونَ ﴿مِنْ تَكْرَرُ﴾ بَيَانًا، عَلَى مَنَاجِزِ قَوْلِكَ: رَأَيْتُ مِنْكَ أَسَدًا،

قوله: (وتحريره)، الأساس: حَرَّرَ الْكِتَابَ: حَسَّنَهُ وَخَلَّصَهُ بِإِقَامَةِ حُرُوفِهِ وَإِصْلَاحِ سَقَطِهِ. فَإِنْ قُلْتَ: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ أَوَّلًا: «مَوْقِعُهُ مَوْقِعُ قَوْلِكَ مِنَ الرُّمَانِ»^(١) ثُمَّ ثَانِيًا: «وَتَتَرِيلُهُ تَتَرِيلُ أَنْ تَقُولَ: رَزَقَنِي فَلَانٌ» وَثَالِثًا: «تَحْرِيرُهُ: أَنْ ﴿رَزَقُوا﴾ جُعِلَ؟» قُلْتَ: الْأَوَّلُ لِبَيَانِ الْمَوْقِعِ وَكَوْنِهِ صِفَةً الْفِعْلِ، وَالثَّانِي: لِبَيَانِ الْمَعْنَى وَأَنْ مَرَجَعَ «مِنْ» الْإِبْتِدَائِيَّةِ عَلَى تَقْدِيرِ السُّؤَالِ وَالْجَوَابِ. وَالثَّالِثُ: لِبَيَانِ خُلَاصَةِ الْمَعْنَى وَزُبْدَتِهِ.

قوله: (وليس المراد بالثمرة التفاحة الواحدة... على هذا التفسير) أي: على أن تكون «مِنْ» إِبْتِدَائِيَّةً فِي ﴿مِنْ تَكْرَرُ﴾ لِأَنَّ «رَزَقًا» هُوَ بِمَعْنَى مَزَزَوْقًا، وَهُوَ أَعْمُ مِنْ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْجَنَّةِ أَوْ مِنْ مَكَانٍ^(٢) غَيْرِهَا، وَمِنْ أَنْ يَكُونَ^(٣) ثَمْرَةً أَوْ غَيْرِهَا مِنَ الْمَأْكُولَاتِ، فَخَصَّ عُمُومَ الْأَمْكِنَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿مِنْهَا﴾ وَعُمُومَ الْمَأْكُولِ بِقَوْلِهِ: ﴿مِنْ تَكْرَرُ﴾ لَكِنْ بَقِيَ عَامًّا فِي هَذَا الْجَنَسِ، فَلَا وَجْهَ لِنَخْصِصِهَا بِشَمْرَةٍ دُونَ ثَمْرَةٍ فَضْلًا عَنْ أَنْ تَكُونَ جَنَآةً وَاحِدَةً. وَفِي نَظَرِيهِ بِقَوْلِهِ: «رَزَقَنِي فَلَانٌ، فَيُقَالُ لَكَ: مِنْ أَيْنَ؟ فَتَقُولُ: مِنْ بُسْتَانِهِ، فَيُقَالُ: مِنْ أَيِّ ثَمْرَةٍ رَزَقَكَ مِنْ بُسْتَانِهِ؟ فَتَقُولُ: مِنَ الرُّمَانِ» إِيهَاءً إِلَى هَذَا الْمَعْنَى فَقَوْلُهُ: «مِنْ الرُّمَانِ» بَيَانٌ لِلنَّوْعِ، وَبَعِيدٌ أَنْ يُجَابَ عَنْ قَوْلِهِ: مِنْ أَيِّ ثَمْرَةٍ بِقَوْلِهِ: مِنَ الرُّمَانِ الْفَدَّةُ، إِذْ لَيْسَ السُّؤَالُ عَنِ الْعَدَدِ.

قوله: (رَأَيْتُ مِنْكَ أَسَدًا) يَعْنِي هُوَ مِنْ بَابِ التَّجْرِيدِ وَهُوَ: أَنْ يَتَرَعَ مِنْ ذِي صِفَةٍ آخَرِ مِثْلَهُ فِيهَا، إِيهَاءً لِكَيْلِهَا فِيهِ، كَأَنَّكَ جَرَدْتَ مِنَ الْمُخَاطَبِ شَيْئًا يُشَبِّهُ الْأَسَدَ وَهُوَ نَفْسُهُ. كَذَا هُنَا

(١) فِي «الْكَشَافِ»: «مَوْقِعٌ مِنْ ثَمْرَةٍ مَوْقِعُ قَوْلِكَ مِنَ الرَّمَانِ».

(٢) قَوْلُهُ: «مَكَانٌ» سَاقِطٌ مِنْ (ط).

(٣) يَعْنِي الرِّزْقَ.

تريد: أنت أسد، وعلى هذا يصح أن يراد بالثمرة: النوع من الثمار، والجنة الواحدة. فإن قلت: كيف قيل: ﴿هَذَا الَّذِي رَزَقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾؟ وكيف يكون ذات الحاضر عندهم في الجنة هي ذات الذي رزقوه في الدنيا؟ قلت: معناه: هذا مثل الذي رزقنا من قبل وشبهه؛ بدليل قوله: ﴿وَأَنْتُمْ بِهِ مُتَشَبِهَاتٌ﴾، وهذا كقولك: أبو يوسف أبو حنيفة، تريد أنه لاستحكام الشبه كان ذاته ذاته.....

جَرَدَ من ثمرة رزقا وهو هي، فيكون رزقا أخص من «ثمرة»؛ لأن الثمرة ذات أوصاف فانتزع منها وُصِفَ المرزوقية، أي: التي يقع الأكل عليها لكمال هذا المعنى فيه، فالرزق على هذا مُخَرَّج من قوله: ﴿مِنْ ثَمَرَةٍ﴾ وعلى الأول بالعكس. ولهذا لم يَجَزْ أن يراد على الأول بالثمرة التفاحة الواحدة أو الرمان القد، وجاز ذلك على الثاني: «والجنة الواحدة» إشارة إلى ذلك.

قوله: (وعلى هذا يصح أن يراد بالثمرة النوع من الثمار والجنة الواحدة) لأن قوله: ﴿مِنْ ثَمَرَةٍ﴾ يدل على نوع من الثمار، فانتزع منها ما وقع عليه اسم الرزق، أي: الأكل، فيصح أن يراد بها التفاحة الواحدة، ويصح أيضا أن يراد بها النوع من الثمار، وذلك أن تخصيص الثمرة التي مدلوها النوع من أنواع الثمار إما باعتبار تعيين النوع عن الشخص كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَّاءٍ﴾ [النور: ٤٥] قال صاحب «المفتاح»: أي: نوع من الماء مختص بتلك الدابة، أو من ماء مخصوص وهي النطفة^(١).

قوله: (والجنة)، الجوهرية، الجنى: ما يُجْتَنَى من الشجرة، يقال: أنانا بجنة طيبة لكل ما اجتنى.

قوله: (كان ذاته ذاته) أي: هو تشبيه بحذف الأداة وجهه نحو قولك: زيد أسد. قال الإمام: لما اتحد في الحقيقة وإن تغايرا بالعدد صح أن يقال: هذا هو ذاك؛ لأن الوحدة النوعية لا تنافيها الكثرة بالشخص^(٢).

(١) «مفتاح العلوم» ص ٨٣.

(٢) «مفتاح الغيب» (٢: ٣٥٩).

فإن قلت: إلام يرجع الضمير في قوله: ﴿وَأَتُوا بِهِ﴾؟ قلت: إلى المرزوق في الدنيا والآخرة جميعاً؛ لأن قوله: ﴿هَذَا الَّذِي رَزَقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ انطوى تحته ذكر ما رزقوه في الدارين، ونظيره قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥]، أي: بجنسي الغني والفقير؛ لدلالة قوله: ﴿غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا﴾ على الجنسين، ولو رجع الضمير إلى المتكلم به لقل: «أولى به، على التوحيد. فإن قلت: لأي غرض يشابه ثمر الدنيا وثمر الجنة؟ وما بال ثمر الجنة لم يكن أجناساً آخر؟ قلت: لأن الإنسان.....

وقال القاضي: هذا إشارة إلى نوع ما رزقوا، كقولك مشيراً إلى نهر جار: هذا الماء لا يقطع، فإنك لا تعني به العين المشاهد منه بل النوع المعلوم المستمر بتعاقب جريانه وإن كانت الإشارة إلى عينه^(١).

وقال صاحب «الفرائد»: الإشارة بقوله: «هذا» إلى النوع فلا حاجة إلى التأويل الذي ذكره.

وقلت: قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا بِهِ، مُتَشَبِّهًا﴾ يُخَوِّجُهُ إلى التأويل؛ لأنه اعتراض يُقَرَّرُ أمرُ المعترض فيه، أو حال مُقَيَّد، وإليه الإشارة بقوله: «بدليل قوله: ﴿وَأَتُوا بِهِ، مُتَشَبِّهًا﴾».

قوله: (لأن قوله: ﴿هَذَا الَّذِي رَزَقْنَا مِنْ قَبْلُ﴾ انطوى تحته ذكر ما رزقوه في الدارين) أي: المُشَبَّه والمُشَبَّ به مشتملان على معنى المرزوق في الدارين؛ يعني مَنْ أراد أن يعبر عن قوله: هذا الذي رزقنا في الآخرة مثل الذي رزقنا في الدنيا بلفظ جامع له أن يقول: المرزوق في الدنيا والآخرة، وهذا الطريق في البيان يُسَمَّى بالكناية الإيائية، فالضمير المفرد راجع إلى المفهوم الواحد الذي تَصَمَّنَه اللفظان، فلو رجع إلى الملفوظ وهو المُشَبَّه والمُشَبَّ به لقل: وأتوا بهما، ونظيره في رجوع الضمير إلى المعنى دون اللفظ قوله تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ [النساء: ١٣٥] إذ لو اعتبر اللفظ لقل: «أولى به» على الأفراد؛ لأن الضمير في الشرط

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٤٨).

بالمألوف آنس، وإلى المعهود أميل، وإذا رأى ما لم يألّفه نفّر عنه طبعه، وعافته نفسه؛ ولأنّه إذا ظفّر بشيء من جنس ما سلف له به عهد، وتقدّم معه ألف، ورأى فيه مزية ظاهرة، وفضيلة بيّنة، وتفاوتاً - بيّنه وبين ما عهد - بليغاً؛ أفرط ابتهاجه واعتباطه، وطال استعجابه واستغرابه، وتبيّن كُنْه النعمة فيه، وتحقّق مقدار الغبطة به، ولو كان جنساً لم يعهده - وإن كان فائقاً - حسب أن ذاك الجنس لا يكون إلا كذلك؛ فلا يتبيّن موقع النعمة حقّ التبيّن، فحين أبصروا الرّمانة من رُمان الدنيا، ومبلغها في الحجم، وأنّ الكُبرى لا تفضل عن حدّ البطيخة الصغيرة، ثم يُبصرون رّمانة الجنة تُشبع السكّن،....

وهو قوله: «إن يكن» راجع إلى المشهود عليه في قوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلّٰهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ إِنْ يَكُنْ﴾ أي: المشهود عليه ﴿غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللّٰهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا﴾ ليتطابق الشرط والجزاء، لكن لما كان المانع من الشهادة على الأقرباء غالباً إما خوف الفقر عليهم إذا كانوا أغنياء، أو تضرُّهم بها إذا كانوا فقراء عمّ الصفتين بشية الضمير، أي: الله أولى بجنس المتّصف بصفة الغنى، وبعنّس^(١) المتّصف بصفة الفقر، سواء كان مشهوداً عليه أو غيره، وأعلم بمصالحه وبما ينفعه، فيدخل في هذا العامّ المشهود عليه دخولاً أولياً، وهذا أيضاً كناية إيمانية. يدلّ على العموم قوله: «بجنس الغني والفقر».

قوله: (مزية)، الجوهرى: المزية الفضيلة ولا ينبغي منها فعل. وفي «حاشية الصحاح»: يقال: أمرئته عليه، أي: فضّلته.

الأساس: تميّزت علينا: تفضلت، أي: رأيت لك الفضل علينا، ومزيتُ فلاناً فضّلته. قوله: (وتبيّن كُنْه النعمة فيه) فاعله الإنسان، الجوهرى: تبيّن الشيء؛ ظهر، وتبيّنته أنا.

قوله: (تُشبع السكّن)، النهاية: السكّن بفتح السين وسكون الكاف: أهل البيت، جمع ساكن كصاحب وصاحب.

(١) قوله: «المتّصف بصفة الغنى وبعنّس» ساقط من (ط).

وَالنَّبَقَةُ مِنْ تَبَقِ الدُّنْيَا فِي حَجَمِ الْفَلَكَ، ثُمَّ يَرُونَ تَبَقَ الْجَنَّةِ كَقِلَالِ هَجَرَ، كَمَا رَأَوْا ظِلَّ الشَّجَرَةِ مِنْ شَجَرِ الدُّنْيَا وَقَدَّرَ امْتِدَادَهُ، ثُمَّ يَرُونَ الشَّجَرَةَ فِي الْجَنَّةِ يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا مِثْلَ عَامٍ لَا يَقْطَعُهُ - كَانَ ذَلِكَ أُيِّنَ لِلْفَضْلِ، وَأُظْهِرَ لِلْمَزِيَّةِ، وَأَجْلَبَ لِلشُّرُورِ، وَأَزِيدَ فِي التَّعَجُّبِ مِنْ أَنْ يُفَاجِئُوا ذَلِكَ الرَّمَانَ وَذَلِكَ النَّبَقِ مِنْ غَيْرِ عَهْدٍ سَابِقٍ بِجَنَسِهِمَا. وَتَرْدِيدُهُمْ هَذَا الْقَوْلَ، وَنَطْقُهُمْ بِهِ عِنْدَ كُلِّ ثَمَرَةٍ يُرْزَقُونَهَا دَلِيلٌ عَلَى تَنَاهِي الْأَمْرِ وَتَمَادِي الْحَالِ فِي ظُهُورِ الْمَزِيَّةِ وَتِمَامِ الْفَضِيلَةِ، وَعَلَى أَنَّ ذَلِكَ التَّفَاوُتَ الْعَظِيمَ.....

قوله: (وَالنَّبَقَةُ)، النهاية: النَّبَقُ يَفْتَحُ النُّونَ وَكَسَرَ الْبَاءَ، وَقَدْ يُسَكَّنُ: تَمَرُ السُّدْرِ، وَاحْدَتُهُ نَبَقَةٌ. أَشْبَهُ شَيْءًا بِالْعُنَابِ قَبْلَ أَنْ تَشْتَدَّ حَرَّتُهُ.

قوله: (حَجَمِ الْفَلَكَ)، الجوهري: الْفَلَكَهُ الْمِغْزَلُ سُمِّيَتْ لِاسْتِدَارَتِهَا.

قوله: (كَقِلَالِ هَجَرَ)، المغرب^(١): الْقَلَّةُ: حُبٌّ^(٢) عَظِيمٌ، وَهِيَ مَعْرُوفَةٌ بِالْحِجَازِ وَالشَّامِ، وَعَنِ الْأَزْهَرِيِّ: تَأْخُذُ الْقَلَّةُ مَزَادَةً كَبِيرَةً، وَتَمْلَأُ الرَّاوِيَةَ قُلَّتَيْنِ، وَأَرَاهَا سُمِّيَتْ قِلَالًا؛ لِأَنَّهَا تَقُلُّ، أَيْ: تَرْفَعُ إِذَا مَلَأَتْ.

الجوهري: هَجَرَ: مُذَكَّرٌ مَصْرُوفٌ، اسْمُ بَلَدٍ^(٣).

قوله: (يسيرُ الراكب) عن أبي سعيد عن النبي ﷺ: «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ شَجَرَةً يَسِيرُ الرَّاكِبُ الْجَوَادُ الْمُضَبَّمَرُ السَّرِيعُ مِثْلَ عَامٍ لَا يَقْطَعُهَا» أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ^(٤). وَلِثَبُوتِ هَذَا الْمُسَبِّهِ بِهِ عَنِ الْأَثْبَاتِ الثَّقَاتِ وَكَوْنِهِ أَعْرَفَ مِنَ الْمُسَبِّهِ أَوْقَعَهُ مُسَبِّهًا بِهِ فِي قَوْلِهِ: «كَمَا رَأَوْا» إِذِ التَّقْدِيرُ: فَحِينَ أَبْصَرُوا الرَّمَانَةَ وَالنَّبَقَةَ رُؤْيَا مِثْلَ رُؤْيِهِمْ ظِلَّ الشَّجَرَةِ^(٥).

(١) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٦٩٣).

(٢) وهو الخابية أو الحجرة، فارسيٌّ مُعَرَّبٌ. انظر: «المعرب» للجواليقي ص ١٢٠.

(٣) وهي قاعدة البحرين، وفيها كانت تُصْنَعُ الْقِلَالُ، وَيَجْلِبُهَا أَهْلُ الْمَدِينَةِ. انظر: «معجم البلدان» (٥: ٣٩٣).

(٤) أخرجه البخاري (٣٢٥١) ومسلم (٢٨٢٧).

(٥) هذه الفقرة وردت في (ط) قبل الفقرة السابقة «قوله: كَقِلَالِ هَجَرَ».

هو الذي يَسْتَمْلِي تَعَجُّبَهُمْ، وَيَسْتَدْعِي تَبَجُّحَهُمْ فِي كُلِّ أَوَانٍ. عَنْ مَسْرُوقٍ: نَخَلُ الْجَنَّةِ نَضِيدٌ مِنْ أَصْلِهَا إِلَى قَرْعِهَا، وَثَمَرُهَا أَمْثَالُ الْقِلَالِ، كُلَّمَا تُرْعِثُ ثَمَرَةً عَادَتْ مَكَائِهَا أُخْرَى، وَأَنْهَارُهَا تَجْرِي فِي غَيْرِ أَخْدُودٍ، وَالْعُنُقُودُ اثْنَا عَشْرَةَ ذِرَاعًا.

وَيَجُوزُ أَنْ يَرْجَعَ الضَّمِيرُ فِي: ﴿وَأَتَوَاهُ﴾ إِلَى الرَّزْقِ، كَمَا أَنَّ هَذَا إِشَارَةٌ إِلَيْهِ، وَيَكُونُ الْمَعْنَى: أَنَّ مَا يُرْزَقُونَهُ مِنْ ثَمَرَاتِ الْجَنَّةِ يَأْتِيهِمْ مَتَجَانِسًا فِي نَفْسِهِ، كَمَا يُحْكِي عَنْ الْحَسَنِ: يُؤْتِي أَحَدُهُمْ بِالصَّحْفَةِ فَيَأْكُلُ مِنْهَا، ثُمَّ يَوْتِي بِالْأُخْرَى فَيَقُولُ: هَذَا الَّذِي أَتَيْنَاهُ مِنْ قَبْلُ، فَيَقُولُ الْمَلَكُ: كُلْ فَالْأَوَّلُ وَاحِدٌ وَالطَّعْمُ مُخْتَلِفٌ. وَعَنْ عَمْرِو بْنِ عَبْدِ اللَّهِ: «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ إِنَّ الرَّجُلَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ لَيَتَنَاوَلُ الثَّمَرَةَ لِيَأْكُلَهَا فَمَا هِيَ بِوَاصِلَةٍ إِلَى فِيهِ حَتَّى يُبَدِّلَ اللَّهُ مَكَائِهَا مِثْلَهَا»، فَإِذَا أَبْصَرُوهَا وَهَيْئَةُ هَيْئَةِ الْأَوَّلِ قَالُوا ذَلِكَ. وَالتفسيرُ الْأَوَّلُ هُوَ هُوَ.

فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ مَوْقَعُ قَوْلِهِ: ﴿وَأَتَوَاهُ﴾ مُتَشَبِّهًا ﴿مِنْ نَظْمِ الْكَلَامِ؟ قُلْتَ: هُوَ كَقَوْلِكَ: فَلَانَّ أَحْسَنَ بَقْلَانِ وَنَعْمَ مَا فَعَلَ، وَرَأَى مِنَ الرَّأْيِ كَذَا، وَكَانَ صَوَابًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَجَعَلُوا آيَةً لَهُمْ أَذَلَّةً وَكَذَلِكِ يَفْعَلُونَ﴾ [النمل: ٣٤]، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْجَمَلِ الَّتِي تُسَاقُ فِي الْكَلَامِ مُعْتَرِضَةً لِلتَّقْرِيرِ.

قَوْلُهُ: (يَسْتَمْلِي)، الْجَوْهَرِيُّ: يَقَالُ: اسْتَمَلَيْتُ الْكِتَابَ: سَأَلْتُهُ أَنْ يُمْلَى عَلَيَّ.

قَوْلُهُ: (تَبَجُّحَهُمْ) التَّبَجُّحُ: الْفَرَحُ، وَالصَّحْفَةُ^(١): كَالْقَصْعَةِ، وَاجْتَمُعَ صِحَافُ^(٢).

قَوْلُهُ: (مَتَجَانِسًا فِي نَفْسِهِ) أَيِ: يُجَانِسُ بَعْضُهُ بَعْضًا، وَلَا يُجَانِسُ ثَمَرُ الدُّنْيَا، فَعَلِيَ هَذَا ﴿مِنْ ثَمَرَةٍ﴾ بَيَانٌ «رِزْقًا».

قَوْلُهُ: (هُوَ هُوَ) أَيِ: هُوَ الْكَامِلُ الْمَعْلُومُ كَقَوْلِهِ^(٣):

(١) فِي (ح): «وَالصَّحْفَةُ».

(٢) مِنْ قَوْلِهِ: «قَوْلُهُ: يَسْتَمْلِي» إِلَى هُنَا سَاقَطَ فِي (ط).

(٣) هَذَا الْبَيْتُ مِنْ أَرْجُوزَةِ أَبِي النِّجْمِ الْعِجْلِيِّ. انْظُرْ: «خَزَانَةُ الْأَدَبِ» (١: ٤١٨).

والمرادُ بتطهيرِ الأزواج: أن طَهَّرْنَ مِمَّا يَخْتَصُّ بالنساءِ من الحيضِ والاستحاضة، وما لا يَخْتَصُّ بهنَّ من الأقدارِ والأدناسِ، ويجوزُ لمجيئِه مطلقاً أن يدخلَ تحتَه الطُّهُرُ من دَنَسِ الطَّبَاعِ، وطَبِيعِ الأخلاقِ الذي عليه نساءُ الدُّنيا مِمَّا يَكْتَسِبْنَ بأنفسِهِنَّ وما يَأْخُذْنَ به من أعراقِ السُّوءِ، والمناصبِ الرديئةِ والمناسبيِ المُفْسِدة، ومن سائرِ عيوبِهِنَّ، ومثالبِهِنَّ، وَخُيُوبِهِنَّ، وَكَيْدِهِنَّ. فَإِنْ قُلْتَ:

أنا أبو النجم وشعري شعري

قال القاضي: والأولُ أظهرُ لمُحافظتِه على عُمومِ ﴿كَلِمًا﴾، فإنه يَدُلُّ على ترديدِه هذا القولَ كلَ مرةٍ رزقوا، فلا يصحُّ في الوجهِ الثاني^(١) هذا القولُ إذا أتوا به أوَّلَ مرةٍ، ولأنَّ الداعي لهم إلى ذلك فرطُ استغرابِهِم، وتبجُّحُهُم بما وجدوا من التفاوتِ العظيمِ في اللذةِ والتشابهِ البليغِ في الصورة^(٢).

وقلت: ويفوتُ أيضاً على الثاني غرضُ الاستئناسِ وفائدةُ الاستئنافِ، وقد مرَّ أنَّ موقعَ «كَلِمًا» إما صفَةُ جناتٍ، أو جُمْلَةٌ مستأنفةٌ كما قَدَّرَه: «أثمارُ الجناتِ أشباهُ ثمارِ الدنيا أم أجناسُ آخر»، ومن المُقَرَّرِ في علمِ المعاني حُسْنُ موقعِ الاستئنافِ في الكلامِ، وإنَّما يظهرُ حُسْنُهُ على الوجهِ الأولِ لانقطاعِه لفظاً.

قوله: «أعراقِ السُّوءِ»، الأساس: فلان مُعَرِّقٌ له^(٣) في الكرمِ أو اللؤمِ وهو عَرِيقٌ فيه، وتداركتُه أعراقُ صِدْقٍ أو سوءٍ.

قوله: «والمناصبِ»، الأساس: ومن المجازِ: هو يرجعُ إلى منصبِ صِدْقٍ ونصابِ صدقٍ، وهو أصلُه الذي نُصِبَ به ورُكِّبَ فيه، ومنه نصابُ السَّكِينِ؛ لأنَّها رُكِّبَتْ فيه.

(١) قوله: «الثاني» ساقط من (ط).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٤٩).

(٣) قوله: «له» ساقط من (ط).

فهلّا جاءتِ الصّفةُ مجموعةٌ كما الموصوفُ! قلتُ: هما لغتانِ فصيحتان؛ يقال: النّساءُ فعْلُن، وهنَّ فاعلاتٌ وفواعلٌ، والنّساءُ فعلتُ، وهي فاعلةٌ، ومنه بيتُ «الحماسة»:

وَإِذَا الْعَذَارَى بِالْذُّخَانِ تَقَنَعَتْ وَاسْتَعْجَلَتْ نَضَبَ الْقُدُورِ فَمَلَّتِ

والمعنى: وجماعةُ أزواجٍ مطهّرة. وقرأ زيدُ بنُ عليّ: (مُطَهَّرَات)، وقرأ عُبيدُ بنُ عمير: (مُطَهَّرَة) بمعنى مُتَطَهَّرَة، وفي كلامِ بعضِ العرب: ما أوحجني إلى بيتِ الله فأطَهَّر به أطَهَّرَة، أي: فأطَهَّر به تطهّرة. فإن قلت: هلّا قيل: طاهرة! قلت: في.....

قوله: (كما الموصوف) أي كما الموصوفُ مجموعٌ، ف«ما» كافّةٌ مُهيّئةٌ لدخولِ الكافِ على الكافّة.

قوله: (وإذا العذارى بالذُّخان) البيت^(١) المرزوقي: العذارى جُمعُ عذراءٍ يقول: وإذا أبكارُ النّساءِ صَبَرَتْ على ذُخَانِ النَّارِ صَارَ كَالْقِنَاقِ لوجهها، ولم تَصْبِرْ على إدراكِ ما في القُدُورِ فَشَوَتْ في المِلَّةِ^(٢) على قَدَرٍ ما تُعَلِّلُ نَفْسُهَا به من اللحمِ لدفعِ ضَرَرِ الجوعِ المُفْرِطِ من اشتدادِ السّنةِ. خُصِّصَتِ العذارى بالذكرِ لِقَرُطِ حَيَاتِهَا وَلِتَصُونَهُنَّ عَنْ كَثِيرٍ مِمَّا^(٣) يُتَنَذَلُ فِيهِ غَيْرُهُنَّ، وجعلَ نَضَبَ القُدُورِ مفعولٌ «استعجلت» على السّعة. وجوابُ إذا في البيت الذي يليه:

دَارَتْ بِأَرْزَاقِ الْعَفَاةِ مَغَالِقٌ يَبْدِي مِنْ قَمْعِ الْعِشَارِ الْجِلَّةِ

المغاليق: القِداحُ في الميّير. والقَمْعُ: جُمعُ قَمْعَةٍ وهي القِطْعَةُ من السّنام، يقال: سَنَامٌ قَمْعٌ، أي: عظيم. والجِلَّةُ - بكسرِ الجيم - من الإبل: السّمانُ، وهو جُمعُ جليلِ كصبيٍّ وصبية. يقول: إذا صارَ الزّمانُ كذا دَارَتْ القِداحُ في الميّيرِ يَدِي لإقامةِ أَرْزَاقِ الطُّلَابِ من أسنِمَةِ النّوقِ السّمانِ الكبارِ الحواملِ التي قُرِبَ عَهْدُهَا بوضعِ الحمل. وَسُمِّيَتِ القِداحُ مَغَالِقٌ لأنَّ الجُرُورَ يَغْلِقُ عندها ويهلكُ بها.

(١) البيتُ لشمسِ بنِ ربيعة. انظر: «الحماسة» بشرح المرزوقي (٢: ٥٥٠).

(٢) وهي الجمرُ والرّماد.

(٣) في (ط): «ما».

﴿مُطَهَّرَةً﴾ فخامة لصفتهنَّ ليست في طاهرة؛ وهي الإشعار بأنَّ مطهَّراً طهَّرهنَّ، وليس ذلك إلاَّ الله عزَّ وجلَّ المريدُ بعباده الصالحينَ أن يُخَوِّهَمَ كُلَّ مَزِيَّةٍ فيها أعدَّ لهم. والخُلْد: الثباتُ الدائم، والبقاءُ اللازمُ الذي لا يَنْقُطِعُ، قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِإِبْرَهِيمَ مِنْ قَبْلِكَ الْخُلْدَ أَفَإِنْ مِتَّ فَهُمُ الْخَالِدُونَ﴾ [الأنبياء: ٣٤]، وقال امرؤ القيس:

ألا انعمَ صباحاً أيُّها الطلُّ البالي وهل يُنعمَنَ مَنْ كانَ في العُصْرِ الخالي!
وهل يُنعمَنَ إلاَّ سعيدٌ مُخلَّدٌ قليلُ الهمومِ ما يبيتُ بأوْجال!

قوله: (والبقاءُ اللازمُ الذي لا يَنْقُطِعُ) هذا مذهبه، واستدلَّ به على خلود أهل الكباير في النار، ويقيده في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِناً مُتَعَمِّداً فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِداً فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣]. على أنَّ ابنَ جنيّ نقلَ عن أحمد بن يحيى^(١): الخُلْد: داخِلُ القَلْبِ^(٢)، واستدلَّ بقول امرئ القيس^(٣):

وهل يُنعمَنَ^(٤) إلاَّ سعيدٌ مُخلَّدٌ
يعني به من يلبسُ الخُلْد: السَّوَارَ والْقُرْطَ. أي: الصبي والصبيَّة يدُلُّ عليه قوله:
قليلُ الهمومِ لا يبيتُ بأوْجالِ^(٥)
وأنشد في معناه^(٦):

تصفو الحياةُ لجاهلٍ أو غافلٍ عما مَضَى منها وما يُتوقَّعُ

(١) يعني أبا العباس أحمد بن يحيى المعروف بثعلب، سبقت ترجمته.

(٢) ذكره في «المحتسب» (٢: ١٣٠).

(٣) البيت في «ديوانه» ص ٢٧، وقوله: «وهل يُنعمَنَ» يروى أيضاً: «وهل يُعَمَنَ»، وهو الذي في «الديوان».

(٤) في (ف): «ينعمان».

(٥) في (ف): «بأحوال».

(٦) هو للمتنبي في «ديوانه» بشرح اليازجي (٢: ٣٧٤).

وقال القاضي: والمُحَلَّدُ والخلودُ في الأصل: الثباتُ المديدُ دَامَ أم لم يَدُمْ، ولذلك قيلَ لِلْأُنْثَى^(١) والأحجار: خَوَالِدٌ، ولو كان وضعه للدوام كان التقيد بالتأييد في قوله: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [النساء: ٥٧] لغوًا، واستعماله حيث لا دوام كقولهم: وَقَفْتُ مُحَلَّدًا، يوجب اشتراكًا أو مجازًا.

فإن قيل: الأبدانُ مُرَكَّبَةٌ من أجزاء متضادةٍ الكيفية للاستحالات المؤدية إلى الانفكاك والانحلال، فكيف يُعْقَلُ خلودها؟

قلنا: إنه تعالى وَتَعَظَّمُ يُعِيدُهَا بحيث لا يَتَوَرَّأُها الاستحالة، بل يَجْعَلُ أجزاءها مُتَفَاوِتَةً^(٢) في الكيفية متساوية في القُوَّة لا يَقْوَى شيءٌ منها على إحالة الآخر، متعاقبةٌ متلازمةٌ لا ينفك بعضها عن شيءٍ كما يشاهد في بعض المعادن. هذا وإنَّ قياس^(٣) ذلك العالم على ما نجده ونُشَاهِدُهُ، من تَقْصِصِ العقلِ وَضَعِيفِ البصيرة^(٤).

وقد ذكر الراغب^(٥) نحوًا من هذا، ثم قال: ليس هذا القول وجهًا إلا التوقيف ولا مَدْخَلَ للاجتهاد فيه، والذي يَسْتَبْعِدُهُ الْمُتَفَلِّسُونَ هو أَنَّهُمْ يريدون أن يتصوَّروا أبدانًا متناولةً لأطعمة لا استحالة فيها ولا تَغْيِيرَ لها، ولا يكون منها فُضُولَاتٌ، وَتَصَوُّرُ ذلك مُحَالٌ. وذلك أن التصوُّر هو إدراكُ الوَهمِ ما أدركه الحِسُّ، وما لا يدرك الحِسُّ جُزْءَهُ ولا كُلَّهُ كيف يمكنه تصوُّره؟ ولو كان للإنسان سبيلٌ إلى تصوُّر ذلك لما قال تعالى: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧]، وما قال رسول الله ﷺ مخبرًا عن الله تعالى: «أعددتُ

(١) جَمْعُ أُنْثَى وهي حجارة توضع عليها القُلْدَرُ.

(٢) في (ط): «مقاومة».

(٣) في (ط): «وأن يقاس»، وفي (ف): «وأن لا يقاس»، والتصويب من «أنوار التنزيل» (١: ٢٥٣).

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٢٥٢).

(٥) تفسير الراغب الأصفهاني (١: ١٢٦).

[إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلَّا الْفَاسِقِينَ * الَّذِينَ يَتَقَضَّوْنَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مُسْتَقَرِّهِمْ وَتَقْطَعُونَ مَآ أَمَرَ اللَّهُ بِهِمْ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَٰئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿٢٦-٢٧﴾]

سبقت هذه الآية لبيان أن ما استنكره الجهلة والسفهاء.....

لعبادي الصالحين ما لا عين رأت ولا أذن سمعت ولا خطر على قلب بشر^(١). والله يقول الحق وهو يهدي السبيل.

وقلت: اعلم أن قوله: ﴿وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ تكميل في غاية من الحسن ونهاية من الكمال، وذلك أن النعم وإن جلت منزلتها، والترف وإن عظمت رفعة لا يتم ولا يكمل إذا تصور انقطاعها وتوهم زوالها، وأما إذا علم أنها باقية دائمة يزيد بها الابتهاج ويتم الفرح فلا يُغص ذلك العيش، ولا يُكدّر ذلك الصفو، وإلى هذا المعنى ينظر قول امرئ القيس: «ألا انعم صباحاً» البيتين.

انعم صباحاً: كلمة تحية من: أنعم يُنعم؛ إذا طاب عيشه، أي: طاب عيشك في الصباح، وإنما خص الصباح به؛ لأن الغارات والمكاره تقع صباحاً.

الأوجال: جمع وجل وهو الخوف، والعصُر: الدهر. يخاطب الطفل الدارس من ديار المحبوبة بالنعم والطيب ثم قال: وكيف ينعم من كان في زمن الفراق والخلو من الأهل والأحباب! وهل ينعمن إلا سعيد مخلد آمناً من المخاوف والآفات! ولا يكون ذلك إلا في دار الخلد للمؤمنين، اللهم اجعلنا من زمرة الداخلين فيها.

قوله: (سبقت هذه الآية) أي: قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ قال الإمام: إنه تعالى لما بين

(١) أخرجه البخاري (٣٢٤٤)، ومسلم (٢٨٢٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

أَوْ أَهْلَ الْعِنَادِ وَالسَّيِّئِينَ مِنَ الْكُفَّارِ، وَاسْتَغْرَبُوهُ مِنْ أَنْ تَكُونَ الْمُحَقَّرَاتُ مِنَ الْأَشْيَاءِ مُضْرُوبًا بِهَا الْمَثَلُ - لَيْسَ بِمَوْضِعٍ لِلْإِسْتِكَارِ وَالِاسْتِغْرَابِ؛ مِنْ قَبْلِ أَنْ التَّمَثِيلُ إِنَّمَا يُصَارُ إِلَيْهِ لِمَا فِيهِ مِنْ كَشْفِ الْمَعْنَى، وَرَفْعِ الْحِجَابِ عَنِ الْغَرَضِ الْمَطْلُوبِ، وَإِدْنَاءِ الْمُتَوَهِّمِ مِنَ الْمُشَاهَدِ، فَإِنْ كَانَ التَّمَثُّلُ لَهُ عَظِيمًا كَانَ التَّمَثُّلُ بِهِ مِثْلَهُ،.....

أَنَّ الْقُرْآنَ مُعْجِزٌ أَتَى بِشُبُهَةٍ أَوْرَدَهَا الْكُفَّارُ قَدْحًا فِي ذَلِكَ وَأَجَابَ عَنْهَا، وَتَقْرِيرُ الشُّبُهَةِ: أَنَّهُ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ ذِكْرُ^(١) النَّحْلِ وَالذِّبَابِ وَالْعَنْكَبُوتِ، وَهَذِهِ الْأَشْيَاءُ لَا تَلِيقُ بِكَلَامِ الْبَلَاغَةِ فَضْلًا عَنْ كَلَامِ اللَّهِ الْمَجِيدِ.

وَأَجَابَ: إِنَّ صِغَرَ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لَا يَقْدَحُ فِي الْبَلَاغَةِ إِذَا كَانَ ذِكْرُهَا مُشْتَمِلًا عَلَى حِكْمٍ بِاللُّغَةِ^(٢).

وَالْمَوْلُفُ وَإِنْ لَمْ يُصَرِّحْ بِهَذَا الْمَعْنَى لَكِنْ أَوْمَى إِلَيْهِ فِي كَلَامِهِ، فَعَلَى هَذَا نَظَّمُ هَذِهِ الْآيَةَ بِمَا قَبْلَهَا نَظْمُ قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الْأَزْيَبَ كَفَرُوا سَوَاءً عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ [البقرة: ٦] فِي كَوْنِهَا جُمْلَةً مُسْتَطَرَّةً كَمَا ذَكَرَهُ الْإِمَامُ.

وَقُلْتُ: تِلْكَ فِي أَحْوَالِهِمْ وَهَذِهِ فِي أَقْوَالِهِمْ.

قَوْلُهُ: (أَوْ أَهْلَ الْعِنَادِ) أَيُّ: الْمُسْتَكْرُونَ طَائِفَتَانِ: طَائِفَةٌ لَا يَعْلَمُونَ، وَأُخْرَى يَعْلَمُونَ وَلَكِنْ يُعَانِدُونَ.

قَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ التَّمَثُّلُ^(٣) لَهُ عَظِيمًا كَانَ التَّمَثُّلُ بِهِ مِثْلَهُ) لَمْ يُرَدِّ بِهِ التَّشْبِيهُ التَّمَثِيلِيَّ أَوْ الِاسْتِعَارَةَ التَّمَثِيلِيَّةَ بَلْ أَعَمَّ. وَفِيهِ: أَنَّ الْمُسَبَّهَ وَإِنْ كَانَ قَرَعًا فِي إِحْلَاقِهِ بِالْمُشَبِّهِ لَكِنَّهُ أَصْلٌ فِي إِيرَادِ الْمُشَبِّهِ بِهِ مِنْ كَوْنِهِ عَظِيمًا أَوْ حَقِيرًا أَوْ غَيْرَهُمَا مِنَ الصِّفَاتِ. وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «فَلَيْسَ

(١) قَوْلُهُ: «ذَكَرَ» سَاقِطٌ مِنْ (ط).

(٢) «مِفَاتِيحُ الْغَيْبِ» (٢: ٣٦١).

(٣) فِي (ف): «التَّمَثُّلُ».

وإن كَانَ حَقِيرًا كَانَ المَثَلُ بِهِ كَذَلِكَ، فليس العِظَمُ والحقارةُ في المَضْرُوبِ بهِ المَثَلُ إِذِنْ، إِلَّا أَمْرًا يَسْتَدْعِيهِ حَالُ المَثَلِ لَهُ، وَتَسْتَجِرُّهُ إِلَى نَفْسِهَا، فَيَعْمَلُ الضَّارِبُ لِلْمَثَلِ عَلَى حَسَبِ تِلْكَ الْقَضِيَّةِ؛ أَلَا تَرَى إِلَى الْحَقِّ لَمَّا كَانَ وَاضِحًا جَلِيًّا أَبْلَجَ كَيْفَ تُمَثَّلُ لَهُ بِالضِّيَاءِ وَالنُّورِ؟ وَإِلَى الْبَاطِلِ لَمَّا كَانَ بِضَدِّ صِفَتِهِ كَيْفَ تُمَثَّلُ لَهُ بِالظُّلْمَةِ؟ وَلَمَّا كَانَتْ حَالُ الْآلِهَةِ الَّتِي جَعَلَهَا الْكَفَّارُ أَندَادًا لِلَّهِ تَعَالَى؛ لَا حَالَ أَحَقَرٍ مِنْهَا وَأَقْلَى؛ وَلِذَلِكَ جُعِلَ بَيْتُ الْعَنْكَبُوتِ مَثَلًا فِي الضَّعْفِ وَالْوَهْنِ، وَجُعِلَتْ أَقْلٌ مِنَ الذَّبَابِ وَأَخْسَرُ قَدَرًا، وَضُرِبَتْ لَهَا الْبَعُوضَةُ، فَالَّذِي دُونَهَا مَثَلًا، لَمْ يُسْتَنْكَرْ وَلَمْ يُسْتَدْعَ، وَلَمْ يَقُلْ لِلْمَثَلِ: اسْتَخِي مِنْ تَمَثِيلِهَا بِالْبَعُوضَةِ؛ لِأَنَّهُ مَصِيبٌ فِي تَمَثِيلِهِ، مُحَقٌّ فِي قَوْلِهِ، سَائِقٌ لِلْمَثَلِ عَلَى قَضِيَّةٍ مَضْرُوبَةٍ، مُحْتَذٍ عَلَى مَثَالٍ

العِظَمُ والحقارةُ في المَضْرُوبِ بِهِ» إِلَى آخِرِهِ، فَإِذَا اقْتَضَى وَصْفُ آلِهِمْ بِأَن تَثَبَّتْ لَهَا صِفَةُ الْحَقَارَةِ فَلَا بُدَّ أَنْ يُجَاءَ بِالْمَثَلِ بِهِ مَا يَشْتَمِلُ عَلَى مَعْنَى الْحَقَارَةِ كَمَا نَحْنُ بِصَدَدِهِ. وَلَمَّا اقْتَضَى وَصْفُ التَّكْلِيفِ الْعِظَمَ وَالْفَخَامَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ الْآيَةُ [الأحزاب: ٧٢] جَاءَ بِالْمَثَلِ بِهِ كَمَا تَرَى.

قَوْلُهُ: (لَمْ يُسْتَنْكَرْ) جَوَابُ «لَمَّا» أَي: لَمْ يُسْتَنْكَرْ ضَرْبُ الْبَعُوضَةِ لَهَا مَثَلًا.

قَوْلُهُ: (قَضِيَّةٌ مَضْرُوبَةٌ) ^(١) أَي: مَوْضِعُ ضَرْبِ الْمَثَلِ فِيهِ.

اعْلَمْ أَنَّ الْمُسْتَعَارَ فِي التَّمَثِيلِ إِذَا كَانَ قَوْلًا سَائِرًا يُشَبِّهُ مَضْرُوبَهُ بِمَوْرِدِهِ سُمِّيَ مَثَلًا، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَضْرُوبِ مَوْرِدٌ سُمِّيَ تَمَثِيلًا، وَكَلَامُ اللَّهِ وَارِدٌ عَلَى الثَّانِي دُونَ الْأَوَّلِ.

قَوْلُهُ: (مُحْتَذٍ عَلَى مَثَالٍ) هُوَ افْتِعَالٌ مِنَ الْحَذْوِ، وَفِيهِ مَعْنَى ^(٢) الْإِعْتِمَالِ.

الْجَوْهَرِيُّ: حَدَّثْتُ النُّعْلَ بِالنُّعْلِ إِذَا قَدَّرْتُ كُلَّ وَاحِدَةٍ عَلَى صَاحِبَتِهَا. وَصَمَّنَ مَعْنَى قَدَّرَ، وَعَدَى بِـ«عَلَى».

(١) فِي (ح): «تَضْيِيقٌ مَضْرُوبٌ».

(٢) فِي (ح): «الْحَذْوُ فِيهِ مَعْنَى».

ما يحتكمه ويستدعيه؛ وليبين أن المؤمنين الذين عادت بهم الإنصاف والعمل على العذل والتسوية والنظر في الأمور بناظر العقل؛ إذا سمعوا بمثل هذا التمثيل علموا أنه الحق الذي لا تمر الشبهة بساحته، والصواب الذي لا يرتع الخطأ حوله،.....

قوله: (ما يحتكمه) يقال: احتكمه إلى الحاكم: ذهب به إليه واستصحبه معه واستجّره. والضمير المستتر في «يحتكمه» عائد إلى الممثل له^(١)، أي: الذي ضرب لأجله المثل نحو حال الآلهة مثلاً، والبارز^(٢) إلى ما.

قوله: (وليبيان أن المؤمنين) عطف على قوله: «ليبين أن ما استنكره» على طريقة: أعجبنى زيد وكرهه؛ لأنه تفصيله، بدليل عطف قوله: «وأن الكفار» على قوله: «أن المؤمنين» ثم قوله: «إن ذلك سبب زيادة الهدى وانهاك الفاسقين» كالنشر للمعطوفين. وتحريه: أن الآية من باب الجمع مع التقسيم والتفريق والتذليل، وتفسيره لها موافق لهذه الصنعة^(٣).

أما الجمع فقوله: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا» [البقرة: ٢٦]، لأنها مُضِنَّةٌ لِحَقِيقَةِ المثل وباطلية مستنكره، وإليه أومئ بقوله: «لم يُسْتَنَكَّر ولم يُسْتَبَدَّ» ويقول: «لأنه مُصِيبٌ في تمثيله مُحَقِّقٌ في قوله».

ولما كان أصل الكلام مسوقاً للكفار، وذكر المؤمنين فيه على التبعية، صرح بذكرهم ونسب إليهم الاستنكار، ولم يذكر المؤمنين، لكن أثبت فيه الحقيقة التي هي مما يُنسب إلى المؤمنين.

وأما التقسيم، فالجملتان المُصَدَّرَتَانِ بـ«إِذَا» لأنها تفصيلاً ما اشتمل عليه الكلام السابق، فجعل الحق منسوباً إلى صاحبه. والإنكار مُضَافاً إلى أهله، وإليه الإشارة بقوله: «وأن المؤمنين الذين عادت بهم» ويقول: «وأن الكفار الذين غلبهم الجهل».

(١) في (ح): «الممثل له».

(٢) يعني الضمير البارز.

(٣) في (ط): «الصفة».

وَأَنَّ الْكَفَّارَ الَّذِينَ غَلَبَهُمُ الْجَهْلُ عَلَى عَقُولِهِمْ، وَغَضَبَهُمْ عَلَى بَصَائِرِهِمْ؛ فَلَا يَتَفَقَّهُونَ وَلَا يُلْقُونَ أَذْهَانَهُمْ؛ أَوْ عَرَفُوا أَنَّهُ الْحَقُّ إِلَّا أَنَّ حُبَّ الرِّيَاسَةِ، وَهَوَى الْإِلَافِ وَالْعَادَةِ، لَا يَحْلِيهِمْ أَنْ يُنْصَفُوا؛ فَإِذَا سَمِعُوهُ عَانَدُوا، وَكَابَرُوا، وَقَضَوْا عَلَيْهِ بِالْبُطْلَانِ، وَقَابَلُوهُ بِالْإِنْكَارِ، وَأَنَّ ذَلِكَ سَبَبُ زِيَادَةِ هُدَى الْمُؤْمِنِينَ،

وأما التفريقُ فقوله تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهٖ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهٖ كَثِيرًا﴾ حيث يبين لكل من الفريقين مآل أمره من الضلال والهدى، وهو المراد بقوله: «وَأَنَّ ذَلِكَ سَبَبُ زِيَادَةِ هُدَى لِلْمُؤْمِنِينَ» وبقوله: «وَأَنَّهُمَا الْفَاسِقِينَ فِي غَيِّهِمْ وَضَلَالِهِمْ».

وأما التذييلُ فقوله: ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهٖ إِلَّا الْفَاسِقِينَ * الَّذِينَ يَنْقُضُونَ﴾ فخصَّ الضلالَ بهم على الحصر ليختصَّ الهداية بالمؤمنين ليتقابلها، والله أعلم.

قوله: (على بصائرهم) بدل اشتغال من الضمير المنصوب في «غَضَبَهُمْ» كقولك: شَلِبَ زَيْدٌ نَوْبُهُ، الْأَسَاسُ: غَضِبَ عَلَى عَقْلِهِ.

الصحاح: الغَضْبُ: أَخَذَ الشَّيْءَ ظُلْمًا، تقول: غَضَبَهُ مِنْهُ وَغَضَبَهُ عَلَيْهِ.

والفاءُ في قوله: «فَلَا يَتَفَقَّهُونَ» مُسَبِّبَةٌ عَنْ «غَلَبَهُمُ الْجَهْلُ» وقوله: «أَوْ عَرَفُوا» متفرِّعٌ عَلَى مَا سَبَقَ أَنَّ الْمُنْكَرِينَ طَائِفَتَانِ: جَاهِلٌ وَمَعَانِدٌ الْمَشَارُ إِلَيْهِ بقوله: «إِنَّمَا اسْتَغْنَاهُ الْجَهْلَةُ وَالسَّفَهَاءُ وَأَهْلُ الْعِنَادِ وَالرِّاءِ مِنَ الْكَفَّارِ». والفاءُ في «فَإِذَا سَمِعُوهُ» مِثْلُهَا فِي: «فَلَا يَتَفَقَّهُونَ» مُسَبِّبَةٌ عَنْ قَوْلِهِ: «أَوْ عَرَفُوا أَنَّهُ الْحَقُّ» وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى «غَلَبَهُمُ الْجَهْلُ» دَاخِلٌ فِي حَيْزِ صِلَةِ الْمَوْصُولِ الَّذِي هُوَ صِفَةٌ لِاسْمِ «إِنْ»، وَهِيَ (١) فِي الظَّاهِرِ خَبَرَانِ لـ «إِنْ»، وَالْفَاءُ تَدْخُلُ فِي خَبَرِ الْأَسْمِ الْمَوْصُوفِ (٢) بِالْمَوْصُولِ (٣) الْمَتَضَمِّنِ لِلشَّرْطِ. وَأَنَّ لَا يُنْتَفَعُ مِنْ ذَلِكَ عَلَى مَذْهَبِ

(١) فِي (ط): «وَهُوَ».

(٢) فِي (ط): «اسْمُ الْمَوْصُوفِ».

(٣) قَوْلُهُ: «بِالْمَوْصُولِ» مِنْ (ط).

وانهالك الفاسقين في غيهم وصلاتهم. والعجب منهم كيف أنكروا ذلك؟ وما زال الناس يَضربون الأمثال بالبهائم، والطيور، وأحناش الأرض، والحشرات، والهوام، وهذه أمثال العرب بين أيديهم مُسَيَّرَةٌ في حواضرهم وبواديهـم، قد تَمَثَّلُوا فيها بأحقِرِ الأشياء، فقالوا: «أَجْمَعُ مِنْ ذَرَّةٍ»، و«أَجْرُ أَمِنِ الذِّبَابِ».....

الأخفش. قال الحبيصي^(١): والمفتوحة مثلها، أي: في جواز دخول الفاء على الخير كقولهِ تعالى: «وَأَعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَإِنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ» [الأنفال: ٤١].

قوله: (وانهالك)، الجوهري: انهك الرجل في الأمر: إذا جَدَّ وَلَجَّ.

قوله: (وأحناش الأرض)، الجوهري: الحَنَشُ بالتحريك: كل ما يُصادُ من الطير والهوام، والجمعُ الأحناش. والحَنَشُ أيضًا: الحَيَّةُ، والحشرات: صغارُ دَوَابِّ الأرض.

قوله: (أَجْمَعُ مِنْ ذَرَّةٍ) قال الميداني^(٢): قال الشاعر في الذَّرَّةِ وَجْعُها:

تَجْمَعُ للوارثِ جَمْعًا كما تَجْمَعُ في قَرْنِها الذَّرَّةُ

يزعمون أنها تَدْخِرُ في قَرْنِها قوتَ سَبْعِ سِنِينَ.

قوله: (وأجر أَمِنِ الذِّبَابِ)^(٣) وذلك أَنَّ الذِّبَابَ يَقَعُ على أنفِ الملك، وعلى جَفْنِ الأسد،

فإذا ذُبِدَ^(٤) يعوذُ، قال الراجز^(٥):

(١) شارح «كافية ابن الحاجب» شمس الدين أبو بكر محمد بن أبي بكر بن محمد الحبيصي، منسوب إلى قرية اسمها «خيص» من قرى «كُزْمان»، له شرح ممزُوجٌ بالمتن سَمَّاهُ «المَوْشُجُ» توفي سنة ٦٨١ هـ ترجمته في: «بغية الوعاة» (١: ٤٧٥)، و«مفتاح السعادة» (١: ١٨٥).

(٢) «مجمع الأمثال» (١: ١٨٨).

(٣) ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (١: ١٨١) والعسكري في «جهرة الأمثال» (١: ٣٢٧).

(٤) يعني دُفِعَ وطُرِدَ. وفي (ط): «فإذا ذُبَّ»، وهو بمعناه أيضًا.

(٥) ذكره الزبيدي في «تاج العروس» (٢: ٤٢١) غير منسوبٍ لأحد. والراجز هنا بمعنى الشاعر؛ لأن البيت

من ليس بحر الرجز، بل هو من الخفيف.

و«أَسْمِعْ مِنْ قُرَادٍ»، و«أَصْرَدُ مِنْ جَرَادَةٍ»، و«أَضْعَفُ مِنْ قَرَاشَةٍ»، و«أَكَلُ مِنَ السُّوسِ». وقالوا في البعوضة: «أَضْعَفُ مِنْ بَعُوضَةٍ»، و«أَعَزُّ مِنْ مَخِّ الْبَعُوضِ»، و«كَلَفْتَنِي مَخَّ الْبَعُوضِ». ولقد ضُرِبَتِ الْأَمْثَالُ فِي الْإِنْجِيلِ بِالشَّيْءِ الْمَحْقَرَةِ.....

إِنَّمَا سُمِّيَ الذَّبَابُ ذَبَابًا حَيْثُ يَهْوِي وَكُلَّمَا ذُبَّ أَبَا

قوله: (وَأَسْمِعْ مِنْ قُرَادٍ) لأنه يَسْمَعُ أصواتَ أَخْفَافِ الْإِبِلِ من مسيرة يوم فيتحرك لها. قال أبو زياد الأعرابي^(١): رُبِمَا رَحَلَ النَّاسُ عَنْ دَارِهِمْ بِالْبَادِيَةِ وَتَرَكَوْهَا قَفَارًا، وَالْقِرْدَانُ مُتَشَرُّهُ فِي أَعْطَانِ الْإِبِلِ وَأَعْقَارِ الْحِيَاضِ، ثُمَّ يَرْجِعُونَ بَعْدَ عَشْرِ أَوْ عَشْرَيْنَ سَنَةً فَيَجِدُونَ الْقِرْدَانَ فِي تِلْكَ الْمَوَاضِعِ أَحْيَاءَ وَقَدْ أَحْسَتْ بَرَوَاتِ الْإِبِلِ.

قال ذو الرِّمَّة^(٢):

بِأَعْقَارِهِ الْقِرْدَانُ هَزَلِي كَأَنَّمَا نَوَادِرُ صِبْصَاءِ الْهَيْبَةِ الْمُحْطَمِ
إِذَا سَمِعَتْ وَطْءَ الرُّكَابِ تَنَغَّشَتْ حُشَّاشَاتُهَا فِي غَيْرِ لَحْمٍ وَلَا دَمٍ
الصِّبْصَاءُ: صِبْغَارُ الْحَنْظَلِ. وَالْهَيْبَةُ: حَبُّ الْحَنْظَلِ.

قوله: (وَأَصْرَدُ مِنْ جَرَادَةٍ) وذلك أَنَّهَا لَا تُرَى فِي الشِّتَاءِ أَبَدًا لِقَلَّةِ صَبْرِهَا عَلَى الْبَرْدِ، يقال: صَرَدَ الرَّجُلُ يَصْرُدُ صَرْدًا فَهُوَ صَرِيدٌ وَمَصْرَادٌ^(٣) لِلَّذِي يَجِدُ الْبَرْدَ سَرِيعًا، كُلُّهَا فِي «مَجْمَعِ الْأَمْثَالِ»^(٤).

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ «أَبُو زِيَادٍ». وَالصَّوَابُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ الْأَعْرَابِيُّ (ت ٢٣١هـ)، مِنْ كِبَارِ رِوَاةِ الْعَرَبِيَّةِ وَخُفَاظِهَا، وَالْمَصَنَّفَاتُ مَشْحُونَةٌ بِالْقَلْبِ عَنْهُ. لَهُ تَرْجُمَةٌ فِي «طَبَقَاتِ اللُّغَوِيِّينَ وَالنَّحْوِيِّينَ» لِلزُّبَيْدِيِّ ص ١٩٥.

(٢) «دِيَوَانُ ذِي الرِّمَّةِ» ص ٧٠٨.

(٣) فِي (ط): «وَمَصْرَدٌ».

(٤) «مَجْمَعُ الْأَمْثَالِ» (١: ٤١٣).

كالزَّوَانِ، والنُّخَالَةِ، وَحَبَّةِ الْخَزْدَلِ، وَالْحَصَاةِ،

قوله: (كالزَّوَانِ)، الجوهرى: الزَّوَانُ: حَبُّ مُرٍ يُحَالِطُ الْبُرَّ، يَفْتَحُ الزَّاءُ وَصَمَّهَا وَقَدْ يُهَمَزُ. قال الإمام: قال (١): مَثَلُ مَلَكُوتِ السَّمَاءِ كَمَثَلِ رَجُلٍ زَرَعَ فِي قَرِيَّتِهِ حِنْطَةً جَيِّدَةً نَقِيَّةً، فَلَمَّا نَامَ النَّاسُ جَاءَ عَدُوُّهُ فَزَرَعَ الزَّوَانِ، فَقَالَ عبيدُ الزَّرَاعِ: يَا سَيِّدُنَا أَلَيْسَ حِنْطَةُ جَيِّدَةً نَقِيَّةً زَرَعْتَ فِي قَرِيَّتِكَ؟ قَالَ: بَلَى، قَالُوا: فَمِنْ أَيْنَ هَذَا الزَّوَانُ؟ قَالَ: لَعَلَّكُمْ إِنْ ذَهَبْتُمْ أَنْ تَلْقُطُوا الزَّوَانِ تَقْلَعُوا مَعَهُ حِنْطَةً، دَعَوْهُمَا يَتَرَيَّانِ جَمِيعًا حَتَّى الْحَصَادِ، فَأَمَرَ الْحَصَادِينَ أَنْ يَلْقُطُوا الزَّوَانِ مِنَ الْحِنْطَةِ إِلَى الْجِرَائِنِ (٢) وَأَنْ يَرَبُطُوهُ حُرْقَمًا، ثُمَّ يُحَرِّقُوا بِالنَّارِ وَيَجْمَعُوا الْحِنْطَةَ إِلَى الْجِرَائِنِ.

التفسير: الزارع أبو البشر، والقرية: العالم، والحِنْطَةُ: الطاعة، وزارعُ الزَّوَانِ: إبليس، والزَّوَانِ: المعاصي، والحصادون: الملائكة الذين يتوقفون بني آدم.

قوله: (وَالنُّخَالَةِ) قال: لا تكونوا كمنْخُلٍ يخرج منه الدقيق الطيب ويُمْسِكُ النُّخَالَةَ، كذلك أنتم تخرج الحكمة من أفواهكم وتُثَقِّونَ الْفُلَّ فِي صُدُورِكُمْ (٣).

قوله: (وَحَبَّةُ الْخَزْدَلِ) قال (٤): أَضْرِبْ لَكُمْ مَثَلًا آخَرَ يَشْبَهُ مَلَكُوتَ السَّمَاءِ: لَوْ أَنَّ رَجُلًا أَخَذَ حَبَّةَ خَرْدَلٍ وَهِيَ أَصْغَرُ الْحَبُوبِ فَزَرَعَهَا فِي قَرِيَّتِهِ، فَلَمَّا نَبَتَتْ عَظُمَتْ حَتَّى صَارَتْ كَأَعْظَمِ شَجَرَةٍ مِنَ الْبَقُولِ، وَجَاءَ طَيْرُ السَّمَاءِ فَعَشَّشَ فِي فُرُوعِهَا، وَكَذَلِكَ الْهُدَى مَنْ دَعَا إِلَيْهِ ضَاعَفَ اللَّهُ أَجْرَهُ وَعَظَّمَهُ وَرَفَعَ ذِكْرَهُ، وَنَجَّى مِنْ اقْتَدَى (٥) بِهِ.

قوله: (وَالْحَصَاةِ) قال: قلوبكم كالْحَصَاةِ التي لا تُنْضِجُهَا النَّارُ، وَلَا يُلَيِّئُهَا الْمَاءُ، وَلَا تَنْسِفُهَا الرِّيحُ (٦).

(١) يعني المسيح عليه السلام في «الإنجيل» كما صرَّح به الفخر الرازي في «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٦٢).

(٢) يَجْمَعُ جَرَيْنَ وَهُوَ الْبَيْتَرُ.

(٣) هو من تمام قول المسيح عليه السلام كما في «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٦٣).

(٤) يعني المسيح عليه السلام، وما زال الإمام الطيبي ينقل عن «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٦٣).

(٥) في (ط): «اهتدى».

(٦) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٦٣).

والْأَرْضِ، وَالْدُّودِ، وَالزَّنَابِيرِ، وَالتَّمَثُّلِ بِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ وَيَأْخُفَرُ مِنْهَا عَمَّا لَا تُغْنِي اسْتِقَامَتُهُ وَصِحَّتُهُ عَلَى مَنْ بِهِ أَدْنَى مُسْكَةٍ، وَلَكِنَّ دِيدَنَ الْمَحْجُوجِ الْمَبْهُوتِ الَّذِي لَا يَبْقَى لَهُ مُتَمَسِّكٌ بِدَلِيلٍ، وَلَا مُتَسَبِّتٌ بِأَمَارَةٍ وَلَا إِقْنَاعٍ؛ أَنْ يَرْمِيَ لِقَرْطِ الْحَيَرَةِ وَالْعَجْزِ عَنْ إِمْعَالِ الْحِيلَةِ بِدَفْعِ الْوَاضِحِ، وَإِنْكَارِ الْمُسْتَقِيمِ، وَالتَّعْوِيلِ عَلَى الْمَكَابِرَةِ وَالْمَغَالِطَةِ؛ إِذْ لَمْ يَجِدْ سَوَى ذَلِكَ مُعَوَّلًا.

وَعَنِ الْحَسَنِ وَقَتَادَةَ: لَمَّا ذَكَرَ اللَّهُ الذَّبَابَ وَالْعَنْكَبُوتَ فِي كِتَابِهِ، وَضَرَبَ لِلْمُشْرِكِينَ بِهِ الْمَثَلَ؛ ضَحَكَتِ الْيَهُودُ، وَقَالُوا: مَا يُشَبِّهُ هَذَا كَلَامَ اللَّهِ! فَأَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ هَذِهِ الْآيَةَ. وَالْحَيَاءُ: تَغْيِيرٌ وَإِنْكَسَارٌ يَعْتَرِي الْإِنْسَانَ مِنْ تَخَوُّفٍ مَا يُعَابُ بِهِ وَيُذَمُّ، وَاشْتِقَاقُهُ مِنَ الْحَيَاةِ، يُقَالُ: حَيَّي الرَّجُلَ، كَمَا يُقَالُ: نَسِي.....

قَوْلُهُ: (وَالْأَرْضُ) قَالَ: لَا تَذْخِرُوا ذَخَائِرَكُمْ حَيْثُ السُّوسُ وَالْأَرْضُ فَتُفْسِدُهَا، وَلَا فِي الْبَرِّيَّةِ حَيْثُ اللَّصُوصُ وَالسَّمُومُ فَيَسْرِقُهَا اللَّصُوصُ وَتَحْرِقُهَا السَّمُومُ، وَلَكِنْ ادْخَرُوا ذَخَائِرَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ.

قَوْلُهُ: (وَالزَّنَابِيرِ) قَالَ: لَا تُثِيرُوا الزَّنَابِيرَ فَتَلْدَغَكُمْ، فَكَذَلِكَ لَا تُخَاطَبُوا السَّفَهَاءَ فَيَشْتُمُونِي، كُلُّهَا فِي «التفسير الكبير»^(١).

قَوْلُهُ: (عَنِ إِمْعَالِ الْحِيلَةِ) مَتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «أَنْ يَرْمِيَ»، كَمَا تَقُولُ: رَمَيْتُ عَنْ الْقَوْسِ. قَوْلُهُ: (وَالْتَّعْوِيلِ) بِالْجَرِّ عَطْفٌ تَفْسِيرِيٌّ عَلَى قَوْلِهِ: «وَإِنْكَارِ الْمُسْتَقِيمِ»، وَ«إِذَا لَمْ يَجِدْ ظَرْفَ «أَنْ يَرْمِيَ».

قَوْلُهُ: (نَسِي) الرَّجُلُ، فَهُوَ نَسِيَ عَلَى فَعَلٍ: إِذَا اشْتَكَى نَسَاهُ. الْجَوْهَرِيُّ: قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: النَّسَا بِالْفَتْحِ مَقْصُورٌ: عِزُّ يُخْرَجُ مِنَ الْوَرَكِ فَيَسْتَبْطَنُ الْفَخَّذَيْنِ ثُمَّ يَمُرُّ بِالْعُرْقُوبِ حَتَّى يَبْلُغَ الْحَافِرَ.

(١) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٦٢-٣٦٣) وفيه: «فيشتموكم» بدل «فيشتموني».

وَحَيْثِي، وَشَطْطِي الْفَرَسُ؛ إِذَا اعْتَلَّتْ مِنْهُ هَذِهِ الْأَعْضَاءُ، جُعِلَ الْحَيُّ لِمَا يَعْتَرِيهِ مِنَ الْانْكَسَارِ وَالتَّغْيِيرِ مُتَنَكِّسٌ الْقُوَّةَ مُتَنَقِّصُ الْحَيَاةِ، كَمَا قَالُوا: فَلَانْ هَلَكَ حَيَاءٌ مِنْ كَذَا، وَمَاتَ حَيَاءٌ، وَرَأَيْتُ الْهَلَاكَ فِي وَجْهِهِ مِنْ شِدَّةِ الْحَيَاءِ، وَذَابَ حَيَاءٌ، وَجُدَّ فِي مَكَانِهِ خَجَلًا. فَإِنْ قُلْتُ: كَيْفَ جَازَ وَصْفُ الْقَدِيمِ سِبْحَانَهُ بِهِ، وَلَا يَجُوزُ عَلَيْهِ التَّغْيِيرُ وَالْخَوْفُ وَالذَّمُّ؟ وَذَلِكَ فِي حَدِيثِ سَلَمَانَ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ حَيٌّ كَرِيمٌ يَسْتَحْيِي إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ الْعَبْدُ يَدَيْهِ أَنْ يَرُدَّهُمَا صِفْرًا حَتَّى يَضَعَ فِيهِمَا خَيْرًا؟» قُلْتُ: هُوَ جَارٍ عَلَى سَبِيلِ التَّمَثِيلِ، مِثْلُ تَرْكِهِ تَحْيِيبَ الْعَبْدِ وَأَنَّهُ لَا يَرُدُّ يَدَيْهِ صِفْرًا مِنْ عَطَاةٍ لِكَرَمِهِ بِتَرْكِ مَنْ يَتْرُكُ رَدَّ الْمَحْتَاجِ إِلَيْهِ حَيَاءً مِنْهُ، وَكَذَلِكَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾.....

قَوْلُهُ: (وَحَيْثِي) الْحَشَى: الرَّبُّ. وَقَدْ حَيْثِيَ بِالْكَسْرِ: إِذَا اسْتَكْبَحَ حِشَاءً.

قَوْلُهُ: (وَشَطْطِي)، الْجَوْهَرِيُّ: الشَّطْطُ: عَظْمٌ مُسْتَدِقٌ مُلَزَقٌ بِالذَّرَاعِ، فَإِذَا تَحَرَّكَ مِنْ مَوْضِعِهِ قِيلَ: شَطْطِيَ الْفَرَسُ. قَالَ الْقَاضِي: الْحَيَاءُ انْقِبَاضُ النَّفْسِ عَنِ الْقَبِيحِ خَافَةَ الذَّمِّ، وَهُوَ الْوَسْطُ بَيْنَ الْوَقَاحَةِ الَّتِي هِيَ الْجُرْأَةُ عَلَى الْقَبَاحِ وَالْخَجَلِ الَّذِي هُوَ انْحِصَارُ النَّفْسِ عَنِ الْفِعْلِ مَطْلَقًا، فَإِذَا وَصِفَ بِهِ الْبَارِي تَعَالَى، فَالْمُرَادُ اللَّازِمُ لِلانْقِبَاضِ. كَمَا أَنَّ الْمُرَادَ مِنْ رَحْمَتِهِ وَغَضَبِهِ إِصَابَةُ الْمَعْرُوفِ وَالْمَكْرُوهِ اللَّازِمَيْنِ لِمَعْنِيئِهِمَا^(١).

قَوْلُهُ: (فِي حَدِيثِ سَلَمَانَ) وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ^(٢).

الْإِتْتِصَافُ: تَأْوِيلُ الْحَدِيثِ بِهِ لِأَزَمَ، وَأَمَّا الْآيَةُ فَلَا تَحْتَاجُ إِلَى التَّأْوِيلِ؛ لِأَنَّ الْحَيَاءَ مُسْلُوبٌ عَنْهُ تَعَالَى، فَهُوَ كَقَوْلِكَ: إِنَّهُ تَعَالَى لَيْسَ بِجَسَمٍ وَلَا عَرَضٍ^(٣).

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٥٤).

(٢) أخرجه أبو داود (١٤٨٨)، والتِّرْمِذِيُّ (٣٥٥٦)، وابن ماجه (٣٨٦٥) بإسناد صحيح، وأخرجه أبو يعلى

في «المسند» (١٨٦٧) من حديث جابر بن عبد الله بإسناد ضعيف.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشف» (١: ٥٤).

أي: لا يترك ضرب المثل بالبعوضة ترك مَنْ يستحي أن يتمثل بها لحقارتها، ويجوز أن تقع هذه العبارة في كلام الكفرة، فقالوا: أما يستحي ربُّ محمد أن يضرب مثلاً بالذباب والعنكبوت؟! فجاءت على سبيل المقابلة وإطباق الجواب على السؤال، وهو فنُّ من كلامهم بديع، وطرأ عَجيب، منه قول أبي تمام:

الإنصاف: وفي كلام الزمخشري ما يدل على أن التأويل إنما يُحتاج إليه في الخير لا في الآية فقف عليه.

قلت: يرده إثباته الترك في تأويل الحديث بقوله: «مثل تركه» ونفيه في تأويل الآية بقوله: «أي: لا يُترك ضرب المثل» والفرق بين قولنا: إنه تعالى ليس بجسم ولا عَرَض وما في الآية والحديث، هو: أن القصد في ذلك التنزيه وما لا يجوز أن يُنسب إليه تعالى، وفي الآية القصد إلى تجويز ضرب المثل وأن الحياة غير مانع منه. وفي الحديث القصد إلى تركه تحييب العبد، وأن الحياة مانع من التحييب، فالقاصد مختلفة والمقامات متباينة، فهما قريبان من ترتب الحكم على الوصف المناسب، فلا بُدَّ من اعتبار المجاز.

قوله: (على سبيل المقابلة، وإطباق الجواب) اعلم أن هاهنا ألفاظاً يذكرها أربابُ البديع، أحدها المقابلة: وهي الجمع بين شيئين متوافقين أو أكثر وبين ضديهما، وثانيها: المطابقة: وهي أن يجمع بين متضادين، وثالثها: المشاكلة وهي: أن يذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في ضحبتة^(١)، والآية من قبيل النوع الأخير وإن سَمَّاهُ المصنّف باسم النوع الأول، لكن المشاكلة على التقدير إذ لولا قولهم: أما يستحي ربُّ محمد أن يضرب مثلاً بالذباب والعنكبوت على سبيل الإنكار لم يحسن قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ جواباً عنه، ويئت أبي تمام من المشاكلة التي لم ترد على السؤال والجواب وإن تأخر فيه المصاحِب^(٢) عن المصاحِب، ومثله قوله:

(١) لتام الفائدة انظر: «مفتاح العلوم» للسكاكي (١: ١٨٤).

(٢) في (ط): «المصاحِب».

مَنْ مَبْلَغُ أَفْنَاءٍ يَعْرِبُ كُلَّهَا أَتَى بَنَيْتُ الْجَارَ قَبْلَ الْمَنْزِلِ

وَشَهِدَ رَجُلٌ عِنْدَ شُرَيْحٍ فَقَالَ: إِنَّكَ لَسَبَطُ الشَّهَادَةِ، فَقَالَ الرَّجُلُ: إِنَّمَا لَمْ تُجْعَدْ عَنِّي. فَقَالَ: لِلَّهِ بِلَادُكَ! وَقَبْلَ شَهَادَتِهِ. فَالَّذِي سَوَّغَ بِنَاءَ الْجَارِ وَتَجْعِيدَ الشَّهَادَةِ هُوَ مُرَاعَاةُ الْمُشَاكَلَةِ. وَلَوْلَا بِنَاءُ الدَّارِ لَمْ يَصَحَّ بِنَاءُ الْجَارِ، وَسُبُوطَةُ الشَّهَادَةِ لَا مَتْنَعٌ تَجْعِدُهَا، وَلِلَّهِ دُرُّ أَمْرِ التَّنْزِيلِ! وَإِحَاطَتُهُ بِفُنُونِ الْبَلَاغَةِ وَشُعْبِهَا! لَا تَكَاذُ تُسْتَغْرَبُ مِنْهَا فَنَّا إِلَّا عَثَرَتْ عَلَيْهِ فِيهِ عَلَى أَقْوَمِ مَنَاجِجِهِ، وَأَسَدِّ مَدَارِجِهِ. وَقَدْ اسْتَعْبِرَ الْحَيَاءُ فِيهَا لَا يَصْحَحُ فِيهِ:

لَا تَسْقِنِي مَاءَ الْمَلَامِ فَلِإِنِّي صَبَّ قَدْ اسْتَعْدَيْتُ مَاءَ بُكَائِي^(١)

فَإِنَّ الْمَرْزُوقِيَّ عَدَّهُ مِنَ الْمَشَاكِلَةِ^(٢). وَقَوْلُ الشَّاهِدِ: «إِنَّمَا لَمْ تُجْعَدْ عَنِّي» جَوَابًا عَنْ قَوْلِ شُرَيْحٍ: «إِنَّكَ لَسَبَطُ الشَّهَادَةِ» يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَطَابِقَةِ بِالنَّظَرِ إِلَى اللَّفْظَيْنِ؛ لِأَنَّ السَّبَطَ ضِدُّ الْجَعْدِ، وَأَنْ يَكُونَ مِنَ الْمَشَاكِلَةِ، إِذْ لَوْ قَالَ شُرَيْحٌ: إِنَّكَ لَبَدِيدُ الشَّهَادَةِ لَمْ يُحْسَنَ مِنْهُ: لَمْ تُجْعَدْ عَنِّي. وَمَوْقِعُ الاسْتِشْهَادِ هَذَا الْقِسْمِ، وَلِذَلِكَ قَالَ: «لَوْلَا سُيُوطَةُ الشَّهَادَةِ لَا مَتْنَعٌ تَجْعِدُهَا».

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «فَجَاءَتْ عَلَى سَبِيلِ الْمُقَابَلَةِ» فَلَمْ يُرِدْ مِنْهُ الْمَعْنَى الْمَصْطَلَحَ عَلَيْهِ بَلْ مَا يَصِحُّ أَنْ يُقَابَلَ بِهِ الْكَلَامُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «وَإِطْبَاقَ الْجَوَابِ عَلَى السُّؤَالِ» عَطَفَ تَفْسِيرِيَّ عَلَيْهِ، وَالْمُصَنِّفُ سَلَكَ فِي هَذَا الْمَقَامِ طَرِيقَ التَّشَابُهِ فِي الْكَلَامِ، فَهُوَ مُفْتَقِرٌ إِلَى تَقَادُحِ الْأَرْاءِ وَاسْتِنْبَاطِ الْأَسَالِبِ حَتَّى يُعَرِّحَ الْمَحْضَ.

ثَوَّلَهُ: (أَفْنَاءٌ يَعْرِبُ) فِنَاءُ الدَّارِ سَاحَتُهَا، وَالْجَمْعُ أَفْنِيَّةٌ. يُقَالُ: هُوَ مِنْ أَفْنَاءِ النَّاسِ إِذَا لَمْ يُعْلَمْ مَنْ هُوَ، وَيَعْرِبُ هُوَ ابْنُ قَحْطَانَ سَمَّى بِهِ الْقَبِيلَةَ.

قَوْلُهُ: (وَقَدْ اسْتَعْبِرَ الْحَيَاءُ) يَتَعَلَّقُ بِالْجَوَابِ الْأَوَّلِ وَهُوَ قَوْلُهُ: «هُوَ جَارٍ عَلَى سَبِيلِ التَّمَثِيلِ»

(١) ديوان أبي تمام (٩: ١).

(٢) لا أدري أين ذكر المرزوقي ذلك، ولعلَّه سهوٌ من المصنِّف رحمه الله.

إذا ما استَحْيَيْنَ الماءَ يَعْرِضُ نَفْسَهُ كَرَعْنٌ بِسَبَبٍ فِي إِنْاءٍ مِنَ الْوَرْدِ
 وَقُرْأَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي رِوَايَةِ شَيْبٍ: (يَسْتَحْيِي) بِيَاءٍ وَاحِدَةٍ. وَفِيهِ لُغَتَانِ: التَّعَدِّيُّ بِالْجَارِ،
 وَالتَّعَدِّيُّ بِنَفْسِهِ، يَقُولُونَ: اسْتَحْيَيْتُ مِنْهُ وَاسْتَحْيَيْتُهُ، وَهُمَا مُحْتَمَلَتَانِ هَاهُنَا. وَضُرْبُ
 الْمَثَلِ: اعْتِنَاؤُهُ وَصُنْعُهُ، مِنْ ضَرَبَ اللَّبْنَ، وَضَرَبَ الْخَاتَمَ،

تَعَلَّقَ الْجُمْلَةُ الْحَالِيَةُ بِعَامِلِهَا، وَقَدْ مَرَّ مِرَاراً أَنَّ الاسْتِعَارَةَ التَّبْعِيَّةَ قَدْ تَقَعَّ عَلَى سَبِيلِ التَّمْثِيلِ،
 يَعْنِي: اسْتَعْمَرَ الْحَيَاءُ لِلتَّرَكِّ بِعَدِ التَّشْبِيهِ فِي كَلَامِ اللَّهِ، وَقَدْ جَاءَ مِثْلُهُ فِي كَلَامِهِمْ، وَاعْتَرَضَ بَيْنَ
 الْجَوَابِ وَمُتَعَلِّقِهِ الْجَوَابُ الثَّانِي عَلَى سَبِيلِ الاسْتِطْرَادِ؛ اهْتِمَامًا بِشَأْنِهِ لِمَا اشْتَمَلَ عَلَى بَدِيعِ
 الْمَعَانِي، وَقَدْ تَبَّهَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: «وَلِلَّهِ دُرُّ أَمْرِ التَّنْزِيلِ، وَإِحَاطَتِهِ بِفَنُونِ الْبَلَاغَةِ».

قَوْلُهُ: (إِذَا مَا اسْتَحْيَيْنَ) الْبَيْتَ لِلْمَتْنِبِيِّ^(١). أَيْ: تَرَكْنِ، وَالضَّمِيرُ لِلنُّوْقِ.

كَرَعَ الْمَاءَ يَكْرَعُ كَرَوْعًا: إِذَا تَنَاوَلَهُ بِفِيهِ مِنْ مَوْضِعِهِ.

السَّبَبُ: بِكَسْرِ السِّينِ الْمُهْمَلَةِ: جُلُودُ الْبَقَرِ الْمَدْبُوعَةِ بِالْقَرْظِ^(٢). شَبَّهَ مَشَافِرَ الْإِبِلِ بِهِ. عَنْهُ
 بِالْإِنْاءِ جِلْدَ الْبَقَرَةِ فِيهَا الْمَاءُ، وَبِالْوَرْدِ الْأَزْهَارَ. يَصِفُ الْإِبِلَ وَكَثْرَةَ مِيَاهِ الْأَمْطَارِ الْمَحْفُوقَةِ
 بِالْأَزْهَارِ، فَكَأَنَّ الْمَاءَ يَعْرِضُ نَفْسَهُ عَلَيْهَا، وَالْإِبِلُ تَسْتَحْيِي مِنْ رَدِّ الْمَاءِ إِذَا كَثُرَ عَرَضُ نَفْسِهِ
 عَلَيْهَا فَتَكْرَعُ فِيهِ بِمَشَافِرِ كَأَنَّهَا السَّبَبُ.

قَوْلُهُ: (وَقُرْأَ ابْنُ كَثِيرٍ) وَهِيَ شَاذَّةٌ: وَإِنْ تُسَبِّتَ^(٣) إِلَى الْإِمَامِ^(٤).

قَوْلُهُ: (وَضُرْبُ الْمَثَلِ اعْتِنَاؤُهُ وَصُنْعُهُ)، الرَّاغِبُ: الضَّرْبُ إِيقَاعُ شَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ، وَلِتَصَوُّرِ
 اخْتِلَافِ الضَّرْبِ خَوْلَفَ بَيْنَ تَفَاسِيرِهَا كَضَرْبِ الشَّيْءِ بِالْيَدِ وَالْعَصَا وَالسِّيفِ وَنَحْوِهَا،

(١) فِي «دِيَوَانِهِ» بِشَرْحِ الْوَاحِدِيِّ (١: ٣٧٤).

(٢) وَهُوَ وَرَقُ السَّلَمِ يُدْبَغُ بِهِ.

(٣) فِي (ح) وَ(ف): «وَأَنْ تُسَبِّتَ».

(٤) ذَكَرَهُ السَّمِينُ الْحَلَبِيُّ بِصِفَةِ التَّمْرِضِ: «وَيُرْوَى عَنْ ابْنِ كَثِيرٍ» انْظُرْ: «الدَّرُ الْمَصُونُ» (١: ١٦٢).

وفي الحديث: اضطرب رسول الله ﷺ خائفاً من ذهب. و«ما» هذه إيهامية، وهي التي إذا اقرنت باسم نكرة أبهتة إيهاماً، وزادته شياعاً وعموماً، كقولك: أعطني كتاباً ما، تريد أي كتاب كان؛ أو صلة للتأكيد؛ كالتي في قوله: ﴿فِيمَا نَقُصُّهُمْ وَيَسْلُفُهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥]، كأنه قيل: لا يستحي أن يضرب مثلاً حقاً، أو البتة، هذا إذا نصبت ﴿بِعَوْضَةٍ﴾،.....

وضرب الدراهم اعتباراً بضربه بالطريقة، وقيل له: الطبع اعتباراً بتأثير السكة فيه، وبذلك شبه السجينة فقل لها: الضريبة والطبيعة، والضرب في الأرض: الذهب فيها، وهو ضربها بالرجل، وضرب الخيمة لضرب أوتادها بالطريقة، وتشبيها بضرب الخيمة، قال تعالى: ﴿وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ آلِذْلَةُ﴾ [البقرة: ٦١] أي: التحفتهم الذلة التحافت الخيمة، ومنه استعير: ﴿فَضْرِبْنَا عَلَيْهِمُ أَذَانَهُمْ فِي الْكَهْفِ سِنِينَ عَدَدًا﴾ [الكهف: ١١] وضرب المثل هو من ضرب الدراهم، وهو ذكر شيء أثره يظهر في غيره، والاضطراب كثرة الذهاب في الجهات من الضرب في الأرض^(١).

قوله: (اضطرب)^(٢) رسول الله ﷺ خائفاً من ذهب) الحديث من رواية الشيخين وأبي داود والترمذي والنسائي عن ابن عمر في رواية «أن رسول الله ﷺ اتخذ خائفاً من ذهب وجعل فضة مما يلي بطن كفه، ونقش فيه: محمد رسول الله، واتخذ الناس مثله، فلما رآهم قد اتخذوها دمي به وقال: «لا ألبسه أبداً» ثم اتخذ خائفاً من فضة فاتخذ الناس خواتيم الفضة^(٣).

قوله: (كأنه قيل: لا يستحي) فذلكت^(٤) لما سبق وتلخيص لما فُسر؛ وذلك أن قوله: «حقاً» يتعلق بالوجه الأول، أي: أن الله لا يترك المثل الحق والتمثيل الذي يقع في موقعه كيف ما كان؛ حقيراً كان أو عظيماً؛ لأن المقصود البيان الجلي وكشف معنى المثل له على وفق الحاجة،

(١) «مفردات القرآن» ص ٥٠٥.

(٢) في (ف): «أضرب».

(٣) أخرجه البخاري (٥٨٦٦)، ومسلم (٢٠٩١)، وأبو داود (٤٣١٨)، والترمذي (١٧٤١)، والنسائي (١٦٥: ٨).

(٤) هذا لفظ مؤلّد معناه: فإذا كان ذلك كذلك.. وأصله في الحساب ومعناه: جملة عدد قد فصل وهو مثل قولهم: فهِرَسَ، إلّا أن «فذلكت» ضارب بعرض في العربية. انتهى من «تاج العروس» (٢٧: ٢٩٣).

فإن رفعتها فهي موصولة صلتها الجملة؛ لأن التقدير: هو بعوضة، فحذف صدر الجملة كما حذف في: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ﴾ [الأنعام: ١٥٤]. ووجه آخر حسن جميل؛ وهو: أن تكون التي فيها معنى الاستفهام. لَمَّا اسْتَكْفَوْا مِنْ تَمَثُّلِ اللَّهِ لِأَصْنَامِهِمْ بِالْمَحَقَّرَاتِ؛ قال: إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ لِلْأَنْدَادِ مَا شَاءَ مِنَ الْأَشْيَاءِ الْمَحَقَّرَةِ مَثَلًا؛ بَلْهُ الْبِعُوضَةُ فَمَا فَوْقَهَا، كما يقال: فلان لا يُبالي بما وهب ما دينار وديناران.

فالذين آمنوا يعلمون أنه الحق من ربهم، فعلى هذا انتصاب «حقًا» على أنه صفة «مثلاً» لا على المصدرية كما سبق إلى بعضي الأوهام. وأن قوله: «الْبَتَّةُ» يتعلّق^(١) بالوجه الثاني، وهو أن تكون «ما» مزيدة، يعني أن الله لا يترك ضرب المثل البتّة، لما فيه من الفوائد الجليلة والمنافع الكثيرة، لأنه أَوْعَى في القلب وأَقْلَعُ للشبهة، وذلك أن «ما» إذا كانت إبهامية تُعطي معنى التنكير في «مثلاً» وتزيد في شيوخه، ولهذا قلنا: أي مثل كان، وأن «ما» المؤكدة تؤكد معنى مضمون الجملة، وإليه الإشارة بقوله: «الْبَتَّةُ»، ويعضّده ما جاء في «المفصل»: قولك: ما إن رأيت زيداً، الأصل: ما رأيت، ودخول «إن» صلة أكّدت معنى النفي^(٢).

قال القاضي: تسمية «ما» مزيدة لا يعنى بها اللغو الضائع، فإن القرآن كله هدى وبيان؛ بل «ما» لم توضع لمعنى يراود منه، وإنما وُضِعَتْ لأن تُذكّر مع غيره فتفيد له وثاقه وقوة، وهو زيادة في الهدى^(٣).

قوله: (بَلَّة)، النهاية: بَلَّة من أسماء الأفعال، كزَوَيْدَ وَمَهْ وَصَهْ، يقال: بَلَّة زيداً، بمعنى: دَعَهُ وَاتْرَكَهُ، وقد يوضع موضع المصدر، فيقال: بَلَّة زيد، كأنه قيل: تَرَكَ زيد.

(١) في (ط): «متعلق».

(٢) «المفصل» للزخسري ص ٢٣٤ واستشهد بقول دريد بن الصمة:

ما إن رأيت ولا سمعت به كالיום هانيء أين جُرِبِ

قاله في وصف الخنساء حين رآها تطلي نياقاً لها بالقطران أصابها الجرب.

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٥٧).

والمعنى: أن لله أن يتمثل للأنداد وحقارة شأنها بما لا شيء أصغر منه وأقل، كما لو تمثّل بالجزء الذي لا يتجزأ، وبما لا يدركه لتناهيه في صغره إلا هو وحده بلطفه، أو بالمعدوم، كما تقول العرب: فلان أقل من لا شيء، في العدد، ولقد ألم به قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُدْعَوْنَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [العنكبوت: ٤٢].....

قوله: (بالجزء الذي لا يتجزأ) هو في عبارة المتكلمين. وعندهم: أن الأجسام البسيطة من أجزاء صغار لا تقسم^(١) أصلاً^(٢).

قوله: (إلا هو وحده بلطفه) أي: بلطف إدراكه. قال في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣]: وهو للطف إدراكه يدرك تلك الجوهر اللطيفة التي لا يدركها مدرك^(٣).

قوله: (أقل من لا شيء) قيل: «شيء» مجرور بـ(من)، ولا زائدة. المعنى: فلان في حساب الناس كأقل شيء. أو لا تكون زائدة أي: أقل من المعدوم، أو غير مُلتفت إليه.

قوله: (ألم به) أي: نزل بهذا المعنى، أي: بالتحكم على الشيء بلا شيء، الأساس: ألم: نزل، ومن المجاز: ألم بالأمر، أي: لم يتعمق به، الجوهرى: غلامٌ مُلِمٌ: قارب البلوغ.

قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُدْعَوْنَ مِنْ دُونِهِ﴾ [العنكبوت: ٤٢] قال أبو البقاء: «ما» في ﴿مَا يُدْعَوْنَ﴾^(٤) استفهام منصوب بـ﴿يُدْعَوْنَ﴾ لا بـ﴿يَعْلَمُ﴾، و﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ تبيين، ويجوز أن تكون نافية، و﴿مِنْ﴾ زائدة، و﴿شَيْئاً﴾ مفعول بـ﴿يُدْعَوْنَ﴾^(٥).

(١) في (ط): «لا يتجزأ».

(٢) وهو حاصل عبارة الشريف الجرجاني في «التعريفات» ص ٧٨ حيث قال: «الجزء الذي لا يتجزأ: جوهر ذو وضع لا يقبل الانقسام أصلاً، لا بحسب الخارج، ولا بحسب الوهم أو الفرض العقلي».

(٣) «الكشاف» (٦: ٢٠١).

(٤) في (ح): «ما يدعون».

(٥) «التيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٣٣).

وهذه القراءة تُعزى إلى رؤية بن العجاج وهو أَمْضَغُ الْعَرَبِ لِلشَّيْخِ وَالْقَبُصُومِ، المشهود له بالفصاحة، وكانوا يشبهون به الحسن، وما أظنه ذهب في هذه القراءة إلا إلى هذا الوجه، وهو المطابق لفصاحته. وانتصب ﴿بَعُوضَةً﴾ بأنها عطف بيان لـ ﴿مَثَلًا﴾ أو مفعول لـ ﴿يَضْرِبُ﴾، و﴿مَثَلًا﴾: حال عن النكرة مقدمة عليه،

وقيل: نفى أن يكون مدعوهم شيئاً، وما للنفي، والوقف على ﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ﴾، ثم الابتداء بقوله: ﴿مَا يَدْعُونَ﴾ حسن وهو موقع الاستشهاد^(١).

قوله: (رؤية بن العجاج) قال القتيبي^(٢) في «طبقات الشعراء»^(٣): هو رؤية بن العجاج ابن رؤية، من بني مالك بن سعد بن زيد مَنَاءَ بن تميم. وأبوه لقي أبا هريرة رضي الله عنه وسمع منه أحاديث^(٤). قال ابن جني: فرواية «بعوضة» بالرفع حكاه أبو حاتم^(٥) عن أبي عبيدة عن رؤية، المعنى: لا يستحي أن يضرب الذي هو بعوضة مثلاً، فحذف العائد إلى الموصول وهو ضعيف؛ لأنَّ هو ليس بفضيلة كما في ضربت الذي كلمت، أي: كلمته^(٦).

(١) انظر: «منار الهدى في بيان الوقف والابتداء» للأشموني ص ٥٩٤.

(٢) في (ط): «القتيبي»، يعني ابن قتيبة الإمام المتفنن أبا محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٥هـ)، كان لأهل السنة كالجاحظ للمعتزلة، ومن تصانيفه «تأويل مشكل القرآن»، و«عيون الأخبار»، و«الشعر والشعراء»، وغير ذلك. له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١٠: ١٧٠)، و«وفيات الأعيان» (٣: ٤٢)، و«سير النبلاء» (١٧: ٢٩٦).

(٣) يعني في «الشعر والشعراء» (٢: ٥٩٤). وقد وهم الإمام الطيبي رحمه الله في هذا الموطن، فإن ابن قتيبة قد ذكر كلامه هذا في ترجمة العجاج والد رؤية في «الشعر والشعراء» (٢: ٥٩١).

(٤) ذكره البخاري في «التاريخ الكبير» (٩٧/١/٤).

(٥) يعني: الإمام العلامة سهل بن محمد السجستاني ثم البصري المقرئ النحوي اللغوي، صاحب التصانيف، المتوفى سنة ٢٤٨، وقيل غير ذلك.

(٦) «المحتسب» (١: ٦٤).

أو انتصبا مفعولَيْن مُجَرَّى (ضرب) مُجَرَّى (جعل). واشتقاق البعوض من البَعْض؛ وهو القَطْع، كالبَضْع والعَضْب، يقال: بَعَضَهُ البعوض، وأنشد:

لِنِعَمِ الْبَيْتِ يَبْتُ أَبِي دِثَارٍ إذا ما خافَ بَعْضُ الْقَوْمِ بَعْضًا
ومنه: بَعْضُ الشَّيْءِ، لأنه قطعةٌ منه. والبعوضُ في أصله صفةٌ على فَعُول، كالقَطُوع، فَغَلَبَتْ، وكذلك الحَمُوش.

﴿فَمَا قَوْهَهَا﴾: فيه معنيان؛ أحدهما: فما تجاوزَها وزادَ عليها في المعنى الذي ضُرِبَتْ فيه مثلاً، وهو القَلَّةُ والحقارة؛ نحو قولك لمن يَقُولُ:

قوله: (أو انتصبا مفعولَيْن) أي: ﴿مَثَلًا﴾ و﴿بَعُوضَةً﴾. قيل: هذا أبعدُ الوجوه لندرة مجيء مفعوليَّ جعل وأمثاله تَكَرَّرَتْ لَأَنَّهُما من دواخلِ المبتدأ والخبر.

قوله: (لِنِعَمِ الْبَيْتِ يَبْتُ أَبِي دِثَارٍ)^(١)، قيل: أبو دِثَار: كُنْيَةُ الْبَعُوضِ لندوره، أي: دُرُوسه بالنهار.

قال ابنُ الأعرابي^(٢): أبو دِثَار: الْكِلَّةُ^(٣)، أي: نِعَمِ الْبَيْتِ الْكِلَّةُ في ليالي الصيف إذا خاف بعضُ القوم من عَضِّ الْبَعُوضِ.

قوله: (الْحَمُوشُ)، الجوهري: الْحَمُوشُ بَفَتْحِ الحاء: الْبَعُوضُ لغة هذيل. والْحَمُوشُ: الْحُدُوشُ وقد حَمَشَ وَجْهَهُ.

(١) ذكره الثعالبي في «نهار القلوب في المضاف والمنسوب» ص ٢٤٦، والزغشري في «ربيع الأبرار» (٢: ١٣)، والزبيدي في «تاج العروس» (دثر).

(٢) الإمام اللغوي النَّسَابَةُ أبو عبد الله محمد بن زياد الهاشمي مولا هم الكوفي (١٥٠-٢٣١)، قال الأزهري: ابن الأعرابي صالحٌ زاهد، وَرَعَ صدوق، حَفِظَ ما لم يحفظهُ غيرُهُ. «سير أعلام النبلاء» للذهبي (١٠: ٦٨٧-٦٨٨).

(٣) وهي السَّرُّ الرقيقُ يُجْعَلُ وقايةً من البعوض.

فَلَا تُسْأَلُ النَّاسَ وَأَنْتَ لَهَا: هو فوق ذاك، تريد: هو أبلغ وأعرق فيما وُصِفَ به من السفالة والتدالة. والثاني: فما زادَ عليها في الحجم، كأنه قَصَدَ بذلك رَدَّ ما استنكروه من ضَرْبِ المثلِ بالذباب والعنكبوت؛ لأنها أكبرُ من البعوضة، كما تقول لصاحبك وقد دَمَّ مَنْ عَرَفْتَهُ يَشُحُّ بِأَدْنَى شَيْءٍ، فقال: فلانٌ بَخِلٌ بالدرهم والدرهمين: هو لا يبالي أن يبخل بنصفِ درهمٍ فما فوقه، تريد بـ«ما فوقه»: ما بُخِلَ فيه، وهو الدرهم والدرهمان، كأنك قلتَ: فضلًا عن الدرهم والدرهمين، ونحوه في الاحتمالَيْنِ ما سمعناه.....

قوله: (يشح)، الجوهري: شَحَحْتُ بالكسر تَشَحُّ، وشَحَحْتُ أيضًا تَشُحُّ. قيل: هو في موضعِ ثاني مفعولي «عَرَفْتَهُ» داخل في صِلَةِ الموصول، والوجهُ أن يكونَ حالًا.

قوله: (هو لا يبالي) مقولٌ لقوله: «تقول لصاحبك» هذا الوجهُ إنما يُدْهَبُ إليه إذا سُمِعَ كلامٌ ذَكَرَ فيه ما يَحْتَمِلُ أَحَقُّ وَأَصْغَرُ منه، فيؤتى بها يحتمله من الصغر، ليرقى منه إلى ما ذكره المخاطب، فإنَّ الكفار لما استنكروا ضَرْبَ المثلِ بالذباب والعنكبوت، فقليل لهم: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً﴾ [البقرة: ٢٦] فضلًا عما يقولونه وهو السَّمَلُ بالذباب والعنكبوت، وعليه مثالُ الدرهم والدرهمين.

الانتنصاف: لا يستقيمُ المعنى على ما أشارَ إليه الزمخشري؛ لأنَّ هذا الاستفهام إنما يقعُ للإنكارِ تنبيهًا بالأدنى على الأعلى، كما تقول: فلانٌ يُعْطِي الأموالَ ما الدينارُ وما الديناران؟ وأما هاهنا فهم أنكروا ضَرْبَ المثلِ بالذباب، فلا يستقيمُ أن تكونَ البعوضةُ فما فوقها في الصَّغَرِ أو الكِبَرِ على اختلافِ المذهبتين تنبيهًا بالأقلِّ على الأكثر؛ إذ هي وما فوقها الأكثرُ في الحَقارة! ولا تجبُ لتصحيحِ المعنى وجهًا. وإنما أطلتُ لآته موضعُ ضيقٍ يبعُدُ فهمه، وحسبك بمعنى انعكس فيه فهمُ الزمخشري^(١).

(١) «الانتصاف بحاشية الكشف» (١: ١١٤) وقد تصرَّف فيه الإمام الطيبي تصرُّفًا كبيرًا، وإلى فإنَّ مقامَ المحاققة طویل.

في «صحيح» مسلم عن إبراهيم، عن الأسود، قال: دخلَ شابٌّ من قُرَيْشٍ على عائشة رضي الله عنها، وهي يميني، وهم يضحكون فقال: ما يضحككم؟ قالوا: فلانُ خَرَّ على طنبٍ فسطاطٍ فكادت عنقه - أو عينه - أن تذهب. فقالت: لا تضحكوا؛

الإنصاف: لو تأمل كلامه لوجد جواب اعتراضه فيه؛ لأنه قال: أجبوا بأن الله لا يستحي أن يضرب مثلاً من الأمثال ما شاء؛ فما البعوضة^(١) فما فوقها؟ وذلك أن المسلوب عن الله أن يضرب مثلاً وهو نكرة في سياق النفي، فيعم كل مثلي على اختلاف أنواعه عن الله، فما البعوضة^(٢)، أي: الكل في الجواز سواء، فما البعوضة فما دونها في الحقارة؟ إذ المبالغة في تقليله لا يخرج عن كونه مثلاً، والكل جائز، ولا يلزم من الاستفهام بـ«ما» أن يكون من باب التنبيه بالأدنى على الأعلى، وقد يكون للإنكار على من سمع قاعدة قد تقررت فسأل شيئاً من جزئياتها وقال: لم جاز هذا مع وضوح الدليل على جواز الكل؟ وأشير إلى أن الجميع علة واحدة، وليس بعجيب ما وهم فيه من ضيق مجال هذا البحث.

وقلت: كلام صاحب «الإنصاف» يشعر بأن قوله تعالى: ﴿مَا بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾ من باب التذليل، وأنه يؤكد معنى العموم في قوله: ﴿أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ وتكرير ﴿بَعُوضَةٌ فَمَا فَوْقَهَا﴾ للاستيعاب والشمول كقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢] سواء اعتبرت الصغرة أو الكبر أفاد الاستيعاب.

والذي يفهم من كلام المصنف: أن الوجه الأول من باب الترقي كقوله تعالى: ﴿وَلَنْ رَضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصْرَى﴾، والثاني من باب الأولوية كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِمَا أَمَرَ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣]، وإلى الأول الإشارة بقوله: «تريدُ هو أبلغ وأعرفُ فيما وُصِفَ به»، وإلى الثاني بقوله: «كانك قلت: فضلاً عن الدرهم والدرهمين».

(١) في (ط): «فالبعوضة».

(٢) في (ط): «فالبعوضة».

إني سمعتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ قال: «ما من مسلم يُشاكُ شوكةً فما فوقها إلا كُتِبَتْ له بها درجةٌ ومُحِيتَ بها عنه خطيئةٌ»، يُحتمل: فما عدا الشوكةَ وتجاوزَها في القلَّة، وهي نحوُ نُخْبَةِ النَّمْلَةِ في قوله ﷺ: «ما أَصابَ المؤمنَ من مكروهٍ فهو كفارةٌ لخطاياهِ؛ حتى نُخْبَةِ النَّمْلَةِ»، وهي عَصَّتُها؛ ويُحتملُ ما هو أَشدُّ من الشوكةِ وأوجع؛ كالخُرُورِ على طُئْبِ الفسْطاط. فإن قلت: كيف يُضْرَبُ المثلُ بها دونَ البعوضةِ وهي النِّهايةُ في الصَّغَرِ؟ قلتُ: ليسَ كذلك؛ فإن جَنَاحَ البَعُوضَةِ أَقلُّ منها وأصغرُ بَدَرَجَاتٍ، وقد ضَرَبَهُ رَسولُ اللَّهِ ﷺ مثلاً للدُّنيا، وفي خَلْقِ اللَّهِ حيواناً أصغرَ منها ومن جَنَاحِها رِبا رأيتُ في تضاعيفِ الكُتُبِ العتيقةِ دويبةً لا يكادُ يَجْلِبِها للبَصَرِ الحادُّ إلا تَحَرَّكُها، فإذا سَكَنَتْ فَالسُّكُونُ يُوارِها، ثم إذا لَوَّحَتْ لها يَدُكَ حادَتْ عنها، وتَجَنَّبَتْ مَضَرَّتَها،.....

قوله: (يُشاكُ شوكةً) عن بعضهم: أرادَ المعنى لا العَيْنَ، وهي السَّمَرَةُ من شاكٍ، ولو أرادَ العَيْنَ لقال: بِشَوْكَةٍ^(١)، وفيه نظر.

النِّهاية: شَيْكُ الرَّجُلِ فَهُوَ مَشُوكٌ: إذا دَخَلَ في جِسْمِهِ شوكة.

الحديث أخرجه البخاريُّ ومُسْلِمٌ ومالكٌ والترمذي^(٢). وأما قوله: «ما أَصابَ المؤمنَ من مكروهٍ» الحديث، فلم أَقِفْ له على رواية^(٣).

قوله: (كالخُرُورِ على طُئْبِ الفسْطاط)، الجوهري: الفُسْطاطُ بيت من شَعَرٍ.

قوله: (وقد ضَرَبَهُ رسولُ اللَّهِ ﷺ مثلاً للدُّنيا)^(٤) رَوَيْنَا عن الترمذيِّ عن سهلِ بنِ سعيدٍ،

(١) في (ف): «شوكة».

(٢) هو في «الموطأ» ص ٦٧٢، وأخرجه البخاري (٥٦٤١)، ومسلم (٢٥٧٢)، والترمذي (٩٦٥)، وصحَّحه ابن حبان (٢٩٠٦).

(٣) وكذا قال الحافظان: الزيلعي في «تخريج أحاديث الكشاف» (١: ٥٨)، وابن حجر في «الكافي الشاف» (١٦: ١).

(٤) في (ف): «للدُّنْيَا».

فَسَبْحَانَ مَنْ يُدْرِكُ صُورَةَ تِلْكَ وَأَعْضَاءَهَا الظَّاهِرَةَ وَالْبَاطِنَةَ، وَتَفَاصِيلَ خَلْقَتِهَا، وَيَبْصُرُ بَصَرَهَا، وَيَطْلُعُ عَلَى ضَمِيرِهَا! وَلَعَلَّ فِي خَلْقِهِ مَا هُوَ أَصْغَرُ مِنْهَا وَأَصْغَرُ، ﴿سُبْحَنَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٣٦]، وَأَنْشِدْتُ لِبَعْضِهِمْ:

يَا مَنْ يَرَى مَدَّ الْبَعُوضِ جَنَاحَهَا فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ الْبَهِيمِ الْأَكْبَلِ
وَيَرَى عُروَقَ نِيَاطِهَا فِي نَحْرِهَا وَالْمَخَّ فِي تِلْكَ الْعِظَامِ النُّحْلِ
اغْفِرْ لِعَبْدٍ تَابَ مِنْ قَرَّطَاتِهِ مَا كَانَ مِنْهُ فِي الزَّمَانِ الْأَوَّلِ

و«أَمَّا» حَرْفٌ فِيهِ مَعْنَى الشَّرْطِ؛ وَلِذَلِكَ يُجَابُ بِالْفَاءِ، وَفَائِدَتُهُ فِي الْكَلَامِ: أَنْ يُعْطِيَهُ فَضْلُ تَوْكِيدٍ؛ يَقُولُ: زَيْدٌ ذَاهِبٌ، فَإِذَا قَصِدَتْ تَوْكِيدُ ذَاكَ وَأَنَّهُ لَا مُحَالَةَ ذَاهِبٍ، وَأَنَّهُ بِصَدْرِ الذَّاهِبِ، وَأَنَّهُ مِنْهُ عَزِيمَةٌ؛ قُلْتُ: أَمَّا زَيْدٌ فَذَاهِبٌ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ سَيِّوْنِي فِي تَفْسِيرِهِ: مَهْيَا يَكُنْ مِنْ شَيْءٍ زَيْدٌ ذَاهِبٌ. وَهَذَا التَّفْسِيرُ مُدْلٍ بِفَائِدَتَيْنِ: بَيَانُ كَوْنِهِ تَوْكِيدًا،

عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ كَانَتِ الدُّنْيَا تَعْدِلُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ مَا سَقَى كَافِرًا مِنْهَا شَرْبَةً» ماء» (١).

قَوْلُهُ: (يَا مَنْ يَرَى) الْآيَاتِ (٢)، الْجَوْهَرِي: النِّيَاطُ: عِرْقٌ عُلِقَ بِهِ الْقَلْبُ مِنَ الْوَتَنِ، فَإِذَا قُطِعَ مَاتَ صَاحِبُهُ.

قَوْلُهُ: (أَمَّا زَيْدٌ فَذَاهِبٌ) قَالَ الزَّجَاجُ: الْفَاءُ دَخَلَتْ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَعْلَمُونَ﴾ لِأَنَّ «أَمَّا»

(١) هُوَ فِي «سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ» (٢٣٢٠) وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ (٤١١٠) وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ غَرِيبٌ. انْتَهَى. وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ الْبَرَّاءِ كَمَا فِي «مَجْمَعِ الزَّوَائِدِ» (١١: ١٩٦) وَقَالَ: فِيهِ صَالِحٌ مَوْلَى التَّوَمَةِ وَهُوَ ثَقَّةٌ، وَلَكِنَّهُ اخْتَلَطَ، وَبَقِيَّةُ رِجَالِهِ ثَقَاتٌ.

(٢) هِيَ فِي «مَشَاهِدِ الْإِنْصَافِ عَلَى شَوَاهِدِ الْكَشَافِ» (١١٦: ١)، وَعَزَاها لِلزُّنْخَرِيِّ وَقَالَ: وَإِنْ كَانَتْ عَادَتُهُ فِي الْكِتَابِ أَنْ لَا يُنْسِبَ شَيْعَرَةً لِنَفْسِهِ. انْتَهَى.

وأنه في معنى الشرط، ففي إيراد الجملةين مُصَدَّرَتَيْنِ به وإن لم يقل: فالذين آمنوا يعلمون، والذين كفروا يقولون - إجمادٌ عظيمٌ لأمر المؤمنين، واعتدادٌ بعلمهم أنه الحق، ونعيٌّ على الكافرين إغفالهم حظهم وعنادهم، ورثيهم بالكلمة الحمقاء.

تأتي بمعنى الشرط والجزاء كأنه إذا قال: أما زيدٌ فقد آمنَ وأما عمرو فقد كفر، قيل: مهما يكن من شيء فقد آمنَ زيدٌ، ومهما يكن من شيء فقد كفرَ عمرو^(١).

قلت: وتحريره: أي شيء قُدِّرَ من الموانع والحوادث لا يمنع زيدًا من الإيمان. ويلزم منه أن الإيمان منه عزيمة، ولهذا كرّر العبارة. وفي «الإقليد»: عن عبد القاهر^(٢): حقُّ زيد أن يكون بعد الفاء، لأنه جوابٌ وجزاءٌ إلا أنه حُذِفَ فِعْلُ الشرط وقُدِّمَ المبتدأ وهو زيدٌ على الفاء وجعلَ التقديم عوضًا من الفعل المحذوف.

قوله: (إجمادٌ عظيم) ليس من أحمذته، أي: صادقته محمودًا، وإنما هو من أحمذت صنيعة، وأحمذت الأرض: رَضِيتُ سكنها، وجاوزته فأحمذت جواره. قاله في «الأساس» في قسم المجاز. وقيل: حُكِمَ بكونه محمودًا، كالإكفار حُكِمَ بكونه كافرًا.

قوله: (ورثيهم بالكلمة الحمقاء) وَصَفَ الكلمة بالحمقاء إذا لم تصدر عن فكرٍ وروية، بل يُرمى بها جُرافًا. وقَصَدَ بها وَصَفَ صاحبها على الإسناد المجازي كما وَصَفَ القرآن في قوله: ﴿وَالْقُرْآنُ الْحَكِيمُ﴾ [يس: ٢] بصفة من هو بسببه، لتكون كناية عن محقِّ صاحب الكلمة؛ ليصحَّ التقابل بين هذه القرينة وبين قوله: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٦].

قال القاضي: وكان من حقِّ الكلام: وأما الذين كفروا فلا يعلمون؛ ليطابق قوله: «يعلمون»، لكن لما كان قولهم هذا دليلًا واضحًا على جهلهم عدلَ إليه على سبيل الكناية ليكون كالبرهان عليه^(٣).

(١) «معاني القرآن» (١: ١٠٥).

(٢) يعني الجرجاني.

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٦٠).

والحق: الثابت الذي لا يسوغ إنكاره، يقال: حق الأمر؛ إذا ثبت ووجب، وحقت كملت ريك ﴿[غافر: ٦]﴾، وثوب محقق: مُحْكَمُ النَّسَجِ.

﴿وَمَاذَا﴾ فيه وجهان: أن تكون «ذا» اسماً موصولاً بمعنى «الذي»؛ فتكون كلمتين. وأن يكون «ذا» مركبةً مع «ما» مجعولتين اسماً واحداً؛ فتكون كلمةً واحدة، فهو على الوجه الأول مرفوعُ المحلِّ على الابتداء، وخبره «ذا» مع صليته، وعلى الثاني منصوبُ المحلِّ في حُكْمِ «ما» وحده لو قلت: ما أراد الله، والأصوبُ في جوابه أن يجيء على الأول مرفوعاً وعلى الثاني منصوباً؛ لطابق الجواب السؤال. وقد جوزوا عكس ذلك؛ كما تقول في جواب من قال: ما رأيت؟ خير، أي المرئي خير، وفي جواب: ما الذي رأيت؟ خيراً، أي: رأيت خيراً. وقرئ قوله تعالى: ﴿وَسْأَلُونَكَ مَاذَا أُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩] بالرفع والتصبُّ على التقديرين.

والإرادة: تقيض الكراهة، وهي مصدرُ أردت الشيء؛ إذا طلبته نفسك، ومال إليه قلبك. وفي حدود المتكلمين: الإرادة: معنى يُوجِبُ للحيِّ حالاً.....

قوله: (والحق الثابت الذي لا يسوغ إنكاره) قال القاضي: الحقُّ يعمُّ^(١) الأعيان الثابتة والأفعال الصائبة والأقوال الصادقة^(٢).

قوله: (كما تقول في جواب من قال: ما رأيت؟ خير) استشهادٌ للتعكيس، وسيجيء إن شاء الله في «النحل» أن مدار المطابقة على موافقة السائل ومخالفته في قوله تعالى: ﴿وَمَاذَا أُنْزِلَ رِيكُ قَالَ أَسْطِيرَ الْأَوَّلِينَ﴾ [النحل: ٢٤].

قوله: (أردت الشيء؛ إذا طلبته نفسك ومال إليه قلبك) قال القاضي: الإرادة: نزوع النفس وميلها إلى الفعل بحيث يحملها عليه، ويقال للقوة التي هي مبدأ النزوع. والأول مع

(١) في (ح): «الحق بهم».

(٢) «أشوار الشتريل» ١١: ٢٦٠.

لأجلها يقع منه الفعل على وجه دون وجه. وقد اختلفوا في إرادة الله؛ فبعضهم على أن للباري مثل صفة المريد من التي هي القصد، وهو أمر زائد على كونه عالماً غير ساه؛ وبعضهم على أن معنى إرادته لأفعاله هو أنه فعلها، وهو غير ساه ولا مكره. ومعنى إرادته لأفعال غيره: أنه أمر بها. والضمير في «أَنَّهُ الْحَقُّ» للمثل، أول «أَن يَضْرِبَ».

الفعل والثاني قبله، وكل من المعنيين غير مُتَّصِفٍ بصفات الباري تعالى به، ولذلك اختلف في معنى إرادته، ف قيل: إرادته لأفعاله أنه غير ساه ولا مكره، ولأفعال غيره أمره بها، فعلى هذا لم تكن المعاصي بإرادته، وقيل: علّمه باشتغال الأمر على النظام الأكمل والوجه الأصح، فإنه يدعو القادر إلى تحصيله. والحق أنها ترجيح أحد مقدورتيه على الآخر، وتخصيصه بوجه دون وجه^(١).

وقال الإمام: إنها صفة تقتضي رجحان أحد طريقي الجائز على الآخر؛ لا في الوقوع بل في الإيقاع، واحتَرَزْنَا بهذا القيد عن القدرة^(٢).

قوله: (عَالِمًا غَيْرَ سَاهٍ) بيان لقوله: «عَالِمًا»؛ يريد أن المراد من الإرادة مجرد القصد، وهو أمر زائد على معنى العلم المراد منه غير ساه. والوجه الآتي بخلافه.

قوله: (وبعضهم على أن معنى إرادته) قال المصنف في كتاب «المنهاج»^(٣): وقيل: معنى قوله: الله مريد لأفعاله: أنه فعلها غير ساه ولا مكره. «ومريد لأفعال غيره»: أنه أمر بها وليس له مثل صفة المريد منّا، وهي القصد والميل. ومن أثبت له صفة المريد منّا فهو عنده مريد بمعنى الحادث وهو الإرادة، ويلزمه إثبات عرض لا في محل. وعند الأشعري: هو مريد بمعنى

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٦١) وذيله بقوله: «وهي - يعني الإرادة - أعم من الاختيار، فإنه ميل مع تفضيل».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٦٥) والإمام الرازي إنما ينقل تعريف المتكلمين للإرادة، وعبارته ثمة: «الإرادة ماهية يجدها العاقل من نفسه ويدرك التفرقة البدئية بينها وبين علمه وقدرته وإليه ولذته، وإذا كان الأمر كذلك لم يكن تصور ماهيتها محتاجاً إلى التعريف» انتهى.

(٣) وهو كتاب في الأصول. قاله ياقوت في «معجم الأدباء» (٦: ٢٦٩١) وابن خلكان في «وفيات الأعيان»

وفي قوله: ﴿مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهِنَذَا﴾ استرذال واستحقار، كما قالت عائشة رضي الله عنها في عبد الله بن عمرو بن العاص: يا عجباً لابن عمرو هذا!

القديم. وعند النجار^(١): مُريدٌ لذاته، ويلزمها أن يريد المعاصي فيكون كارهاً مُريداً لشيء واحد في حالة واحدة.

وقال الإمام في «نهاية العقول»^(٢): القائلون بنفي الإرادة من المعتزلة أبو الهذيل^(٣) والنظام والجاحظ^(٤) والبلخي^(٥) والخوارزمي^(٥) قالوا: لا معنى للإرادة والكره شاهدًا وغائبًا إلا الداعي والصارف، وذلك في حَقِّنا هو العلم باشتغال الفعل على المصلحة أو الاعتقاد أو الظن بذلك، والله سبحانه وتعالى لما استحال في حَقِّه الاعتقاد والظن فلا جرم أنه لا معنى للداعي والصارف في حَقِّه إلا علمه باشتغال الفعل على المصلحة والفسدة. وقال أصحابنا: إن الأمر قد ينفك عن الإرادة، وتأم الكلام مذكور في الأصول.

قوله: (يا عجباً لابن عمرو هذا) رَوَيْنَا عَنْ عُبَيْدِ بْنِ عُمَيْرٍ قَالَ: بَلَغَ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو يَأْمُرُ النِّسَاءَ إِذَا اغْتَسَلْنَ أَنْ يَنْقُضْنَ رُؤُوسَهُنَّ فَقَالَتْ: يَا عَجِبًا لَابْنِ

(١) الحسين بن محمد النجار، رأس الفرقة النجارية. له مقالات شيعية استقصاها الأستاذ أبو منصور عبد القاهر البغدادي في «الفرق بين الفرق» ص ١٩٥، والشهرستاني في «الملل والنحل» (١: ٨٧).

(٢) وهو كتاب في أصول الدين، واسمه العَلَمِيُّ: «نهاية العقول في الكلام في دراية الأصول» رَتَّبَهُ عَلَى عَشْرِينَ فَصْلاً، وذكره حاجي خليفة في «كشف الظنون» (٢: ١٩٨٨).

(٣) العلاف محمد بن الهذيل. من رؤوس المعتزلة (ت ٢٣٥ هـ)، وافق الفلاسفة في كثير من أصولهم الفاسدة. له ترجمة في «طبقات المعتزلة» للشريف المرتضى ص ٤٤، و«سير النبلاء» (١١: ١٧٣) ولتأليف الفائدة انظر: «الملل والنحل» للشهرستاني (١: ٢٠).

(٤) أبو القاسم عبد الله بن أحمد البلخي الكعبي (ت ٣٢٧ هـ) من رؤوس الاعتزال، وله ترجمة في «تاريخ بغداد» (٩: ٣٨٤)، و«وفيات الأعيان» (٣: ٤٥)، و«سير النبلاء» (١٥: ٢٥٥).

(٥) لم أهتدِ إلى معرفة المقصود به.

﴿مَثَلًا﴾: نُصِبَ عَلَى التَّمْيِيزِ، كَقَوْلِكَ لِمَنْ أَجَابَ بِجَوَابٍ غَثٍّ: مَاذَا أَرَدْتَ بِهَذَا جَوَابًا؟ وَلِمَنْ حَمَلَ سَلَاخًا رَدِيئًا: كَيْفَ تَتَفَعَّلُ بِهَذَا سَلَاخًا؛ أَوْ عَلَى الْحَالِ، كَقَوْلِهِ: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ [الأعراف: ٧٣].

وقوله ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ جَارٍ مَجْرَى التفسير والبيان للجملتين المصدريتين بـ«أما»، وأنَّ فريقَ العالمين بأنه الحقُّ، وفريقَ الجاهلين المستهزين به؛ كلاهما موصوفٌ بالكثرة، وأنَّ العلمَ بكونه حقًّا من باب الهدى الذي ازداد به المؤمنون نورًا إلى نورهم، وأنَّ الجهلَ بحُسنِ مودِّه من باب الضلالة التي زادت السَّجَهْلَةَ خَبَطًا في ظُلُمَاتِهِمْ. فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ يُوصَفِ الْمَهْدِيُّونَ بِالْكَثَرَةِ وَالْقَلَّةُ صِفَتُهُمْ ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ [سبا: ١٣]، ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [ص: ٢٤]،

عمرو هذا. وفيه: «كنتُ أغتسلُ ورسولُ الله في إناءٍ واحدٍ وما أزيدُ أنْ أفرغَ على رأسي ثلاثَ إ فراغات» أخرجه مسلم^(١).

قَوْلُهُ: (أَوْ عَلَى الْحَالِ) قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: «مَثَلًا حَالٌ مِنْ اسْمِ اللَّهِ، أَوْ مِنْ «هَذَا» أَي: مُثَمِّلًا أَوْ مُثَمِّلًا بِهِ»^(٢). وَالْمَصْنُفُ اخْتَارَ الثَّانِي لِقَوْلِهِ: ﴿هَذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةٌ﴾ [الأعراف: ٧٣].

قَوْلُهُ: (جَارٍ مَجْرَى التفسير والبيان للجملتين) لِأَنَّ كِلْتَا الْجُمْلَتَيْنِ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى الْكَثَرَةِ وَعَلَى مَعْنَى الضَّلَالَةِ وَالْهُدَى وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿فَاعْلَمُوا أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [البقرة: ٢٦] و﴿فَيَقُولُوا مَاذَا آرَأَا اللَّهُ﴾ فَيَبَيِّنُ بِقَوْلِهِ: ﴿يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا﴾ ذَلِكَ وَكَشَفَ الْمَعْنَى، وَكَذَا تَفْسِيرُهُ هَذَا، فَقَوْلُهُ: «وَأَنَّ فَرِيقَ الْعَالَمِينَ» وَ«فَرِيقَ الْجَاهِلِينَ» جَارٍ مَجْرَى التفسير لقوله: «جَارٍ مَجْرَى التفسير والبيان»، وَكَذَا قَوْلُهُ: «وَأَنَّ الْعِلْمَ بِكَوْنِهِ حَقًّا» وَقَوْلُهُ: «وَأَنَّ الْجَهْلَ بِحُسْنِ مَوَدِّهِ» تَفْسِيرٌ لِلتفسيرِ عَلَى طَرِيقَةٍ: أَعَجَبَنِي زَيْدٌ وَكَرَّمَهُ.

(١) «صحيح مسلم» (٣٣١).

(٢) التبيان في إعراب القرآن (١: ٤٤).

«الناس كإبل مثة لا تجد فيها راحلة» «وَجَدْتُ النَّاسَ اخْبِرْ تَقْلَهُ؟».....

قوله: (الناس كإبل مثة) الحديث أخرجه البخاري ومسلم والترمذي عن ابن عمر^(١).
النهاية: أي: المرضي المستجيب من الناس كالنحيب من الإبل القوي على الأحمال الذي لا يوجد في كثير من الإبل. قال الأزهري: الراحلة هي البعير القوي على الأسفار والأحمال التام الحلق، يقع على الذكر والأنثى، والهاء فيه للمبالغة^(٢).

قوله: (وَجَدْتُ النَّاسَ اخْبِرْ تَقْلَهُ) قال الميداني: ويجوز: «وَجَدْتُ النَّاسَ» بالرفع على الحكاية، أي: سمعت هذا القول، وَمَنْ نَصَبَ «الناس» نصبه بالأمر، أي: اخبر الناس. «وَوَجَدْتُ» بمعنى: عرفت، أي: عرفت هذا المثل، والهاء في «تَقْلَهُ» للسكت بعد حذف العائد أصله: اخبر الناس تَقْلَهُمْ ثم حذف الضمير، ثم أدخل هاء الوقف، والجملة في محل النصب بـ«وَجَدْتُ» أي: وجدت الأمر كذلك. قال أبو عبيد: جاءنا الحديث عن أبي الدرداء، وقال: خرج الكلام على لفظ الأمر ومعناه الخبر، يريد أنك إذا خبرتهم فليتهم، يُضْرَبُ في ذم الناس وسوء معاشرتهم^(٣). وقالوا: اخبر تَقْلَهُ، مفعول ثانٍ لوجدت، أي: وجدتهم مقولاً فيهم هذا القول. ومعناه: ما منهم من أحد إلا وهو مسخوط بالفعل عند الخبرة.

(١) هو في «صحيح البخاري» (٦٤٩٨)، و«صحيح مسلم» (٢٥٤٧)، و«سنن الترمذي» (٢٨٧٢)، وأخرجه الطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٤٦٧) (٤: ١٠٤).

وقد فسر الطحاوي دلالة الحديث بقوله: قول النبي ﷺ: «الناس كإبل مثة». يريد به خاصاً من الناس وهم الذين لا غناء معهم، ولا منفعة عندهم لمن سواهم من الناس كإبل مثة ليس فيها راحلة تحمل ما يحتاج الناس إلى تحمله عنهم، وتكون الإبل التي لا راحلة فيها كالناس الذين لا منفعة عندهم من علم يؤخذ عنهم ولا مما سوى ذلك مما يحتاج بعض الناس إليه من بعض، أو في سواهم بحمد الله ونعمته من هو في هداية الناس لرشدهم وفي تعليمهم إياهم أمر دينهم، وفي تسديدهم لهم في أمورهم، وفي حمل الكل عنهم كثير. انتهى من «شرح مشكل الآثار» (١٠٦: ٤) (١٠٧).

(٢) «النهاية في غريب الحديث» (١٩: ١)، وانظر كلام الأزهري في «تهذيب اللغة» (٥: ٥).

(٣) «جميع الأمثال» (٢: ٣٦٣).

قلت: أهل الهدى كثيرٌ في أنفسهم، وحين يوصفون بالقلّة إنما يوصفون بها بالقياس إلى أهل الضلال، وأيضاً فإنّ القليل من المهديّين كثيرٌ في الحقيقة وإن قلّوا في الصّورة؛ فسمّوا ذهاباً إلى الحقيقة كثيرًا:

إِنَّ الْكِرَامَ كَثِيرٌ فِي السِّلَادِ وَإِنْ قَلُّوا، كَمَا غَيْرُهُمْ قُلٌّ وَإِنْ كَثُرُوا

وإسنادُ الإضلالِ إلى الله تعالى إسنادُ الفعلِ إلى السبب؛ لأنه لما صرَبَ المثلُّ فضّلَ به قومٌ واهتدى به قومٌ؛ تسبّب لضلالهم وهداهم، وعن مالك بن دينارٍ رحمه الله: أنه دَخَلَ على محبوبٍ قد أخذَ بهالٍ عليه، وقيدَ، فقال: يا أبا يحيى! أمّا ترى ما نحنُ فيه من القيود؟ فرفع مالكُ رأسه فرأى سَلَّةً فقال:.....

قوله^(١): (قُلٌّ وَإِنْ كَثُرُوا)، الأساس: في ماله قِلَّةٌ وقُلٌّ، والرّبا وإن كَثُرَ فهو إلى قُلٍّ، والحمد لله على القُلِّ والكثُرِ.

قوله: (إِنَّ الْكِرَامَ) البيت^(٢)، الانتصاف: والاستشهادُ بالبيتِ غيرُ مستقيمٍ لأنَّ معناه: أئهِم وإن كانوا قليلاً فالواحدُ منهم كالكثير، قال^(٣):

وواحدٌ كالألف إن أمرَ عني^(٤)

الإنصاف: المهديّون في الآية كثيرٌ في أنفسهم وقليلٌ بالنسبة إلى غيرهم، فليس البيتُ من

معنى الآية في شيء.

(١) كذا تقدّمت هذه الفقرة في الأصول الخطية على التي تليها، وحقّها أن تتأخر عنها.

(٢) ذكره السمين الحلبي في «الدر المصون» (١: ١٦٧)، وأبو خيَّان في «البحر المحيط» (١: ٢٧٠).

(٣) القائل هو ابن كُرَيْدٍ صاحب «الجمهرة» والبيتُ من مقصورته الشهيرة، انظر: «شرح مقصورة ابن دريد»

لابن خالوينة، ص ٣٩٥ رقم البيت (١٦٩) وفسّره بقوله: إن الرجلَ إذا كان شجاعاً قام مقام ألف.

(٤) «الانصاف بحاشية الكشف» (١: ١١٨).

وقلت: كلاهما اتفقا على أن الجواب الأول هو المقصود في تفسير الآية، لأن المعنى: المهديون كثيرون في أنفسهم لأنهم كانوا جمًّا غفيرًا، ولكن بالنسبة إلى الكافرين كانوا قليلين. وأما الجواب الثاني والبيت المستشهد به فليس من المعنى في شيء، إذ لو أريد هذا المعنى لقليل: يُضِلُّ به قليلًا ويَهْدِي به كثيرًا. ويمكن أن يقال: إن المعنى يُضِلُّ به الناقضين الذين إن عُدُّوا كانوا كثيرين، ويَهْدِي به الكاملين الذين إن اعتدوا كانوا كثيرين كقوله^(١): قليل إذا عُدُّوا كثير إذا سُدُّوا.

على أن سؤال المُصَنِّف المؤسَّس على قاعدته عن أصله مدفوع؛ لأنه إن أراد معنى العموم فقوله: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾ [سبا: ١٣] مع سائر الأمثلة لا يقابل الكافرين؛ لأن ذلك القليل لا يوجد إلا في الأنبياء وأفراد المؤمنين، بل المقابل عامة المؤمنين من أمة محمد صلوات الله عليه الذين علموا أن ما يقوله حقٌّ وصواب، سواء كانوا مُطِيعِينَ أو عاصِينَ، فيدخل فيه مَنْ سَبَقَ له الكلام دخولًا أوليًا، وهو الذي يَقْتَضِيهِ النظم، وإن أرادُ خصوصَ السبب، فقد أبعدَ المرْمَى؛ لأن الكلام واقعٌ في الطاعينين في ضَرْبِ الأمثال، القائلين: أما يَسْتَحْيِي رَبُّ مُحَمَّدٍ أَنْ يَضْرِبَ بالذباب والعنكبوت مثلاً؟ وماذا أراد الله بهذا مثلاً؟ وذلك أن الضمير في ﴿أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ كما صرَّح به للمثل أو لـ «أَنْ يَضْرِبَ»، وفي «به» في «يُضِلُّ به» «ويهدي به» كذلك، لما قال: ﴿يُضِلُّ يَوْمَ كَثِيرًا وَيَهْدِي يَوْمَ كَثِيرًا﴾ جار مجرًى التفسير والبيان للجملتين المُصَدَّرَتَيْنِ بآما، والطاعنون في ضَرْبِ الأمثال ما بلغوا مبلغَ المؤمنين الذين حازوا قَصَبَ السَّبْقِ، وشهد لهم الله تعالى به في قوله: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ أُولَئِكَ مِنكُمْ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَجِدِّينَ الَّذِينَ أُتْبِعُوهُم يَاجْتَنِبُوا رِجْزَ اللَّهِ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ﴾ [التوبة: ١٠٠] فضلاً عن أن يزدوا عليهم.

(١) هذا متزع عن قول المتنبي:

كثير إذا سُدُّوا قليل إذا عُدُّوا

ثم إن إذا لا قوًا اخفاف إذا دُعُوا

انظر: «الصبح المنبي عن حشية المتنبي» (١: ٢١٣).

لمن هذه السَّلَّة؟ فقال: لي، فأمر بها تُنَزَّل، فإذا دَجَّاجٌ وَأَخِصَّةٌ فقال مالكٌ: هذه وضعت القيودُ على رِجلك. وقرأ زيدُ بنُ عليٍّ: (يُضَلُّ به كثيرٌ)، وكذلك: (وما يُضَلُّ به إلا الفاسقون). والفِسْقُ: الخروجُ عن القَصْد. قال رؤية:

فَوَاسِقًا عَنْ قَصْدِهَا جَوَائِرَا

والفاسقُ في الشريعة: الخارجُ عن أمرِ الله بارتكابِ الكبيرة، وهو النَّازِلُ بين المنزلتين، أي: بين منزلةِ المؤمن والكافر. وقالوا: إنَّ أولَ من حَدَّ له هذا الحدَّ أبو حذيفةَ وأصلُ بنُ عطاءٍ رضي الله عنه وعن أشياعه، وكونه يَبَيِّنُ بَيِّنَ أَنْ حُكِّمَهُ.....

قوله: (فأمر بها تُنَزَّل) بالرفع على حذف أن وهو بدلُ اشتغالٍ من الضمير في بها كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اجْتَنَبُوا الطَّاغُوتَ أَنْ يَعْبُدُوهَا﴾ [الزمر: ١٧].

قوله: (فوَاسِقًا عَنْ قَصْدِهَا جَوَائِرَا) أوله:

يَذْهَبْنَ فِي نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرَا^(١)

القَصْدُ: الطريقُ المستقيم، «غورًا»: عَطَفٌ على محلِّ الجارِّ والمَجْرور، يصفُ نوقًا يمشين في المفاوِزِ يذهبنَ عن استقامة الطريق.

قوله: (النازلُ بين المنزلتين) قال القاضي: الفاسقُ في الشرع: الخارجُ عن أمرِ الله بارتكابِ الكبيرة، وله درجاتٌ ثلاث: الأولى: التغابي^(٢) وهو أن يرتكبها أحيانًا مُسْتَعْبِحًا إياها، والثانية: الانهالكُ وهو أن يعتادَ ارتكابها غيرَ مُبَالٍ بها. والثالثة: الجحودُ وهو أن يرتكبها مُسْتَضْبُوتًا إياها، فإذا شارَفَ هذا المقامَ وَتَحَطَّى حُطَّطَه خَلَعَ رِبْقَةَ الإِيَّانِ مِنْ عُنُقِهِ وَلا بَسَ الْكُفْرِ. وما دامَ هو في

(١) البيت في «ملحق ديوان رؤية» ص ١٩٠، وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (١: ٩٤)، و«الخصائص» لابن جني (٢: ٤٣٢)، و«أساس البلاغة» للزمخشري ص ٤٧٣.

(٢) كذا في (ط) و(ف) و«أنوار التنزيل» بالغين المعجمة والباء الموحدة، وفي (ح): «التغابي»، ويُمكن أن تكون هذه الأخيرة: «التغابي» من المعاناة، فيكون لها وجهٌ جيّدٌ مُتَّجِه.

حكمُ المؤمنِ في أنه يُنَاكحُ ويُوَارِثُ وَيُغَسَّلُ وَيُصَلَّى عليه، وَيُدْفَنُ في مقابرِ المسلمين، وهو كالكَافِرِ في الذَّمِّ واللَّعْنِ والبراءةِ منه، واعتقادِ عداوته، وأن لا يُقْبَلَ له شهادةٌ، ومذهبُ مالكِ بنِ أنسٍ والزَيْدِيَّةِ أَنَّ الصَّلَاةَ لَا تُجْزِئُ خَلْفَهُ. ويقالُ لِلْمُخْلَعَاءِ الْمَرَدَّةِ مِنَ الْكُفَّارِ: الْفَسَقَةُ، وقد جاءَ في كتابِ الله الاستعمالان: ﴿يَقْسُ الْأَيْمَنُ الْقُسُوفُ بَعْدَ الْإِيمَنِ﴾ [الحجرات: ١١]؛ يريدُ اللَّمَزَ والتَّناوُزَ، ﴿إِنَّكَ الْمُنْتَفِقِينَ هُمْ الْقٰسِیُفُونَ﴾ [التوبة: ٦٧]. النَّقْضُ: الْقَسْخُ وفكُّ التركيب. فإن قلت: من أين سَأَغُ استعمالُ النَّقْضِ في إبطالِ الْعَهْدِ؟ قلتُ: من حيثُ تسميتُهُمُ الْعَهْدَ بِالْحَبْلِ على سبيلِ الاستعارة؛

درجةُ التغايي والانهالك فلا يُسَلَبُ عنه اسمُ المؤمنِ لاتصافِهِ بالتصديقِ الذي هو مُسَمَّى الْإِيمَانِ، والمعتزلةُ لما قالوا: الْإِيمَانُ عبارةٌ عن مجموعِ التصديقِ والإقرارِ والعملِ، والكفرُ تكذيبُ الْحَقِّ وجُحُودُهُ؛ جَعَلُوهُ قِسْمًا ثَالِثًا نَازِلًا بَيْنَ مَنْزِلَتِي الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ؛ لِمَشَاكِلَتِهِ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهَا في بعضِ الْأَحْكَامِ^(١).

قوله: (لِلْمُخْلَعَاءِ) هو جَمْعُ خَلِيعٍ. الْأَسَاسُ: وَمِنَ الْمَجَازِ: خَلَعَ فُلَانٌ رَسَنَهُ وَعِذَارَهُ، فَعَدَا عَلَى النَّاسِ بِشْرَهُ. وَقِيلَ لِكُلِّ شَاطِرٍ: خَلِيعٌ.

قوله: (وقد جاء الاستعمالان) أي: استعمالُ اسمِ الْفَاسِقِ عَلَى الْمُؤْمِنِ وَالْكَافِرِ.

قوله: (النَّقْضُ: الْقَسْخُ)، الرَّاعِبُ: النَّقْضُ قَسْخُ الْمُبْرَمِ، وَأَصْلُهُ فِي طَاقَاتِ الْحَبْلِ، وَالنَّكَثُ مثله^(٢).

قوله: (من حيثُ تسميتُهُمُ الْعَهْدَ بِالْحَبْلِ) أي: لما سَمَّوْا الْعَهْدَ بِالْحَبْلِ عَلَى سَبِيلِ الاستعارة كما في قوله: «إِنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ جِبَالَ» أي: عَهْدًا، جَسَرُوا أَنْ يَسْتَعْمِلُوا النَّقْضَ فِي إِبْطَالِ

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٦٣). وانظر: «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار المعتزلي ص ٦٩٧، حيث احتجَّ لمذهبهِ الْقَائِلِ بِالْمَنْزِلَةِ بَيْنَ الْمَنْزِلَتَيْنِ.

(٢) ولتأنيدهُ الْفَائِدَةُ انظر: «تفسير الراغب» (١: ١٣١).

لما فيه من ثبات الوصلة بين المتعاهدين. ومنه قول ابن التَّيْهَانِ في بَيَعَةِ الْعَقْبَةِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ حَبَالًا وَنَحْنُ قَاطِعُوهَا، فَنَخْشَى إِنْ اللَّهَ أَعَزَّكَ وَأَظْهَرَكَ أَنْ تَرْجِعَ إِلَى قَوْمِكَ. وهذا من أسرارِ البلاغةِ ولطائفِها؛

العهد، وذلك أَنَّ شَبَّةَ الْعَهْدِ بِالْحَبْلِ لِمَا فِيهِ مِنْ ثَبَاتِ الْوَصْلَةِ تَشْبِيْهَا بَلِيغًا حَتَّى إِنَّهُ حَبْلٌ مِنَ الْجِبَالِ، ثُمَّ أَخَذَ الْوَهْمُ فِي تَصْوِيرِهِ بِصُورَةِ الْحَبْلِ^(١)، وَتَحْسِيلِهِ بِالْحَبْلِ، وَاخْتِرَاعِ مَا يَلَازِمُ الْحَبْلَ مِنَ النَّقْضِ، ثُمَّ إِطْلَاقِ النَّقْضِ الْمُحَقِّقِ عَلَى ذَلِكَ الْمُخْتَرَعِ عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِعَارَةِ التَّخْيِيلِيَّةِ، ثُمَّ إِضَافَتِهِ إِلَى الْعَهْدِ الْمُتَخَيَّلِ لِيَكُونَ قَرِينَةً مَانِعَةً عَنْ إِرَادَةِ الْعَهْدِ الْحَقِيقِيِّ، وَلَوْ لَمْ يُذَكِّرِ النَّقْضُ لَمْ يُعْلَمْ أَنَّ الْعَهْدَ مَكَانَ الْإِسْتِعَارَةِ، وَإِلَيْهِ رَمَزَ الْمَصْنُفُ بِقَوْلِهِ: «أَنْ يَسْكُتُوا عَنْ ذِكْرِ الشَّيْءِ الْمُسْتَعَارِ» أَيِ: الْحَبْلِ «ثُمَّ يَرْمِزُوا إِلَيْهِ بِذِكْرِ شَيْءٍ مِنْ رَوَادِفِهِ» أَيِ: النَّقْضِ، «فَيُنَبِّهُوا بِتِلْكَ الرَّمْزَةِ عَلَى مَكَانِهِ» أَيِ: الْحَبْلِ الْمُسْتَعَارِ، وَعَلَى هَذَا الْمَثَالَانِ.

قَوْلُهُ: (التَّيْهَانُ) وَفِي «الْحَوَاشِي»: صَحَّ عَنْ نُسخَةِ الْمَصْنُفِ بَفَتْحِ الْيَاءِ، وَبِكسْرِهَا خَطُؤًا ذَكَرَهُ الْمَرْزُوقِيُّ فِي «شرح الحماسة»^(٢). قُلْتُ: بَلْ هُوَ أَصُوبٌ لِمَا فِي «جامع الأصول»: ابْنُ التَّيْهَانِ اسْمُهُ أَبُو الْهَيْثَمِ مَالِكُ بْنُ التَّيْهَانِ الْأَنْصَارِيُّ صَحَابِيٌّ^(٣) كَبِيرٌ شَهِدَ الْعَقْبَةَ الْأُولَى وَالثَّانِيَةَ، وَشَهِدَ بَدْرًا وَأَحَدًا وَالْمَشَاهِدَ كُلَّهَا، التَّيْهَانُ: بَفَتْحِ التَّاءِ فَوْقَهَا نُقْطَتَانِ وَبِتَشْدِيدِ الْيَاءِ تَحْتَهَا نُقْطَتَانِ وَكَثَرَهَا. ذَكَرَهُ فِي مَوْضِعَيْنِ مِنْ كِتَابِهِ^(٤).

قَوْلُهُ: (فِي بَيَعَةِ الْعَقْبَةِ) وَهِيَ الْعَقْبَةُ الثَّانِيَةُ فِي ثَلَاثِ عَشْرَةَ مِنَ النُّبُوءَةِ، وَالْعَقْبَةُ الْأُولَى فِي سَنَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ مِنْهَا، كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُخْرِجُ فِي الْمَوْسَمِ يَعْزِضُ نَفْسَهُ عَلَى الْقِبَائِلِ، فَبَيْنَا هُوَ عِنْدَ الْعَقْبَةِ لَقِيَ رَهْطًا مِنَ الْخَزَرَجِ، فَجَلَسَ مَعَهُمْ وَعَرَضَ عَلَيْهِمُ الْإِسْلَامَ، وَتَلَا الْقُرْآنَ،

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «أَيِ لِمَا سَمَّوُا الْعَهْدَ إِلَى هَذَا سَقَطَ مِنْ (ح).

(٢) كَذَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ الطَّبِيبِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ!! وَلَمْ أَهْتِدِ إِلَيْهِ فِي «شرح الحماسة»، وَيَغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ أَنَّهُ مِنْ بَابَةِ الْوَهْمِ.

(٣) فِي (ح) وَ(ف): «الْأَنْصَارِيُّ الصَّحَابِيُّ».

(٤) انْظُرْ: «جامع الأصول» (١٢: ١١٨) وَ(١٢: ٨٣٥).

أن يسكتوا عن ذكرِ الشيء المُستعارِ ثُمَّ يَرْمُزُوا إِلَيْهِ بِذِكْرِ شَيْءٍ مِنْ رَوادِفِهِ فَيَنْبُهُوا بِتِلْكَ الرَّمْزَةِ عَلَى مَكَانِهِ، وَنَحْوَهُ قَوْلُكَ: شَجَاعٌ يَفْتَرُسُ أَقْرَانَهُ، وَعَالِمٌ يَغْتَرِفُ مِنْهُ النَّاسُ، وَإِذَا تَزَوَّجَتْ أَمْرَأَةٌ فَاسْتَوَثَرَهَا، لَمْ تَقُلْ هَذَا إِلَّا وَقَدْ نَبَّهْتَ عَلَى الشَّجَاعِ وَالْعَالِمِ.....

فأجابوه وانصرفوا راجعين، وكانوا سِتَّةَ نَفَرٍ، فَلَمَّا كَانَ الْعَامُ الْمَقْبِلُ قَدِمَ مِنْهُمْ اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا مِنْهُمْ ابْنُ التَّيْهَانِ، قَالَ عِبَادَةُ بْنُ الصَّامِتِ: بَايَعْنَاهُ بَيْعَةَ النِّسَاءِ عَلَى أَنْ لَا نُشْرِكَ بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا نَزْنِي، وَلَا نَقْتُلَ أَوْلَادَنَا، وَلَا نَأْتِيَ بِيَهْتَانٍ نَفَرِيهِ بَيْنَ أَيْدِينَا وَأَرْجُلِنَا، وَلَا نَعْصِيهِ فِي مَعْرُوفٍ. قَالَ ابْنُ التَّيْهَانِ: بَيْنَنَا وَبَيْنَ الْقَوْمِ حِجَابٌ إِلَى آخِرِهِ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «الدَّمُ بِالْدمِ، وَالهَدْمُ بِالْهَدْمِ، أَنْتُمْ مَيِّ وَأَنَا مِنْكُمْ». أَوْرَدَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي كِتَابِ «الْوَفَا فِي سِيرَةِ الْمُصْطَفَى»^(١).

وَالْحِجَابُ - فِي قَوْلِ ابْنِ التَّيْهَانِ - اسْتِعَارَةٌ مَصْرُوحَةٌ عَنِ الْعَهْدِ وَالْقَرِينَةِ مُقْتَضَى الْمَقَامِ، وَ«قَاطِعُوهَا» تَرْشِيحُهَا.

«وَأَنْ يَسْكُتُوا» فِي الْكِتَابِ^(٢) بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: «هَذَا» أَي: سَكَوْنُهُمْ «عَنْ ذِكْرِ الشَّيْءِ الْمُسْتَعَارِ» إِلَى آخِرِهِ «مِنْ أَسْرَارِ الْبَلَاغَةِ».

قَوْلُهُ: (فَاسْتَوَثَرَهَا)، الْأَسَاسُ: فَرَأَشَ وَثَر: وَطَيءٌ، وَقَدْ وَثَرَ وَثَارَةً، وَمِنْ الْمَجَازِ: وَثُرَتْ وَثَارَةٌ، إِذَا سَمِنَتْ، قَالَ الْقُطَامِيُّ^(٣):

وَكَاثِبًا اشْتَمَلَ الضَّجِيجُ بِرَيْطَةٍ لَا بَلَّ تَزِيدُ وَثَارَةً وَلِيَانًا^(٤)

قَوْلُهُ: (لَمْ تَقُلْ هَذَا) أَي: «يَفْتَرُسُ» مَثَلًا إِلَّا وَقَدْ دَلَّلَتْ بِهِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِكَ: شَجَاعٌ: أَسَدٌ، وَلَا يَكُونُ أَسَدًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ اسْتِعَارَةً مَكْنِيَّةً كَمَا سَبَقَ، وَذَلِكَ بَأَنْ يُدَكَّرَ اسْمُ الشَّجَاعِ

(١) «الوفا بأحوال المصطفى» لابن الجوزي ص ٢٢٩.

(٢) يعني في «الكشاف» (١: ١١٩).

(٣) عُمَيْرُ بْنُ شُعَيْبٍ بْنُ عَمْرِو التَّغْلِبِيِّ (ت ١٣٠هـ)، شَاعِرٌ مُقَبَّلٌ مُجِيدٌ. لَهُ تَرْجُمَةٌ فِي «الْأَغَانِي» (٢٤: ٢١)، وَ«طَبَقَاتُ فُحُولِ الشُّعْرَاءِ» (٢: ٥٣٤).

(٤) «ديوان القُطَامِيِّ» ص ٢١٦.

بأنها أسدٌ وبَحْرٌ، وعلى المرأة بأنها فراش. والعهد: المَوثُوقُ، وعَهْدَ إليه في كذا؛ إذا وصَّاه به ووثَّقه عليه، واستعهد منه؛ إذا اشترطَ عليه، واستوثق منه.....

الذي هو المُشَبَّه، ويُراد به اسمُ الأسدِ المُشَبَّه به أولاً، وهو الآن مُتَحَيَّلٌ، وإنما سُمِّيَتْ مَكْنِيَّةً لدلالة لازمِ المُشَبَّه به على مكانه، فتَقَطَّنَ لها، وأخذَه حَذَوَ ما نبَّه عليه المصنِّفُ، فإن غلطَ الناس فيها كثير، وحيث لم يفهموه خَطَّوْا صاحب «المفتاح».

وأما قولُ صاحب «التقريب»: إنها على الاستعارة المرشحة، فبعيد؛ لأن القرينة لا تكون ترشيحاً، بل الترشيحُ قولُه: ﴿مِنْ بَعْدِ مَيْتَقَةٍ﴾ [البقرة: ٢٧]؛ لأن الترشيحَ تفريعٌ على الاستعارة وتتميمٌ لها، ولا يأتي إلا بعد تمامها.

قوله: (وعلى المرأة بأنها فراش) وإنما أعاد الجارَّ^(١) لِيُفَرِّقَ بين الأمثلة، وقد فَرَّقَهَا في قوله: «وإذا تزوجت امرأة» حيث عدل إلى الشرطيَّة، ولو قلَّت: شجاعٌ يفتَرَسُ أقرانه، وعالمٌ يغترفُ منه الناس، وامرأةٌ وثيرة، لَنَسَبَتْ إلى ما تكره، ولجَمَعَتْ بين الضَّرغامِ والنَّعامِ.

قوله: (واستعهد) عطفٌ على قوله: «عَهْدَ إليه» أي: العهدُ مُطْلَقاً: الموثق، فإذا استُعْمِلَ بـ«إلى» كان بمعنى وصَّاه به، وإذا استُعْمِلَ بـ«من»، كان بمعنى الاشتراط، والقدرُ المُشْتَرَكُ الموثق، كما قال «العهد: الموثق» ولهذا قَدَّرَ في المعنيتين «وثَّقه عليه واستوثق منه»، ولا بدَّ في الأول من قبولٍ مَنْ يُعْهَدُ إليه، وفي الثاني لزومُ الوفاءِ^(٢) من الطرفين، يدلُّ^(٣) عليه استشهادهُ بقوله: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠] والصريحُ فيه قوله تعالى: ﴿فَلَنَأْخُذَنَّ مِنْهَا جَمِيعًا فَأَمَّا يَا تِيزَتَكُمْ مَنِي هَذِي فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ٣٨] إلى قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾ الآية [البقرة: ٣٩].

(١) في (ح): «أعاد الجارة».

(٢) في (ف): «الفاء».

(٣) قوله: «يدل» ساقط من (ف).

والمراد بهؤلاء الناقضين لعهد الله أحبار اليهود المتعنتون، أو منافقوهم، أو الكفار جميعاً. فإن قلت: فما المراد بعهد الله؟ قلت: ما ركز في عقولهم من الحجة على التوحيد، كأنه أمرٌ وصّاهم به، ووثّقه عليهم، وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢]؛ أو أخذ الميثاق عليهم بأنهم إذا بُعث إليهم رسولٌ يُصدّقه الله بمعجزاته صدّقه واتبعوه،

الراغب: العهدُ: الحِفْظُ الشيء ومراعاته حالاً بعد حال. وعَهْدَ فلانٌ إلى فلانٍ بعَهْدٍ، أي: ألقى العهدَ إليه، وأوصاهُ بحفظه، وعَهْدُ الله تارةً يكونُ بما ركّزه في عقولنا وتارةً بما أمرنا به بكتابه وسنة رسوله^(١)، وتارةً بما نلتزمه وليس بلامٍ في أصل الشرع كالندور وما يجري تجراها، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَن عَاهَدَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٧٥] والمعاهدُ في أصل الشرع يختصُّ بمن دخل من الكفار في عهد المسلمين، وكذلك ذو العهد، ومنه الحديث: «لا يُقتل المؤمنُ بكافرٍ ولا ذو عهدٍ في عهده»^(٢) وباعتبار الحفظ قيل للوثيقة بين المتعاقدين عَهْدَةً، وقولهم: في هذا الأمر عَهْدَةٌ لِمَا أُمِرَ به بأن يُستوثق منه^(٣). ويُقال: العهدُ للدَّارِ، لمراعة الرجوع إليها.

قوله: (ما ركز في عقولهم) مناسب لقوله: «عهد إليه في كذا» فعلى هذا أخذ الميثاق تمثيلاً بدليل قوله: «كأنه أمرٌ وصّاهم به».

فقوله: (وهو معنى قوله: ﴿وَأَشْهَدُهُمْ عَلَى أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢]) بيان لقوله: «ما ركز في عقولهم من الحجة» وقوله: «أو أخذ الميثاق عليهم» مناسب لقوله: «واستعهد منه: إذا اشترط عليه»، ويدل عليه تصريح الشرط بأنهم إذا بُعث إليهم رسولٌ صدّقه واتبعوه.

(١) في (ط): «وبالسنة رسله».

(٢) هو جزءٌ من حديث أخرجه أبو داود (٢٠٣٥)، والنسائي (١٩: ٨)، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وهو في «مسند أحمد» (٩٥٩)، وفيه تمامٌ تخريجه.

(٣) «مفردات القرآن» ص ٥٩١.

ولم يَكْتُمُوا ذِكْرَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ الْكِتَابِ الْمُنَزَّلَةِ عَلَيْهِمْ، كَقَوْلِهِ: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠]، وقوله في الإنجيل لعيسى صلوات الله عليه: «سَأُنْزِلُ عَلَيْكَ كِتَابًا فِيهِ نَبَأُ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَمَا أَرَيْتُهُ إِيَّاهُمْ مِنَ الْآيَاتِ، وَمَا أَنْعَمْتُ عَلَيْهِمْ، وَمَا نَقَضُوا مِنْ مِيثَاقِهِمْ الَّذِي وَاقَفُوا بِهِ، وَمَا ضَيَعُوا مِنْ عَهْدِهِ إِلَيْهِمْ، وَحَسَنَ صُنْعِهِ لِلَّذِينَ قَامُوا بِمِثَاقِ اللَّهِ تَعَالَى، وَأَوْفُوا بِعَهْدِهِ؛ وَنَصْرِهِ إِيَّاهُمْ، وَكَيْفَ أَنْزَلَ بِأَسْمِهِ وَنَقَمَتِهِ بِالَّذِينَ عَدَرُوا وَنَقَضُوا مِثَاقَهُمْ، وَلَمْ يُوَفُوا بِعَهْدِهِ؛ لِأَنَّ الْيَهُودَ فَعَلُوا بِاسْمِ عِيسَى مَا فَعَلُوا بِاسْمِ مُحَمَّدٍ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِمَا، مِنَ التَّحْرِيفِ وَالْجُحُودِ وَكَفَرُوا بِهِ كَمَا كَفَرُوا بِهِ، وَقِيلَ:

قَوْلُهُ: (فِيمَا تَقَدَّمَ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «ذِكْرَهُ» وَقِيلَ: مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «أَخَذَ» وَلَيْسَ بِذَلِكَ.

قَوْلُهُ: (فِي الْإِنْجِيلِ) أَيِ: فِي حَقِّ الْإِنْجِيلِ. وَالْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «كِتَابًا» هُوَ الْإِنْجِيلُ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى لِرَسُولِنَا صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: ﴿إِنَّا سَلَقْنِي عَلَيْكَ قَوْلًا ثَقِيلًا﴾ [الزلزال: ٥] وَالْقَوْلُ الثَقِيلُ هُوَ الْقُرْآنُ^(١).

قَوْلُهُ: (وَمَا أَرَيْتُهُ) عَطْفٌ تَفْسِيرِيٌّ لِقَوْلِهِ: «بَنِي إِسْرَائِيلَ»، عَلَى تَقْدِيرِ مَضَافٍ، أَيِ: نَبَأُ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَرَيْتُهُ إِيَّاهُمْ.

قَوْلُهُ: (لَأَنَّ الْيَهُودَ فَعَلُوا بِاسْمِ عِيسَى) قِيلَ: إِلَى هَاهُنَا تَمَّ كَلَامُ اللَّهِ فِي الْإِنْجِيلِ. وَفِي قَوْلِهِ: «مِنْ عَهْدِهِ» التَّفَاتٌ، وَقَوْلُهُ: «لَأَنَّ الْيَهُودَ» كَلَامُ الْمُصَنِّفِ، وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «فِي الْإِنْجِيلِ» وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ تَعْلِيلٌ لَانْضِمَامِ قَوْلِهِ: «فِي الْإِنْجِيلِ» مَعَ قَوْلِهِ: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠] وَكِلَاهُمَا مِثَالًا لِقَوْلِهِ: «أَوْ أَخَذَ الْمِثَاقَ عَلَيْهِمْ بِأَنَّهُمْ إِذَا بَعَثْتُ إِلَى آخِرِهِ، أَيِ: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى

(١) وَهُوَ الَّذِي جَزَمَ بِهِ ابْنُ عَطِيَّةٍ فِي «الْمَحَرَّرِ الْوَجِيزِ» ص ١٩١٢، وَنَقَلَ عَنْ خُذَّاقِي الْعُلَمَاءِ أَنَّ مَعْنَاهُ: ثَقِيلُ الْمَعَانِي؛ مِنَ الْأَمْرِ بِالطَّاعَاتِ وَالتَّكَالِيفِ الشَّرْعِيَّةِ مِنَ الْجِهَادِ وَنَحْوِهِ، وَمَزَاوِلَةِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ دَائِمًا. انْتَهَى، وَلِتِمَامِ الْفَائِدَةِ انْظُرْ: «مَعَالِمُ التَّنْزِيلِ» لِلْبَغَوِيِّ (٨: ٢٥٢)، حَيْثُ اسْتَقْصَى عِبَارَاتِ السَّلَفِ فِي تَفْسِيرِ مَعْنَى الْقَوْلِ الثَّقِيلِ.

هو أخذُ اللّٰهِ العَهْدَ عَلَيْهِمْ أَنْ لَا يَسْفِكُوا دِمَاءَهُمْ، وَلَا يَبْغِي بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ، وَلَا يَقْطَعُوا أَرْحَامَهُمْ. وَقِيلَ: عَهْدُ اللّٰهِ إِلَى خَلْقِهِ ثَلَاثَةٌ عُهُودٌ: الْعَهْدُ الْأَوَّلُ الَّذِي أَخَذَهُ عَلَى جَمِيعِ ذُرِّيَةِ آدَمَ: الْإِقْرَارُ بِرَبوبيَّتِهِ، وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِي آدَمَ﴾ [الأعراف: ١٧٢]؛ وَعَهْدٌ خَصَّ بِهِ النَّبِيِّينَ أَنْ يُبَلِّغُوا الرِّسَالَةَ، وَيَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا يَتَفَرَّقُوا فِيهِ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَقَهُمْ﴾ [الاحزاب: ٧]؛ وَعَهْدٌ خَصَّ بِهِ الْعُلَمَاءُ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ﴾ [آل عمران: ١٨٧]. وَالضَّمِيرُ فِي «مِيثَقِهِ» لِلْعَهْدِ،

أَخَذَ الْمِيثَاقَ عَلَيْهِمْ أَنَّهُ إِذَا بُعِثَ إِلَيْهِمْ رَسُولٌ يُصَدِّقُهُ بِمَعْجَزَاتِهِ صَدَّقُوهُ، وَلَمْ يَكْتُمُوا ذِكْرَهُ الْمُثَبَّتَ فِي الْكُتُبِ الْمُنَزَّلَةِ عَلَيْهِمْ كَمَا كُتِبَ فِي «التَّوْرَةِ»، وَاسْتَعْهَدَ مِنَ الْيَهُودِ فِيهَا: أَنَّهُ إِذَا جَاءَهُمُ الرُّسُولُ النَّبِيُّ الْأُمِّيُّ وَيُصَدِّقُهُ اللَّهُ بِالْمَعْجَزَةِ يُؤْمِنُوا بِهِ وَيُصَدِّقُوهُ ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ تَاعَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٨٩] وَنَقَضُوا الْمِيثَاقَ، يَدُلُّ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أُوفِ بِعَهْدِكُمْ﴾ وَكُتِبَ أَيْضًا فِيهَا: وَأَسْتَعْهَدُ مِنْهُمْ أَنَّهُ إِذَا جَاءَ عِيسَى وَيُصَدِّقُهُ اللَّهُ بِالْمَعْجَزَةِ يُصَدِّقُوهُ وَيُؤْمِنُوا بِهِ، فَتَقَضُوا الْمِيثَاقَ وَلَمْ يُصَدِّقُوهُ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: سَأَنْزِلُ إِلَى آخِرِهِ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ تَسْلِيَةٌ لِلْمَسِيحِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَنَّهُ مِنْ زُمْرَةِ مَنْ كَذَّبَتْهُ الْيَهُودُ وَنَقَضُوا مِيثَاقَ اللَّهِ فِيهِ، وَلَمْ يُؤْفُوا بِعَهْدِهِ. وَوَعَدَ أَنَّهُ سَيَسْتَقِمُّ لَهُ مِنْهُمْ الْبَيْتَةُ.

قَوْلُهُ: (وَالضَّمِيرُ فِي «مِيثَقِهِ» لِلْعَهْدِ) أَيُ: الضَّمِيرُ فِيهِ: إِمَّا لِلْعَهْدِ أَوْ لِلَّهِ تَعَالَى، وَعَلَى التَّقْدِيرَيْنِ الْمِيثَاقُ: إِمَّا اسْمٌ لِمَا تَقَعُ بِهِ الْوِثَاقَةُ، أَيُ: الِاسْتِحْكَامُ، وَإِمَّا مَصْدَرٌ. فَهَذِهِ وَجُوهٌ أَرْبَعَةٌ: الْوَجْهُ الْأَوَّلُ مَنَاسِبٌ لِقَوْلِهِ فِي الْجَوَابِ «مَا رَكَّزَ فِي عَقُولِهِمْ مِنَ الْحُجَّةِ عَلَى التَّوْحِيدِ»، لِإِقْبَاعِ قَوْلِهِ: «مِنْ قَوْلِهِ وَإِلْزَامِهِ أَنْفُسَهُمْ» بَيَانًا «لِسَاءِ وَتَقْوَاهُ»، وَلَا بُدَّ فِي هَذَا الْوَجْهِ مِنَ الْقَبُولِ مَنْ يَعْهَدُ إِلَيْهِ، لِسَاءِ سَبْقٍ فِي قَوْلِهِ: «أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى» [الأعراف: ١٧٢].

وَالرَّابِعُ مِنْهَا مَنَاسِبٌ لِلْوَجْهِ الثَّانِي فِي الْجَوَابِ وَهُوَ قَوْلُهُ: «أَوْ أَخَذَ الْمِيثَاقَ عَلَيْهِمْ بِأَتَمِّهِمْ إِذَا بُعِثَ إِلَيْهِمْ رَسُولٌ صَدَّقُوهُ» لِقَوْلِهِ: «مِنْ آيَاتِهِ وَكِتَابِهِ وَإِنْذَارِ رُسُلِهِ»، وَلَا يَجِبُ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ

وهو ما وثَّقوا به عهدَ الله من قَبُولِهِ، والزامِهِ أَنْفُسَهُمْ. ويجوزُ أن يكونَ بمعنى: تَوَقَّعْتُهُ، كما أن الميعادَ والميلادَ بمعنى الوعدِ والولادة، ويجوزُ أن يرجعَ الضميرُ إلى اللَّهِ تعالى؛ أي من بعد تَوَقَّعْتُهُ عَلَيْهِمْ، أو من بعد ما وثَّقَ به عَهْدَهُ من آيَاتِهِ وكتبه، وإنذارِ رُسُلِهِ. ومعنى قطعِهِمْ ما أمرَ اللَّهُ به أن يُوَصَلَ: قطعُهُم الأرحامَ وموالاةَ المؤمنين

القبولُ لما سبق في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا خُذُوا حِذْرَكُمْ فَاتَّخِذُوا اللَّهَ وَرِثَةً﴾ وقوله: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِكُمْ﴾.

والوجه الثاني والثالث عامان، ولهذا ما قَيَّدَهُما بشيء، أما تقديرُ الوجه الثاني: فالعنى الذين يَنْقُضُونَ عهدَ الله من بعد تَوَقَّعْتَهُم العهدَ مع الله بالقبول والتزومه، أو من بعد توثيقِ الله العهدَ بالشرط الذي شَرَطَ، وعلى هذا الوجه الثالث.

قوله: ﴿قَطَعُوهُمُ الْأَرْحَامَ﴾ قال القاضي: ويحتملُ كُلَّ قطيعةٍ لا يَرْضاها الله تعالى وسائر ما فيه رَفُضٌ خَيْرٌ وتعاطي شَرٌّ، فإنه يقطعُ الوُصْلَةَ بين الله وبين العبدِ المقصودةِ بالذات^(١).

وقلتُ: ذهبَ القاضي إلى العموم، وَخَصَّهُ المصنَّفُ بالوجهين، ولا منافاة؛ لأنَّ قوله: ﴿الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَهُمْ﴾ مُتَّصِلٌ بقوله: ﴿إِلَّا الْفَاسِقِينَ﴾، وهو: إما مُظْهَرٌ وَضِعَ موضعَ الْمُضْمَرِّ، وهم الطَّاغُوتُ في التمثيلاتِ الواردة في التنزيل. وقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦] رَدٌّ عَلَيْهِمْ، وحينئذٍ لا يخلو: إما أن يُرادَ بهم المُشْرِكُونَ، فالمرادُ بقطعِ الأرحامِ عداوتُهُم مع رسولِ الله ﷺ، وإما أن يُرادَ بهم أهلُ الكتاب، فالمرادُ قطعُهُم ما بينَ الأنبياءِ من الوُصْلَةِ والاتِّحَادِ حيث آمنوا ببعضٍ وكفروا ببعضٍ، وإما عامٌّ في جميعِ الفَسَقَةِ، فحينئذٍ يُحتملُ على ما قاله القاضي، ويدخلُ فيه أحدُ الفريقينِ على البديلِ دخولاً أَوَّلِيًّا بشهادةِ سياقِ الكلامِ، والله أعلم.

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٦٦) وعبارته ثَمَّةٌ: «يَحْتَمِلُ كُلَّ قِطْعَةٍ لَا يَرْضَاهَا اللَّهُ تَعَالَى كَقِطْعِ الرَّحِمِ وَالْإِعْرَاضِ عَنْ مَوَالَاةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَالتَّفَرُّقِ بَيْنَ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وَالتَّصَدِيقِ فِي التَّصَدِيقِ، وَتَرْكِ الْجَمَاعَاتِ الْمَفْرُوضَةِ، وَسَائِرِ مَا فِيهِ رَفُضٌ خَيْرٌ أَوْ تَعَاطِي شَرٌّ».

وقيل: قطعهم ما بين الأنبياء من الوصلة والاتحاد والاجتماع على الحق في إيمانهم ببعض وكفرهم ببعض. فإن قلت: ما الأمر؟ قلت: طلب الفعل ممن هو دونك وبعثه عليه، وبه سمي الأمر الذي هو واحد الأمور؛ لأن الداعي الذي يدعو إليه من يتولاه شبه بأمر يأمره به، فقيل له: أمر؛ تسمية للمفعول به بالمصدر، كأنه مأمر به، كما قيل له: شأن، والشأن: الطلب والقصد، يقال: شأنت شأنه، أي: قصدت قصده.

الراغب: أما ذمهم بقطع ما أمر الله به أن يوصل فذم برفض الخيرات وتعاطي السيئات، وذلك أن التقاطع يحصل من رفض المحبة والعدالة، ورفضها سبب كل فساد، فإن القوم إذا أحبوا وعدلوا تواصلوا، وإذا تواصلوا تعاونوا، وإذا تعاونوا عمروا، وإذا عمروا أمروا^(١). وبالعكس: إذا تباغضوا وظلموا تدابروا وتخاذلوا^(٢)، وإذا تحاذلوا^(٣) لم يعمل بعضهم لبعض فهلكوا. ولهذا قال ﷺ: «لا تقاطعوا ولا تدابروا، وكونوا عباد الله إخواناً كما أمركم الله»^(٤). ولذلك حثنا على الاجتماعات في الجماعات والجماعات؛ لكون ذلك سبباً إلى الألفة، بل لذلك عظم الله تعالى المنية على المؤمنين بقوله: ﴿لَوْ أَنفَقْتَ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعاً مَّا أَلْفَتْ بِكَ قُلُوبُهُمْ وَلَنُكِنَّ اللَّهُ لَهُمْ بَيِّنَاتٍ﴾ [الأنفال: ٦٣]^(٥).

قوله: (واحد الأمور) أي: القصد والشأن، لأن الأمر المصطلح عليه جمعه: الأوامر. قوله: (لأن الداعي الذي يدعو إليه) والضمير في «إليه» راجع إلى الأمر بمعنى الشأن، وكذا المنصوب في «يتولاه»، لا إلى الفعل كما ظن؛ لأن التشبيه واقع بين الأمر الذي هو بمعنى الشأن وبين الأمر الذي هو طلب الفعل، و«من يتولاه» مفعول يدعو، أي: شبه الداعي الذي

(١) يعني بالمعروف.

(٢) في (ط) و(ح): «وتدابروا وتخاذلوا».

(٣) قوله: «وإذا تحاذلوا» ساقط من (ط) و(ح).

(٤) أخرجه البخاري (٦٠٦٤).

(٥) انظر: تفسير الراغب (١: ١٣١).

﴿هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾؛ لأنهم استبدلوا النقض بالوفاء، والقطع بالوصل، والفساد بالصلاح، وعقابها بشواها.

[﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ وَكُنْتُمْ أَمْوَنًا فَأَخْبَعْنَاكُمْ ثُمَّ يُمَيِّتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ * هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ثُمَّ أَسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَهُوَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمٌ﴾ [٢٨-٢٩]

معنى الهمزة التي في ﴿كَيْفَ﴾ مثله في قولك: أتكفرون بالله.....

يدعو من يقصد أمراً بامرٍ يأمر المتوحي، أي: المأمور؛ لأن كل فعل لا بُدَّ له من باعٍ وحامل، فنبه ذلك الباعث بالامر، فصار ذلك الفعل كالمأمور به فسموه بالمصدر؛ كالصيِّد باسم المصيد^(١). وفي كلامه إبقاءً إلى أنه منقولٌ عُرْفِيٌّ، والتشبيه بيانٌ للعلاقة. قال صاحب «النهاية»: الشأن: الخطبُ والأمرُ والحال، والجمع: شؤون.

قوله: (استبدلوا النقض بالوفاء) يُشير إلى أن تلك الاستعارة التي سبقت في قوله تعالى: ﴿يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾ [البقرة: ٢٧] مُتضمنةٌ للاستبدال المستعار له البيع والشراء استعارة قوله تعالى: ﴿اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ بِالْهَدَى﴾ [البقرة: ١٦]، ولهذا ذُكِّلَ بقوله: ﴿أَوَلَيْكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ﴾، فإنَّ الخُسْرانَ لا يُستعمل إلا في التجارة حقيقةً، فيكون قرينةً للاستعارة المقدرة، كما أنَّ ثَمَّةَ النسبة قرينة لها، و«فما ربحت» ترشيحٌ، ثبته استبدال النقض بالوفاء المستلزم للعقاب بالاشتراء المستلزم للخُسْران.

قوله: (وعقابها) الضمير فيه راجع إلى النقض والقطع والفساد، وهي جماعة، كما أنَّ في «بشواها» راجع إلى نقائصها.

قوله: (معنى الهمزة [التي] في ﴿كَيْفَ﴾ مثله في [قولك]: أتكفرون) يعني: «كيف»

(١) في (ط): «كالمصيد بمعنى الصيد».

ومعكم ما يَصْرِفُ عن الكفر ويدعو إلى الإيمان؟! وهو الإنكار والتعجب، ونظيره قولك: أنطيرُ بغير جناح؟! و: كيف تطيرُ بغير جناح؟! فإن قلت: قولك: أنطيرُ بغير جناح: إنكارٌ للطيران؛ لأنه مستحيلٌ بغير جناح، وأما الكُفْرُ فغيرُ مُستحيلٍ مع ما ذُكِرَ من الإمامة والإحياء! قلت: قد أُخْرِجَ في صورة المستحيل لِمَا قَوِيَ من الصَّارِفِ عن الكُفْرِ والدَّاعي إلى الإيمان. فإن قلت: فقد تَبَيَّنَ أمرُ الهمزة وأنها لإنكارِ الفعل والإيذان باستحالته في نفسه، أو لقوة الصَّارِفِ عنه، فما تقول في ﴿كَيْفَ﴾.....

سؤال عن الحال، فإذا قيل: كيف زيد؟ كآته قيل: أصحح أم سقيم؟ مشغول أم فارغ؟ لأنه إنما يُجابُ بمثل ذلك، فإذا «كيف» هاهنا متضمنٌ للهمزة، ثم معنى الهمزة فيه الإنكار والتعجب؛ لأنه مُتَفَرِّعٌ على قوله: أنكفرون كما سُبِّحَتْ، والهمزة فيه للإنكار والتعجب فكذا في كيف. ونُقِلَ عن المصنّف أنه قال في الفرق بين الهمزة و«كيف»: إن «كيف» سؤالٌ تفويضٍ لإطلاقه، وكأن الله تعالى قَوَّضَ الأمرَ إليهم في أن يُجيبوا بأي شيء أجابوا، ولا كذلك الهمزة، فإنه سؤالٌ حَصْرٍ وتوقيت، فإنك تقول: أجاك راكباً أم ماشياً؟ فتوقّت وتحصّر. ومعنى الإطلاق ما قاله صاحب «المفتاح»: «كيف» سؤالٌ عن الحال وهو يتنظم الأحوال كلها، والكفار حين صدور الكفر عنهم لا بُدَّ من أن يكونوا على إحدى الحالتين: إما عالِمين بالله وإما جاهلين به، فإذا قيل: كيف تكفرون بالله؟ أفاد: في حال العلم تكفرون بالله أم في حال الجهل؟ هذا هو معنى التفويض في الآية^(١).

قوله: (لِما قَوِيَ من الصَّارِفِ عن الكُفْرِ) والصَّارِفُ هو العلمُ بكونه تعالى مُجيبهم ثم مَبيتهم، ثم المرجعُ والمصيرُ إليه لإيقاع قوله: ﴿وَكُنْتُمْ أَشْوَكَأَفْخَيْكُمْ﴾ الآية قَيْداً لقوله: ﴿تَكْفُرُونَ﴾.

قوله: (فما تقول في ﴿كَيْفَ﴾) يعني: هَلَّا أنكر عليهم ذات الكُفْرِ وذات الطيران وهما المنكران لا حالهما، و«كيف» للحال؟ وحاصل الجواب: أن إنكار الذات مُستتبعٌ لإنكار الحال،

حيث كَانَ إنكارًا للحال التي يَقَعُ عليها كفرهم؟ قلتُ: حال الشيء تابعة لذاته، فإذا امتنع ثبوت الذات تبعه امتناع ثبوت الحال؛ فكان إنكار حال الكفار؛ لأنها تَبَعُ ذات الكفر وردفها؛ إنكارًا لذات الكفر وتباتها على طريق الكناية، وذلك أقوى لإنكار الكفر وأبلغ. وتحريه: أنه إذا أنكر أن يكون لكفرهم حال يُوجد عليها - وقد عُلِمَ أنَّ كلَّ موجود لا ينفكُّ من حال وصفة عند وجوده، ومحال أن يوجد بغير صفة من الصفات - كان إنكارًا لوجوده على الطريق البرهاني. والواو في قوله: ﴿وَكُنْتُمْ أََمْوَنًا﴾ للحال. فإن قلت: فكيف صحَّ أن يكون حالًا وهو ماضٍ، ولا يقال: جئت وقام الأمير، ولكن: وقد قام، إلا أن يُضَمَّرَ «قد»؟ قلت: لم تدخل الواو على ﴿كُنْتُمْ أََمْوَنًا﴾ وحده، ولكن على جملة قوله: ﴿كُنْتُمْ أََمْوَنًا﴾ إلى ﴿تُرْجَعُونَ﴾، كأنه قيل: كيف تكفرون بالله وقرصتكم هذه، وحالكم أنكم كنتم أمواتًا نطفًا في أصلاب آبائكم؛

لأنَّ حال الشيء تابعة لذات الشيء، فلو أنكر الذات في هذا المقام [لم] يكن في المبالغة كما إذا أنكر الحال، فبتبعتها امتناع الذات، لأن مقتضى الظاهر إنكار الذات. فإذا أنكر لم يكن من الكناية في شيء. وأمَّا إذا أنكرت الحال لتتغي الذات كان كناية، وكان أبلغ لما يلزم من نفيها نفيه بطريق برهاني؛ لأنه إذا أنكر أن يكون لكفرهم حال يوجد عليها وقد عُلِمَ أنَّ كلَّ موجود لا ينفكُّ عن حال، فإذا نفي اللازم ينتفي المزموم، فكان كدعوى الشيء ببينة، وهي كناية إيهائية.

قوله: (ولا يقال: جئت وقام الأمير ولكن: وقد قام) قال صاحب «المفتاح»: إنها وجب ذلك ليقربه من زمانك حتى يصلح للحال^(١).

وقال السجاولندي: الفعل الماضي لا يصحُّ أن يكون حالًا؛ لأنَّ الحال مفعول فيها، وما مضى لا يصحُّ أن يقع فيه شيء، فإذا صحَّبه «قد» وقع حالًا، وذلك أنَّ «قد» حرف معنًى، وحرف المعنى إذا دخل على الفعل غيرُه عما كان عليه من المعنى، فإذا قلتُ: جئت وقد كتب

(١) «مفتاح العلوم» ص ١٢٢.

فجعلكم أحياء، ثُمَّ يُمِيتُكُمْ بعدَ هذه الحياة، ثُمَّ يُحْيِيكُمْ بعدَ الموت، ثُمَّ يُحَاسِبُكُمْ؟ فإن قلت: بعضُ القِصَّةِ ماضٍ وبعضُها مُستقبلٌ، والماضي والمستقبل كلاهما لا يَصِحُّ أن يَقالَ حالاً حتَّى يَكُونَ فعلاً حاضراً وقت وجود ما هو حالٌ عنه، فها الحاضرُ الذي وَقَعَ حالاً؟ قلت: هو العلمُ بالقِصَّةِ، كأنه قيل: كيف تكفرونَ وأنتم عالمون بهذه القِصَّةِ بأولها وآخرها؟ فإن قلت: فقد آلَ المعنى إلى قولك: على أيِّ حالٍ تكفرونَ في حالِ علمِكم بهذه القِصَّةِ؟ فما وجهُ صِحَّتِهِ؟ قلت: قد ذكرنا أنَّ معنى الاستفهام في:

زيداً، لا يجوزُ أن يكونَ حالاً إن كانت الكتابة قد انقضت، ويكون إذا شرعَ في الكتابة، وقد مضى منها جزءٌ لا أنه ملتبسٌ بها، فيُقيدُ «قد» أنَّ زيدا قد شرعَ في الكتابة، وأنه قد مضى جزءٌ منها، فَلَمْضِي ذلك الجزء جيءَ بالماضي، ولا يَقَعُ الماضي حالاً إلا على هذا المعنى، فلهذا لَزِمَ أن يكونَ معه «قد» ظاهرةً أو مقدرةً.

وقال غيره: لأبدَّ في الماضي المُثَبِّت من «قد» ظاهرةً أو مُقدَّرة؛ لأنه إنما يصلح للحال ما يصحُّ أن يَقَعُ فيه الآن أو الساعة، وهذا مُمتنعٌ في الماضي المُثَبِّت، فلا يكونُ حالاً، إلا إذا كان معه «قد»، فإنه قد يُقَرَّبُ الماضي من الحال، ولا يحتاجُ الماضي المنفيُّ إلى ذلك لدلالة ما على نفي الحال، ولهذا يصحُّ تقديرُ «الآن» أو «الساعة».

قوله: (فقد آلَ المعنى) يعني رجع معنى قوله: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ﴾ «على أيِّ حالٍ تكفرون» ومعنى قوله: ﴿وَكُنْتُمْ أََمْوَنًا﴾ إلى آخره «في حالِ علمِكم بهذه القِصَّة» كأنه قيل: أجيئوا عن حالِ كُفْرِكُمْ، والحال أنكم عالمون بهذه القِصَّة، فما وجهُ استقامة هذا الكلام؟

وختلاصةُ الجوابِ وتحريره: أنَّ كيفَ سؤالٌ عن الحال، وتقرَّر أنَّ حالة الكُفْرِ مُنحصرةٌ في العلمِ بالصانع والجهل به، فإذا قُبِدَ السؤالُ بإحدى الحالتين فكيف يُجاب عنه؟ وختلاصةُ الجواب: أنَّنا قد دلَّلنا على أنَّ مرجعَ إنكارِ حالِ الكُفْرِ إلى إنكارِ ذاته لا حاله، وذكرُ الحال للمبالغة فقط، وأنَّ الحالَ الثانيةَ قَيْدٌ للمُنْكَر. المعنى: أتَكْفرونَ والحال حالُ العلم، فحصولُ

﴿كَيْفَ﴾: الإنكار، وأن إنكار الحال مُتَضَمِّنٌ لإنكار الذاتِ على سبيل الكناية، فكانه قيل: ما أعجب كفرَكم مع علمِكم بحالِكم هذه! فإن قلت: إن اتصلَ علمُهم بأنهم كانوا أمواتاً فأحياهم ثُمَّ يُمَيِّتُهم فلم يتصل بالاحياء الثاني والرجوع؟ قلت: قد تَمَكَّنوا من العلم بها بالدلائل الموصلة إليه؛ فكانَ ذلك بمنزلة حصول العلم، وكثيرٌ منهم عَلِمُوا ثُمَّ عاندوا. والأموات: جمعٌ مَيِّتٌ؛ كالأقوال في جمع قِيل. فإن قلت: كيف قِيلَ لهم: «أموات» في حال كونهم جاذاء، وإنما يُقال: «مَيِّتٌ» فيما تصحُّ فيه الحياة من البني؟ قلت: بل يقال ذلك لعادم الحياة؛ كقوله: ﴿بَلَدَةٌ مَيِّتَةٌ﴾ [الفرقان: ٤٩]، ﴿وَأَيُّهُمْ لَمْ يَأْكُلْ مِنَ الْبَرِّ﴾ [النحل: ٢١]. ويجوزُ أن يكونَ استعارة؛ لاجتماعهما في أن لا روحَ وأن لا إحساسَ. فإن قلت: ما المرادُ بالاحياء الثاني؟ قلت: يجوزُ أن يُرادَ به الإحياءُ في القبر، وبالرجوعُ النشورُ؛ وأن يُرادَ به النشور، وبالرجوعُ المصيرُ إلى الجزاء. فإن قلت: لِمَ كانَ العطفُ الأوَّلُ بالفاء، والإعقابُ بـ«ثُمَّ»؟ قلت: لأنَّ الإحياءَ الأوَّلَ قد تَعَقَّبَ الموتُ بغيرِ تراخٍ، وأمَّا الموتُ فقد تراخى عن الإحياء،....

الكُفْرُ من العاقل العالم في هذا المقام مَظَنَّةٌ تَعَجُّبٌ وَتَعْجِيبٌ، وحاصلهُ أن «كَيْفَ» قد انسلخَ عنه معنى السؤالِ وتولَّدَ معنى الإنكار.

قوله: (جَمْعُ قِيلٍ)، الجوهرى: القِيلُ: مَلِكٌ من ملوكِ حَمِيرٍ دونَ المَلِكِ الأعظم، وأصله قَيْلٌ بالتشديد، كأنه الذي له قول، أي: يَنْفُذُ قَوْلُهُ، والجمع أقوال وأقوال أيضاً، ومن جمَعَهُ على أقوالٍ لم يَجْعَلِ الواحدَ منه مُشَدِّداً.

قوله: (لا اجتماعهما) أي: اجتماع^(١) الجهاد وما تصحُّ فيه الحياة في معنى «لا روح ولا إحساس»، يعني شبهَ الجهاد بالمَيِّتِ لجامع أن لا روحَ ولا إحساس^(٢) فيهما، ثم استعيرَ اللفظ.

(١) في (ح) و(ف): «لا اجتماعهما اجتماع».

(٢) قوله: «يعني شبهَ الجهاد...» إلى هنا ساقط من (ح).

والإحياء الثاني كذلك متراح عن الموت إن أُريدَ به النشورُ تراخياً ظاهراً، وإن أُريدَ به إحياء القبرِ فمنه يُكتسب العلمُ بتراحيه، والرجوعُ إلى الجزاءِ أيضاً متراح عن النشور. فإن قلت: من أين أنكر اجتماع الكفر مع القصة التي ذكرها: ألا أنها مشتملة على آيات بينات تضر فهم عن الكفر، أم على نعم جسام حقها أن تُشكر ولا تُكفر؟.....

قوله: (فمنه يُكتسب العلم) أي: يُعلم من استعمال «ثم» في هذا الموضع أن الميت يحيى في القبر للسؤال بعد زمانٍ مُتراح. وما يُشعر بذلك ما رَوَيْنَا عن مسلمٍ عن عبد الرحمن قال: حَضَرْنَا عَمْرُو بْنَ الْعَاصِي وَهُوَ فِي سِيَاقِ الْمَوْتِ، فبَكَى بكَاءً طَوِيلًا، وَحَوَّلَ وَجْهَهُ إِلَى الْجِدَارِ، فَجَعَلَ ابْنُهُ يَقُولُ: مَا يُبْكِيكَ يَا أَبَتَاهُ؟ أَمَا بَشَّرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِكَذَا وَكَذَا؟ فَأَقْبَلَ بِوَجْهِهِ فَقَالَ... وَسَاقَ الْحَدِيثَ إِلَى قَوْلِهِ: فَإِذَا أَنَا مِتُّ فَلَا يَصْحَبُنِي نَائِحَةٌ وَلَا نَارٌ، فَإِذَا دَفَنْتُونِي فَسُئِلَا عَلَى الْقَبْرِ سَأَلًا، ثُمَّ أَقِيمُوا حَوْلَ قَبْرِي قَدْرَ مَا يُنْخَرُ جَزُورٌ وَيُقَسَّمُ لَحْمُهَا حَتَّى اسْتَأْنَسَ بِكُمْ، وَأَنْظَرْ مَاذَا أَرَأَيْتُمْ رُشِلَ رَبِّي^(١).

وعن أبي داود عن البراء عن النبي ﷺ أنه قال: «إِنَّ السَّمِيْتَ لَيَسْمَعُ خَفَقَ نَعَالِهِمْ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ حِينَ يَقَالُ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ وَمَا دِينُكَ؟ وَمَنْ نَبِيُّكَ؟» الحديث^(٢).

وفي «جامع الأصول»^(٣): سِاقُ الْمَوْتِ: وَقْتُ حُضُورِ الْأَجْلِ، كَأَن رُوحَهُ تُسَاقُ لِتَخْرُجَ مِنْ جَسَدِهِ. وَسَنَنْتُ التُّرَابَ عَلَى الْمَيِّتِ: إِذَا رَمَيْتَهُ فَوْقَهُ بِرَفْقٍ وَلُطْفٍ.

قوله: (من أين أنكر اجتماع الكفر) «أين» سؤال عن تعميم الأمكنة والأحياز، فاستعير للتعليل، ولذلك فَصَّلَهُ بِقَوْلِهِ: «لَا أَنَهَا مُشْتَمِلَةٌ عَلَى آيَاتٍ إِلَى آخِرِهِ، وَنَحْوُهُ فِي التَّعْلِيلِ «إِذَا

(١) أخرجه مسلم (١٢١) من حديث عبد الرحمن بن شماس المهرري.

(٢) أخرجه أبو داود (٤٧٥٢)، وأخرجه البخاري (١٣٣٨)، ومسلم (٢٨٧٠) وغيرهما من حديث أنس بن مالك.

(٣) «جامع الأصول» (٩: ١٠٤).

قلت: يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا؛ لِأَنَّ مَا عَدَّدَهُ آيَاتٌ، وَهِيَ مَعَ كَوْنِهَا آيَاتٍ مِنْ أَعْظَمِ النَّعَمِ.

و«حيث»؛ قال المصنّف: في (١) «الأحقاف» (٢): لاستواءِ مؤدَيِ التعليلِ والظرفِ في قولك: ضَرَبْتُهُ لِإِسَاءَتِهِ، وَضَرَبْتُهُ إِذَا أَسَاءَ، لِأَنَّكَ إِذَا ضَرَبْتُهُ فِي وَقْتِ إِسَاءَتِهِ فَإِنَّمَا ضَرَبْتُهُ فِيهِ لَوْجُودِ إِسَاءَتِهِ فِيهِ، أَجْرِيَا تَجَرُّىِ التعليلِ. وَقَرِيبٌ مِنْهُ قَوْلُ الْأَصُولِيِّينَ: شَرَطُ الْمَجَازِ الْعِلَاقَةُ الْمَعْتَبَرُ تَوَعُّهَا، نَحْوُ السَّبَبِ الْقَابِلِيَّةِ، نَحْوُ: سَأَلَ الْوَادِي، فَإِنَّ تَمَكُّنَ الْوَادِي لِلْمَاءِ مِنَ السَّيْلَانِ بِمَنْزِلَةِ سَبَبِ السَّيْلَانِ (٣)، وَكَذَلِكَ مَوْقِعُ صُدُورِ الْمَعْنَى مِنَ الْآيَةِ وَتَمَكُّنِهِ لِلْمُنْكَرِ مِنَ السُّؤَالِ بِمَنْزِلَةِ السَّبَبِ فِيهِ.

ثُمَّ فِي الْآيَةِ مَقَامَانِ: مَقَامُ كَوْنِهِمْ كَافِرِينَ بِاللَّهِ جَا حِدِينَ لِآيَاتِهِ الْعِظَامِ، وَمَقَامُ كَوْنِهِمْ غَيْرَ شَاكِرِينَ لِنِعْمِهِ الْجِسَامِ. وَقَوْلُهُ: ﴿وَكُنْتُمْ أَفْكَرًا فَأَخَذْنَا مِنْكُمْ آلِهَةً ثُمَّ يُمَسِّكُكُمْ ثُمَّ يُنْحِصِكُمْ﴾ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مَوْقِعًا لِكِلَا الْمَعْنَيَيْنِ؛ أَمَّا النِّعْمَةُ فَلَأَنَّ نِعْمَةَ الْحَيَاةِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ عَمَّا يَسْتَوْجِبُ الشُّكْرَ، وَأَمَّا الْآيَةُ فَلَأَنَّ تِلْكَ الْأَطْوَارَ آيَاتٌ عَظِيمَةٌ، فَعَلَى الْعَالَمِ بِهَا الْإِقْرَارُ بِعَظَمَةِ مُنْشِئِهَا وَبَارئِهَا وَالْإِيْهَانُ بِهِ. فَمَا الْمُرَادُ فِي الْآيَةِ وَمَا الَّذِي يَقْتَضِيهِ الْمَقَامُ؟

وَأَجَابَ بِقَوْلِهِ: «يَحْتَمِلُ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا» يَعْنِي لَا مَنَافَاةَ بَيْنَ الْمَعْنَيَيْنِ، فَيَجُوزُ إِرَادَتُهُمَا مَعًا لِسَا يَحْتَمِلُهُمَا مَعْنَى النِّعْمَةِ.

وَقُلْتُ: بَلِ الْوَاجِبُ تَنْزُلُهَا عَلَيْهَا لِمَا اسْتَوْفَى بِقَوْلِهِ: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ الْآيَاتِ [البقرة: ٢٩] عَلَى سَبِيلِ الْبَيَانِ، وَهِيَ مُتَضَمِّنَةٌ لِلنِّعْمَةِ وَالْآيَاتِ جَمِيعًا. وَأَمَّا قَوْلُ بَعْضِهِمْ: إِنَّ الْكُفْرَ بِمَعْنَى الْكُفْرَانِ لَا يُعَدُّ بِالْبَاءِ، فَعُجُوبُهُ: أَنَّ بَابَ الْمَجَازِ وَالتَّضْمِينِ غَيْرُ

(١) قوله: «في» ساقط من (ف).

(٢) «الكشاف» (١٤: ٣٠٧) قاله في تفسير قوله تعالى: ﴿إِذْ كَانُوا يَحْجِدُونَ﴾ [الأحقاف: ٢٦] وأنه جار مجرى

التعليل لقوله تعالى: ﴿فَمَا أَغْنَى عَنْهُمْ﴾.

(٣) انظر: «شرح تنقيح الفصول» للقرافي ص ٤٤-٤٥.

﴿لَكُمْ﴾ لأجلكم ولانتفاعكم به في دُنياكم ودينكم، أمّا الانتفاعُ الدنيويُّ فظاهر، وأمّا الانتفاعُ الدينيُّ: فالنظرُ فيه وما فيه من عجائبِ الصُّنْعِ الدالّةِ على الصّانعِ القادرِ الحكيمِ، وما فيه من التذكيرِ بالآخرةِ وبثوابِها وعقابِها؛ لاشتِماله على أسبابٍ.....

مَسْدُودٍ، واقتضاءُ المقامِ حاكمٌ لا يُخَالَفُ^(١)، على أنّها من وادٍ واحدٍ، أي: كلاهما يتعدّيان بالبَاءِ كقوله تعالى: ﴿وَبِنِعْمَةِ اللَّهِ يَكْفُرُونَ﴾ [العنكبوت: ٦٧].

قال الراغب: الكفرُ عبارةٌ عن السُّرِّ، وكُفِّرَ النعمة: سُرِّها، يُقال: كَفَّرَ كُفْرًا وكُفُورًا نَحْوُ: شَكَرَ شُكْرًا وشُكُورًا. وحقيقةُ الكُفْرِ سُرُّ نِعْمَةِ الله، لِمَا كانت نعمةُ الله إجمالًا ثلاثًا: خارجيّةٌ كالمالِ والجاهِ، وبدنيّةٌ كالصحةِ والقوةِ، ونفسيةٌ كالعقلِ والفطنةِ، صارَ الشُّكْرُ والكُفْرُ ثلاثةَ أنواعٍ. وأعظمُ الكُفْرِ ما كان مقابلًا لأعظمِ النِّعَمِ، وهو ما يَتَوَصَّلُ به إلى الإيمانِ واستحقاقِ الثوابِ، ومَنْ قابلَ تلكَ النعمةَ بالكُفْرانِ فهو الكافرُ المطلقُ، ولذلك صارَ الكُفْرُ في الإطلاقِ جحودَ الوُحْدَانِيَّةِ والنُّبُوَّةِ والشرعِ^(٢).

قال القاضي: الإمامةُ مِنَ النِّعَمِ العظيمةِ المقتضية للشُّكْرِ، لكونها وُضِلَتْ إلى الحياةِ الثانيةِ التي هي الحياةُ الحقيقية؛ كما قال: ﴿وَلَا تَذَرِ الْآخِرَةَ لِهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤] مع أنّ المعدودَ عليهم نِعْمَةٌ هو المعنى المُسْتَرْعُ من القصّةِ بأسْرِها^(٣) وهو العلم.

قوله: (فيه وما فيه) الضميرُ في الموضعَيْنِ لِـ ﴿فَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ كُرِّرَ للتوطئةِ على منوال: أَعْجَبَنِي زَيْدٌ وَكَرَّمَهُ، فـ«ما» فيه معطوفٌ على الضميرِ المجرورِ ولا يحتاجُ إلى إعادةِ الجارِّ لكونه كالبَدَلِ في مُجَرَّدِ التوطئةِ لا التنحية؛ لأنّ لذاتِ زَيْدٍ في المثالِ أيضًا مَذْخَلًا في التعجُّبِ منه. المعنى: فالنظرُ في ما في الأرضِ وفي العجائبِ الكائنةِ فيه.

(١) من قوله: «الآيات» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) «تفسير الراغب» (١: ٨٧).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٧٠).

الأنس واللذة من فنون المطاعيم، والمشارب، والفواكه، والمناكح، والمراكب، والمناظر الحسنة البهية، وعلى أسباب الوحشة والمشقة من أنواع المكارِه، كالنيران، والصواعق، والسباع، والأخناش، والسُوم، والغُوم، والمخاوف. وقد استدلَّ بقوله: ﴿خُلِقَ لَكُمْ﴾ على أنَّ الأشياء التي تصحُّ أن يُتفَعَّ بها ولم تجرِ مجرى المحظورات في العقل؛ خُلِقَتْ في الأصل مباحةً مُطلقاً، لكلِّ أحدٍ أن يتناولها ويستفَعَّ بها. فإن قلت: هل لقول مَنْ رَعِمَ أنَّ المعنى: خَلَقَ لكم الأرض وما فيها وجهٌ صحيحةٌ؟ قلت: إن أرادَ بالأرض الجهات السفلية دونَ العُبراء كما تُذكرُ السماء وتُرادُّ الجهات العلوية.....

قوله: (خُلِقَتْ في الأصل مباحةً مُطلقاً)، الانتصاف: هذا مذهبُ فرقةٍ من المعتزلة^(١) بنوهُ على التحسين والتقيح^(٢).

الإنصاف: قالَ بهذا جماعةٌ من أهلِ السُّنة من الشافعية والحنفية^(٣)، واختاره الإمامُ فخر الدين في «محصوله»^(٤) وجعله من القواعد الكُلية، فليس المذهبُ مختصاً بهم كما زعم.

وقال القاضي: الآيةُ تقتضي إباحةَ الأشياء النافعة ولا يمتنعُ اختصاصُ بعضها ببعضِ لأسبابٍ عارضة، فإنه يدلُّ على أنَّ الكلَّ للكلِّ، لا أن كلَّ واحدٍ لكلِّ واحدٍ^(٥)، والتعيينُ إنما يُستفادُ من دليلٍ منفصل. وكذا عن الإمام^(٦).

(١) في «الانتصاف»: القَدريَّة. وهما بمعنى: فقد كان أهلُ السُّنة يُسمون المعتزلة القَدريَّة.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشف» (١: ١٢٣).

(٣) انظر تفصيل المسألة في «البحر المحيط في أصول الفقه» للبدر الزركشي (٤: ٣٢٢).

(٤) «المحصول» للفخر الرازي (٦: ١٤٢) وهو حاصلُ بحثٍ مُتفرِّعٍ المسالك ختمه بقوله: «ثبت أنَّ الأصل في المنافع الإباحة، وهذا النوع من الكلام هو اللائقُ بطباع الفقهاء والقضاة، وإن كان تحقيقُ القول فيه لا يتمُّ إلَّا مع القول بالاعتزال». انتهى.

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ٢٧٢).

(٦) انظر: «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٧٩).

جَازَ ذلك؛ فَإِنَّ الْعَبْرَاءَ وما فيها واقعةٌ في الجهاتِ السفلية. و﴿جَمِيعًا﴾ نُصِبَ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْمَوْصُولِ الثَّانِي. وَالِاسْتَوَاءُ: الْإِعْتِدَالُ وَالِاسْتِقَامَةُ، يُقَالُ: اسْتَوَى الْعُودُ وَغَيْرُهُ؛ إِذَا قَامَ وَاعْتَدَلَ. ثُمَّ قِيلَ: اسْتَوَى إِلَيْهِ كَالسَّهْمِ الْمُرْسَلِ؛ إِذَا قَصَدَهُ قَصْدًا مُسْتَوِيًّا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَلُويَ عَلَى شَيْءٍ، وَمِنْهُ اسْتَعِيرَ قَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ أَي: قَصَدَ إِلَيْهَا بِإِرَادَتِهِ وَمَشِيتِهِ بَعْدَ خَلْقِ مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرِيدَ - فِيمَا بَيْنَ ذَلِكَ - خَلْقَ شَيْءٍ آخَرَ. وَالْمَرَادُ بِالسَّمَاءِ جِهَاتُ الْعُلُوِّ كَأَنَّهُ قِيلَ: ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى فَوْقِ.....

قَوْلُهُ: (جَازَ ذَلِكَ) أَي: قَوْلُ مَنْ زَعَمَ أَنَّ الْمَعْنَى بِقَوْلِهِ: ﴿خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾ خَلَقَ الْأَرْضَ وما فيها، إِنَّمَا يَصِحُّ إِذَا كُنِيَ بِالْأَرْضِ عَنِ الْجِهَاتِ السُّفْلِيَّةِ دُونَ حَقِيقَةِ الْأَرْضِ الَّتِي هِيَ الْعَبْرَاءُ؛ لِأَنَّ الْعَبْرَاءَ وما فيها واقعةٌ في الجهاتِ السفلية، وَأَمَّا إِذَا أُجْرِيتْ عَلَى الْحَقِيقَةِ فَلَا، فَإِنَّ الشَّيْءَ لَا يَحْصُلُ فِي نَفْسِهِ وَلَا يَكُونُ طَرَفًا لَهَا. وَيَنْصَرُّ الْأَوَّلُ إِفْرَادَ السَّيِّئِ وَالْمَرَادُ جِهَاتُ الْعُلُوِّ فِي الْوُجْهِ الْمُخْتَارِ.

قَوْلُهُ: (ثُمَّ قِيلَ: اسْتَوَى إِلَيْهِ)، الْأَسَاسُ: وَمِنْ الْمَجَازِ: اسْتَوَيْتُ إِلَيْكَ: قَصَدْتُكَ قَصْدًا لَا أَلُويَ عَلَى شَيْءٍ. وَلَمَّا لَمْ يَكُنْ فِي الْإِعْتِدَالِ وَالِاسْتِقَامَةِ التَّوَاتُؤُ سُمِّيَ بِهِ الْقَصْدُ الْمُسْتَوِي مَجَازًا، بِقَرِينَةِ التَّعْدِيَةِ «إِلَى». الْأَسَاسُ: قَصَدْتُهُ وَقَصَدْتُ إِلَيْهِ. ثُمَّ سُبِّهَ بِهَذَا الْقَصْدِ الَّذِي يَخْتَصُّ بِالْأَجْسَامِ إِرَادَتُهُ الْخَاصَّةُ تَعَالَى عَنْ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، ثُمَّ اسْتَعِيرَ لَهَا مَا كَانَ مُسْتَعْمَلًا فِي الْمَشْيِ بِهِ اسْتِعَارَةً مُصَرَّحَةً تَبَعِيَّةً.

قَوْلُهُ: (الْمَرَادُ بِالسَّمَاءِ جِهَاتُ الْعُلُوِّ) إِنَّمَا عَدَلَ إِلَى هَذَا التَّأْوِيلِ لِفَقْدَانِ الْمِطَابَقَةِ بَيْنَ ذِكْرِ السَّمَاءِ وَالضَّمِيرِ فِي «فَسَوَّاهُنَّ» إِفْرَادًا وَجَمْعًا، فَأَصْلُ الْكَلَامِ حِينَئِذٍ: ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى فَوْقِ فَسَوَّى سَبْعَ سَمَوَاتٍ، أَلَا تَرَى حِينَ جَعَلَ «السَّمَاءَ فِي مَعْنَى الْجَنَسِ» أَوْ قَالَ: السَّمَاءُ «جَمْعُ سَمَاوَةٍ»^(١) كَيْفَ جَعَلَ الضَّمِيرَ لِلْسَّمَاءِ لِحَصُولِ الْمِطَابَقَةِ، فَإِذْنِ الْمَعْنَى عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ^(٢): ثُمَّ أَرَادَ

(١) فِي «الْكَشَافِ»: جَمْعُ سَمَاءَةٍ، بِالْهَمْزِ وَالْمَدِّ.

(٢) قَوْلُهُ: «عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ الْأَخِيرَيْنِ» سَاقِطٌ مِنْ (ط.).

والضميرُ في: ﴿فَسَوَّيْنَهُنَّ﴾ ضميرٌ مُبْهِمٌ. و﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ تفسيره، كقولهم: رَبَّةُ رَجُلًا. وقيل: الضميرُ راجعٌ إلى السَّمَاءِ. والسَّمَاءُ في معنى الجنس، وقيل: بجمع سماء، والوجهُ العربيُّ هو الأوَّل. ومعنى تسويتهنَّ: تعديلُ خلقهنَّ وتقديمه وإخلاؤه من العوجِ والفُطور؛ أو إتمامَ خلقهنَّ. ﴿وَهُوَ يَكْلِي كُلَّ شَيْءٍ عَالِمٌ﴾ فَمِنْ ثَمَّ خَلَقَهُنَّ.....

تسوية السماوات، فسواهنَّ سَبْعًا، كقوله تعالى: ﴿فَتَوَوَّأْ إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] أي: فاعزِّموا على التوبة فاقتلوا أَنْفُسَكُمْ، لكنَّ الأوَّلَ أَقْضَىٰ لِحَقِّ البلاغَةِ ومَقَامِ إرادة تفضيلِ خَلْقِ السماوات على الأرض، بدليلِ إيثَارِ «ثُمَّ» الدالَّة على التراخي في الرتبة وأدعى له، إففراد السَّمَاءِ لإرادة جهة فَوْقَ مُؤَدِّنِ بالتفضيل، إذ التعبيرُ عنها بها تعظيمُ لها، مع أنَّ في تصويرِ الفوقية في هذا الجانب تصويرٌ ضِدُّها فيما يُقابِلُها، ولرُتَبَةِ هذه الفائدةِ أبهم ضميرُ السماواتِ لِيُسَوِّقَ إلى ما يُبَيِّنُهُ، ثم جيءَ بها تفسيراَ له، فحصلَ من ذلك مزيدُ التفضيمِ لُشَانِهَا، وإن شئتَ فجزَّبْ ذُوْلَكَ في قولك: رَبَّةُ رَجُلًا، وقولك: رَبُّ رَجُلٍ، لتعرفَ الفرق.

وليسَ في إرادةِ الجنسيةِ تلك الفوائد، ولا في الجمعيةِ مع أنَّ تلك لُغَةً^(١) غيرُ فصيحة، وإليه الإشارةُ بقوله: «والوجهُ العربيُّ الأوَّل». وأما الفرقُ بين النَّصْبِ فإنَّ الضميرَ في ﴿فَسَوَّيْنَهُنَّ﴾ إذا رجعَ إلى السَّمَاءِ على المعنى كان ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ حالا، أي: فسواهنَّ كائنة سَبْعَ سَمَاوَاتٍ، أو سبعَ سَمَاوَاتٍ متعددة على أنها حالٌ مُوطَّئة نحو: ﴿أَنْزَلْنَاهُ فُورًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢] وإذا كان الضميرُ مُبْهِمًا كان ﴿سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ نصباَ على التمييز، والتفسيرُ نحو: رَبَّةُ رَجُلًا. نصَّ على هَذَيْنِ النَّصْبَيْنِ في سورة «حم السجدة»^(٢).

قوله: (وقيل: بجمع سماء) قال الزجاج: والسَّمَاءُ لفظُها واحدٌ ومعناها الجمع، ويجوز أن تكونَ السَّمَاءُ جَمْعًا كَأَنَّ واحدها سَمَاءة^(٣).

(١) في (ط): «لُغَةً».

(٢) انظر: «الكشاف» (١٣: ٥٨١).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٠٧).

خَلَقًا مُسْتَوِيًا مُحْكَمًا مِنْ غَيْرِ تَفَاوُتٍ مَعَ خَلْقِي مَا فِي الْأَرْضِ عَلَى حَسَبِ حَاجَاتِ أَهْلِهَا وَمَنَافِعِهِمْ وَمَصَالِحِهِمْ. فَإِنْ قُلْتُ: مَا فَسَّرْتَ بِهِ مَعْنَى الْاِسْتَوَاءِ إِلَى السَّمَاءِ يُنَاقِضُهُ ﴿ثُمَّ﴾؛ لِإِعْطَائِهِ مَعْنَى التَّرَاخِي وَالْمُثْهَلَةِ. قُلْتُ: ﴿ثُمَّ﴾ هَاهُنَا لِمَا بَيْنَ الْخَلْقَيْنِ مِنَ التَّفَاوُتِ، وَفَضْلِ خَلْقِ السَّمَاوَاتِ عَلَى خَلْقِ الْأَرْضِ، لَا لِلتَّرَاخِي فِي الْوَقْتِ، كَقَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البلد: ١٧]، عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِمَعْنَى التَّرَاخِي فِي الْوَقْتِ لَمْ يَلْزَمْ مَا اعْتَرَضَتْ بِهِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: أَنَّهُ حِينَ قَصَدَ إِلَى السَّمَاءِ لَمْ يُحْدِثْ فِيهَا بَيْنَ ذَلِكَ - أَيْ: فِي تَضَاعُفِ الْقَصْدِ إِلَيْهَا - خَلْقًا آخَرَ، فَإِنْ قُلْتُ: أَمَّا يَنَاقِضُ هَذَا قَوْلُهُ: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ [النازعات: ٣٠]؟ قُلْتُ: لَا؛ لِأَنَّ جَزْمَ الْأَرْضِ تَقَدَّمَ خَلْقُهُ خَلْقَ السَّمَاءِ، وَأَمَّا دَحْوُهَا فَمَتَأَخَّرَ. وَعَنِ الْحَسَنِ: خَلَقَ اللَّهُ الْأَرْضَ فِي مَوْضِعِ بَيْتِ الْمَقْدِسِ كَهَيْئَةِ الْفُجَرِ، عَلَيْهَا دُخَانٌ مُلْتَرِقٌ بِهَا، ثُمَّ أَصْعَدَ الدُّخَانَ وَخَلَقَ مِنْهُ السَّمَاوَاتِ، وَأَمْسَكَ الْفُجَرَ فِي مَوْضِعِهَا، وَبَسَطَ مِنْهَا الْأَرْضَ؛ فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿كَانَنَا رَفَقًا﴾ [الأنبياء: ٣٠]؛ وَهُوَ الْاِتِّزَاقُ.

[وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ * وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلَكَةِ فَقَالَ أَلْبِغُوْنِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ * قَالُوا سُبْحَنَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ * قَالَ يَتَّخِذُ أُنثِيَتُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ قَالَ أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَأَعْلَمُ مَا تُبْدُونَ وَمَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ ﴿٣٠-٣٣﴾]

قَوْلُهُ: (يُنَاقِضُهُ) يَعْنِي فَسَّرْتَ الْاِسْتَوَاءَ بِأَنَّهُ تَعَالَى قَصْدَ إِلَى السَّمَاءِ بَعْدَ خَلْقِي مَا فِي الْأَرْضِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُرِيدَ فِيهَا بَيْنَ ذَلِكَ خَلْقَ شَيْءٍ آخَرَ، هَذَا يَقْتَضِي أَنْ لَا يَتَخَلَّلَ بَيْنَهُمَا زَمَانٌ، وَمَعْنَى «ثُمَّ» التَّرَاخِي فِي الزَّمَانِ. وَأَجَابَ عَنْهُ مِنْ وَجْهَيْنِ، أَحَدُهُمَا: أَنَّ «ثُمَّ» هَاهُنَا مُسْتَعَارَةٌ لِلتَّرَاخِي

﴿وَإِذْ نَصَبَ بِبَاهُصَارٍ اذْكُرْ﴾، ويجوز أن ينصب بـ ﴿قَالُوا﴾. والملائكة:

في الرتبة كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ كَانَ مِنَ الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البلد: ١٧]، فإن اسم «كان» ضمير يرجع إلى فاعل: ﴿فَلَا أَقْنَمَ الْعَقَبَةَ﴾ [البلد: ١١] وهو الإنسان الكافر، وقوله: ﴿فَكَ رَقَبَةٍ﴾ أو إطمعته في يوم ذي مسغبة * بينما ذا مقربة * أو مسكينا ذا مربة * [البلد: ١٣-١٦] تفسير للعقبة، والترتيب الظاهري يوجب تقديم الإيمان عليهما، لكن «ثم» هاهنا للتراخي في الرتبة.

وثانيهما: أن قولنا: إنه تعالى لم يحدث فيما بين ذلك شيئا، لا يقتضي التعاقب.

قال الإمام: «ثم» هاهنا من جهة تعديد النعم كما تقول لصاحبك: أليس قد منحتك هذا، ثم رفعت منزلتك، ثم دفعت الحصورم عنك! ولعل بعض ما أخره قد تقدم^(١). ف«ثم» على هذا مجاز لمجرد التعاقب.

قوله: ﴿وَإِذْ نَصَبَ بِبَاهُصَارٍ اذْكُرْ﴾ قال القاضي: «إذ» ظرف وُضِعَ لزمان نسبة ماضية وقع فيه أخرى، كما وُضِعَ «إذا» لزمان نسبة مستقبلية وقع فيه أخرى، واستعملنا للتعليل والمجازاة، ولذلك يجب إضافتهما إلى الجملة كحيث في المكان، ومحلهما النصب على الظرفية أبدا^(٢). وفيه نظر؛ لأن «إذا» قد تقع اسما كما تقول: إذا يقوم زيد، إذا يقعد عمرو^(٣).

قوله: (وَيَجُوزُ أَنْ يَنْصَبَ بـ ﴿قَالُوا﴾) والأوّل أوجه؛ لأن تقدير «اذْكُرْ» يقتضي تذكيرا متجددا فيكون كقصّة مستقلة، ولا كذلك العطف فيكون قوله: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٩] تذكيرا لدلائل الآفاق، وهذه لدلائل الأنفس؛ إما على سبيل كونها نعمة من الله تعالى، أو هي بنفسها آيات. وقد سبق أن هذه الآية كالبيان لقوله: ﴿وَكُنْتُمْ آمَنُونَ﴾ فأحييكم من جهة النعمة والآية. ويحصل بالترقية الترقّي من الأدنى إلى الأعلى، أما كونها

(١) «مفاتيح الغيب» (٢: ٣٨١).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٧٧).

(٣) لتمام الفائدة انظر: «الجنى الداني في حروف المعاني» للمراي ص ٣٦٧.

جَمْعُ «مَلَك» عَلَى الْأَصْلِ، كَالشَّائِلِ فِي جَمْعِ شَمَالٍ، وَالْحَاقُّ النَّاءُ لِتَأْنِيثِ الْجَمْعِ. وَ«جَاعِلٌ»: مِنْ «جَعَلَ» الَّذِي لَهُ مَفْعُولَانِ، دَخَلَ عَلَى الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ، وَهِيَ قَوْلُهُ:.....

آيَاتِ فَلَانِ التَّرْقِيَّ مِنْ دَلَائِلِ الْآفَاقِ إِلَى الْإِنْفُسِ بَابٌ عَظِيمٌ فِي الْإِسْتِدْلَالِ؛ أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ: «سَرُّهُمْ أَيْتَانِي الْآفَاقُ وَفِي أَنْفُسِهِمْ» [فصلت: ٥٣] قَالَ حُجَّةُ الْإِسْلَام^(١): الطَّبِيعِيُّونَ رَأَوْا فِي تَشْرِيحِ الْأَعْضَاءِ مِنْ عَجَائِبِ صُنْعِ اللَّهِ وَبِدَائِعِ حِكْمَتِهِ مَا اضْطَرُّوا مَعَهُ إِلَى الْإِعْتِرَافِ بِفَاطِرِ حَكِيمٍ مُطَّلِعٍ عَلَى غَايَاتِ الْأُمُورِ. وَأَمَّا كَوْنُهَا نِعْمَةً فَلَا شَكَّ أَنَّ نِعْمَةَ خَلْقِ الْإِنْفُسِ وَتَشْرِيفِهَا بِالْخِلَافَةِ وَتَكْرِيبِهَا بِسُجُودِ الْمَلَائِكَةِ أَعْظَمُ مِنْ خَلْقِ مَا فِي الْأَرْضِ لَهُمْ جَمِيعًا.

قَوْلُهُ: (جَمْعُ «مَلَك» عَلَى الْأَصْلِ) أَي: أَصْلُهُ: مَلَكٌ، بِالْهَمْزِ ثُمَّ تَرَكَ الْهَمْزُ لِكثْرَةِ الْإِسْتِعْمَالِ، فَلَمَّا جَمَعُوهُ رَدُّهُ إِلَى الْأَصْلِ^(٢)، وَقَدْ اسْتَعْمَلَ الْمُفْرَدُ أَيْضًا مَعَ الْهَمْزَةِ كَمَا أَنْشَدَهُ الزَّجَاجُ لِبَعْضِهِمْ:

فَلَسْتُ لِإِنْسِيٍّ، وَلَكِنْ لِمَلَكٍ تَنْزَلُ مِنْ جَوِّ السَّمَاءِ يَصُوبُ^(٣)

وَقَالَ الْقَاضِي: ذَهَبَ أَكْثَرُ الْمُسْلِمِينَ إِلَى أَنَّ الْمَلَائِكَةَ أَجْسَامٌ لَطِيفَةٌ قَادِرَةٌ عَلَى التَّشَكُّلِ بِأَشْكَالٍ مُخْتَلِفَةٍ مُسْتَدَلِّينَ بِأَنَّ الرُّسُلَ كَانُوا يَرَوْنَهُمْ كَذَلِكَ^(٤).

(١) يَعْنِي الْإِمَامُ الْغَزَالِي رَحِمَهُ اللَّهُ. وَلَمْ أَهْتِدِ إِلَى مَوْطِنِ هَذَا النِّقْلِ مِنْ مَقَاطِعِهِ فِي «رِسَالَتِ الْغَزَالِيِّ»، وَبِخَاصَّةِ رِسَالَتِهِ: «الْحِكْمَةُ فِي مَخْلُوقَاتِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ»، وَهِيَ نَفِيسَةٌ.

(٢) وَلَآبِي الْعَلَاءِ الْمُعَرِّي رِسَالَةً مُسْتَقَلَّةً سَمَّاها: «رِسَالَةُ الْمَلَائِكَةِ» ذَكَرَ فِيهَا تَصْرِيفَ هَذَا الْاسْمِ، وَأَطْنَبَ فِي التَّفْرِيعِ وَالْإِسْتِدْلَالِ، وَهِيَ مَطْبُوعَةٌ بِتَحْقِيقِ الْعَلَّامَةِ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمِمْنِيِّ الرَّجْكَوِيِّ. وَلِتِمَامِ الْقَائِلَةِ انْظُرْ: «رِسَالَةُ الْمَلَائِكَةِ» ص ٢٣٩.

(٣) «مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابُهُ» (١: ١١٢)، وَالْبَيْتُ مِنْ قَصِيدَةٍ لِعَلْقَمَةِ الْفَحْلِ فِي «دِيْوَانِهِ» ص ٢٢، مَطْلَعُهَا:

وَفِي الْحَيِّ بِيضَاءُ الْعَوَارِضِ قُوبُهَا إِذَا مَا اسْبَكْرَتْ لِلشَّبَابِ قَشِيبُ

(٤) «أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ» (١: ٢٧٩).

﴿فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾، فكانا مفعوليته، ومعناه: مُصَيَّرٌ في الأرض خليفة. والخليفة: مَنْ يَخْلُفُ غَيْرَهُ. والمعنى: خليفة منكم؛ لأنهم كانوا سَكَانَ الْأَرْضِ فَخَلَفَهُمْ فِيهَا آدَمُ وَدُرَيْتُهُ. فَإِنْ قُلْتُ: فَهَلَا قِيلَ: خَلَائِفُ، أَوْ: خُلَفَاءُ؟ قُلْتُ: أُرِيدُ بِالْخَلِيفَةِ آدَمَ وَاسْتَغْنِي بِذِكْرِهِ عَنْ ذِكْرِ بَيْتِهِ، كَمَا يُسْتَغْنَى بِذِكْرِ أَبِي الْقَبِيلَةِ فِي قَوْلِكَ: مُضَرٌّ وَهَاشِمٌ؛ أَوْ أُرِيدُ مَنْ يَخْلُفُكُمْ؛ أَوْ خَلَفًا تَخْلُفُكُمْ؛ فَوُحِدَ لَذَلِكَ. وَقُرِئَ: (خَلِيفَةً) بِالْقَافِ، وَبِجَوَزٍ أَنْ يُرِيدَ خَلِيفَةً مِنِّي؛ لِأَنَّ آدَمَ كَانَ خَلِيفَةَ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ نَبِيٍّ، ﴿إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾ [ص: ٢٦]. فَإِنْ قُلْتُ: لَا يَغْرَضُ أَخْبَرَهُمْ بِذَلِكَ؟

قوله: (وَبِجَوَزٍ أَنْ يُرِيدَ خَلِيفَةً مِنِّي) عَطَفْتُ عَلَى قَوْلِهِ: «الْمَعْنَى خَلِيفَةُ مِنْكُمْ» بِعِنْيَةِ لَفْظَةِ «مَنْ» مُقَدَّرَةٍ فِي التَّنْزِيلِ، وَهِيَ صِفَةٌ لِلْخَلِيفَةِ، أَيِ: كَائِنَةٍ مِنْكُمْ أَوْ مِنِّي، وَعَلَى الْأَوَّلِ الْخَلِيفَةُ بِمَعْنَى الْخَلَفِ، الْجَوْهَرِيُّ: الْخَلْفُ: الْقَرْنُ بَعْدَ الْقَرْنِ. قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِذَا جَعَلْنَاكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ (١) [الأعراف: ٦٩]. وَعَلَى الثَّانِي: بِمَعْنَى السُّلْطَانِ فَكَانَ يَرِيدُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ أَنْ يُقَالَ: كَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يُجَاءَ بِالْخَلِيفَةِ جَمْعًا فَلِمَ جِيءَ مُفْرَدًا؟ فَأُجَابَ بِهَا ذَكَرَ، ثُمَّ أَكَّدَ الْجَوَابَ بِالْقِرَاءَةِ الشَّاذَّةِ (٢) لِأَنَّهَا مُنَاسِبَةٌ لِأَنْ يَكُونَ «خَلِيفَةً» بِمَعْنَى الْجَمْعِ. الْجَوْهَرِيُّ: الْخَلِيفَةُ: الْخَلَائِفُ، وَيُقَالُ: هُمْ خَلِيفَةُ اللَّهِ، وَهُمْ خُلُقُوا لِلَّهِ، وَهُوَ فِي الْأَصْلِ مُصَدَّرٌ، فَعَلَّلَ ذَلِكَ الْوَجْهَ، ثُمَّ شَرَعَ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي، فَالْخَلِيفَةُ عَلَى هَذَا غَيْرُ مُتَحَاجَةٍ أَنْ تُقَسَّرَ بِالْجَمْعِ.

قوله: ﴿إِنَّا جَعَلْنَاكَ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ﴾ [ص: ٢٦] اسْتِشْهَادُ لَكُنْ آدَمَ خَلِيفَةً مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فِي أَرْضِهِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِالْخَلِيفَةِ حَيْثُ نَزَلَ مَنْ يُجْرِي فِي الْأَرْضِ أَحْكَامَ اللَّهِ عَلَى سَنَنِ الْعَدْلِ وَتَنْهَجِ الصَّوَابِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ تَرْتُّبُ قَوْلِهِ: ﴿فَأَحْكُمْ بَيْنَ النَّاسِ بِالْحَقِّ﴾ عَلَى الْوَصْفِ بِجَعْلِهِ خَلِيفَةً فِي الْأَرْضِ، وَلِهَذَا لَمَّا قُدِّدَ هَذَا الْمَعْنَى بَعْدَ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ، قَالَ ﷺ: «الْخَلِيفَةُ فِي أُمَّتِي ثَلَاثُونَ

(١) فِي (ط): «مَنْ بَعْدَ عَادَ» وَكَذَا هِيَ الْآيَةُ ٧٤ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ.

(٢) وَهِيَ قِرَاءَةُ زَيْدِ بْنِ عَلِيٍّ كَمَا فِي «الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (١: ٢٦٣).

قلتُ: ليسألوا ذلك السؤالَ ويُجابوا بما أُجيبوا به فيعرفوا حِكْمَتَهُ في استخلافهم قبل كونهم؛ صيانة لهم عن اعتراض الشبهة في وقت استخلافهم. وقيل: ليعلم عباده المشاورة في أمورهم قبل أن يقدموا عليها، وعرضها على ثقاتهم ونصحاءهم، وإن كان هو يعلمه وحكمته البالغة غنياً عن المشاورة. ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا﴾: تعجب من أن يستخلف مكان.....

سنة، ثم مُلِكَ بعد ذلك» رواه الترمذي عن سفيانة^(١)، وروى أبو داود عنه: «خلافة النبوة ثلاثون سنة، ثم يؤتي الله الملك من يشاء»^(٢).

الراغب: إنما استخلف الله تعالى آدم لقصور المستخلف عليه أن يقبل التأثير من المستخلف وذلك ظاهر، فإن السلطان جعل الوزير بينه وبين رعيته إذ هم أقرب إلى قبولهم منه، وكذا الواعظ جُعِلَ بين العامة والعلماء الراسخين، فإن العامة أقبل منهم من العالم الراسخ، وليس ذلك لعجزه بل لعجز العامة عن القبول منه^(٣).

قوله: (صيانة لهم عن اعتراض الشبهة) الضمير للملائكة، و«صيانة» مفعول له لقوله: «أخبرهم» المُقدَّر بعد قوله: «قلتُ» الدالُّ عليه أخبرهم في السؤال، ولا يجوز أن يكون الضمير لبني آدم لأن الصيانة غير مقارنة عند الإخبار.

قوله: (وقيل ليعلم عباده) عطف على قوله: «قلت: ليسألوا».

قوله: (تعجب من أن يستخلف) أي: ولدت الهمزة معنى التعجب، لأنه لا يجوز أن يُحمل على الإنكار لئلا يلزم منه اعتراضهم على حكم الله تعالى، وهذا لا يليق بمزينة الملائكة، قال الله تعالى: ﴿لَا يَسْقُوتُهَا بِالْقَوْلِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٧].

(١) (سنن الترمذي) (٢٢٢٦)، وأخرجه الطحاوي في (شرح مشكل الآثار) (٨: ٤١٥) برقم (٣٣٤٩)، والطبراني في (المعجم الكبير) (٦٤٤٢)، وصححه ابن حبان (٦٦٥٧) وفيه تمام تحريجه.

(٢) (سنن أبي داود) (٤٦٤٦)، وأخرجه الحاكم في (المستدرک) (٣: ١٤٥)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (٦: ٣٤١)، والطبراني في (المعجم الكبير) (٦٤٤٤)، وغيرهم بإسناد حسن لأجل سعيد بن جهمان مختلف فيه.

(٣) (تفسير الراغب الأصفهاني) (١: ١٣٨-١٣٩).

أهل الطاعة أهل المعصية وهو الحكيم الذي لا يفعل إلا الخير، ولا يريد إلا الخير. فإن قلت: من أين عرفوا ذلك حتى تعجبوا منه، وإنما هو غيب؟ قلت: عرفوه بإخبار من الله، أو من جهة اللوح، أو ثبت في علمهم أن الملائكة وخدمهم هم الخلق المعصومون، وكل خلق سواهم ليسوا على صفتهم؛ أو قاسوا أحد الثقلين على الآخر؛

قوله: (عرفوه بإخبار من الله تعالى) قال السدي^(١): لما قال الله لهم ذلك قالوا: وما يكون من ذلك الخليفة؟ قال: يكون ذرية يُفسدون في الأرض ويُقتل بعضهم بعضاً^(٢).

قوله: (أن الملائكة وخدمهم هم الخلق المعصومون)^(٣) فيه مبالغت شتى: إحداها: إقامة المظهر موضع المضمّر ليؤدّن بالعلية، يعني: حقيقة الملائكة خليفة بأن توصف بالعصمة؛ لأن خلقهم تقتضي ذلك، وثانيها: تأكيدها، وثالثها: نفْي هذا الحكم عن الغير بالتصريح^(٤) بقوله: «وخدمهم» بعد أن نقاه بتعريف الخير وبتوسيط ضمير الفضل، وأكد ذلك بقوله: «وكل خلق سواهم ليسوا على صفتهم»، وفيه تعصّب لمذهبه^(٥).

قوله: (أو قاسوا أحد الثقلين على الآخر) قال المفسرون: خلق الله السماوات والأرض والملائكة والجن، وأسكن الملائكة السماء، والجن الأرض، فعبدوه، ثم ظهر فيهم الحسد

(١) هو: إسماعيل بن عبد الرحمن السدي، تابعي حجازي الأصل. كان إماماً عارفاً بالوقائع والناس، مات

سنة ١٢٨ هـ. انظر: «النجوم الزاهرة» (١: ٣٠٨)، و«اللباب» (١: ٥٣٧)، و«الأعلام» (١: ٣١٧).

(٢) ذكره ابن كثير في «التفسير» (١: ٢١٦) نقلاً عن تفسير السدي.

(٣) في (ح): «وخدمهم هم المعصومون».

(٤) في (ح): «بتصريح».

(٥) يعني من القول بتفضيل الملائكة على البشر. وهي مسألة اختلف فيها العلماء اختلافاً كثيراً. انظر تفصيل

ذلك في «الجامع لأحكام القرآن» (١: ٢٨٩)، و«معالم التنزيل» للبغوي (٢: ٣١٥)، و«المحرر الوجيز»

لابن عطية (٢: ٢٢٧).

حيثُ أُسْكِنُوا الْأَرْضَ فَأَفْسَدُوا فِيهَا قَبْلَ سُكْنَى الْمَلَائِكَةِ. وَقُرِئَ: (وَسَفَّكَ) بِضَمِّ الْفَاءِ، وَ(يُسَفِّكَ)، وَ(يُسَفِّكَ) مِنْ أَسَفَّكَ وَسَفَّكَ. وَالْوَاوُ فِي: ﴿وَنَحْنُ﴾ لِلْحَالِ، كَمَا تَقُولُ: أَتُحْسِنُ إِلَى فُلَانٍ وَأَنَا أَحَقُّ مِنْهُ بِالْإِحْسَانِ!.....

وَالْبَغْيُ، فَاقْتَلُوا وَأَفْسَدُوا، فَبَعَثَ اللَّهُ إِلَيْهِمْ جُنْدًا مِنَ الْمَلَائِكَةِ، فَطَرَدُوهُمْ عَنْهَا، وَالْحَقْوَاهِمُ بِشُعُوبِ الْجِبَالِ وَالْجَزَائِرِ^(١).

وَقَالَ الْقَاضِي: كَانَتْهُمْ عِلْمُوا أَنَّ الْمَجْعُولَ خَلِيفَةً ذُو ثَلَاثِ قُوَى عَلَيْهَا مَدَارُ أَمْرِهِ: شَهْوِيَّةٌ وَعَظْمِيَّةٌ تَوَدِّيَانِ بِهِ إِلَى الْفَسَادِ وَسَفْكِ الدَّمَاءِ، وَعَقْلِيَّةٌ تَدْعُوهُ إِلَى الْمَعْرِفَةِ وَالطَّاعَةِ، وَنَظَرُوا إِلَيْهَا مُفْرَدَةً، وَقَالُوا: مَا الْحِكْمَةُ فِي اسْتِخْلَافِهِ وَهُوَ بِاعْتِبَارِ تَنَبُّكِ الْقُوَّتَيْنِ لَا تَقْتَضِي الْحِكْمَةَ إِجْبَادَهُ فَضْلًا عَنْ اسْتِخْلَافِهِ، وَأَمَّا بِاعْتِبَارِ الْقُوَّةِ الْعَقْلِيَّةِ فَنَحْنُ نَقِيمُ مَا يُتَوَقَّعُ مِنْهَا سَلْبًا عَنْ مُعَارَضَةِ تِلْكَ الْمَفَاسِدِ، وَغَفَلُوا عَنْ فَضِيلَةِ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنَ الْقُوَّتَيْنِ إِذَا صَارَتْ مُهْدَبَةً وَمَطْوَعَةً لِلْعَقْلِ مُتَمَرَّنَةً عَلَى الْخَيْرِ كَالْعَفَّةِ وَالشَّجَاعَةِ وَمَجَاهِدَةِ الْهَوَى وَالْإِنْصَافِ، وَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ التَّرَكِيبَ يُفِيدُ مَا يَقْصُرُ عَنْهُ الْآحَادُ كَالْإِحَاطَةِ بِالْجُزْئِيَّاتِ وَاسْتِنْبَاطِ الصَّنَاعَاتِ، وَاسْتِخْرَاجِ مَنَافِعِ الْكَائِنَاتِ مِنَ الْقُوَّةِ إِلَى الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْاسْتِخْلَافِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ تَعَالَى إجمالًا بِقَوْلِهِ: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾^(٢).

قَوْلُهُ: (أَتُحْسِنُ إِلَى فُلَانٍ وَأَنَا أَحَقُّ مِنْهُ) قَالَ الْقَاضِي: هِيَ حَالٌ مُفْرَدَةٌ لَجِهَةِ الْإِشْكَالِ كَقَوْلِكَ: أَتُحْسِنُ إِلَى أَعْدَائِكَ وَأَنَا الصَّدِيقُ الْمُحْتَاجُ، وَالْمَقْصُودُ: الْاسْتِفْسَارُ عَمَّا رَجَّحْتَهُمْ - مَعَ مَا هُوَ مُتَوَقَّعٌ مِنْهُمْ - عَلَى الْمَلَائِكَةِ الْمَعْصُومِينَ فِي الْاسْتِخْلَافِ، لَا الْعُجْبُ وَالتَّفَاخُرُ^(٣).

(١) انظر: «تفسير الطبري» (١: ١٥٧).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٨٣).

(٣) المصدر السابق (١: ٢٨٢).

والتسبيح: تبعيدُ الله من السوء، وكذلك تقديسه، من سَبَحَ في الأرضِ والماء، وقَدَسَ في الأرض؛ إذا ذهبَ فيها وأبعد. ﴿وَبِحَمْدِكَ﴾ في موضع الحال، أي: نُسَبِّحُ حامدينَ لك، ومُلتبسينَ بحمدك؛ لأنه لولا إنعامك علينا بالتوفيق واللطف لم نتمكن من عبادتك.....

قوله: (والتسبيح: تبعيدُ الله من السوء)، الراغب: التسبيح: أصله من السَّبَح وهو سرعة الذهاب في الماء، واستعيرَ لجرِّي النجوم في الفلك، ولجرِّي الفرس. وتسبيحُ الله تعالى: تنزيهه بالقول والحكم، وسُبْحَانَ: مُصَدَّرٌ ككُفْرَان، ومعنى «تُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ» أي: تُسَبِّحُك والحمدُ لك أو تُسَبِّحُكَ بَأَن تَحْمَدَكَ^(١).

وقال السيّد ابنُ الشَّجَرِي^(٢): إِنْ شِئْتَ عَلَّقْتَ الْبَاءَ بِالتَّسْبِيحِ، أَيْ: تُسَبِّحُ بِالنَّاءِ عَلَيْكَ، وَإِنْ شِئْتَ قَدَّرْتَ: تُسَبِّحُ مُتَلَبِّسِينَ^(٣) بِحَمْدِكَ^(٤).

قوله: (لأنه لولا إنعامك علينا بالتوفيق [واللطف])^(٥) لم نتمكن من عبادتك) تعليلٌ لتقييد التسبيح بالحمد، أي: تسبيحنا مُقيَّدٌ بِشُكْرِكَ ومُلتبِسٌ به، يعني لولا الحمد لم يصدر الفعل، إذ كلُّ حَمْدٍ من المُكَلَّفِ يستجلبُ نعمةً مُتَّجِدَةً، ويستصحبُ توفيقاً إلهياً، ومنه قولُ داودَ عليه السلام: يَا رَبِّ، كَيْفَ أَقْدِرُ أَنْ أَشْكُرَكَ وَأَنَا لَا أَصِلُ إِلَى شُكْرِ نِعْمَتِكَ إِلَّا بِنِعْمَتِكَ^(٦). وأنشد^(٧):

(١) «تفسير الراغب» (١: ١٤٠).

(٢) أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد الهاشمي العلوي الحنفي (ت ٥٤٢هـ)، إمام اللغة والنحو في زمانه، وكتابه «الأمالي» من أنفسِ التاليف. له ترجمة في «وفيات الأعيان» (٦: ٤٥)، و«سير النبلاء» (٢٠: ١٩٤).

(٣) في (ط): «تسبيح معلناً بحمدك».

(٤) انظر: «الأمالي الشجرية» (٢: ١٥).

(٥) قوله: «اللطف» ساقط من (ف).

(٦) أخرجه ابنُ أبي الدنيا في كتاب «الشكر» ص ١٢، برقم (٥)، وذكره البغوي بنحوه في «معالم التنزيل» (٦: ٥٠١) وعزاه السيوطي في «الدرر المنتورة» (١: ١٥٢) إلى الإمام أحمد في «الزهد»، والبيهقي في

«شعب الإيمان» (٦: ٢٣٩) برقم (٤١٠١).

(٧) لمحمود الوراق: والأبيات ذكرها ابن أبي الدنيا في كتاب «الشكر» ص ٣٦ برقم (٨٢)، ومن طريقه أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٦: ٢٣٨) برقم (٤٠٩٩)، وهي في «ربيع الأبرار» للزغشري (١: ٤٧٤).

﴿أَعْلَمُ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾: أي: أعلمُ من المصالحِ في ذلك ما هو خفيٌّ عليكم. فإن قلت: هَلَا يَبَيِّنُ لَهُم تِلْكَ الْمَصَالِحَ؟ قلتُ: كفى العبادَ أَنْ يَعْلَمُوا أَنَّ أَفْعَالَ اللَّهِ كُلَّهَا حَسَنَةٌ وَحِكْمَةٌ، وَإِنْ خَفِيَ عَلَيْهِمْ وَجْهُ الْحُسْنِ وَالْحِكْمَةِ، عَلَى أَنَّهُ قَدْ بَيَّنَّ لَهُمْ بَعْضُ ذَلِكَ فِيمَا أَتَّبَعَهُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا﴾. واشتقاقهم «آدم» من الأذمة، ومن أديم الأرض، نحو اشتقاقهم «يعقوب» من العقب، و«إدريس» من الدرس، و«إيليس» من الإبلّاس، وما «آدم» إلا اسم أعجمي، وأقربُ أمره أَنْ يَكُونَ عَلَى فاعِلٍ، كآزر، وعازر، وعابر، وشالّخ، وفالّخ، وأشباه ذلك. ﴿الْأَسْمَاءُ كُلَّهَا﴾: أي: أسماءُ المسمّياتِ، فحذفَ المضافَ إليه؛ لكونه معلوماً مدلولاً عليه بذكرِ الأسماء؛ لأنَّ الاسمَ لا بدَّ له مِنْ مسمًى وعوضَ منه اللّام، كقوله: ﴿وَأَسْتَعَلَّ الرَّأْسُ﴾ [مریم: ٤]. فإن قلت: هَلَا زَعَمْتَ أَنَّهُ حُذِفَ الْمُضَافُ وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مَقَامَهُ، وَأَنَّ الْأَصْلَ: وَعَلَّمَ آدَمَ مَسْمًى الْأَسْمَاءِ! قلتُ: لأنَّ التعلیمَ وَجِبَ تَعْلِيْقُهُ بِالْأَسْمَاءِ لَا بِالْمَسْمًى؛ كقوله:

إذا كان شكرى نعمة الله نعمة	عليّ له في مثلها يجب الشكر
كيف بلوغ الشكر إلا بفضله	وإن طال الأيام واتسع العمر؟
وإن مسّ بالنعماء عم سرورها	وإن مسّ بالضراء أعقبها الأجر (١)

قوله: (على أنه قد بيّن لهم بعض ذلك) يعني أن «ما» في ﴿مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ إِنْ كَانَ عَامًّا يَشْمَلُ مِنَ الْمَصَالِحِ مَا لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْحَضَرِ، لَكِنْ خُصَّ مِنْهَا الْبَعْضُ بِمَا أَتَّبَعَهُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ﴾ فَإِنَّ اتِّصَافَهُ بِعِلْمٍ لَا تَعْلَمُهُ الْمَلَائِكَةُ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّهُ جَامِعٌ لِلْكَمَالَاتِ الَّتِي بَعْضُهَا هَذَا الْمَذْكُورُ، فَمِنْ هَذَا الطَّرِيقِ يَكُونُ مُبَيَّنًّا مَكْشُوفًا.

قوله: (لأنَّ التعلیمَ وَجِبَ تَعْلِيْقُهُ بِالْأَسْمَاءِ لَا بِالْمَسْمًى) إِلَى آخِرِهِ «الانتصاف»: هو يفرّ

(١) زاد بعده:

وما بينهما إلا له فيه منة
تضيّق بها الأوهام والبرّ والبحر

﴿أَنْبِئُونِي بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ [البقرة: ٣١]، ﴿أَنْبِئْتَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَلَمَّا أَنْبَأَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ﴾ [البقرة: ٣٣]، فكما علّقَ الإنباءُ بالأسماءِ لا بالمسمّياتِ، ولم يُقَلَّ: أنبئوني بهؤلاء، و: أنبئهم بهم؛ وَجَبَ تعليقُ التعليمِ بها. فإن قلت: فما معنى تعليمه أسماءَ المسمّياتِ؟ قلتُ: أراه الأجناسَ التي خَلَقَهَا، وعَلِمَهُ أَنَّ هَذَا اسْمُهُ فَرَسٌ، وَهَذَا اسْمُهُ بَعِيرٌ، وَهَذَا اسْمُهُ كَذَا، وَهَذَا اسْمُهُ كَذَا، وعَلِمَهُ أحوالُها وما يتعلّقُ بها مِنَ المنافعِ الدنيويّةِ والدنيويّةِ.

مِنَ أَنَّ الاسمَ هو المسمّى. وقوله ﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ﴾ دليلٌ عليه، فَإِنَّ المعروضَ المسمّياتِ بالاتفاق، وأيضاً فَإِنَّ معرفةَ الذواتِ وما أُودِعَ فيها من الخواصِّ والأسرارِ أهمُّ من معرفةِ أسمائِها، وغايةُ ما في قوله: ﴿بِأَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ الإضافةُ المقتضيةُ للمغايرةِ، وهو عندنا ومثْلُ قولك: نَفْسُ زَيْدٍ، وَحَقِيقَتُهُ، والمرادُ: أنبئوني بحقائقِ هؤلاء، فَإِنَّ الحقائقَ والذواتِ أعمُّ من أسماءِ هؤلاءِ المُشارِ إليهم، وهذا هو المصحّحُ للإضافة. وعلى الجملة، الخلافُ في هذه المسألة لفظي^(١).

وقال القاضي: الاسمُ باعتبارِ الاشتقاقِ ما يكونُ علامةً للشيءِ ودليلاً يرفعُه إلى الذهنِ من الأسماءِ والصفاتِ والأفعالِ. واستعمالُه عَرَفًا في اللفظِ الموضوعِ لمعنى سواءَ كانَ مُركَّبًا أو مُفْرَدًا مُخْبِرًا عنه أو خَبَرًا أو رابطةً بينهما. واصطلاحًا: في المفردِ الدالُّ على معنى في نفسه غَيْرُ مُقْتَرِنٍ بأحدِ الأزمنةِ. والمرادُ في الآيةِ إمَّا الأوَّلُ، أو الثاني وهو يستلزمُ الأوَّلُ؛ لِأَنَّ العِلْمَ بالألفاظِ من حيثِ الدلالةِ مُتَوَقِّفٌ عَلَى العِلْمِ بالمعاني. المعنى: أَنَّهُ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ، وَأَهْلَمَهُ مَعْرِفَةَ ذَوَاتِ الْأَشْيَاءِ وَخَوَاصِّهَا وَأَسْمَائِهَا وَأَصُولِ الْعُلُومِ وَقَوَانِينِ الصَّنَاعَاتِ وَكَيْفِيَةِ الْأَنْبِيَاءِ^(٢). وقلت: هذا المعنى مفهومٌ من كلامِ المصنّفِ مِنْ قوله: «أَرَأَهُ الْأَجْناسَ الَّتِي خَلَقَهَا وَعَلِمَهُ» إِلَى آخِرِهِ.

وقال القاضي: الاسمُ إِن أُرِيدَ بِهِ اللفظُ فَغَيْرُ الْمُسَمَّى؛ لِأَنَّهُ يَتَأَلَّفُ مِنْ أَصْوَابٍ مُقَطَّعَةٍ غَيْرِ قَارَةٍ، وَيَخْتَلَفُ بِاخْتِلَافِ الْأَتَمِّ وَالْأَعْصَارِ، وَيَتَعَدَّدُ تَارَةً وَيَتَّحِدُ أُخْرَى، وَالْمُسَمَّى لَا يَكُونُ

(١) «الانتصاف بحاشية الكشف» (١: ١٢٥).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٨٥).

﴿ثُمَّ عَرَضَهُمْ﴾ أي: عَرَضَ المسمَّيات، وإنما ذَكَرَ؛ لأنَّ في المسمَّيات العقلاء فغلبهم،
وإنما استنبأهم وقد عَلِمَ عَجَزَهُم عن الإنباء على سبيل التبيكيت.
﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ يعني: في زعمكم أني أَسْتَخْلِفُ في الأرضِ مُفسدين.....

كذلك. وإن أُرِيدَ به ذاتُ الشيء، فهو المسمَّى لكانه لم يُشْتَهَرْ بهذا المعنى، وقوله تعالى: ﴿سَبِّحْ
أَسْمَاءَ رَبِّكَ﴾ [الأعلى: ١] المرادُ به اللفظ؛ لأنه كما يجب تنزيه ذاته تعالى وصفاته عن النقائص،
يجب تنزيه الألفاظ الموضوعية لها عن سوء الأدب. وإن أُرِيدَ به الصفة كما هو رأي الشيخ أبي
الحسن الأشعري، انقسم انقسام الصفة عنده: إلى ما هو نفس المسمى، وإلى ما هو غيره، وإلى
ما ليس هو ولا غيره^(١).

وقلت: إن أُرِيدَ به التَّحْدِي فيمُجَرَّد تعليم الأسماء يحصل المقصود، وإن أُرِيدَ به إظهارُ
الشرف والمزية كقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: ١١] فلا بُدَّ من تعليم
الحقائِق، وهو الظاهر. وفي «إيجاز البيان»: «وقع التعليم بالوحي في أصول الأسماء والمصادر
ومبادئ الأفعال والحروف عند حصول أول اللغة في الاصطلاح، ثم بزيادة الهداية في
التصريف والاشتقاق، فأفادت هذه الآية أنَّ عِلْمَ اللُّغَةِ فوق التحلي بالعبادة، فكيف عِلْمُ
الشرعية التي هي الحكمة!»^(٢).

قوله: (على سبيل التبيكيت)، الأساس: بَكَتُهُ بِالْحُجَّةِ، وَبَكَتُهُ: غَلَبَهُ بِالْحُجَّةِ وَالزَّمَهُ مَا عَمِيَ
بِالْجَوَابِ عَنْهُ؛ لَأَنَّ الْمَلَانَكَةَ إِذَا سُئِلُوا بِقَوْلِهِ: ﴿أَلَيْسَ فِي أَسْمَاءِ هَؤُلَاءِ﴾ لَا تَحِيدُ لَهُمْ إِلَّا أَنْ
يَقُولُوا^(٣): لَا عِلْمَ لَنَا.

قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [يعني]: في زعمكم أني أَسْتَخْلِفُ في الأرضِ مُفسدين. فإن

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٩). وانظر كلام الأشعري في «مقالات أبي الحسن الأشعري» تصنيف ابن فورك
ص ٣٨.

(٢) «إيجاز البيان» (١: ٨١-٨٢).

(٣) في (ج): «معيد لهم أن يقولوا».

قُلْتُ: هذا يخالف قول الواحدي: إِنَّ تَقْدِيرَهُ: إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ أَنِّي لَا أَخْلُقُ خَلْقًا إِلَّا كُنتُمْ أَعْلَمُ وَأَفْضَلُ مِنْهُ^(١). وأيضاً، إِنَّ الكلامَ في العلمِ والسؤالِ فيه، فلا يُناسبه قولُ المصنّف، وهو كما تقول: إِنْ كُنْتَ نَجَارًا فَخُطْ قَمِيصِي.

قُلْتُ: ما ذهب إليه المصنّف أولى وأحرى بأن يُتلقَى بالقبول، لآته كالقول بالموجب، وببأنه: أَنَّ الملائكةَ لما بنوا دَعْوَاهُمْ عَلَى المبالغةِ في طريقي الإفراط والتفريط في نسبة الفساد إلى بني آدم، والصالح إلى أنفسهم، حيث صَدَرُوا قَوْلَهُمْ: «أَتَجْعَلُ فِيهَا» بهمة الاستبعاد، وكرّروا الظرف، وعطفوا سَفَكَ الدماءِ عَلَى الفسادِ، وبنوا الخبرَ وهو «نُسِخَ» على «نحن»، ليتقوى به الحكم، ويقدوا التسييحَ بالتحميد، وعطفوا عليه التقديس؛ أي: نحنُ أولى بالاستخلافِ منهم لِمَا لَا يَصْدُرُ مِنَّا إِلَّا مَحْضُ الصَّالِحِ وَهُمْ بِخِلَافِهِ دُونَهُمْ، قيل لهم: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ أي: إنكم نظرتُم إلى ظاهرِ ما يقتضي القوة الشهوانية والغضبية من الفسادِ وسَفَكَ الدماءِ، وعَفَلْتُم عَمَّا أودعْتُ فيها من الصالح، وفي هذا الوجود أسرارٌ عجيبة لا يُحصى عددها، ولا يُكْتَنَى كُنْهَ عِظَمِ نَفْعِهَا، وبعضُ ذلك هذا المُتحدِّى به وهو العِلْمُ بِأَسْمَاءِ الْمُسَمَّياتِ، فأنبئوني بها إِنْ كُنتُمْ صَادِقِينَ فِي رَعْمِكُمْ أَنِّي أَسْتَخْلَفُ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ، وأنتم أحقَّاء بالخلافةِ دونهم. أي: ليس المانع ما نفيتموه، ولا السبب ما أثبتتموه، وإنما قلنا: بعضُ ذلك هذا المُتحدِّى به؛ لأنَّ الواوَ العاطفةَ التي تستوجب معطوفاً عليه، هو مع المعطوف بيانُ لقوله: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾، كالواوِ في قوله تعالى حكايةً عن داودَ وسليمان: ﴿وَقَالَ آلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥]، وإِنَّا لم يُذكرَ ثلثاً ينحصرُ عليه، ويُفِيدُ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ، فوجبَ أَنْ تُقدَّرَ فوائدُ لا عددُ لها بالنسبةِ إلى معلومِ الله، وإليه الإشارةُ بقوله: «وَيَبَيَّنَ لَهُمْ بَعْضَ مَا أَجْمَلَ مِنَ الْمَصَالِحِ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾» وهذا الأسلوبُ من الجوابِ نحو قوله تعالى: ﴿فَأَنذَرْتُ سُورَةَ مَنْ يَسْتَلِمْهُ وَأَدْعُوا شُهَدَاءَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [البقرة: ٢٣]. قال المصنّف: إِنْ ارْتَبْتُمْ أَنَّ الْقُرْآنَ مُنزَّلٌ

(١) «الوسيط» للواحدى (١: ٢٧٩).

سَفَاكَيْنَ لِلدَّمَاءِ؛ إِرَادَةُ لِلرَّدِّ عَلَيْهِمْ.....

فَهَاوَا أَنْتُمْ طَائِفَةً يَسِيرَةً مِنْ جَنْسٍ مَا أَتَى بِهِ^(١). لَكِنْ أَصْحَابُهُ لَا يَرْضَوْنَ مِنْهُ هَذَا التَّقْدِيرَ، لِأَنَّهُ يَلْزَمُ مِنْ فَضْلِ الْبَشَرِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ.

تَنْبِيهِ: وَاعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ﴾ [البقرة: ٣٠] يَنْتَظِمُ فِي سِلْكِ جَوَامِعِ الْكَلِمِ الَّتِي هِيَ مِنْ حِلْيَةِ التَّنْزِيلِ، فَأَتَى بِلَفْظِ السَّفْكِ الدَّالِّ عَلَى الْإِرَاقَةِ وَالْإِجْرَاءِ كَالْمَانِعِ، وَخَصَّ بِالْمَضَارِعِ الْمُتَّبِعِ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَقَامِ عَنِ الْإِسْتِمْرَارِ، نَحْوُ: فَلَانِ يَقْرِي الضَّيْفَ، وَيَحْجِي الْحَرِيمَ. وَجَمَعَ الدَّمَاءَ وَحَتَّى بِلَامِ الْإِسْتِغْرَاقِ لِيُصَوِّرَ شَعَاةَ ذَلِكَ الْفِعْلِ وَيُسَوِّعَ الْأَزْمَنَةَ، وَيَتَضَمَّنَ جَمِيعَ أَنْوَاعِ الدَّمَاءِ: الْمَحْظُورِ كَحُرُوبِ الْفَسَادِ وَالْفِتَنِ وَالْقَتْلِ وَقَتْلِ النَّفْسِ الْمُحَرَّمَةِ، وَالْوَاجِبِ كَالْمُجَاهِدَةِ مَعَ أَعْدَاءِ الدِّينِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿فَيَقْتُلُونَ وَيُقْتَلُونَ﴾ [التوبة: ١١١]، وَالْمُبَاحِ كَسَفْكِ دَمَاءِ الْحَيَوَانِ الْمَأْكُولِ، وَالْمُضْلِحِّ الدِّينِيِّ كَأَنْوَاعِ الْقِصَاصِ، وَالسِّيَاسِيِّ كَحِفْظِ نِظَامِ الْمَمْلَكَةِ. قَالَ^(٢):

لَا يَسْلُمُ الشَّرْفُ الرَّفِيعُ مِنَ الْأَذَى حَتَّى يُرَاقَ عَلَى جَوَانِبِهِ الدَّمُ

فَإِذَا مِنْ لَوَازِمِ هَذَا الْخَلِيفَةِ وَخَوَاصِهِ أَنْ يَكُونَ سَفَاكًا لِلدَّمَاءِ، لِيَنْتَظِمَ أَمْرُ مَعَايِشِهِ وَمَعَادِهِ، وَنَحْنُ مَعَاشِرُ الْمَلَائِكَةِ أَبْرِيَاءُ مِنْ جَمِيعِ كُلِّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ دَأْبَنَا التَّسْيِيعَ وَالتَّحْمِيدَ، وَعَادَتُنَا التَّقْدِيسُ وَالتَّهْلِيلُ، فَتَوَدُّوا مِنْ شَرَادِقَاتِ الْجَلَالِ: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾. وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (إِرَادَةُ لِلرَّدِّ عَلَيْهِمْ) قِيلَ: هُوَ مَفْعُولٌ لَهُ، لِقَوْلِهِ: «اسْتِنْبَاهُهُمْ» وَاعْتَرَضَ قَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ فِي لَفْظِ «الْكَشَافِ» تَقْرِيرًا لِكَوْنِ الْإِسْتِنْبَاءِ عَلَى سَبِيلِ التَّبَكُّيْتِ. وَالْوَجْهُ أَنَّ يَكُونُ مَفْعُولًا لِقَوْلِ الْمُقَدَّرِ عِنْدَ قَوْلِهِ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ أَي: قَالَ ذَلِكَ إِرَادَةُ لِلرَّدِّ عَلَيْهِمْ. وَقَوْلُهُ: «عَلَى سَبِيلِ التَّبَكُّيْتِ» مُتَعَلِّقٌ بِاسْتِنْبَاهِهِمْ، وَيَتِمُّ بِهِ الْكَلَامُ، وَقَوْلُهُ: «وَقَدْ عَلِمَ عَجْزُهُمْ عَنِ الْإِنْبَاءِ» اعْتِرَاضٌ أَوْ حَالٌ، وَقَوْلُهُ: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ شُرُوعٌ فِي التَّفْسِيرِ.

(١) انظر: «الْكَشَافُ» (١: ٩٩).

(٢) لِلْمَتْنِيِّ فِي «دِيَوَانِهِ» بِشَرْحِ الْوَاحِدِيِّ (١: ١٧٣).

وَأَنْ فَيَمْنَنَ يَسْتَخْلِفُهُ مِنَ الْفَوَائِدِ الْعِلْمِيَّةِ الَّتِي هِيَ أَصُولُ الْفَوَائِدِ كُلِّهَا مَا يَسْتَأْهِلُونَ
لأَجْلِهِ أَنْ يُسْتَخْلَفُوا، فَأَرَاهُمْ بِذَلِكَ وَبَيَّنَّ لَهُمْ بَعْضَ مَا أَجَلَ مِنْ ذِكْرِ الْمَصَالِحِ فِي
اسْتِخْلَافِهِمْ فِي قَوْلِهِ: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾. وقوله: ﴿أَلَمْ أَقُلْ لَكُمْ إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ
السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ استحضارُ لقوله لهم: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾.....

قوله: (وَأَنْ فَيَمْنَنَ يَسْتَخْلِفُهُ) قيل: هو عطفٌ على «الرد»، وقوله: «ما يستأهلون» اسمٌ «أن»
وفيمَنَ يستخلفه خبره. قال الحريري في «درة الغواص في أوهام الخواص»: يقولون: فلانٌ
يستأهل الإكرام وهو مستأهلٌ للإنعام، ولم تُسمَعْ هاتانِ اللفظتانِ^(١) في كلام العرب، ولا
صَوَّبَ اللَّفْظَ^(٢) بهما أحدٌ من أعلام الأدب. وَوَجْهُ الْكَلَامِ أَنْ يُقَالَ: فلانٌ يَسْتَحِقُّ التَّكْرِمَةَ،
وهو أهلٌ لإسداءِ التَّكْرِمَةِ، فأما قولُ الشاعر:

لَا بَلَّ كُنِّي يَا مَسِيٍّ وَاسْتَأْهِلِي إِنَّ الَّذِي أَنْفَقْتَ مِنْ مَالِيهِ^(٣)

فإنَّه عنى بَلْفَظٍ «استأهلي»: اتَّخَذِي الْإِهَالََةَ، وهي ما يُؤْتَدَمُ به من السمن والودك^(٤).
وفي أمثال العرب: استأهلي إهالتي وأحسني إيالتي، أي: تُحْذِي صَفَوْ طُعْمِي وَأَحْسِنِي
الْقِيَامَ بِخِدْمَتِي^(٥).

قوله: (من الفوائد) بيان «ما» و«فأراهم» عطفٌ على جملة: إرادة إلى آخره، وذلك إشارةً إلى
المذكور كله، وفي قوله: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ﴾ ظرف لقوله: ﴿أَجْعَلُ﴾ وقيل: قوله «فأراهم» وبيَّنَّ متوجهان
إلى «بعض ما أجعل»، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ «بين» عطفًا على «أراهم» على سبيلِ البيان.

(١) في (ط): «ولم يُستعمل هاتان الكلمتان».

(٢) في (ط) و(ح): «التلفظ».

(٣) البيت لعمر بن أسوى، من عبد القيس كما في لسان العرب وتاج العروس، مادة (أهل)، و«المعاني
الكبير» (١: ٣٨٢) و«شرح أدب الكاتب» (١: ٢١٨)، وفي «أساس البلاغة» (أهل) عزاه لحاتم.

(٤) «درة الغواص» ص ١٧-١٨.

(٥) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٥٣).

إلا أنه جاء به على وجه أبسط من ذلك وأشرح.

وقرئ: (وعلم آدم) على البناء للمفعول، وقرأ عبد الله: (عرصهن)، وقرأ أبي: (عرصها)، والمعنى: عرّض مسمياتهن أو مسمياتها؛ لأن العرّض لا يصح في الأسماء. وقرئ: (أنبيهم) بقلب الهمزة ياء، (وأنبيهم) بحذفها، والهاء مكسورة فيها.

[وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ * وَقُلْنَا يَتَدَمَّرُ مِنْ أُسْكُنَ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكَلَّا مِنْهَا رَعَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الظَّالِمِينَ * فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَى حِينٍ] ﴿٣٦-٣٤﴾

السجود لله تعالى على سبيل العبادة، ولغيره على وجه التكرمة،

قوله: (على وجه أبسط)^(١) لأنه قال أولاً: ﴿إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ ثم قال ^(٢): ﴿إِنِّي أَعْلَمُ غَيْبَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ الآية [البقرة: ٣٣] وإنا قال: «أبسط من ذلك» ولم يقل: بيان له، لأن معلومات الله سبحانه وتعالى لا نهاية لها، وغيب السماوات والأرض وما يُبدونه وما يكتُمونه لم يكن قطرة من تلك الأبحر، لكنه نوع بسط لذلك المجمل.

قال القاضي: إنها أجري على وجه أبسط ليكون كالْحِجَّةِ عليهم، فإنه تعالى لما علم ما خفي عليهم من أمور السماوات والأرض وما ظهر لهم من أحوالهم الظاهرة والباطنة، علم ما لا يعلمون، وفيه تعريض بمعانيهم على ترك الأولى، وهو أن يتوقفوا مترصدين أن يُبين لهم ^(٣).

قوله: (على وجه التكرمة). قال القاضي: هذا المسجود له بالحقيقة الله تعالى، وجُعِلَ آدم قبلة سجدتهم تخفيفاً لشأنه، أو سبباً لوجوبه، وكأنه تعالى لما خلقه بحيث يكون المسجود

(١) في (ح) و(ف): «على وجه البسط».

(٢) قوله: «قال» ساقط من (ح) و(ف).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٢٩٠).

كما سَجَدَتِ الملائكةُ لآدمَ، وأبو يوسفَ وإخوته له، ويجوزُ أن تختلفَ الأحوالُ والأوقاتُ فيه. وقرأ أبو جعفر: (للملائكةُ اسجدوا) بضمَّ الناءِ للإتباع، ولا يجوزُ استهلاكُ الحركةِ الإعرابيةِ بحركة الإِتباعِ إلا في لغةٍ ضَعِيفة، كقولهم: (الحمدُ لـِله).

[له] ^(١) أنموذجاً للمُبْدَعَاتِ كُلِّها بل الموجوداتِ بِأَسْرِها، ونُسَخَةٌ لما في العالم، وذريعةٌ للملائكةِ إلى استيفاءِ ما قُدِّرَ لهم من الكمال، أَمَرَهُم بالسجودِ تَذَلُّلاً لما رَأَوْا فيه من عَظِيمِ قُدْرَتِهِ وباهرِ آيَاتِهِ، وشُكْراً لما أُنْعِمَ عليهم بواسطته. واللامُ فيه كاللَّامِ في قولِ حَسَّان ^(٢):

أليسَ أوَّلَ مَنْ ^(٣) صَلَّى لِقَبْلِكَمُ وأعرَفَ الناسِ بالقرآنِ والسُّنَنِ

أو في قوله: ﴿أَقْرَبَ الصَّلَاةِ لِدَوْلِكَ السَّمَوَاتِ﴾ ^(٤) [الإسراء: ٧٨].

قوله: (أن تختلفَ الأحوالُ والأوقات) يعني: أحوالُ الأممِ السالفةِ وأوقَاتُهم مُخَالَفَةٌ ^(٥) لأحوالِ هذه الأمةِ وأوقَاتِها، أي: يجوزُ أن يقتضيَ التعظيمُ في وقتٍ وحالةِ السجودِ دونَ وقتٍ وحالةٍ أخرى.

قوله: (ولا يجوزُ استهلاكُ الحركةِ الإعرابيةِ بحركة الإِتباع) قال السَّجَّادُ وندي: «لِلْمَلَائِكَةِ

(١) زيادة غير موجودة في كلام القاضي البيضاوي.

(٢) كذا قال البيضاوي رحمه الله. والصواب أنه لبعض ولد أبي هب بن عبد المطلب، قاله في الحَضِّ على نُصْرَةِ علي رضي الله عنه حين أَلَتِ الخلافةَ إلى غيره، وقَبَّلَهُ:

ما كُنْتُ أَحْسِبُ أَنَّ الأَمْرَ مُنْصَرَفٌ عَنْ هَاشِمٍ ثُمَّ مِنْهَا عَنْ أَبِي حَسَنِ

وبعده:

وأقْرَبَ الناسِ عهداً بالنبيِّ وَمَنْ جَبْرِئِلُ عَوَّنَ لَهُ فِي الْقَبْلِ وَالْكَفَنِ

فبعث إليه علي رضوان الله عليه ونهاه عن ذلك وأمره ألا يعود، وقال: سلامة الدين أحبُّ إلينا من غيره. انتهى بحروفيه من «شرح نهج البلاغة» لابن أبي الحديد (٦: ٢١).

(٣) في (ط): «ما».

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٢٩٣).

(٥) في (ف): «مخالف».

﴿إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ استثناءً متصل؛ لأنه كَانَ جَنِيًّا واحدًا بَيْنَ أَظْهَرِ الْأُلُوفِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مغمورًا بهم؛ فَعَلَّبُوا عَلَيْهِ في قوله: ﴿فَسَجَدُوا﴾، ثم اسْتَشْنِي منهم استثناءً واحدٍ منهم. وَيَجُوزُ أَنْ يُجْعَلَ مُنْقَطَعًا.

اسجُدوا» بالضم في غاية الضعف؛ لأنَّ حركة ألف الوصل غير لازمة فكيف تُحذف لها حركة إعرابٍ مُستَحَقَّةٌ لإعراب! وإِتْبَاعُ ضَمِّ الْجِيمِ إِنَّمَا يَجُوزُ فِي السَّاكِنِ نَحْوُ «قَالَتْ أَخْرُجْ»^(١) [يوسف: ٣١] وَلَا تَقُولُ: لِلرَّجُلِ أَخْرُجْ^(٢) فَإِنَّهُ لَا يُجَوِّزُ^(٣) أَحَدٌ، لَكِنَّ لَعْلَ عَمُوزًا رَأَتْ بَنَاتِهَا مَعَ رَجُلٍ فَقَالَتْ: أَفِي السَّوْتَنُتْنَةِ؟ تَرِيدُ: أَفِي السَّوَةِ أَنْتُنَّ^(٤). وَلَا يَحْسُنُ حَمْلُ الْقُرْآنِ عَلَى مِثْلِ هَذَا التَّعْسُفِ.

وروى أبو الحسن الفارسي عن أبي بكر بن مهران^(٥): أَنَّ النَّاءَ عِنْدَ أَبِي جَعْفَرٍ بَيْنَ الضَّمِّ وَالْكَسْرِ، اسْتَقْلَلَ الْخُرُوجَ مِنَ الْكَسْرِ إِلَى ضَمَاتٍ «اسجدوا» أي: الجيم والدال والهزة في التقدير، بخلاف نون «لِلْإِنْسَانِ أَكْفَرُ» فَإِنَّهُ قَدْ تُسَكَّنُ هَاءُ التَّأْنِيثِ عَلَى كُلِّ حَالٍ كَقَوْلِهِمْ^(٦):

(١) بضم الناء في الوصل على إتيان حركة الحرف الثالث مما بعده، وهي قراءة ابن كثير ونافع وابن عامر والക്ഷائي وأبي جعفر وخلف. «النشر في القراءات العشر» (٢: ١٢٣، ٢٢٥)، «معجم القراءات» (٢٤٢: ٣).

(٢) انظر: «المحتسب» (١: ٧١).

(٣) في (ط): «فإنه لم يجوز».

(٤) عبارة السمين الحلبي في «الذُرِّ المصون» (١: ١٨٦): ومثله ما روي عن امرأة رأت رجلاً مع نساء فقالت: «أَفِي سَوَةِ أَنْتُنَّ؟» تَوَاتَرَ الْوَقْفُ عَلَى «سَوَةِ» فَسَكَّنَتْ النَّاءَ ثُمَّ أَلْقَتْ عَلَيْهَا حَرَكَةَ هَمْزَةٍ «أَنْتُنَّ». انتهى. ولتأمل الفائدة انظر: «المحتسب» لابن جني (٧٢: ١).

(٥) الإمام الجليل أبو بكر أحمد بن الحسين بن مهران الأصبهاني النيسابوري (ت ٣٨١هـ)، كان من أئمة فن القراءات، وصُفِّ فيها: «الغاية» و«الشامل». له ترجمة في «معركة القراء الكبار» (١: ١٧١)، و«سير النبلاء» (١٦: ٤٠٦).

(٦) هذا الرجز منسوب إلى منظور بن حبة الأسدي. ذكره ابن جني في «المحتسب» (١: ١٠٧)، و«الخصائص» (٦٣: ١).

﴿أَيَّ﴾: امتنع مما أُمِرَ به، ﴿وَأَسْتَكْبَرُ﴾ عنه، ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾: من جنس كَفَرَةِ الْجَنِّ وشياطينهم؛ فلذلك أَيْ واستكبر، كقوله: ﴿كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الكهف: ٥٠].

السُّكْنَى: مِنَ السُّكُونِ؛ لأنها نوعٌ مِنَ اللَّبِثِ والاستقرار. و﴿أَنْتَ﴾:

لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دِعَةَ وَلَا شَيْعَ مَالٌ إِلَىٰ أَرْطَاةٍ حَقِيفٍ فَاضْطَجَعَ

فَكَانَ مِثْلَ ﴿وَقَالَتْ أَخْرِجْ﴾ وَلَا تُسْكِنُ نُونُ «الإنسان» فِي الْأَصْلِ.

قوله: (فلذلك أَيْ واستكبر) يشير إلى قوله: ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٣٤]، جملةً مُدْثِلَةً أو مُعْغِرَةً واردة على سبيلِ التعليلِ نَحْوَ قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ [البقرة: ٩٢] أي: أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادْتُمْ الظلمَ، فلذلك اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ إِلَهًا.

وقال القاضي: ﴿وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ﴾ أي: فِي عِلْمِ اللَّهِ، أو صَارَ مِنَ الْكَافِرِينَ باستقبحه أَمَرَ اللَّهِ إِيَّاهُ بالسجود لآدَمَ اعتقادًا بآثِهِ أَفْضَلُ مِنْهُ، وَالْأَفْضَلُ لَا يَحْسُنُ أَنْ يُؤْمَرَ بِالتَّخَضُّعِ لِلْمَفْضُولِ^(١).

قوله: (كقوله تعالى: ﴿كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ [الكهف: ٥٠]) يعني: هذا الترتيبُ من حيثِ المعْنَى كالترتيبِ من حيثِ اللفظِ فِي قوله تعالى: ﴿وَمِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ﴾ بشهادة الفاء، يعني: إِنَّمَا صَدَرَ مِنْهُ الْفِسْقُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مِنَ الْجِنِّ، فَكَوُنُهُ مِنَ الْجِنِّ^(٢) ككونه من الكافرين فِي صدورِ الْفِسْقِ والتكثيرِ عنه، وفيها^(٣) معنى قولهم: الغاياتُ سَابِقَةٌ فِي التَّقَدُّمِ، لِاحْتِقَاقِ فِي الْوُجُودِ.

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٢٩٤).

(٢) قوله: «فكونه من الجن» ساقط من (ط).

(٣) فِي (ط): «ومنها».

تأكيداً للمستكنِّ في ﴿اسْكُنْ﴾؛ ليصحَّ العطفُ عليه. و﴿رَعَدَا﴾: وصفٌ للمصدر، أي: أَكَلَا رَعَدًا واسعًا رافقًا. و﴿حَيْثُ﴾ للمكانِ المُبْهِمِ، أي: أيِّ مكانٍ من الجنةِ ﴿يَسْتَمَا﴾، أَطْلَقَ لهما الأكلُ مِنَ الجنةِ على وجهِ التوسعةِ البالغةِ.....

قوله: (ليصحَّ العطفُ عليه) فإن قيل: كيف يصحُّ العطفُ «وزوجك» لا يرتفعُ باسْكُنْ، فإنك لا تقول: اسْكُنْ غلامك؛ لأن الغائب لا يؤمرُ بلفظِ الحاضر فيقال: قد اندرج الغائبُ في حُكْمِ الحاضرِ لقضيةِ العطفِ على سبيلِ التغليبِ فينسحبُ عليه حُكْمُهُ.

قال القاضي: إنَّما لم يخطئها ^(١) أولاً تنبيهاً على أنَّه المقصودُ بالحُكْمِ، والمعطوفُ تبعٌ له ^(٢).

الراغب: إن قيل: ما الفرقُ بين أن يُقالَ: افْعَلْ أَنْتَ وقومُك كذا، وبين أن يُقالَ: افعلوا كذا؟ قيل: الأولُ تنبيهٌ على أنَّ المقصودُ بالحكمِ هو المخاطبُ والباقونُ تبعٌ له، وإنَّه لولاهُ لما كانوا مأمورينَ بذلك، وعلى نحوِه: ﴿قَالَ فَمَنْ رَبُّكُمْ يَا مُوسَى﴾ [طه: ٤٩] وليس كذا إذا قال: افعلوا ^(٣).

قوله: (على وجهِ التوسعةِ) أي: بالغَ في جانبِ الأمرِ ليكونَ مزيداً للعُدْرِ في تناولِ وبالغَ أيضاً في النَّهي حيثُ قال: ﴿وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ فَتَكُونَا مِنَ الْغَالِبِينَ﴾ [البقرة: ٣٥] يعني لا تحوما حولها فضلاً عن أن تتاولا بالأكلِ، وميزَها أكملَ تمييزٍ بقوله: «هذه»، وجعلَ القرَّبانَ منها سبباً لأنَّ يكونا من رُفرةِ الظالمين، ومُتخرطينَ في سلكِهِم.

الراغب ^(٤): القصدُ بالنَّهي عن قُرْبِ الشيءِ تأكيدٌ للحَظَرِ ومبالغةٌ في النَّهي، وذلك أنَّ القُرْبَ من الشيءِ مُقتَضٍ للألفِ، والألفُ داعيةٌ للمحبَّةِ، ومحبةُ الشيءِ كما قيل: حُبُّك الشيءِ

(١) في «أنوار التنزيل»: يخطئها على الشَّيْءِ، وهو الصواب. ويوضحه قولُ الراغبِ التالي له.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٢٩٦).

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٥٢).

(٤) المصدر السابق (١: ١٥٣).

السُّمُوحَةِ لِلْعَلَّةِ حِينَ لَمْ يُحْظَرْ عَلَيْهِمَا بَعْضُ الْأَكْلِ وَلَا بَعْضُ الْمَوَاضِعِ الْجَامِعَةِ لِلْمَأْكُولَاتِ مِنَ الْجَنَّةِ؛ حَتَّى لَا يَبْقَى لَهَا عُدْرٌ فِي التَّنَاولِ مِنْ شَجَرَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ بَيْنِ أَشْجَارِهَا الْفَائِتَةِ لِلْحَصْرِ. وَكَانَتِ الشَّجَرَةُ - فِيمَا قِيلَ - الْحَنْطَةُ أَوْ الْكَرْمَةُ أَوْ التَّيْنَةُ. وَقُرِئَ: (وَلَا يَقْرَبَا) بِكَسْرِ التَّاءِ، وَ: (هَذِي)، وَ: (الشَّجَرَةُ) بِكَسْرِ الشَّيْنِ، وَ: (الشَّيْرَةُ) بِكَسْرِ الشَّيْنِ وَالْيَاءِ، وَعَنْ أَبِي عَمْرٍو: أَنَّهُ كَرِهَهُمَا، وَقَالَ: يَقْرَأُ بِهَا بِرَابِرَةِ مَكَّةَ وَسُودَاتُهَا.....

يُعْمَى وَيُصْمُّ^(١) وَالْعَمَى عَنِ الْقَبِيحِ، وَالصَّمَمُ عَنِ الْمُنْهَى عَنْهُمَا الْمَوْقِعَانِ فِيهِ. وَالسَّبَبُ الدَّاعِي إِلَى الشَّرِّ مُنْهِيٌّ عَنْهُ، كَمَا أَنَّ السَّبَبَ الدَّاعِي إِلَى الْخَيْرِ مَأْمُورٌ بِهِ، وَعَلَى ذَلِكَ وَرَدَ «وَمَنْ رَتَعَ حَوْلَ الْجِمَى يَوْشِكُ أَنْ يَقَعَ فِيهِ»^(٢).

قَوْلُهُ: (الْمُزْجِجَةُ لِلْعَلَّةِ)، النِّهَايَةُ: زَاخٌ عَنِ الْأَمْرِ يَزِيخُ: زَالَ وَذَهَبَ. أَي: لَا يَتَسَبَّبَانِ فِي تَنَاوُلِهَا بَعْلَةً مِنَ الْعِلَلِ.

قَوْلُهُ: (مِنْ شَجَرَةٍ وَاحِدَةٍ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّنَاولِ، تَحْتَمِلُ هَذِهِ الْوَحْدَةُ أَنْ تَكُونَ شَخْصِيَّةً، فَالْإِلَامُ فِي «الشَّجَرَةِ» لِلْعَهْدِ، وَأَنْ تَكُونَ نَوْعِيَّةً، وَالْإِلَامُ لِلْجِنْسِ، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرُ لِإِزَاحَةِ الْعُدْرِ وَالْمُبَالِغَةِ فِي التَّوْسِيعَةِ.

قَوْلُهُ: (بِرَابِرَةِ مَكَّةَ) قَوْمٌ بِالْمَغْرِبِ جُفَاءً كَالْأَعْرَابِ فِي رِقَّةِ الدِّينِ وَقَلَّةِ الْعِلْمِ^(٣). قَالَ فِي

(١) هَذَا حَدِيثٌ مَرْوِيٌّ فِي بَعْضِ دَوَائِنِ السُّنَنِ، يَرَوِيهِ مَوْفُوقًا وَمَرْفُوعًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَالْوَقْفُ أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ. فَأَخْرَجَهُ مَرْفُوعًا الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٢١٦٩٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٥١٣٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (١٤٥٤) وَغَيْرُهُمْ، وَفِي إِسْنَادِهِ أَبُو بَكْرٍ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ ضَعِيفٌ، وَبَعْضُ نَقَائِدِ الْحَدِيثِ يَمِيلُ إِلَى تَحْسِينِ الْمَرْفُوعِ مِنْهُمْ الْحَافِظَانِ: الْعِرَاقِيُّ وَابْنُ حَجَرٍ. وَلِتَهَامِ الْفَائِدَةُ انْظُرْ: «كَشَفُ الْخَفَاءِ» لِلْعَجَلُونِيِّ (٤١٠: ١).

(٢) هُوَ جُزْءٌ مِنْ حَدِيثٍ صَحِيحٍ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٢) وَ(٢٠٥١)، وَمُسْلِمٌ (١٥٩٩) وَغَيْرُهُمَا مِنْ حَدِيثِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَتَمَامُ تَحْرِيجِهِ فِي «صَحِيحِ ابْنِ حِبَانَ» (٧٢١).

(٣) هَذَا كَالْمُسْتَفَادِ مِنْ «الْمَغْرِبِ فِي تَرْتِيبِ الْمَغْرِبِ» (١: ٦٩).

﴿مِنَ الظَّالِمِينَ﴾: مِنَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ بِمَعْصِيَةِ اللَّهِ ﴿فَتَكُونُوا﴾ جَزْمٌ عُطِفَ عَلَى ﴿نَقَرًا﴾، أَوْ نَصَبٌ جَوَابٌ لِلنَّهْيِ. الضَّمِيرُ فِي ﴿عَنْهَا﴾ لِلشَّجَرَةِ، أَيْ: فَحَمَلَهَا الشَّيْطَانُ عَلَى الزَّلَّةِ بِسَبَبِهَا، وَتَحْقِيقُهُ: فَأَصْدَرَ الشَّيْطَانُ زَلَّتَهُمَا عَنْهَا. وَ«عَنْ» هَذِهِ مِثْلُهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾ [الكهف: ٨٢]، وَقَوْلِهِ:

يَنْهَوْنَ عَنْ أَكْلِ وَعَنْ شُرْبِ

«الفاق»: البريرة: كثرة الكلام ويُعَكَّى أَنْ إِفْرِيقِيسَ أَبَا بَلْقِيسَ غَزَا الْبَرْبَرِ فَقَالَ: مَا أَكْثَرَ بَرْبَرَتِهِمْ، فَسَمَوْا بِذَلِكَ^(١).

قَوْلُهُ: (فَحَمَلَهَا الشَّيْطَانُ عَلَى الزَّلَّةِ بِسَبَبِهَا) يَشِيرُ أَنَّ «أَزَلَّتْهَا» - عَلَى أَنْ يَكُونَ الضَّمِيرُ فِي «عَنْهَا» لِلشَّجَرَةِ - مُتَضَمِّنٌ لِمَعْنَى «أَصْدَرَ»، وَ«عَنْ» حِينَئِذٍ لِلْسَبَبِ، كَمَا فِي قَوْلِهِ: «يَنْهَوْنَ عَنْ أَكْلِ وَعَنْ شُرْبِ» أَيْ: إِنَّ الشَّيْطَانُ إِنَّمَا قَدَّرَ عَلَى إِصْدَارِ الزَّلَّةِ عَنِ الشَّجَرَةِ بِسَبَبِ الْوَسْوَسةِ بَأَن يَقُولَ: هَذِهِ شَجَرَةُ الْخُلْدِ، فَكَلَّا لِتَخُلْدًا، أَوْ لِأَنَّ أَكْلَهَا سَبَبٌ لَصَيُورِ رَتِكِمَا مَلَكَيْنِ، هَذَا هُوَ الْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: «فَحَمَلَهَا الشَّيْطَانُ عَلَى الزَّلَّةِ بِسَبَبِهَا» أَيْ: بِسَبَبِ الشَّجَرَةِ.

قَوْلُهُ: ﴿وَمَا فَعَلْتُهُ عَنْ أَمْرِي﴾ أَيْ: مَا أَصْدَرْتُ مَا فَعَلْتُهُ عَنْ اجْتِهَادِي وَرَأْيِي، وَإِنَّمَا فَعَلْتُهُ بِأَمْرِ اللَّهِ.

قَوْلُهُ: (يَنْهَوْنَ عَنْ أَكْلِ وَعَنْ شُرْبِ) قَبْلَهُ:

يَمْشُونَ دُسْمًا حَوْلَ قُبَّتِهِ^(٢)

يَنْهَوْنَ، أَيْ: يَتَنَاهَوْنَ فِي السَّمَنِ. الْأَسَاسُ: انْتَهَى الشَّيْءُ: بَلَغَ النِّهَايَةَ وَتَنَاهَى الْبَعِيرُ سَمَنًا، وَجَمَلَ نَهْيًا، وَنَاقَةً نَهِيَّةً. يَقُولُ: إِنْ كَوْنُ الْأَضْيَافِ مِتْنَاهِينَ صَدَرَ بِسَبَبِ الْأَكْلِ وَالشُّرْبِ. يَصِفُ مِضْيَافًا صَدَرَ عَنْهُ الْأَضْيَافُ شِبَاعًا.

(١) «الفاق في غريب الحديث» (١: ١٠١).

(٢) ذكره في «لسان العرب» (نهي).

وقيل: فازلها عن الجنة: بمعنى أذهبها عنها وأبعدها، كما تقول: زل عن مرتبته، وزل عني ذاك؛ إذا ذهب عنك، وزل من الشهر كذا. وقرئ: (فازلها).

﴿وَمِمَّا كَانُوا فِيهِ﴾ مِنَ النِّعَمِ وَالْكَرَامَةِ، أَوْ مِنَ الْجَنَّةِ إِنْ كَانَ الضَّمِيرُ لِلشَّجَرَةِ فِي ﴿عَنْهَا﴾. وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: (فوسوس لها الشيطان عنها)، وهذا دليل على أن الضمير للشجرة؛ لأنَّ المعنى: صدرت وسوسته عنها. فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ تَوَصَّلَ إِلَى إِزَالِهَا وَوَسْوَسَتْهُ لَهَا بَعْدَ مَا قِيلَ لَهُ: أَخْرِجْ مِنْهَا فَإِنَّكَ رَجِيمٌ؟ قُلْتُ:

قوله: (وُقرئ: فازلها) قرأها حزة. قال الزجاج: هو من: زلْتُ وأزالني غيري، وأزلها، من: زلْتُ وأزلني غيري^(١). وهذه القراءة تُشَدُّ مِنْ عَصْدِ التفسير الأخير ولذلك عقبه بها.

قوله: (أَوْ مِنَ الْجَنَّةِ) معطوف على قوله: «من النعم والكرامة» أي: «ما» في ﴿وَمِمَّا كَانُوا فِيهِ﴾ إمَّا عبارة عن النعم والكرامة إِنْ كَانَ الضَّمِيرُ فِي «عَنْهَا» لِلْجَنَّةِ. أي: أذهبها عن الجنة، فأخرجها من نعيمها والكرامة فيها، أَوْ عَنِ الْجَنَّةِ إِنْ كَانَ الضَّمِيرُ فِي «عَنْهَا» لِلشَّجَرَةِ. أي: أصدر الشيطان زلَّتْهَا عَنِ الشَّجَرَةِ فَأَخْرَجَهَا مِنَ الْجَنَّةِ^(٢).

الانتصاف: يشهد للضمير أن يعود إلى الجنة قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَ آبَاؤُكُمْ مِنَ الْجَنَّةِ﴾ [الأعراف: ٢٧]^(٣).

الإنصاف: وهو سهو؛ لأنَّ الذي أعاد الضمير إلى الشجرة قال: فأصدر الشيطان زلَّتْهَا عَنِ الشَّجَرَةِ، وذلك لا يُنافي إخراج الشيطان إياها عن الجنة، ولا يُمكن نسبة الإخراج إلى الشجرة. ولقد كان هذا الوجه قويًّا وعن تأييده غنيًّا.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١١٥) وقال الزجاج: وكلا القراءتين صواب حسن.

(٢) وفيه خلافٌ دقيق المسالك بين المفسرين. انظر: «الدر المنصور» (١: ١٩٣).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشف» (١: ١٢٧).

يَجُوزُ أَنْ يُمْنَعَ دُخُولُهَا عَلَى جِهَةِ التَّقَرُّبِ وَالتَّكْرِمَةِ، كَدُخُولِ الْمَلَائِكَةِ، وَلَا يُمْنَعُ أَنْ يَدْخُلَ عَلَى جِهَةِ الْوَسْوسَةِ ابْتِلَاءً لِأَدَمَ وَحَوَّاءَ. وَقِيلَ: كَانَ يَدْنُو مِنَ السَّمَاءِ فَيَكَلِّمُهُمَا. وَقِيلَ: قَامَ عِنْدَ الْبَابِ فَنَادَى. وَرُوي: أَنَّهُ أَرَادَ الدُّخُولَ فَمَنَعَتْهُ الْحَرَنَةُ، فَدَخَلَ فِي قِمِّ الْحَيَّةِ حَتَّى دَخَلَتْ بِهِ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ.

قِيلَ: ﴿أَهْطُوا﴾: خُطَابُ لَأَدَمَ وَحَوَّاءَ وَابْلِيسَ. وَقِيلَ: وَالْحَيَّةُ. وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَأَدَمَ وَحَوَّاءَ. وَالْمَرَادُ: هُمَا وَذُرِّيَّتُهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا لَمَّا كَانَا أَصْلَ الْإِنْسِ وَمَتَشَعَّبَهُمْ جُعِلَا كَأَنَّهَا الْإِنْسُ كُلُّهُمْ، وَالِدِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿قَالَ أَهْطَا مِنْهَا جَمِيعًا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [طه: ١٢٣]، وَبَدَّلَ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿فَمَنْ تَبِعَ هَذَا لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٣٨-٣٩]، وَمَا هُوَ إِلَّا حُكْمٌ يَعْمُ النَّاسَ كُلَّهُمْ.

وَمَعْنَى 'بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ': مَا عَلَيْهِ النَّاسُ مِنَ التَّعَادِي وَالتَّبَاغِي وَتَضْلِيلِ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ. وَالْهَبُوطُ: النُّزُولُ إِلَى الْأَرْضِ.....

قَوْلُهُ: (يَجُوزُ أَنْ يُمْنَعَ دُخُولُهَا عَلَى جِهَةِ^(١) التَّقَرُّبِ وَالتَّكْرِمَةِ) يَرِيدُ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْخُرُوجِ مُعَلَّلٌ بِقَوْلِهِ: ﴿فَإِنَّكَ رَجِيعٌ﴾ [الحجر: ٣٤] فَدَلَّ عَلَى أَنَّ الْجَنَّةَ دَارُ الْمُقَرَّبِينَ فَلَا يَسْكُنُهَا اللَّعِينُ، فَإِذَا دَخَلَ لِغَيْرِ التَّكْرِمَةِ لَا تُنْتَفَعُ مِنْهُ. وَيُمْكِنُ أَنْ يُعْبَرُ بِالْأَمْرِ عَنْ مُطْلَقِ الطَّرِيقِ وَالْإِهَانَةِ، فَلَا يُلْزَمُ عَلَى هَذَا وَجُوبُ الْخُرُوجِ.

قَوْلُهُ: (وَمَعْنَى 'بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ')^(٢) [البقرة: ٣٦] مَا عَلَيْهِ النَّاسُ مِنَ التَّعَادِي وَالتَّبَاغِي. وَقَالَ الْقَاضِي: «بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ» حَالٌ اسْتَعْنِي فِيهَا عَنِ الْوَاوِ بِالضَّمِيرِ. أَيْ: مُتَعَادِينَ^(٣).

(١) فِي (ح): «عَلَى جِهَةٍ».

(٢) فِي (ح): «بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ» دُونَ «عَدُوٌّ».

(٣) «أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ» (١: ٢٩٨).

﴿مُسْتَقَرٌّ﴾: موضع استقرار، أو استقرار. ﴿وَمَتَّعٌ﴾: وتمتع بالعيش. ﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾: يريد إلى يوم القيامة. وقيل: إلى الموت.

[فَلَمَّا قَسَتْ آدَامُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ قَنَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ الْوَأَبُ الرَّحِيمُ * قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبَعَ هَدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ * وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴿٣٧-٣٩﴾]

وقلت: وقوله: ﴿وَلَكَمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَّعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ (حال مُقَدَّرَةٌ أيضًا، ويجوز أن يكون قوله: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ جملة مُسْتَأْنَفَةٌ على تقدير السؤال.

قوله: (يريد إلى يوم القيامة. وقيل: إلى الموت) والوجه الأول يُشْكِلُ بمعنى قوله: ﴿مَتَّاعٌ﴾ بمعنى «تمتع بالعيش» قال صاحب الكواشي^(١): لكل إنسان مكان في الأرض يستقر فيه، ويتمتع بها قِسْمَ له فيه مُدَّةَ حياته وبعد مماته.

قلت: هذا معنى قوله تعالى في «الأعراف»: ﴿قَالَ اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكَمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَّعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾ * قَالَ فِيهَا مَحْيَوْنَ وَفِيهَا مَمُوتُونَ وَمِنْهَا تُخْرَجُونَ ﴿[الأعراف: ٢٤-٢٥]﴾ فالمتاع بمعنى التحقير في الاستمتاع والتقليل في المكث على نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا هَٰذِهِ أَلْحَيَوَةُ الدُّنْيَا وَمَتَّعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْفِكْرِ﴾ [غافر: ٣٩]. ويمكن أن يُجْعَلَ المتاع بمعنى التمتع في العيش على تقدير حصول الثواب والعقاب للمؤمن والكافر في القبر. وأما تمتع الكافر فعلى التهكم والتغليب. والوجه الأول أظهر.

وقوله: ﴿إِلَىٰ حِينٍ﴾ متعلق بخير المبتدأ وهو قوله: «لكم»، أي: مستقر ثبت لكم إلى حين، فإذا جُعِلَ «مُسْتَقَرٌّ» بمعنى المصدر، وكذا «متاع» يجوز تعلُّقه بهما، ولا يجوز إذا أريد موضع

(١) كذا عبر المؤلف رحمه الله تعالى هنا وفي مواضع أخرى من هذه الحاشية، وعبر في مواضع أخرى بقوله: «وفي الكواشي»، أما في الغالب فكان يقول: «الكواشي»، وهذا الأخير هو الأقرب، لأن الكواشي اسم المُفَسِّر لا اسم كتابه، ثم كأنه اشتهر الكتاب باسم مؤلفه، فتوسع فيه لذلك.

معنى تلقي الكلمات: استقبلها بالأخذ والقبول والعمل بها حين علمها. وقرئ
 بنصب آدم ورفع الكلمات على أنها استقبلته بأن بلغته واتصلت به. فإن قلت: ما
 هن؟ قلت: قوله تعالى: ﴿رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾ الآية [الأعراف: ٢٣]. وعن ابن مسعود
 رضي الله عنه: إن أحب الكلام إلى الله ما قاله أبونا آدم حين اقترف الخطيئة: سبحانك
 اللهم ويحمدك وتبارك اسمك وتعالى جدك، لا إله إلا أنت ظلمت نفسي فاغفر لي إنه
 لا يغفر الذنوب إلا أنت. وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: يا رب ألم تخلقني بيدك؟
 قال: بلى. قال: يا رب ألم تنفخ في الروح من روحك؟ قال: بلى. قال: يا رب ألم تسبق
 رحمتك غضبك؟ قال: بلى. قال: ألم تسكنني جنتك؟ قال: بلى. قال:

الاستقرار؛ لأن اسم المكان لا يعمل. قال أبو البقاء: يجوز ﴿إلى حين﴾ أن يكون صفة لمتاع، أي:
 متاع كائن إلى حين^(١).

قوله: (استقبلها بالأخذ والقبول والعمل بها حين علمها) فعل هذا هو مستعار من
 استقبال الناس بعض الأعزة إذا قدم بعد طول الغيبة؛ لأنهم حينئذ لا يدعون شيئاً من الإكرام
 إلا فعلوه، وإكرام الكلمات الواردة من الحضرة الإلهية العمل بها.

قوله: (وقرئ بنصب آدم ورفع الكلمات) قراءة ابن كثير^(٢) وعلى هذه القراءة أيضاً
 استعارة.

(١) «البيان في إعراب القرآن» (١: ٥٣).

(٢) وعلمه ابن خالويه بقوله: «فأما ابن كثير فإنه جعل الفعل للكلمات؛ لأن كل من لقيته فقد لقيك، وكل من
 استقبلته فقد استقبلك». وفي ذلك قراءة ابن مسعود: (لا ينال عهدي الظالمون) [البقرة: ١٧٤] لأن العهد
 لما نال الظالمين، نال الظالمون العهد. انتهى من «إعراب القراءات السبع وعملها» (١: ٨٣). وهي قراءة
 شاذة.

قلت: قال الزجاج في «معاني القرآن» (١: ١١٦)، والاختيار ما عليه الإجماع، وهو في العربية أقوى.

يَا رَبِّ إِن تُبْتُ وَأَصْلَحْتُ أَرَا جِئِي أَنْتَ إِلَى الْجَنَّةِ؟ قَالَ: نعم.

واكتفي بذكر توبة آدم دون توبة حواء؛ لأنها كانت تبعاً له، كما طوي ذكر النساء في أكثر القرآن والسنة لذلك، وقد ذكرها في قوله: ﴿قَالَا رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا﴾ [الأعراف: ٢٣].
﴿فَنَابَ عَلَيْهِ﴾ فرجع عليه بالرحمة والقبول. فإن قلت: لم كرر ﴿قُلْنَا أَهْطُوا؟﴾ قلت: للتأكيد، ولما ينط به من زيادة قوله: ﴿فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى﴾

قوله: (أراجعي) صح من نسخة المصنف بالتخفيف، ومن نسخة زين المشايخ^(١) بالتشديد، وهو السماع، وتوجيهه مشكل إلا أن يجعل جمعاً، وهو مستبعد أيضاً.

قوله: ﴿فَنَابَ عَلَيْهِ﴾ فرجع عليه بالرحمة والقبول) الراغب: التوب ترك الذنب على أجل الوجوه، وهو أبلغ ضروب الاعتذار، فإن الاعتذار على ثلاثة أوجه: إما أن يقول المعتذر: لم أفعل، أو يقول: فعلت لأجل كذا، أو يقول: فعلت وأسأت وقد أفلعت، ولا رابع لذلك، وهذا الأخير هو التوبة، والتوبة في الشرع: ترك الذنب لقبحه، والندم على ما فرط منه، والعزيمة على ترك المعاودة، وتدارك ما أمكنه أن يتدارك من الأعمال بالإعادة، فمتى اجتمع هذه الأربعة فقد كملت شرائط التوبة، وتاب إلى الله، فذكر «إلى الله» يقتضي الإنابة، وتاب الله عليه، أي: قبل توبته، والتائب يقال لبادل التوبة. ولقابيل التوبة التواب، ويقال ذلك لله تعالى لكثرة قبوله التوبة من العباد^(٢).

قوله: (ولما ينط به من زيادة قوله: ﴿فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى﴾ [البقرة: ٣٨]) يعني كرر «اهبطوا» ليعلق عليه معنى آخر غير الأول، اهتماماً به، ويسمى هذا الأسلوب في البديع بالترديد^(٣)، قال ابن هانئ^(٤):

(١) يعني أبا الفضل محمد بن أبي القاسم الخوارزمي، سبقت ترجمته.

(٢) انظر: «تفسير الراغب» (١: ١٦٢)، وانظر: «مفردات القرآن» ص ١٦٩.

(٣) الترديد: أن تعلق اللفظة بمعنى من المعاني ثم تردّها بعينها وتعلقها بمعنى آخر. انظر: «الطراز» ليحيى بن

حزرة العلوي الطالبي (٣: ٤٧)، «الإتقان في علوم القرآن» (٣: ٢٢٦).

(٤) يعني أبا نواس الحسن بن هانئ، والبيت في «ديوانه» ص ٦ من قصيدته المشهورة:

دَغَّ عَنْكَ لُومِي فَإِنَّ اللُّومَ إِغْرَاءٌ وداووني بالتي كانت هي الداء

فَإِنْ قُلْتُ: مَا جَوَابُ الشَّرْطِ الْأَوَّلِ؟ قُلْتُ: الشَّرْطُ الثَّانِي مَعَ جَوَابِهِ، كَقَوْلِكَ: إِنْ جِئْتَنِي فَإِنْ قَدَرْتُ أَحْسَنْتُ إِلَيْكَ. والمعنى: فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى بِرَسُولٍ أَبَعَثُهُ إِلَيْكُمْ وَكِتَابٍ أَنزَلْنَاهُ عَلَيْكُمْ، بدليل قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ في مقابلة قوله:

صَفَرَاءُ لَا تَنْزِلُ الْأَحْزَانُ سَاحَتَهَا لَوْ مَسَّهَا حَجَرٌ مَسَّتْهُ سَرَاءُ

اعْلَمْ أَنَّ قَوْلَهُ: «اهبطوا» في هذا المقام، يجوزُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى مَوْضُوعِهِ الْحَقِيقِيِّ وَعَلَى غَيْرِ مَوْضُوعِهِ عَلَى سَبِيلِ الْكِنَايَةِ؛ لِأَنَّ الْكِنَايَةَ لَا تُنَافِي إِرَادَةَ مَعْنَى الْحَقِيقَةِ أَيْضًا، فَيُنَزَّلُ عَلَى انْحِطَاطٍ بَعْدَ الرَّفْعَةِ مَكَانًا وَمَرْبَةً، أَمَّا الْمَكَانُ فَمِنْ الْجَنَّةِ إِلَى الْأَرْضِ، وَأَمَّا الْمَرْبَةُ فَمِمَّا كَانَ فِيهِ مِنَ النِّعَمِ وَالْكَرَامَةِ، فَعَلَّقَ عَلَى «اهبطوا» أَوَّلَ النَّزُولِ مِمَّا كَانُوا عَلَيْهِ مِنَ التَّحَابِّ وَالتَّوَادُّ وَالتَّوَافُقِ الَّتِي هِيَ مِنْ خَوَاصِّ أَهْلِ الْجَنَّةِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ﴾ [الحجر: ٤٧] إِلَى التَّبَاغُضِ وَالتَّعَادِي وَمَا عَلَيْهِ النَّاسُ مِنَ الشَّرِّ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: ﴿بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ وَمِنْ الْخُلُودِ وَالدَّوَامِ إِلَى الْفَنَاءِ وَالزَّوَالِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتْنَعٌ إِلَىٰ حِينٍ﴾. وَلَسْنَا أَرَادَ أَنْ يَنْتَقَلَ مِنْ هَذَا النُّوعِ مِنَ الْانْحِطَاطِ إِلَىٰ نَوْعٍ آخَرَ مِنَ الْبَلَاءِ وَالْمُشَقَّةِ وَهُوَ الْإِبْتِلَاءُ بِالتَّكْلِيفِ، أَعَادَ اللَّفْظَ وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿فَلَنَأْهِيَطُوا﴾ وَعَلَّقَ عَلَيْهِ قَوْلَهُ: ﴿فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هَدَايَ﴾ الْآيَاتِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: ﴿فَلَنَلْقَىٰ آدَمَ مِنْ رَبِّهِ﴾ كَلِمَتِ قَتَابَ عَلَيْهِ ﴿فَحَقُّهُ مِنْ حَيْثُ الْوُقُوعُ أَنْ يُذَكَّرَ بَعْدَ ذِكْرِ الْمُهْطِطِينَ؛ لِأَنَّ التَّوْبَةَ إِنَّمَا صَدَرَتْ وَهُوَ عَلَى الْأَرْضِ، لَكِنْ قَدَّمَ وَعَقَّبَ بِالْفَاءِ الْفَصِيحَةِ؛ لِيُذَلَّ عَلَى مَزِيدِ الْإِهْتِمَامِ بِشَأْنِ التَّوْبَةِ، وَلِيُؤْذَنَ بِهِ عَلَى أَنَّ الذَّنْبَ مِمَّا يَجِبُ أَنْ يُخْتَرَزَ مِنْهُ، وَعَلَى تَقْدِيرِ صُدُورِهِ يَجِبُ أَنْ يُعَقَّبَ بِالتَّوْبَةِ وَلَا يُمْهَلُ، فَالْمَعْنَى: فَلَنَأْهِيَطَ آدَمَ، فَهَبَطَ آدَمَ، فَتَلَقَّيْتُهُ الْكَلِمَاتِ أَوْ تَلَقَّاهَا آدَمَ، وَلِهَذَا صَرَّحَ بِاسْمِهِ، وَلِكِرَامَتِهِ خَصَّهُ دُونَ غَيْرِهِ.

قَوْلُهُ: (بدليل قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا﴾) أَي: يَدُلُّ عَلَى تَقْيِيدِ «هُدًى» بِرَسُولٍ أَبَعَثُهُ^(١) وَكِتَابٍ

(١) فِي (ف): «بَعَثَهُ».

﴿فَمَنْ يَتَّبِعْ هُذًى﴾. فَإِنْ قُلْتَ: فَلِمَ جِيءَ بِكَلِمَةِ الشُّكِّ وَإِتْيَانِ الْهُدَى كَاتِنٌ لَا مَحَالَةَ لَوْجُوبِهِ؟ قُلْتُ: لِلإِذْنِ بِأَنَّ الإِيمَانَ بِاللَّهِ وَالتَّوْحِيدَ لَا يُشْتَرِطُ فِيهِ بَعْثُ الرُّسُلِ.....

أُنْزِلُهُ، وَقَوْعُ ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا﴾ فِي مُقَابِلَةِ ﴿فَمَنْ يَتَّبِعْ هُذًى﴾، فَلَمَّا كَانَ الْجَزَاءُ الَّذِي هُوَ الْجُمْلَةُ الشَّرْطِيَّةُ مَعَ مَا عُطِفَ عَلَيْهِ، مُقَيَّدًا بِالْآيَاتِ وَالتَّكْذِيبِ، يُقَدَّرُ الشَّرْطُ الْأَوَّلُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَتَابَعَةَ الْهُدَى وَتَكْذِيبَهُ مُسَبِّبَانِ عَنْ بَعْثِ الرُّسُلِ، وَإِنْزَالِ الْكِتَابِ، فَالتَّقْدِيرُ: فَإِنَّمَا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي الرُّسُلُ وَالْكِتَابُ، فَمَنْ صَدَّقَهُمَا فَلَا خَوْفَ عَلَيْهِ، وَمَنْ كَذَّبَهُمَا فَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ.

قَوْلُهُ: (لَوْجُوبِهِ) أَي: رِعَايَةُ الْأَصْلَحِ وَاجِبَةٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى بِنَاءً عَلَى مَذْهَبِهِ، وَتَلْخِيصُ جَوَابِهِ: أَنَّهَا وَاجِبَةٌ لَكِنْ هِيَ عِبَارَةٌ عَنْ مَنَحِ الْعَقْلِ وَتَنْصِبِ الْأَدِلَّةِ. وَالهُدَى فِي الْآيَةِ عِبَارَةٌ عَنْ بَعْثِ الرُّسُلِ وَإِنْزَالِ الْكِتَابِ، وَهِيَ لَيْسَا وَاجِبَيْنِ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى.

قَوْلُهُ: (لِلإِذْنِ بِأَنَّ الإِيمَانَ بِاللَّهِ وَالتَّوْحِيدَ) إِلَى آخِرِهِ يُؤْذِنُ بِأَنَّ الْكَلَامَ بَاقٍ عَلَى الشُّكِّ. وَقَالَ الزَّجَّاجُ: إِنَّ الْجَزَاءَ إِذَا جَاءَ فِي الْفِعْلِ مَعَهُ النَّونُ الثَّقِيلَةُ أَوْ الْخَفِيفَةُ لِرِمْتِهَا «مَا»، وَمَعْنَى لَزْوِمِهَا إِنَّمَا هِيَ مَعْنَى التَّوَكُّيدِ، وَكَذَلِكَ مَعْنَى دُخُولِ النَّونِ فِي الشَّرْطِ التَّوَكُّيدِ^(١). قَالَ صَاحِبُ الْكَوَاشِي^(٢): «مَا» تَوَكَّدَ أَوَّلَ الْفِعْلِ وَالنَّونُ آخِرُهُ.

قَالَ صَاحِبُ «الْمُرْشِدِ»: وَإِنَّمَا زِيدَتْ «مَا» هَاهُنَا لِتَأْكِيدِ الْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَ حَرْفِ الشَّرْطِ؛ شَبَّهَهَا بِلَاغِ الْقَسَمِ الْمُؤَكِّدَةِ لِلْفِعْلِ كَقَوْلِكَ: وَاللَّهِ لَا أُعْطِيَنَّ، وَهِيَ أَكَّدَتْ أَوَّلَ الْفِعْلِ وَالنَّونُ الْمُشْدَدَّةُ آخِرُهُ. كَذَلِكَ هَاهُنَا، وَلِئِنْ سَلَّمُ الشُّكُّ، فَإِنَّهَا جَارِيَةٌ عَلَى خِلَافِ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ، وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمَّا أَمَرَ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِمَا أَمَرَ، وَنَهَاهُ عَمَّا نَهَى عَلَى الْمَبَالِغَةِ وَالتَّوَكُّيدِ كَمَا سَبَقَ وَشَوَّهَ مِنْهُ بَعْدَ ذَلِكَ عَدَمَ الْعَزِيمَةِ، وَعَلِمَ مِنْ حَالِ أَوْلَادِهِ أَنَّهُمْ يَجْبُولُونَ عَلَى الْعَجَلَةِ وَقَلَّةِ

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١١٧).

(٢) تَكَرَّرَ هَذَا التَّعْبِيرُ مِنَ الْمُؤَلِّفِ رَحِمَهُ اللَّهُ، وَانْظُرْ مَا تَقَدَّمَ فِي التَّعْلِيقِ عَلَيْهِ ص ٤٤٥.

وإنزال الكتب، وأنه إن لم يبعث رسولاً ولم يُنزل كتاباً كان الإيمان به وتوحيده واجباً؛
 لهما ركب فيهم من العقول، ونصب لهم من الأدلة، ومكّنهم من النظر والاستدلال.
 فإن قلت: الخطيئة التي أهبط بها آدم إن كانت كبيرة فالكبيرة لا تجوز على الأنبياء، وإن
 كانت صغيرة فلم جرى عليه ما جرى بسببها من نزع اللباس، والإخراج من الجنة،
 والإهباط من السماء، كما فعل إبليس ونسبته إلى الغي والعصيان، ونسيان العهد،
 وعدم العزيمة، والحاجة إلى التوبة؟ قلت: ما كانت إلا صغيرة مغمورة بأعمال قلبه من
 الإخلاص والأفكار الصالحة التي هي أجل الأعمال وأعظم الطاعات، وإنما جرى
 عليه ما جرى؛ تعظيماً للخطيئة وتفظيلاً لشأنها وتهويلاً؛ ليكون ذلك لطفاً له ولذريته في
 اجتناب الخطايا، وأتقاء المآثم، والتنبيه على أنه أخرج من الجنة بخطيئة واحدة،.....

النبات، ومائلون إلى حب الشهوات، قال: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ﴾ على الشك، إيذاناً بأنه من غير
 أولي العزم، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَهِدْنَا إِلَىٰ آدَمَ مِن قَبْلِ فَنسَىٰ وَلَمْ يُحْدِثْ لَهُ عَزْماً﴾ [طه: ١١٥]
 قال صاحب «المفتاح»: إن استعملت «إن» في مقام الجزم لم يتخل عن نكتة كتزليل المخاطب
 منزلة الجاهل لعدم جزئه على موجب العلم، كما يقول الأب لابن لا يراعي حقه: إن لم أكن
 لك أبا فكيف تُراعي حقّي^(١). فدل ذلك على أن لا بُدَّ من إنزال الكتب وبغية الرسل تفضلاً
 وإحساناً، فلا يلزم ما ذكره من وجوب الإيمان باستقلال العقل.

قال صاحب «التقريب»: إنما كرر ﴿فَلَنَّا أَهْطُوا﴾ للتأكيد ولزيادة ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ﴾،
 وجواب الشرط الأول الشرط الثاني مع جوابه. وإنما جاء بالشك في ﴿إِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ﴾ للإيدان
 بأن الوجوب - وجوب العقاب - إنما يكون بعد البعث، والدلالة على أنه لا يجب على الله رعاية
 الأصلح. وقال القاضي: إنما جيء بحرف الشك، وإتيان الهدى كائن لا محالة؛ لأنه محتمل في
 نفسه غير واجب عقلاً، وكرر لفظ الهدى ولم يضمن؛ لأنه أراد بالثاني أعم من الأول، وهو ما

(١) «مفتاح العلوم» ص ١٠٥.

فكيف يدخلها ذو خطايا جمّة! وقُرئ: (فمن تَبَعَ هُدًى) على لغة هُذَيْل، (فلا خوف) بالفتح.

أتى به الرسل واقتضاء العقل، أي: فمن تبع ما أناه مُراعياً فيه ما يشهد به العقل، فلا يحلّ بهم مكروّة للعليّة فيخافوا، ولا يفوت عنهم محبوبٌ فيحزنوا^(١).

وقلت: إتيان الهدى في الثانية من وضع المظهر موضع المضمّر للعليّة، فدلّ على أنّ الهدى بالنظر إلى ذاته واجب الاتباع. وبالنظر إلى أنّه أضيف إلى الله تعالى إضافة تشریف أخرى وأحقّ أن يُتبع، وهذا موافق لقول المصنّف. ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا﴾ في مقابلة ﴿فَمَنْ تَبَعَ هَذَا﴾ فالقابل له حكم المقابل.

قوله: (هُدًى على لغة هُذَيْل) حكى^(٢) ابنُ جنيّ: هي قراءة أبي الطفيل وعيسى بن عمّار الثقفي، وهي لغة فاشية في هُذَيْل وغيرهم؛ أن يقلبوا الألف من آخر المقصور إذا أضيف إلى ياء المتكلم [ياء]، وأنشد فطرب^(٣):

يُطَوِّفُ بِي عَكَبٌ فِي مَعَدٍّ وَيَطْعُنُ بِالصُّمْلَةِ فِي قَفَا^(٤)

قال أبو علي^(٥): إنّ وقوع ياء المتكلم بعد الألف موضع ينكسر فيه الصحيح نحو: هذا غلامي، ولما لم يتمكنوا من كسر الألف قلبوها ياءً، وشبهوا ذلك بقولك: مرّرت بالزّيدَيْن، لما لم يتمكنوا من كسر الألف للجبرّ قلبوها ياءً^(٦).

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٠٢-٣٠٣).

(٢) في (ط): «قال».

(٣) هو: أبو علي محمد بن المستير، الشهير بـ«فطرب»، من أهل البصرة، نحوي عالم بالأدب واللغة، توفي سنة ٢٠٦ هـ. انظر: تاريخ بغداد (٣: ٢٩٨)، وإنباء الرواة (٣: ٢١٩)، وشذرات الذهب (٢: ١٥).

(٤) البيت للمنخل الشكري كما في «لسان العرب» (عكب)، و«الخصائص» لابن جنيّ (١: ١٧٧).

(٥) يعني الفارسيّ شيخ ابن جنيّ.

(٦) «المحتسب» (١: ٧٦).

﴿يَنْبَغِي إِسْرَءِيلَ أَذْكُرُوا نِعْمَتِيَ الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَوْفُوا بِعَهْدِي أَوْفٍ بِعَهْدِكُمْ وَلِيَأْتِي قَارَهُبُونَ * وَءَامِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ وَلَا تَشْتَرُوا بِثَابِتِي ثَمَنًا قَلِيلًا وَإِنِّي فَأَتَّقُونَ﴾ [٤٠-٤١]

إسرائيل هو يعقوب عليه السلام، لَقَّبَ له، ومعناه في لسانهم: صفوة الله، وقيل: عبد الله. وهو بَزَنَةُ إبراهيم وإسمائيل، غير منصرف مثلها؛ لوجود العَلَمِيَّة والعُجْمَة. وقُرئ: (إسرائيل) و(إسرائيل). وذكرهم النعمة: أن لا يُخْلُوا بِشُكْرِهَا، ويعتدوا بها، ويستعظموها، ويطيعوا مانحها. وأراد بها ما أنعم به على آبائهم مما عَدَّد عليهم من الإنجاء من فرعون وعذابه، ومن العرق، ومن العفو عن اتخاذ العجل، والتوبة عليهم وغير ذلك، وما أنعم به عليهم من إدراك زمن محمد ﷺ المبشِّر به في التَّوْرَةِ والإنجيل. والعهدُ يضافُ إلى المعاهد والمعاهد جميعًا، يقال: أوفيتُ بعَهْدِي، أي: بما عاهدتُ عليه، كقوله: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ مِنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ١١١]، وأوفيتُ بعهدك، أي: بما عاهدتُكَ عليه. ومعنى ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي﴾: وأوفوا بما عاهدتموني عليه من الإيمان بي والطاعة لي، كقوله: ﴿وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهِ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١٠]، ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ عَاهَدَ اللَّهُ﴾ [التوبة: ٧٥]، ﴿رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٢٣].

﴿أَوْفٍ بِعَهْدِكُمْ﴾: بما عاهدتكم عليه من حُسن الثواب على حَسَنَاتِكُمْ. ﴿وَلِيَأْتِي قَارَهُبُونَ﴾ فلا تَنَقُّضُوا عَهْدِي، وهو من قولك: زيدا رَهْبَتُهُ،

قوله: (مما عَدَّد عليهم) بيان «ما أنعم»، و«من الإنجاء» بيان «ما عَدَّد»، و«من العفو» عَطَفَ على «من الإنجاء».

قوله: (وأوفوا بما عاهدتموني عليه) خَبَرُ قوله: «ومعنى» ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي﴾.

قوله: (وهو من قولك: زيدا رَهْبَتُهُ) أي: من باب الإضمار على شريطة التفسير. قال الزجاج: إِيَّاي: نُصِبَ بِالْأَمْرِ كَأَنَّهُ قَالَ: ارهَبوني، ويكون الثاني مُفسِّرًا لهذا الفعل^(١).

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٢١).

وهو أؤكد في إفادة الاختصاص من ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]. وقرئ: (وأوف) بالتشديد، أي: أبالغ في الوفاء بعهدكم، كقوله: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِنْهَا﴾ [النمل: ١٨٩]،.....

قوله: (وهو أؤكد في إفادة الاختصاص من ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ﴾) قال القاضي: وإنما كان أكد لما فيه مع التقديم من تكرير المفعول، والفاء الجزائية الدالة على تضمّن الكلام معنى الشرط، كأنه قيل: إن كنتم راهبين شيئاً فارهبون^(١).

وقلت: هذا على خلاف رأي المصنّف؛ لأنه جعل التركيب من باب الإضمار على شريطة التفسير لقوله: «هو من قولك: زيداً زهبت»، فإنّ هذا التركيب أكد في إفادة الاختصاص من ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ﴾ إذا قدّرت المُفسّر بعد المنصوب لتكرير الجملة المفيدة للتخصيص، بخلاف «إياك تعبد»، فإن فيه تقديراً فقط.

قال صاحب «المفتاح»: وأما زيداً عرفته، فأنت بالخيار، إن شئت قدّرت المُفسّر قبل المنصوب، وحملته على التأكيد، وإن شئت قدّرتّه بعده، وحملته على باب التخصيص^(٢). والمقام يقتضي الثاني لسباق الكلام وسياقه^(٣).

وأما إذا جعل من باب الشرط، فلا وجه أن يُقابَل بقوله: «إياك تعبد» إذ لا مناسبة بينها. نعم لو قدّرت: إن كنتم تخصّصون أحداً بالوهمية، فخصّصوني بها أفاد التخصيص، لكنّ تقدير الشرط أخط وأضعف من «إياك»؛ لأنّ التقديم يستدعي وقوع الفعل جزماً، والشرط على الفرض والتقدير.

فإن قلت: كيف عطفت الجملة المؤكدة على مؤكّدها والعطف يقتضي المغايرة؟ قلت: المغايرة حاصلّة، لأنّ المراد من التكرار الترتيبي من الأهلون إلى الأغلظ، فإنّ في التعقيب اتصال الرهبة برهبة هي أعلى منها من غير تخلّل شيء آخر، كقولهم: الأفضل فالأفضل، والأكرم

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣١٠).

(٢) «مفتاح العلوم» ص ٩٦.

(٣) في (ط): «لسباق الكلام وسياقه».

فالأكرم^(١)، لم يُريدوا به أَفْضَلِينَ وأَكْرَمِينَ، بل التَّرَقَّى إِلَى انتِهَاءِ الوُسْعِ والإمكان. قال المصنّف في قوله تعالى: ﴿كَذَبَتْ قَبْلَهُمْ قَوْمُ نُوحٍ فَكَذَّبُوا عَبْدَنَا﴾ [القمر: ٩] أي: كَذَّبُوهُ تَكْذِيبًا عَلَى عَقِبِ تَكْذِيبِ^(٢). ففيه إشعارٌ بمزيد الاختصاص.

ثم قوله: «أَوْكَدَّ في إفادة الاختصاص من إِيَّاكَ نَعْبُدُ» يقتضي أَنَّهُ أَوْكَدَّ مِنْهُ وَحْدَهُ، لَكِنْ إِذَا ضُمَّ مَعَهُ «وَأَيَّاكَ نَسْتَعِينُ» [الفاتحة: ٥] كان هذا أَوْكَدَّ لِتَصْرِيحِ التَّكْرِيرِ والتَّعْمِيمِ في «نَسْتَعِينُ» عَلَى مَا سَبَقَ فِي الْفَاتِحَةِ.

الراغب: إِنَّمَا ذَكَرَ فِي آيَةِ الْأُولَى «فَارْهَبُونَ» وَفِي الْآخِرَى «فَاتَّقُونَ»؛ لِأَنَّ الرَّهْبَةَ دُونَ التَّقْوَى، فَحِينَئِذٍ خَاطَبَ الْكَافَّةَ عَالِمَهُمْ وَمُقَلَّدَهُمْ وَحَثَّهُمْ عَلَى [ذِكْرِ] النِّعْمَةِ الَّتِي يَشْتَرِكُونَ فِيهَا، أَمَرَهُم بِالرَّهْبَةِ الَّتِي هِيَ مَبَادِئُ التَّقْوَى، وَحِينَئِذٍ خَاطَبَ الْعُلَمَاءَ مِنْهُمْ، وَحَثَّهُمْ عَلَى مِرَاعَةِ آيَاتِهِ وَالتَّنْبِيهِ لِمَا يَأْتِي بِهِ أُولُو الْعِزِّ مِنَ الرِّسَالِ، أَمَرَهُم بِالتَّقْوَى الَّتِي هِيَ مُتَهَيِّئَةُ الطَّاعَةِ^(٣).

وقوله: «وَأَوْفُوا بِمَا عَاهَدْتُمُونِي عَلَيْهِ مِنَ الْإِبْرَارِ وَالطَّاعَةِ ي» أَوْفِ بِمَا عَاهَدْتُمْ عَلَيْهِ مِنْ حُسْنِ الثَّوَابِ عَلَى حَسَنَاتِكُمْ^(٤).

اعْلَمْ أَنَّ الْمُصَنِّفَ قَالَ فِيمَا سَبَقَ: إِنَّ الْعَهْدَ الْمُوثِقَ، وَعَهْدٌ إِلَيْهِ فِي كَذَا: إِذَا وَصَّاهُ وَوَقَّعَهُ عَلَيْهِ، وَاسْتَعْهَدَ مِنْهُ: إِذَا اشْتَرَطَ عَلَيْهِ، وَاسْتَوْثَقَ مِنْهُ. وَاللَّاتِقُ بِهَذَا الْمَقَامِ هَذَا الثَّانِي. فَيَكُونُ الْمُرَادُ بِالْعَهْدِ مَا اسْتَعْهَدَ مِنْ آدَمَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ﴾ [البقرة: ٣٨] إِلَى آخِرِهِ لِنَتَنَظَّمَ الْآيَاتِ، يُوَكِّدُهُ عَطْفُ قَوْلِهِ: ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ٤١] عَلَى «وَأَوْفُوا» عَلَى سَبِيلِ التَّفْسِيرِ، وَفِي كَلَامِهِ إِشْعَارٌ بِهِ.

(١) قوله: «والأكرم فالأكرم» ساقط من (ط).

(٢) «الكشاف» (١٥: ١٢٥).

(٣) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٧١). وما بين الحاصرتين زيادة منه.

(٤) من قوله: «وقوله: وأوفوا» إلى هنا ساقط من (ط).

وَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَأَوْفُوا بِعَهْدِي﴾ مَا عَاهَدُوا عَلَيْهِ وَوَعَدُوهُ مِنَ الْإِيمَانِ بِنَبِيِّ الرَّحْمَةِ وَالكِتَابِ الْمَعْجِزِ، وَيدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿وَأَمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾: أَوَّلَ مَنْ كَفَرَ بِهِ، أَوْ: أَوَّلَ فَرِيقٍ، أَوْ فَوْجٍ كَافِرٍ بِهِ، أَوْ: وَلَا يَكُنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْكُمْ أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ، كَقَوْلِكَ: كَسَانَا حُلَّةً، أَيْ: كُلُّ وَاحِدٍ مِنْنَا.....

قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ) عَطَفُ عَلَى قَوْلِهِ: «وَمَعْنَى وَأَوْفُوا بِعَهْدِي» وَعَلَى الْأَوَّلِ الْعَهْدُ عَامٌّ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى﴾، وَعَلَى هَذَا خَاصٌّ، وَالآيَاتُ الثَّلَاثُ الْمُسْتَشْهَدُ بِهَا لِأَجْلِ أَنَّ الْعَهْدَ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى فَحَسْبُ. وَلَمَّا كَانَ عَطَفُ قَوْلِهِ: ﴿وَأَمِنُوا بِمَا أَنْزَلْتُ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَكُمْ﴾ [البقرة: ٤١] عَلَى سَبِيلِ الْبَيَانِ عَلَى هَذَا الْوَجْهِ ظَاهِرًا، قَالَ: «وَيَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: وَأَمِنُوا» لِمَا يُفْهَمُ مِنَ الْأَمْرِ بِالْإِيمَانِ بِالْمُنَزَّلِ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْأَمْرِ السَّابِقِ الْأَمْرُ بِالْإِيمَانِ^(١) بِالْمُنَزَّلِ عَلَيْهِ، وَأَنَّهُ نَبِيُّ الرَّحْمَةِ بِنَاءً عَلَى أَنَّ عَطَفَ الْخَاصِّ يُخَصِّصُ الْعَامَّ، وَأَمَّا عَلَى الْأَوَّلِ فَهُوَ مِنْ عَطَفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ، وَجَعَلَ الْأَوَّلَ تَوْطئةً^(٢) لِلثَّانِي؛ تَنْبِيْهُهَا عَلَى عُلُوِّ مَرْتَبَةِ هَذَا الْمُنَزَّلِ وَتَبَاهِيَةِ مَنَزَلَةِ هَذَا الْمُنَزَّلِ عَلَيْهِ^(٣)، وَقَضَيْلَهُ عَلَى سَائِرِ الْمُرْسَلِينَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ أَجْمَعِينَ^(٤).

قَوْلُهُ: (أَوْ: أَوَّلَ فَرِيقٍ، أَوْ فَوْجٍ...)، أَوْ: وَلَا يَكُنْ كُلُّ وَاحِدٍ إِنَّمَا قَدَّرَ هَذِهِ التَّقَادِيرَ لِمَا أَنَّ خَبَرَ كَانَ مَفْرَدًا لَفْظًا، وَالْأَسْمُ جَمَاعَةً. قَالَ الْقَاضِي: أَوَّلُ: أَفْعَلُ لَا فِعْلَ لَهُ، وَقِيلَ: أَصْلُهُ «أَوَّلُ» مِنْ: وَآلٍ، فَأَبْدَلْتَ هَمْزُهُ وَآوًا تَخْفِيفًا غَيْرَ قِيَاسِيٍّ، أَوْ أَوَّلُ مِنْ آلٍ فَقَلْبْتَ هَمْزُهُ وَآوًا وَأَدْغَمْتَ^(٥).

(١) فِي (ط): «السَّابِقِ الْإِيمَانِ».

(٢) فِي (ف): «تَغْطِيَةٌ».

(٣) مِنْ قَوْلِهِ: «وَأَنَّهُ نَبِيُّ الرَّحْمَةِ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ (ط).

(٤) هَذِهِ الْفَقْرَةُ - مِنْ قَوْلِهِ: «وَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدَ» إِلَى هُنَا - مَكَانَهَا فِي (ط) بَعْدَ فَكْرَةِ قَوْلِهِ الْآخِي: «قَوْلُهُ:

وَالْمُسْتَفْتَحِينَ».

(٥) «أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ» (١: ٣١٢).

وهذا تعريضٌ بأنه كانَ يجبُ أن يكونوا أوَّلَ مَنْ يُؤمِنُ به؛ لمعرفتهم به وبصفته، ولأنهم كانوا المبشرين بزمانٍ من أوحى إليه، والمُستفتحين على الذين كفروا به، وكانوا يُعدُّون أتباعه أوَّلَ الناس كلِّهم، فلما بُعثَ كانَ أمرهم على العكس، كقوله: ﴿لَئِنْ كُنَّا لِلَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْيَتْنَةُ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَا نَفَرَقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْيَتْنَةُ﴾ [البينة: ١-٤]، ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٨٩]، ويجوزُ أن يراد: ولا تكونوا مثل أوَّلِ كافرٍ به، يعني مَنْ أَشْرَكَ به مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ، أي: ولا تكونوا - وأنتم تعرفونه مذكورًا في التوراة موصوفًا -

قوله: (وهذا تعريض) أي: قوله^(١): ﴿وَلَا تَكُونُوا أَوَّلَ كَافِرٍ بِهِ﴾ تعريضٌ بها^(٢) يجبُ عليهم لقتضى حالهم، ولما تكلموا به من الاستفتاح والبشارة، والتعريضُ أنواعٌ منها: أن يكونَ الكلامُ مَسْوقًا لأجلِ موصوفٍ غيرِ مذكورٍ كما تقولُ في عِرْضٍ مَنْ يُوْذِي الناسَ: فلانٌ رجلٌ مؤمنٌ يُصَلِّي وَيُزَكِّي ولا يُؤْذِي الناسَ. ويُتوصَّلُ به إلى نَقْيِ الإيْبانِ عن المؤْذِي.

ومنها: أن يُساقَ به لِمُقْتَضَى الحالِ على طريقةِ قوله:

أروحُ لتسليمٍ عليك وأغتدي وحسبك بالتسليم مني تقاضيا^(٣)
وما نحنُ بصددِهِ مِنْ هذا القبيل.

قوله: (والمُستفتحين) الاستفتاح: الاستنصار. أي: كانوا يقولون: قد آنَ مَبْعُثُ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي نَجَدُهُ فِي التَّورَةِ وَالْإِنْجِيلِ، فنحنُ نؤمنُ به ونقاتلُكم معه.

(١) في (ف): «إلى قوله».

(٢) في (ح): «تعريض ما».

(٣) ذكره المبرِّدُ في «الكامل» (١: ١٤٠)، والزعروري في «ربيع الأبرار» (١: ٢٤٣) من غيرِ نسبةٍ لأحد. ويَعْدُهُ:

مَثَلٌ مَّنْ لَمْ يَعْرِفْهُ وَهُوَ مُشْرِكٌ لَا كِتَابَ لَهُ. وَقِيلَ: الضَّمِيرُ فِي ﴿يَبْهت﴾ لـ «مَا مَعَكُمْ»؛
لأنهم إذا كَفَرُوا بِمَا يُصَدِّقُهُ فَقَدْ كَفَرُوا بِهِ. وَالْإِشْتِرَاءُ: اسْتِعَارَةٌ لِلْإِسْتِبْدَالِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:
﴿اشْتَرَوْا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَى﴾ [البقرة: ١٦]، وقوله:

كما اشترى المسلم إذ تنصرا

وقوله:

فإني شريت الحِلْمَ بِعَدِّكَ بِالْجَهْلِ

يعني: وَلَا تَسْتَبْدِلُوا بآيَاتِي ثَمَنًا، وَإِلَّا فَالْثَمَنُ هُوَ الْمُشْتَرَى بِهِ.....

قوله: (لأنهم إذا كَفَرُوا بِمَا يُصَدِّقُهُ فَقَدْ كَفَرُوا بِهِ) يعني لَا تَكُونُوا أَوَّلَ مَنْ كَفَرَ بِالتَّوْرَةِ،
لأنه صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ مُصَدِّقٌ فِي التَّوْرَةِ لِمَا فِيهَا مِنْ صِفَتِهِ وَنَعْتِهِ، فَإِذَا كَفَرْتُمْ بِالْمُصَدِّقِ لَزِمَ أَنْ
تَكْفُرُوا بِالْمُصَدِّقِ.

قوله: (كما اشترى المسلم إذ تنصرا) أي: كما استبدل المسلم بالإسلام الكفر حتى اختار
النصرانية، مضى بيانه.

قوله: (فإني شريت الحِلْمَ بِعَدِّكَ بِالْجَهْلِ) قبله:

فإن تزعميني كنتُ أَجْهَلُ فيكم^(١)

«كنتُ أَجْهَلُ» ثاني مفعولي «تزعميني» وقيل: الرَّعْمُ بمعنى القَوْلِ لَوْ قَوَّعَ الْجَمْلَةَ بَعْدَهُ،
أي: أَنْ تَقُولَ كُنْتُ أَجْهَلُ النَّاسِ فِيكُمْ، فَإِنِّي بَدَّلْتُ حَالِي بِعَدِّكَ، وَاسْتَبَدَّلْتُ الْحِلْمَ بِالْجَهْلِ،
وَالْأَنَاءَةُ الطَّيِّشُ، وَالرَّفَقُ بِالْخُرْقِ.

قوله: (وإلا فالثمن هو المشتري به) وتقريره: أَنَّ الْإِشْتِرَاءَ اسْتِعَارَةٌ لِلْإِسْتِبْدَالِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ
اسْتِعَارَةٌ لَهُ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ الثَّمَنُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ هُوَ الْمُشْتَرَى، وَالثَّمَنُ الْمُتَعَارَفُ هُوَ

(١) لأبي ذؤيب الهذلي كما في «شرح أشعار الهذليين» (١: ٩٠).

والثمن القليل: الرئاسة التي كانت لهم في قومهم، خافوا عليها القوات لو أصبَحُوا تَبَاعًا لرسول الله ﷺ فاستبدلوا - وهي بَدَلٌ قليلٌ ومتاعٌ يسيرٌ - بآيات الله وبالحق الذي كلٌّ كثيرٌ إليه قليلٌ، وكلٌّ كبيرٌ إليه حقيرٌ، فما بال القليلِ الحقير! وقيل: كانت عامَّتُهُمْ يُعْطُونَ أَجْبَارَهُمْ مِنْ رُؤُوعِهِمْ وَثَارِهِمْ، وَيُهْدُونَ إِلَيْهِمُ الْهَدَايَا وَيَرْشُونَهُم الرِّشَا عَلَى تَحْرِيفِهِمُ الْكَلِمَ، وتسهيلهم لهم ما صَعُبَ عليهم مِنَ الشَّرَائِعِ، وَكَانَ مُلُوكُهُمْ يُدْرُونَ عَلَيْهِمُ الْأَمْوَالَ؛ لِيَكْتُمُوا أَوْ يُحَرِّفُوا.

المشتري به، وهاهنا المشتري به الآيات، لأنَّ الباءَ تدخلُ على الثمن، فلما دخلَ على «آياتي» صارَ هو المشتري به، وصارَ ﴿ثَمَنًا قَلِيلًا﴾ هو المبيع؛ يريدُ: أنَّ هذه الاستعارة استعارةً لفظيةً لا معنوية، فاستعيرَ الشراءَ لمُجَرَّدِ الاستبدالِ من غيرِ نَظَرٍ إِلَى التَّشْبِيهِ كَمَا يُسْتَعَارُ لِأَنْفِ الْإِنْسَانِ الْمُرْسَنِ^(١). قال المصنِّف في قوله تعالى: ﴿طَلَعَهَا كَأَنَّ رُؤُوسَ الشَّيَاطِينِ﴾ [الصفات: ٦٥] الطَّلُعُ لِلنَّخْلَةِ، فاستعيرَ لِمَا طَلَعَ مِنْ شَجَرَةِ الرُّقُومِ مِنْ حَمَلِهَا؛ إما استعارةً لفظيةً أو معنوية. وأما التشبيهُ بقوله: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهَدْيِ﴾ [البقرة: ١٦] فلمُجَرَّدِ استعارةِ الاشتراءِ للاستبدالِ، ويُمكنُ أَنْ يَكُونَ استعارةً معنوية، بولغَ أَوَّلًا بِأَنَّ شَبَّهَ هَذَا الاستبدالَ في كونه مرغوبًا فيه بالبيعِ والشراءِ، ثم زيدَ في المبالغةِ بِأَنَّ قُلَيْتَ الْقَضِيَّةِ، وَجُعِلَ الثَّمَنُ مَبِيعًا، وَالْمَبِيعُ ثَمَنًا، وَنَحْوَهُ فِي الْقَلْبِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا﴾ [البقرة: ٢٧٥]. فجُعِلَتِ الْآيَاتُ فِي الْإِبْتِدَالِ وَالْإِثْمَانِ وَكَوْنِهَا ذَرَائِعَ إِلَى سَائِرِ مَبَاغِيهِمْ كَالدَّرَاهِمِ الْمَبْدُولَةِ لِقَضَاءِ الْحَوَائِجِ. وَمَقَامُ التَّقْرِيعِ وَالتَّغْيِي عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ وَسُوءِ صَنِيعِهِمْ يَقْتَضِي هَذِهِ الْمَبَالِغَةَ، وَإِلَيْهِ يَنْظُرُ مَا رَوَيْنَا عَنْ الدَّارِمِيِّ، قَالَ أَبُو مُوسَى: «إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ كَأَنَّ لَكُمْ أَجْرًا، وَكَأَنَّ لَكُمْ وَرْزًا، وَكَأَنَّ لَكُمْ دُكْرًا، أَتَبِعُوا الْقُرْآنَ وَلَا تَتَّبِعُكُمْ الْقُرْآنَ، فَإِنَّ مَنْ يَتَّبِعِ الْقُرْآنَ يَهْطِ بِهٍ فِي رِيَاضِ الْجَنَّةِ، وَمَنْ يَتَّبِعْهُ الْقُرْآنُ يَرْجُحُ فِي قَفَاهُ فَيَقْدِفُهُ فِي جَهَنَّمَ»^(٢).

(١) وهو مكانُ الرِّسَنِ مِنَ الدَّابَةِ. وَالرِّسَنُ: الْحَبْلُ.

(٢) «سنن الدارمي» (٢: ٥٢٦).

﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ * وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ وَارْكَعُوا مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [٤٣-٤٢]

الباء التي في ﴿بِالْبَاطِلِ﴾ إن كانت صلةً مثلها في قولك: كَبَسْتُ الشيءَ بالشيءِ وخلطته به؛ كان المعنى: ولا تكتبوا في التوراة ما ليس منها فيختلط الحقُّ المُنزَّلُ بالباطل الذي كُتِبَ، حتى لا يُمَيِّزَ بَيْنَ حَقِّها وباطلِكُمْ؛ وإن كانت باء الاستعانة، كالتي في قولك: كُتِبَ بالقلم؛ كان المعنى: ولا تجعلوا الحقَّ ملتبسًا مُشْتَبِهًا بباطلِكُمْ الذي تكتبونه.

﴿وَتَكْتُمُوا﴾: جَزَمُ داخلٌ تحت حُكْمِ النهي، بمعنى: ولا تكتبوا، أو منصوبٌ بإضمار «أن»، والواو بمعنى الجمع، أي: ولا تجمعوا لَبَسَ الحقَّ بالباطل وكتبا الحقَّ، كقولك: لا تأكل السمك وتشرَب اللبن. فإن قلت: لَبَسُهم وكتباُهم ليسا بفعلين.....

قوله: (وإن كانت باء الاستعانة) والفرق: أن الخلطَ يستدعي خلوطًا وخلوطًا به. قال الجوهري: خلطت الشيءَ بغيره فاختلط، فإذا جُعِلَتْ صلةً كان «الباطل» مفعولًا مثل الأول، فخلطهم أن يكتبوا شيئًا آخرَ مثلَ المُنزَّل، فإذا كتبوه اختلطَ مع الحقِّ، فالمنهي الكِتْبَةُ نَفْسُهَا، لأنها مُستلزمةٌ للاختلاط، ومن ثمَّ قال: «ولا تكتبوا فيختلط الحقُّ بالباطل» وجعل «فيختلط» جوابًا للنهي، وإذا جُعِلَتْ للاستعانة كان المنهي جَعَلَ مكتوبهم سببًا للاشتباه، ولهذا قال: «ولا تجعلوا الحقَّ مُشْتَبِهًا بباطلِكُمْ» أي: بسببِ باطلِكُمْ. وقال «الذي تكتبونه» أي: الذي أنتم مُشْتَغِلُونَ به وهو دأبُكم وعادَتُكم، فقوله: «ملتبسًا» ثاني مفعولي جَعَلَ.

قوله: (والواو بمعنى الجمع) قال في «الإقليد»: هذه الواو تُسمَّى واو الصِّرف؛ لأنها تصرفُ المعطوفَ عن إعرابِ المعطوفِ عليه.

قوله: (لَبَسُهم وكتباُهم) تقريره: أن اللَّبَسَ والكَتْبَانَ مُتلازمان، فليست المسألة كقولهم: لا تأكل السمك وتشرَب اللبن، ليصحَّ دخول واو الجمع بينهما. وأجاب بها تلخيصه: أن لَبَسَ

متميّزين حتى يُنْهَوْا عن الجمع بينهما؛ لأنهم إذا لَبَسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ فَقَدْ كَتَمُوا الْحَقَّ. قلت: بل هُما متميّزان؛ لأن لَبَسَ الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ ما ذكرنا مِنْ كَتَمِهِمْ فِي التَّوْرَةِ ما ليس منها، وكتماهمُ الْحَقَّ أَنْ يَقُولُوا: لا نجدُ في التَّوْرَةِ صِفَةَ مُحَمَّدٍ ﷺ أَوْ حُكْمَ كَذَا، أَوْ يَمْحُوا ذَلِكَ، أَوْ يَكْتُبُوهُ عَلَى خِلَافِ ما هو عليه. وفي مصحفِ عبد الله: (وتكتُمون)....

الحَقُّ بِالْبَاطِلِ عَلَى ما يَبْنَاهُ فِي الْوَجْهَيْنِ، إِظْهَارُ ما به يَشْتَبِهُ ما في التَّوْرَةِ، وَكَتْمُ الْحَقِّ إِخْفَاءُ ما في التَّوْرَةِ؛ إِمَّا بِالْقَوْلِ بأن يَقُولُوا: لا نجدُ فيها كَذَا، أَوْ بِالْفِعْلِ بأن يَمْحُوا ذَلِكَ، أَوْ يَكْتُبُوهُ عَلَى خِلَافِ ما هو عليه، فَقَوْلُهُ: «أَوْ حُكْمَ كَذَا» عَطَفٌ عَلَى «صِفَةِ مُحَمَّدٍ» صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَهُوَ حُكْمُ الزَّانِي الْمُحْصَنِ، وَرَجْمُهُ كَمَا سَيَجِيءُ حَدِيثُهُ. وَقَوْلُهُ: «أَوْ يَمْحُوا» عَطَفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «أَنْ يَقُولُوا».

فإن قلت: فعلى هذا يلزمُك جَوَازُ فِعْلِهِمُ اللَّبَسَ بِدُونِ الْكِتْمَانِ وَعَكْسُهُ، كما في مسألة السَّمَكَةِ.

قلت: لا تُسَلِّمُ جَوَازَ فِعْلٍ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَى الْإِنْفِرَادِ كما في مسألة السَّمَكَةِ، فإنَّ بَيِّنَةَ الْجَمْعِ لا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الْبَعْضِ وَلَا عَلَى عَدَمِهِ، وَإِنَّمَا يُعْلَمَانِ مِنْ دَلِيلٍ آخَرَ، أَمَّا فِي مَسْأَلَةِ السَّمَكَةِ فَمِنْ الطَّبِّ، وَأَمَّا فِي الْآيَةِ فَلَا سِتْدَادَ فُتِّحَ كُلُّ مِنْهَا^(١). وبقي أن يُقال: إذا كان كذلك فما فائدةُ الْجَمْعِ؟

والجواب: فائدتهُ الْمَبَالِغَةُ فِي التَّنْعِي عَلَيْهِمْ وإِظْهَارِ قُبْحِ أَعْمَالِهِمْ مِنْ كَوْنِهِمْ جَامِعِينَ بَيْنَ الْفِعْلَيْنِ اللَّذَيْنِ إِنْ انْفَرَدَ كُلُّ مِنْهُمَا كَانَ مُسْتَقْبَلًا فِي الْقُبْحِ، وَعَلَى قِرَاءَةِ الْجَزْمِ وَإِنْ دَلَّ عَلَى الْمَبَالِغَةِ لَكِنْ تَفَوُّتُ فائِدَةِ التَّنْعِي عَلَيْهِمْ.

قَوْلُهُ: (وفي مصحفِ عبد الله: وتكتُمون)^(٢) قال القاضي: هذه القراءةُ تعضدُ قولَ مَنْ

(١) في (ط): «كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا».

(٢) في (ح): «ويكتُمون».

بمعنى: كَاتِبِينَ. ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾: في حالِ عِلْمِكُمْ أَنْكُمْ لَا يَسُونُ كَاتِمُونَ، وهو أَقْبَحُ لهم؛ لأنَّ الجَهْلَ بالقبيحِ رَبِّياً عَدِرٌ رَاكِبُهُ. ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾: يعني صلاة المسلمين وزكاتهم. ﴿وَأَذْكُمُوا مَعَ الزَّكَاةِ﴾ منهم؛ لأنَّ اليهودَ لَا رُكُوعَ في صَلَاتِهِمْ. وقيل: الزَّكُوعُ: الخُضُوعُ والانتِقادُ لِمَا يُلْزَمُهُمْ في دينِ الله، ويجوزُ أن يرادَ بِالرُّكُوعِ الصلاةُ، كما يعبرُ عنها بالسجود، وأن يكونَ أمراً بأن تصلُّ مع المصلِّين، يعني: في الجماعة، كأنه قيل: وأقيموا الصلاة وصلُّوها مَعَ المصلِّين لَا مُتَفَرِّدين.

قال: إِنَّ «الواو» لِلجَمْعِ، لأنَّ المعنى: وَأَنْتُمْ تَكْتُمُونَ^(١)، وفيه إشعارٌ بأنَّ استقباحَ اللِّبَسِ لِمَا يَصْحَبُهُ مِنْ كِتْمَانِ الْحَقِّ^(٢).

قوله: (يعني صلاة المسلمين وزكاتهم) قال القاضي: يعني أَنَّ غَيْرَهُمَا كِلَا صَلَاةٍ وَلَا زَكَاةٍ، أَمْرُهُمْ بِفُرُوعِ الْإِسْلَامِ بعدما أَمَرَهُمْ بِأَصُولِهَا، وفيه دليلٌ على أَنَّ الْكُفَّارَ مُخَاطَبُونَ بِهَا^(٣). والزكاة: مِنْ زَكَا الزَّرْعُ: إِذَا نَمَتْ، فَإِنَّ إِخْرَاجَهَا يَسْتَجْلِبُ تَرْكِيبَةً فِي الْمَالِ، وَيُسَمَّى لِلنَّفْسِ فَضِيلَةً الْكَرَمِ، أَوْ مِنَ الزَّكَاةِ بِمَعْنَى الطَّهَارَةِ؛ فَإِنَّهَا تُطَهِّرُ الْمَالَ مِنَ الْخُبْثِ وَالنَّفْسَ مِنَ الْبُخْلِ^(٤).

قوله: (لأنَّ اليهودَ) تعليلٌ لاختصاصِ الرُّكُوعِ بِالذِّكْرِ مَعَ أَنَّهُ دَاخِلٌ فِي الْأَمْرِ بِإِقَامَةِ الصَّلَاةِ.

(١) لتمام الفائدة، انظر: «البحر المحيط» (١: ١٨٠).

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٣١٤).

(٣) قد فَرَّقَ علماءُ الْأَصُولِ بَيْنَ خُطَابِ الْكُفَّارِ بِالْفُرُوعِ عَقْلاً وَبَيْنَ خُطَابِهِمْ شَرْعاً. وَيَكَادُ الْإِجْمَاعُ يَنْعَقِدُ عَلَى جَوَازِ خُطَابِهِمْ بِالْفُرُوعِ عَقْلاً، كَمَا قَرَّرَهُ الْبَدْرُ الزَّرْكَشِيُّ فِي «البحر المحيط» (١: ٣٢١). وَأَمَّا خُطَابُهُمْ بِالْفُرُوعِ شَرْعاً، فَالْخِلَافُ فِيهِ مَنْصُوبٌ، وَالْجُمْهُورُ عَلَى جَوَازِهِ. وَذَهَبَ جُمْهُورُ الْحَنَفِيَّةِ، وَالْقَاضِي عَبْدُ الْجَبَّارِ مِنَ الْمُعْتَزِلَةِ، وَالْإِمَامُ أَبُو حَامِدٍ الْإِسْفَرَايِينِي إِلَى أَنَّهُمْ غَيْرُ مُكَلَّفِينَ بِالْفُرُوعِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَذْهَبِ مَالِكٍ. انظر: «البحر المحيط» (١: ٣٢٢)، و«البرهان» للإمام الجويني (١: ٩٢).

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٣١٤).

[أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ نَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ * وَأَسْتَعِينُوا بِالْغُبُرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّمَا الْكَفِيرُ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ * الَّذِينَ يَطُغُونَ أَنَّهُمْ مُلْكُوا رَبِّهِمْ وَأَنْتُمْ إِلَيُّرْجَعُونَ] [٤٥-٤٦]

﴿أَتَأْمُرُونَ﴾: الهمزة للتقرير مع التوبيخ والتعجيب من حالهم. والبرُّ: سعة الخير والمعروف، ومنه: البرُّ لسعته، ويتناول كل خير، ومنه قولهم: صدقت وبررت. وكان الأحرار يأْمُرُونَ مَنْ نَصَحُوهُ فِي السِّرِّ مِنْ أَقَارِبِهِمْ وَغَيْرِهِمْ بِاتِّبَاعِ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَلَا يَتَّبِعُونَهُ. وقيل: كانوا يأْمُرُونَ بِالصَّدَقَةِ وَلَا يَتَصَدَّقُونَ، وَإِذَا أَتَوْا بِصَدَقَاتٍ لِيَفْرُقُوها خَانُوا فِيهَا. وعن محمد بن واسع: بَلَغَنِي أَنَّ نَاسًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ اطَّلَعُوا عَلَى نَاسٍ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَقَالُوا لَهُمْ: قَدْ كُنتُمْ تَأْمُرُونَنَا بِأَشْيَاءَ عَمَلْنَاهَا فَدَخَلْنَا الْجَنَّةَ! قَالُوا: كُنَّا نَأْمُرُكُمْ بِهَا وَنَخَالَفُ إِلَى غَيْرِهَا. ﴿وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ﴾: وتركوها من البرِّ كالمُنْسِيَّاتِ. ﴿وَأَنْتُمْ نَتْلُونَ الْكِتَابَ﴾: تبكيت، مثل قوله: ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٤٢]، يعني: تتلون التوراة وفيها نعت محمد ﷺ، أو فيها الوعيد على الخيانة، وترك البرِّ، ومخالفة القول بالعمل.....

قوله: (صَدَقْتَ وَبَرَرْتَ) أي: بررت في صدقك، كما يقال: كَذَبْتَ وَفَجَرْتَ، أي: فَجَرْتَ في كَذِبك هذا.

قوله: (وقيل: كانوا يأْمُرُونَ بِالصَّدَقَةِ) فعلى هذا البرُّ بمعنى الإحسان، وعلى الأول بمعنى الإيمان.

قوله: (كالمُنْسِيَّاتِ) أشار بالكاف إلى أن المراد بقوله: «تَنْسَوْنَ»: تَرُكُونَ عَلَى الاستعارة التبعية؛ لأنَّ أَحَدًا لَا يَنْسَى نَفْسَهُ بَلْ يَجْرُمُهَا مِنَ الْخَيْرِ، وَيَتْرُكُهَا كَمَا يَتْرُكُ الشَّيْءَ الْمُنْسِيَّ مَبَالِغَةً لِعَدَمِ الْمُبَالَاهِ وَالْغَفْلَةِ فِيمَا يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلَهُ.

قوله: ﴿وَأَنْتُمْ نَتْلُونَ الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ٤٤] تبكيت مثل قوله: ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] يعني: كما وقع ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ حالاً من فاعل «لا تلبسوا» على سبيل التبكيت

﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾: توبيخٌ عظيمٌ، بمعنى: أفلا تَفْطَنُونَ لِقُبْحِ ما أقدمتم عليه حتى يصدكم استبقاؤه عن ارتكابه وكانكم في ذلك مَسْلُوبِ العقول؛ لأنَّ العقول تأباه وتدفعه،.....

والزامِ الخصم، كذلك ﴿وَأَنْتُمْ تَنْتَلُونَ الْكِتَابَ﴾ حالٌ من فاعلِ ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ﴾ للتبكي، وأيضاً كما اختلف تقديرُ مُتعلّقِ «تعلمون» باختلاف تفسير «لا تُلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ» في الوجهين على ما سبق^(١)، كذلك يختلفُ تقديرُ مُتعلّقِ «يتلون» باختلاف تفسير «أَتَأْمُرُونَ» في تلك الوجوه الثلاثة المذكورة من الأمرِ باتباعِ محمدٍ صلواتُ الله عليه ولا يتبعونه، والأمرِ بالصدقة ولا يتصدقون، والأمرِ بالصدقة والخيانة فيها. فأتى بها في التقدير على طريقة الشر بلا ترتيب^(٢). ولما كان الوجهان الأخيران قولاً واحداً كما سبق، جاء به «أو» وعطف عليه قوله: «ومخالفة» على «الخيانة» بالواو.

فإن قلت: هل يحتملُ قوله: ﴿وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ما احتمل في قوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَاداً وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢] من جعله بمنزلة اللازم مُبالغة، أي: أنتم من أهل العلم والمعرفة؟

قلت: لا، لأنه عقبَ بقوله: ﴿أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ﴾ الآية وهو مثلُ قوله: ﴿كَمْثِلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَثْقَاراً﴾ [الجمعة: ٥] وقوله: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ تقييدٌ بعد التبكي، أي: كأنكم مَسْلُوبِ العقولِ وكالحمارِ يحملُ أَثْقَاراً، فكيف يثبتُ لهم العلمُ الفائقُ كما أثبتَ لدهاءِ العربِ هناك! وفي هذا إيذانٌ بأنَّ فعلَ اليهودِ كانَ أفضحَ من فعلِ المشركين؛ لأنَّ مخالفةَ النصِّ الجليِّ مع اعتقادِ وجوبه مخالفةٌ لأمرِ الله وأمرِ العقل، ومخالفةُ أمرِ العقلِ مخالفةٌ له فحَسَبُ.

قوله: (مَسْلُوبِ العقول؛ لأنَّ العقولَ تأباه وتدفعه) فيه إيباءٌ إلى أنَّ قوله: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾

(١) انظر: «الكشاف» (٢: ٤٥٩).

(٢) في (ط): «النشر من غير ترتيب».

ونحوه: ﴿أَفِي لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [الأنبياء: ٦٧]. ﴿وَأَسْتَعِينُوا﴾ على حوائجكم إلى الله ﴿بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ أي: بالجمع بينهما، وأن تُصَلُّوا صابرين على تكاليف الصلاة، مُتَمَلِّينَ لمشاقتها وما يجب فيها: من إخلاص القلب، وحفظ النيات، ودفع الوسواس، ومراعاة الآداب، والاحتراس من المكاره، مع خشية والخشوع، واستحضار العلم بأنه انتصاب بين يدي جبار السماوات؛ لِيُسْأَلَ فَكُمُ الرِّقَابِ عَنْ سَخَطِهِ وَعَذَابِهِ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَمْرَ أَهْلِكَ بِالصَّلَاةِ وَأَصْطِرِّ عَلَيْهَا﴾ [طه: ١٣٢]؛ أَوْ: واستعينوا على البلايا والنوائب بالصبر عليها، والالتجاء إلى الصلاة عند وقوعها، وكان رسول الله ﷺ.....

مُطَلَّقٌ يجري مجرى اللازم. قَالَ الْقَاضِي: الْعَقْلُ فِي الْأَصْلِ الْحِسُّ، سُمِّيَ بِهِ إِدْرَاكُ الْإِنْسَانِ^(١)؛ لِأَنَّهُ يَحْسِسُهُ عَمَّا يَقْبُحُ، وَيَعْقِلُهُ عَلَى مَا يَحْسُنُ، ثُمَّ الْقُوَّةُ الَّتِي بِهَا النَّفْسُ تُدْرِكُ هَذَا الْإِدْرَاكَ^(٢). الْمَعْنَى: فَلَا عَقْلَ لَكُمْ بِحِسِّكُمْ عَمَّا تَعْلَمُونَ وَخَامَةً عَاقِبَتِهِ، أَوْ: أَفَلَا تَعْقِلُونَ قُبْحَ صَنِيعِكُمْ فَيَصُدِّكُمْ عَنْهُ.

قوله: (وَأَنْ تُصَلُّوا صَابِرِينَ) عَطَفَ تَفْسِيرِيٌّ عَلَى قَوْلِهِ: «بِالْجَمْعِ بَيْنَهُمَا» وَكَذَا قَوْلُهُ: «وَأَنْ يُسْتَعَانَ» عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: «الدَّعَاءُ»، وَالضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: «بِأَنَّهُ انْتِصَابٌ» رَاجِعٌ إِلَى الصَّلَاةِ، وَالتَّذَكُّيرُ بِاعْتِبَارِ الْخَيْرِ لَا إِلَى الْجَمْعِ كَمَا ظُنُّ؛ لِأَنَّهُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «وَاسْتِحْضَارِ الْعِلْمِ»، وَهُوَ عَطَفٌ عَلَى «إِخْلَاصِ الْقَلْبِ فِيهَا»^(٣)، وَ«لِيُسْأَلَ» تَعْلِيلٌ «لِانْتِصَابِ»، وَإِنَّمَا قَدَّمَ الصَّبْرَ عَلَى الصَّلَاةِ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ حُصُولَ الصَّلَاةِ كَامِلَةً إِلَّا بِالصَّبْرِ^(٤).

(١) فِي (ط): «الْإِدْرَاكُ الْإِنْسَانِي».

(٢) «أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ» (١: ٣١٦).

(٣) عِبَارَةُ الزُّعْمَرِيِّ فِي «الْكَشَافِ»: «وَمَا يَجِبُ فِيهَا مِنْ إِخْلَاصِ الْقَلْبِ».

(٤) فِي (ط): «إِلَّا بِهِ».

إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ قَرَعَ إِلَى الصَّلَاةِ. وعن ابن عباس: أنه نُعِيَ إليه أخوه قُتُمٌ وهو في سفرٍ، فاسترجع وتَنَحَّى عن الطريق، فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ أَطَالَ فِيهِمَا الْجُلُوسَ، ثُمَّ قَامَ يَمْشِي إِلَى رَاحِلَتِهِ وَهُوَ يَقُولُ: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾. وقيل: الصبرُ الصَّوْمُ؛ لأنه حبسٌ عن المفطرات، ومنه قيل لشهر رمضان: شهرُ الصبر. ويجوزُ أن يُرادَ بالصَّلَاةِ الدُّعَاءُ، وأن يُستعانَ على البلايا بالصَّبرِ والالتجاءِ إلى الدُّعَاءِ والابتِهالِ إلى الله تعالى في دَفْعِهِ. ﴿وَإِنَّهَا﴾ الضميرُ للصَّلَاةِ، أو للاستعانة، ويجوزُ أن يكونَ لجميعِ الأمور.....

قوله: (إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ^(١)) وفي رواية حذيفة: «إِذَا حَزَبَتْهُ^(٢) أَمْرٌ صَلَّى» أخرجه أبو داود^(٣). حَزَبَتْهُ بالنون، وفي «الكشاف» بالباءِ الموحدةِ من تحت. وكذا في «النهاية»: إِذَا حَزَبَتْهُ أَمْرٌ صَلَّى، أَي: إِذَا تَزَلَّ بِهِ هَمٌّ أَوْ أَصَابَتْهُ غَمٌّ.

قوله: (قَرَعَ إِلَى الصَّلَاةِ)، النهاية: في حديثِ الكسوفِ «فَافْرَعُوا إِلَى الصَّلَاةِ»^(٤)، أَي: الْجُؤُوا إِلَيْهَا، واستعينوا بها على دَفْعِ الأَمْرِ الحَادِثِ.

قوله: (فَاسْتَرْجِعْ) أَي: قَالَ: إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ. قَالَ صَاحِبُ «الْجَامِعِ»^(٥): قُتُمٌ بَضْمٌ الْقَافِ وَقَفْحُ الثَّاءِ الْمُثَلَّثَةِ. وَكَانَ وَالْيَا لَعَلِّي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى مَكَّةَ، وَاسْتَشْهَدَ بِسَمَرٍ قَدْ رَمَنَ مَعَاوِيَةَ.

قوله: ﴿وَإِنَّهَا﴾ الضميرُ للصَّلَاةِ، الرَّاغِبُ^(٦): حَصَّهَا^(٧) بَرَدَ الضميرُ؛ لِأَنَّهَا أَرْفَعُ مَنْزِلَةً

(١) في (ح): «إِذَا حَزَبَهُ أَمْرٌ قَرَعَ إِلَى الصَّلَاةِ».

(٢) في (ط): «حَزَبَتْهُ».

(٣) «سنن أبي داود» (١٣٢١)، وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٣٢٩٩)، وإسناده ضعيف لجهالة محمد

ابن عبد الله الدؤلي.

(٤) أخرجه البخاري (١٠٤٦)، ومسلم (٩٠١)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٥) «جامع الأصول» (٢: ٧٨٧).

(٦) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٧٧).

(٧) في (ف): «حَصَّصَهَا».

التي أَمَرَ بها بنو إسرائيل وهوا عنها، مِنْ قوله: ﴿اذْكُرُوا نِعْمَتِيَ﴾ إِلَى ﴿وَأَسْتَعِينُوا﴾. ﴿لَكِبْرَةٌ﴾: لشاقة ثقيلة، مِنْ قولك: كَبُرَ عَلَيَّ هَذَا الْأَمْرُ، ﴿كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا نَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ [الشورى: ١٣]. فَإِنْ قُلْتَ: مَا لَهَا لَمْ تَنْقُلْ عَلَى الْخَاشِعِينَ، وَالْحَشُوعُ فِي نَفْسِهِ مِمَّا يَنْقُلُ؟ قُلْتُ: لِأَنَّهُمْ يَتَوَقَّعُونَ مَا ادْخَرَ لِلصَّابِرِينَ عَلَى مُتَاعِهَا فَهُمْ فِيهِمْ، أَلَا تَرَى إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَنْظُرُونَ أَنَّهُمْ مُلْقَوْنَ رَبَّهِمْ؟﴾ أَي: يَتَوَقَّعُونَ لِقَاءَ ثَوَابِهِ وَتَبَلُّ مَا عِنْدَهُ، وَيَطْمَعُونَ فِيهِ. وَفِي مَصْحَفِ عَبْدِ اللَّهِ: (يَعْلَمُونَ)، وَمَعْنَاهُ: يَعْلَمُونَ أَنَّ لَا بَدَّ مِنْ لِقَاءِ الْجَزَاءِ فَيَعْمَلُونَ عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ؛

مِنَ الصَّبْرِ، لِأَنَّمَا تَجْمَعُ ضُرُوبًا مِنَ الصَّبْرِ، إِذْ هِيَ حَبْسُ الْخَوَاسِّ عَلَى الْعِبَادَةِ، وَحَبْسُ الْخَوَاطِرِ وَالْأَفْكَارِ عَلَى الطَّاعَةِ؛ وَلِهَذَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِنَّهَا لَكِبْرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾، وَأَمَّا الصَّلَاةُ الَّتِي تَخْفُ عَلَى غَيْرِ الْخَاشِعِ فَمُسَمَّاةٌ بِأَسْهَوٍ وَلَيْسَتْ فِي حُكْمِهَا، بِدَلَالَةِ قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تَكُنْ مِنَ الْفَاحِشِينَ﴾ [النكبات: ٤٥] وَقَلَّمَا تَرَى صَلَاةَ غَيْرِ الْخَاشِعِينَ تَنْتَهِي عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ، وَنَظِيرُهُ فِي رَدِّ الضَّمِيرِ: ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انفَضُّوا إِلَيْهَا﴾ [الجمعة: ١١] أَعِيدَ الضَّمِيرُ إِلَى التَّجَارَةِ دُونَ اللَّهْوِ لَمَّا كَانَتْ سَبَبًا فِي الْإِنْفِضَاضِ.

قوله: (لأنهم يتوقعون) مُعَلَّلَةٌ مُقَدَّرٌ؛ لِأَنَّ تَقْدِيرَ السُّؤَالِ: مَا لِلصَّلَاةِ لَمْ تَنْقُلْ عَلَى الْخَاشِعِينَ، وَالْحَالُ أَنَّ الْحَشُوعَ فِي الصَّلَاةِ فِي نَفْسِهِ ثَقِيلٌ كَمَا عُلِّمَ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [المؤمنون: ٢]، وَمَا يَكُونُ ثَقِيلًا فِي نَفْسِهِ كَيْفَ يَكُونُ سَبَبًا لِحَفَافَةِ صَلَاتِهِمْ؟ وَأَجَابَ: إِنَّهَا يَكُونُ سَبَبًا لِحَفَافَةِ صَلَاتِهِمْ «لأنهم يتوقعون» إِلَى آخِرِهِ.

قوله: (أي: يتوقعون لقاء ثوابه) مَذْهَبُهُ^(١) قَالَ فِي «يُونُسَ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ الْذِّبُّ لَا يَرْجُو لِقَاءَنَا﴾ [يونس: ١٥]: كَيْفَ جَازَ النَّظَرُ عَلَى اللَّهِ وَفِيهِ مَعْنَى الْمُقَابَلَةِ^(٢)!

(١) مراد المؤلف أن هذا هو مذهب الزخشي في الروية، وأما أهل السنة فيثبتون رؤية الله يوم القيامة.

(٢) كذا قال الطيبي رحمه الله، والصواب أن الزخشي إنما أورد هذا السؤال في تفسير قوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاكَمْ خَلَائِفَ فِي الْأَرْضِ مِنْ بَعْدِهِمْ لِنَنْظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ﴾ [يونس: ١٤]. انظر: «الكشاف» (٧: ٤٤٣).

ولذلك فُسر ﴿يُظَنُّونَ﴾ بـ: يتيقنون، وأما من لم يوقن بالجزاء ولم يترج الثواب كانت عليه مشقة خالصة؛ فقلت عليه، كالمُنافقين والمُرائين بأعمالهم.

ومثاله: من وعِد على بعض الأعمال والصنائع أُجرة زائدة على مقدار عمله، فتراه يُزاوِلُه برغبة ونشاط وانشراح صدر ومُضاحكة لحاضريه، كأنه يستلذ مُزاوَلته، بخلاف حال عامل يتسخره بعض الظلمة، ومن ثمَّ قال رسول الله ﷺ: «وجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ».....

قوله: (ولذلك فُسر ﴿يُظَنُّونَ﴾ بـ: يتيقنون) أي: ولأجل ما قرأ عبد الله: (يعلمون) - ومعناه ما ذُكر - فُسر يظنون بـ: يتيقنون، قال: الظنُّ هاهنا بمعنى اليقين. ولو كانوا شاكِّين كانوا ضلَّالًا كافرين، والظنُّ بمعنى اليقين موجود، قال دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ (١):

فقلتُ همُ ظُنُّوا بالفي مُدَجَّجٍ
سَرَاتِهِمْ فِي الْفَارِسِيِّ الْمُسَرَّدِ (٢)

قوله: (وأما من لم يوقن بالجزاء ولم يترج الثواب كانت عليه مشقة) هذا يُعَلِّمُ مِنْ مَفْهُومِ قوله: ﴿وَأَنهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥]، لَأَنَّهُ فِي مَعْنَى: لَا يَهُونُ عَلَى أَحَدٍ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ، فَإِنَّهُ اسْتِنَاءٌ مُفْرَغٌ مِنْ كَلَامٍ مُوجِبٍ فَلَا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِ.

قوله: (يَتَسَخَّرُهُ بَعْضُ الظَّالِمَةِ)، الجوهري: تَسَخَّرَهُ: كَلَّفَهُ عَمَلًا بغير أُجْرَةٍ.

قوله: (وجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ) الحديثُ مِنْ رِوَايَةِ النَّسَائِيِّ عَنْ أَنَسٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «حُبِّبَ إِلَيَّ الطَّيِّبُ وَالنِّسَاءُ، وَجُعِلَ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ» (٣).

(١) سيد هوازن، فارس جاهلي شجاع، كان يسخر حزب، مات بأوطاس في غزوة حنين بعد أن بلغ من الكبر عتياً.

(٢) البيت في «ديوانه» ص ٤٧. والبيت من قصيدته الشهيرة في رثاء أخيه عبد الله ومطلعها:

بِأَقْبَعِ أُمِّ أَخْلَفْتُ كُلَّ مَوْعِدٍ
أَرَّثَ جَدِيدُ الْحَيْلِ مِنْ أُمِّ مَعْبِدٍ

(٣) «سنن النسائي» (٧: ٦١) وهو في «السنن الكبرى» للنسائي أيضاً (٨٨٣٦)، وأخرجه الإمام أحمد في

«المسند» (١٢٢٩٣) بإسناد حسن.

وكان يقول: «يا بلال رَوْحُنا». والخشوع: الإخبات والتطامن، ومنه:

قوله: (يا بلال رَوْحُنا) الحديث من رواية أبي داود عن سالم بن الجعيد قال: قال رجل من خُزاعة: كُتِبَني صَلَّيتُ فاستَرَحْتُ، فكأَنَّهُم عابُوا ذلكَ عليه، فقال: سَمِعْتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقولُ: «أَقِمِ الصَّلَاةَ يا بلالُ أَرِحْنَا بِهَا»^(١) أي: أَذِّنْ بِالصَّلَاةِ تَسْتَرِحْ بِأَدائها مِنْ شُغْلِ القلبِ بِها، قيل: كانَ اشتِغاله بالصَّلَاةِ راحةً لَهُ، فَإِنَّه كانَ يَعدُّ غَيرَها مِنَ الأَعمالِ الدُّنيويَةِ تعبًا، وكانَ يَسْتريحُ بالصَّلَاةِ لَيسَ فيها مِنْ مُناجاةِ اللَّهِ تعالى، ولهذا قالَ: «وَقُرَّةُ عَيني في الصَّلَاةِ»، وما أَقربَ الرَاحةِ مِنْ قُرَّةِ العَينِ، يقالُ: أراحَ الرَّجُلُ واستراحَ إِذا رَجَعَ نَفْسُهُ إِلَيهِ بَعدَ الإعياءِ، كُلُّها في «النَّهاية».

الراغب^(٢): الصَّلَاةُ جَامِعَةٌ لِلْعِبَادَاتِ وَزائِدَةٌ عَلَيْها لَأَنَّها لا تَصِحُّ إِلَّا بِبَذْلِ مالٍ ما، جازِ جَرى الرِكاةِ فيما يَسْتَرِبُّ بهِ العورةَ، وَيَطْهَرُ بِهِ البَدَنُ، وامتسكًا في مَكانٍ مَخْصُوصٍ يَجري جَريَ الاعتِكاكِفِ، وتَوَجَّهَ إلى الكِعبَةِ يَجري جَريَ الحُجِّ، وَذَكَرَ اللَّهُ تعالى وَرِسالَهُ يَجري جَريَ الشَّهادَتَينِ، وَمُجَاهَدَةً في مُدافَعَةِ الشَّيْطانِ جاريةً جَريَ الجِهادِ، وإمساكًا عَنِ الأَطْيَيسِ^(٣) جازِ جَري الصَّومِ، وفيها ما لَيسَ في شيءٍ مِنَ العِبَادَاتِ الأُخْرى مِنْ وَجوبِ القِراءةِ وإِظهارِ الخُشُوعِ والرُّكُوعِ والسُّجُودِ وَغَيرِ ذلكَ.

وَقُلْتُ: وفيها ما قالَ صلواتُ اللَّهِ عليه: «وَجُعِلَتْ قُرَّةُ عَيني في الصَّلَاةِ»^(٤) الَّذي هو أَضَلُّ ذلكَ كُلِّهِ.

قوله: (الخشوع: الإخبات والتطامن) الراغب: الخشوع: الضراعة، وأكثر ما يُستعمل فيها

(١) «سنن أبي داود» (٤٩٨٥)، وأخرجه الإمام أحمد (٢٣٠٨٨).

ومن قوله: «الحديث من رواية أبي داود» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٧٨).

(٣) وهما: الأكل والنكاح، وقيل غير ذلك. انظر: «تاج العروس» (طبيب).

(٤) سلف تخريجه قبل قليل.

الْخِشْعَةُ: الرَّمْلَةُ الْمُتَطَامِنَةُ. وَأَمَّا الْخِضْوَعُ: فَالَّذِينَ وَالْإِنْقِيَادَ، وَمِنْهُ: خَضَعْتُ بِقَوْلِهَا؛ إِذَا لَيْسَتْهُ.

[يَبْنِي إِسْرَاءَ بِلْ أَذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَى الْعَالَمِينَ * وَأَتَقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا وَلَا يَقْبَلَ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿٤٧-٤٨﴾]

﴿وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ﴾ نَصَبَ عَطِيفَ عَلَى ﴿نِعْمَتِي﴾، أَي: اذْكُرُوا نِعْمَتِي وَتَفْضِيلِي. عَلَى الْعَالَمِينَ: عَلَى الْجَمِّ الْغَفِيرِ مِنَ النَّاسِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿بَنَرَكُنَا فِيهَا لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ٧١] يُقَالُ: رَأَيْتُ عَالِمًا مِنَ النَّاسِ؛ يُرَادُّ الْكَثْرَةُ. ﴿يَوْمًا﴾: يَرِيدُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ.....

يوجد على الجوارح، والصِّرَاعَةُ أَكْثَرُ مَا تُسْتَعْمَلُ فِيهَا يَوْجَدُ فِي الْقَلْبِ، وَلِذَلِكَ قِيلَ فِيهَا رُوي: «إِذَا صَرَعَ الْقَلْبُ خَشَعَتِ الْجَوَارِحُ» ^(١) ﴿تَرَى الْأَرْضَ خَاشِعَةً﴾ [فصلت: ٣٩] كِنَايَةً.

قَوْلُهُ: (خَضَعْتُ بِقَوْلِهَا؛ إِذَا لَيْسَتْهُ) مأخوذٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَلْبَسَ الَّذِي لَبَسَ كَأَحَدٍ مِنَ الْأُنثَى إِنْ أَنْفَقْتَ فَلَا تَحْضَعْنَ بِالْقَوْلِ﴾ [الأحزاب: ٣٢].

قَوْلُهُ: (عَلَى الْجَمِّ الْغَفِيرِ مِنَ النَّاسِ) ذهب الإمام: أَنَّ الْآيَةَ بَظَاهِرِهَا تَدُلُّ عَلَى أَنَّ يَكُونُوا أَفْضَلَ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ ^(٢).

وَقُلْتُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -: «الْعَالَمِينَ» كَمَا سَبَقَ: اسْمٌ لِذَوِي الْعِلْمِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ وَالنَّبِيِّينَ، أَوْ لِكُلِّ مَا عِلِمَ بِهِ الْخَالِقُ، وَهُوَ عَامٌّ يَقْبَلُ التَّخْصِصَ بِالْعِلْمِ بِالْبَعْضِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَجْزَاءِ:

أَحَدُهَا: مِنْ حَيْثُ الْأَشْخَاصُ، وَهُوَ الْمُرَادُّ بِقَوْلِهِ: «عَلَى الْجَمِّ الْغَفِيرِ مِنَ النَّاسِ» وَهُوَ تَجَاوُزُ مِنْ بَابِ إِطْلَاقِ الْكُلِّ عَلَى الْأَكْثَرِ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَوْثِنَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ١٦] ﴿وَأَوْثِنَتْ مِنْ

(١) «مفردات القرآن» ص ٢٨٣. والأثرُ المروِيُّ أخرجه الحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ مَرْفُوعًا فِي «نَوَادِرِ الْأَصُولِ» (١: ٣١٧) وَلَفْظُهُ: «لَوْ خَشَعَ قَلْبُهُ لَخَشَعَتْ جَوَارِحُهُ»، وَالْمَعْرُوفُ أَنَّهُ مِنْ قَوْلِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ أَخْرَجَهُ

ابن أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنُفِ» (٦٧٨٧).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢: ٤٣٢).

كُلِّ شَيْءٌ ﴿[النمل: ٢٣] فعلى هذا يلزم تفضيلهم على غير الصحابة رضوان الله عليهم وهم الجحيم الغفير.

وثانيها: من حيث المكان كما في الآية المستشهد بها^(١) ﴿وَنَجَّيْنَاهُ وَلُوطًا إِلَى الْأَرْضِ الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا لِلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: ٧١] أي: أهل الشام، كقوله تعالى: ﴿الَّذِي بَرَكْنَا حَوْلَهُ﴾ [الإسراء: ١] ولا يجوز حمل الآية عليه.

وثالثها: أن يختص بالبعض بحسب اختصاص أمر ما. قال الإمام: «العالمين» عام لكنه مطلق في الفضل، والمطلق يكفي في صدق صورة واحدة، فيلزم أن يكونوا أفضل من غيرهم في أمر واحد، وغيرهم أفضل منهم فيما عدا ذلك الأمر^(٢).

وقلت: هذا بعيد؛ لأن سياق الكلام لبيان الامتياز عليهم وتعداد النعم الفائقة، وهذا إنما يمكن إذا حملنا التفضيل على غير الصحابة من الجحيم الغفير.

ورابعها: خص به بحسب اعتبار الزمان. قال محيي السنة: «على العالمين» أي: عالمي زمانهم، وذلك التفضيل وإن كان في حق الآباء لكن يحصل به الشرف للابناء^(٣). وقال القاضي: يريد به تفضيل آبائهم الذين كانوا في عصر موسى عليه السلام وبعده قبل أن يغيروا، بما منحهم من العلم والإيمان، وجعلهم أنبياء وملوكًا مقسطين^(٤).

وقلت: الحق هذا الوجه، وقضية النظم شاهدة بذلك، وبيانه أن المصنف كثيرًا ما يذهب إلى أن الكلام إذا كرر كان للتأكيد، ولما يناط به من زيادة ليست مع الأول، وها هنا كرر نداءهم بقوله: ﴿يَبْنَئِي أَمْثَلُ إِلَ آذْكُرُوا نِعْمَتِي الَّتِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ﴾ [البقرة: ٤٠] فعلى بها:

(١) في (ح): «المستشهد به».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣: ٤٩٣).

(٣) «معالم التنزيل» (١: ٩٠).

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٣١٨).

﴿لَا تَجْزِي﴾: لا تَقْضِي عنها شيئاً مِنَ الْحَقِّوقِ، ومنه الحديثُ في جَدْعَةِ ابْنِ نِيَّارٍ: «تَجْزِي عَنْكَ وَلَا تَجْزِي عَنْ أَحَدٍ بَعْدَكَ». و﴿شَيْئاً﴾ مفعولٌ به،.....

أولاً: النُّعْمَةُ التي اخْتَصَّتْ بالذين شاهدوا حَضْرَةَ الرِّسَالَةِ، وَأَنْزَلَ إِلَيْهِمْ مَا يُصَدِّقُ ما معهم، ومُنِحُوا ما كانوا يَتَمَنَّونَ من الاستفتاح على الكفارِ بنبيِّ الرحمة.

وثانياً: النُّعْمَةُ التي أُنْعَمَها اللهُ تعالى على آبائِهِمْ وأَسْلَافِهِمْ من تَفْضِيلِهِمْ على عَالَمِي زَمَانِهِم بِالْعِلْمِ والحِكْمَةِ والنُّبُوَّةِ، وبإِنجائِهِمْ مِنْ فِرْعَوْنَ وعِقَابِهِ، وَقَلْبِي الْبَحْرِ، وتَظْلِيلِ الْغَمَامِ، وغير ذلك. فالواجبُ: حَمْلُ الْكَلَامِ على هذا لا على ما ذهب إليه الْمُصَنِّفُ لِئَلَّا يَحْتَلِ النَّظْمُ، وَيُؤَيِّدُهُ ما ذَكَرَهُ الزَّجَاجُ: أَذْكَرَهُمُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ نِعْمَتَهُ عَلَيْهِمْ في أَسْلَافِهِمْ، والدليلُ على ذلكِ قولُهُ: ﴿وَإِذْ يَخِجِّنْكُمْ مِنَ آلِ فِرْعَوْنَ﴾ [البقرة: ٤٩] والمخاطَبُونَ بالقرآنِ لم يَرَوْا فِرْعَوْنَ ولا آلَهُ. ولكنَّهُ أَذْكَرَهُمُ أَنَّهُ لم يَزَلْ مُنْعِمًا عَلَيْهِمْ؛ لأنَّ إِنْعامَهُ على أَسْلَافِهِمْ إِنْعامٌ عَلَيْهِمْ، والدليلُ عليه: أَنَّ الْعَرَبَ تَجْعَلُ ما كان لآبائِها فَخَرًا لها، وما كان فيه دَمٌ تَعُدُّهُ عَارًا عليها^(١).

ولَعَلَّ مُرَادَ الْمُصَنِّفِ مِنْ تَخْصِيصِ هذا الْعَامِّ وتفسيرِ الْعَالَمِينَ بِالْحَجْمِ الْغَفِيرِ مِنَ النَّاسِ أَنْ لَا تَدْخُلَ الْمَلَائِكَةُ في الْعَالَمِينَ حَتَّى لَا يُلْزَمَ أَنْ يَكُونَ الْبَشَرُ أَفْضَلَ مِنْهُمْ كما ذهب إليه في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِي آدَمَ﴾ إلى قوله: ﴿وَفَضَّلْنَاهُمْ عَلَى كَثِيرٍ مِمَّنْ خَلَقْنَا تَفْضِيلًا﴾ [الإسراء: ٧٠] لأنَّ بَعْضَ الْأَصْحَابِ اسْتَدَلَّ بِهذه الآيةِ التي نَحْنُ بِصَدِّدِها على فَضْلِ الْبَشَرِ^(٢).

قوله: (ومنهُ الحديثُ في جَدْعَةِ ابْنِ نِيَّارٍ) رُوِيَنا في «صحيح البخاري» قال أبو بُرْدَةَ بْنُ نِيَّارٍ خالُ الْبَرَاءِ: يا رَسُولَ اللهِ، فَإِنِّي نَسَكْتُ شاتي قَبْلَ الصَّلَاةِ، وَعَرَفْتُ أَنَّ الْيَوْمَ يَوْمُ أَكْلٍ وَشُرْبٍ، وَأَحْبَبْتُ أَنْ تَكُونَ شاتي أَوَّلَ ما يُدْبِعُ في بَيْتِي، فَدَبَحْتُ شاتي، وَتَعَدَّيْتُ قَبْلَ أَنْ آتِيَ الصَّلَاةَ. قَالَ: «شَاتُكَ شَاءَ لَحْمٍ»، قَالَ: يا رَسُولَ اللهِ، فَإِنَّ عِنْدَنَا عَنَاقًا جَدْعَةً هي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ شَاتينِ،

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٢٧).

(٢) انظر: «الكشاف» (٩: ٣٣٩).

ويجوز أن يكون في موضع مصدر، أي: قليلاً من الجزء، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَظْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [مريم: ٦٠]، ومن قرأ: (لا تجزي) من أجزأ عنه؛ إذا أغنى عنه؛ فلا يكون في قراءته إلا بمعنى: شيئاً من الإجزاء. وقرأ أبو السرار الغنوي: (لا تجزي) تسمية عن تسمية شيئاً). وهذه الجملة منصوبة المحل؛ صفة لـ ﴿يَوْمًا﴾. فإن قلت: فأين العائد منها إلى الموصوف؟ قلت: هو محذوف تقديره: لا تجزي فيه، ونحوه ما أنشده أبو علي:

تروحي أجدر أن تقيلي

أفتجزي عني؟ قال: «نعم»، ولن تجزي عن أحد بعدك^(١)، الحديث وفي «مسند أحمد بن حنبل» نحوه. الخلدج من الشاة، ما دخل في السنة الثانية. ابن نيار بكسر النون وتخفيف الياء والراء. قوله: (أي: قليلاً من الجزء) فعلى هذا نزل المتعدي منزلة اللازم للمبالغة، ومن ثم استشهد بقراءة من قرأ «لا تجزي»^(٢) من: أجزأ عنه.

قوله: (فلا يكون في قراءته إلا بمعنى: شيئاً من الإجزاء) أي: بمعنى المصدر، لأنه لازم تعدى إلى المفعول به «عن».

قوله: (تقديره: لا تجزي فيه) قال الزجاج: وحذف «فيه» هاهنا جائز؛ لأن «في» مع الظروف محذوفة تقول: أتيتك اليوم، وأتيتك في اليوم. فإذا أضمرت قلت: أتيتك فيه، ويجوز أتيتك، ولو قلت: الذي تكلمت فيه زيد، لم يجز: الذي تكلمت زيداً بدله^(٣).

قوله: (تروحي أجدر أن تقيلي) تمامه:

غداً بجنيي باردٍ ظليل^(٤)

(١) أخرجه البخاري (٩٥٥)، والإمام أحمد في «المسند» (١٨٤٨١).

(٢) وهي قراءة أبي السمال العدوي كما في «المحرر الوجيز» لابن عطية (١: ١٢١).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٢٨).

(٤) لأخيحة بن الجلاح الأوسي. ذكره أبو علي الفارسي في «الحجّة للقراء السبعة» (٢: ٤٥). وانظر:

«المحتسب» لابن جني (١: ٢١٢).

أي: ما أجدر بأن تقبلي فيه، ومنهم من ينزل فيقول: اتسع فيه وأجري مجرى المفعول به؛ فحذف الجار، ثم حذف الضمير، كما حذف من قوله:

..... أو مال أصابوا

قوله: (أي: أجدر)^(١) وفي نسخة: «ما أجدر»، وصح «ما أجدر» في السمتين عن المغزي. و«ما» موصوفة، صفتها «أجدر» منصوبة بـ «تروحي» على تأويل مكاناً أو مراحاً. و«أجدر» أفعل التفضيل، وفاعله ضمير مستكن للمراح، و«الباء» المقدرة في «أن» صلة أجدر، والمفضل عليه محذوف يقول: جدّي يا ناقة في السرّ وأطلي مراحاً أحقّ بأن تقبلي فيه من مكان أنت فيه.

تروحي: من الرّواح وهو السّير فيما بعد الرّوال، و«تقبلي» من القيلولة. وفي «مُحتَسَبِ ابنِ جني»: أصله اتني مكاناً أجدر بأن تقبلي فيه، فحذف اتني لدلالة تروحي عليه، فصار: تروحي مكاناً أجدر بأن تقبلي فيه، ثم حذف الموصوف الذي هو مكاناً فصار أجدر بأن تقبلي فيه، ثم حذف الباء تخفيفاً فصار أن تقبلي فيه، ثم حذف «في» فصار أن تقبليه، ثم حذف العائد المنصوب فصار كما ترى، وفيه خمسة أفعال^(٢). هذا الذي عناء المصنّف بقوله: «ومنهم من ينزل» أي: يحطّ به درجة فدرجة.

قوله: (أو مال أصابوا) أوّلُه:

فما أذري أغيرهم تناء وطول العهد أو مال أصابوا

وقبله:

ألا أبلغ معايتي وقولي بني عمي^(٣) فقد حسن العتاب

(١) في (ف): «قوله: أجدر».

(٢) «المحتسب» (١: ٢١٢).

(٣) في (ط): «بني عمرو».

ومعنى التنكير: أَنَّ نَفْسًا مِّنَ الْأَنْفُسِ لَا تَجْزِي عَنْ نَفْسٍ مِنْهَا شَيْئًا مِّنَ الْأَشْيَاءِ، وَهُوَ الْإِقْنَاطُ الْكُلِّيُّ الْقَطْعُ لِلْمَطَامِعِ.

وكذلك قوله: (وَلَا تُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ) أي: فدية؛ لأنها مُعَادِلَةٌ للمفدي، ومنه الحديث: «لَا يُقْبَلُ مِنْهُ صَرْفٌ وَلَا عَدْلٌ» أي: توبة ولا فدية. وقرأ قتادة: (وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ) على بناءِ الفعلِ للفاعل، وهو اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَنَصَبِ الشَّفَاعَةِ. وقيل: كانت اليهودُ تزعمُ أَنَّ آبَاءَهُمُ الْأَنْبِيَاءُ يَشْفَعُونَ لَهُمْ فَأُوَيْسُوا.....

وَسَلَّ هَلْ كَانَ لِي ذَنْبٌ إِلَيْهِمْ هُمْ مِنْهُ - فَأَعْتَبَهُمْ - غِضَابُ

كَتَبْتُ إِلَيْهِمْ كُتُبًا مَرَارًا فَلَمْ يَرْجِعْ إِلَيَّ هَا (١) جَوَابُ

وَيَعْدَهُ:

فَمَنْ يَكُ لَا يَدُومُ لَهُ وَفَاءٌ (٢) وَفِيهِ حِينَ يَغْتَرِبُ انْقِلَابُ

فَعَهْدِي دَائِمٌ هُمْ وَوُدِّي عَلَى حَالٍ إِذَا شَهِدُوا وَغَابُوا

قَالَ السَّيِّدُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ فِي «الْأَمَالِي» (٣) قَاتِلُهَا: الْحَارِثُ بْنُ كَلْدَةَ، وَقَدْ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ وَكَتَبَ بِهَا إِلَى بَنِي عَمِّهِ، فَلَمْ يُجِيبُوهُ (٤). وَلِأَنَّا قَالُ: أَمْ مَالٌ أَصَابُوا؛ لِأَنَّ الْغِنَى فِي أَكْثَرِ النَّاسِ يُغَيِّرُ الْإِخْوَانَ عَلَى إِخْوَانِهِمْ، وَهِيَ مِنَ الْطَفِ عِتَابٌ وَأَحْسَنُهُ.

قوله: (وَكذلكَ قوله: «وَلَا تُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ») أي: إقْنَاطٌ كُلِّيٌّ.

قوله: (وَمِنْهُ الْحَدِيثُ) الْحَدِيثُ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ:

(١) فِي (ط): «هُمْ».

(٢) فِي (ط): «لَهُ وَصَالٌ».

(٣) «الْأَمَالِي الشَّجَرِيَّة» (١: ٥). وَكَذَا عَزَاهَا الْبَصْرِيُّ فِي «الْحِمَاسَةِ الْبَصْرِيَّة» (١: ١٣٦) وَقَالَ: وَتُرَوَّى لِنُغْلَانِ

ابْنَ سَلَمَةَ الثَّقَفِيِّ. وَعَزَاهَا الْقَالِي فِي «الْأَمَالِي» (٢: ١١٩) لِأَعْرَابِي.

(٤) انْظُرْ: «حِمَاسَةُ ابْنِ الشَّجَرِيِّ» ص ٦٨.

فإن قلت: هل فيه دليل على أن الشفاعة لا تُقبل للعصاة؟ قلت: نعم؛

«مَنْ تَعَلَّمَ صَرْفَ الْكَلَامِ لِيَسْبِي بِهِ قُلُوبَ الرِّجَالِ - أَوْ النَّاسِ - لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ مِنْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صَرْفًا وَلَا عَدْلًا»^(١). قال صاحب «الجامع»: صَرْفُ الْكَلَامِ: مَا يَتَكَلَّمُهُ الْإِنْسَانُ مِنَ الزِّيَادَةِ فِيهِ مِنْ وَرَاءِ الْحَاجَةِ، وَالِاسْتِبَاءِ: افْتِعَالٌ مِنَ السَّبْيِ، كَأَنَّهُ يَنْهَبُ بِكَلَامِهِ قُلُوبَ السَّامِعِينَ، الْعَدْلُ: الْقَرَضُ، وَالصَّرْفُ: النَّافِلَةُ، وَقِيلَ: الصَّرْفُ: التَّوْبَةُ. وَالْعَدْلُ: الْفِدْيَةُ، سُمِّيَتْ لِأَنَّهَا تَصْرَفُ مِنَ الْحَالِ الذَّمِيمَةِ إِلَى الْحَمِيدَةِ^(٢).

الرَّاعِبُ: تَفْسِيرُهُمُ الْعَدْلَ وَالصَّرْفَ بِالْفَرِيضَةِ وَالنَّافِلَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ الْعَدْلَ هُوَ الْمَسَاوَاةُ وَتَعَاطِيهِ وَاجِبٌ، وَالصَّرْفُ: الزِّيَادَةُ الْحَاصِلَةُ عَنْ التَّصَرُّفِ، وَتَعَاطِيهِ تَبَرُّعٌ وَهِيَ كَالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ^(٣).

وَقُلْتُ: فِي تَخْصِيصِ السَّبْيِ بِالذِّكْرِ فِي الْحَدِيثِ نُكْتَةٌ وَهِيَ أَنَّهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ اسْتِعَارَ لِلْمِيلِ إِلَى الْبَاطِلِ لَفْظَ السَّبْيِ الَّذِي يَخْتَصُّ بِالْغَارَةِ، وَيُقْهَمُ مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا أُمِيلَتْ إِلَى الْحَقِّ بِسَبَبِ الْكَلِمَاتِ الْمُؤَيَّدَةِ فِي التَّرْهيبِ وَالتَّرْغِيبِ لَمْ يَدْخُلْ فِي هَذَا الرَّعِيدِ.

قَوْلُهُ: (هَلْ فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الشَّفَاعَةَ لَا تُقْبَلُ لِلْعُصَاةِ؟) ثُمَّ قَوْلُهُ: (نَعَمْ) فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ سِيَاقَ الْآيَةِ عَلَى الْعُمُومِ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ يُقْرَأُ الْقُرْآنُ مِنْ أَحِبِّهِ وَأُمْنِيهِ وَأُوبِيهِ * وَصَحْبِيهِ وَبَيْنِي * لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [عبس: ٣٤-٣٧] فَالسُّؤَالُ إِنَّمَا يَحْسُنُ عَنْ التَّخْصِيصِ؛ لِأَنَّهَا هَلْ تَدُلُّ عَلَى أَنَّ الشَّفَاعَةَ لَا تُقْبَلُ لِلْعُصَاةِ وَغَيْرِ الْعُصَاةِ. وَالتَّخْصِيصُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: بِحَسَبِ الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ، فَإِنَّ مَوَاقِفَ الْقِيَامَةِ وَمُقَدَّارَ زَمَانِهَا فِيهِ سَعَةٌ وَطَوَّلٌ، لَعَلَّ هَذِهِ الْحَالَةَ فِي ابْتِدَاءِ وَقُوعِهَا وَشِدَّةَ أَمْرِهَا، ثُمَّ بَازُنَ الشَّفَاعَةِ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٠٠٦)، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي «شُعَبِ الْإِيمَانِ» (٤٦٢٠)، وَفِي إِسْنَادِهِ الضَّحَّاكُ بْنُ شَرَحْبِيلَ: ضَعَّفَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ.

(٢) «جَامِعُ الْأَصُولِ» (١١: ٧٣٢).

(٣) «تَفْسِيرُ الرَّاعِبِ الْأَصْبَهَانِي» (١: ١٨٢).

لأنه نفى أن تقضي نفس عن نفس حقاً أخلت به من فعل أو ترك، ثم نفى أن يقبل منها شفاعته شفيع؛ فعلم أنها لا تقبل للعصاة. فإن قلت: الضمير في (ولا تقبل منها) إلى أي النفسين يرجع؟ قلت: إلى الثانية العاصية غير المجزئة عنها، وهي التي لا يؤخذ منها عدل. ومعنى (لا تقبل منها شفاعته): إن جاءت بشفاعة شفيع لم يقبل منها. ويجوز أن يرجع إلى النفس الأولى، على أنها لو شفعت لها لم تقبل شفاعتها، كما لا تجزي عنها شيئاً، ولو أعطت عدلاً عنها لم يؤخذ منها. ﴿وَلَا هُمْ يُنصرون﴾: يعني ما دلّت عليه النفس المنكرة من النفوس الكثيرة. والتذكير بمعنى العباد والأناسي، كما تقول: ثلاثة أنفس.

وثانيهما: بحسب الأشخاص، إذ لا بدّ لهم من التخصيص في غير العصاة لمزيد الدرجات، ونحن نخصّص في العصاة بما رويّا من الأحاديث الصحيحة المروية عن البخاري ومسلم وغيرهما من الأئمة الثقات ما يبلغ مبلغ التواتر منها في حديث طويل: «ثم أشفع فيحدّ لي حداً، فأخرجهم من النار وأدخلهم الجنة» قال: لا أدري أي الثالثة أو في الرابعة قال: «فأقول: يا رب ما بقي في النار إلا من حبسه القرآن»^(١) أي: وجب الحلود.

وقال القاضي: إن الآية مخصوصة بالكفار للآيات والأحاديث الواردة في الشفاعة، ويؤيده أن الخطاب معهم، والآية نزلت ردّاً لما كانت اليهود تزعم أن آباءهم تشفع لهم^(٢). وهذا القول مذكور في «الكشاف»^(٣).

قوله: (ولو أعطت عدلاً عنها) الضمير المستتر المرفوع راجع إلى النفس الأولى في ﴿لَا تَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئاً﴾، والمجروور عائد على النفس الثانية.

قوله: (والتذكير بمعنى العباد) عطفت على قوله: «يعني ما دلّت عليه النفس المنكرة» أي: يعني الله تعالى بالضمير في «هم لا ينصرون» ما دلّت عليه النفس المنكرة من النفوس الكثيرة،

(١) أخرجه البخاري (٦٥٦٥)، ومسلم (١٩٣) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) «أنوار التنزيل» (١: ٣٢٠).

(٣) «الكشاف» (٢: ٤٧٤).

[وَإِذْ نَجَّيْنَاكُمْ مِنَ آلِ فِرْعَوْنَ يَسُومُونَكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ يَدَّبَحُونَ أَبْنَاءَكُمْ وَيَسْتَحْيُونَ نِسَاءَكُمْ وَفِي ذَلِكُمْ بَلَاءٌ مِّن رَّبِّكُمْ عَظِيمٌ ﴿٤٩﴾]

والتذكيرُ بمعنى العباد، وحقُّ الظاهر أن يُقال: ولا هي تُنصّر، فخورف بأن جَمَعَ الضمير، والمرجوعُ إليه مفرد، ودَكَرَهُ وهو مؤنث، والجمعُ باعتبار أن النفسَ المنكُرة في سياقِ التَّفي دلَّت على أن هناك نفوسًا كثيرة، وكلُّ واحدةٍ منها لا تَجْزِي عن الأخرى شيئاً، والتذكيرُ بتأويل: «تلك الأنفسُ عبيدٌ مقهورونٌ مُذَلَّلون تحت سلطانِ الله ومُلكِهِ».

قال القاضي: وكأنَّه أريد بالآية نفي أن يدفعَ العذابُ أحدٌ عن أحدٍ من كلٍّ وجهٍ مُحتمَل، فإنَّه إمَّا أن يكونَ قهراً أو غيره، والأول: النصرة، والثاني: إمَّا أن يكونَ نجاةً أو غيره، والأول: أن يشفعَ له، والثاني: إمَّا بأداء ما كانَ عليه وهو أن يجزيَ عنه، أو بغيره، وهو أن يُعطِيَ عَدلاً^(١).

وقلت: هذا على التقسيمِ العقليِّ، وأمَّا البيانيُّ فإنَّ الآيةَ من أسلوبِ التَّرقِّي، ولذلك اختارَ المصنِّفُ في تفسير «تجزي»: تقضي، على «تغني»، كأنَّه قيل: النفسُ الأولى غيرُ قادرةٍ على استخلاصِ صاحبها من قضاءِ الواجباتِ، وتداركِ التَّبعاتِ؛ لأنَّها مُستَغلةٌ عنها بشأنها ﴿يَوْمَ يَقْرَأُ الْمُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ وَأَيُّهُ﴾ وَصَحْبِهِ وَيَبْدُو ﴿لِكُلِّ أَمْرٍ مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ شَأْنٌ يُغْنِيهِ﴾ [عبس: ٣٤-٣٧] ثُمَّ إِنَّ قَدَرْتَ عَلَى سَعْيٍ ما مثلُ الشفاعةِ فلا يُقبلُ منها، وإنَّ زادتَ عليها بأن يُضمَّ معها الفداءُ فلا يُؤخذُ منها، وإنَّ حاولتَ الخلاصَ بالقهرِ والغلبةِ - وأنتَ لها ذلك - فلا تتمكَّنُ منه، فالترقيُّ من السَّعي إلى السَّعي.

فإن قلت: لِمَ خالفَ المُفسِّرين مثلُ الزَّجاج^(٢) ونحوي السَّيِّ^(٣) وغيرهما؟ على أن صاحبَ

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣١٩).

(٢) في «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٢٩).

(٣) في «معالم التنزيل» (١: ٦٩).

أصل ﴿آل﴾ أهل؛ ولذلك يُصَغَّرُ بأهليل، فأبدلت هاؤه ألفًا، ونُحِصَّ استعماله بأولي الخطر والشأن، كالمملوك وأشباههم، فلا يقال: آل الإشكاف والحقام.....

«الإيجاز» قال: وقيل: «تَجَزَّى»: تقضي وتُغني. و«تُغني» أبلغ؛ لأن «تُغني» يكون تَقْضًا^(١) وبدفع ومنع^(٢).

قلت: لا يخلو حينئذٍ من أن يكون عَطَفَ «لا يُقْبَلُ» إلى آخره على ﴿لَا تَجَزَّى﴾ من باب عَطَفِ الخاصِّ على العامِّ، أو من باب عَطَفِ البيانِ على المبيِّن، أو من باب فَحْوَى الخطاب^(٣) كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَسَاءٍ أَوْيَ وَلَا تَنْهَرْهُمَا﴾ [الإسراء: ٢٣] كأنه قيل: لا يُغني عنها شيئًا قليلًا فكيف بالشفاعَةِ ثُمَّ بِالْفِدَاءِ ثُمَّ بِالنَّصْرَةِ! والأولُّ ضعيف؛ لأنَّ المقصودَ من أفرادِ الذِّكْرِ بعدَ الاشتراكِ الإيذانُ بأنَّ ذلك الفرد قد خرجَ من ذلك الجنس لاكتسابه ما به تميَّزَ عنه من الفضائلِ، وهما هنا أفرادُ المعطوفِ عليه مذكورة، وأمَّا الثاني فلا يقبله من عنده أدنى مُسَكَّةٍ من الذَّوْقِ، والثالث غيرُ مُستبعدٍ لاجتماعِ التَّرَقِّي من قوله: ﴿وَلَا يُقْبَلُ﴾ إلى آخره مع فَحْوَى الخطاب، لكن أين هذا من ذلك، والقول ما قالت حَذَام^(٤)، والله أعلم.

قوله: (آل الإشكاف)، الأساس: وهو إشكافٌ من الأساكِفَةِ: هو السَّخْرَاؤُ، وقيل: كلُّ صانع. قال الجوهري: الثاني غيرُ معروف.

(١) في (ط): «لأنه يكون بقضاء».

(٢) «إيجاز البيان عن معاني القرآن» لأبي القاسم النيسابوري (١: ٩٢).

(٣) وهو ما يُفهم من نفس الخطاب من قصد المتكلمين بعُرفِ اللغة نحو قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَسَاءٍ أَوْيَ﴾ [الإسراء: ٢٣] فهذا يُفهم منه من جهة اللغة المنع من الضرب والسَّتم. انتهى بحروفه من «إحكام الفصول في أحكام الأصول» للباجي، ص ٥٠٨.

(٤) هذا مستنق من قول الشاعر:

إذا قالت حذام فصِّدقوها فإنَّ القول ما قالت حذام

قلت: حذام اسمٌ مبنيٌّ على الكسر في لغة أهل الحجاز. انظر: «مجمع الأمثال» (١: ١٥٥).

و«فرعون»: عَلَّمَ لِمَنْ مَلَكَ الْعِمَالِقَةَ، كَقَيْصَرِ لِمَلِكِ الرُّومِ، وَكَيْسَرِ لِمَلِكِ الْفُرْسِ، وَلَعَتُوا الْفِرَاعِنَةَ اسْتَقْتُوا: تَقَرَّعَنَ فَلَانٌ؛ إِذَا عَتَا وَتَجَرَّ، وَفِي مَلْحٍ بَعْضُهُمْ:

قَدْ جَاءَهُ الْمَوْسَى الْكَلُومُ فزَادَ فِي أَقْصَى تَقَرُّعْنِهِ وَقَرِطُ عَرَامِهِ
وَقُرِي: (أَنْجَيْنَاكُمْ) وَ(نَجَّيْتُمْ). ﴿يَسْأَلُونَكَ﴾: مِنْ سَامِهِ خَسَفًا؛ إِذَا أَوْلَاهُ ظُلْمًا،
قَالَ عَمْرُو بْنُ كَلْثُومٍ:

إِذَا مَا الْمَلِكُ سَامَ النَّاسِ خَسَفًا أَيْنَا أَنْ يُقَرَّ الْحَسَفَ فِينَا

قوله: (العمالقة)^(١) أي: الجبابرة، وهم الذين كانوا بالشَّامِ مِنْ بَقِيَّةِ قَوْمِ عادٍ، الواحد: عَمَلِيقٌ وَعِمْلَاقٌ.

قوله: (سامه خَسَفًا إِذَا أَوْلَاهُ ظُلْمًا)، الأساس: سَامَهُ خَسَفًا: أَوْلَاهُ ذُلًّا وَهَوَانًا. يُقَالُ: رَضِيَ بِالْحَسَفِ وَبَاتَ عَلَى الْحَسَفِ: عَلَى الْجُوعِ. وَشَرَبُوا عَلَى الْحَسَفِ: عَلَى غَيْرِ ثَقُلٍ^(٢).
الراغب: السَّوْمُ: الذَّهَابُ فِي ابْتِغَاءِ الشَّيْءِ، فَهُوَ لَفْظٌ لِمَعْنَى مَرْكَبٍ مِنَ الذَّهَابِ وَالِابْتِغَاءِ، فَأَجْرِي مَجْرَى الذَّهَابِ فِي قَوْلِهِمْ: سَامَتِ الْإِبِلُ، فَهِيَ سَائِمَةٌ. وَتَجَرَّى الْابْتِغَاءُ فِي قَوْلِهِمْ: سُمْتُه كَذَا، قَالَ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَكَ سَوْمَ الْمَلَائِكِ﴾ [البقرة: ٤٩] وَقِيلَ: سِيمَ فَلَانٌ الْحَسَفَ: الظُّلْمَ وَالنَّقْصَانَ، وَمِنَ السَّوْمِ فِي الْبَيْعِ^(٣).

قوله: (إِذَا مَا الْمَلِكُ سَامَ الْبَيْتِ)^(٤). قَالَ ابْنُ الْأَنْبَارِيِّ: الْمَلِكُ وَالْمَلِكُ لُغَتَانِ. قِيلَ: هُوَ

(١) فِي (ف): «مِنَ الْعَالِقَةِ».

(٢) وَهُوَ مَا يَتَرَسَّبُ فِي أَسْفَلِ الْإِنَاءِ.

وَمِنْ قَوْلِهِ: «الْأَسَاسُ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ (ط).

(٣) انْظُرْ: «تَفْسِيرُ الرَّائِغِ» (١: ١٤٨)، وَانْظُرْ: «مَفْرَدَاتُ الْقُرْآنِ» ص ٤٣٨.

(٤) فِي «دِيَوَانِ عَمْرُو بْنِ كَلْثُومٍ» ص ٩٠. وَالْبَيْتُ مِنْ مَعْلَقَتِهِ الْمَشْهُورَةِ، انْظُرْ: «شَرْحُ الْمَعْلَقَاتِ الْعَشْرِ» لِلْخَطِيبِ

التَّبْرِيزِيِّ ص ٢٨٨.

وأصله من سَامِ السَّلْعَةِ؛ إِذَا طَلَبَهَا، كَأَنَّهُ بِمَعْنَى: يَتَغَوَّنُكُمْ سُوءَ الْعَذَابِ وَيُرِيدُونَكُمْ عَلَيْهِ. وَالسُّوءُ: مُصَدَّرُ السَّيِّئِ تَقُولُ: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ سُوءِ الْخُلُقِ، وَسُوءِ الْفِعْلِ، تَرِيدُ قُبْحَهَا. وَمَعْنَى «سُوءَ الْعَذَابِ» وَالْعَذَابُ كُلُّ سَيِّئٍ: أَشَدُّ وَأَفْظَعُهُ، كَأَنَّهُ قُبْحُهُ بِالْإِضَافَةِ إِلَى سَائِرِهِ. «يَذْبَحُونَ»: بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: «يَسُومُونَكُمْ»؛ وَلِذَلِكَ تَرِكَ الْعَاطِفُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: «يُضَاهَوْنَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ» [التوبة: ٣٠]. وَقَرَأَ الزُّهْرِيُّ: (يَذْبَحُونَ) بِالتَّخْفِيفِ، كَقَوْلِكَ: قَطَعْتُ الثِّيَابَ وَقَطَعْتُهَا. وَقَرَأَ عَبْدُ اللَّهِ: (يُقْتَلُونَ).....

تخفيف المَلِكِ، الحَسَفُ: الظلم والتقصان. يقول: إِذَا حَمَلَ الْمَلِكُ النَّاسَ عَلَى الظُّلْمِ أَتَيْنَا أَنْ نَحْمَلَ ذَلِكَ وَنُقَرِّبَهُ، وَمَوْضِعُ «أَنْ نُقَرِّ» نَصَبٌ بِأَيْنَا^(١).

قوله: (كَأَنَّهُ قُبْحُهُ) أَي: كَانَ أَشَدَّ الْعَذَابِ قُبْحٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى سَائِرِهِ. قَالَ الزَّجَاجُ: الْعَذَابُ كُلُّهُ سُوءٌ فَإِنَّمَا نُكِّرُ^(٢)؛ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ مَا يُعَامَلُ بِهِ مَنْ يَجْنِي، أَي: مَنْ يَبْلُغُ الْإِسَاءَةَ مَا لَا غَايَةَ بَعْدَهُ^(٣).

قوله^(٤): «يَذْبَحُونَ»: بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: «يَسُومُونَكُمْ»، كَمَا أَنَّ «يُضَاهَوْنَ» بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: «وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ يَأْفُوهُمْ» [يُضَاهَوْنَ] [التوبة: ٣٠] الآية، كَمَا تَرِكَ الْعَاطِفُ هُنَاكَ تَرِكَ هَاهُنَا.

وَلَقَاتِلِ أَنْ يَقُولَ: هَذَا غَيْرُ مُسْتَقِيمٍ، لِأَنَّ «يُضَاهَوْنَ» لَيْسَ بَيَانًا، وَالدَّلِيلُ عَلَيْهِ قَوْلُهُ هُنَاكَ^(٥):

(١) انظر: «شرح القصائد السبع الطوال» لأبي بكر الأنباري ص ٤٢٥.

(٢) في (ط): «وإنما ذكره».

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٣٠).

(٤) جاء في (ح) و(ف): قوله: «كقولوه» (يضاهون) أي: «يذبحون» بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: «يسومون» وهو خطأ من الناسخ. لأن «يُضَاهَوْنَ» - وهي قراءة عاصم - معناها: يشابهون، وقرأ الجمهور: «يضاهون» بغير همز، والمعنى: يشابهون أيضًا. «معجم القراءات» (٣: ٣٧١).

(٥) يعني في «الكشاف» (٧: ٢٢٦).

وإِنَّمَا فَعَلُوا بِهِمْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْكَهَنَةَ أَتَدْرَوْنَ أَنَّهُ يُولَدُ مَوْلُودٌ يَكُونُ عَلَى يَدِهِ هَلَاكُهُ، كَمَا أُتِلَ نُمُورُذُ، فَلَمْ يُغْنِ عَنْهَا اجْتِهَادُهُمَا فِي التَّحْفُظِ، وَكَانَ مَا شَاءَ اللَّهُ. وَالبلاءُ: المحنةُ إِنْ أُشِيرَ بِهِ ﴿ذَلِكَ﴾ إِلَى صَنِيعِ فِرْعَوْنَ؛ وَالنَّعْمَةُ إِنْ أُشِيرَ بِهِ إِلَى الْإِنْجَاءِ.

المعنى: الَّذِينَ كَانُوا فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى يُضَاهِي قَوْلَهُمْ قَوْلَ قَدَمَائِهِمْ. وَلَيْسَ فِيهِ مَا يُشْعِرُ بِهِ أَنَّهُ بَيَانٌ.

وَيَجَابُ بِأَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: ﴿ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾ وَذَلِكَ التَّقْدِيرُ لَا يُنَافِيهِ، فَإِنَّهُ تَعَالَى لَمَّا حَكَمَ عَلَيْهِمْ أَنَّ هَذَا الْقَوْلَ قَوْلٌ بَاطِلٌ وَلَا مَعْنَى لَهُ، بَيَّنَّهَ بِقَوْلِهِ: «يُضَاهِي قَوْلَهُمْ قَوْلَ الْمَشْرِكِينَ: الْمَلَائِكَةُ بَنَاتُ اللَّهِ» دَفْعًا لَوَهُمْ مَنْ عَسَى أَنْ يَزْعُمَ أَنَّ هَؤُلَاءِ أَهْلُ كِتَابٍ، لَعَلَّ قَوْلَهُمْ عَنْ نَصٍّ أَوْ دَلِيلٍ عَقْلِيٍّ، فَقَالَ: بَلْ قَوْلُهُمْ مِثْلُ قَوْلِ الْمَشْرِكِينَ فِي الْبُطْلَانِ وَعَدَمِ الْحُجَّةِ.

قوله: (وَالنَّعْمَةُ إِنْ أُشِيرَ بِهِ إِلَى الْإِنْجَاءِ)^(١)، الرَّاعِبُ: بَلَى الثَّوْبُ بِلَى وَبَلَاءٌ، أَي: خَلَقَ، وَمِنْهُ بَلَوُ سَفَرٍ وَبَلَى سَفَرٌ، أَي: أَبْلَاهُ السَّفَرُ، وَبَلَوْتُهُ: أَي: اخْتَبَرْتُهُ كَأَنِّي أَخْلَقْتُهُ مِنْ كَثْرَةِ اخْتِبَارِي لَهُ، وَسُمِّيَ الْغَمُّ بَلَاءً؛ لِأَنَّهُ يُبْلِي الْجِسْمَ، وَسُمِّيَ التَّكْلِيفُ بَلَاءً مِنْ أَوْجِهٍ: الْأَوَّلُ: أَنَّ التَّكْلِيفَ كُلَّهُا مِشَاقٌ. وَالثَّانِي: أَنَّهَا اخْتِبَارَاتٌ، وَلِهَذَا قَالَ: ﴿وَلَتَبْلُوَنَّهُمْ حَتَّى نَعْلَمَ الْمُجْتَهِدِينَ مِنْكُمْ وَالْقَاصِدِينَ﴾ [عَمَد: ٣١] وَالثَّلَاثُ: أَنَّ اخْتِبَارَ اللَّهِ لِلْعِبَادِ تَارَةً بِالْمَسَاسِّ لِشُكْرِهِمْ، وَتَارَةً بِالْمُضَاسِّ لِيَصْبِرُوا، وَالْقِيَامُ بِحَقُوقِ الصَّبْرِ أَيْسَرُ، وَلِهَذَا قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: بُلِينَا بِالضَّرَاءِ فَصَبَرْنَا، وَبُلِينَا بِالسَّرَاءِ فَلَمْ نَصْبِرْ^(٢)، وَلِهَذَا قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: مَنْ وَسَّعَ عَلَيْهِ ذُنْبُهُ فَلَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ قَدْ مُكِّرَ بِهِ، فَهُوَ تَخَدُّوعٌ عَنْ عَقْلِهِ^(٣). وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَبْلُوَنَّهُمْ بِالسَّرِّ وَالنَّجْوَى﴾ [الْأَنْبِيَاءُ: ٣٥].

(١) فِي (ح): «إِنْ أُشِيرَ إِلَى الْإِنْجَاءِ».

(٢) فِي «الْفُرْدَاتِ»: نَشَكَرَ، وَهُوَ الْأَشْيُءُ بِالصَّوَابِ.

(٣) انْظُرْ: «تَفْسِيرُ الرَّاعِبِ» (١: ١٨٥)، وَانْظُرْ: «مُفْرَدَاتُ الْقُرْآنِ» ص ١٤٥-١٤٦. وَانْظُرِ الْأَثَرُ الْمَرْوِيُّ عَنْ

عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي كِتَابِ «الرَّهْدِ» لِابْنِ الْمُبَارَكِ ص ١٨٢.

[وَإِذْ فَرَقْنَا بَيْنَكُمْ الْبَحْرَ فَأَنْجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنْتُمْ نَظَرُونَ ﴿٥٠﴾]

﴿فَرَقْنَا﴾: فصلنا بين بعضه وبعض حتى صارت فيه مسالك لكم. وقُرئ: (فَرَقْنَا) بمعنى فصلنا، يقال: فَرَّقَ بين الشيئين وفَرَّقَ بين الأشياء؛ لأن المسالك كانت اثني عشر على عدد الأسباط. فإن قلت: ما معنى ﴿بَيْنَكُمْ﴾؟ قلت: فيه أوجه: أن يراد: أنهم كانوا يسلكونه ويتفرق الماء عند سلوكهم، فكأنها فَرَّقَ بهم كما يُفَرِّقُ بين الشيئين بما يوسِّطُ بينهما؛ وأن يراد: فَرَقْنَاهُ بَسِيكُم وبسبب إنجائكم، وأن يكون في موضع الحال، بمعنى: فَرَقْنَاهُ مُلْتَبِسًا بكم، كقوله:

تدوس بنا الجماجم والتريا

وإذا قيل: ابتل فلان فلاناً وأبلاه^(١) يتضمَّن أمرين: أحدهما: تعرُّف حاله والوقوف على ما يُجْهَل من أمره، والثاني: ظهور جودته وردائه ورُبما قصد الأمران أو أحدهما، وإذا قيل: بلاء الله وأبلاه^(٢) فالمراد الثاني، لأنه تعالى علَّم الغيوب^(٣).

قوله: (تدوس بنا^(٤)) البيت للمتنبى^(٥) وأوله:

كأن خيولنا كانت قديماً تُسْقَى في قُحوفهم الحليبا
فمرت غير نافرة عليهم تدوس بنا الجماجم والتريا

التريب: جمع التريبة وهي عظام الصدر. والعرب تُسقي اللبن كرام خيولهم، يقول: إن خيولنا كانت تُسقى اللبن في أقحاف رؤوس الأعداء وألقت بها، فلذلك وطئت رؤوسهم

(١) في (ط) و(ح): «وبلاه».

(٢) في (ط) و(ح): «وابتلاه».

(٣) «مفردات القرآن» ص ١٤٦.

(٤) في (ح): «يلدوس بناء».

(٥) في «ديوانه» بشرح الواحدي (١: ٣١٢).

أَي: تَدَوُّسُهَا وَنَحْنُ رَاكِبُوهَا. وَرُويَ: أَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ قَالُوا لِمُوسَى: أَيْنَ أَصْحَابُنَا لَا نَرَاهُمْ؟ قَالَ: سِيرُوا فَإِنَّهُمْ عَلَى طَرِيقٍ مِثْلِ طَرِيقِكُمْ. قَالُوا: لَا تَرْضَى حَتَّى نَرَاهُمْ. فَقَالَ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى أَخْلَاقِهِمُ السَّيِّئَةِ. فَأَوْحَى إِلَيْهِ: أَنْ قُلْ بِعَصَاكَ هَكَذَا، فَقَالَ بِهَا عَلَى الْحَيَّطَانِ فَصَارَتْ فِيهَا كُورَى، فَرَاءَوْا وَتَسَامَعُوا كَلَامَهُمْ، ﴿وَأَنْتُمْ نَظَرُونَ﴾ إِلَى ذَلِكَ وَتَشَاهَدُونَهُ لَا تَشْكُونَ فِيهِ.

وَصَدَّوْرَهُمْ، وَنَحْنُ عَلَيْهَا وَلَمْ تَنْفِرْ. فَالظَرْفُ عَلَى هَذَا مُسْتَقَرٌّ. وَعَلَى الْوَجْهَيْنِ لَغَوٌ. وَفَرَّقَ بَيْنَ الْبَاءِ السَّبِيئَةِ وَالِاسْتِعَانَةِ، فَإِنَّ بَاءَ الْاسْتِعَانَةِ كَالْآلَةِ، وَأَنَّ الْبَحْرَ فُرِّقَ بِوَاسِطَتِهِمْ. وَالسَّبِيئَةُ أَذْنَتْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرَّقَهُ بِسَبَبِهِمْ وَلِأَجْلِ إِنْجَائِهِمْ، لَكِنْ لَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ فَرَّقَ بِوَاسِطَتِهِمْ أَمْ شَيْءٍ آخَرَ. وَعَلَى الْمَلَابَسَةِ لَيْسَ فِيهَا نُصُوصِيَّةُ الْأَمْرِ^(١)، قَالَ السُّلَمِيُّ^(٢): أَمَّا الْاسْتِعَانَةُ فَتَنْخَوْ: كَتَبْتُ بِالْقَلَمِ، وَهَذَا فِي كُلِّ مَوْضِعٍ اتَّصَلَتْ بِآلَةٍ مَتَوَسِّطَةٍ بَيْنَ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، وَأَمَّا الْمَصَاحِبَةُ فَتَنْخَوْ: خَرَجَ زَيْدٌ بِشِيَايَ، وَتَكُونُ سَبَبِيَّةٌ تَنْخَوْ: أُخِذْتُ بِذَنْبِي، أَي: بِسَبَبِهِ، وَأَمَّا التَّعْدِيَةُ فَتَنْخَوْ: خَرَجْتُ بِهِ.

قَوْلُهُ: (أَنْ قُلْ بِعَصَاكَ)، النِّهَايَةُ: الْعَرَبُ تَجْعَلُ الْقَوْلَ عِبَارَةً عَنْ جَمِيعِ الْأَفْعَالِ، وَتُطْلِقُهُ عَلَى غَيْرِ الْكَلَامِ، فَتَقُولُ: قَالَ بِيَدِهِ، أَي: أَخَذَ، وَقَالَ بِرِجْلِهِ، أَي: مَشَى، وَقَالَ بِثَوْبِهِ، أَي: رَفَعَهُ، وَقَالَ بِالْمَاءِ عَلَى يَدِهِ، أَي: قَلَبَ، وَيُقَالُ: قَالَ بِمَعْنَى مَالٍ وَأَقْبَلَ وَضَرَبَ وَغَيْرَ ذَلِكَ.

قَوْلُهُ: ﴿وَأَنْتُمْ نَظَرُونَ﴾ إِلَى ذَلِكَ وَتَشَاهَدُونَهُ لَا تَشْكُونَ فِيهِ جَعَلَ «تَنْظُرُونَ» مِنَ النَّظَرِ بِالْبَصَرِ، وَالظَّاهِرُ الْإِطْلَاقُ.

الرَّاعِبُ: النَّظَرُ نَظْرَانِ: نَظَرُ بَصِيرٍ، وَنَظَرُ بَصِيرَةٍ، وَالْأَوَّلُ كَالْخَادِمِ لِلثَّانِي، وَالنَّظَرُ أَصْلُهُ

(١) فِي (ط): «الْأَمْرِينَ».

(٢) فِي (ط): «النَّبِيلِ»، وَالسُّلَمِيُّ: هُوَ أَبُو نَصْرٍ عَبْدِ الرَّحِيمِ بْنِ وَهْبَانَ السُّلَمِيُّ (ت ٧١٧هـ). صَاحِبُ «الشُّوَاهِدِ وَالْأَمْثَالِ» فِي النُّحُو. انْظُرْ: «إِيضَاحُ الْمَكُونِ فِي الذَّلِيلِ عَلَى كَشْفِ الظُّلُونِ» (٢: ٥٩).

[وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ * ثُمَّ عَقَوْنَا عَنْكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴿٥١-٥٢﴾]

لَمَّا دَخَلَ بنو إِسْرَائِيلَ مِصْرَ بَعْدَ هَلَاكِ فِرْعَوْنَ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ كِتَابٌ يَتَّبِعُونَ إِلَيْهِ؛ وَعَدَ اللَّهُ مُوسَىٰ أَنْ يُنَزِّلَ عَلَيْهِ التَّوْرَةَ، وَصَرَّبَ لَهُ مِيقَاتًا ذَا الْقَعْدَةِ وَعَشَرَ ذِي الْحِجَّةِ. وَقِيلَ: ﴿أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾؛ لِأَنَّ الشُّهُورَ غُرُّهَا بِاللَّيَالِي. وَقُرِئَ: ﴿وَعَدْنَا﴾؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَعَدَهُ الْوَحْيَ وَوَعَدَ الْمَجِيءَ لِلْمِيقَاتِ إِلَى الطُّورِ. ﴿مِنْ بَعْدِهِ﴾: مِنْ بَعْدِ مُضِيِّهِ إِلَى الطُّورِ. ﴿وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ بِأَشْرَاكِكُمْ، ﴿ثُمَّ عَقَوْنَا عَنْكُمْ﴾ حِينَ تُبْتِمُ.....

لِلْمُنَظَرِ، كَأَنَّهُ يَنْظُرُ كُلُّ وَاحِدٍ إِلَى صَاحِبِهِ فِي الْمَشَاكِلَةِ كَالنَّظَرِينَ. وَلَمَّا احْتَمَلَتِ الْآيَةُ الْمَعْنِيَيْنِ قِيلَ: مَعْنَاهَا وَأَنْتُمْ تُشَاهِدُونَهُ وَلَا تَشْكُونُ فِيهِ، وَعَلَى ذَلِكَ حُجْلٌ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِمِدْيَانَكَ إِنَّكَ كَذُوبٌ لَمَنْ خَلَقَكَ آيَةً﴾ [يونس: ٩٢] وَقِيلَ: مَعْنَاهَا وَأَنْتُمْ تَعْتَرُونَ بِذَلِكَ ^(١).

قَوْلُهُ: (وَقِيلَ: ﴿أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾) أَي: فِي الْقُرْآنِ، لَا أَنَّهُ قَوْلٌ مُفْسِّرٍ، وَكَذَا قَوْلُهُ: «وَقُرِئَ ﴿وَعَدْنَا﴾» ^(٢).

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الشُّهُورَ) أَي: شُهُورَ الْعَرَبِ، وَهِيَ إِنَّمَا تَبْدَأُ مِنَ اللَّيَالِي بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ، وَسَيَجِيءُ بَعْدَ هَذَا تَحْقِيقُهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾ [البقرة: ٢٣٤].

قَوْلُهُ: (لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى وَعَدَهُ الْوَحْيَ وَوَعَدَ الْمَجِيءَ إِلَى الطُّورِ لِلْمِيقَاتِ ^(٣)) وَمِنْ فَوَائِدِ صَاحِبِ «التَّقْرِيبِ» رَحِمَهُ اللَّهُ: وَعَدْتُهُ وَعَدًا وَوَعْدَةً وَمَوْعِدًا، وَيُسْتَعْمَلُ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ يَعِدْكُمْ رَبُّكُمْ وَعَدًا حَسَنًا﴾ [طه: ٨٦] وَقَالَ: ﴿أَلَتَأْتَرُونَ وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِي كَفَرُوا﴾ [الحج: ٧٢] وَيَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ.

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٨٧-١٨٨).

(٢) قَوْلُهُ: «وَكَذَا قَوْلُهُ: وَقُرِئَ: ﴿وَعَدْنَا﴾» مِنْ (ط).

(٣) كَذَا فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةِ وَنَصَّ «الْكَشَافُ» مِنْ (ط)، وَفِيهِ اخْتِلَافٌ عَمَّا فِي الْأَصْلِ الْخَطِيئِ مِنْهُ وَالْمَطْبُوعِ.

﴿مَنْ بَعْدَ ذَلِكَ﴾: من بعد ارتكابكم الأمر العظيم، وهو اتخاذكم العجل ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾: إرادة أن تشكروا النعمة في العفو عنكم.

إن قيل: في قول أهل التفسير: وَعَدَ موسى المجيء إلى الطور، وَعَدَ الله إليه الوحي، إشكال، وَجْهٌ تقريره: أَنَّ «أربعين» إما أن يكونَ منتصبًا على الظرفية، أو على المفعول به لظهور بُعد غيرهما من المنصوبات أو امتناعه. والأول مُمتنع؛ لأن الموعدة لم تكن في أربعين، وكذا الثاني، لأن الموعدة إنما تتعلق بالأحداث والمعاني لا بنفس الحدث والأزمة، ولا جائز أن يُقدَّر أن يُضاف، لأنه لو قُدِّرَ إِمَّا أن يُقدَّرَ المذكوران، أي: الوحي والمجيء، وهو مُمتنع؛ لأن تقدير مضافين، إلى شيء واحد حذفا من اللفظ غير معهود في العربية، بخلاف ما لو كانا ملفوظين نحو: بين ذراعين وجهة الأسد، أو أن يُقدَّرَ أمرٌ واحدٌ منهما أو غيره، والأول أيضًا ممنوع؛ لأن أحدهما غير مواعيد من الطرفين بل كليهما، والثاني غير جائز؛ لأنَّ المنقول ذلك الأمران، على أن الموعدة تقتضي شيئين. وأجاب باختيار الثالث، ويُقدَّرُ أمرًا يتضمنهما لتصحيح المعنى واللفظ، نحو الملاقاة فإتاهما تستقيم من الجانبين، واللقاء الموعود من الله تعالى لأجل الوحي، ومن موسى عليه السلام لأجل استماعه.

وغرض المُفسِّرين من ذلك التقدير بيان المعنى، وأنَّ الموعود من كلِّ جانب ماذا، لا بيان الإعراب، على أنه يجوزُ تفكيكُ «واعدنا» إلى فعلين لإضمارِ المعنيين باعتبارين، كأنه قيل: نحنُ واعدنا وحي أربعين، أي: الوحي بعد أربعين، وَعَدَ هو مجيء أربعين، أي: المجيء بعد أربعين. فإنَّ «واعدنا»، وإن كان واحدًا لفظًا فهو مُتَعَدِّدٌ معنى، ونظيره قولك: بايع الزيدانَ عمرًا؛ لأنَّ المعنى باعَ زيدٌ من عمرو، وباعَ أيضًا صاحبه منه؛ لا أنَّ المُفاعلة صدرتَ منها دفعةً فوجبَ التفكيكُ. هذا تلخيصُ كلامه.

قوله: (من بعد ارتكابكم الأمر العظيم) ودلَّ على عظمِ الأمرِ إتيانُ «ذلك» للبعيد، والمُشارُ إليه قريب.

قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ إرادة أن تشكروا^(١) فَسَّرَ الرجاءَ بالإرادة، لأنَّ الرجاءَ إرادةٌ

(١) في (ح): «إرادة تشكر».

[وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ * وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ يَقَوْمِ إِنَّمَا تَظْلِمُونَ أَنْفُسَكُمْ بِاتِّخَاذِكُمُ الْعِجْلَ فَتُوبُوا إِلَى بَارِيكُمْ فَاقْنَلُوا أَنْفُسَكُمْ ذَلِكَمُ خَيْرٌ لَكُمْ عِنْدَ بَارِيكُمْ فَثَابَّ عَلَيْهِمْ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴿٥٣-٥٤﴾]

﴿الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ﴾: يعني الجامع بين كونه كتاباً مُنَزَّلاً وفُرْقَاناً يَفَرِّقُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ، يعني التوراة، كقولك: رأيت الغيث والليث، تريد الرجل الجامع بين الجود والجرأة، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا﴾ [الأنبياء: ٤٨]، يعني: الكتاب الجامع بين كونه فرقاناً وضياءً وذكراً؛

شيء حصوله غير معلوم، وهو على عالم الغيب والشهادة غير جازئ، فجعلناه مجازاً عن مطلق الإرادة بناءً على مذهبه؛ لأنَّ مُرَادَ اللَّهِ قد يتخلف عن إرادته عندهم، وعلى مذهبناستعمال «لعل» تكميل. المعنى: نحن عاملناهم معاملة مَنْ يُدْرُ النِّعَمَ على الغير متواليّة، وهو غير مُتلفِت إليها، ولا يَشْكُرُ النِّعَمَ، والمنعم لا يقطع خيرة رجاء أن يُقْلِعَ عن فعله، ثم استعمل هنا ما كَانَ مُسْتَعْمَلاً هناك^(١) تعيياً عليهم في التّادي في العفلة، والتناهي في كُفْرَانِ النعم.

قوله: (يعني الجامع بين كونه كتاباً مُنَزَّلاً وفُرْقَاناً) يريد أن الكتاب والفرقان عبارتان عن مُعَبَّرٍ واحد وهو التوراة بعد تأويلها بالصفيتين، يدلُّ عليه قوله آخرًا: «يعني التوراة»، هذا نحو قولك إذا أَرَدْتَ أن ترسم التوراة تقول: هي الكتاب المُنَزَّلُ على موسى عليه السلام، الفارق بين الحقِّ والباطل، وهو من باب الكناية التي يُطْلَبُ بها نفسُ الموصوف. نحو قولك في مُستوي القامة: عريضُ الأفطار، وتريدُ به الإنسان. وأما «الواو» فهي الداخلة بين الصفات للإعلام باستقلال كلِّ منها وهي الإشارة بقوله: «رَأَيْتُ الْغَيْثَ وَاللَّيْثَ»^(٢)، وعليه قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى وَهَارُونَ الْفُرْقَانَ وَضِيَاءً وَذِكْرًا﴾ [الأنبياء: ٤٨] يعني التوراة.

(١) يعني في «الكشاف» (٢: ٤٥٢) في تفسير الآية (٤٠) من سورة البقرة.

(٢) من قوله: «وهي الإشارة» إلى هنا ساقط من (ط).

أَوِ التَّوْرَةَ وَالْبُرْهَانَ الْفَارَقَ بَيْنَ الْكُفْرِ وَالْإِيمَانِ؛ مِنَ الْعَصَا وَالْيَدِ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْآيَاتِ؛ أَوْ الشَّرْعَ الْفَارَقَ بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ. وَقِيلَ: الْفَرَقَانُ: انْفِرَاقُ الْبَحْرِ. وَقِيلَ: النَّصْرُ الَّذِي فَرَّقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عَدُوِّهِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ الْفَرَقَانِ﴾ [الأنفال: ٤١]، يريد به يوم بدر.

حُلَّ قَوْلُهُ: ﴿فَأَقْضُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ عَلَى الظَّاهِرِ، وَهُوَ الْبَتُّع. وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: قَتَلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا. وَقِيلَ: أَمَرَ مَنْ لَمْ يَعْبُدِ الْعَجَلَ أَنْ يَقْتُلُوا الْعَبْدَةَ. وَرُوي: أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يُصِيرُ وَلَدَهُ وَوَالِدَهُ وَجَارَهُ وَقَرِيْبَهُ فَلَمْ يُمَكِّنْهُمْ الْمَضِيَّ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى،

قَوْلُهُ: (أَوِ التَّوْرَةَ وَالْبُرْهَانَ الْفَارَقَ) وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «الْجَامِعُ بَيْنَ كَوْنِهِ كِتَابًا أَوْ: الْمُرَادُ بِمَجْمُوعِ اللَّفْظَيْنِ التَّوْرَةُ، أَوْ يُرَادُ بِالْكِتَابِ التَّوْرَةُ، وَبِالْفَرَقَانِ الْبُرْهَانُ الْفَارَقُ، وَهُوَ غَيْرُ التَّوْرَةِ لِبَيَانِهِ بِقَوْلِهِ: «مِنَ الْعَصَا وَالْيَدِ»، فَتَحْصُلُ الْمَغَايِرَةُ بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ إِذْنُ.

قَوْلُهُ: (أَوِ الشَّرْعَ) عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «الْبُرْهَانَ الْفَارَقَ» فَإِذَا نَزَلَ الْعَطْفُ إِتْمَا مِنْ بَابِ قَوْلِهِ: ﴿وَمَلَكَيْتِهِ وَرُسُلِهِ وَجَبْرِيلَ﴾ [البقرة: ٩٨] أَوْ مِنْ بَابِ التَّجْرِيدِ؛ لِأَنَّ التَّوْرَةَ مُشْتَمِلَةٌ عَلَى الشَّرْعِ الْفَارَقِ بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، فَجَرَدَ مِنْهَا هَذِهِ الصِّفَةَ لِكَمَالِهَا فِيهَا، ثُمَّ عَطَفَ عَلَيْهَا وَهِيَ هِيَ. قَالَ الزَّجَّاجُ: يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ «الْفَرَقَانُ» الْكِتَابُ بَعْنِيَّةِ إِلَّا أَنَّهُ أُعِيدَ ذِكْرُهُ، وَعَنَى بِهِ أَنَّهُ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْحَقِّ وَالْبَاطِلِ ^(١). قَالَ الْمُصَنِّفُ ^(٢) فِي (ص): هُوَ اسْمُ السُّورَةِ ﴿وَالْفَرَقَانِ ذِي الذِّكْرِ﴾ السُّورَةُ بَعْنِيَّتِهَا، كَمَا يَقُولُ: مَرَزْتُ بِالرَّجُلِ الْكَرِيمِ وَبِالنَّسَمَةِ الْمُبَارَكَةِ، وَلَا تَرِيدُ بِالنَّسَمَةِ غَيْرَ الرَّجُلِ.

قَوْلُهُ: (الْبَتُّعُ)، الْأَسَاسُ: بَخَعَ الشَّاةَ: بَلَغَ بِذَبْحِهَا الْقَفَا، وَمِنْ الْمَجَازِ: بَخَعَ الْوَجْدُ إِذَا بَلَغَ مِنْهُ الْمَجْهُودُ.

قَوْلُهُ: (فَلَمْ يُمَكِّنْهُمْ الْمَضِيَّ لِأَمْرِ اللَّهِ تَعَالَى). الرَّغَابُ: وَقَدْ طَعَنَ بَعْضُ الْمُلْحِدَةِ وَزَعَمَ أَنَّ قَتَلَ النَّفْسِ مُسْتَقْبَحٌ فِي الْعَقْلِ، وَهَذَا الْجَاهِلُ إِنَّمَا اسْتَقْبَحَهُ لِكَوْنِهِ جَاهِلًا بِأَنَّ لِنَفْسِنَا خَالِقًا،

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٣٤).

(٢) «الكشاف» (١٣: ٢٢٩).

فَأَرْسَلَ اللَّهُ صَبَابَةً وَسَحَابَةً سَوْدَاءَ لَا يَتَبَصَّرُونَ تَحْتَهَا، وَأَمَرُوا أَنْ يَحْتَبُوا بِأَفْنِيَةِ بَيْوتِهِمْ وَيَأْخُذَ الَّذِينَ لَمْ يَعْبُدُوا الْعَجَلَ سِيوفَهُمْ، وَقِيلَ لَهُمْ: اصْبِرُوا، فَلَعَنَ اللَّهُ مَنْ مَدَّ طَرَفَهُ أَوْ حَلَّ حُبُوتَهُ، أَوْ اتَّقَى بِيَدٍ أَوْ رَجُلٍ، فَيَقُولُونَ: آمِينَ، فَقَتَلُوهُمْ إِلَى الْمَسَاءِ حَتَّى دَعَا مُوسَى وَهَارُونَ، وَقَالَا: يَا رَبِّ هَلَكْتُ بَنُو إِسْرَائِيلَ! الْبَقِيَّةُ الْبَقِيَّةُ! فَكُشِفَتِ السَّحَابَةُ وَنَزَلَتِ التَّوْبَةُ، فَسَقَطَتِ الشُّفَارُ مِنْ أَيْدِيهِمْ، وَكَانَتِ الْقَتْلُ سَبْعِينَ أَلْفًا. فَإِنْ قُلْتَ: مَا الْفَرْقُ بَيْنَ الْفَاءِاتِ؟ قُلْتُ: «لِأُولَى: لِلتَّسْيِيبِ لَا غَيْرَ؛ لِأَنَّ الظُّلْمَ سَبَبُ التَّوْبَةِ. وَالثَّانِيَةُ: لِلتَّعْقِيبِ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: فَاعَزِمُوا عَلَى التَّوْبَةِ فَاقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ اللَّهُ تَعَالَى.....»

بأمره يستبقها وبأمره يُغنيها، وأن لها بعد هذه الحياة التي هي لعبٌ وَلَهُوَ حَيَاةٌ سَرْمَدِيَّةٌ كَمَا قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَدَارُكَ الْآخِرَةَ لِهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤] وَأَنْ قَتَلَهَا بِأَمْرِهِ يُوصِلُهَا إِلَى حَيَاةٍ خَيْرٍ مِنْهَا، وَمَنْ عَلِمَ أَنَّ الْإِنْسَانَ فِي هَذِهِ الدُّنْيَا كَمُجَاهِدٍ أَقِيمَ عَلَى تَغْيِيرِ مَحْرُسِهِ، وَوَالٍ عَلَى بَلَدٍ يَسُوسُهُ، وَأَنَّهُ مِمَّا اسْتَرَدَّه، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَأْمُرَهُ بِخُرُوجِهِ بِنَفْسِهِ، أَوْ يَأْمُرَ غَيْرَهُ بِإِخْرَاجِهِ، وَهَذَا وَاضِحٌ لَمَنْ تَصَوَّرَ حَالَتِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَعَرَفَ قَدْرَ الْحَيَاتَيْنِ وَالْمَيِّتَتَيْنِ فِيهِمَا^(١).

قوله: (اصبروا، فلَعَنَ الله) الفاء للتعقيب داخلَةٌ على شرطٍ مُقَدَّر، تقديره: اصبروا، فَمَنْ لَمْ يَصْبِرْ لَعَنَهُ اللهُ، فَوَضَعَ «مَنْ مَدَّ طَرَفَهُ» إِلَى آخِرِهِ مَوْضِعَ الضَّمِيرِ إِشْعَارًا بِالْعِلِّيَّةِ.

قوله: (الْبَقِيَّةُ الْبَقِيَّةُ)! وهي منصوبةٌ بفعلٍ مُضْمَر، أي: سَلَمَ الْبَقِيَّةِ.

قوله: (لِلتَّسْيِيبِ لَا غَيْرَ) يعني لَيْسَتْ لِلْعَطْفِ، كَقَوْلِهِمْ: الَّذِي يَطِيرُ فَيَغْضَبُ زَيْدَ الدُّبَابِ.

قوله: (وَالثَّانِيَةُ لِلتَّعْقِيبِ)، اعْلَمْ أَنَّ حَلَّ الْفَاءِ عَلَى التَّعْقِيبِ يَحْتَوِلُ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أَنْ يَكُونَ قَتْلُ أَنْفُسِهِمْ عَيْنَ التَّوْبَةِ، فَحِينَئِذٍ يُحْتَاجُ إِلَى تَقْدِيرِ «فَاعَزِمُوا عَلَى التَّوْبَةِ فَاقْتُلُوا» لِثَلَا يَلْزَمَ عَطْفُ الشَّيْءِ عَلَى نَفْسِهِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «وَمِنْ قَبْلِ أَنْ اللَّهُ جَعَلَ تَوْبَتَهُمْ قَتْلَ أَنْفُسِهِمْ».

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٩٤).

جَعَلَ تَوْبَتَهُمْ قَتْلَ أَنْفُسِهِمْ؛ ويجوزُ أن يكونَ القتلُ تمامَ تَوْبَتِهِمْ، فيكونَ المعنى: فتوبوا فَأَتَيْتُمُ التَّوْبَةَ الْقَتْلَ تَمَمَةً لِتَوْبَتِكُمْ. والثالثة: متعلِّقةٌ بِمَحْذُوفٍ. ولا يَحُلُو: إمَّا أن يَنْتَظِمَ في قولِ موسى لهم؛ فَيَتَعَلَّقَ بِشَرْطِ مَحْذُوفٍ، كأنه قال: فَإِنْ فَعَلْتُمْ فَقَدْ تَابَ عَلَيْكُمْ؛ وإمَّا أن يكونَ خِطَابًا مِنَ اللَّهِ تَعَالَى لَهُمْ عَلَى طَرِيقَةِ الِاتِّفَاتِ؛ فيكونَ التقديرُ: ففعلتُم ما أَمَرَكُم بِهِ موسى فتابَ عليكم بَارِئُكُمْ. فَإِنْ قُلْتُ: من أين اختَصَّ هذا الموضعُ بِذِكْرِ الْبَارِئِ؟.....

وثانيهما: أن يكونَ قَتْلَ أَنْفُسِهِمْ تَمَمَةً لِلتَّوْبَةِ، فتكونَ التَّوْبَةُ مُشْتَمِلَةً عَلَى الْقَوْلِ الْمُتَعَارِفِ وَالْفِعْلِ الْمَخْصُوصِ، فيَصِحَّ العطفُ بِدُونِ التقديرِ.

قوله: ﴿فَفَعَلْتُمْ مَا أَمَرَكُم بِهِ موسى﴾ والذي أَمَرَ بِهِ ^(١) موسى هو قوله: ﴿فَتَوْبُوا إِلَى بَارِئِكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤] أي: قال لكم موسى: توبوا إلى بَارِئِكُمْ، فَنَبَّيْتُمْ فُتُبْنَا عَلَيْكُمْ، فالفاءُ إِذَنْ فَصِيحَةٌ؛ لأنها تُفْصِحُ عن محذوفٍ غيرِ شَرْطٍ هو سَبَبٌ لِمَا بعده. والأولى أن عِلَّةَ التَّسْمِيَةِ ^(٢) اختصاصُها بكلامِ الْفُصْحَاءِ، كما سيجيء في قوله: ﴿فَأَنْفَجَرْتُمْ﴾ [البقرة: ٦٠]، وأما الفاءُ في قول المصنف: «فيكونُ التقديرُ» فجوابٌ شَرْطٍ محذوفٍ، يعني: التقديرُ على طَرِيقَةِ الشَّرْطِ ما ذُكِرَ، وعلى طَرِيقَةِ الِاتِّفَاتِ هذا المذكورُ، فيكونَ لفظُ بَارِئِكُمْ في «الكشاف» في قوله: «فتابَ عليكم بَارِئُكُمْ» مقصودًا بالذِّكْرِ وإن لم يكن في التنزيلِ.

فإن قُلْتُ: فما فائدةُ هذه الزيادةِ في الكتاب؟

قلت: فائدتها بيانُ موقعِ النُّكْتَةِ في الِاتِّفَاتِ، وهي مزيدُ الاعتناءِ بلفظِ الْبَارِئِ الدَّالِّ عَلَى المعنى الذي تَضَمَّنَهُ جوابُهُ عن السُّؤالِ الْآتِي، كأنه يُشِيرُ بِهِ إِلَى أَنَّ الضَّمِيرَ في «فتابَ» يعودُ إِلَى الْبَارِئِ الْمَذْكُورِ، فيكونَ لفظُ «الْبَارِئِ» مَقْصُودًا، بخلافه إذا قيل: فُتُبْنَا لِأَنَّهُ لَا دِلَالَةَ لَهُ عَلَيْهِ، وَالْمَقَامُ يَقْتَضِي مُزِيدَ التَّوْبِيخِ وَالتَّعْزِيزِ لَا التَّعْظِيمِ، وَمِنْ ثَمَّ كَرَّرَ لَفْظَ الْبَارِئِ وَلَا كَذَلِكَ فِي

(١) في (ح): «فَفَعَلْتُمْ مَا أَمَرَ بِهِ موسى» والذي أمره به.

(٢) يعني تسمية الفاء بالفصيحة.

قُلْتُ: الباري: هُوَ الَّذِي خَلَقَ الْخَلْقَ بَرِيئًا مِنَ التَّفَاوُتِ، ﴿مَا تَرَىٰ فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِن تَفَوتٍ﴾ [الملك: ٣]، و متميِّزًا بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ بِالشَّكَالِ الْمُخْتَلِفَةِ وَالصُّوَرِ الْمُبَايِنَةِ.....

الشرط؛ لأنه على ظاهره يقتضي العَوْدَ إِلَى الْبَارِي؛ لَأنَّهُ مِنْ تَتِمَّةِ كَلَامِ مُوسَى، وَهَذَا لَمْ يُصَرِّحْ بِهِ «الباري» فِي التَّقْدِيرِ.

فَإِن قُلْتُ: مِنْ أَيْنَ نَشَأُ الْإِلْتِفَاتُ؟ وَكَيْفَ مَوْقِعُهُ؟

قُلْتُ: مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ﴾ [البقرة: ٥٤] يَعْنِي اذْكُرُوا يَا بَنِي إِسْرَائِيلَ وَقْتُ قَوْلِ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ: فَتَوَبُوا إِلَىٰ بَارِئِكُمْ، فَامْتَلَأْتُمْ أَمْرَهُ، فَتُبْتُمْ، فَتُبْنَا عَلَيْكُمْ، فَجَرَعَ إِلَى الْعَيْتَةِ.

قَوْلُهُ: (الباري: هُوَ الَّذِي خَلَقَ الْخَلْقَ بَرِيئًا مِنَ التَّفَاوُتِ)، الرَّاعِبُ^(١): أَصْلُ الْبَرِّ: خُلُوصُ الشَّيْءِ عَنْ غَيْرِهِ، إِمَّا عَلَى سَبِيلِ التَّقْضِي مَنَّهُ، أَوْ عَلَى سَبِيلِ الْإِنشَاءِ عَنْهُ، فَعَلَى التَّقْضِي قَوْلُهُمْ: بَرِيٌّ فَلَانٌ مِنْ مَرَضِهِ، وَالبَائِعُ مِنْ عُيُوبِ مَبِيعِهِ، وَصَاحِبُ الدِّينِ مِنْ دِينِهِ، وَمَنْهُ اسْتِبْرَاءُ الْجَارِيَةِ^(٢). وَعَلَى سَبِيلِ الْإِنشَاءِ قَوْلُهُمْ: بَرَأَ اللَّهُ الْخَلْقَ، وَقَوْلُهُ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ: «وَالَّذِي فَلَكَ الْحَبَّةُ وَبَرَأَ النَّسْمَةَ»^(٣).

فَإِن قُلْتُ: مَا مَعْنَى قَوْلِهِ: «وَمَتَمِيزًا بَعْضُهُ مِنْ بَعْضٍ بِالشَّكَالِ الْمُخْتَلِفَةِ» بَعْدَ قَوْلِهِ: «بَرِيئًا مِنَ التَّفَاوُتِ»؟

قُلْتُ: مَعْنَى التَّفَاوُتِ: عَدَمُ التَّنَاسُبِ، فَكَأَنَّ بَعْضَهُ يَفُوتُ بَعْضًا وَلَا يُلَاقِمُهُ، وَمَعْنَى التَّمِيزِ: التَّفْرِيقُ، فَالْيَدُ مُتَمِيزَةٌ عَنِ الرَّجُلِ لَكِنْ مَلَاظِمَةٌ لَهَا مِنْ حَيْثُ الصَّغَرُ وَالْكِبَرُ وَالْعِلَاطُ وَالذَّفَقُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ﴾ [طه: ٥٠] أَيْ: أَعْطَىٰ كُلَّ شَيْءٍ صُورَتَهُ وَشَكْلَهُ الَّذِي يَنَاسِبُ الْمُنْفَعَةَ الْمُنَوَّطَةَ بِهِ.

(١) «تفسير الراغب الأصفهاني» (١: ١٩٢).

(٢) وَهُوَ التَّأَكُّدُ مِنْ خُلُوعِ رَجُلٍ مِنَ الْحَمْلِ حِينَ تُشْتَرَى مِنْ سَيِّدِهَا الْأَوَّلِ.

(٣) هُوَ مِنْ قَوْلِ عَلِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَخْرَجَهُ بَنُحُو الْبَخَارِيِّ (٣٠٤٧).

فكَانَ فِيهِ تَقْرِيعٌ بِمَا كَانَ مِنْهُمْ مِنْ تَرْكِ عِبَادَةِ الْعَالَمِ الْحَكِيمِ. الَّذِي بَرَّاهُمْ بِلُطْفِ حِكْمَتِهِ عَلَى الْأَشْكَالِ الْمُخْتَلِفَةِ أَهْرَاءَ مِنَ التَّفَاوُتِ وَالتَّنَافُرِ - إِلَى عِبَادَةِ الْبَقَرَةِ الَّتِي هِيَ مِثْلٌ فِي الْغَاوَةِ وَالْبِلَادَةِ، فِي أُمَثَالِ الْعَرَبِ: أُنْبِلْدُ مِنْ ثَوْرٍ؛ حَتَّى عَرَّضُوا أَنْفُسَهُمْ لَسَخَطِ اللَّهِ وَنَزُولِ أَمْرِهِ بِأَنْ يَفْكَكَ مَا رَكَّبَهُ مِنْ خَلْقِهِمْ، وَيُثَرِّ مَا نَظَّمَ مِنْ صُورِهِمْ وَأَشْكَالِهِمْ حِينَ لَمْ يَشْكُرُوا النِّعْمَةَ فِي ذَلِكَ وَغَمَطُوهَا بِعِبَادَةِ مَنْ لَا يَقْدِرُ عَلَى شَيْءٍ مِنْهَا.

[﴿وَإِذْ قُلْتُمْ يٰمُوسَىٰ لَنْ نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَىٰ اللَّهَ جَهْرَةً فَأَخَذَتْكُمُ الصَّاعِقَةُ وَأُنْثِرُكُمْ نَظِيرُونَ﴾ * ثُمَّ بَعَثْنَاكُمْ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ * وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ الْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوَٰى كُلَّوَا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا رَزَقْنَاكُمْ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ ٥٥-٥٧]

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ التَّوْبَةُ هِيَ قَوْلُهُ: ﴿فَاقُولُوا أَنْفُسُكُمْ﴾ مُنَاسِبَةٌ لِذِكْرِ الْبَارِئِ دُونَ سَائِرِ الصِّفَاتِ فِي هَذَا الْمَقَامِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ كَمَا قَالَ: خَلَقَهُمْ «أَهْرَاءَ مِنَ التَّفَاوُتِ» وَهِيَ نِعْمَةٌ جَسِيمَةٌ، وَكَانَ مِنْ حَقِّ الشُّكْرِ أَنْ يَخْصُصُوا مَنْ لَهُ هَذِهِ الصِّفَةُ بِالْعِبَادَةِ دُونَ غَيْرِهِ، فَلَمَّا عَكَسُوا هَذِهِ الْقَضِيَّةَ، وَكَفَرُوا هَذِهِ النِّعْمَةَ بِأَنْ عَبَدُوا مَا هُوَ عَلَى ضِدِّهِ، أَي: لَا تَمَيَّزُ لَهُ أَصْلًا^(١)، اسْتَرَدَّ مِنْهُمْ تِلْكَ النِّعْمَةَ بِأَنْ أَمَرُوا بِالْقَتْلِ وَفَكَ ذَلِكَ التَّرْكِيبُ الْأَنَاقُ. مَا أَحْسَنَ هَذَا الْبَيَانَ!

قَوْلُهُ: (وَالْتَّنَافُرُ) عَطْفٌ عَلَى «التَّفَاوُتِ» عَلَى سَبِيلِ الْبَيَانِ لِمَا قَسَّرَ أَنْ مَعْنَى التَّفَاوُتِ عَدَمُ التَّنَاسُبِ، فَعَدَمُ التَّنَاسُبِ هُوَ التَّنَافُرُ، أَوْ عَلَى «تَرْكِ عِبَادَةِ الْعَالَمِ»، وَفِيهِ تَنَافُرٌ.

قَوْلُهُ: (حَتَّى عَرَّضُوا) غَايَةُ قَوْلِهِ: «مِنْ تَرْكِ عِبَادَةِ الْعَالَمِ» أَي: تَرَكَوا عِبَادَةَ الْعَالَمِ^(٢) الْحَكِيمِ مَائِلِينَ إِلَى عِبَادَةِ الْبَقَرِ حَتَّى أَوْرَثَهُمُ التَّعَرُّضَ لَسَخَطِ اللَّهِ.

قَوْلُهُ: (وَعَمَطُوهَا)، الْأَسَاسُ: غَمَطَ النِّعْمَةَ: احْتَقَرَهَا وَلَمْ يَشْكُرْهَا.

(١) يَعْنِي مَا تَوَرَّطُوا بِهِ مِنْ عِبَادَةِ الْعِجَلِ.

(٢) قَوْلُهُ: «أَي: تَرَكَوا عِبَادَةَ الْعَالَمِ» سَاقِطٌ مِنْ (ط).

قيل: القائلون: السبعون الذين صُعِقُوا. وقيل: قاله عشرة آلاف منهم. ﴿جَهْرَةً﴾: عياناً، وهي مصدرٌ من قولك: جَهَرَ بالقراءة والدُّعاء، كأنَّ الذي يَرى بالعينِ جاهرٌ بالرؤية، والذي يَرى بالقلبِ تخافَت بها. وانتصابها على المصدّر؛ لأنها نوعٌ من الرؤية؛ فنُصِبَتْ بفعلها، كما تُنْصَبُ القَرْفُصَاءُ بفعلِ الجلوسِ؛ أو على الحالِ، بمعنى:

قوله: (السبعون الذين صُعِقُوا) قال محيي السنة: إنَّ الله تعالى أمر موسى عليه السلام أن يأتيه في ناسٍ من بني إسرائيل، يعتذرونَ إليه من عبادةِ العجل، فاختارَ السبعين وقال لهم: صُومُوا وتطهَّروا وطهَّروا ثيابكم، ففعلوا، فخرجَ بهم إلى طورِ سيناءَ لمقاتِ ربِّه، فقالوا: اطلُبْ لنا نَسَمَ كَلَامِ رَبِّنا، فلما دنا موسى إلى الطورِ وقعَ عليه عمودُ الغمامِ، فَضْرِبَ دَوْنَهُ الحِجَابُ، وَسَمِعُوهُ يُكَلِّمُ موسى، بِأَمْرِهِ وَنَهَاهُ، فلما انكشفَ الغمامُ، فقالوا له: لن نُؤْمِنَ لك حتى نرى الله جهرَةً، فأخذَتْهم الصاعقة، فلما هَلَكُوا جعلَ موسى يَبْكِي ويقول: ماذا أقولُ لبني إسرائيل وقد أَهْلَكْتَ خِيَارَهُمْ؟ فلم يَزَلْ ينادي ربَّه حتى أحياهم^(١).

قوله: (كانَ الذي يَرى بالعينِ جاهرٌ بالرؤية) يعني: استعمالَ جَهْرَةٍ هاهنا على الاستعارة، لأنها مَسْبُوقَةٌ بِالتَّشْبِيهِ، أي: استُعيرَ الجَهْرُ للرؤية، وفائدتها كمالُ الرؤية بحيث لا يُضَامُ فيها. الأساس: جَهَرَ الشيءُ: إذا ظهر، وأَجْهَرْتُهُ أنا، وأَجْهَرَ فلانٌ ما في صدره، ورأيتُه جَهْرَةً، أي: عياناً، وَجَهَرَ بكذا، أي: أعلَنه، وقد جَهَرَ بكلامه وبقرائه: رفعَ بهما صَوْتَهُ.

الراغب: الجَهْرُ: يُقالُ لظهورِ الشيءِ بإفراطٍ إمَّا لحاسةِ البَصَرِ تَحَوُّ: رأيتُه جَهْرًا، قال تعالى: ﴿لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ حَتَّى نَرَى اللَّهَ جَهْرَةً﴾ [البقرة: ٥٥] ومنه: جَهَرَ البَصَرُ: إذا أَظْهَرَ ماءها، وقيل: ما في القومِ أحدٌ يَجْهَرُ عيني، والجَوْهَرُ: فَوْعَلٌ منه، وهو ما إذا بَطَلَ بَطْلَ مَحْمُولُهُ، وسُمِّيَ بذلك لظهورِهِ للحاسةِ^(٢)، وإمَّا لحاسةِ السَّمْعِ، قال تعالى: ﴿لَئِنْ يَكْفُرْ بِكُمُ اللَّيْلَةُ لَا تَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ السِّرَّ أَلَيْسَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [النجم: ١٧].

(١) انظر: «معالم التنزيل» (١: ٩٧).

(٢) انظر: «التعريفات» للرجزاني ص ٨٣.

ذوي جَهْرَةٍ. وقُرئ: (جَهْرَةً) بفتح الهاء، وهي إما مصدرٌ، كَالْغَلَبَةِ؛ وإما جمعُ جَاهِرٍ. وفي الكلام دليلٌ على أَنَّ موسى عليه الصلاة والسلام رادَّهم القولَ، وعَرَّفَهم أَنَّ رُؤْيَا الحقِّ محالٌّ؛ لأنَّ رُؤْيَا ما لا يجوزُ عليه أن يكونَ في جهةٍ محالٍّ، وأنَّ من استجَارَ على اللَّهِ الرُّؤْيَا فقد جَعَلَهُ من جُمْلَةِ الأجسام والأعراض، فرادَّوه بعدَ بيانِ الحُجَّةِ ووضوحِ البرهان، ولجَّأوا؛ فكانوا في الكفرِ كَعَبْدَةِ العِجْلِ؛ فسَلَطَ اللَّهُ عليهم الصَّعْقَةَ كما سَلَطَ على أولئك القتلَ؛ تسويةً بينَ الكُفْرَيْنِ، ودلالةً على عِظَمِهَا بِعِظَمِ السَّخَطِ.

﴿الصَّعْقَةُ﴾: ما صَعَقَهم، أي: أَمَاتَهم. قيل: نارٌ وقعت من السماء فأحرقتهم. وقيل: صيحةٌ جاءت من السماء. وقيل: أَرْسَلَ اللَّهُ جنودًا سَمِعُوا بِحُسْنِهَا.....

من أَلْقَوْلِ ﴿الأنبياء: ١١٠﴾ وقيل: كلام جَهْورِي^(١) وَجَهْرٌ يقالُ لرفع الصوتِ ولمن يَجْهَرُ بِحُسْنِهِ^(٢).

قوله: (وفي هذا الكلام دليلٌ على أَنَّ موسى عليه السلام رادَّهم القولَ وعَرَّفَهم) قيل: الدليلُ تسليطُ الصَّعْقَةِ عليهم؛ لأنَّهُ لولا ذلك لما سَلَطَ عليهم الصَّعْقَةُ، لكونهم معذورين إذ لم يَعْلَمُوا أَنَّهُ تعالى مُمْتَنِعُ الرُّؤْيَا، فثبت أَنَّ موسى عليه السلام عَرَّفَهم ذلك وهم رادَّوه.

وقلتُ: الوجهُ الذي لا يَحِيدُ عنه أَنَّ ذلك الدليلُ هو قولهم: لن نُؤْمِنَ لك، لأنَّ (لَنْ) في النفي بمنزلةِ (أَنْ) في الإثباتِ في كونها يقعان في صَدْرِ الجملةِ الإنكارية كما سبق في قوله: كما تقولُ لصاحبك: لا أُقِيمُ غداً، وإن أنكَرَ عليك قلتُ: لَنْ أُقِيمَ غداً. وليس في الكلام أَنَّ من استجَارَ على الله الرُّؤْيَا فقد جَعَلَهُ من جُمْلَةِ الأجسام. نعم فيه إنكارٌ مُطلقاً، وأقصى ما يُقالُ في ذلك أَنَّهُ تعالى ممَّا لا يجوزُ أن يُرى في الجملةِ، وذلك لا يفيدُ عمومَ الأحوالِ والأوقات، وليس فيه ما يلزمُ منه تكفيرُ القومِ.

(١) في «المفردات»: جوهرِيٌّ، وما أثبتناه هو الصواب.

(٢) «مفردات القرآن» ص ٢٠٨-٢٠٩.

فَحَرُّوا صَعِقِينَ مَيِّتِينَ يَوْمًا وَلَيْلَةً، وموسى عليه السلام لم تكن صَعَقَتُهُ مَوْتًا، ولكن غَشِيَةً، بدليل قوله: ﴿فَلَمَّا أَفَاقَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]. والظاهر أنه أصابهم ما يَنْظُرُونَ إليه؛ لقوله: ﴿وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾.

وقرأ علي رضي الله عنه: (فأخذتكم الصَّعَقَةُ).

﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ نعمة البعث بعد الموت، أو نعمة الله بعدما كفرتموها إذا رأيتم بأس الله في رَمِيكم بالصاعقة وإذا قَتِلكم الموت.....

وتشبيههم بَعْدَةَ الْعِجْلِ إِنْ كَانَ بِسَبَبِ طَلِبِ الرُّؤْيَا لا يَصِحُّ، فإن موسى عليه السلام طلبها في المرة الأولى عند تَحْيِيهِ إِلَى الطُّور، ولم يكن معه القوم كما يَبْنَاهُ فِي «الأعراف»، وإن كان للصَّعَقَةِ فهو كذلك، وإن كان بسبب قوله: «لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ» فَحَقٌّ، وإِنَّمَا سَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْهِمُ الصَّعَقَةَ لِأَنَّهُمْ امْتَنَعُوا مِنَ الْإِيمَانِ بِمُوسَى بَعْدَ إِظْهَارِهِ الْمُعْجَزَاتِ، وَالْإِيمَانِ بِالْأَنْبِيَاءِ وَاجِبٌ بَعْدَ إِثْبَاتِهِمُ النَّبُوَّةَ بِإِظْهَارِ الْمُعْجَزَةِ، وَلَا يَجُوزُ لَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ اقْتِرَاحُ الْمُعْجَزَاتِ؛ لِأَنَّهُ بَابٌ مِنَ التَّعَنُّتِ، وَلِهَذَا عَاقَبَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى.

قوله: (لَمْ تَكُنْ صَعَقَتُهُ مَوْتًا وَلَكِنْ غَشِيَةً بدليل قوله: ﴿فَلَمَّا أَفَاقَ﴾ [الأعراف: ١٤٣]) هذا يُوهِمُ أَنَّ صَعَقَتَهُ كَانَتْ فِي هَذِهِ الْمَرَّةِ بَلْ صَعَقَتُهُ وَإِفَاقَتُهُ فِي الْمَرَّةِ الْأُولَى كَمَا يَبْنَاهُ فِي «الأعراف».

قوله: ﴿لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ نِعْمَةُ الْبَعْثِ وَكَوْنُ الْبَعْثِ نِعْمَةً مَا ذَكَرَهُ الزَّجَاجُ: بَعَثَكُمْ بَعْدَ الْمَوْتِ، وَأَعْلَمَكُمْ أَنَّ ثَلَاثَةَ عَشْرَ عَلَيْكُمْ هَذِهِ، وَأَنَّ الْإِقَالَةَ بَعْدَ الْمَوْتِ، أَيْ: الْإِعَادَةَ^(١) لَا شَيْءَ بَعْدَهَا، أَيْ: لَا نِعْمَةَ أَظْهَرُ مِنْهَا، وَهِيَ كَالْمُضْطَرَةِ إِلَى عِبَادَةِ اللَّهِ^(٢).

قوله: (أَوْ نِعْمَةُ اللَّهِ بَعْدَمَا كَفَرْتُمُوهَا) وَالنِّعْمَةُ عَلَى هَذَا إِيْمَانُهُمْ قَبْلَ [مَا]^(٣) رَاذَهُمُ مُوسَى،

(١) فِي (ح): «بَعْدَ الْمَوْتِ الْإِعَادَةُ» وَفِي (ف): «بَعْدَ الْمَوْتِ وَالْإِعَادَةُ».

(٢) «مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ» (١: ١٣٨).

(٣) «مَا» سَاقِطَةٌ مِنْ (ط).

﴿وَلَقَدْ عَلَّمْنَا﴾: وَجَعَلْنَا الْعَمَامَ تَظْلُكُم، وَذَلِكَ فِي التَّيِّهِ، سَخَّرَ اللَّهُ لَهُمُ السَّحَابَ تَسِيرَ بِسَرِيرِهِمْ تُظِلُّهُمْ مِنَ الشَّمْسِ، وَيَنْزِلُ بِاللَّيْلِ عَمُودٌ مِنْ نَارٍ يَسِيرُونَ فِي ضَوْئِهِ وَثِيَابُهُمْ لَا تَسْبُخُ وَلَا تَبْلَى، وَيَنْزِلُ عَلَيْهِمُ الْمُنُّ - وَهُوَ التَّرْتِجِينَ - مِثْلَ الثَّلَجِ مِنْ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ، لِكُلِّ إِنْسَانٍ صَاعٌ، وَيَبْعَثُ اللَّهُ الْجَنُوبَ فَتَحْشُرُ عَلَيْهِمُ السَّلَوَى - وَهِيَ السَّمَانَى - فَيَذْبَحُ الرَّجُلُ مِنْهَا مَا يَكْفِيهِ. ﴿كُلُوا﴾ عَلَى إِرَادَةِ الْقَوْلِ. ﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾ يَعْنِي: فَظَلَمُوا بَأْنَ كَفَرُوا هَذِهِ النِّعَمَ وَمَا ظَلَمُونَا، فَانْخَصِرِ الْكَلَامُ بِحَذْفِهِ؛ لِدَلَالَةِ ﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾ عَلَيْهِ.

[﴿وَإِذْ قُلْنَا ادْخُلُوا هَذِهِ الْقَرْيَةَ فَكُلُوا مِنْهَا حَيْثُ شِئْتُمْ رَغَدًا وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ وَسَيَرْزِقُ الْمُحْسِنِينَ﴾ * فَيَذَلُّ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ فَأَنزَلْنَا عَلَى الَّذِينَ ظَلَمُوا رِجْزًا مِنَ السَّمَاءِ يَمَازُكُوا يَفْسُقُونَ ﴿٥٨-٥٩﴾
﴿الْقَرْيَةَ﴾: بَيْتُ الْمُقَدَّسِ، وَقِيلَ: أَرِيحَاءُ مِنْ قُرَى الشَّامِ، أَمَرُوا.....

وقولهم: لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ، أَي: فَأَخَذْتُمْ الصَّاعِقَةَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ نِعْمَةَ الْإِيمَانِ فَلَا تَعُودُوا إِلَى طَلَبِ مَا لَا يَجُوزُ. وقوله: «إِذَا رَأَيْتُمْ ظَرْفَ تَشْكُرُونَ».

قوله: (يعني فظلموا بأن كفروا) يريد أن «الواو» في ﴿وَمَا ظَلَمُونَا﴾ [البقرة: ٥٣] تستدعي معطوفاً عليه هو مُتَرْتَّبٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ بعد قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ عِلْمًا﴾ [النمل: ١٥] والفاء في «فظلموا» مجازٌ لغير مترتب، على أسلوب قولك: أَنْعَمْتُ عَلَيْهِ فَكَفَرَ، أَي: لَيْشُكْرُ، فَكَفَرَ، وَضَعُوا الْكُفْرَ مَوْضِعَ الشُّكْرِ فَظَلَمُوا، وَتَحْوُهُ قَوْلُهُ: ﴿وَيَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ﴾ أَي شُكْرَ رِزْقِكُمْ ﴿أَنْتُمْ تَكْذِبُونَ﴾ [الراعدة: ٨٢]. وَإِنَّا قَال: «فظلموا بأن كفروا هذه النعم» ولم يقل: فظلموا بأن لم يَمْتَنُوا الأَمْرَ؛ لِأَنَّهُمْ امْتَنَلُوا الأَمْرَ لَكِنْ مَا عَمِلُوا بِمُقْتَضَاهُ، أَي: الشُّكْرَ.

قوله: (أريحاء)، النهاية: أريحاء بفتح الهمزة وكسر الراء والحاء المهملة: اسمُ قريةٍ بالغورِ قَرِيبًا مِنْ بَيْتِ الْمُقَدَّسِ ^(١).

(١) انظر: «معجم البلدان» (١: ١٦٥).

بَدْخُولِهَا بَعْدَ التَّيِّهِ. وَالْبَابُ: بَابُ الْقَرْيَةِ. وَقِيلَ: هُوَ بَابُ الْقَبَّةِ الَّتِي كَانُوا يُصَلُّونَ إِلَيْهَا - وَهُمْ لَمْ يَدْخُلُوا بَيْتَ الْمَقْدِسِ فِي حَيَاةِ مُوسَى عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - أُمِرُوا بِالسُّجُودِ عِنْدَ الْإِنْتِهَاءِ إِلَى الْبَابِ شُكْرًا لِلَّهِ وَتَوَاضُّعًا. وَقِيلَ: السُّجُودُ: أَنْ يَنْتَحِنُوا وَيَتَطَأَمَتُوا دَاخِلِينَ؛ لِيَكُونَ دَخُولُهُمْ بِخُشُوعٍ وَإِخْبَاتٍ. وَقِيلَ: طُوِطِيَ لَهُمُ الْبَابُ لِيَخْفَضُوا رُؤُوسَهُمْ فَلَمْ يَخْفَضُوهَا، وَدَخَلُوا مُتَرَحِّفِينَ عَلَى أَوْرَاكِهِمْ. ﴿حِطَّةٌ﴾ فِعْلَةٌ مِنَ الْحِطِّ كَالْجِلْسَةِ وَالرَّكْبَةِ، وَهِيَ خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ، أَي: مَسَأَلْتُنَا حِطَّةً، أَوْ أَمَرَكُ حِطَّةً. وَالْأَصْلُ النَّصَبُ بِمَعْنَى: حُطُّ عَنَّا ذُنُوبَنَا حِطَّةً، وَإِنَّمَا رُفِعَتْ لَتَعْطِيَ مَعْنَى الثَّبَاتِ كَقَوْلِهِ:

صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مُبْتَلًى

قَوْلُهُ: (طُوِطِيَ لَهُمُ الْبَابُ) أَي: خُفِّضَ وَحُطَّ، الْأَسَاسُ: طَاطَأْتُ يَدِي بَعْنَانِ الْقَرَسِ: إِذَا خَفَضْتَ يَدَكَ وَلَمْ تَرْفَعْهَا. وَمِنْ الْمَجَازِ: طَاطَأَتِ الْمَرْأَةُ سِتْرَهَا: حَطَّتْهُ.

قَوْلُهُ: ﴿حِطَّةٌ﴾ فِعْلَةٌ مِنَ الْحِطِّ قَالَ صَاحِبُ «الْإِقْلِيدِ»: فِعْلَةٌ فِي صَرَفِهَا مَذْهَبَانِ: مِنْهُمْ مَنْ يُعْطِيهَا حُكْمَ نَفْسِهَا فَيَمْنَعُهَا مِنَ الصَّرْفِ لِلْعَلَمَةِ وَالتَّائِيثِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْمُصَنِّفِ وَوَجْهُهُ لَمَّا كَانَتْ عَلَمًا بِاعْتِبَارِ الْجِنْسِ بَقِيَّتْ عَلَى عِلْمِيَّتِهَا، وَإِنْ أُطْلِقَتْ عَلَى وَاحِدٍ، كَأَسَامَةِ إِذَا أُطْلِقَتْ عَلَى وَاحِدٍ مِنَ الْأَسَادِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُعْطِيهَا حُكْمَ مَوْزُونِهَا فَيَقُولُ: وَزَنَ نَاصِرَةً: فَاعِلَةٌ بِالتَّنْوِينِ؛ لِأَنَّ بَابَ «أَسَامَةِ» فِي جَرْيِهِ عَلَمًا عَلَى كُلِّ^(١) وَاحِدٍ مِنَ الْمُشْكَلَاتِ، لِكَوْنِهِ فِي الْمَعْنَى نَكْرَةً.

قَوْلُهُ: (أَوْ أَمَرَكُ حِطَّةً) أَي: شَأْنُكَ حِطَّةً، أَي: حَطُّ الذُّنُوبِ.

قَوْلُهُ: (صَبْرٌ جَمِيلٌ فَكَلَانَا مُبْتَلًى) أَوَّلُهُ:

شَكَا إِلَيَّ جَمَلِي طَوَّلَ السَّرَى يَا جَمَلِي لَيْسَ إِلَيَّ الْمُشْتَكَى^(٢)

(١) قَوْلُهُ: «كُلٌّ» سَاقَطٌ مِنْ (ط).

(٢) الْأَبْيَاتُ مَنْسُوبَةٌ إِلَى السُّلَيْدِ بْنِ خُرْمَةَ الشَّيْبَانِيِّ كَمَا فِي «فَرَحَةِ الْأَدِيبِ» لِلْعَنْدَجَانِيِّ ص ١٧٩.

والأصل: صبراً على اصبر صبراً. وقرأ ابنُ أبي عَبْلَةَ بالنصبِ على الأصل. وقيل: معناه: أمرنا حِطَّةً، أي: أن نَحْطُ في هذه القرية ونَسْتَقِرَّ فيها. فإن قلت: هل يجوز أن تُنْصَبَ حِطَّةٌ في قراءة من نَصَبَهَا بـ ﴿قُولُوا﴾ على معنى: قولوا هذه الكلمة؟ قلت: لا يبعد، والأجود أن تُنْصَبَ بإضمارِ فعلِها، ويتنصب محلُّ ذلك المضمرِ بـ ﴿قُولُوا﴾. وقرئ: (يُغْفَرُ لَكُمْ) على البناء للمفعول بالياء والتاء.....

قوله: (وقيل: معناه: أمرنا حِطَّةً) قال الإمام: هذا قولُ أبي مُسلمٍ الأصفهاني ^(١) معناه: أمرنا حِطَّةً، أي: نَحْطُ في هذه القرية ونَسْتَقِرُّ فيها ^(٢)، ورَيَّفَ القاضي ذلك ^(٣)، قال: لو كَانَ المرادُ ذلك لم يَكُنْ غفرانُ خطاياهم متعلقاً به، وقوله: ﴿وقُولُوا حِطَّةٌ نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٨] يدلُّ على أنَّ غفرانَ الخطايا كَانَ لأجلِ قولهم حِطَّةً. وقال الإمام: ويمكنُ الجوابُ عنه: بأنَّهم لَمَّا حَاطُوا في تلك القرية حتى يدخلوا سَجْدًا مع التواضع، كان الغفرانُ متعلقاً به ^(٤).

وقلت: يُشْكِلُ بقوله تعالى: ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ [البقرة: ٥٩] ويُمكنُ أن يُقالَ: إنَّ الأمرَ بذلك القولِ كانَ لمَحْضِ التعبُّدِ، وحين لم يعرفوا وَجْهَ الْحِكْمَةِ بدَّلوهُ بما اتَّجَهَ لهم من الرأي، فعُدُّوا لذلك.

قوله: (وَقُرِئَ «يُغْفَرُ لَكُمْ») بالياء التَّخْتَانِيَّة: نافعٌ، وبالتاء: ابنُ عامر ^(٥).

(١) محمد بن بحر (ت ٣٢٢ هـ)، من وجوه المعتزلة، وله في نُصرةِ مذاهبهم: «التفسير»، له ترجمة في «لسان الميزان» لابن حجر (٩: ١٦٢)، و«طبقات المُفسِّرين» للداودي (٢: ١٠٩).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣: ٥٢٣).

(٣) المقصودُ هو القاضي عبد الجبار الهمداني، وليس القاضي البيضاوي؛ لأنَّ الكلامَ ما زالَ للفخر الرازي.

(٤) «مفاتيح الغيب» (٥: ٥٢٣).

(٥) انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢١٥).

﴿وَسْتَزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ أي: مَنْ كَانَ مُحْسِنًا مِنْكُمْ كَانَتْ تِلْكَ الْكَلِمَةُ سَبَبًا فِي زِيَادَةِ ثَوَابِهِ، وَمَنْ كَانَ مُسِيئًا كَانَتْ لَهُ تَوْبَةٌ وَمَغْفِرَةٌ. ﴿فَبَدَّلَ إِلَيْكُمْ طَلَعُوا﴾، أي: وَضَعُوا مَكَانَ حِطَّةٍ ﴿قَوْلًا﴾ غَيْرَهَا يَعْنِي: أَنَّهُمْ أَمَرُوا بِقَوْلٍ مَعْنَاهُ التَّوْبَةُ وَالِاسْتِغْفَارُ، فَخَالَفُوهُ إِلَى قَوْلٍ لَيْسَ مَعْنَاهُ مَا أَمَرُوا بِهِ وَلَمْ يَمْتَثِلُوا أَمْرَ اللَّهِ، وَلَيْسَ الْغَرَضُ أَنَّهُمْ أَمَرُوا بِلَفْظٍ بَعَيْنِهِ وَهُوَ لَفْظُ الْحِطَّةِ، فَجَاؤُوا بِلَفْظٍ آخَرَ؛ لِأَنَّهُمْ لَوْ جَاؤُوا بِلَفْظٍ آخَرَ مُسْتَقِلٍّ بِمَعْنَى مَا أَمَرُوا بِهِ لَمْ يُوَاخِذُوا بِهِ، كَمَا لَوْ قَالُوا مَكَانَ حِطَّةٍ: نَسْتَغْفِرُكَ وَنَتُوبُ إِلَيْكَ، أَوْ: اللَّهُمَّ اعْفُ عَنَّا، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ. وَقِيلَ: قَالُوا مَكَانَ ﴿حِطَّةٍ﴾: حِنْطَةٌ.....

قوله: (أي مَنْ كَانَ مُحْسِنًا مِنْكُمْ كَانَتْ تِلْكَ الْكَلِمَةُ سَبَبًا فِي زِيَادَةِ ثَوَابِهِ، وَمَنْ كَانَ مُسِيئًا كَانَتْ لَهُ تَوْبَةٌ وَمَغْفِرَةٌ) أَخْرَجَ الْعَطُوفَ وَالْمَعُطُوفَ عَلَيْهِ، وَهُمَا نَغْفِرُ وَنَسْتَزِيدُ مَعَ مُتَعَلِّقِهَا خُجْرَجَ الشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ؛ إِعْلَامًا أَنَّ كَلَامًا مِنْهَا جَوَابٌ لِلأَمْرِ وَهُوَ قَوْلُهُ: «قُولُوا»، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي غَيْرَ مُجْزِئٍ، وَأَنَّ اللَّامَ فِي (الْمُحْسِنِينَ) لِلْعَهْدِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «مَنْ كَانَ مُحْسِنًا مِنْكُمْ». فَظَهَرَ مِنْ هَذَا الْبَيَانِ أَنَّ فِي الْكَلَامِ جَمْعًا مَعَ التَّفْرِيقِ، أَمَّا الْجَمْعُ فَإِنَّ قَوْلَهُ: ﴿وَقُولُوا حِطَّةً﴾ جَمَعَ الْفَرِيقَيْنِ: الْمُسِيءَ وَالْمُحْسِنَ مَعَ هَذَا الْقَوْلِ الْمَخْصُوصِ، وَأَمَّا التَّفْرِيقُ فَقَوْلُهُ: ﴿نَغْفِرُ﴾ وَ﴿وَسْتَزِيدُ﴾.

فإن قلت: كيف يكون «وستزيد» عطفاً على «نغفر» وهو مجزوم؟

أجاب القاضي: إنها أخرجه عن صورة الجواب إلى الوعد إيهاماً بأن المحسن بصدده ذلك وإن لم يفعل، فكيف إذا فعله! وأنه تعالى يفعله لا محالة^(١).

قلت: أراد أن الاستعادة إذا كانت عن وعد الله كانت أقطع مما إذا كانت مسببة عن فعلهم.

قوله: (وقيل: قالوا مكان ﴿حِطَّةٍ﴾: حِنْطَةٌ) هذا يشعر بأن القول الأول أقوى، وهو قوله: «ليس الغرض أنهم أمروا بلفظ بعينه وهو لفظ الحِطَّة» قال الزجاج: كأنه قيل لهم: قولوا:

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٢٨).

وقيل: قالوا بالنبطية: «حِطَّا سَمَقَاتَا» أي: حِطَّةٌ حَمَرَاءُ؛ استهزاء منهم بما قيل لهم، وعدو لا عن طلب ما عند الله إلى طلب ما يشتهون من أغراض الدنيا. وفي تكرير ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ زيادة في تقييح أمرهم، وإيدان بأن إنزال الرجز عليهم لظلمهم. وقد جاء في سورة الأعراف: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٣٣] على الإضماء. والرجز: العذاب. وقرئ بضم الزاء. وروى أنه مات منهم في ساعة بالطاعون أربعة وعشرون ألفاً، وقيل: سبعون ألفاً.

احطط عتاً ذنوبنا حطة، فحرّفوا هذا القول وقالوا اللفظة غير التي أمرُوا بها^(١). ولذلك سبّاهم ظالمين بقوله: ﴿قَدْ دَلَّ الْأَمْرُ﴾ **ظَلَمُوا** [البقرة: ٥٩].

قوله: (بالنبطية)، النهاية: النبط والنبيط: جبل معروف^(٢)، كانوا ينزلون بالبطائح بين العراقين. ومنه قول ابن عباس: نحن قريش من النبط من أهل كوثى. قيل: إن إبراهيم عليه السلام ولد بها، وكان النبط سُكَّانَهَا.

قوله: (وفي تكرير ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾) أي: في وضع المظهر موضع المضمّر إشعار بالعلية، وهي أن إنزال الرجز عليهم كان بسبب ظلمهم، ولذلك علّله بقوله: «لظلمهم» فقوله تعالى: ﴿يَمَّا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [البقرة: ٥٨] داخل في حيز الصلّة، وسبب للظلم لا الإنزال، فيكون إنزال العذاب مسبباً عن الظلم المسبب عن الفسق، كما قيل: إن صغائر الذنوب تؤدي إلى كبائرها. ونحوه قوله تعالى: ﴿وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ﴾ [البقرة: ٦١]. وموقع «كان» في هذا المكان من مجازة؛ قال الراغب: «كان» ما استعمل منه في جنس الشيء متعلّقاً بوصف له: تنبيه على أن ذلك الوصف لازم له، قليل الانفكاك، كقوله تعالى: ﴿وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٧]^(٣).

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٣٩).

(٢) في (ح): «جبل معروف».

(٣) «مفردات القرآن» ص ٧٣٠.

﴿وَإِذْ أَسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ نَضِيبًا ۚ قَالَ كُلْ مِنْ ثَمَرِهِمْ وَلَا تَمْنَعُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [٦٠]

عَطِشُوا فِي النَّارِ فَدَعَا لَهُمْ مُوسَىٰ بِالسُّقْيَا فَقِيلَ لَهُ: ﴿اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ﴾، وَاللَّامُ إِمَّا لِلْعَهْدِ وَالْإِشَارَةِ إِلَىٰ حَجَرٍ مَعْلُومٍ؛ فَقَدْ رُوِيَ: أَنَّهُ حَجَرٌ طُورِيٌّ حَمَلَهُ مَعَهُ، وَكَانَ حَجَرًا مُرْتَعَالَهُ أَرْبَعَةُ أَوْجِهٍ، كَانَتْ تَتَّبِعُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ ثَلَاثُ أَعْيُنٍ،

قوله: (عَطِشُوا فِي النَّارِ) شروعٌ في تفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ أَسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ﴾ [البقرة: ٦٠]. اعلم أَنَّ قَوْلَهُ هَذَا بَعْدَ قَوْلِهِ «أَمُرُوا بِدُخُولِهَا بَعْدَ النَّارِ» فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ قُلْنَا أَذْخُلُوا هَذِهِ الْفَرَسَةَ﴾ [البقرة: ٥٨] ثُمَّ قَوْلُهُ: «وَذَلِكَ فِي النَّارِ» فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ ^(١) تَعَالَى: ﴿وَوَلَّلْنَا عَلَيْهِمُ الْغَمَامَ﴾ [البقرة: ٥٧] مُؤْذِنٌ بِأَنَّ الْآيَاتِ وَارِدَةَ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأخِيرِ، فَيَتَّبِعُهَا لِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ: مَا بِهَا مَا قُصِّتْ عَلَى تَرْتِيبِ الرَّاقِعَةِ؟

وَالْجَوَابُ عَنْهُ مَا قَالَهُ الْمَصْنُفُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ^(٢): ﴿وَإِذْ قُلْنَا لَنفْسًا فَآذَرْنَا ثُمَّ فِيهَا﴾ [البقرة: ٧٢]: كُلُّ مَا قُصِّدَ مِنْ قَصَصِ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنَّمَا قُصِّدَ تَعْدِيدًا لِمَا وَجَدَ مِنْهُمْ. فَكَذَا هَاهُنَا لَوْ قُصِّتْ مُتَّصِلَاتٌ مُرْتَبَاتٍ كَانَتْ كَقِصَّةٍ وَاحِدَةٍ، فَالتَّفْرِيقُ دَلٌّ عَلَى أَنَّ الْقَصْدَ تَعْدِيدُ النِّعَمِ، وَتَقْرِيعُ لَهُمْ عَلَى كُفْرَانِهَا نِعْمَةً غِيبَ نِعْمَةٍ، فَإِنَّمَا وَإِنْ كَانَتْ قِصَّةً وَاحِدَةً لَكِنَّهَا نِعَمٌ مُتَعَدِّدَةٌ، وَمِنْ ثَمَّ كَرَّرَ فِيهَا لَفْظَةَ «إِذْ» أَي: اذْكُرُوا وَقَدْ كَذَا نِعْمَةً كَذَا، وَصَرَّحَ ^(٣) فِي بَعْضِهَا ذِكْرَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَأَعَادَهُ مَرَّةً مِنْ بَعْدِ أُخْرَى.

قوله: (بِالسُّقْيَا)، النِّهَايَةُ: السُّقْيَا بِالضَّمِّ: اسْمٌ مِنْ قَوْلِكَ: سَقَى اللَّهُ عِبَادَهُ الْغَيْثَ وَأَسْقَاهُمْ.

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «أَمُرُوا بِدُخُولِهَا» إِلَى هُنَا سَاقِطٌ مِنْ (ح).

(٢) مِنْ قَوْلِهِ: ﴿وَوَلَّلْنَا﴾ إِلَى هُنَا سَاقِطٌ مِنْ (ط).

(٣) فِي (ح): «وَقَدْ كَذَا وَصَرَّحَ».

لِكُلِّ سَبْطٍ عَيْنٌ تُسَبِّلُ فِي جَدُولٍ إِلَى السَّبْطِ الَّذِي أُمِرَ أَنْ يَسْقِيَهُمْ، وَكَانُوا سِتِّ مِثَّةٍ أَلْفَ، وَسَعَةِ الْمَسْكِرِ اثْنِي عَشَرَ مِيلًا. وَقِيلَ: أَهْبَطَهُ آدَمُ مِنَ الْجَنَّةِ فَوَارِثُوهُ حَتَّى وَقَعَ إِلَى شُعَيْبٍ فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ مَعَ الْعَصَا. وَقِيلَ: هُوَ الْحَجَرُ الَّذِي وَضَعَ عَلَيْهِ ثَوْبُهُ حِينَ اغْتَسَلَ؛ إِذْ رَمَوْهُ بِالْأُدْرَةِ فَفَرَّ بِهِ، فَقَالَ لَهُ جَبْرِيلُ: يَقُولُ لَكَ اللَّهُ تَعَالَى: ارْفَعْ هَذَا الْحَجَرَ فَإِنَّ فِيهِ قُدْرَةً، وَلَكَ فِيهِ مَعْجَزَةٌ، فَحَمَلَهُ فِي مَخْلَاتِهِ؛ وَإِنَّمَا لِلْجِنْسِ، أَيِ: اضْرِبِ الشَّيْءَ الَّذِي يُقَالُ لَهُ: الْحَجَرُ. وَعَنِ الْحَسَنِ: لَمْ يَأْمُرْهُ أَنْ يَضْرِبَ حَجَرًا بَعِيْنَهُ. وَهَذَا أَظْهَرُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَأَيُّنَ فِي الْقُدْرَةِ. وَرَوَيْ: أَنَّهُمْ قَالُوا: كَيْفَ بَنَّا لَوْ أَفْضَيْنَا إِلَى أَرْضٍ لَيْسَتْ فِيهَا حِجَارَةٌ؟ فَحَمَلَ حَجَرًا فِي مَخْلَاتِهِ فَحِثْمًا نَزَلُوا الْقَاهُ. وَقِيلَ: كَانَ يَضْرِبُهُ بَعْصَاهُ فَيَنْفَجِرُ، وَيَضْرِبُهُ بِهَا فَيَبْسُ، فَقَالُوا: إِنْ فَقَدَ مُوسَى عَصَاهُ مَثْنًا عَطَشْنَا، فَأَوْجِيْ إِلَيْهِ: لَا تَقْرَعِ الْحِجَارَةَ وَكَلِّمَهَا تُطْعِكَ؛ لَعَلَّهُمْ يَعْتَبِرُونَ. وَقِيلَ: كَانَ مِنْ رُحَامٍ وَكَانَ ذِرَاعًا فِي ذِرَاعٍ. وَقِيلَ: مِثْلُ رَأْسِ الْإِنْسَانِ. وَقِيلَ:

قَوْلُهُ: (هُوَ الْحَجَرُ الَّذِي وَضَعَ عَلَيْهِ ثَوْبُهُ حِينَ اغْتَسَلَ إِذْ رَمَوْهُ بِالْأُدْرَةِ) رَوَيْنَا عَنْ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَالتِّرْمِذِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كَانَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ يَغْتَسِلُونَ عُرَاءً، يَنْظُرُ بَعْضُهُمْ إِلَى سَوَاءِ بَعْضٍ، وَكَانَ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يَغْتَسِلُ وَحْدَهُ، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا يَمْنَعُ مُوسَى أَنْ يَغْتَسِلَ مَعَنَا إِلَّا أَنَّهُ أَدْرُ. قَالَ: فَذَهَبَ مَرَّةً يَغْتَسِلُ فَوَضَعَ ثَوْبَهُ عَلَى حَجَرٍ، فَقَرَّ الْحَجَرُ بِثَوْبِهِ، قَالَ: فَجَمَعَ مُوسَى بِإِثْرِهِ يَقُولُ (١): ثَوْبِي، حَجَرٌ، ثَوْبِي، حَجَرٌ، حَتَّى نَظَرَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ إِلَى سَوَاءِ مُوسَى، فَقَالُوا: وَاللَّهِ مَا بِمُوسَى مِنْ أَدْرَةٍ» (٢) الْحَدِيثُ. وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ هَذَا الْحَجَرُ.

الْنَهَايَةُ: الْأُدْرَةُ بِالضَّمِّ: النَّفْخَةُ بِالْخُصْيَةِ، يُقَالُ: رَجُلٌ أَدْرُ.

جَمَعَ فِي إِثْرِهِ، أَيِ: أَسْرَعَ إِسْرَاعًا لَا يَرُدُّهُ شَيْءٌ.

(١) فِي (ط): «فَقَالَ».

(٢) أَخْرَجَهُ الْبَخَارِيُّ (٢٧٨) وَمُسْلِمٌ (٣٣٩) وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٢٢١).

كَانَ مِنْ أَسْ الجِنَّةِ طَوْلُهُ عَشْرَةُ أَذْرُعٍ عَلَى طَوْلِ مُوسَى، وَلَهُ شُعْبَتَانِ تَتَّقِدَانِ فِي الظُّلْمَةِ، وَكَانَ يُحْمَلُ عَلَى حِمَارٍ. ﴿فَأَنفَجَرَتْ﴾ الفَاءُ مُتَعَلِّقَةٌ بِمَحذُوفٍ، أَي: فَضْرَبَ فَانْفَجَرَتْ، أَوْ: فَإِنْ ضَرَبَتْ فَقَدْ انْفَجَرَتْ، كَمَا ذَكَرْنَا فِي قَوْلِهِ: ﴿فَتَأَبَّ عَلَيْنَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، وَهِيَ عَلَى هَذَا فَاءٌ فَصِيحَةٌ لَا تَقَعُ إِلَّا فِي كَلَامٍ بَلِيغٍ. وَقُرِئَ: (عَشِيرَةٌ) بِكَسْرِ الشَّيْنِ وَبِفَتْحِهَا،

قَوْلُهُ: (مِنْ أَسْ الجِنَّةِ) قِيلَ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ إِشْكَالٌ؛ لِأَنَّ هَذَا مَذْكُورٌ فِي وَصْفِ الْعَصَا فِي عَامَةِ التَّفَاسِيرِ، وَأَنَّ عَصَاهُ كَانَ مِنْ آسِ الجِنَّةِ بِالْمَدِّ، طَوْلُهُ عَشْرَةُ أَذْرُعٍ عَلَى طَوْلِ مُوسَى، وَلَهُ شُعْبَتَانِ تَتَّقِدَانِ فِي الظُّلْمَةِ نُورًا، فَلَا أَذْرِي مِنْ أَيْنَ عَنْ لَهْ ذَلِكَ.

قُلْتُ: لَعَلَّهُ لَمَّا رَأَى قَوْلَ الْمُقْسِرِينَ: اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ، وَكَانَتْ مِنْ آسِ الجِنَّةِ طَوْلُهَا عَشْرَةُ أَذْرُعٍ عَلَى طَوْلِ مُوسَى، وَلَهَا شُعْبَتَانِ تَتَّقِدَانِ فِي الظُّلْمَةِ نُورًا، وَاسْمُهَا عَلَاقٌ، حَمَلَهَا آدَمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنَ الجِنَّةِ، فَتَوَارَتْهَا الْأَنْبِيَاءُ حَتَّى وَصَلَتْ إِلَى شُعَيْبٍ فَأَعْطَاهَا مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ مِقَاتِلٌ: اسْمُ الْعَصَا بَتَّةٌ. ذَكَرَهَا بِطَوْلِهَا مُجِيبُ السُّئَالِ^(١). حَسِبَ^(٢) أَتَمَّ وَصَفُوا الْحَجَرَ، فَأَخَذَ فِي وَصْفِهِ بِمَا وَصَفَتِ الْعَصَا، ثُمَّ عَنْ لَهْ أَنَّ الْأَسَّ مُصَحَّفٌ، وَالِدَّلِيلُ أَنَّهُ فِي وَصْفِ الْحَجَرِ قَوْلُهُ: «وَكَانَ يُحْمَلُ عَلَى حِمَارٍ».

قَوْلُهُ: (وَهِيَ عَلَى هَذَا فَاءٌ فَصِيحَةٌ) ظَاهِرُهُ يَقْتَضِي أَنَّ الْفَاءَ عَلَى التَّقْدِيرِ الثَّانِي فَصِيحَةٌ، وَفِي كَلَامِ صَاحِبِ «الْمِفْتَاحِ»^(٣) مَا يُشِيرُ أَنَّ الْفَاءَ الْفَصِيحَةَ هِيَ الَّتِي تَقَعُ فِي جِزَاءِ الشَّرْطِ، وَلِهَذَا عُرِفَتْ أَنَّهَا هِيَ الْفَاءُ الَّتِي دَلَّتْ عَلَى مَحذُوفٍ غَيْرِ شَرْطٍ هُوَ سَبَبٌ عَمَّا بَعْدَ الْفَاءِ. فَإِذْنِ الْوَاجِبُ حَمْلُهُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ.

(١) «معالم التنزيل» (١: ١٠٠) وفيه: اسم العصا: «بَتَّة» وهو خطأ، وذكرها على الجادة في (٥: ٢٦٨) وانظر: «البحر المحيط» (٦: ١٧١).

(٢) يعني الزرخشري في تفسيره لأصل العصا، وهل كانت من أس الجنة أم من آيسها؟

(٣) «مفتاح العلوم» ص ١٢١.

وهما لغتان. ﴿كُلُّ أَنَاثٍ﴾: كل سببط، ﴿مَشْرَبُهُمْ﴾: عَيْنُهُم التي يشربون منها، ﴿كُلُّوا﴾: على إرادة القول، ﴿مِنْ رِزْقِ اللَّهِ﴾: مما رَزَقَكُمْ من الطعام - وهو المَن والسَّلوى - ومن ماء العيون. وقيل: الماء ينبت منه الزُّروع والثَّار، فهو رِزْقٌ يُؤْكَل منه ويُشْرَب.....

وقلت: ويعضد هذا قوله: «لا تَقَعُ إِلَّا في كلامٍ بليغ» وفاء النتيجة يكثر وقوعها في الكلام العامي. ولا يبعد أن يقال: إن المراد من قوله: «على هذا» أي: على أنها مُحْتَمِلَةٌ لِهَذَيْنِ المعنيين، وَوَجْهٌ تَسْوِيَّتُهَا بالفصيحة كونها مُحْتَصَةٌ بكلام الفصحاء لقوله: «لا تَقَعُ إِلَّا في كلامٍ بليغ» بالحرص، وَوُجِدَ في الحاشية المنسوبة إليه: «الفاء» في «فتاب» تُسمَّى فصيحة يُسْتَدَلُّ بها على فصاحة المتكلم، يقال: كلامٌ فصيح، وكَلِمَةٌ فصيحة، وَصِفَتِ الفاءُ بها على الإسناد المجازي كما وصف القرآن في قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ تَتْلُوهُ عَلَيْهِمْ مِنَ الْآيَاتِ وَالذِّكْرِ الْحَكِيمِ﴾ [آل عمران: ٥٨] بصفة مَنْ هو بَسِيٍّ، لأنَّ الحكيم هو المتكلم، وإنَّما اخْتَصَّتْ بكلام البُلغاء، لأنَّ المراد بالحدف الدلالة على أَنَّ المأمور لم يتوقَّف عن اتِّباع الأمر، فكان المطلوب من المأمور الانفجار لا الضرب، ومثَّل هذا المعنى الدقيق لا يذهب إليه إلا الفصيح، وَنَحْوُهُ مذكورٌ في «الأعراف».

قوله: ﴿مِنْ رِزْقِ اللَّهِ﴾: مما رَزَقَكُمْ من الطعام - وهو المَن والسَّلوى - ومن ماء العيون يريد أَنَّ الرزقَ عامٌّ يُطْلَقُ على جميع ما يَخْتَصُّ بالعبد، يقال: رَزَقَ المَالُ والولد والعِلْمَ وغير ذلك بحسب المقام، وَخَصَّ هاهنا من المأكول بالسمن والسَّلوى، ومن المشروب بالماء بقرينة قوله: ﴿وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلْوى﴾ [البقرة: ٥٧] وقوله: ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاثٍ مَشْرَبَهُمْ﴾ [البقرة: ٦٠] ويجوز أن يُخَصَّصَ بالماء بقرينة حديث الاستسقاء، وَعَلَّقَ عليه (كلوا) لأنَّ الماء يَبْتُ منه الزرع والثَّار، وهو المراد بقوله: «فهو رِزْقٌ يُؤْكَل منه ويُشْرَب» فعلى هذا من حَقِّ الكلام أن يقال: كلوا واشربوا منه، أي: من المشروب بذلك من رِزْقِ الله، ولما كان الماء مما لا يُؤْكَل فلو حُجِّل على المأكول والمشروب معاً، لَزِمَ استعمال اللفظ في مَفْهُومِهِ: حقيقته ومجازه، فُذِّلَ بالرزق ليشمَلهما، ولا يلزَمُ المحذور، فحينئذٍ ﴿مِنْ رِزْقِ اللَّهِ﴾ هاهنا مظهرٌ أَقِيم موضع المَضمر من غير لفظه السابق. وهذا القول ضعيف؛ لأنه لو كان كذلك لما طلبوا ذلك بقولهم: ﴿يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا

والعَنِي: أَشَدُّ الفساد، فَقِيلَ لَهُم: لَا تَتِمَادَوْا فِي الْفَسَادِ فِي حَالِ فَسَادِكُمْ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا مُتِمَادِينَ فِيهِ.

[وَأَذَقْتُمْ يُنْمُوسَ لَنْ نَنْصِرَ عَلَى طَعَامٍ وَجِدْ قَادِحٌ لَنَا مِتْ تَنْتِ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا وَفَشَائِهَا وَقَوْمِهَا وَعَدْسِهَا وَيَصْلِيهَا قَالَ أَتَنْتَبِدِلُونَكَ الَّذِي هُوَ أَذَنٌ بِالَّذِي هُوَ خَيْرٌ أَهْطُوا وَمَضُوا فَإِنَّ لَكُمْ مَاسًا أَنْتُمْ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلِيلَةُ وَالْمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبِ رَبِّكَ ذَلِكَ يَأْتُهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ يَعَايَنَتِ اللَّهُ وَيَقْتُلُونَ الْيَتِيمَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٦١﴾]

تَنْتِ الْأَرْضُ ﴿٦١﴾ [البقرة: ٦١] وَلَا يَلْتَمِسُ أَيْضًا قَوْلُهُمْ: ﴿لَنْ نَنْصِرَ عَلَى طَعَامٍ وَجِدْ﴾ إِلَّا عَلَى أَنْ يُحْمَلَ ﴿مِنْ رِزْقِ اللَّهِ﴾ عَلَى الْمَرْءِ وَالسَّلَوى.

قَوْلُهُ: (وَالْعَنِي: أَشَدُّ الْفَسَاد، فَقِيلَ لَهُم: لَا تَتِمَادَوْا فِي الْفَسَادِ) الْفَاءُ مُتَعَلِّقٌ ^(١) بِمَحذُوفٍ، الْمَعْنَى: الْعَنِي أَشَدُّ الْفَسَاد، لَمَّا أُريدَ أَنْ يَنْهَى الْقَوْمَ عَنْهُ أَكَّدَ الْفِعْلَ الْمُنْهِيَّ بِالْحَالِ فَقِيلَ لَهُم: لَا تَتِمَادَوْا فِي الْفَسَادِ فِي حَالِ فَسَادِكُمْ، لِأَنَّ الْقَوْمَ كَانُوا مُتِمَادِينَ فِيهِ ^(٢).

فَإِنْ قُلْتَ: التَّقْيِيدُ بِالْحَالِ يُؤْهِمُ أَنْ الْمُنْهِيَ أَشَدُّ الْفَسَادِ لَا الْفَسَادَ مُطْلَقًا.

قُلْتُ: يَخْتَلِفُ الْمَعْنَى بِاخْتِلَافِ الْمَقَامِ، فَالْقَوْمُ لَمَّا كَانُوا عَلَى التَّيَادِي فِي الْفَسَادِ ثَبُّوا عَمَّا كَانُوا عَلَيْهِ، وَتَعْلِيلُهُ بِقَوْلِهِ: «لَأَنَّهُمْ كَانُوا مُتِمَادِينَ فِيهِ» إِشَارَةٌ إِلَى هَذَا الْمَعْنَى، وَنَحْوُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ مَصْرَفًا﴾ [آل عمران: ١٣٠] فَالْحَالُ إِذَنْ مُؤَكَّدَةٌ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ فِي: «حَالِ فَسَادِكُمْ» أَيِ: الْفَسَادِ الَّذِي خُصَّ بِكُمْ، وَهُوَ التَّيَادِي فِيهِ. نَعَمْ لَوْ هُنَّ مَنْ أَرَادَ ذَلِكَ الْفَسَادَ يَلْزَمُ مِنَ الْمَفْهُومِ أَنْ لَا يَكُونَ نَفْسُ الْفَسَادِ مِنْهِيَ، فَالْحَالُ حِينَئِذٍ مُسْتَقْلِلَةٌ. وَإِلَيْهِ ذَهَبَ الْقَاضِي حَيْثُ قَالَ: إِنَّمَا قَيَّدَهُ، لِأَنَّهُ وَإِنْ غَلَبَ فِي الْفَسَادِ، فَقَدْ يَكُونُ مِنْهُ مَا لَيْسَ بِفَسَادٍ، كَمُقَابَلَةِ الظَّالِمِ الْمُعْتَدِي بِفِعْلِهِ،

(١) فِي (ط): «يَتَعَلَّقُ» وَفِي (ف): «تَتَعَلَّقُ».

(٢) قَوْلُهُ: «لَأَنَّ الْقَوْمَ كَانُوا مُتِمَادِينَ فِيهِ» سَاقِطٌ فِي (ط) وَ(ف).

كانوا فَلَاحَةً فَنَزَعُوا إِلَىٰ عِكْرِهِمْ، فَاجْتَبُوا مَا كَانُوا فِيهِ مِنَ النُّعْمَةِ، وَطَلَبَتْ أَنْفُسُهُم الشَّقَاءَ. ﴿عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ﴾: أرادوا ما رزقوا في التيه من المنِّ والسَّلَوى. فَإِنْ قُلْتَ: هما طعامانِ فما لهما قَوْلَا: ﴿عَلَىٰ طَعَامٍ وَاحِدٍ﴾؟ قُلْتَ: أرادوا بالواحد ما لا يَخْتَلِفُ ولا يَتَبَدَّلُ، ولو كانَ عَلَىٰ مَائِدَةِ الرَّجُلِ أَلْوَانٌ عِدَّةٌ يُدَاوِمُ عَلَيْهَا كُلَّ يَوْمٍ لَا يُبَدِّلُهَا قِيلَ: لَا يَأْكُلُ فَلَانٌ إِلَّا طَعَامًا وَاحِدًا، يُرَادُ بِالوَاحِدَةِ نَفْيُ التَّبَدُّلِ والاختلاف. وَيَجُوزُ أَنْ يُرِيدُوا أَنَّهُمَا ضَرْبٌ وَاحِدٌ؛ لِأَنَّهَا مَعًا مِنْ طَعَامِ أَهْلِ التَّلَذُّذِ وَالتَّتَرُّفِ، وَنَحْنُ قَوْمٌ فَلَاحَةٌ أَهْلٌ.....

ومنه ما يَتَضَمَّنُ صَلَاحًا رَاجِحًا، كَقَتْلِ الْخَضِرِ الْغَلَامِ، وَخَرْقِ السَّفِينَةِ^(١). وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَاعْتَدُوا عَلَيْهِ بِمِثْلِ مَا أَعْتَدْتُمْ عَلَيْهِمْ﴾ [البقرة: ١٩٤] لَكِنَّ الْمَقَامَ نَابَ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْآيَةَ وَارِدَةٌ فِي قَوْمٍ مَخْصُوصِينَ. قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: مُفْسِدِينَ حَالًا مُؤَكَّدَةً؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لَا تَعْتَوْا﴾ لَا تَفْسِدُوا^(٢).

قَوْلُهُ: (فَنَزَعُوا إِلَىٰ عِكْرِهِمْ) أَي: اسْتَأْفَقُوا إِلَىٰ أَصْلِهِمْ. النِّهَايَةُ: فِي حَدِيثٍ قَتَادَةَ: ثُمَّ عَادُوا إِلَىٰ عِكْرِهِمْ، عِكْرُ السَّوْءِ، أَي: أَصْلُ مَذْهَبِهِمُ الرَّدِيِّ، قِيلَ: الْعِكْرُ: الْعَادَةُ وَالذِّبْدَنُ.

قَوْلُهُ: (فَاجْتَبُوا) أَبُو زَيْدٍ: أَجْمَعْتُ الطَّعَامَ بِالْكَسْرِ إِذَا كَرِهْتَهُ^(٣).

قَوْلُهُ: (أَنَّهَا ضَرْبٌ وَاحِدٌ) أَي: يَجْمَعُهَا كَوْنُهَا مِنْ طَعَامِ أَهْلِ التَّلَذُّذِ. وَهَذَا أَخْصَصَ مِنَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِ نِسْبَةُ النُّوعِ إِلَى الْجِنْسِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنَ الطَّعَامِ عَلَى الْأَوَّلِ مَا يُؤْكَلُ وَلَا يَخْتَلِفُ، وَعَلَى الثَّانِي: النُّوعُ مِنَ الطَّعَامِ وَهُوَ كَوْنُهُ مِنْ طَعَامِ أَهْلِ التَّلَذُّذِ، فَلَا أَوَّلَ يَعْمُ الْفُقَرَاءُ وَالْأَغْنِيَاءُ، وَالثَّانِي يَخْصُ الْأَغْنِيَاءَ.

قَوْلُهُ: (وَنَحْنُ قَوْمٌ فَلَاحَةٌ) أَي: أَهْلُ زَرَاعَاتٍ، وَهَذَا طَعَامُ الْمُتَرَفِّينَ وَأَهْلِ التَّنَعُّمِ، وَهُوَ لَا يَلِيقُ بِنَا، وَلِهَذَا عَقَّبَ اللَّهُ الْإِنكَارَ بِقَوْلِهِ: ادْخُلُوا مِصْرَ، أَي: ادْخُلُوا فِيهَا فِيهِ سَبَبُ تَعْيِكُمْ وَمَشَقَّتِكُمْ، وَاسْتَغْلُوا بِالزَّرَاعَةِ وَالْفَلَاحَةِ، فَانْتُمْ أَهْلٌ لَذَلِكَ.

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٣٠).

(٢) «التيان في إعراب القرآن» (١: ٦٧).

(٣) نقله الجوهري في «الصحاح» (أجم).

زراعاتٍ فما تُريدُ إلا ما أَلْفَنَاهُ وَضَرِينَا به من الأشياءِ المتفاوتة؛ كالحبوبِ والبقولِ ونحوِ ذلك. ومعنى ﴿يُخْرِجُ لَنَا﴾: يُظهرُ لنا ويُوجد. والبَقْلُ: ما أنبتته الأرضُ من الحُصَرِ، والمرادُ به أطايبُ البقولِ التي يأكلُها الناسُ؛ كالنَعْنَاعِ، والكَرْفَسِ، والكُرَّاثِ، وأشباهِها. وقُرِئَ: (وقُثِّثَها) بالضمِّ. والقَوْمُ: الحِنْطَةُ، ومنه: قَوْمُوا لَنَا، أي: اخبزوا. وقيل: الثومُ، ويدلُّ عليه قراءةُ ابنِ مسعود: (وثومِها) وهو للعدسِ والبصلِ أَوْفَقُ. ﴿الَّذِي هُوَ أَذْفُ﴾: الذي هو أقربُ منزلةً، وأدْوَنُ مقدارًا. والدنوُّ والقربُ يُعَبَّرُ بهما عن قِلَّةِ الحِقدارِ، فيقال: هو داني المحلِّ، وقريبُ المَنزِلَةِ، كما يُعَبَّرُ بالبعدِ عن عَكْسِ ذلك، فيقال: هو بعيدُ المحلِّ، وبعيدُ الهمة؛ يريدون الرِّفْعَةَ والعلوَّ. وقرأ زهيرُ الفرقي: (أدنا) بالهمزِ من الدَّناءةِ.

قوله: (وضَرِينَا)، النهاية: يقال: ضَرِيَ بالشَّيءِ يَضْرِي ضَرَاوَةً فهو ضَارٍ، إذا اعتاده.

قوله: (والقَوْمُ: الحِنْطَةُ) قال الزجاج: لا اختلافٌ عندَ أهلِ اللُّغةِ أنَّ القَوْمَ: الحِنْطَةُ، وسائرُ الحبوبِ التي تُخْتَبَرُ يَلَحُّقُها اسمُ القومِ، وقال بعضهم: يجوزُ أن يكونَ القَوْمُ الثومُ، وهذا لا يُعرفُ، ولأنَّ هاهنا ما يَمْنَعُه، وهو أن يَطْلُبَ القَوْمُ طعامًا لا بَرَّ فيه، والبرُّ أصلُ هذا كُلُّهُ^(١).

قوله: (وهو للعدسِ والبصلِ أَوْفَقُ) أي: حُلُّ القومِ على الثومِ أَوْفَقُ من الحِنْطَةِ، لِمَا أُنْبِغَ بِقَوْلِهِ: ﴿وَعَدَسِهَا وَبَصَلِهَا﴾ لَأَنَّ الْعَدَسَ يُطْبَخُ^(٢) بالثومِ والبصلِ.

قوله: (الفرقي^(٣))، النهاية: الفرقيَّةُ والثُّرُقِيَّةُ: ثيابٌ مَضْرِيَّةٌ بَيَضُ من كَتَانٍ. وزُويَ بقافَيْنِ مَنسُوبٍ إلى قُرْقُوبٍ مع حَذْفِ الواوِ في النَّسَبِ، كَسَابِرِيٍّ في سابوري.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٤٣).

(٢) في (ح): «لأن العدسية تُطبخ».

(٣) وهو زهير الفرقي النحوي يُعرف بالكسائي. له اختيارٌ في القراءة يُروى عنه، وكان في زمنٍ عاصمٍ. روى عنه حرفَ قراءته يُعَيِّنُ بن ميسرة النحوي. انظر: «غاية النهاية في طبقات القراء» ابن الجزري (١: ٢٦٨) رقم (١٣٠١).

﴿أَهْبِطُوا مِصْرًا﴾ و﴿قُرَيْئَ﴾ (اهبطوا) بالضم، أي: انحدروا إليه من التيه، يقال: هَبَطَ الوادي؛ إذا نَزَلَ به، وهَبَطَ منه؛ إذا خَرَجَ. وبلاذ التيه: ما بينَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ إلى قَتْسرين، وهي اثنا عشر فرسخًا في ثمانية فراسخ.

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُرِيدَ الْعَلَمَ، وَإِنَّمَا صَرَفَهُ مَعَ اجْتِمَاعِ السَّبَبِ فِيهِ؛ وَهُمَا التَّعْرِيفُ وَالتَّائِيثُ؛ لِسُكُونِ وَسَطِهِ، كَقَوْلِهِ ﴿وَوُحَا﴾ [آل عمران: ٣٣]، ﴿وَلُوطًا﴾ [الأنعام: ٨٦]، وَفِيهِمَا الْعُجْمَةُ وَالتَّعْرِيفُ؛ وَإِنْ أُريدَ بِهِ الْبَلَدُ فَمَا فِيهِ إِلَّا سَبَبٌ وَاحِدٌ، وَأَنْ يُرِيدَ مِصْرًا مِنَ الْأَمْصَارِ. وَفِي مَصْحَفِ عَبْدِ اللَّهِ، وَقَرَأَ بِهِ الْأَعْمَشُ: (اهبطوا مصر) بغير تنوين، كَقَوْلِهِ: ﴿أَدْخُلُوا مِصْرَ﴾ [يوسف: ٩٩]، وَقِيلَ: هُوَ مِصْرًا ئِثِمَ فَعَرَّبَ. ﴿وَضَرَبْتَ عَلَيْهِمُ الدَّلَّةَ﴾: جُعِلَتِ الدَّلَّةُ مِحْطَةً بِهِمْ، مُشْتَمِلَةً عَلَيْهِمْ؛ فَهَمَّ فِيهَا كَمَا يَكُونُ فِي الْقَبَةِ مَنْ ضُرِبَتْ عَلَيْهِ؛ أَوْ أُلْصِقَتْ بِهِمْ حَتَّى كَرِثَتْهُمْ ضَرْبَةً لَا زِبَ، كَمَا يُضْرَبُ الطَّيْنُ عَلَى الْحَائِطِ فِيلْزُمُهُ،.....

قَوْلُهُ: (فَهَمَّ فِيهَا) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، وَالْكَافُ فِي «كَمَا» صِفَةُ مُصَدِّرٍ مَحْذُوفٍ، وَ(مَا) مُصَدِّرَةٌ. أَيْ: فَهَمَّ مُسْتَقَرِّونَ فِيهَا اسْتِقْرَارَ مَنْ ضُرِبَتْ عَلَيْهِ الْقَبَةُ فِي الْقَبَةِ.

قَوْلُهُ: (أَوْ أُلْصِقَتْ) مَعْطُوفٌ عَلَى «جُعِلَتْ» أَيْ: الِاسْتِعَارَةُ إِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي الدَّلَّةِ بِأَنْ شُبِّهَتْ الدَّلَّةُ بِالْقَبَةِ الْمَضْرُوبَةِ عَلَى شَيْءٍ شَامِلَةٍ لَهُ مِنْ كُلِّ جَانِبٍ، ثُمَّ بُولَغَ فِي التَّشْبِيهِ، فَحُذِفَ الْمُشَبَّهُ بِهِ وَأُقِيمَ الْمُشَبَّهَ مَقَامَهُ، فَأُثْبِتَ لَهَا الضَّرْبُ عَلَى طَرِيقِ التَّخْيِيلِ، فَتَكُونُ اسْتِعَارَةً مَكْنِيَّةً، وَإِمَّا أَنْ تَكُونَ فِي الْفِعْلِ، وَهُوَ ضُرِبَتْ، فَاسْتُعِيرَ لِمَعْنَى «أُلْصِقَتْ» عَلَى سَبِيلِ التَّبَعِيَّةِ، فَتَكُونُ مُصَرَّحَةً، فَإِذَنْ لَا تَكُونُ «ضُرِبَتْ» فِي الْآيَةِ عَلَى بَابِ قَوْلِهِ:

إِنَّ السَّاحَةَ وَالْمُرْوَةَ وَالنَّدَى فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحَشْرِجِ^(١)

كَمَا ظَنَ^(٢).

(١) لَزِيَادِ الْأَعْجَمِ فِي «دِيَوَانِهِ» ص ٧٧ فِي مَدْحِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَشْرِجِ. وَانْظُرْ: «الْأَغَانِي» (١٢: ٢٨).

(٢) قَوْلُهُ: «كَمَا ظَنَ» مِنْ (ط).

فاليهود صاغرونَ أَذْلَاءُ أَهْلِ مَسْكِنَةٍ وَمَذْقَعَةٍ؛ إمَّا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَإِمَّا لِتَصَاغِرِهِمْ وَتَفَاقِرِهِمْ، خِيفَةً أَنْ تُضَاعَفَ عَلَيْهِمُ الْجَزِيَّةُ. ﴿وَبَاءَ وَيَقْصِبُ مِنَ اللَّهِ﴾ من قولك: بَاءَ فُلَانٌ بِفُلَانٍ؛ إِذَا كَانَ حَقِيقًا بِأَنْ يُقْتَلَ بِهِ لِمَسَاوَاتِهِ لَهُ وَمَكَافَاتِهِ، أَيْ: صَارُوا أَحْقَاءَ بَغْضِهِ. ﴿ذَلِكَ﴾ إشارةٌ إِلَى مَا تَقَدَّمَ مِنْ ضَرْبِ الذَّلَّةِ وَالْمَسْكِنَةِ وَالْحَلَاقَةِ بِالْغَضَبِ، أَيْ: ذَلِكَ بِسَبَبِ كُفْرِهِمْ وَقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ، وَقَدْ قَتَلَتِ الْيَهُودُ - لُعِنُوا - شَعْيًا وَزَكْرِيَا وَيَحْيَى وَغَيْرَهُمْ. فَإِنْ قُلْتُ: قَتَلَ الْأَنْبِيَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا بِغَيْرِ الْحَقِّ فَمَا فَائِدَةُ ذِكْرِهِ؟ قُلْتُ: مَعْنَاهُ: أَنَّهُمْ قَتَلُوهُمْ بِغَيْرِ الْحَقِّ عِنْدَهُمْ؛ لِأَنَّهُمْ لَمْ يَقْتُلُوا وَلَا أَفْسَدُوا فِي الْأَرْضِ فَيُقْتَلُوا، وَإِنَّا نَصْحُوهُمْ وَدَعَوْنَاهُمْ إِلَى مَا يَنْفَعُهُمْ فَقَتَلُوهُمْ، فَلَوْ سُئِلُوا وَأَنْصَفُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ لَمْ يَذْكُرُوا وَجْهًا يَسْتَحِقُّونَ بِهِ الْقَتْلَ عِنْدَهُمْ. وَقَرَأَ عَلَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَيَقْتُلُونَ) بِالتَّشْدِيدِ.

قال الراغب: الضَّرْبُ: إِيْقَاعُ شَيْءٍ عَلَى شَيْءٍ، وَلِتَصَوُّرِ اخْتِلَافِ الضَّرْبِ خُولَفُ بَيْنِ تَفَاسِيرِهَا، كَضَرْبِ الشَّيْءِ بِالْيَدِ، وَالْعَصَا، وَالسِّيفِ وَنَحْوِهَا، وَضَرْبُ الدِّرَاهِمِ اعْتِبَارًا بِضَرْبِهِ بِالْمِطْرَقَةِ، وَقِيلَ لَهُ: الطَّعْجُ اعْتِبَارًا بِتَأْثِيرِ السَّكَّةِ^(١) فِيهِ، وَبِذَلِكَ شُبَّهَ السَّجِيَّةُ فَقِيلَ لَهَا: الضَّرْبِيَّةُ، وَالضَّرْبُ فِي الْأَرْضِ: الذَّهَابُ فِيهَا، وَهُوَ ضَرْبُهَا بِالْأَرْجُلِ، وَضَرْبُ الْخِيْمَةِ بِضَرْبِ أَوْتَادِهَا بِالْمِطْرَقَةِ، وَتَشْبِيْهُهَا بِضَرْبِ الْخِيْمَةِ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَضَرَبْتُ عَلَيْهِمُ الذَّلَّةَ وَالْمَسْكِنَةَ﴾ [البقرة: ٦١] أَيْ: التَّحَقُّقَهُمُ الذَّلَّةَ التَّحَافَ الْخِيْمَةَ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَضَرَبْنَا عَلَى آذَانِهِمْ فِي الْكَهْفِ سِتْرِينَ عَدَدًا﴾ [الكهف: ١١] وَضَرْبُ الْمَثَلِ وَهُوَ مِنْ ضَرْبِ الدِّرَاهِمِ، وَهُوَ ذِكْرُ شَيْءٍ أَثَرُهُ يَظْهَرُ فِي غَيْرِهِ. وَالْاضْطِرَابُ كَثْرَةُ الذَّهَابِ فِي الْجِهَاتِ مِنَ الضَّرْبِ فِي الْأَرْضِ^(٢).

قَوْلُهُ: (وَمَذْقَعَةٍ)، الْأَسَاسُ: فَقِيرٌ مُذْقِعٌ وَمُذْقَعٌ وَقَدْ أَدْقَعَ وَدَقَعَ: لَصِقَ بِالذَّقْعَاءِ وَهُوَ التَّرَابُ مِنْ سِدَّةِ الْفَقْرِ، وَأَذْقَعَهُ الْفَقْرُ.

(١) فِي «الْمُفْرَدَاتِ»: السَّكَّةُ.

(٢) «مُفْرَدَاتُ الْقُرْآنِ» ص ٥٠٥-٥٠٦. وَقَوْلُ الرَّائِغِ بِتَمَامِهِ سَاقِطٌ مِنْ (ط).

﴿ذَلِكَ﴾: تكرر للإشارة. ﴿وَمَا عَصَوْا﴾ بسبب ارتكابهم أنواع المعاصي، واعتدائهم حدود الله في كل شيء، مع كفرهم بآيات الله وقتلهم الأنبياء، وقيل: هو اعتداؤهم في السبت. ويجوز أن يُشار بذلك إلى الكفر وقتل الأنبياء على معنى أن ذلك بسبب عصيانهم واعتدائهم؛ لأنهم انهمكوا فيهما، وغلّوا حتى قست قلوبهم فجسروا على جُحود الآيات وقتل الأنبياء، أو ذلك الكفر والقتل مع ما عصوا.

[وَإِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّٰنِئِينَ وَالصَّٰنِئِينَ مَنْ ءَامَنَ بِاللّٰهِ وَالْيَوْمِ
الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ] [٦٢]
﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ بالسنتهم من غير مواطاة القلوب، وهم المنافقون، ﴿وَالَّذِينَ
هَادُوا﴾: والذين تهودوا يقال: هاد يهود وتهود؛ إذا دخل في اليهودية،.....

قوله: ﴿ذَلِكَ﴾ تكرر للإشارة كَرَّرَ لِيُطَا بِه مَا لَمْ يُنْطَ بِه أَوَّلًا، وَاَعْلَمَ أَنَّ فِيهَا سَلَكَهُ مِنَ
التفسير دِقَّةَ نَظَرٍ، وَفَضَّلَ تَأْتُلُ؛ وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا جَعَلَ ذَلِكَ تَكْرِيرًا، وَالْمَشَارُ إِلَيْهِ مَا سَبَقَ مِنْ
ضَرْبِ الذَّلَّةِ وَالْمَسْكَنَةِ، جَعَلَ فِي كَلَامِهِ الْبَاءَ فِي قَوْلِهِ: ﴿يَأْتُهُمْ كَأَنَّهُمْ يَكْفُرُونَ﴾ بِمَعْنَى مَعَ،
وَحِينَ لَمْ يَجْعَلْ اسْمَ الْإِشَارَةِ تَكْرِيرًا جَوَّزَ أَنْ تَكُونَ الْبَاءُ فِي ﴿وَمَا عَصَوْا﴾ سَبَبِيَّةً تَارَةً، وَبِمَعْنَى
«مَعَ» أُخْرَى.

والسبب في أن اسم الإشارة إذا جعل مُكْرَّرًا يُوجِبُ اخْتِصَاصَ مَعْنَى الْمَعْنَى فِي الْأَوَّلِ،
وَالسَّبَبِيَّةِ فِي الثَّانِي، هُوَ ^(١) أَنَّ مَدْخُولَ الْبَاءِ الثَّانِي لَا يَجْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنْ مَدْخُولِ الْبَاءِ
الْأَوَّلِي بِإِعَادَةِ الْعَامِلِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِلَّذِينَ اسْتَضَعُّوا لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥] أَوْ
كَرَّرَتْ لِاسْتِقْلَالِ كُلِّ مِنَ السَّبَبَيْنِ عَلَى نَحْوِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾
[البقرة: ٧]، وَالْأَوَّلُ بَعِيدٌ لِقَاصِرٍ مَعْنَى الثَّانِي عَنِ الْأَوَّلِ، وَلِزَمَ مِنَ الثَّانِي تَوَارِدُ السَّبَبَيْنِ الْمُسْتَقِلَّيْنِ
عَلَى مُسَبِّبٍ وَاحِدٍ.

(١) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: «وَالسَّبَبُ أَنَّ».

وأما المَعِيَّةُ فتقتضي اجتماعَ أشياء في معنى سَبَبٍ واحد، كأنه قال: ضُرِبَتْ عليهم الذَّلَّةُ والمسْكَنَةُ بسَبَبِ عِصْيَانِهِمْ واعتدائِهِمْ المنضمَّ مَعَهَا الكُفْرُ وقَتْلُ الأنبياء، ثم أَفْحَمَ ذلك تأكيداً للأول، ولا كذلك إذا لم يكن تَكَرُّراً؛ لأنَّ المشارَ إليه بذلك الأول هو ما سبقَ مِنْ ضَرْبِ الذَّلَّةِ والمسْكَنَةِ والحلاقة بالغضب. وبالثاني كُفْرُهُمْ بآيَاتِ الله وقَتْلُ الأنبياء، ثم الباءُ إنَّ كانت سَبَبِيَّةً يكونُ ضَرْبُ الذَّلَّةِ والمسْكَنَةِ واستحقاقُ الْعُصْبِ مُسَبَّباً عن الكُفْرِ والقَتْلِ، وهما مُسَبَّبَانِ عن العِصْيَانِ والاعتداءِ على وَجْهِ التَّرَقِّي^(١)، فإنَّ صِغَاثِرَ الذُّنُوبِ سَبَبٌ يُوْدِي إلى ارتكابِ كِبَائِرِهَا، كما أنَّ صِغَاثِرَ الطَّاعَاتِ أسبابٌ مُؤَدِّيَةٌ إلى تَحَرِّيِ كِبَائِرِهَا، وإذا كانت بِمَعْنَى «مع» لا يكونُ كذلك.

فإن قُلْتُ: لِمَ جَعَلَ الباءَ في ﴿يَمَّا عَصَا﴾^(٢) سَبَبِيَّةً، وقَدَّمَهُ، وفي التَّنْزِيلِ مؤخَّرَ^(٣)، وفي ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾^(٤) بِمَعْنَى «مع» في الوجهِ الأول، وعكسَ في ثاني الوجهين من الثاني.

قُلْتُ: لأنَّ تَقْدِيمَ الْعِصْيَانِ والاعتداءِ على وَجْهِ التَّرَقِّي^(٥) الكُفْرِ والقَتْلِ في الأولِ أَوَّلَى من تأخيرِهما، وإنَّ كُنَّ تَعْلِيلًا واحدًا للتَرْتِيبِ في الوجود، وتأخيرُهما في الثاني أحرى لإرادة تَكْرِيرِ الكُفْرِ والقَتْلِ تشديدًا عليهم، على أن لَفْظَةَ «ذلك» على الأولِ لا تَمْتَنِعُ من التَقْدِيمِ والتأخيرِ، لكونِها مَزِيدَةٌ مُؤَكِّدَةٌ، وعلى الثاني مانعة؛ لكونِها مشيرةً إلى الكُفْرِ والقَتْلِ، كأنه قيل: ضُرِبَتْ عليهم الذَّلَّةُ والمسْكَنَةُ؛ لأنَّهم كفروا وقتلوا، وأنَّهم ما اكتَفَوْا بهما، بل ضَمُّوا إِلَيْهِمَا الْعِصْيَانَ والاعتداء. وهو يَنْظُرُ إلى قولِها:

(١) في (ط): «التنزل».

(٢) كذا في (ط)، وفي (ف) و(ح): «لم جعل الباء الثانية».

(٣) من قوله: «وقدَّمَهُ» إلى هنا من (ط).

(٤) قوله: «وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ من (ط)، وفي (ف) و(ح): «والأول».

(٥) قوله: «وجه الترقى» ساقط من (ط).

وهو هائدٌ، والجمعُ هودٌ، ﴿وَالنَّصْرَى﴾ وهو جمعُ نصران، يُقال: رجلٌ نصران، وامرأة نصرانة، قال:

..... نصرانة لم تحنف

والياءُ في نصراني للمبالغة كالتي في أحري، سُمُوا؛ لأنهم نصرُوا المسيح. ﴿وَالصَّيِّغِ﴾ وهو من صَبَأَ إذا خَرَجَ من الدِّين، وهم قومٌ عدلوا عن دين اليهودية والنصرانية وعبدوا الملائكة. ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ من هؤلاء الكفرة إيماناً خالصاً ودَخَلَ في مِلَّةِ الإسلام دُخُولاً أصلياً. ﴿وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾ الذي يستوجبونه بإيمانهم وعملهم.

كَأَنَّهُ عَلِمَ فِي رَأْسِهِ نَارٌ^(١)

انظر إلى هذه الرموز الدقيقة مع الإيجاز.

قوله: ﴿وَالنَّصْرَى﴾ وهم جمعُ نصران أي: وهو جمعُ نصران بدليل ﴿وَالصَّيِّغِ﴾ وهو من صَبَأَ. وفي نسخة: «هو» بدل «هم».

قوله: ﴿نَصْرَانَةٌ لَمْ تَحْنَفْ﴾ أنشد الزجاج أوله^(٢):

فكلتاها خَرَّتْ وأسجدَ رأسها كما سجدت نصرانة لم تحنف^(٣)

أسجدَ رأسها، أي: طأطأ، تحنَّف الرجل: إذا أسلم، أي: عملَ عملَ الحثيفة، والضمير في «رأسها» راجعٌ إلى لفظ «كلتاها» وأنت لتأنيها.

قوله: ﴿مَنْ ءَامَنَ﴾ من هؤلاء الكفرة جمعُ المنافقين واليهود والنصارى والصابئين في

(١) سبق تخريجه من «ديوان الخنساء».

(٢) في «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٤٧).

(٣) لأبي الأحرر الجاني يصف ناقتين مجهودتين قد استبدَّ بهما التعب، وهو من شواهد «كتاب سيبويه»

(٤١١: ٣).

فإن قلت: ما محل ﴿مَنْ آمَنَ﴾؟ قلت: الرفع إن جعلته مبتدأ خبره ﴿فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ﴾، والنصب إن جعلته بدلاً من اسم «إن» المعطوف عليه، فخير «إن» في الوجه الأول الجملة كما هي، وفي الثاني ﴿فَلَهُمْ﴾ والفاء لتضمن «من» معنى الشرط.

[﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ * ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَكُنْتُمْ مِنَ الْخَاسِرِينَ * وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ * فجعلناها نكلاً لما بين يديها وما خلفها وموعظة للمتقين﴾ ٦٣-٦٦]

﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ﴾ بالعمل على ما في التوراة. ﴿وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ﴾ حتى قبلتم وأعطيتم الميثاق؛ وذلك أن موسى عليه السلام جاءهم بالألواح فرأوا ما فيها....

قوله: «الكفرة» لأن الكفر يشملهم، وهذا العام بعد الكلام في قوم مخصوصين دليل على أن الكلام فيه استطراد، وما هو قبله من قوله: ﴿وَضَرَبْتَ عَلَيْهِمُ الدَّلَّةَ﴾ مستطرد أيضاً، بيان ذلك: أنه تعالى لما حكى إنكار موسى عليه السلام على اليهود استبداءهم الذي هو أدنى بالذي هو خير، بعد تعداد النعم عليهم، جاء بقوله: ﴿وَضَرَبْتَ عَلَيْهِمُ الدَّلَّةَ وَالْمَسْكَنَةَ﴾ استطراداً حاكباً سوء صنيعهم بالأنبياء، وكفرهم واعتدائهم، يعني أنهم قوم بهت معكوسو الرأي في سائر الأمور، وليس هذا بيدع منهم، ألا ترى إلى أنه تعالى كيف ضرب عليهم الدلة والمسكنة، وغضب عليهم بسبب كفرهم وقتلهم الأنبياء، وعصيانهم بعد أخذ الميثاق، ورفع الطور ونير ذلك! فإنهم لما علوا في التمادي في الطغيان أبدل الله مكان عزهم الدلة والمسكنة، ثم أراد الله أن يبين للعباد عظيم رحمته، وشمول كرمه ورافته، فعم الكفرة، يعني ما بال هؤلاء إذا رجعوا إلى الله تعالى وتابوا وآمنوا بنبي الرحمة! بل غيرهم بمن هو أشد منهم كفراً، إذا دخلوا في ملة الإسلام دخولاً أصيلاً، وعملوا صالحاً، فلهم أجرهم، والدليل على الاستطراد العود إلى خطاب اليهود بقوله: ﴿وَإِذَا أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا﴾ الآية [البقرة: ٦٣].

من الآصارِ والتكاليفِ الشاقَّةِ فكَبُرَتْ عليهم، وأَبَوْا قَبُولَهَا، فَأَمَرَ جبريلُ ففَلَعَ الطُّورَ من أصلِهِ، ورفَعَهُ وظلَّلَهُ فوقَهُمْ، وقالَ لهم موسى: إن قَبِلْتُمْ وإِلَّا أَلْفَيْ عَلَيْكُمْ؛ حَتَّى قَبِلُوا. ﴿خُذُوا﴾ على إِرَادَةِ الْقَوْلِ. ﴿مَاءَ آتَيْنَكُم﴾ من الكتابِ ﴿يَقُوقُ﴾؛ بحدٍّ وعزيمَةٍ، ﴿وَأَذْكُرُوا مَا فِيهِ﴾ واحفظوا ما في الكتابِ وادرسوه ولا تنسوه ولا تَغْفَلُوا عنه؛ ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ رجاءٌ منكم أن تكونوا متقين، أو قلنا: خذوا واذكروا إِرَادَةَ أَنْ تَتَّقُوا. ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ﴾ ثُمَّ أَعْرَضْتُمْ عَنِ الْمِيثَاقِ وَالْوَفَاءِ بِهِ، ﴿فَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ﴾ بتوفيقِكُمْ للتَّوْبَةِ لَخَسِرْتُمْ. وقُرِئَ: (خذوا ما آتَيْنَكُم) و(تَذْكُرُوا) و(اذكروا). و﴿السَّبْتِ﴾: مصدرٌ سَبَّتَ اليهود؛ إِذَا عَظُمَتْ يَوْمُ السَّبْتِ، وَإِنْ نَاسًا مِنْهُمْ اعْتَدَوْا فِيهِ؛ أَي: جَاوَزُوا مَا حُدَّ لَهُمْ فِيهِ مِنَ التَّجَرُّدِ لِلْعِبَادَةِ وَتَعْظِيمِهِ، وَاشْتَغَلُوا بِالصَّيْدِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ اللَّهَ ابْتَلَاهُمْ؛ فَمَا كَانَ يَبْقَى حَوْتُ فِي الْبَحْرِ إِلَّا أَخْرَجَ خُرْطُومَهُ يَوْمَ السَّبْتِ،.....

قوله: (حَتَّى قَبِلُوا) فِيهِ لَطِيفَةٌ، وَهِيَ: أَنَّ تَظْلِيلَ الطُّورِ وَمَقَالَةَ مُوسَى مَعَهُمْ امْتَدَّ زَمَانًا حَتَّى قَبِلُوا، وَعَلَى عَكْسِهِ قَوْلُهُ: ﴿أَضْرِبْ يَمَصَّالِكَ الْحَجَرُ فَالْحَجَرَ فَانْفَجَرَتْ﴾ [البقرة: ٦٠].
قوله: (وَإِذْ كُتِبَ إِرَادَةَ أَنْ تَتَّقُوا) قَالَ الْقَاضِي: هَذَا عِنْدَ الْمُعْتَزَلَةِ، أَي: قُلْنَا: خُذُوا وَادْكُرُوا إِرَادَةَ أَنْ تَتَّقُوا^(١).

وَقُلْتُ: وَالْحَاصِلُ أَنَّ «لَعَلَّكُمْ» إِنْ جُعِلَ تَعْلِيلًا لِقَوْلِهِ: خُذُوا وَادْكُرُوا، كَانَ عَلَى حَقِيقَتِهِ، لِأَنَّهُ رَاجِعٌ إِلَيْهِمْ، وَإِذَا عَلِقَ بِ«قُلْنَا» الْمَقْدَرُ كَانَ تَعْلِيلًا لِفِعْلِ اللَّهِ تَعَالَى، فَيَجِبُ تَأْوِيلُهُ بِالْإِرَادَةِ عَلَى مَذْهَبِهِ.

قوله: (فَمَا كَانَ يَبْقَى حَوْتُ) «كَانَ» زَائِدَةٌ كَمَا فِي قَوْلِهِ:

وَجِيرَانِ لَنَا كَانُوا كِرَامِ^(٢)

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٣٥).

(٢) صَدْرُهُ.

فإذا مضى تفرقت، كما قال: ﴿تَأْتِيَهُمْ حِثَاتُهُمْ يَوْمَ سَكَتِهِمْ شَرَاعًا وَيَوْمَ لَا
يَسْتَيْتُونَ^(١) لَا تَأْتِيَهُمْ كَذَلِكَ بَلُّوهُمْ﴾ [الأعراف: ١٦٣]، فحرقوا جياضًا عند البحر
وشرعوا إليها الجداول؛ فكانت الحيتان تدخلها فيصطادونها يوم الأحد، فذلك الحبس
في الحياض هو اعتداؤهم. ﴿قِرْدَةٌ خَلِيشِينَ﴾ خبران، أي: كونوا جامعين بين القِرْدَةِ
والخسوء، وهو الصغار والطرد، ﴿فَجَعَلْنَاهَا﴾ يعني: المسخنة ﴿نَكَلًا﴾ عبرة تُنَكِّلُ
من اعتبر بها أي: تمنع، ومنه: النكل: القيد. ﴿لَمَّا بَيْنَ يَدَيْهَا﴾: لما قبلها ﴿وَمَا خَلَفَهَا﴾:
وما بعدها من الأمم والقرون؛ لأن مسختهم ذكرت في كتب الأولين، فاعتبروا بها واعتبر
بها من بلغتهم من الآخرين، أو أريد بها بين يديها: ما بحضرتها من القرى والأمم. وقيل:
﴿نَكَلًا﴾ عقوبة منكلة ﴿لَمَّا بَيْنَ يَدَيْهَا﴾.....

قوله: ﴿شَرَاعًا﴾ أي: ظاهرة على وجه الماء، يقال: شرع علينا فلان: إذا دنا منا
وأشرف علينا.

قوله: ﴿قِرْدَةٌ خَلِيشِينَ﴾ خبران أي: ﴿خَلِيشِينَ﴾ خبرٌ بعد خبر، إذ لو لم يكن لكان
وصفًا لقِرْدَةٍ، فالواجب خاستة، أو حالًا من اسم «كان» على بعد^(١).

قوله: ﴿ما بحضرتها من القرى والأمم﴾ ترك معنى «وما خلفها» في هذا الوجه^(٢) لظهورها،
أي: القرى التي ليست بحضرتها، فـ«ما» على الوجه الأول والثاني^(٣) في «ما قبلها» و«ما خلفها»
بمعنى «من» لقوله: ﴿من الأمم﴾ لاعتبار وصف المعتبرين تعظيمًا، لأن (ما) إذا وضع موضع
«من» كقوله: سُبْحَانَ ما سَخَّرَكُنَّ لَنَا، تُعْتَبَرُ الوصفية فيه بحسب المقام.

= وهو للفرزدق في «ديوانه» (٢: ٢٩٠) ولتلم الفاتدة انظر: «خزانة الأدب» (٩: ٢٢٢).

(١) انظر: «الدر المصون» للسمين الحلبي (١: ٢٥٢) فيه تحرير نافع لهذا المقام.

(٢) قوله: «في هذا الوجه» من (ط).

(٣) قوله: «والثاني» ساقط من (ط).

كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ شَيْخٌ مُوسَى فَقَتَلَ ابْنَهُ^(١) بَنُو أَخِيهِ؛ لِيرْثُوهُ، وَطَرَحُوهُ عَلَى بَابِ مَدِينَةٍ، ثُمَّ جَاؤُوا يُطَالِبُونَ بِدَيْتِهِ، فَأَمَرَهُمُ اللَّهُ أَنْ يَذْبَحُوا بَقْرَةً وَيَضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا؛ لِيَحْيَا فَيَخْبِرَهُمْ بِقَاتِلِهِ. ﴿قَالُوا أَلَنَتَّخِذُنَا هُزُورًا﴾: أَتَجْعَلُنَا مَكَانَ هُزْءٍ أَوْ أَهْلَ هُزْءٍ أَوْ مَهْزُوءًا بَنَّا،

﴿لَمَّا بَيَّنَّ يَدَيَهَا﴾ التي هي عبارة عن الجناية لا إلى المسخّة. وتَأْوِيلُ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْمُصَنِّفُ أَقْرَبُ إِلَى أَنْ يُجْعَلَ الضَّمِيرُ فِي «خَلَفَهَا» رَاجِعًا إِلَى الْمَسْخَةِ، أَي: جَعَلْنَاهَا مُنْكَكَلَةً لِمَا بَيْنَ يَدَيْهَا، أَي: لِأَجْلِ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذُنُوبِهِمْ، وَلِأَجْلِ اعْتِبَارِ مَنْ تَأَخَّرَ مِنْ تِلْكَ الْمَسْخَةِ.

وَحَاصِلُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ^(٢): أَنَّ «مَا» فِي «مَا قَبْلَهَا» إِمَّا أَنْ تُجْرَى عَلَى الْعُمُومِ أَوْ لَا، وَالثَّانِي: إِمَّا أَنْ تُجْرَى عَلَى ذَوِي الْعُقُولِ أَوْ عَلَى وَصْفِهِمْ، فَالْوَجْهُ الْأَوَّلُ مَحْمُولٌ عَلَى الثَّانِي لِإِيقَاعِ قَوْلِهِ: «مِنَ الْأُمَمِ وَالْقُرُونِ» بَيَانًا لَهُ، وَالثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ بِجَعْلِهِ «مِنَ الْأُمَمِ وَالْقُرَى» بَيَانًا لـ «مَا بِحَضْرَتِهَا» وَالثَّالِثُ عَلَى الثَّالِثِ لَمَّا بَيَّنَّ مَا يَقُولُهُ: «مِنْ ذُنُوبِهِمْ».

قَوْلُهُ: ﴿فَقَتَلَ ابْنَهُ بَنُو أَخِيهِ﴾ قَالَ الْمَعْرِي: الصَّوَابُ: فَقَتَلَهُ بَنُو عَمِّهِ، لِقَوْلِهِ فِي آخِرِ الْقِصَّةِ: وَلَمْ يُورَثْ قَاتِلٌ بَعْدَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَوْرَثَ الْأَبَ لَا ابْنَهُ الْمَقْتُولَ، وَلَأن قَاتِلَ الْإِبْنِ لَا يُمْنَعُ الْإِرْثَ مِنَ الْأَبِ بِلَا خِلَافٍ، وَقِيلَ فِي الْعُذْرِ: فَقَتَلَ ابْنَهُ بَنُو أَخِيهِ بَعْدَ مَوْتِ الشَّيْخِ، وَفِيهِ تَعَسُّفٌ عَلَى أَنَّ الْمَفْسِرِينَ مِثْلَ نَحْيِي الشُّنَّةِ، وَالوَاحِدِيِّ وَصَاحِبِ «الْمُطْلِعِ»: رَوَوْا أَنَّهُ كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ رَجُلٌ غَنِيٌّ لَهُ ابْنٌ عَمٌّ فَقِيرٌ لَا وَارِثَ لَهُ فَلَمَّا طَالَ عَلَيْهِ مَوْتُهُ قَتَلَهُ لِيرْثَهُ^(٣).

قَوْلُهُ: (مَكَانَ هُزْءٍ) أَي: هُزْءٌ مَصْدَرٌ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَقَعَ مَفْعُولًا ثَانِيًا لِأَنَّهُ عَلَى تَأْوِيلِ خَيْرِ الْبُتْدَاءِ فَيَقْدَرُ الْمُضَافُ، فَهُوَ إِمَّا عَلَى مَكَانِ هُزْءٍ، أَوْ أَهْلِ هُزْءٍ، أَوْ يُجْعَلُ الْهُزْءُ بِمَعْنَى الْمَهْزُوءِ بِهِ؛ تَسْمِيَةً الْمَفْعُولِ بِهِ بِالْمَصْدَرِ^(٤)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ﴾ [المائدة: ٩٦] أَي: مَصِيدُهُ،

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِ الْخَطِيءُ مِنْ «الْكَشَافِ»، وَأَفَادَ فِي الْحَاشِيَةِ بَوْجُودَ نَسْخَةٍ أُخْرَى فِيهَا: «فَقَتَلَهُ بَنُو أَخِيهِ».

(٢) مِنْ قَوْلِهِ: «أَقْرَبُ إِلَى أَنْ يُجْعَلَ» إِلَى هُنَا سَاقَطَ مِنْ (ط).

(٣) انْظُرْ: «مَعَالِمُ التَّنْزِيلِ» (١: ١٠٥-١٠٦) وَ«الْوَسِيطُ» لِلوَاحِدِيِّ (١: ١٥٤).

(٤) انْظُرْ: «الذَّرُّ الْمَصُونُ» (١: ٢٥٣) وَعِبَارَتُهُ ثَمَّةٌ أَتَتْ مَصْدَرٌ وَقَعَ مَوْقِعَ الْمَفْعُولِ بِهِ، أَي: مَهْزُوءًا بِنَا.

أو الهزؤ نفسه؛ لفرط الاستهزاء. ﴿مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾؛ لأن الهزؤ في مثل هذا من باب الجهل والسفه.....

أو تُجعل الذات نفس المعنى، نحو رجل عدل، ويرجع معنى «مكان هزو» كناية إلى المبالغة فيه.

قوله: (لأن الهزؤ في مثل هذا من باب الجهل والسفه)، أي^(١): هذا المقام لا يصلح للاستهزاء، فإنه مقام الإرشاد وتبيين الأحكام، وتعيين الإبهام، فالاستهزاء فيه بُعد من السفه. ويُعلم منه أن الهزؤ إذا وقع في موقعه نحو قوله تعالى: ﴿فَنَبِّئْهُمْ بِعَذَابِ آلِ يَمِينٍ﴾ [آل عمران: ٢١] ليزيد غيظ المستهزأ به، فيرتدع عما هو عليه، عين العلم والإرشاد. فوضع الجاهل موضع الهزؤ للدلالة على أن الهزؤ جاهل، وقسّر الجهل بالسفه، ليؤذن أن العالم حليم. قال الزجاج: فانتفى موسى عليه السلام من الهزؤ، لأن الهزؤ جاهل لاجب^(٢).

قال القاضي: نفى عليه السلام عن نفسه ما رُمي به على طريقة البرهان، وأخرج ذلك في صورة الاستعاذة^(٣).

وقلت: عنى بقوله: «طريقة البرهان» طريقة الكناية حيث نفى عن نفسه أن يكون داخلًا في رُمرة الجاهلين، وواحدًا منهم، وتسم المبالغة بالاستعاذة، أي: إن الهزؤ في مقام الإرشاد كاذب أن يكون كُفراً، فصحت الاستعاذة منه، فالمطابقة بين جواب موسى عليه السلام وبين كلامهم من حيث المعنى.

قال الراغب: الجهل على ثلاثة أضرب: الأول: خلو النفس من العلم، هذا هو الأصل، والثاني: اعتقاد الشيء بخلاف ما هو عليه، والثالث: فعل الشيء بخلاف ما حقه أن يفعل،

(١) في (ف): «إلى».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٥٠).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٣٣٩).

وَقُرِئَ: (هُزْؤًا) بَضْمَتَيْنِ، و(هُزْؤًا) بسكون الزاي نحو (كُفُّوا) و(كُفُّوا)، وقرأ حفص: ﴿هُزْؤًا﴾ بالضمتين والواو، وكذلك ﴿كُفُّوا﴾ [الإخلاص: ٤].

والعياذُ واللياذُ من واذٍ واحد. في قراءة عبد الله: (سل لنا ربك ما هي) سؤال عن حالها وصفتها؛ وذلك أنهم تعجبوا من بقرة ميتة يُضربُ ببعضها ميتٌ فيحيا، فسألوا عن صفة تلك البقرة العجيبة الشأن الخارجة عما عليه البقر. والفارض: المسنة وقد قرّضت فروصاً فهي فارض، قال خفاف بن ثذبة:

سواءً اعتقد فيه اعتقاداً صحيحاً أو فاسداً، كمن ترك الصلاة مُتعمداً، وعلى ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ فجعل فعل الهُزْء جَهلاً، وقال عز وجل: ﴿فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِمِثْلِهِ﴾^(١) [الحجرات: ٦] (٢).

قوله: (قُرِئَ: هُزْؤًا)^(٣)، بضمّتين (الجماعة سوى حمزة، فإنه قرأ بالسكون)^(٤).

قوله: (أنهم تعجبوا من بقرة ميتة) يعني ما هي؟ يُسألُ به عن الجنسِ وحقيقة الشيء، وحقيقة البقرة غير مسؤولٍ عنها؛ لأن الضمير راجع إلى البقرة المذكورة، وهي بقرة قذرة مبهمّة، فامتنع السؤال بما عن حقيقتها، فرجع إلى صفاتها، ثم إلى أقربها من الحقيقة وما بها تمتاز الحقيقة عن الحقائق وعن^(٥) سائر أنواعها، كأنها صارت حقيقة أخرى، على منوال قوله:

(١) من قوله: «وقال عز وجل» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) «مفردات القرآن» ص ٢٠٩.

(٣) قوله: «هُزْؤًا» ساقط من (ف).

(٤) قرأ: «هُزْؤًا» بضمّ الماء والزاي والهَمْز: نافع وابن كثير وأبو عمرو وابن عامر والكسائي وشعبة عن عاصم، ويعقوب في رواية رُويس. وقرأ حمزة وصلاً، وخَلَفَ وصلاً ووقفاً: «هُزْءًا» بإسكان الزاي والهَمْز. وقرأ عاصم في رواية حفص: «هُزْؤًا» بضمّ الزاي، والواو بدل الهَمْزة. انظر: «النشر في القراءات العشر» (١: ٣٩٥)، و«الدر المنصور» (١: ٢٥٣).

(٥) في (ط): «وما بها تمتاز عن» دون قوله: «الحقيقة عن الحقائق».

لَعَمْرِي لَقَدْ أَعْطَيْتَ ضَيْفَكَ فَارِضًا تُسَاقُ إِلَيْهِ مَا تَقُومُ عَلَى رَجُلٍ
وَكأنْهَا سُمِّيَتْ فَارِضًا؛ لِأَنَّهُا قَرَضَتْ سَهَّاءَ، أَي: قَطَعَتْهَا، وَبَلَغَتْ آخِرَهَا. وَالبَكْرُ:
الْفَتِيَّةُ. وَالْعَوَانُ: النَّصْفُ، قَالَ:

نَوَاعِمُ بَيْنَ أَبْكَارٍ وَعُونٍ

وَإِنْ تُفَقِّ الْأَنْسَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ (١)

أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَمَّا سَمِعُوا بِقَوْلِهِ: ﴿لَا شَيْءَ فِيهَا﴾ (٢) [البقرة: ٧١] أَمْسَكُوا عَنِ السُّؤَالِ
وَقَالُوا: ﴿أَلَنْ جِئْتَ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «الْخَارِجَةُ عَمَّا عَلَيْهِ الْبَقَرُ»، قَالَ
الزَّجَاجُ: إِنَّمَا سَأَلُوا مَا هِيَ؛ لِأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّ بَقَرَةً يَحْيَا بَصْرِبَ بَعْضُهَا مَيِّتٌ (٣). وَقَالَ
الْقَاضِي: مَا هِيَ، أَي: مَا حَالُهَا وَصِفَتُهَا؟ وَكَانَ حَقُّهُمْ أَنْ يَقُولُوا: أَيُّ بَقَرَةٍ هِيَ؟ أَوْ كَيْفَ هِيَ؟
لِأَنَّ «مَا» يُسْأَلُ بِهِ عَنِ الْجِنْسِ غَالِبًا، لَكِنِّهِمْ لَمَّا رَأَوْا مَا أَمْرُوا بِهِ عَلَى حَالٍ لَمْ يَوْجِدْ بِهَا شَيْءٌ مِنْ
جِنْسِهِ، أَجْرَوْهُ مُجْرَى مَا لَمْ يَعْرِفُوا حَقِيقَتَهُ وَلَمْ يَرَوْا مِثْلَهُ (٤).

قَوْلُهُ: (لَعَمْرِي لَقَدْ أَعْطَيْتَ) (٥) الْبَيْتَ، يَصِفُ مُضِيْفًا.

قَوْلُهُ: (مَا تَقُومُ عَلَى رَجُلٍ) أَي: مَا كَانَتْ تَقْدِرُ الْقِيَامَ لَشِدَّةِ هَزَالِهَا.

قَوْلُهُ: (نَوَاعِمُ بَيْنَ أَبْكَارٍ وَعُونٍ) لِلطَّرْمَاحِ (٦)، قَبْلَهُ قَوْلُهُ:

(١) لِلْمَتَنِيِّ فِي «دِيَوَانِهِ» (١٦: ٢).

(٢) فِي (ح): «أَلَوْهَا تَسْرُ النَّظِيرِ».

(٣) «مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ» (١: ١٥٠).

(٤) «أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ» (١: ٣٣٩).

(٥) عَزَاهُ الزَّخَّشَرِيُّ لِحُفَّانِ بْنِ ثُلَبَةَ. وَعَزَاهُ ابْنُ مَنظُورٍ فِي «لِسَانِ الْعَرَبِ» وَالزَّيْدِيُّ فِي «تَاجِ الْعُرُوسِ» لِعَلْقَمَةَ

ابْنِ عَوْفٍ.

(٦) قَوْلُهُ: «لِلطَّرْمَاحِ» سَاقِطٌ مِنْ (ط).

وقد عَوَّنتُ. فإن قلت: «بين» تقتضي شيئين فصاعداً، فمن أين جازَ دخوله على «ذلك»؟ قلت: لأنه في معنى شيئين؛ حيث وَقَعَ مُشاراً به إلى ما دُكِرَ من الفارِضِ والبَكرِ. فإن قلت: كيف جازَ أن يُشارَ به إلى مؤنثين، وإنها هُوَ للإشارة إلى واحدٍ مذكَّر؟ قلت: جازَ ذلك على تأويل ما دُكِرَ وما تقدَّم؛ للاختصار في الكلام،.....

ظعائنُ كنتُ أعهدُهُنَّ قِدمًا وهنَّ لذي الأمانةِ غيرُ خُونٍ
طوالُ ومثلُ (١) أعناقِ الهوادي نواعمُ بين أبكارٍ وعُورٍ
جِسانُ مواضعِ النُّقبِ الأعالي غِراثُ الوُشَحِ صامِتَةُ الثُّرَيْنِ (٢)

ومثلُ (٣) أعناقِ الهوادي، أي: طويلةُ العُنُقِ، غِراثُ الوُشَحِ كنايةٌ عن دِقَّةِ خَصْرِها، كما أنَّ صامِتَةَ الثُّرَيْنِ كنايةٌ عن غِلْظِ ساقِها، والثُّرَيْنِ: الحُلْخال.

قولُه: (وقد عَوَّنتُ) أي: صارتُ عَوَّانًا.

قولُه: (لأنه في معنى شيئين) قال القاضي: ذلك إشارةٌ إلى ما دُكِرَ من الفارِضِ والبَكرِ، فلذلك أُضيفَ إليه «بين»، فإنه لا يُضافُ إلَّا إلى مُتَعَدِّدٍ (٤). قال السَّجَّاءُ ونُدي: وعندي أنَّ المرادَ في وسطِ زمانِ الصِّلاحِ للعَوَّانِ واعتدالِهِ. تقول: سافَرْتُ إلى الرومِ وطُفْتُ بَيْنَ ذلك، فالمشارُ إليه عَوَّان. وهذا أولى لثلاثِ يفوتُ معنى «بَيْنَكَ ذَلِكَ» لأنَّ «عَوَّان» هي النِّصْفُ كما قال. وقال الجَوْهَرِيُّ: العَوَّان هو النِّصْفُ في سِنِّها مِن كُلِّ شيءٍ، والجمْعُ عَوَّان، وبَقَرَةٌ عَوَّان: لا فارِضٌ ولا بَكرٌ. وفائدةُ قوله: «عَوَّان» بعد ما نفى أن تكونَ بَكرًا أو أن تكونَ فارِضًا، هو أنه احْتِمَالٌ أن تكونَ عَجَلًا أو جَنِينًا، فقال: عَوَّان، لإزالةِ اللَّبْسِ ونفيِ الاحتمالِ.

(١) في (ط): «مثل».

(٢) «ديوان الطَّرمَاح» ص ١٣٧، وانظر لزامًا «خزانة الأدب» (٨: ٧١-٧٣). والمِثْلُ: العنق الطويل الغليظ المعزز.

(٣) في (ط): «مثل».

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٣٤٠).

كما جعلوا (فَعَلَ) نائِبًا عن أفعالٍ جَمَّةٍ تُذَكِّرُ قبلَه، تقولُ للرجل: نِعَمَ ما فعلت! وقد ذَكَرَ لك أفعالاً كثيرةً وقصةً طويلةً، كما تقولُ له: ما أحسنَ ذلك! وقد يجري الضميرُ جَرَى اسمِ الإشارةِ في هذا. قال أبو عبيدة: قلتُ لرؤيةٍ في قوله:

فيها حُطوطٌ من سَوادٍ وِبلَقٍ

كأنه في السجدةِ توليعُ البَهَقِ

إن أردتَ الخطوطَ فقل: كأنها، وإن أردتَ السَّوادَ والِبَلَقَ فقل: كأنها. فقال: أردتُ كأنَّ ذاكَ وَبَلَّكَ! والذي حَسَّنَ منه أنَّ أسماءَ الإشارةِ تثنيتها وجَمْعُها وتأنيثُها ليستَ على الحقيقة، وكذلك الموصولات؛ ولذلك جاء الذي بمعنى الجمع.....

قوله: (كما جعلوا «فَعَلَ» نائِبًا عن أفعالٍ جَمَّةٍ) أي: كما أنَّ الفِعْلَ الواحدَ يُجْعَلُ كنايةً عن أفعالٍ شَتَّى، وكيفياتٍ مُتَعَدِّدة، كما سبقَ في قوله تعالى: ﴿إِن لَّمْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤] كذلك يُجْعَلُ اسمُ الإشارةِ كنايةً عن المذكور، ثم يَتَقَرَّعُ على اسمِ الإشارةِ الضميرُ بأنَّ يُجْعَلُ كنايةً عن المذكوراتِ توسعةً في الكلام^(١) كما في شِعْرِ رؤية^(٢).

قوله: (فيها حُطوط) الضميرُ للبقرة. و«التوليعُ»: اختلافُ الألوان، و«البَهَقُ»: بياضُ وسَوادٍ يُظْهَرُ في الجلد.

قوله: (وَبَلَّكَ) أي: هذا سَهْلٌ لا يسأل.

قوله: (ليست على الحقيقة) قيل: لأنها ليست على شاكلتها في أسماء الأجناس، ألا ترى أنَّ «ذا» موضوعٌ للمفردِ المُذَكَّرِ، و«الذي» في الموصولِ كذلك، و«الَّذين» موضوعٌ للمثنى، وليست تثنيةً «الذي»، و«الذين» هكذا موضوعٌ للجمع.

(١) قوله: «وتوسعة في الكلام» من (ط).

(٢) انظر: «ديوان رؤية» ص ١٠٤.

﴿مَا تُوْمَرُونَ﴾ أي: ما تُؤْمَرُونَ بمعنى تُؤْمَرُونَ به من قوله: أَمَرْتُكَ الْحَيَّرَ، أو: أَمَرْتُكُمْ بمعنى مأموركم تسمية للمفعول به بالمصدر؛ كضرب الأمير. الفقوع: أشد ما يكون من الصَّفَرَةِ وَأَنْصَعُهُ.

يُقَالُ فِي التَّوَكِيدِ: أَصْفَرُ فَاغَعٌ وَوَارِسٌ، كَمَا يُقَالُ: أَسْوَدُ حَالِكٌ وَحَانِكٌ، وَأَبْيَضُ يَقَقُّ وَلَهَقُّ، وَأَحْمَرُ قَانِي وَذَرِيحِي، وَأَخْضَرُ نَاضِرٌ وَمُذْهَامٌ، وَأَوْزَقُ خُطْبَاتِي، وَأَزْمَكُ رِدَائِي. فَإِنْ قُلْتَ: فَاغَعٌ هُنَا وَقَعٌ خَبَرًا عَنِ اللَّوْنِ فَلَمْ يَقَعْ تَوَكِيدًا لَصَفَاءِ.....

قوله: (أمرتك الخير) تمامه:

أَمَرْتُكَ الْخَيْرَ فَاغَعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مَالٍ وَذَا نَسَبٍ

قيل: قائله عَبَّاسُ بْنُ يَزْدَادَ، وقيل: خُفَّافُ بْنُ ثُدْبَةَ^(١)، أي: أَمَرْتُكَ بِالْخَيْرِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: فَاغَعَلْ مَا أَمَرْتُ بِهِ، وَلِأَنَّ الْأَمْرَ لَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا بِالْبَاءِ. «ذَا مَالٍ» أي: ذَا إِبِلٍ وَمَاشِيَةٍ. وَالنَّسَبُ: الْمَالُ الْأَصِيلُ، وَهُوَ اسْمٌ يَجْمَعُ الصَّامَتَ وَالنَّاطِقَ. حَذَفَ مِنَ الْآيَةِ الْجَارَ إِيجَارًا وَأَمَّنَّا مِنَ الْإِلْبَاسِ، وَأَوْصَلَ الْفِعْلَ ثُمَّ حَذَفَ الضَّمِيرَ.

قوله: (وَأَنْصَعُهُ) النَّاصِعُ: الْخَالِصُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَيُقَالُ: أَبْيَضُ نَاصِعٌ، وَأَصْفَرُ نَاصِعٌ، وَأَصْفَرُ وَارِسٌ، الْوَرَسُ: نَبْتُ أَصْفَرٍ تَتَّخِذُ مِنْهُ الْغُمْرَةُ لِلْوَجْهِ، تَقُولُ مِنْهُ: أَوْرَسَ الرَّمْتُ، أي: أَصْفَرَ وَرَقَهُ، فَهُوَ وَارِسٌ. وَالرَّمْتُ: بِالْكَسْرِ مَرَعَى مِنْ مَرَاعِي الْإِبِلِ، وَهُوَ مِنَ الْحَمَضِ.

«أَسْوَدُ حَالِكٌ» حَلَكَ الشَّيْءُ يَحْلِكُ حُلُوكَةً: اشْتَدَّ سَوَادُهُ. وَأَسْوَدُ حَالِكٌ وَحَانِكٌ بِمَعْنَى.

«وَأَبْيَضُ يَقَقُّ»، أي: شَدِيدُ الْبَيَاضِ، وَاللَّهَقُّ بِالتَّحْرِيكِ: الْأَبْيَضُ، وَشَيْءٌ لَهَقَ إِذَا كَانَ

شَدِيدَ الْبَيَاضِ.

«وَأَحْمَرُ قَانِي»، قَنَأَ الرَّجُلُ لِحْيَتَهُ بِالْخِضَابِ، وَقَدْ قَنَأَتْ هِيَ مِنَ الْخِضَابِ إِذَا اشْتَدَّتْ حُمْرَتُهَا.

(١) وقيل هو: لعمر بن معدى كرب، أولزرعة بن السائب. انظر: «خزانة الأدب» (١: ٣٤٢-٣٤٣).

قلت: لم يقع خبراً عن اللون، إنما وَقَعَ توكيداً لصفراء، إلا إنه ارتفع اللون به ارتفاع الفاعل، واللون من سببها وملتبس بها فلم يكن فرق بين قولك: صفراء فاقعة، وصفراء فاقع لونها. فإن قلت: فهلا قيل: صفراء فاقعة، وأي فائدة في ذكر اللون؟ قلت: الفائدة فيه التوكيد؛ لأن اللون اسم للهيئة وهي الصفرة؛ فكأنه قيل: شديدة الصفرة صفرتها، فهو من قولك: جد جدّه، وجنوتك مجنون. وعن وهب: إذا نظرت إليها خيل إليك أنّ شعاع الشمس يخرج من جلدها. والسرور: لذة في القلب عند حصول نفع أو توقّعه. وعن علي رضي الله عنه: من ليس نعلًا صفراء قلّ همّه؛ لقوله تعالى: ﴿تَسْرُّ النَّظِيرِينَ﴾....

«ومدهام» اذهام الشيء؛ إذا اسود، قال تعالى: ﴿مُدْهَامَتَانِ﴾ [الرحمن: ٦٤] أي: سوداوان من شدة الخضرة من الرّي، والعرب تقول لكل أخضر: أسود.

«وأورق» من الحمام والإبل الذي له لون الرماد.

و«خطباني» منسوب إلى الخطبان: وهو الحنظل إذا صار في خطوط خضر.

والرُمكة من الإبل الذي اشتدت كُمُتُهُ حتى يدخلها السواد، يقال: جمل أرمك.

والرادن^(١): الزعفران؛ يقال للشيء إذا خالط حمّره صفرة: أحر رادني وناقة رادنية^(٢).

قوله: (فلم يكن فرق بين: صفراء فاقعة، وصفراء فاقع لونها) أي: في كونها مؤكدين للصفراء، وإلا فالثاني أوكد كما ذكر.

قوله: (من قولك: جد جدّه) أي: من باب الإسناد المجازي. قال تايّبط شراً:

إذا المرء لم يحتل وقد جد جدّه أضاع وقاسى أمره وهو مُدير^(٣)

(١) في (ط) و(ح): «والرادن».

(٢) في (ط): «أحر رداني، وناقة ردانية».

(٣) البيت في ديوان «تايّبط شراً» ص ٨٦، و«ديوان الحماسة» بشرح المازوني (١: ٧٥).

وعن الحسن البصري: «صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا»: سَوْدَاءٌ شديدةُ السَّوَادِ، ولعلَّه مستعارٌ من صِفَةِ الإبل؛ لأنَّ سَوَادَهَا تعلوه صُفْرَةٌ، وبه فُسِّرَ قوله تعالى: ﴿يَمَلِكُ صُفْرًا﴾ [المرسلات: ٣٣]، قال الأعشى:

قال المَرْزُوقِي: جَدَّ جَدَّهُ إِذَا ازدَادَ جَدُّهُ جَدًّا^(١). وَنَحْوُهُ قَوْلُكَ: حَتَّى اسْتَدَقَّ نُحُولَهَا، أَي: ازدَادَ دِقَّتَهَا دَقَّةً^(٢)، «وَجُنُونُكَ مَجْنُونٌ» مِنْ قَوْلِهِ:

جُنُونُكَ مَجْنُونٌ وَلَسْتُ بِوَاجِدٍ طَبِيبًا يَدَاوِي مِنْ جُنُونٍ جُنُونٌ^(٣)

قَوْلُهُ: (سَوْدَاءٌ شديدةُ السَّوَادِ) قال صاحبُ «المُطْلَعِ»: فِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: «فَاقِعٌ لَوْنُهَا» يَرُدُّهُ. وقال القاضي: لِأَنَّ الصُّفْرَةَ بهذا المعنى لَا تُؤَكِّدُ بِالْفُقُوعِ^(٤).

والجوابُ ما جاءَ عن الزجاج: فهذه كُلُّها صفاتٌ مُبالِغةٌ في الألوان، وقد قال بعضهم: صَفْرَاءُ هَاهُنَا سَوْدَاءُ^(٥).

قُلْتُ: لِأَنَّ صَفْرَاءَ إِذَا أَكَّدَ بِالْفُقُوعِ يَدُلُّ عَلَى خُلُوصِ الصُّفْرِ فِيهَا، ثُمَّ إِذَا رُوِيَ مَعْنَى الإِسْنَادِ المجازيِّ مَعَهَا دَلٌّ عَلَى أَنَّ المرادَ بِذلِكَ التَّأَكِيدَ المُبالِغةُ في الصُّفْرِ لَا الخُلُوصَ فِيهَا، فَدَلَّتْ هَاتَانِ المُبالِغَتَانِ عَلَى أَنَّهُا بَلَغَتِ الغَايَةَ فِي بَابِهَا، وَكُلُّ لَوْنٍ إِذَا قَوِيَ واشتَدَّ أَخَذَ بِالْعَيْنِ كَالسَّوَادِ، وَلِهَذَا وَصِفَتْ الحُضْرَةُ إِذَا قَوِيَتْ بِالْإِدْهَامِ.

قَوْلُهُ: (وَلَعَلَّه مُسْتَعَارٌ) لِأَنَّ الْأَصْلَ فِي اسْتِعْمَالِ الْأَصْفَرِ وَإِرَادَةِ الْأَسْوَدِ فِي الْجَمَلِ، فُنُقِلَ إِلَى الْبَقَرِ.

(١) «شرح ديوان الحماسة» (١: ٧٥).

(٢) في (ط): «ازداد فيها دقة».

(٣) هو في «عيون الأخبار» لابن قتيبة (٢: ٤٧)، و«بهجة المجالس» لابن عبد البر (١: ٥٤٥) من غير عزو لأحد.

(٤) «أنوار التنزيل» (١: ٣٤١).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٥٢).

تِلْكَ خَيْلِي مِنْهُ وَتِلْكَ رِكَابِي هُنَّ صَفَرٌ أَوْلَادُهَا كَالزَّيْبِ

﴿مَائِهِ﴾ مَرَّةً ثَانِيَةً، تَكْرِيرٌ لِلسَّوَالِ عَنْ حَالِهَا، وَصَفَتِهَا، وَاسْتَكْشَفَ زَائِدٌ لِيَزْدَادُوا بَيَانًا لَوْصِفِهَا.

وعن النبي ﷺ: «لَوْ اعْتَرَضُوا أَدْنَى بَقَرَةٍ فَذَبَّحُوهَا لَكَفَّتْهُمْ، وَلَكِنْ شَدَّدُوا فَشَدَّدَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ». والاستقصاء سُؤْمٌ. وعن بعض الخلفاء أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى عَامِلِهِ بِأَنْ يَذْهَبَ إِلَى قَوْمٍ فَيَقْطَعَ أَشْجَارَهُمْ، وَيَهْدِمَ دُورَهُمْ، فكَتَبَ إِلَيْهِ: بِأَيِّهَا أَبْدَأُ، فَقَالَ: إِنْ قُلْتُ لَكَ بِقْطَعِ الشَّجَرِ سَأَلْتَنِي: بِأَيِّ نَوْعٍ مِنْهَا أَبْدَأُ. وَعَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ: إِذَا أَمَرْتُكَ أَنْ تُعْطِيَ فَلَا تَأْثُرَ شَاءَ سَأَلْتَنِي: أَضَائِنُ أَمْ مَاعِزٌ، فَإِنْ بَيَّنْتُ لَكَ، قُلْتُ: أَذْكَرُ أَمْ أُنْثَى، فَإِنْ أَخْبَرْتُكَ؛ قُلْتُ: أَسْوَدَاءُ أَمْ بَيْضَاءُ، فَإِذَا أَمَرْتُكَ بِشَيْءٍ فَلَا تُرَاجِعْنِي. وَفِي الْحَدِيثِ: «أَعْظَمُ النَّاسِ جُرْمًا مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُسَحِّرْهُ فَعُحِرَّمْ لِأَجْلِ مَسْأَلَتِهِ».....

قوله: (تلك خيلي) (١)، البيت (٢)، يقول: خيلي وإيلي سُودٌ وأولادُها (٣) سود.

قوله: (لو اعترضوا أدنى بقرة) (٤)، الجوهرى: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ: كُلُّ الْجَيْنِ عَرَضًا (٥). قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: يَعْنِي اعْتَرَضَهُ وَاشْتَرَاهُ مَنْ وَجَدْتَهُ، وَلَا تَسْأَلُ عَمَّنْ عَمَلَهُ، أَمِنْ عَمَلِ أَهْلِ الْكِتَابِ أَمْ مِنْ عَمَلِ الْمَجُوسِ.

قوله: (وفي الحديث: أعظم الناس جرماً) الحديث رواه البخاري ومسلم وأبو داود عن

(١) في (ح) و(ف): «تلك خيل».

(٢) للأعشى الكبير في «ديوانه» ص ٣٨٥.

(٣) في (ح): «وأولادها».

(٤) أخرجه الطبري في «التفسير» (١٢٣٥)، وحكاه ابن كثير (١: ٢٩٨) عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ يَرْفَعُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ

مَنْ غَيْرَ مَا إِسْتَاد.

(٥) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٤٨٩٧)، وعبد الرزاق في «المصنف» (٨٧٩٣).

﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَّهَ عَلَيْنَا﴾: أي: إِنَّ الْبَقَرَ الموصوفَ بالتعوين والصفرة كثير؛ فاشتبه علينا أيها الذئب. وقُرئ: تَشَابَهُ بمعنى: تشابه؛ بطَرْحِ التاء وإدغامها في الشين، و(تشابهت) و(متشابهة) و(متشابه). وقرأ مُحَمَّدُ ذُو الشَّامَةِ: (إِنَّ الْبَاقِرَ يَتَشَابَهُ) بالياء والتشديد، جاء في الحديث: «لو لم يَسْتَشْنُوا لِمَا بَيَّنَّتْ لَهُمْ آخِرَ الْأَبَدِ»، أي: لو لم يقولوا: إن شاء الله. والمعنى: إِنَّا لَمَهْتَدُونَ إِلَى الْبَقَرَةِ الْمَرَادِ ذَبْحُهَا، أو إِلَى مَا خَفِيَ عَلَيْنَا مِنْ أَمْرِ الْقَاتِلِ. ﴿لَا ذُلُّ﴾: صفةُ لبقرة، بمعنى: بقرةٌ غَيْرُ ذُلُولٍ، يعني لم تُدَلِّلْ لِلْكَرَابِ وإثارة الأرض،....

سعيد^(١) بن أبي وقاصٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ «إِنَّ أَعْظَمَ الْمُسْلِمِينَ جُرْمًا مَنْ سَأَلَ عَنْ شَيْءٍ لَمْ يُحَرِّمْ عَلَى النَّاسِ فَحَرَّمَ مِنْ أَجْلِ مَسْأَلَتِهِ»^(٢). قيل: ظاهرُ الحديثِ دَلٌّ عَلَى أَنَّ اقْتِرَاحَ السُّؤَالِ عَلَى الْأَنْبِيَاءِ غَيْرُ جَائِزٍ؛ لِأَنَّهُمْ مَأْمُورُونَ بِالتَّبْلِيغِ، وَبَيَانِ مَا يَحِبُّ كَشْفُهُ، وَلَا يُقْصَرُونَ فِي ذَلِكَ، فَمَنْ سَأَلَهُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ فَكَأَنَّهُ يَنْسِبُهُمْ إِلَى التَّقْصِيرِ، فَهُوَ جَرِيمَةٌ مِنَ السَّائِلِ، فَقَدْ يُعَاقِبُهُ اللَّهُ تَعَالَى بِهَا هُوَ مُنَاسِبٌ لِجَرِيمَتِهِ، وَذَلِكَ بِأَنَّهُ يُحَرِّمُ عَلَيْهِ الْمَسْؤُولُ عَنْهُ، فَإِذَا حُرِّمَ عَلَيْهِ يَسْرِي ذَلِكَ التَّحْرِيمُ إِلَى جَمِيعِ الْمُكَلَّفِينَ لِعُمُومِ حُكْمِ الشَّرْعِ، فَيَكُونُ هُوَ سَبَبًا لِتَحْرِيمِ ذَلِكَ عَلَى النَّاسِ، فَيُعْظَمُ جُرْمُهُ.

يؤيدُ هذا التأويلُ ما رَوَيْنَا عَنْ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَالتِّرْمِذِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دَعُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ، فَإِنَا أَهْلُكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَثُرَتْ سُؤَالُهُمْ وَاخْتَلَفَتْهُمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا مَتَّيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»^(٣).

قوله: (وَقَرَأَ مُحَمَّدُ ذُو الشَّامَةِ) قيل: هُوَ مُحَمَّدُ الْبَاقِرُ. قَالَ صَاحِبُ «الْجَامِعِ»: هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَسُمِّيَ الْبَاقِرَ؛ لِأَنَّهُ تَبَقَّرَ فِي الْعِلْمِ، أَي:

(١) في (ف): سعيد.

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٨٩)، ومسلم (٢٣٥٨)، وأبو داود (٤٦١٠).

(٣) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧)، والتِّرْمِذِيُّ (٢٦٧٩).

ولا هي من التواضع التي يُسنى عليها لِسْقِي الحروث، و﴿لَا﴾ الأولى: للنفي، والثانية: مزيدة لتوكيد الأولى؛ لأنَّ المعنى: لا ذُلُولٌ تُثِيرُ الأرضَ وتسقي،.....

تَوَسَّعَ^(١). وفيه نُكْتَةُ لَطِيفَةٌ حَيْثُ عَدَلَ مِنَ الْبَاقِرِ إِلَى «ذُو الشَّامَةِ»^(٢) لَدَفْعِ إِيَّاهِمْ أَنَّ قِرَاءَتَهُ مُوَافِقَةٌ لِلْبَقِيَّةِ^(٣).

الجوهري: الْبَاقِرُ: جَمَاعَةُ بَقَرٍ مَعَ رُعَاتِهَا وَهِيَ مُوَافِقَةٌ لِلْقِرَاءَةِ الْمَشْهُورَةِ ﴿إِنَّ الْبَقَرَ﴾ مِنْ حَيْثُ الشَّمُولُ، لِأَنَّهُ جِنْسٌ، أَي: اشْتَبَهَ عَلَيْنَا تِلْكَ الْبَقَرَةَ الْخَارِجَةَ مِنْ جِنْسِ الْبَقَرِ الدَّاخِلَةِ فِي جِنْسٍ آخَرَ، وَذَلِكَ الْبَيَانُ قَاصِرٌ غَيْرُ وَافٍ لِعُمُومِ التَّنَاولِ، أَلَا تَرَى حِينَ سَمِعُوا بِقَوْلِهِ: (مُسَلَّمَةٌ) أَي: مُعْفَاةٌ سَلَّمَهَا أَهْلُهَا مِنَ الْعَمَلِ وَالرُّكُوبِ وَالدَّبْحِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَتَعَانَاهُ أَرْبَابُ الْبَقَرِ، قَالُوا: ﴿أَلَنْتَنِي جَنَّتْ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة: ٧١] وَأَنَّ هَذَا الْوَصْفَ بَعْدَ الْأَوْصَافِ السَّابِقَةِ يُخَرِّجُهَا مِمَّا عَلَيْهِ الْبَقَرُ الْمُتَعَارَفُ، وَإِنَّمَا فُسِّرَتْ (مُسَلَّمَةٌ) بِهَا ذِكْرٌ؛ لِأَنَّهَا مُطْلَقَةٌ، فَيَتَنَاوَلُ جَمِيعَ مَا يَدْخُلُ فِي الْمَعْنَى، فَعِلَى هَذَا هِيَ تَنْمِيزٌ لِمَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿لَا ذُلُولٌ﴾ إِلَى آخِرِهِ، وَقَوْلُهُ: ﴿لَا شَيْئَةَ﴾ تَتِمِيمٌ لِقَوْلِهِ: ﴿صَفَرَاءَ قَافِعَ لَوْثُهَا﴾. وَهَذَا التَّفْصِيلُ يُوَضِّحُ أَنَّ سُؤْلَهُمُ الْأَوَّلَ بِقَوْلِهِمْ: «مَا هِيَ» كَانَ عَنِ الْجِنْسِ كَمَا مَرَّ، وَأَنَّ تَمَادِيَهُمْ وَمَرَاجَعَتَهُمْ فِي السُّؤَالِ كَانَ تَكْشُفًا لِحَقِيقَةِ الْبَقَرَةِ الْمُعَيَّنَةِ الْمَخْصُوصَةِ.

قَوْلُهُ: (النَّوَاضِحُ) جَمْعُ النَّاضِحَةِ. وَالنَّاضِحُ: الْبَعِيرُ الَّذِي يُسْتَقَى عَلَيْهِ، وَهِيَ السَّائِيَةُ أَيْضًا. قَوْلُهُ: (لَأَنَّ الْمَعْنَى: لَا ذُلُولٌ تُثِيرُ [الأرض] وَتَسْقِي) قَالَ الزَّجَاجُ: مَعْنَاهُ: لَيْسَتْ بِذُلُولٍ وَلَا بِمُثِيرَةٍ لِلْأَرْضِ وَلَا تَسْقِي الْحَرْثَ^(٤).

(١) «جامع الأصول» (٢: ٨٨٦).

(٢) قَدْ اخْتَلَفَ فِي الْمَقْصُودِ بِذِي الشَّامَةِ، فَقَدْ ذَكَرَ أَبُو حَيَّانٍ فِي «الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ» (١: ٢١٥) وَالصَّفْدِيُّ فِي «الْوَاقِي بِالْوَفَايَاتِ» (٢: ٥٣): أَنَّ الْمَعْرُوفَ بِذِي الشَّامَةِ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْوَلِيدِ بْنِ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ.

(٣) لَمْ يَنْفَرِدْ ذُو الشَّامَةِ بِهَذِهِ الْقِرَاءَةِ، بَلْ قَرَأَ بِهَا عِكْرَمَةُ، وَيَحْيَى بْنُ يَعْقَرٍ، وَابْنُ أَبِي لَيْلَى، وَابْنُ أَبِي عُبَيْلَةَ. انْظُرْ:

«الْبَحْرِ الْمَحِيْطِ» (١: ٢١٥).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٥٢).

على أَنَّ الفعلين صفتانٍ لِذُلُول، كَأَنَّهُ قِيلَ: لَا ذُلُولٌ مِثْرَةٌ وَسَاقِيَةٌ. وَقَرَأَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ: (لَا ذُلُولَ)، بِمَعْنَى: لَا ذُلُولَ هُنَاكَ، أَيْ: حَيْثُ هِيَ، وَهُوَ نَفْيٌ لِدُّهَا وَلِأَنَّ تَوْصِفَ بِهِ، فَيَقَالُ: هِيَ ذُلُول. وَنَحْوُهُ قَوْلُكَ: مَرَرْتُ بِقَوْمٍ لَا بَخِيلَ وَلَا جَبَانَ، أَيْ فِيهِمْ، أَوْ حَيْثُ هُمْ. وَقُرِئَ: (تُسْقِي) بِضَمِّ التَّاءِ مِنْ أَسْقَى. ﴿مُسْلَمَةٌ﴾: سَلَّمَهَا اللَّهُ مِنَ الْغُيُوبِ، أَوْ مَعْفَاةً مِنَ الْعَمَلِ سَلَّمَهَا أَهْلُهَا مِنْهَا، كَقَوْلِهِ:

قُلْتُ: هَذَا التَّفْسِيرُ عَلَى أَسْلُوبِ قَوْلِهِ:

عَلَى لَاحِبٍ لَا يَهْتَدِي بِمَنَارِهِ^(١)

نَفْيًا لِلأَصْلِ وَالْفَرْعِ، وَانْتِفَاءً الْمَلْزُومِ بِانْتِفَاءِ لَازِمِهِ.

قَوْلُهُ: (وَقَرَأَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ) فِي «جَامِعِ الْأَصُولِ»: هُوَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ حَبِيبِ بْنِ رِبْعَةَ السُّلَمِيُّ الْكُوفِيُّ، وَهُوَ أَحَدُ أَعْلَامِ التَّابِعِينَ وَثِقَاتِهِمْ، صَحِبَ عَلِيًّا وَسَمِعَ مِنْهُ^(٢).

قَوْلُهُ: (وَهُوَ نَفْيٌ لِدُّهَا وَلِأَنَّ تَوْصِفَ بِهِ) وَهُوَ عَطْفٌ تَفْسِيرِي، أَيْ: الذُّلُولُ الَّذِي هُوَ ضِدُّ الصَّعْبِ، لَوْ كَانَ فِي مَكَانِ الْبَقَرَةِ كَانَتِ الْبَقَرَةُ مَوْصُوفَةً بِهِ ضَرُورَةً؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ تَقْتَضِي مَوْصُوفًا، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ فِي مَكَانِهَا لَمْ تَكُنْ مَوْصُوفَةً بِهِ، فَهُوَ مِنْ بَابِ الْكِتَابَةِ نَحْوَ قَوْلِهِمْ: يَجْلِسُ فُلَانٌ مَظِنَّةَ الْجَوْدِ وَالْكَرَمِ.

قَوْلُهُ: (مِنْ أَسْقَى) قِيلَ: سَقَى وَأَسْقَى بِمَعْنَى وَاحِدٍ. قَالَ لَبِيدُ:

سَقَى قَوْمِي بَنِي تَجْدٍ وَأَسْقَى نُمَيْرًا وَالْقَبَائِلَ مِنْ هَلَالٍ^(٣)

(١) لَامِرِيُّ الْقَيْسِ فِي «دِيَوَانِهِ» ص ٦٤، وَتَمَامُهُ:

إِذَا سَافَهُ الْعَوْدُ النَّبَاطِيُّ جَزَجَرَا

(٢) «جَامِعِ الْأَصُولِ» (٢: ٦٥٨).

(٣) «دِيَوَانِ لَبِيدٍ» ص ٥٥.

أَوْ مُعْبَرٍ الظَّهْرِ يُنْبِي عَنْ وَلِيِّهِ مَا حَجَّ رَبُّهُ فِي الدُّنْيَا وَلَا اعْتَمَرَا
 أَوْ مُخْلِصَةُ اللَّوْنِ، مِنْ سَلِمَ لَهُ كَذَا إِذَا خُلِصَ لَهُ؛ لَمْ يَسْبُ صُفْرَتَهَا شَيْءٌ مِنَ الْأَلْوَانِ.
 ﴿لَا رِيشَةَ فِيهَا﴾: لَا لُصْمَةَ فِي نُقَبَتِهَا مِنْ لَوْنٍ آخَرَ سِوَى الصُّفْرِ فَهِيَ صَفَاءٌ كُلُّهَا حَتَّى
 قَرْنُهَا وَظِلْفُهَا، وَهِيَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرٌ وَشَاهُ وَشِيَاءٌ إِذَا خَلَطَ بِلَوْنِهِ لَوْنًا آخَرَ، وَمِنْهُ
 تَوَرَّ مَوْشِيَّ الْقَوَائِمِ. ﴿جَنَّتَ بِالْحَقِّ﴾: أَي: بِحَقِيقَةِ وَصْفِ الْبَقَرَةِ، وَمَا بَقِيَ إِشْكَالٌ فِي
 أَمْرِهَا. ﴿فَدَبَّحُوهَا﴾: أَي: فَحَصَلُوا الْبَقَرَةَ الْجَامِعَةَ لِهَذِهِ الْأَوْصَافِ كُلِّهَا فَذَبَحُوهَا.
 وَقَوْلُهُ ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ اسْتِقَالٌ لِمُسْتَقْصَائِهِمْ، وَاسْتِبْطَاءٌ لَهُمْ،.....

قَوْلُهُ: (أَوْ مُعْبَرٍ الظَّهْرِ) الْبَيْتُ ^(١) (رَبُّهُ) بِاخْتِلَاسِ الْحَرَكَةِ مِنَ الْهَاءِ لِيَسْتَقِيمَ الْوِزْنُ. اسْتَشْهَدُ
 بِهِ سَبِيوِيهِ لِدَلَالِكَ ضَرُورَةٍ. وَالْمُعْبَرُ مِنَ الْإِبِلِ: الَّذِي يُتْرَكُ وَبَرُّهُ لَا يُجْزُ سَتَيْنِ لِيَتَوَفَّرَ.
 وَ«يُنْبِي» مِنْ: تَبَا الشَّيْءُ عَنْهُ يُنْبِئُ أَي: تَجَافَى وَتَبَاعَدَ. عَنْ وَلِيِّهِ: أَي: بَرَّدَعْتَهُ ^(٢)، سُمِّيَتْ
 بِذَلِكَ، لِأَنَّهَا تَلِي الْجِلْدَ، وَالْجَمْعُ الْوَلَايَا. أَرَادَ يُنْبِي وَلِيِّتَهُ فَزَادَ «عَنْ» وَإِذَا كَثُرَ الْوَبْرُ عَلَى سَنَامِهِ
 نَبَتْ وَلِيِّتُهُ وَارْتَفَعَتْ.

وَمَا حَجَّ رَبُّهُ: أَي: صَاحِبُهُ مَا قَصَدَ سَفَرَ الْحَجِّ حَتَّى يَحْتَاجَ إِلَى جَزْ وَبَرِّهِ.

قَوْلُهُ: (لَا لُصْمَةَ فِي نُقَبَتِهَا) أَي: لَوْنِهَا. قَالَ ذُو الرَّمَّةِ:

وَلَا حَ أَزْهَرُ مَشْهُورٌ بِنُقَبَتِهِ كَأَنَّهُ حِينَ يَعْلُو عَاقِرًا لَهَبٌ ^(٣)

قَوْلُهُ: ﴿بِالْحَقِّ﴾: أَي: بِحَقِيقَةِ وَصْفِ الْبَقَرَةِ) أَي: لَمْ يَتَضَمَّنْ قَوْلُهُمْ: «بِالْحَقِّ» أَنَّ مَا
 جَنَّتَ بِهِ مِنْ قَبْلِ كَانَ بَاطِلًا، وَإِنَّمَا أَرَادُوا الْآنَ جَنَّتْ بِهَا تَحَقُّقًا الْمَرَادَ مِنْهَا.

(١) هُوَ مِنْ شَوَاهِدِ «الْكِتَابِ» لِسَبِيوِيهِ (١: ٣٠)، وَعِزَاهُ لِرَجُلٍ مِنْ بَاهِلَةِ.

(٢) وَهِيَ الْجُلُوسُ الَّذِي يُلْقَى تَحْتَ الرَّحْلِ.

(٣) «دِيَوَانُ ذِي الرَّمَّةِ» ص ٣١.

وأنهم ليطوليلهم المُفْرِط وكثرة استكشافهم ما كادوا يذبحونها، وما كادت تنتهي سؤالاتهم، وما كاد ينقطع خيطُ إسهابهم فيها، وتعمقهم. وقيل: وما كادوا يذبحونها؛ لغلاء ثمنها، وقيل: لخوف الفضيحة في ظهور القاتل. ورؤي: أنه كان في بني إسرائيل شيخ صالح له عجلة فأتى بها الغنصة وقال: اللهم إني أستودعُكها لابني حتى يكبر، وكان بَرًّا بوالديه، فشبَّت، وكانت من أحسن البقر وأسمنه، فساوموها اليتيم وأمه، حتى اشتروها بملء مسكها ذهبًا، وكانت البقرة إذ ذاك بثلاثة دنانير، وكانوا طلبوا البقرة الموصوفة أربعين سنة. فإن قلت: كانت البقرة التي تناولها الأمرُ بقرة من شقِّ البقر غير مخصوصة، ثم انقلبت مخصوصة بلون وصفات فذبحوا المخصوصة، فما فعل الأمر الأول. قلت: رجَّح منسوخًا لانتقال الحكم إلى البقرة المخصوصة، والنسخ قبل الفعل جائز، على أن الخطاب كان لإبهامه متناولاً لهذه البقرة الموصوفة.....

قوله: (ما كاد ينقطع خيطُ إسهابهم) خيطُ إسهابهم استعارة، وينقطع ترشيحُها. قال القاضي: «كاد» من أفعال المقاربة، وُضِعَ لدنو الخير خصوصًا، وإذا دخل عليه النفي فالصحيح أنه كسائر الأفعال، ولا ينافي قوله: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١] قوله ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ لاختلاف وقتيها، إذ المعنى ما قاربوا أن يفعلوا حتى انقطعت سؤالاتهم، وانتهت تعللُهم، ففعلوا كالمضطر الملجأ^(١).

قلت: يدفعه فاء الفصيحة كما سيجيء^(٢).

قوله: (وكان بَرًّا بوالديه) والظاهر أن الابن بَرٌّ بوالديه.

قوله: (من شقِّ البقر)، الأساس: خُذ من شقِّ الثياب: من عُرْضِها ولا تَخْتَر.

قوله: (على أن الخطاب) أي: أقول: إن الأمر الأول رجَّح منسوخًا مع جواز القول بأن الأمر الأول ثابت، وقضية النسخ المخالفة بين الناسخ والمنسوخ.

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٤٤).

(٢) قوله: «قلت: يدفعه فاء الفصيحة كما سيجيء» ساقط من (ط).

كما تناولَ غَيْرَهَا، وَلَوْ وَقَعَ الذَّبْحُ عَلَيْهَا بِحُكْمِ الْخِطَابِ قَبْلَ التَّخْصِصِ لَكَانَ امْتِثَالًا لَهُ، فَكَذَلِكَ إِذَا وَقَعَ عَلَيْهَا بَعْدَ التَّخْصِصِ. ﴿وَإِذْ قُلْنَا نَقَسْ﴾ خُوطِبَتِ الْجَمَاعَةُ لَوْجُودِ الْقَتْلِ فِيهِمْ. ﴿فَأَذَرْنَا نِم﴾ فَاخْتَلَفْتُمْ وَاخْتَصَمْتُمْ فِي شَأْنِهَا؛

وَقُلْتُ: الْفَرْقُ بَيْنَ الْوَجْهَيْنِ هُوَ: أَنَّهُ لَمَّا نَظَرَ إِلَى نَفْسِ الْحُكْمِ، وَأَنَّهُ وَرَدَ عَلَى السَّعَةِ وَالنَّخِيرِ، ثُمَّ انْقَلَبَ إِلَى التَّعْيِينِ، جَعَلَ الثَّانِي نَاسِخًا، وَلَمَّا اعْتَبَرَ اللَّفْظَ وَإِبْهَامَهُ، أَيْ: إِطْلَاقَهُ وَشُيُوعَهُ فِي جَنْسِهِ، جَعَلَهُ كَالْعَامِّ الْمَتَنَاوِلِ لِهَذِهِ الْبَقْرَةِ الْمَوْصُوفَةِ وَلِغَيْرِهَا ثُمَّ خَصَّصَهُ، وَالْمُخَصَّصُ إِذَا تَأَخَّرَ عَنِ الْعَامِّ لَا يَكُونُ نَاسِخًا بِالِاتِّفَاقِ.

وَإِنَّمَا قُلْنَا: كَالْعَامِّ لِأَنَّ اسْمَ الْجِنْسِ إِذَا كَانَ مَعْرِفًا بِاللَّامِ، أَوْ بِالإِضَافَةِ، أَوْ كَانَ نَكْرَةً فِي سِيَاقِ النَّفْيِ، يُقَيَّدُ الْعُمُومَ، وَهَذِهِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ. وَنُقِلَ عَنْ أَبِي مَنْصُورٍ الْمَآثِرِيِّ ^(١) رَحِمَهُ اللَّهُ أَنَّهُ قَالَ: الْأَمْرُ بِالذَّبْحِ فِي الْإِبْتِدَاءِ عَلَى مَا لِيَ الْأَمْرِ، وَلَكِنَّهُمْ أَمَرُوا بِالسُّؤَالِ عَنْهَا ^(٢)، وَبِالْحُبِّ عَنْ أَحْوَالِهَا؛ لِيَصِلُوا إِلَى مَا هُوَ الْمُرَادُ بِالْأَمْرِ، لَا أَنَّهُ تَعَالَى أَحَدَثَ ثُمَّ ذَلِكَ بِالسُّؤَالِ الَّذِي ذَكَرُوا.

وَقَالَ الْقَاضِي: عَوْدُ الْكِنَايَاتِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا بَقْرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا يَكْرُ عَوَائِيَّتُكَ﴾ ذَلِكَ ﴿[البقرة: ٦٨] وَإِجْرَاءُ تِلْكَ الصِّفَاتِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا مُعَيَّنَةٌ، وَيَلْزُمُهُ تَأْخِيرُ الْبَيَانِ، وَمَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ زَعَمَ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا بَقْرَةٌ مِنْ شِقِّ الْبَقَرِ غَيْرُ مَخْصُوصَةٍ، ثُمَّ انْقَلَبَتْ مَخْصُوصَةٌ بِسُؤَالِهِمْ، وَيَلْزُمُهُ النَّسْخُ قَبْلَ الْفِعْلِ، فَإِنَّ التَّخْصِصَ إِطْلَاقٌ لِلتَّخْيِيرِ الثَّابِتِ بِالنَّصِّ، وَالْحَقُّ جَوَازُهُمَا، وَيُؤَيِّدُ الرَّأْيَ الثَّانِي ظَاهِرُ اللَّفْظِ، وَتَقْرِيعُهُمُ بِالْتَّهَادِي، وَزَجْرُهُمْ عَلَى الْمُرَاجَعَةِ بِقَوْلِهِ: ﴿فَأَفْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾ ^(٣) [البقرة: ٦٨].

(١) الإمام الجليل أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي الحنفي (ت ٣٢٣هـ) المعروف بإمام الهدى، كان من كبار العلماء، وتصانيفه حسنة نافعة، وأجلها «تأويلات أهل السنة» و«التوحيد» وغير ذلك، له ترجمة في «الجواهر المضية» للقرشي (٣: ٣٦٠) و«تاج التراجم» لابن قطلوبغا الحنفي، ص ٢٤٩.

(٢) انظر: «تأويلات أهل السنة» للماتريدي، ص ١٦٧، حيث ذكر هذا التفسير.

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٣٤٠).

وقلت: المعنى يساعد القول بأن هذه القضية كانت من باب الحكم عقيب العلم بصفة المحكوم عليه عند القائل، كما تقتضيه قصة الشيخ، واستداعه البقرة عند الله، وإن عارضه الحديث الضعيف: «لو اغترضوا أدنى بقرة فذبحوها لكفتهم»^(١)؛ لأن عود الكنايات كما قال القاضي، لا سيما مراراً ثلاثاً، وبناء اسم البقرة على المسند إليه بعد الوصف، مبني^(٢) على أن الجواب عن البيان، كأنه قيل: المأمور بذبحها هذه البقرة الموصوفة، لما تقرر في علم البيان أن في إيقاع الخبر نفس المبتدأ إيداناً بأن القصد في الكلام نفس المبتدأ، وأن الخبر لتعيينه، وذلك أنهم تعجبوا من بقرة مئنة يضرب ببعضها ميت فيحيا، فسألوا عن صفة تلك البقرة العجيبة الشأن، الخارجة عما عليه البقر، فأعيدت في الجواب وبني عليها الوصف، وإلى هذا المعنى أشار الشيخ أبو منصور: أمروا بالسؤال عنها والبحث عن أحوالها؛ ليصلوا إلى ما هو المراد من الأمر^(٣).

وقد سبق أن معنى الجنس في قراءة العامة ﴿إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا﴾ [البقرة: ٧٠] وقراءة ذي الشامة ﴿إِنَّ الْبَاقِرَ﴾ دل على أن الأسئلة صدرت عن تكشف حال البقرة، وعند الكشف التام ﴿فَسَالُوا أَلَمْ تَنْجِسْ بِالْحَقِّ﴾. وأيضاً إن الفاء في قوله: ﴿فَذَبَحُوهَا﴾ كما قدرها المصنف - فصيحة - أدت بأنهم سارعوا في الذبح ولم يتوقف امتثالهم أمر الله عند التمييز التام لمحبة كما نص عليه في الأعراف^(٤) عند قوله: ﴿أَرَبِ أَضْرِبَ يَعْصَاكَ الْحَجَرُ فَأُجْبَسْتَ﴾ [الأعراف: ١٦٠].

فإن قلت: هذا معارض بقوله: ﴿فَأَفْعَلُوا مَا تُؤْمَرُونَ﴾ وقوله: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ لما دل ذلك على تناقلهم وتشبُّطهم في الامتثال.

(١) ذكره ابن جرير الطبري في «التفسير» (٢: ٢٠٥)، ولكنه صح موقوفاً من كلام ابن عباس، أخرجه الطبري في «التفسير» (٢: ٢٠٤).

(٢) كذا في الأصول الخطية. ويمكن أن تُقرأ: «مبني» وهو جيد متجه.

(٣) من قوله: «وإلى هذا المعنى» من (ط).

(٤) «الكشاف» (٢: ٩٩).

لأن المتخاصمين يذُرُّ بعضُهم بعضًا؛ أي يدفعه ويَزَحُّه؛ أو تدافعتم بمعنى: طَرَحَ قَتَلَهَا بعضُكم على بعضٍ فدفع المطروح عليه الطارح؛ أو لأن الطرح في نفسه دَفْعٌ؛ أو دَفَعَ بعضُكم بعضًا عن البراءة واتَّهمه. ﴿وَاللَّهُ مُخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾: مُظْهِرٌ لَا مَحَالَةَ.....

قلتُ: وَجْهُ الْجَمْعِ أَنْ يُقَالَ: سَارِعُوا فِي امْتِثَالِ أَمْرِ اللَّهِ عِنْدَ ظُهورِ الْحَقِّ، وَالْحَالُ أَنْ بَشَرِيَّتُهُمْ، وَهِيَ خَوْفُ الْفُضِيحَةِ، دَعَتْ إِلَى أَنْ يَمْتَنِعُوا مِنْ ذَلِكَ، وَتَلْخِيصُهُ: رَجَّحُوا جَانِبَ اللَّهِ عَلَى جَانِبِهِمْ. وَوَجْهٌ آخَرُ: ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ قَبْلَ تَبَيُّنِ الْحَالِ، فَاخْتَلَفَ الْجِهَتَانِ عَلَى التَّقْدِيرَيْنِ.

قوله: (لأن المتخاصمين يذُرُّ) تعليلٌ لوجه الكناية في قوله: ﴿فَأَذَرَتْهُمُ﴾ [البقرة: ٧٧] بمعنى اختصمتم؛ لأنَّ الذَّرَأَ لَا زِمَ الْحُصُومَةِ.

قوله: (فدفع المطروح) الفاء مثلها في قوله تعالى: ﴿فَقُولُوا إِلَىٰ بَارِيكُمْ فَأَقْلُبُوا أُنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٥٤]، فهو كالتعليل للفسير، ولهذا عطفَ عليه قوله: «أو لأنَّ الطرح في نفسه دَفْعٌ»، والفرقُ أَنَّ الطَّارِحَ فِي الْأَوَّلِ لَا يَصِيرُ دَافِعًا إِلَّا بَعْدَ دَفْعِ الْمَطْرُوحِ عَلَيْهِ، بِخِلَافِ الثَّانِي، فَإِنَّهُ دَافِعٌ ابْتِدَاءً لِمَا يَلْزَمُ مِنْ طَرَحِهِ دَفْعُهُ عَنْ نَفْسِهِ، وَعَلَى الْوَجْهِ الثَّلَاثَةِ كِنَايَةً.

قوله: (أو دفع بعضُكم بعضًا عن البراءة) عطفٌ على «طَرَحَ قَتَلَهَا» وذلك بأن يقول صاحبه: أَنْتَ مُتَّهَمٌ وَلَسْتُ بِبَرِيٍّ، فَاَلْمَدْفُوعُ الْبَرَاءَةُ مِنَ الْجَانِبَيْنِ.

قوله: (مُظْهِرٌ لَا مَحَالَةَ) يعني: دَلَّ بِنَاءِ اسْمِ الْفَاعِلِ، وَهُوَ مُخْرِجٌ عَلَى الْمُبْتَدَأِ، عَلَى الثَّبَاتِ وَتَوْكِيدِ الْحُكْمِ، وَهَذَا عِنْدَنَا بِحَسَبِ التَّفْضِيلِ وَالْكَرَمِ، وَعِنْدَ الْمُعْتَزِلَةِ لِرَعَايَةِ الْأَصْلَحِ؛ لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ فِي بَابِ الْقَتْلِ يُوَدِّي إِلَى الْفَسَادِ وَالْفِتْنَةِ، وَهُوَ خِلَافُ إِرَادَتِهِ تَعَالَى، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ﴾ [البقرة: ٢٠٥].

ما كنتم من أمر القتل، لا يتركه مكتوماً. فإن قلت: كيف أعمل ﴿مُخْرِجٌ﴾ وهو في معنى المضي؟ قلت: وقد حكى ما كان مستقبلاً في وقت التدارؤ كما حكى الحاضر في قوله: ﴿بَسِطْ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨]. وهذه الجملة اعتراض بين المعطوف والمعطوف عليه، وهما ﴿أَذَارُكُمْ﴾، ﴿فَقُلْنَا﴾. والضمير في ﴿أَضْرِبُوهُ﴾: إما أن يرجع إلى النفس، والتذكير على تأويل الشخص والإنسان؛ وإما إلى القتل؛ لما دل عليه من قوله: ﴿مَا كُنْتُمْ تَكْنُوهُ﴾، ﴿بِعَصِيهَا﴾؛ ببعض البقرة. واختلَف في البعض الذي ضرب به؛ فقيل: لسائها، وقيل: فخذها اليمنى، وقيل: عجبها، وقيل: العظم الذي يلي الغضروف وهو أصل الأذن، وقيل: الأذن، وقيل: البضعة بين الكتفين. والمعنى: فضر به فضي، فحذف ذلك؛ لدلالة قوله: ﴿كَذَلِكَ يُعَيِّ اللَّهُ الْمَوْتَى﴾، ورؤي: أنهم لما ضربوه قام بإذن الله وأودجته تشخب دماً، وقال: قتلني فلان وفلان؛ لا بني عمه، ثم سقط ميتاً؛ فأخذوا وقبلاً، ولم يورث قاتل بعد ذلك. ﴿كَذَلِكَ يُعَيِّ اللَّهُ الْمَوْتَى﴾:

قوله: (كما حكى الحاضر) يعني أن كلاً من اسمي الفاعل عند نزول القرآن كان ماضياً لكن ﴿مُخْرِجٌ﴾ حكاية لما كان مستقبلاً في وقت التدارؤ، و﴿بَسِطْ﴾ حكاية للحاضر عند بسط الكلب ذراعيه، فقد اشتركا في أن كلاً منهما حكاية عند النزول، وفائدتها: استحضر تينك صورتين في مشاهدة السامع؛ تعجيباً له^(١).

قوله: (وقيل: عجبها). العجب: أصل الذنب، وهو من كل دابة: ما ضمت^(٢) عليه الورك من أصل الذنب. قيل: العجب أمره عجب، وهو أول ما يخلق وآخر ما يخلق. قوله: (العظم: الذي يلي الغضروف)، الجوهري: هو ما لان من العظم، وهو الغضروف أيضاً.

واعلم أن هذه الأقوال لا يدل عليها القرآن ولا خبر صحيح، فحسن السكوت عنها.

(١) من قوله: قوله: (كما حكى الحاضر) إلى هنا من (ط).

(٢) في (ح): «ما ضمت».

إِذَا أَنْ يَكُونَ خِطَابًا لِلَّذِينَ حَصَرُوا حَيَاةَ الْقَتِيلِ، بِمَعْنَى: وَقُلْنَا لَهُمْ: كَذَلِكَ يُحْيِي اللَّهُ الْمَوْتَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ﴿وَيُزَيِّدُكُمْ آيَاتِهِ﴾: دَلَالَتُهُ عَلَى أَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ؛ ﴿لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾: تَعْمَلُونَ عَلَى قَضِيَّةِ عُقُولِكُمْ، وَأَنْ مَنْ قَدَّرَ عَلَى إِحْيَاءِ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ قَدَّرَ عَلَى إِحْيَاءِ الْأَنْفُسِ كُلِّهَا؛ لِعَدَمِ الْاِخْتِصَاصِ، حَتَّى لَا تُنْكِرُوا الْبَعْثَ؛ وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ خِطَابًا لِلْمُنْكَرِينَ فِي زَمَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. فَإِنْ قُلْتَ: هَلَّا أَحْيَا أِبْتِدَاءً! وَلِمَ شَرَطَ فِي إِحْيَائِهِ ذَنْبَ الْبَقْرَةِ وَضَرَبَهُ بِيَعِضِهَا؟ قُلْتُ: فِي الْأَسْبَابِ وَالشُّرُوطِ حِكْمٌ وَفَوَائِدُ،.....

قوله: (وَإِنَّمَا أَنْ يَكُونَ خِطَابًا لِلْمُنْكَرِينَ) فعلى هذا لا يحتاج إلى تقدير القول، وكاف^(١) الخطاب في قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ﴾ [البقرة: ٧٣] نحو الخطاب في قوله: إِذَا أَنْتَ أَكْرَمْتَ الْكَرِيمَ مَلَكَتَهُ^(٢)

وذلك لأنَّ أَمْرَ إِحْيَاءِ الْمَوْتَى عَظِيمٌ، يَجِبُ أَنْ يُخَاطَبَ كُلُّ مَنْ يَصِحُّ أَنْ يُخَاطَبَ وَيَتَأَنَّى مِنْهُ الْاِسْتِمَاعُ، فَيَدْخُلُ هَؤُلَاءِ فِيهِ دُخُولًا أَهْلِيًّا: يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: ﴿وَيُزَيِّدُكُمْ﴾. قوله: (فِي الْأَسْبَابِ وَالشُّرُوطِ حِكْمٌ وَفَوَائِدُ) تَهْيِذٌ لِلْجَوَابِ. وَالْجَوَابُ: «وَإِنَّمَا شَرَطَ ذَلِكَ»، وَقَوْلُهُ: «وَمَا فِي التَّشْدِيدِ عَلَيْهِمْ» عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «مَا فِي ذَنْبِ الْبَقْرَةِ» بِدُونِ لَامِ التَّعْلِيلِ. وَقَوْلُهُ: «وَلِيُعَلِّمَ» عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ «لَهَا فِي ذَنْبِ الْبَقْرَةِ» مَعَ اللَّامِ. وَفِي هَذَا الْاِخْتِلَافِ مِنَ الْعَطْفِ إِذَا بَانَ فِي الشَّرْطِ فَاثْنَيْنِ: إِحْدَاهُمَا: عَمَلِيَّةٌ، وَثَانِيَتُهَا اِعْتِقَادِيَّةٌ. وَالْأُولَى: إِنَّمَا عَامَّةٌ فِي نَفْسِ الذَّنْبِ فِيهِمْ وَفِي غَيْرِهِمْ، أَوْ خَاصَّةٌ بِتِلْكَ الْقِصَّةِ، أَيْ: نَاشِئَةٌ مِنْهَا. أَمَّا الْاِعْتِقَادُ فَهُوَ الْمُرَادُّ بِقَوْلِهِ: «لِيُعَلِّمَ» بِمَا أَمَرَ مِنْ مَسِّ الْمَيْتِ بِالْمَيْتِ، وَحُصُولِ الْحَيَاةِ عَقِبَهُ، أَنَّ الْمُؤَثَّرَ هُوَ الْمُسَبَّبُ. أَمَّا الْفَائِدَةُ الْعَامَّةُ فَهِيَ مَا ذَكَرَهُ مِنْ «التَّقَرُّبِ وَأَدَاءِ التَّكْلِيفِ وَاِكْتِسَابِ الثَّوَابِ»، وَأَمَّا الْخَاصَّةُ بِذَلِكَ الذَّنْبِ فَهِيَ قَوْلُهُ: «مِنَ اللَّطْفِ لَهُمْ وَلِآخَرِينَ فِي تَرْكِ التَّشْدِيدِ وَالْمُسَارَعَةِ» إِلَى آخِرِهِ. وَفِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: «إِنَّ الْمُؤَثَّرَ هُوَ الْمُسَبَّبُ لَا الْأَسْبَابُ» إِبْطَالٌ لِمَذْهَبِهِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمَوَاضِعِ.

(١) فِي (ف): «وَكَانَ».

(٢) لِلْمُنْتَبِي فِي «دِيَوَانِهِ» (٢: ١٨٣).

ولإنما شَرَطَ ذلك: لِمَا في ذُبْحِ البقرة مِنَ التَّقَرُّبِ، وأداءِ التكليف، واكتسابِ الثواب، والإشعارِ بِحُسْنِ تقديمِ القرْبَةِ عَلَى الطلب، وما في التشديدِ عَلَيْهِم لِتشديدِهِم مِنَ اللَّطْفِ لَهُمْ وَلَا أُخْرَيْنَ فِي تَرْكِ التشديدِ، والمُسَارَعَةِ إِلَى امْتِثَالِ أوَامِرِ اللَّهِ تَعَالَى، وارتسامِهَا عَلَى الْفَوْرِ مِنْ غَيْرِ تَفْتِيشٍ وَلَا تَكْثِيرِ سَوَالٍ؛ وَنَفْعِ الْيَتِيمِ بِالتَّجَارَةِ الرَّابِعَةِ، والدَّلَالَةِ عَلَى بَرَكَةِ الْبِرِّ بِالْوَالِدَيْنِ، وَالشَّفَقَةِ عَلَى الْأَوْلَادِ، وَتَجْهِيلِ الْهَازِي بِمَا لَا يَعْلَمُ كُنْهَهُ وَلَا يَطْلُعُ عَلَى حَقِيقَتِهِ مِنْ كَلَامِ الْحُكَمَاءِ، وَبَيَانِ أَنَّ مِنْ حَقِّ الْمُتَقَرَّبِ إِلَى رَبِّهِ أَنْ يَتَنَوَّقَ فِي اخْتِيَارِ مَا يَتَقَرَّبُ بِهِ،.....

قوله: (المُسَارَعَةُ) عطفٌ عَلَى قوله: «تَرْكِ التشديد».

قوله: (والدَّلَالَةُ عَلَى بَرَكَةِ الْبِرِّ بِالْوَالِدَيْنِ وَالشَّفَقَةِ عَلَى الْأَوْلَادِ). أَمَّا الْبِرُّ فَقَوْلُهُ فِيمَا سَبَقَ: «وَكَانَ بَرًّا بِوَالِدَيْهِ»، وَأَمَّا الشَّفَقَةُ فَقَوْلُهُ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَوْدِعُكَهَا لِابْنِي».

قوله: (وَتَجْهِيلِ الْهَازِي) أَي: لِمَا فِي التَّشْدِيدِ عَلَيْهِمْ لِأَجْلِ تَشْدِيدِهِمْ تَجْهِيلٌ لِلْهَازِي. يَعْنِي: لَمَّا شَدَّدُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَقَالُوا: ﴿أَتَنْخِذُنا هُزُورًا﴾ [البقرة: ٦٧] أَجِيبُوا بقوله: ﴿أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ فَعَلِمَ تَجْهِيلُ الْهَازِي، وَأَنَّ الْهَازِي: مَنْ لَا يَعْلَمُ كُنْهَ كَلَامِ الْحُكَمَاءِ. فِيهِ تَعْرِيفٌ بِأَنَّهُ عَالِمٌ بِمَا يَقُولُ الْحُكَمَاءُ وَأَنَّهُ حَكِيمٌ.

قوله: (أَنْ يَتَنَوَّقَ). تَنَوَّقَ فِي الْأَمْرِ: تَأَنَّقَ فِيهِ. وَعَمِلَهُ بِنِيقَةٍ، أَي: بَاشَرَ فِيهِ وَأَتَمَّهُ بِحَذَاقَةٍ. قَالَ الْحَرِيرِيُّ فِي «دُرَّةِ الْعَوَاصِ فِي أَوْهَامِ الْخَوَاصِ»: تَنَوَّقَ فِي الشَّيْءِ، وَالْأَفْصَحُ تَأَنَّقَ كَمَا رَوَى لِلْمَنْصُورِ رَحِمَهُ اللَّهُ:

تَأَنَّقْتُ فِي الْإِحْسَانِ لَمْ أَلْ جَاهِدًا إِلَى ابْنِ أَبِي لَيْلَى فَصَيَّرَهُ دَمًا
فَوَاللهُ مَا أَسَى عَلَى قَوْتِ سُكْرِهِ وَلَكِنْ قَوَّتِ الرَّأْيِ أَحَدَتْ لِي هَمًّا

وَاشْتِاقُهُ مِنَ الْآتِقِ وَهُوَ الْإِعْجَابُ بِالشَّيْءِ^(١).

(١) «دُرَّةُ الْعَوَاصِ» ص ٢٢٣. وَانْظُرِ الْبَيْتَيْنِ فِي «الْأُمَالِي» لِلْقَالِي (٩٦: ٢).

وَأَنْ يَخْتَارَهُ فَيَبِيَّ السَّنَّ غَيْرَ قَحْمٍ وَلَا ضَرَعَ، حَسَنَ اللَّوْنِ، بَرِيئًا مِنَ الْعُيُوبِ، يُورِقُ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْهِ، وَأَنْ يُغَالِي بِبَمَيِّهِ، كَمَا يُرَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ رَضِي اللَّهِ عَنْهُ: أَنَّهُ ضَحَّى بَنَجِيَّةٍ بِثَلَاثِ مِائَةِ دِينَارٍ؛ وَأَنَّ الزِّيَادَةَ فِي الْخُطَابِ نَسْخٌ لَهُ، وَأَنَّ النَّسْخَ قَبْلَ الْفِعْلِ جَائِزٌ وَإِنْ لَمْ يَجْزُ قَبْلَ وَقْتِ الْفِعْلِ وَإِمَّاكَانَهُ؛ لِأَدَائِهِ إِلَى الْبَدَاءِ؛ وَلِيُعْلَمَ بِهَا أَمْرٌ مِنْ مَسِّ الْمَيْتِ بِالْمَيْتِ وَحُصُولِ الْحَيَاةِ عَقِبَهُ أَنَّ الْمَوْثِرَ هُوَ الْمُسَبِّبُ لَا الْأَسْبَابُ؛ لِأَنَّ السَّمَوَاتَيْنِ الْحَاصِلَتَيْنِ.....

وفي أمثاله: لَيْسَ الْمُتَعَلِّقُ كَالْمَتَّاقِ^(١). أَي: لَيْسَ الْقَانِعُ بِالْعُلُقَةِ، وَهِيَ الْبُلْغَةُ، كَالَّذِي يَبْلُغُ الثَّقَاوَةَ وَالْغَايَةَ.

وَيُضَرَّبُ أَيْضًا لِلْجَاهِلِ الَّذِي يَدَّعِي الْحِذْقَ: خِرْقَاءُ ذَاتُ نَيْفَةٍ.

قَوْلُهُ: (غَيْرَ قَحْمٍ) أَي: غَيْرَ مُسَنَّةٍ مَهْزُولَةٍ، الْجَوْهَرِيُّ: شَيْخٌ قَحْمٌ، أَي: هَمٌّ.

قَوْلُهُ: (وَلَا ضَرَعَ). الضَّرْعُ بِالْتَحْرِيكِ: الضَّعِيفُ. وَقِيلَ: الْحَدِيثَةُ السَّنَّ.

قَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَجْزُ قَبْلَ وَقْتِ الْفِعْلِ وَإِمَّاكَانَهُ) أَي: يُمَكِّنُ الْمُكَلَّفُ مِنْ أَدَائِهِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتِ. وَصُورَتُهُ أَنْ تَقُولَ: صَلَّ غَدًا وَقَتَ الظُّهْرِ، وَقَبْلَ الظُّهْرِ تَقُولَ: لَا تُصَلِّ وَقَتَ الظُّهْرِ، وَالْحَالُ أَنَّ الْمُكَلَّفَ مُتِمِّكٌ مِنَ الْفِعْلِ فِي الظُّهْرِ.

قَوْلُهُ: (لِأَدَائِهِ إِلَى الْبَدَاءِ) أَي: الْبَدَايَةِ، مِنْ قَوْلِهِمْ: بَدَأَ لَهُ فِي الرَّأْيِ بَدَاءً بِالْمَدِّ وَالرَّفْعِ. وَأَهْلُ السُّنَنِ قَالُوا: لَا يَلْزَمُ الْبَدَاءُ؛ لِأَنَّ هَذَا الْأَمْرَ وَالنَّهْيَ رَاجِعٌ إِلَى امْتِحَانِ الْمُكَلَّفِ بِإِطَاعَتِهِ الْأَمْرَ وَعَصْيَانَهُ، وَعَزْمُ قَلْبِهِ، وَعَدَمُ عَزْمِهِ وَابْتِلَاؤُهُ، كَمَا إِذَا قَالَ السَّيِّدُ لِعَبْدِهِ: اذْهَبْ غَدًا رَاجِلًا إِلَى مَوَاضِعٍ كَذَا، وَقَبْلَ الْغَدِ يَقُولُ: اذْهَبْ رَاكِبًا، وَغَرَضُهُ الْإِبْتِلَاءُ. وَاعْلَمْ أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ التَّشْدِيدِ عَلَيْهِمْ لِتَشْدِيدِهِمْ وَبَيْنَ نَفْعِ الْبَيْتِ، فَيَلْزَمُ مِنَ التَّشْدِيدِ أَنْ تَكُونَ الْبَقَرَةُ غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ، وَمِنْ نَفْعِ الْبَيْتِ أَنْ تَكُونَ مُعَيَّنَةً، وَبَيْنَهُمَا تَنَافٍ كَمَا سَبَقَ.

في الجسمين لا يُعقل أن يتولد منها حياة. فإن قلت: فما للقصة لم تُقصَّ على ترتيبها؟ وكان حقها أن يُقدَّم ذكرُ القتل والضرب ببعض البقرة على الأمر بذبحها، وأن يقال: وإذا قتلتم أنفساً فأدارأتم فيها فقلنا: اذبحوا بقرة واضربوه ببعضها؟ قلت: كل ما قصَّ من قصص بني إسرائيل إنما قصَّ تعديدا لهما ووجد منهم من الخنایات، وتقريعا لهم عليها، ولما جدد فيهم من الآيات العظام.....

قوله: (فما للقصة لم تُقصَّ) إلى آخره، قيل: فيه نظر، لأنه قال: «الأصل أن يُقدَّم ذكرُ القتل والضرب ببعض البقرة على الأمر بذبحها»، وحقه أن يقال: أن يُقدَّم ذكرُ القتل والأمر بالذبح على الأمر بضرب بعضها^(١)، كما قدره آخرًا في السؤال.

وأجيب: أن المراد أن هذه الآية التي ذُكر فيها ذكرُ القتل والضرب كان من حقها أن تُقدَّم على الآية التي ذُكر فيها الأمر بالذبح.

فإن قلت: الإشكال باق؛ لأن القصة بجملتها لا يجوز تقديمها على تلك القصة، فإن فيها الأمر بالضرب، وهو مُتأخِّر عن الأمر بالذبح.

قلت: بل القصة مُستقلة في الدلالة ولا بُدَّ من إضمار: «اذبحوا» سواء قدَّمتها أو أخرتها؛ لأنها محتوية إجمالاً على القصة بتامها مع قُرب طرفيها، ففتحت بذكر القتل، وختمت بإحياء القتل، ووسَّطت بضرب المذبح، ومع ذلك ما أُجمل فيها من التنبيه على ما أُصوِّر اعتراضاً واستطراداً، فقولُه: ﴿وَاللَّهُ يُخْرِجُ مَا كُنْتُمْ تَكْتُمُونَ﴾ [البقرة: ٧٢] اعتراض بين المعطوفين، فدلَّ به على التقرُّيع ونَبَّه به على تقدير ما يحصل به ذلك الإخراج من الأمر بالذبح، وقولُه: ﴿كَذَلِكَ يُخَيِّئُ اللَّهُ الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٧٣] استطرادٌ عبَّر به عن الاقتدار على البعث، ونَبَّه به على حصول إحياء القتل. وقولُه: ﴿وَرَبِّكُمْ ءَاتَيْنَاهُ لَعَلَّكُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٧٣] تذييلٌ وتنبيهٌ غبَّ تنبيه، وتقريُّعٌ بعدَ تقريُّع، فحينئذٍ تقرير الآية: وإذا قتلتم أنفساً فأدارأتم فيها، فقلنا: اذبحوا بقرة، واضربوه ببعضها، فذبحتم وضربتم به فأحيا الله القتل، فأخبركم بقاتله، وقلنا: كذلك يُحيي الله الموتى.

(١) كذا في (ج) و(ف)، ولعل الصواب: «على الأمر بالضرب ببعضها»، فالمضروب القتل لا بعض البقرة.

وهاتان قصتان كل واحدة منهما مستقلة بنوع من التقرير، وإن كانتا متصلتين متحدثتين، فالأولى: لتقريعهم على الاستهزاء وترك المسارعة إلى الامتثال وما يتبع ذلك،

ونظير هذه القصة قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَجَعَلْنَا مَعَهُ أَخَاهُ هَارُونَ زَكِيًّا﴾ ﴿فَقُلْنَا أَذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا فَدَمْزَلْنَهُمْ نَدْمِيرًا﴾ ﴿الفرقان: ٣٥-٣٦﴾. قال: أراد اختصار القصة، فذكر حاشيتها: أولها وآخرها؛ لأنها المقصود من القصة^(١)، أعني إلزام الحجة ببغية الرسل، واستحقاق التدمير بتكذيبهم. فإذا قدّمت القصة كان قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْهَبُوا بَقَرَةٍ﴾ [البقرة: ٦٧] إلى آخره كالتفصيل والبيان^(٢)، لكيفية الأمر بالذبح المطوي وما يتصل به، والبيان لا يكون مستقلاً بل تتمّة للمبين، فيكون التقرير واحداً، وإذا آخرتها كما هي عليه لم تكن بياناً، وكان مستقلاً فيما قصده من تنبيه التقرير، ولذلك غيّر السياق وقيل: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِقَوْمِهِ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ﴾ فانظر إلى هذه الرموز، وإلى ذلك الإيجاز والتعجيز، والله ذو المصنّف ودقيق إشاراته!

قوله: (وما يتبع ذلك) عطف على «تقريعهم»، لا على «الاستهزاء»، إذ ليس في تلك القصة غير الاستهزاء. وترك المسارعة شيء يتوجه إليه التقرير، وكذا «ما يتبعه» عطف على «التقرير» لا على «قتل النفس»، إذ ليست الآية العظيمة مما يرد عليها التقرير، وفيه إشارة إلى صنعة الإدماج، يعني: سبقت القصتان للتقرير، وأدمج فيها هذه الفوائد، والإشارة «بذلك» إلى المذكور السابق، أي: يتبع التقرير وترك المسارعة من الفوائد المتكاثرة كما عدّها في قوله: «لما في ذبح البقرة من التقرب» إلى قوله: «وأن النسخ قبل الفعل جائز»؛ لأن تلك الفوائد تابعة للأمر بذبح البقرة، وقوله: «وما يتبعه من الآية العظيمة» هو الذي عناه بقوله: «ولعلم بما أمر من مس الميت بالميت وحصول الحياة عقبه» إلى آخره، وهو مستفاد من قوله تعالى: ﴿كَذَلِكَ يُعَذِّبُ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ﴾، فظهر أن الجواب السابق كان منطوقاً على هذين الاعتبارين.

(١) «الكشاف» (١١: ٢٣٤).

(٢) في (ط) و(ف): «كالبيان والتفصيل».

والثانية: للتقرير على قتل النفس المحرمة وما تبعه من الآية العظيمة. وإنما قُدمت قصة الأمر بذيح البقرة على ذكر القتل؛ لأنه لو عُمِلَ على عكسه لكانت قصة واحدة، ولذهب الغرض في تنبيه التقرير. ولقد رُوِيتْ نكتة بعدما استؤنفت الثانية استئناف قصة برأسها أن وُصِلَتْ بالأولى؛ دلالة على اتحادهما بضمير البقرة لا باسمها الصريح في قوله: ﴿أَصْرَبُوهُ بِبَعْضِهَا﴾؛ حتى يتبين أنها قصتان فيما يرجع إلى التقرير وتنبيهه بإخراج الثانية مخرج الاستئناف مع تأخيرها؛ وأنها قصة واحدة بالضمير الراجع إلى البقرة.

[﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسَوَةً وَإِنَّ مِنْ الْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشْقُقُ فَيُخْرِجُ مِنْهُ الْمَاءَ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ وَمَا اللَّهُ بِغَفِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [٧٤]

قوله: (وإنما قُدمت قصة الأمر بذيح البقرة) هو الجواب، والسابق كالمقدمة والتمهيد له لئلا يلزم التكرار.

قوله: (ولقد رُوِيتْ) عطف على قوله «قُدمت»، وقوله: «أَنْ وُصِلَتْ» بذل من «نكتة».

وقوله: (بضمير البقرة) متعلق «بُوصِلَتْ»، و«دلالة»: مفعول له لقوله: «أَنْ وُصِلَتْ» قَدَّمَ المفعول له على مُتَعَلِّقِ الفعل للاهتمام، وإنما جيء بقوله: «ولقد رُوِيتْ» بلام القسم ليؤكد به ما قصده في الجواب، يريد: الذي يؤكد ما ذهبنا إليه من جعل القصة الواحدة قصتين اعتباراً عائداً، وإليه الإشارة بقوله: «حتى يتبين أنهما قصتان فيما يرجع إلى التقرير» إلى آخره.

فإن قلت: اسم البقرة كالضمير في الاتصال، بل هو أشد اتصالاً منه إذا جيء به مَعْرِفَةً باللام؛ لأنَّ المَعْرِفَ باللام إذا أُعيدَ كَانَ عَيْنَ الأول.

قلت: نعم، لكن الربط بالضمير الصق لاستقلال المظهر.

معنى ﴿ثُمَّ قَسَتْ﴾: استبعادُ القسوةِ مِنْ بَعْدِ مَا ذُكِرَ مَا يُوجِبُ لِيَنَّ الْقُلُوبَ وَرَقَّتْهَا، وَنَحْوُهُ ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ تَعْمُرُونَ﴾ [الأنعام: ٢].

وصِفَةُ الْقُلُوبِ بِالْقَسْوَةِ وَالْغَلْظِ مِثْلُ لَبُوبِهَا عَنْ الْإِعْتِبَارِ، وَأَنَّ الْمَوَاعِظَ لَا تَوْثُرُ فِيهَا. وَذَلِكَ: إِمَّا إِشَارَةً إِلَى إِحْيَاءِ الْقَتِيلِ، وَإِلَى جَمِيعِ مَا تَقَدَّمَ مِنَ الْآيَاتِ الْمَعْدُودَةِ. ﴿فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ﴾: فَهِيَ فِي قَسْوَتِهَا مِثْلُ الْحِجَارَةِ، ﴿أَوْ أَشَدَّ قَسْوَةً﴾ مِنْهَا. وَ﴿أَشَدُّ﴾ مَعْطُوفٌ عَلَى الْكَافِ إِمَّا عَلَى مَعْنَى: أَوْ مِثْلُ أَشَدَّ قَسْوَةً، فَحُذِفَ الْمُضَافُ وَأُقِيمَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، وَتَعَضُّدُهُ قِرَاءَةُ الْأَعْمَشِ بِنَصْبِ الدَّالِّ عَطْفًا عَلَى الْحِجَارَةِ؛ وَإِمَّا عَلَى: أَوْ هِيَ فِي أَنْفُسِهَا أَشَدُّ قَسْوَةً.....

قَوْلُهُ: (مَعْنَى ﴿ثُمَّ قَسَتْ﴾ اسْتِبْعَادُ) يَعْنِي: ثُمَّ مَوْضُوعَةٌ لِلتَّارِيخِ فِي الزَّمَانِ، وَهَذَا تَجَاوُزٌ لِلْإِسْتِبْعَادِ؛ لِأَنَّ قَسْوَةَ قُلُوبِهِمْ لَمْ تَتَجَدَّدْ بَعْدَ زَمَانٍ، فَهُوَ نَحْوُ قَوْلِكَ لِصَاحِبِكَ: وَجَدْتَ وَمِثْلَ تِلْكَ الْفُرْصَةِ ثُمَّ لَمْ تَنْتَهَزْهَا! يَعْنِي: يَبْعُدُ مِنَ الْعَاقِلِ ارْتِكَابُ هَذَا الْمَحْذُورِ بَعْدَ حَصُولِ مَا يُنَافِيهِ، وَيَقْلَعُهُ مِنَ الْآيَاتِ الْبَيِّنَاتِ الْمَذْكُورَةِ فِيهَا سَبَقُ.

قَوْلُهُ: (مِثْلُ لَبُوبِهَا عَنْ الْإِعْتِبَارِ) أَي: قَسَتْ قُلُوبُهُمْ: اسْتِعَارَةٌ تَبَعِيَّةٌ وَاقِعَةٌ عَلَى سَبِيلِ التَّمَثِيلِ، شُبِّهَتْ حَالُهُ قُلُوبِهِمْ، وَهِيَ بُوبُهَا عَنْ الْإِعْتِبَارِ، بِحَالَةِ قَسْوَةِ الْحِجَارَةِ فِي أَنَّهَا لَا يُجْدِي فِيهَا لُطْفُ الْعَمَلِ.

قَوْلُهُ: (بِنَصْبِ الدَّالِّ) أَي: بَفَتْحِهَا؛ لِأَنَّهُ مَجْرُورٌ، قَالَ الزَّجَّاجُ: مَنْ قَرَأَ ﴿أَوْ أَشَدَّ قَسْوَةً﴾ بِالرَّفْعِ فَعِلٌ؛ أَوْ هِيَ فِي نَفْسِهَا أَشَدُّ قَسْوَةً، وَمَنْ نَصَبَ فَهُوَ حَقْفُضٌ فِي الْأَصْلِ بِمَعْنَى الْكَافِ، وَ﴿أَشَدُّ﴾ أَفْعَلٌ لَا يَنْصَرِفُ، وَهُوَ نَعَتْ فُتِيحٌ، وَهُوَ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ^(١).

قَوْلُهُ: (وَإِمَّا عَلَى: أَوْ هِيَ فِي نَفْسِهَا^(٢) أَشَدُّ) يَعْنِي: ﴿أَشَدُّ﴾ مَرْفُوعٌ، وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٥٦).

(٢) كَذَا فِي (ح) وَ(ف)، وَفِي «الكَشَافِ»: «أَنْفُسُهَا».

والمعنى: أَنْ مَنْ عَرَفَ حَالَهَا شَبَّهَهَا بِالْحِجَارَةِ أَوْ بِجَوْهَرٍ أَقْسَى مِنْهَا، وَهُوَ الْحَدِيدُ مَثَلًا، أَوْ مَنْ عَرَفَهَا شَبَّهَهَا بِالْحِجَارَةِ، أَوْ قَالَ: هِيَ أَقْسَى مِنَ الْحِجَارَةِ. فَإِنْ قُلْتَ: لَمْ يَقِلْ: ﴿أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ وَفِعْلُ الْقَسْوَةِ مِمَّا يَخْرُجُ مِنْهُ أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ وَفِعْلُ التَّعَجُّبِ؟ قُلْتَ: لَكُونَهُ أَبَيَّنَ وَأَدَلَّ عَلَى قَرْطِ الْقَسْوَةِ، وَوَجْهٌ آخَرُ، وَهُوَ أَنْ لَا يُقْصَدَ مَعْنَى الْأَقْسَى،.....

الكاف، إمَّا عَلَى تَقْدِيرٍ مِثْلٍ، وَمَعْنَى قِرَاءَةِ الْأَعْمَشِ سَوَاءٌ فِي أَنْ الْمُرَادَ قُلُوبُهُمْ مُشَبَّهَةٌ بِجَوَاهِرِ أَقْسَى مِنَ الْحِجَارَةِ، أَوْ لَا يُقَدَّرُ الشَّيْءُ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى: هِيَ أَقْسَى مِنَ الْحِجَارَةِ فَلَا يَكُونُ تَشْبِيهًا^(١)، وَلِذَلِكَ قَالَ: «أَوْ قَالَ»، فِيهِ الْكَلَامُ لَفٌّ وَتَشْر.

قوله: (والمعنى أَنْ مَنْ عَرَفَ حَالَهَا شَبَّهَهَا) إِلَى آخِرِهِ. وَإِنَّمَا أَخْرَجَ الْكَلَامَ مُخْرَجَ الشَّرْطِيَّةِ لِيُؤْذِنَ بِأَنْ مَرَجَعَ الشَّكَّ إِلَى النَّاسِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَا يَشْكُ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ آلَافٍ أَوْ يُزِيدُكَ﴾ [الصافات: ١٤٧]. وَلَوْ حُجِّلَ «أَوْ» عَلَى مَعْنَى «بَل» نَحْوَمَا أَشَدَّهُ الْجَوْهَرِي: بَدَتْ يَمِثِلُ قَرْطِ الشَّمْسِ فِي رَوَيْهِ الضُّحَى وَصُورَتِهَا أَوْ أَنْتِ فِي الْعَيْنِ أَمْلَحُ^(٢) كَانَ أَحْسَنَ التَّنَاسُلِ مَعَ قَوْلِهِ: ﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ﴾ [البقرة: ٧٤]، مِنْ التَّرَدُّدِ فِي التَّشْبِيهِ. وَكَيْفَ وَقَدْ قَالَ هُوَ: «تَقْرِيرٌ لِقَوْلِهِ ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾؟»

قوله: (وَهُوَ أَنْ لَا يُقْصَدَ مَعْنَى الْأَقْسَى)، اَعْلَمْ أَنَّ الْأَصْلَ فِي «أَفْعَلِ» التَّفْضِيلُ أَنْ يُبْنَى مِنْ ثَلَاثِيٍّ مُجَرَّدٍ لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا عَيْبٍ^(٣)، وَإِذَا قُصِدَ ذَلِكَ فِيهَا لَيْسَ كَذَلِكَ تُوصَلُ بِمِثْلِ أَشَدَّ ضَرُورَةً، وَلَا ضَرُورَةً فِي الْآيَةِ إِلَى التَّوَصُّلِ بِهِ لِاسْتِقَامَةِ بَيَانِهِ مِنَ الْقَسْوَةِ. وَلَا بُدَّ فِي هَذَا الْإِطْنَابِ فِي كَلَامِ اللَّهِ الْمَجِيدِ الَّذِي لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ مِنْ فَائِدَةٍ، وَهِيَ: إمَّا أَنْ يُجَاءَ بِهِ لِمَزِيدِ الْبَيَانِ وَالتَّوَضُّيْحِ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ: «لَكُونَهُ أَبَيَّنَ وَأَدَلَّ عَلَى قَرْطِ الْقَسْوَةِ»،

(١) لَتَامُ الْفَائِدَةِ، انْظُرْ: «الدَّرُّ الْمَصُون» (١: ٢٦٣).

(٢) لِذِي الرِّمَّةِ فِي «دِيَوَانِهِ» ص ١١٢، بِاخْتِلَافٍ مِلْحُوظٍ فِي الرِّوَايَةِ.

(٣) لَتَامُ الْفَائِدَةِ، انْظُرْ: «شَرْحُ ابْنِ عَقِيل» (٢: ١٧٥).

ولكن قُصِدَ وصفُ القسوةِ بالشدة، كأنه قيل: اشتدَّت قسوةُ الحجارة وقلوبهم أشدُّ قسوةً. وُفِّرَ: (قساوةً). وتركُ ضميرِ المفضلِ عليه؛ لعدمِ الإلباس، كقولك: زيدٌ كريمٌ وعمرٌ وأكرمٌ.

وقوله: ﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ﴾: بيانٌ لفضلِ قلوبهم على الحجارة في شدةِ القسوة، وتقريبٌ لقوله: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾. وُفِّرَ: (وإن) بالتخفيف، وهي «إن» المخففة من الثقلية التي تلزمها اللامُ الفارقة، ومنها قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُلٌّ لَمَّا جَمِيعٌ﴾ [يس: ٣٢]. والتفجيرُ: التفتُّحُ بالسَّعةِ والكثرة. وقرأ مالكُ بنُ دينارٍ: (يَنْفَجِرُ) بالنون. ﴿يَنْشَقُّ﴾: يَنْشَقُّ، وبه قرأ الأعمشُ.....

وإما أن يُقصدَ معنى الاشتراكِ في الشدةِ نفسها، والتأويلُ بما قال: «اشتدَّت قسوةُ الحجارة وقلوبهم أشدُّ قسوةً»، فظهر أن إتيانَ «أشدَّ» في قولك: ما أشدُّ حرَّتَه! المجردُ التَّوَصُّلُ إلى البناءِ، فلا يكونُ مقصوداً بالذاتِ، بخلافه في الآية، فإنه مقصودٌ بذاته، ولذلك قال: «لا يُقصدُ معنى الأقصى، لكن قصِدَ وصفُ القسوةِ بالشدة»، ويندفعُ بهذا إيرادُ صاحبِ «التقريب»: في قوله: «اشتدَّت قسوةُ الحجارة وقلوبهم أشدُّ قسوةً» نظرٌ؛ لأنَّ أشدَّ لو كانَ محمولاً على القسوة أفادَ هذا، ولكنه محمولٌ على القلوب، فيفيدُ أن قلوبهم أشدُّ قسوةً لا أنَّ قسوتها أشدُّ قسوةً، وإنَّ أرادَ أنها اشتركا في شدةِ القسوة، وهي أزيدُ في الشدة، فلا يفيدُه هذا اللفظ، لأنَّ معناه: أنَّ قسوتها أشدُّ، لا أنَّ شدةَ قسوتها أزيدُ، وإنما كانَ يُفيدةُ لو قال: فهي أزيدُ شدةً قسوةً.

قوله: ﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ﴾: بيانٌ لفضلِ قلوبهم على الحجارة، فالواوُ في قوله: ﴿وَإِنَّ مِنَ الْحِجَارَةِ﴾ عطفتِ البيانَ على المتيّن، والأولى أنها استثنائيةٌ، والجملةُ كما هي مذبذبةٌ للتشبيه كقوله تعالى: ﴿وَأَتَّسَعَ مَلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥]، والدليلُ على كونها مذبذبةً قوله: «وتقريباً»؛ لأنَّ المذبذبةَ كالمعترضةٍ مؤكدة، وسيجيءُ في «الأنعام» أنَّ التأكيدَ أيضاً نوعٌ بيانٍ، ويجوزُ أن تكونَ الواوُ للحالِ من الحجارة في قوله: «كالْحِجَارَةِ»، أو من المقدرة في قوله: ﴿أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ وهو منها.

والمعنى: إن من الحجارة ما فيه خروق واسعة يتدفق منها الماء الكثير الغزير، ومنها ما ينشئ انشقاقاً بالطول أو بالعرض فينبع منه الماء أيضاً. ﴿يَهَيِّطُ﴾: يتردى من أعلى الجبل. وقرئ بضم الباء. والخشية: عجز عن انقيادها لأمر الله تعالى، وأنها لا تمتنع على ما يريد فيها، وقلوب هؤلاء لا تنقاد ولا تفعل ما أمرت به. وقرئ: ﴿تَعْمَلُونَ﴾ بالياء والتاء، وهو وعيد.

قوله: (والمعنى: إن من الحجارة ما فيه خروق واسعة) إلى آخره، فيه على ما فسر معنى التميم دون الترقى، ليكون على وزن قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ [الفاتحة: ٣] إذ لو أريد الترقى لقل: إن منها لما يشقق فيخرج منه الماء، وإن منها لما يتفجر منه الأنهار. وفائدته: استيعاب جميع الانفعالات التي على خلاف طبيعة هذا الجوهر، وهو أبلغ من الترقى. نعم، الترقى من قوله: ﴿لَمَّا يَنْفَجَرُ﴾ إلى آخره إلى قوله: ﴿وَلَا يَنْفَجَرُ﴾ التميم للتميم^(١).

قوله: (وأنها لا تمتنع) إلى آخره: عطف على سبيل التفسير على قوله: «عجز عن انقيادها لأمر الله»، يعني: أثبت للحجارة الخشية على سبيل المجاز لفائدتين: إحداهما: التصريح في المبالغة في كونها منقادة لأمر الله، وثانيتهما: التعريض بأن قلوب هؤلاء لا تنقاد البتة.

قوله: (من خشية الله يتعلق بالكل)^(٢)، أي: كل ذلك من خشية الله.

قوله: (وقرئ ﴿تَعْمَلُونَ﴾ بالياء والتاء). ابن كثير ونافع ويعقوب^(٣) وأبو عمرو^(٤): بالتاء الفوقانية، والباقون: بالياء^(٥).

(١) في (ح): «قيم للتميم».

(٢) لم أجد هذه العبارة في «الكشاف».

(٣) هو: أبو محمد يعقوب بن إسحاق الحضرمي، أحد القراء العشرة، توفي بالبصرة سنة ٢٥٥ هـ. انظر: «النشر في القراءات العشر» (١: ١٨٦)، و«تجهيز التيسير» (١: ١٩)، وفيه: أنه توفي سنة ٢٥٠ هـ و«الأعلام» (٨: ١٩٥).

(٤) في (ح): «وأبو بكر».

(٥) هذا وهم من المصنف رحمه الله. فابن كثير وحده هو الذي قرأ بالياء، وقرأ الباقر بالتاء، انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة ص ١٠١، و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٢١٧).

[﴿أَفَنظَمُونَ﴾ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يَنحَرُّونَ، مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ * وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنُوا وَإِذَا خَلَا بِبَعْضِهِمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ * أَوْ لَا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يُبْشِرُونَ وَمَا يُغْلِبُونَ﴾] [٧٥-٧٧]

﴿أَفَنظَمُونَ﴾: الخطابُ لرسولِ الله ﷺ والمؤمنين. ﴿أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾: أَنْ يُحَدِّثُوا الْإِيمَانَ لِأَجْلِ دَعْوَتِكُمْ وَيَسْتَجِيبُوا لَكُمْ، كقوله: ﴿فَنَآمَنَ لَهُ لُوطٌ﴾ [العنكبوت: ٢٦]، يَعْنِي الْيَهُودَ، ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ﴾: طَائِفَةٌ مِّنْ سَلَفٍ مِنْهُمْ ﴿يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ﴾: وَهُوَ مَا يَتْلُونَهُ مِنَ التَّوْرَةِ ﴿ثُمَّ يَنحَرُّونَ﴾، كَمَا حَرَفُوا صِفَةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَآيَةَ الرَّجْمِ. وَقِيلَ: كَانَ قَوْمٌ مِنَ السَّبْعِينَ الْمُخْتَارِينَ سَمِعُوا كَلَامَ اللَّهِ حِينَ كَلَّمَ.....

قوله: ﴿﴿أَفَنظَمُونَ﴾﴾ الخطابُ لرسولِ الله ﷺ). الرَّاعِبُ: الطَّمَعُ: نُزُوعُ النَّفْسِ إِلَى الشَّيْءِ بِشَهْوَةٍ لَهُ، يُقَالُ: طَمَعْتُ طَمَعًا وَطَمَاعِيَّةً فَهُوَ طِمَعٌ وَطَامِعٌ، وَلَمَّا كَانَ أَكْثَرُ الطَّمَعِ مِنْ جِهَةِ الْهَوَى، قِيلَ: الطَّمَعُ طِمَعٌ، وَالطَّمَعُ يُدْثَسُ الْإِهَابُ^(١).

قوله: (وَآيَةُ الرَّجْمِ). رَوَيْنَا عَنْ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ وَمَالِكٍ وَأَبِي دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيِّ، عَنْ ابْنِ عَمْرٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَرَّجُلٌ وَامْرَأَةٌ مِنَ الْيَهُودِ قَدْ رَزَّيَا، فَقَالَ لِلْيَهُودِ: «مَا تَصْنَعُونَ بِهِمَا؟» قَالُوا: نُسَخِّمُ وَجُوهَهُمَا وَنُخْرِجُهُمَا، قَالَ: «فَاتُّوا بِالتَّوْرَةِ فَاتْلُوهَا إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ» فَجَاؤُوا بِهَا، فَقَالُوا لِرَجُلٍ مِّنْ يَّرِضُونَ أَعُورَ: اقْرَأْ، فَقَرَأَ حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَوْضِعٍ مِنْهَا، فَوَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ، قَالَ ﷺ: «ارْفَعْ يَدَكَ» فَرَفَعَ يَدَهُ فَإِذَا فِيهِ آيَةُ الرَّجْمِ، فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِنْ عَلِيَّهِمَا الرَّجْمُ، وَلَكِنَّا نُكَائِمُهُ بَيْنَنَا». الْحَدِيثُ (٢).

قوله: (وَقِيلَ: كَانَ قَوْمٌ) عطفٌ من حيث المعنى على قوله: «طَائِفَةٌ»، وعلى الأولِ معنى

(١) انظر: «مفردات القرآن» ص ٥٢٤. وهذه الفقرة بتأياها ساقطة من (ط).

(٢) أخرجه البخاري (٧٥٤٣)، و(٦٨١٩)، ومسلم (١٦٩٩)، والإمام مالك في «الموطأ»، ص ٥٨٩، وأبو داود (٤٤٤٦).

موسى بالطور وما أمر به ونهى، ثُمَّ قالوا: سَمِعْنَا اللَّهَ يَقُولُ فِي آخِرِهِ: إِنْ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَفْعَلُوا هَذِهِ الْأَشْيَاءَ فَافْعَلُوا، وَإِنْ شِئْتُمْ فَلَا تَفْعَلُوا فَلَا بَأْسَ. وَقُرئ: (كَلِمَ اللَّهُ). ﴿مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾: مِنْ بَعْدِ مَا فَهَمُوهُ وَضَبَطُوهُ بِقَوْلِهِمْ وَلَمْ تَبْقَ لَهُمْ شُبْهَةٌ فِي صَحَّتِهِ، ﴿وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ أَنَّهُمْ كَاذِبُونَ مُفْتَرُونَ. وَالْمَعْنَى: إِنْ كَفَرَ هَؤُلَاءِ وَحَرَّفُوا التَّوْرَةَ فَلَهُمْ سَابِقَةٌ فِي ذَلِكَ. ﴿وَإِذَا لَقُوا﴾ يَعْنِي: الْيَهُودَ. ﴿قَالُوا﴾: قَالَ مُنَافِقُوهُمْ: ﴿ءَاْمَنَّا﴾ بِأَنْكُمْ عَلَى الْحَقِّ وَأَنْ مُحَمَّدًا هُوَ الرَّسُولُ الْمُبَشِّرُ بِهِ. ﴿وَإِذَا خَلَا بِعَضُفُهُمْ﴾: الَّذِينَ لَمْ يُنَافِقُوا، ﴿إِلَى بَعْضٍ﴾: إِلَى الَّذِينَ نَافَقُوا ﴿قَالُوا﴾ عَاتَيْنَ عَلَيْهِمْ: ﴿أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾: بِمَا بَيَّنَّ لَكُمْ فِي التَّوْرَةِ مِنْ صِفَةِ مُحَمَّدٍ، أَوْ قَالَ الْمُنَافِقُونَ لِأَعْيُنِهِمْ يُرَوِّهِمُ التَّصَلُّبُ فِي دِينِهِمْ: ﴿أَتُحَدِّثُونَهُمْ﴾؛ إِنْكَارًا عَلَيْهِمْ أَنْ يَفْتَحُوا عَلَيْهِمْ شَيْئًا فِي كِتَابِهِمْ فَيُنَافِقُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَيُنَافِقُونَ الْيَهُودَ.....

التحريف: التغيير والتبديل، وعلى الثاني: إثبات ما ليس في الكتاب وكتيان ما هو ثابت فيه كما قال في تفسير قوله: ﴿وَلَا تَلْسُؤُوا الْحَقَّ بِالْبُطْلِ﴾ [البقرة: ٤٢].

قوله: ﴿وَإِذَا لَقُوا﴾ يعني: الْيَهُودَ أَي: جَمَاعَةُ الْيَهُودِ، مُنَافِقِيهِمْ وَغَيْرَ مُنَافِقِيهِمْ، ثُمَّ خَصَّ بِقَوْلِهِ: ﴿قَالُوا ءَاْمَنَّا﴾ الْمُنَافِقِينَ مِنْهُمْ هَذَا الْقَوْلِ، وَعُلِمَ مِنَ الْمَفْهُومِ أَنَّ غَيْرَ الْمُنَافِقِينَ كَانُوا سَاكِنِينَ حِينَئِذٍ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «قَالَ مُنَافِقُوهُمْ: ءَاْمَنَّا»، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا خَلَا بِعَضُفُهُمْ إِلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٧٦] يَعْنِي تِلْكَ الْجَمَاعَةَ: الْمُنَافِقِينَ وَغَيْرَ الْمُنَافِقِينَ، ثُمَّ خَصَّ بِقَوْلِهِ: ﴿قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ﴾ غَيْرَ الْمُنَافِقِينَ مِنْهُمْ هَذَا الْقَوْلِ، أَي: قَالَ الَّذِينَ لَمْ يُنَافِقُوا عَاتَيْنَ عَلَى الَّذِينَ نَافَقُوا: أَتُحَدِّثُونَهُمْ، فَعُلِمَ أَنَّ الْمُنَافِقِينَ كَانُوا مُعَاتَيْنَ سَاكِنِينَ، وَيَجُوزُ عَلَى هَذَا أَنْ يُرَادَ بِالْمُعَاتِيَيْنِ الْمُنَافِقُونَ أَنْفُسُهُمْ، فَاتَّهَمَ كَانُوا يُعَاتِيُونَ بِقَايَاهُمْ يَنَافِقُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَيَنَافِقُونَ الْيَهُودَ.

قيل: قوله: «أَوْ قَالَ الْمُنَافِقُونَ» عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: «قَالَ مُنَافِقُوهُمْ»، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ عَطْفٌ عَلَى «قَالُوا عَاتَيْنَ»، وَالْأَوْفَقُ لِتَأْلِيفِ النَّظْمِ أَنْ يُحْمَلَ الْيَهُودُ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: ﴿وَإِذَا لَقُوا﴾

﴿لِيَحْجُوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾: ليحتجوا عليكم بما أنزل ربكم في كتابه،.....

يعني اليهود على الفريقين المحرفين منهم، فيكون الضمير في «لقوا» راجعاً إلى قوله تعالى: ﴿وَقَدْ كَانَ قَرِينٌ مِنْهُمْ يَتَّبِعُهُمْ كَكَلِّ الْيَهُودِ يَتَّبِعُهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾ [البقرة: ٧٥] لأنه قسيم لقوله: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانٍ﴾ [البقرة: ٧٨] كما سيجيء، ولأن قولهم: ﴿أَتَحْدِثُوهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحْجُوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾ لا يليق إلا بمن عقل الكتاب لا بالعامي، وينصره ما روى يحيى السنّة عن ابن عباس والحسن وقتادة: ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا مَأْثُورًا﴾ يعني منافقي اليهود الذين آمنوا بالسنتهم، إذا لقوا المؤمنين المخلصين ﴿قَالُوا آمَنُوا وَإِذَا خَلَا رَجَعُ بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ كَتَكُوبِ بْنِ الْأَشْرَفِ^(١) وكعب بن أسيد ورؤساء اليهود، لا موهم على ذلك ﴿قَالُوا أَتَحْدِثُوهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾: بما قضى الله عليكم في كتابكم أن محمدًا حق وقوله صدق^(٢).

الانتصاف: يوضح اختلاف الضميرين المذكورين قوله تعالى: ﴿وَإِذَا طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَعَنَ أَجْلَهُنَّ فَلَا تَصْطَلُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٢]، الضمير الأول للأزواج، والثاني للاولياء لشمول^(٣) الخطاب^(٤).

قوله: ﴿بِمَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾ في كتابه. قيل: إن المصنف جعل ﴿عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾ بدلاً من قوله: به، لأن ما فتح الله وما أنزل ربكم في كتابه بمعنى واحد.

وقلت: بل قوله: ﴿بِمَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾ في كتابه تفسير للآية وتلخيص معناها، فلا يكون بدلاً ولا متعلقاً بقوله: ﴿لِيُحْجُوكُمْ﴾. قال صاحب التقریب: «عند» حال من المجرور في «به»، أو

(١) وهو من اشتدت عداوته لرسول الله ﷺ، وأطلق لسانه في التحريض عليه، فقتله محمد بن مسلمة رضي الله عنه بأمر رسول الله ﷺ.

(٢) «معالم التنزيل» (١: ١١٣).

(٣) في (ط): «على شمول».

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشف» (١: ١٥٦).

جَعَلُوا مُحَاجَّتَهُمْ بِهِ وَقَوْلَهُمْ: هُوَ فِي كِتَابِكُمْ هَكَذَا - مُحَاجَّةٌ عِنْدَ اللَّهِ، أَلَا تَرَكَ تَقُولُ: هُوَ فِي كِتَابِ اللَّهِ هَكَذَا، وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ هَكَذَا، بِمَعْنَى وَاحِدًا ﴿يَعْلَمُ﴾ جَمِيعَ ﴿مَا يُسْرَوْنَ وَمَا يُعْلَنُونَ﴾، وَمِنْ ذَلِكَ: إِسْرَارُهُمُ الْكُفْرَ وَإِعْلَانُهُمُ الْإِيمَانَ.

[﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي وَإِنَّهُمْ لَا يَظُنُّونَ * قَوْلِي لِلَّذِينَ يُكْتَبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَيْسَتْ رُؤْيَاهُ ثُمَّ قَلِيلًا قَوْلِي لَهُمْ وَمَا كُنْتُمْ أَتَيْدِيهِمْ وَقَوْلِي لَهُمْ وَمَا يَكْسِبُونَ﴾ ٧٨-٧٩]

﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ﴾ لَا يُحْسِنُونَ الْكِتَابَ فَيُطَالِعُوا التَّوْرَةَ وَيَتَحَقَّقُوا مَا فِيهَا، ﴿لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ﴾: التَّوْرَةَ ﴿إِلَّا أَمَانِي﴾: إِلَّا مَا هُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَمَانِيهِمْ،

متعلقٌ بـ «يُحَاجُّوْكُمْ» إِنْ أُرِيدَ بِهِ «عِنْدَ رَبِّكُمْ» يَوْمُ الْقِيَامَةِ. وَقَالَ الْقَاضِي: فِي الثَّانِي نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْإِخْفَاءَ لَا يَدْفَعُهُ ^(١).

قَوْلُهُ: (جَعَلُوا مُحَاجَّتَهُمْ بِهِ) أَيُّ: جَعَلَ الْيَهُودُ مُحَاجَّةَ الْمُسْلِمِينَ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مُحَاجَّةَ عِنْدَ اللَّهِ. يَعْنِي إِذَا قَالَ الْمُسْلِمُونَ: «هُوَ فِي كِتَابِكُمْ هَكَذَا»، كَأَنَّهُمْ قَالُوا: «هُوَ عِنْدَ اللَّهِ كَذَا» وَهَذَا بِمَعْنَى وَاحِدٍ مِنْ حَيْثُ الْمَوْذَى لَا الْمُبَالِغَةُ؛ لِأَنَّ الثَّانِي أَبْلَغُ لِأَنَّكَ فِيهِ تُصَحِّحُ أَنَّ مَا فِي الْكِتَابِ ثَبَتَ وَصَحَّ، وَأَنَّهُ كَلَامُ اللَّهِ وَنَازِلٌ مِنْ عِنْدِهِ، فَالْحُكْمُ بِهِ كَالْحُكْمِ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ. وَرُويَ عَنِ الْأَنْبَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ: ﴿عِنْدَ رَبِّكُمْ﴾ مَعْنَاهُ: فِي حُكْمِ رَبِّكُمْ، كَمَا تَقُولُ: هَذَا حَلَالٌ عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ، أَيُّ: فِي حُكْمِهِ، وَالْمَعْنَى: لِيَكُونَ لَهُمْ حُجَّةٌ عِنْدَ اللَّهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ.

قَوْلُهُ: ﴿﴿أُمِّيُونَ﴾﴾ لَا يُحْسِنُونَ الْكِتَابَ، قَالَ الزَّجَّاجُ: أُمِّيٌ مَنْسُوبٌ إِلَى مَا عَلَيْهِ جِلَّةُ أُمَّةٍ، أَيُّ: لَا يَكْتُبُ، فَهُوَ فِي أَنَّهُ لَا يَكْتُبُ عَلَى مَا وُلِدَ عَلَيْهِ ^(٢).

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٤٨).

(٢) «معاني القرآن وإعراجه» (١: ١٥٩).

وَأَنَّ اللَّهَ يَعْتُو عَنْهُمْ وَيَرْحُمُهُمْ وَلَا يُؤَاخِذُهُمْ بِخَطَايَاهُمْ، وَأَنَّ آبَاءَهُمُ الْأَنْبِيَاءُ يَشْفَعُونَ لَهُمْ؛ وَمَا تَعْنِيهِمْ أَجْبَارُهُمْ مِنْ أَنَّ النَّارَ لَا تَمْسُهُمْ إِلَّا آيَاتًا معدودة. وقيل: إِلَّا أَكَاذِبَ مُخْتَلَقَةً سَمِعُوهَا مِنْ عُلَمَائِهِمْ فَتَقَبَّلُوهَا عَلَى التَّقْلِيدِ. قَالَ أَعْرَابِيٌّ لَابْنِ دَاوُدَ فِي شَيْءٍ حَدَّثَ بِهِ: أَهَذَا شَيْءٌ رَوَيْتَهُ أَمْ تَعْنِيْتَهُ؟ أَيْ: اخْتَلَقْتَهُ. وَقِيلَ إِلَّا مَا يَقْرَءُونَ مِنْ قَوْلِهِ:

تَمَنَّى كِتَابَ اللَّهِ أَوَّلَ لَيْلِهِ

قَالَ صَاحِبُ «النَّهْأَةِ»: وَفِي الْحَدِيثِ: «إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ لَا نَكْتُبُ وَلَا نَحْسِبُ»^(١)، أَرَادَ أَنَّهُمْ عَلَى أَصْلٍ وَلَادَةُ أُمَمٍ أَنَّهُمْ لَمْ يَتَعَلَّمُوا الْكِتَابَةَ وَالْحِسَابَ.

قَوْلُهُ: (وَأَنَّ اللَّهَ يَعْتُو عَنْهُمْ) إِلَى آخِرِهِ: عَطَفْتُ تَفْسِيرِي بَيَانًا لِقَوْلِهِ: «مِنْ أَمَانِيهِمْ». قَوْلُهُ: (وَقِيلَ: إِلَّا مَا يَقْرَءُونَ). فَإِنْ قُلْتَ: إِلَّا مَا يَقْرَءُونَ كَيْفَ^(٢) يُنَاسِبُ قَوْلَهُ: «أُتِيْتُونَ؟» قُلْتَ: إِنَّ الْأُمِّيَّ رَبًّا قَدَرَ عَلَى قِرَاءَةِ مَا، كَمَا أَنَّهُ يَقْدِرُ عَلَى كِتَابَةٍ. وَرَوَيْنَا عَنْ الْبَخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الصُّلْحِ، أَخَذَ الْكِتَابَ وَلَيْسَ يُحْسِنُ يَكْتُبُ، فَكَتَبَ: هَذَا مَا قَاضَى عَلَيْهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ^(٣). وَهَذَا الْقَدْرُ لَا يَقْدَحُ فِي التَّسْمِيَةِ بِالْأُمِّيِّ^(٤)، وَلِهَذَا قَالَ الْمُصَنِّفُ: «أُمِّيُونَ لَا يَحْسِنُونَ الْكِتَابَ فَيُطَالَعُوا التَّوْرَةَ وَيَتَحَقَّقُوا مَا فِيهَا».

(١) أخرجه البخاري (١٩١٣)، ومسلم (١٠٨٠)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) قَوْلُهُ: «كَيْفَ» سَاقَطٌ مِنْ (ف).

(٣) أخرجه البخاري (٢٦٩٩)، ومسلم (١٧٨٣)، من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٤) اتفق العلماء على أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَانَ لَا يَخْطُ سَطْرًا وَلَا حَرْفًا يَبْدَهُ، بَلْ كَانَ لَهُ كِتَابٌ يَكْتُبُونَ لَهُ الْوَحْيَ، وَقَدْ وَقَعَ لِلْإِمَامِ الْبَاجِي رَحِمَهُ اللَّهُ الْقَوْلُ بِجَوَازِ الْكِتَابَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَقَدْ اشْتَدَّ النُّكْرُ عَلَيْهِ بِسَبَبِ هَذِهِ الزَّلَّةِ، وَقَدْ اعْتَذَرَ عَنْهُ الْإِمَامُ الْقُرْطُبِيُّ فِي «الْجَامِعِ لِأَحْكَامِ الْقُرْآنِ» (١٣: ٣٥٢) وَذَكَرَ أَنَّ مَرَادَ الْبَاجِي رَحِمَهُ اللَّهُ: أَنَّ فِي ذَلِكَ زِيَادَةً فِي مُعْجَزَاتِهِ، وَاسْتَظْهَارًا عَلَى صِدْقِهِ وَصَحَّةِ رِسَالَتِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ كَتَبَ مِنْ غَيْرِ تَعَلُّمٍ لِكِتَابَةٍ، وَلَا تَعَاوُظٍ لِأَسْبَابِهَا، فَكَانَ ذَلِكَ خَارَقًا لِلْعَادَةِ. وَلِلْإِمَامِ الْذَهَبِيِّ كَلَامٌ نَفِيسٌ فِي تَبْرِئَةِ سَاحَةِ الْبَاجِي فِي «سِرِّ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ» (١٨: ٥٤٠)، وَقَدْ صَنَّفَ الْإِمَامُ الْبَاجِي كِتَابًا مَفْرَدًا فِي بَيَانِ مَقَاصِدِهِ هُوَ «تَحْقِيقُ الْمَذْهَبِ»، وَهُوَ مَطْبُوعٌ.

والاشتقاق مِنْ مَنَى؛ إِذَا قَدَّرَ؛ لِأَنَّ التَّمَنَّى يَقْدَرُ فِي نَفْسِهِ وَيَحْزُرُ مَا يَتَمَنَّا، وَكَذَلِكَ الْمُخْتَلَقُ وَالْقَارِئُ يَقْدَرُ أَنَّ كَلِمَةً كَذَا بَعْدَ كَذَا. ﴿وَالْأَمَانِيُّ﴾ مِنَ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمُنْقَطِعِ. وَقُرِئَ: (أَمَانِيٌّ) بِالْتَّخْفِيفِ. ذَكَرَ الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ عَانَدُوا بِالتَّحْرِيفِ مَعَ الْعِلْمِ وَالْإِسْتِثْنَانِ، ثُمَّ الْعَوَامُّ الَّذِينَ قَلَّدُوهُمْ، وَنَبَّهَ عَلَى أَنَّهُمْ فِي الضَّلَالِ سَوَاءٌ؛ لِأَنَّ الْعَالِمَ عَلَيْهِ أَنْ يَعْمَلَ بِعِلْمِهِ، وَعَلَى الْعَامِّيِّ أَنْ لَا يَرْضَى بِالتَّقْلِيدِ وَالظَّنِّ وَهُوَ مَتَمَكِّنٌ مِنَ الْعِلْمِ. ﴿يَكْتُوبُونَ أَلْكِتَابَ﴾ الْمَحَرَّفِ ﴿بِأَيْدِيهِمْ﴾ تَأْكِيدٌ، وَهُوَ مِنْ مَجَازِ التَّأْكِيدِ، كَمَا تَقُولُ لِمَنْ يُنْكِرُ مَعْرِفَةً مَا كَتَبَهُ: يَا هَذَا! كَتَبْتَهُ بِإِمِينِكَ هَذِهِ. ﴿مِمَّا يَكْتُوبُونَ﴾: مِنَ الرُّشَا.

قوله: (من الاستثناء المنقطع)^(١). فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ لَا يَحْزُرُ أَنْ يُقَدَّرَ لِيَعْلَمُونَ مَفْعُولًا ثَانِيًا، فَيَكُونُ مُتَّصِلًا؟

قُلْتُ: لَا يَحْزُرُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ: ﴿لَا يَعْلَمُونَ أَلْكِتَابَ﴾ بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ﴾، أَيْ: أُمِّيُونَ لَا مَعْرِفَةَ لَهُم بِالْكِتَابِ.

قوله: (العلماء الذين عاندوا) شُرُوعٌ فِي بَيَانِ نَظْمِ الْآيَاتِ. يَعْنِي: أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْكَرَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ طَمَعَهُمْ فِي إِيْمَانِ الْيَهُودِ بِقَوْلِهِ: ﴿أَفَنَنْظِمُوعُونَ أَنْ يُؤْمِنُوا لَكُمْ﴾ [البقرة: ٧٥]، ثُمَّ قَسَمَهُمْ فِرْقَتَيْنِ بَعَثَا عَلَى رَفْعِ الطَّمَعِ عَنْهُم، لِكُونِهَا فِي الضَّلَالِ سَوَاءً: الْفِرْقَةُ الْأُولَى: الْعُلَمَاءُ الَّذِينَ عَانَدُوا وَحَرَفُوا مَعَ الْعِلْمِ وَالْإِسْتِثْنَانِ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلِمَ اللَّهِ ثُمَّ يَلْعَنُوهَا﴾ [البقرة: ٧٥]، وَالْفِرْقَةُ الْأُخْرَى: الْعَوَامُّ الَّذِينَ قَلَّدُوهُمْ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ أَلْكِتَابَ﴾ [البقرة: ٧٨]، ثُمَّ نَبَّهَ عَلَى التَّعْلِيلِ لِرَفْعِ الطَّمَعِ بِقَوْلِهِ: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾.

وقوله: ﴿وَأِنْ هُمْ إِلَّا يَظُنُّونَ﴾ يَعْنِي لَا يُطْمَعُ فِي أَحَدٍ مِنْهُمْ، لِأَنَّهُمْ فِي الضَّلَالِ سَوَاءٌ، وَيَحْزُرُ أَنْ يُجْعَلَ الضَّمِيرُ فِي «يَظُنُّونَ» لِلْفَرِيقَيْنِ، فَنفَى عَنِ الْعُلَمَاءِ الْعِلْمَ فِي قَوْلِهِ: «أَوْ لَا يَعْلَمُونَ» عَلَى

(١) لِأَنَّ الْأَمَانِيَّ لَيْسَ مِنْ جِنْسِ الْعِلْمِ. أَفَادَهُ الْمَكْرَبِيُّ فِي «التَّيْيَانِ» (١: ٨٠).

﴿وَقَالُوا لَنْ تَمَسَّنَا النَّكَارُ إِلَّا أَنْيَامًا مَعْدُودَةً ۖ فَلَا اتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ ۖ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ * بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُولَٰئِكَ أَصْحَابُ النَّكَارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ * وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ ۖ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [٨٠-٨٢]

﴿أَنْيَامًا مَعْدُودَةً﴾: أربعين يوماً عدَدَ أيام عبادة العجل. وعن مجاهد: كانوا يقولون: مُدَّةُ الدُّنْيَا سَبْعَةُ آلَافِ سَنَةٍ، وَإِنَّمَا تُعَذِّبُ مَكَانَ كُلِّ أَلْفِ سَنَةٍ يَوْمًا. ﴿فَلَنْ يُخْلِفَ﴾ متعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديره: إِنْ اتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ.....

سبيل الإنكار حيث لم يعملوا بموجبه، وعن المقلِّدين بقوله: ﴿لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِي﴾، ثُمَّ حَكَمَ أَنَّهُمْ فِي الظَّنِّ الْمُؤَدِّي إِلَى الضَّلَالِ سَوَاءٌ قَوْلُهُ: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: ١١٦]، وعليه وردَ كلامُ القاضي: قَدْ يُطْلَقُ الظَّنُّ بِإِزَاءِ الْعِلْمِ عَلَى كُلِّ رَأْيٍ وَاعْتِقَادٍ مِنْ غَيْرِ قَاطِعٍ، وَإِنْ جَزَمَ بِهِ صَاحِبُهُ، كَاعْتِقَادِ الْمُقَلِّدِ وَالزَّائِعِ عَنِ الْحَقِّ لَشَبَهَةِ^(١)، فَعُلِيَ هَذَا فِي الْآيَاتِ جَمْعٌ وَتَقْسِيمٌ، ثُمَّ جَمْعٌ: جَمَعَ الْفَرِيقَيْنِ فِي قَوْلِهِ: ﴿أَفَنظَمُونَ أَنْ يَوْمُوا لَكُمْ﴾ ثُمَّ قَسَمَهُمْ فَرِيقَيْنِ: عُلَمَاءَ وَمُقَلِّدِينَ، ثُمَّ جَمَعَهُمْ فِي «يُظَنُّونَ».

قوله: (متعلِّقٌ بمحذوفٍ تقديره: إِنْ اتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا) فاعلموا أَنَّ اللَّهَ لَنْ يُخْلِفَ عَهْدَهُ، فَاجْمَلَةُ الشَّرْطِيَّةِ مَعْتَرِضَةٌ، وَالْأَصْلُ: أَلْتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ؟! وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ الْفَاءُ سَبَبِيَّةً، لِيَكُونَ اتِّخَاذُ الْعَهْدِ مُرْتَبًا عَلَيْهِ عَدَمُ إِخْلَافِ اللَّهِ عَهْدَهُ، فَالْمُنْكَرُ إِذْنُ الْمَجْمُوعِ؛ لِأَنَّهُمْ لَمَّا قَالُوا: ﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّكَارُ إِلَّا أَنْيَامًا مَعْدُودَةً﴾ أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ هَذَا الْقَوْلَ، يَعْنِي: هَذَا الَّذِي تَقُولُونَهُ لَا يَكُونُ إِلَّا بَأَنَّ عَاهَدْتُمْ اللَّهَ عَلَيْهِ، فَهُوَ لَا يُخْلِفُ وَعْدَهُ، وَيُؤَيِّدُهُ إِعَادَةُ «لَنْ».

و﴿أَمْ﴾ إمَّا أَنْ تَكُونَ مُعَادِلَةً، بمعنى: أَيُّ الْأَمْرَيْنِ كَانَتْ عَلَى سَبِيلِ التَّقْرِيرِ؛ لِأَنَّ الْعِلْمَ وَاقِعٌ يَكُونُ أَحَدُهُمَا؛ وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُنْقَطِعَةً. ﴿بَكَلٍ﴾: إِبْثَاتٌ لِمَا بَعْدَ حَرْفِ النِّفْيِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿لَنْ تَمَسَّنَا النَّكَارُ﴾، أَي: بَلَى تَمَسُّكُمْ أَبَدًا، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: ﴿هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾. ﴿مَنْ كَسَبَ سَنِيئَةً﴾ مِنَ السَّيِّئَاتِ، يَعْنِي: كَبِيرَةً مِنَ الْكِبَائِرِ، ﴿وَأَحْطَطَ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾ تِلْكَ وَاسْتَوْلَتْ عَلَيْهِ كَمَا يُحِيطُ الْعَدُوُّ وَلَمْ يَتَفَضَّ عَنْهَا بِالتَّوْبَةِ. وَقُرِئَ: (خطاياها)،.....

قَوْلُهُ: (و﴿أَمْ﴾) إمَّا أَنْ تَكُونَ مُعَادِلَةً بِمَعْنَى: أَيُّ الْأَمْرَيْنِ كَانَتْ، وَهِيَ «أَمْ» الْمُتَّصِلَةُ، وَمَعْنَى الْإِتِّصَالِ أَنْ تَكُونَ مُعَادِلَةً لِلْهَمْزَةِ، وَقَرِينَةٌ لَهَا وَتَجْرِيًا عِزُّ «أَيُّ» فَقَوْلُكَ: أَزِيدُ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟ بِمِثْلِهِ: أَيُّهَا عِنْدَكَ؟ وَالْمُنْقَطِعَةُ تَكُونُ بِمَعْنَى الْهَمْزَةِ وَبَلَى، كَقَوْلِكَ: إِنَّمَا لِلْبَلِّ أَمْ شَاءَ؟ فَكَانَتْ حِينَ أَخْبَرَ أَنَّهَا لِلْبَلِّ، اعْتَرَاهُ شَكٌّ، فَأَخَذَ يَسْأَلُ، وَأَضْرَبَ عَنِ الْإِخْبَارِ، فَقَالَ: بَلَى هِيَ شَاءَ، فَكَانَتْ تَعَالَى أَضْرَبَ عَنِ الْإِنْكَارِ السَّابِقِ، وَاسْتَأْنَفَ إِنْكَارًا آخَرَ أَبْلَغَ مِنْهُ.

قَوْلُهُ: (يَكُونُ آخِرُهُمَا)، وَيُرْوَى: أَحَدُهُمَا، وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ فِي نُسْخَةِ الْمُعْزِي، وَ«آخِرُهُمَا» هُوَ قَوْلُهُ: ﴿أَمْ نَقُولُونَ﴾ لَكُونِ الْإِسْتِفْهَامِ لِلتَّقْرِيرِ، وَلِأَنَّ الْعِلْمَ تَعْلِيلٌ لِلتَّقْرِيرِ، وَهَذَا الْقَوْلُ كَانَ مَسْمُوعًا مِنْهُمْ، وَأَمَّا اتِّحَادُهُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَا.

قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَتَفَضَّ) أَي: لَمْ يَتَخَلَّصْ بِالتَّوْبَةِ. هَذَا مَذْهَبُ^(١). قَالَ الْقَاضِي: أَي: الْخَطِيئَةُ اسْتَوْلَتْ عَلَيْهِ وَشَمَلَتْ جُمْلَةَ أَحْوَالِهِ حَتَّى صَارَ كَالْمُحَاطِ بِهَا لَا يَجْلُو عَنْهَا شَيْءٌ مِنْ جَوَانِبِهِ، وَهَذَا إِنَّمَا يَصِحُّ فِي شَأْنِ الْكَافِرِ؛ لِأَنَّ غَيْرَهُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ سِوَى تَصَدِيقِ قَلْبِهِ وَإِقْرَارِ لِسَانِهِ فَلَمْ يُحِطِ الْخَطِيئَةُ بِهِ، وَلِذَلِكَ فَسَّرَهَا السَّلَفُ بِالْكَفْرِ. وَتَحْقِيقُ ذَلِكَ: أَنَّ مَنْ أَذْنَبَ ذَنْبًا وَلَمْ يُقْلِعْ عَنْهُ اسْتَجَرَّهُ إِلَى مُعَاوَدَةِ مِثْلِهِ وَالْإِنْمَاكَ فِيهِ وَارْتِكَابِ مَا هُوَ أَكْبَرُ مِنْهُ، حَتَّى تَسْتَوِيَ عَلَيْهِ الذُّنُوبُ وَتَأْخُذَ بِمَجَامِعِ قَلْبِهِ، فَيَصِيرُ بَطْبَعُهُ مَائِلًا إِلَى الْمَعَاصِي، مُسْتَحْسِنًا إِيَّاهَا، مُعْتَقِدًا أَنَّ لَذَّةَ سِوَاهَا،

(١) يَعْنِي قَوْلَ الْمُعْتَزِلَةِ بِخُلُودِ أَهْلِ الْكِبَائِرِ فِي النَّارِ. انْظُرْ: «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار الهمداني

و(خطيئته). وقيل في الإحاطة: كَانَ ذَنْبُهُ أَغْلَبَ مِنْ طَاعَتِهِ. وسأل رجلُ الحسن: ما الخطيئة؟ قَالَ: سبَّحَانَ اللَّهِ أَلَا أُرَاكَ ذَا لِحْيَةٍ وَمَا تَدْرِي مَا الْخَطِيئَةُ!.....

مُبِغْضًا لِمَنْ يَمْتَنِعُهُ عَنْهَا، مُكَذِّبًا لِمَنْ يَنْصَحُهُ فِيهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ كَانَ عَقِيبَ الَّذِينَ اسْتَوُوا الشُّرَاقِبَ أَنْ كَذَّبُوا بِآيَاتِ اللَّهِ﴾ [الروم: ١٠] ^(١).

قُلْتُ: وما يَعْضُدُ قَوْلَ السَّلَفِ الصَّالِحِ أَنَّ الْآيَةَ وَرَدَتْ لِرُدِّ رَعْمِ الْيَهُودِ بِأَنَّ النَّارَ لَنْ تَمَسَّهُمْ إِلَّا أَيَّامًا معدودة وإثبات الوعيد بالخلود في النار، فجاء بها عامًّا لِيَدْخُلُوا فِيهِ دُخُولًا أَوَّلِيًّا، ثُمَّ أُرِدَتْ بِهَا هِيَ مُقَابِلَةٌ لِمَعْنَاهَا، وَهِيَ وَصْفُ الْمُؤْمِنِينَ، وَخُتِمَتْ بِذِكْرِ الْخُلُودِ، وَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أُولَٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة: ٨٢] وهو عَقْفٌ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ [البقرة: ٨١]، وَغَيْرَ مَعْنَى الشَّرْطِيَّةِ فِيهَا إِلَى الثُّبُوتِ الصَّرْفِ لِتَرْجِيحِ جَانِبِ الرَّحْمَةِ.

قَالَ السَّجَاوُنْدِيُّ: تقول: مَنْ دَخَلَ دَارِي فَأَكْرَمَهُ، دُخُولُ الْفَاءِ يَقْتَضِي إِكْرَامَ كُلِّ مَنْ دَخَلَ لَكِنْ عَلَى خَطَرٍ أَنْ لَا يُكْرَمَ، وَفِي الَّذِي دَخَلَ مَعَ الْفَاءِ يُكْرَمُ حَقِيقَةً، فَلِذَلِكَ قَالَ: ﴿مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً﴾ وَ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِالْأَيْلِ وَالْثَّهَارِ... فَالَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٧٤] فِيمَا لَا يَكُونُ ^(٢).

قَوْلُهُ: (كَانَ ذَنْبُهُ أَغْلَبَ مِنْ طَاعَتِهِ) هَذَا أَيْضًا مَبْنِيٌّ عَلَى مَذْهَبِهِ وَالْقَوْلِ بِالْمُؤَاوَزَةِ وَالْإِحْبَاطِ، وَقَدْ سَبَقَ إِبْطَالُهُ.

قَوْلُهُ: (سُبْحَانَ اللَّهِ، أَلَا أُرَاكَ ذَا لِحْيَةٍ)، تَعَجَّبَ مِنْهُ وَمِنْ سُؤَالِهِ، يَعْنِي: بَلَغَتْ مَبْلَغَ الْكِبَالِ وَأَنْتَ نَاقِصٌ لَمْ تَعْلَمْ مَا وَجِبَ عَلَيْكَ تَعَلُّمُهُ.

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٥٢).

(٢) قوله: «فِيمَا لَا يَكُونُ» ساقط من (ط).

انظر في المصحف فكل آية نهى فيها الله عنها وأخبرك أنه من عمل بها أدخله النار فهي الخطيئة المحيطة.

[﴿وَإِذَا خَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَيَا وَلَدَيْنَا إِحْسَانًا وَذِي الْقُرْبَىٰ
وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ثُمَّ
تَوَلَّيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ وَأَنتُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ ٨٣]

قوله: (فهي الخطيئة المحيطة)، الضمير راجع إلى ما يرجع الضمير في «عنها» إليها، وهي الخطيئة المقيدة، والضمير في «أنه» للشأن.

والخطيئة والسيئة متقاربان، إلا أن الخطيئة أكثر ما تستعمل فيها لا يكون مقصوداً إليه في نفسه، بل يكون القصد إلى شيء آخر لكن تولد منه ذلك الفعل، كمن يرمي صيداً فأصاب إنساناً، أو شرب مسكراً فجنى جنابة، وفي «الأساس»: أخطأ في المسألة وفي الرأي، وخطئ خطأ عظيماً؛ إذا تعدد الذنب، ويقال: لأن تخطئ في العلم خير من أن تخطئ في الدين، وقيل: هما واحد.

الراغب: الخطيئة والسيئة يتقاربان، لكن الخطيئة أكثر ما يقال فيها لا يكون مقصوداً إليه في نفسه، بل يكون القصد سبباً لتولد ذلك الفعل كمن يرمي صيداً وأصاب إنساناً، أو شرب مسكراً فجنى في سكره جنابة. ثم السبب سببان: سبب محذور كشرب المسكر وما يتولد من الخطأ عنه غير متجاف عنه، قال تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ، وَلَٰكِن مَّا تَعَدَّتْ قُلُوبُكُمْ﴾ [الأحراب: ٥]. فالخطيئة هنا هي التي لا تكون عن قصد إلى فعله، وقوله تعالى: ﴿تَنَزَّلُ الْمَلَائِكَةُ وَهُنَّ أَمْوَئَاتٌ﴾ [البقرة: ٥٨] فهي المقصود إليها. والخطأ هو القاصد للذنب وعلى قوله تعالى: ﴿لَا يَأْكُلُهُ إِلَّا الْخَاطِئُونَ﴾ [الحاقة: ٣٧]، وقد سمي الذنب خاطئاً في قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْتَفِكَةُ بِالْخَاطِئَةِ﴾ [الحاقة: ٩] أي: الذنب العظيم، نحو قولهم: شعرٌ شاعرٌ^(١).

(١) «مفردات القرآن» ص ٢٨٨-٢٨٩. وقول الراغب بتمامه ساقط من (ط).

﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾: إخبار في معنى النهي، كما تقول: تذهب إلى فلان تقول له كذا، تريد الأمر، وهو أبلغ من صريح الأمر والنهي؛ لأنه كأنه سُورِعَ إلى الامتثال والانتهاء، فهو يُخْرِجُ عنه، وتنصره قراءة عيد الله وأبي: (لا تعبدوا)، ولا بد من إرادة القول، ويدل عليه - أيضاً - قوله: ﴿وقولوا﴾.

وقوله: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا أَنْ يُقَدَّرَ﴾: وتُحْسِنُونَ بِالْوَدَّيْنِ، أو وأحسنوا. وقيل: هو جواب قوله: ﴿أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ إجراء له مجرى القسم، كأنه قيل: وإذا أقسمنا عليهم لا تعبدون. وقيل: معناه: أن لا تعبدوا، فلما حذفت «أن» رُفِعَ، كقوله: ...

قوله: (ويدل عليه أيضاً) أي: على أن الإخبار في معنى النهي، عطف قوله: «قولوا» عليه وهو أمر؛ لأن المناسب أن يُعْطَفَ إنشائي على إنشائي أو ما في معناه.

قوله: (وإذا أقسمنا عليهم لا تعبدون)، قال أبو البقاء: في إعراب ﴿لَا تَعْبُدُونَ﴾ وجوه: أحدها: أنه جواب قسم دل عليه المعنى، أي: أحلفناهم^(١) أو قلنا لهم: بالله لا تعبدون، وثانيها: أن مرادة^(٢) أي: أخذنا ميثاق بني إسرائيل على أن لا تعبدوا إلا الله، فحذفت حرف الجر ثم حذفت «أن» فارتفع الفعل، وثالثها: نصب على الحال، أي: أخذنا ميثاقهم موحدين، وهي حال مصاحبة ومقدرة لأنهم كانوا وقت أخذ ميثاقهم موحدين، والتزموا الدوام على التوحيد، ولو جعلتها حالا مصاحبة فقط - على أن يكون التقدير: أخذنا ميثاقهم ملتزمين الإقامة على التوحيد - جاز، ولو جعلتها حالا مقدرة - على أن يكون التقدير: أخذنا ميثاقهم مُقَدَّرِينَ التوحيد أبداً ما عاشوا - جاز، ورابعها: لفظه لفظ الخير ومعناه النهي^(٣).

(١) في (ح): «أحلفناهم».

(٢) في (ح): «إذ أن مراده».

(٣) «التيان» في إعراب القرآن (١: ٨٤).

أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضِرُ الْوَعْيُ

ويدلُّ عليه قراءةُ عبد الله: (أَنْ لَا تَعْبُدُوا)، وَيَحْتَمِلُ (أَنْ لَا تَعْبُدُوا) أَنْ تَكُونَ «أَنْ» فيه مفسَّرةً، وَأَنْ تَكُونَ «أَنْ» مع الفعلِ بدلًا عَنِ الميثاقِ، كأنه قيل: أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَوْحِيدَهُمْ. وَقُرئَ بالنَّاءِ؛ حكايةً لِمَا خُوْطِبُوا بِهِ،.....

قوله: (أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضِرُ الْوَعْيُ). قائله طرفة، وتماهه:

وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي^(١)

الوعْيُ: الصَّوْتُ. وَمِنْهُ قِيلَ لِلْحَرْبِ: الْوَعْيُ. وَالتَّقْدِيرُ: أَنْ أَحْضَرَ الْوَعْيُ، فَلَمَّا حَذَفَ «أَنْ» حَذَفَ أَثَرَهُ^(٢). يَقُولُ: أَيُّهَا اللَّائِمِي عَلَى حُضُورِ الْحَرْبِ وَشُهُودِ اللَّذَاتِ هَلْ تُخْلِدُنِي إِنْ كَفَفْتُ عَنْهَا؟

الوعْيُ: يُكْتَبُ بِالْيَاءِ؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ يُؤْذَنُ أَنَّهُ مَقْلُوبٌ عَنِ الْوَاوِ، وَلَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ اسْمٌ أَوَّلُهُ وَاوٌ وَآخِرُهُ وَاوٌ إِلَّا الْوَاوِ.

قوله: (وَأَنْ تَكُونَ أَنْ مَعَ الفعلِ بدلًا عَنِ الميثاقِ)، و«أَنْ» على هذا: ناصبةٌ، فَتَجْعَلُ الجُمْلَةَ كما هي عبارةً عَنِ معنى التَّوْحِيدِ؛ لِأَنَّ معنى قوله: «أَلَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ» التَّوْحِيدُ، وَهَذَا الْبَدَلُ لَيْسَ فِي جُحْمِ الْمُنْتَحَى لقوله: «مِيثَاقُ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَوْحِيدَهُمْ».

قوله: (وَقُرئَ بالنَّاءِ)، قَرَأَهَا ابْنُ عَامِرٍ، وَأَبُو عَمْرٍو، وَنَافِعٌ، وَعَاصِمٌ، وَابْنُ كَثِيرٍ^(٣)، وَقَرَأَ حَزْرَةُ وَالْكَسَائِيُّ بِالْيَاءِ؛ لِأَنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ اسْمٌ ظَاهِرٌ، وَالْأَسْمَاءُ الظَّاهِرَةُ كُلُّهَا غَيْبٌ.

(١) «ديوان طرفة» ص ٦.

(٢) وهذا خطأ عند البصريين، لأنه أضمر ما لا يتصرف وأعمله، فكانه أضمر بعض الاسم. أفاده التبريزي في «شرح المعلقات العشر» ص ١٣٢.

(٣) هذا وهم من المصنف رحمه الله، فابن كثير ممن قرؤوا «لَا يَعْبُدُونَ» [البقرة: ٨٣] بالياء مثل قراءة حمزة والكسائي. انظر: «النشر في القراءات العشر» (٢: ٢١٨)، «معجم القراءات» (١: ١٣٨).

وبالياء؛ لأنهم غُيِّب. ﴿حُسْنًا﴾: قولاً هو حسنٌ في نفسه؛ لإفراطِ حُسْنِهِ. وقرئ: (حَسَنًا) و(حُسْنَى) على المصدر، كبُشْرَى. ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ﴾ على طريقة الالتفات، أي: تولَّيْتُمْ عَنِ الميثاقِ ورفضْتُمُوهُ، ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّنْكُمْ﴾:

قوله: (هو حسنٌ في نفسه لإفراطِ حُسْنِهِ) يريد أن «حُسْنًا» مصدرٌ وُصِفَ بِهِ للمبالغة نحو: رجلٌ عدلٌ. قال الواحدي: الحسنُ لغةٌ في الحُسْنِ كالرَّشِدِ والرُّشْدِ^(١).

قوله: (وَقُرِئَ حَسَنًا)، قرأ حَزْهُ والكسائي «حَسَنًا» بالفتح، والباقون: بالضم^(٢)، وأما «حُسْنَى» فشاذة^(٣).

قوله: (وَحُسْنَى عَلَى الْمَصْدَرِ كِبُشْرَى) كأنه ردُّ لقول الزجاج؛ لأنه قال: أما حُسْنَى فخطأ لا ينبغي أن يقرأ به، ونحو باب الأفعال والفعل لا يُستعمل إلا بالالف واللام كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَى﴾^(٤) [الأنبياء: ١٠١].

قال القاضي: والمراد بقوله: ﴿حُسْنًا﴾: ما فيه تخلُّق وإرشاد^(٥)؛ لأنَّ المتكلمَ إما أن يتكلَّم من جهة نفسه فينبغي أن لا يصدرَ منه إلا ما يدخل تحت مكارم الأخلاق، وإما من جهة مخاطبِهِ فكذا ينبغي أن لا يتكلَّم إلا بما يُرشدُهُ إلى طريق الحقِّ والصراطِ المستقيم.

قوله: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ﴾ على طريقة الالتفات، وهو من الغيبة في قوله: ﴿أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ إلى الخطاب، والفائدة التأنيب والتوبيخ، استحضَرَهُمْ فَوَيْحَهُمْ.

(١) «الوسيط في التفسير» (١: ١٦٧) وحكاه عن الزجاج عن الأخفش فقال: زعم الأخفش أنه يجوز أن يكون «حُسْنًا» في معنى «حَسَنًا». انتهى.

(٢) «النشر» (٢: ٢١٨).

(٣) وهي مما يُنسَبُ إلى أبي وطلحة بن مُصَرِّف. لتأمِ الفائدة انظر: «البحر المحيط» (١: ٢٨٥).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٦٤).

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ٣٥٣).

قِيلَ: هُم الَّذِينَ أَسْلَمُوا مِنْهُمْ، ﴿وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ﴾: وَأَنْتُمْ قَوْمٌ عَادْتُمْ الْإِعْرَاضَ عَنِ الْمَوَاتِيقِ وَالتَّوَلَّيْتُمْ.

قوله: (قِيلَ: هُم الَّذِينَ أَسْلَمُوا مِنْهُمْ). قَالَ الْقَاضِي: لَعَلَّ الْخَطَابَ مَعَ الْمَوْجُودِينَ مِنْهُمْ فِي عَهْدِ الرَّسُولِ ﷺ وَمَنْ قَبْلَهُمْ عَلَى التَّغْلِبِ^(١).

وَقُلْتُ: فَالْأَوْفَقُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ أَصْلَ الْكَلَامِ: «إِنَّمَا تَوَلَّوْا وَهُمْ مُعْرِضُونَ»، لِقَوْلِهِ: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾، أَي: اذْكُرْ وَقْتُ أَخْذِنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَءِيلَ، وَتَوَلَّيْتُمْ وَإِعْرَاضَهُمْ عَنْ ذَلِكَ، فَعَدَّلَ إِلَى خُطَابِ الْمَوْجُودِينَ مِنْهُمْ تَغْلِيْبًا، وَإِسْعَارًا بِأَنَّ التَّوَلَّى الَّذِي حَصَلَ مِنْهُمْ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ لَيْسَ بِبَدْعٍ مِنْهُمْ؛ لِأَنَّهُ دَأْبُهُمْ وَدَأْبُ أَصْلَابِهِمْ، فَلَا يَكُونُ فِي الْكَلَامِ التَّفَاتُّ، وَلَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ حَالًا كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ [البقرة: ٩٢].

قوله: (وَأَنْتُمْ قَوْمٌ عَادْتُمْ الْإِعْرَاضَ)، يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ مِنَ الْإِعْرَاضِ وَالتَّذْيِيلِ كَمَا سَيَجِيءُ فِي قَوْلِهِ: ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ [البقرة: ٩٢].

وَقِيلَ: لَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْوَاوُ لِلْحَالِ، لِأَنَّ التَّوَلَّى وَالْإِعْرَاضَ وَاحِدٌ. وَرَدَّ بِمَا رَوَى صَاحِبُ «التَّخْمِيرِ» عَنْ أَبِي عَلِيٍّ^(٢): الْحَالُ مُؤَكَّدَةٌ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمْ مُدْبِرِينَ﴾ [التوبة: ٢٥] لِأَنَّ فِي «وَلَّيْتُمْ» دَلَالَةً عَلَى أَنَّهُمْ مُدْبِرُونَ.

الرَّاغِبُ: ﴿وَأَنْتُمْ مُعْرِضُونَ﴾ حَالٌ مُؤَكَّدَةٌ إِذَا جُعِلَا شَيْئًا وَاحِدًا، وَقِيلَ: إِنَّ التَّوَلَّى وَالْإِعْرَاضَ مِثْلُ مَاخُذٍ مِنْ سُلُوكِ الطَّرِيقِ. وَإِذَا عَتَبْنَا حَالَ سَالِكِ الْمَنْهَجِ فِي تَرْكِهِ سُلُوكَهُ، فَلَهُ حَالَتَانِ: إِحْدَاهُمَا: أَنْ يَرْجِعَ عَوْدَهُ عَلَى بَدْئِهِ، وَذَلِكَ هُوَ التَّوَلَّى، وَالثَّانِيَةُ: أَنْ يَتْرُكَ الْمَنْهَجَ وَيَأْخُذَ فِي غُرْضِ الطَّرِيقِ، وَالتَّوَلَّى أَقْرَبُ أَمْرًا مِنَ الْمُعْرِضِ، لِأَنَّهُ مَتَى نَدِمَ عَلَى رُجُوعِهِ سَهْلٌ

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٥٣).

(٢) يعني الفارسي.

[﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تَخْرُجُونَ أَنْفُسَكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنْتُمْ تَنْهَدُونَ﴾ * ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقْسِلُونَ أَنْفُسَكُمْ وَتَخْرُجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِمْ بِالْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِنْ يَأْتُواكُمْ أُسْرَىٰ تَعْدُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاءُ مَنْ يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنْكُمْ إِلَّا خِزْيٌ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلَىٰ أَشَدِّ الْعَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ * أُولَٰئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ فَلَا يَخَفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [٨٤-٨٦]

﴿لَا تَسْفِكُونَ دِمَاءَكُمْ وَلَا تَخْرُجُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾: لا يفعل ذلك بعضكم ببعض، جعل غير الرجل نفسه إذا اتصل به أضلاً أو ديناً. وقيل: إذا قتل غيره فكأنما قتل نفسه؛ لأنه يقتض منه. ﴿ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ﴾ بالميثاق، واعترفتم على أنفسكم بلزومه. ﴿وَأَنْتُمْ تَنْهَدُونَ﴾ عليها،.....

عليه العود إلى سلوك المنهج، والمعرض - من حيث ترك المنهج وأخذ في عرض الطريق - يحتاج إلى طلب منهجه، فيعسر عليه العود إليه، وهذا غاية الدم؛ لأنهم جمعوا بين العود عن السلوك، والإعراض عن المسلك. وقيل: إن التولي قد يكون لحاجة تدعو إلى الانصراف مع ثبوت العقد، والإعراض هو الانصراف^(١) عن الشيء بالقلب^(٢).

قوله: (جعل غير^(٣) الرجل نفسه) أي: جعل غير الرجل إذا اتصل به من جهة الأصل أو الدين بمنزلة نفسه، ثم نسب إلى نفسه ما كان منسوباً إلى الغير، فهو من باب المجاز بأدنى ملاءمة، وقوله: «إذا قتل غيره فكأنما قتل نفسه» من باب إطلاق المسبب على السبب.

(١) من قوله: «مع ثبوت» إلى هنا ساقط من (ط).

(٢) «تفسير الراغب» (١: ٢٤٧-٢٤٨).

(٣) في (ف): «عز».

كقولك: فلان مقرر على نفسه بكذا شاهد عليها. وقيل: وأنتم تشهدون اليوم - يا معشر اليهود - على إقرار أسلافكم بهذا الميثاق. ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ﴾: استبعاد لما أُسند إليهم من القتل والإجلاء والعدوان بعد أخذ الميثاق منهم وإقرارهم وشهادتهم. والمعنى: ثُمَّ أَنْتُمْ بَعْدَ ذَلِكَ هَؤُلَاءِ الْمَشَاهِدُونَ، يعني: إنكم قوم آخرون غير أولئك المُقَرَّرِينَ؛.....

قوله: (كقولك: فلان مقرر على نفسه [بكذا] شاهد عليها). قَالَ الْقَاضِي: ﴿وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ [البقرة: ٨٤] توكيد، كقولك: أَقَرَّ فلانُ شاهدًا على نفسه^(١).

وقلتُ: إنه لما قال: أَقَرَّ فلانُ، اِحْتَمَلُ أَنَّهُ تَكَلَّمَ بِإِلْزَمٍ مِنْهُ الْإِقْرَارُ، فَأَزِيلُ الْاِحْتِمَالَ بِقَوْلِهِ: شاهدًا على نفسه، أي: أَقَرَّ إقْرَارًا يُشِيرُ شَهَادَةً مَنْ يَشْهَدُ عَلَى غَيْرِهِ بِإثباتِ البينة له.

قوله: (وقيل: وأنتم تشهدون) يعني: وأنتم تشهدون: إمَّا جَارٍ عَلَى الْاِتِّفَاتِ السَّابِقِ عَلَى رَأْيِ الْمُصَنِّفِ، وَالْخُطَابُ مَعَ الْحَاضِرِينَ فَحَسْبُ، وَعَلَى رَأْيِ الْقَاضِي: هُوَ جَارٍ عَلَى سَنَنِ الْخُطَابِ السَّابِقِ مَعَ الْيَهُودِ الْحَاضِرِينَ لِحُضْرَةِ الرَّسَالَةِ عَلَى التَّغْلِيظِ، لَكِنْ أَخَذَ الْمِثَاقَ وَالْإِقْرَارَ وَالشَّهَادَةَ مِنْ أَسْلَافِهِمْ، فَخُوطِبُوا بِهِ، لَكُونَهُمْ أَوْلَادُهُمْ، وَيَجُوزُ أَنْ يُخَصَّ قَوْلُهُ: ﴿وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ وَحْدَهُ بِالْحَاضِرِينَ^(٢)، وَعَلَى الْأَوَّلِ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ ﴿وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ حَالًا عَلَى سَبِيلِ التَّمْيِيزِ، وَعَلَى هَذَا عَطْفُ جُمْلَةٍ عَلَى جُمْلَةٍ لِلْإِلْزَامِ وَالتَّبَكُّيْتِ.

قوله: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ بَعْدَ ذَلِكَ هَؤُلَاءِ﴾. «ثُمَّ» للاستبعاد. يعني: أيُّهَا الْحَاضِرُونَ أَنْتُمْ بَعْدَ أَخْذِ الْمِثَاقِ عَلَيْكُمْ، وَإِقْرَارِكُمْ بِهِ، وَشَهَادَتِكُمْ عَلَيْهِ، هَؤُلَاءِ الْناقِضُونَ. وَكَانَ مِنْ حَقِّ الظَّاهِرِ: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ﴾ بَعْدَ ذَلِكَ التَّوَكِيدُ فِي الْمِثَاقِ نَقْضُهُمُ الْعَهْدَ، فَتَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ، وَتُخْرِجُونَ فَرِيقًا مِنْكُمْ مِنْ دِيَارِهِمْ، أَي: صِفَتُكُمْ الْآنَ غَيْرَ الصِّفَةِ الَّتِي كُنْتُمْ عَلَيْهَا، فَأَدْخَلَ «هَؤُلَاءِ» وَأَوْقَعَ خَبْرًا لـ «أَنْتُمْ» وَجَعَلَ قَوْلَهُ: ﴿تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] جُمْلَةً مُبَيِّنَةً مُسْتَقِلَّةً لَتَقْدِيرِ الَّذِي تَغَيَّرَ هُوَ الذَّاتُ نَفْسُهَا، نَعْيًا عَلَيْهِمْ بِشِدَّةٍ وَكَادَةَ أَخْذِ الْمِثَاقِ، ثُمَّ تَسَاهَلَهُمْ فِيهِ وَقَلَّةِ الْمُبَالَاهَةِ بِهِ.

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٥٤).

(٢) قوله: «ويجوز أن يخص قوله: ﴿وَأَنْتُمْ تَشْهَدُونَ﴾ وحده بالحاضرين» ساقط من (ط).

تنزيلًا لتغيّر الصّفة منزلةً تغيّر الذات، كما تقول: رَجَعْتَ بِغَيْرِ الْوَجْهِ الَّذِي خَرَجْتَ بِهِ. وقوله: ﴿تَقْسِلُوكَ﴾ بيان لقوله: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءَ﴾، وقيل: ﴿هَؤُلَاءَ﴾ موصول بمعنى: الَّذِينَ. وقرئ: ﴿تَظَاهَرُونَ﴾ بحذف التاء وإدغامها، و﴿تَظَاهَرُونَ﴾ بإثباتها،....

قوله: (رَجَعْتَ بِغَيْرِ الْوَجْهِ الَّذِي خَرَجْتَ بِهِ)، يعني: ما أَنْتَ بِالَّذِي كُنْتَ مِنْ قَبْلُ، وَكَأَنَّكَ أَذْهَبَ بِكَ، وَجِيءَ بِغَيْرِكَ، وفي الحديث: «دَخَلَ بَوَاجُهُ غَادِرٌ، وَخَرَجَ بَوَاجُهُ كَافِرٌ»^(١).
قوله: (﴿تَقْسِلُوكَ﴾ بيان)، كأنه لما قيل: ﴿ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءَ﴾ قالوا: كَيْفَ نَحْنُ؟ فجيءَ بقوله: ﴿تَقْسِلُوكَ أَنْفُسَكُمْ﴾ تفسيرًا له^(٢).

قوله: (وقيل: ﴿هَؤُلَاءَ﴾ موصولٌ بمعنى: الَّذِينَ). قال أبو البقاء: وَيَضَعُفُ أَنْ يَكُونَ ﴿هَؤُلَاءَ﴾ خبرًا بمعنى «الذين» و﴿تَقْسِلُوكَ﴾ صفته؛ لأنَّ مذهبَ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ «هَؤُلَاءَ» لَا يَكُونُ بِمَنْزِلَةِ «الذين»، وَأَجَارَهُ الْكُوفِيُّونَ^(٣).

قوله: (وَقُرِئَ: ﴿تَظَاهَرُونَ﴾) بحذف التاء وتخفيف الظاء: قرأها عاصمٌ وحزرةٌ والكسائيُّ، و«تَظَاهَرُونَ» بإدغام التاء: الباكون^(٤)، و«تَظَاهَرُونَ» و«تَظَهَّرُونَ»: شاذّتان^(٥). قال القاضي: «تَظَاهَرُونَ»: حالٌ من فاعِلٍ «تُخْرِجُونَ»، أو من مفعوله، أو كِلَيْهِمَا، والتظاهرُ: التعاونُ، من الظَّهَرِ^(٦).

(١) أورده الفاكهي في «أخبار مكة» (٢: ٢٥٨) رقم (١٤٧٠)، وفيه أن رسول الله ﷺ قال ذلك في الحطيم بن ضبيعة بن شرحبيل. ونصه: «لقد دخل إليّ بوجه كافر، وخرج من عندي بقفا غادر».

(٢) هذه الفقرة وردت في (ط) قبل الفقرة السابقة.

(٣) «التيان» في إعراب القرآن» (١: ٨٦).

(٤) «فمن قرأ بالتشديد أذغم التاء في الظاء لقرب المخرجين، وأتى بالكلمة على أصلها من غير حذف، ومن قرأ: «تَظَاهَرُونَ» بالتخفيف، والأصل أيضًا فيه: «تَظَاهَرُونَ»، حذف التاء الثانية لاجتماع تائين إحداهما تاء الاستقبال، والثانية تاء تَزَاوٍ في الفعل». انتهى. من «حجّة القراءات» لابن زنجلة ص ١٠٤.

(٥) انظر: «الدرر المصونة» (١: ٢٨٥).

(٦) «أنوار التنزيل» (١: ٣٥٦).

و(تَظَاهَرُونَ) بمعنى: تظهرون، أي: تتعاونون عليهم. وقرأ: (تَقْلُوهُمْ) و(تَقْنَدُوهُمْ) و(أَسْرَى) و(أَسْرَى).

﴿وَهُوَ﴾: ضمير الشأن، ويجوز أن يكون مبهماً، تفسيره: ﴿إِخْرَاجُهُمْ﴾. ﴿أَفْتَتُمُونِ﴾ بِمَعْصِ الْكِتَابِ ﴿أَي: بالهداء﴾ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضِ ﴿أَي: بالقتال والإجلاء؛ وذلك أَنَّ قُرَيْظَةَ كَانُوا حُلَفَاءَ الْأَوْسِ، وَالنَّضِيرِ كَانُوا حُلَفَاءَ الْخَزْرَجِ،.....

قوله: (وَقُرَى: تفدوهم) و(تَقْنَدُوهُمْ)، والثانية قراءة نافع وعاصم والكسائي^(١)، والأولى قراءة الباقر. و«أَسْرَى» حمزة وخدة، و«أَسْرَى» للباقر^(٢).

قوله: (ويجوز أن يكون مبهماً، تفسيره: ﴿إِخْرَاجُهُمْ﴾) كما في قوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٧] هذا الضمير مبهماً لا يعلم ما يعنى به إلا بما يتلوه من بيانه، كما تقول: هي العرب تقول ما شاءت.

قال أبو البقاء: يجوز أن يكون هو ضمير الإخراج المدلول عليه بقوله: ﴿وَتَخْرِجُونَ قَرِيضًا مِّنْكُمْ﴾ [البقرة: ٨٥] ويكون: «مُحَرَّم» الخبر، وإخراجهم: بدل من الضمير في «مُحَرَّم»، أو من «هو»، وأن يكون هو ضمير الشأن، و«مُحَرَّم»: خبره، وإخراجهم: مرفوع بـ«مُحَرَّم»، ويجوز أن يكون إخراجهم مبتدأ، و«مُحَرَّم» خبر مقدم، والجملة خبر «هو»^(٣).

قوله: (وذلك أن قريظة كانوا حلفاء)، اعلم أن الذين كانوا نازلين بيكرت فرقتان: اليهود وهما قبيلتان: بنو قريظة والنضير، والمشركون وهما أيضاً قبيلتان: الأوس والخزرج، وكان

(١) وحجبتهم في هذا الاختيار: أن هذا فعل من فريقين، أي: يفدي هؤلاء أسراهم من هؤلاء، وهؤلاء أسراهم من هؤلاء. انظر: «حجة القراءات» ص ١٠٤.

(٢) وحجبتهم في ذلك: أن في دين اليهود ألا يكون أسير من أهل ملتهم في إسار غيرهم، وأن عليهم أن يفدوهم بكل حال، وإن لم يقدمهم القوم الآخرون. انتهى. من «حجة القراءات»، ص ١٠٥.

(٣) «البيان في إعراب القرآن» (١: ٨٧).

فَكَانَ كُلُّ فَرِيقٍ يُقَاتِلُ مَعَ خُلَفَائِهِ، وَإِذَا غَلَبُوا خَرَّبُوا دِيَارَهُمْ وَأَخْرَجُوهُمْ، وَإِذَا أَسِرَ رَجُلٌ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ جَمَعُوا لَهُ حَتَّى يَفْدُوهُ، فَعِيرَتَهُمُ الْعَرَبُ وَقَالَتْ: كَيْفَ تَقَاتِلُونَهُمْ ثُمَّ تَفْدُونَهُمْ؟ فَيَقُولُونَ: أُمِرْنَا أَنْ نَفْدِيَهُمْ وَحُرِّمَ عَلَيْنَا قِتَالُهُمْ، وَلَكِنَّا نَسْتَحْيِي أَنْ نُذِلَّ حُلَفَاءَنَا.

وَالْحِزْبُ: قَتْلُ بَنِي قُرَيْظَةَ وَأَسْرُهُمْ، وَإِجْلَاءُ بَنِي النَّضِيرِ، وَقِيلَ: الْحِزْبُ. وَإِنَّمَا رُدَّ مَنْ فَعَلَ مِنْهُمْ ذَلِكَ إِلَى أَشَدِّ الْعَذَابِ؛ لِأَنَّهُ عَصِيَانَهُ أَشَدُّ. وَفُرِيَ: (تُرَدُّونَ) وَ﴿تَعْمَلُونَ﴾ بِالتَّاءِ وَالْيَاءِ. ﴿فَلَا يَخَفُّ عَنْهُمْ﴾ عَذَابُ الدُّنْيَا بِقِصَاصِ الْحِزْبِ وَلَا يَنْصُرُهُمْ أَحَدٌ بِالْدَفْعِ عَنْهُمْ، وَكَذَلِكَ عَذَابُ الْآخِرَةِ.

[﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَفَعَّيْنَا مِنْ بَعْدِهِ بِالرُّسُلِ وَآتَيْنَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ الْبَيِّنَاتِ وَأَيَّدْنَاهُ بِرُوحِ الْقُدُسِ أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ فَفَرِيقًا ...

بَيْنَهُمْ - أَي: بَيْنَ الْأَوْسِ وَالخَزْرَجِ - ثَارَتْ وَمُنَاصَبَاتٌ، فَاسْتَحَلَفَ الْأَوْسُ قُرَيْظَةَ، وَالخَزْرَجُ النَّضِيرَ لِنُصْرَتِهِمْ عَلَى صَاحِبِهِمْ، وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ الْيَهُودِ مُخَالَفَةٌ وَلَا قِتَالٌ، وَإِنَّمَا كَانُوا يُقَاتِلُونَ لِأَجْلِ حُلَفَائِهِمْ.

قَوْلُهُ: (وَإِذَا أَسِرَ رَجُلٌ مِنَ الْفَرِيقَيْنِ أَي: مِنْ بَنِي قُرَيْظَةَ وَالنَّضِيرِ، «جَمَعُوا» أَي: كِلَا الْفَرِيقَيْنِ «حَتَّى يَفْدُوهُ» مِنَ الْمُشْرِكِينَ.

قَوْلُهُ: (فَيَقُولُونَ: أُمِرْنَا أَنْ نَفْدِيَهُمْ). رَوَى تَحْمِي السُّنَّةِ عَنِ السُّدِّيِّ: أَنَّ اللَّهَ أَخَذَ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي «التَّوْرَةِ»: أَنْ لَا يَقْتُلَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا، وَلَا يُخْرِجَ بَعْضُهُمْ بَعْضًا مِنْ دِيَارِهِمْ، وَأَيُّمَا عَبْدٍ أَوْ أَمِيَّةٍ وَجَدُوهُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ فَاشْتَرَوْهُ بِمَا قَامَ مِنْ ثَمَنِهِ وَأَعْتَقُوهُ^(١).

قَوْلُهُ: (وَ﴿تَعْمَلُونَ﴾)، بِالْيَاءِ نَافِعٌ وَابْنُ كَثِيرٍ وَأَبُو بَكْرٍ، وَبِالتَّاءِ الْفُوقَانِيَّةُ: الْبَاقُونَ^(٢).

(١) انظر: «معالم التنزيل» للبيهقي (١: ١١٨).

(٢) انظر «النشر» (٢: ٢١٨).

كَذَّبْتُمْ وَفَرِيقًا تَقْتُلُونَ ﴿٨٧﴾ وَقَالُوا قُلُوبُنَا غُلْفٌ ﴿٨٨﴾ بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴿٨٩﴾ وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ وَكَانُوا مِن قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَهُ اللَّهُ عَلَى الْكَافِرِينَ ﴿٨٧-٨٩﴾

﴿الْكِتَابَ﴾: التوراة آتاه إياها جملة واحدة. ويقال: قفاه؛ إذا اتبعه، من القفا، نحو ذئبه، من الذئب. وقفاه به: اتبعه إياه، يعني: وأرسلنا على أثره الكثير من الرسل، كقوله: ﴿ثُمَّ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا تَتْرًا﴾ [المؤمنون: ٤٤] وهم: يوشع وأشمویل وشمعون وداود وسليمان وشعيا وأرميا وعزير وحزقييل وإلياس واليسع ويونس وزكريا ويحيى وغيرهم، عليهم السلام. وقيل: «عيسى» بالسرانية إيشوع. و«مريم»: بمعنى الخادم، وقيل: المريم بالعربية من النساء كالزير من الرجال، وبه فُسر قول رؤبة:

قلت ليزير لم تصله مريمه

قوله: (وأشمویل)، قيل: هو تعريب إسماعيل، وليس به؛ لأن قوله: ﴿وَفَقَيْنَا مِنْ بَعْدِهِ﴾ يَأْرُسُلُ ﴿[البقرة: ٨٧] يَا بَاهُ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرَادَ أَنْ هَذَا غَيْرُ إِسْمَاعِيلَ الَّذِي هُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِمَا السَّلَام، وَهُوَ بَعِيدٌ أَيْضًا، لِأَنَّ أَشْمَوِيلَ هَذَا عَلَى مَا أوردَهُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ الْكِسَائِيُّ فِي كِتَابِ «الْمَبْتَدَأ»: أَشْمَوِيلُ بْنُ يَامَ بْنِ حَامٍ مِنْ وَلَدِ هَارُونَ عَلَيْهِ السَّلَام، وَذَكَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي قَوْلِهِ: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى آلِ الْعِيسَى إِسْمَاعِيلَ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّهِمْ لَهُمْ آيَاتُ أَنْتَ أَبْنَى لَنَا مَلِكًا تَقْتُلُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٤٦] وَالنَّبِيُّ أَشْمَوِيلُ، وَقَالَ لَهُمْ: ﴿هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا﴾ [البقرة: ٢٤٦].

قوله: (قلت ليزير لم تصله مريمه)، بغده:

ضليل^(١) أهواء الصبا تندمه

(١) في (ح): «خليل».

ووزن «مریم» عند التَّخْوِين «مَفْعَل»؛ لَأَنَّ فَعِيلًا بفتح الفاء لم يثبت في الأبنية كما ثبت نحو: عَثِرَ وَعَلِبَ. ﴿الْأَيْدِيَّتْ﴾: المعجزات الواضحات والحجج كإحياء الموتى، وإبراء الأكمه والأبرص، والإخبار بالمغيبات.

وَقُرئ: (وَأَيْدِنَاهُ)، ومنه: آجَدَهُ بِالْجِيمِ؛ إِذَا قَوَّاهُ، يُقَالُ:.....

القصيدة قالها رُوبَةُ في أَبِي جَعْفَرِ الدَّوَانِيقِيِّ^(١).

قال الجوهري: الزَّيْرُ مِنَ الرِّجَالِ: الذي يُحِبُّ مُحَادَثَةَ النِّسَاءِ وَجَالِسَتَهُنَّ. وَمَرْيَمُ: مَفْعَلٌ بفتح الميم وسكون الراءِ مِنْ رَامَهُ يَرِيْمُهُ رَيْمًا، أَي: بِرَحْمَةٍ وَفَارَقَهُ. وَمِنْ ثَمَّ قِيلَ: مَرْيَمُ لِلْمَرْأَةِ الَّتِي تُكْثِرُ زِيَارَةَ الرِّجَالِ، كَأَنَّهَا سَمَّيَتْ بِذَلِكَ تَغْلِيحًا كَمَا يُقَالُ: كَافُورٌ لِلْأَسُودِ.

وقال أبو البقاء: ومريم: عَلِمَ أَعْجَمِيٌّ، وَلَوْ كَانَ مُشْتَقًّا مِنْ رَامَ يَرِيْمُ، كَانَ مَرِيْمًا بفتح الميم وسكون الياء، وقد جاء في الأعلام بفتح الياء نحو مَرِيْدٍ، وهو على خلاف القياس^(٢).

وَالضَّلِيلُ بِتشديد اللام: مُبَالَعَةٌ فِي الضَّلَالِ، وَالتَّنَدُّمُ بِمعنى: النَّدَمُ، وَاللَّامُ فِي «لَزِيرٍ» بِمعنى لَاجِلٍ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [مریم: ٧٣] وَضَلِيلٌ: جَرُورٌ صِفَةُ لَزِيرٍ، وَفَاعِلُهُ تَنْدَمُهُ عَلَى الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ عَلَى نَحْوِ: نَهَارُهُ ضَائِمٌ.

قَوْلُهُ: (نَحْوُ: عَثِرَ)، الْعَثِرُ: هُوَ الْغُبَارُ، وَلَا تُفْتَحُ الْعَيْنُ فِيهِ، وَ«عَلِبَ»: اسْمٌ وَإِذَا لَمْ يَجِئْ عَلَى فَعِيلٍ بِضَمِّ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ غَيْرُهُ. وَيَجُوزُ فِيهِ الصَّرْفُ وَمَنْعُهُ^(٣).

قَوْلُهُ: (آجَدَهُ، بِالْجِيمِ: إِذَا قَوَّاهُ)، الْأَيْدُ وَالْأَذُ: الْقُوَّةُ، تَقُولُ مِنْهُ: أَيْدَيْتُهُ عَلَى أَفْعَلْتُهُ، وَتَقُولُ مِنَ الْأَيْدِ: أَيْدَهُ تَأْيِيدًا، أَي: قَوَّاهُ.

(١) يُعَاتَبُهُ فِيهَا عَلَى الْبَطَالَةِ وَمَغَازِلَةِ النِّسَاءِ. انظر: «شرح شواهد الكشاف» (١: ١٦١)، والمرادُ بِأَبِي جَعْفَرٍ هُوَ الْمُتَصَوِّرُ ثَانِي خُلَفَاءِ بَنِي الْعَبَّاسِ، وَمَنْ كَانَ فِي الذَّرْوَةِ الْعُلْيَا مِنَ الشَّجَاعَةِ وَالسُّودِّ، وَلُقِّبَ بِالدَّوَانِيقِيِّ رَمِيًّا بِالْبُخْلِ.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٨٨).

(٣) وهو الذي جزم به ابن عصفور الإشبيلي في «المتع الكبير في التصريف»، ص ٦٥.

الحمدُ لله الذي آجَدَنِي بعدَ ضعيفٍ، وأَوْجَدَنِي بعدَ فقْرٍ. ﴿بُرُوحُ الْقُدُسِ﴾: بِالرُّوحِ المقدَّسةِ، كما تقول: حاتمُ الجودِ، وَرَجُلٌ صديقٍ. وَوَصَفَهَا بِالْقُدُسِ كما قال: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١]، فوصَفَه بالاختصاصِ والتقريبِ للكرامة. وقيل: لأنه لم تَضُمَّهُ الأَصْلَابُ ولا أرحامُ الطَّوَامِثِ. وقيل: بجبرئيل. وقيل: بالإنجيل، كما قال في القرآن: ﴿رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا﴾ [الشورى: ٥٢]. وقيل: باسمِ اللهِ الأعظمِ الذي كان يُجِئِي الموتى بِذِكْرِهِ. والمعنى: ولقد آتينا يا بني إسرائيل أنبياءكم ما آتيناكم، فكلما جاءكم.....

الجوهريُّ: نافَةٌ أَجَدٌ: إذا كانت قوِيَّةٌ مُوثَقَةٌ الخلقِ، وآجَدَهَا اللهُ، وهي مُوجِدَةٌ القَرَأِ، أي: مُوثَقَةٌ الظَّهَرِ.

قوله: (كما تقول: حاتمُ الجودِ)، والأصلُ حاتمُ الجوادِ، ثم حاتمُ الجودِ. فهو من باب إضافة الموصوفِ إلى الصفةِ للمبالغةِ في الاختصاصِ، ففي الصفةِ القدُسُ منسوبٌ إليها، أي: رُوحٌ مقدَّسةٌ، وفي الإضافةِ بالعكسِ، نحو: مألُ زيدٍ. قال المصنّفُ في قوله: ﴿عَذَابُ الْخِزْيِ﴾ [فصلت: ١٦]: أضافَ العذابَ إلى الخِزْيِ على أنه وصفٌ للعذابِ كما تقول: فِعْلُ السَّوءِ، تريدُ الفِعْلَ السَّيِّئَ^(١).

قوله: (كما قال: ﴿وَرُوحٌ مِّنْهُ﴾ [النساء: ١٧١])، التشبيهُ واقعٌ للمبالغةِ في الكرامةِ، أي: فوصَفَهَا بِالْقُدُسِ للكرامةِ، كما وَصَفَهُ بِالْاِخْتِصَاصِ للكرامةِ. الفاءُ في قوله: «فوصَفَهُ» تفسيريَّةٌ، لأنه لا يجوزُ تشبيهُ الوصفِ بالقولِ ففَسَّرَهُ بِالْوَصْفِ لِيَصِحَّ.

قوله: (وقيل: لأنه لم تَضُمَّهُ) عطفٌ من حيث المعنى على قوله: «ووصَفَهَا بِالْقُدُسِ»، أي: وصفَ رُوحَ عيسى بِالْقُدُسِ^(٢)، لمُطَلِّقِ طهارتهِ وبراءتهِ عن الرذائلِ، وقيل: «لأنه لم تَضُمَّهُ الأَصْلَابُ».

(١) «الكشاف» (١٣: ٥٨٧).

(٢) من قوله: «أي وصف» إلى هنا ساقط من (ح).

رسولٌ منهم بالحقِّ ﴿أَسْتَغْفِرُكُمْ﴾ عن الإيذان به، فوسَّطَ بَيْنَ الْفَاءِ وما تَعَلَّقَتْ به همزةُ التوبيخ والتَّعَجُّبِ مِنْ شَأْنِهِمْ. ويجوزُ أن يريد: ولقد آتَيْنَاهُمْ ما آتَيْنَاهُمْ ففعلتُمْ ما فعلتُمْ، ثُمَّ وَبَّحَهُمْ عَلَى ذَلِكَ. ودخولُ الْفَاءِ؛ لِعَطْفِهِ عَلَى الْمَقْدَرِ. فَإِنْ قُلْتَ: هَلَّا قِيلَ: وفريقًا قَتَلْتُمْ! قُلْتَ: هُوَ عَلَى وَجْهِينِ: أَنْ تُرَادَ الْحَالُ الْمَاضِيَةُ؛ لِأَنَّ الْأَمْرَ فَطِيعٌ؛

قوله: (فوسَّطَ بَيْنَ الْفَاءِ وما تَعَلَّقَتْ به همزةُ التوبيخ)، يعني: قوله تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ﴾ مُسَبِّبٌ عَنْ قَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ﴾ [البقرة: ٨٧]، ولهذا دَخَلَتْ «الْفَاءُ» عَلَيْهِ عَلَى تَقْدِيرٍ: نَحْنُ أَنْعَمْنَا عَلَيْكُمْ بِعَنْوَ مُوسَى، وَإِيَّتَاهُ الْكِتَابَ، ثُمَّ اتَّبَعْنَاهُ الرِّسْلَ، وَإِيَّتَاهُ عِيسَى الْبَنَاتِ، لِنُشْكِرُوا تِلْكَ النِّعَمَ بِالتَّلْقِي بِالْقَبُولِ، فَعَكْسْتُمْ بِأَنْ كَذَّبْتُمْ فَرِيقًا، وَقَصَدْتُمْ قَتْلَ آخَرِينَ عَلَى نَحْوِ: ﴿وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ﴾ [الواقعة: ٨٢]، ثُمَّ أَدْخَلَ بَيْنَ الْمُسَبِّبِ وَالسَّبَبِ هَمْزَةَ التَّوْبِيخِ والتَّعَجُّبِ لِتَعْكِيهِمْ فِيهَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ.

واعْلَمْ أَنَّ إِدْخَالَ الْهَمْزَةِ فِي أُنْثَاءِ الْكَلَامِ خِلَافُ الْأَصْلِ؛ لِأَنَّ رُبِّيَّتَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ، لَكِنَّهُمْ قَدْ يُقْجِمُونَهَا لِلتَّأْكِيدِ، قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: دَخَلَتْ «الْفَاءُ» هَاهُنَا لِتَرْبِطَ مَا بَعْدَهَا بِمَا قَبْلَهَا، وَالْهَمْزَةُ لِلتَّوْبِيخِ^(١).

وَقَالَ الرَّجَاجُ: الْأَلِفُ فِي قَوْلِهِ: «أَفَأَنْتَ» فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَفَمَنْ حَقَّ عَلَيْهِ كَلِمَةُ الْعَذَابِ أَفَأَنْتَ تُنْفِقُ مِنْ فِي النَّارِ﴾ [الزمر: ١٩] جَاءَتْ مُؤَكَّدَةً مُعَادَةً لِمَا طَالَ الْكَلَامُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصْلُحُ أَنْ تَأْتِيَ بِالْفِ الْاسْتِفْهَامِ فِي الْأِسْمِ وَالْفِ أُخْرَى فِي الْخَبَرِ^(٢).

واعْلَمْ أَنَّ هَذَا أَصْلٌ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَقَانُونٌ يُرْجَعُ إِلَيْهِ سِيَمًا فِي هَذَا «الْكِتَابِ»، فَإِنَّهُ قَدْ يُكَرَّرُ فِيهِ هَذَا الْمَعْنَى مَرَارًا.

قوله: (ويجوزُ أن يريد: ولقد آتَيْنَاهُمْ) فعلٌ هذا ما عَقَبُوا الْإِتْيَانَ مَحْذُوفٌ وَهُوَ قَوْلُهُ:

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٨٩).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٣٤٩) وافتتحه بقوله: هذا من لطيف العربية، ومعناه معنى الشرط والجزاء.

فَأُرِيدَ اسْتِحْضَارُهُ فِي النَّفْسِ وَتَصْوِيرُهُ فِي الْقُلُوبِ؛ وَأَنْ يُرَادَ: وَفَرِيقًا تَقْتُلُوهُمْ بَعْدُ؛ لَأَنْكُمْ تَحْمُونَ حَوْلَ قَتْلِ مُحَمَّدٍ ﷺ لَوْلَا أَنِي أَعِصِمُهُ مِنْكُمْ؛ وَلِذَلِكَ سَحَرْتُمُوهُ،.....

«فَفَعَلْتُمْ» (١) مَا فَعَلْتُمْ» فَهُوَ كِنَايَةٌ عَنْ عَيْنِ (٢) التَّكْذِيبِ وَالْقَتْلِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ قَبَائِحِهِمْ وَعِنَادِهِمْ. ثُمَّ اسْتَأْنَفَ الْكَلَامَ مَوْبِحًا لَهُمْ عَلَى ذَلِكَ، مُصَدِّرًا الْجُمْلَةَ بِهَمْزَةِ الْإِنْكَارِ قَائِلًا: «أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ عَلَى تَقْدِيرٍ: أَكْفَرْتُمْ وَخَالَفْتُمْ، فَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ. وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ: «الْفَاءُ لِعَطْفِهِ عَلَى الْمَقْدَرِ» وَهُوَ كَفَرْتُمْ. هَذَا تَقْدِيرُ صَاحِبِ «الْمِفْتَاحِ» (٣). فَالْهَمْزَةُ عَلَى الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مُفْحَمَةٌ، وَعَلَى الثَّانِي: لَا.

وَتَلْخِصُهُ: أَنَّ «الْفَاءَ» فِي قَوْلِهِ: «أَفَكُلَّمَا» إِنَّمَا سَبَبِيَّةٌ أَوْ عَاطِفَةٌ، فَإِذَا كَانَتْ سَبَبِيَّةً يَكُونُ مَا بَعْدَهَا مُسَبَّبًا عَمَّا قَبْلُهَا عَلَى سَبِيلِ التَّعْكِيسِ، فَلَا يَجِبُ تَقْدِيرُ مُسَبَّبٍ آخَرَ، فَتَكُونُ الْهَمْزَةُ مُقْحَمَةً (٤) بَيْنَ السَّبَبِ وَالْمُسَبَّبِ، وَإِذَا كَانَتْ عَاطِفَةً فَيَجِبُ تَقْدِيرُ مُسَبَّبٍ عَنِ الْإِيتَاءِ قَبْلَ الْهَمْزَةِ، وَتَقْدِيرُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بَعْدَهَا، وَالْوَجْهُ هُوَ الْآخِرُ لِمَا يَحْصُلُ مِنْهُ تَنْبِيهُ التَّقْرِيعِ وَالتَّوْبِيخِ إجمالًا وَتفصيلًا.

وَقِيلَ: الْمَقْدَرُ «فَفَعَلْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ». وَلَيْسَ بِذَلِكَ، وَيُدْفَعُ «ثُمَّ» فِي قَوْلِهِ: «ثُمَّ وَبَحَّهِمْ» لِأَنَّهُ يَسْتَدْعِي إِشَاءَ كَلَامٍ مَتَرَاخٍ فِي الْمَرْتَبَةِ، وَالْفَاءُ الْعَاطِفَةُ تَنَافِيهِ، وَلِأَنَّ الْمَشَارَإِلِيهِ بِقَوْلِهِ: «عَلَى ذَلِكَ» هُوَ «فَفَعَلْتُمْ مَا فَعَلْتُمْ». قَالَ الْقَاضِي: الْفَاءُ فِي قَوْلِهِ: «فَفَرِيقًا كَذَّبْتُمْ» لِلْسَبَبِيَّةِ أَوْ التَّفْصِيلِ (٥)، يَعْنِي لِقَوْلِهِ: «أَسْتَكْبَرْتُمْ»، بِمَعْنَى: أُنْفِثْتُمْ أَوْ تَعَظَّمْتُمْ مِنْ أَنْ تَكُونُوا أَتْبَاعًا، لِأَنَّهُمْ كَانُوا مُتَّبِعِينَ فَأَثَرُوا الدُّنْيَا عَلَى الْآخِرَةِ أَيْضًا.

(١) فِي (ف): «فَعَلْتُمْ».

(٢) فِي (ط): «عَنْ غَيْرِ».

(٣) مِفْتَاحُ الْعُلُومِ، ص ٢٠٨.

(٤) فِي (ط): «فَالْهَمْزَةُ مُقْحَمَةٌ».

(٥) «أَنْوَارُ التَّنْزِيلِ» (١: ٣٥٨).

وَسَمَّيْتُمْ لَهُ النَّشَاءَ، وَقَالَ ﷺ عِنْدَ مَوْتِهِ: «مَا زَالَتْ أَكْلَةُ خَيْبَرَ تُعَادُنِي، فَهَذَا أَوَانُ قَطَعْتُ أَبْهَرِي». ﴿عُلْفٌ﴾: جَمْعُ أَغْلَفَ،

قوله: (ما زالت أكلة خيبر تُعَادُنِي) رَوَيْنَا عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: «يَا عَائِشَةُ، مَا أَزَالَ أَجْدُ أَلَمِ الطَّعَامِ الَّذِي أَكَلْتُ بِخَيْبَرَ، وَهَذَا أَوَانُ وَجَدْتُ انْقِطَاعَ أَبْهَرِي مِنْ ذَلِكَ السَّمِّ»^(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ^(٢)، وَلَيْسَ فِي الرَّوَايَةِ «تُعَادُنِي».

وفي «النهاية»: تُعَادُنِي وتُعَاوِدُنِي، أَي: يُرَاجِعُنِي أَثَرُ سَمِّهَا فِي أَوْقَاتٍ مَعْدُودَةٍ^(٣).

الجوهري: الْعِدَادُ: اهْتِاجٌ وَجَعُ اللَّدِيعِ؛ وَذَلِكَ إِذَا تَمَّتْ لَهُ سَنَةٌ مُذْ يَوْمَ لِدِعَ اهْتِاجَ بِهِ الْأَلَمُ، يُقَالُ: عَادَتُهُ اللَّسْعَةُ إِذَا أَتَتْهُ لِعِدَادٍ، قَالَ الشَّاعِرُ:

أَلَا قَسِي مِّنْ تَذَكُّرِ آلِ لَيْلَى كَمَا يَلْقَى السَّلِيمُ مِنَ الْعِدَادِ^(٤)

النهاية: الأبر: عِرْقٌ مُسْتَبِطٌ الْقَلْبِ، إِذَا انْقَطَعَ لَمْ يَبْقَ مَعَهُ حَيَاةٌ، وَقِيلَ: هُوَ عِرْقٌ مَنْشُوءٌ مِنَ الرَّأْسِ، وَيَمْتَدُّ إِلَى الْقَدَمِ، وَلَهُ شَرَايِنُ تَتَّصِلُ بِأَكْثَرِ الْأَطْرَافِ وَالْبَدَنِ، فَالَّذِي فِي الرَّأْسِ مِنْهُ يُسَمَّى النَّأْمَةُ، وَيَمْتَدُّ إِلَى الْحَلْقِ، فَيُسَمَّى الْوَرِيدَ، وَإِلَى الصَّدْرِ، فَيُسَمَّى الْأَبْهَرَ، وَإِلَى الظَّهْرِ، فَيُسَمَّى الْوَتِينَ، وَالْفَوَاذُ مُعَلَّقٌ بِهِ، وَإِلَى الْفَخِذِ، فَيُسَمَّى النَّسَاءَ، وَإِلَى السَّاقِ فَيُسَمَّى الصَّافِنَ.

وَكَانَ مِنْ حَدِيثِ الشَّاةِ الْمَسْمُومَةِ عَلَى مَا رَوَيْنَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا فَتَحْتُ خَيْبَرَ، أَهْدَيْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شاةً فِيهَا سَمٌّ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنِّي سَأَلْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ، فَهَلْ أَنْتُمْ صَادِقِي عَنْهُ؟» قَالُوا: نَعَمْ يَا أَبَا الْقَاسِمِ، فَقَالَ لَهُمْ: «مَنْ أَبُوكُمْ؟» قَالُوا: فُلَانٌ، قَالَ: «كَذَبْتُمْ بِلِ

(١) فِي (ط): «الْأَلَمُ».

(٢) «صَحِيحُ الْبُخَارِيِّ» (٤٤٢٨) تَعْلِيقًا، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) «الْنَهَايَةُ فِي غَرِيبِ الْحَدِيثِ» (٣: ١٨٩).

(٤) ذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ فِي «الصَّحاحِ» (٥٠٧: ٢).

أي: هي خلقةٌ وجيلةٌ مَغْشَاةٌ بأغْطِيَّةٍ لا يَتَوَصَّلُ إليها ما جاء به مُحَمَّدٌ ﷺ ولا تَفْقَهُهُ، مُسْتَعَارٌ مِنَ الْأَغْلَفِ الذي لم يُجْتَن، كقولهم: ﴿قُلُوبُنَا فِي أَكِنَّةٍ مِمَّا نَدْعُونَآ إِلَيْهِ﴾ [نصبت: ٥]، ثُمَّ رَدَّ اللَّهُ أَنْ تَكُونَ قُلُوبُهُمْ مَخْلُوقَةٌ كَذَلِكَ؛ لَأَنْهَا خُلِقَتْ عَلَى الْفِطْرَةِ وَالتَّمَكُّنِ مِنْ قَبُولِ الْحَقِّ بِأَنَّ اللَّهَ لَعَنَهُمْ وَخَذَلَهُمْ بِسَبَبِ كُفْرِهِمْ، فَهُمْ الَّذِينَ غَلَّفُوا قُلُوبَهُمْ بِمَا أَحَدَّثُوا مِنَ الْكُفْرِ الزَّائِعِ عَنِ الْفِطْرَةِ وَتَسَبَّبُوا بِذَلِكَ؛ لِمَنْعِ الْأُلْطَافِ الَّتِي تَكُونُ.....

أبوكم فلان، قالوا: صَدَقْتَ وَبَرَزْتَ، قال: «فهل أنتم صادقٌ عن شيءٍ إن سألتكم عنه؟» قالوا: نعم، يا أبا القاسم، وإن كَذَبْنَاكَ عَرَفْتَ كما عَرَفْتَهُ فِي آبِنَا، وسأق الحديث إلى أن قال: «هل جعلتم في هذه الشاة سماً؟» قالوا: نعم. قال: «فما حَمَلَكُم على ذلك؟» قالوا: أردنا إن كُنْتَ كاذباً أن نستريح منك، وإن كنت صادقاً لم يضرَّك» رويناهُ في «صحيح البخاري»^(١).

قوله: (أي: هي خَلِقةٌ وَجِيلَةٌ مَغْشَاةٌ) مُغْشَاةٌ: خَبِرُ «هي»، و«خِلقةٌ» و«جِيلَةٌ» منصوبتان: إِمَّا تَمَيِّزاً أَوْ حَالاً أَوْ ظَرْفًا.

قوله: (فَهُمُ الَّذِينَ غَلَّفُوا قُلُوبَهُمْ بِمَا أَحَدَّثُوا) إِلَى آخِرِهِ فِيهِ إِشْعَارٌ بِادِّعَاءِ التَّخْصِصِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ مَذْهَبُهُ، يَعْنِي هُمُ الَّذِينَ تَسَبَّبُوا بِأَنْ غَلَّفُوا قُلُوبَهُمْ، لَا أَنَّهَا مَخْلُوقَةٌ لِلَّهِ، يَدُلُّ عَلَيْهِ ادِّعَاؤُهُمْ أَنَّ قُلُوبَهُمْ مَجْبُولَةٌ عَلَى الْكُفْرِ. وَرَدَّ اللَّهُ قَوْلَهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٨٨]. فقوله: «لَعَنَهُمُ اللَّهُ» عَلَى هَذَا وَضِعَ مُوَضَّعٌ: غَلَّفَ اللَّهُ.

والجوابُ ما ذَكَرَهُ صَاحِبُ «الانْتِصَافِ»: إِنَّمَا كَذَّبَهُمْ فِي ادِّعَائِهِمْ عَدَمَ الْإِسْطَاعَةِ وَالتَّمَكُّنِ، وَإِنَّمَا هُمْ اخْتَارُوا الْكُفْرَ عَلَى الْإِيمَانِ، فَوَقَعَ اخْتِيَارُهُمْ مَقَارِنَا بِخَلْقِ اللَّهِ إِيَّاهُ فِي قُلُوبِهِمْ بَعْدَ مَا أَنْشَأَهُمْ عَلَى الْفِطْرَةِ إِقَامَةً لِلْحُجَّةِ عَلَيْهِمْ^(٢).

(١) برقم (٥٧٧٧)، وأخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٩٨٢٧)، والدارمي برقم (٦٩) والنسائي في «السنن

الكبرى» (١٣٥٥)، والبيهقي في «دلائل النبوة» (١١٥: ٢-١١٦) وغيرهم.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (١: ١٦٤).

للمتوقع إيمانهم وللمؤمنين. ﴿فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ﴾: فإيمانًا قليلًا يؤمنون، و«ما» مزيدة؛ وهو إيمانهم ببعض الكتاب، ويجوز أن تكون القلة بمعنى العدم.....

وقلت: في قوله: ﴿بَلْ لَعَنَهُمُ اللَّهُ بِكُفْرِهِمْ﴾ ترقُّ إلى الأغلظ، وردَّ لقولهم بما ادَّعَوْهُ أُبْلَغَ رَدًّا، كأنهم قالوا: نحن من الذين حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ، فَرُدُّوا: بل أنتم مطرودون، وأكفر منهم حيث جعلتم ما هو سبب للإيمان سببًا للكفر قديمًا كما قال: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٧] وحديثًا حيث جاءكم كتاب من عند الله مُصَدِّقٌ لما معكم، ورسولٌ كنتم تستفتحون بقدمه على الكفار، فكذبتم بالكتاب وكفرتُم بالرسول، فلذلك كَرَّرَ اللعنة، وجعله تشميًا للآية بقوله: ﴿فَلَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى الْكُفْرِينَ﴾ وعقبه بقوله: ﴿فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ﴾ [البقرة: ٩٠].

قوله: (و«ما» مزيدة) قال أبو البقاء: «ما» مزيدة و«قليلًا» صفةٌ مُصَدِّرٌ محذوف أي: فإيمانًا قليلًا ما يؤمنون، وقيل: صفةٌ لظرف، أي: زمانًا قليلًا يؤمنون، ولا يجوز أن تكون «ما» مُصَدِّرَةٌ لأن «قليلًا» لا يبقى له ناصب. وقيل: نافيةٌ، وفيه ضَعْفٌ لتقدم معمولٍ «ما» في حيزٍ «ما» النافية عليها^(١).

قوله: (بمعنى العدم)، النهاية: هذا اللفظ^(٢) يُسْتَعْمَلُ فِي نَفْيِ أَصْلِ الشَّيْءِ كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ: «أَنَّهُ كَانَ يُقَالُ لِلْعَوِّ أَيُّ: لَا يَلْعَوُ أَضْلًا. وَمِنْهُ قَوْلُ الْحَسَّاسِيِّ: قَلِيلُ التَّشْكِيِّ.....»^(٣)

أي: عديمه.

(١) «التيان في إعراب القرآن» (١: ٩٠).

(٢) يعني «قليلًا» وليس يعني به لفظ «العدم». انظر: «النهاية في غريب الحديث» (٤: ٩١).

(٣) البيت لتأبط شراً، وتماؤه:

قليل التشكي للمهم يُصِيْهُ كثير الهوى، شتى النوى والمسالك

قال المرزوقي مبيِّنًا دلالة البيت: واستعمل لفظ القليل والقصد إلى نفي الكل، وهذا كما يقال: فلان قليل الاكتراث بغيره فلان، والمعنى: لا يكثر. انظر: «شرح ديوان الحماسة» (١: ٩٤-٩٥).

وقيل: «عُلْفٌ» تخفيفٌ «عُلْفٌ» جمع «غلاف»، أي: قلوبنا أوعيةٌ للعلم، فنحنُ مُسْتَعْنُونَ بها عندنا عن غيره. وروى عن أبي عمرو: (قلوبنا عُلْفٌ) بضمّتين.

«كَتَبْتُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ» هو القرآن «مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ» من كتابهم لا يُخالفه. وقرأ: (مصدقاً) على الحال. فإن قلت: كيف جازَ نصيبها عن النكرة؟ قلت: إذا وُصِفَ النكرة تَخَصُّصٌ؛ فصَحَّ انتصابُ الحالِ عنه، وقد وُصِفَ «كَتَبْتُ» بقوله: «مَنْ عِنْدِ اللَّهِ». وجوابُ «لَمَّا» محذوفٌ؛ وهو نحو: كَذَّبُوا به، واستهانوا بمجيئه، وما أشبه ذلك. «يَسْتَفْتِيهِمْ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا»: يَسْتَنْصِرُونَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ؛

قوله: (وروي عن أبي عمرو: «قلوبنا عُلْفٌ» بضمّتين) وهي شاذّة وإن تُسَبِّت إلى الإمام^(١).

قوله: (وجوابُ «لَمَّا» محذوفٌ، وهو نحو: كَذَّبُوا به واستهانوا بمجيئه وما أشبه ذلك) يعني حُدِفَ الجوابُ ليدلَّ على الإبهامِ والشيوع. نقل الإمام عن المبرّد: أن «لَمَّا» الثانية تكرارٌ لطول الكلام، والجواب: كفروا به، كقوله تعالى: «أَعِدُّوا لَهُمْ إِذَا يَأْتِيَهُمْ وَكَفَرُوا تَرَابًا وَعِظْلًا أَكْثَرَ مَخْرُجُونَ» [المؤمنون: ٣٥] كرر آتاكم، والجوابُ الجملةُ الشرطية، فلَمَّا جاءهم ما عَرَفُوا كفروا به.

وقال أبو البقاء: هذا ضعيفٌ، لأنَّ «لَمَّا» لا تُجابُ بالفاء، إلّا أن يذهبوا به مذهبَ الأخفش في أن الفاء زائدة^(٢).

(١) وهي رواية اللؤلؤي عن أبي عمرو، وهي رواية شاذّة، وروى الباقر عنه أنه خفف، والمعروف عنه التخفيف، يعني «عُلْفٌ» انظر: «السبعة» ص ١٦٤. و«عُلْفٌ» هو جمع غلاف، والمعنى على هذه القراءة: أنّ قلوبنا أوعيةٌ للعلم فهي غير محتاجةٍ إلى علمٍ آخر. انتهى من «الدرّ المصون» (١: ٢٩٦).

(٢) «البيان في إعراب القرآن» (١: ٩٠).

إِذَا قَاتَلُوهُمْ قَالُوا: اللَّهُمَّ انصُرْنَا بِالنَّبِيِّ الْمَبْعُوثِ فِي آخِرِ الزَّمَانِ الَّذِي نَجِدُ نَعْتَهُ وَصِفَتَهُ فِي التَّوْرَةِ، وَيَقُولُونَ لِأَعْدَائِهِمْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ: قَدْ أَظْلَمَ زَمَانُ نَبِيٍّ يَخْرُجُ بِتَصْدِيقِ مَا قُلْنَا فَتَقْتُلُكُمْ مَعَهُ قَتْلَ عَادٍ وَإِزْمَ. وَقِيلَ: مَعْنَى ﴿يَسْتَفْتِحُوكَ﴾: يَفْتَحُونَ عَلَيْهِمْ وَيَعْرِفُونَهُمْ أَنْ نَبِيًّا يُبْعَثُ مِنْهُمْ قَدْ قَرَّبَ أَوَانُهُ.....

وقلت: والمعنى أيضًا لا يُسَاعِدُ عليه؛ لأنَّ الشرطَ كلامًا في شأنِ الكتاب، والجزاء في شأنِ الرسول، فلا يتطابقُ الشرطُ والجزاء.

فإن قلت: نظيره قوله تعالى بعد هذا: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَهُمْ نَبَذَ فَرِيقٌ مِنَ الَّذِينَ آلَوْا أَلْكَتَبَ كِتَابَ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٠١] لأنَّ نَبَذَ الكتاب هو الجزاء، وهو كلامٌ في الكتاب، والشرطُ كلامٌ في الرسول.

قلت: الفرقُ ظاهر، لأنَّ ذَكَرَ الرسولَ فيما نحنُ بصدِّه وهو قوله: ﴿وَكَاوَأَمِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُوكَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ تابعٌ لذكرِ الكتاب، وقيدٌ للفعل، وتثمينٌ للمعنى، فلا يصحُّ أن يُمحَضَّ الجزاءُ بذكرِ الرسول، بخلافه في تلك الآية، فإنَّ ذَكَرَ الرسولَ كالتمهيد لذكرِ الكتاب، فلذلك استقام «نَبَذَ فَرِيقٌ» أن يكونَ جزاءً، وأمَّا المعنى الذي عليه كلامُ المصنِّف. فإنَّ قوله: ﴿وَكَاوَأَمِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُوكَ﴾ جملةٌ حاليةٌ مُقرَّرةٌ لجهة الإشكال، «وقد» مُقدِّرةٌ، أي: انظروا إلى عنادِ هؤلاء، فإتهم لما جاءَ الكتابُ المُصَدِّقُ لما معهم، والحالُ أنهم كانوا من قَبْلُ يستتصرون على الكفارِ بمنَّ أنزَلَ عليه الكتابُ، كذبوا به واستهانوا، وقوله: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ﴾ [البقرة: ٨٩] جملةٌ معطوفةٌ على الجملةِ الأولى بعد تمامها، لتدلَّ الأولى على سوءِ معاملتهم مع الكتابِ الذي هو مُصَدِّقٌ لما معهم، والثانية مع الرسولِ الذي كانوا يستفتحون به ويعرفونه حقَّ معرفته.

قوله: (أَظْلَمَ زَمَانُ نَبِيٍّ)، الجوهري: هو من قولك: أَظْلَمَكَ فُلَانٌ، إِذَا دَنَا مِنْكَ كَأَنَّهُ أَلْقَى عَلَيْكَ ظِلَّهُ، ثم قيل: أَظْلَمَكَ أَمْرٌ وَأَظْلَمَكَ شَهْرٌ كَذَا.

وَالسَّيِّئُ لِلْمُبَالِغَةِ، أَي: يَسْأَلُونَ أَنْفُسَهُمُ الْفَتْحَ عَلَيْهِمْ، كَالسَّيِّئِ فِي اسْتَعْجَبَ وَاسْتَسْخَرَ، أَوْ يَسْأَلُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا أَنْ يُفْتَحَ عَلَيْهِمْ. ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا﴾ مِنَ الْحَقِّ ﴿كَفَرُوا بِهِ﴾؛ بَغْيًا وَحَسَدًا وَحِرْصًا عَلَى الرِّيَاسَةِ. ﴿عَلَى الْكُفْرَيْنِ﴾ أَي: عَلَيْهِمْ؛ وَضَعًا لِلظَّاهِرِ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ؛.....

وقوله: ﴿يَسْتَفْتِحُونَ﴾ معناه: يَسْتَعْلِمُونَ خَبْرَهُ مِنَ النَّاسِ، وَقِيلَ: يَطْلُبُونَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى بِذِكْرِهِ الظَّفَرَ، وَقِيلَ: كَانُوا يَقُولُونَ: إِنَّا نُنْصُرُ بِمُحَمَّدٍ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ عَلَى عِبْدَةِ الْأَوْتَانِ^(١).

قوله: (وَالسَّيِّئُ لِلْمُبَالِغَةِ) أَي: هُوَ مِنْ بَابِ التَّجْرِيدِ، جَرَّدُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ أَشْخَاصًا، وَسَأَلُوهُمْ الْفَتْحَ. الْمَعْنَى: يَا نَفْسُ عَرِّفِي الْكَافِرِينَ أَنَّ نَبِيًّا يُبْعَثُ إِلَيْهِمْ وَهُوَ الْمُرَادُّ بِقَوْلِهِ: «أَيِ يَسْأَلُونَ أَنْفُسَهُمُ الْفَتْحَ عَلَيْهِمْ»، وَمِنهُ قَوْلُهُمْ: مَرَّ مُسْتَعْجِلًا. أَي: مَرَّ طَالِبًا لِلْإِسْتَعْجَالِ مِنْ نَفْسِكَ مَكَلَّفًا إِيَّاهَا التَّعَجِيلَ.

قوله: (أَوْ يَسْأَلُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا أَنْ يُفْتَحَ عَلَيْهِمْ) يَعْنِي أَنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ كَانَ يَقُولُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ: انْصُرْنِي عَلَى الْكَافِرِينَ نَقَاتِلْ مَعَ النَّبِيِّ الْمُبْعُوثِ. هَذَا مِثْلُ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ فِي أَنَّ السَّيِّئَ مُجْرَى عَلَى الْحَقِيقَةِ. وَفِي أَنَّ الْفَتْحَ مُضْمَرٌ مَعْنَى النُّصْرَةِ بِوَسْطَةِ «عَلَى»، وَالْوَجْهُ الثَّانِي مِنْ قَوْلِهِمْ: فَتَحَ عَلَيْهِ كَذَا، إِذَا أَعْلَمَهُ وَوَقَّعَهُ عَلَيْهِ، كَقَوْلِهِمْ: أَخَذْتُوهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ. وَيَجُوزُ أَنْ يُرَادَ: أَوْ يَسْأَلُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا أَنْ يُعْلِمُوا الْكَفَّارَ أَنَّ نَبِيًّا يُبْعَثُ.

الرَّاعِبُ: الْإِسْتِفْتَاحُ: طَلَبُ الْفَتْحِ، وَالْفَتْحُ ضَرْبَانِ: فَتْحُ إِلَهِي، وَهُوَ النُّصْرَةُ بِالْوَصُولِ إِلَى الْعُلُومِ وَالْهُدَايَاتِ الَّتِي هِيَ ذَرِيعَةٌ إِلَى الثَّوَابِ وَالْمَقَامَاتِ الْمَحْمُودَةِ، وَفَتْحُ دُنْيَوِيٍّ، وَهُوَ النُّصْرَةُ فِي الْوَصُولِ إِلَى اللَّذَاتِ الْبَدَنِيَّةِ^(٢).

(١) هذه الفقرة وردت في (ط) بعد فقرة: «قوله: أَوْ يَسْأَلُ بَعْضُهُمْ».

(٢) «تفسير الراغب» (١: ٢٥٧-٢٥٨).

للدلالة على أَنَّ اللعنة لحققتهم لكفرهم. واللام للعهد، ويجوز أن تكون للجنس ويدخلوا فيه دُخولاً أولياً.

[يُنْزِلُ اللَّهُ بِمَا أَكْفَرُوا أَن يَكْفُرُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ بَعِيًّا أَن يُنْزَلَ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ عَلَى مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ فَبَاءَ وَبَعْضُ عَلَى عَصَبٍ وَلِلْكَافِرِينَ عَذَابٌ مُهِينٌ * وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ آمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا تَأْمِنُوا بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ قُلْ فَلِمَ تَقْتُلُونَ أَنْبِيَاءَ اللَّهِ مِنْ قَبْلُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٠-٩١﴾]

قوله: (دخولاً أولياً) أي: قضدياً؛ لأن لفظاً^(١) الكافرين يعم اليهود وغيرهم من سائر المشركين، لكن اليهود داخلون في هذا العام دخولاً قضدياً؛ لأن الكلام سبق بالأصالة فيهم، وهو من الكناية؛ لأن اللعنة إذا شملت الكافرين أجمع - وهؤلاء منهم - فيلزم أن تلحقهم على البت والقطع، وهو أقوى مما إذا قيل: فلعنة الله عليهم.

فإن قلت: قولك: هو من الكناية يُنافي تقريرك وهو أَنَّ اللعنة إذا شملت الكافرين إلى آخره لما تقرر أَنَّ الكناية هي الانتقال من لازم الشيء إلى ملزومه^(٢).

قلت: لا منافاة؛ لأن هذه الكناية تُسمى إيهائية، وإتيا يُصار إليها إذا كان الموصوف مُبالغا في ذلك الوصف، ومنهم كما فيه، حيث إذا دُكرَ خطر ذلك الوصف بالبال نحو قولهم لمن يقتني رذيلة من الرذائل ويصير عليها: أنا إذا نظرْتُكَ خطرَ بيالي سبابك وسباب كل من هو بصددك وأبناء جنسك. فاليهود لما بالغوا في الكفر والعناد وكتبان أمر رسول الله ﷺ ونعى الله عليهم ذلك، صار الكفر كأنه صفة غير مفارقة لذكرهم، فكان هذا الكلام لازماً لذكرهم ورديقه وأنهم أولى الناس دخولاً فيه، لكونهم تسببوا لاستحلاب هذا القول في غيرهم، ويدلوا أنفسهم فيه، وأنشد صاحب «المفتاح» في المعنى:

(١) في (ف): «أغلظ».

(٢) لتيام الفائدة، انظر: «مفتاح العلوم» ص ٢٠٧.

«ما»: نكرة منصوبة مفسرة لفاعل «بشس»، بمعنى: بشس شيئاً اشتروا به أنفسهم. والمخصوص بالذم: «أَنْ يَكْفُرُوا» و«أَشْتَرُوا» بمعنى: باعوا. «بَغْيًا»: حسداً وطلباً لما ليس لهم،.....

إذا الله لم يسبق إلا الكرام فسقى وجوة بني حنبل^(١)

وقال: إنه في إفادة كرم بني حنبل كما ترى^(٢)، لا خفاء فيه^(٣).

قوله: (ما نكرة منصوبة) قال أبو البقاء: «ما» نكرة موصوفة، و«اشتروا» صفتها، و«أن يكفروا» مخصوص بالذم^(٤).

قوله: (و«أَشْتَرُوا» بمعنى: باعوا) وهو من الأضداد^(٥). فالأنفس بمنزلة الثمن والكفر بمنزلة الثمن^(٦)؛ لأن أنفسهم لا تشتري بل تباع، فهو على الاستعارة. أي: إتهم اختاروا الكفر على الإيمان، وبدلوا أنفسهم فيه، وإنما وضع الأنفس موضع الإيمان، ليؤذن بأن الأنفس إنما خلقت للعلم والعمل به المعبر عنه بالإيمان، فلما بدلوا الإيمان بالكفر فكأنهم بدلوا الأنفس به.

قوله: (بَغْيًا): حسداً) قوله: حسداً تفسير لقوله تعالى: «بَغْيًا» ثم قوله: «وطلباً لما ليس لهم» تفسير للحسد؛ لأن البغي الذي هو الظلم. أعم من الحسد، ففسره بالحسد لاقتضاء الكلام.

(١) ذكره السكاكي في «مفتاح العلوم» ص ١٧٩ غير منسوب لأحد، وعزه الزمخشري للسكك المازني في «ربيع الأبرار» (١: ٢١)، وهو في «حاسة القرشي» ص ٣٥٢ لزهير السكك التميمي في قوم من بني عمه يقال لهم: بنو حنبل.

(٢) «مفتاح العلوم» ص ١٧٩.

(٣) من قوله: «وقال: إنه في إفادة» إلى هنا ساقط من (ط).

(٤) «التيان في إعراب القرآن» (١: ٩١).

(٥) وقد سبق تحريره من كلام ابن الأنباري في كتاب «الأضداد».

(٦) سقط من (ح) و(ف) قوله: «والكفر بمنزلة الثمن».

وهو عِلَّةٌ ﴿أَشْتَرُوا﴾. ﴿أَنْ يُنْزَلَ﴾: لَأَنْ يُنْزَلَ، أَوْ: عَلَى أَنْ يُنْزَلَ، أَي: حَسَدُوهُ عَلَى أَنْ يُنْزَلَ اللَّهُ ﴿مِنْ فَضْلِهِ﴾ الذي هو الوحي ﴿عَلَى مَنْ يَشَاءُ﴾ وتقتضي حكمته إرساله...

ومعنى الحسد طلب ما ليس من حق العبد؛ لأن إزالة النعمة التي عرف الله موقعها في المحسود ليس لأحد توخي زواله^(١)، وقيل: «طلباً» عطف على «حسداً» وكلاهما تفسير لقوله: ﴿بَغِيًّا﴾. وقيل: التقدير: اشتروا لبغيتهم وبغوا لحسدكم، والأول هو الوجه لقوله: «أي: حسدوه على أن ينزل الله» وقد صرح الواحدي به حيث قال: ﴿بَغِيًّا﴾^(٢)، أي: حسداً.

قال اللحياني: بغيت على أخيك بغياً، أي: حسدته، فالبغي: أصله الحسد، ثم سمي الظلم بغياً؛ لأن الحاسد يظلم المحسود جهده طلباً لإزالة نعم الله عنه^(٣).

وينصّره قول الزجاج: كفروا بغياً وعداوة للنبي ﷺ؛ لأنهم لم يشكوا في نبوته، وإنما حسدوه على ما أعطاه الله تعالى^(٤)، فإنه لم يتجاوز عن معنى الحسد، وأي داء أدوى منه! قوله: (وهو عِلَّةٌ ﴿أَشْتَرُوا﴾) قال القاضي: وهو عِلَّةٌ ﴿أَنْ يَكْفُرُوا﴾ دون اشتروا، للفصل^(٥).

وقلت: المعنى مع الأول؛ لأن فيه إبدال أنفسهم بالكفر كأن لمجرد العناد الذي هو نتيجة الحسد، كأنه قيل: بش الاستبدال! استبدال أنفسهم بالكفر لأجل محض الحسد، على أن قوله: «أن يكفروا» مخصوص بالذم فلا يكون فاصلاً.

(١) في (ط): «زوالها».

(٢) قوله: «بغياً» من (ط).

(٣) انظر: «الوسيط» للواحدي (١: ١٧٣).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٧٣).

(٥) «أنوار التنزيل» (١: ٣٦٠).

﴿بَاءٌ وَبَعْضٌ عَلَى عَصَبٍ﴾: فصاروا أحقَاءَ بغضبٍ مترادف؛ لأنهم كفروا بنبي الحق وبغوا عليه، وقيل: كفروا بمحمد بعد عيسى. وقيل: بعد قولهم: ﴿عَزَّزْتُ ابْنَ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، وقولهم: ﴿يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، وغير ذلك من أنواع كفرهم. ﴿يَمَّا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾ مُطْلَقٌ فيما أنزل الله من كل كتاب.

﴿قَالُوا نُوْمُنُ بِمَا أَنْزَلَ عَلَيْنَا﴾ مَقِيدٌ بالتوراة، ﴿وَيَكْفُرُونَ بِمَا وَرَاءَهُ﴾ أي: قالوا ذلك والحال أنهم يكفرون بما وراء التوراة، ﴿وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ﴾ منها..

قوله: (فصاروا أحقَاءَ بغضبٍ مترادف) دل على كونهم أحقَاءَ به ترتب الحكم على الوصف بالفاء، والمعنى: فلذلك تمكنا في الغضب تمكنا الملاك في ملكهم ومبوتهم، ومنه الحديث: «فليتبوأ مقعده من النار»^(١) وإليه أومى الزجاج بقوله: معنى باؤوا: احتملوا، يقال: قد بؤت بهذا الذنب، أي: احتملته، أي: باؤوا بغضبٍ على غضب. أي: بإثم استحقوا به النار على إثم تقدّم استحقوا به النار^(٢).

قوله: (والحال أنهم يكفرون بما وراء التوراة). قال القاضي: «يكفرون» حال من الضمير في «قالوا»، ووراء في الأصل مصدرٌ جُعِلَ ظَرْفًا، ويضاف إلى الفاعل فيراد به ما يتوارى به وهو خلقه، وإلى المفعول ويراد به ما يواريه وهو قدامه، وهو من الأضداد^(٣).

قوله: ﴿لِمَا مَعَهُمْ﴾ منها «من» بيان «ما»، والضمير في «منها» للتوراة، وقيل: «من» للتبعية، والضمير للكتاب^(٤)، أي: الذي معهم وهو التوراة بغضب الكتاب^(٥).

(١) هو جزء من قوله ﷺ: «مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَدًّا فَلْيَتْبَأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» أخرجه البخاري (١٠٦)، ومسلم (٣)، وغيرهما من حديث علي رضي الله عنه.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٧٤).

(٣) «أنوار التنزيل» (١: ٣٦١)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلَكٌ يَأْخُذُ كُلَّ مَبِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف: ٧٩] قيل: معناه: قدامهم. وفيه بحث بين المفسرين، واستبعده ابن عطية في «المحرر الوجيز».

(٤) في (ط): «للكتب».

(٥) في (ط): «الكتب».

غَيْرَ خَالَفٍ لَهُ. وَفِيهِ نَوْذٌ لِمَقَالَتِهِمْ، لَأَنَّهُمْ إِذَا كَفَرُوا بِمَا يُؤَافِقُ التَّوْرَةَ فَقَدْ كَفَرُوا بِهَا. ثُمَّ اعْتَرَضَ عَلَيْهِمْ بِقَتْلِهِمُ الْأَنْبِيَاءَ مَعَ ادْعَائِهِمُ الْإِبْيَانَ بِالتَّوْرَةِ، وَالتَّوْرَةَ لَا تَسُوِّغُ قَتْلَ الْأَنْبِيَاءِ.

[وَلَقَدْ جَاءَكُمْ مُوسَى بِالْبَيِّنَاتِ ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ] * وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاسْمَعُوا قَالُوا سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَأَشْرَيْنَا فِي قُلُوبِهِمُ الْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ قُلْ يَسْكَايَا مَرُكُمُ بِهِ إِيْسَايَاكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴿٩٢-٩٣﴾

﴿وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ يجوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا، أَي: عَبْدَتُمُ الْعِجْلَ وَأَنْتُمْ وَاضِعُونَ الْعِبَادَةَ غَيْرَ مَوْضِعِهَا؛ وَأَنْ يَكُونَ اعْتِرَاضًا، بِمَعْنَى: وَأَنْتُمْ قَوْمٌ عَادَتُكُمْ الظُّلْمَ. وَكُرِّرَ رَفْعُ الطُّورِ؛ لِإِنِّي نَبَطَ بِهِ مِنْ زِيَادَةِ لَيْسَتْ مَعَ الْأُولَى مَعَ مَا فِيهِ مِنَ التَّوَكِيدِ.....

قَوْلُهُ: (وَفِيهِ رَدٌّ لِمَقَالَتِهِمْ) أَي: أَدْمَجَ فِي إِيقَاعِ «وَتَكْفُرُونَ» حَالًا مِنْ فَاعِلٍ «تُؤْمِنُ» هَذَا الْمَعْنَى يَعْنِي: أَنْتُمْ فِي هَذِهِ الدَّعْوَى شَاهِدُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْكَفْرِ.

قَوْلُهُ: (وَأَنْ يَكُونَ اعْتِرَاضًا) أَي: تَذْيِيلًا؛ لِأَنَّ الْمَعْتَرِضَةَ هِيَ الَّتِي اعْتَرَضَتْ بَيْنَ كَلَامٍ، أَوْ بَيْنَ كَلَامَيْنِ مُتَّصِلَيْنِ مَعْنَى، وَالتَّذْيِيلُ مَا يُؤَكِّدُ بِهِ تَمَامَ الْكَلَامِ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ حَالًا وَبَيْنَهَا أَنْ تَكُونَ اعْتِرَاضًا، أَنَّ الْحَالَ لِبَيَانِ هَيْئَةِ الْمَعْمُولِ، وَالْاعْتِرَاضُ لِتَأْكِيدِ الْجُمْلَةِ بِتَمَامِهَا، وَمِنْ ثُمَّ قَالَ فِي الْحَالِ: «وَأَنْتُمْ وَاضِعُونَ الْعِبَادَةَ غَيْرَ مَوْضِعِهَا»، وَفِي الْاعْتِرَاضِ: «وَأَنْتُمْ قَوْمٌ عَادَتُكُمْ الظُّلْمَ» أَي: ذَابُ الظُّلْمِ اسْتَمَرَّ مِنْكُمْ، وَعِبَادَةُ الْعِجْلِ نَوْعٌ مِنْهُ، وَأَيْضًا الْجُمْلَةُ الْحَالِيَّةُ مُقَيَّدَةٌ لِلْمُطْلَقِ، فَتَكُونُ كَالْمُخَصَّصِ لِلْعَامِّ، وَالْمَعْتَرِضَةُ أَعْمُ مِمَّا اعْتَرَضَتْ فِيهِ، وَإِلَيْهِ الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ: «وَأَنْتُمْ قَوْمٌ عَادَتُكُمْ الظُّلْمَ».

قَوْلُهُ: (كَرَّرَ رَفْعَ الطُّورِ لِإِنِّي نَبَطَ بِهِ مِنْ زِيَادَةِ لَيْسَتْ مَعَ الْأُولَى) وَذَلِكَ أَنَّهُ^(١) ذَكَرَ فِي الْأُولَى:

(١) فِي (ط): «لَأَنَّهُ».

﴿وَأَسْمَعُوا﴾ ما أُمِرْتُمْ به في التَّوراة، ﴿قَالُوا سَمِعْنَا﴾ قَوْلَكَ ﴿وَعَصَيْنَا﴾ أَمْرَكَ. فإن قلت: كيف طابَقَ قوله جوابهم؟ قلت: طابَقَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ قَالَ لَهُمْ: ﴿وَأَسْمَعُوا﴾، وَلَيْكُنْ سَمَاعُكُمْ سَمَاعَ تَقَبُّلٍ وَطَاعَةٍ، فَقَالُوا: ﴿سَمِعْنَا﴾ وَلَكِنْ لَا سَمَاعَ طَاعَةٍ.....

﴿وَأَذْكُرُوا مَا فِيهِ﴾ وَذَكَرَ هَاهُنَا: ﴿وَأَسْمَعُوا﴾، وَالْمَرَادُ بِقَوْلِهِ: ﴿خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ يَقْوَاهُ﴾ التَّلَقِّي بِالْقَبُولِ وَالتَّمَسُّكُ بِمَا فِيهِ مَعَ وَفُورِ نَشَاطٍ. وَيَقُولُ: ﴿وَأَسْمَعُوا﴾ الْعَمَلُ بِمَا فِيهِ، وَالطَّاعَةُ لِأَمْرِهِ، وَحِفْظُ مَا فِيهِ، وَكَذَلِكَ مَعْنَى: ﴿وَأَذْكُرُوا مَا فِيهِ﴾، وَقَالَ ثَمَّةٌ: ﴿ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ بَعْدَ ذَلِكَ﴾ وَهَاهُنَا ﴿سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا﴾ وَهُوَ مِثْلُهُ؛ لِأَنَّ مَنْ سَمِعَ وَعَصَى، فَقَدْ تَوَلَّى بَعْدَ الْمِثَاقِ، وَأَمَّا الزِّيَادَةُ فِيهِ قَوْلُهُ: ﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمْ أَلْعَجَلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ الْآيَةُ وَالْمَرَادُ بِكُفْرِهِمْ ذَلِكَ الْعِصْيَانُ وَالتَّوَلَّى فَوَضَعَهُ مَوْضِعَ الْمُضْمَرِّ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ الْعِصْيَانُ وَالتَّوَلَّى هُوَ كُفْرٌ مِنْهُمْ وَجُحُودٌ بِالْآيَاتِ وَكُفْرَانٌ بِتِلْكَ النِّعَمِ، وَأَنَّهُ أَذَى إِلَى عِبَادَةِ الْعَجَاجِيلِ، وَيَأْنِ يُخَاطَبُوا بِقَوْلِهِ: ﴿يَتَسَامَايَا أُمِرْكُمْ بِهِ إِيمَانُكُمْ﴾ عَلَى سَبِيلِ التَّهَكُّمِ وَالسَّخَرَةِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قَوْلُهُ: (وَلَيْكُنْ سَمَاعُكُمْ سَمَاعَ تَقَبُّلٍ) وَمَرْجِعُهُ إِلَى الْقَوْلِ بِالْمَوْجِبِ. أَمْرُهُمْ بِالسَّمَاعِ فَأَجَابُوهُ، وَلَكِنْ عَلَى طَرِيقِ الْعِصْيَانِ، وَنَظِيرُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ أَذُنٌ قُلْ أَذُنٌ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ [التوبة: ٦١].

الرَّاعِبُ: قَوْلُهُ: اسْمَعُوا مَعْنَاهُ: افْهَمُوا، وَقِيلَ: اْعْمَلُوا بِهِ، وَوَجْهُ ذَلِكَ: أَنَّ الشَّيْءَ يُسْمَعُ ثُمَّ يُتَخَيَّلُ، ثُمَّ يُفْهَمُ، ثُمَّ يُعْمَلُ بِهِ إِنْ كَانَ ذَلِكَ الْمَسْمُوعُ مِمَّا يَقْتَضِي عَمَلًا، وَلَمَّا كَانَ السَّمَاعُ مَبْدَأَ الْعَمَلِ غَايَةً، وَمَا بَيْنَهُمَا وَسَائِطٌ، صَحَّ أَنْ يُذَكَّرَ وَيُرَادَ بِهِ بَعْضُ الْوَسَائِطِ، وَأَنْ يُعْنَى بِهِ الْغَايَةُ وَهِيَ الْعَمَلُ^(١).

(١) «تفسير الراغب» (١: ٢٦٢).

﴿وَأَشْرَبُوا فِي قُلُوبِهِمْ الْغَيْصَ﴾ أي: تَدَاخَلَهُمْ حُبُّ وَالْخِرَاصُ عَلَى عِبَادَتِهِ كَمَا يَتَدَاخَلُ الثَّوْبُ الصَّبْغُ. وقوله: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ﴾ بَيَانٌ لِمَكَانِ الْإِشْرَابِ، كَقَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾ [النساء: ١٠].....

قوله: (أي: تَدَاخَلَهُمْ حُبُّ... كَمَا يَتَدَاخَلُ الثَّوْبُ الصَّبْغُ) قَالَ الزَّجَّاجُ: معناه: شَقُوا حُبَّ الْعِجْلِ، فَحَذَفَ الْحَبَّ وَأَقِيمَ الْعِجْلَ مَقَامَهُ^(١).

النهاية: وفي الحديث: «وَأَشْرَبَتْهُ قُلُوبُكُمْ» أي: سَقَيْتُهُ قُلُوبُكُمْ كَمَا يُسْقَى الْعَطْشَانُ الْمَاءَ: وَأَشْرَبَ قَلْبُهُ كَذَا، أي: حَلَّ مَحَلَّ الشَّرَابِ وَاخْتَلَطَ كَمَا يَخْتَلِطُ الصَّبْغُ بِالثَّوْبِ^(٢).

الراغب: مِنْ عَادَتِهِمْ إِذَا أَرَادُوا تَحَامِرَ حُبٍّ أَوْ بُغْضٍ فِي الْقَلْبِ أَنْ يَسْتَعِيرُوا لَهَا اسْمَ الشَّرَابِ إِذْ هُوَ أَبْلَغُ مَنَاجِعِ الْبَدَنِ، وَلِذَلِكَ قَالَتِ الْأَطْبَاءُ: الْمَاءُ مَطْيِئَةُ الْأَغْذِيَةِ وَالْأَدْوِيَةِ، وَبُرْكُوبُهَا يُبْلَغُ أَقْصَايِ الْأَمْكَنَةِ، قَالَ:

تَغْلَغَلَ حَيْثُ لَمْ يَبْلُغْ شَرَابٌ وَلَا حُزْنٌ وَلَمْ يَبْلُغْ سُورُورٌ^(٣)

وقيل: الْأَصْلُ حُبُّ الْعِجْلِ، فَحَذَفَ الْمُضَافُ، وَلَيْسَ فِي إِثْبَاتِهِ مِنَ الْمُبَالَغَةِ [مَا] فِي حَذْفِهِ، لِأَنَّهُ نَبَأٌ أَنْ فَرَطَ شَغْفُهُمْ بِهِ أَثْبَتَ صُورَةَ الْعِجْلِ فِي قُلُوبِهِمْ رَاسِخَةً^(٤).

قوله: ﴿فِي قُلُوبِهِمْ﴾ بَيَانٌ لِمَكَانِ الْإِشْرَابِ؛ وَذَلِكَ أَنَّ قَوْلَهُ: وَأَشْرَبُوا حُبَّ الْعِجْلِ مُبْهَمٌ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿قَالَ رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾ [طه: ٢٥] كَمَا أَنَّ «صَدْرِي» بَيَانٌ لِقَوْلِهِ: «لِي»

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٧٥).

(٢) في (ط): «الصبغ الثوب».

(٣) البيت لعبيد الله بن عبد الله بن عتبة بن مسعود رحمه الله، ذكره القالي في «الأمالي» (٣: ٢٢٣) وقيل:

تَغْلَغَلَ حُبَّ عَثْمَةَ فِي فُؤَادِي فَبَادِيهِ مَعَ الْخَافِ...

﴿يَكْفُرْهُمْ﴾: بسبب كفرهم. ﴿يَسْمَايَا مُرْكُم بِهِ إِيْمَانُكُمْ﴾: بالثبوت؛ لأنه ليس في التوراة عبادة العجايل.

وإضافة الأمر إلى إيمانهم تهكم، كما قال قوم شعيب: ﴿أَصْلَوْتُكَ تَأْمُرُكَ﴾ [هود: ٨٧]، وكذلك إضافة الإيمان إليهم. وقوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ تشكيك في إيمانهم، وقدح في صحة دعواهم له.

[﴿قُلْ إِنْ كَانَتْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ * وَلَنْ يَتَمَنَّوَهُ أَبَدًا بِمَا قَدِمْتُمْ عَلَيْهِمْ * وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ * وَلَنَجْذِثُنَّهُمْ أَهْرَاسَ النَّاسِ عَلَى حَيَوَةٍ وَمِنْ الَّذِينَ أَشْرَكُوا يَوَدُّ أَحَدُهُمْ أَنْ يُعَمَّرَ أَلْفَ سَنَةٍ وَمَا هُوَ بِمُعَمَّرٍ مِنْهُ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ وَاللَّهُ بَصِيرٌ بِمَا يَعْمَلُونَ﴾ ٩٤-٩٦]

﴿خَالِصَةً﴾: نصب على الحال من ﴿الدَّارِ الْآخِرَةِ﴾ والمراد الجنة.....

لأنه أفاد أن شيئاً ما عنده محتاج إلى الشرح، فبيّن بقوله: صدر ذلك الميهم، كذلك قوله: ﴿وَأَشْرَبُوا﴾: مبهّم. لا يعلم منه أي مكان من أمكنة جسدكم تداخل فيها الحب. فبيّن أن المكان هو قلوبهم، وهذا من المبالغات والإيذان بأن المقام يقتضي مزيد التقرير.

قوله: (﴿خَالِصَةً﴾: نصب على الحال من ﴿الدَّارِ الْآخِرَةِ﴾) قيل: الوجه أن تكون حالاً من الضمير المستتر في الخبر العائد إلى الدار الآخرة، لأن اسم كان لا يقع عنه الحال.

قال الحديثي: إن الأفعال الناقصة لا تعمل في الحال؛ لأنه لم يوت بها لنسبة حديث محقق إلى فاعلها حتى يقتضي تعلقات، يعني إذا قلت: كان زيد قائماً، لم ترد به أن زيداً ثبت، بل تريد به أن القيام المنسوب إليه ثبت لا غير، وذلك حاصل لزيد وإن لم تذكر «كان»، ولذا توهم كثير أنه لا دلالة لها على الحديث، بل وضعها للدلالة على مجرد الزمان، فلذا لم تعمل إلا في الاسم والخبر.

وفي كلام صاحب «المفتاح» ما يُشعر بهذا المعنى، قال: إِنَّ الْخَبَرَ هُنَاكَ هُوَ نَفْسُ الْمُسْنَدِ لَا بَقِيْدٌ لِلْمُسْنَدِ إِنَّمَا تَقْيِيْدُهُ هُوَ كَانَ؛ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْهُ بِأَنْ يُقَالَ: إِنَّ كَوْنَهَا لِثَبُوتِ الْقِيَامِ الْمُنْسُوبِ إِلَى الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ لَا يَمْنَعُ عَمَلَهَا فِي الْحَالِ، فَالْحَالُ حَيْثُ قِيْدٌ لِلْمُقَيَّدِ. وقالوا: دَلِيلُ كَوْنِ اسْمِ «كَانَ» فَاعِلًا: أَنَّ الْمُصَنَّفَ وَابْنَ الْحَاجِبِ لَمْ يَذْكُرَا اسْمَ «كَانَ» فِي الْمَرْفُوعَاتِ، عَلَى أَنَّهَا أُوْرِدَا خَبَرَ هُمَا فِي الْمَنْصُوبَاتِ^(١). وَذَكَرَ ابْنُ الْحَاجِبِ فِي شَرْحِ خَبَرِي «كَانَ» وَ«أَنَّ» مَا يُشْعِرُ بِاخْتِيَارِهِ كَوْنَهُ فَاعِلًا^(٢).

قَالَ أَبُو الْبَقَاءِ: خَبَرُ «كَانَ» لَكُمْ وَ«عِنْدَ اللَّهِ» ظَرْفٌ وَ«خَالِصَةٌ» حَالٌ. وَالْعَامِلُ «كَانَ» أَوْ الْاسْتِقْرَارُ، أَوْ الْخَبَرُ «عِنْدَ اللَّهِ» وَ«خَالِصَةٌ» حَالٌ، فَالْعَامِلُ فِيهَا إِنَّمَا «عِنْدَ اللَّهِ» أَوْ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ أَوْ كَانَ أَوْ لَكُمْ^(٣).

وَقَالَ ابْنُ جَنِّي فِي «الْدَمَشْقِيَّاتِ»: يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ نَصْبِ «كَانَ» وَأَخَوَاتِهَا الْأَحْوَالُ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ

تَمَامُهُ:

مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطُّحَالِ^(٤)

وَقَوْلُهُ:

(١) انظر: «المفصل» للزخشي، ص ٩١.

(٢) «أُمَالِي ابْنِ الْحَاجِبِ» لابْنِ الْحَاجِبِ (٢: ١٢٢).

(٣) «التَّبَيَّانُ فِي إِعْرَابِ الْقُرْآنِ» (١: ٩٤).

(٤) هُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَبْيُوِيَّةِ فِي «الْكِتَابِ» (١: ٢٩٨)، وَذَكَرَهُ ثَعْلَبُ فِي «مِجَالَسِهِ» ص ١٢٥، وَابْنُ جَنِّي فِي «سَرِّ

صِنَاعَةِ الْإِعْرَابِ» (١: ١٢٦) وَغَيْرُهُمْ مِنْ غَيْرِ عَزَوْا لِأَحَدٍ.

أي: سألتم لكم خاصة بكم ليس لأحد سواكم فيها حق، يعني: إن صحَّ قولكم:.....

فَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَآن^(١)

وَأَنشَدَ:

صَخْبٌ كَانَ دَعَاءَ عَبْدٍ مَنَافِهِ فِي رَأْسِهِ، عَقَبَ الصَّبَاحُ الْجَافِلِ^(٢)
جَوَزَ أَنْ يَكُونَ «فِي رَأْسِهِ» حَالًا مِنَ الدَّعَاءِ، وَ«عَقَبَ الصَّبَاحُ» خَبَرًا، وَأَنْ يَكُونَ «فِي رَأْسِهِ»
مُتَعَلِّقًا بِنَفْسِ الدَّعَاءِ.

وَقَالَ السَّيِّدُ ابْنُ الشَّجَرِيِّ فِي «الْأَمَالِي»^(٣): وَمَنْ مَنَعَ إِعْمَالَ «كَانَ» فِي الْأَحْوَالِ فَغَيْرُ
مَأْخُودٍ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الْحَالَ فَضْلَةٌ فِي الْخَيْرِ مَنَكُورَةٌ، فَرَاتِحَةُ الْفِعْلِ تَعْمَلُ فِيهَا، فَمَا ظَنُّكَ بِ«كَانَ»
وَهِيَ فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ تَعْمَلُ الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ فِي الْأَسْمِ الظَّاهِرِ وَالْمُضْمَرِ، وَلَيْسَتْ «كَانَ» فِي نَصْبِهَا
الْحَالُ بِأَسْوَأَ حَالًا مِنْ حَرْفِ التَّنْبِيهِ وَاسْمِ الْإِشَارَةِ. وَحَكَى أَبُو زَكْرِيَّا^(٤) فِي «شَرْحِ الْمُتَنَبِّئِي» عَنْ
أَبِي الْعَلَاءِ الْمَعْرِيِّ أَنَّهُ قَالَ: زَعَمَ بَعْضُ التَّحْوِيلِينَ أَنَّ «كَانَ» لَا تَعْمَلُ فِي الْحَالِ.

قَوْلُهُ: (خَاصَّةً بِكُمْ)، الرَّاعِبُ: الْخَالِصُ كَالصَّافِي لَكِنَّ الصَّافِيَ يُقَالُ فِيهِ لَمْ يَكُنْ فِيهِ قَبْلَ
شَوْبٍ، دُونَ خَالِصٍ، فَإِنَّهُ لَا يُقَالُ إِلَّا فِيهِ كَانَ فِيهِ شَوْبٌ فَرَأَى مِنْهُ^(٥).

(١) هُوَ جُزْءٌ مِنْ بَيْتٍ لِكَعْبٍ بِنِ جُعِيلٍ، وَنَمَامُ رَوَاتِهِ:

فَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَآنَ لَمْ يُفَقِّعْ عَنِ الْمَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى تَقْدَدَا

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيحِيهِ (١: ٢٩٨). وَالْحَرَآنُ: الشَّدِيدُ الْعَطَشِ. يَصِفُ عَاشِقًا ظَفِرَ بِلِقَاءِ حَبِيبَتِهِ فَقَتَلَهُ
الْحُبُّ سُرُورًا بِهَا كَالَّذِي عَبَّ الْمَاءَ فَلَمْ يَقْلِعْ عَنْهُ حَتَّى تَشْتَقَّ بَطْنُهُ مِنْ شِدَّةِ الْإِمْتِلَاءِ.

(٢) هُوَ لَتَمِيمُ بْنُ أَبِي بِنِ مَقِيلٍ، وَهُوَ فِي «دِيَوَانِهِ»، ص ١٠٩.

(٣) لَيْسَ فِي «الْأَمَالِي» الْمَطْبُوعَةِ، وَلَكِنَّهُ مَذْكُورٌ فِي «مَا لَمْ يُنْشَرْ مِنَ الْأَمَالِي الشَّجَرِيَّةِ»، ص ٤.

(٤) يَعْنِي الْخَطِيبُ التَّبْرِيزِيُّ أَبَا زَكْرِيَّا يَحْيَى بْنُ عَلِيٍّ الشَّيْبَانِي (ت ٥٠٢ هـ)، كَانَ مِنْ أُمَّةِ اللُّغَةِ، أَخَذَ عَنِ الْمَعْرِيِّ
وغيره، وَتَصَانِيفُهُ قَاضِيَةٌ بِإِمَامِيَّتِهِ، لَهُ تَرْجُمَةٌ فِي «وَفَيَاتِ الْأَعْيَانِ» (٦: ١٩١)، وَ«الْمُنْتَظَمُ» (٩: ١٦١).

(٥) «تَفْسِيرُ الرَّاعِبِ» ص ٢٦٤، وَانْظُرْ: «مَفْرَدَاتُ الْقُرْآنِ»، ص ٢٩٢.

﴿لَنْ يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ كَانَ هُودًا﴾. و﴿النَّاسِ﴾ لِلْجَنَسِ، وقيل: للعهد، وهم المسلمون. ﴿فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ﴾؛ لَأَنَّ مَنْ أَيقَنَ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ اشْتَقَّ إِلَيْهَا، وَتَمَنَّى سُرْعَةَ الْوَصُولِ إِلَى النِّعَمِ وَالتَّخَلُّصِ مِنَ الدَّارِ ذَاتِ الشَّوَابِ، كَمَا رُوِيَ عَنِ الْمُبَشِّرِينَ بِالْجَنَّةِ مَا رُوِيَ: كَانَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَطُوفُ بَيْنَ الصَّفَّيْنِ فِي غِلَالَةٍ، فَقَالَ لَهُ ابْنُهُ الْحَسَنُ: مَا هَذَا بِزِيِّ الْمَحَارِبِينَ. فَقَالَ: يَا بُنَيَّ لَا يُبَالِي أَبُوكَ عَلَى الْمَوْتِ سَقَطَ أُمٌّ عَلَيْهِ سَقَطَ الْمَوْتُ. وَعَنْ حُدَيْفَةَ: أَنَّهُ كَانَ يَتَمَنَّى الْمَوْتَ، فَلَمَّا احْتَضَرَ قَالَ: حَيْبٌ جَاءَ عَلَى فَاقَةٍ، لَا أَفْلَحُ مَنْ نَدِمَ، يَعْنِي عَلَى التَّمَنَّى. وَقَالَ عَمَارٌ بِصَفَّيْنِ: الْآنَ الْأَقْيُ الْأَجِبَّةُ مُحَمَّدًا وَحَزَبَهُ،.....

قوله: (بَيْنَ الصَّفَّيْنِ) أَي: بَيْنَ صَفِّ الْعَدُوِّ وَصَفِّ الْمُسْلِمِينَ.

قوله: (جَاءَ عَلَى فَاقَةٍ) أَي: تَمَنَّى الْمَوْتَ وَجَاءَنِي وَقْتُ حَاجَتِي إِلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «لَا أَفْلَحُ مَنْ نَدِمَ» يَرِيدُ: تَمَنَّى فَلَمَّا جَاءَ مَا نَدِمْتُ، فَعَمَّ وَقَالَ: لَا أَفْلَحُ، وَهُوَ يَحْتَمِلُ الدَّعَاءَ أَيْضًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١).

قوله^(٢): (بِصَفَّيْنِ) قَالَ الصَّغَانِي: صِفَّيْنِ: مَوْضِعُ قُرْبِ الرَّقَّةِ عَلَى شَاطِئِ الْفُرَاتِ عَلَى الْجَانِبِ الْغَرْبِيِّ بَيْنَ الرَّقَّةِ وَبَالِسِ^(٣)(٤). وَكَانَتْ وَقْعَةُ صِفَّيْنِ سَنَةَ سَبْعٍ وَثَلَاثِينَ غُرَّةَ صَفَرٍ، وَهِيَ وَقْعَةُ بَيْنَ عَلِيٍّ وَمَعَاوِيَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا^(٥).

صِفَّيْنِ: بِكَسْرِ الصَّادِ الْمُهْمَلَةِ وَكَسْرِ الْفَاءِ.

(١) انظر: خبر حذيفة رضي الله عنه في «حلية الأولياء» (١: ٢٨٢).

(٢) تأخرت هذه الفقرة في (ح) بعد قوله: «ومن ثم ذكر عمارًا وحذيفة».

(٣) في (ح): «بالسن».

(٤) انظر: «معجم البلدان» (٣: ٤١٤).

(٥) وقد أفردها بالتصنيف الإمام نصر بن مزاحم الميقرِيُّ فصنَّف كتابه «وقعة صِفَّيْنِ»، وهو مطبوع بتحقيق الأستاذ عبد السلام هارون رحمه الله.

وكانَ كُلُّ واحدٍ من العشرةِ يحبُّ الموتَ ويَحْنُ إليه. وعن النبي ﷺ: «لو تَمَنَّوا الموتَ لَغَصَّ كُلُّ إنسانٍ بريقه فماتَ مكانه، وما بقيَ على وجه الأرضِ يهوديٌّ».

﴿بِمَا قَدَّمْتِ أَيْدِيَهُمْ﴾ بما أسلفوا من موجباتِ النارِ من الكفرِ بمحمدٍ.....

قوله: (كُلُّ واحدٍ من العشرةِ) وهم العشرةُ المُبَشَّرة. رَوَيْنَا عن عبد الرَّحْمَنِ بنِ عوفٍ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «أبو بكرٍ في الجنة، وعُمَرُ في الجنة، وعِشَاءُ في الجنة، وعليٌّ في الجنة، وطَلْحَةُ في الجنة، والزُّبَيْرُ في الجنة، وعبدُ الرَّحْمَنِ بنُ عوفٍ في الجنة، وسعدُ ابن أبي وقاصٍ في الجنة، وسعيدُ بنُ زيدٍ في الجنة، وأبو عُبَيْدَةَ بنُ الجراحِ في الجنة» أخرجه الترمذي^(١)، ولأبي داودَ نحوه.

وتخصَّصُ العشرةِ بعد ذكرِ المُبَشَّرِينَ بالجنةِ يدلُّ أنَّ المرادَ بالمُبَشَّرِينَ أعمُّ من العشرة، ومن ثَمَّ ذَكَرَ عَزَّازًا ومُحَدِّثَةً.

قوله: (يُحِبُّ الموتَ)، الراغب^(٢): لَأَنَّ المحبةَ^(٣) داعيةٌ إلى الشوق، والشوقُ داعٍ إلى محبةٍ لقاءِ المُحِبُّوب، ومَحَبَّةُ لِقَائِهِ داعيةٌ إلى تَأْتِي سَهولِ السَّيْلِ إليه، ولا سَبِيلَ إلى الطَّرِيقِ إليه إِلَّا بالموتِ، فيجبُ أن يكونَ الموتُ مُتَمَنَّى. وقيل: سرورُ المؤمنِ بموتهِ كسرورِ القَادِمِ إذا رَدَّ عَلَى أَهْلِهِ. وفي الحديثِ: «مَنْ أَحَبَّ لِقَاءَ اللَّهِ، أَحَبَّ اللَّهُ لِقَاءَهُ»^(٤).

قوله: ﴿بِمَا قَدَّمْتِ أَيْدِيَهُمْ﴾ بما أسلفوا من موجباتِ النارِ). قال القاضي: ولما كانت اليدُ

(١) أخرجه الترمذي (٣٧٤٧)، وأبو داود (٤٦٤٨)، وابن ماجه (١٣٣)، وغيرهم. وفي الباب عن سعيد بن زيد عند الترمذي (٣٧٤٨) وقال: هو أصح، يعني من الحديثِ المرويِّ من طريق عبد الرَّحْمَنِ بنِ عوف.

(٢) «تفسير الراغب» (١: ٢٦٦).

(٣) في (ط): «لأن الموت».

(٤) أخرجه البخاري (٦٥٠٧)، ومسلم (٢٦٨٣) وغيرهما من حديثِ عبادةِ بن الصامت رضي الله عنه. ومعنى الحديثِ كما فسَّره رسولُ الله ﷺ: «أَنَّ المؤمنَ إذا حَضَرَ الموتُ بُشِّرَ بِرُضْوَانِ اللَّهِ وكرامته، فليسَ شيءٌ أَحَبَّ إليه ممَّا أمَّاتَه، فأحبُّ لقاءَ اللَّهِ وأحبُّ اللَّهُ لِقَاءَهُ».

وبما جاء به، وتحريف كتاب الله، وسائر أنواع الكفر والعصيان. وقوله: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ من المعجزات؛ لأنه إخبار بالغيب، وكان كما أخبر به، كقوله: ﴿وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ [البقرة: ٢٤]. فإن قلت: ما أدراك أنهم لم يتمنوا؟ قلت: لأنهم لو تمنوا لنقل ذلك كما نقل سائر الحوادث، وكان ناقلوه من أهل الكتاب وغيرهم من أولي المطاعين في الإسلام أكثر من الذر، وليس أحد منهم نقل ذلك. فإن قلت: التمني من أعمال القلوب، وهو سر لا يطلع عليه أحد، فمن أين علمت أنهم لم يتمنوه؟ قلت: ليس التمني من أعمال القلوب، إنما هو قول الإنسان بلسانه: ليت لي كذا! فإذا قاله قالوا: تمتي. و«ليت» كلمة التمني، ومحال أن يقع التحدي بها في الضائير والقلوب، ولو كان التمني بالقلوب وتمنوا لقالوا: قد تمنينا الموت في قلوبنا، ولم يُنقل أنهم قالوا ذلك.....

العاملَةُ مُخْتَصَّةٌ بِالْإِنْسَانِ وآلَةُ لِقْدَرَتِهِ، بها عامة صنائعه، ومنها أكثر منافعه، عُبرَ بها عن النفس تارة، وعن القدرة أخرى^(١).

وقلت: الظاهر أن قوله: ﴿وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ [البقرة: ٩٥] الآية جملة معترضة كقوله: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَأْتُوا﴾ [البقرة: ٢٤] وينصره قول الزجاج: «ولتجدتهم» حال من فاعل «قل»: المعنى: أنك لتجدتهم في حال دعائهم إلى تمتي الموت أخرص الناس على حياة^(٢). فالآية معترضة بين الحال وعاملها.

قوله: «ليت» كلمة التمني يعني إذا قال الرجل بلسانه كذا، قال أهل اللغة: إنه تمتي، فعبروا عن القول بالتمني، وقالوا أيضًا: إن كلمة «ليت» للتمني.

قوله: (ومحال أن يقع التحدي)، وذلك أن قوله: ﴿فَتَمَنَّوْا﴾ طلب للتمني على سبيل التحدي، وإنما يظهر العجز إذا لم يصدر منهم ما طلب منهم. وقوله: «ولو كان التمني» تنزل

(١) «أنوار التنزيل» (١: ٣٦٤).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (١: ١٧٧).

فإن قلت: لم يقولوه لأنهم علموا أنهم لا يُصدّقون. قلت: كم حُكي عنهم من أشياء قالوا بها المسلمون من الافتراء على الله وتحريف كتابه وغير ذلك، مما علموا أنهم غير مصدّقين فيه، ومما لا محمل له إلا الكذب البحت ولم يبالوا، فكيف يمتنعون من أن يقولوا: إن التمني من أفعال القلوب وقد فعلناه، مع احتمال أن يكونوا صادقين في قولهم وإخبارهم عن ضمايرهم؟ وكان الرجل يُخبر عن نفسه بالإيمان فيصدّق مع احتمال أن يكون كاذباً؛ لأنه أمرٌ خاف لا سبيل إلى الاطلاع عليه. ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ تهديد لهم. ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ﴾ هو من وَجَدَ بمعنى: عَلِمَ، المتعدّي إلى مفعولين في قولهم: وجدت زيداً ذا الحفاظ، ومفعولاه: «هم»، ﴿أَحْرَصَ﴾. فإن قلت: لم قال: ﴿عَلَى حَيَوَةٍ﴾ بالتنكير؟ قلت: لأنه أراد حياةً مخصوصةً؛ وهي الحياة المتطاولة؛ ولذلك كانت القراءة بها أوقع من قراءة أبي: (على الحياة). ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ محمولٌ على المعنى؛ لأن معنى ﴿أَحْرَصَ النَّاسِ﴾: أحرص من الناس. فإن قلت: ألم يدخل ﴿الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ تحت «الناس»؟ قلت: بلى، ولكنهم أفردوا بالذكر؛

في الجواب. أي: ولئن سلّم أن التمني بالقلوب، فلا بُدَّ من الإظهار بالقول بأن يقولوا: تمنّينا بقلوبنا ردّاً منهم لقوله: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ أَبَدًا﴾ ولكن ما نُقِلَ أنهم قالوه. فعلم أنهم ما تمنّوا.

قوله: (لم يقولوه) واردٌ على الجواب الثاني، يعني إذا قُدِّرَ أن التمني من أفعال القلوب، لا يجب أن يقولوا بأنهم تمنّوا، ليدفعوا قوله تعالى: ﴿وَلَن يَتَمَنَّوْهُ﴾ لقيام المانع، وهو عدم تصديق المؤمنين إياهم، فالتمني واقعٌ فلا يكون مُعْجِزَةً، وأجاب: أن عدم تصديق المؤمنين ليس بمانع لأن يقولوا: تمنّينا؛ لأنه تعالى كم حكي عنهم من أشياء لم يُصدّقهم المؤمنون فيها، فهذا من ذلك.

قوله: (عمولٌ على المعنى) قال صاحب «الإقليد»: تقول: زيدٌ أفضل من القوم، ثم تحذف «من» وتُضَيِّفُهُ. والمعنى على إثبات «من».

لأنَّ حرصهم شديد، ويجوز أن يُراد: وأحرص من الذين أشركوا، فحذف لدلالة ﴿أَحْرَصَ النَّاسُ﴾ عليه. وفيه توبيخ عظيم؛ لأنَّ الذين أشركوا لا يؤمنون بعاقبه، ولا يعرفون إلا الحياة الدُّنيا، فحرصهم عليها لا يُستبعد؛ لأنها جنتهم فإذا زاد عليهم في الحرص من له كتاب وهو مقرُّ بالجزاء كان حقيقاً بأعظم التوبيخ.....

قال صاحب «المرشد»: فإن قلت: فلم جيء بـ«من» في الثاني دون الأول؟ قلت: لأنَّ «أفعل» إذا أضفته إلى جملة هو بعضها لم يحتاج إلى ذكر من، فهو إما إضافة الواحد إلى جنسه، أو إضافة البعض إلى الكل فتقول: زيد أفضل الناس، وعبدك خير العبيد. فلو قلت: عبدك خير الأحرار، وزيد أفضل إخوته، لم يجز، لأنَّ إخوة زيد غير زيد، وهو خارج من جملتهم، ولو قلت: زيد أفضل الإخوة، جاز، لأنه أحد الإخوة، فعلى هذا قوله: ﴿وَلَنَجْذِثَّهُمْ﴾ يعني: علماء اليهود أحرص الناس، أضافهم إلى ما بعدهم؛ لأنهم من جملة الناس، ثم قال: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ والمراد بالمشركين المجوس في أصح الأقاويل^(١)، للتحية التي كانت لهم إذا عطس العاطس قالوا: عيش ألف سنة^(٢)، وهم غير اليهود، فهو مثل: زيد أفضل من إخوته. ولا يبعد أن يُحمل على هذا قول المصنف: «وقيل: أراد بالذين أشركوا المجوس» وقوله: «ويجوز أن يُراد: وأحرص من الذين أشركوا» عطف على قوله: «محمول على المعنى» وهذا قول مقاتل فيكون «من الذين أشركوا» عطفاً على ثاني مفعولي «لتجذبتهم» على حذف «أحرص» لدلالة الأول عليه.

فإن قلت: ما الفرق بين الوجهين، وعائدتها راجعة إلى شدة حرصهم، وأتتها من باب عطف الخاص على العام كقوله: «وملائكته وجبريل»^(٣)

(١) في (ط): «المجوس على الأصح من الأقاويل».

(٢) انظر: «منار الهدى في بيان الوقف والابتداء» للأشموني، ص ١٠٥.

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِلَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَرُسُلِهِ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَائِيلَ فَإِنَّ اللَّهَ عَدُوٌّ لِلْكَافِرِينَ﴾

[البقرة: ٩٨].

فإن قلت: لم زاد حرصهم على حرص المشركين؟ قلت: لأنهم عِلِمُوا الْعِلْمَهُمْ بِحَالِهِمْ أَنَّهُمْ صَائِرُونَ إِلَى النَّارِ لَا مُحَالَةَ، والمشركون لا يعلمون ذلك.

وقيل: أراد بالذين أشركوا المجوس؛ لأنهم كانوا يقولون للملوكهم: عَشْ أَلْفَ نَيَّرُوزَ، وَأَلْفَ مِهْرَجَانَ. وعن ابن عباس رضي الله عنه: هو قولُ الأعاجم: زي هزار سال، وقيل: ﴿وَمِنَ الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ كلامٌ مبتدأ، أي: ومنهم ناسٌ ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾، على حذف الموصوف، كقوله: ﴿وَمَا يَمُنُّ إِلَّا لَهُ، مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصافات: ١٦٤]. و﴿الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ على هذا مشارٌ به إلى اليهود؛ لأنهم قالوا: ﴿عَزَّزْتُ أَبْنَ اللَّهَ﴾ [التوبة: ٣٠]. والضمير في: ﴿وَمَا هُوَ﴾ لـ ﴿أَحَدُهُمْ﴾. و﴿أَن يُعَمَّرَ﴾ فاعلٌ ﴿يُمَرَّحُ بِهِ﴾.....

قلت: الثاني أبلغ لإرادة تكرير «أُحَرِّصَ».

قوله: (وقيل: أراد بالذين أشركوا المجوس) قال الواحدي: هو قول أبي العالية^(١) والربيع^(٢)، وإثما وُصفوا بالإشراك لأنهم يقولون بالنور والظلمة، وَيَزِدَانُ وَإِهْرَمَنَ، وهُم موصوفون بالحرص على الحياة، ولهذا حَيَّيْتُهُمْ: زي هزار سال^(٣).

قوله: (و﴿الَّذِينَ أَشْرَكُوا﴾ على هذا مشارٌ به إلى اليهود) يعني: أُقِيمَ الْمُظْهَرُ مَقَامَ الْمُضْمَرِ، ولهذا قَدَّرَ «ومنهم ناسٌ» لِيُؤْذَنَ أَنَّ الْمُوحَّدَ يُحِبُّ لِقَاءَ اللَّهِ كَمَا أَنَّ الْمَشْرَكَ يَكْرَهُ لِقَاءَ اللَّهِ، ولهذا قَالَ المَعْرِي: هذا الوجهُ أَحْسَنُ وَأَعْرَبُ.

(١) هو رُفْعُ بن مِهْرَانَ الرَّيَّاحِي البصري، تابعي من الرواة الثقات، مات سنة ٩٠ هـ. انظر: «تهذيب التهذيب» (٣: ٢٨٤)، و«الثقات» (٤: ٢٣٩)، و«تهذيب الكمال» (١: ٤١٦).

(٢) يعني الربيع بن أنس، عالم مَرُوف في زمانه (ت ١٣٩ هـ).

(٣) «الوسيط» للواحدي (١: ١٧٧). وهو الذي جزم به البغوي في «معالم التنزيل» (١: ١٢٣). وحقى الواحدي عن ابن عباس أنه قال: أراد بالذين أشركوا: منكري البعث، ومن أنكر البعث أحب الحياة، لأنه لا يرجو بعثاً بعد الموت.

أي: وما أحدهم بمن يُزحزحه من النار تعميره. وقيل: الضمير لما دلَّ عليه ﴿يَعْمَرُ﴾ من مصدره، و﴿أَنْ يُعْمَرَ﴾ بدلٌ منه، ويجوز أن يكون ﴿هُوَ﴾ مبهماً، و﴿أَنْ يُعْمَرَ﴾ مَوْضَعَهُ. والزحزحة: التباعد والإنحاء. فإن قلت: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾ ما موقعه؟ قلت: هو بيان لزيادة حرصهم، على طريق الاستئناف. فإن قلت: كيف اتصل ﴿لَوْ يُعْمَرُ﴾ بـ ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾؟ قلت: هو حكاية لودادتهم. و«لو» في معنى التمني، وكان القياس: لو أُعْمِر، إلا أنه جرى على لفظ الغيبة؛ لقوله: ﴿يَوَدُّ أَحَدُهُمْ﴾، كقولك: حلف بالله ليفعلن.

قوله: (أي: وما أحدهم بمن يُزحزحه من النار تعميره) أي: ليس أحد منهم يُخلصه من النار طول عمره بسبب أعماله الصالحة. المعنى ينظر إلى قوله ﷻ حين سُئِلَ: أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ؟ قال: «مَنْ طَالَ عَمْرُهُ وَحَسُنَ عَمَلُهُ»، وقيل: فَأَيُّ النَّاسِ شَرٌّ؟ قال: «مَنْ طَالَ عَمْرُهُ وَسَاءَ عَمَلُهُ». أخرجه أحمد بن حنبل عن أبي بكر^(١).

قوله: (دَلَّ عليه ﴿يَعْمَرُ﴾ من مصدره) كأنه قيل: وما التعميرُ بِمُزحزحه من العذاب تعميره.

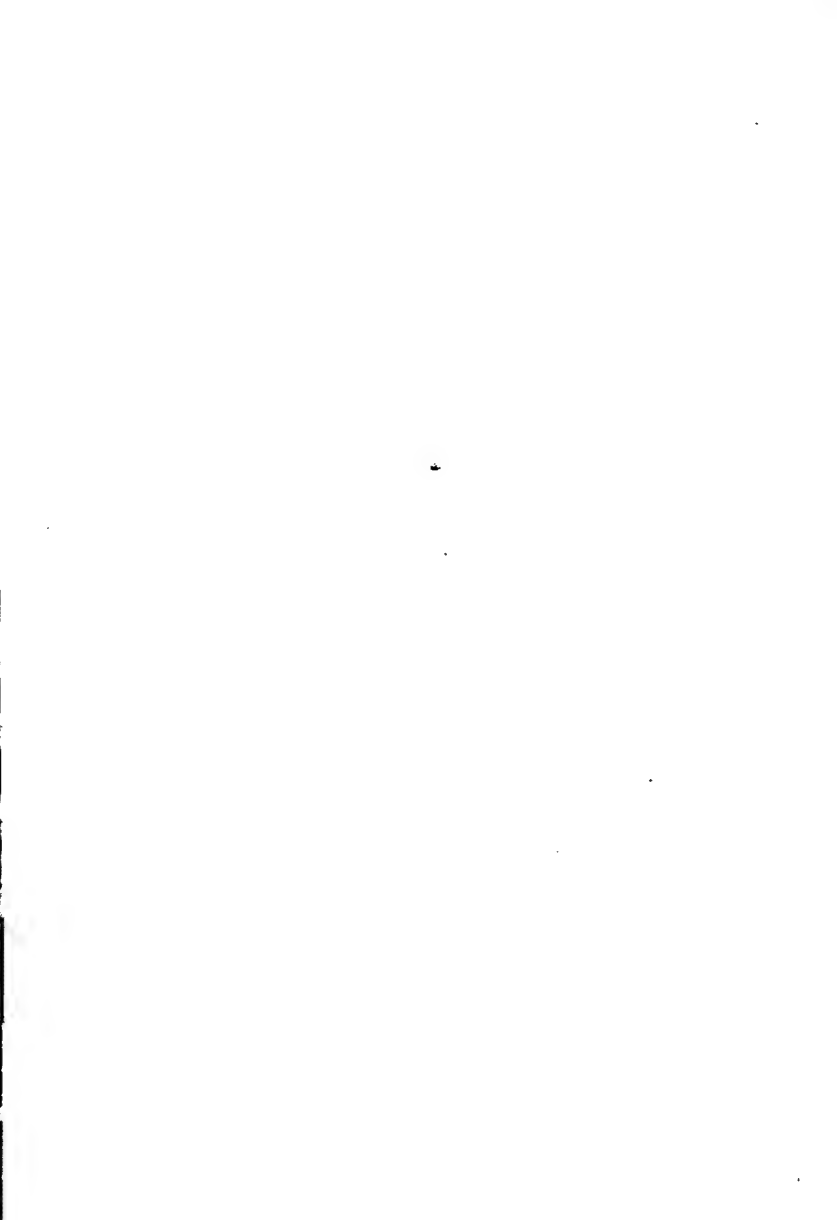
قوله: (و﴿أَنْ يُعْمَرَ﴾ مَوْضَعَهُ). قال أبو البقاء: هو ضمير التعمير، وقد دلَّ عليه قوله: ﴿لَوْ يُعْمَرُ﴾ و﴿أَنْ يُعْمَرَ﴾ بدلٌ من «هو»، ولا يجوز أن يكون هو ضمير الشأن؛ لأنَّ المُفَسِّرَ لضمير الشأن مُبتدأ وخبر، ودخول الباء في «بِمُزحزحه» يمنع من ذلك^(٢)، وكذا عن الزجاج^(٣)، وهذا غير وارد على المصنف، لأنه لم يجعل ضمير الشأن بل على نحو: ﴿فَسَوَّيْنَهُنَّ سَبْعَ سَعَوَاتٍ﴾ [البقرة: ٢٩].

قوله: (وكان القياس لو أُعْمِرَ) لأن الذي صدرَ منهم من القول هو على حكاية النفس، لكن نظر إلى ظاهر «يَوَدُّ» فأجري مجراه، فهو قريبٌ من المشاكلة.

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠٤٨٠)، وأبو داود الطيالسي في «المسند» (٨٦٤)، والبيهقي (٣٦٢٣) والترمذي (٢٣٣٠)، وقال: هذا حديث حسن صحيح.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٩٦: ١).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (١٧٨: ١).



فهرس زُمر الآيات المفسَّرة

الآيات	الصفحة
سورة البقرة	
[١]	٤٣-٥
[٢]	٧٦-٤٣
[٣]	٩٧-٧٦
[٤]	١٠٢-٩٧
[٥]	١١٧-١٠٢
[٦]	١٢٨-١١٨
[٧]	١٤٧-١٢٨
[٨-١٠]	١٨٣-١٤٧
[١١-١٦]	٢٢٢-١٨٤
[١٧-١٨]	٢٥٣-٢٢٢
[١٩-٢٠]	٢٨٣-٢٥٣
[٢١]	٣٠٠-٢٨٤
[٢٢]	٣١٣-٣٠٠
[٢٣]	٣٣١-٣١٣
[٢٤]	٣٤٢-٣٣١

الآيات	الصفحة
[٢٥]	٣٧٠-٣٤٣
[٢٧-٢٦]	٤١١-٣٧١
[٢٩-٢٨]	٤٢٢-٤١١
[٣٣-٣٠]	٤٣٦-٤٢٢
[٣٦-٣٤]	٤٤٥-٤٣٦
[٣٩-٣٧]	٤٥١-٤٤٥
[٤١-٤٠]	٤٥٨-٤٥٢
[٤٣-٤٢]	٤٦١-٤٥٩
[٤٦-٤٥]	٤٦٩-٤٦٢
[٤٨-٤٧]	٤٧٦-٤٦٩
[٤٩]	٤٨١-٤٧٧
[٥٠]	٤٨٣-٤٨٢
[٥٢-٥١]	٤٨٥-٤٨٤
[٥٤-٥٣]	٤٩١-٤٨٦
[٥٧-٥٥]	٤٩٥-٤٩١
[٥٩-٥٨]	٤٩٩-٤٩٥
[٦٠]	٥٠٤-٥٠٠
[٦١]	٥٠٩-٥٠٤
[٦٢]	٥١٢-٥٠٩
[٦٦-٦٣]	٥١٥-٥١٢
[٧٣-٦٧]	٥٤٠-٥١٥
[٧٤]	٥٤٤-٥٤٠

الآيات	الصفحة
[٧٧-٧٥]	٥٤٨-٥٤٥
[٧٩-٧٨]	٥٥٠-٥٤٨
[٨٢-٨٠]	٥٥٤-٥٥١
[٨٣]	٥٥٨-٥٥٤
[٨٦-٨٤]	٥٦٣-٥٥٩
[٨٩-٨٧]	٥٧٥-٥٦٣
[٩١-٩٠]	٥٧٩-٥٧٥
[٩٣-٩٢]	٥٨٢-٥٧٩
[٩٦-٩٤]	٥٩١-٥٨٢

* * *

